



دار الكتب المصرية

القسم الأدبي

الجامع لأحكام القرآن

لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر الأصبهاني القرطبي

الجزء الخامس

الطبعة
طبعة دار الكتب المصرية

١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م

الطبعة الأولى بمطبعة دار الكتب المصرية

جميع الحقوق محفوظة لدار الكتب المصرية

فهرس الجزء الخامس

تفسير سورة « النساء »

صفحة

- ١ بحث في سبب نزولها، وهل هي مكية أو مدنية ١
- تفسير قوله تعالى : « يا أيها الناس اتقوا ربكم ... » الآية . وفيها ست مسائل .
- تكلّم فيها على : معنى النفس، وأن المراد بها آدم عليه السلام، ذكر اختلاف النحاة
- في إعراب « والأرحام » وما جاء في صلة الرحم ، معنى الرحم ١
- تفسير قوله تعالى : « وآتوا اليتامى أموالهم ... » الآية . وفيها خمس مسائل .
- تكلّم فيها على : اليتامى وفيمن نزلت هذه الآية . معنى إيتاء اليتامى أموالهم .
- الكلام على سن الرشد . التحرز عن أموال القيم . التهي عن الخلط في الإنفاق .
- معنى « الحبوب » ٨
- تفسير قوله تعالى : « وإن خفتم ألا تفسطوا في اليتامى ... » الآية . فيها أربع عشرة
- مسألة . تكلّم فيها على : بيان أن الآية ناسخة لما كان في الجاهلية وفي أول
- الإسلام من أن للرجل أن يترجّع من الحرث ما شاء . الكلام على « ما » في قوله
- تعالى : « ما طاب » . أقوال الفقهاء في جواز نكاح اليتيمة قبل البلوغ، ومن
- له حق الترويج . الكلام على « مثنى وثلاث ورباع » وأن هذا العدد لا يدل
- على إباحة تسع . بحث في الذي يترجّع خامسة وعنده أربع . الدليل على أن الإمام
- لا حق لمن في الوطء ولا القسم . الكلام على قوله « ألا تمولوا » ومعنى المول .
- استدلال بهذه الآية على أن للعبد أن يترجّع أربعاً ١١
- تفسير قوله تعالى : « وآتوا النساء صدقاتهنّ نحلة ... » الآية . فيها عشر مسائل .
- تكلّم فيها على : سبب نزول هذه الآية، وهل الخطاب للأزواج أو للأولياء .
- وجوب الصداق للمرأة . اختلاف العلماء في حبة المرأة صداقها لزوجها، وهل
- لها الرجوع فيه . واختلافهم أيضاً في أن العتيق يكون صداقاً ٢٣

صفحة

- تفسير قوله تعالى : « ولا توتروا السفهاء أموالكم ... » الآية . فيها عشر مسائل .
- تكم فيها على : دلالة الآية على ثبوت الوصى والولى والكفيل للأيتام . هل تكون المرأة وصياً . اختلاف العلماء فى السفهاء من هم . أحوال السفية . دلالة الآية على جواز الحجر على السفية . أحوال السفية قبل الحجر عليه واختلاف العلماء فيها . اختلافهم فى الحجر على الكبير . الدليل على وجوب نفقة الولد على الوالد والزوجة على الزوج . الاختلاف فى نفقة من بلغ من الأبناء ولا مال له ولا كسب ، وفق نفقة ولد الولد ، والاختلاف فى القول المعروف ... ٢٧
- تفسير قوله تعالى : « وأبتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح ... » الآية . فيها سبع عشرة مسألة . تكلم فيها على : سبب نزول هذه الآية . اختلاف العلماء فى معنى الاختبار . علامة البلوغ وبماذا يكون ، الكلام على معنى الرشد ، وأن دفع المال إلى اليتامى لا يكون إلا بالرشد والبلوغ . دفع المال المحجور عليه هل يحتاج إلى السلطان أم لا . إذا سلم إليه المال بوجود الرشد ، ثم عاد إلى السفه هل يعود إليه الحجر ما يجوز للوصى أن يصنعه فى مال اليتيم . نهى الأوصياء عن أكل أموال اليتامى وبيان ما يحل لهم من أموالهم . اختلاف العلماء فى الخطاب والمراد بهذه الآية ، واختلافهم فى الأكل بالمعروف ما هو . معنى الإشهاد إذا دفع الوصى إليهم أموالهم ، وعلى ماذا يكون . ما يجب على الوصى والكفيل من حفظ الصبي فى بدنه ... ٣٣
- تفسير قوله تعالى : « للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون ... » الآية . فيها خمس مسائل . تكلم فيها على : سبب نزول هذه الآية . بيان علة الميراث . استدلال العلماء بهذه الآية فى قسمة المتروك على الفرائض إذا كان فيه تفسير عن حاله ... ٤٥
- تفسير قوله تعالى : « وإذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى ... » الآية . فيها أربع مسائل . تكلم فيها على : أقوال العلماء فى هذه الآية ، وهل هى منسوخة أو محكمة ... ٤٨
- تفسير قوله تعالى : « وليخش الذين لو تركوا ... » الآية . فيها مستثنان : اختلاف العلماء فى تأويل هذه الآية ، معنى القول السديد ... ٥٠

صفحة

- تفسير قوله تعالى : « إن الذين ياكلون أموال اليتامى ظلما ... » الآية . فيها ثلاث مسائل : سبب نزول الآية . ماورد من الوعيد لكل مال اليتيم ٥٣
- تفسير قوله تعالى : « يوصيكم الله في أولادكم ... » الآيات . فيها خمس وثلاثون مسألة . تكلم فيها على : الحظ على تعلم الفرائض . اختلاف الروايات في سبب نزول آية الموارث . ماكان عليه أهل الجاهلية من توريث البكار دون الصغار والنساء . الكلام على الأولاد . أسباب الميراث . بيان الفرائض الواقعة في تحاب الله . لاميراث إلا بعد أداء الدين والوصية . بيان الوارثين من الرجال والنساء . فرض الثلثين من بنات الصلب . فرض البنت . إذا مات الرجل وترك زوجته حبلى . بماذا تعرف حياة المولود . الكلام على الخشى المشكل . مالأبوين من الميراث . ميراث الجد والجدة . اختلاف العلماء في توريث الجدات . ميراث الإخوة وحجبهم الأم من الثلث إلى السدس . بيان أن الدين يؤخذ من التركة قبل الوصية . ميراث كل واحد من الزوجين . الكلام على الكلالة . المسئلة المشتركة . ميراث الإخوة لأم . المراد من الإضرار بالوصية ٥٥
- تفسير قوله تعالى : « واللاتى يأتين الفاحشة من فسائكن ... » الآية . فيها ثمان مسائل تكلم فيها على : التلظظ على النساء فيما يأتين به من الفاحشة . وجوب استشهاد أربعة على الزنا ٨٢
- تفسير قوله تعالى : « والذان يأتيناها منكم ... » الآية . فيها سبع مسائل تكلم فيها على : اختلاف العلماء في تأويل قوله « واللاتى » و « اللذان » . بيان ماورد في حقوبة الزانى ٨٥
- تفسير قوله تعالى : « إنما التوبة على الله للذين يعملون... » الآيات . فيها أربع مسائل : اتفاق الأمة على أن التوبة فرض خلافا للعتلة . مايشترط في قبول التوبة . بيان معنى « قريب » . الحالة التى لا تقبل فيها التوبة ٩٠
- تفسير قوله تعالى : « ياأيها الذين آمنوا لا يحمل لكم أن ترثوا النساء كرها ... » الآية . فيها ثمان مسائل تكلم فيها على : بيان ماكان عليه أهل الجاهلية من إرث الرجل

صفحة

- امرأة قريبه . بيان الفاحشة التي إذا أتمها المرأة جاز للزوج الإضرار بها .
- الأمر بمعاشرة النساء بالمعروف ٩٤
- تفسير قوله تعالى : « وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج ... » الآية : فيها ست مسائل : اختلاف العلماء فيما إذا كان الزوجان يريدان الفراق وكان منهما نشوز ، فهل للزوج أن يأخذ منها شيئا . الدليل على جواز المغالاة في المهور . بيان ما يحرم على الرجل من المضاربة لامرأته لتفتدى . الكلام على الإفشاء ، وهل هو الخلو أو الجماع . بيان الميثاق الفليظ الذي يؤخذ على الزوج عند النكاح ... ٩٨
- تفسير قوله تعالى : « ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم ... » الآية . فيها أربع مسائل تكلم فيها على : بيان ما ورد من النهي عما كان يفعله أهل الجاهلية من إختلاف الرجل على امرأة أبيه . الكلام على نكاح المقت ... ١٠٣
- تفسير قوله تعالى : « حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم ... » الآية . فيها إحدى وعشرون مسألة تكلم فيها على : بيان ما يحرم من السب وما يحرم بالمصاهرة . الكلام على الرضاع واختلاف العلماء في مدد الرضعات التي يقع بها التحريم ومدّة الرضاع . اتفاق الفقهاء على أن الربيبة تحرم على زوج أمها إذا دخل بالأم . اختلافهم في معنى الدخول بالأمهات الذي يقع به التحريم للربائب . إجماع العلماء على تحريم ما عقد عليه الآباء على الأبناء ، وما عقد عليه الأبناء على الآباء ، كان مع العقد وطء أو لم يكن . عقد الشراء على الجارية لا يحرمها على أبيه وأبنه . اختلاف العلماء في الوطء بالزنا هل يحرم أم لا . واختلافهم أيضا في مسألة اللواط . الكلام على الجمع بين الاختين ، وأنه يعم الجميع بنكاح وبملك يمين . أقوال العلماء إذا كان عنده أختان بملك يمين . إجماع العلماء على أن الرجل إذا طلق زوجته طلاقا بملك رجعتها أنه ليس له أن ينكح أختها أو أربما سواها حتى تنقض مدة المطلقة ١٠٥
- تفسير قوله تعالى : « والمحصنات من النساء ... » الآية . فيها أربع عشرة مسألة : معنى الإحصان . هل المراد بالمحصنات العتائف أو ذوات الأزواج أو المسنيات : اختلاف العلماء في تأويل هذه الآية . واختلافهم أيضا في استبراء المسبية بماذا

منه

- يكون . انتهى عن الجمع بين المرأة وعمتها ، وبين المرأة وشاتها . الرابط فيمن
يحرم الجمع بينهما . اختلاف العلماء في المهر هل يكون مالا أم لا . واختلافهم
أيضا في المفقود عليه في النكاح ما هو . الكلام على نكاح المتعة . الزيادة في المهر
أو الحط منه بعد الفريضة ١٢٠
- تفسير قوله تعالى : « ومن لم يستطع منكم طولا ... » الآية . فيها إحدى وعشرون
مسألة . تكلم فيها على : اختلاف العلماء في معنى الطول . جواز نكاح الأمة لمن
لم يقدر على نكاح الحرة . اختلاف العلماء في جواز التزوج بالأمة الكتابية .
الكلام فيمن له ولاية تزويج الأمة ، وفي نكاح العبد . هل للسيد أن يأخذ
مهر أمته ويدعها بلا جهاز . اختلاف العلماء هل يحل العبد الأمة إذا زنيا ،
وفيمن يقيم الحد عليهما ، وبين الحد . إجماع العلماء على أن بيع الأمة الزانية
ليس يوجب على مولاهما . بيان أن الصبر على العزبة أفضل من نكاح الأمة ... ١٣٥
- تفسير قوله تعالى : « يريد الله ليبين لكم ... » الآية ١٤٧
- تفسير قوله تعالى : « والله يريد أن يتوب عليكم ... » الآية . ذكر المراد بالتخفيف
في الآية . الاختلاف في تعيين المتعين للشهوات ١٤٨
- تفسير قوله تعالى : « يأبى الدين آمنوا لا تأكلوا ... » الآية . فيها تسع مسائل . تكلم
فيها على : بيان النهي عن أكل الأموال بالباطل ، وما معناه . بيان ما يجوز من
التجارة وبيان ما يحل من المكاسب . اختلاف العلماء في معنى التراضي
في التجارة . انتهى عن قتل الإنسان نفسه ١٤٩
- تفسير قوله تعالى : « ومن يفعل ذلك عدوا ... » الآية . أقوال العلماء في المعنى
المراد من هذه الآية ١٥٧
- تفسير قوله تعالى : « إن تجتنبوا كبار ما تنهون عنه ... » الآية . فيها مستثنان :
أقوال العلماء في الذنوب ، وهل تنقسم إلى صفائر وكبار ، وما حد الكبيرة التي
وعده الله عباده على اجتنابها التخفيف من الصفائر . بيان أن في هذه السورة
خمسين آيات أو ثمانين خير لهذه الأمة مما طلعت عليه شمس أو غربت ... ١٥٨

صفحة

- تفسير قوله تعالى : « ولا تمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض ... » الآية .
 فيها أربع مسائل : بيان النهى عن تمنى حظ الغير ونصيبه . الكلام على معنى
 التمنى . بيان أن الله أمر عباده أن يسألوه من فضله ١٦٢
- تفسير قوله تعالى : « ولكل جعلنا موالى مما ترك الوالدان والأقربون ... » الآية .
 فيها خمس مسائل . تكلم فيها على : سبب نزول الآية ، وهل هى منسوخة بآية
 الإتهال أم لا . أقوال العلماء فى ميراث مولى المولاة ١٦٥
- تفسير قوله تعالى : « الرجال قوامون على النساء ... » الآية . فيها إحدى عشرة مسألة :
 الاختلاف فى سبب نزول هذه الآية . الدليل على أن للرجال تأديب نسائهم .
 فسخ النكاح عن الإعسار بالنفقة والكسوة . معنى قوله « فانتات حافظات للنيب » ،
 وأى النساء خير . معنى النشوز ، ومعنى المحجر فى المضاجع . جواز ضرب
 المرأة ضرباً خفياً مبرح إذا نشزت عن مطاوعة الزوج . والاختلاف فى وجوب
 ضربها فى الخدمة . الكلام على أن النشوز يسقط النفقة وجميع الحقوق الزوجية ١٦٨
- تفسير قوله تعالى : « وإن خفتن شقاق بينهما ... » الآية . فيها خمس مسائل .
 تكلم فيها على : إجلهور من العلماء على أن المخاطب بها الحكام والأمراء .
 أقوال العلماء فى الحكيم وما يجوز لها من الفعل ١٧٤
- تفسير قوله تعالى : « وأعبدا الله ولا تشركوا به شيئاً ... » الآية . فيها ثمان عشرة
 مسألة : إجماع العلماء على أن هذه الآية من المحكم المتفق عليه . كلام العلماء
 فى الشرك وأنه على ثلاثة أقسام . الأمر بالإحسان إلى الوالدين وذى القربى
 واليتامى والمساكين والجار ذى القربى والجار الجنب . الكلام على معنى ذى
 القربى والجنب . الوصاة بالجار ما مور بها سواء كان مسلماً أو كافراً . الاختلاف
 فى حد الجيرة . ما جاء فى إكرام الجار . الإحسان إلى المالك . اختلاف
 العلماء فى أيهما أفضل الحر أو العبد ١٧٩
- تفسير قوله تعالى : « الذين يظنون ويأمرون ... » الآية . فيها مسثلان : بيان
 معنى البخل ، وأن المراد بهذه الآية هم اليهود ١٩٢

- صفحة
تفسير قوله تعالى : « والذين ينفقون أموالهم رياء الناس : » الآية فيها مستثان :
أقوال العلماء في سبب نزول هذه الآية . بيان معنى القرين... ١٩٣ ...
تفسير قوله تعالى : « إن الله لا يظلم مثقال ذرة ... » الآية . الكلام على معنى الذرة .
تحريم الله جل شأنه الظلم على نفسه ، وأنه يضاعف الحسنه ... ١٩٤ ...
تفسير قوله تعالى : « فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد ... » الآية . شهادة النبي
صلى الله عليه وسلم يوم القيامة على صدق الأبياء في شهادتهم على أممهم ... ١٩٧ ...
تفسير قوله تعالى : « يومئذ يود الذين كفروا ... » الآية . بيان أن الكافر يخشى
أن يكون ترابا يوم القيامة ، وأن جوارحه تنطق بما فعلت ... ١٩٨ ...
تفسير قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا هربوا من الصلاة وأتموا مكاري » الآية ، فيها أربع
وأربعون مسألة تكلم فيها على : سبب نزول الآية . أقوال العلماء في أن المراد بالسكر
سكر الخمر . اختلاف العلماء في المعنى المراد بالصلاة هنا ، هل هي العبادة
المعروفة نفسها ، أو موضع الصلاة . بيان أن الشرب كان مباحا في أوّل
الإسلام حتى ينتهي بصاحبه إلى السكر . حد السكر . أقوال العلماء في طلاق
السكران . الكلام في الجنابة . والاختلاف فيها يوجب الفسل ، وهل يجوز للجنب
أن يبر المسجد أم لا . منع الجنب من قراءة القرآن إلا الآيات اليسيرة للتعوذ .
اختلاف العلماء في حد الفسل . هل يشترط في غسل الجنابة التوبة أم لا .
قدر الماء الذي يغتسل به . أقوال العلماء في آية التيمم وسبب نزولها . المرض
الذي يجوز معه التيمم . الكلام على جواز التيمم للسافر . بيان الأحداث
الناقضة للطهارة الصغرى . بيان المعنى المراد بالملامسة ، الأسباب المبيحة للتيمم .
الكلام في معنى التيمم لغة وشروطا ، وفي صفته وكيفيته ، وما يتيمم به وله ،
ومن يجوز له التيمم ، وشروط التيمم * ... ١٩٩ ...
تفسير قوله تعالى : « ألم تر إلى الذين أوتوا نصيبا من الكتاب ... » الآيات . بيان
أسباب النزول ، اختلاف العلماء في المعنى المراد من طمس الوجوه . بيان أن الله
لا ينفق الكفر . وينقر ما دونه . إجماع العلماء على أن الذين زكوا أنفسهم
هم اليهود ، واختلافهم في المعنى الذي زكوا أنفسهم به . النهي عن تركية الإنسان

صفحة

- نفسه . الكلام على تركية الغير ومدحه . اختلاف العلماء فى تأويل الجيت
والطاغوت ، مخالفة كعب بن الأشرف وقريش على مقاتلة الرسول صلوات الله عليه ٢٤١
- تفسير قوله تعالى : « أم يحسدون الناس على ما أؤتم الله ... » الآيات . فيها أربع
مسائل . تكلم فيها على : حسد اليهود للنبي صلى الله عليه وسلم على ما أحل الله
له من النساء . ذم الحسد ٢٥٠
- تفسير قوله تعالى : « إن الذين كفروا بآياتنا ... » الآيات . ما يفعل بالكفار من
العذاب وتبديل جلودهم جلونا أخرى ٢٥٣
- تفسير قوله تعالى : « إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات ... » الآية . فيها مستلطان :
بيان اختلاف العلماء فى المراد بهذه الآية . إجماعهم على رد الأمانات إلى أربابها
الأبرار منهم والضعاف . الدليل على وجوب الحكم بين الناس بالعدل ٢٥٥
- تفسير قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله ... » الآية . فيها ثلاث مسائل :
الدليل على وجوب الطاعة لله ورسوله وأولى الأمر ، وفى أى شيء تكون طاعة
السلطان . المعنى المراد بأولى الأمر . سبب نزول هذه الآية . رد المتنازع فيه
إلى الكتاب والسنة ٢٥٨
- تفسير قوله تعالى : « ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا ... » الآيات . سبب نزول
هذه الآية ٢٦٣
- تفسير قوله تعالى : « فكيف إذا أصابتهم مصيبة ... » الآيات ٢٦٤
- تفسير قوله تعالى : « وما أرسلنا من رسول ... » الآية ٢٦٥
- تفسير قوله تعالى : « فلا وربك لا يؤمنون ... » الآية . فيها خمس مسائل :
هل المراد بهذه الآية من أراد التحاكم إلى الطاغوت ، أم نزلت بسبب خصومة
الزبير مع الأنصارى فى سقي البستان . من لم يرض بحكم الحاكم وطعن فيه .
جواز إرشاد الحاكم إلى الإصلاح بين الخصوم وإن ظهر الحق . اختلاف
الفقهاء فى صفة إرسال الماء الأعلى إلى الأسفل ٢٦٦
- تفسير قوله تعالى : « ولو أنا كتبنا عليهم أن اقتلوا أنفسكم » الآية . الاختلاف
فى سبب نزول هذه الآية ٢٦٩

سنة

- تفسير قوله تعالى : « ومن يطع الله والرسول ... » الآية . فيها ثلاث مسائل : سبب نزول هذه الآية . المراد بالصدّيقين والشهداء والصالحين . قول المعتزلة في أن العبد ينال الفضل بفعله ... ٢٧١
- تفسير قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا خذوا حذركم ... » الآية . فيها خمس مسائل : بيان وجوب الاستعداد للصدوق والخروج لقتاله ، وأخذ الحذر منه . بيان أن الحذر لا يدفع القدر ، خلافاً للقدرية في قولهم : إن الحذر يدفع ويمنع مكاييد الأعداء . الكلام على معنى « فاقفوا ثبات » ... ٢٧٢
- تفسير قوله تعالى : « وإن منكم لمن ليبطئن ... » الآية . بيان أن المنافقين كانوا يؤخرون الناس عن الخروج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ... ٢٧٥
- تفسير قوله تعالى : « فليقاتل في سبيل الله الذين ... » الآية . فيها ثلاث مسائل : حضي المؤمنين على الجهاد ، وترغيبهم فيه ... ٢٧٧
- تفسير قوله تعالى : « وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله ... » الآية . فيها ثلاث مسائل : ما يجب على جماعة المسلمين من إعلاء كلمة الله واستنقاذ الضعفاء من أيدي المشركين وتخليص الأسارى . ما كان عليه المسلمون في مكة قبل فتحها من المذلة ... ٢٧٨
- تفسير قوله تعالى : « الذين آمنوا يقاتلون في سبيل الله ... » الآية ... ٢٨٠
- تفسير قوله تعالى : « ألم تر إلى الذين قيل لهم كفوا أيديكم ... » الآية . بيان سبب نزول هذه الآية ... ٢٨١
- تفسير قوله تعالى : « أينما تكونوا يدرككم الموت ... » الآية . فيها أربع مسائل : بيان أن الموت لا بد منه . اختلاف العلماء في المراد بالبروج . في الآية ردة على القدرية والمعتزلة في الآجال . الرد على من يقول : التوكل ترك الأسباب ... ٢٨٢
- تفسير قوله تعالى : « ما أصابك من حسنة فمن الله ... » الآية . بيان أن ما يصيب الإنسان من النعم فيفضل الله وإحسانه ، وما يصيبه من النقم فمن أجل معاصيه ... ٢٨٤
- تفسير قوله تعالى : « من يطع الرسول فقد أطاع الله ... » الآية . بيان أن طاعة الرسول صلوات الله عليه طاعة لله تعالى ... ٢٨٨

- منفعة
تفسير قوله تعالى : «ويقولون طاعة فإذا برزوا ...» الآيات . إظهار المنافقين الطاعة
للنبي صلى الله عليه وسلم فإذا خرجوا من عنده ^{سورة} يَتَوَّعُوا غيرها . معنى التثبيت . في الآية
دليل على وجوب التدبر في القرآن ، والأمر بالنظر والاستدلال وإبطال التقليد
٢٨٨
تفسير قوله تعالى : « وإذا جامعهم أمر من الأمر ... » الآية
٢٩١
تفسير قوله تعالى : « فقاتل في سبيل الله لا تكلف إلا نفسك » الآية . الكلام على
سبب نزول الآية
٢٩٢
تفسير قوله تعالى : « من يشفع شفاعة حسنة ... » الآية . فيها ثلاث مسائل :
اختلاف العلماء في هذه الآية . بيان معنى الكفيل والمُقَيِّت
٢٩٥
تفسير قوله تعالى : « وإذا حُجِّمَتْ بُحْيَةُ غُيُورًا بِأَحْسَنِ مِنْهَا ... » الآية فيها . اثنتا عشرة
مسئلة : الكلام على معنى البحية . اختلاف العلماء في معنى الآية وتأويلها .
بيان الرد الأحسن . الكلام في السلام وما يسن فيه . السلام على النساء .
حكم الرد على الكافر . الاختلاف في رد السلام على أهل الذمة هل هو واجب
أم لا . السلام على المصلي
٢٩٧
تفسير قوله تعالى : « الله لا إله إلا هو ليجمعنكم ... » الآية
٣٠٥
تفسير قوله تعالى : « فإلکم فی المناقین ففتین ... » الآية . بيان اختلاف
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في هؤلاء المنافقين . بيان معنى الإركاس
٣٠٦
تفسير قوله تعالى : « ودوا لو تكفروا كما كفروا ... » الآيات . فيها خمس مسائل :
بيان النهي عن اتخاذ المنافقين أولياء حتى يهاجروا ، وبيان الهجرة . الكلام
على أن من دخل في زمرة قوم معاهدين له حكمهم . في الآية دليل على إثبات
الموادعة بين أهل الحرب وأهل الإسلام إذا كان في الموادعة مصلحة للمسلمين
٣٠٧
تفسير قوله تعالى : « سيجعلون آخرين يريدون أن يأمنوكم ... » الآية . اختلاف
العلماء في سبب نزول هذه الآية
٣١٠
تفسير قوله تعالى : « وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ ... » الآية . فيها عشرون
مسئلة : سبب نزول هذه الآية ، وتظيم شأن القتل العمد . اختلاف العلماء

- في القصاص بين الحر والعبد وفي كل ما يستطاع القصاص فيه من الأعضاء .
الكلام على كفارة القتل ، واختلاف العلماء فيما يجرى منها ، واختلافهم في معناها .
الكلام على دية القتل الخطأ ، الاختلاف فيما يعطى من الدية . بيان حكم الدية .
دية قتل الحنين في بطن أمه . الكلام على المؤمن يُقتل في بلاد الكفار
أو في حروبهم على أنه من الكفار . الكلام على الذمي والمعاهد يقتل خطأ .
دية المرأة على النصف من دية الرجل إلا في العمد ففيه القصاص . اختلاف
العلماء في الرجل يسقط على آخر فيموت أحدهما . اختلافهم في دية أهل
الكلب . بيان أن من لم يقدح على تحريرية فعليه صوم شهرين متتابعين ... ٣١١
- تفسير قوله تعالى : « ومن يقتل مؤمناً متعمداً ... » الآية . فيها سبع مسائل :
اختلاف العلماء في صفة المتعمد في القتل . اختلافهم في شبه العمد ، وفيمن
تلازمه دية شبه العمد . إجماع العلماء على أن العاقلة لا تحمل دية العمد ، وأنها في مال
الجاني . اختلافهم في الجماعة يقتلون الرجل خطأ . الوعيد على القتل عمداً .
الاختلاف في قاتل العمد هل له من توبة ... ٣٢٨
- تفسير قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا ضربتم في سبيل الله ... » الآية . فيها
إحدى عشرة مسألة : سبب نزول الآية . واجب على المسلمين إذا كانوا محاربين
أن يثبتوا في قتل من أشكل عليهم أمره . بيان أن المسلم إذا لقي الكافر
ولا عهد له جازله قتله . استدلل بهذه الآية من قال : إن الإيمان هو القول ... ٣٣٦
- تفسير قوله تعالى : « لا يستوى القاعدون من المؤمنين ... » الآية . فيها خمس مسائل :
بيان فضل المجاهدين على القاعدين . الكلام على أن أهل الديوان أعظم أجراً
من أهل التطوع ، وأن النفي أفضل من الفقر ... ٣٤١
- تفسير قوله تعالى : « إن الذين توفاهم الملائكة ... » الآيات ... ٣٤٥
- تفسير قوله تعالى : « ومن يهاجر في سبيل الله ... » الآية . فيها خمس مسائل .
تكلم فيها على اختلاف أهل العلم في تأويل المراحل . ودلالة الآية على هجران
الأرض التي يعمل فيها بالمعاصي . وعلى من خرج مهاجراً ثم أدركه الموت ولم يتم
له الهجرة . وعلى أقسام الهجرة ... ٣٤٧

منه

- تفسير قوله تعالى : « وإذا ضربتم في الأرض ... » الآية . فيها عشر مسائل . تكلم فيها على حكم التقصر في السفر . وعلى حد المسافة التي تقصر فيها الصلاة ، ونوع السفر الذي تقصر فيه الصلاة ، ومتى يقصر ، والاختلاف في مدة الإقامة التي إذا نواها المسافر أتم . والاختلاف في تأويل التقصر ... ٣٥١
- تفسير قوله تعالى : « وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة ... » الآية . فيها إحدى عشرة مسألة : تكلم فيها عن سبب نزول الآية . واختلاف الروايات في هيئة صلاة الخوف ، واختلافهم في كيفية صلاة المغرب ، وفي بيان صلاة الخوف عند التحام الحرب ، وفي صلاة الطالب والمطلوب ، وفي بيان أن الآية نزلت رخصة في وضع السلاح في المطر ... ٣٦٣
- تفسير قوله تعالى : « فإذا قضيتُم الصلاة فاذكروا الله ... » الآيات . فيها خمس مسائل : تكلم فيها على أن الجمهور من العلماء ذهب إلى أن الذكر المأمور به إنما هو أثر صلاة الخوف ، وعلى إتمام الصلاة عند الطمأنينة ... ٣٧٣
- تفسير قوله تعالى : « إنا أنزلنا إليك الكتاب ... » الآية . فيها أربع مسائل . تكلم فيها عن أسباب نزولها ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحكم بالوحي ... ٣٧٥
- تفسير قوله تعالى : « واستغفر الله إن الله ... » الآية ... ٣٧٧
- تفسير قوله تعالى : « ولا تجادل عن الذين يختانون أنفسهم ... » الآية ... ٣٧٨
- تفسير قوله تعالى : « يستخفون من الناس ولا يستخفون من الله ... » الآيات . ٣٧٨
- تفسير قوله تعالى : « ومن يعمل سوءا أو يظلم نفسه ... » الآية . الحث على التوبة من الذنب ... ٣٧٩
- تفسير قوله تعالى : « ومن يكسب إثما فإنما يكسبه ... » الآيات . الكلام على أن ما يأتيه الإنسان من الذنوب فإنه قاصر عليه . بيان معنى البهتان ... ٣٨٠
- تفسير قوله تعالى : « ولولا فضل الله عليكم ورحمته ... » الآية . بيان عصمة الله تعالى للنبي صلى الله عليه وسلم حتى لا يضل أحد ... ٣٨١
- تفسير قوله تعالى : « لا خير في كثير من نجواهم ... » الآية . الكلام على معنى التجوى . الكلام على المعروف والاصلاح بين الناس والحث عليهما ... ٣٨٢

منه

- تفسير قوله تعالى : « ومن يشاقق الرسول من بعد ... » الآية . فيها مسائلان :
 ٣٨٥ الكلام على سبب نزولها . بيان أن في الآية دليلا على صحة القول بالإجماع ...
 تفسير قوله تعالى : « إن يدعون من دونه إلا أنا ... » الآية . الكلام على أن الآية
 ٣٨٦ نزلت في أهل مكة اذ عبدوا الأصنام ...
 تفسير قوله تعالى : « لئن الله ... » الآية ...
 ٣٨٨ تفسير قوله تعالى : « ولأضلهم ولأمليهم ... » الآية . فيها تسع مسائل : الكلام
 على إضلال الشيطان لبنى آدم حتى يغيروا خلق الله . اختلاف العلماء في هذا
 التفسير . ما يجوز من الأضاحي . الكلام على خصاء البهائم . النهي عن خصاء
 الآدمي . جواز الوسم في كل الأجزاء إلا الوجه . النهي عن وصل المرأة شعرها .
 ٣٨٨ الكلام على المعنى المراد بالفتير لخلق الله ...
 تفسير قوله تعالى : يَمْلِكُ وَيَمْلِكُ ... » الآيات ...
 ٣٩٥ تفسير قوله تعالى : « ليس بآمانيتكم ... » الآية . الكلام على سبب نزول هذه
 الآية . بيان معنى السوء والمجازاة عليه ...
 ٣٩٦ تفسير قوله تعالى : « ومن يعمل من الصالحات ... » الآية . بيان أن الأعمال
 الحسنة لا تقبل من غير إيمان ...
 ٣٩٩ تفسير قوله تعالى : « ومن أحسن دينا ... » الآية . الكلام على معنى الخليل واشتقاقه
 ٤٠٢ تفسير قوله تعالى : « وقف ما في السموات وما في الأرض ... » الآية ...
 تفسير قوله تعالى : « ويستفتونك في النساء ... » الآية . بيان أن الآية نزلت
 بسبب سؤال قوم من الصحابة عن أمر النساء وأحكامهن في الميراث ...
 ٤٠٢ تفسير قوله تعالى : « وإن امرأة خافت من بعلها ... » الآية . فيها سبع مسائل :
 الكلام على سبب نزول الآية ، وبيان معنى النشوز . الرد على من يرى أن
 الرجل إذا أخذ شباب المرأة وأسئت لا ينبغي أن يتبدل بها . الكلام على أن
 أنواع الصلح كلها مباحة في هذا . بيان معنى الشح ...
 ٤٠٣ تفسير قوله تعالى : « ولن تستطيعوا أن تعدلوا ... » الآية . بيان أن الإنسان
 لا يقدر على العدل بين نسائه ...
 ٤٠٧

نقطة

- ٤٠٨ ... تفسير قوله تعالى : « وإن يتفرقا يُشئ الله ... » الآيات ...
 تفسير قوله تعالى : « إن يشأ يذهبكم ... » الآية . بيان أن الآية عامة، وأنها تحويف
 لكل من كانت له ولاية ورياسة فلا يعدل في رعيته، أو كان عالماً فلا يعمل بهامه
 ٤٠٩ ... تفسير قوله تعالى : « من كان يريد ثواب الدنيا ... » الآية ...
 تفسير قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط ... » الآية . فيها عشر
 مسائل : تكلم فيها على شهادة الولد والوالد والأخ والزوج والزوجة ، وأنه
 أجازها قوم ومنعها آخرون . بيان من تردّ شهادته . بيان ما أخذه الله عز وجل
 على الحكماء . الكلام على معنى قوله « وإن تلوهوا » ...
 ٤١٠ ... تفسير قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا آمنوا بالله ... » الآية ...
 ٤١٥ ... تفسير قوله تعالى : « إن الذين آمنوا ثم كفروا ... » الآية ...
 تفسير قوله تعالى : « الذين يتخذون الكافرين ... » الآية . بيان النهي عن موالاة
 الكفار، وأن يُتخذوا أحوالاً على الأعمال المتعلّقة بالدين ...
 ٤١٦ ... تفسير قوله تعالى : « وقد نزل عليكم في الكتاب ... » الآيات . بيان أن الخطاب
 لجميع من أظهر الإيمان من محقق ومتأفق . بيان أن من جلس في مجلس معصية
 ولم ينكر عليهم يكون معهم في الوزر سواء . الكلام على أن الله سبحانه لا يجعل
 للكافرين على المؤمنين سبيلاً إلا أن يتواصوا بالباطل ولا يتناهوا عن المنكر .
 الاستدلال بهذه الآية على أن الكافر لا يملك العبد المسلم . اختلاف العلماء
 في رجل نصراني دبر عبداً له نصرانياً فأسلم العبد ...
 ٤١٧ ... تفسير قوله تعالى : « إن المنافقين ينادعون الله ... » الآية . الكلام على الخدياع
 والرياء . بيان صلاة المنافقين ...
 ٤٢١ ... تفسير قوله تعالى : « مذهبين بين ذلك ... » الآية . الكلام على معنى الذبذبة ...
 ٤٢٣ ... تفسير قوله تعالى : « إن المنافقين في الدرك الأسفل ... » الآية . الكلام على معنى
 الدرك، وبيان طبقات النار ...
 ٤٢٤ ... تفسير قوله تعالى : « إلا الذين تابوا وأصلحوا ... » الآية ...
 ٤٢٥ ... تفسير قوله تعالى : « ما يفعل الله بعذابكم ... » الآية . المحنى المراد بالشكر ...
 ٤٢٦ ...

بسم الله الرحمن الرحيم

سورة النساء

وهي مدنية، إلا آية واحدة نزلت بمكة عام الفتح في عثمان بن طلحة الحبشي وهي قوله : « إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا » ^(١) على ما يأتي بيانه . قال القماش : وقيل نزلت عند هجرة النبي صلى الله عليه وسلم من مكة إلى المدينة . وقد قال بعض الناس : إن قوله تعالى « يَا أَيُّهَا النَّاسُ » حيث وقع إنما هو مكّي ، وقاله علقمة وغيره . فيشبهه أن يكون صدر السورة مكّيًّا وما نزل بعد الهجرة فلما هو مدني . وقال النحاس : هذه السورة مكية .

قلت : والصحيح الأول ، فإن في صحيح البخاري عن عائشة أنها قالت : ما نزلت سورة النساء إلا وأنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، تعني قد بقي بها . ولا خلاف بين العلماء أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما بقي بمكة بالمدينة . ومن تبيين أحكامها علم أنها مدنية لا شك فيها . وأما من قال : إن قوله « يَا أَيُّهَا النَّاسُ » مكّي حيث وقع فليس بصحيح ، فإن البقرة مدنية وفيها قوله : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ » في موضعين ، وقد تهتم . والله أعلم .

قوله تعالى : يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً . وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾

(١) آية ٨ من هذه السورة .

(٢) آية ٢١ و ١٦٨ من هذه السورة .

فيه ست مسائل :

الأولى — قوله تعالى : **(يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ)** قد مضى في « البقرة » اشتقاق « الناس » ومعنى التقوى والرب وخالق الزوج والبت ، فلا معنى للإعادة . وفي الآية تنبيه على الصانع . وقال « واحدة » على تأنيث لفظ النفس . ولفظ النفس يؤنث وإن عني به مذكر . ويجوز في الكلام « من نفس واحد » ، وهذا على مراعاة المعنى ؛ إذ المراد بالنفس آدم عليه السلام ؛ قاله مجاهد وقتادة . وهي قراءة ابن أبي عملة « واحد » بغيرها . **(وَتَنقِشُ فِى الْأَرْضِ وَنَشْرُفُ الْأَرْضِ وَمِنْهُ وَزَرَأْتِ مَبْنُوتُهُ)** وقد تقدم في « البقرة » . **(مِنْهُمْ)** يعنى آدم وحواء . قال مجاهد : **خُلِقَتْ حَوَاءُ مِنْ قَصْبَرَى آدَمَ** . وفي الحديث « خلقت المرأة من ضلع حواء » ، وقد مضى في البقرة : **(رَبَّالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً)** حصر ذريتهما في نوعين ؛ فأقتضى أن الخنثى ليس بنوع ، لكن له حقيقة تردّه إلى هذين النوعين وهى الأدعية فيلحق بأحدهما ، على ما تقدم ذكره في « البقرة » من اعتبار نقص الأعضاء وزادتها .

الثانية — قوله تعالى : **(وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ)** كثر الاتقاء تأكيداً وتنبيهاً لنفوس المأمورين . و « الذى » في موضع نصب على التثنية . « والأرحام » معطوف . أى اتقوا الله أن تعصوه ، واتقوا الأرحام أن تعظموها . وقرأ أهل المدينة « تساءلون » بإدغام التاء في السين . وأهل الكوفة تحذف التاء ، لاجتماع تامين ، وتحذف السين لأن المعنى يعرف ؛ وهو كقوله : **« وَلَا تَمَآوُنَا عَلَى الْإِثْمِ »** و « تَنَزَّل » وشبهه . وقرأ النحويون : إبراهيم التخيمى وقتادة والأعمش وحزرة « والأرحام » بالنقص . وقد تكلم الصحويون في ذلك . فاما البصريون فقال رؤسائهم : هو لحن لا تحل القراءة به . وأما الكوفيون فقالوا : هو قبيح ؛ ولم يزدوا على هذا ولم يذكروا علته فبحه ؛ قال النحاس ؛ فيما علمت .

(١) راجع ج ١ ص ١٣٦ ١٦١ ٢٢٧ ٣٠١ طبع ثانية أمانة ج ٢ ص ١٩٦ طبع ثانية .

(٢) القصيرى : أمل الأصلاح . وقيل : الضلع الذى على الشاكلة بين الجنب والجنب .

(٣) راجع ج ١ ص ٣٠١ طبع ثانية أمانة .

وقال سيبويه : لم يعطف على المضمر المخفوض لأنه بمنزلة التنوين ، والتنوين لا يعطف عليه . وقال جماعة : هو معطوف على المكثف ؛ فإنهم كانوا يتساءلون بها ، يقول الرجل : سألتك بالله والرحم ، هكذا فسرّه الحسن والضحى ومجاهد ، وهو الصحيح في المسألة ، على ما يأتي . وضعفه أقوام منهم الزجاج ، وقالوا : يفتح عطف الظاهر على المضمر في الخفض إلا بإظهار الخافض ؛ كقوله « نَحْسَفْنَا بِهِ وَيَدَارِهِ الْأَرْضُ » ويُفْجَعُ « مررت به وزيد » . قال الزجاج عن المازني : لأن المعطوف والمعطوف عليه شريكان ، يحمل كل واحد منهما محل صاحبه ؛ فكان لا يجوز « مررت بزید وَكَ » كذلك لا يجوز « مررت بك وزيد » . وأما سيبويه فهي عنده قبيحة ولا تجوز إلا في الشعر ؛ كما قال :

فَالْيَوْمَ قَرِيتُ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ لِمَا بَكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ تَحِبِّ

عطف « الأيام » على الكاف في « بك » بنير الباء للضرورة . وكذلك قال الآخر :

تَلَقَّى فِي مِثْلِ السَّوَارَى سَيُوقِنَا * وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبُ مَهْوَى نَفَائِفِ^(١)

عطف « الكعب » على الضمير في « بينها » ضرورة . وقال أبو علي : ذلك ضعيف في القياس . وفي كتاب التذكرة المهدية عن الفارسي أن أبا العباس المبرد قال : لو صليت خلف إمام يقرأ « مَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِينَ » و « اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ » لأخذت تعلي ومضيت . قال الزجاج : قراءة حمزة مع ضعفها وقبحها في العربية خطأ عظيم في أصول أمر الدين ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لَا تَحْلِفُوا بِأَبَائِكُمْ » فإذا لم يحز الحلف بنير الله فكيف يجوز بالرحم . ورأيت إسماعيل بن إسحاق يذهب إلى أن الحلف بنير الله أمر عظيم ، وأنه خاص لله تعالى . قال النحاس : وقول بعضهم « والأرحام » قسم خطأ من المعنى والإعراب ؛ لأن الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم يدل على النصب . وروى شعبة عن حوث بن

(١) المهوى والمهواة : ما بين الجبلين ونحو ذلك . والنصف : الهواء . وقيل : الهواء بين الشجين ؛ وكل شيء بينه وبين الأرض مهوى فهو وقف . وقد ورد :

* وما بيننا والأرض غوط قائف *

والغوط (يفتح التين) : المسح من الأرض مع طائفة . (٢) في بعض الأصول : المهدية .

أبي جحيفة عن المنذر بن جرير عن أبيه قال : «كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم حتى جاء قوم من مُضَرَ حُفَاءُ عُرَاءُ، فرأيت وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم يتغير لي رأى من فاقهم؛ ثم صلى الظهر وخطب الناس فقال : «يأيها الناس اتقوا ربكم، إلى : والأرحام» . ثم قال : «تصلي رجل بديناره وتصلي رجل بديناره وتصلي رجل بصاع تمر» . وذكر الحديث^(١) .

فمضى هذا على النصب ؛ لأنه حضم على صلاة أرحامهم . وأيضاً فقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم «من كان حاليّاً فليحلف بالله أو ليصمت» . فهذا ردّ قول من قال : المعنى أسألك بالله وبالزجر . وقد قال أبو إسحاق : معنى «تساولون به» معنى «تطلبون حقوقكم به» . ولا معنى للحضض أيضاً مع هذا .

قلت : هذا ما وقفت عليه من القول لعلماء اللسان في منع قراءة «والأرحام» بالخفض ، واختاره ابن عطية . ورواه الإمام أبو نصر عبد الرحيم بن عبد الكريم القشيري ، واختار المصنف فقال : ومثل هذا الكلام مرهود عند أئمة الدين ؛ لأن القراءات التي قرأ بها أئمة البغاة ثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم تواتراً يعرفه أهل الصنعة ؛ وإذا ثبت شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم فمن ردّ ذلك فقد ردّ على النبي صلى الله عليه وسلم ، واستنسخ ما قرأ به . وهذا مقام محذور ولا يخلّد فيه أئمة اللغة والنحو ؛ فإن المربية تُنطق من النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يشك أحد في فصاحته . وأما ما ذكر في الحديث ففيه نظر ؛ لأنه عليه السلام قال لأبي العشر^(٢) : «وأبيك لو طمعت في خاصرته» . ثم انتهى إنما جاء في الحليف بغير الله ، وهذا توسل إلى الغير بحسب الزجر فلا ينهي فيه . قال القشيري : وقد قيل هذا إقسام بالزجر ، أي اتقوا الله وحق الزجر ؛ كما تقول : افعل كذا وحق أبيك . وقد جاء في التنزيل : «والنجم والطور ، والنبي ، لعمرك» وهذا تكلف .

قلت : لا تكلف فيه ؛ فإنه لا يبعد أن يكون «والأرحام» من هذا القبيل ، فيكون قسم كما أقسم بخلوقاته الدالة على وحدانيته وقدرته تأكيداً لها حتى قرنها بنفسه . والله أعلم .

(١) راجع صحيح مسلم كتاب الزكاة . (٢) في تهذيب التهذيب : «أبي العشر الهذلي عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم "لو طمعت في خلها لأجرك"» .

وَقَدْ أَنْ يُقَسِّمَ بِمَا شَاءَ وَيَمْنَعُ مَا شَاءَ وَيُطِيعُ مَا شَاءَ ، فَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ قَسَمًا . وَالْعَرَبُ خَفِيمٌ بِالرَّحْمِ . وَيَصِحُّ أَنْ تَكُونَ الْبَاءُ مُرَادَّةً خَذَفَهَا كَمَا خَذَفَهَا فِي قَوْلِهِ :

مَشَانِمُ لِسَوَا مُصْلِحِينَ حَشِيَّةٌ * وَلَا نَاصِبٌ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِيَا

بِغَزْوَانٍ لَمْ يَنْتَقِمْ بَاءً . قَالَ ابْنُ التَّنَاحِانِ أَبُو مُحَمَّدٍ سَعِيدُ بْنُ الْمُبَارَكِ : وَالْكُوفِيُّ يُمِيزُ عَطْفَ الظَّاهِرِ عَلَى الْمَجْرُورِ وَلَا يَمْنَعُ مِنْهُ . وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

أَبْكَ آيَةً فِي أَوْ مُهَيَّئَةٍ * مِنْ حُمْرِ الْحِلَّةِ جَلْبُ حَشُورٍ^(١)

ومنه :

* فَانْهَبْ لِمَا يَكُ وَالْأَيَّامُ مِنْ تَجْبٍ *

وقال آخر :

* وَمَا يَنْهَى وَالْكَتَبُ قَوَاطِفُ *

وقال آخر :

* خَشْبُكَ وَالضُّحَاكُ سَيْفٌ مُهَيَّئٌ *

وقول الآخر :

وَقَدْ رَامَ آفَاقَ السَّمَاءِ فَلَمْ يَحْذُ * لَهُ مَصْعَدًا فِيهَا وَلَا الْأَرْضُ مَقْعَدًا

وقال الآخر :

مَا إِنِّ بِهَا وَلَا الْأُمُورِ مِنْ تَلَفٍ * مَا حُجِمَ مِنْ أَمْرِ غِيْثِهِ وَقَفَا

وقال آخر :

أَمْرٌ عَلَى الصَّكْبَةِ لَسْتُ أَدْرِ * أَحْسَنِي كَانَ فِيهَا أَمْ سَوَاهَا

« فسواها » مجرور الموضع بـي . وعلى هذا حمل بعضهم قوله تعالى : « وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ » فطُف على الكاف والميم . وقرأ عبد الله بن زيد « وَالْأَرْحَامُ »

(١) أَبْكَ : مثل وراك . والثأية : القداء ؛ يقال : أَيْتَ بِالْإِثْلِ إِذَا حَصَتْ بِهَا . وَالصَّدْرُ : الشَّدِيدُ الصَّدْرُ .

وَالْجَلْبُ : التَّلِيزُ . وَالْحَشُورُ : التَّقْيِيفُ . وَالْجَلَّةُ : اللِّسَانُ ، وَاحِدُهَا جَلِيلٌ . وَالشَّاهِدُ فِي عَطْفِ « الْمُسْتَعَارِ » عَلَى الْمُنْفَصِلِ الْمَجْرُورِ دُونَ إِعَادَةِ الْجَارِ .

بالرفع على الابتداء، والخبر مقدر تقديره : والأرحامُ أهلُّ أن تُوصل . ويحتمل أن يكون
إغراء؛ لأن من العرب من يرفع المفعول . وأنشد :

لَا قَوْمًا مِنْهُمْ حُمَيْرٌ وَأَشْبَا * * عُمَيْرٌ وَمِنْهُمْ السَّفَاخُ
بَلْبِيدُونَ بِاللَّقَاءِ إِذَا قَا * ل أَخُو النَجْدَةِ السَّلَاحُ السَّلَاحُ

وقد قيل : إن « والأرحام » بالنصب عطف على موضع به ؛ لأن موضعه نصب ؛
ومنه قوله :

* فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَيْدِلَا^(١) *

وكأنوا يقولون : أنشئتُك بالله والرحم . والأظهر أنه نصب بإضمار فعل كما ذكرنا .

الثالثة — اتفقت الملة على أن صلة الرحم واجبة وأن قطيعتها محزنة . وقد صح أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال لأسماء وقد سأله : "صِلِي أُمَّكِ" فأمرها بصلتها وهي كافرة .
فلما كبدها دخل الفضل في صلة الكافر، حتى أتتهى الحال بأبي حنيفة وأصحابه فقالوا بتوارث
ذوى الأرحام إن لم يكن عصبة ولا فرضٌ مسمى ، ويعتقون حل من أشتراهم من ذوى رحمهم
لحرمة الرحم . وعَصَدُوا ذلك بما رواه أبو داود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "مَنْ مَلَكَ
ذَا رَحِمٍ مُحَرَّمٍ فَهُوَ حُرٌّ" . وهو قول أكثر أهل العلم . روى ذلك عن عمر بن الخطاب رضى
الله عنه وعبد الله بن مسعود، ولا يعرف لهما مخالف من الصحابة . وهو قول الحسن البصري
وجابر بن زيد وعطاء والشَّعْبِيّ والأزهريّ، وإليه ذهب الثوريّ وأحمد وإسحاق . ولعلمائنا
في ذلك ثلاثة أقوال : الأول — أنه مخصوص بالإباء والأجداد . الثاني — الجناحان
يعني الإخوة . الثالث — كقول أبي حنيفة . وقال الشافعي : لا يمتنع عليه إلا أولادُه
وأبائُه وأمهاتُه، ولا يمتنع عليه إخوته ولا أحدٌ من ذوى قرابته ونَحْبِهِ . والصحيح الأول
للحديث الذى ذكرناه وأخرجه الترمذى والنسائى . وأحسن طرقه رواية النسائى له ؛ رواه من
حديث صفرة عن سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه

(١) هذا مجزيت لقبية الأسدى ؛ ومذره : * معادى إنا بشر ما نجمع *

أراد معادى بن أبي سفيان . شكاً إليه بجره عماله . وأصحح : سهل وأرق .

وسلم : «مَنْ مَلَكَ ذَا رَجَمٍ مَحْرَمٌ فَقَدْ عَنَى عَلَيْهِ» . وهو حديث ثابت بنقل العدل عن العدل ، ولم يقدح فيه أحد من الأئمة بعلّة توجب تركه . غير أنّ النسائي قال في آخره : هذا حديث مُتَكْرَرٌ ، وقال غيره : تفرد به صُفْرَةٌ ، وهذا هو معنى المُتَكْرَرِ والشاذّ في اصطلاح المحذّين . وصُفْرَةٌ عدلٌ ثقة ، وأفراد الثقة بالحديث لا يضره . والله أعلم .

الرابعة — واختلفوا في هذا الباب في ذوى المحارم من الرضاة . فقال أكثر أهل العلم : لا يدخلون في مقتضى الحديث . وقال شريك القاضي بمتّهم . وذهب أهل الظاهر وبعض المتكلمين إلى أن الأب لا يمتنع على الابن إذا ملكه ، واحتجوا بقوله عليه السلام : « لا يَحْزَنُ وَلَدٌ وَالِدًا إِلَّا أَنْ يَمْلِكَهُ مَمْلُوكًا فَيَشْتَرِيهِ فَيَعْتِقَهُ » . قالوا : فإذا سمع الشراء فقد ثبت الملك ، ولصاحب الملك التصرف . وهذا جهل منهم بمقاصد الشرع ؛ فإن الله تعالى يقول : « وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا » فقد فرق بين عبادته وبين الإحسان للوالدين في الوجوب ، وليس من الإحسان أن يبقى والده في ملكه وتحت سلطانه ؛ فإذا يجب عليه عطفه إتّما لأجل الملك عملاً بالحديث « فَيَشْتَرِيهِ فَيَعْتِقَهُ » ، أو لأجل الإحسان عملاً بالآية . ومعنى الحديث عند الجمهور أنّ الولد لما تسبّب إلى عتق أبيه بإشترائه نسب الشرعُ العتق إليه نسبة الإقحاع منه . وأما اختلاف العلماء فيمن يمتنع بالملك فوجه القول الأوّل ما ذكرناه من معنى الكتاب والسنة ، ووجه الثاني إلحاق القرابة القريبة المحترمة بالأب المذكور في الحديث ، ولا أقرب للرجل من أبيه فيحمل على الأب ، والأخ يفاربه في ذلك لأنه يدلّ بالأبوة ؛ فإنه يقول : أنا ابن أبيه . وثمنا القول الثالث فتعلّق حديث صُفْرَةٌ وقد ذكرناه . والله أعلم .

الخامسة — قوله تعالى : ﴿ وَالْأَرْحَامَ ﴾ بِالرَّحِمِ أَسْمَ لِكُلِّفَةِ الْأَقْرَابِ من غير فرق بين المحرم وغيره . وأبو حنيفة يستبرأ الرّحم المحترّم في منع الرجوع في الهبة ، ويحوز الرجوع في حقّ بنى الأعمام مع أن القطيعة موجودة والقرابة حاصلة ؛ ولذلك تعلّق بها الإرث والولاية وغيرها من الأحكام . فاعتبار المحرمّ زيادة على نصّ الكتاب من غير مُسْتَدَد . وهم يرون ذلك نسخاً ، سيما وفيه إشارة إلى التعليل بالقطيعة ، وقد جزّأها في حقّ بنى الأعمام والأخوال والخالات . والله أعلم .

السادسة — قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمٌ رَقِيبًا ﴾ أى حفيظاً ، عن ابن عباس ومجاهد . ابن زيد : طيا . وقيل : « رقبيا » حافظاً ، فيل بمعنى فاعل . فالزقيب من صفات الله تعالى ، الزقيب الحافظ والمتنظر ، تقول : رَقَيْتُ أَرْقُبُ رِقْبَةً وَرِقْبَانًا إِذَا انتظرت . والمَرْقَبُ : المكان العالى المُشْرِف ، يقف عليه الزقيب . والزقيب : المَهم الثالث من السبعة التى لها أنصيب^(١) . ويقال : إن الرقيب ضرب من الحيات ، فهو لفظ مشترك . والله أعلم .

قوله تعالى : وَاتُوا آلِيَنَحْسَىٰ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَتَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا ﴿٥٥﴾

فيه خمس مسائل :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ وَاتُوا آلِيَنَحْسَىٰ أَمْوَالَهُمْ ﴾ وأراد باليتامى الذين كانوا إيتاما ، كقوله : « فَأَتَى السَّحَرَةُ سَاجِدِينَ » ولا يعبر مع السجود ، فذلك لا يتم مع البلوغ . وكان يقال للنبي صلى الله عليه وسلم : « يَتِيمُ أبى طالب » استصحاباً لما كان . « واتوا » أى أعطوا ، والإيتاء الإعطاء . ولفلان أتو ، أى عطاء . أبو زيد : أتوت الرجل أتوه إيتاءة ، وهى الرشوة . واليتيم من لم يبلغ الحلم ، وقد تقدم فى « البقرة » مستوفى . وهذه الآية خطابٌ للأولياء والأوصياء . نزلت فى قول مقاتل والكلبي فى رجل من غطفان عنده مال كثير لا يبن أخ له يتيم ، فلما بلغ اليتيم طلب المال فتمعه عمه ، فنزلت فقال العم : يعود بالله من الحوب الكبير ! ورد المال . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « مَنْ يُوَقِّحْ نَفْسَهُ وَرَجِعَ بِهِ هَكَذَا فَإِنَّهُ يَحْمِلُ دَارَهُ بِمَنَى جَنَّتِهِ » . فلما قبض الفتى المال أنفق فى سبيل الله ، فقال عليه السلام : « ثَبِتَ الْأَبْرُورِيُّ الْوِزْرُ » . فقيل : كيف يا رسول الله ؟ فقال : « ثَبِتَ الْأَبْرُورِيُّ الْوِزْرَ عَلَى الْوِزْرِ عَلَى وَاللَّهِ » لأنه كان مشركاً .

(١) وم : قلعة ، التوام ، الرقيب ، الخس ، الفارغ ، المسيل . راجع ج ٣ ص ٨ طبة أول وثانية .

(٢) راجع ج ٢ ص ١٤ طبة ثانية . (٣) الحوب : المأثم .

الثانية - وإيتاء اليتامى أموالهم يكون بوجهين : أحدهما - إجراء الطعام والكسوة مدامت الولاية؛ إذ لا يمكن إلا ذلك لمن لا يستحق الأخذ الكلي والاستبداد كالصغير والسفيه الكبير . الثاني - الإيتاء بالتمكّن وإسلام المال إليه ، وذلك عند الإيتاء والإرشاد ، وتكون تسميته مجازاً، المعنى : الذي كان يتيماً ، وهو استصحاب الأسماء كقوله تعالى : « فَأَتَى السَّحَرَةُ مَسَاجِدَ الَّذِينَ كَانُوا صَحْرَةً . وَكَانَتْ يَهْأَلُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « يَتِمُّ أَبِي طَالِبٍ » ، فإذا تحقق الوليُّ رُشْدَهُ حُرِّمَ عَلَيْهِ إِسْكَالُ مَالِهِ عَنْهُ وَكَانَ حَاصِباً . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : إِذَا بَلَغَ نَحْصًا وَعِشْرِينَ سَنَةً أُعْطِيَ مَالَهُ كُلَّهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، لِأَنَّهُ يَصِيرُ جَدًّا .

قلت : لما لم يذكر الله تعالى في هذه الآية إيتاء الرشد وذكره في قوله تعالى : « وَأَتَتْهُمُ الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ » . قال أبو بكر الرازي الحنفي في أحكام القرآن : لما لم يُقيد الرشد في موضع وقيد في موضع وجب استعمالها ، فاقول : إذا بلغ نَحْصًا وَعِشْرِينَ سَنَةً وهو سفيه لم يؤنس منه الرشد وجب دفع المال إليه ، وإن كان دون ذلك لم يجب ، عملاً بالآيتين . وقال أبو حنيفة : لما بلغ أشده وصار يصلح أن يكون جدًّا فإذا صار يصلح أن يكون جدًّا فكيف يصلح إعطاؤه المال بصلته اليتم وبأسم اليتم ؟ وهل ذلك إلا في غاية البعد . قال ابن العربي : وهذا باطل لا وجه له ؛ لا سيما على أصله الذي يرى المقدرات لا تثبت قياساً وإنما تؤخذ من جهة النص ، وليس في هذه المسألة ، وسيأتي ما للعلماء في التجر إن شاء الله تعالى .

الثالثة - قوله تعالى : (وَلَا تَبْتَغُوا أَنْجِيَّتَ الطَّيِّبِ) أي لا تبتغوا الشهادة السنية من مال التيمم بالهزيلة ، ولا الدرهم الطيب بالزيف . وكانوا في الجاهلية لعلم الدين لا يهتجون عن أموال اليتامى ، فكانوا يأخذون الطيب والنجس من أموال اليتامى ويبتلونهم بالريء من أموالهم ، ويقولون : أَسْمُ بَأْسٍ وَرَأْسُ بَرَأْسٍ ، ففهام الله عن ذلك . هذا قول سعيد بن المسيب والزهرى والسدي والضحاك وهو ظاهر الآية . وقيل : المعنى لا تأكلوا أموال اليتامى وهي محرمة خبيثة وقدّموا الطيب وهو مالكم . وقال مجاهد وأبو صالح وإباض : لا تمتثلوا أكل النجس من أموالهم وتدعوا انتظار التزق الحلال من الله . وقال ابن زيد :

كان أهل الجاهلية لا يورثون النساء والصبيان ويأخذ الأكبر الميراث . عطاء : لا ترجع على يتيمة الذى عندك وهو غرض صغير . وهذان القولان خارجان عن ظاهر الآية ؛ فإنه يقال : تبدل الشيء بالشيء أى أخذه مكانه . ومنه التبدل .

الرابعة — قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾ قال مجاهد : هذه الآية ناهية عن الخلط في الإنفاق ؛ فإن العرب كانت تخلط نفقتها بنفقة أيتامها فنهوا عن ذلك ، ثم نسخ بقوله « وَإِنْ تَحَالَفْتُمُوهُمْ فَأَخْوَانُكُمْ » . وقال ابن قورق عن الحسن : تأول الناس في هذه الآية النهي عن الخلط فأجنبوه من قبل أنفسهم تخفف عنهم في آية البقرة . وقالت طائفة من المتأخرين : إن « إلى » بمعنى مع ؛ كقوله تعالى « مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ » . وأنشد القتيبي :
يَسْتَوْنَ أَبْوَابَ الْقِيَامِ يَضْمَرُ * إِلَى عُنَى مُسْتَوْتَاتِ الْأَوَامِرِ^(١)

وليس يجيد . وقال الخدّاق : « إلى » حل بابها وهي تتضمن الإضافة ، أى لا تضيفوا أموالهم وتضموها إلى أموالكم في الأكل . فهو أن يمتدوا أموال اليتامى كأموالهم فينسلطوا عليها بالأكل والانتفاع .

الخامسة — قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ كَانَ حُبًّا كَبِيرًا ﴾ « إنه » أى الأكل . « كان حوبا كبيرا » أى إثم كبيرا ؛ عن ابن عباس والحسن وضميرها . يقال : حاب الرجل يحب حوبا إذا اثم . وأصله الزجر للإيل ؛ فسمى الإثم حوبا لأنه يزجر عنه وبه . ويقال في الدماء : اللهم أغفر حوبتي ؛ أى إثمى . والحوبة أيضا الحاجة . ومنه في الدماء : إليك أرفع حوبتي ؛ أى حاجتي . والحوب الوحشة ؛ ومنه قوله عليه السلام لأبي أيوب : « إن طلاق أم أيوب لحوب » . وفيه ثلاث لئات « حوبا » بضم الحاء وهي قراءة العامة ولفة أهل الحجاز . وقرا الحسن « حوبا » بفتح الحاء . وقال الأخفش : وهي لفة تيم . ومقاتل : لفة الحبش .

(١) آية ٢٢٠ ص ٣ طبعة أدب أو ثانية . (٢) البيت للجنة من الخرشب يصف الخيل ؛ يريد خيلا رطبت بأفئتهم . والفتن : كيف سرت بها الخيل من الريح والبرد . والأرامر : الأرائس والأزاري . واحتشأ أصره . وهو حيل تشبه الدابة في مجيئها . (من اللسان مادة أصر) .

والْحَوْبُ المصدر، وكذلك الحيابة. والْحَوْب الِئْم. وقرأ أبق بن كعب «حبا» على المصدر مثل القال. ويحوز أن يكون اسما مثل الزاد. والْحَوْب (بهمزة بعد الواو): المكان الواسع. والْحَوْب ماء أيضا. وقال: ألحق الله به الحوبة، أى المسكنة والحاجة؛ ومنه قولهم: بات بحببة سوء. وأصل الباء الواو. وتَحَوَّب فلان أى تعبد وإلى الْحَوْب عن نفسه. والتَحَوَّب أيضا التحزن. وهو أيضا الصياح الشديد، كالجر. وفلان يَتَحَوَّب من كذا أى يتوجع. قال طقيل:

فَلَوْ قَوَّيَا كَمَا دَقْنَا غَدَاةَ حَجَرٍ * مِنْ النَّيْظِ فِي أَجْدَانَا وَالتَّحَوَّبِ

قوله تعالى: وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبْعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدَقُّ أَلَّا تَعْدِلُوا ﴿٤٠﴾

فيه أربع عشرة مسألة:

الأولى — قوله تعالى: (وَإِنْ خِفْتُمْ) شرط، وجوابه «فَانكِحُوا». أى إن خفتم ألا تعدلوا في مهورهن وفي النفقة عليهن (فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ) أى تزيهن. ويروى الأئمة واللفظ لمسلم عن عروة بن الزبير عن عائشة في قوله تعالى: (وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبْعَ) قالت: يابن أختي هي اليتيمة تكون في حجر وليها تشاركه في ماله فيُعيجه مالهًا وجمالها فيريد وليها أن يترجها من غير أن يُقسط في صداقها يعطيها مثل ما يعطيها غيره فهُوَ أَنْ يَنْكِحُوا لَهَا لَأَنْ يُقْسِطُوا لَهَا وَيَبْلُغُوا بِهَا أَعْلَى سَتَرٍ مِنَ الصَّدَاقِ وَأَمَرُوا أَنْ يَنْكِحُوا مَا طَابَ لَهُم مِنَ النِّسَاءِ سِوَاهُنَّ. وذكر الحديث. قال ابن خُوَيْرِثٍ متداد: ولهذا قلنا إنه يحوز أن يشتري الوصي من مال اليتيم لنفسه، ويبيع من نفسه من غير عاهة. وللكل النظر فيما اشترى وكله لنفسه أو باع منها. والسلطان النظر فيما يفعله

(١) حَجَرٍ (كسظم ومحدث): اسم موضع.

الوصي من ذلك . فأما الأب فليس لأحد عليه نظراً لم تظهر عليه المحاباة فيعترض عليه السلطان حينئذ ؛ وقد مضى في «البقرة»^(١) القول في هذا ، وقال الضحاك والحسن وغيرهما : إن الآية ناسخة لما كان في الجاهلية وفي أول الإسلام ؛ من أن للرجل أن يترجى من الحرث ما شاء ، فقصرته الآية على أربع . وقال ابن عباس وابن جبير وغيرهما : المعنى وإن خفتم ألا تنقضوا في البتاي فكذلك خافوا في النساء ؛ لأنهم كانوا يخرجون في البتاي ولا يخرجون في النساء . و«خفتم» من الأضداد ؛ فإنه يكون الخوف منه معلوم الوقوع ، وقد يكون مظنوناً ؛ فلذلك اختلف العلماء في تفسير هذا الخوف . فقال أبو عبيدة : «خفتم» بمعنى أيقنتم . وقال آخرون : «خفتم» ظنتم . قال ابن عطية : وهذا الذي اختاره الحذاق ، وأنه على باه من الظن لا من اليقين . التقدير من غاب على ظنه التخصير في القسط لليتيمة فلم يدل عنها ، و«تنقضوا» منعهام تعدلوا . يقال : أفسط الرجل إذا عدل . وقسط إذا جار وظلم صاحبه . قال الله تعالى : «وَأَمَّا الْقَائِمُونَ فَكَانُوا يُهَيَّجُونَ كَهَيَّجٍ» يعني الجائرون . وقال عليه السلام : «المنقضون في الدين على ما برمن نور يوم القيامة» يعني المادلين . وقرأ ابن وقاب والنخعي «تنقضوا» بفتح التاء من قسط على تقدير زيادة «لا» ؛ كأنه قال وإن خفتم أن تجوروا .

الثانية — قوله تعالى : «فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ» إن قيل : كيف جاءت «ما» للآدميين وإنما أصلها لما لا يعقل ؛ فعنه أجوبة خمسة : الأول — أن «من» و«ما» قد يتعاقبان ؛ قال الله تعالى : «وَالنِّسَاءُ وَمَا بَنَاهَا» أي ومن بناتها . وقال «فَإِنَّهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ» فما ههنا لمن يعقل ومن النساء ؛ لقوله بعد ذلك «وَمِنَ النِّسَاءِ مِمَّنْ مَنَّا لَهُمْ» وقرأ ابن أبي حنبل «مَنْ طَابَ» على ذكر من يعقل . الثاني — قال البصريون : «ما» تقع للنسوة كما تقع لما لا يعقل ؛ يقال : ما عندك . فيقال : ظريف وكريم . فالمعنى فانكحوا الطيب من النساء ؛ أي الحلال ، وما حرمه الله فليس بطيب . وفي التنزيل «وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ» فاجابه موسى على وثقى ما سأل ؛ وسبأى . الثالث — حكى بعض

(١) راجع ج ٣ ص ٦٢ طبة أول أرتانية .

الناس أن «ما» في هذه الآية ظرفية، أي ما دمت تستصنون النكاح. قال ابن عطية: وفي هذا المتّرع ضعف. جواب راجع — قال الفراء: «ما» ههنا مصدر. وقال النحاس: وهذا بعيد جداً، لا يصح فأنكحوا الطيبة. قال الجوهري: طاب الشيء يطيب طيبةً وتطيأاً. قال العلامة: **«كَأَنَّ تَطْيِيبَهَا فِي الْأَيْفِ مَشْمُومٌ»** ^(١)

جواب خامس — وهو أنت المراد بما هنا المقدّم، أي فأنكحوا نكاحاً طيباً. وقراءة ابن أبي عمير تردّد هذه الأقوال الثلاث. وحكى أبو عمرو بن العلاء أن أهل مكة إذا سمعوا الرعد قالوا: مبيحان ما سبّح له الرعد. أي مبيحان من سبّح له الرعد. ومثله قولهم: مبيحان ما سبّحك لنا. أي من سبّحك. وأتفق كل من يمانى السلام على أن قوله تعالى: «وإن يَخِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى» ليس له مفهوم؛ إذ قد أجمع المسلمون على أن من لم يخف القسّط في اليتامى له أن يتكع أكثر من واحدة؛ اثنتين أو ثلاثاً أو أربعاً كما يخاف، فدلّ على أن الآية نزلت جواباً لمن خاف ذلك، وأن حكماً أعم من ذلك.

الثالثة — تعلّق أبو حنيفة بهذه الآية في تجوز نكاح اليتيمة قبل البلوغ. وقال: إنما تكون يتيمة قبل البلوغ، وبعد البلوغ هي امرأة مطلقة لا يتيمة؛ بدليل أنه لو أراد البالغة لما نهى عن حطّها من صداق مثلاً، لأنها تختار ذلك فيجوز إجماعاً. وذهب مالك والشافعي والجمهور من العلماء إلى أن ذلك لا يجوز حتى تبلغ وتستأمر؛ لقوله تعالى: «وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ» والنساء اسم ينطلق على الكبار كالرجال في الذكورة، وأم الرجل لا يتناول الصغيرة؛ فكذلك اسم النساء والمرأة لا يتناول الصغيرة. وقد قال: «في يَتَامَى النِّسَاءِ» والمراد به هناك اليتامى هنا؛ كما قالت عائشة رضي الله عنها. فقد دخلت اليتيمة الكبيرة في الآية فلا تزوّج إلا بإذنهما، ولا تُنكح الصغيرة إلا بإذنها، فإذا باتت جاز نكاحها لكن لا تزوّج إلا بإذنهما. كما رواه الثوري عن حماد بن عمار عن محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر قال: زوجني خالي قدامة بن مظعون بنت أخيه عثمان بن مظعون فدخل المخيرة بن شعبة على أنها

١ بحلن أترجة فضخ المير بها

(١) هذا أخرج يوت، ومصدره

فأرغبها في المال وخطبها إليها، فرفّع شأنها للنبي صلى الله عليه وسلم فقال قدامة: يا رسول الله، أبتة أختي وأنا وصي أيتها ولم أقصر بها، زوجتها من قد علمت فضله وقربته. فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إنها يتيمة واليتيمة أولى بأمرها". ففزعته مني وزوجها المغيرة ابن شعبة. قال الدارقطني: ولم يسمعه محمد بن إسحاق من نافع وإنما سمعه من عمر بن حسين عنه. ورواه ابن أبي ذئب عن عمر بن حسين عن نافع عن عبد الله بن عمر: أنه تزوج بنت خاله عثمان بن مظعون قال: فذهبت أمها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت: إن أبقى تركه ذلك، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يفارقها ففارقها، وقال: "ولا تنكحوا اليتامى حتى تستأمروهم فإذا سكتن فهو إذنهما". ففزعها بعد عبد الله المغيرة بن شعبة. فهذا ردة ما يقوله أبو حنيفة من أنها إذا بلغت لم تحتج إلى ولي، بناءً على أصله في عدم اشتراط الولي في صحة النكاح. وقد مضى في «البقرة» ذكره؛ فلا معنى لقولهم: إن هذا الحديث محمول على غير البالغة لقوله "إلا بإذنهما" فإنه كان لا يكون لذكر اليتيم معنى. والله أعلم.

الرابعة — وفي تفسير عائشة للآية من الفقه ما قال به مالك من صدق المثل، والرّد إليه فيما فسد من الصداق وقع الثمن في مقداره؛ لقولها: بأذن من سنة صداقها، فوجب أن يكون صداق المثل معروفا لكل صنف من الناس على قدر أحوالهم. وقد قال مالك: للناس منافع عرفت لهم وعرفوا لها. أي صدقات وأكفاء. وسئل مالك عن رجل زوج أخته [غنية] من ابن أخ له فقير فأعتزمت أمها فقال: إني لأرى لها في ذلك متكلماً. فسوّغ لها في ذلك الكلام حتى يظهر هو من نظره ما يستقط اقتراض الأم عليه. وروى «لا أرى» زيادة ألف، والأول أصح. وجائر لغير اليتيمة أن تنكح بأذن من صداق مثلها؛ لأن الآية إنما نرجعت في اليتامى. هذا مفهومها وفي اليتيمة بخلافها.

الخامسة — فإذا بلغت اليتيمة وأقسط الولي في صداقها جاز له أن يتزوجها، ويكون هو النكاح والمنكح على ما فسرته عائشة. وبه قال أبو حنيفة والأوزاعي والثوري وأبو ثور،

وقاله من التابيعين الحسن وربيعة، وهو قول الآبيث . وقال زُفر والشافعي : لا يجوز له أن يتزوجها إلا بإذن السلطان، أو بزوجه منته ولي لها هو أقمد بها منه ، أو مثله في القمقد؛^(١) وأما أن يتولى طرف العقد بنفسه فيكون نكاحا منكما فلا . واحتجوا بأن الولاية شرط من شروط العقد لقوله عليه السلام : « لا نكاح إلا بولي » وشاهدني عدل ، فتعديداً للنكاح والمنكح والشهود واجب ، فإذا اتحد اثنان منهم سقط واحد من المذكورين . وفي المسألة قول ثالث، وهو أن يجعل أمرها إلى رجل يزوجه منته، روى هذا عن المغيرة بن شعبة، وبه قال أحمد، ذكره ابن المنذر .

السادسة - قوله تعالى : ﴿ مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ معناه ما حل لكم؛ عن الحسن وأبن جُبَيْر وغيرهما . واكتفى بذكر من يجوز نكاحه، لأن المحرمات من النساء كثير . وقرأ ابن إسحاق وأبو جندب وحيد وحمة « طاب » بالإمالة . وفي مصحف أبي « طيب » بإياء، فهذا دليل الإمالة . « من النساء » دليل على أنه لا يقال نساء إلا لمن بلغ الحلم . وواحد النساء نيسوة، ولا واحد لنيسوة من لفظه، ولكن يقال امرأة .

السابعة - قوله تعالى : ﴿ مَتْنَى وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾ وموضعها من الإعراب نصب على البدل من « ما » وهي نكرة لا تنصرف؛ لأنها معدولة وصفة؛ كما قال أبو علي . وقال الطبري : هي معارف؛ لأنها لا يدخلها الألف واللام، وهي بمنزلة مَحْرُوفِ التعريف؛ قاله الكوفي . وخطأ الزجاج هذا القول . وقيل : لم ينصرف؛ لأنه معدول عن لفظه ومعناه، فأحاد معدول عن واحد واحد، ومثنى معدولة عن اثنين اثنين، وثلاث معدولة عن ثلاثة ثلاثة، ورباع عن أربعة أربعة . وفي كل واحد منها لفتان : مُعَال ومَقْعَل؛ يقال : أحاد وموحد ومثنى ومثني وثلاث ومثلث ورباع ورباع . وكذلك إلى معشر ومشار . وحكى أبو إسحاق التميمي لغة ثالثة : أحد ومثنى وثلاث ورباع مثل عمر وزُفر . وكذلك قال النخعي في هذه الآية . وحكى

(١) أقمد : أقرب إلى البذل الأكبر .

(٢) القمقد (بضم القاف وضع الهمزة) : أمك القرواية في النسب .

المكهودى عن النخعي وابن وثاب «ثلاث وربيع» بغير ألف في ربيع، فهو مقصور من رُباع استخفافاً؛ كما قال :

أقبل سَيْلٌ جاء من أمر الله * يَحْمِدُ حَرْدَ الْجَنَةِ الْمُفِئَةِ

قال الثعلبي : ولا يزداد من هذا البناء على الأربع إلا بيتٌ جاء عن الكُتَيْبِ :
ولم يستَرْشِدْكَ حَتَّى رَمَيْتُ * سِتَّ فَوْقَ الرِّجَالِ خِصَالاً عَشَاراً

يعنى طلعت عشرة ، وقال ابن الدَّهَّان : وبعضهم يقف على المسموع وهو من أحاد إلى رباع ولا يعتبر بالبيت لشذوذه . وقال أبو عمرو بن الحارث : ويقال أحاد ومَوْحَدٌ ومُثْناء ومُتْنى وثلاث ومُثَلَّثٌ ورباع ومُرَبَّعٌ . وهل يقال فيما عداه إلى التسعة أو لا يقال ؛ فيه خلاف أحصاها أنه لم يثبت ، وقد نص البخاري في صحيحه على ذلك ، وكونه معدولاً عن معناه أنه لا يستعمل في موضع تستعمل فيه الأعداد غير المعدولة ؛ تقول : جاءني اثنان وثلاثة ، ولا يجوز مُتْنى وثلاث حتى يتقدم قبله جمع ، مثل جاءني القوم أحاد ومُثْناء وثلاث ورباع من غير تكرار . وهي في موضع الحال هنا وفي الآية ، وتكون صفة . ومثال كون هذه الأعداد صفة يتبين في قوله تعالى : « أُولَى أَجْنَحَةٍ مُتْنَى وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ » فهذه صفة للأجنحة نكرة . وقال ساعدة بن جؤيية :

ولكننا أهل بؤادٍ إِبْسُةٌ * ذُثَابٌ تَبْنِي النَّاسَ مَتْنَى وَمَوْحَدٌ

وأنشد الفراء :

قتلنا به من بين مَتْنَى وَمَوْحَدٌ * بأربعة منكم وآخر خامس

فوصف ذُثَاباً وهي نكرة مبتنى ومَوْحَدٌ ، وكذلك بيت الفراء ؛ أى قتلنا به ناساً فلا تصرف إذاً هذه الأسماء في معرفة ولا نكرة . وأجاز الكسائي والفراء صرفه في العدد على أنه نكرة . وزعم الأخفش أنه إن مُتْنَى به صرفه في المعرفة والنكرة ، لأنه قد زال عنه العدد .

(١) حرد مجرد بالكسر حدا : قصد . قول الرجل : حردت حركه ؛ أى قصدت قصدك .

(٢) تبني الناس : تطلبهم .

الثامنة — اعلم أن هذا المدد مثنى وثلاث ورباع لا يدل على إباحة تسع ، كما قاله من
 بعد فهمه للكتاب والسنة ، وأعرض عما كان عليه سلف هذه الأمة ، وزعم أن الواو جامعة ؛
 وعصّد ذلك بأن النبي صلى الله عليه وسلم نكح تسعا ، وجمع بينهما في عصمته . والذي صار
 إلى هذه الجهالة ، وقال هذه المقالة الرافضة وبعض أهل الظاهر ؛ فعملوا مثنى مثل اثنين ،
 وكذلك ثلاث ورباع . وذهب بعض أهل الظاهر أيضا إلى أقبح منها ، فقالوا بإباحة
 الجمع بين ثمانٍ عشرة ؛ ثمسكا منه بأن المدد في تلك الصيغ يفيد التكرار والواو للجمع ؛ ففعل
 مثنى بمعنى اثنين اثنين وكذلك ثلاث ورباع . وهذا كله جهول باللسان والسنة ، وعشالة
 لإجماع الأمة ؛ إذ لم يُسمع عن أحد من الصحابة ولا التابعين أنه جمع في عصمته أكثر من
 أربع . وأخرج مالك في الموطأ ، والسنائي والدارقطني في سننهما أن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال لعليّ بن أبي حمزة الثقفي : « قد أسلم وتحتة عشر نسوة : » « آخرتمهن أربعا وفارق سائرهن » .
 وفي كتاب أبي داود عن الحارث بن قيس قال : أسلمت وعندى ثمان نسوة ، فذكرت ذلك
 للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : « آخرتمهن أربعا » . وقال مقاتل : إن قيس بن الحارث
 كان عنده ثمان نسوة حرائر ؛ فلما نزلت الآية أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يطلق أربعا
 ويملك أربعا . وكذا قال : « قيس بن الحارث » ، والصواب أن ذلك كان حارث بن قيس
 الأسدي كما ذكر أبو داود . وكذا روى محمد بن الحسن في كتاب السير الكبير أن ذلك كان حارث
 ابن قيس ، وهو المعروف عند الفقهاء . وأما ما أبيض من ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فذلك من
 خصوصياته ؛ على ما يأتي بيانه في « الأحزاب » ، وأما قولهم : إن الواو جامعة ؛ فقد قيل ذلك ،
 لكن الله تعالى خاطب العرب بأفصح اللغات . والعرب لا تدع أن يقول تسعة ويقول اثنين
 وثلاثة وأربعة . وكذلك تستفح بمن يقول : أعط فلانا أربعة ستة ثمانية ، ولا يقول ثمانية
 عشر . وإنما الواو في هذا الموضع بدل ؛ أي أنكحوا ثلاثا بدلا من مثنى ، ورباع بدلا من
 ثلاث ؛ ولذلك عطف بالواو ولم يعطف بأو . ولو جاء بأو لحاز ألا يكون لصاحب المثنى
 ثلاث ، ولا لصاحب الثلاث رباع . وأما قولهم : إن مثنى تهنّض اثنين ، وثلاث ثلاثة ،

ورباع أربعة، فتحكم بما لا يوافقهم أهل اللسان عليه، وجهالة منهم، وكذلك جهله الآخرون؛ لأن معنى تقتضى اثنين اثنين، وثلاث ثلاثة ثلاثة، ورباع أربعة أربعة، ولم يعلموا أن اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، وحصر للمدد. ومعنى وثلاث ورباع بخلافها. ففى العدد المعدول عند العرب زيادة معنى ليست فى الأصل؛ وذلك أنها إذا قالت: جاءت الخيل معنى، إنما تعنى بذلك اثنين اثنين؛ أى جاءت مزدوجة. قال الجوهري: وكذلك معدول العدد. وقال غيره: فإذا قلت جاءنى قوم معنى أو ثلاث أو أحاد أو عشار، فأنما تريد أنهم جاموك واحدا واحدا، أو اثنين اثنين، أو ثلاثة ثلاثة، أو عشرة عشرة، وليس هذا المعنى فى الأصل؛ لأنك إذا قلت جاءنى قوم ثلاثة ثلاثة، أو قوم عشرة عشرة، فقد حصرت عدة القوم بقولك ثلاثة وعشرة، فإذا قلت جامونى رباع وثناه فلم تحصر عدتهم، وإنما تريد أنهم جاموك أربعة أربعة أو اثنين اثنين، وسواء كثر صدمهم أو قل فى هذا الباب فنقصهم كل صيغة على أقل ما تقتضيه بزمه تحكم.

وأما اختلاف علماء المسلمين فى الذى يتزوج خامسة وعنده أربع وهى :

التاسعة — فقال مالك والشافعى: عليه الحد إن كان طالبا. وبه قال أبو ثور. وقال الزهرى: يُرجم إن كان طالبا، وإن كان جاهلا أدنى الحدين الذى هو الجلد، ولها مهرها ويُفَرَّق بينهما أبدا. وقالت طائفة: لا حد عليه فى شيء من ذلك. هذا قول الثمان. وقال يعقوب ومجد: يُحد فى ذات المحرم ولا يُحد فى غير ذلك من النكاح. وذلك مثل أن يتزوج بجوسية أو خمسة فى عدة أو تزوج معتدة أو تزوج بنيرشود، أو أمة تزوجها بنيراذن مولاها. وقال أبو ثور: إذا علم أن هذا لا يحل له يجب أن يُحد فيه كله إلا التزوج بنيرشود. وفيه قول ثالث قاله الصَّخْنِيّ فى الرجل ينكح الخامسة متعمدا قبل أن تقتضى عدة الرابعة من نساياه: جلد مائة ولا يُتْنَى. فهذه فتاى علمائنا فى الخامسة على ما ذكره ابن المنذر فكيف بما فوقها.

العاشرة — ذكر الزبير بن بكار حدثني إبراهيم الخزازي عن محمد بن معن الغفاري قال : أتت امرأة إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، فقالت : يا أمير المؤمنين ، إن زوجي يصوم النهار ويقوم الليل وأنا أكره أن أشكوه ، وهو يعمل بطاعة الله عز وجل . فقال لها : نعم الزوج زوجك . ففعلت تكثر عليه القول ويكثر عليها الجواب . فقال له كعب الأسدي : يا أمير المؤمنين ، هذه المرأة تشكو زوجها في مباحثه إياها عن فراشه . فقال عمر : كما فهمت كلامها فأقض بينهما . فقال كعب : هل زوجها ؟ فأتى به فقال له : إن أمركم هذه تشكوك . قال : أفى طعام أو شراب ؟ قال لا . فقالت المرأة :

يا أيها القاضي الحكيم رَسُدْهُ * أُمِّي حَلِيلٌ عَنِ فِرَاشِي مَسْجِدُهُ
زَهْدُهُ فِي مَضْجَعِي تَبِيدُهُ * فَأَقِضِ الْقَضَا كَمَبُّ وَلَا تُرِدُّهُ
نَهَارُهُ وَلَيْلُهُ مَا رَقُدُّهُ * فَلَسْتُ فِي أَمْرِ النِّسَاءِ أَحْمَدُهُ

فقال زوجها :

زَهْدُنِي فِي فِرَاشِي وَفِي الْحَجَلِ ^(١) * أَنِّي أَمْرٌ أَنْفَعَنِي مَا قَدْ نَزَلَ
فِي سُورَةِ النَّحْلِ وَفِي السَّبْعِ الطُّوْلِ ^(٢) * وَفِي كِتَابِ اللَّهِ تَخْوِيفٌ جَلِيلٌ

فقال كعب :

إِنْ لَهَا عَلَيْكَ حَقٌّ يَا رَجُلُ * نَعِيمِيَا فِي أَرْبَعِ لِمَنِ حَقْلٌ
فَأَعْطَاهَا ذَلِكَ وَدَعَّ عَنْكَ الْعِلَالُ *

ثم قال : إن الله عز وجل قد أحل لك من النساء مثنى وثلاث ورباع ، فلك ثلاثة أيام ولياليتين تعبد فيهن ربك . فقال عمر : والله ما أدرى من أى أمريك أعجب ؟ أم من فهمك أم رهما أم من ححكك بينهما ؟ أذهب فقد وليت قضاء البصرة : وروى أبو هذبة إبراهيم

(١) الحجل : جمع جملة بقتنح ، وهي بيت يزين العروس بالتياب والأسرة والسور .

(٢) السبع الطول من سور القرآن سبع سور وهي سورة البقرة وآل عمران والنساء والمائدة والأنعام والأعراف . واختلفوا في السابعة فذهب من قال السابعة براءة والأطفال وعددها سورة واحدة ، ومنهم من جعلها سورة يونس . والطول جمع الطول .

ابنُ هُدْبَةَ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ : أَتَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمْرَأَةٌ تَسْتَعِدِّي زَوْجَهَا ، فَقَالَتْ : لَيْسَ لِي مَا لِلنِّسَاءِ ؛ زَوْجِي يَصُومُ الدَّهْرَ . قَالَ : « لَكَ يَوْمٌ وَلَهُ يَوْمٌ » . لِلْعِبَادَةِ يَوْمٌ وَلِلرَّأَةِ يَوْمٌ » .

الحادية عشرة — قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً ﴾ قال الضحاك وغيره : في المِيل والمحبة والجماع والعشرة والقسم بين الزوجات الأربع والثلاث والكثيرين فواحدة . فجع من الزيادة التي تؤدي إلى ترك العدل في القسم وحسن العشرة . وذلك دليل على وجوب ذلك ، والله أعلم . وقرئ بالرفع ، أى فواحدة فيها كفاية أو كافية . وقال الكسائي : فواحدة تقع . وقرئت بالنصب بإسhtar فعل ، أى فأنكحوا واحدة .

الثانية عشرة — قوله تعالى : ﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ يريد الإمام . وهو عطف على واحدة . أى إن خاف ألا يعدل في واحدة لما ملكت يمينه . وفي هذا دليل على إلحاق الملك اليمين في الوطء ولا القسم ؛ لأن المعنى « فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا » في القسم « فواحدة أو ما ملكت أيمانكم » بفعل ملك اليمين كله بمنزلة واحدة فانتفى بذلك أن يكون للإمام حق في الوطء أو في القسم . إلا أنه ملك اليمين في العدل قائم بوجوب حسن الملكة والزفق بالزفوق . وأسند تعالى الملك إلى اليمين إذ هي صفة مدح ، واليمين مخصوص بالمحاسن فتكتمها . ألا ترى أنها المظيفة ؛ كما قال عليه السلام : « حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ » وهي المعاهدة المباشرة ، وبها سميت الآية يميناً ، وهي المتقية لرايات الجهد ؛ كما قال :

إِنَّمَا مَا رَأَيْتُمْ تُفْعَلُونَ • تَقَاهَا حَرَابَةُ الْيَمِينِ^(١)

الثالثة عشرة — قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ أدْنَى أَلَّا تَقُولُوا ﴾ أى ذلك أقرب إلى ألا تقولوا عن الحق وتجوروا ؛ عن ابن عباس وعياهد وغيرهما . يقال : حال الرجل يسول إذا جار ومال . ومنه قولهم : حال السهم عن الهدف مال عنه . قال ابن عمر : إنه لما لال الكيل والوزن ؛ قال الشاعر :

(١) البيت للتياح ، مدح حراية الأوسى . وقيل :

دأيت حراية الأوسى يسو • إلى الخيرات منقطع القرين

قالوا تَبَارَكَ اللهُ وَأَطْرَحُوا^(١) * قول الرسول وعائش في الموازين

أى جازوا . وقال أبو طالب :

بِغِزَانٍ مِصْلَقٍ لَا يُغْلُ شَعِيرَةً * لَهُ شَاهِدٌ مِنْ نَفْسِهِ فِيمَا تَلِي

يريد غير مائل . وقال آخر :

ثَلَاثَةٌ أَتَيْتِمْ وَثَلَاثُ دَوْدٍ * لَقَدْ عَالَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالٍ^(٢)

أى جاز ومال . وقال الرجل يمسيل إذا أقتصر فصار عالة . ومنه قوله بمال : « وَإِنْ خِفْتُمْ

عِيَلَةً * » . ومنه قول الشاعر :

وَمَا يَدْرِي الْفَقِيرُ مَتَى ضَاءُ * وَمَا يَدْرِي الْغَنِيُّ مَتَى يَمْسِلُ^(٣)

وهو عائل وقوم عيلة . والعيلة والمالة الغافة . وطائى الشيء يؤنئى إذا غلبى وهلك على .

وقال الأعرابي اشتد وتفاقم . وقال الشافعي « أَلَا تَمُوتُوا » أَلَا تَكْثُرُ عِيَالُكُمْ . قال التلميذ :

وَمَا قَالَ هَذَا غَرِيبٌ ، وَإِنَّمَا يُقَالُ أَعَالَ يَمْسِلُ إِذَا كَثُرَ عِيَالُهُ . وزعم ابن العربي أن مال على

سبعة معان لا ثامن لها ، يقال : مال مال ، الثانى زاد ، الثالث جار ، الرابع اقتصر ، الخامس

أثقل ، حكاه ابن دريد . قالت الفنساء :

* وَيَكْنَى الْعَشِيرَةُ مَا طَلَعَا *

السادس مال قام بمقونة العيال ؛ ومنه قوله عليه السلام : « وَأَبْدَأُ بِنَ تَمُولُ » . السابع مال

طلب ؛ ومنه قيل صبره . أئى غلب . ويقال : أعال الرجل كثر عياله . وأما مال بمعنى كثر

عياله فلا يصح .

(١) فى اللسان مادة قول : إَاتَيْتِمَا ... الخ . (٢) البيت الخطية . وفيه شاهد آخر ، وهو تذكرة

الخلعة وإن كانت النفس مؤنثة ؛ لأنه حملها على معنى الشخص وهو مذكر . والقود من الإبل ؛ ما بين الثلاث إلى العشر .

وثلاث ذود : ثلاث أنوق كان يفتقر إليها و يقوم بها على عياله فضلت له . والقود اسم واحد مؤنث منقول من

المصدر يقع على الجميع فيضاف العدد إليه كما يضاف إلى الجوع . (عن شرح الشواهد) .

(٣) البيت لأحبة ابن بللاج . ويده :

وما تدرى إذا أُرْسَتْ أَمْرًا * بئى الأرض يدركك القليل

قلت : أما قول التعلي « ما قاله غيره » فقد أسنده التار قطني في سننه عن زيد بن أسلم ، وهو قول جابر بن زيد ؛ فهذان إمامان من علماء المسلمين وأئمتهم قد سبقا الشافعي إليه . وأما ما ذكره ابن العربي من الحصر وعدم الصحة فلا يصح . وقد ذكرنا : عال الأمر أشد وضاقم ؛ حكاه الجوهرى . وقال المروى في غريبه : « وقال أبو بكر : يقال عال الرجل في الأرض يميل فيها إذا ضرب فيها . وقال الأحمر : يقال عالى الشيء يميل على وميلا إذا أعجزك » . وأما عال كثر حياله فذكره الكسائي وأبو عمر الدويري وابن الأعرابي . قال الكسائي أبو الحسن عل بن حمزة : العرب تقول عال يعول وأعال يميل أى كثر حياله . وقال أبو حاتم : كان الشافعي أعلم بلغة العرب منا ، ولعله لغة . قال التعلي المفسر : قال أستاذنا أبو القاسم بن حبيب : سألت أبا عمر الدويري عن هذا وكان إماما في اللغة غير مدافع فقال : هي لغة حمير ؛ وأشد :

وإن الموت يأخذ كل حية . بلا شك وإن أمشي وعالا

يعنى وإن كثرت ماشيته وحياله . وقال أبو عمرو بن العلاء : لقد كثرت وجوه العرب حتى خشيت أن أخذه على لاجن لحنا . وقرأ طلحة بن مصرف « ألا تميلاوا » وهي حجة الشافعي رضى الله عنه . قال ابن عطية : وقدح الزجاج وغيره في تأويل عال من العيال بأن قال : إن الله تعالى قد أباح كثرة السرارى وفى ذلك تكثير العيال ، فكيف يكون أقرب إلى ألا يكثر العيال . وهذا قدح غير صحيح ؛ لأن السرارى إنما هى مال يتصرف فيه بالبيع ، وإنما القادح الحرائر ذوات الحقوق الواجبة . وحكى ابن الأعرابي أن العرب تقول : عال الرجل إذا كثر حياله .

الرابعة عشرة — تعلق بهذه الآية من أجاز للملوك أن يتزوج أربعا ؛ لأن الله تعالى قال : « فَأَنكِحُوا مَا طَافَبَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ » يعنى ما حل « مَتْنٌ وَثَلَاثَ وَرَبَاعَ » ولم ينص عبدا من حر . وهو قول داود والطبرى ، وهو المشهور من مالك وتحصيل مذهبه على ما فى موطنه ، وكذلك روى عنه ابن القاسم وأشهب . وذكر ابن الموزان أن ابن وهب روى عن مالك أن العبد لا يتزوج إلا أثنين ؛ قال وهو قول الليث . قال أبو عمر : قال الشافعي وأبو حنيفة وأصحابهما والثورى

واللثة بن سعد : لا يتزوج العبد أكثر من اثنتين ؛ وبه قال أحمد وإسحاق . وروى عن عمر ابن الخطاب وعلى بن أبي طالب وعبد الرحمن بن عوف في العبد لا ينكح أكثر من اثنتين ؛ ولأعلم لهم مخالفا من الصحابة . وهو قول الشعبي وعطاء وابن سيرين ، والحسن وإبراهيم . والجهة لهذا القول للقياس الصحيح على طلاقه واحدة . وكل من قال حده نصف حد الحر ، وظلاله تطليقتان ، وإلاؤه شهران ، ونحو ذلك من أحكامه فغير بعيد أن يقال تناقض في قوله « ينكح أربعاً » والله أعلم .

قوله تعالى : **وَأَتُوا النِّسَاءَ صِدُقَتَيْنِ نَحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا** ﴿٤١﴾

فيه عشر مسائل :

الأولى — قوله تعالى : (**وَأَتُوا النِّسَاءَ صِدُقَتَيْنِ**) الصَّدُقات جمع ، الواحدة صَدُقة . قال الأخفش : وبنو تميم يقولون صَدُقة واجمع صَدُقات ، وإن شئت فصحت وإن شئت أسكت . قال المازني : يقال صِدَاق المرأة ، ولا يقال بالفتح . وحكى يعقوب وأحمد بن يحيى بالفتح عن النحاس . والخطاب في هذه الآية للأزواج ؛ قاله ابن عباس وقتادة وابن زيد وابن جريج . أمرهم الله تعالى أن يتبرعوا بإعطائهم المهور بحلته منهم لأزواجهم . وقيل : الخطاب للأولياء ؛ قاله أبو صالح . وكان الولي يأخذ مهر المرأة ولا يعطيها شيئا ، فهو عن ذلك وأمروا أن يدفعوا ذلك إليهن . قال في رواية الكلبي : إن أهل الجاهلية كان الولي إذا تزوجها فإن كانت معه في العشرة لم يعطها من مهرها كثيرا ولا قليلا ، وإن كانت غريبة حملها على بيع إلى زوجها ولم يعطيها شيئا غير ذلك البعير ؛ فقول « **وَأَتُوا النِّسَاءَ صِدُقَتَيْنِ نَحْلَةً** » . وقال المعتز بن سليمان عن أبيه : زعم حضرمي أنشد المراد بالآية المتشاورون الذين كانوا يتزوجون أمراء بآخرى ، فأمروا أن يضربوا المهور . والأول أظهر ؛ فإن العنابر واحدة وهي

بجملتها للأزواج فهم المراد؛ لأنه قال : « وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُحْسِنُوا فِي الْبَيْتِ » إلى قوله : « وَأَتُوا النِّسَاءَ صِدُقَاتَيْنِ نَحْلَةً » . وذلك يجب تناسق الضمائر وأن يكون الأول فيها هو الآخر.

الثانية — هذه الآية تدل على وجوب الصداق للزوجة ، وهو مجمع عليه لا خلاف فيه إلا عاروى عن بعض أهل العلم من أهل العراق أن السيد إذا تزوج مبدته من أمته أنه لا يجب فيه صداق ؛ وليس بشيء لقوله تعالى : « وَأَتُوا النِّسَاءَ صِدُقَاتَيْنِ نَحْلَةً » فعم . وقال : « فَأَنبِئُوهُنَّ بِأَذْنِ أَهْلِهِنَّ وَأَقْرَبِهِنَّ وَأَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ » . واجمع العلماء أيضا أنه لا حد لكثيره ، وأخلفوا في قليله على ما أتى بيانه في قوله : « وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِطْعًا » . وقرأ الجمهور « صِدُقَاتَيْنِ » بفتح الصاد وضم الدال . وقرأ قتادة « صِدُقَاتَيْنِ » بضم الصاد وسكون الدال . وقرأ النخعي وابن وثاب بضمهما والتوحيد « صِدُقَاتَيْنِ » .

الثالثة — قوله تعالى : « (نَحْلَةً) النِّسْلَةُ والنِّسْلَةُ ، بكسر النون وضمها لثتان . وأصلها من المطاء ، نَحَلْتُ فلانًا شيئًا أعطيته . فالصداق عطية من الله تعالى للزوجة . وقيل : « نَحْلَةً » أي عن طيب نفس من الأزواج من غير تنازع . وقال قتادة : معنى « نَحْلَةً » فريضة واجبة . ابن جرير وابن زيد : فريضة مسماة . قال أبو حبيدة : ولا تكون النِّسْلَةُ إلا مسماة معلومة . وقال الزجاج : « نَحْلَةً » تَدْنِيًا ، والنِّسْلَةُ الديانة والمِلَّة . يقال : هذا نَحْلَتُهُ أي دينه . وهذا حسن مع كون الخطاب للأولياء الذين كانوا يأخذونه في الجاهلية ، حتى قال بعض النساء في زوجها : لا يأخذ الحلوآن من بناتنا . تقول : لا يفعل ما يفعله غيره . فانتزعه الله منهم وأمر به للنساء . و « نَحْلَةً » منصوب على أنها حال من الأزواج بإحتمار فعل من لفظها ، تقديره اغلوهن نَحْلَةً . وقيل : هي نصب على التفسير . وقيل : هي مصدر على غير المصدر في موضع الحال .

الرابعة — قوله تعالى : « (فَإِنْ طَلَبَ لَكُمْ مِنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا) مخاطبة للأزواج ، ويدل بعمومه على أن هبة المرأة صداقها لزوجها يَكُونُ كانت أو تَبَيَّنَ جائزة ، وبه قال جمهور الفقهاء . ومنع مالك من هبة البكر الصداق لزوجها وجعل ذلك للوكي مع أن الملك لها .

وزعم الفراء أنه مخاطبة للاولياء ؛ لأنهم كانوا يأخذون الصداق ولا يعطون المرأة منه شيئا ، فلم يبيع لهم منه إلا ما طابت به نفس المرأة . والقول الأول أصح ؛ لأنه لم يتقدم للاولياء ذم ، والضمير في « منه » عائد على الصداق . وكذلك قال عكرمة وغيره . وسبب الآية فيما ذكر أن قوماً تخرجوا أن يرجع إليهم شيء مما دفعوه إلى الزوجات فقلت : « فَإِنْ طَلَبَ لَكُمْ » .

الخامسة — وأفتى العلماء على أن المرأة المالككة لأسر نفسها اذا وهبت صداقها لزوجها فقد ذلك عليها ، ولا رجوع لها فيه . إلا أن شريحاً رأى الرجوع لها فيه ، واحتج بقوله : « فَإِنْ طَلَبَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا » وإذا كانت طالبة له لم تطلب به نفسها . قال ابن العربي : وهذا باطل ؛ لأنها قد طابت وقد أكل فلا كلام لها ، إذ ليس المراد صورة الأكل وإنما هو تكاية عن الإحلال والاستملاء ، وهذا بين .

السادسة — فإن شرطت عليه عند عقد النكاح أنه لا يتزوج عليها ، وحطت عنه لذلك شيئا من صداقها ، ثم تزوج عليها فلا شيء لها عليه في رواية ابن القاسم ؛ لأنها شرطت عليه مالا يجوز شرطه . كما اشترط أهل بريدة^(١) أن تنتقها عائشة والولاء لبايعها ، نصحح النبي صلى الله عليه وسلم العقد وأبطل الشرط . كذلك ههنا يصح إسقاط بعض الصداق عنه وبطل ما التزمه . وقال ابن عبد الحكم : إن كان بقي من صداقها مثل صداق مثلها أو أكثر لم ترجع عليه بشيء ، وإن كانت وضعت عنه شيئا من صداقها فترجع عليها رجعت عليه بتمام صداق مثلها ؛ لأنه شرط على نفسه شرطا وأخذ عنه عوضا كان لها واجبا أخذه منه ، فوجب عليه الوفاء بقوله عليه السلام : « الْمُؤْمِنُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ » .

السابعة — وفي الآية دليل على أن العتيق لا يكون صداقا لأنه ليس بمال ؛ إذ لا يمكن المرأة هبته ولا الزوج أكله . وبه قال مالك وأبو حنيفة وزفر ومحمد والشافعي . وقال أحمد ابن حنبل وإسحاق ويعقوب : يكون صداقا ولا مهر لما غير العتيق ؛ على حديث صفية رواه

(١) بريدة : مولاة عائشة رضي الله عنها كانت لينة بن أبي لب . وقيل لبني بن حلال ، فتأخيرها ثم باعها فاشتريتها عائشة ، وجاء الحديث في عائتها بأن الولاء لئن أعتق .

(٢) هي صفية بنت حنن بن أخطب ، سهاها رسول الله صلى الله عليه وسلم .

الأئمة أن النبي صلى الله عليه وسلم أعتقها وجعل عتقها صدقاً . وروى عن أنس أنه فعله .
وهو راوى حديث صفية . وأجاب الأولون بأن قالوا : لا حجة في حديث صفية ؛ لأن النبي
صلى الله عليه وسلم كان مخصوصاً في النكاح بأن يزوج بنير صدق ، وقد أراد زينب فخُرمت .
على زيد فدخل عليها بنير ولّى ولا صدق : فلا ينبغي الاستدلال بمثل هذا والله أعلم .

الثامنة - قوله تعالى : ﴿ نَفْسًا ﴾ قيل : هو منصوب على البيان . ولا يميز سبيوه
ولا الكُفُوفُونَ أن يتقدم ما كان منصوباً على البيان ، وأجاز ذلك المازني وأبو العباس المبرزة
إذا كان العامل مُفْتَلًا . وأنشد :

• وما كان نفساً بالفرّاق تطيب^(١) •

وفي التنزيل « حُشِمًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ » فعل هذا يجوز « نَفْسًا تَفْقَات » ووجهها حُسِبَتْ .
وقال أصحاب سبيويه : إن « نفساً » منصوبة بإضمار فعل تقدّره أعني نفساً ، وليست
منصوبة على التمييز ، وإذا كان هذا فلا حجة فيه . وقال الزجاج . الرواية :

• وما كان نفسى ... •

وأنفق الجميع على أنه لا يجوز تقديم المميز إذا كان العامل غير متصرف كعشرين درهماً .

التاسعة - قوله تعالى : ﴿ فَكُلُوهُ ﴾ ليس المقصود صورة الأكل ، وإنما المراد به
الاستياسة بأي طريق كان ، وهو المعنى بقوله في الآية التي بعدها « إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ
الْإِنْسَانِ ظُلْمًا » . وليس المراد نفس الأكل ؛ إلا أن الأكل لما كان أَوْفَى أنواع التمتع بالمال
مَرْمُوسٌ من التصرفات بالأكل . ونظيره قوله تعالى : « إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا
إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَاقْرَءُوا أَلْبَيْعَ » يعلم أن صورة البيع غير مقصودة ، وإنما المقصود ما يشغله عن
ذكر الله تعالى مثل النكاح وغيره ؛ ولكن ذكر البيع لأنه أهم ما يشغل به عن ذكر الله تعالى .

العاشر - قوله تعالى : ﴿ عَيْنَتَا مَرِيئًا ﴾ منصوب على الحال من الماء في « كَلَّوْهُ »
وقيل : نمت لمصدر محذوف ، أى أكلا هيناً بطيب الأنف . هناء الطعام والشراب هينته ،

(١) هذا مجزيت الخليل السدي ، وصدره :

• أتهدر لى بالفرّاق حبيب •

وما كان هتياً؛ ولقد هتؤ، والمصدر الهتؤ، وكل ما لم يأت بمشقة ولا عتاء فهو هتي، وهتي اسم فاعل من هتؤ كظريف من ظرف. وهتي هتي فهو هتي، على قيل كرم. وهتي الطعام ومرأى على الإجماع؛ فإذا لم يذكر «هتي» قلت: أمرأى الطعام بالألف، أي أنهم قال أبو علي: وهذا كما جاء في الحديث «أرجن ما زورات غير ما جورات». فقلبو الولو من «موزورات» إلحاقاً باتباعاً للفظ ما جورات. وقال أبو العباس عن ابن الأعرابي: يقال هتي وهتي ومرأى ومرأى ولا يقال مرئى؛ حكاه المروى. وحكى القشيري أنه يقال: هتني وهتني بالكسر هتي وهتي، وهو قليل. وقيل: «هتي» لا إثم فيه، و«هتي» لا داء فيه. قال كثير:

هتياً مرئياً غير داء محسار * ليرة من أعراضها ما استجلبت

ودخل رجل على طليعة وهو يأكل شيئاً وهبته أمرأته من مهرها فقال له: نكل من الهني والمرى. وقيل: الهني الطيب المساخ الذي لا يتغصه شيء، والمرى الحمود العاقبة، التام المضم الذي لا يضرب ولا يؤذى. يقول لا تخافون في الدنيا به مطالبة، ولا في الآخرة تبعه. يدل عليه ما روى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن هذه الآية «فَأَنْ يَطِيعَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ» فقال: إذا جادت لزوجها بالعطية طامعة غير مكرهة لا يقضى به عليكم سلطان، ولا يؤخذكم الله تعالى به في الآخرة. وروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: إذا اشتكى أحدكم شيئاً فليسال امرأته دراهم من صداقها، ثم ليشر به عسلاً فليشر به بماء السماء؛ فيجمع الله عز وجل له الهني والمرى والماء المبارك. والله أعلم.

قوله تعالى: وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴿٩﴾
فيه عشر مسائل:

الأولى — لما أمر الله تعالى برفع أموال اليتامى إليهم في قوله «وَأْتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ» ولإيصال الصدقات إلى الزوجات، بين أن السفهية وغير البالغ لا يجوز دفع ماله إليه. فدلّت

الآية على ثبوت الوصي والولي والكفيل للآيتام . وأجمع أهل العلم على أن الوصية إلى المسلم الحلو الثقة المدل جائزة . واختلفوا في الوصية إلى المرأة الحرة؛ فقال عوام أهل العلم : الوصية لها جائزة . وأصحح أحمد بأن عمر أوصى إلى حفصة . وروى عن عطاء بن أبي رباح أنه قال في رجل أوصى إلى امرأته قال : لا تكون المرأة وصياً ؛ فان فعل حوّل إلى رجل من قومه . واختلفوا في الوصية إلى العبد ؛ فمنه الشافعي وأبو ثور ومحمد ويعقوب . وأجازاه مالك والأوزاعي وابن عبد الحكم . وهو قول النخعي إذا أوصى إلى عبده . وقد مضى القول في هذا في «البقرة» مستوفى .^(١)

الثانية — قوله تعالى : (السُّفَهَاء) قد مضى في «البقرة» معنى السفه لغة . واختلف العلماء في هؤلاء السفهاء من هم ؛ فروى سالم الأتطس عن سعيد بن جبيرة قال : هم اليتامى لا تؤتوهم أموالكم . قال النحاس : وهذا من أحسن ما قيل في الآية . وروى إسماعيل بن أبي خالد عن أبي مالك قال : هم الأولاد الصغار ، لا تعطوهم أموالكم فيفسدوها وتبقوا بلا شيء . وروى سفيان عن حميد الأعرج عن مجاهد قال : هم النساء . قال النحاس وفسره : وهذا القول لا يصح ؛ إنما تقول العرب في النساء سفاهة أو سفهات ؛ لأنه الأكثر في جمع فميلة . ويقال : لا تدفع مالك مضاربة ولا إلى وكيل لا يحسن التجارة . وروى عن عمر أنه قال : من لم يتفق فلا يتجر في سوقنا ؛ فكذاك قوله : «ولا تؤتوا السفهاء أموالكم» يعني الجهال بالأحكام . ويقال : لا تدفع إلى الكفار ؛ ولهذا كره العلماء أن يوكل المسلم ذمياً بالشراء والبيع ، أو يدفع إليه مضاربة . وقال أبو موسى الأشعري رضى الله عنه : السفهاء هنا كل من يستحق الجبر . وهذا جامع . وقال ابن خزيمة من ذلك : وأما الجبر على السفهية فالسفيه له أحوال : حال يُجبر عليه لصفره ، وحالة لعدم عقله يجهنون أو ضره ، وحالة لسوء نظره لنفسه في ماله . فاما المُنعم عليه فاستحسن مالك ألا يُجبر عليه لمرعة زوال ما به . والجبر يكون مرّة في حق الإنسان ومرّة في حق غيره ؛ فاما المحجور عليه في حق نفسه من

(١) راجع ج ٢ ص ٢٥٧ وما بعدها طبع ثالثة . (٢) راجع ج ١ ص ٢٥٥ طبع ثالثة وثالثة .

ذكراً ، والمحجور عليه في حق غيره العبد والمُدين والمريض في الثلثين ، والمفلس وذات الزوج لحق الزوج ، والبرك في حق نفسها . فأما الصغير والمحنون فلا خلاف في الحجر عليهما . وأما الكبير فلا أنه لا يحسن النظر لنفسه في ماله ، ولا يؤمن منه إتلاف ماله في زيوجه ، فأشبهه الصبي ؛ وفيه خلاف يأتي . ولا فرق بين أن يتلف ماله في الماصي أو في القرب والمباحات . واختلف أصحابنا إذا أتلف ماله في القرب ؛ فمنهم من حجر عليه ، ومنهم من لم يحجر عليه . والعبد لا خلاف فيه . والمُدين يُزج ما بيده لزمائمه ؛ لإجماع الصمبية ، وقيل عمر ذلك بأسبقع جنيته ؛ ذكره مالك في الموطأ . والبرك ما دامت في الخلد محجور عليها ؛ لأنها لا تحسن النظر لنفسها . حتى إذا تزوجت دخل إليها الناس ، ونرجعت وبرز وجهها عرفت المضار من المنافع . وأما ذات الزوج فلا تـرسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يجوز لامرأة ملك زوجها عصمتها قضاءً في مالها إلا في ثلثها » .

قلت : وأما الجاهل بالأحكام وإن كان غير محجور عليه لثمنته لماله وعدم تديره ، فلا يدفع إليه المال ؛ بلهله بفاسد البياعات ومحجوبها وما يحل وما يحرم منها . وكذلك الذي مثله في الجهل بالبياعات ولا يخاف من ماملته بالزبا وغيره . والله أعلم . واختلفوا في وجه إضافة المال إلى المخاطبين على هذا وهي للسفهاء ؛ فقيل : إضافتها إليهم لأنها بأيديهم وهم الناظرون فيها فنُسبت إليهم آتناها ؛ كقوله تعالى : « فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ » وقوله « فاقتلوا أَنْفُسَكُمْ » . وقيل : إضافتها إليهم لأنها من جنس أموالهم ؛ فإن الأموال جُمعت مشتركة بين الخلق تنقل من يد إلى يد ، ومن ملك إلى ملك ، أي هي لهم إذا احتاجوها كأموالكم التي بقي أعراسكم وتصونكم وتنظم أقدارك ، وبها قوام أصركم . وقول ثان قاله أبو موسى الأشعري وأبو عيسى والحسن وقتادة : أن المراد أموال المخاطبين حقيقة . قال ابن عباس : لا تدفع مالك الذي هو سبب معيشتك إلى أعراسك وأهلك وتبقى فقيراً تنظر إليهم وإلى ما في أيديهم ؛ بل كن أنت الذي تنفق عليهم . فالسفهاء على هذا هم النساء والصبيان ؛ صغار ولد الرجل وأعراسه . وهذا يخرج على قول مجاهد وأبي مالك في السفهاء .

الثالثة — ودلت الآية على جواز الحجر على السفينة؛ لأمر الله عز وجل بذلك في قوله : « وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ » وقال « فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضِعْفًا » ، فثبتت الولاية على السفينة كما أثبتها على الضعيف . وكان معنى الضعيف راجعا إلى الصغير ، ومعنى السفينة إلى الكبير البالغ ؛ لأن السفينة اسم ذم ولا يذم الإنسان على ما لم يكتسب ، والقلم مرفوع عن غير البالغ ، فالذم والحرج مقيان عنه ؛ قاله الخطابي .

الرابعة — واختلف العلماء في أفعال السفينة قبل الحجر عليه ؛ فقال مالك وجميع أصحابه غير ابن القاسم : إذا فعل السفينة وأمره كله جائز حتى يضرب الإمام على يده . وهو قول الشافعي وأبي يوسف . وقال ابن قاسم : أفعاله غير جائزة وإن لم يضرب عليه الإمام . وقال أصبغ : إن كان ظاهر السفينة فاعفاله مردودة ، وإن كان غير ظاهر السفينة فلا ترد أفعاله حتى يصجر عليه الإمام . واحتجّ مضمون لقول مالك بأن قال : لو كانت أفعال السفينة مردودة قبل الحجر ما احتاج السلطان أن يصجر على أحد . وحجة ابن القاسم ما رواه البخاري من حديث جابر أن رجلا أعتق عبدا ليس له مال غيره فردّه النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن حجر عليه قبل ذلك .

الخامسة — واختلفوا في الحجر على الكبير ؛ فقال مالك وجمهور الفقهاء : يصجر عليه . وقال أبو حنيفة : لا يصجر على من بلغ عاقلا إلا أن يكون مفسداً لماله ؛ فإذا كان كذلك منع من تسليم المال إليه حتى يبلغ نمسا وعشرين سنة ، فإذا بلغها سلم إليه بكل حال ، سواء كان مفسداً أو غير مفسد ؛ لأنه يُجَبَل منه لاكتفى عشرة سنة ، ثم يولد له لسنة أشهر فيصير جَدًّا ، وأنا أستحي أن أحجر على من يصلح أن يكون جَدًّا . وقيل عنه : إن في مدة المنع من المال إذا بلغ مفسداً ينفذ تصرفه على الإطلاق ، وإما يُمنع من تسليم المال احتياطاً . وهذا كله ضعيف في النظر والأثر . وقد روى الدارقطني حديثنا محمد بن أحمد بن الحسن الصواف أخبرنا حامد بن شعيب أخبرنا شريح بن يونس أخبرنا يعقوب بن إبراهيم — هو أبو يوسف القاضي — أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه أن عبد الله بن جعفر أتى الزبير فقال : إني اشتريت

بيع كذا وكذا ، وإن علياً يريد أن يأتي أمير المؤمنين فيسأله أن يحجر عليّ فيه . فقال الزبير : أنا شريكك في البيع . فأتى عليّ عثمان فقال : إن ابن جعفر اشترى بيع كذا وكذا فأحجر عليه . فقال الزبير : فانا شريكك في البيع . فقال عثمان : كيف أحجر علي رجل في بيع شريكه فيه الزبير . قال يعقوب : أنا أخذ بالبحر وأزاده ، وأحجر وأبطل بيع المحجور عليه وشراؤه ، وإذا اشترى أو باع قبل البحر أجزت بيعه . قال يعقوب بن إبراهيم : وإن أبا حنيفة لا يحجر ولا يأخذ بالبحر . فقول عثمان : كيف أحجر علي رجل ، دليل على جواز البحر على الكبير ؛ فإن عبد الله بن جعفر ولدته أمه بارض الحيشة وهو أقل مولود ولد في الإسلام بها ، وقدم مع أبيه على النبي صلى الله عليه وسلم طمّ خير فسمع منه وحفظ عنه . وكانت خيرة ستة خمس من الهجرة . وهذا يدل على أبي حنيفة قوله . ويتأتى حجته إن شاء الله تعالى .

السادسة - قوله تعالى : ﴿ اَللّٰهُ جَعَلَ اَللّٰهُ لَكُمْ قِيَامًا ﴾ اى لما شكم وصلاح دينكم . وفي « التي » ثلاث لغات : التي والَّتِي بكسر التاء والَّتْ بلسانها . وفي تنبيهها أيضا ثلاث لغات : اللتان والَّتَانِ بخف النون والثلاث بشد النون . وأما الجمع فتأتى لغاته في موضعه في هذه السورة إن شاء الله تعالى . والقيام والقوام مأقيمك بمعنى . يقال : فلان قيام أهله وقوام بيته ، وهو الذي يقيم شأنه ، اى يصلحه . ولما انكسرت القاف من قوام أبدلوا الواو ياء . وقرأة أهل المدينة « قِيَا » بغير ألف . قال الكسائي والفراء : قيا وقواما بمعنى قياما ، وانصب عندهما على المصدر . اى ولا تقروا السفهاء أموالكم التي تصلح بها أموركم فيقوموا بها قياما . وقال الأخفش : المعنى قائمة بأموركم . يذهب إلى أنها جمع . وقال البصريون : قِيَا جمع قيمة ؛ كقيمة وديم . اى جعلها الله قيمة للأشياء . وخطأ أبو عليّ هذا القول وقال : هي مصدر . كقيام وقوام وأصلها قوم ، ولكن شذت في الرد إلى الياء كما شذ قولهم : جباد في جمع جواد ونحوه . وقواما وقواما وقياما معناه ثباتا في صلاح الحال ودواما في ذلك . وقرأ الحسن والتخفي « اللاتي » على جمع التي . وقرأة العامة « التي » على لفظ الجماعة . قال الفراء : الأكثر في لفظ العرب « النساء اللواتي ، والأموال التي » وكذلك غير الأموال ؛ ذكره النحاس .

السابعة — قوله تعالى : ﴿ وَأَرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ ﴾ قيل : معناه اجعلوا لهم فيها أو أفرضوا لهم فيها . وهذا فيمن يلزم الرجل نفقته وكسوته من زوجته وبنيه الأصاغر . فكان هذا دليلا على وجوب نفقة الولد على الوالد والزوجة على الزوج . وفي البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم : ” أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ مَا تَرَكْتُ غَنَى وَالْيَدُ الْعَلِيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى وَأَبْدَأُ بِمَنْ تَمُولُ . تقول المرأة إما أن تُطْلِعَنِي وإما أن تُطْلِقَنِي ويقول العبد أطعمني وأستعمنى ويقول الابن أطعمني إلى مَنْ تَدْعُنِي “ . فقالوا : يا أبا هريرة ، سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : لا ، هذا من كَيْسِ أَبِي هُرَيْرَةَ . قال المهلب : النفقة على الأهل والعيال واجبة بإجماع ، وهذا الحديث حجة في ذلك .

الثامنة — قال ابن المنذر : واخطفوا في نفقة من بلغ من الأبناء ولا مال له ولا كسب ، فقالت طائفة : على الأب أن ينفق على ولده المذكور حتى يحتلموا ، وعلى النساء حتى يتزوجن ويُدْخِلَ بَن . فإن طلقها بعد البناء أو مات عنها فلا نفقة لها على أيها . وإن طلقها قبل البناء فهي على نفقتها .

التاسعة — ولا نفقة لولد الولد على الجد ، هذا قول مالك . وقالت طائفة : ينفق على ولد ولده حتى يبلغوا الحُلُمَ والحَيْضَ . ثم لا نفقة عليه إلا أن يكونوا زَنًى ، وسواء في ذلك الذكور والإناث ما لم يكن لهم أموال ، وسواء في ذلك ولده أو ولد ولده وإن سَفَلُوا ما لم يكن لهم أب دونه يُقَدِّرُ على النفقة عليهم ؛ هذا قول الشافعي . وأوجب طائفة النفقة لجميع الأطفال البالغين من الرجال والنساء إذا لم يكن لهم أموال يستغنون بها عن نفقة الولد ؛ على ظاهر قوله عليه السلام يُهْنَدُ : ” حُذِي مَا يَكْفِيكَ وَلِلْكَ الْمَسْرُوفُ “ . وفي حديث أبي هريرة ” يَقُولُ الْإِبْنُ أَطْعِمْنِي إِلَى مَنْ تَدْعُنِي “ يدل على أنه إنما يقول ذلك من لا طائفة له على الكسب والتعريف . ومن بلغ سنَّ الحُلُمِ فلا يقول ذلك ؛ لأنه قد بلغ حدَّ السعى على نفسه والكسب لما ، بدليل قوله تعالى : « حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ » الآية . فجعل بلوغ النكاح حداً في ذلك . وفي قوله ” تقول المرأة إما أن تُطْلِعَنِي وإما أن تُطْلِقَنِي “ ردٌّ على مَنْ قال : لا يفرق بالإعسار ويلزم المرأة الصبر ، وتعلق النفقة بذمته بحكم الحاكم . هذا قول عطاء

وَالزُّمَرِ». وإليه ذهب الكوفيون متمسكين بقوله تعالى : « وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ». قالوا : فوجب أن يُنظر إلى أن يؤسر . وقوله تعالى : « وَأَنْكِحُوا الْأَيَاتِ مِنْكُمْ » الآية ، قالوا : فتدب تعالى إلى إنكاح الفقير؛ فلا يجوز أن يكون الفقر سببا للفرقة وهو مندوب معه إلى النكاح . ولا حجة لهم في هذه الآية على ما يأتي بيانه في موضعها . والحديث نص في موضع الخلاف . وقيل : الخطاب لوليّ اليتيم لينفق عليه من ماله الذي له تحت نظره ، على ما تقدم من الخلاف في إضافة المال . فالوصى ينفق على اليتيم على قدر ماله وحاله ، فإن كان صغيرا وماله كثير أخذ له طئرا وحواضن ووسّع عليه في النفقة . وإن كان كبيرا قدر له تامة اللباس وشبه الطعام والحدم . وإن كان دون ذلك فيجب له . وإن كان دون ذلك فغش الطعام واللباس قدر الحاجة . فإن كان اليتيم فقيرا لا مال له وجب على الإمام القيام به من بيت المال ؛ فإن لم يفعل الإمام وجب ذلك على المسلمين الأخص به فالأخص . وأمه أخص به فيجب عليها إرضاعه والقيام به . ولا يرجع عليه ولا على أحد . وقد مضى في البقرة عند قوله : « وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ » .

العاشرة — قوله تعالى : ﴿ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَرْعُوفًا ﴾ أراد تليين الخطاب والومدة الجليل . واختلف في القول المعروف؛ فقيل : معناه آدعوا لهم : بارك الله فيكم ، وحاطكم وصنع لكم ، وأنا ناظر لك ، وهذا الاحتياط يرجع نفعه إليك . وقيل : معناه وعدوهم وعدا حسنا ؛ أي أنت رشدتم دفنا إليكم أموالكم . ويقول الأب لابنه : مالي إليك مصيره ، وأنت إن شاء الله صاحبُه إذا ملكك رشدا وعرفت تصرفك .

قوله تعالى : وَأَبْتَلُوا الَّذِينَ هَمَّ بِالنِّكَاحِ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا ﴿١٠٩﴾

(١) راجع ٣ ص ١٦٠ ، ١٦١ طبعه أدب الأمانة .

فيه سبع عشرة مسألة .

الأولى — قوله تعالى : ﴿ وَأَتَّبَعُوا آلَ بَنِي إِسْرَءِيلَ ﴾ الاختيار ؛ وقد تقدم .^(١) وهذه الآية خطاب للجميع في بيان كيفية دفع أموالهم . وقيل : إنها نزلت في ثابت بن رفاعة وفي عمه . وذلك أن رفاعة توفى وترك آبنه وهو صغير ، فأتى عم ثابت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إن آبن آبنى يتيم في حجرى فما يحل لى من ماله ، ومتى أدفع إليه ماله ؟ فأنزل الله تعالى هذه الآية .

الثانية — واختلف العلماء في معنى الاختيار ؛ فقيل : هو أن يتأمل الوصى أخلاق يتيمه ، ويستمع إلى أغراضه ، فيحصل له العلم بمجاوبته ، والمعرفة بالسعى في مصالحه وضبط ماله ، والإهمال لذلك . فإذا توسم الخير قال علماءنا وغيرهم : لا بأس أن يدفع إليه شيئا من ماله يبيع له التصرف فيه ، فإن نكاه وحسن النظر فيه فقد وقع الاختيار ، ووجب على الوصى تسليم جميع ماله إليه . وإن أساء النظر فيه وجب عليه إمساك ماله عنده . وليس في العلماء من يقول : إنه إذا اختبر الصبي فوجد رشيدا ترتفع الولاية عنه ، وأنه يجب دفع ماله إليه وإطلاق يده في التصرف ؛ لقوله تعالى : « حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ » . وقال جماعة من الفقهاء : الصغير لا يخلو من أحد أمرين ؛ إما أن يكون غلاما أو جارية ؛ فإن كان غلاما رد النظر إليه في نفقة الدار شهرا ، أو أعطاه شيئا نزرًا ليتصرف فيه ليعرف كيف تديره وتصرفه ، وهو مع ذلك يراعيه لئلا يتلفه ؛ فإن ألقاه فلا ضمان على الوصى . فإذا رآه متوخيا سلم إليه ماله وأشهد عليه . وإن كان جارية رد إليها ما يرده إلى ربة البيت من تدبير بيتها والنظر فيه ، في الاستئصال والاستقصاء على الفزالات في دفع القطن وأجرته ، واستيفاء النسل وجودته . فإن رآها رشيدة سلم أيضا إليها ماله وأشهد عليها . وإلا بقيا تحت الحجر حتى يؤنس رشدهما . وقال الحسن ومجاهد وغيرهما : آخبروهم في عقولهم وأديانهم وتبئية أموالهم .

الثالثة — قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ ﴾ أى الحلم ؛ لقوله تعالى : « وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ » أى البلوغ . وحل النكاح والبلوغ يكون بخمسة أشياء : ثلاثة

(١) راجع المسألة الثالثة عشرة ج ١ ص ٣٨٧ طبع ثانية أو ثالثة .

يشارك فيها الرجال والنساء، وإثنان يعضمان بالنساء وهما الحيض والحبل، فأما الحيض والحبل فلم يختلف العلماء في أنه بلوغ، وأن الفرائض والأحكام تجب بهما. واختلَفوا في الثلاث؛ فأما الإنابات والسن فقال الأوزاعي والشافعي وابن حنبل: خمس عشرة سنة بلوغ لمن لم يحتمل. وهو قول ابن وهب وأصيب وعبد الملك بن الماجشون وعمر بن عبد العزيز وجماعة من أهل المدينة، واختاره ابن العربي. وتجب الحدود والفرائض عندهم على من بلغ هذا السن. قال أصيب بن الفرغ: والذي يقول به إن حد البلوغ الذي تلزم به الفرائض والحدود خمس عشرة سنة؛ وذلك أحب ما فيه إلى وأحسنه عندي؛ لأنه الحد الذي يُسمَّى فيه في الجهاد ولمن حضر القتال. واحتج بحديث ابن عمر إذ عرض يوم التندق وهو ابن خمس عشرة سنة فأجيز، ولم يُعزَّ يوم أُحد لأنه كان ابن أربع عشرة سنة. أخرجه مسلم. قال أبو عمر بن عبد البر: هذا فيمن عرف مولده، وأما من جهل مولده وعدم سنِّه أو جمده فالعمل فيه بما روى نافع عن أسلم عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كتب إلى أمراء الأجناد: ألا تضيروا الجزية إلا على من جرت عليه المواسي. وقال عثمان في غلام سرق: انظروا إن كان قد أخضر مزره فاقطعوه. وقال عطية القرطبي: عرض رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى قرينة فكل من أنبت منهم قتله يحكم سعد بن معاذ، ومن لم ينبت منهم: استجابه؛ فكنت فيمن لم ينبت فتركتني. وقال مالك وأبو حنيفة وغيرهما: لا يحكم لمن لم يحتمل حتى يبلغ ما لم يبلغه أحد إلا احتلم، وذلك سبع عشرة سنة؛ فيكون عليه حينئذ الحد إذا أتى ما يجب عليه الحد. وقال مالك مرة: بلوغه بأن يغلظ صوته وتنشق أربته. وعن أبي حنيفة رواية أخرى: تسع عشرة؛ وهي الأشهر. وقال في البخارية: بلوغها لسبع عشرة سنة وعليها النظر. وروى اللؤلؤ عنه ثمان عشرة سنة. وقال داود: لا يبلغ بالسن ما لم يحتمل ولو بلغ أربعين سنة. فأما الإنابات فمنهم من قال يستدل به على البلوغ؛ روى عن ابن القاسم وسالم، وقاله

(١) أي عرضه رسول الله صلى الله عليه وسلم ليعرف حاله.

(٢) كان حكمه فيهم أنه تقتل رجالهم وتسي نساؤهم وذريتهم. وقد قال له صلى الله عليه وسلم: "لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبع سموات". راجع ترجمته في كتاب الاستياب.

مالك مرة، والشافعي في أحد قولي، وبه قال أحمد وإسحاق وأبو ثور . وقيل : هو بلوغ؛ إلا أنه يحكم به في الكفار فيقتل من أنبت ويُجعل من لم ينبت في الذراري؛ قاله الشافعي . في القول الآخر لحديث عطية القرطبي، ولا اعتبار بالخضرة والزعفران، وإنما يترتب الحكم على الشعر . وقال ابن القاسم : سمعت مالكا يقول : العمل عندى على حديث عمر بن الخطاب لو جرت عليه المواشي لحديثه . قال أصحح : قال لي ابن القاسم وأحب إلى أن يقال عليه الحد إلا باجتماع الإنبات والبلوغ . وقال أبو حنيفة : لا ينبت بالإنبات حكم، وليس هو بلوغ ولا دلالة على البلوغ . وقال الزهري وعطاء : لا حد على من لم يحتمل؛ وهو قول الشافعي . ومال إليه مالك مرة، وقال به بعض أصحابه . وظاهره عدم اعتبار الإنبات والسِّن . قال ابن العربي : « إذا لم يكن حديث ابن عمر دليلا في السِّن فكل عدد يذكره من السنين فإنه دعوى ، والسِّن التي أجازها رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى من سِّن لم يستجبرها ، ولا قام في الشرع دليل عليها ، وكذلك اعتبر النبي صلى الله عليه وسلم الإنبات في بني قريظة؛ فمن عذري ممن ترك أمرين اعتبرهما النبي صلى الله عليه وسلم في تأوله ويعتبره مالم يعتبره النبي صلى الله عليه وسلم لفظا، ولا جعل الله له في الشريعة نظرا » .

قلت : هذا قوله هنا، وقال في سورة الأنفال عكسه؛ إذ لم يترج على حديث ابن عمر هناك، وتأوله سكا تأوله حباؤنا ، وأن موجه الفرق بين من يطبق القتال ويُسهم له وهو ابن خمس عشرة سنة، ومن لا يطبقه فلا يُسهم له فيجعل في العيال . وهو الذي فهمه عمر بن عبد العزيز من الحديث . والله أعلم .

الرابعة — قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَنتُم مِّنْهُمْ رُّشَدًا فَأَدْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ﴾ أى أبصرتم ورأيتم؛ ومنه قوله تعالى : « آتَى مِنْ جَانِبِ الطُّورِ نَارًا » أى أبصر ورأى . قال الأزهرى : تقول العرب اذهب فاستأنس هل ترى أحدا؟ معناه تبصر . قال الثانية :

* ... على مستأنس وحيد *^(١)

كان رجل وقد زال النهار * يرم الجليل هل مستأنس وحيد

(١) قام البيت :

الوحيد : المفرد .

أراد ثورا وحشيا يتبصر هل يرى قانصا فيمنزله . وقيل : أنت وأحسست ووجدت بمعنى واحد ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَسْمَئُ مِنْهُمْ رَشَدًا ﴾ أى علمتم . والأصل فيه أبصرتم . وقراءة العامة « رَشَدًا » بضم الراء وسكون الشين . وقرأ السبيعي ومبيى الثقفي وابن مسعود رضي الله عنهم « رَشَدًا » بفتح الراء والشين ، وهما لفتان . وقيل : رَشَدًا مصدر رَشَدَ . ورَشَدًا مصدر رَشَدَ ، وكذلك الرشاد . والله أعلم .

الخامسة - واختلف العلماء في تأويل « رَشَدًا » فقال الحسن وقتادة وغيرهما : صلاحًا في العقل والدين . وقال ابن عباس والسدي والثوري : صلاحًا في العقل وحفظ المال . قال سعيد بن جبير والشَّيْبي : إن الرجل ليأخذ بلحيته وما بلغ رشده ؛ فلا يدفع إلى التيم ماله وإن كان شيئا حتى يؤنس منه رشده . وهكذا قال الضمك : لا يعطى التيم وإن بلغ مائة سنة حتى يعلم منه إصلاح ماله . وقال مجاهد : « رشدا » يعني في العقل خاصة . وأكثر العلماء على أن الرشد لا يكون إلا بعد البلوغ ، وعلى أنه إن لم يرشد بعد بلوغ الحلم وإن شاخ لا يزول الجهر عنه ؛ وهو مذهب مالك وغيره . وقال أبو حنيفة : لا يصح على الخو البالغ إذا بلغ مبلغ الرجال ، ولو كان أفسق الناس وأشدهم تذبذبا لئنا كان عاقلا . وبه قال زفر بن الهذيل ، وهو مذهب النخعي . واحتجوا في ذلك بما رواه قتادة عن أنس أن حبان^(١) بن مُنْذِر كان يتابع وفي عقله ضعف ، فقبل : يا رسول الله أحجر عليه ؛ فإنه يتابع وفي عقله ضعف . فاستدماه النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « لا تبع » . فقال : لا أصبر . فقال له : « إنا بايعت قتل لا خلافة ولك اختيار ملاحا » . قالوا : فلما سأله القوم أحجر عليه لمساكن في تصرفه من الدين ولم يفعل عليه السلام ثبت أن الجهر لا يجوز . وهذا لا حجة لهم فيه ؛ لأنه مخصوص بذلك على ما بيناه في البقرة^(٢) ، فغيره بخلافه . وقال الشافعي : إن كان مفسدا لماله ودينه أو كان مفسدا لماله دون دينه حُجِر عليه ، وإن كان مفسدا لدينه

(١) حبان : بفتح الحاء ، وقد ذكر في ج ٣ ص ٣٨٦ بكسرهما خطأ .

(٢) راجع ج ٣ ص ٣٨٦ طبة أهل أرواية .

مصطلحاً لماله فعل وجهين : أحدهما يحجر عليه ؛ وهو اختيار أبي العباس بن سريج . والثاني لا حجر عليه ؛ وهو اختيار أبي إسحاق المروزي ، والأظهر من مذهب الشافعي . قال الثعلبي : وهذا الذي ذكرناه من الحجر على السفية قول عثمان وعلي ، والزيير وطائفة وابن عباس وعبد الله ابن جعفر وضوان الله عليهم ، ومن التابعين شريح ، وبه قال الفقهاء مالك وأهل المدينة والأوزاعي وأهل الشام وأبو يوسف ومحمد وأحمد وإسحاق وأبو ثور . قال الثعلبي : وأدعى أصحابنا الإجماع في هذه المسألة .

السادسة — إذا ثبت هذا فاعلم أن دفع المال يكون بشرطين : إيناس الرشد والبلوغ ؛ فإن وُجد أحدهما دون الآخر لم يجز تسليم المال . كذلك نص الآية . وهو رواية ابن القاسم وأشباه وابن وهب عن مالك في الآية . وهو قول جماعة الفقهاء إلا أبا حنيفة وزُفر والنخعي فإنهم أسقطوا إيناس الرشد ببلوغ خمس وعشرين سنة . قال أبو حنيفة : لكونه جذاً . وهذا يدل على ضعف قوله ، وضعف ما احتج به أبو بكر الرازي في أحكام القرآن له من استعمال الآيتين حسب ما تقدم ؛ فإن هذا من باب المطلق والمقيد ، والمطلق يرد إلى المقيد باتفاق أهل الأصول . وماذا يعني كونه جذاً إذا كان غير جَد ، أى بَحْت . إلا أن علماءنا شرطوا في الجارية دخول الزوج بها مع البلوغ ، وحينئذ يقع الابتلاء في الرشد . ولم يره أبو حنيفة والشافعي ، ورأوا الاختبار في الذكر والأنثى واحداً على ما تقدم . وفرق علماءنا بينهما بأن قالوا : الأنثى مخالفة للغلام لكونها محجوبة لا تعاني الأمور ولا تبرز لأجل البكارة ؛ فلذلك وقف فيها على وجود النكاح . فبسه تفهم المقاصد كلها . والذكر بخلافها ؛ فإنه يتصرفه وملاقاته للناس من أول نشئه إلى بلوغه يحصل له الاختبار ، ويكمل عقله بالبلوغ ، فيحصل له الفرض . وما قاله الشافعي أصوب ؛ فإن نفس الوطء بإدخال الحشفة لا يزيد بها في رشدها إذا كانت عارفة بجميع أمورها ومقاصدها ، غير مبذرة لمالها . ثم زاد علماءنا فقالوا : لا بد بعد

(١) كذا في الأصول . وفي أحكام القرآن لابن العربي : « فلنا هذا ضيف ؛ لأنه إذا كان جذاً ولم يكن ذا جَد ، فلذا ينضمه جَد النسب وجَد البعث فانت » .

دخول زوجها من مضى مدة من الزمان تمارس فيها الاحوال . قال ابن العربي : وذكر علماءنا في تحديدها أقوالا عديدة ؛ منها الخمسة الأعوام والستة والسبعة في ذات الأب . وجعلوا في اليتيمة التي لا أب لها ولا وصى عليها عاما واحدا بعد الدخول ، وجعلوا في المولى عليها مؤبدا حتى يثبت رشدها . وليس في هذا كله دليل . وتحديد الأعوام في ذات الأب عسير ؛ وأعسر منه تحديد العام في اليتيمة . وأما تبادى المجرى في المولى عليها حتى يتبين رشدها فيخرجها الوصى عنه ، أو يخرجها الحكم منه فهو ظاهر القرآن . وللقصود من هذا كله داخل تحت قوله تعالى : « فَإِنْ أَتَسَمَّ مِنْهُمْ رُشْدًا » فمعين اعتبار الرشد ولكن يختلف إيتاؤه بحسب اختلاف حال الراشد . فأعير فيه ورُكِبَ عليه واجتنب التحكم الذي لا دليل عليه .

السابعة — وأختلفوا فيما فصلته ذات الأب في تلك المدة ؛ فقليل : هو محمول على الرّد لبقاء المجرى ، وما علمته بعده فهو محمول على الجواز . وقال بعضهم : ما علمته في تلك المدة محمول على الرّد إلى أن يتبين فيه السداد ، وما علمته بعد ذلك محمول على الإمضاء حتى يتبين فيه السفة .

الثامنة — وأختلفوا في دفع المال المحجور عليه هل يحتاج إلى السلطان أم لا ؛ فقالت فرقة : لا بد من رفعه إلى السلطان ، وينت عند رشفه حتى يدفع إليه ماله . وقالت فرقة : ذلك موكول إلى اجتهد الوصى دون أن يحتاج إلى رفعه إلى السلطان . قال ابن عطية : والصواب في أوصياء زماننا ألا يستغنى عن رفعه إلى السلطان وثبوت الرشد عنده ، لما حفظ من توافق الأوصياء على أن يرشد الصبي ، ويرأ المحجور عليه لسفه وقلة تحصيله في ذلك الوقت .

التاسعة — فإذا سلم المال إليه بوجود الرشد ، ثم عاد إلى السفه بظهور تبذير وقلة تدبير عاد إليه المجر عندنا ، وعند الشافعي في أحد قولي . وقال أبو حنيفة : لا يرد لأنه بالغ عاقل ؛ بدليل جواز إقراره في الحدود والقصاص . ودليلنا قوله تعالى : « وَلَا تَوَلُّوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا » وقال تعالى : « فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضِعِيقًا

أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُؤْتَى هُوَ قَلِيلٌ وَلَهُ بِالْمَلِئِ» ولم يفرق بين أن يكون محجورا سفيها أو بطرا ذلك عليه بعد الإطلاق .

العاشرة - ويجوز للوصي أن يصنع في مال اليتيم ما كان للأب أن يصنعه من تجارة وبضاعة وشراء وبيع . وعليه أن يؤدي الزكاة من سائر أمواله : عَيْنٍ وَحَرْتٍ وَمَاشِيَةٍ وَفَطْرٍ . ويؤدي عنه أروش الجنائيات وقيم المتلفات ، ونفقة الوالدين وسائر الحقوق اللازمة . ويجوز أن يزوجه ويؤدي عنه الصداق ، ويسترق له جارية يتسرى بها ، ويصالح له وعليه على وجه النظره . وإذا قضى الوصي بعض الغرماء وبقي من المسال بقية تقي ما عليه من الدين كان فعل الوصي جائزا . فإن تلف باق المسال فلا شيء لباقي الغرماء على الوصي ولا على الذين اقتضوا . وإن اقتضى الغرماء جميع المال ثم أتى غرماء آخرون فإن كان حالما بالدين الباقي ، أو كان الميت معروفا بالدين الباقي ضمن الوصي لهؤلاء الغرماء ما كان يصيبهم في المحاصة ، ورجع على الذين اقتضوا دينهم بذلك . وإن لم يكن حالما ، ولا كان الميت معروفا بالدين فلا شيء على الوصي . وإذا دفع الوصي دين الميت بغير إشهاد ضمن . وأما إن أشهد وطال الزمان حتى مات الشهود فلا شيء عليه . وقد مضى في البقرة عند قوله تعالى : « وَإِنْ تَحَايَواهُمْ فَاجْوَازُهُمْ » من أحكام الوصي في الإلتحاق وغيره ما فيه كفاية ، والحمد لله .

الحادية عشرة - قوله تعالى : « وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِسْرَافًا وَيَذَرُونَ أَنْ يَكْبُرُوا » ليس يريد أن أكل مالهم من غير إسراف جائز ، فيكون له دليل خطاب ، بل المراد ولا تأكلوا أموالهم فإنه إسراف . فحسب الله سبحانه وتعالى الأوصياء عن أكل أموال اليتامى بغير الواجب المباح لهم ، على ما يأتي بيانه . والإسراف في اللغة الإفراط ومجاوزة الحد . وقد تقدم في آل عمران . والسرف انحطاط في الإلتحاق . ومنه قول الشاعر :^(١)

أَعْطَوْا هَنِيئَةً يَحْمِلُوهَا ثَمَانِيَةً * مَا فِي عَطَائِهِمْ مِنْ وَلَا سَرَفٍ

أي ليس يخطئون مواضع العطاء . وقال آخر :

(١) راجع ج ٣ ص ٦٥ طبة أول أرقانية . (٢) راجع ج ٤ ص ٢٣١ طبة أول أرقانية .

(٣) البيت بحر يفتح في أمة . وهنية : اسم لكل مائة من الإبل .

وقال قائلهم والخيل تحيطهم • أسرقم فاجبتا أننا صرف

قال النضر بن شميل : السرف التبذير ، والسرف النفقة . وسيأتي معنى الإسراف زيادة بيان في « الأنعام » إن شاء الله تعالى . (وَيَذَرًا) معناه ومبادرة كبرهم ، وهو حال البلوغ . واليدار والمبادرة كالقتال والمقاتلة . وهو ممطوف على « إسرافا » . و (أَنْ يَكْبُرُوا) في موضع نصب ببداراء ، أي لا تستغنم مال مجورك فتأكله وتقول أبادركه لئلا يرشد ويأخذ ماله ؛ عن ابن عباس وغيره .

الثانية عشرة — قوله تعالى : (وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ) الآية . بين الله تعالى ما يحل لهم من أموالهم ؛ فأمر النبي بالإسكاف وأباح للوصى الفقير أن يأكل من مال وليه المعروف . يقال : عَفَّ الرجل عن الشيء واستعَفَّ إذا أمسك . والاستغفاف عن الشيء تركه . ومثله قوله تعالى : « وَلْيَسْتَعْفِفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا » . والصفة : الامتناع عما لا يحل ولا يجب فصله . روى أبو داود من حديث حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إني فقير ليس لي شيء ولي يتيم . قال فقال : « كُلْ مِنْ مَالِ يَتِيمِكَ فِيمُ مَسْرُوفٍ وَلَا مِيَاذِيرَ وَلَا مِتَائِلَ »^(١) .

الثالثة عشرة — واختلف العلماء من الخطاب والمراد بهذه الآية ؛ فحى صحيح مسلم عن عائشة في قوله تعالى : « وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ » قالت : نزلت في وليّ اليتيم الذي يقوم عليه ويصلحه إذا كان محتاجا جاز أن يأكل منه . في رواية : بقدر ماله بالمعروف . وقال بعضهم : المراد اليتيم إن كان غنيا ووسع عليه وأعف من ماله ، وإن كان فقيرا أشفق عليه بقدره . قاله ربعة ويحيى بن سعيد . والأول قول الجمهور وهو الصحيح ؛ لأن اليتيم لا يخاطب بالتصرف في ماله لصغره ولضعفه . والله أعلم .

الرابعة عشرة — واختلف الجمهور في الأكل بالمعروف ما هو ؛ فقال قوم : هو القرص إذا احتاج ويقضى إذا أسرى ؛ قاله عمر بن الخطاب وابن عباس وعبيدة وأبن جبير والشعبي

(١) في المسألة الثالثة والمشر من تفسير قوله تعالى : « وهو الذي أنشأ جنات مروشات » آية ١١١

(٢) متائل : جامع ؛ يقال : مال مؤتل أي مجموع ذر أصل .

ومجاهد وأبو العالية، وهو قول الأوزاعي . ولا ينسلف أكثر من حاجته . قال عمر : ألا إنى أنزلت نفسى من مال الله منزلة الولي من مال اليتيم ، إن أستغثت أستغثت ، وإن أفقرت أفقرت . أكلت بالمعروف ؛ فإذا أيسرت قضيت . روى عبد الله بن المبارك عن عاصم عن أبي العالية « وَمَنْ كَانَ قَبِيْرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ » قال قرضا - ثم تلا « فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ » . وقول ثان روى عن إبراهيم وعطاء والحسن البصرى والتخيزي وقادة : لا قضاء على الوصي الفقير فيما يأكل بالمعروف ، لأن ذلك حق النضر ، وطيه الفقهاء . قال الحسن : هو طعمة من الله له ؛ وذلك أنه يأكل ما يسد جوعته ، ويكفى ما يستر جوعته ، ولا يلبس الرفيع من الكنان ولا الخليل . والدليل على صحة هذا القول إجماع الأمة على أن الإمام الناظر للمسلمين لا يجب عليه غُرم ما أكل بالمعروف ؛ لأن الله تعالى قد فرض سهمه في مال الله . فلا جملة لم في قول عمر : فإذا أيسرت قضيت - أن لو صح . وقد روى عن ابن عباس وأبي العالية والشعبي أن الأكل بالمعروف هو كالانتفاع بالبان المواشى ، واستخدام العبيد ، وركوب الدواب إذا لم يضرب بأصل المال ؛ كما يهتأ الجرباء ، ويشد الضالة ، ويلوط الخوض ، ويخذ الثمر . فاما أعيان الأموال وأصولها فليس للوصي أخذها . وهذا كله يخرج مع قول الفقهاء : إنه يأخذ بقدر أجر عمله ؛ وقالت به طائفة وأن ذلك هو المعروف ، ولا قضاء عليه ، والزيادة على ذلك عزيمة . وقرئ الحسن بن صالح بن حث - ويقال ابن حيان - بين وصي الأب والحاكم ؛ فالوصي الأب أن يأكل بالمعروف ، وأما وصي الحاكم فلا سبيل له إلى المال بوجه ؛ وهو القول الثالث . وقول رابع روى عن مجاهد قال : ليس له أن يأخذ قرضا ولا غيره . وذهب إلى أن الآية منسوخة ، نسخها قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ » وهذا ليس بتجارة . وقال زيد بن أسلم : إن الرخصة في هذه الآية منسوخة بقوله تعالى : « إِنْ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالِ الْيَتَامَىٰ غُلَامًا » الآية ، وحكى بشر بن الوليد عن أبي يوسف قال : لا أدري ، لعل هذه الآية

(١) هذا الإيل : طلاها بالهاء ، وهو ضرب من القطران . (٢) لا ط الخوض : طلاه بالعين وأسلمه .

منسوخة بقوله عن وجبل : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ » . وقول خامس — وهو الفرق بين الحضر والسفر، فيُمنع إذا كان مقبياً معه في المصر . فإذا احتاج أن يسافر من أجله فله أن يأخذ ما يحتاج إليه ، ولا يقتني شيئاً ، قاله أبو حنيفة وصاحبه أبو يوسف ومحمد . وقول سادس — قال أبو قلابة : فلما كل بالمعروف مما ينبغي من الغلة ، فأما المال الناض فليس له أن يأخذ منه شيئاً قرضاً ولا غيره . وقول سابع — روى عكرمة عن ابن عباس « وَمَنْ كَانَ فَقِيْرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ » قال : إذا احتاج وأضطر . وقال الشعبي : كذلك إذا كان منه بمنزلة الدم ولم الخنزير أخذ منه ؛ فإن وجد أوقى . قال النحاس : وهذا لا معنى له ؛ لأنه إذا اضطر هذا الاضطرار كان له أخذ ما يقيمه من مال يتيمة أو غيره من قريب أو بعيد . وقال ابن عباس أيضاً والتخفيف : المراد أن يأكل الوصي بالمعروف من مال نفسه حتى لا يحتاج إلى مال اليتيم ؛ فيستغف الفتي بفناه ، والفقير يقتل على نفسه حتى لا يحتاج إلى مال يتيمة . قال النحاس : وهذا من أحسن ما روى في تفسير الآية ؛ لأن أموال الناس معطوبة لا يُطلق شيء منها إلا بحجة قاطعة .

قلت : وقد اختار هذا القول إبيك الطبري في أحكام القرآن له ؛ فقال : « توهم متوهمون من السلب بحكم الآية أن للوصي أن يأكل من مال الصبي قدراً لا يتهى إلى حد السرف ، وذلك خلاف ما أمر الله تعالى به في قوله : « لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ » ولا يصدق ذلك في [مال] اليتيم . فقوله : « وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعِفْ » يرجع إلى [أكل] مال نفسه دون مال اليتيم . فعناه ولا تأكلوا أموال اليتيم مع أموالكم ، بل أقتصروا على أكل أموالكم . وقد دل عليه قوله تعالى : « وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا » . وبأن يقوله تعالى : « وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيْرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ » الاقتصار على البئنة ، حتى لا يحتاج إلى أكل مال اليتيم ؛ فهذا تمام معنى الآية .

(١) الناض : الهرم والابتعاد عن أهل الحجاز ؛ روى ناسخاً إذا تحول منها بعد أن كان موطأ .

(٢) زيادة عن أحكام القرآن للطبري .

فقد وجدنا آيات محكمات تمنع أكل مال الغير دون رضا، سيما في حق اليتيم . وقد وجدنا هذه الآية محتملة للعاني لحملها على موجب الآيات المحكمات متعين . « فإن قال من ينصر مذهب السلف : إن القضاة يأخذون أرزاقهم لأجل عملهم للمسلمين ، فهلا كان الوصي كذلك إذا عمل لليتيم ، ولم لا يأخذ الأجرة بقدر عمله ؟ » قيل له : اعلم أن أحدا من السلف لم يجوز للوصي أن يأخذ من مال الصبي مع غنى الوصي ، بخلاف القاضي ؛ فذلك فارق بين المسألتين . وأيضاً فالذي يأخذه الفقهاء والقضاة والخلفاء القاعون بأمور الإسلام لا يتعين له مالك . وقد جعل الله ذلك المال الضائع لأصناف بأوصاف ، والقضاة من بجلتهم ، والوصي إنما يأخذ بعمله مال شخص معين من غير رضا ، وعمله مجهول وأجرته مجهولة وذلك بعيد عن الاستحقاق .

قلت : وكان شيخنا الإمام أبو العباس يقول : إن كان مال اليتيم كثيراً يحتاج إلى كبير قيام عليه بحيث يشغل الولي عن حاجاته ومهامه قرض له فيه أجر عمله ، وإن كان قانها لا يشغل عن حاجاته فلا يأكل منه شيئاً ؛ غير أنه يستحب له شرب قليل اللبن وأكل القليل من الطعام والسمن ، غير مضرب به ولا مستكثر له ، بل على ما جرت العادة بالمساعدة فيه . قال شيخنا : وما ذكرته من الأجرة ، ونيل اليسير من التمر واللبن كل واحد منهما معروف ؛ فصلح حل الآية على ذلك . والله أعلم .

قلت : والاستراز عنه أفضل ، إن شاء الله . وأما ما يأخذه قاضي القسمة ويسميه رسماً ونهب أتباعه فلا أدري له وجهها ولا حلاً ، وهم داخلون في عموم قوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ يَكُونُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَكُونُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا » .

الخامسة عشرة — قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا دَقَّقْتُمُ الْيَتِيمَ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ ﴾ أمر الله تعالى بالإشهاد تقيها على التحصين وزوال اللثم . وهذا الإشهاد مستحب عند طائفة من العلماء ؛ فإن القول قول الوصي لأنه أمين . وقالت طائفة : هو فرض ؛ وهو ظاهر الآية ، وليس بأمين فيقبل قوله كالوكيل إذا زعم أنه قد رد ما دُفع إليه أو المودع ، وإنما هو أمين للاب ،

ومنى أئتمته الأب لا يقبل قوله على غيره . ألا ترى أن الوكيل لو ادعى أنه قد دفع لزيد ما أمره به بعدائه لم يقبل قوله إلا بينة ؛ فكذلك الوصي . ورأى عمر بن الخطاب رضي الله عنه وابن جبير أن هذا الإشهاد إنما هو على دفع الوصي في يسره ما استقرضه من مال يتيمة حالة فقره . قال عبيدة : هذه الآية دليل على وجوب القضاء على من أكل ؛ المعنى : فإذا اقترضتم أو أكلتم فاشهدوا إذا عزمتم . والصحيح أن اللفظ يعم هذا وسواه . والظاهر أن المراد إذا أنفقتم شيئاً على الموتى عليه فاشهدوا ، حتى لو وقع خلاف أمكن إقامة البينة ؛ فإن كل مال قبض على وجه الأمانة بإشهاد لا يبرأ منه إلا بالإشهاد على دفعه ؛ لقوله تعالى : « فاشهدوا » فإذا دفع لمن دفع إليه بغير إشهاد فلا يحتاج في دفعها لإشهاد إن كان قبضاً بغير إشهاد . والله أعلم .

السادسة عشرة — كما على الوصي والكفيل حفظ مال يتيمة والتشهير له ، كذلك عليه حفظ الصبي في بدنه . فالسائل يحفظه بضبطه ، والبدن يحفظه بأدبه . وقد مضى هذا المعنى في « البقرة » . وروى أن رجلاً قال للنبي صلى الله عليه وسلم : إن في حجرى يتيماً أأكل من ماله ؟ قال : « نعم غير متأنل ماله ولا وافي مالك ماله » . قال : يا رسول الله ، أفأضربه ؟ قال : « ما كنت ضارباً منه ولداً » . قال ابن العربي : وإن لم يثبت مسنداً فليس يحسد أحد منه ^{مؤذراً} متحصداً .

السابعة عشرة — قوله تعالى : ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا ﴾ أي كفى الله حاسباً لأعمالكم ومجازياً بها . ففي هذا وعيد لكل جاحد حق . والباء زائفة ، وهو في موضع رفع .

قوله تعالى : لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴿٧﴾

(١) راجع ج ٣ ص ٦٢ طبة أول أو ثانية .

(٢) مثال : جامع .

(٣) المصحف : مصرفاً .

فيه خمس مسائل :

الأولى — لما ذكر الله تعالى أمر النبي وصّله بذكر الموارث . ونزلت الآية في أوس ابن ثابت الأنصاري ، ثَوَّقَ وتركَ امرأة يقال لها أُمُّ حَكَّةَ وثلاث بنات له منها ؛ فقام رجلان هما أبنا عم الميت ووصيَّاه يقال لهما سُريد وعَرْجَفَة ؛ فأخذوا ماله ولم يُعطيا أمراته وبناته شيئاً ، وكانوا في الجاهلية لا يؤزّنون النساء ولا الصغير وإن كان ذكراً ، ويقولون : لا يُعطى إلا من قاتل على ظهور الخيل ، وطاعن بالرمح ، وضارب بالسيف ، وحاز الفتيمة . فذكرت أُمُّ حَكَّةَ ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فذهما ، فقالا : يا رسول الله ، ولَّيْها لا يركب فرساً ، ولا يحمل كَلّاً ولا يَنْكأ عدواً . فقال عليه السلام : ” انصرفا حتى أنظر ما يحدث الله لي فيهن “ . فأنزل الله هذه الآية ردّاً عليهم ، وإبطالاً لقولهم وتصرفهم بجهلهم ؛ فإن الورثة الصغار كان ينبغي أن يكونوا أحقّ بالمال من الكبار ، لعدم تصرفهم والنظر في مصالحهم ، فمكسوا الحكم ، وأبطالوا الحكمة فضلبوا بأهوائهم ، وأخطئوا في آرائهم وتصرفاتهم .

الثانية — قال علماءنا : في هذه الآية فوائد ثلاث : إحداهما — بيان علة الميراث وهي القرابة . الثانية — عموم القرابة كيُفهم تصرف من قريب أو بعيد . الثالثة — إجمال النصيب المفروض . وذلك مبين في آية الموارث ؛ فكان في هذه الآية توطئة للحكم ، وإبطال لذلك الرأى الفاسد حتى وقع البيان الشافي .

الثالثة — ثبت أن أبا طلحة لما تصدّق بماله — بَرَّهه — وذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم قال له : ” اجعلها في فقراء أقاربك “ بفعلها لحسان وأبي . قال أنس : وكان أقرب إليه مني . قال أبو داود : بلغني عن محمد بن عبد الله الأنصاري أنه قال : أبو طلحة الأنصاري زيد بن سهل بن الأسود بن حرام بن عمرو بن زيد مَتَنَة بن عَدِي بن عمرو بن مالك بن النجار . وحسان بن ثابت بن المنذر بن حرام بن عِثْمَان بن الأَب الثالث وهو حرام . وأبيّ بن كعب بن قيس بن حُبَيْد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار . قال الأنصاري : بين أبي طلحة وأبي ستة آباء . قال : وعمرو بن مالك يجمع حسان وأبيّ بن كعب

وأباً طلحة ، قال أبو عمر : في هذا ما يقضى على القرابة أنها ما كانت في هذا القعدد ونحوه ، وما كان دونه فهو أخرى أن يلحقه اسم القرابة .

الرابعة — قوله تعالى : ﴿ يَمَّا قُلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيحًا مَقْرُوضًا ﴾ أثبت الله تعالى للبنات نصيباً في الميراث ولم يبين كم هو ، فأرسل النبي صلى الله عليه وسلم إلى سويد وعريقة ألا يفترقا من مال أوس شيئا ، فإن الله جعل لبناته نصيباً ولم يبين كم هو حتى أنظر ما ينزل ربنا . فترلت « يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ » إلى قوله تعالى « الْفَوْزُ الْعَظِيمُ » فأرسل إليهما أن أعطيا أم كحلثة الثمن مما ترك أوس ، ولبناته الثلثين ، ولكما بقية المال .

الخامسة — استدل علماءنا بهذه الآية في قسمة المتروك على الفرائض إذا كان فيه تغيير عن حاله ، كالجمام والبيت وبيت الزيتون والدار التي تبطل منافعتها بإفراق أهل السهام فيها . فقال مالك : يقسم ذلك وإن لم يكن في نصيب أحدهم ما ينتفع به ، لقوله تعالى : « يَمَّا قُلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيحًا مَقْرُوضًا » . وهو قول ابن كثة ، وبه قال الشافعي ، ونحوه قول أبي حنيفة . قال أبو حنيفة : في الدار الصغيرة بين اثنين فطلب أحدهما القسمة وأبى صاحبه قسمت له . وقال ابن أبي ليلى : إن كان فيهم من لا ينتفع بما قسم له فلا يقسم . وكل قسم يدخل فيه الضرر على أحدهما دون الآخر فإنه لا يقسم ، وهو قول أبي ثور . قال ابن المنذر : وهو أصح القولين . ورواه ابن القاسم عن مالك فيما ذكر ابن العربي . قال ابن القاسم : وأنا أرى أن كل ما لا ينقسم من الدور والمنازل والأجماعات ، وفي قسمته الضرر لا ينتفع به إذا قسم أن يباع ولا شفعة فيه ، لقوله عليه السلام . « الشفعة في كل ما لا يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة » . فجعل عليه السلام الشفعة في كل ما يتألف فيه إيقاع الحدود ، وعلق الشفعة فيما لم يقسم مما يمكن لإيقاع الحدود فيه . هذا دليل الحديث .

قلت : ومن الجملة لهذا القول ما أخرجه الدارقطني من حديث ابن جريج أخبرني صدق ابن موسى عن محمد بن أبي بكر عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا نصيبية

على أهل الميراث إلا ما حَلَّ الْقَمَمُ . قال أبو عبيد : هو أن يموت الرجل ويدع شيئا إن قُسم بين ورثته كان في ذلك ضرر على جميعهم أو على بعضهم . يقول : فلا يقسم ، وذلك مثل الجوهرة والحمام والطيلسان وما أشبه ذلك . والتعضية التفريق ؛ يقال : عَضَيْتُ الشَّيْءَ إِذَا فَرَقْتَهُ . ومنه قوله تعالى : « الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ » . وقال تعالى : « غَيْرُ مُضَارٍّ » ففنى المضارة . وكذلك قال عليه السلام : « لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ » . وأيضا فإن الآية ليس فيها تموض للقسمة ، وإنما اقتضت الآية وجوب الحظ والنصيب للصغير والكبير قليلا كان أو كثيرا ، رداً على الجاهلية فقال : « لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ » « لِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ » وهذا ظاهر جدا . فاما إبراز ذلك النصيب فإنما يؤخذ من دليل آخر ؛ وذلك بأن يقول الوارث : قد وجب لي نصيب يقول الله عز وجل لَنُكَفِّيَنَّ عَنْهُ ؛ فيقول له شريكه : أما تمكينك على الاختصاص فلا يمكن ؛ لأنه يؤدي إلى ضرر بيني وبينك من إفساد المال ، وتغيير الهبة ، وتنقيص القيمة ؛ فيقع الترجيح . والأظهر سقوط القسمة فيما يُبطل المنفعة وينقص المال مع ما ذكرناه من التليل . وانه الموفق .

قال الفراء : « نَصِيباً مَّفْرُوضاً » هو كقولك : قميا واجبيا ، وحقا لازما ؛ فهو أسم في معنى المصدر فلهذا انتصب . الرجاء : آتصب على الحال . أى لهؤلاء أنصباء في حال القرض . الأخفش : أى جعل الله ذلك لهم نصيبا . والمفروض : المقدّر الواجب .

قوله تعالى : وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴿٨﴾
فيه أربع مسائل :

الأولى .— بين الله تعالى أن من لم يستحق شيئا لراثا وحضر القسمة ، وكان من الأقارب أو يتامى والفقراء الذى لا يرثون أن يُكْرَمُوا ولا يُهْرَمُوا ، إن كان المال كثيرا ؛ والاعتدال إليهم إن كان قسارا أو قليلا لا يقبل الرِّحْ . وإن كان عطاء من القليل فيه أجر عظيم ؛

دوم يسبق مائة ألف . فالآية على هذا القول مُحْكَمَةٌ ، قاله ابن عباس . وامتثل ذلك جماعة من التابعين : عروة بن الزبير وغيره ، وأمر به أبو موسى الأشعري . وروى عن ابن عباس أنها منسوخة نسخها قوله تعالى « يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ » . وقال سعيد ابن المسيب : نسخها آية الميراث والوصية . وممن قال إنها منسوخة أبو مالك وعكرمة والضحاك . والأول أصح ؛ لأنها مبنية استحقاق الورثة لتصيبهم ، واستحباب المشاركة لمن لا نصيب له ممن حضروهم . قال ابن جبير : ضيع الناس هذه الآية . قال الحسن : ولكن الناس غفوا . وفي البخاري عن ابن عباس في قوله تعالى : « وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةُ أُولُوا الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينُ » قال : هي محكمة وليست بمسوخة . وفي رواية قال : إن ناسا يزعمون أن هذه الآية أُنسخت ، لا والله ما نسخت ! ولكننا عما تهاون بها ، هما وإليان : وإلي يرث وذلك الذي يرزق ، وإلي لا يرث وذلك الذي يقول « بالمعروف » ويقول : لا أملك لك أن أعطيك . قال ابن عباس : أمر الله المؤمنين عند قسمة موارثهم أن يصلوا أرحامهم ، ويتأامهم ومسكينهم من الوصية ، فإن لم تكن وصية وصل لهم من الميراث . قال النحاس : وهذا أحسن ما قيل في الآية أن يكون على التنب والتغيب في فعل الخير ، والشكر لله عز وجل . وقالت طائفة : هذا الرُّخْص واجب على جهة الفرض ، تعطى الورثة لهذه الأصناف ما طأبت به نفوسهم ، كالماعون والثوب الخلق وما خفف . حكى هذا القول ابن عطية والشعبي . والصحيح أن هذا على التنب ؛ لأنه لو كان فرضا لكان استحقاقا في التركة ومشاركة في الميراث ؛ لأحد الجهتين معلوم والآخر مجهول . وذلك متناقض للملكة ، وسبب للتنازع والتقاطع . وذهبت فرقة إلى أن الخطاب المراد في الآية المختصرون الذين يقسمون أموالهم بالوصية لا الورثة . وروى عن ابن عباس وسعيد بن المسيب وابن زيد . فإذا أراد المريض أن يفزق ماله بالوصايا وحضره من لا يرث ينبغي له ألا يهرمه . وهذا — والله أعلم — يتزل حيث كانت الوصية واجبة ، ولم يتزل آية الميراث . والصحيح الأول وعليه القول .

الثانية — فإذا كان الوارث صغيراً لا يتصرف في ماله ؛ فقالت طائفة : يُعطى ولو الوارث الصغير من مال محجوره بقدر ما يرى . وقيل : لا يعطى بل يقول لمن حضر القسمة : ليس لي شيء من هذا المال إنما هو لليتيم ، فإذا بلغ عرفته حَقَّم . فهذا هو القول المعروف . وهذا إذا لم يؤص الميث له بشيء ؛ فإن أوصى يصرف له ما أوصى . ورأى عبيدة ومحمد ابن سيرين أن الرزق في هذه الآية أن يصنع لهم طعاماً يأكلونه ؛ وفعلًا ذلك ، ذبحاً شاة من التركة ، وقال عبيدة : لولا هذه الآية لكان هذا من مالى . وروى قتادة عن يحيى بن عمر قال : ثلاث مُحْكَمَات تركهن الناس : هذه الآية ، وآية الاستئذان « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا كَانَ ثَمَرُهَا نَضِجًا مِنْهَا » ، وقوله : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى » .

الثالثة — قوله تعالى : (مِنْهُ) الضمير عائد على معنى القسمة ، إذ هي بمعنى المال والميراث ؛ لقوله تعالى : « ثُمَّ اسْتَخْرِجْهَا مِنْ وَطْنِ أَخِيهِ » أى السقاية ؛ لأن الصواع مذكور . ومنه قوله عليه السلام : “ وأتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب ” فأعاد مذكراً على معنى الدعاء . وكذلك قوله لسويد بن طارق الجعفي حين سأل عن الخمر “ إنه ليس بدواء ولكنه داء ” فأعاد الضمير على معنى الشراب . ومثله كثير . يقالو : قاسمه المال وتقاسمه واقتسامه ، والاسم القسمة مؤنثة ؛ والقسم مصدر قسمت الشيء فأنقسم ، والموضع مقسم مثل مجلس ، وتقسيمهم النهر فتقسموا ، أى فوقهم فتفترقوا . والتقسيم التفريق . والله أعلم .

الرابعة — قوله تعالى : (وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا) قال سعيد بن جبير : يقال لهم خذوا بؤركم لكم . وقيل : قولوا مع الزرق وددت أن لو كان أكثر من هذا . وقيل : لا حاجة مع الزرق إلى عذر ، نعم إن لم يُصرف إليهم شيء فلا أقبل من قول جميل ونوع اعتذار .

قوله تعالى : وَلَيَحْشَنَّ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَةً ضَعِيفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا مَعْدِيًا ﴿٥٠﴾

فيه مسألتان :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ وَلَيَحْشَنَّ ﴾ حذفت الألف من « لَيَحْشَنَّ » للزم بالأمر ، ولا يجوز عند سيويه إخماد لام الأمر قياسا على حروف الجر إلا في ضرورة الشعر . وأجاز الكوفيون حذف اللام مع الجزم ؛ وأنشد الجميع :

عُدَّ نَفْسِي نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ • إِذَا مَا يَحْشَنَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا

أراد لَنَفْسٍ ، ومفعول « يحشَنَّ » محذوف لدلالة الكلام عليه . و ﴿ خَافُوا ﴾ جواب « لو » . التقدير لو تركوا لخافوا . ويجوز حذف اللام في جواب « لو » . وهذه الآية قد اختلف العلماء في تأويلها ؛ فقالت طائفة : هذا وعظ للأوصياء ، أي أوصوا باليتامى ما تحبون أن يفعل بأولادكم من بعدكم ؛ قاله ابن عباس . ولهذا قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ غُلَامًا ۖ وَكَانَتْ طَائِفَةٌ مِنَ الرِّبَاةِ يَتَمَتَّعُونَ بِأَمْوَالِ الْيَتَامَىٰ وَآلِهَاتِهِمْ ۚ وَلَئِنَّ الْيَتَامَىٰ لَشَرٌّ عِندَ اللَّهِ ۚ ﴾ . والمراد جميع الناس ، أمرهم بأفناء الله في الأيتام وأولاد الناس ؛ وإن لم يكونوا في مجورهم . وأن يستدوا لهم القول كما يريد كل واحد منهم أن يفعل بولده بعده . ومن هذا ما حكاه الشيباني قال : كنا على قسطنطينية في عسكر مسلمة بن عبد الملك ، فجلسنا يوما في جماعة من أهل علم فيهم ابن الديلمي ، فنذا كروا ما يكون من أهوال آخر الزمان . فقلت له : يا أبا بشر ، وذي ألا يكون لى ولد . فقال لى : ما عليك ! ما من قسمة قضى الله بخروجها من رجل إلا نجيحت ، أحب أو كره ، ولكن إن أردت أن تأمن عليهم فأتق الله في غيرهم ؛ ثم تلا الآية . وفي رواية : ألا أدلك على أمر إن أنت أدركته نجاك الله منه ، وإن تركت ولدا من بعدك حفظهم الله فيك ؛ فقلت : بلى ! فتلا هذه الآية « وَلَيَحْشَنَّ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوا » إلى آخرها .

قلت : ومن هذا المعنى ما روى محمد بن كعب القرظي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ أَحْسَنَ الصَّدَقَةَ جَازَى عَلَى الصَّرَاطِ وَمَنْ قَضَى حَاجَةَ أَرْمَلَةٍ أَخْلَفَ اللَّهُ فِي تَرْكِهِ » . وقول ثالث قاله جمع من المفسرين : هذا في الرجل يحضره الموت فيقول له من يحضرته عند وصيته : إن الله سيرزق ولك فأنظر لنفسك ، وأوص بما لك في سبيل الله ، وتصلق واعتق . حتى يأتي على عاتقه ماله أو يستغفره فيضرك ذلك بورثته ، فتها عن ذلك .

فكان الآية تقول لهم كما تحشون على ورثكم وذريتكم بعدكم، فكنك فاحشوا على ورثة غيركم ولا تحملوه على تذر ماله؛ قاله ابن عباس وقادة والسدي وابن جبر والضحاك ومجاهد، روى سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال: إذا حضر الرجل الوصية فلا ينبغي أن يقول أويس بمالك فإن الله تعالى رازق ولدك، ولكن يقول قدّم لنفسك واترك لولدك، فذلك قوله تعالى: «فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ» . وقال مقيم وحضري: نزلت في عكس هذا، وهو أن يقول للحنصر من يحضره أمسك على ورثتك، وأبق لولدك فليس أحد أحق بمالك من أولادك، وينها عن الوصية، فيتضرر بذلك ذؤو القربى وكل من يستحق أن يوصى له؛ فقبل لم: كما تحشون على ذريتكم وتُسرون بأن يحسن إليهم، فكنك سدّدوا القول في جهة المساكين واليتامى، واتقوا الله في ضررهم. وهذان القولان مبنيان على وقت وجوب الوصية قبل نزول آية الموارث؛ روى عن سعيد بن جبير وابن المسيب: قال ابن عطية: وهذان القولان لا يقر كل واحد منهما في كل الناس، بل الناس صنفان، يصلح لأحدهما القول الواحد، ولآخر القول الثاني. وذلك أن الرجل إذا ترك ورثته مستقلين بأنفسهم أغنياء حسن أن يتدب إلى الوصية، ويحمل على أن يقدم لنفسه. وإذا ترك ورثة ضعفاء مهمّلين متّلين حسن أن يتدب إلى الترك لم والاحتياط. فإن أجره في قصد ذلك كأجره في المراعاة إنما هو الضعيف فيجب أن يمال معه.

قلت: وهذا التفصيل صحيح؛ لقوله عليه السلام لسعد: «إني إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس». فإذا لم يكن للإنسان ولد، أو كان وهو غني مستقل بنفسه وماله عن أبيه فقد أمن عليه؛ فالأولى للإنسان حينئذ تقسيم ماله بين يديه حتى لا ينفقه من بعده فيما لا يصلح، فيكون وزره عليه.

الثانية - قوله تعالى: «وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا» السديد: العدل والصواب من القول؛ أي مرؤا المريض بأن يخرج من ماله ما عليه من الحقوق الواجبة، ثم يوصي لقرباته بقدر لا يضر بورثته الصغار. وقيل: المعنى قولوا لليت قولا عدلا، وهو أن يلقنه

بلا إله إلا الله ، ولا يأمره بذلك ، ولكن يقول ذلك في نفسه حتى يسمع منه ويتقن .
 هكذا قال النبي صلى الله عليه وسلم « لَقَدْ تَرَاكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » ولم يقل مُرُومٌ ؛ لأنه
 لو أمر بذلك لعله يفتَضِب ويصعد . وقيل : المراد اليتم ؛ أي لا تنهروه ولا تستخفوا به .

قوله تعالى : **إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا** ﴿٥٥﴾
 فيه ثلاث مسائل :

الأولى — قوله تعالى : **(إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا)** روى أنها زلت
 في رجل من غطفان يقال له مَرْدُ بن زيد ولي مَالُ ابن أخيه وهو يقيم صغيراً فأكله ؛ فأنزل الله
 تعالى فيه هذه الآية ؛ قاله مقاتل بن حَيَّان . ولهذا قال الجمهور : إن المراد الأوصياء الذين
 يأكلون ما يُعْطى لهم من مال اليتيم . وقال ابن زيد : زلت في الكفار الذين كانوا لا يؤذون
 النساء ولا الصغار . ومُنَى أخذ المال على كل وجهه أَكْلًا كَانَ المقصود هو الأكل
 وبه أكثر إلتلاف الأشياء . وخصَّ البطون بالذكريتين تقصمهم ، والتشجيع عليهم بضدِّ مكارم
 الأخلاق . ومُنَى الماكول نارا بما يشول إليه ؛ كقوله : **« إِنِّي أَرَأَيْتُ أَحْصَرُ نَعْمًا »** أي عَيْبًا .
 وقيل : نارا أي حراما ؛ لأن الحرام يوجب النار ، فسماه الله تعالى باسمه . وروى أبو سعيد
 الخدري قال : حدثنا النبي صلى الله عليه وسلم عن ليلة أُمِرِي به قال : **« رَأَيْتُ قَوْمًا لَهُمْ**
مُشَافِرُ كُشَافِرِ الْإِبِلِ وَقَدْ وُكِّلَ بِهِمْ مِنْ يَأْخُذُ بِمُشَافِرِهِمْ ثُمَّ يَحْصِلُ فِي أُنْفُسِهِمْ حُمْرًا مِنْ نَارٍ
يُخْرِجُ مِنْ أَسَافِهِمْ فَقُلْتُ يَجْبِرُ مِنْ هَؤُلَاءِ قَالَهُمُ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا » . فدلَّ
 الكتاب والسنة على أن أكل مال اليتيم من الكبائر . وقال صلى الله عليه وسلم : **« اجْتَنِبُوا**
السَّبْعَ الْمُؤَبَّاتِ » وذكر فيها **« نَوَى كُلَّ مَالِ الْيَتِيمِ »** .

الثانية — قوله تعالى : **(وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا)** وقرأ ابن عامر وطاصم في رواية ابن
 عباس بضم الياء على اسم ما لم يُسم فاعله ؛ من أصلاه الله حرَّ النار إصلا . قال الله تعالى :
« مَسْأَلِيهِ سَقَرَ » . وقرأ أبو حنيفة بضم الياء وفتح الصاد وتشديد اللام من التَّصْلِيَةِ لكثرة الفعل

مرة بعد أخرى . دليله قوله تعالى : « ثُمَّ الْحَجِيمَ صَلُّوهُ » . ومنه قولهم : صَلَّيْتُمْ مَرَّةً بعد أخرى .
وتصليبت : استدفأت بالنار . قال :

وقد صَلَّيْتُ حَرَّ حَرِيمٍ * كما تَصَلَّى المَقْرُورُ من قَرِيصٍ^(١)

وقرأ الباقون بفتح الياء من صَلَّى النار يصلها صَلَّى وصلَّاء . قال الله تعالى : « لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى » . والصلَّاء هو التسخين بقرب النار أو مباشرتها ؛ ومنه قول الحارث بن عباد :
لم أكن من جُنَّاتِها عَلِمَ اللَّهُ * وإني لِحَرِّها اليومَ صَالٍ
والسمر : الجمر المشتعل .

الثالثة - وهذه آية من آيات الوعيد ، ولا حجة فيها لمن يكفر بالذنوب . والذي يعتقده أهل السنة أن ذلك نافذ على بعض العصاة فيصلى ثم يحترق ويموت ؛ بخلاف أهل النار لا يموتون ولا يحترقون ، فكان هذا جمع بين الكتاب والسنة ، لئلا يقع التحير فيها على كل خلاف غيره . ساقط بالمشيئة من بعضهم ؛ لقوله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْرَأُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَقْرِءُ مَا دُونَ ذَلِكَ لَنْ يُشَاءَ » . وهكذا القول في كل ما يرد عليك من هذا المعنى . روى مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنما أهل النار الذين هم أهلها فإنهم لا يموتون فيها ولا يحترقون ولكن ناساً أصابتهم النار بذنوبهم - أو قال بضمايهم - فأماتهم الله إمامة حتى إذا كانوا حقاً أذن بالشفاعة يلقي بهم ضبائر ضبائر فيقولوا على أنهار الجنة ثم قيل لأهل الجنة أفيضوا عليهم فينبهون كما تنبت الحبة في حِمِلِ السَّيْلِ^(٢) » . فقال رجل من القوم كأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كان بالبادية .

قوله تعالى : يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ الْإُنثَى^(٣) .
فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ آثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثُ مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلَا بُوَيْهَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ^(٤) مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ

(١) قرص المقرور : إذا لم يستطع حمل يده من شدة الحر . والحصير (بالفتح) : البرد يجده الإنسان في أطرانه .

(٢) الضبائر : الجماعة في تفرقة .

(٣) الحبة (بالكسر) : بذور الصمغ بما ليس بقوت .

(٤) حِمِلِ السَّيْلِ : ما يحمل من الثناء والطعن .

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ آبَاؤُهُ فَلِإِمَّةِ الثَّلَاثِ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ
 فَلِإِمَّةِ السُّدُسِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةِ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ؕ أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ
 لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةٌ مِنْ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا
 حَكِيمًا ۝ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ
 كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةِ يُوصِينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ
 وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكَنَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ
 الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةِ يُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ
 يُورِثُ كَلَّةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ
 فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةِ يُوصِي
 بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرِ مُضَارٍّ وَصِيَّةٌ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ ۝ تِلْكَ حُدُودُ
 اللَّهِ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ
 خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ۝ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ
 حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ ۝

فيه خمس وثلاثون مسألة :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ يُوَصِّيُكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾ بين تعالى في هذه الآية ما أجمله
 في قوله : « لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ » و « لِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ » فدل هذا على جواز تأخير البيان عن وقت
 السؤال . وهذه الآية ركن من أركان الدين ، وعمدة من عمدة الأحكام ، وأتم من أمهات
 الآيات ؛ فإن الفرائض عظيمة القدر حتى أنها ثلث العلم ، وروى نصف العلم . وهو أول
 علم يتزعم من الناس ويُنسَى . رواه الشَّارِقُطْنِيُّ عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله

عليه وسلم قال : « تَعَلَّمُوا الْفَرَائِضَ وَعَلَّمُوا النَّاسَ فَإِنَّهُ نِصْفُ الْعِلْمِ وَهُوَ أَوَّلُ شَيْءٍ يُنَسَى وَهُوَ أَوَّلُ شَيْءٍ يَنْتَرَعُ مِنْ أُمَّتِي » . وروى أيضا عن عبد الله بن مسعود قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تَعَلَّمُوا الْقُرْآنَ وَعَلَّمُوا النَّاسَ وَتَعَلَّمُوا الْفَرَائِضَ وَعَلَّمُوا النَّاسَ وَتَعَلَّمُوا الْعِلْمَ وَعَلَّمُوا النَّاسَ فَإِنِّي أَمْرٌ مُبْهُوضٌ وَإِنَّ الْعِلْمَ سَيَقْبِضُ وَتُظْهِرُ الْفِتَنَ حَتَّى يَخْتَلِفَ الْاِئْتِنَانُ فِي الْفَرِيضَةِ لَا يَحْدِثَانِ مِنْ يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا » . وإذا ثبت هذا فاعلم أن الفرائض كان جل علم الصعابة ، وعظيم مناظرتهم ، ولكن الخلق قد ضيعوه . وقد روى مطرف عن مالك قال عبده ابن مسعود : من لم يتعلم الفرائض والطلاق والنجس فم يفضل أهل البادية ؟ وقال ابن وهب عن مالك : كنت أسمع ربيعة يقول من تعلم الفرائض من غير علم بها من القرآن ما أسرع ما يساهها . قال مالك : وصدق .

الثانية — روى أبو داود والدارقطني عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « العلم ثلاثة وما سوى ذلك فهو فضل : آية محكمة أو سنة قائمة أو فريضة عادلة » . قال الخطابي أبو سليمان : الآية المحكمة هي كتاب الله تعالى ، واشترط فيها الإحكام ؛ لأن من الآي ما هو منسوخ لا يعمل به ، وإنما يعمل بما حقه . والسنة القائمة هي الثابتة مما جاء عنه صلى الله عليه وسلم من السنن الثابتة . وقوله : « أو فريضة عادلة » يشمل وجهين من التأويل : أحدهما — أن يكون من العدل في القسمة ؛ فتكون معدلة على الأنصاء والسهام المذكورة في الكتاب والسنة . والوجه الآخر — أن تكون مستنبطة من الكتاب والسنة ومن معانيها ؛ فتكون هذه الفريضة تعدل ما أخذ من الكتاب والسنة إذا كانت في معنى ما أخذ منهما نصا . روى حكمة قال : أرسل ابن عباس إلى زيد بن ثابت يسأله عن امرأة تركت زوجها وأبويها . قال : للزوج النصف ، وللأم ثلث ما بقي . فقال : تجده في كتاب الله أو قوله برأى ؟ قال : أ قوله برأى ؛ لا أفضل أمّا علي أبي . قال أبو سليمان : فهذا من باب تعديل الفريضة إذا لم يكن فيها نص ؛ وذلك أنه اعتبرها بالمنصوص عليه ، وهو قوله تعالى : « وَوَرِثَةُ آبَاءَهُ فَلِلَّامَةِ الْثُلُثُ » . فلما وجد نصيب الأم الثلث ، وكان باقي

المال وهو الثلثان للأب، فاس النصف الفاضل من المال بعد نصيب الزوج على كل المال إذا لم يكن مع الوالدين أب أو ذو منم ؛ فقسمة بينهما على ثلاثة، لآم سهم ولاب سهمان وهو الباقي . وكان هذا أدل في القسمة من أن يعطى الأم من النصف الباقي ثلث جميع المال، ولأب ما بقي وهو السدس، فضّلها عليه فيكون لها وهي مفضولة في أصل الموزون أكثر مما للاب وهو المقتّم والمفضل في الأصل . وذلك أدل بما ذهب إليه ابن عباس من توفير الثلث على الأم، وبحسّ الأب حقّه برّقه إلى السدس؛ فتركّ قوله وصار عاتمة النفهاء إلى زيد . قال أبو عمر وقال عبد الله بن عباس رضى الله عنه في زوج وأبوين : للزوج النصف، ولآم ثلث جميع المال، ولأب ما بقي . وقال في امرأة وأبوين : للراة الربع، ولآم ثلث جميع المال، والباقي للأب . وبهذا قال شريح القاضي ومحمد بن سيرين وداود ابن علي، وفرقة منهم أبو الحسن محمد بن عبد الله الفرضي البصري المعروف بأبن الببان في المسألتين جميعا . وزعم أنه قياس قول علي في المشتركة . وقال في موضع آخر : إنه قد روى ذلك عن علي أيضا . قال أبو عمر : المعروف المشهور عن علي وزيد وعبد الله وسائر الصحابة وعاتمة العباء ما رسمه مالك . ومن المجبة لم علي ابن عباس : أن الأبوين إذا اشتركا في الوراثة، ليس معهما غيرها، كان لآم الثلث ولأب الثلثان . وكذلك إذا اشتركا في النصف الذي يفضل عن الزوج، كانا فيه كذلك على ثلث وثلثين . وهذا صحيح في النظر والقياس .

الثالثة — وأختلفت الروايات في سبب نزول آية الموارث؛ فروى الترمذى وأبو داود وابن ماجه والدارقطني عن جابر بن عبد الله أن امرأة سعد بن الربيع قالت : يا رسول الله، إن سعدا هلك وترك ابنتين وأخاه، فعمد أخوه فقبض ما ترك سعد، وإنّا نكبح النساء على أموالهن؛ فلم يجبهما في مجلسها ذلك . ثم جاءته فقالت : يا رسول الله، ابتأ سعد ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” ادع لي أخاه ” فجاء فقال : ” ادفع إلى ابنتيه الثلثين وإلى امرأته الثمن ولك ما بقي ” . فلفظ أبي داود . في رواية الترمذى وغيره : فزت آية الميراث . قال : هذا حديث صحيح . وروى جابر أيضا قال : عاذني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر

في بنى سَلَيْمَةَ بِمَشْيَان، فوجداني لا اعقل ، فعدما بماء فوضاً ، ثم رَشَ على منه فَأَقْفَتْ .
 فقلت : كيف أصنع في مالى يا رسول الله ؟ فزلت « يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ » . أخرجاه
 في الصحيحين . وأخرجه الترمذى وفيه « فقلت يا نبي الله كيف أقسم مالى بين ولدى ؟
 فلم يرد على شيئا فزلت « يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِي كَرِمَتْهُ الْأُنثَى » الآية . قال :
 حديث حسن صحيح » . وفي البخارى عن ابن عباس أن نزول ذلك كان من أجل أن المال
 كان للولد ، والوصية للوالدين ؛ فُنسخ ذلك بهذه الآية . وقال مقاتل والكلبي : نزلت
 في أمِّ حَكَّة ، وقد ذكرناها . السُّدَى : نزلت بسبب بنات عبد الرحمن بن ثابت أمي حسان
 ابن ثابت . وقيل : إن أهل الجاهلية كانوا لا يُورثون إلا من لاقى الحروب ومقاتل العدو ؛
 فنزلت الآية تبين أن لكل صغير وكبير حظه ، ولا يبعد أن يكون جوابا لجميع ، ولذلك تأخر
 نزولها . والله أعلم . قال اليكيا الطبري : وقد ورد في بعض الآثار أن ما كانت الجاهلية تفعله
 من ترك توريث الصغير كان في صدر الإسلام إلى أن نسخته هذه الآية . ولم يثبت عندنا
 احتمال الشريعة على ذلك ، بل ثبت خلافه ؛ فإن هذه الآية نزلت في ورثة سعد بن الربيع .
 وقيل : نزلت في ورثة ثابت بن قيس بن شماس . والأول أصح عند أهل النقل . فاسترجع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الميراث من العم ، ولو كان ذلك ثابتا من قبل في شرعنا
 ما استرجعه . ولم يثبت قط في شرعنا أن الصبي ما كان يُعطى الميراث حتى يقال على القرس
 ويلب عن الحريم .

قلت : وكذلك قال القاضي أبو بكر بن العربي : ودلّ نزول هذه الآية على نكته بديعة ؛
 وهو أن ما كانت الجاهلية تفعله من أخذ المال لم يكن في صدر الإسلام شرعا مسكوتا
 مُقرّا عليه ؛ لأنه لو كان شرعا مُقرّا عليه لما حكم النبي صلى الله عليه وسلم على عم الصبيتين
 برد ما أخذ من مالها ؛ لأن الأحكام إذا مضت وجاء النسخ بعدها إنما يؤثر في المستقبل
 فلا ينقض به ما تقدم وإنما كانت ظلامه رُفِعت ^(١) . قاله ابن العربي .

(١) في ابن العربي : « وقت » .

الرابعة — قوله تعالى : « يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ » قالت الشافعية : قول الله تعالى « يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ » حقيقة في أولاد الصلب ، فأما ولد الابن فإنه يدخل فيه بطريق المجاز ، فإذا حلف لا ولد له وله ولد ابن لم يحسب ؛ وإذا أوصى لولد فلان فلم يدخل فيه وله ولده . وأبو حنيفة يقول : إنه يدخل فيه إن لم يكن له ولد صلب . ومعلوم أن الألفاظ لا تتغير بما قالوه .

الخامسة — قال ابن المنذر : لما قال تعالى « يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ » فكان الذي يجب على ظاهر الآية أن يكون الميراث لجميع الأولاد ، المؤمنين منهم والكافرين ، فلما ثبت من رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا يرث المسلم الكافر » علم أن الله أراد بعض الأولاد دون بعض ، فلا يرث المسلم الكافر ، ولا الكافر المسلم على ظاهر الحديث .

قلت : ولما قال تعالى : « فِي أَوْلَادِكُمْ » دخل فيه الأسير في أبدي الكفار ، فإنه يرث ما دام تعلم حياته على الإسلام . وبه قال كافة أهل العلم ، إلا النخعي فإنه قال : لا يرث الأسير . فأما إذا لم تعلم حياته حكمه المفقود . ولم يدخل في عموم الآية ميراث النبي صلى الله عليه وسلم لقوله : « لا تورث ما تركه صدقة » . وسأيت بيانه في « مريم » إن شاء الله تعالى . وكذلك لم يدخل القاتل عمدا لأبيه أو جده أو أخيه أو عمه بالسنة وإجماع الأمة ، وأنه لا يرث من مال من قتله ولا من دينه شيئا ، على ما تقدم بيانه في البقرة . فإن قتله خطأ فلا ميراث له من الذب ، ويرث من المال في قول مالك ، ولا يرث في قول الشافعي وأحمد وسفيان وأصحاب الرأي من المال ولا من الذب شيئا ؛ حميا تقدم بيانه في البقرة .^(١) وقول مالك أصح ، وبه قال إسماعيل وأبو ثور . وهو قول سعيد بن المسيب وعطاء بن أبي رباح ومجاهد والزهري والأوزاعي وابن المنذر ؛ لأن ميراث من ورثه الله تعالى في كتابة ثابت لا يستثنى منه إلا بسنة أو إجماع . وكل يختلف فيه فمردود إلى ظاهر الآيات التي فيها المسواريث .

السادسة — اعلم أن الميراث كان يُستحقّ في أوّل الإسلام بأسباب ؛ منها الحلف والمهجرة والمعاقدة ، ثم نسخ على ما يأتي بيانه في هذه السورة عند قوله تعالى : « وَلِكُلٍّ جِزَّةٌ مِّمَّا يَتَرَكُ » إن شاء الله تعالى . وأجمع العلماء على أن الأولاد إذا كان معهم من له فرض مُسمى أعطيه ، وكان ما بقي من المال للذكر مثل حظ الأنثيين ؛ لقوله عليه السلام : " ألحقوا الفرائض بأهلها " رواه الأئمة . يعنى الفرائض الواقعة في كتاب الله تعالى . وهى ستة : النصف والزيج والتمن والتلّان والثلث والسدس . فالنصف فرض خمسة : أبنة الصلب ، وأبنة الإبن ، والأخت الشقيقة ، والأخت للأب ، والزوج . وكل ذلك إذا انفردوا عن صحبتهن عنه . والزيج فرض الزوج مع الحالج ، وفرض الزوجة والزوجات مع مدمه . والتمن فرض الزوجة والزوجات مع الحالج . والثلثان فرض أربع : الاثنتين فصاعدا من بنات الصلب ، وبنات الإبن ، والأخوات الأشقاء ، أو للأب . وكل هؤلاء إذا انفردوا عن صحبتهن عنه . والثلث فرض صنفين : الأم مع صدم الولد ، وولد الإبن وعدم الاثنتين فصاعدا من الإخوة والأخوات ، وفرض الاثنتين فصاعدا من ولد الأم . وهذا هو ثلث كل المال . فاما ثلث ما يبقى فذلك للأُم في مسألة زوج أو زوجة وأبوان ، فللأم فيها ثلث ما يبقى . وقد تقدم بيانه . وفي مسائل الجدة مع الإخوة إذا كان معهم ذوسهم وكان ثلث ما يبقى أحظى له . والسدس فرض سبعة : الأبوان والجدة مع الولد وولد الإبن ، والجدة والجذات إذا اجتمعن ، وبنات الإبن مع بنت الصلب ، والأخوات للأب مع الأخت الشقيقة ، والواحد من ولد الأم ذكرًا كان أو أنثى . وهذه الفرائض كلها مأخوذة من كتاب الله تعالى إلا فرض الجدة والجذات فإنه مأخوذ من السنة . والأسباب الموجبة لهذه الفروض بالميراث ثلاثة أشياء : تسبّب ثابت ، ونكاح منعقد ، وولاء عتاق . وقد يجتمع الثلاثة الأشياء فيكون الرجل زوج المرأة ومولاه وابن عمّها . وقد يجتمع فيه منها شيطان لا أكثر ، مثل أن يكون زوجها ومولاه ، وأزوجه وابن عمّها ، فيرث بوجهين ويكون له جميع المال إذا انفرد ، نصفه

بالزوجة ونصفه بالولاء أو بالنسب . ومثل أن تكون المرأة أبنة الرجل ومولاه ، فيكون لها أيضا جميع المال إذا انفردت ، نصفه بالنسب ونصفه بالولاء .

السابعة — ولا ميراث إلا بعد أداء الدين والوصية ؛ فلذا مات المتوفى أخرج من تركته الحقوق المعيّنة ، ثم ما يلزم من تكفينه وتجهيزه ، ثم الديون على مراتبها ، ثم يخرج من الثلث الوصايا ، وما كان في معناها على مراتبها أيضا ، ويكون الباقي ميراثا بين الورثة . وجمعتهم سبعة عشر . عشرة من الرجال : الابن وابن الابن وإن سفل ، والأب وأب الأب وهو الجد وإن علا ، والأخ وابن الأخ ، والعم وابن العم ، والزوج ومولى النعمة . ويرث من النساء سبع : البنت وبنت الابن وإن سفلت ، والأم والجدّة وإن علت ، والأخت والزوجة ، ومولاة النعمة وهي المعتقة . وقد نظمهم بعض الفضلاء فقال :

والوارثون إن أردت جمعهم * مع الإناث الوارثات معهم
عشرة من جملة الذكور * وسبع أشخاص من النساء
وهم وقد حصرتهم في النظم * الابن وابن الابن وابن العم
والأب منهم وهو في الترتيب * والجد من قبل الأخ القريب
وابن الأخ الأدنى أجل والعم * والزوج والسيد ثم الأم
وأبنة الابن بعدها والبنت * وزوجة وجة وأخت
والمرأة المولاة أعنى المحقة * خذها إليك صدقة محقة

الثامنة — لما قال تعالى : « فِي أَوْلَادِكُمْ » يتناول كل ولد كان موجودا أو جنينا في بطن أمه ، دنيا أو بعيدا ، من الذكور أو الإناث ما عدا الكافر كما تقدم . قال بعضهم : ذلك حقيقة في الأدنى مجاز في الأبعدين . وقال بعضهم : هو حقيقة في الجميع ؛ لأنه من التولد غير أنهم يرون على قدر القرب منهم ؛ قال الله تعالى : « يَا بَنِي آدَمَ » . وقال عليه السلام : « أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ » . وقال : « يَا بَنِي إِسْمَاعِيلَ ارْزُقُوا فَإِنَّ آبَاءَكُمْ كَانَ رَامِيًا » إلا أنه غلب عرف الاستعمال في إطلاق ذلك على الأحيان الأدنى على تلك الحقيقة ؛ فإن كان

فى ولد الصلب ذَكَرٌ لم يكن لولد الولد شىء ، وهذا مما أجمع عليه أهل العلم ، وإن لم يكن فى ولد الصلب ذَكَرٌ وكانت فى ولد الولد بُدْءٌ بالبنات للصلب ، فأعطين إلى مبلغ الثلثين ، ثم أعطى الثلث الباقي لولد الولد إذا استَوَوْا فى القَعْدُدْ ، أو كان الذكر أسفلَ من فوقه من البنات ، لذَكَرٌ مثلُ حظِّ الأنثيين . هذا قول مالك والشافعى وأصحاب الزأى . وبه قال طامة أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ؛ إلا ما يروى عن آبن مسعود أنه قال : إن كان الذكر من ولد الولد بإزاء الولد الأنثى رَدَّ عليها ، وإن كان أسفلَ منها لم يردَّ عليها ؛ مراعىا فى ذلك قوله تعالى : « فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ آئِنْتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثُ مَا تَرَكَ » فلم يجعل للبنات وإن كُنَّ إلا الثلثين .

قلت : هكنا ذكر آبن العرى- هذا التفصيل عن آبن مسعود ، والذي ذكره آبن المنذر والباچى عنه : أن ما فضل عن بنات الصلب لبنى الإبن دون بنات الإبن ، ولم يفصلا . وحكاه آبن المنذر عن أبى ثور ، ونحوه حكى أبو عمر ، قال أبو عمر : وخالف فى ذلك آبن مسعود فقال : وإذا استكمل البنات الثلثين فالباقي لبنى الإبن دون أخواتهم ، ودون من فوقهم من بنات الإبن ، ومن تحتهم . وإلى هذا ذهب أبو ثور وداود بن علقم . وروى مثله عن علقمة . وحجة من ذهب هذا المذهب حديثُ آبن عباس عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أُفْسِمُوا المسال بين أهل الفرائض على كتاب الله فإبقت الفرائض فلا تولى رجلٌ ذكر » . نرحمه البخارى وسلم وضيرهما . ومن حجة الجمهور قولُ الله عز وجل : « يُوصِيكُمُ اللَّهُ فى أولادِكُمْ لِلذَكَرِ مِثْلُ حظِّ الأنثيين » لأن ولد الولد ولدٌ . ومن جهة النظر والقياس أن كل من يعصب من فى درجته فى جملة المسال فواجب أن يعصبه فى الفاضل من المسال ؛ كأولاد الصلب . فوجب بذلك أن يترك آبن الإبن أخسه ، كما يترك الإبن الصلب أخته . فإن احتجَّ محتج لأبى ثور وداود أن بنت الإبن لما لم ترث شيئا من الفاضل بعد الثلثين منفردة لم يعصبها أخوها . فالجواب أنها إذا كان معها أخوها قويت به وصارت عصبته معه . ومظاهرُ قوله تعالى : « يُوصِيكُمُ اللَّهُ فى أولادِكُمْ » وهى من الولد .

التاسعة - قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ كُفْلًا مَا تَرَكَ ﴾ الآية .
 فرض تعالى للواحدة النصف ، وفرض لما فوق اثنتين الثلثين ، ولم يفرض للثنتين فرضاً
 منصوباً في كتابه ؛ فتكلم العلماء في الدليل الذي يوجب لهما الثلثين ما هو ؛ فقيل : الإجماع ،
 وهو مردود ؛ لأن الصحيح عن ابن عباس أنه أعطى البنتين النصف ؛ لأن الله عز وجل
 قال : « فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ كُفْلًا مَا تَرَكَ » وهذا شرطٌ وجزاء . قال : فلا أعطى
 البنتين الثلثين . وقيل : أعطيتا الثلثين بالقياس على الأخنتين ؛ فإن الله سبحانه لما قال في آخر
 السورة : « وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ » وقال تعالى : « فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الْكُفْلَانِ بِمَا
 تَرَكَ » فألحقت الأختان بالأختين في الاشتراك في الثلثين ، وألحقت الأخوات إذا زدن على
 اثنتين بالبنات في الاشتراك في الثلثين . وأمرض هذا بأن ذلك منصوب عليه في الأخوات ،
 والإجماع متعقد عليه فهو مسلم لذلك . وقيل : في الآية ما يدل على أن للبنتين الثلثين ، وذلك
 أنه لما كان للواحدة مع أخيها الثلث إذا انفردت ، علمنا أن للثنتين الثلثين . احتج بهذه الجملة ،
 وقال هذه المقالة إسماعيل القاضي وأبو العباس المبرد . قال النحاس : وهذا الاحتجاج عند
 أهل النظر غلط ؛ لأن الاختلاف في البنتين وليس في الواحدة . فيقول مخالفه : إذا تركت بنتين
 وأبناً فللبنتين النصف ؛ فهذا دليل على أن هذا فرضهم . وقيل : « فوق » زائدة ، أي إن
 كن نساء اثنتين . كقوله تعالى : « فَأَضْرِبُوا قَوْقُ الْأَعْنَقِ » أي الأعناق . ورد هذا القول
 النحاس وابن عطية وقالوا : هو خطأ ؛ لأن الظروف وجميع الأسماء لا يجوز في كلام العرب أن
 تزداد لغير معنى . قال ابن عطية : ولأن قوله تعالى : « فَأَضْرِبُوا قَوْقُ الْأَعْنَقِ » هو التصحيح ،
 وليست فوق زائدة بل هي مُحْكَمَةٌ للمنى ؛ لأن ضربة العنق إنما يجب أن تكون فوق العظام
 في المفصل دون اللعاب . كما قال دُريد بن الصَّمَّة : اخفض من الدماغ وارفع من العظم ، فهكذا
 كنت أضرب أعناق الأبطال . وأقوى الاحتجاج في أن للبنتين الثلثين الحديث الصحيح المروى
 في سبب التزول . ولغة أهل الجواز وبني أسد الثلث والرُّبع إلى العشر . ولغة بني تميم وربيعة

أُثِّلَتْ لِإِسْكَانِ الْإِمَامِ إِلَى الْعُمَرِ . وَيُقَالُ : ثَلَّثْتُ الْقَوْمَ أَثْلَثْتُهُمْ ، وَثَلَّثْتُ الدَّرَاهِمَ أَثْلَثْتُهَا إِذَا تَمَثَّهَا ثَلَاثَةٌ ، وَأَثْلَثْتُ هِيَ ؛ إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا فِي الْمِائَةِ وَالْأَلْفِ : أَمَايَهَا وَأَلْفَتَهَا وَأَمَاتُهَا وَأَلْفَتْ .

الماشرة — قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ﴾ قرأ نافع وأهل المدينة « وَاحِدَةً » بالرفع على معنى وقعت وحدثت ، فهي كان التامة ؛ كما قال :

إِذَا كَانَ الشَّيْءُ فَادْفَعُونِي • فَإِنْ الشَّيْخُ يُرِيهِ الشَّيْءُ

وَالْبَاقُونَ بِالنِّصْبِ . قَالَ النُّعْمَانُ : وَهَذِهِ قِرَاءَةُ حَسَنَةٍ . أَيْ وَإِنْ كَانَتْ الْمُتْرُوكَةُ أَوْ الْمَوْلُودَةُ « وَاحِدَةً » مِثْلُ « فَإِنْ كُنْ نِسَاءً » . فَإِذَا كَانَ مَعَ بَنَاتِ الصُّلْبِ بَنَاتُ آبٍ ، وَكَانَ بَنَاتِ الصُّلْبِ اثْنَتَيْنِ فَصَاعِدًا حَيَّتَيْنِ بَنَاتِ الْإِبْنِ أَنْ يَرْتَقِيَ بِالْفَرْضِ ؛ لِأَنَّهُ لَا مَدْخَلَ لِبَنَاتِ الْإِبْنِ أَنْ يَرْتَقِيَ بِالْفَرْضِ فِي غَيْرِ الثَّلَاثِينَ . فَإِنْ كَانَتْ بِنْتُ الصُّلْبِ وَاحِدَةً فَانْأَبْنَةُ الْإِبْنِ أَوْ بَنَاتِ الْإِبْنِ يَرْتَقِي مَعَ بَنَاتِ الصُّلْبِ تَكْلَةً ثَلَاثِينَ ؛ لِأَنَّهُ فَرَضُ يَرِثُهُ الْبَنَاتُ لَا زَادَ . وَبَنَاتُ الْإِبْنِ يَقَعْنَ مَقَامَ الْبَنَاتِ عِنْدَ عَدَمِهِنَّ . وَكَذَلِكَ أَبْنَاءُ الْبَيْنِ يَقُومُونَ مَقَامَ الْبَيْنِ فِي الْحُجُبِ وَالْمِيرَاثِ . فَلَمَّا عُدِمَ مِنْهُ يَسْتَحِقُّ مِثْقَالَ السُّدُسِ كَانَ ذَلِكَ لِبَنَاتِ الْإِبْنِ ، وَهِيَ أَوْلَى بِالسُّدُسِ مِنَ الْأَخْتِ الشَّقِيقَةِ لِلنَّوْفِيِّ . عَلَى هَذَا جَمْعُورُ الْفُقَهَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ ؛ إِلَّا مَا يُرَوَى عَنْ أَبِي مُوسَى وَسُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ أَنَّ لِبَنَاتِ النِّصْفِ ، وَالنِّصْفِ الثَّانِي لِلْأَخْتِ ، وَلَا حَقَّ فِي ذَلِكَ لِبَنَاتِ الْإِبْنِ . وَقَدْ صَحَّ عَنْ أَبِي مُوسَى مَا يَقْتَضِي أَنَّهُ رَجَعَ عَنْ ذَلِكَ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ حَدَّثَنَا أَدُمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو قَيْسٍ مِمَّنْ هُزِلَ بِنَ شَرَحْبِيلَ قَالَ : سَأَلَ أَبُو مُوسَى عَنْ أَبْنَةٍ وَأَبْنَةٍ ابْنِ وَأَخْتِ . فَقَالَ : لِلْأَبْنَةِ النِّصْفُ ، وَلِلْأَخْتِ النِّصْفُ ؛ وَأَتَى ابْنَ مَسْعُودٍ فَإِنَّهُ سَيَأْتِي . فَسَأَلَ ابْنَ مَسْعُودٍ وَأَخْبَرَ بِقَوْلِ أَبِي مُوسَى فَقَالَ : لَقَدْ ضَلَلْتُ إِذَا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ ! أَفِضِي فِيهَا بِمَا قَضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لِلْأَبْنَةِ النِّصْفُ ، وَلِلْأَبْنَةِ الْإِبْنِ السُّدُسُ تَكْلَةً ثَلَاثِينَ ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْأَخْتِ . فَأَتَيْنَا أَبَا مُوسَى فَأَخْبَرْنَاهُ بِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ فَقَالَ : لَا تَسْأَلُونِي مَا دَامَ هَذَا الْجَبْرِ فَيَكُمُ . فَإِنْ كَانَ مَعَ بِنَاتِ الْإِبْنِ أَوْ بَنَاتِ الْإِبْنِ ابْنٌ فِي دَرَجَتِهَا أَوْ أَسْفَلَ مِنْهَا عَصَبُهَا ، فَكَانَ النِّصْفُ الثَّانِي يَبْنِيهَا ، لِذِكْرِ مِثْلِ حِفْظِ الْأَثْنَيْنِ بِالْعِلَا مَا بَلَغَ — خِلَافًا لِابْنِ مَسْعُودٍ عَلَى

ما تقدم — إذا استوفى بنات الصلب أو بنت الصلب وبنات الابن الثنتين ، وكذلك يقول في الأخت لأب وأم ، وأخوات وإخوة لأب : للأخت من الأب والأُم النصف ، والباقي للإخوة والأخوات ، ما لم يصبين من المقاسمة أكثر من السدس ؛ فإن أصابن أكثر من السدس أعطاهن السدس تركة الثنتين ، ولم يذهبن على ذلك . وبه قال أبو قور .

الحادية عشرة — إذا مات الرجل وترك زوجته حبل فإن المال يُوقف حتى يثبث ما ترضع . وأجمع أهل العلم على أن الرجل إذا مات وزوجته حبل أن الولد الذي في بطنها يرث ويورث إذا خرج حياً وأستهل . وقالوا جميعاً : إذا خرج ميتاً لم يرث ؛ فإن خرج حياً ولم يستهل فقالت طائفة : لا ميراث له وإن تحرك أو عطس ما لم يستهل . هذا قول مالك والشافعي ابن محمد وابن سيرين والشعبي والزهرى وقنادة . وقالت طائفة : إذا عرفت حياة المولود بتحريك أو صياحه أو رضاع أو نفس فاحكامه أحكام الحي . هذا قول الشافعي وسفيان الثوري والأوزاعي . قال ابن المنذر : الذي قاله الشافعي يشمل النظر ، غير أن الخبر يمنع منه وهو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ما من مولود يولد إلا تحنسه الشيطان فيستهل صارخاً من تحنسه الشيطان إلا ابن مريم وأمّه " . وهذا خبر ، ولا يقع على الخبر السسخ .

الثانية عشرة — لما قال تعالى : « في أولادكم » تناول الخنثى وهو الذي له فرجان . وأجمع العلماء على أنه يورث من حيث يبول ؛ إن بال من حيث يبول الرجل ورث ميراث الرجل ، وإن بال من حيث تبول المرأة ورث ميراث المرأة . قال ابن المنذر : ولا أحفظ عن مالك فيه شيئاً ، بل قد ذكر ابن القاسم أنه هاب أن يسأل مالك عنه . فإن بال منها معاً فالمعتبر سبق البول ؛ قاله سعيد بن المسيب وأحمد وإسحاق . وحكى ذلك عن أصحاب الرأي . وروى قنادة عن سعيد بن المسيب أنه قال في الخنثى : يورثه من حيث يبول ؛ فإن بال منها جميعاً فمن أيهما سبق ، فإن بال منها معاً فنصف ذكرو نصف أنثى . وقال يعقوب ومحمد : من أيهما خرج أكثر ورث ؛ وحكى عن الأوزاعي . وقال الثناني : إذا خرج

(١) استهل النبي : رفع صوته بالبكاء عند الولادة .

منهما معاً فهو مُشْكِلٌ، ولا أنظر إلى أيهما أكثر . وروى عنه أنه وقف عنه إذا كان هكنا . وحكى عنه قال : إذا أشكل يُعطى أقل النصيبين . وقال يحيى بن آدم : إذا بال من حيث يبول الرجل ويحيض كما تحيض المرأة ورث من حيث يبول؛ لأن في الأثر : يورث من مباله . وفي قول الشافعي : إذا خرج منهما جميعاً ولم يسبق أحدهما الآخر يكون مُشْكِلًا، ويُعطى من الميراث ميراث أختي، ويُوقف الباقي بينه وبين مائر الورثة حتى يثبّن أمره أو يصطلحوا؛ وبه قال أبو ثور . وقال الشعبي : يُعطى نصف ميراث الذكور، ونصف ميراث الأختي؛ وبه قال الأوزاعي، وهو مذهب مالك . قال ابن شاس في جواهره الثمينة، على مذهب مالك عالم المدينة : الخلفي يعتبر إذا كان ذا فرجين فرج المرأة وفرج الرجل بالبال منهما؛ فيعطى الحكم لبال منه، فإن بال منها اعتبرت الكثرة من أيهما، فإن تساوى الحال أُعتبر السبق، فإن كان ذلك منهما معاً أُعتبر نبات الخفية أو كبر الثديين ومشابهتهما لشدى النساء، فإن اجتمع الأمران أُعتبر الحال عند البلوغ، فإن وُجد الحيض حكم به، وإن وُجد الاحتلام وحده حكم به، فإن اجتمعا فهو مُشْكِلٌ . وكذلك لو لم يكن فرج، لا المختص بالرجال ولا المختص بالنساء، بل كان له مكان يبول منه فقط انتظر به البلوغ؛ فإن ظهرت علامة حمية وإلا فهو مُشْكِلٌ . ثم حيث حكنا بالإشكال لميراثه نصف نصيبى ذكر وأختي .

قلت : هذا الذى ذكروه من العلامات في الخلفي المشكل . وقد أشرنا إلى علامة في «البقرة» وبصدي هذه السورة تلحقه بأحد النوعين، وهى اعتبار الأضلاع . وهى مروية عن علي رضي الله عنه وبها حكم . وقد نظم بعض العلماء حكم الخلفي في أبيات كثيرة أولها :
وأنت معتبر الأحوال * بالثدي والخفية والمبال
وفيها يقول :

وإن يكن قد استوت حالته * ولم تبن وأشكلت آياته
فخلفه من مَوْرَث القريب * ستة أثمان من النصيب
هذا الذى استحق للإشكال * وفيه ما فيه من النكال

وواجب في الحق ألا يتكما * ما عاش في الدنيا وألا يتكما
إذ لم يكن من خالص العيال * ولا أختنى من جملة الرجال
وكل ما ذكرته في النظم * قد قاله امرأة أهل العلم
وقد أبى الكلام فيه قوم * منهم ولم يمنح إليه لوم
لفرط ما يبدو من الشناعة * في ذكره وظاهر الإشاعة
وقد مضى في شأنه الخفى * حكم الإمام المرتضى على
بأنه إن قصصت أضلاعه * فلرجال ينبغي إتباعه
في الإرث والنكاح والإحرام * في أبلغ والصلاة والأحكام
وإن ترد ضلعا على الذكران * فإنها من جملة النسوان
لأن للنسوان ضلعا زائده * على الرجال فأغتنمها فائده
إذ قصصت من آدم فيما سبق * خلقي حواء وهذا القول حق
عليه مما قاله الرسول * صلى عليه ربنا دليلاً

قال أبو الوليد بن رشد : ولا يكون الخصى المشكل زوجا ولا زوجة ، ولا أباً ولا أمّاً .
وقد قيل : إنه قد وجد من له ولد من بطنه وولد من ظهره . قال ابن رشد : فإن صحّ ورث من
أبنته لصبيه ميراث الأب كاملاً ، ومن أبنته لبطنه ميراث الأم كاملاً . وهذا بعيد ، والله أعلم .
وفي سنن الدارقطني عن أبي هانيء عمر بن بشير قال : سئل عامر الشعبي عن مولود ليس
بذكر ولا أنثى ، ليس له مالدّ ذكر ولا مالدّ أنثى ، يخرج من سرة كهينة البول والناط ، فسئل
عامر عن ميراثه فقال عامر : نصف حظ الذكر ونصف حظ الأنثى .

الثالثة عشرة — قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَوْرِيهِ ﴾ أي لا يورى الميت . وهذا كناية عن قبر
مذكور ، وبما ذكرنا من دلالة الكلام عليه ، كقوله : « حَتَّى تَوَارَتْ بِالْجَبَابِ » و « إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ
فِي قَلْبِ الْقَدِيرِ » . و « السُّدُسُ » رفع بالابتداء ، وما قبله خبره : وكذلك « الثالث » . والسدس .
وكذلك « نصف ما ترك » وكذلك « فكم » . وكذلك « ولهن الربع » ولهن الثمن . وكذلك « فكل

واحد منهما السدس . « والأبوان ثنية الأب والأبوة . واستغنى بلفظ الأم عن أن يقال لها أبة . ومن العرب من يجرى المختفين مجرى المتفقين ؛ فيغلب أحدهما على الآخر لخصته أو شهرته . جاء ذلك مسموعاً في أسماء صالحة ؛ كقولهم للأب والأم : أبوان . وللشمس والقمر : القمران . ولليل والنهار : المَلَوَان . وكذلك المُرَّان لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما . غلبوا القمر على الشمس لخصه التذكير ، وغلبوا عمر على أبي بكر لأن أيام عمر امتدت فأشهرت . ومن زعم أنه أراد بالعمرين عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فليس قوله بشيء ؛ لأنهم نطقوا بالعمرين قبل أن يروا عمر بن عبد العزيز ؛ قاله ابن السَّجَرى . ولم يدخل في قوله تعالى : « ولأبويّه » من حلا من الأباء دخول من سفل من الأبناء في قوله « أولادكم » ؛ لأن قوله : « ولأبويّه » لفظ متنى لا يشمل العموم والجمع أيضاً ؛ بخلاف قوله « أولادكم » . والدليل على صحة هذا قوله تعالى : « فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ » والأُمُّ المَلِيا جَدَّة ولا يفرض لها الثلث بإجماع ، نفروج الجَدَّة عن هذا اللفظ مقطوع به ، وتناوله للجدَّة بخلاف فيه . فمن قال إنه أب وصحَّح به الإخوة أبو بكر الصديق رضي الله عنه ولم يخالفه أحد من الصحابة في ذلك أيام حياته ، واختلفوا في ذلك بعد وفاته ؛ فمن قال إنه أب أبْنُ عباس وعبدُ الله ابن الزبير وعائشة ومعاذ بن جبل وأبي بن كعب وأبو الدرداء وأبو هريرة ، كلهم يعملون الجَدَّة عند عدم الأب كالأب سواء ، يحبون به الإخوة كلهم ولا يرون منه شيئاً . وقاله عطاء وطاوس والحسن وقناة . وإليه ذهب أبو حنيفة وأبو ثور وإسحاق . والجدَّة لم قرأه تعالى : « مِثْلَ آبَائِكُمْ إِبْرَاهِيمَ » « يَابْنَ آدَمَ » ، وقوله عليه السلام : « يَا بَنِي إِسْمَاعِيلَ ارْكَبُوا هَذِهِ أَبَائَكُمْ كَانُوا رَامِيًا » . وذهب علي بن أبي طالب وزيد وآبن مسعود إلى توريث الجدَّة مع الإخوة ، ولا ينقص من الثلث مع الإخوة للأب والأم وللأب إلا مع ذوى الفسروض ؛ فإنه لا ينقص منهم من السدس شيئاً في قول زيد . وهو قول مالك والأوزاعي وأبي يوسف وعبد الشافي . وكان علي يشارك بين الإخوة والجدَّة إلى السدس ولا ينقصه من السدس شيئاً مع ذوى الفرائض وضعيم . وهو قول ابن أبي ليلى وطائفة . وأجمع العلماء على أن الجدَّة لا يرث

مع الأب وأن الابن يصحب أباه . وأتولوا الجَدَّ بمِثْلَةِ الأب في الحب والميراث إذا لم يترك
 المتوفَّى أباً أقرب منه في جميع المواضع . وذهب الجمهور إلى أن الجَدَّ يُسْقَطُ بنى الإخوة من
 الميراث ، إلا ما روى عن الشعبي عن عليٍّ أنه أجرى بنى الإخوة في المقاسمة مجرى الإخوة .
 والحجة لقول الجمهور أن هذا ذكرٌ لا يعصب أخته فلا يقاسم الجَدَّ كالعَمِّ وابنِ العَمِّ . قال
 الشعبي : أولُ جَدٍّ وُزِّت في الإسلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، مات ابنُ لاصم بن
 عمر وترك أخوين فأراد عمر أن يستأثر بماله فأستشار علياً وزيداً في ذلك فقتلا له مثلاً فقال :
 لولا أن رأيتكما أجمع ما رأيت أن يكون أبى ولا أكون أباه . روى السَّارِقُطِيُّ عن زيد بن
 ثابت أن عمر بن الخطاب استأذن عليه يوماً فأذن له ، ورأسه في يد جارية له ترجله ، فترج
 رأسه ، فقال له عمر : دعها ترجلك . فقال : يا أمير المؤمنين ، لو أرسلت إلى جئتكَ .
 فقال عمر : إنما الحاجة لي ، إني جئتكَ لنتظر في أمر الجَدِّ . فقال زيد : لا والله ! ما يقول^(١)
 فيه . فقال عمر : ليس هو بويحيى حتى تزيد فيه وتنقص ، إنما هو شيء تراه ، فإن رأيتَه
 وافقني تبعته ، وإلا لم يكن عليك فيه شيء . فأبى زيد ، فخرج مُنْغَبِياً وقال : قد جئتكَ وأنا
 أظن مستفزع من حاجتي . ثم أتاه مرة أخرى في الساعة التي أتاه المرة الأولى ، فلم يزل به
 حتى قال : فساكتب لك فيه . فكتبه في قطعة قتب وضرب له مثلاً : إنما مثله مثلُ شجرة^(٢)
 تثبت على ساق واحدة ، فخرج فيها غصن ثم خرج في غصن غصن آخر ، فالساق يسقى
 الفصن . فإن قطعت الفصن الأول رجع الماء إلى الفصن ، وإن قطعت الثاني رجع الماء
 إلى الأول . فأبى به فخطب الناس عمر ثم قرأ قطعة القتب عليهم ثم قال : إن زيد بن ثابت
 قد قال في الجَدِّ قولاً وقد أمضيته . قال : وكان عمر أولَ جَدٍّ كان ، فأراد أن يأخذ المال كله ،
 مألَّ ابنِ أخته دون إخوته ، فقسمه بعد ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

(١) قوله : لا والله . أى ليس القول في هذه المسئلة الذى يبنى في هذه الواقعة كما تقول .

(٢) قوله : ليس هو بويحيى . أى ليس الذى جرى بيني وبينك فيه نص من القرآن حتى تحرم مخالفة والى زيادة فيه
 أو نقصان عنه . وقوله : إنما هو شيء تراه . أى قوله براك وأنا أقول رأي . (عن شرح سنن الدارقطني) .

(٣) القتب (كسر القاف وسكون التاء وبغير كهها) : الأعماء .

الرابعة عشرة - وأما الجلسة فأجمع أهل العلم على أن لجلسة السادس إذا لم يكن لبيت أم . وأجمعوا على أن الأم تحجب أمها وأم الأب . وأجمعوا على أن الأب لا يحجب أم الأم . واختلفوا في توريث الجلسة وأبناها حتى ؛ فقالت طائفة : لا ترث الجلسة وأبناها حتى . روى عن زيد بن ثابت وعثمان وعلى . وبه قال مالك والثوري والأوزاعي وأبو ثور وأصحاب الرأي . وقالت طائفة : ترث الجلسة مع أبنا . روى عن عمرو بن مسعود وعثمان وعلى وأبي موسى الأشعري . وقال به شرح وجابر بن زيد وعبيد الله بن الحسن وشريك وأحمد وإسحاق وأبو المنذر . وقال : كما أن الجد لا يحجب إلا الأب كذلك الجلسة لا يحجب إلا الأم . وروى الترمذي عن عبد الله قال في الجلسة مع ابنا : إنها أول جلسة أطعمها رسول الله صلى الله عليه وسلم مسلما مع أبنا وأبناها حتى . والله أعلم .

الخامسة عشرة - واختلف العلماء في توريث الجدات ؛ فقال مالك : لا يرث إلا جدتان ، أم أم وأم أب وأمها . وكذلك روى أبو ثور عن الشافعي ، وقال به جماعة من التابعين . فإن انفردت إحداها فالسدس لها ، وإن اجتمعتا وقربتهما سواء فالسدس بينهما . وكذلك إن كثرت إذا تساوين في القمعة ؛ وهذا كله مجتمع عليه . فإن قربت التي من قبل الأم كان لها السدس من دون غيرها ، وإن قربت التي من قبل الأب كان بينها وبين التي من قبل الأم وإن بعدت . ولا ترث إلا جلسة واحدة من قبيل الأم . ولا ترث الجلسة أم أب الأم على حال . هذا مذهب زيد بن ثابت ، وهو أثبت ما روى عنه في ذلك . وهو قول مالك وأهل المدينة . وقيل : إن الجدات أمهات ، فإذا اجتمعت فالسدس لأقربهن ؛ كما أن الآباء إذا اجتمعوا كان أحقهم بالميراث أقربهم ؛ فكذلك البنون والإخوة ، وبنو الإخوة وبنو العم إذا اجتمعوا كان أحقهم بالميراث أقربهم ؛ فكذلك الأمهات . قال أبو المنذر : هذا أصح ، وبه أقول . وكان الأوزاعي يورث ثلاث جدات : واحدة من قبل الأم واثنين من قبل الأب . وهو قول أحمد بن حنبل ؛ رواه الدارقطني عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا . وروى عن زيد بن ثابت عكس هذا ؛ أنه كان يورث ثلاث جدات : اثنتين من جهة الأم وواحدة

من قبل الأب . وقول علي رضي الله عنه كقول زيد هذا ، وكانا يحملان السدس لأقربهما ، من قبل الأم كانت أو من قبل الأب . ولا يتركها فيه من ليس في قُصْدِها ؛ وبه يقول الثوري وأبو حنيفة وأصحابه وأبو ثور ، وأما عبد الله بن مسعود وابن عباس فكانا يوزنان الحذات الأربع ؛ وهو قول الحسن البصري ومحمد بن سيرين وجابر بن زيد . قال ابن المنذر : وكل جثة إذا نسبت إلى المتوفى وقع في نسبا أب بين اثنين فليست ثوث ، في قول كل من يُحفظ عنه من أهل العلم .

السابعة عشرة — قوله تعالى : ﴿ لِكُلِّ وَاٰحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ ﴾ فرض تعالى لكل واحد من الأبوين مع الولد السدس ؛ وأبهم الولد فكان الذكر والأنثى فيه سواء . فإن مات رجل وترك أبنا وأبوين فلا يؤبى له لكل واحد منهما السدس ، وما بقي فللذين ، فإن ترك أبنه وأبوين فلا ينفذ النصف وللأبوين السدسان ، وما بقي فلا يقرب عصبة وهو الأب ؛ لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما أبقت الفروض فلاؤلى رجل ذكر » . فاجتمع للأب الاستحقاق بهما ؛ التعصيب والفرض . ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِلْمِائَةِ الثَّلَاثُ ﴾ فاختبر جل ذكره أن الأبوين إذا ورثاه أن للآم الثلث . وقد بقوله « وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ » وإخاياه أن للآم الثلث أن الباقي وهو الثلثان للأب ؛ وهذا كما تقول لرجلين : هذا المال بينكما ، ثم تقول لأحدهما : أنت يا فلان لك منه ثلث ؛ فإذك حددت للأخرى الثلثين بنص كلامك ؛ ولأن قوة الكلام في قوله « وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ » يدل على أنهما مفتردان عن جميع أهل المهرام من ولد وغيره ، وليس في هذا اختلاف .

قلت : وعلى هذا يكون الثلثان فرضا للأب مسمى لا يكون عصبة . وذكر ابن العربي أن المعنى في تفضيل الأب بالثلث عند عدم الولد للذكورية والنصرة ، وجوب المائة عليه . وثبتت الأم على سهم لأجل القرابة .

قلت : وهذا متفق ؛ فإن ذلك موجود مع حياته فلم حرم السدس . والذي يظهر أنه إنما حرم السدس في حياته إرفاقا بالصبي وإحاطة على ماله ؛ إذ قد يكون إخراج جزء من ماله إجحافا به . أو إن ذلك تمبدا ، وهو أولى ما يقال . والله الموفق .

السابعة عشرة — إن قيل ما فائدة زيادة الوارد في قوله : « وَوَرِثَهُ آبَاؤُهُ » ، وكان ظاهر الكلام أن يقول : فإن لم يكن له ولد ورثه آبواؤه . قيل له : أراد بزيادتها الإخبار بليين أنه أمر مستقر ثابت ، فيخبر عن ثبوته واستقراره ، فيكون حال الوالدین عند انفرادهما كحال الولدين ، للذكر مثل حظ الأنثيين . ويجمع للأب بذلك فرضان المهرم والتمصیب إذ يجب الإخوة كالولد . وهذا عدل في الحكم ، ظاهر في الحكمة . والله أعلم .

الثامنة عشرة — قوله تعالى : ﴿ فَلِأَمِّهِ الثُّلُثُ ﴾ قرأ أهل الكوفة « فَلِأَمِّهِ الثُّلُثُ » وهي لغة حكاها سيبويه . قال الكسائي : هي لغة كثير من هوازن وهذيل . ولأن اللام لما كانت مكسورة وكانت متصلة بالحرف كرهوا ضمها بعد كسرة ، فأبدلوا من الضمة كسرة ، لأنه ليس في الكلام فصل . ومن ضم جاء به على الأصل ؛ ولأن اللام تنفصل لأنها داخلة على الاسم . قال جميع النحاة .

التاسعة عشرة — قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأَمِّهِ السُّدُسُ ﴾ الإخوة يمجئون الأم عن الثلث إلى السدس ، وهذا هو مجب النقصان ، وسواء كانت الإخوة أشقاء أو لأب أو للأم ، ولا سهم لهم . وروى عن ابن عباس أنه كان يقول : السدس الذي يجب الإخوة الأم عنه هو للإخوة . وروى عنه مثل قول الناس إنه لأب . قال قتادة : وإنما أخذه الأب دونهم ؛ لأنه يؤمنهم وعلى نكاحهم والنفقة عليهم . وأجمع أهل العلم على أن أخوين فصاعداً ذكراً كانوا أو إناثاً من أب وأم ، أو من أب أو من أم يمجئون الأم عن الثلث إلى السدس . إلا ما روى عن ابن عباس أن الأكثرين من الإخوة في حكم الواحد ، ولا يجب الأم أقل من ثلاث . وقد صار بعض الناس إلى أن الأخوات لا يمجين الأم من الثلث إلى السدس ؛ لأن كتاب الله في الإخوة وليس قوة ميراث الإناث مثل قوة ميراث الذكور حتى يقتضي السبعة الإلحاق . قال البيهقي الطبري : ومقتضى أقوالهم ألا يدخلن مع الإخوة ؛ فإن لفظ الإخوة بمطلقه لا يتناول الأخوات ، كما أن لفظ البنين لا يتناول البنات . وذلك يقتضي ألا تجيب الأم بالأخ الواحد والأخت من الثلث إلى السدس ؛ وهو خلاف إجماع

المسلمين . وإذا كنّ مراديات بالآية مع الإخوة كنّ مرادات على الافراد . واستدل الجميع بأن أقل الجمع اثنان ؛ لأن التثنية جمع شيء إلى مثله ، فالمنى يقتضى أنها جمع . وقال عليه السلام : « الاثنان لما فوقهما جماعة » ، وحكى عن سيويه أنه قال : سألت الخليل عن قوله « ما أحسن وجوههما » ؟ فقال : الاثنان جماعة . وقد مع قول الشاعر :

وَمَهْمَهُنَّ قَلْبَيْنِ مَرَّتَيْنِ * ظَهَرَاهُمَا مِثْلَ ظَهْوَرِ التَّمَرَيْنِ^(١)

وأشد الأخفش :

لَمَّا أَتَيْنَا الْمَرَائِفَ بِالنَّقَبِ * فَكُنْ إِنَّ الْأَمْرَ فِينَا قَدْ شُهِرَ

وقال آخر :

يُحْيَى بِالسَّلَامِ غَنَى قَوْمٍ * وَيُخْلِ بِالسَّلَامِ عَلَى النَّفْسِ

أليس الموت بينهما سواء * إذا ماتوا وصاروا في القبور

ولما وقع الكلام في ذلك بين عثمان وابن عباس قال له عثمان : إن قومك مجبوه . يعني قريشا ، وهم أهل الفصاحة والبلاغة . ومن قال : إن أقل الجمع ثلاثة - وإن لم يقل به هنا - ابن مسعود والشافعي وأبو حنيفة وغيرهم . والله أعلم .

الموفية عشرين - قوله تعالى : ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ زَيْنٍ ﴾ قرأ ابن كثير وأبو عمر وابن عامر وعاصم « يوصي » بفتح الصاد . الباقون بالكسر ، وكذلك الآخرون . واختلفت الرواية فيهما من عاصم . والكسر اختيار أبي عبيد وأبي حاتم ، لأنه جرى ذكر الميت قبل هذا . قال الأخفش : وتصديق ذلك قوله « يوصين » و « توصون » .

الحادية والعشرون - إن قيل : ما الحكمة في تقديم ذكر الوصية على ذكر الدين ، والدين مقدم عليها بإجماع . وقد روى الترمذي عن الحارث عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدين قبل الوصية ، وأنهم يقرعون الوصية قبل الدين ، قال : والعمل على هذا عند عامة

(١) هذا البيت من رجز نظام المياشي ، وهو شاعر إسلامي . والمعنى : القفر الخوف . والقفل (يفتح) وبضمين : البعيد من الأرض . ويروي : « قد قفر » . والقفل : الأرض المستوية . والمرت (يفتح الميم) رسكون الراد بعد ما حاشته قرفة : الأرض التي لا ماء فيها ولا نبات . والقفل : ما أرتفع من الأرض .

أهل العلم أنه يبدأ بالدين قبل الوصية . وروى الدارقطني من حديث طاصم بن ضمرة عن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الدين قبل الوصية وليس لوارث وصية » . رواه عنهما أبو إسحاق الحمّاني . فاجواب من أوجه خمسة : الأول — إنما قصد تقديم هذين الفصلين على الميراث ولم يقصد ترتيبهما في أنفسهما ؛ فلذلك تقدّمت الوصية في اللفظ . جواب ثان — لما كانت الوصية أقل لزوما من الدين قدمها اهتماما بها ؛ كما قال تعالى : « لَا يَفَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً » . جواب ثالث — قدمها لكثرة وجودها ووقوعها ؛ فصارت كاللازم لكل ميت مع نصّ الشرع عليها ، وأثر الدين لشذوذه ، فإنه قد يكون وقد لا يكون . فبدأ بذكر الذي لا بد منه ، وعطف بالذي قد يقع أحيانا . ويقوى هذا : العطف بأثره ولو كان الدين راتبا لكان العطف بالواو . جواب رابع — إنما قدّمت الوصية إذ هي حظّ مساكين ضعفاء ، وأثر الدين إذ هو حظّ غريم يطلبه بقوّة وسلطان وله فيه مقال . جواب خامس — لما كانت الوصية يشتهر من قبيل نفسه قدمها ، والدين ثابت مؤدّى ذكره أولم يذكره .

الثانية والعشرون — ولما ثبت هذا تعلق الشافعي بذلك في تقديم دين الزكاة والنج على الميراث فقال : إن الرجل إذا فرط في زكاته وجب أخذ ذلك من رأس ماله . وهذا ظاهر بياني الرأي ؛ لأنه حق من الحقوق فيلزم أدائه عنه بعد الموت كحقوق الأديمين لا سيما والزكاة مصرفها إلى الأديم . وقال أبو حنيفة ومالك : إن أوصى بها أدبت من ثلثه ، وإن سكت عنها لم يُجرّج عنه شيء . قالوا : لأن ذلك موجب لترك الورثة قراء ؛ إلا أنه قد يتمتع ترك الكل حتى إذا مات استغرق ذلك جميع ماله فلا يبقى للورثة حق .

الثالثة والعشرون — قوله تعالى : (أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ) رفع بالابتداء والخبر مضمرة ، تقديره هم المقسوم عليهم وهم المعطون .

الرابعة والعشرون — قوله تعالى : (لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْسًا) قيل : في الدنيا بالدعاء والصدقة ؛ كما جاء في الآخر ^١ إن الرجل يُرفع بدعاء ولده من بعده . وفي الحديث الصحيح

«إذ مات الرجل انقطع عمله إلا من ثلاث - فذكر - أو ولد صالح يدعو له». وقيل :
 في الآخرة ؛ فقد يكون الابن أفضل فيشفع في أبيه ؛ عن ابن عباس والحسن . وقال بعض
 المفسرين : إن الابن إذا كان أرفع من درجة أبيه في الآخرة سأل الله فرفع إلى أباه ، وكذلك
 الأب إذا كان أرفع من أبنه ؛ وسياق في «الطور» ^(١١) بيانه . وقيل : في الدنيا والآخرة ؛ قاله
 ابن زيد . واللفظ يقتضي ذلك .

الخامسة والشرون - قوله تعالى : (فَرِيضَةً) « فريضة » نصب على المصدر المؤكدة ؛ لأنه معنى « يوصيكم » يفرض عليكم ، وقال مكّي وغيره : هي حال مؤكدة ؛ والعالم « يوصيكم » وذلك ضئيف . والآية متملة بما تقدم ؛ وذلك أنه عرّف العباد أنهم كُفُّوا مؤنة الاجتهاد في إعطاء القرابة مع اجتراحهم في القرابة ، أى أن الآباء والأبناء ينفع بعضهم بعضاً في الدنيا بالناصر والمواساة ، وفي الآخرة بالشفاعة . وإذا تقرّر ذلك في الآباء والأبناء تقرّر ذلك في جميع الأقارب ؛ فلو كان القسمّة موكولة إلى الاجتهاد لوجب النظر في كلّ واحد منهم ، وضد ذلك يخرج الأمر عن الضبط إذ قد يخلف الأمر ؛ فبين الربّ تبارك وتعالى أن الأصلح للعبد ألا يؤكل إلى اجتراحه في مقادير الموارث ، بل بين المقادير شرماً . ثم قال : (إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً) أى بقسمّة الموارث (حَكِيماً) حكم قسمتها وبيّنها لأهلها . وقال الزجاج : « علياً » أى بالأشياء قبل خلقها « حَكِيماً » فيما يقتره ويمضيه منها . وقال بعضهم : إن الله سبحانه لم يزل ولا يزال ، وانخبرته بالمأخى كالخبرته بالاستقبال . ومذهب سيويه أنهم رأوا حكمة وعلو فقليل لهم : إن الله من وجل كان كذلك لم يزل على ما رأيتم .

السادسة والعشرون - قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ (الآيتين).
الخطاب للرجال. والولد هنا بنو الصلب وبنو بنهم وإن سفلوا، ذكرنا وإنا ما واحدنا إذا زاد بإجماع. وأجمع العلماء على أن الزوج النصف مع عدم الولد أو ولد الولد، وله مع وجوده الريم. وترث المرأة من زوجها الريم مع فقد الولد، والخنثى مع وجوده. وأجمعوا على أن

(۱). في قوله تعالى : « وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ ... » آية ۲۱.

حكم الواحدة من الأزواج والتتين والثلاث والأربع في الربيع إن لم يكن له ولد، وفي الثن إن كان له ولد واحد، وأنهن شركاء في ذلك؛ لأن الله عز وجل لم يفرق بين حكم الواحدة منهم وبين حكم الجميع، كما فرق بين حكم الواحدة من البنات والواحدة من الأخوات وبين حكم الجميع منهم.

السابعة والعشرون — قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوِ امْرَأَةً﴾ الكلاله مصدرٌ من تكله النسب أى أحاط به. وبه شئى الإكليل، وهى منزلة من منازل القمر لإحاطتها بالقمر إذا أحل بها. ومنه الإكليل أيضا وهو التاج والمصابة المحيطة بالرأس. فاذا مات الرجل وليس له ولد ولا والد فورثته كلاله. هذا قول أبى بكر الصديق وعمر وعلى وجمهور أهل العلم. وذكر يحيى بن آدم عن شريك وزهير وأبى الأحوص عن أبى إسحاق عن سليمان ابن عبد قال: ما رأيتهم إلا وقد تواطئوا وأجمعوا على أن الكلاله من مات ليس له ولد ولا والد، وهكذا قال صاحب كتاب العين وأبو منصور اللغوى وابن عرفة والفتى وأبو عبيد وابن الأنبارى. فالأب والابن طرفان للرجل؛ فاذا ذهب تكله النسب. ومنه قيل: روضة مكلاة إذا حُفَّت بالنور. وأنشدوا:

مُسْكَنُهُ رَوْضَةٌ مُكَلَّلَةٌ * عَمَّ بِهَا الْيَتِيمَانِ وَالذَّرَقُ^(١)

يعنى يتيمين. وقال امرؤ القيس:

أَصَاحَ تَرَى بَرَقًا أُرِيكَ وَمِيقَصَهُ * كَلْعِجَ الْيَتِيمِينَ فِي حَيٍّ مُكَلَّلٍ^(٢)

فسموا القرابة كلاله؛ لأنهم أطافوا بالميت من جوانبه وليسوا منه ولا هو منهم، وإحاطتهم به أنهم ينسبون معه. كما قال أعرابي: مالى كثير ويرثنى كلاله متراخ نسبهم. وقال الفرزدق:

وَرِثَهُمُ قَنَاةُ الْمَجْدِ لَا عَنْ كَلَالَةٍ * عَنْ أَبِي مَيْثَابٍ عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمٍ

(١) اليتيمان: الجربير البرى. والقرق: بقعة وحشية كالفت الرب. (٢) بعض البرق: لمع. وكلعج اليتيم: يرد كحركة اليتيم. والحي: السحاب المرتفع. والمكلا: ما يكون في جوانب السماء كالإكليل.

وقال آخر :

وَإِنَّ أبا الْمَسْرُوحِ أَحْمَى لَهُ * وَمَوْتِي الْكَلَالَةَ لَا يَنْقُصُ^(١١)

وقيل : إن الكلالة مأخوذة من الكَلَال وهو الإعياء ؛ فكأنه يصير الميراث إلى الوارث عن بُعد وإعياء . قال الأحمشي :

قَالَيْتُ لَا أَرَى لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ * وَلَا مِنْ وَجِي حَتَّى تَلَاقِي مُحَمَّدًا^(١٢)

وذكر أبو حاتم والأئم من أبي عبيدة قال : الكلالة كل من لم يرث أب أو أم أو أخ فهو جند العرب كلالته . قال أبو عمر : ذكر أبي عبيدة الأَخ هنا مع الأب والابن في شرط الكلالة غلط لا وجه له ، ولم يذكره في شرط الكلالة فيه . ورؤي عن عمر بن الخطاب أن الكلالة من لا ولد له خاصة ؛ ورؤي عن أبي بكر ثم رجعا عنه . وقال ابن زيد : الكلالة الحمى والملت جميعا ، وعن عطاة : الكلالة المسال . قال ابن العربي : وهذا قول طرف ضعيف لا وجه له .

قلت : له وجه يثبت بالإعراب . وروى عن ابن الأعرابي أن الكلالة بنو العم الأباعد . ومن السدسي أن الكلالة الميت . وعنه مثل قول الجهور . وهذه الأقوال ثلثين وجوها بالإعراب ؛ فقرأ بعض الكوفيين « يورث كلالته » بكسر الراء وتشديد بها . وقرأ الحسن وأيوب « يورث » بكسر الراء وتخفيفها ، على اختلاف عنهما . وعلى هاتين القراءةين لا تكون الكلالة إلا الورثة أو المسال . كذلك حكى أصحاب المعاني ؛ فالأول من وزن ، والثاني من أورث . و« كلالته » مفعوله ، و« كان » بمعنى وقع . ومن قرأ « يورث » ففتح الراء أحتمل أن تكون الكلالة المسال ، والتقدير : يورث ورثة كلالته ، فكأنه من المصدور محذوف . ويحوز أن تكون الكلالة اسما للورثة وهي خير كان ؛ فالتقدير : ذا ورثة ، ويحوز أن تكون قامة بمعنى وقع ، ويورث تمت لرجل ، ورجل رفع بكان ، وكلالته نصب على التفسير أو الحال ؛ على أن الكلالة هو الميت ، التقدير : وإن كان رجل يورث متكلل النسب إلى الميت .

(١) أراد أن أبا المرء أغضب له إذا غلظ . وموال الكلالة وهم الإخوة والأعمام وبنو الأعمام وسائر القراءات لا ينضمون لره غضب الأب .
(٢) الرَّجَى : الحمى .

الثامنة والعشرون — ذكر الله عز وجل في كتابه الكلاله في موضعين : آخر السورة وهنا ، ولم يذكر في الموضوعين وارثا غير الإخوة . فأما هذه الآية فأجمع العلماء على أن الإخوة فيها عني بها الإخوة للأُم ؛ لقوله تعالى : « فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ » . وكان سعد بن أبي وقاص يقرأ « وله أخ أو أخت من أمه » . ولا خلاف بين أهل العلم أن الإخوة للأب والأم أو للأب ليس ميراثهم كهذا ؛ فدل إجماعهم على أن الإخوة المذكورين في آخر السورة هم إخوة المتوفى لأبيه وأمه أو لأبيه ؛ لقوله عز وجل « وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَّكَرِ مِثْلُ حَقِّ الْأُنثَيَيْنِ » . ولم يختلفوا أن ميراث الإخوة للأُم ليس هكذا ؛ فدلَّت الآيتان أن الإخوة كلهم جميعا كلاله . وقال الشعبي : الكلاله ما كان سوى الولد والوالد من الورثة لإخوة أو فغيرهم من المصيبة . كذلك قال علي وابن مسعود وزيد وابن عباس ، وهو القول الأول الذي بدأنا به . قال الطبري : الصواب أن الكلاله هم الذين يرثون الميت من عند ولده والوالده ، لصحة خبر جابر : فقلت يا رسول الله إنما يرثني كلاله ، فأوصى بمالي كله ؟ قال : « لا » .

التاسعة والعشرون — قال أهل اللغة : يقال رجل كلاله وأمرأة كلاله . ولا يثنى ولا يجمع ؛ لأنه مصدر كالوكالة والدلالة والسياسة والشجاعة . وأعاد ضمير مفرد في قوله : « وله أخ » ولم يقل لها . ومضى ذكر الرجل والمرأة على عادة العرب إذا ذكرت اسمين ثم أخبرت عنهما وكانا في الحكم سواء ربما أضافت إلى أحدهما وربما أضافت إليهما جميعا ؛ تقول : من كان عنده غلام وجارية فليحسن إليه وإليها وإليهما وإليهم ؛ قال الله تعالى : « وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ » . وقال تعالى : « إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا » ويحوز أَوْلَى بهم ؛ عن الفراء وغيره . ويقال في امرأة : امرأة ، وهو الأصل . وأخ أصله أخو ، يدل عليه أخوان ؛ خفف منه وضمير على غير قياس . قال الفراء : ضُمَّ أَوَّلُ أخت ؛ لأن المحذوف منها واو ، وكمر أَوَّلُ بنت لأن المحذوف منها ياء . وهذا الحذف والتعليل على غير قياس أيضا .

الموفية ثلاثين — قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ ﴾ هذا التشرية يقتضى التسوية بين الذكر والأنثى وإن كثروا . وإذا كانوا يأخذون بالأم فلا يفضل الذكر على الأنثى . وهذا إجماع من العلماء ، وليس في الفرائض موضع يكون فيه الذكر والأنثى سواء إلا في ميراث الإخوة للأم . فإذا ماتت امرأة وترك زوجها وأما وأخاها لأماها فللزوجة النصف وللأم الثلث وللأخ من الأم السدس . فإن تركت أخوين وأختين — والمسألة بحالها — فللزوج النصف وللأم السدس والأخوين والأختين الثلث ، وقد تمت الفريضة . وعلى هذا عامة الصحابة ؛ لأنهم حججوا الأم بالأخ والأخت من الثلث إلى السدس . وأما ابن عباس فإنه لم ير القول ولو جعل للأم الثلث لمالت المسألة ، وهو لا يرى ذلك ، والقول المذكور في غير هذا الموضع ، ليس هذا موضعه . فإن تركت زوجها وإخوة وأم وأخا لأب وأم ، فللزوجة النصف ، وإخوتها لأماها الثلث ، وما بقي فلأخها لأماها وأبيها . وهكذا من له فرض مسمى أعطيه ، والباقي للعصبة إن فضل . فإن تركت سنة إخوة مفترقين فهذه الجارية ، وتسمى أيضا المشتركة . قال قوم : للأخوة للأم الثلث ، وللزوج النصف ، وللأم السدس ، وسقط الأخ والأخت من الأب والأم ، والأخ والأخت من الأب . روى عن علي وابن مسعود وأبي موسى والشعبي وشريك ويحيى بن آدم ، وبه قال أحمد بن حنبل واختاره ابن المنذر ، لأن الزوج والأم والأخوين للأم أصحاب فرائض ممية ولم يبق للعصبة شيء . وقال قوم : الأم واحدة ، وهب أن أباهم كان جارا ! وأشركوا بينهم في الثلث ؛ ولهذا سميت المشتركة والجارية . روى هذا عن عمرو بن عثمان وابن مسعود أيضا وزيد بن ثابت ومسروق وشريح ، وبه قال مالك والشافعي وإسحاق . ولا تستقيم هذه المسألة أن لو كان الميت رجلا . فهذه جملة علم الفرائض تضمنتها الآية ، والله الموفق للهداية .

وكانت الوراثة في الجاهلية بالرجولة والقوة ، وكانوا يورثون الرجال دون النساء ؛ فابطل الله عن وجل ذلك بقوله : « لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُوا » وللنساء نصيب . وكانت الوراثة

(١) طالت الفريضة : ارتفعت وزادت سبعا على أصل حسانيا المرسب عن عدد وارثها .

(٢) من قولهم : هب أن أباهم كان جارا ؛ كما سيجيء .

أيضاً في الجاهلية وبدء الإسلام بالمخالفة ، قال الله عز وجل : « وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ »^(١) على ما يأتي بيانه . ثم صارت بعد المخالفة بالمعجزة ؛ قال الله تعالى : « وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَمَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَا يَتِيمٍ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُبَاجِرُوا »^(٢) . وهناك يأتي القول في ذوى الأرحام وميراثهم ، إن شاء الله تعالى . وسيأتى في سورة «التور»^(٣) ميراث ولد الملائنة وولد الزنا والمكاتب بحول الله تعالى . والجمهور من العلماء على أن الأسير المعلوم بحياته أن ميراثه ثابت ، لأنه داخل في جملة المساميين الذين أحكام الإسلام جارية عليهم . وقد روى عن سعيد بن المسيب أنه قال في الأسير في يد المدق : لا يرث . وقد تقدم ميراث المرتد في سورة «البقرة»^(٤) والحمد لله .

الحادية والثلاثون — قوله تعالى : ﴿ غَيْرُ مَضَارٍ ﴾^(٥) نصب على الحال والعامل «يوصى» . أى يوصى بها غير مضار ، أى غير مدخل الضرر على الورثة . أى لا يبنى أن يوصى بدين ليس عليه ليضر بالورثة ، ولا يُقَرَّبَ بدين . فالإضرار راجع إلى الوصية والدين ، أما رجوعه إلى الوصية فبان يزيد على الثلث أو يوصى لوارث ، فإن زاد فإنه يرث إلا أن يميزه الورثة ؛ لأن المنع لحقوقهم لا لحق الله تعالى . وإن أوصى لوارث فإنه يرث ميراثاً . وأجمع العلماء على أن الوصية للوارث لا تحجز ، وقد تقدم هذا في «البقرة» . وأما رجوعه إلى الذين قبل الإقرار في حالة لا يجوز له فيها ؛ كما لو أقر في مرضه لوارثه أو لصديق ملاطف ؛ فإن ذلك لا يجوز عندنا . وروى عن الحسن أنه قرأ « غير مضار وصية » على الإضافة . قال النحاس : وقد زعم بعض أهل اللغة أن هذا لحن ؛ لأن اسم الفاعل لا يضاف إلى المصدر . والقراءة حسنة على حذيف ، والمعنى : غير مضار ذى وصية ، أى غير مضار بها ورثته في ميراثهم . وأجمع العلماء على أن إقراره بدين لغير وارث حال المرض جائز إذا لم يكن عليه دين في الصحة .

الثانية والثلاثون — فإن كان عليه دين في الصحة بينة وأقر لأجنبي بدين ، فقالت طائفة : يبدأ بدين الصحة ؛ هكذا قول النخعي والكوفي . قالوا : فإذا استوفاه صاحبه

(١) آية ٣٣ من هذه السورة . (٢) آية ٧٢ سورة الأنفال .

(٣) راجع المسئلة التاسعة والشرين في تفسير قوله تعالى : « والذين يرمون أزواجهم ... » آية ٦

(٤) راجع ٣٧ ص ٤٩ طبة أول أرثانية . (٥) راجع ٢ ص ٢٥٧ طبة ثانية .

فأصحاب الإقرار في المرض يتحصون . وقالت طائفة : هما سواء إذا كان لغير وارث . هذا قول الشافعي وأبي ثور وأبي عبيد ، وذكر أبو عبيد أنه قول أهل المدينة ورواه عن الحسن . الثالثة والثلاثون — قد مضى في « البقرة » الوعيد في الإضرار في الوصية ووجوهها . وقد روى أبو داود من حديث شهر بن حوشب (وهو مطعون فيه) عن أبي هريرة حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن الرجل أو المرأة لعمل بطاعة الله ستين سنة ثم يحضرهما الموت فيضاران في الوصية فتجب لهما النار » . قال : وقرأ حنّ أبو هريرة من هاتين « مَنْ بَدَلَ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ فِرْعَوْنَ » حتى بلغ « ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ » . قال ابن عباس : الإضرار في الوصية من الكآثر ، ورواه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، إلا أن مشهور مذهب مالك وأبي القاسم أن الموصي لا يُعَدُّ فعله مضارة في ثلثه ، لأن ذلك حقه فله التصرف فيه كيف شاء . وفي المذهب قول : أن ذلك مضارة تُرَدُّ . والله التوفيق .

الرابعة والثلاثون — قوله تعالى : (وَصِيَّةٌ) « وصية » نصب على المصدر في موضع الحال والعامل « يُوصِيكُم » . ويصح أن يعمل فيها « مُضَارٌّ » والمعنى أن يقع الضرر بها أو يسببها فأوقع عليها تجاوزاً ، قاله ابن عطية ؛ وذكر أن الحسن بن أبي الحسن قرأ « فِرْعَوْنَ مُضَارٌّ وَصِيَّةٌ » بالإضافة ؛ كما تقول : شجاع حرب . وبضمة المتجرد ؛ في قول طرفة بن العبد . والمعنى على ما ذكرناه من التجوز في اللفظ لصحة المعنى . ثم قال : (وَأَقْبَلُ عَلَيْهِمْ) يعني يميل إليهم بأهل الميراث حليم على أهل الجهل منك . وقرأ بعض المتقدمين « وَأَقْبَلُ عَلَيْهِمْ حَكِيمٌ » . يعني حكيم بقسمة الميراث والوصية .

الخامسة والثلاثون — قوله تعالى : (تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ) و « تلك » بمعنى هذه ، أي هذه الأحكام الله قد بيّنها لكم لتعرفوها وتمثلوها بها . (وَمَنْ يَطْعَمْهُ) في قصة الموارث فيُقَرَّبُها ويعمل بها كما أمر الله تعالى (يُلْخِصْهُ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ) جملة في موضع نصب على التمتع لجنت . وقوله : (وَمَنْ يَبِصْصْهُ) يريد في قصة الموارث فلم

(١) البضة : البضيا . الرخصة . والمجرد : جسداً المجرد من ثيابها .

يقيمها ولم يعمل بها (وَيَتَمَدَّ حُلُودُهُ) أى يخالف أمره (يُدْخِلُهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا) .
والعصيان إن أريد به الكفر فالخلود على بابه ، وإن أريد به الكبر وتجاوز أمر الله تعالى
فالخلود مستعار لمئة نأ . كما تقول : خلد الله ملكه . وقال زهير :
« ولا أرى خالدا إلا الجبال الزواسيا »

وقد تقدم هذا المعنى في غير موضع . وقرأ نافع وابن حاصر « ندخله » بالنون في الموضعين ،
على معنى الإضافة إلى نفسه سبحانه . الباقون بإلقاء كلامها ؛ لأنه سبق ذكر أمر الله تعالى
أى يدخله الله .

قوله تعالى : **وَالَّذِي يَأْتِيَنَّ الْأَنْحُسَةَ مِنْ تَسَايُكْرٍ فَأَسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ**
أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُمْ فِي الْيُوبِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ
أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ مِثْلًا ۝١٥

فيه ثمان مسائل :

الأولى — لما ذكر الله تعالى في هذه السورة الإحسان إلى النساء وإيصال صدقاتهن
إلَيْنَ ، وأتمم الأمر إلى ذكر ميراثهن مع موارث الرجال ، ذكر أيضا التخليفَ عليهن فيما يأتين به
من الفاحشة ؛ لئلا تتوهم المرأة أنه يسوغ لها ترك التحف .

الثانية — قوله تعالى : **(وَالَّذِي)** «الَّذِي» جمع التي ، وهو أسمٌ مُبهم للثوث ، وهي
معرفة ولا يجوز نزع الألف واللام منه للتذكير ، ولا يتم إلا بصلة ؛ وفيه ثلاث لئات كما تقدم .
ويجمع أيضا «اللات» بحذف الياء وإبقاء الكسرة ، و «اللاتي» بالهمزة وإثبات الياء ،
و «اللات» بكسر الهمزة وحذف الياء ، و «اللا» بحذف الهمزة . فإن جمعت الجميع قلت
في اللاتي : اللواتي ، وفي الآله : اللواتي . وقد روي عنهم « اللواتي » بحذف الياء وإبقاء
الكسرة ؛ قاله ابن الشجري . قال الجوهري : أنشد أبو عبيد :

مِنَ اللَّوَاتِي وَالَّتِي وَاللَّاتِ * زَعَمْنَ أَن قَدْ كَبِّرْتَ لِلدَّاتِ

وَاللَّوَا بِاسْقَاطِ النَّاءِ . وتصغير التي أَلْتِيَا بالفتح والتشديد؛ قال الرازي:

* بَعْدَ اللَّتِيَّ وَالَّتِيَّ وَالَّتِي ^(١) *

وبعض الشعراء أدخل على « التي » حرف النداء، وحروف النداء لا تدخل على ما فيه الألف واللام إلا في قولنا : يا الله وحده؛ فكأنه شبهها به من حيث كانت الألف واللام غير مفارقتين لها . وقال :

مِنَ أَجْلِكَ يَا لِي تَمَيَّتَ قَلْبِي * وَأَنْتِ بِخَيْبِلَةٍ وَالْوَدَّ عَنِّي

ويقال : وقع في اللَّتِيَّ وَالَّتِيَّ؛ وهما اسمان من أسماء الداهية .

الثالثة — قوله تعالى : ﴿ يَأْتِيَنَّ الْقَاحِشَةَ ﴾ القاحشة في هذا الموضع الزنا ، والقاحشة الفعل القحيشة ، وهي مصدر كالعاقبة والعافية . وقرأ ابن مسعود « بِالْقَاحِشَةِ » بياء الجوز .

الرابعة — قوله تعالى : ﴿ مِنْ نِسَائِكُمْ ﴾ إضافة في معنى الإسلام وبيان حال المؤمنات ؛ كما قال : « وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ » لأن الكافرة قد تكون من نساء المسلمين بنسب ولا يلحقها هذا الحكم .

الخامسة — قوله تعالى : ﴿ قَاسَمْتَهُمْ لَئِنْ أَرْبَعَةٌ مِنْكُمْ ﴾ أى من المسلمين ، فجعل الله الشهادة على الزنا خاصة أربعة تغليظا على المتبى وسقرا على العباد . وتعدد الشهود بالأربعة في الزنا حكم ثابت في التوراة والإنجيل والقرآن ؛ قال الله تعالى : « وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلَبُوهُمْ تَمَانِينَ جَلْدَةً » وقال هنا : « قَاسَمْتَهُمْ لَئِنْ أَرْبَعَةٌ مِنْكُمْ » . وروى أبو دوداد عن جابر بن عبد الله قال : جاءت اليهود برجل وامرأة منهم زنيا فقال : « ائتموني بأعلم رجلين منكم » فأتوه بابن صوريا فنشدتهما : « كيف تجدان أمر هذين في التوراة » قالوا : نجد في التوراة إذا شهد أربعة أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المكحلة رُجما . قال : « فما يمنعكم أن ترجوهما » ؟ قالوا : نذهب سلطاننا فكهننا القتل ؛ فدعا رسول الله صلى الله

(١) هذا صدر بيت لبياب ، وعجزه : * إذا طبا قس ترقق *

عليه وسلم بالشهود، بغاؤا أربعة فشهدوا أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المكحلة؛ فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجمهما . وقال قوم : إنما كان الشهود في الزنا أربعة ليرتب شاهدان على كل واحد من الزائنين كسائر الحقوق؛ إذ هو حق يؤخذ من كل واحد منهما، وهذا ضعيف؛ فإن البين تدخل في الأموال واللوث في القسامة، ولا مدخل لواحد منهما هنا .

السادسة — ولا بد أن يكون الشهود ذكورا لقوله : « منكم » ، ولا خلاف فيه بين الأمة . وأن يكونوا عدولا ؛ لأن الله تعالى شرط العدالة في البويج والرجعة . وهذا أعظم ، وهو بذلك أولى . وهذا من حل المطلق على المقيّد بالدليل ، على ما هو مذكور في أصول الفقه . ولا يكونون ذمة ، وإن كان الحكم على ذمة ، وسيأتي ذلك في « المسألة »^(١) . وتعلق أبو حنيفة بقوله : « أربعة منكم » في أن الزوج إذا كان أحد الشهود في القذف لم يلاعن . وسيأتي بيانه في « النور » إن شاء الله تعالى .

السابعة — قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُمْ فِي الْبُيُوتِ ﴾ هذه أول عزومات الزناة ؛ وكان هذا في ابتداء الإسلام؛ قاله حيازة بن الصامت والحسن ومجاهد حتى نسخ بالأذى الذى بعده . ثم نسخ ذلك بآية « النور » وبالزجيم في الثيب . وقالت فرقة : بل كان الإيذاء هو الأول ثم نسخ بالإمساك ، ولكن التلاوة أُنثرت وقُدست ؛ ذكره ابن فورك . وهذا الإمساك والحبس في البيوت كان في صدر الإسلام قبل أن يكثر الجناة . فلما كثروا وخشى قوتهم اتُخذ لهم معين ؛ قاله ابن العربي .

الثامنة — واختلف العلماء هل كان هذا السجن حدا أو توعّدا بالحد على قولين : أحدهما — أنه توعّد بالحد ، والثاني — أنه حد ؛ قاله ابن عباس والحسن . زاد ابن زيد : وأنهم مُنعوا من النكاح حتى يموتوا عقوبة لهم حين طلبوا النكاح من غير وجهه . وهذا يدل

(١) اللوث : هو أن يشهد شاهد واحد على إقرار المقتول قبل أن يموت أن فلانا قتلني ، أو يشهد شاهدان على حذارة بينهما أو تهديد منه له ، أو نحو ذلك . (من اللسان) .

(٢) في قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا اتقوا ما بين يديكم ... » آية ٨

على أنه كان حداً بل أشدّ ؛ فإذن ذلك الحكم كان محدوداً إلى غاية وهو الأذى في الآية الأخرى ، على اختلاف التأويلين في أيّهما قبلُ ؛ وكلاهما محدود إلى غاية وهي قوله عليه السلام في حديث عبادة بن الصامت : « خذُوا عَنِّي خَذُوا عَنِّي قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِمَنِ سَبَلَ الْيَكْرِ بِالْيَكْرِ جُلْدَ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ وَالثَّيِّبُ بِالثَّيِّبِ جُلْدَ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ » . وهذا نحو قوله تعالى : « ثُمَّ أَتُوا الصَّيَّامَ إِلَى اللَّيْلِ » فلما جاء الليل ارتفع حكم الصيام لانتهاء غايته لا لنسخه . هذا قول المحققين المتأخرين من الأصوليين ؛ فإن النسخ إنما يكون في القولين المتعارضين من كل وجه قلّذين لا يمكن الجمع بينهما ، والجمع ممكن بين الجلس والتعير والجلد والرحم ، وقد قال بعض العلماء : إن الأذى والتعير باق مع الجلد ؛ لأنهما لا يتعارضان بل يجلان على شخص واحد . وأما الجلس فليسوخ بإجماع ، وإطلاق المتقنين النسخ على مثل هذا يجوز ، والله أعلم .

قوله تعالى : وَالَّذِينَ يَأْتِيهِمْ مِّنْكَ فَعَاذُوهَا فَإِن تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَّحِيمًا ﴿٥٥﴾

فيه سبع مسائل :

الأولى — قوله تعالى : (وَالَّذِينَ) « اللذان » تثنية الذي ، وكان القياس أن يقال : الَّذِينَ كَرِهَانِ وَمُصْطَفَيَانِ وَشُعْبَيَانِ . قال سيويه : حذف الياء ليفرق بين الأسماء المتمكنة والأسماء المبهمة . وقال أبو علي : حذف الياء تخفيفاً ، إذ قد أُمِنَ اللبس في اللذان ؛ لأن النون لا تتخفف ، ونون التسمية في الأسماء المتمكنة قد تتخفف مع الإضافة في رحيالك ومصطفيا القوم ؛ فلو حذف الياء لأشبه المفرد بالكتين . وقرأ ابن كثير « اللذان » بتشديد النون ، وهي لغة قريش ؛ وعلمته أنه جعل التشديد عوضاً من ألف « ذا » على ما يأتي بيانه في سورة القصص . عند قوله تعالى : « فذاتك برهاتان ^(١) » . وفيها لغة أخرى « اللذان » بخف النون . هذا قول الكوفيين . وقال البصريون : إنما حذف النون لطول الاسم بالصلة . وكذلك

قرأها « ذات » و « فذاتك برهانان » بالتشديد فيهما . والباقون بالتخفيف . وشدد أبو عمرو « فذاتك برهانان » وحدها . و « اللذان » رفع بالابتداء . قال سيويه : المعنى وفيما يتلى عليك اللذان يأتيانها ، أى الفاحشة منك . ودخلت الفاء في « فاذنوها » لأن في الكلام معنى الأمر ؛ لأنه لما وصل الذى بالفعل تمكن فيه معنى الشرط ؛ إذ لا يقع عليه شيء بعينه ، فلما تمكن الشرط والإيهام فيه جرى مجرى الشرط فدخلت الفاء ولم يعمل فيه ما قبله من الإضمار كما لا يعمل في الشرط ما قبله ؛ فلما لم يصح إضمار الفعل قبلهما لينصبا رفعا بالابتداء ؛ وهذا اختيار سيويه . ويحوز النصب على تقدير إضمار فعل ، وهو الاختيار إذا كان في الكلام معنى الأمر والنهي نحو قولك : اللذين عندك فاكرهما .

الثانية — قوله تعالى : ﴿ فَادْنُوهَا ﴾ قال قتادة والسدي : معناه التوبيخ والتعير . وقالت فرقة : هو السب والجفاء دون تعير . ابن عباس : التيل باللسان والضرب بالنعال . قال النحاس : وزعم قوم أنه مملووخ .

قلت : رواه ابن أبي نجيم عن مجاهد قال : « وَاللَّائِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ » و « وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا » كان في أول الأمر ففسختها الآية التي في « النور » . قال النحاس : وقيل وهو أولى لأنه ليس بمملووخ ، وأنه واجب أن يؤدب بالتوبيخ فيقال لها : بغرما وفسقتا وخالفنا أمر الله عز وجل .

الثالثة — واختلف العلماء في تأويل قوله تعالى : « وَاللَّذَانِ » وقوله : « وَاللَّذَانِ » فقال مجاهد وغيره : الآية الأولى في النساء قاتمة محصنات وغير محصنات ، والآية الثانية في الرجال خاصة . وبين لفظ التثنية صغى الرجال من أحصن ومن لم يُحصن ؛ فعقوبة النساء الحليس ، وعقوبة الرجال الأذى . وهذا قول يقتضيه اللفظ ، ويستوفى نص الكلام أصناف الزناة . ويؤيده من جهة اللفظ قوله في الأولى : « مِنْ نِسَائِكُمْ » وفي الثانية « مِنْكُمْ » ؛ واختاره النحاس ورواه عن ابن عباس . وقال السدي وقاتمة وغيرهما : الأولى في النساء المحصنات . يريد : ودخل معهن من أحصن من الرجال بالمعنى ، والثانية في الرجل والمرأة البكرين . قال

ابن عطية : ومعنى هذا القول تام إلا أن لفظ الآية يفتق عنه ، وقد رجحه الطبري ، وأباه النحاس وقال : تغليب المؤنث على المذكر بعيد ؛ لأنه لا يخرج الشيء إلى الجواز ومعماء صحيح في الحقيقة ، وقيل : كان الإمساك للمرأة الزانية دون الرجل ؛ فنحّضت المرأة بالذكور في الإمساك ثم جمعا في الإيذاء . قال قتادة : كانت المرأة تُحبس ويؤذيان جميعا ؛ وهذا لأن الرجل يحتاج إلى السعى والاكتساب .

الرابعة — واختلف العلماء أيضا في القول بمقتضى حديث عبادة الذي هو بيان لأحكام الزناة على ما بيناه ، فقال بمقتضاه علي بن أبي طالب لا اختلاف عنه في ذلك ، وأنه جلد مُشْرَاحَة المَهْدَنِيَّة مائة ورجمها بعد ذلك ، وقال : جلدتها بكتاب الله ورجمها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال بهذا القول الحسن البصري والحسن بن صالح بن حي وإسحاق . وقال جماعة من العلماء : بل على الثيب الرجم بلا جلد . وهذا يُروى عن عمر وهو قول الزهري والثعبي ومالك والثوري والأوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي وأحمد وأبي ثور ، متسكين بأن النبي صلى الله عليه وسلم رجم ماعِزًا والغامدية ولم يجلدهما ، وقوله عليه السلام لأبيس : « أَفُذُّ عَلَى أَمْرَاءِ هَذَا فَإِنْ اعْتَرَفْتَ فَارْجِمْهَا » ولم يذكر الجلد ؛ فلو كان مشروطا لما سكت عنه . قيل لهم : إنما سكت عنه لأنه ثابت بكتاب الله تعالى ، فليس يمتنع أن يسكت عنه لشهرته والتنصيص عليه في القرآن ؛ لأن قوله تعالى : « الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً » يعم جميع الزناة . والله أعلم . ويبين هذا فصل علي باخذه من الخلفاء رضى الله عنهم ولم ينكر عليه قتيلا له : عملت بالملسوخ وتركه النافع . وهذا واضح .

الخامسة — واختلفوا في قبي الإكرام الجلد . فالذي عليه الجمهور أنه يُنفى مع الجلد ؛ قاله الخلفاء الراشدون : أبو بكر وعمر وعثمان وعلي ، وهو قول ابن عمر رضى الله عنه ، وبه قال عطاء وطاوس ومفيان ومالك وابن أبي ليلى والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور . وقال بتركه حماد بن أبي سليمان وأبو حنيفة ومحمد بن الحسن . والجمعة للجمهور حديث عبادة المذكور ،

وحديث أبي هريرة وزيد بن خالد حديث العيص وفيه : فقال النبي صلى الله عليه وسلم :
 "والذي نفسي بيده لأقضي بينكما بكتاب الله أما غنمك وجارتيك فرد عليك" وجلد ابنه مائة
 وغزبه حاما . أخرجه الأئمة . أحجج من لم يرهيه بحديث أبي هريرة في الأمة ، ذكر فيه الجلد
 دون النفي . وذكروا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال : غرّب
 عمر ربيعة بن أبي أمية بن خلف في الخمر إلى خيبر فحق بهرقل فتتصر؛ فقال عمر : لا أغرّب
 مسلما بعد هذا . قالوا : ولو كان التغريب حدا لله تعالى ما تركه عمر بعد . ثم إن النص
 الذي في الكتاب إنما هو الجلد ، والزيادة على النص نسخ ، فيلزم عليه نسخ القاطع بخبر
 الواحد . والجواب : أما حديث أبي هريرة فإما هو في الإمام لا في الأحرار . وقد صح عن
 عبد الله بن عمر أنه ضرب أمته في الزنا ونفاها . وأما حديث عمر وقوله : لا أغرّب بعده
 مسلما ، فينبغي في الخبر — والله أعلم — ما رواه نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم
 ضرب وغزب ، وأن أبا بكر ضرب وغزب ، وأن عمر ضرب وغزب . أخرجه الترمذي
 في جامعه والنسائي في سننه عن أبي حريش عمار بن عبد الله بن إدريس
 عن عبيد الله بن عمر عن نافع . قال الدارقطني : تفرد به عبد الله بن إدريس ولم يسند عنه
 أحد من الثقات غير أبي حريش ، وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم النفي فلا كلام لأحد
 معه ، ومن خالفه السنة خاصته . والله التوفيق .

وأما قولهم : الزيادة على النص نسخ ، فليس بمسلم ، بل زيادة حكم آخر مع الأصل .
 ثم هو قد زاد الوضوء بالنيذ بخبر لم يصح على الماء ، واشترط التفريق في القربى ؛ إلى غير ذلك
 مما ليس منصوبا عليه في القرآن . وقد مضى ذلك في البقرة ويأتي .

السادسة — القائلون بالتغريب لم يختلفوا في تغريب الذكور الحُر ، واختلفوا في تغريب
 العبد والأمة ؛ فمن رأى التغريب فيها أبى عمر جلد مملوكة له في الزنا ونفاها إلى فذلك ؛

(١) السيف (السنن المهمة والنافع) : الأجير . (٢) راجع تحريف قوله تعالى : « واعلموا أنما
 خنتنم... » آية ٤١ سورة الأتفال . (٣) راجع ج ٢ ص ٦١ وما بعدها طبع ثالثة .
 (٤) ذلك (بالصريح) : قرية بالجاز ينساب بين المدينة ورومان ، وقبل ثلاثة . (من مهم البلدان) .

وبه قال الشافعي وأبو ثور والثوري والطبري وداود . واختلف قول الشافعي في نفي العبد، فوزه قال : استخير الله في نفي العبد، ومرة قال : يُنْفَى نصف سنة، ومرة قال : يُنْفَى سنة إلى غير بلده ؛ وبه قال الطبري . واختلف أيضا قوله في نفي الأمة على قولين . وقال مالك : ينفي الزَّجْل ولا تُشْتَى المرأة ولا العبد . ومن يُنْفَى حُلْمَس في الموضع الذي يُنْفَى إليه . ويُنْفَى من مصر إلى الجِجَز وشُفب وأَسْوَان ونحوها ، ومن المدينة إلى خَيْبَر وفَدَك ؛ وكذلك قُفْل عمر بن عبد العزيز . ونَفَى على من الكُفُوفَة إلى البَصْرَة . وقال الشافعي : أَقْلُ ذلك يوم ليلة . قال ابن العربي : كان أصل النفي أن بني إسرائيل أجمع رأبهم على أن من أحدث حدثًا في الحرم غُرب منه، فصارت سنة فيهم يدينون بها ؛ فلابل ذلك أَسَقَتِ الناس إذا أحدث احد حدثًا غُرب من بلده ، وتماذى ذلك في الجاهلية إلى أن جاء الإسلام فأقره في الزنا خاصة . احتج من لم ير النفي على العبد بحديث أبي هريرة في الأمة ؛ ولأن تفريره عقوبة للمالكة تمنعه من منافعه في مدة تفريره ، ولا يناسب ذلك تصرف الشرع ، فلا يعاقب غير الجاني . وأيضًا فقد سقط عنه الجمعة والجم والجهاد الذي هو حق لله تعالى لأجل السيد ؛ فكذلك التفرير . والله أعلم .

والمرأة إذا غُربت ربما يكون ذلك سببا لوقوعها فيما أُخرجت من سببه وهو الفاحشة ، وفي التفرير سبب لكشف حورتها وتضييع حالها ؛ ولأن الأصل منعها من الخروج من بيتها وأن صلاحها فيه أفضل . وقال صلى الله عليه وسلم : **«أَعْرُوا النساء يَلْزِمُنَ الْجِهَالُ»** ^(١) . فحصل من هذا تخصيص عموم حديث التفرير بالمصلحة المشهود لها بالاعتبار . وهو يختلف فيه عند الأصوليين والنظار . وشككت طائفة فقالت : يُجْعَل الجلد والرجم على الشيخ ، ويُجْلَد الشاب ؛ مُسْكًا بلفظ «الشيخ» في حديث زيد بن ثابت أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : **«الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة»** . نرحمهما النسائي . وهذا فاسد ؛ لأنه قد سماه في الحديث الآخر «الثوب» .

السابعة - قوله تعالى : **﴿فَإِنْ تَابَا﴾** أي من الفاحشة . **﴿وَأَصْلَحَا﴾** يعني العمل فيما بعد ذلك . **﴿فَاعْرِضْهُمَا﴾** أي أتركوا أذاهما وتغيرهما . وإما كان هذا قبل نزول الحدود ؛

(١) شُفب (فتح فسكون) : نبل بين مصر والشام . (عن القاموس) . (٢) الجال : جمع جلة بالضم مك ، هربت كالقبة يسر الغياب . والمخني : برع من الملاهي التي يخرج بها بئرين البهت .

فلما نزلت الحدود مُسخت هذه الآية . وليس المراد بالإعراض الحجر ، ولكنها متاركة معرضة ؛ وفي ذلك احتقار لهم بسبب المعصية المتقدمة ، وبحسب الجهالة في الآية الأخرى . والله تواب أى راجع بعباده عن المعاصي .

قوله تعالى : **إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللَّهُ ظَلِيمًا حَكِيمًا** ﴿١٧﴾ وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْفَنِّ وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارًا أُولَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٨﴾

فيهما أربع مسائل :

الأولى — قوله تعالى : **(إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ)** قيل : هذه الآية مائة لكل من عمل ذنبا . وقيل : لمن جهل فقط ، والتوبة لكل من عمل ذنبا في موضع آخر . وانفقت الأمة على أن التوبة فرض على المؤمنين ؛ لقوله تعالى : **« وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ »** . ونصح من ذنب مع الإقامة على غيره من غير نوعه — خلافا للمعتزلة في قولهم : لا يكون تائباً من أقام على ذنب ، ولا فرق بين معصية ومعصية — هذا مذهب أهل السنة . وإذا تاب العبد فافقه مسبحاته بالخيار إن شاء قبلها ، وإن شاء لم يقبلها . وليس قبول التوبة واجبا على الله من طريق العقل كما قال المخالف ؛ لأن من شرط الواجب أن يكون أعلى رتبة من الموجب عليه ، والحق سبحانه خالق الخلق ومالكهم ، والمكلف لهم ؛ فلا يصح أن يوصف بوجوب شيء عليه ، تعالى عن ذلك ، غير أنه أخبر سبحانه وهو الصادق في وعده بأنه يقبل التوبة عن العاصين من عباده بقوله تعالى : **« وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ »** . وقوله : **« أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ »** . وقوله : **« وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَن تَابَ »** فإخباره سبحانه وتعالى عن أشياء أوجبا على نفسه يقتضى وجوب تلك الأشياء . والعقيدة

أنه لا يجب عليه شيء عقلاً ؛ فاما السمع فظاهره قبول توبة التائب . قال أبو الممالى وغيره : وهذه الظواهر إنما تُعطى غلبة ظن ، لا قطعاً على الله تعالى بقبول التوبة . قال ابن عطية : وقد خولف أبو الممالى وغيره في هذا المعنى . فإذا فرضنا رجلاً قد تاب توبة نصوحاً تامة الشروط فقال أبو الممالى : يغلب على الظن قبول توبته . وقال غيره : يقطع على الله تعالى بقبول توبته كما أخبر عن نفسه جل وعز . قال ابن عطية : وكان أبي رحمه الله يميل إلى هذا القول ويرحمه ، وبه أقول ، والله تعالى أرحم بعباده من أن يفرق في هذا التائب المفروض معنى قوله : « وهو الذي يقبل التوبة عن عباده » وقوله تعالى : « وإني لتغفار » . وإذا تردد هذا فألم أن في قوله « على الله » حذفاً وليس على ظاهره ، وإنما المعنى على فضل الله ورحمته بعباده . وهذا نحو قوله صلى الله عليه وسلم لما ذ : « أتندري ما حق العباد على الله ؟ » قال : الله ورسوله أعلم . قال : « أن يَدْخُلَهُمُ الْجَنَّةُ » . فهذا كله معناه : على فضله ورحمته بوعده الحق وقوله الصدق . دليله قوله تعالى : « كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ » أى وعد بها . وقيل : « على » هاهنا معناها « عند » والمعنى واحد ، التقدير : عند الله ، أى أنه وعد ولا خُلف في وعده أنه يقبل التوبة إذا كانت بشروطها المصححة لها ؛ وهى أربعة : الندم بالقلب ، وترك المصيبة في الحال ، والعزم على ألا يعود إلى مثلها ، وأن يكون ذلك حياةً من الله تعالى لا من غيره ؛ فإذا اختل شرط من هذه الشروط لم تصح التوبة . وقد قيل من شروطها : الاعتراف بالذنب وكثرة الاستغفار ، وقد تضمن في « آل عمران » كثير من معاني التوبة وأحكامها . ولا خلاف فيما أعلمه أن التوبة لا تسقط حداً ؛ ولهذا قال سبحانه : إن السارق والسارقة والقاتل متى تابوا وقامت الشهادة عليهم أقيمت عليهم الحدود . وقيل : « على » بمعنى « من » أى إنما التوبة من الله للذين ؛ قاله أبو بكر بن عبدوس ، والله أعلم . وسيتأتى في « التعریم » الكلام في التوبة النصوح والأشياء التي يُتاب منها .

(١) رابع به ص ١٣٠ لمبة أول أم تانية .

(٢) في تفسير قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا توبوا ... » آية ٨

الثانية - قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ﴾ السوء في هذه الآية ، و « الأنعام »
 « أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ يَمِمْ الْكُفْرَ وَالْمَعَاصِيَ ؛ فكل من عصى ربه فهو جاهل
 حتى يتزع عن معصيته . قال قتادة : أجمع أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم على أن كل معصية
 فهي بجهالة ، عندما كانت أو جهلا ؛ وقاله ابن عباس وقتادة والضحاك ومجاهد والسدي .
 وروى عن الضحاك ومجاهد أنهما قالوا : الجهالة هنا العمد . وقال عكرمة : أمور الدنيا كلها
 جهالة ؛ يريد الخاصة بها الخارجية عن طاعة الله . وهذا القول جار مع قوله تعالى : « إنما
 الحياة الدنيا لعب ولهو » . وقال الزجاج : يعنى قوله « بجهالة » اختيارهم اللذة الفانية على
 اللذة الباقية . وقيل : « بجهالة » أى لا يعلمون كنه العقوبة ؛ ذكره ابن فورك . قال ابن
 عطية : وضعف قوله هذا ورد عليه .

الثالثة - قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ ﴾ قال ابن عباس والسدي : معناه
 قبل المرض والموت . وروى عن الضحاك أنه قال : كل ما كان قبل الموت فهو قريب .
 وقال أبو مجاز والضحاك أيضا وعكرمة وابن زيد وغيرهم : قبل المماناة لللائكة والسوق^(١) ،
 وأن يطلب المرء على نفسه . ولقد أحسن محمود الوفاق حيث قال :

قَدِمَ لِنَفْسِكَ تَوْبَةٌ مَرْجُوءَةٌ • قَبْلَ الْمَمَاتِ وَقَبْلَ حَسَنِ الْأَلْسِنِ
 بِأَدْرِ بِهَا غَلَقَ الْغُفُورِ فَلَهَا • دُنُرٌ وَغُفْنٌ لِلنَّبِيِّ الْمُحْسِنِ

قال طهطا رحمه الله : وإنما صحت التوبة منه في هذا الوقت ؛ لأن الرجاء باقٍ ويصح منه
 الندم والعزم على ترك الفعل . وقد روى الترمذي عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال : « إنا لله يقبل توبة العبد ما لم يفرغ » . قال : هذا حديث حسن غريب . ومعنى
 ما لم يفرغ : ما لم تبلغ روحه حلقومه ؛ فيكون بمنزلة الشيء الذي يفرغ به . قال الهروي :

(١) السوق : الزرع ؛ كأن روحه تساق لتخرج من فيه .

(٢) يقال : غلق الرن إذا لم يقد على انفتاحه . يريد : بأدْرِ بِهَا تَوْبَةٌ قَبْلَ ضِيَاعِ الْقُرْمَةِ .

وقيل المعنى يتوبون على قُرب عهد من الذنب من غير إصرار . والمبايذ في الصبغة أفضل ،
والخلق لأمله من العمل الصالح . والبعدُ كلُّ البعدِ الموتُ ؛ كما قال :
« وأين مكان البُعدِ إلا مكاناً ^(١) » .

وروى صالح المري عن الحسن قال : من غير أخاه بذنب قد تاب إلى الله منه ابتلاه الله به .
وقال الحسن أيضاً : إن إبليس لما هبط قال : بمنزلة لا أفارق أبى آدم ما دام الروح
في جسده . قال الله تعالى : « فيعزق لا أحجب التوبة عن ابن آدم ما لم تُفرض نفسه » .
الرابعة - قوله تعالى : (وَلَيْسَ التَّوْبَةُ) فني سبحانه أن يدخل في حكم التائبين
من حضره الموت وصار في حين اليأس ؛ كما كان فرعون حين صار في غمرة الماء والفرق
فلم ينفعه ما أظهر من الإيمان ؛ لأن التوبة في ذلك الوقت لا تنفع ، لأنها حال زوال التكليف .
وهذا قال ابن عباس وابن زيد وجهور المفسرين . وأما الكفار يموتون على كفرهم فلا توبة
لهم في الآخرة ، وإليهم الإشارة بقوله تعالى : « وَأُولَئِكَ أَتَخَذُوا لَكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا » وهو الخلود . وإن
كانت الإشارة بقوله إلى الجميع فهو في جهة المصاة مذاب لا خلود معه ؛ وهذا حل أن السيئات
ما دون الكفر ؛ أي ليست التوبة لمن عمل دون الكفر من السيئات ثم تاب عند الموت ،
ولا لمن مات كافراً فتاب يوم القيامة . وقد قيل : إن السيئات هنا الكفر ، فيكون المعنى
وليست التوبة للكفار الذين يتوبون عند الموت ، ولا للذين يموتون وهم كفار . قال أبو العالية :
نزل أول الآية في المؤمنين « إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ » . والثانية في المنافقين ، « وَلَيْسَ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ
يَسْمُكُونَ السَّيِّئَاتِ » يعني عدم قبول التوبة للذين أصرروا على فعلهم . (حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ
المَوْتُ) يعني السوق والتزع ومعاناة ملك الموت . (قَالَ إِنِّي تَابْتُ الْآنَ) فليس لهذا توبة .
ثم ذكر توبة الكفار فقال تعالى : (وَلَا الَّذِينَ يُمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ أَخَذْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا)
أي وجبنا دائماً . وقد تكلّم ^(٢) .

(١) هذا مجزئ لكذلك من الرب الماتق . ومعه :

« يقولون لا تبعد وهم يخشون » .

(٢) راجع ج ١ ص ١٩٨ طبع ثانية أواخر ١٩٨٠ .

قوله تعالى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرْثُوا النِّسَاءَ كَرَّهَا
وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَآءِ تَرْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ
مُبِينَةٍ وَطَاشَرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَمَعْنَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا
وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴿١٥﴾

فيه ثمان مسائل :

الأولى - قوله تعالى : (لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرْثُوا النِّسَاءَ كَرَّهَا) هذا متصل بما
تقدم ذكره من الزوجات ، والمقصود نفي الظلم عنهم وإضرارهم ، والخطاب للأولياء .
و« أَنْ » في موضع رفع يعيل ، أى لا يحل لكم وراثته النساء . و« كَرَّهَا » مصدر في موضع
الحال . واختلقت الروايات وأقوال المفسرين في سبب نزولها ، فروى البخارى عن ابن
عباس « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرْثُوا النِّسَاءَ كَرَّهَا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ
مَآءِ تَرْتُمُوهُنَّ » قال : كانوا إذا مات الرجل كانت أولياؤه أحق بأمراته ، إن شاء
بعضهم تزوجها ، وإن شاءوا زوجهوا ، وإن شاءوا لم يزوجهوا ، فهم أحق بها من أهلها
فنزلت هذه الآية في ذلك . وأخرجه أبو داود بمعناه . وقال الزهري وأبو يعلى : كان من
عادتهم إذا مات الرجل يلقى أبنته من غيرها أو أقرب عصبتها ثوبه على المرأة فيصير أحق بها
من قسمها ومن أولياتها ، فإن شاء تزوجها بنير صدق إلا الصداق الذى أصداقها الميت ،
وإن شاء زوجه من غيره وأخذ صداقها ولم يعطها شيئا ، وإن شاء عضلها لتقتدى منه بما
ورثته من الميت أو تموت فيعربها ، فانزل الله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرْثُوا
النِّسَاءَ كَرَّهَا » . فيكون المعنى : لا يحل لكم أن ترثوهن من أزواجهن فكنوا أزواجا لهن .
وقيل : كان الوارث إن سبق فالتقى عليها ثوبا فهو أحق بها ، وإن سبقته فذهب إلى أهلها
كانت أحق بنفسها ، قاله السدى . وقيل : كان يكون عند الرجل عجوز ونفسه تنوق إلى
الشابة فيكره فراق العجوز لما لها فيمسكها ولا يهربها حتى تقتدى منه بما لها أو تموت فيعربها

فتزلت هذه الآية . وأمر الزوج أن يطلقها إن كره مصبتها ولا يسكها كرهاً ؛ فذلك قوله تعالى : « لَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَرْثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا » . والمقصود من الآية إذا هاب ما كانوا عليه في جاهليتهم ، وآلا تجعل النساء كالمال يُورَثُ عن الرجال كما يورث المال . و « كَرْهًا » بضم الكاف قراءة حرة والكسائي ، الباقر بن الفتح ، وهما لثتان . وقال القتيبي : الكره (بالفتح) بمعنى الإكراه ، والكره (بالضم) المشقة . يقال : نفعل ذلك طَوْماً أو كَرْهاً ، يعني طاماً أو مكراً . والمخاطب للأولياء . وقيل : لأزواج النساء إذا حبسوهن مع سوء العشرة طليعية إزتها ، أو بفعلين ببعض مهورهن ، وهذا أصح . واختاره ابن عطية قال : ودليل ذلك قوله تعالى : « إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ » وإذا أتت بفاحشة فليس للولي حبسها حتى ينهب بها إجماعاً من الأمة ، وإنما ذلك للزوج ، على ما يأتي بيانه في المسألة بعد هذا .

(١١) الثانية - قوله تعالى : « وَلَا تَصْطَلُونَّ » قد تقدم معنى المصَلّ وأنه المنع في البقرة . « إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ » اختلف الناس في معنى الفاحشة ؛ فقال الحسن : هو الزنا ، وإذا زنت البكر فأنها تُجْلَد مائة وتُغَي سنة ، وتُرَد إلى زوجها ما أخذت منه . وقال أبو قلابة : إذا زنت امرأة الرجل فلا بأس أن يضارها ويشق عليها حتى تقتدي منه . وقال السدي : إذا فعلن ذلك نفلوا مهورهن . وقال ابن سيرين وأبو قلابة : لا يحل له أن يأخذ منها فدية إلا أن يحسد على بطنها رجلاً ، قال الله تعالى : « إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ » . وقال ابن مسعود وابن عباس والضحاك وقتادة : الفاحشة المبينة في هذه الآية البُغْضُ والنُشُوزُ ، قالوا : فإذا تشرت حل له أن يأخذ مالها ؛ وهذا هو مذهب مالك . قال ابن عطية : إلا أني لا أحفظ له نصاً في الفاحشة في الآية . وقال قوم : الفاحشة البداء باللسان وسوء العشرة قولاً وفعلًا ؛ وهذا في معنى النشوز . ومن أهل العلم من يُجيز أخذ المال من الناشز على جهة الخلع ؛ إلا أنه يرى ألا يماز ما أعطاهم رُكُوناً إلى قوله تعالى : « وَلْتَنْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُمْ » . وقال مالك وجماعة من أهل العلم : للزوج أن يأخذ من الناشز جميع ما تملك . قال ابن عطية :

والزنا أصعب على الزوج من النشوز والأذى ، وكل ذلك فاحشة تحل أخذ المال . قال أبو عمر : قول ابن سيرين وأبي قلابة عندي ليس بشيء ؛ لأن الفاحشة قد تكون البذاء والأذى ؛ ومنه قيل للبذء : فاحشٌ ومتفحشٌ ، وعلى أنه لو اطلع منها على الفاحشة كان له لعنتها ، وإن شاء طلقها ؛ وأما أن يضارها حتى تقتدى منه بما لها فليس له ذلك ، ولا أعلم أحدا قال له أن يضارها ويسىء إليها حتى تختلج منه إذا وجدها ترى غير أبي قلابة . والله أعلم . وقال الله عز وجل : « لَأَنْ خِفْتُمْ الْإِثْمَ أَخَذُوا مِنَ اللَّهِ عِزًّا » . وقال الله عز وجل : « لَأَنْ طِغْنَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكَّهُوهُمْ هُنَا مَرِيئًا » فهذه الآيات أصل هذا الباب . وقال عطاء الخراساني : كان الرجل إذا أصابت أسرته فاحشة أخذ منها ما ساق إليها وأخرجها ، ففسخ ذلك بالحدود . وقول رابع — « إِنْ أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ » إلا أن يزني فيجبس في البيوت ؛ فيكون هذا قبل النسخ ، وهذا في معنى قول عطاء وهو ضعيف .

الثالثة — وإذا قلنا على القول بأن المراد بالخطاب في المفضل الأولياء ففقهه أنه متى صح في ولي أنه حاضل نظر القاضي في أمر المرأة وزوجها ، إلا الأب في بناته ؛ فإن كان في عضله صلاح فلا يترضى قولاً واحداً ؛ وذلك بالخطاب والخطابين . وإن صح عضله ففيه قولان في منعه مالاً ؛ أنه كسائر الأولياء ، يزوج القاضي من شاء الترويح من بناته وطلبه . والقول الآخر — لا يرض له .

الرابعة — يجوز أن يكون « تَعْضُلُونُ » جزماً على النهي ، فتكون الواو عاطفة جملة كلام مقطوعة من الأولى ، ويجوز أن يكون نصبا عطفاً على « أَنْ تَرْتُوا » فتكون الواو مشتركة عطفت فعلاً على فعل . وقرأ ابن مسعود « ولا أن تعضلوهم » فهذه القراءة تقوى احتمال النصب ، وأن المفضل لما لا يجوز بالنص .

الخامسة — قوله تعالى : « مُبَيَّنَةٍ » بكسر الباء قراءة نافع وأبي عمرو ، والباقون يفتح الباء . وقرأ ابن عباس « مبينة » بكسر الباء وسكون الياء ، من أبان الشيء ، يقال : أبان الأمر بنفسه ، وأبأنه وبينه وبينته ، وهذه القراءات كلها لئلا فصيحة .

السادسة — قوله تعالى : ﴿ وَعَاشِرُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ أي على ما أمر الله به من حسن المعاشرة . وانحطاب الجميع ، إذ لكل أحد عشرة ، زوجا كان أو وليا ؛ ولكن المراد بهذا الأمر في الأغلب الأزواج ؛ وهو مثل قوله تعالى : « فَأَسْأَلُكُمْ بِمَعْرُوفٍ » . وذلك توقيف حقا من المهر والنفقة ، وألا يمس في وجهها لغير ذنب ، وأن يكون مطلقا في القول لانفقا ولا غليظا ولا مظهرا ميلا إلى ذريها . والعشرة : المخالطة والمساواة . ومنه قول طرفة :

فَلَمَّا سَطَّتْ نَوَاهَا مَرَّةً * لَمَلَّ هَهْ حَبِيبٌ مُعْتَمِرٌ

جعل الحبيب جمعا كالخليط والفرقي . وعاشره معاشرة ، وتماشر القوم واشتروا . فأمر الله سبحانه بحسن محبة النساء إذا عقدوا عليهن لتكون أدمة ما بينهم ومحبتهم على الكمال ؛ فإنه أهدأ للنفس وأهنا للعيش . وهذا واجب على الزوج ولا يلزمه في القضاء . وقال بعضهم : هو أن يتصنع لها كما تتصنع له . قال يحيى بن عبد الرحمن الحنظلي : أتيت محمد بن الحنفية فرج إلى في ولحقة حمراء وليته تخطر من الغالية ، فقلت : ما هذا ؟ قال : إن هذه المحفة ألقت على أمرأتى ودهنتي بالطيب ، وإنهن يشتين منا ما تشتهيه منهن . وقال ابن عباس رضي الله عنه : إني أحب أن أزين لأمرأتى كما أحب أن أزين لى ؛ وهذا داخل فيما ذكرناه . قال ابن عطية : وإلى معنى الآية ينظر قول النبي صلى الله عليه وسلم : " فاستمتع بها وفيها جوج " . أي لا يكن منك سوء عشرة مع أهوجاجها ؛ فنهبا تنشأ المخالطة وبها يقع الشقاق ، وهو سبب التلحق .

السابعة — استدل ملاؤنا بقوله تعالى : ﴿ وَعَاشِرُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ على أن المرأة إذا كانت لا يكفيها خادم واحد أن عليه أن يخدمها قدر كفايتها ، كآبنة الخليفة والمالك وشبههما ممن لا يكفيها خادم واحد ، وأن ذلك هو المعاشرة بالمعروف . وقال الشافعي وأبو حنيفة : لا يلزمه إلا خادم واحد ، وذلك يكفيها خدمة نفسها ، وليس في العالم امرأة إلا وخادم واحد يكفيها ؛ وهذا كالمقاتل تكون له أفراس عدة فلا يسهم له إلا لفرس واحد ؛ لأنه لا يمكنه القتال إلا على فرس . قال ملاؤنا : وهذا غلط ؛ لأن مثل بنات الملوك اللاتي هنّ خدمة

(١) الأدمة : المتلفة . (٢) فرج من اللب مركب من مسك وعنبر وعود ودهن .

كثيرة لا يكفيها خادم واحد ؛ لأنها تحتاج من غسيل ثيابها وإصلاح مضجعتها وغير ذلك إلى ما لا يقوم به الواحد ، وهذا بين . والله أعلم .

الثامنة - قوله تعالى : (فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ) أى لِدَامَةِ أَوْ سَوْءِ خُلُقٍ مِنْ غَيْرِ ارتكاب فاحشة أو نِسْوَةٍ ؛ فهنا ينذب فيه إلى الاحتمال ، فمعنى أن يشول الأمر إلى أن يرزق الله منها أولادا صالحين . و « أن » رفع بمعنى ، وأن والفعل مصدر .

قلت : ومن هذا المعنى ما ورد في صحيح مسلم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " لا يفرِّك مؤمن مؤمنة إن كره منها خلقاً رضيت منها آخر " أو قال " غيره " .
المعنى : أى لا يفضها بفضاً كلياً يحمله كل فراقها . أى لا يبنى له ذلك بل ينفر سيئتها لحسنها ويتغاضى عما يكره لها يجب . وقال مكحول : سمعت ابن عمر يقول : إن الرجل ليستخير الله تعالى فينار له ، فيسخط على ربه عز وجل فلا يلبث أن ينظر في العاقبة فإذا هو قد خيره له . وذكر ابن العري قال : أخبرني أبو القاسم بن حبيب بالمهدية عن أبي القاسم السبؤري عن أبي بكر بن عبد الرحمن قال : كان الشيخ أبو محمد بن أبي زيد من العلم والدين في المتزلة والمعرفة ، وكانت له زوجة سيئة العشرة وكانت تقصر في حقوقه وتؤذيه بلسانها ؛ فيقال له في أمرها ويُسَدَّل بالصبر عليها ، فكان يقول : أنا رجل قد أكمل الله عليّ النعمة في صحة بدني وممرقتي وما ملكت يميني ، فلعلها بُعثت عقوبةً على ذنبي فأخاف إن فارقتها أن تنزل بي عقوبةً هي أشد منها . قال حمادونا : في هذا دليل على كراهة الطلاق مع الإباحة . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " إن الله لا يكره شيئاً أباحه إلا الطلاق والأكل وإن الله ليبغض الملعون إذا امتلأ " .

قوله تعالى : وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بِهِنَّ أَوْ لَكُمْ بُهْنٌ وَإِذَا مِثْلُ ۖ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذَ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا ﴿١٠﴾

فيه ست مسائل :

الأولى — لما مضى في الآية المتقدمة حكم الفراق الذي سببه المرأة ، وأن الزوج أخذ المال منها عقب ذلك بذكر الفراق الذي سببه الزوج ، ويين أنه إذا أراد الطلاق من غير نُسوز وسوء عشرة فليس له أن يطلب منها مالا .

الثانية — واختلف العلماء إذا كان الزوجان يريدان الفراق وكان منهما نُسوز وسوء عشرة ؛ فقال مالك رضي الله عنه : للزوج أن يأخذ منها إذا تسببت في الفراق ولا يرأى تسببه هو . وقالت جماعة من العلماء : لا يجوز له أخذ المال إلا أن سفرد هي بالنسوز وتطلبه في ذلك .

الثالثة — قوله تعالى : ﴿ وَأَتَيْتُمُ احْدَاهُمَا قِتْطَارًا ﴾ الآية . دليل على جواز المغالاة في المهور ؛ لأن الله تعالى لا يُمثل إلا بمباح . وخطب عمر فقال : ألا تقاتلوا في صدقات النساء فإنها لو كانت مَكْرُمة في الدنيا أو تقوى عند الله لكان أولاكم بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ ما أصدق قط امرأة من نسائه ولا بناته فوق أمتي عشرة أوقية . فقامت إليه امرأة فقالت : يا عمر ، يعطينا الله ونحرمنا ! أليس الله سبحانه وتعالى يقول : « وَأَتَيْتُمُ احْدَاهُمَا قِتْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا » ؟ قال عمر : أصابت امرأة وأخطأ عمر . وفي رواية فاطرق عمر م قال : كل الناس أقسه منك يا عمر ! . وفي أخرى : امرأة أصابت ورجل أخطأ ، والله المستعان ؛ وترك الإنكار . أخرجه أبو حاتم البستي في صحيح مسنده عن أبي الجفاء السلمي قال : خطب عمر الناس ، فذكره إلى قوله : أمتي عشرة أوقية ، ولم يذكر : فقامت امرأة إلى آخره . وأخرجه ابن ماجه في سننه عن أبي الجفاء وزاد بعد قوله أوقية : وأن الرجل ليقتل صدقة امرأته حتى يكون لها عداوة في نفسه ويقول : قد كلت إليك عاتق القربة أو عرق القربة ؛ وكنت رجلا عربيا مولدا ما أدرى ما عاتق القربة أو عرق القربة . قال الجوهري : وعاتق القربة لغة في عرق القربة . قال غيره : ويقال عاتق القربة عصامها الذي يُعاق به . تقول : كلت إليك حتى عصام القربة . وعرق القربة ماؤها ؛ يقول :

جِئْتُ إِلَيْكَ حَتَّى سَافَرْتُ وَأَحْتَجْتُ إِلَى عَرَقِ الْقَرْبَةِ ، وَهُوَ مَائِهَا فِي السَّفَرِ . وَيُقَالُ :
 بَلْ عَرَقِ الْقَرْبَةِ أَنْ يَقُولَ : نَصَبْتُ لَكَ وَتَكَلَّفْتُ حَتَّى عَمِرْتُ عَرَقِ الْقَرْبَةِ ، وَهُوَ سِيلَانِهَا .
 وَقِيلَ : إِنَّهُمْ كَانُوا يَتَرَدَّدُونَ الْمَاءَ فَيَعْلِقُونَهُ عَلَى الْإِبِلِ يَتَنَابَوْنَهُ فَيَشْقَى عَلَى الظَّهْرِ ، فَفَسَّرَ بِهِ
 اللَّفْظَانِ : الْعَرَقُ وَالْمَاءُ . وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ : عَرَقِ الْقَرْبَةِ كَلِمَةٌ مَعْنَاهَا الشَّدَّةُ . قَالَ : وَلَا
 أُدْرِي مَا أَصْلُهَا . قَالَ الْأَصْمَعِيُّ : وَسَمِعْتُ ابْنَ أَبِي طَرَفَةَ وَكَانَ مِنْ أَفْصَحَ مَنْ رَأَيْتُ يَقُولُ :
 سَمِعْتُ شَيْخَانَا يَقُولُونَ : لَقِيتُ مِنْ فُلَانٍ عَرَقِ الْقَرْبَةِ ، يَعْنُونَ الشَّدَّةَ . وَأَنْشَدَنِي لِابْنِ أَحْمَرَ :

لَيْسَتْ بِمَشْتَمَةٍ تُمَدُّ وَعَقُوهَا * عَرَقِ السَّقَاءِ عَلَى الْقَعْدِ اللَّأْغِبِ

قَالَ أَبُو عِيْدٍ : أَرَادَ أَنَّهُ يَسْمَعُ الْكَلِمَةَ تَنْفِيزًا وَلَيْسَتْ بِشَيْءٍ فَيُؤَاخِذُ صَاحِبَهَا بِهَا وَقَدْ أَبْلَغَتْ
 إِلَيْهِ كَعَرَقِ الْقَرْبَةِ ، فَقَالَ : كَعَرَقِ السَّقَاءِ لَمْ يُمْكِنَنَّ الشَّعْرُ ؛ ثُمَّ قَالَ : عَلَى الْقَعْدِ اللَّأْغِبِ ،
 وَكَانَ مَعْنَاهُ أَنَّ تَعْلُقَ الْقَرْبَةِ عَلَى الْقَعْدِ فِي أَسْفَارِهِمْ . وَهَذَا الْمَعْنَى شَبِيهُ بِمَا كَانَ الْفَرَّاءُ يَحْكِيهِ ؛
 زَمَّ إِنَّهُمْ كَانُوا فِي الْمَفَاوِزِ فِي أَسْفَارِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ الْمَاءَ فَيَعْلِقُونَهُ عَلَى الْإِبِلِ يَتَنَابَوْنَهُ ؛
 فَكَانَ فِي ذَلِكَ تَعَبٌ وَنَشَقَةٌ عَلَى الظَّهْرِ . وَكَانَ الْفَرَّاءُ يُعَيِّلُ هَذَا التَّصْغِيرَ فِي عِلْقِ الْقَرْبَةِ بِاللَّامِ .
 وَقَالَ قَوْمٌ : لَا تُعْطَى الْآيَةُ جَوَازُ الْمَعَالَاةِ بِالْمَهْجُورِ ؛ لِأَنَّ التَّمَثِيلَ بِالْقَنْطَارِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى جِهَةِ
 الْمُبَالَغَةِ ؛ كَأَنَّهُ قَالَ : وَأَتَيْتُمْ هَذَا الْقَدْرَ الْعَظِيمَ الَّذِي لَا يُؤْتِيهِ أَحَدٌ . وَهَذَا كَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ : ” مَنْ بَنَى مَسْجِدًا لِلَّهِ وَلَوْ كَفَتْحَصَ قِطَاعَةً ^(١) بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ ” . وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ
 لَا يَكُونُ مَسْجِدٌ كَفَتْحَصَ قِطَاعَةً . وَقَدْ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَبِي حَذَرٍ وَقَدْ جَاءَ يَسْتَعِينُهُ
 فِي مَهْرِهِ فَسَالَهُ عَنْهُ فَقَالَ : مَا تَشِينُ ؟ فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ : ” كَأَنَّهُمْ
 تَقْطَعُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ مِنْ حُرْصِ الْحَزَّةِ ^(٢) أَوْ جَبَلٍ ” . فَاسْتَقْرَأَ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ هَذَا مَنَعَ
 الْمَعَالَاةَ بِالْمَهْجُورِ ؛ وَهَذَا لَا يَلِزُمْ ؛ وَإِنْكَارُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى هَذَا الرَّجُلِ الْمُرْتَوِّجِ لَيْسَ
 إِنْكَارًا لِأَجْلِ الْمَعَالَاةِ وَالْإِنْكَارُ فِي الْمَهْجُورِ ، وَإِنَّمَا الْإِنْكَارُ لِأَنَّهُ كَانَ فَقِيرًا فِي تِلْكَ الْحَالِ فَاحْجُوجَ
 نَفْسَهُ إِلَى الْإِسْتِمْنَانَةِ وَالسُّؤَالِ ، وَهَذَا مَكْرُوهٌ بِاتِّفَاقٍ . وَقَدْ أَصْدَقَ عَمْرُؤُا مِثْلَهُمْ بَنَتْ عَلَى مَنْ

(١) مَضَى الْقِطَاعَةُ : مَرَضَهَا الَّتِي تَجْمَعُ فِيهِ وَتَبْيَضُ . (٢) الْحَزَّةُ : أَرْضُ ذَاتِ جَبَارَةِ لَحْمَةِ سَوْدَ .

فاطمة رضى الله عنها أربعين ألف درهم * وروى أبو داود عن عُبَيْدِ بْنِ حَامِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِرَجُلٍ : « أَتَرْضَى أَنْ أَزْوَجَكَ فُلَانَةً » ؟ قَالَ : نَعَمْ . وَقَالَ لِلرَّأَةِ : « أَتَرْضَيْنِ أَنْ أَزْوَجَكَ فُلَانًا » ؟ قَالَتْ : نَعَمْ . فَزَوَّجَ أَحَدَهُمَا مِنْ صَاحِبِهِ ، فَدَخَلَ بِهَا الرَّجُلُ وَلَمْ يَفْرُضْ لَهَا صَدَاقًا وَلَمْ يَعْطِهَا شَيْئًا ، وَكَانَ مِنْ شُهَدَاءِ الْحَدِيثِ وَلَهُ مِنْهُمْ بَخِيرٌ ، فَلَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ قَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَوَّجَنِي فُلَانَةً وَلَمْ أَفْرُضْ لَهَا صَدَاقًا وَلَمْ أُعْطِهَا شَيْئًا ، وَإِنِّي أَشْهَدُ كَمَا أَنِّي قَدْ أُعْطِيتُهَا مِنْ صَدَاقِهَا مِثْمَى بَخِيرٍ ، فَأَخَذَتْ مِنْهُمَا فَبَاعَتْهُ بِأَتَةِ أَلْفٍ . وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ التَّحْدِيدَ فِي أَكْثَرِ الصَّدَاقِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : « وَأَيَّتُمْ أَحْدَاهُنَّ فِنْطَارًا » واختلّفوا في أَقْلِهِ ، وَسَيَأْتِي عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى : « أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ » . وَمَعْنَى الْقَوْلِ فِي التَّحْدِيدِ الْقَطْعُ فِي « آلِ عِمْرَانَ » . وَقَرَأَ ابْنُ عُيَيْنٍ « وَأَيَّتُمْ أَحْدَاهُنَّ » بِوَصْلِ أَلْفٍ « أَحْدَاهُنَّ » . وَهِيَ لَفَةٌ وَمَعْنَى قَوْلِ الشَّاعِرِ :

وقسم من تحت السجّاح لها أزملا ^(١)

وقول الآخر :

« إِنِّ لَمْ أَقَاتِلْ فَأَلْبَسُونِي بَرْقًا »

الرابعة - قوله تعالى : « فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا » قَالَ بَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمُرَزِيُّ : لَا يَأْخُذُ الزَّوْجُ مِنَ الْمُخْتَلَمَةِ شَيْئًا ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : « فَلَا تَأْخُذُوا » ، وَجَمَلُهَا نَافِعَةٌ لِأَيَّةِ « الْبَقَرَةِ » . وَقَالَ ابْنُ زَيْدٍ وَضَرَهُ : هِيَ مَنْسُوخَةٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ « وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا » . وَالصَّحِيحُ أَنَّ هَذِهِ الْآيَاتِ مُحْكَمَةٌ وَلَيْسَ فِيهَا نَافِعٌ وَلَا مَنْسُوخٌ وَكُلُّهَا يَنْبَغِي بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ . قَالَ الطَّبْرِيُّ : هِيَ مُحْكَمَةٌ ، وَلَا مَعْنَى لِقَوْلِ بَكْرٍ إِنْ أَرَادَتْ هِيَ الْعَطَاءُ فَقَدْ جُوزَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَابِتُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ زَوْجَتِهِ مَا سَاقَ إِلَيْهَا . وَ« بَيْتَانَا » مَصْدَرٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ « وَآتَمَّا » مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ « شَيْئًا » مِنْ نَعْتِهِ .

(١) راجع ج ٤ ص ٣٠ طبعه أول مرة ثانية . (٢) الأزيل : الصوت .

(٣) راجع ج ٣ ص ١٣٦ طبعه أول مرة ثانية .

الخامسة — قوله تعالى : ﴿ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ ﴾ الآية . تحليل لمنع الأخذ مع الخلوة .
 وقال بعضهم : الإفضاء إذا كان معها في لحاف واحد جامع أو لم يجامع ؛ حكاية المروى وهو
 قول الكلبي . وقال الفراء : الإفضاء أن يخلو الرجل والمرأة وإن لم يجامعا . وقال ابن عباس
 ومجاهد والسدي وغيرهم : الإفضاء في هذه الآية الجماع . قال ابن عباس : ولكن الله كريم
 يتكفي . وأصل الإفضاء في اللغة المخالطة ؛ ويقال للشيء المختلط : فُضًّا . قال الشاعر :
 فَعَلْتُ لَهَا يَا عَمَّتِي لَكَ نَاقِي * وَتَمَرُ فُضًّا فِي عَيْتِي وَزَيْبُ

ويقال : القوم فَوَضِيَ فُضًّا ، أى مختلطون لا أمير عليهم . وعلى أن معنى « أفضى » خلا وإن لم
 يكن جامع هل يقتصر المهر بوجود الخلوة أم لا ؛ اختلف علماؤنا في ذلك على أربعة أقوال :
 يستقر بمجرد الخلوة . لا يستقر إلا بالوطء . يستقر بالخلوة في بيت الإهداء . التفرقة بين
 بيته وبينها . والصحيح استقراره بالخلوة مطلقا ، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه ؛ قالوا : إذا خلا
 بها خلوة صحيحة يجب كمال المهر والميعة دخل بها أو لم يدخل بها ؛ لما رواه الذارقطني عن
 ثوبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من كشف نهار امرأة ونظر إليها وجب
 الصداق » . وقال عمر : إذا أغلق بابا وأرئى سترا ورأى حورة فقد وجب الصداق وطبها
 العنة ولها الميراث . وعن علي : إذا أغلق بابا وأرئى سترا ورأى حورة فقد وجب الصداق .
 وقال مالك : إذا طال مكثه معها مثل السنة ونحوها ، وانفقا على ألا ميسر وطلبت المهر كله
 كان لها . وقال الشافعي : لا عدة عليها ولها نصف المهر . وقد مضى في « البقرة » .
 (٢)

السادسة — قوله تعالى : ﴿ وَأَخَذْنَا مِنْكُمْ بَيْثًا قَلِيلًا ﴾ فيه ثلاثة أقوال . قيل : هو
 قوله عليه السلام « فَأَتَوْهَا اللَّهُ فِي النِّسَاءِ فَأَنْكَحَهُنَّ بَآمَانَةً وَأَنْسَلَتْهُنَّ فِرَاجَهُنَّ بِكَلِمَةٍ
 اللَّهُ » . قاله عكرمة والربيع . الثاني — قوله تعالى : « فَأَمْسَاكُ بِمَرْوِفٍ أَوْ تَشْرِيجٍ بِإِحْسَانٍ »
 قاله الحسن وابن سيرين وقتادة والضحاك والسدي . الثالث — عقدة النكاح قول الرجل :
 نكحت وملكك النكاح ؛ قاله مجاهد وابن زيد . وقال قوم : الميثاق الغليظ الولد . والله اعلم .

(١) الغيبة : زَيْبٌ من آدم يتل في الزوج المصمود إلى الجرين . وما يجبل فيه الغياب .

(٢) راجع ج ٣ ص ٢٠٥

قوله تعالى : وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِمَّنِ النِّسَاءُ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ^٤
 إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا ﴿٥﴾
 فيه أربع مسائل :

الأولى — قوله تعالى : (وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ) يقال : كان الناس
 يتزوجون أمراء الأب برضاها بعد نزول قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرْفُوا
 النِّسَاءَ كَرَاهًا » حتى نزلت هذه الآية : « وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ » فصار حراما في الأحوال
 كلها ، لأن النكاح يقع على الجماع والفرج ، فإن كان الأب تزوج امرأة أو وطنها بغير نكاح
 حرمت على ابنه ، على ما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

الثانية — قوله تعالى : (مَا نَكَحَ) قيل : المراد بها النساء . وقيل : التقد ، أى نكاح
 آبائكم الفاسد المخالف لدين الله ، إذ الله قد أحكم وجه النكاح وفصل شروطه . وهو اختيار
 الطبري . فمن متعلقة بنكحوا و « ما نكح » مصدر . قال : ولو كان معناه ولا تنكحوا النساء
 اللاتي نكح آبائكم لوجب أن يكون موضع « ما » « من » . قاله على هذا إنما وقع على
 ألا ينكحوا مثل نكاح آبائهم الفاسد . والأول أصح ، وتكون « ما » بمعنى « والذى » و « من » .
 والدليل عليه أن الصحابة ظفقت الآية على ذلك المعنى ، ومنه استدل على منع نكاح الإبناء
 حلائل الآباء . وقد كان في العرب قبائل قد اعتادت أن يخلف أبن الرجل على امرأة أبيه ،
 وكانت هذه السيرة في الأنصار لازمة ، وكانت في فريش مباحة مع التراضى . ألا ترى أن عمرو
 ابن أمية خلف على امرأة أبيه بعد موته فولدت له مَسِيرًا وابًا مُعِيطًا ، وكان لها من أمية
 أبو العيص وضره ، فكان بنو أمية إخوة مسافر وأبى مُعِيط وأعمامهما . ومن ذلك صفوان
 ابن أمية بن خلف تزوج بعد أبيه امرأة مَخْلَعة بنت الأسود بن المطَّلِب بن أسد ، وكان أمية
 قُتِل عنها . ومن ذلك منظور بن زبَّان خلف على مُلَيْكة بنت خارجة ، وكانت تحت أبيه
 زبَّان بن سَيَّار . ومن ذلك حصن بن أبي قيس تزوج امرأة أبيه كَيْشَةَ بنت مَعْن .
 والاسود بن خلف تزوج امرأة أبيه . وقال الأضعت بن سوار : تَوَقَّى أَبُو قَيْسٍ وَكَانَ مِنْ

صالحى الأنصار فخطب أبنته قيس أمراً أبيه فقالت : إني أعنك ولداً ، ولكنى آتى رسول الله صلى الله عليه وسلم أسأمره ؛ فأنته فأخبرته فأنزل الله هذه الآية . وقد كان فى العرب من تزوج أبنته ، وهو حاجب بن ذرارة تمجس وفعل هذه الفعل ؛ ذكر ذلك النضر بن شميل فى كتاب المطالب . فهى الله المؤمنين عما كان عليه آبائهم من هذه السيرة .

الثالثة - قوله تعالى : (إِنْ مَّا قَدْ سَلَفَ) أى تقدم ومضى . والسلف : من تقدم من آبائك وذوى قرابتك . وهذا استثناء منقطع ، أى لكن ما قد سلف فأجتنبوه ودعوه . وقيل : « إلا » بمعنى بعد ، أى بعد ما سلف ؛ كما قال تعالى : « لَا يَلْبِقُونَ فِيهَا الْمَوْتِ إِلَّا الْمَوْتِ الْأَوَّلَى » أى بعد الموت الأولى . وقيل : « إلا ما قد سلف » أى ولا ما سلف ؛ كقوله تعالى : « مَا كَانَ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَا » يعنى ولا خطأ . وقيل : فى الآية تقديم وتأخير ، معناه : ولا تتكفوا . ما تكفوا أبائكم من النساء إنه كان فاحشة ومقتا وساء سبيلا إلا ما قد سلف . وقيل : فى الآية إضمار لقوله « وَلَا تَتَكَفُوا مَا تَكْفَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ » فإنكم إن فعلتم تماقون وتواخذون إلا ما قد سلف .

الرابعة - قوله تعالى : (إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا) عقب بالذم البالغ المتتابع ، وذلك دليل على أنه فعل انتهى من الفحش إلى الغاية . قال أبو العباس : سألت ابن الأعرابي عن نكاح المقت فقال : هو أن يزوج الرجل امرأة أبيه إذا طلقها أو مات عنها ؛ ويقال لهذا الرجل : الضيَّز . وقال ابن عرفة : كانت العرب إذا تزوج الرجل امرأة أبيه فأولعها قيل للولد : المقتي . وأصل المقت البغض ؛ من مقتته يمتقته مقتاً فهو ممتقوت ومقيت . فكانت العرب تقول للرجل من امرأة أبيه : مقيت ؛ فسمى تعالى هذا النكاح مقتاً إذ هو ذامى يلحق فاحشة . وقيل : المراد بالآية النهى عن أن يعا الرجل امرأة وطئها الآباء ، إلا ما قد سلف من الإباء فى الجاهلية من الزنا بالنساء لا على وجه المناكحة فإنه جائز لكم زواجهن . وأن تطئوا بسعد النكاح ما وطئها آبائكم من الزنا ؛ قاله ابن زيد . وعليه فيكون الاستثناء متصلاً ، ويكون أصلاً فى أن الزنا لا يحرم على ما يأتى بيانه . والله اعلم .

قوله تعالى : حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضْعَةِ وَأُمَّهُنَّ نِسَائِكُمْ وَرَبِّبُكُمُ اللَّاتِي فِي جُؤْرِمٍ مِّنْ نِّسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِنْ لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿٣٥﴾

فيه إحدى وعشرون مسألة :

الأولى — قوله تعالى : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ) الآية . أى نكاح أُمَّهَاتِكُمْ وَنِكَاح بَنَاتِكُمْ ، فذكر الله تعالى في هذه الآية ما يحل من النساء وما يحرم ، كما ذكر تحريم حليلة الأب ، لحرم الله سبعة من النسب وسماً من بين رِضَاعٍ وَصِهْرٍ ، وألغت السنة المتواترة سابعة ، وذلك الجمع بين المرأة وصمتها ، ونص عليه الإجماع وثبتت الرواية . عن ابن عباس قال : حرم من النسب سبع ومن الصهر سبع ، وتلا هذه الآية . وقال عمرو بن سالم مولى الأنصار مثل ذلك ، وقال : السابعة قوله تعالى : « وَالْمَحْصَنَاتِ » . فالسبع المحرمات من النسب : الأمهات والبنات والأخوات والمهات والحالات ، وبنات الأخ وبنات الأخت . والسبع المحرمات بالصهر والصراع : الأمهات من الرضاعة والأخوات من الرضاعة ، وأمهات النساء ، والرَّائِبُ^(١) وحلائل الأبناء والجمع بين الأختين ، والسابعة « وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ » . قال الطحاوى : وكل هذا من الحكم المتفق عليه ، وفيه جازئ نكاح واحدة منهن بإجماع إلا أمهات النساء اللواتي لم يدخل بهن أزواجهن ، فإن جمهور السلف ذهبوا إلى أن الأم تحرم بالمقد على الأبنة ، ولا تحرم الأبنة إلا بالدخول بالأم ، وبهذا قال جميع أئمة الفتوى بالأصبار . وقالت طائفة من السلف : الأم والزوجة سواء ، لا تحرم منهما واحدة إلا بالدخول بالأخرى .

(١) الرائب : واحد ربيبة ، وربيبة الريل : بنت أمها من غيره .

قالوا : ومعنى قوله « وَأَمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ » أى اللاتي دخلن بهن . « وَرَبَائِكُمُ اللَّاتِي فِي جُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ » . وزعموا أنه شرط الدخول راجع إلى الأمتها والزبائب جميعا ، رواه خلاص عن علي بن أبي طالب . وروى عن ابن عباس وبجير وزيد بن ثابت ، وهو قول الزبير ومجاهد . قال مجاهد : الدخول مراد في التازلتين ؛ وقول الجمهور مخالف لهذا وطليه الحكم والفتيا . وقد شدد أهل العراق فيه حتى قالوا : لو وطئها بزنا أو قبلها أو لمسها بشهوة حرمت عليه أبنتها . وعندنا وعند الشافعي إنما تحرم بكلج صحيح ؛ والحرام لا يزوجم الحلال حل ما أتى . وحديث خلاص عن علي لا تقوم به حجة ، ولا تصح روايته عند أهل العلم بالحديث ، والصحيح عنه مثل قول الجماعة . قال ابن جريح : قلت لعطاء : الرجل ينكح المرأة ثم لا يراها ولا يخالعها حتى يطلقها أتيل له أمها ؟ قال : لا ، هي مرسله دخل بها أو لم يدخل . فقلت له : أكان ابن عباس يقرأ : « وَأَمَّهَاتُ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ » ؟ قال : لا ، لا . وروى سعيد عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس في قوله تعالى : « وَأَمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ » قال : هي مبهمة لا تحيل بالمقد على الأئمة ؛ وكذلك روى مالك في موطنه عن زيد بن ثابت ، وفيه : « فقال زيد لا أتم مبهمة [ليس فيها شرط] وإنما الشرط في الزبائب » . قال ابن المنذر : وهذا هو الصحيح ؛ لدخول جميع أمهات النساء في قوله تعالى : « وَأَمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ » . ويؤيد هذا القول من جهة الإحزاب أن الخبرين إذا اختلفا في العامل لم يكن لفتنهما واحدا ؛ فلا يجوز عند النحويين مررت بنسائك وهربت من نساء زيد الظرفيات ، على أن تكون « الظرفيات » نعتا للنسائك ونساء زيد ؛ فذلك الآية لا يجوز أن يكون « اللاتي » من لفتنهما جميعا ؛ لأن الخبرين مختلفان ، ولكنه يجوز على معنى أخفى . وأشد الخليل وسيبويه :

إِنَّهَا أَكْثَلُ أَوْزَانًا . خَوِيرَيْنِ يَتَقَفَّانِ الْمَاءَ^(١)

خوِيرَيْنِ بمعنى لصين ، بمعنى أخفى . ويتقفان : يكبران ؛ قففت رأسه كسرته . وقد جاء ضربا من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم : " إذا

(١) خلاص (بكر انشاء المعجمة وتخفيف اللام) : ابن عمرو الهجري . (٢) زيادة عن الروط .

(٣) أكل دغاما . وطلان . وخويزان أى خاربان ، وهما أكل دوزام .

نكح الزوج المرأة فلا يحصل له أن يتزوج أمها دخل بالبت أولم يدخل وإذا تزوج الأم فلم يدخل بها هم طلقها فإن شاء تزوج البت "أخبره في الصحيحين .

الثانية - وإذا هزر هذا وثبت فأعلم أن التحريم ليس صفة للأعيان ، والأعيان ليست مورداً للتحليل والتحريم ولا مصدراً ، وإنما يتعلق التكليف بالأمر والنهي بأفعال المكلفين من حركة وسكون ، لكن الأعيان لما كانت مورداً للأفعال أضيف الأمر والنهي والحكم إليها وصُلق بها مجازاً على معنى الكتابة بالحلل عن الفعل الذي يَحِلُّ به .

الثالثة - قوله تعالى : « أمهاتكم » تحريم الأمهات عام في كل حال لا يقتصر بوجه من الوجوه ؛ ولهذا يُسميه أهل العلم المجهم ، أي لا باب فيه ولا طريق إليه لانسداد التحريم وقوته ؛ وكذلك تحريم البنات والأخوات ومن ذكر من المحرمات . والأمهات جمع أمهات ؛ يقال : أم وأمهات بمعنى واحد ، وجاء القرآن بهما . وقد تقدم في الفاتحة بيانه . وقيل : إن أصل أم أمهات على وزن فُعلة مثل قُبرة وحُمرة لعلين ، فسقطت وطدت في الجمع . قال الشاعر :

• أُمّهاتِي خِلَافُ النَّوَسِ أُنَى •

وقيل : أصل الأم أمّة ، وأنشدوا :

تَهَلَّبْنَا عَنْ أُمَّةٍ لَكَ طَالِك • ثَوْبَ إِلَيْهَا فِي النَّوَابِ أَجْمَا

ويكون جمعها أمّات . قال الراعي :

كَانَتْ نَجَابُثٌ مُنْذِرٌ وَمُحَرِّقٌ • أُمّاتِي وَطَرُفُهُنَّ حَيْبَلَا

فألام اسم لكل أنثى لها عليك ولادة ؛ فيدخل في ذلك الأمّ دنية ، وأمّهاتها وجنّاتها وأمّ الأب وجنّاته وإن علون . والبت اسم لكل أنثى لك عليها ولادة ، وإن شئت قلت : كل أنثى يرجع نسبها إليك بالولادة بدرجة أو درجات ؛ فيدخل في ذلك بنت الصلب وبناتها وبنات الأبناء وإن تزوّجن . والأخت اسم لكل أنثى جاورتك في أصلك أو في أحدهما . والبنات (١) راجع ١١٢ ص ١١٢ طبة ثانية أرفافة . (٢) يقال : هو ابن عمي دنية ودنيا (مؤن وغير مؤن) ودنيا (بضم الدال والقصر) إذا كان ابن عمه ثمة ، أي لاسق النسب .

جمع بنت، والأصل بنية، والمستعمل ابنة وبنت. قال الفراء: كُسرَت الباء من بنت لتدل
الكسرة على الباء، وصُحَّت الألف من أخت لتدل على حذف الواو، فإن أصل أخت أخوة،
والجمع أخوات. والعمة أم لكل أنثى شاركت أباك أو جدك في أصله أو في أحدهما.
وإن شئت قلت: كل ذكر رجع نسبه إليك فأخته عمتك. وقد تكون العمة من جهة الأم،
وهي أخت أب أمك. والنسالة أم لكل أنثى شاركت أمك في أصلها أو في أحدهما.
وإن شئت قلت: كل أنثى رجع نسبها إليك بالولادة فأختها خالتك. وقد تكون النسالة من
جهة الأب وهي أخت أم أبيك. وبنت الأخ أم لكل أنثى لأخيك عليها ولادة بواسطة
أو مباشرة؛ وكذلك بنت الأخت. فهذه السبع المحرمات من النسب. وقرأ نافع في رواية
أبي بكر بن أبي أُويس بتشديد الناء من الأخ إذا كانت فيه الألف واللام مع نقل الحركة.
الرابعة - قوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ وهي في التحريم مثل من
ذكرنا؛ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ».
وقرأ عبد الله «وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّائِي» بشيرتاء، كقوله تعالى: «وَاللَّائِي يَلَسْنَ مِنَ الْحَيْضِ».
قال الشاعر:

مِنَ اللَّاءِ لَمْ يَحْجِبْنِ بِيَعِينَ حِسْبَةً • وَلَكِنْ لِيَقْتُلَنَّ الْبَرِيءُ الْمَغْفَلًا

﴿أَرْضَعْنَكُمْ﴾ فإذا أرضعت المرأة طفلاً حرمت عليه لأنها أمه، وبنتها لأنها أخته، وأختها
لأنها خالته، وأُمُّها لأنها جدته، وبنت زوجها صاحب اللبن لأنها أخته، وأخته لأنها عمته،
وأُمُّها لأنها جدته، وبنت بنتها وبنتها لأنهن بنات إخوته وأخواته.

الخامسة - قال أبو نعيم حيد الله بن هشام الحلبي: سئل مالك عن المرأة اتحج معها
أخوها من الرضاة؟ قال نعم. قال أبو نعيم: وسئل مالك عن امرأة تزوجت فدخل بها
زوجها، ثم جاءت امرأة فزعمت أنها أرضعتها؛ قال: يَفَرِّقُ بينهما، وما أخذت من شيء له
فهو لها، وما بقي عليه فلا شيء عليه. ثم قال مالك: إن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن
مثل هذا فأمر بذلك؛ فقالوا: يا رسول الله، إنها امرأة ضعيفة؛ فقال النبي صلى الله عليه
وسلم: «أليس يقال إن فلانا تزوج أخته».

السادسة - التحريم بالرضاع إنما يحصل إذا اتفق الإرضاع في الحولين؛ كما تقدم في «البقرة»^(١). ولا فرق بين قليل الرضاع وكثيره عندنا إذا وصل إلى الأضواء ولو مصّة واحدة. واعتبر الشافعي في الإرضاع شرطين: أحدهما خمس رضعات؛ لحديث عائشة قالت: كان فيا أنزل الله عشر رضعات معلومات يُحرّمن، ثم تُسحقن بخمس معلومات، وتُوفّى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهنّ مما يُقرأ من القرآن. موضع الدليل منه أنها أثبتت أن العشر تُسحقن بخمس، فلو تعلّق التحريم بما دون الخمس لكان ذلك نسخاً لخمسة. ولا يقبل على هذا خبر واحد ولا قياس؛ لأنه لا ينسخ بهما. وفي حديث سهل^(٢) أرضعني خمس رضعات يحرم بهنّ، الشرط الثاني - أن يكون في الحولين، فإن كان خارجاً عنهما لم يحرم؛ لقوله تعالى: «حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْزِلَ الرِّضَاعَةَ». وليس بعد التمام والكمال شيء. وأعتبر أبو حنيفة بعد الحولين سنة أشهر. ومالك الشهر ونحوه. وقال زفر: ما دام يعتري باللبن ولم يقطع فهو رضاع وإن أتى عليه ثلاث سنين. وقال الأوزاعي: إذا قطع لسنة واستمر فطامه فليس بعده رضاع. وأنفرد الليث بن سعد من بين العلماء إلى أن رضاع الكبير يوجب التحريم؛ وهو قول عائشة رضي الله عنها، وروى عن أبي موسى الأشعري، وروى عنه ما يدلّ على رجوعه عن ذلك، وهو ما رواه أبو حصين عن أبي عطية قال: قدم رجل بأمرأته من المدينة فوضعت وتورّم ثديها، فجعل يحضه ويحميه فدخل في بطنه جرعة منه؛ فسأل أبا موسى فقال: بانت منك، وأنت ابن مسعود فأخبره، ففعل؛ فأقبل بالأعرابي إلى أبي موسى الأشعري وقال: أرضيعاً ترى هذا اليتيم! إنما يحرم من الرضاع ما يثبت الحلق والعظم. فقال الأشعري: لا تسألوني عن شيء وهذا الخبر بين أظهركم. فقله:

(١) وأصحّه ٣ ص ١٦١ طبة أول أو ثالثة. (٢) هي سهلة بنت سبيل، امرأة أبي حذيفة ابن حذيفة. وكان زوجها تميمي «سالمياً» التي يقال له سالم مولى أبي حنيفة؛ فكانت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فكانت: يا رسول الله، تخافني سالماً ولداً، وكان يدخل على وأهّ ففضل (أي في ثوب واحد ويضع جسدها متكشف) وليس لنا إلا بيت واحد. فقال لها الرسول صلوات الله عليه: «أرضعني... الخ». وأصحّ الحديث.

(٣) السهل، يبيض شعر الرأس ويتأكل سواده. وقيل: الحية.

« لا تسألوني » يدل على أنه رجع عن ذلك . واحتجبت عائشة بقصة سالم مولى أبي حذيفة وأنه كان رجلاً . فقال النبي صلى الله عليه وسلم لسهيلة بنت مهيبل : « أرضعيه » خرجه الموطأ وغيره . وشدت طائفة فاعتبرت عشر رضعات ؛ تمسكاً بأنه كانت فيها أنزل عشر رضعات ، وكأنه لم يبلغهم النافع . وقال داود : لا يحرم إلا بثلاث رضعات ؛ وأحجج بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تحرم الإملاجة والإملاجات^(١) » خرجه مسلم . وهو مروى عن عائشة وأبن الزبير ، وبه قال أحمد وإسحاق وأبو ثور وأبو عبيد ، وهو تمسكٌ بدليل الخطاب وهو مختلف فيه . وذهب من عداء هؤلاء من أئمة الفتوى إلى أن الرضعة الواحدة تحرم إذا تحققت كما ذكرنا ؛ متمسكين بأقل ما ينطق عليه اسم الرضاع . وعُضِدَ هذا بما وجد من العمل عليه بالمدينة وبالقياس على الصبر ؛ بعلّة أنه معنى طارئ يقتضى تأييد التحريم فلا يشترط فيه العدد كالقصر . وقال الليث بن سعد : أجمع المسلمون على أن قليل الرضاع وكثيره يحرم في المهد ما يُفطر الصائم . قال أبو عمر : لم يقف الليث على الخلاف في ذلك .

قلت — وأنص ما في هذا الباب قوله صلى الله عليه وسلم : « لا تحرم المصّة ولا المصتان » . أخرجه مسلم في صحيحه . وهو يفسر معنى قوله تعالى : « وَأَمَّا أَنْتُمْ كَالَّذِينَ أَرْضَعْتُمْكُم » أى أرضعتمكم ثلاث رضعات فأكثر ؛ غير أنه يمكن أن يحمل على ما إذا لم يتحقق وصوله إلى جوف الرضيع ؛ لقوله : « عشر رضعات معلومات ، وتحسن رضعات معلومات » . فوصفها بالمعلومات إنما هو تحرز بما يتوهم أو يشك في وصوله إلى الجوف . ويقيد دليل خطابه أن الرضعات إذا كانت غير معلومات لم تحرم . والله أعلم . وذكر الطحاوي أن حديث الإملاجة والإملاجات لا يثبت ؛ لأنه مرة يرويه ابن الزبير عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ومرة يرويه عن عائشة ، ومرة يرويه عن أبيه ؛ ومثل هذا الأضطراب يُسقطه . وروى عن عائشة أنه لا يحرم إلا سبع رضعات . وروى عنها أنها أمرت اختها « أم كلثوم » أن ترضع سالم بن عبد الله

(١) الإملاجة : المرة من الإرضاع . يعنى أن المصّة والمصتين لا يحزمان ما يجره الرضاع الكامل .

عشر رضعات . وروى عن حفصة مثله ، وروى عنها ثلاث ، وروى عنها خمس ؛ كما قال الشافعي رضي الله عنه ، وحكى عن إسحاق .

السابعة - قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا أَنْتُمْ كَالَّذِينَ أَرْضَعْتُمْ ﴾ استدل به من قى لبن الفعل ، وهو سعيد بن المسيب وإبراهيم التيمي وأبو سلمة بن عبد الرحمن ، وقالوا : لبن الفعل لا يحرم شيئا من قبل الرجل . وقال الجمهور : قوله تعالى « وَأَمَّا أَنْتُمْ كَالَّذِينَ أَرْضَعْتُمْ » يدل على أن الفعل أب ؛ لأن اللبن منسوب إليه فإنه دَرَسِبَ ولده . وهذا ضعيف ؛ فإن الولد خلق من ماء الرجل والمرأة جميعا ، واللبن من المرأة ولم يخرج من الرجل ، وما كان من الرجل إلا وطه هو سبب لنزول الماء منه ، وإذا فصل الولد خلق الله اللبن من غير أن يكون مضافا إلى الرجل بوجه ما ؛ ولذلك لم يكن للرجل حق في اللبن ، وإنما اللبن لها ، فلا يمكن أخذ ذلك من القياس على الماء . وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » يقتضى التحريم من الرضاع ، ولا يظهر وجه نسبة الرضاع إلى الرجل مثل ظهور نسبة الماء إليه والرضاع منها . نعم ، الأصل فيه حديث الثوري وهشام ابن عروة عن عروة عن عائشة رضي الله عنها : أن أفلح أبا أبي القعيس جاء يستأذن عليها ، وهو معها من الرضاعة بعد أن نزل الحجاب . قالت : فأيستأن أن آذن له ؟ فلما جاء النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته فقال : « ليلج عليك فإنه عمك تربت بيمك » . وكان أبو القعيس زوج المرأة التي أرضعت عائشة رضي الله عنها ؛ وهذا أيضا خبر واحد . ويحتمل أن يكون « أفلح » مع أبي بكر رضي ليأن فلذلك قال « ليلج عليك فإنه عمك » . وبالجملة فالقول فيه مشكك والمعلم عند الله ، ولكن العمل عليه ، والاحتياط في التحريم أولى ، مع أن قوله تعالى : « وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَدَّاءَ ذَلِكَ » يقوى قول المخالف .

الثامنة - قوله تعالى : ﴿ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرِّضَاعَةِ ﴾ وهي الأخت لأب وأم ، وهي التي أرضعتها أمك بلبان أبيك ؛ سواء أرضعتها معك أو ولدت قبلك أو بعدك . والأخت

من الأب دون الأم، وهي التي أرضعتها زوجة أبيك . والأخت من الأم دون الأب، وهي التي أرضعتها أمك بليان رجل آخر .

ثم ذكر التحريم بالمصاهرة فقال تعالى : ﴿ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ ﴾ والصهر أربع : أم المرأة وأبنتها وزوجة الأب وزوجة الابن . فأم المرأة تحرم بمجرد العقد الصحيح على أبنتها ، على ما تقدم .

التاسعة — قوله تعالى : « وَرَبَائِكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ » هذا مستقل بنفسه . ولا يرجع قوله : « من نسائكم اللاتي دخلتم بهن » إلى الفريق الأول ، بل هو راجع إلى الزبائب ، إذ هو أقرب مذكور كما تقدم . والزبينة : بنت امرأة الرجل من غيره ، سُميت بذلك لأنه يرتبها في حجره فهي سريرة ، فضيلة بمعنى مفعولة . وأتفق الفقهاء على أن الزبينة تحرم على زوجاتها إذا دخل بالأم ، وإن لم تكن الزبينة في حجره . وشدد بعض المتقدمين وأهل الظاهر فقالوا : لا تحرم عليه الزبينة إلا أن تكون في حجر المتروج بها ، فلو كانت في بلد آخر وفارق الأم بعد الدخول فله أن يتزوج بها ، واحتجوا بالآية فقالوا : حرم الله الزبينة بشرطين : أحدهما — أن تكون في حجر المتروج بأمها . والثاني — الدخول بالأم ، فإذا عدم أحد الشرطين لم يوجد التحريم . واحتجوا بقوله عليه السلام : " لو لم تكن ربيتي في حجرى ما حلت لي إنها ابنة أخى من الوضاعة " فشرط الحجر . ورووا عن علي بن أبي طالب إجازة ذلك . قال ابن المنذر والطحاوى : أما الحديث عن علي فلا يثبت ؛ لأن رواه إبراهيم بن عبيد عن مالك بن أوس عن علي ، وإبراهيم هذا لا يعرف ، وأكثر أهل العلم قد تلقوه بالذم والخلاف . قال أبو عبيد : ويدفعه قوله " فلا ترضن علي بناتكن ولا أخواتكن " فعم . ولم يقل اللاتي في حجرى ، ولكنه سوى بينهما في التحريم . قال الطحاوى : وإضافتهن إلى المحجور إنما ذلك على الأغلب مما يكون عليه الزبائب ، لا أنهن لا يحرمن إذا لم يكن كذلك .

الباشرة — قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ ﴾ يعني بالأمهات . (فلا جُحَاحَ طَيْبُكُمْ) يعني في نكاح بناتهن إذا طلقتموهن أو مَتَنَ عنكم . وأجمع العلماء على أن الرجل إذا تزوج المرأة ثم طلقها أو ماتت قبل أن يدخل بها حل له نكاح أبنتها . واختلفوا في معنى الدخول بالأمهات الذي يقع به التحريم للزبائب ؛ فروى عن ابن عباس أنه قال : الدخول الجماع ، وهو قول طاووس وعمر بن دينار وغيرهما . وافق مالك والثوري وأبو حنيفة والأوزاعي والليث على أنه إذا مسها بشهوة حُرِّمَ عليه أمها وأبنتها وحُرِّمَ على الآباء والأبن ، وهو أحد قولي الشافعي . واختلفوا في النظر ؛ فقال مالك : إذا نظر إلى شعرها أو صدرها أو شيء من عَاسِنِهَا لِلذَّهْنِ حُرِّمَ عليه أمها وأبنتها . وقال الكوفيون : إذا نظر إلى فرجها للشهوة كان بمثابة لمس الشهوة . وقال الثوري : [يحرم]^(١) إذا نظر إلى فرجها متعمدا أو لمساها ، ولم يذكر الشهوة . وقال ابن أبي ليلى : لا تحرم بالنظر حتى يمس ، وهو قول الشافعي . والدليل على أن بالنظر يقع التحريم أن فيه نوع استمتاع بفرى مجرى النكاح ، إذ الأحكام تتعلق بالمعاني لا بالألفاظ . وقد يحتمل أن يقال : إنه نوع من الاجتماع بالاستمتاع ؛ فإن النظر اجتماع ولقاء ، وفيه بين المحييين استمتاع ، وقد بالغ في ذلك الشعراء فقالوا :

أليس الليل يجمع أم عمرو * وإيانا فذاك بنا تَلَمَّحُ

نعم ، وترى الهلال كما أراه * ويملوها النهار كما علاني

فكيف بالنظر والمبالسة واللذة .

الحادية عشرة — قوله تعالى : ﴿ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ ﴾ الحلائل جمع حَلِيلَةٍ ، وهي الزوجة . سُمِّيَتْ حَلِيلَةً لأنها تحل مع الزوج حيث حل ؛ فهي فيسيلة بمعنى فاقلة . وذهب الزجاج وقوم إلى أنها من لفظة الحلال ؛ فهي جليطة بمعنى محلاة . وقيل : لأن كل واحد منهما يحل إذا صار صاحبه .

الثانية عشرة — أجمع العلماء على تحريم ما عقد عليه الآباء على الأبناء ، وما عقد عليه الأبناء على الآباء ، كان مع العقد وطه أو لم يكن ؛ لقوله تعالى : « وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ

(١) الزيادة من البرزلي حبان .

مِنَ النَّسَاءِ » وقوله تعالى : « وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ » . فإن نكح أحدهما نكاحا فاسدا حُرِّمَ على الآخر العقد عليها كما يحرم بالصحيح ؛ لأن النكاح الفاسد لا يخلو : إما أن يكو متفقاً على فساده أو مختلفاً فيه . فإن كان متفقاً على فساده لم يوجب حُكماً وكان وجوده كعدمه . وإن كان مختلفاً فيه فيمتلئ به من الحرمة ما يمتلئ بالصحيح ؛ لاحتفال أن يكون نكاحاً فيدخل تحت مطلق اللفظ . والفروج إذا تعارض فيها التحريم والتحليل غلب التحريم . وإله أعلم . قال ابن المنذر : أجمع كل من يحفظ عنه من علماء الأمصار على أن الرجل إذا وطئ امرأة بنكاح فاسد أنها تحرم على أبيه وأبنته وعلى أجداده وولد ولده . وأجمع العلماء وهي :

الثالثة عشرة - - على أن عقد الشراء على الجارية لا يحرمها على أبيه وأبنته ؛ فإذا اشترى الرجل جارية فليس أو قبل حُرِّمَت على أبيه وأبنته ، لا أعلمهم يختلفون فيه ؛ فوجب تحريم ذلك تسلياً لهم . ولما اختلفوا في تحريمها بالنظر دون اللبس لم يميز ذلك لاختلافهم . قال ابن المنذر : ولا يصح عن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خلاف ما قلناه . وقال يعقوب ومحمد : إذا نظر رجل في فروج امرأة من شهوة حُرِّمَت على أبيه وأبنته ، وتحرم طيه أمتها وأبنتها . وقال مالك : إذا وطئ الأمة أو قعد منها مقعداً لذلك وإن لم يقص إليها ، أو قبلها أو باشرها أو غمزها تلذذاً فلا تحل لأبنته . وقال الشافعي : إنما تحرم باللس ولا تحرم بالنظر دون اللبس ؛ وهو قول الأوزاعي .

الرابعة عشرة - - وأختلفوا في الوطء بالزنا هل يحرم أم لا ؛ فقال أكثر أهل العلم : لو أصاب رجل امرأة بزناً لم يحرم عليه نكاحها بذلك ؛ وكذلك لا تحرم طيه أمرأته إذا زنا بأماها أو بأبنتها ، وحسبه أن يقام عليه الحد ، ثم يدخل بأمرأته . ومن زنا بأمرأة ثم أراد نكاح أنها أو أبنتها لم تحرم عليه بذلك . وقالت طائفة : تحرم طيه . روى هذا القول عن عمران بن حصين ؛ وبه قال الشعبي وعطاء والحسن وسفيان الثوري وأحمد وإسحاق وأصحاب الرأي ، وروى عن مالك ؛ وأن الزنا يحرم الأم والأبنة وأنه بمنزلة الحلال ، وهو قول

أهل العراق . والصحيح من قول مالك وأهل الحجاز : أن الزنا لا حكم له ؛ لأن الله سبحانه وتعالى قال : « وَأَمَّا هُنَّ فَبِأَنفُسِكُمْ » وليست التي زنا بها من أتهات نسائه ، ولا أبنتها من ربائبه . وهو قول الشافعي وأبي ثور ؛ لأنه لما أرتفع الصداق في الزنا وجوب العدة والميراث ولحق الولد وجوب الحسد أرتفع أنت يحكم له بحكم النكاح الجائر . وروى الثارقطبي من حديث الزهري عن عروة عن عائشة قالت : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل زنا بأمرأة فأراد أن يزوجها أو أبنتها فقال : « لا يجوز الحرام الحلال إنما يجوز ما كان بنكاح » . ومن الجهة للقول الآخر إخبار النبي صلى الله عليه وسلم عن جريح وقوله : « يا غلام من أبوك » ؟ قال : فلان الراعي . فهذا يدل على أن الزنا يحرم كما يحرم الوطء الحلال ؛ فلا تحل أم المرءي بها ولا بنتها لأبائها أزاني ولا لأولاده ؛ وهي رواية ابن القاسم في المدونة . ويستدل به أيضا على أن المخلوقة من ماء الزاني لا تحل للزاني بأمتها ، وهو المشهور . قال عليه السلام : « لا ينظر الله إلى رجل نظر إلى فرج امرأة وأبنتها » ولم يفصل بين الحلال والحرام . وقال عليه السلام : « لا ينظر الله إلى من كشف فتاح امرأة وأبنتها » . قال ابن خزيمة متناد : ولهذا قلنا إن القُبلة وسائر وجوه الاستمتاع ينشر الحسرة . وقال عبد الملك بن الماجشون : إنها تحل ، وهو الصحيح لقوله تعالى : « وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا جَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا » يعني بالنكاح الصحيح ، على ما يأتي في « الفرقان » بيانه . ووجه التمسك من الحديث على تلك المسائلين أن النبي صلى الله عليه وسلم قد حكى عن جريح أنه نسب ابن الزنا للزاني ، وصلى الله عليه وسلم بما نحرق له من العادة في تطلق الصبي بالشهادة له بذلك ؛ وأخبر بها النبي صلى الله عليه وسلم عن جريح في معرض المدح وإظهار كرامته ؛ فكانت تلك النسبة صحيحة بتصديق الله تعالى وإخبار النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ؛ فتثبت البتة وأحكامها .

فإن قيل : فيلزم على هذا أن تجري أحكام البتة والأبوة من التوارث والولايات وغير ذلك ، وقد اتفق المسلمون على أنه لا توارث بينهما فلم تصح تلك النسبة .

فالجواب — أن ذلك موجب ما ذكرناه . وما أنعقد عليه الإجماع من الأحكام استلتيهه ، وبقي الباقي على أصل ذلك الدليل ، والله أعلم .

الخامسة عشرة — واختلف العلماء أيضا من هذا الباب في مسألة اللواط ، فقال مالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم : لا يحرم النكاح بالواط . وقال الثوري : إذا لعب بالصبي حرمت عليه أمته ، وهو قول أحمد بن حنبل . قال : إذا تلوط بأبن أمرائه أو أبيها أو أخيها حرمت عليه أمرائه . وقال الأوزاعي : إذا لاط بفلان ووُلد للفجور به ، بنت لم يحرم للفاجر أن يتروجها ، لأنها بنت من قد دخل به . وهو قول أحمد بن حنبل .

السادسة عشرة — قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ ﴾ تخصيص ليخرج عنه كل من كانت العرب تبتناه من ليس للصلب . ولما تروج النبي صلى الله عليه وسلم امرأة زيد بن حارثة قال المشركون : تروج امرأة أبنته ! وكانت عليه السلام تبتاه ، على ما يأتي بيانه في « الأحزاب »^(١) . وحرمت حليلة الابن من الرضاع — وإن لم يكن للصلب — بالإجماع المستند إلى قوله عليه السلام : ” يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب “ .

السابعة عشرة — قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ ﴾ موضع « أن » رفع على العطف على « حرمت عليكم أمهاتكم » . والأختان لفظ يجمع بنكاح وممك يمين . وأجمعت الأمة على منع جمعها في عقد واحد من النكاح لهذه الآية ، وقوله عليه السلام : ” لا تفرضن على بناتكن ولا أخواتكن “ . واختلفوا في الأختين وممك اليمين ، فذهب كافة العلماء إلى أنه لا يجوز الجمع بينهما بالممك في الوطء ، وإن كان يجوز الجمع بينهما في الملك بإجماع ، وكذلك المرأة وأبنتها صنفقة واحدة . واختلفوا في عقد النكاح على أخت الجارية التي وطئها ، فقال الأوزاعي : إذا وطئ جارية له وممك اليمين لم يجر له أن يتروج أختها . وقال الشافعي : ممك اليمين لا يمنع نكاح الأخت . قال أبو عمر : من جعل عقد النكاح كالنكاح أجاز ، ومن جملة كالوطء لم يجزه . وقد أجمعوا على أنه لا يجوز العقد على أخت

الزوجة؛ لقول الله تعالى : « وأن تجمعوا بين الأختين » معنى الزوجتين بمقد النكاح . ففهم على ما أجمعوا عليه وما اختلفوا فيه يبين لك الصواب . والله أعلم .

الثامنة عشرة — شدّ أهل الظاهر فقالوا : يجوز الجمع بين الأختين بملك الإيمن في الوطء ؛ كما يجوز الجمع بينهما في الملك . واحتجوا بما روى عن عثمان في الأختين من ملك الإيمن : « حرمتها آية وأحلتهما آية » . ذكره عبد الرزاق حدثنا معمر عن الزهري عن قبيصة بن ذؤيب أن عثمان بن عفان سئل عن الأختين ما ملكت الإيمن فقال : لا آمر بك ولا أنهك أحلتهما آية وحرمتها آية ؛ فخرج السائل فلقى رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم — قال معمر : أحسبه قال علي — قال : ما سألت عنه عثمان ؟ فأخبره بما سأله وبما افتاه ؛ فقال له : لكنني أنهك ، ولو كان لي عليك سبيل ثم فعلت بلسنك نكالا . وذكر الطحاوي والثاقفي عن علي وابن عباس مثل قول عثمان . والآية أتى أحلتهما قوله تعالى : « وأحل لكم ما وراء ذلكم » . ولم يلتفت أحد من أئمة الفتوى إلى هذا القول ؛ لأنهم فهموا من تأويل كتاب الله خلافه ، ولا يجوز عليهم تحريف التأويل . ومن قال ذلك من الصحابة : عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وعمار وابن عمر وعائشة وابن الزبير ؛ وهؤلاء أهل العلم بكتاب الله ، فمن خالفهم فهو متعسف في التأويل . وذكر ابن المنذر أن إسحاق بن راهويه حرّم الجمع بينهما بالوطء ، وأن جمهور أهل العلم كرهوا ذلك ، وجعل مالكاً فيمن كرهه . ولا خلاف في جواز جمعهما في الملك ، وكذلك الأئم وأبتهما . قال ابن عطية : ويحى من قول إسحاق أن يرجم الجامع بينهما بالوطء ، ونسئقرا الكراهية من قول مالك : إنه إذا وطئ واحدة ثم وطئ الأخرى وقف عنهما حتى يحزم إحداهما ؛ فلم يلزمه هذا . قال أبو عمر : « أما قول علي بلسن نكالا » ولم يقل لحدته حد الزاني ؛ فلأن من تأول آية أو سئنة ولم يطقأ عند نفسه حراما فليس [زان] بإجماع وإن كان خطيئاً ، إلا أن يدعى في ذلك مالا يضر بجهله . وقول بعض السلف

في الجمع بين الأختين بملك الجمين : «أحلتها آية وحرمتهما آية» معلوم محفوظ ؛ فكيف يُحدّد حد الزاني من قبل ما فيه مثل هذا من الشبهة القويّة . وبالله التوفيق . »

التاسعة عشرة — وأختلف العلماء إذا كان يوطأ واحدة ثم أراد أن يوطأ الأخرى ؛ فقال على "وأبن عمرو والحسن البصري" والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق : لا يجوز له وطء الثانية حتى يُحْزَمَ فرج الأخرى بإترائبها من ملكه ببيع أو حق ، أو بأن يزوجه . قال ابن المنذر : وفيه قول ثان لقنادة ، وهو أنه إذا كان يوطأ واحدة وأراد وطء الأخرى فإنه ينوي تحريم الأولى على نفسه وآلًا يقربها ، ثم يُمسك عنهما حتى يستبرئ الأولى المحزومة ، ثم يفتش الثانية . وفيه قول ثالث — وهو إذا كان عنده أختان فلا يقرب واحدة منهما . هكذا قال الحكم وحاد ؛ وروى معنى ذلك عن الثعفي . ومذهب مالك : إذا كان أختان عند رجل يملك فله أن يوطأ أيتهما شاء ، والكف عن الأخرى موكول إلى أمانته . فإذا أراد وطء الأخرى فيلزمه أن يحزَمَ على نفسه فرج الأولى بفعل يفعله من إخراج عن الملك : إما بتزويج أو بيع أو حق إلى أجل أو كتابة أو إعدام طويل . فإن كان يوطأ إحداها ثم وثب على الأخرى دون أن يحرم الأولى وقف عنهما ، ولم يُحْزَمَ له قرب إحداها حتى يحرم الأخرى ؛ ولم يُوَكَّلْ ذلك إلى أمانته لأنه مُتَمَّ فِيمَنْ قَدْ وُطِئَ ؛ ولم يكن قبْلَ متنها إذ كان لم يوطأ إلا واحدة . ومذهب الكوفيين في هذا الباب والثوري وأبي حنيفة وأصحابه أنه إن وطئ إحدى أمتيه لم يوطأ الأخرى ؛ فإن باع الأولى أو تزوجه ثم رجعت إليه أمسك عن الأخرى ؛ وله أن يوطأها ما دامت أختها في العدة من طلاق أو وفاة . فأما بعد انقضاء العدة فلا ، حتى يُمْلِكَ فرج التي يوطأ غيرها ؛ وروى معنى ذلك عن عليّ رضي الله عنه . قالوا : لأن الملك الذي منع وطء الجارية في آلا ابتداء موجود ، فلا فرق بين عودتها إليه وبين بقائها في ملكه . وقول مالك حسن ؛ لأنه تحريم صحيح في الحال ولا يلزم مراعاة المال ؛ وحسبه إذا حرم فرجها عليه ببيع أو تزويج أنها حُرِّمَتْ عليه في الحال . ولم يختلفوا في العتق لأنه لا يتصرف فيه بحال ؛ وأما المكتبة فقد تميزت بترجع إلى ملكه . فإذ كان عند رجل أمة يوطأها ثم تزوج أختها

ففيها في المذهب ثلاثة أقوال في النكاح . الثالث — في المدونة أنه يوقف عنها إذا وقع عقد النكاح حتى يحرم إحداها مع كراهية لهذا النكاح؛ إذ هو عقد في موضع لا يجوز فيه الوطء . وفي هذا ما يدل على أن ملك الإيمين لا يمنع النكاح؛ كما تهدم عن الشافعي . وفي الباب بسببه قول آخر: أن النكاح لا ينقذ؛ وهو معنى قول الأوزاعي . وقال أنسب في كتاب الاستبراء : عقد النكاح في الواحدة محرم لقرع المملوكة .

الموفية عشرين — وأجمع العلماء على أن الرجل إذا طلق زوجته طلاقاً يملك رجعتها أنه ليس له أن ينكح أختها أو أربها سواها حتى تنقضي عدة المطلقة . واحتفظوا إذا طلقها طلاقاً لا يملك رجعتها؛ فقالت طائفة: ليس له أن ينكح أختها ولا رابعة حتى تنقضي عدة الأخت؛ وروى عن عليّ وزيد بن ثابت، وهو مذهب مجاهد وعطاء بن أبي رباح والخفي، وسفيان الثوري وأحمد بن حنبل وأصحاب الرأي . وقالت طائفة: له أن ينكح أختها وأربها سواها؛ وروى عن عطاء، وهو أثبت الروايتين عنه، وروى عن زيد بن ثابت أيضاً؛ وبه قال سعيد بن المسيّب والحسن والقاسم ومروة بن الزبير وابن أبي ليلى والشافعي وأبو نؤد وأبو عبيد . قال ابن المنذر: ولا أحسبه إلا قول مالك وبه تقول .

الحادية والعشرون — قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ يحتمل أن يكون معناه معنى قوله: «إلا ما قد سلف» في قوله: «وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ» . ويحتمل معنى زائداً وهو جواز ما سلف، وأنه إذا جرى الجمع في الجاهلية كان النكاح صحيحاً، وإذا جرى في الإسلام خيّر بين الأختين؛ على ما قاله مالك والشافعي، من غير إجراء عقود الكفار على موجب الإسلام ومقتضى الشرع؛ وسواء عقد طليهما عقداً واحداً يجمع به بينهما أو يجمع بينهما في عقدين . وأبو حنيفة يبطل نكاحهما إن جُمع في عقد واحد . وروى هشام بن عبد الله عن محمد بن الحسن أنه قال: كان أهل الجاهلية يعرفون هذه المحرمات كلها التي ذكرت في هذه الآية إلا أختين؛ إحداها نكاح امرأة الأب، والثاني الجمع بين الأختين؛ ألا ترى أنه قال: «وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ» . «وأن تجمعوا بين الأختين إلا ما قد سلف» ولم يذكر في سائر المحرمات «إلا ما قد سلف» . والله أعلم .

قوله تعالى : **وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ لَكُمْ أَسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُمْ فَقَاتُوهُمْ أُجُورُهُمْ فَرِيضَةٌ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيهَا تَرْضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١١﴾** فيه أربع عشرة مسألة :

الأولى — قوله تعالى : **(وَالْمُحْصَنَاتُ)** عطف على الموصولات المذكورات قبله .
والْمُحْصَنَاتُ : المتعصمات ، ومنه الحصن لأنه يمنع فيه ؛ ومنه قوله تعالى : **« وَصَلَّاهُ صَعْنَةً لَبُؤُسٍ لَكُمْ تُحْصِنُكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ »** أى تمنعكم ، ومنه الحصان للفرس (بكسر الحاء) لأنه يمنع صاحبه من الهلاك . والحصان (يفتح الحاء) : المرأة العفيفة لمنعها نفسها من الهلاك . وحصنت المرأة تمنع نفسها من حصان ، مثل جبلت فهي جبان . وقال حسان في عائشة رضى الله عنها :
حَصَانٌ رَزَانٌ مَا تَزَكَّى رِيَّةً * وَتُصْبِحُ غَرَقَى مِنْ لُحُومِ الْغَوَافِلِ ^(١)

والمصدر الحصانة (يفتح الحاء) والحصن كالعلم ^(٢) . فالمراد بالْمُحْصَنَاتِ ها هنا ذوات الأزواج ؛ يقال : امرأة مُحْصَنَةٌ أى متزوجة ، ومُحْصَنَةٌ أى حُرَّةٌ ؛ ومنه **« وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ »** . ومُحْصَنَةٌ أى عفيفة ؛ قال الله تعالى : **« مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَاغِحَاتٍ »** وقال : **« مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَاغِحِينَ »** . ومُحْصَنَةٌ ومُحْصِنَةٌ وحَصَانٌ أى عفيفة ، أى ممتنعة من الفسق ؛ والحزوة تمنع الحُزَّةَ عما يتعاطاه العبيد . قال الله تعالى : **« وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ »** أى الحرائر ، وكان عُرفُ الإمام في الجاهلية الزنا ؟ ألا ترى إلى قول هند بنت عتبة للنبي صلى الله عليه وسلم حين بايعته : **« وَهَلْ تَرَى الْحُزَّةَ ؟ »** والزواج أيضا يمنع زوجه من أن تزوج غيره ؛ فبناء (ح ص ن) معناه المنع كما بينا . ويستعمل الإحصان في الإسلام ؛

(١) تزن : تهم . وغرقى : جائعة . والمراد أنها لا تكتفب غيرها . (٢) في كتب اللغة أنه مثل الحاء .

لأنه حافظ ومانع ، ولم يرد في الكتاب وورد في السنة ؛ ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم :
 « الإيمان قيد الفتك »^(١) . ومنه قول المذنب :

فليس كمهيد النار يا أم مالك . ولكن أحاطت بالزنازل السلاسل

وقال الشاعر :

قالت هلم إلى الحديث فقلت لا . يأي طيبك الله والإسلام

ومنه قول محمّد :

• كفى الشيب والإسلام لره ناعيا •

الثانية - إذا ثبت هذا فقد اختلف العلماء في تأويل هذه الآية ؛ فقال ابن عباس وأبو قلابة وابن زيد ومكحول والزهرري وأبو سعيد الخدري : المراد بالمحصنات هنا المسيئات ذوات الأزواج خاصة ، أى هن عزمات إلا ما ملكت اليقين بالسقي من أرض الحرب ، فإن تلك حلال للذى تقع في سهمه وإن كان لها زوج . وهو قول الشافعي في أن السباء يقطع العصمة ؛ وقاله ابن وهب وابن عبد الحكم وروياه عن مالك ، وقال به أشهب . يدل عليه ما رواه مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين بعث جيشا إلى أوطاس فلقوا المدون فقاتلهم وظهروا عليهم وأصابوا لهم سبأيا ؛ فكان فاس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يخرجوا من غشيانهم من أجل أزواجهم من المشركين ، فأنزل الله عز وجل « وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ » . أى فهن لكم حلال إذا انقضت عتقتهن في ذلك . وهذا نص صريح في أن الآية نزلت بسبب خروج أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن وطء المسيئات ذوات الأزواج ؛ فأنزل الله تعالى في جوابهم « إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ » . وبه قال مالك وأبو حنيفة وأصحابه والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور ، وهو الصحيح إن شاء الله تعالى . واختلفوا في استبرائها بماذا يكون ؛ فقال

(١) قال أبو عبد : الفتك أن يأتي الزيل صاحبه وهو غافل حتى يبتذله فيقتله وإن لم يكن أعطاه أماتا قبل

ذلك ؛ ولكن ينبغي له أن يهله ذلك . (من السان) . (٢) أوطاس : واد بدار هوازن .

الحسن : كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يستبرئون المسبية بمحضة ؛ وقد روى ذلك من حديث أبي سعيد الخدري في سبأيا أوطاس " لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحيض " . ولم يحصل لفراش الزوج السابق أثر حتى يقال إن المسبية مملوكة ولكنها كانت زوجة زال نكاحها فتعد عدة الإماء ، على ما نقل عن الحسن بن صالح قال : عليها العدة حيزتان إذا كان لها زوج في دار الحرب . وكافة العلماء رأوا استبراء واستبراء التي لا زوج لها واحدا في أن الجميع بمحضة واحدة . والمشهور من مذهب مالك أنه لا فرق بين أن يُسبى الزوجان مجتمعين أو متفرقين . وروى عنه ابن بكير أنهما إن سبيا جميعا وأسبقي الرجل أخوا على نكاحهما ؛ فرأى في هذه الرواية أن استبقاه إبقاء لما يملكه لأنه قد صار له عهد وزوجه من جملة ما يملكه ، فلا يحال بينه وبينها ؛ وهو قول أبي حنيفة والثوري ، وبه قال ابن القاسم ورواه عن مالك . والصحيح الأول لما ذكرناه ؛ ولأن الله تعالى قال : « إِلَّا مَا مَلَكَتْ يَمَانُكُمْ » فأحال على ملك النكاح وجعله هو المؤثر فيصالح الحكم به من حيث العموم والتعليل جميعا ، إلا ما خصه الدليل ، وفي الآية قول ثان قاله عبد الله بن مسعود وسعيد بن المسيب والحسن بن أبي الحسن وأبي بن كعب وجابر بن عبد الله وابن عباس في رواية عكرمة : أن المراد بالآية ذوات الأزواج ، أى فهن حرام إلا أن يشتري الرجل الأمة ذات الزوج فإن بيعها طلاقها والصدقة بها طلاقها وأن تورث طلاقها وتطلى الزوج طلاقها . قال ابن مسعود : فإذا بيعت الأمة وها زوج فالمشتري أحق ببيعها وكذلك المسبية ؛ كل ذلك موجب للفرقة بينها وبين زوجها . قالوا : وإذا كان كذلك فلا بد أن يكون بيع الأمة طلاقا لها ؛ لأن الفرج محرم على اثنين في حالة واحدة بإجماع من المسلمين .

قلت : وهذا رده حديث بريرة ؛ لأن عائشة رضى الله عنها اشترت بريرة وأعتقتها ثم نكحها النبي صلى الله عليه وسلم وكانت ذات زوج ؛ وفي إجماعهم على أن بريرة قد خبرت تحت زوجها منيئ بعد أن اشترتها عائشة فأعتقتها دليل على أن بيع الأمة ليس طلاقا ؛ وعلم ذلك جماعة فقهاء الأمصار من أهل الرأي والحديث ، وآلا طلاق لها إلا الطلاق . وقد

أحجج بعضهم بمعوم قوله : «إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ» وقياسا على المَسِيَّاتِ ، وما ذكرناه من حديث بريرة يخصه ويرده ، وأن ذلك إنما هو خاص بالمَسِيَّاتِ على حديث أبي سعيد ، وهو الصواب والحق إن شاء الله تعالى . وفي الآية قول ثالث - روى الثوري عن مجاهد عن إبراهيم قال ابن مسعود في قوله تعالى : «وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ» قال : ذوات الأزواج من المسلمين والمشركون . وقال علي بن أبي طالب : ذوات الأزواج من المشركون . وفي الموطأ عن سعيد بن المسيب « والمحصنات من النساء » هن ذوات الأزواج ؛ ويرجع ذلك إلى أن الله حرّم الزنا . وقالت طائفة : المحصنات في هذه الآية يراد به العفاف ، أي كل النساء حرام . وألبسن أُمّ الإحصان من كان منهن ذات زوج أو غير ذات زوج ، إذ الشرائع في أنفسها تقتضي ذلك .

((إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ)) قالوا : معناه بنكاح أو شراء . هذا قول أبي العالية وعبيدة السبائي وطاوس وسعيد بن جبير وعطاء ، ورواه عبيدة عن عمر ، فأدخلوا النكاح تحت ملك الجين ، ويكون معنى الآية عندهم في قوله تعالى : «إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ» يعني تملكون عصمتين بالنكاح وتملكون الرقبة بالشراء ، فكانهن كلهن ملك يمين وما عدا ذلك فزنا ؛ وهذا قول حسن . وقد قال ابن عباس : « المحصنات » العفاف من المسلمين ومن أهل الكتاب . قال ابن عطية : وبهذا التأويل يرجع معنى الآية إلى تحريم الزنا ، وأسد الطبري أن رجلا قال لسعيد بن جبير : أما رأيت ابن عباس حين سئل عن هذه الآية فلم يقل فيها شيئا ؟ فقال سعيد : كان ابن عباس لا يملكها . وأسد أيضا عن مجاهد أنه قال : لو أعلم من يُقَسِّرُ لي هذه الآية لضربت إليه أكباد الإبل ؛ قوله « والمحصنات » إلى قوله « حكما » . قال ابن عطية : ولا أدري كيف نسب هذا القول إلى ابن عباس ولا كيف انتهى مجاهد إلى هذا القول .

الثالثة - قوله تعالى : ((يَكَلِّبُ اللَّهُ عَلَيْكُمُ)) نصب على المصدر المؤكّد ، أي حرّمت هذه النساء كتاباً من الله عليكم . ومعنى « حرّمت عليكم » كتب الله عليكم . وقال الزجاج

والكوفون : هو نصب على الإغراء، أى الزموا كتاب الله، أو عليكم كتاب الله . وفيه نظر على ما ذكره أبو علي : فإن الإغراء لا يجوز فيه تقديم المنصوب على حرف الإغراء، فلا يقال : زيدا عليك، وزيدا دونك؛ بل يقال : عليك زيدا ودونك عمرا، وهذا الذى قاله صحيح على أن يكون منصوبا بـعليكم، وأما على تقدير حذف الفعل فيجوز . ويجوز الرفع على معنى هذا كتاب الله وفرضه، وقرأ أبو حنيفة ومحمد بن السميع « كتب الله عليكم » على الفعل الماضى المسند إلى اسم الله تعالى، والمعنى كتب الله عليكم ما قصه من التحريم . وقال عبيدة السلماني وغيره : قوله « كتاب الله عليكم » إشارة إلى ما ثبت في القرآن من قوله تعالى : « متى وثلاث ورباع » وفى هذا بدء والأظهر أن قوله « كتاب الله عليكم » إنما هو إشارة التحريم الحاجب بين الناس وبين ما كانت العرب تفعله .

الرابعة — قوله تعالى : (وَأَحِلَّ لَكُم مَّا وَرَاءَ ذَلِكَ) قرأ حمزة واليكساني وعاصم فى رواية حفص « وأحل لكم » رداً على « حرمت عليكم » . الباقون بالفتح رداً على قوله تعالى : « كتاب الله عليكم » . وهذا يقتضى ألا يحرم من النساء إلا من ذكر، وليس كذلك؛ فإن الله تعالى قد حرم على لسان نبيه من لم يذكر فى الآية فيضم إليها؛ قال الله تعالى : « وَمَا أَكَلْتُمْ الرُّسُولَ يَوْمَ نُحْلِدُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَأَتَاهُوا » . روى مسلم وغيره عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها » . قال ابن شهاب : فرى خالة أيبا وعمة أيبا بتلك المقتلة ، وقد قيل : إن تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها متلق من الآية نفسها؛ لأن الله تعالى حرم الجمع بين الأختين ، والجمع بين المرأة وعمتها فى معنى الجمع بين الأختين ، أولان الخالة فى معنى الوالدة والعمة فى معنى الوالد . والصحيح الأول ، لأن الكتاب والسنة كالشيء الواحد ؛ فكأنه قال أحلت لكم ما وراء ما ذكرنا فى الكتاب ، وما وراء ما أكلت به البيان على لسان محمد عليه السلام . وقول ابن شهاب « فرى خالة أيبا وعمة أيبا بتلك المقتلة » إنما صار إلى ذلك لأنه حمل الخالة والعمة على العموم وتم له ذلك ؛ لأن العمة اسم لكل أخت شاركت أبك فى أصله أو فى أحدهما والخالة كذلك كما بيناه .

وفي مصنف أبي داود وغيره عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا تنكح المرأة على عمتها ولا العمّة على بنت أخيها ولا المرأة على خالتها ولا النكاح على بنت اختها ولا تنكح الكبرى على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى " . وروى أبو داود أيضا عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كره أن يجمع بين العمّة والخالة وبين العمتين والخالتين . الرواية « لا يجمع » برفع الميم على الخبر عن المشروعية فيتضمن النهي عن ذلك ، وهذا الحديث يجمع على العمل به في تحريم الجمع بين من ذكر فيه بالنكاح . وأجاز النواجز الجمع بين الأختين وبين المرأة وعتمتها وخالتها ، ولا يمتد بخلافهم لأنهم صرّفوا من الذين ونهروا منه ، ولأنهم مخالفون للسنة الثابتة . وقوله " لا يجمع بين العمتين والخالتين " فقد أشكل على بعض أهل العلم وتغير في معناه حتى حمله على ما يبعد ألا يجوز ؛ فقال : معنى بين العمتين على الجواز أى بين العمّة وبنت أخيها ؛ فقليل لما عمتان كما قيل : سئة العُمَين أبي بكر وعمر ؛ قال : وبين الخالتين مثله . قال النحاس : وهذا من التصف الذي لا يكاد يُسمع بمثله ، وفيه أيضا مع التصف أن يكون كلاما مكررا لغير فائدة ؛ لأنه إذا كان المعنى نهى أن يجمع بين العمّة وبنت أخيها وبين العمتين معنى به العمّة وبنت أخيها صار الكلام مكررا لغير فائدة ؛ وأيضا فلو كان كما قال لوجب أن يكون وبين الخالة ، وليس كذلك الحديث ؛ لأن الحديث نهى أن يجمع بين العمّة والخالة ، فالواجب على لفظ الحديث ألا يجمع بين امرأتين إحداها عمّة الأخرى والأخرى خالة الأخرى . قال النحاس : وهذا يخرج على معنى صحيح ، يكون رجل وابنه تزوجا امرأة وابنتها ، تزوج الرجل البنت وتزوج الأب الأم فولد لكل واحد منهما ابنة من هاتين الزوجتين ؛ فأبنة الأب عمّة أبنة الابن ، وأبنة الابن خالة أبنة الأب . وأما الجمع بين الخاليتين فهذا يوجب أن يكونا امرأتين كل واحدة منهما خالة الأخرى ؛ وذلك أن يكون رجل تزوج أبنة رجل وتزوج الأخرى بنته ، فولد لكل واحد منهما أبنة فأبنة كل واحد منهما خالة الأخرى . وأما الجمع بين العمتين فيوجب ألا يجمع بين امرأتين كل واحدة منهما عمّة الأخرى ؛ وذلك أن يتزوج رجل أم رجل ويتزوج الآخر ، فيولد لكل واحد منهما أبنة فأبنة كل واحد

منهما عمة الأخرى ؛ فهذا ما حرّم الله على لسان رسوله محمد صلى الله عليه وسلم مما ليس في القرآن .

الخامسة - وإذا تقرّر هذا فقد عقد العلماء فيمن يحرم الجمع بينهما عقدا حسنا ؛ فروى مُعْتَمِر بن سُلَيْمَان عن فَضِيل بن مَيْمَرَة عن أَبِي جَرِير عن الشَّعْبِيِّ قال : كل أمرأتين إذا جعلت موضع إحداهما ذكرا لم يزل له أن يترّوج الأخرى فالجمع بينهما باطل . فقلت له : عن هذا ؟ قال : عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال سفيان الثوري : تفسيره عندنا أن يكون من النسب ، ولا يكون بمنزلة امرأة وابنة زوجها يجمع بينهما إن شاء . قال أبو عمر : وهذا على مذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة والأوزاعي وماتر فقهاء الأمصار من أهل الحديث وغيرهم فيما طلت لا يختلفون في هذا الأصل . وقد كره قوم من السلف أن يجمع الرجل بين أبنه رجل وأمرأته من أجل أن أحدهما لو كان ذكرا لم يصل له نكاح الأخرى . والذي عليه العلماء أنه لا بأس بذلك ، وأن المراتى النسب دون غيره من المصاهرة ؛ ثم ورد في بعض الأخبار التنبيه على العلة في منع الجمع بين من ذكر ، وذلك ما يُفَضِّلُ إليه الجمع من قطع الأرحام القرية مما يقع بين الضرائر من الشَّانِ والشُّرُور بسبب الفرية ؛ فروى ابن عباس قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يترّوج الرجل المرأة على العمة أو على الخالة ، وقال : إنكم إذا قطعتم ذلك قطعتم أرحامكم ؛ ذكره أبو محمد الأصيل في فوائده وابن عبد البر وغيرهما . ومن مراسيل أبي داود عن حسين بن طلحة قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تنكح المرأة على أخواتها عفاف القطعية ؛ وقد طرد بعض السلف هذه العلة فنعى الجمع بين المرأة وقرينتها ، وسواء كانت بنت عم أو بنت خال أو بنت خالة ؛ روى ذلك عن إصحاق بن طلحة وعكرمة وقصادة وعطاء في رواية ابن أبي نجيح ، وروى عنه ابن جريح أنه لا بأس بذلك وهو الصحيح . وقد تكح حسن بن حسين بن علي في ليلة واحدة ابنة محمد بن علي وأبنة عمر بن علي فجمع بين أبني عم ؛ ذكره عبد الرزاق . زاد ابن حينة : فأصبح نسأهم لا يدرين إلى أيّتهما ينهبن ؛ وقد كره مالك هذا ، وليس بمحرم عنده .

وفي سماع ابن القاسم : سئل مالك عن أبي بن كعب : فقال : ما أعلمه حراما . قيل له : أخرجه ؟ قال : إن ناسا يلقونه ، قال ابن القاسم : وهو حلال لا بأس به . قال ابن المنذر : لا أعلم أحدا أبطل هذا النكاح . وهما داختان في جملة ما أبيع بالنكاح خير خارجتين منه بكتاب ولا سنة ولا إجماع ، وكذلك الجع بين أبتى عمة وأبتى خالة . وقال السدي في قوله تعالى « وأحل لكم ما وراء ذلكم » : يعني النكاح فيما دون الفرج . وقيل : المعنى وأحل لكم ما وراء ذوات المحارم من إقراراكم . فتادة : يعني بذلك ملك اليمين خاصة .

السادسة — قوله تعالى : ﴿ أَنْ تَبْذُلُوا بِأَمْوَالِكُمْ ﴾ لفظة بيع التزوج والشرء . و « أُنْ » في موضع نصب بدل من « ما » ، وعلى قراءة حمزة في موضع رفع ، ويحتمل أن يكون المعنى لأن ، أو بأن ؛ فتخذف اللام أو الباء فيكون في موضع نصب . و (مُحْصِنِينَ) نصب على الحال ، ومعناه متغففين عن الزنا ، (فِيْرُ مَسَافِينَ) أى غير زائنين . والسفاح الزنا ، وهو مأخوذ من سفح الماء ، أى صبه وسيلانه ، ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم حين سمع النفاق في عرس : « هذا النكاح لا السفاح ولا نكاح السر » . وقد قيل : إن قوله « مُحْصِنِينَ فِيْرُ مَسَافِينَ » يحتمل وجهين : أحدهما — ما ذكرناه وهو الإحصان بنقد النكاح ، تقديره اطلبوا مئافع البضع بأموالكم على وجه النكاح لا على وجه السفاح ؛ فتكون الآية على هذا الوجه عموم . ويحتمل أن يقال : « مُحْصِنِينَ » أى الإحصان صفة لمن ، ومعناه لتزوجوهن على شرط الإحصان فيهن ؛ والوجه الأول أولى لأنه متى أمكن برئ الآية على عمومها والتملق بمقتضاها فهو أولى ؛ لأن مقتضى الوجه الثاني أن المساحقات لا يحل التزوج بهن ، وذلك خلاف الإجماع .

السابعة — قوله تعالى : ﴿ وَأَمْوَالِكُمْ ﴾ أباح الله تعالى التزوج بالأموال ولم يفصل فوجب إذا حصل بنير المال ألا تقع الإباحة به ؛ لأنها على غير الشرط المأذون فيه ، كما لو عقد على نمر أو خنزير أو ما لا يصح تملكه ، ويرد على أحمد قوله في أن المتق يكون صدقا ؛ لأنه ليس فيه تسليم مال وإنما فيه إسقاط الملك من غير أن استحققت به تسليم مال إليها ؛ فإن الذي

كان يملكه المَوْتَى من عنده لم ينتقل إليها وإنما سقط. فإذا لم يُسَلِّم الزوج إليها شيئا ولم تستحق عليه شيئا ، وإنما أنفقت به مِلْكَه لم يكن مهرًا . وهذا بين مع قوله تعالى : « وَأَتُوا النِّسَاءَ » وذلك أمر يقتضى الإيجاب ، وإعطاء المتق لا يصح . وقوله تعالى : « فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ » وذلك محال في المتق فلم يبق أن يكون الصداق إلا مالا ؛ لقوله تعالى : « وَأَمْوَالِكُمْ » . واختلف من قال بذلك في قدر ذلك ، فتعلق الشافعي بمعوم قوله : « وَأَمْوَالِكُمْ » في جواز الصداق بقليل وكثير ، وهو الصحيح ؛ ويعضده قوله عليه السلام في حديث الموهوبة : " ولو خاتمت من حديثي " . وقوله عليه السلام : " أنكحوا الأيامي " ؛ ثلاثا . قيل : وما اللاتي بينهم يا رسول الله ؟ قال : " ما تراضى عليه الأهليون ولو قضيا من أراك " . وقال أبو سعيد الخدري : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صداق النساء فقال : " هو ما أصطلى عليه أهلوم " . وروى جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لو أن رجلا أعطى امرأة ماله بيده طعاما كانت به حلالا " . أخرجهما الدارقطني في سننه ، قال الشافعي : كل ما جاز أن يكون ثمتا لشيء أو جاز أن يكون أجرة جاز أن يكون صداقا ؛ وهذا قول جمهور أهل العلم . وجماعة أهل الحديث من أهل المدينة وغيرها ، كلهم أجاز الصداق بقليل المال وكثيره ، وهو قول عبيد الله بن وهب صاحب مالك ، واختاره ابن المنذر وغيره . قال سعيد بن المسيب لو أصدقها سوطا حلت به ، وأنكح ابنته من عبد الله بن وداعة بدرهمين . وقال ربيعة : يجوز النكاح بدرهم . وقال أبو الزناد : ما تراضى به الأهليون . وقال مالك : لا يكون الصداق أقل من ربع دينار أو ثلاثة دراهم كيلا . قال بعض أصحابنا في تعليل له : وكان أشبه الأشياء بذلك قطع اليد ، لأن البضع عضو واليد عضو يستباح بمقتضى المال ، وذلك ربع دينار أو ثلاثة دراهم كيلا ؛ فرد مالك البضع إليه قياسا على اليد . قال أبو عمر : قد تقدم إلى هذا أبو حنيفة ، فقياس الصداق على قطع اليد ، واليد عنده لا تقطع إلا في دينار ذهب أو عشرة دراهم كيلا ، ولا صداق عنده أقل من ذلك ؛ وعلى ذلك جماعة أصحابه وأهل مذهبه ، وهو قول أكثر أهل بلده في قطع اليد لا في أقل الصداق . وقد قال الدراوردي : لما لك إذ قال لا صداق

أقل من ربع دينار : تزوّجت فيها يا أبا عبد الله . أى سلكت فيها سبيل أهل العراق . وقد احتج أبو حنيفة بما رواه جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لا صداق دون عشرة دراهم " أخرجه الدارقطني . وفي سنده مبشر بن عبيد مترك . وروى عن داود الأودي عن الشعبي عن علي عليه السلام : لا يكون المهر أقل من عشرة دراهم . قال أحمد بن حنبل : لقن غيث بن إبراهيم داود الأودي عن الشعبي عن علي لا مهر أقل من عشرة دراهم فصار حديثاً . وقال القاضي : أقله أربعون درهماً . سعيد بن جبير : نحسون درهماً . ابن شبرمة : خمسة دراهم . ورواه الدارقطني عن ابن عباس عن علي رضي الله عنه : لا مهر أقل من خمسة دراهم .

الثامنة — قوله تعالى : ﴿ قَدْ أَشْهِمْتُكُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ قَرِيبَةً ﴾ الاستمتاع التلذذ . والأجور المهور ؛ وتسمى المهر أجراً لأنه أجر الاستمتاع ، وهذا نص في أن المهر يسمى أجراً ، ودليل على أنه في مقابلة البضع ؛ لأن ما يقابل المنفعة يسمى أجراً . وقد اختلف العلماء في المفقود عليه في النكاح ما هو : بلذ المرأة أو منفعة البضع أو الحل ؛ ثلاثة أقوال ، والظاهر المجموع ؛ فإن المقدر يقتضى كل ذلك . والله أعلم .

التاسعة — واختلف العلماء في معنى الآية ؛ فقال الحسن ومجاهد وغيرهما : المعنى فما انتفعتم وتلذذتم بالجماع من النساء بالنكاح الصحيح فأتوهن أجورهن أى مهرهن ، فإذا جامعها مرة واحدة فقد وجب المهر كاملاً إن كان مسمى ، أو مهر مثلها إن لم يسمى . فإن كان النكاح فاسداً فقد اختلفت الرواية عن مالك في النكاح الفاسد هل تستحق به مهر المثل أو المسمى إذا كان مهرًا صحيحاً ؛ فقال مرة : المهر المسمى ، وهو ظاهر مذهبه ؛ وذلك أن ما تراضوا عليه يقين ، ومهر المثل اجتهد فيجب أن يرجع إلى ما تيقناه لأن الأموال لا تستحق بالشك . ووجه قوله « مهر المثل » أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فإن دخل بها فلها مهر مثلها بما استحل من فرجها » . قال ابن جرير متبادر : ولا يجوز أن يحمل الآية على جواز المتعة ؛ لأن رسول الله صلى الله عليه عليه

وسلم نهى عن نكاح المتعة وحرمه ، ولأن الله تعالى قال : « فَاتَّكِفُوهُنَّ بِأَذْنِ أَهْلِهِنَّ »
 ومعلوم أن النكاح بإذن الأهلين هو النكاح الشرعى بوليّ وشاهدين ، ونكاح المتعة ليس
 كذلك . وقال الجمهور : المراد نكاح المتعة الذى كان فى صدر الإسلام . وقرا ابن عباس
 وأبى جبير « لما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى فأنوهن أجودهن » ثم نهى عنها
 النبى صلى الله عليه وسلم . وقال سعيد بن المسيب : فسختها آية الميراث ؛ إذ كانت المتعة
 لا ميراث فيها . وقالت عائشة والقاسم بن محمد : تحريمها ونسخها فى القرآن ؛ وذلك قوله
 تعالى : « وَالَّذِينَ هُمْ يُفْرُوهُمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَلَهُنَّ فِيهِمْ
 مَلُومِينَ » . وليست المتعة نكاحا ولا ملك يمين . وروى الثارقطنى عن علي بن أبى طالب
 قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المتعة ، قال : وإما كانت لمن لم يجد فلما نزل
 النكاح والطلاق والعلة والميراث بين الزوج والمرأة نسخت . وروى عن علي رضى الله عنه
 أنه قال : نسخ صوم رمضان كل صوم ، ونسخت الزكاة كل صدقة ، ونسخ الطلاق والعلة
 والميراث المتعة ، ونسخت الأختية كل ذبح . وعن ابن مسعود قال : المتعة منسوخة نسختها
 الطلاق والعلة والميراث . وروى عطاء عن ابن عباس قال : ما كانت المتعة إلا رحمة من
 الله تعالى رحم بها عباده ، ولولا نهى عمر عنها ما زنى إلا شقي .

الباشرة — واختلف العلماء كم مرة أبيحت ونسخت ؛ ففى صحيح مسلم عن عبد الله
 قال : كنا نقزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس لنا نساء ؛ فقلنا : ألا نستخصى ؟ فنهانا
 عن ذلك ، ثم رخص لنا أن نكح المرأة بالثوب إلى أجل . قال أبو حاتم البستي : فى صحيحه :
 قولهم للنبي صلى الله عليه وسلم « ألا نستخصى » دليل على أن المتعة كانت محظورة قبل أن أبيح
 لهم الاستمتاع ، ولو لم تكن محظورة لم يكن لسؤالهم عن هذا معنى ، ثم رخص لهم فى الغزو
 أن ينكحوا المرأة بالثوب إلى أجل ثم نهى عنها عام خيبر ، ثم أذن فيها عام الفتح ، ثم حرمها
 بعد ثلاث ، فهى عزمة إلى يوم القيامة . وقال ابن العربى : وأما متعة النساء فهى من
 غرائب الشريعة ؛ لأنها أبيحت فى صدر الإسلام ثم حُرمت يوم خيبر ، ثم أبيحت فى غزوة

أوطيس ، ثم حُرمت بعد ذلك واستقر الأمر على التحريم ، وليس لها أخت في الشريعة إلا مسألة القبيلة ، فإن النسخ طرأ عليها مرتين ثم استقرت بعد ذلك . وقال غيره من جمع طرق الأحاديث فيها : إنها تقتضي التحليل والتحريم سبع مرات ، فروى ابن أبي عمرة أنها كانت في صدر الإسلام . وروى سالم بن الأثويع أنها كانت عام أوطيس . ومن رواية عليّ - تحرّمها يوم خيبر . ومن رواية الربيع بن سبرة إباحتها يوم الفتح .

قلت : وهذه الطرق كلّها في صحيح مسلم ، وفي غيره عن عليّ - نفيه عنها في غزوة تبوك ، رواه إسماعيل بن راشد عن الزهريّ عن عبد الله بن محمد بن عليّ عن أبيه عن عليّ ، ولم يتابع إسماعيل بن راشد على هذه الرواية عن ابن شهاب ، قاله أبو عمر رحمه الله . وفي مصنف أبي داود من حديث الترمذي بن سبرة انتهى عنها في حجة الوداع ، وذهب أبو داود إلى أن هذا أصح ما روى في ذلك . وقال عمرو بن الحسن : ما حلت المنة قط إلا ثلاثا في عمرة القضاء ما حلت قبلها ولا بعدها . وروى هذا عن سبرة أيضا ، فهذه سبعة مواطن أحلت فيها المنة وحُرمت . قال أبو جعفر الطحاوي : كل هؤلاء الذين رَوَوْا عن النبي صلى الله عليه وسلم إطلاقاتها أخبروا أنها كانت في سفر ، وأن النبي لحقها في ذلك السفر بعد ذلك ، فنع منها ، وليس أحد منهم يخبر أنها كانت في حضر ، وكذلك روى عن ابن مسعود . فاما حديث سبرة الذي فيه إباحة النبي صلى الله عليه وسلم لها في حجة الوداع فخرج عن معانيها كلّها ، وقد اعتبرنا هذا الحرف فلم نجده إلا في رواية عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز خاصة ، وقد رواه إسماعيل بن عياش عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز فذكر أن ذلك كان في فتح مكة وأنهم شكوا إليه العزبة فرخص لهم فيها ، ومحال أن يشكوا إليه العزبة في حجة الوداع ، لأنهم كانوا أجوا بالنساء ، وكان تزويج النساء بمكة يمكنهم ، ولم يكونوا حيلجدا كما كانوا في التزوات المتقدمة . ويحتمل أنه لما كانت عادة النبي صلى الله عليه وسلم تكرر مثل هذا في منازيه

(١) العزبة : (يضم عين هجمة وزاى مسجمة) التجرد عن النساء . ويحتمل أن يكون يقين مسجده رواه مهمله أي القرائن من الأوطان لما فيه من فراق الأهل (عن ابن ماجة) .

وفي المواضع الجامعة ، ذكر تحريمها في حجة الوداع لاجتماع الناس حتى يسمعه من لم يكن سمعه ، فأكد ذلك حتى لا تبقى شبهة لأحد يدعى بتحليلها ، ولأن أهل مكة كانوا يستعملونها كثيرا .

الحادية عشرة — روى الليث بن سعد عن بكير بن الأتيج عن عمار مولى الشريد قال : سألت ابن عباس عن المتعة أسفاح هي أم نكاح؟ قال : لا سفاح ولا نكاح ، قلت : فما هي؟ قال : المتعة كما قال الله تعالى . قلت : هل عليها عتة؟ قال : نعم حيضة . قلت : يتوارثان ، قال لا . قال أبو عمر : لم يختلف العلماء من السلف والخلف أن المتعة نكاح إلى أجل لا ميراث فيه ، والفرقة تقع عند انقضاء الأجل من غير طلاق . وقال ابن عطية : « وكانت المتعة أن يتزوج الرجل المرأة بشاهدين وإذن الولي إلى أجل مُسمى وعلى الآ ميراث بينهما ، ويسطها ما أخفا عليه ، فإذا انقضت المدة فليس له عليها سبيل ويستبرئ رَجَمها ، لأن الولد لاحق فيه بلا شك ، فإن لم تحمل سَلَت لغيره . وفي كتاب النكاح في هذا خطأ وأن الولد لا يلحق في نكاح المتعة » .

قلت : هذا هو المفهوم من عبارة النكاح ، فإنه قال : وإنما المتعة أن يقول لها : أتزوجك يوما — أو ما أشبه ذلك — على أنه لا عتة عليك ولا ميراث بيننا ولا طلاق . ولا شاهد يشهد على ذلك ، وهذا هو الزنا بينه ولم يبع قط في الإسلام ، ولذلك قال عمر : لا أوتي برجل تزوج متعة إلا غيبتة تحت الجحارة .

الثانية عشرة — وقد اختلف علماؤنا إذا دخل في نكاح المتعة هل يُحد ولا يلحق به الولد ، أو يُدفع الحلة للشبهة ويلحق به الولد على قولين ، ولكن يُسدر ويعاقب . إذا لحق اليوم الولد في نكاح المتعة في قول بعض العلماء مع القول بتحريمه ، فكيف لا يلحق في ذلك الوقت الذي أُبيح ، فدل على أن نكاح المتعة كان على حكم النكاح الصحيح ويفارقه في الأجل والميراث . وحكى المتهنوي عن ابن عباس أن نكاح المتعة كان بلا ولي ولا شهود . وفيما حكاه ضعف لما ذكرنا . قال ابن العربي : وقد كان ابن عباس يقول بجوازها ، ثم ثبت رجوعه

عنها ، فاعتقد الإجماع على تحريمها ؛ فإذا فعلها أحد رجم في مشهور المذهب . وفي رواية أخرى عن مالك : لا يرمي ؛ لأن نكاح المتعة ليس بحرام ، ولكن لأصل آخر لعلمائنا غريبين انفردوا به دون سائر العلماء ؛ وهو أن ما حُرِّم بالسنة هل هو مثل ما حُرِّم بالقرآن أم لا ؛ فمن رواية بعض المدنيين عن مالك أنها ليسا بسواء ، وهذا ضعيف . وقال أبو بكر الطرطوسي : ولم يُرخص في نكاح المتعة إلا عمران بن حصين وابن عباس وبعض الصحابة وطائفة من أهل البيت . وفي قول ابن عباس يقول الشاعر :

أقول للركب إذ طال التواء بنا • يا صاح هل لك في قتياب ابن عباس

في بَقِيَّة رَخْصَةِ الْأَطْرَافِ نَاعِمَةٍ • تكون متوالت حتى مرجع الناس

وسائر العلماء والفقهاء من الصحابة والتابعين والسلف الصالحين هل أن هذه الآية منسوخة ؛ وأن المتعة حرام . وقال أبو عمر : أصحاب ابن عباس من أهل مكة واليمن كلهم يرون المتعة حلالا على مذهب ابن عباس وسائر الناس . وقال معمر قال الزهري : أزداد الناس لها مقتا حتى قال الشاعر :

قال المحمِّل لما طال مجلسه • يا صاح هل لك في قتياب ابن عباس

كما تقسم .

الثالثة عشرة — قوله تعالى : (أَجُودُهُنَّ) يعم المسال وغيره ، فيجوز أن يكون الصنداق منافع أعيان . وقد اختلف في هذا العلماء ؛ فمنه مالك والمزني والليث وأحمد وأبو حنيفة وأصحابه ؛ إلا أن أبا حنيفة قال : إذا تزوج على ذلك فالتكاح جائز وهو في حكم من لم يُنم لها ، ولها مهر مثلها إن دخل بها ، وإن لم يدخل بها فلها المتعة . وكرهه ابن القاسم في كتاب محمد وأجازه أصبغ . قال ابن شاس : فإن وقع مَقَى في قول أكثر الأصحاب . وهي رواية أصبغ عن ابن القاسم . وقال الشافعي : النكاح ثابت وعليه أن يُسلمها ما شرط لها . فإن طلقها قبل الدخول ففيها للشافعي قولان : أحدهما أن لها نصف أجر تعليم تلك السورة ، والآخر أن لها نصف مهر مثلها . وقال إسماعيل : النكاح جائز . قال أبو الحسن النخعي . والقول يجوز جميع ذلك أحسن . والإجارة والبيع كغيرهما من الأموال التي تملك وتباع وتشتري . وإنما كره ذلك

مالك لأنه يستحب أن يكون الصداق معجلاً، والإجارة واجبة في معنى المؤجل . احتج أهل القول الأول بأن الله تعالى قال : « وَأَمْوَالِكُمْ » وتحقيق المال ما يتعلق به الأطلاق، ويستد للارتفاع ، ومصلحة الرقبة في الإجارة ومنفعة التعليم للعلم كله ليس بمال . قال الطحاوي : والأصل المجتمع عليه أن رجلاً لو استأجر رجلاً على أن يعلمه سورة من القرآن سماها بدرهم لم يميز؛ لأن الإجازات لا تجوز إلا لأحد معنيين، إما على عمل بعينه تكياطة ثوب وما أشبهه، وإما على وقت معلوم ؛ وكان إذا استأجره على تعليم سورة فتلك إجارة لا على وقت معلوم ولا على عمل معلوم، وإنما استأجره على أن يعلم ، وقد يفهم بقليل التعليم وكثيره في قليل الأوقات وكثيرها . وكذلك لو باعه داره على أن يعلمه سورة من القرآن لم يميز للعاني التي ذكرناها في الإجازات . وإذا كان التعليم لا يملك به المنافع ولا أعيان الأموال ثبت بالنظر أنه لا يملك به الأبدان . والله الموفق . احتج من أجاز ذلك بحديث سهل بن سعد في حديث المؤخرية ، وفيه فقال : " اذهب فقد ملكتها بما ملك من القرآن " . في رواية قال : " أنطلق فقد تزوجتكها فسلمها من القرآن " . قالوا : ففي هذا دليل على انعقاد النكاح وتأخر المهر الذي هو التعليم ، وهذا على الظاهر من قوله " بما ملك من القرآن " فإن الباء للعوض ؛ كما يقول : خذ هذا بهذا ، أي عوضاً منه . وقوله في الرواية الأخرى " فسلمها " نص في الأمر بالتعليم ، والمساق يشهد بأن ذلك لأجل النكاح ، ولا يلتفت لقول من قال إن ذلك كان إكراماً للرجل بما حفظ من القرآن ، أي لما حفظه ، فتكون الباء بمعنى اللام ؛ فإن الحديث الثاني يصريح بخلافه في قوله " فسلمها من القرآن " . ولا حجة فيما روى عن أبي طلحة أنه خطب أم سليم فقالت : إن أسلم تزوجته . فأسلم تزوجها ؛ فلا يعلم مهر كان أكبر من مهرها ، كان مهرها الإسلام ؛ فإن ذلك خاص به . وأيضاً فإنه لا يصل إليها منه شيء بخلاف التعليم وضرة من المنافع . وقد تزوج شعيب عليه السلام أبنته من موسى عليه السلام على أن يرتقى له غنياً في صداقها ؛ على ما يأتي بيانه في سورة « القصص » . وقد روى من حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل من أصحابه : " يا فلان هل

تزوجت ؟ قال : لا وليس معي ما أتزوج به . قال : " أليس معك " قل هو الله أحد " ؟ قال : بلى ! قال : " قلت القرآن . أليس معك آية الكرسي " ؟ قال : بلى ! قال : " رجع القرآن . أليس معك " إذا جاء نصر الله والفتح " ؟ قال : بلى ! قال : " رجع القرآن . أليس معك " إذا زلزلت " ؟ قال : بلى ! قال : " رجع القرآن . ترفع تزوج " .

قلت : وقد أنصح الدارقطني حديث سهل من حديث ابن مسعود ، وفيه زيادة تبين ما احتج به مالك وغيره ، وفيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من ينكح هذه ؟ " فقام ذلك الرجل فقال : أنا يا رسول الله ، فقال : " ألك مال " ؟ قال : لا يا رسول الله ، قال : " فهل تقرأ من القرآن شيئا " ؟ قال : نعم ، سورة البقرة ، وسورة المفضل . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " قد أنكحكها على أن تقرأها وتعلمها وإذا رزقك الله حوضتها " . فتزوجها الرجل على ذلك ؛ وهذا نص — لومع — في أن التعليم لا يكون صداقا . قال الدارقطني : تفرد به عتبة بن السكن وهو متروك الحديث . و (قَرِيبَةٌ) نصب على المصدر في موضع الحال ، أى مفروضة .

الرابعة عشرة — قوله تعالى : (وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاذِبْتُمْ بِهِ مِنْ بَيْدِ الْقَرِيبَةِ) أى من زيادة وتقصان في المهر ؛ فإن ذلك سائغ عند التراضي بعد استقرار القرينة . والمراد إبراء المرأة عن المهر ، أو توفية الرجل كل المهر إن طلق قبل الدخول . وقال القائلون بأن الآية في المتعة : هذا إشارة إلى ما تراضيا عليه من زيادة في مدة المتعة في أول الإسلام ؛ فإنه كان يترجح الرجل المرأة شهرا على دينار مثلا ، فإذا انقضى الشهر فربما كان يقول : زيدني في الأجل أزيدك في المهر . بين أن ذلك كان جائزا عند التراضي .

قوله تعالى : وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكَ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُخْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمَنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَانِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِعْمَالِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَانكِحُوهُنَّ بِأَذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ

بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَفِّحَاتٍ وَلَا مُتَّخَذَاتِ أَخْدَانٍ فَإِذَا أُحْصِنَّ
فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْنَّ نِصْفَ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ذَلِكَ
لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٥٥﴾

فيه إحدى وعشرون مسألة :

الأولى - قوله تعالى : (وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا) الآية . نُبّه تعالى على تخفيف
في النكاح وهو نكاح الأمة لمن لم يجد الطول . واختلف العلماء في معنى الطول على ثلاثة
أقوال : الأول - السعة والغنى ؛ قاله ابن عباس وبجاهد وسعيد بن جبيرة والسدي وابن زيد
ومالك في المدونة . يقال : طال بطول طولا في الإفضال والقدرة . وفلان ذو طول أى
ذو قدرة في ماله (يفتح الطاء) . وطولا (بضم الطاء) في ضد القصر . والمراد ههنا القدرة على
المهر في قول أكثر أهل العلم ، وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور . قال أحمد بن
المحدث قال عبد الملك : الطول كل ما يقدر به حل النكاح من نقد أو عرض أو دين على ماله .
قال : وكل ما يمكن بيعه وإجارته فهو طول . قال : وليست الزوجة ولا الزوجان ولا الثلاثة
طولا . وقال : وقد سمعت ذلك من مالك رضى الله عنه . قال عبد الملك : لأن الزوجة لا ينكح
بها ولا يصل بها إلى غيرها إذ ليست بمال . وقد سئل مالك عن رجل يترجى أمة وهو ممن
يجد الطول ؛ فقال : أرى أن يفرق بينهما . قيل له : إنه يخاف العنت . قال : السوط
يضر به . ثم خففه بعد ذلك . القول الثانى - الطول الحزوة . وقد اختلف قول مالك
في الحزوة هل هى طول أم لا ؛ فقال في المدونة : ليست الحزوة بطول تمنع من نكاح الأمة ؛
إذا لم يجد سعة لأخرى وخاف العنت . وقال في كتاب عده ما يقتضى أن الحزوة بمثابة الطول . قال
القعني : وهو ظاهر القرآن . وروى نحوه هذا عن ابن حبيب ، وقاله أبو حنيفة . فيقتضى
هذا أن من عنده حرة فلا يجوز له نكاح أمة وإن عدم السعة وخاف العنت ؛ لأنه طالب
شهوة وعنده امرأة ، وقال به الطبري وأحتج له . قال أبو يوسف : الطول هو وجود الحزوة

تحتة ، فإذا كانت تحتة حرمة فهو ذو طول ، فلا يجوز له نكاح الأمة . القول الثالث - الطول -
 الجلد والصبر لمن أحب أمة وهوها حتى صار لذلك لا يستطيع أن يتزوج غيرها ، فإن له أن
 يتزوج الأمة إذا لم يملك هواها وخاف أن يتنجس بها وإن كان يجد سعة في المال لنكاح حرمة ؛
 هذا قول قتادة والنخعي وعطاء وسفيان الثوري . فيكون قوله تعالى : « لِمَنْ خَشِيَ الْعَمَتَ »
 على هذا التأويل في صفة عدم الجلد . وعلى التأويل الأول يكون تزويج الأمة معلقا بشرطين :
 عدم السعة في المال ، وخوف العنت ، فلا يصح إلا باجتماعهما . وهذا هو نص مذهب
 مالك في المسدقة من رواية ابن قانع وابن القاسم وابن وهب وابن زياد . قال مطرف وابن
 الماجشون : لا يهل للرجل أن ينكح أمة ولا يُتَزَّان إلا أن يجتمع الشرطان كما قال الله تعالى ؛
 وقوله أصبح . ورؤى هذا القول عن جابر بن عبد الله وابن عباس وعطاء وطاوس والزهرى
 ومكحول ، وبه قال الشافعى وأبو ثور وأحمد وإسحاق ، واختاره ابن المنذر وغيره . فإن وجد
 المهر وعلم النفقة فقال مالك في كتاب عمد : لا يجوز له أن يتزوج أمة . وقال أصبح : ذلك
 جائز ، إذ نفقة الأمة على أهلها إذا لم يضمها إليه . وفي الآية قول رابع - قال مجاهد : مما
 وسع الله على هذه الأمة نكاح الأمة والنصرانية ، وإن كان موسرا . وقال بذلك أبو حنيفة
 أيضا ، ولم يشترط خوف العنت ؛ إذا لم تكن تحتة حرمة . قالوا : لأن كل مال يمكن أن
 يتزوج به الأمة يمكن أن يتزوج به الحرمة ؛ فالآية على هذا أصل في جواز نكاح الأمة مطلقا .
 قال مجاهد : وبه يأخذ سفيان ، وذلك أتى سائعه عن نكاح الأمة لحديثي عن ابن أبي ليلى
 عن المنهال عن عباد بن عبد الله عن علي رضي الله عنه قال : إذا نكحت الجورة على الأمة
 كان لحرمة يومان وللأمة يوم . قال : ولم ير علي به بأسا . وحجة هذا القول عموم قوله تعالى :
 « وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ » . وقوله تعالى : « وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا » إلى قوله :
 « ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَمَتَ مِنْكُمْ » ؛ لقوله عز وجل : « فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النَّسَاءِ مَتًى
 وَثَلَاثَ رُبَاعٍ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَدْلُوا فَوَاحِدَةً » . وقد اتفق الجميع على أن يُتَزَّان يتزوج أربعا وإن
 خاف ألا يعدل . قالوا : وكذلك له تزويج الأمة وإن كان واجدا للطول غير خائف للعنت . وقد

رَوَى عَنْ مَالِكٍ فِي الَّذِي يَحْدُ طَوْلًا لِحْوَةِ أَنَّهُ يَتَرَوَّجُ أُمَّةٌ مَعَ قَدْرِهِ عَلَى طَوْلِ الْحَوَّةِ ؛ وَذَلِكَ ضَعِيفٌ مِنْ قَوْلِهِ . وَقَدْ قَالَ مَرَّةً أُخْرَى : مَا هُوَ بِالْحَرَامِ الْبَيِّنِّ وَأَجَوِّزُهُ . وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَحْزُوزُ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَنْكِحَ أُمَّةً فِيمَا سَلَمَهُ بِجَاهٍ ، وَلَا لَهُ أَنْ يَتَرَوَّجَ بِالْأُمَّةِ الْمُسْلِمَةِ إِلَّا بِالشَّرْطَيْنِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِمَا كَمَا بَيَّنَّا . وَالْعَنْتُ الزَّيْنُ ؛ فَإِنْ عَدِمَ الطَّوْلُ وَلَمْ يَنْخَسِ الْعَنْتُ لَمْ يَحْزُزْ لَهُ نِكَاحُ الْأُمَّةِ ، وَكَذَلِكَ إِنْ وَجَدَ الطَّوْلَ وَخَشِيَ الْعَنْتُ . فَإِنْ قَدَّرَ عَلَى طَوْلِ حُرَّةٍ كِتَابِيَّةٍ وَهِيَ الْمَسْأَلَةُ :

الثَّانِيَةُ — فَهَلْ يَتَرَوَّجُ الْإِمَّةُ ؛ اخْتَلَفَ عُلَمَاؤُنَا فِي ذَلِكَ ، فَقِيلَ : يَتَرَوَّجُ الْإِمَّةُ فَإِنَّ الْإِمَّةَ الْمُسْلِمَةَ لَا تَلْحَقُ بِالْكَافِرَةِ ، فَأُمَّةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ حُرَّةٍ مُشْرِكَةٍ . وَاخْتَارَهُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ . وَقِيلَ : يَتَرَوَّجُ الْكِتَابِيَّةُ ؛ لِأَنَّ الْإِمَّةَ وَإِنْ كَانَتْ تَفْضُلُهَا بِالْإِيمَانِ فَالْكَافِرَةُ تَفْضُلُهَا بِالْحُرِّيَّةِ وَهِيَ زَوْجَةٌ . وَأَيْضًا فَإِنَّ وَلَدَهَا يَكُونُ حُرًّا لَا يَسْتَرْقُ ، وَوَلَدُ الْإِمَّةِ يَكُونُ رَقِيقًا ؛ وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَتَنَبَّأُ عَلَى أَصْلِ الْمَذْهَبِ .

الثَّالِثَةُ — وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الرَّجُلِ يَتَرَوَّجُ الْحَوَّةَ عَلَى الْإِمَّةِ وَلَمْ تَعْلَمْ بِهَا ؛ فَقَالَتْ طَائِفَةٌ : النِّكَاحُ ثَابِتٌ . كَذَلِكَ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَعَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ وَالشَّافِعِيُّ وَأَبُو ثَوْرٍ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وَرَوَى عَنْ عَلٍ . وَقِيلَ : لِلْحَوَّةِ الْخِيَارُ إِذَا عَلِمَتْ . ثُمَّ فِي أَيْ شَيْءٍ يَكُونُ لَهَا الْخِيَارُ ؛ فَقَالَ الزُّهْرِيُّ وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَمَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ فِي أَنْ يُقِيمَ مَعَهُ أَوْ تَفَارِقَهُ . وَقَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ : فِي أَنْ يُفَرِّقَ نِكَاحُ الْإِمَّةِ أَوْ تَفْسُخُهُ . وَقَالَ النَّخَعِيُّ : إِذَا تَزَوَّجَ الْحَوَّةَ عَلَى الْإِمَّةِ فَارِقَ الْإِمَّةَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ مِنْهَا وَلَدٌ ؛ فَإِنْ كَانَ لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَهُمَا . وَقَالَ مَعْرُوقٌ : يُفْسَخُ نِكَاحُ الْإِمَّةِ ؛ لِأَنَّهُ أَمْرٌ أُبِيحَ لِلضَّرُورَةِ كَالْمَيْتَةِ ، فَإِذَا أَرْتَفَعَتِ الضَّرُورَةُ ارْتَفَعَتِ الْإِبَاحَةُ .

الرَّابِعَةُ — فَإِنْ كَانَتْ تَحْتَهُ أَمَتَانِ عَلِمَتْ الْحَوَّةُ بِوَاحِدَةٍ مِنْهُمَا وَلَمْ تَعْلَمْ بِالْأُخْرَى فَإِنَّهُ يَكُونُ لَهَا الْخِيَارُ . أَلَا تَرَى لَوْ أَنَّ حُرَّةً تَزَوَّجَ عَلَيْهَا أُمَّةً فَرَضِيَّةً ، ثُمَّ تَزَوَّجَ عَلَيْهَا أُمَّةً فَرَضِيَّةً ، ثُمَّ تَزَوَّجَ عَلَيْهَا أُخْرَى فَأَنْكَرْتَ كَانَ ذَلِكَ لَهَا ؛ فَكَذَلِكَ هَذِهِ إِذَا لَمْ تَعْلَمْ بِالْأَمَتَيْنِ وَعَلِمَتْ بِوَاحِدَةٍ . قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ قَالَ مَالِكٌ : وَإِنَّمَا جَعَلْنَا الْخِيَارَ لِلْحُرَّةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لِمَا قَالَ الْعُلَمَاءُ قَبْلِي ؛

يريد سعيد بن المسيّب وابن شهاب وغيرهما . قال مالك : ولولا ما قالوه لرأيت حلالا ؛ لأنه في كتاب الله حلال . فإن لم تكف الحرة واحتاج إلى أخرى ولم يقدر على مصداقها جاز له أن يترجى الأمة حتى ينتهي إلى أربع بالتزويج بظاهر القرآن . رواه ابن وهب عن مالك . وروى ابن القاسم عنه : يرد نكاحه . قال ابن العربي : والأول أصح في الدليل ، وكذلك هو في القرآن ؛ فإن من رضى بالسبب المحقق رضى بالسبب المرتب عليه ، والآ يكون لما خيار ؛ لأنها قد علمت أن له نكاح الأربع ، وعلمت أنه إن لم يقدر على نكاح حرة تزوج أمة ، وما شرط الله سبحانه عليها كما شرطت على نفسها ، ولا يشتر في شروط الله سبحانه وتعالى عليها . وهذا غاية التحقيق في الباب والإنصاف فيه .

الخامسة — قوله تعالى : ﴿ الْمُحْصَنَاتِ ﴾ يريد الحرائر ؛ يدل عليه التقسيم بينهن وبين الإماء في قوله : ﴿ مِنْ نِسَائِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ﴾ . وقالت فرقة : معناه العفاف . وهو ضميم ؛ لأن الإماء يقمن تحته فأجازوا نكاح إماء أهل الكتاب ، وحرّموا البغايا من المؤمنات والكتابيات . وهو قول ابن ميسرة والسدي . وقد اختلف العلماء فيما يجوز للزّ الذي لا يجد الطول ويضحي العنت من نكاح الإماء ؛ فقال مالك وأبو حنيفة وابن شهاب الزّهرى والحرث المكي^(١) : له أن يترجى أربعاً . وقال حماد بن أبي سليمان : ليس له أن ينكح من الإماء أكثر من اثنتين . وقال الشافعي وأبو ثور وأحمد وإسحاق : ليس له أن ينكح من الإماء إلا واحدة . وهو قول ابن عباس ومسروق وجماعة ؛ واحتجوا بقوله تعالى : ﴿ فَلْيَكْ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ ﴾ وهذا المعنى يزول بنكاح واحدة .

السادسة — قوله تعالى : ﴿ إِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ أي فليترجى أمة النير . ولا خلاف بين العلماء أنه لا يجوز له أن يترجى أمة نفسه ؛ لتعارض الحقوق واختلافها .

السابعة — قوله تعالى : ﴿ مِنْ نِسَائِكُمُ ﴾ أي المملوكات ، وهي جمع فتاة . والعرب تقول للوك لوكي ، وللملوكة فتاة . وفي الحديث الصحيح : " لا يقول أحدكم عيدي وأمتي

(١) النكاح : بالنسبة للسكون نسبة إلى مكل بن من نعيم .

ولكن ليقبل فتاى وفتاى "وسياى . ولفظ الفتى والفتاة يطلق أيضا على الأحرار فى ابتداء الشباب، فاما فى المسالك فيطلق فى الشباب وفى الكبر .

الثامنة — قوله تعالى : « الْمُؤْمِنَاتِ » بين بهذا أنه لا يجوز التزوج بالأمة الكابية، فهذه الصفة مشترطة عند مالك وأصحابه، والشافعى وأصحابه، والثورى والأوزاعى والحسن البصرى والزهرى ومكحول ومجاهد . وقالت طائفة من أهل العلم منهم أصحاب الراى : نكاح الأمة الكابية جائز . قال أبو عمر : ولا أعلم لهم سقفا فى قولهم، إلا أبا ميسرة عمرو بن شريحيل فإنه قال : إماء أهل الكتاب بمنزلة الحرائر منهم . قالوا : وقوله « الْمُؤْمِنَاتِ » على جهة الوصف الفاضل وليس بشرط ألا يجوز غيرها ، وهذا بمنزلة قوله تعالى : « فَإِنْ يَخْتُمْ أَنْ تَتَزَوَّجُوا فَوَاحِدَةً » فإن خلف ألا يعيدل فتزوج أكثر من واحدة جاز، ولكن الأفضل ألا يتزوج ، وكذلك هنا الأفضل ألا يتزوج إلا مؤمنة، ولو تزوج غير المؤمنة جاز . وأحتجوا بالقياس على الحرائر، وذلك أنه لما لم يمنع قوله : « الْمُؤْمِنَاتِ » فى الحرائر من نكاح الكابيات فكذلك لا يمنع قوله : « الْمُؤْمِنَاتِ » فى الإماء من نكاح إماء الكابيات . وقال أشهب فى المدونة : جائز للعبد المسلم أن يتزوج أمة كابية . فالمنع عنده أن يفضل الزوج فى الحريرة والدين معا . ولا خلاف بين العلماء أنه لا يجوز لمسلم نكاح مجوسية ولا وثلية، وإذا كان حراما بإجماع نكاحهما فكذلك وطؤهما بملك إيمان قياسا ونظرا . وقد روى عن طاوس ومجاهد وعطاء وعمرو بن دينار أنهم قالوا : لا بأس بنكاح الأمة المجوسية بملك إيمان . وهو قول شاذ مهجور لم يفتى إليه أحد من فقهاء الأمصار . وقالوا : لا يحل أن يطأها حتى تُسلم . وقد تقدم القول فى هذه المسألة فى « البقرة » مستوفى .

التاسعة — قوله تعالى : « وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ » المعنى أن الله طليم بواطن الأمور ولكم ظواهرها، وكلكم بنو آدم وأكرمكم عند الله اتقاكم، فلا تستنكفوا من التزوج بالإماء عند الضرورة، وإن كانت حديثة عهد بيباء، أو كانت خرساء وما أشبه ذلك . فى اللفظ تنبيه على أنه ربما كان إيمان أمة أفضل من إيمان بعض الحرائر .

الناشرة — قوله تعالى : ﴿بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ ابتداء وخبر ؛ كقولك زيد في الدار .
والمعنى أتم بنو آدم . وقيل : أتم مؤمنون . وقيل : في الكلام تقديم وتأخير ؛ المعنى :
ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فلينكح بضعكم من بعض : هذا فتاة
هذا ، وهذا فتاة هذا . فبعضكم على هذا التقدير مرفوع بفعله وهو فلينكح . والمقصود بهذا
الكلام توطئة نفوس العرب التي كانت تستهجن ولد الأمة وتغيره وتسميه المجيبين ، فلما جاء
الشرع بجواز نكاحها علموا أن ذلك التهجيب لا معنى له ، وإنما انحطت الأمة فلم يجوز لهم
التزوج بها إلا عند الضرورة ؛ لأنه تسبب إلى إرفاق الولد ، وأن الأمة لا تفرغ للزوج على
الدوام ، لأنها مشغولة بخدمة المولى .

الحادية عشرة — قوله تعالى : ﴿فَأَنكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾ أي بولاية أربابهن المالكين
وإذنهم . وكذلك العبد لا ينكح إلا بإذن سيده ؛ لأن العبد مملوك لا أمر له ، وبدنه كله
مستغرق ، لكن الفرق بينهما أن العبد إذا تزوج بغير إذن سيده فإن إجازته السيد جاز ؛
هذا مذهب مالك وأصحاب الرأي ، وهو قول الحسن البصري وعطاء بن أبي رباح وسعيد بن
المسيب ومُريح والشَّعْبِي . والأمة إذا تزوجت بغير إذن أهلها ففسخ ولم يجوز بإجازة السيد ؛
لأن قصاص الأنوثة في الأمة يمنع من انعقاد النكاح البتة . وقالت طائفة : إذا نكح العبد بغير
إذن سيده ففسخ نكاحه ؛ هذا قول الشافعي والأوزاعي وداود بن علي ، قالوا : لا يجوز إجازة
المولى إن لم يحضره ؛ لأن المقعد الفاسد لا تصح إجازته ، فإن أراد النكاح استقبله على سكوته .
وقد أجمع علماء المسلمين على أنه لا يجوز نكاح العبد بغير إذن سيده . وقد كان ابن عمر يئذ
العبد بذلك زانيا ويحده ؛ وهو قول أبي ثور . وذكر عبد الرزاق عن عبد الله بن عمر عن
نافع عن ابن عمر ، وعن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أنه أخذ عبدا له نكح بغير إذنه
فضربه الحدة وقرق بينهما وأجل صداقها . قال : وأخبرنا ابن جريح عن موسى بن عقبة أنه
أخبره عن نافع عن ابن عمر أنه كان يرى نكاح العبد بغير إذن وليه زنا ، ويرى عليه الحد ،

(١) المجيبين : الذي أمره مردواة بأنه خير بحصة .

ويعاقب الذين أنكحواهما. قال: وأخبرنا ابن جريح عن عبد الله بن محمد بن عقيل قال سمعت جابر بن عبد الله يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أَيُّمَا عِدِّ نَكَحَ بَغِيرَ إِذْنِ سَيِّدِهِ فَهُوَ طَاهِرٌ». وعن عمر بن الخطاب رضى الله عنه هو نكاح حرام؛ فإن نكح بإذن سيده فالطلاق بيد من يستعمل الفرج. قال أبو عمر: على هذا مذهب جماعة فقهاء الأمصار بالبحر والبر، ولم يختلف عن ابن عباس أن الطلاق بيد السيد؛ وتابعه على ذلك جابر بن زيد ورفقة. وهو عند العلماء شذوذ لا يُعْرَجُ عليه، وأظن ابن عباس تأول في ذلك قول الله تعالى: «ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا صِدْقًا مُّؤْمَرًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ». وأجمع أهل العلم على أن نكاح العبد جائز بإذن مولاه؛ فإن نكح نكاحا فاسدا فقال الشافعي: إن لم يكن دخل فلا شيء لها، وإن كان دخل فعليه المهر إذا حق؛ وهذا هو الصحيح من مذهبه، وهو قول أبي يوسف ومحمد لا مهر عليه حتى يمتنع. وقال أبو حنيفة: إن دخل بها فلها المهر. وقال مالك والشافعي: إذا كان عبد بين رجلين فأذن له أحدهما في النكاح فنكح فالنكاح باطل، فاما الأمة إذا أذنت أهلها في النكاح فأذنوا جاز، وإن لم تبشر العقد لكن تَوَلَّى من يعقده عليها.

الثانية عشرة — قوله تعالى: ﴿وَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ دليل على وجوب المهر في النكاح، وأنه للأمة. ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾ معناه بالشرع والسنة، وهذا يقتضى أنهنَّ أحقُّ بمهورهنَّ من السادة، وهو مذهب مالك. قال في كتاب الزهون: ليس للسيد أن يأخذ مهر أمته ويدها بلا جهاز. وقال الشافعي: الصداق للسيد؛ لأنه عوض فلا يكون للأمة. أصله إجازة المنفعة في الرقية، وإنما ذكرت لأن المهر وجب بسببها. وذكر القاضي إسماعيل في أحكامه: زعم بعض العراقيين إذا زوج أمته من عبده فلا مهر. وهذا خلاف الكتاب والسنة وأطلب فيه.

الثالثة عشرة — قوله تعالى: ﴿مُحْصَنَاتٍ﴾ أى عفاف. وقرأ الكسائي: «مُحْصِنَاتٍ» بكسر الصاد في جميع القرآن، إلا في قوله تعالى: «وَالْمُحْصَنَاتِ مِنَ النِّسَاءِ». وقرأ الباقون بالنصب في جميع القرآن. ثم قال: ﴿فِي زَوَاجَاتٍ﴾ أى في زواجر، أى مُتَلَاتٍ بالزنا؛ لأن أهل الجاهلية كان فيهم الزواني في العلانية، ولمن رأيات منصوبات كراية البيطار.

(وَلَا تُتَّخَذَاتِ أَخْدَانٌ) أصدقاء على الفاحشة، واحدهم خَدْنٌ وخَدِين، وهو الذي يتخذك، ورجل خَدْنَةٌ، إذا اتخذ أخدانا أى أحميا، عن أبي زيد، وقيل: المسالمة المهاجرة بالزنا، أى التى تتركى نفسها لذلك. وذات الخَدْنِ هى التى ترى سرا. وقيل: المسالمة المبذولة. وذات الخَدْنِ التى ترى بواحد. وكانت العرب تعيب الإعلان بالزنا، ولا تعيب الخَدْنَ الأخدنان، ثم رفع الإسلام جميع ذلك، وفى ذلك نزل قوله تعالى: «وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ» عن ابن عباس وغيره.

الرابعة عشرة - قوله تعالى: (إِذَا أَحْصَيْنَ) قراءة طاصم وحزمة والكسائي: بفتح الهمزة. الباقون بضمها. فبالفتح معناه أَسْأَمَنَ، وبالضم زُوِّينَ. فإذا زنت الأمة المسلمة جُلِبَتْ نصف جلد الحرة، وإسلامها هو إحصانها في قول الجمهور: ابن مسعود والشعبي والأزهري وغيرهم. وعليه فلا تُحَدُّ كَافِرَةٌ إذا زنت، وهو قول الشافعي، فيا ذكر ابن المنذر. وقال آخرون: إحصانها التزوج بجزء، فإذا زنت الأمة المسلمة التى لم تتزوج فلا حد عليها، قاله سعيد بن جبير والحسن وقتادة، وروى عن ابن عباس وأبي الدرداء، وبه قال أبو عبيد. قال: وفى حديث عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه سئل عن حد الأمة فقال: إن الأمة ألقت قربة رأسها من وراء الدار. قال الأصمعي: القسوة جلدة الرأس. قال أبو عبيد: وهو لم يُرد الفروة بعينها، وكيف تُلقَى جلدة رأسها من وراء الدار، ولكن هذا مثل إنما أراد بالفروة القناع، يقول: ليس عليها قناع ولا حجاب، وأنها تخرج إلى كل موضع يرسلها أهلها إليه، لا تقدر على الامتناع من ذلك، فتصير حيث لا تقدر على الامتناع من الفجور، مثل رعاية النعم وأداء الضريبة ونحو ذلك، فكانه رأى ألا حد عليها إذا فجرت لهذا المعنى. وقالت فرقة: إحصانها التزوج، إلا أن الحد واجب على الأمة المسلمة غير المتروجة بالسنة؛ كما في صحيح البخاري، ومسلم أنه قيل: يا رسول الله، الأمة إذا زنت ولم تُحصن؟ فأوجب عليها الحد. قال الأزهري: فالمتروجة محدودة بالقرآن، والمسلمة غير المتروجة محدودة بالحديث. قال القاضي إسماعيل في قول من قال: إِذَا أَحْصَيْنَ أَسْأَمَنَ: بُعد، لأن ذكر

الإيمان قد تقدم لمن في قوله تعالى « مِنْ قَبَائِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ » . وأما من قال : إذا أحصيت تزويج ، وأنه لا حد على الأمة حتى تترجى ، فإنهم ذهبوا إلى ظاهر القرآن وأحسبهم لم يعلموا هذا الحديث . والأمر عندنا أن الأمة إذا زنت وقد أحصنت مجلوبة بكاتب الله ، وإذا زنت ولم تحصن مجلوبة بحديث النبي صلى الله عليه وسلم ولا رجم عليها ؛ لأن الرجم لا ينتصف . قال أبو عمر : ظاهر قول الله عز وجل يقتضى ألا حد على أمة وإن كانت مسامة إلا بعد الترويح ، ثم جاءت السنة يجلدها وإن لم تحصن ، فكان ذلك زيادة بيان .

قلت : ظهر المؤمن حي لا يستباح إلا يتقين ، ولا يقين مع الاختلاف ، لولا ما جاء في صحيح السنة من الجلد في ذلك . والله أعلم . وقال أبو ثور فيما ذكر ابن المنذر : وإن كانوا اختلفوا في رجمها فإنهما يرجحان إذا كانا محصنين ، وإن كان إجماع فالإجماع أولى .

الخامسة عشرة — وأختلف العلماء فيمن يُقيم الحد عليهما ؛ فقال ابن شهاب : مضت السنة أن يتحد العبد والأمة أهلوه في الزنا ، ألا أن يُرفع أمرهم إلى السلطان فليس لأحد أن يفات عليه ؛ وهو مقتضى قوله عليه السلام : « إذا زنت أمة أحديكم فليحدها الحد » . وقال علي رضي الله عنه في خطبته : يا أيها الناس ، أقيموا على أرفاقكم الحد ، من أحصن منهم ومن لم يحصن ، فإن أمة لرسول الله صلى الله عليه وسلم زنت فأمرني أن أجلدها ، فإذا هي حديث عهد بنفاس ، فغشيت إن أنا جلستها أن أقتلها ، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : « أحصنت » . أخرجه مسلم موقوفاً عن علي . وأسند النسائي وقال فيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم من أحصن منهم ومن لم يحصن » . وهذا نص في إقامة السادة الحدود على المسالك من أحصن منهم ومن لم يحصن . قال مالك رضي الله عنه : يتحد المولى عبده في الزنا وشرب الخمر والقذف إذا شهد عنده الشهود بذلك ، ولا يقطعه في السرقة ، وإنما يقطعه الإمام ، وهو قول الليث . وروى عن جماعة من الصحابة أنهم أقاموا الحدود على عبيدهم ، منهم ابن عمر وأمس ، ولا يخالف لهم من الصحابة . وروى عن ابن أبي ليلى أنه قال : أدركت بقايا الأنصار يضربون الوليدة من ولائهم إذا

زنت في مجالسهم . وقال أبو حنيفة : يقيم الحدود على العبيد والإماء السلاطين دون المولى في الزنا وسائر الحدود ؛ وهو قول الحسن بن حية . قال الشافعي : يحسد المولى في كل حد ويقطعه ؛ واحتج بالأحاديث التي ذكرنا . وقال الثوري والأوزاعي : يحسد في الزنا ؛ وهو مقتضى الأحاديث ، والله أعلم . وقد مضى القول في تقريب العبد في هذه السورة .

السادسة عشرة — فإن زنت الأمة ثم صحت قبل أن يملكها سيدها لم يكن له بميل إلى حدها ، والسلاطين يملكها إذا ثبت ذلك عنده ؛ فإن زنت ثم تزوجت لم يكن لسيدها أن يملكها أيضا لحق الزوج ؛ إذ قد يضره ذلك . وهذا مذهب مالك إذا لم يكن الزوج مملوكا للسيد ، فلو كان ، جاز للسيد ذلك لأن حكمهما حكمه .

السابعة عشرة — فإن أقر العبد بالزنا وأتكره المولى فإن الحد يجب على العبد لإقراره ، ولا انتفاء لما أتكره المولى ، وهذا يجمع عليه بين العلماء . وكذلك المدبر وأم الولد والمكاتب والمعتق بعبه . واجمعوا أيضا على أن الأمة إذا زنت ثم أعصت حلت حد الإماء ؛ وإذا زنت وهي لا تعلم بالعتق ثم علمت وقد حلت أقيم عليها تمام حد الحرية ؛ ذكره ابن المنذر .

الثامنة عشرة — واختفوا في عفو السيد عن عبده وأمه إذا زنيا ؛ فكان الحسن البصري يقول : له أن يعفو . وقال غير الحسن : لا يسعه إلا إقامة الحد ، كما لا يسع السلطان أن يعفو عن حد إذا علمه ، لم يسع السيد كذلك أن يعفو عن أمته إذا وجب عليها الحد ؛ وهذا مذهب أبي ثور . قال ابن المنذر : وبه نقول .

التاسعة عشرة — قوله تعالى : ﴿ قُلُوبٌ نِّصْفٌ مَّا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ﴾ أي الجلود . ويعني بالمحصنات هاهنا الأبطال الحرائر ؛ لأن الثيب عليها الرجم والرجم لا يتعص ، وإنما قيل للبكر محصنة وإن لم تكن متروجة لأن الإحصان يكون بها ؛ كما يقال : أخصية قبل أن يضجى بها ؛ وكما يقال للبكرة مثيرة قبل أن تثير . وقيل : « المحصنات » المتزوجات ؛ لأن عليها الضرب والرجم في الحديث ، والرجم لا يتعص فصار عليهن نصف الضرب . والفائدة في ضمان حقن أنهن أضغف من الحرائر . ويقال : لئن لا يصلن إلى مرادهن كما تصل الحرائر . وقيل :

لأن القوة تجب على قدر النعمة، ألا ترى أن الله تعالى قال لأزواج النبي صلى الله عليه وسلم: «يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ الَّتِي مِنْ يَمِينِكُمْ فَاحْشِيهِنَّ مِثْلَهُ بِضَاعَتِ الْمَاءِ الْعَذَابِ خِصْفَيْنِ» فلما كانت عيشتهن أكثر جعل عقوبتهن أشد، وكذلك الإمام لما كانت تميمتهن أقل فعقوبتهن أقل؛ وذكر في الآية حد الإمام خاصة ولم يذكر حد العبيد؛ ولكن حد العبيد والإماء سواء؛ نحسون جلدة في الزنا وتختفى الفخذ وتضرب أرموعه؛ لأن حد الأمة إنما ينقص لتقصان الرق لتعطى الله تعالى من العبد في ذلك بملء الملوكة، كما دخل الإمام تحت قوله عليه السلام: «مَنْ أَحْبَبَ شَرَّكَاهُ فِي بَيْتِهِ» وهذا الذي يستنبه العلماء القياس في معنى الأصل؛ ومنه قوله تعالى: «وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ» الآية، فدخل في ذلك المحصنات قطعاً؛ على ما يأتي بيانه في سورة «النور» إن شاء الله تعالى؛

المؤلفة عشرين — وأجمع العلماء على أن بيع الأمة الزانية ليس بواجب لأزواجهم على زوجها؛ وإن اختار وآله ذلك؛ لقوله عليه السلام: «إِذَا زَوَّجْتُ أُمَّةً أَحَدَكُمْ فَتَيْنِ زَانَاهَا فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ وَلَا يُزَوَّجْ عَلَيْهَا ثُمَّ إِذَا زَوَّجْتَ فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ وَلَا يُزَوَّجْ عَلَيْهَا ثُمَّ إِذَا زَوَّجْتَ فَتَيْنِ زَانَاهَا فَلْيَجْلِدْهُمَا وَلَا يُزَوَّجْ لَمْ يَزَوَّجْهُمَا» أخرجه مسلم عن أبي هريرة. وقال أهل الظاهر: بوجوب بيعها في الزنا لئلا يفتنهم؛ وأبو حنيفة: «وغيره» لقوله: «فليجدها» وقوله: «ثم يبيها ولو بضعة» قال ابن خناسة: علقه أدهى بعد الثالثة أو الرابعة؛ والضعيف الحبل. فإذا باعها عرفت زناها لأنه يجب فلا يجل أن يكتم. فإن قيل: إذا كان مقصود الحديث إبعاد الزانية ووجوب على الباعها التزويج بزناها فلا ينبغي لأحد أن يشتريها لأنها محرقة. أمر بإبعادها. فأجواب أنها مال ولا تقرب؛ والشرع عن إضاعة المال ولا يفتن لأن ذلك إضرار لها بالزنا وتمكين منه، يلا تحبس دائماً فإن قيد فطعن متجهاً على سيدها فلم يبق إلا بيعها، ولعل سيدها الثاني بيعها بالوطء لم يستلج في التجرة فليمنعها من ذلك. وعلى الجملة فبعد تبدل الملاك تختلف طيب

(١) أي تحبها وتضيق به. (٢) لا تزني ولا يبيها ولا يبيها بعد الضرب.

الحادية والعشرون - قوله تعالى : (وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ) أى الصبر على العزبة خير من نكاح الأمة ؛ لأنه يقتضى إلى إرفاق الولد ، والنقص من النفس والصبر على مكالم الأهل من أولى من البذلة . وروى عن عمر رضى الله عنه أنه قال : إنما حُرِّمَ أُمَّةٌ قَدْ أَرَقَّ نَفْسَهُ . يعنى يصبر ولده رفيقا ، فالصبر عن ذلك أفضل لكل من يرق الولد . وقال سعيد بن جبیر : ما نكاح الأمة من الزنا إلا قريب ؛ قال الله تعالى : « وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ » ، أى عن نكاح الإماء . وفى سنن ابن ماجه عن الضحاك بن مزاحم قال : سمعت أنس بن مالك يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من أراد أن يلقى الله طاهرا سطورا فليترج الحرائر » . ورواه أبو بصير التميمي من حديث يونس بن مزاحم ، وكان غلاما لانس ، وزاد : فقال أبو هريرة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « الحرائر صلاح البيت والإماء هلاكه البيت - أو قال - فساد البيت » .

قوله تعالى : يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا . وَيُؤْتِيَهُم مَّا فِيهِمْ مِنْ قُلُوبِهِمْ . وَيُؤْتِيَهُم مَّا فِيهِمْ مِنْ قُلُوبِهِمْ . وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (١٥)

أى ليبين لكم أمر دينكم ومصالح أموركم ، وما يحل لكم وما يحرم عليكم ، وذلك بإزالة كل اعتناء خلق واقعة عن حكم الله تعالى ؛ ومنه قوله تعالى : « مَا قَرَأْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ قَبْهِ » على ما بآتى . وقال بعد هذا « يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ رِجْسَ هَذَا » بأن « والإكول باللام » فقال الفراء : العرب تعاقب بين لام كي وأن ؛ فتأني باللام التى على معنى « كي » فى موضع « أن » فى أردت وأمرت ؛ فيقولون : أردت أن تفعل ، وأردت لتفعل ؛ لأنهما يطلبان المستقبل . ولا يجوز ظننت لتفعل ؛ لأنك تقول ظننت أن قد كتبت . وفى التنزيل « وَأُمِرْتُ لِأَعْتَلُ بَنَاتِي » . « وَأُمِرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْمَالِكِينَ » . « يُرِيدُونَ لِيُطْفِقُوا نُورَ اللَّهِ وَآيَاتِهِمْ » . « يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِقُوا نُورَ اللَّهِ » . قال الشاعر (١٦) :

(١) عبارة سعيد بن جبیر كما فى تفسير البغوى : أو سأ أرتفع باسم الأمة عن الزنا إلا لئلا . أى تأتى

(٢) هو كثير منة

أريد لأتسى ذكرها فكأنما * تمحل لي ليلي بكل مسيل
يريد أن أنسى. قال النحاس: وخطأ الراجح هذا القول وقال: لو كانت اللام بمعنى «أن»
لدخلت عليها لام أخرى؛ كما تقول: جئت كي تكفيني، ثم تقول جئت لكي تكفيني. وأنشدنا:
أردتُ لكيما يعلم الناس أنها * سراويل قيس والوفود شهود^(١)
قال: والتقدير أراد به ليبين لكم. قال النحاس: وزاد الأمر على هذا حتى سماها بعض القراء
لام أن؛ وقيل: المعنى يريد الله هذا من أجل أن يبين لكم.

(وَيَهْدِيكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ) أي من أهل الحق. وقيل: معنى «يهديكم» يبين
لكم طرق الذين من قبلكم من أهل الحق وأهل الباطل. وقال بعض أهل النظر: في هذا
دليل على أن كل ما حرم الله قبل هذه الآية علينا فقد حرم على من كان قبلنا. قال النحاس:
وهذا غلط؛ لأنه لا يكون المعنى ويبين لكم أمر من كان قبلكم ممن كان يحتجب ما نهي عنه،
وقد يكون يبين لكم كما بين لمن قبلكم من الأنبياء فلا يؤتى به إلى هذا بعينه. ويقال: إن
قوله «يريد الله» ابتداء القصة، أي يريد الله أن يبين لكم كيفية طاعته. «ويهديكم»
يعرفكم «سنن الذين من قبلكم» أنهم لما تركوا أمري كيف عاقبتهم، وأتم إذا فعمل ذلك
لا أعاقبكم ولكني أتوب عليكم. (والله عليم) بمن تاب (حكيم) بقبول التوبة.

قوله تعالى: وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشُّهُوتَ
أَنْ تَمِيلُوا مِيلًا عَظِيمًا ﴿٧٧﴾ يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يَخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ
ضَعِيفًا ﴿٧٨﴾

قوله تعالى: (وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ) ابتداء وخبر. و«أن» في موضع نصب
يريد؛ وكذلك «يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يَخَفِّفَ عَنْكُمْ»؛ فإن يخفف في موضع نصب يريد؛ والمعنى:

(١) البيت قيس بن حادة، وبيده:

وَالَا يَقُولُوا تَابَ قَيْسٌ وَهَذِهِ * سراويل حادي تحته ثمود

قال ابن سيده: بلنا أن قيس طارل وديا بين يدي سارية أرضه من الأمراء فجرد قيس من سراويله وألقاها
إلى الرى فقتلت معه؛ فقال هذين البيتين يتلوه من إلقاء سراويله في المشهد المجهور. (من اللسان مادة «سرل»).

يريد توبتكم، أى يقبلها فيتجاوز عن ذنوبكم ويريد التخفيف عنكم . قيل : فى جميع أحكام الشرع، وهو الصحيح . وقيل : المراد بالتخفيف نكاح الأمة، أى لما علمنا ضعفكم عن الصبر عن النساء خففنا عنكم بإباحة الإمام؛ قاله مجاهد وابن زيد وطاوس . قال طاوس : ليس يكون الإنسان فى شيء أضعف منه فى أمر النساء . واختلف فى تعيين المتعين للشهوات؛ فقال مجاهد : هم الزناة . السدى : هم اليهود والنصارى . وقالت فرقة : هم اليهود خاصة ؛ لأنهم أرادوا أن يتبعهم المسلمون فى نكاح الأخوات من الأب . وقال ابن زيد : ذلك على العموم، وهو الأصح . والميل : العلول عن طريق الاستواء؛ فمن كان عليها أحب أن يكون أمثاله عليها حتى لا يلحقه مآز .

قوله تعالى : (وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا) نصب على الحال؛ والمعنى أن هواء يستميله وشهوته وغضبه يستغفانه، وهذا أشد الضعف فأحتاج إلى التخفيف . وقال طاوس : ذلك فى أمر النساء خاصة . وروى عن ابن عباس أنه قرأ « وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا » أى وخلق الله الإنسان ضعيفا، أى لا يصبر عن النساء . قال ابن المسيب : لقد أتى على ثمانون سنة وذهبت إحدى حيتى وأنا أعشوا بالأخرى وصاحي أعمى أصم . ببنى ذكره . وإنى أخاف من قننة النساء . ونحوه من عبادة بن الصامت رضى الله عنه ، قال عبادة : ألا ترونى لا أقوم إلا رقبدا ولا أكل إلا ما لوث لى - قال يحيى : ببنى لئن ومض - وقد مات صاحبي منذ زمان - قال يحيى : ببنى ذكره - وما يسرى أنى خلوت بامرأة لا تحل لى، وأنى لى ما تطلع عليه الشمس مخافة أن يأتينى الشيطان فيحركه، غل أنه لا جمع له ولا بصر ! .

قوله تعالى : يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ۚ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴿٨٩﴾

فيه تسع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : **(يَا بَاطِلُ)** أى يذبح حق . ووجوه ذلك تكثر على ما بيناه ؛ وقد قدمنا معناه فى البقرة . ومن أكل المال بيع العربان ؛ وهو أن يأخذ منك السلعة أو يكتري منك الدابة ويعطيك درهما فأفوقه ، على أنه إن اشتراها أو ركب الدابة فهو من ثمن السلعة أو كراء الدابة . وإن ترك ابتاع السلعة أو كراء الدابة فما أعطاك فهو لك . فهذا لا يصلح ولا يجوز عند جماعة فقهاء الأمصار من الحجازيين والراقيين ، لأنه من باب بيع القدر والغرر والمخاطرة ، وأكل المال بالباطل بغير عوض ولا هبة ، وذلك باطل بإجماع . وبيع العربان منسوخ إذا وقع على هذا الوجه قبل القبض وبسده ، وترد السلعة إن كانت قائمة ، وإن فانت ردة قيمتها يوم قبضها . وقد روى عن قوم منهم ابن سيرين ومجاهد ونافع ابن عبد الحارث وزيد بن أسلم أنهم أجازوا بيع العربان على ما وصفنا . وكان زيد بن أسلم يقول : أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال أبو عمر : هذا لا يعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه يصح ، وإنما ذكره عبد الرزاق عن الأسامى عن زيد بن أسلم **مُرْسَلًا** ، وهذا مثله ليس حجة . ويحتمل أن يكون بيع العربان الحائز غل ما تأوله مالك والفقهاء معه ؛ وذلك أن يرميه ثم يحسب عربانه من الثمن إذا اختار تمام البيع . وهذا لا خلاف فى جوازه عن مالك وغيره . وفى موطن مالك عن الثقة عنه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع العربان . قال أبو عمر : قد تكلم الناس فى الثقة عنه فى هذا الموضع ، وأشبه ما قيل فيه أنه أخذه عن ابن لهيعة أو عن ابن وهب عن ابن لهيعة ؛ لأن ابن لهيعة سمعه من عمرو بن شعيب ورواه عنه . حدث به عن ابن لهيعة **أَبْنُ وَهْبٍ وَغَيْرُهُ** ؛ وابن لهيعة أحد العلماء إلا أنه يقال : إنه احترق كتبه فكان إذا حدث بشيء ذلك من حفظه فقط . وما رواه عنه ابن المبارك وابن وهب فهو عند بعضهم صحيح . ومنهم من يصفى حديثه كله ، وكان عنه علم واسع وكان كثير الحديث ، إلا أن حاله عندهم كما وصفناه .

الثانية - قوله تعالى: «إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ» هذا استثناء منقطع، أي ولكن تجارة عن تراض، والتجارة هي البيع والشراء، وهذا مثل: قوله تعالى: «وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا» على ما تفسر، وقرئ: «تجارة»، بالرفع أي إلا أن يقع تجارة، وعليه أنشد سيدي:

فَدَى لِي كَهْلُ بْنُ شَيْبَانَ نَاقِي * إِذَا كَانَ يَوْمُ ذَوِ كَوَاكِبِ أَشْبَهَ
وَأَسْمَى هَذِهِ كَانَ التَّامَّةُ؛ لِأَنَّهَا تَمَّتْ بِهَا طَعْمُهَا وَلَمْ يَجْعَلْ إِلَى مَفْعُولٍ، وَفَرَى «تجارة» بالنصب؛ فَتَكُونُ كَانَتْ مُقَصِّدَةً لِأَنَّهَا لَا تَمُتُ بِالْأَكْمَرِ دُونَ الْخَيْرِ، فَاسْمُهَا مُضْمَرٌ فِيهَا، وَإِنْ شِئْتَ قَدَرْتَ، أَيْ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْأَمْوَالُ أَمْوَالِ تِجَارَةٍ، فَخِلْفَةُ الْمُضَافِ وَأَقْرَبُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مُقَامُهُ وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَأَنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ»

الثالثة - قوله تعالى: «(تِجَارَةً) الْبُيُوتُ فِي اللَّفْظِ حَبَاةٌ عَنِ الْمَوَاضِعِ؛ وَمِنْهُ الْأَجْرُ الَّذِي يُعْطِيهِ الْبَارِي سَيِّمَانَهُ السُّبْحَانَةُ عَنِ الْأَعْمَالِ الْمَحْلُوقَةِ الَّتِي هِيَ بَعْضٌ مِنْ فِعْلِهِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ»، وَقَالَ تَعَالَى: «يَرْجُونَ تِجَارَةً لَنْ تَبُورَ». وَقَالَ تَعَالَى: «إِنْ اللَّهُ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ»

الآية، فَسُمِّيَ ذَلِكَ كُلُّهُ بَيْعًا وَشَرَاءً عَلَى وَجْهِ الْحِجَازِ، لِتَشْبِيهِهَا بِمَقْوَدِ الْأَشْرَةِ وَالْبَيْعَاتِ الَّتِي تَحْصُلُ بَيْنَ الْأَعْرَاضِ، وَهُوَ نَوْمَانٌ: تَهَلُّبٌ فِي الْحَضَرِ مِنْ فِرَاقِ قَلْبِهِ وَلَا سَفَرٌ، وَهَذَا تَرَبُّصٌ وَاحْتِكَارٌ قَدْ رَغِبَ عَنْهُ أَوَّلُو الْأَقْدَارِ وَزَهَّدَ فِيهِ ذَوُو الْأَخْطَارِ. وَالثَّانِي تَهَلُّبُ الْمَالِ بِالْأَسْفَارِ وَقَلْبُهُ

إِلَى الْأَمْثَارِ، وَهَذَا لِيَقْ بَاهِلُ الْمَرْوَةِ وَأَمَّا تَجِدُونَ وَلَمْ تَعْلَمُوا، فَبَيْرَانُهُ الْكُفْرُ خَطَرًا وَعَظَمُ خَطَرًا. وَقَدْ رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «لَا تَكُنْ أَلْفًا مَرَّةً قَلْبُكَ إِلَى مَا وَفَى اللَّهُ بِهِ» يَعْنِي عَلَى خَطَرٍ. وَقِيلَ: فِي التَّوَكُّلِ يَأْتِيَنَّ أَدَمُ، أَحْبَبْتُ خَيْرًا أَسْتَعِثُّ لَكَ زَوْجًا. فَالْقَائِمُ بِهِ. وَغَدَا الْآيَةُ أَدَلُّ دَلِيلٌ عَلَى مُعَادَا قَوْلِهِ: «...»

- (١) فَيَسْأَلُ سَائِبُ الْبُيُوتِ هَذِهِ الْبُيُوتُ أَمْ لَا لِمَا فِي خِلْفَةِ الْبَيْعِ مَا قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَاللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ»
- (٢) تَرَضٍ بِالْأَسْمُولِ، وَالَّذِي فِي الطَّبَرِيِّ: «فَقَدْ هُوَ الْآيَةُ لِأَنَّ بَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى ذِكْرُهُ مِنْ حِكْمَةٍ قَوْلُ الْجَلِيمِ الْخَصُوفَةِ الْمَكْرُوزِ طَلِبُ الْأَمْوَالِ بِالتَّجَارَاتِ وَالْمُعَامَلَاتِ وَأَنَّ تَعَالَى يَقُولُ: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُنْ أَمْوَالُكُمْ جُنُكًا بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ» أَكْثَرًا بِأَسْلِ ذَلِكَ لَهَا. وَرَاجِعُ الطَّبَرِيِّ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ رِجَالًا فِي مَجْمَعِهِ ١٥١

الرابعة - اعلم أن كل معاوضة تجارة على أى وجه كانت العوض ، إلا أن قوله « بِالْبَاطِلِ » أخرج منها كل عوض لا يجوز شرعا من ربا أو جهالة أو تقدير عوض فاسد كالخمر والخمر يروى غير ذلك ، وخرج منها أيضا كل عقد جائز لا عوض فيه ، كالقرض والصدقة والهبة لا للتواب . وجازت عقود التبرعات بأدلة أخرى مذكورة في مواضعها . فهذان طرفان متفق عليهما . وخرج منها أيضا دماء أخيك إياك إلى طعامه . روى أبو داود عن ابن عباس في قوله تعالى : « لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ » فكان الرجل يخرج أن يأكل عند أحد من الناس بعد ما نزلت هذه الآية ؛ فنسخ ذلك بالآية الأخرى التي في « النور » ؛ فقال : « لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَصِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ » إلى قوله « أَشْتَاتًا » ؛ فكان الرجل الغنى يدعو الرجل من أهله إلى طعامه فيقول : إني لأجتمع أن أكل منه - والتجمع المخرج - ويقول : المسكين أحق به مِنِّي . فأحل في ذلك أن يأكلوا مما ذكر اسم الله عليه وأحل طعام أهل الكتاب .

الخامسة - لو أشتريت من السوق شيئا ؛ فقال لك صاحبه قبل الشراء : ذقه وأنت في حل ؛ فلا تأكل منه ، لأن إذنه بالأكل لأجل الشراء ، فربما لا يقع بينكما شراء فيكون ذلك الأكل شبهة ، ولكن لو وصف لك صفة فأشتريته فلم تجده على تلك الصفة فانت بالخيار .

السادسة - والجهمود على جواز التبن في التجارة ؛ مثل أن يبيع رجل ياقوتة بدرهم وهي تساوي مائة فذلك جائز ، وأن المسالك الصحيح الملك جائز له أن يبيع ماله الكثير بالتائه اليسير ، وهذا ما لا اختلاف فيه بين العلماء إذا صرف قدر ذلك ، كما يجوز الهبة لو وهب . واختلفوا فيه إذا لم يعرف قدر ذلك ؛ فقال قوم : صرف قدر ذلك أو لم يعرف فهو جائز إذا كان رشيدا حرا بالنا . وقالت فرقة : التبن إذا تجاوز الثلث مردود ، وإنما أبيع منه المتعارف المتعارف في العجارات ، وأما المتفاحش الفادح فلا ؛ وقاله ابن وهب من أصحاب

مالك . والأول أصح؛ لقوله عليه السلام في حديث الأمة الزانية «فليها ولو بضغيرة» وقوله عليه السلام لعمر «لا تبتمه - يعني الفرس - ولو أعطاك به بدرهم واحد» وقوله عليه السلام: «دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض» وقوله عليه السلام: «لا يسع حاضر^(١) لباد» وليس فيها تفصيل بين القليل والكثير من ثلث ولا غيره .

السابعة - قوله تعالى: ﴿عَنْ تَرَاثُ مِثْ﴾ أي عن رضا، إلا أنها جاءت من المفاعلة إذ التجارة من اثنين . وأختلف العلماء في التراضي؛ فقالت طائفة: تمامه وجزيه بافتراق الأبدان بعد عقد البيع، أو بأن يقول أحدهما لصاحبه: إحتقر؛ فيقول: قد احتقرت، وذلك بعد العقد أيضا فيعجزم أيضا وإن لم يتفرقا؛ قاله جماعة من الصمابة والتابعين، وبه قال الشافعي والثوري والأوزاعي والليث وابن صينة وإسحاق وغيرهم. قال الأوزاعي: هما بالخيار ما لم يتفرقا؛ إلا بيوعا ثلاثة: بيع السلطان للمغانم، والشركة في الميراث، والشركة في التجارة؛ فإذا صافقه في هذه الثلاثة فقد وجب البيع وليس فيه بالخيار . قال: وحدة الفرقة أن يتوازي كل واحد منهما عن صاحبه؛ وهو قول أهل الشام . وقال الليث: التفريق أن يقوم أحدهما . وكان أحمد بن حنبل يقول: هما بالخيار أبدا ما لم يتفرقا بأبدانهما، وسواء قالا اخترا أو لم يقولا حتى يفترقا بأبدانهما من مكاتبهما؛ وقاله الشافعي أيضا . وهو الصحيح في هذا الباب للأحاديث الواردة في ذلك . وهو مردى عن ابن عمر وأبي بزة وجماعة من العلماء . وقال مالك وأبو حنيفة: تمام البيع هو أن يعقد البيع بالألسة فيعجزم العقد بذلك ويرفع الخيار. قال محمد بن الحسن: معنى قوله في الحديث «اليمين بالخيار ما لم يتفرقا» أن البائع إذا قال قد بعته فله أن يرجع ما لم يقل المشتري قد قبلت؛ وهو قول أبي حنيفة، ونص مذهب مالك أيضا، حكاه ابن خويزمenda . وقيل: ليس له أن يرجع . وقد مضى في «البقرة» . احتج^(٢)

(١) الحاضر: المقيم في المدن والقرى . والبادي: المقيم بالبادية . والمتمى: أنه أن يأتي البدوي البلدة وسعوقت يعني التسارع إلى بيته رغيبا؛ فيقول له الحضرى: أتركه حتى لأخالي في بيته . فهذا الصنيع محرم لما فيه من الإضرار بالتفسير . والراجح إذا جرى مع المصلحة متعقد . ورسول ابن عباس عن معنى الحديث فقال: لا يكون له مسمارا . (عن ابن الأثير) . (٢) راجع ج ٣ ص ٣٥٧ طبعة أولى أمانة .

الأولون بما ثبت من حديث سبرة بن جندب وأبي برزة وابن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاصي وأبي هريرة وحكيم بن حزام وغيرهم عن النبي صلى الله عليه وسلم "الييمان بالخيار ما لم يتفرقا" أو يقول أحدهما لصاحبه اختَر". رواه أيوب عن نافع عن ابن عمر؛ ف قوله عليه السلام في هذه الرواية "أو يقول أحدهما لصاحبه اختَر" هو معنى الرواية الأخرى "إلا بيع إن خيار"؛ وقوله "إلا أن يكون بيعهما عن خيار" ونحوه . أى يقول أحدهما بعد تمام البيع لصاحبه : اختَر لِمَقْصَد البيع أو فسحه ؛ فإن اختار إضفاء البيع تم البيع بينهما وإن لم يتفرقا . وكان ابن عمر وهو راوي الحديث إذا باع أحدا وأحب أن ينفذ البيع مثنى قليلا ثم رجع . وفي الأصول أن من روى حديثا فهو أعلم بتأويله لاسيما الصحابة إذ هم أعلم بالمقال وأقعد بالحال . وروى أبو داود والدارقطني عن أبي الوضئ^(١) قال : كنا في سفر في عسكرة فأتى رجل معه فرس فقال له رجل منا : أبيع هذا الفرس بهذا الغلام ؟ قال نعم ؛ فباعه ثم بات معنا ، فلما أصبح قام إلى فرسه ؛ فقال له صاحبه : مالك والفرس ! أليس قد يشتريه ؟ فقال : ما لي في هذا البيع من حاجة . قال : مالك ذلك ؛ لقد بعتي . فقال لها القوم : هذا أبو برزة صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتياه ؛ فقال لها : أترضيان بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقالا نعم . فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "الييمان بالخيار ما لم يتفرقا" وإنى لا أراكما افتراقا . فهذان صحابيان قد حلما خرج الحديث وعملا بمقتضاه ؛ بل هذا كان عمل الصحابة . قال سالم قال ابن عمر : كنا إذا تبايعنا كان كل واحد منا بالخيار ما لم يتفرق المتبايعان . قال : فتبايعت أنا وعثمان فبعته مالى بالوادي بمال له بخير ؛ قال : فلما بعته طلفت أنكص القهقري ، خشية أن يرادني عثمان البيع قبل أن أفارقه . أخرجه الدارقطني ثم قال : إن أهل اللغة فرقوا بين فرقيت ففصلت وبين فرقيت ففصلت ؛ ففصلوا بالصيغة في الكلام وبالتثنية في الأبدان . قال أحمد بن يحيى ثعلب أخبرني ابن الأعرابي عن المفضل قال : يقال فرق بين الكلامين غفقا فافتراق . و فرقت بين اثنين مشددا فتفرقا ؛ بفصل الافتراق في القول ، والتفرق في الأبدان .

(١) أبو الوضئ (فتح الواد وكسر المعجمة المفتحة بهموز) : عباد بن نسيب . (عن التهذيب) .

احتجت المالكية بما تقدم بيانه في آية الدين ، وقوله تعالى : « أَوْفُوا بِالْعُقُودِ »
وهذان قد توافدا . وفي هذا الحديث إبطال الوفاء بالعقود . قالوا : وقد يكون التفرق
بالقول كعقد النكاح ووقوع الطلاق ، الذي سماه الله فرقا ، قال الله تعالى : « وَإِنْ يَتَفَرَّقَا
فَإِنَّ اللَّهَ كُلُّ مِّنْ سَعَتِهِ » وقال تعالى : « وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا » وقال عليه السلام
« تَفَرَّقَ أُمَّي » ولم يقل بأبدانها . وقد روى الدارقطني وغيره عن عمرو بن شعيب قال
سمعت شعبيا يقول سمعت عبد الله بن عمرو يقول سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول :
« أَيُّكُمْ رَجُلٌ أَتْبَعَ مِنْ رَجُلٍ بَيْعَةً فَإِنْ كَلَّ وَاحِدٌ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ حَتَّى يَتَفَرَّقَا مِنْ مَكَانِهِمَا إِلَّا أَنْ
تَكُونَ صَفْقَةً خِيَارٍ وَلَا يَحِلُّ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَفَارِقَ صَاحِبَهُ خَافَةَ أَنْ يُقِيلَهُ » . قالوا : فهذا يدل
على أنه قد تم البيع بينهما قبل الافتراق ؛ لأن الإقالة لا تصح إلا فيما قد تم من البيع .
قالوا : ومعنى قوله « المتبايعان بالخيار » أي المتساويان بالخيار ما لم يقيدا فإذا عقدا بطل اختيار
فيه . والجواب — أما ما احتجوا به من الافتراق بالكلام فإنما المراد بذلك الأديان كما بيناه
في « آل عمران » ، وإن كان صحيحا في بعض المواضع فهو في هذا الموضع غير صحيح . وبيانه
أن يقال : خبرونا عن الكلام الذي وقع به الاجتماع وتم به البيع ، أهو الكلام الذي أريد به
الافتراق أم غيره ؟ فإن قالوا : هو غيره فقد أحالوا وجاؤا بما لا يعقل ؛ لأنه ليس ثم كلام
غير ذلك الكلام ، وإن قالوا : هو ذلك الكلام بعينه قيل لم : كيف يجوز أن يكون الكلام
الذي به اجتماع وتم به بيعهما ، به افتراقا ، هذا عين الحال والفاسد من القول . وأما قوله :
« وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَفَارِقَ صَاحِبَهُ خَافَةَ أَنْ يُقِيلَهُ » فمعناه — إن صح — على التنب ؛ بدليل قوله
عليه السلام « مَنْ أَقَالَ مُسْلِمًا أَقَالَهُ اللَّهُ مَثَرَتَهُ » وجماع المسلمين على أن ذلك يحل لفعله على
خلاف ظاهر الحديث ، وإجماعهم أنه جائز له أن يفارقه لينفذ بيعه ولا يقيله إلا أن يشاء .
وفيا أجمعوا عليه من ذلك رد رواية من روى لا يحل ؛ إن لم يكن وجه هذا الخبر التنب ،
وإلا فهو باطل بالإجماع . وأما تأويل « المتبايعان » بالمساويين فنصل عن ظاهر اللفظ ، وإنما
معناه المتبايعان بعد عقدهما بخيار ما داما في مجلسهما ، إلا بيعا يقول أحدهما لصاحبه فيه :

اِخْتَرْتُمْ خِتَارًا، فَإِنَّ الْخِيَارَ يَنْقَطِعُ بَيْنَهُمَا وَإِنْ لَمْ يَتَفَرَّقَا؛ فَإِنْ فُرِضَ خِيَارٌ فَالْمَعْنَى: إِلَّا بَيْعَ الْخِيَارِ فَإِنَّهُ يَبْقَى الْخِيَارُ بَعْدَ التَّفَرُّقِ بِالْأَبْدَانِ. وَنَقِمَ هَذَا الْبَابَ فِي كِتَابِ الْخِلَافِ. وَفِي قَوْلِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ «سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ» دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ حَدِيثِهِ؛ فَإِنَّ التَّارُقُطَنِيَّ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ النِّسَابُورِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْوَرَّاقُ قَالَ قُلْتُ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: شُعَيْبٌ سَمِعَ مِنْ أَبِيهِ شَيْئًا؟ قَالَ: يَقُولُ حَدَّثَنِي أَبِي. قَالَ قُلْتُ: فَأَيُّهُ سَمِعَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو؟ قَالَ: نَعَمْ، أَرَاهُ قَدْ سَمِعَ مِنْهُ. قَالَ التَّارُقُطَنِيَّ سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ النِّسَابُورِيَّ يَقُولُ: هُوَ عَمْرِو بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِي، وَقَدْ سَمِعَ عَمْرِو بْنُ شُعَيْبٍ مِنْ أَبِيهِ شُعَيْبٍ وَسَمَاعُ شُعَيْبٍ مِنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو.

الثامنة — رَوَى التَّارُقُطَنِيَّ عَنْ ابْنِ عَمْرِو قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْتَّاجِرُ الصَّدُوقُ الْأَمِينُ الْمُسْلِمُ مَعَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». وَيَكْرَهُ لِلتَّاجِرِ أَنْ يَحْلِفَ لِأَجْلِ تَرْوِيجِ السَّلْعَةِ وَتَرْبِيئِهَا، أَوْ يَصِلَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَرَضٍ سِلْعَتِهِ؛ وَهُوَ أَنْ يَقُولَ: صَلَّى اللَّهُ عَلَيَّ مُحَمَّدًا مَا أَجُودُ هَذَا. وَيُسْتَحَبُّ لِلتَّاجِرِ أَلَّا تُسْفَلَ تِجَارَتُهُ عَنْ إِدَاءِ الْفَرَائِضِ؛ فَإِذَا جَاءَ وَقْتُ الصَّلَاةِ يَبْنِي أَنْ يَتْرَكَ تِجَارَتَهُ حَتَّى يَكُونَ مِنْ أَهْلِ هَذِهِ الْآيَةِ: «رَجُلًا لَا تُلْهِمُهُمْ تِجَارَةً وَلَا يَبِيعَ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ» ^(١) وَسَيَأْتِي.

الثاسمة — وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ مَعَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا مَا يَرَدُّ قَوْلَ مَنْ يَشْكُرُ طَلَبِ الْأَقْوَاتِ بِالتِّجَارَاتِ وَالصَّنَاعَاتِ مِنَ الْمُتَصَوِّفَةِ الْجَهْلَةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَرَّمَ أَكْلَهَا بِالْبَاطِلِ وَأَحْلَاهَا بِالتِّجَارَةِ، وَهَذَا بَيِّنٌ.

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ فِيهِ مَسْئَلَةٌ وَاحِدَةٌ — قَرَأَ الْحَسَنُ «تَقْتُلُوا» عَلَى التَّكْثِيرِ. وَاجْمَعِ أَهْلَ التَّأْوِيلِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهَذِهِ الْآيَةِ النَّهْيَ أَنْ يَقْتُلَ بَعْضُ النَّاسِ بَعْضًا. ثُمَّ لَفْظُهَا يَتَنَاوَلُ أَنْ يَقْتُلَ الرَّجُلُ نَفْسَهُ بِقَصْدٍ مِنْهُ لِلْقَتْلِ فِي الْحَرَصِ عَلَى الدُّنْيَا وَطَلَبِ الْمَالِ؛

بأن يحمل نفسه على القَرَر للمؤدّي إلى التلف . ويحمل أنب يقال : « ولا تقتلوا أنفسكم » في حال ضجر أو غضب ؛ فهذا كله يتناول النهي . وقد أحجّ عمرو بن العاصي بهذه الآية حين امتنع من الاغتسال بالماء البارد حين أجنب في غزوة ذات السلاسل خوفاً على نفسه منه ؛ فقرر النبي صلى الله عليه وسلم احتجاجه وضحك عنده ولم يقل شيئاً . ترجمه أبو داود وغيره ، وسيأتي .

قوله تعالى : وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عَدُوًّا وظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا
وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا ﴿٥٥﴾

ذلك إشارة إلى القتل لأنه أقرب مذكور ؛ قاله عطاء . وقيل : هو عائد إلى أكل المال بالباطل وقتل النفس ؛ لأن النهي عنهما جاء متسقاً ممروداً ، ثم ورد الوعيد حسب النهي . وقيل : هو عام على كل ما نهى عنه من القضايا ، من أوّل السورة إلى قوله تعالى : « وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ » . وقال الطبري : ذلك عائد إلى ما نهى عنه من آثر وعيد ، وذلك قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا » لأن كل ما نهى عنه من أوّل السورة قرُن به وعيد ، إلا من قوله « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ » فإنه لا وعيد بعده إلا قوله « وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عَدُوًّا » . والمدون تجاوز الحد . والظلم وضع الشيء في غير موضعه ، وقد تقدّم . وقيد الوعيد بذكر المدون والظلم ليخرج منه فعل السهو والغلط ، وذكر المدون والظلم مع تقارب ممانعهما لاختلاف ألفاظهما ، وحسن ذلك في الكلام كما قال :
« وَأَقْبَى قَوْلًا كَذِبًا وَمِينًا »^(١)

وحسن المطف لاختلاف اللفظين ؛ يقال : بُدِّأَ وَحَقَّقَا ومنه قول يعقوب : « لَيْسَ أَشْكُو بَيْنِي وَخَيْرِي إِلَى اللَّهِ » . لحسن ذلك لاختلاف اللفظ . و (نُصْلِيهِ) معناه يمسّه حرماً . وقد بينا

(١) راجع المسألة الثالثة عشرة ج ١ ص ٣٠٩ طبع ثالثة أو ثالثة .

(٢) هذا مجزئ لم يرد في نسخة ، ومصدره :

« تَشَدَّدَتِ الْأَدِيمُ لِإِمْنَانِيهِ » .

معنى الجمع بين هذه الآي وحديث أبي سعيد الخدري في العصاة وأهل الكبائر أنفذ عليه الوعيد؛ فلا معنى لإعادة ذلك . وقرأ الأعمش والنخعي «نصليه» بفتح النون ، على أنه منقول من صلي نارا، أى أصليته؛ وفي الخبر «شاة مصلية» . ومن ضم النون منقول بالهمزة، مثل طعمت وأطعمت .

قوله تعالى : **إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُهَوِّنُ عَنْهُ نُكْفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا** ﴿٢٨﴾
فيه مسألتان :

الأولى - لما نهى تعالى في هذه السورة عن آثام هي كائروعد على اجتنبها التخفيف من الصغائر، ودل هذا على أن في الذنوب كائراً وصغائر . وعلى هذا جماعة أهل التأويل وجماعة الفقهاء، وأن الآسة والنظرة تُكْفَرُ باجتناب الكبائر قطعاً بوعده الصديق وقوله الحق، لا أنه يجب عليه ذلك . ونظير الكلام في هذا ما تقدم بيانه في قبول التوبة في قوله تعالى : « إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ » ، فالفه تعالى يفر الصغائر باجتناب الكبائر، لكن بضميمة أخرى إلى الاجتناب وهي إقامة الفرائض . روى مسلم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان مكفورات لما بينهما إذا اجتنبت الكبائر » . وروى أبو حاتم النسائي في صحيح مسنده عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جلس على المنبر ثم قال : « والذي نفسي بيده ثلاث مرات » ثم سكت فأكب كل رجل منا يكي حزينا يمين رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال : « ما من عبد يؤدى الصلوات الخمس ويصوم رمضان ويحطب الكبائر السبع إلا فتحت له ثمانية أبواب من الجنة يوم القيامة حتى إنها لتصفق » ثم تلا « إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُهَوِّنُ عَنْهُ نُكْفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ » . فقد تماضد الكتاب وصحیح السنة بتكفير الصغائر قطعاً كالنظر وشبهه . وبينت السنة أن المراد «تجتنبوا» ليس كل الاجتناب بلجميع الكبائر . والله أعلم . وأما الأصوليون فقالوا : لا يجب على القطع تكفير الصغائر باجتناب الكبائر،

وإنما حمل ذلك على غلبة الظن وقوة الزيادة والمشيمة ثابتة ، ودلّ على ذلك أنه لو قطعنا
مجنب الكبائر ومتمثل الفرائض تكفير صئاته قطعاً لكانت له في حكم المباح الذي يقطع بالا
تباعه فيه ، وذلك نقض لرؤى الشريعة ، ولا ضغينة عندنا . قال القشيري عبد الرحيم :
والصحيح أنها كبائر ولكن بعضها أعظم وقعا من بعض ، والحكمة في علم التمييز أن يحتنب
العبد جميع المعاصي .

قلت : وأيضاً فإن من نظر إلى نفس المخالفة كما قال بعضهم : — لا تنظر إلى صغر الذنب
ولكن أنظر من عصيت — كانت الذنوب بهذه النسبة كلها كبائر ، وعلى هذا النحو يخرج
كلام القاضي أبي بكر بن الطيب والأستاذ أبي إسحاق الأسفرائني وأبي المعالي وأبي نصر
عبد الرحيم القشيري وغيرهم ، قالوا : وإنما يقال لبعضها صغيرة بالإضافة إلى ما هو أكبر
منها ، كما يقال الزنا صغيرة بإضافته إلى الكفر ، والقبلة المحرمة صغيرة بالنسبة إلى الزنا ،
ولا ذنب عندنا يُغفر باجتناب ذنب آخر بل كل ذلك كبيرة ومركبة في المشقة فغير الكفر ،
لقوله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ » واحتجوا بقراءة
من قرأ « إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبِيرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ » على التوحيد ، وكبير الإثم الشرك . قالوا : وعلى الجمع
فالمراد اجتناس الكفر . والآية التي قيدت الحكم قرئت إليها هذه المطلقات كلها قوله تعالى :
« وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ » . واحتجوا بما رواه مسلم وغيره عن أبي أمامة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ أَقْطَعَ حَقَّ أَمْرِي مُسْلِمٌ يَمِيتُهُ فَقَدْ أَوْجِبَ اللَّهُ لَهُ النَّارَ وَحَرَّمَ
عَلَيْهِ الْجَنَّةَ » فقال له رجل : يا رسول الله ، وإن كان شيئاً يسيراً ؟ قال : « وَإِنْ كَانَ قَضِيَّةً مِنْ
أَرَاكَ » . فقد جاء الوعيد الشديد على اليسير كما جاء على الكثير . وقال ابن عباس : الكبيرة
كلّ ذنب ختمه الله بنار أو غضب أو لعنة أو مذهب . وقال ابن مسعود : الكبائر ما نهى الله
عنه في هذه السورة إلى ثلاث وثلاثين آية ، وتصديقه قوله تعالى « إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبِيرَ مَا تُنْهَوْنَ
عَنْهُ » . وقال طاووس : قيل لابن عباس الكبائر سبع ؟ قال : هي إلى السبعين أقرب . وقال
سعيد بن جبير : قال رجل لابن عباس الكبائر سبع ؟ قال : هي إلى السبعمائة أقرب منها إلى

السيح؛ غير أنه لا كبيرة مع استغفار ولا صغيرة مع إصرار . وروى عن ابن مسعود أنه قال :
 الكبائر أربعة : اليأس من روح الله ، والقنوط من رحمة الله ، والأمن من مكر الله ، والشرك
 بالله؛ حل عليها القرآن . وروى عن ابن عمر : هي تسع : قتل النفس ، وأكل الربا ، وأكل
 مال اليتيم ، ورعى المحصنة ، وشهادة الزور ، وعقوق الوالدين ، والفرار من الزحف ، والسحر ،
 والإلحاد في البيت الحرام . ومن الكبائر عند العلماء : القمار والمرفة وشرب الخمر وسب
 السلف الصالح وصول الحكم عن الحق واتباع الهوى واليمين الفاجرة والقنوط من رحمة الله
 وسب الإنسان أبويه — بأن يسب رجلا فينسب ذلك الرجل أبويه — والسعى في الأرض
 فسادا — إلى غير ذلك مما يكثر تعداده حسب ما جاء بيانا في القرآن ، وفي أحاديث نرجحها
 الأئمة ، وقد ذكر مسلم في كتاب الإيمان منها جملة وافرة . وقد اختلف الناس في تعدادها
 وحصرها لاختلاف الآثار فيها ؛ والذي أقول : إنه قد جاءت فيها أحاديث كثيرة صحاح
 وحسان لم يقصد بها الحصر ، ولكن بعضها أكبر من بعض بالنسبة إلى ما يكثر ضرره ؛
 فالشرك أكبر ذلك كله ، وهو الذي لا يغفر لنص الله تعالى على ذلك ، وبعده اليأس من رحمة
 الله ؛ لأن فيه تكذيب القرآن ؛ إذ يقول وقوله الحق : « وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ » وهو
 يقول : لا يغفر له ؛ فقد سجر واسعا ، هذا إننا كان معتقدا لذلك ؛ ولذلك قال الله تعالى :
 « إِنَّهُ لَا يَبْتَاسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ » . وبعده القنوط ؛ قال الله تعالى :
 « وَمَنْ يَقْنُطْ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ » . وبعده الأمن من مكر الله فيسترسل في المصاحي
 ويتكلم على رحمة الله من غير عمل ؛ قال الله تعالى : « أَقَامُوا مَكْرَاهَهُ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا
 الْقَوْمُ الْغَافِرُونَ » . وقال تعالى : « وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرَأَيْتُمْ فَمَا صَبَّحَهُمْ مِنْ
 الْخَلَاءِ مِيرِينَ » . وبعده القتل ؛ لأن فيه إذهاب النفوس وإعدام الوجود ، والألوأ في قطع
 النسل ، والزنا فيه اختلاط الأنساب بالمياه ، والنحر فيه ذهاب العقل الذي هو مناط التكليف ،
 وترك الصلاة والأذان فيه ترك إظهار شعار الإسلام ، وشهادة الزور فيها استباحة الدماء
 والقروج والأموال ، إلى غير ذلك مما هو بين الضرر ؛ فكل ذنب عظم الشرع التوعد عليه

بالغاب وشكده، أو عظم ضرره في الوجود كما ذكرنا فهو كبيرة وما عداها صغيرة . فهذا يربط لك هذا الباب ويضبطه، والله أعلم .

الثانية - قوله تعالى : ﴿ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا ﴾ قرأ أبو عمرو واكثر الكوفيين « مُدْخَلًا » بضم الميم ، فيحتمل أن يكون مصدرا ، أى إدخالا ، والمفعول محذوف أى ونُدْخِلْكم الجنة إدخالا . ويحتمل أن يكون بمعنى المكان فيكون مفعولا . وقرأ أهل المدينة بفتح الميم ، فيجوز أن يكون مصدر دخل وهو منصوب بإضمار فعل ، التقدير ونُدْخِلْكم فتدخلون مُدْخَلًا ، ودل الكلام عليه . ويجوز أن يكون اسم مكان فيتصّب على أنه مفعول ، أى ونُدْخِلْكم مكانا كريما وهو الجنة . وقال أبو سعيد بن الأعرابي : سمعت أبا داود السجستاني يقول سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول : المسلمون كلهم في الجنة ؛ فقلت له : وكيف ؟ قال : يقول الله عز وجل « إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نَكْفُرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا » يعنى الجنة . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « أَذْخَرْتُ شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي » . ولما كان الله عز وجل ينفر ما دون الكبائر والنبي صلى الله عليه وسلم يشفع في الكبائر فإى ذنب يبقى على المسلمين . قال علماؤنا : الكبائر عند أهل السنة تُنفّر لمن أطلع عنها قبل الموت حسب ما نعتهم . وقد يُنفّر لمن مات عليها من المسلمين ؛ كما قال تعالى : « وَيَنْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ » والمراد بذلك من مات على الذنوب ؛ فلو كان المراد من تاب قبل الموت لم يكن للفرقة بين الإشتراك وضيق معنى ؛ إذ التائب من الشرك أيضا مغفور له . وروى عن ابن مسعود أنه قال : خمس آيات من سورة النساء هي أحب إلى من الدنيا جميعا ، قوله تعالى : « إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ » وقوله « إِنْ أَنْفَرْتُمْ بَشْرًا مِنْكُمْ يُشْرِكْ بِهِ وَيُنْفِرُ » الآية ، وقوله تعالى : « وَمَنْ يَسْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ » الآية ، وقوله تعالى : « وَإِنْ تَكُنْ حَسَنَةً يُضَافْهَا » ، وقوله تعالى : « وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ » . وقال ابن عباس : ثمان آيات في سورة النساء هن خير لهذه الأمة مما طلعت عليه الشمس وغربت : « يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبينَ لَكُمْ » ، « وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ » ، « يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يَخْتَفِ عَنكُمْ » ، « إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نَكْفُرْ عَنْكُمْ »

مِثَابِكُمْ ، الآية ، « إن الله لا يفر أن يشرك به » ، « إن الله لا يظلمُ مثقالَ ذرة » ، « وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ أُوْزَةٍ أَوْ يَظْلَمْ نَفْسَهُ » ، « مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ » الآية .

قوله تعالى : وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبْنَ وَسَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ﴿٥٥﴾

فيه أربع مسائل :

الأولى — روى الترمذى عن أم سلمة أنها قالت : يغزو الرجال ولا يغزو النساء وإنما لنا نصف الميراث ؛ فأزل الله تعالى « وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ » قال مجاهد : فأزل فيما « إنا المسلمين والمسلمات » ، وكانت أم سلمة أول طليعة قدمت المدينة مهاجرة . قال أبو عيسى : هذا حديث مرسل ، ورواه بعضهم عن ابن أبي نجيح عن مجاهد مرسل^(١) أن أم سلمة قالت كنا ، وقال قتادة : كان الجاهلية لا يوزنون النساء ولا الصبيان ؛ فلما ورنوا وجعل للذكر مثل حظ الأنثيين تمنى النساء أن لو جعل أنصباؤهن كأنصباء الرجال . وقال الرجال : إنا نرجو أن نفضل على النساء بمحسنتاتنا في الآخرة كما فضلنا عليهن في الميراث ؛ فزلت « وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ » .

الثانية — قوله تعالى : (وَلَا تَتَمَنَّوْا) التنى نوع من الإرادة يتعلق بالمستقبل ، كالتهلف نوع منها يتعلق بالماضى ؛ فنهى الله سبحانه المؤمنين عن التنى ، لأن فيه تعلق بالال وتساين الأجل . وقد اختلف العلماء هل يدخل في هذا النهى التبطئة وهى أن يتخى الرجل أن يكون له حال صاحبه وإن لم يتحقق زوال حاله . والجمهور على إجازة ذلك ؛ مالك وغيره ؛ وهو المراد عند بعضهم فى قوله عليه السلام ” لا حسد إلا فى اثنتين : رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار ورجل آتاه الله مالا فهو ينفقه آناء الليل وآناء

كما ورد بالغنى فى جميع نسخ الأصل وصححه الترمذى .

النهار . فعنى قوله " لا حسد " أى لا غبطة أعظم وأفضل من الغبطة فى هذين الأمرين .
وقد نبه البخارى على هذا المعنى حيث يوجب على هذا الحديث (باب الاعتباط فى العلم والحكمة) .
قال المهلب : بين الله تعالى فى هذه الآية ما لا يجوز تمنيه ، وذلك ما كان من عرض الدنيا
وأشباهها . قال ابن عطية : وأما التنى فى الأعمال الصالحة فذلك هو الحسن ، وأما إذا تنى
المسرء على الله من غير أن يُقرن أميته بشئ مما قدمنا ذكره فذلك جائز ، وذلك موجود
فى حديث النبي صلى الله عليه وسلم فى قوله : " وددت أن أحيأ ثم أقتل " .

قلت : هذا الحديث هو الذى صنف به البخارى كتاب التنى فى صحيحه ، وهو يدل على
تنهى الخير وأفعال البر والرضا فيها ، وفيه فضل الشهادة على سائر أعمال البر ؛ لأنه عليه السلام
تمناها دون غيرها ، وذلك لرفع منزلتها وكرامة أهلها ، فزقه الله أياها ، لقوله : " ما زالت أُنكته
خير مما تُؤادى الآن أو أن قطعت أُنكى " . وفى الصحيح : " أن الشهيد يقال له تَنَّى فيقول أُنكى
أن أدرج إلى الدنيا حتى أقتل فى ميلىك مرة أخرى " . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يتننى إيمان أبى طالب وأبى لب وصناديد قريش مع علمه بأنه لا يكون ؛ وكان يقول :
" واشوقاه إلى إخوانى الذين يميثون من بعدى يؤمنون بى ولم يرونى " . وهذا كله يدل على أن
التنى لا ينهى عنه إذا لم يكن داعية إلى الحسد والتباغض ، والتنى المنهى عنه فى الآية من
هذا القبيل ؛ فيدخل فيه أن يتننى الرجل حال الآخر من دين أو دنيا على أن ينهب ما عند
الآخر ، وسواء تمتعت مع ذلك أن يعود إليك أولا . وهذا هو الحسد بينه ، وهو الذى ذمّه الله
تعالى بقوله : « أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ » . ويدخل فيه أيضا خطبة الرجل
على خطبة أخيه وبيعه على بيعه ؛ لأنه داعية الحسد والمقت . وقد ذكره بعض العلماء الغبطة
وأنها داخلة فى التنى ، والصحيح جوازها على ما بينا ، وبالله توفيقنا . قال الضحاك : لا يميل
لأحد أن يتننى مال أحد ، ألم تسمع الذين قالوا : « يَأْتَيْتُ لَنَا مِثْلُ مَا أُوتِيَ قَارُونُ » إلى أن

(١) الألف بالضم : القصة . وتماضى : تراجى وما ودى ألم سحبا فى أوقات معلومة . والأبهر : مرق
يستطيع فى السلب والقلب متصل به ، فإذا انقطع لم تكن به حياة . وسدس الشاة المسومة وأكل صلى الله عليه وسلم
منها . ذكره فى غزوة بخير ، طبراج .

قال : « وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَتَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ » حين خسف به و بداره و بأمواله « تَوَلَّى أَنْزَلَ مِنَ اللَّهِ عَلَيْهِ تَنَسَّفَ يَنْفَا » . وقال الكلبي : لا يتقى الرجل مال أخيه ولا امرأته ولا خادمة ولا دابته ؛ ولكن ليقل : اللهم أرزقني مثله . وهو كذلك في الثروة ، وكذلك قوله في القرآن : « وَأَسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ » . وقال ابن عباس : « سَأَلَ اللَّهَ سُبْحَانَهُ أَنْ يَتَّقِيَ الرَّجُلُ مَالَ فَلَانٍ وَاهْلَهُ ، وَأَمْرَ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَسْأَلُوهُ مِنْ فَضْلِهِ » . ومن الحجج للجمهور قوله صلى الله عليه وسلم : « إنما الدنيا لأربعة نفر : رجل آتاه الله مالا وعلماً فهو يتتقى فيه ربه ويصلي به رَحْمَةً ويعلم فيه حقاً فهذا بأفضل المنازل . ورجل آتاه الله علماً ولم يؤت مالا فهو صادق النية يقول لو أن لي مالا لعملت فيه بعمل فلان فهو بنيته فاجرها سواء » الحديث ، وقد تقدم . نرحبه الترمذي وصححه . وقال الحسن : لا يتق أحدكم المال وما يدره لئلا يهلكه فيه ؛ وهذا إنما يصح إذا تمت له الدنيا ، وأما إذا تمت له غير فقد جوزه الشرح ، فيتمناه العبد ليصل به إلى الرب ، ويفعل الله ما يشاء .

الثالثة — قوله تعالى : (لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا) يريد من الثواب والمقاب . (وَلِلنِّسَاءِ) كذلك ، قاله قتادة . فالمرأة الجزء من الحسنة بعشر أمثالها كما للرجال . وقال ابن عباس : المراد بذلك الميراث . والاكتساب على هذا القول بمعنى الإصابة ، للذكر مثل حظ الأنثيين ؛ فنهى الله عن وجع من التمتنى على هذا الوجه لما فيه من دواهي الحسد ، ولأن الله تعالى أعلم بمصالحهم منهم ؛ فوضع القسمة بينهم على التفاوت على ما علم من مصالحهم .

الرابعة — قوله تعالى : (وَأَسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ) روى الترمذي عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « سَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُسْأَلَ وَأَفْضَلُ الْعِبَادَةِ أَنْتَظَرُ الْفَرَجَ » . ونرج أيضا ابن ماجه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من لم يسأل الله يغضب عليه » . وهذا يدل على أن الأمر بالسؤال لله تعالى واجب ؛ وقد أخذ بعض العلماء هذا المعنى فنظمه فقال :

الله يغضب إن تركت سؤاله * وبني آدم حين يسأل يغضب

وقال أحمد بن المعدل أبو الفضل الفقيه المالكي فأحسن :

القسم الأرزاق عند الذي • ما دونه إن سئل من حاجب
مَنْ يُخْضُ التَّارَكَ قَسًا لَهُ • جوداً ومن يرضى عن الطالب
ومن إذا قال جرى قسوله • بغير توقيع إلى كاتب

وقد أجبنا القول في هذا المعنى في كتاب «فتح الحرس بالزهد والقناعة». وقال سعيد بن جبير :
« وأسألوا الله من فضله » العبادة ، ليس من أمر الدنيا . وقيل : سلوه التوفيق للعمل بما
يرضيه . وعن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : سلوا ربكم حتى الشيع ، فإنه إن لم ييسره الله
عز وجل لم يتيسر . وقال سفيان بن عيينة : لم يأمر بالسؤال إلا ليعطى .

وقرأ الكسائي وابن كثير : « وَاسْأَلُوا اللَّهَ » بغير همز في جميع القرآن . السابقون بالهمز
« وَاسْأَلُوا اللَّهَ » ، وأصله بالهمز إلا أنه حذفت الهمزة للتخفيف . والله أعلم .

قوله تعالى : وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِيَّ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلَّذِينَ
عَقَدْتُمْ أَيْمَانَكُمْ فَعَاوَزْتُمْ أَنْ تُنَاصِبَهُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا نَجِيًّا وَنَهِيًّا ﴿١٠٠﴾
فيه خمس مسائل :

الأولى — بين تعالى أن لكل إنسان ورثة وموآلى ، فليتنع كل أحد بما قسم الله له من
الميراث ، ولا يمتن مال غيره . روى البخاري في كتاب الفرائض من رواية سعيد بن جبير
عن ابن عباس : « وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِيَّ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلَّذِينَ عَقَدْتُمْ أَيْمَانَكُمْ »
قال : كانت المهاجرون حين قدموا المدينة يرث الأنصارى المهاجرى دون ذوي رحمة ،
للأخوة أئني أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم ، فلما نزلت « وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِيَّ »
قال : نسختها « وَلِلَّذِينَ عَقَدْتُمْ أَيْمَانَكُمْ » . قال أبو الحسن بن بطلان : وقع في جميع النسخ
« وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِيَّ » قال : نسختها « وَلِلَّذِينَ عَقَدْتُمْ أَيْمَانَكُمْ » . والمصواب أن الآية النافعة
« وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِيَّ » والمسوخة « وَلِلَّذِينَ عَقَدْتُمْ أَيْمَانَكُمْ » ، وكذا رواه الطبري في روايته .

وروى عن جمهور السلف أن الآية الناصحة لقوله : « والذين عقدت أيمانكم » قوله تعالى في « الأفعال » : « وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ » . روى هذا عن ابن عباس وقتادة والحسن البصري^(١) ، وهو الذي أنبه أبو عبيد في كتاب « النسخ والمسخ » له . وفيها قول آخر رواه الزهري عن سعيد بن المسيب قال : أمر الله عز وجل الذين تَبَنُّوا ضِرَابَتَهُمْ في الجاهلية وورثوا في الإسلام أن يعملوا لهم نصيبا في الوصية ورث الميراث إلى ذوى الرِّحْمِ والعصبة . وقالت طائفة : قوله تعالى « والذين عقدت أيمانكم » مُحْكَمٌ وليس بملسوخ ؛ وإنما أمر الله المؤمنين أَنْ يُعْطُوا الحَقَّ أَنْصَابُهُمْ مِنَ النَّصْرَةِ والنصبة وما أشبه ذلك ؛ ذكره الطبري عن ابن عباس . (وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ فَأَوْفُوا بِنَبْذِهِمْ) من النصرة والنصبة والرفادة ^(٢) ويوصى لهم وقد ذهب الميراث ؛ وهو قول مجاهد والسدي .

قلت — وأخاذه النحاس ؛ ورواه عن سعيد بن جبير ، ولا يصح النسخ ؛ فإن الجمع يمكن كما بينه ابن عباس فيما ذكره الطبري ، ورواه البخاري عنه في كتاب التفسير . وسياق ميراث « ذوى الأرحام » في « الأفعال » إن شاء الله تعالى .

الثانية — « كُلٌّ » في كلام العرب معناها الإحاطة والمعموم ، فإذا جاءت مفردة فلا بد أن يكون في الكلام حذف عند جميع النحويين ؛ حتى أن بعضهم أجاز مررت بكل ، مثل قبل وبعد ، وتقدير الحذف : ولكلٍّ أحد جعلنا موالى ، يعنى ورثة . « وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ » يعنى بالخلق ؛ عن قتادة . وذلك أن الرجل كان يساعد الرجل فيقول : دمي دمك ، وهدني هدمك ، وثاري ثارك ، وشري حريك ، ويسأني سأك ، وترثني وارثك ، وتطلب بي وأطلب بك ، وتعقل عني وأعقل عنك ؛ فيكون لليليف السدس من ميراث الخليف ثم نسخ .

الثالثة — قوله تعالى : « (مَوَالِي) اعْلَمُ أَنَّ الْمَوْلَى لَفْظٌ مُشْتَرَكٌ يُطْلَقُ عَلَى وَجْهِه ؛ فَيُسَمَّى الْمُتَنَقِّحُ مَوْلىً وَالْمُعْتَقُ مَوْلىً . ويقال : المولى الأسفل والأعلى أيضا . ويسمى

(١) الزند (بكر الزاء) : العطاء والصفة .

(٢) قوله : هدي هدمك ، أى نحن هي . واحد في النصرة ، تنصرون لنا وننصب لكم .

الناصر المولى؛ ومنه قوله تعالى: «وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ». وَيُسَمَّى ابْنُ أُمِّهِ مَوْلَى وَاجِلَارَ مَوْلَى. فَمَا قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَلِكُلِّ جَمَلًا مَوَالِي» يريد عَصَبَةً؛ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَا أَبْهَتَ السَّهَامَ فَلَا مَوْلَى عَصَبَةٍ ذَكَرَ». وَمِنَ الْمَصْبَاتِ الْمَوْلَى الْأَعْلَى لَا الْأَسْفَلَ، عَلَى قَوْلِ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ؛ لِأَنَّ الْمَفْهُومَ فِي حَقِّ الْمُتَّقِ أَنَّهُ الْمُتَمِّمُ عَلَى الْمُتَّقِ، كَالْمَوْجِدِ لَهُ؛ فَاسْتَحَقَّ مِيرَاثَهُ لِهَذَا الْمَعْنَى. وَحَكَى الطَّحَاوِيُّ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ أَنَّ الْمَوْلَى الْأَسْفَلَ يَرِثُ مِنَ الْأَعْلَى؛ وَأَحْتَجَّ فِيهِ بِمَا رَوَى أَنَّ رَجُلًا أَعْطَى عَبْدًا لَهُ ثَمَنَ الْمُتَّقِ وَلَمْ يَتْرِكْ إِلَّا الْمُتَّقَ لِيُجْلِسَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِيرَاثَهُ لِلْعَلَامِ الْمُتَّقِ. قَالَ الطَّحَاوِيُّ: وَلَا مَعَارِضَ لِهَذَا الْحَدِيثِ، فَوَجِبَ الْقَوْلُ بِهِ؛ وَلَئِنَّهُ إِذَا أَسْفَلَ شَبِيهُه بِالْأَبْنِ، وَذَلِكَ يَحْتَضِي التَّسْوِيَةَ بَيْنَهُمَا فِي الْمِيرَاثِ، وَالْأَصْلُ أَنَّ الْأَتِّصَالَ يَسْمُ. وَفِي الْخَبَرِ «مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ». وَالَّذِينَ خَالَفُوا هَذَا وَهُمْ الْجَاهِلُونَ قَالُوا: الْمِيرَاثُ يَسْتَدْعِي الْقَرَابَةَ وَلَا قَرَابَةَ، غَيْرَ أَنَّا أَثَبْنَا لِلْمُتَّقِ الْمِيرَاثَ بِحُكْمِ الْإِنْعَامِ عَلَى الْمُتَّقِ؛ فَيَقْتَضِي مُقَابَلَةَ الْإِنْعَامِ بِالْمِجَازَةِ، وَذَلِكَ لَا يَنْعَكُسُ فِي الْمَوْلَى الْأَسْفَلَ. وَأَمَّا الْإِبْنُ فَهُوَ أَوْلَى النَّاسِ بِأَنْ يَكُونَ خَلِيفَةُ أَبِيهِ وَقَائِمًا مَقَامَهُ، وَلَيْسَ الْمُتَّقِ صَالِحًا لِأَنْ يَقُومَ مَقَامَ مَحْضِهِ، وَإِنَّمَا الْمُتَّقِ قَدْ أَثَمَّ عَلَيْهِ قِبَالُهُ الشَّرْعَ بِأَنْ جَعَلَهُ أَحَقَّ بِمَوْلَاهُ الْمُتَّقِ، وَلَا يُوْجَدُ هَذَا فِي الْمَوْلَى الْأَسْفَلَ؛ فَظَهَرَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا.

الرابعة — قوله تعالى: «وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ» رَوَى عَنْ بَنِي كَبْشَةَ عَنْ حِزْمَةَ «عَقَدَتْ» بِشَدِيدِ الْقَافِ عَلَى التَّكْثِيرِ. وَالْمَشْهُورُ عَنْ حِزْمَةَ «عَقَدَتْ أَيْمَانَكُمْ» غَشْفَةُ الْقَافِ، وَهِيَ قِرَاءَةُ حَاصِمٍ وَالْكَسَائِيُّ، وَهِيَ قِرَاءَةُ بَيْسَلَةَ؛ لِأَنَّ الْمَاقِدَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا مِنْ اثْنَيْنِ فَصَاعِدًا، فَيَأْتِيَا فَاعِلٌ. قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ النَّخَاسُ: وَقِرَاءَةُ حِزْمَةَ تَجُوزُ عَلَى غَوْضٍ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ، يَكُونُ التَّقْدِيرُ فِيهَا وَالَّذِينَ عَقَدْتُمْ أَيْمَانَكُمْ الْحِلْفَ، وَتَمَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ؛ وَتَقْدِيرُهُ: عَقَدْتُمْ لَهُمْ أَيْمَانَكُمْ الْحِلْفَ؛ ثُمَّ حَذَفْتَ اللَّامَ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَإِذَا كَانُوا لَهُمْ» أَيْ كَانُوا لَهُمْ. وَحَذِيفَ الْمَفْعُولِ الثَّانِي، كَمَا يُقَالُ: كَيْفَ كُنْتَ، أَيْ كَيْفَ كُنْتُ لَكَ بَرًّا. وَحَذِيفَ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ مُتَّصِلٌ فِي الصَّلَاةِ.

الخامسة - قوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا) أى قد شهد معاقدكم ليأبى ، وهو عز وجل يحب الوفاء .

قوله تعالى : الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا قِنْتَنَتُ حَفِظْتُ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ وَالَّتِي تَخَافُونَ نُسُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاتَّخِذُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا ﴿٥٥﴾
فيه إحدى عشرة مسألة :

الأول - قوله تعالى : (الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ) ابتداء وخبر ، أى يقومون بالنفقة عليهن والذب عنهن ، وأيضاً لأن فيهم الحكماء والأمرء ومن يفزؤ ، وليس ذلك في النساء . يقال : قوام وقيم . والآية نزلت في سعد بن الربيع ^(١) فترت عليه أمراته حبيلة بنت زيد ابن خارجة بن أبي زهير فطمها ، فقال أبوها : يا رسول الله ، أفرشتك كرميت فطمها ! فقال عليه السلام : " لَقَتَصَ مِنْ زَوْجِهَا " . فأنصرفت مع أبيها لتقتص منه ، فقال عليه السلام : " أَرْجِعُوا هَذَا جَبْرِيلُ أَنَا نِي " فأنزل الله هذه الآية ، فقال عليه السلام : " أردنا أمراً وأراد الله غيره " . وفي رواية أخرى : " أردتُ شيئاً وما أراد الله خير " . ونقض الحكم الأول . وقد قيل : إن في هذا الحكم المردود تل « وَلَا تَسْبُلُ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ » . ذكر إسماعيل بن إسحاق قال : حدثنا حماد بن المنهال وعامر بن الفضل - واللفظ للحاج - قال حدثنا جبرير بن حازم قال سمعت الحسن يقول : إن امرأة أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : إن زوجي لعلم وجهي . قال : " بينكما القصاص " ؛ فأنزل الله تعالى : « وَلَا تَسْبُلُ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ » . ومسك النبي صلى الله عليه وسلم حتى نزل :

... (١) هو سعد بن الربيع بن عمرو بن أبي زهير بن مالك بن امرئ القيس الخزرجي عتي بدري وكان أحد عتية الأنصار وكانت له زوجتان . (عن أسد الغابة) .

« الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ » . وقال أبو رزق : نزلت في جميلة بنت أبي وقى زوجها ثابت ابن قيس بن شماس . وقال الكلبي : نزلت في عميرة بنت محمد بن مسامة وفى زوجها سعد بن الربيع . وقيل : سببها قول أم سلمة المقتض . ووجه النظم أنهم تكلمن فى تفضيل الرجال على النساء فى الإرث ، فنزلت « وَلَا تَسْنَوْنَ » الآية . ثم بين تعالى أن تفضيلهم عليهن فى الإرث ليس على الرجال من المهر والإفراق ؛ ثم فائدة تفضيلهم مائدة الإين . ويقال : ان الرجال لهم فضيلة فى زيادة العقل والتدبير ؛ فجعل لهم حق القيام عليهن لذلك . وقيل : للرجال زيادة قوة فى النفس والطبع ما ليس للنساء ؛ لأن طبع الرجال غلب عليه الحرارة واليبوسة ، فيكون فيه قوة وشدة ، وطبع النساء غلب عليه الرطوبة والبرودة ، فيكون فيه معنى اللين والضعف ؛ فجعل لهم حق القيام عليهن بذلك ، وبقوله تعالى : « وَبِمَا آفَقُوا مِنْ أَمْرٍ لَهُمْ » .

الثانية — ودلت هذه الآية على تأديب الرجال نسائهم ، فإذا حفظن حقوق الرجال فلا ينبغي أن يسيئ الرجل عشرتها . و « قَوَّام » فعال للبالغة ؛ من القيام على الشيء والاستبداد بالنظر فيه وحفظه بالاجتهاد . فقيام الرجال على النساء هو على هذا الحد ؛ وهو أن يقوم بتدبيرها وتأديبها وإمساكها فى بيتها ومنعها من البروز ، وأن عليها طاعته وقبول أمره مالم تكن معصية ؛ وتعليل ذلك بالفضيلة والنفقة والعقل والقوة فى أمر الجهاد والميراث والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وقد راعى بعضهم فى التفضيل المحبة وليس بشيء ؛ فإن المحبة قد تكون وليس معها شيء مما ذكرنا . وقد مضى الرد على هذا فى « البقرة »^(١) .

الثالثة — فهم العلماء من قوله تعالى : « وَبِمَا آفَقُوا مِنْ أَمْرٍ لَهُمْ » أنه متى عجز عن نفقتها لم يكن قَوَّاماً عليها ، وإذا لم يكن قَوَّاماً عليها كان لها فسخ العقد ؛ لزوال المقصود الذى شرع لأجله النكاح . وفيه دلالة واضحة من هذا الوجه على ثبوت فسخ النكاح عند الإعسار بالنفقة والكسوة ؛ وهو مذهب مالك والشافعي . وقال أبو حنيفة : لا يفسخ ؛ لقوله تعالى : « وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ » وقد تقدم القول فى هذا فى هذه السورة .

الرابعة — قوله تعالى : ﴿ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ ﴾ هذا كله خبر ، ومقصوده الأمر بطاعة الزوج والقيام بحقه في ماله وفي نفسها في حال غيبة الزوج . وفي مسند أبي داود الطيالسي عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” خير النساء التي إذا نظرت إليها سرتك وإذا أمرتها أطاعتك وإذا غيبت عنها حفظتك في نفسها ومالك ” قال : وتلا هذه الآية « الرِّسَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النَّسَاءِ » الى آخر الآية . وقال صلى الله عليه وسلم لعمري : ” ألا أخبرك بخير ما يكنزه المرء المرأة الصالحة إذا نظر إليها سرتة وإذا أمرها أطاعته وإذا غاب عنها حفظته ” أخرجه أبو داود . وفي مصحف ابن مسعود « فالصَّالِحَاتُ قَوَّانِتٌ حَوَافِظٌ » . وهذا بناء يخص بال مؤنث ، قال ابن جني : والتكسير أشبه لفظاً بالمعنى ، إذ هو يعطى الكثرة وهي المقصود ها هنا ، و« ما » في قوله : « بِمَا حَفِظَ اللَّهُ » مصدرية ، أي يحفظ الله لمن . ويصح أن تكون بمعنى الذي ، ويكون المائد في « حفظ » ضمير نصب . وفي قراءة أبي جعفر « بما حَفِظَ اللَّهُ » بالنصب . قال النحاس : الرفع أين ؟ أي حافظات لغيب أزواجهن يحفظ الله وموئته وتشديده . وقيل : بما حَفِظَ الله في أمورهن وعشرتين . وقيل : بما استحفظهن الله إياه من أداء الأمانات إلى أزواجهن . ومعنى قراءة النصب : يحفظهن الله ؛ أي يحفظهن أمره أو دينه . وقيل في التقدير : بما حَفِظَ الله ، ثم وُحِدَ الفعل ، كما قيل : ﴿ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا ﴾

وقيل : المعنى يحفظ الله ؛ مثل حَفِظَ الله .

الخامسة — قوله تعالى : ﴿ وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ ﴾ اللَّاتِي جمع التي وقد تقدم . قال ابن عباس : تخافون بمعنى تهابون وتيقنون . وقيل هو على بابه . والنشوز العصيان ؛ مأخوذ من النشز ، وهو ما ارتفع من الأرض . يقال : نشز الرجل ينشز وينشز إذا كان قاعدا فنهض قائما ؛ ومنه قوله عز وجل : « وَإِذَا قِيلَ انشُزُوا فَانْشُزُوا » أي ارتفعوا وأنهضوا إلى حرب أو أمر من أمور الله تعالى . فالمعنى : أي تخافون عصيانهن وتاليهن عما أوجب الله عليهن من طاعة الأزواج . وقال أبو منصور اللقيمي : النشوز كرامة كل واحد من

الزوجين صاحبه ؛ يقال : نشزت تنشز فهي ناشز بنسبها . ونشست تنشص وهي السيفة للعشرة . قال ابن فارس : ونشزت المرأة استصعبت على بعلها ، ونشز بعلها عليها إذا ضربها وجفها . قال ابن دريد : نشزت المرأة ونشست ونشبت بمعنى واحد .

السادسة — قوله تعالى : ﴿ فَيَطُوعُنَّ ﴾ أى يكاتب الله ؛ أى ذكروهن ما أوجب الله عليهن من حسن الصحبة وجميل العشرة للزوج ، والاعتراف بالدرجة التي له عليها ، ويقول : إن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "لو أمرت أحدا أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها" . وقال : "لا تمنعه نفسها وإن كانت على ظهر قتيب" ^(١) . وقال : "أيما امرأة باتت هاجرة فراش زوجها لمستها الملائكة حتى تصبح" في رواية "حتى تراجع وتضع يدها في يده" . وما كان مثل هذا .

السابعة — قوله تعالى : ﴿ وَالْمُجْرَمُونَ فِي الْمَضَاجِعِ ﴾ وقرأ ابن مسعود والنخعي وغيرهما « في المضجع » على الأفراد ؛ كأنه اسم جنس يؤدى عن الجميع . والمجرى في المضجع هو أن يضاجعها ويؤلفها ظهره ولا يجامعها ؛ عن ابن عباس وغيره . وقال مجاهد : جنبوا مضاجعهم ؛ فيتقدر على هذا الكلام حذف ، ويضدده « المجرمون » من المجران ، وهو البعد ؛ يقال : هجره أى تباعد وتآى عنه . ولا يمكن بعدها إلا بترك مضاجعتها . وقال مناه إبراهيم النخعي والشعمي وقادة والحسن البصري ، ورواه ابن وهب وابن القاسم عن مالك ، وأخبره ابن العربي وقال : حملوا الأمر على الأكثر المؤلف . ويكون هذا القول كما تقول : أجهره في الله . وهذا أصل مالك .

قلت : هذا قول حسن ؛ فإن الزوج إذا أمرض عن فراشها فلان كانت محبة للزوج فلذلك يشق عليها فترجع للصلاح ، وإن كانت مبغضة فيظهر النشوز منها ؛ فيبين أن النشوز من قبلها . وقيل : « المجرمون » من المجر وهو القبيح من الكلام ، أى غلطوا عليهن في القول

(١) التبت (مكة) : إكاف (برذعة) صبر على قدوسات البحر . ومناه الحث لمن على مطارة أزواجهم ، بأنه لا يسمن الاشتاق في هذه الحال فكيف في غيرها .

وضاجعوهن للجماع وغيره؛ قال معناه سفيان، وروى عن ابن عباس . وقيل : أى شتوهن
وتأقفا في بيوتهن؛ من قولهم : هجر البعير أى ربطه بالمحجار، وهو حبس يُشدُّ به البعير؛ وهو
اختيار الطبرى وقلح في سائر الأقوال . وفي كلامه في هذا الموضع نظر . وقد ردَّ عليه النفاذى
أبو بكر بن العربى في أحكامه فقال : يا لها من حقوة من عالم بالقرآن والسنة ! والذى حمله على هذا
التأويل حديث غريب رواه ابن وهب عن مالك أن أسماء بنت أبى بكر الصديق امرأة
الزبير بن العوام كانت تخرج حتى حوتب في ذلك . قال : وعتب عليها وعلَّ ضَرْبَهَا ، ففقد شعر
واحدة بالأخرى ثم ضربهما ضربا شديدا ، وكانت الضرة أحسن آتقاء ، وكانت أسماء لا تبقى
فكان الضرب بها أكثر؛ فشكَّت إلى أبيها أبى بكر رضى الله عنه فقال لها : أى بُلَّة أصبرى؛
فإن الزبير رجل صالح ، ولعلَّه أن يكون زويتك في الجنة ؛ ولقد بلغنى أن الرجل إذا ابتكر
بامرأة تزويجا في الجنة . فرأى الربط والمقد مع احتمال اللفظ مع فعل الزبير فأقدم على هذا
التفسير . وهذا المجرى غايته عند العلماء شهر ؛ كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم حين أسرَّ إلى
حفصة فافشته إلى عائشة ، وتظاهرتا عليه . ولا يبلغ به الأربعة الأشهر التى ضرب الله
أجلا مذرا القول .

الثامنة - قوله تعالى : ﴿ وَأَضْرِبُوهُنَّ ﴾ أمر الله أن يسدَّ النساء بالموعظة أولا ثم
بالمجران ، فإن لم يتجما فالضرب ؛ فإنه هو الذى يصلحها له ويحملها على توبة حق . والضرب
في هذه الآية هو ضرب الأدب غير المبرح ، وهو الذى لا يكسر عظام ولا يشين جارية كاللكمة
ونحوها ؛ فإن المقصود منه الصلاح لا غير . فلا حرم إذا أدى إلى الهلاك وجب الضمان ،
وكذلك القول في ضرب المؤدب غلامه لتعليم القرآن والأدب . وفي صحيح مسلم : « تأتوا الله
في النساء فإنكم أخذتموهن بأمانة الله واستحلتم فروجهن بكلمة الله ولكم عليهن ألا يوطئن
فُرشكم أحدا تكرهونه فإن فعلن فاضربوهن ضربا غير مبرح » الحديث . أخرجه من حديث
جابر الطويل في الحج ، أى لا يدخلن منازلكم أحدا ممن تكرهونه من الأقارب والنساء
والأجانب . وعمل هذا يحمل ما رواه الترمذى وصحَّحه عن عمرو بن الأحوص أنه شهد حجة

الوداع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لحيد الله وأئني عليه وذكرو وعظ فقال :
 « أَلَا وَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا فَإِنَّهُنَّ عَوَانٌ ^(١) عِنْدَكُمْ لَيْسَ تَمْلِكُونَ مِنْهُنَّ شَيْئًا فَاِذَا فَرَغْتَ مِنْهُنَّ فَاِذَا أَنْ
 يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيَّنَةٍ فَإِنْ فَعَلْنَ فَاِجْزَوْهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَأَضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرِجٍّ فَإِنْ أَطَعْتَكُمْ
 فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا أَلَا إِنَّ لَكُمْ عَلَى نَفْسِكُمْ حَقًّا وَلِلنِّسَاءِ عَلَيْكُمْ حَقًّا فَأَمَّا حَقُّكُمْ عَلَى نَفْسِكُمْ
 فَلَا يُؤْتِيَنَّكُمْ فُرْشَكُمْ مَنْ تَكُونُونَ وَلَا يَأْذَنَنَّ فِي بَيْتِكُمْ مَنْ تَكُونُونَ أَلَا وَحَقُّهُنَّ عَلَيْكُمْ أَنْ تَحْسِنُوا
 إِلَيْهِنَّ فِي كَسْوَتِهِنَّ وَطَعَامِهِنَّ » . قال : حديث حسن صحيح . فقوله : « بِفَاحِشَةٍ مُّبَيَّنَةٍ »
 يريد لا يدخلن من يكرهه أزواجهن ولا يفضيهم . وليس المراد بذلك الزنا ؛ فإن ذلك محرم
 ويلزم عليه الحد . وقد قال عليه السلام : « أَضْرِبُوا النِّسَاءَ إِذَا عَصَيْنَكُمْ فِي مَعْرُوفٍ ضَرْبًا
 غَيْرَ مُبْرِجٍّ » . قال عطاء : قلت لأبن عباس ما الضرب غير المُبرِّج ؟ قال بالسواك وبخوه .
 وروى أن عمر رضى الله عنه ضرب امرأته فُضِّلَ في ذلك فقال : سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول : « لَا يُسَالُّ الرَّجُلُ فِيمَ ضَرَبَ أَهْلَهُ » .

التاسعة - قوله تعالى : « فَإِنْ أَطَعْتَكُمْ » أى تركوا النشوز . « فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا »
 أى لا تبحثوا عليهن بقول أو فعل . وهذا نهي عن ظلمهن بعد تحرير الفضل عليهن والتحكين
 من أديهن . وقيل : المعنى لا تكلفوهن الحب لك فإنه ليس إليهن .

العاشر - قوله تعالى : « إِنْ اللَّهُ كَانَ عَلِيمًا كَرِيمًا » إشارة إلى الأزواج بخصف الجناح
 ولين الجانب ، أى إن كنتم تهتدون عليهن فتذكروا قدرة الله ؛ فيده بالقدره فوق كل يد .
 فلا يستعلي أحد على أمراته فاته بالمرصاد ؛ فلذلك حسن الانصاف هنا بالحق والكبر .

الحادية عشرة - وإن ثبت هذا فأعلم أن الله عز وجل لم يأمر في شيء من كتابه بالضرب
 صراحاً إلا هنا وفي الحدود العظام ؛ فسأوى معصيتهن بأزواجهن بمعية الكبر ، وولى
 الأزواج ذلك دون الآثمة ، وجعله لم دون القضاة بغير شهود ولا بينات آثماً من الله تعالى
 للأزواج على النساء . قال المذهب : إنما يجوز ضرب النساء من أجل امتناعهن على أزواجهن

(١) واحدة العوان : مائة ، وهى الأسيرة . يقول : إنما من عندكم بمنزلة الأسرى .

في المباشعة . وأخلف في وجوب ضربها في الخدمة ؛ والقياس يوجب أنه إذا جاز ضربها في المباشعة جاز في الخدمة الواجبة للزوج عليها بالمعروف . وقال ابن خُوَيْرَمَنْدَاد : والنشوز يسقط النفقة وجميع الحقوق الزوجية ، ويجوز معه أن يضربها الزوج ضرب الأدب غير المبرح ، والوعظ والمهر حتى ترجع عن نشوزها ، فإذا رجعت عادت حقوقها ؛ وكذلك كل ما اقتضى الأدب بخافئ للزوج تأديبها . ويختلف الحال في أدب الزينة والديانة ؛ فأدب الزينة العذل ، وأدب الديانة السوط . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : " رحم الله امرأة علق سوطه وأدب أهله " . وقال : " إن أباهم لا يضح عصاه عن طاعة " . وقال بشار :

• الحقُّ يَحْيَى والمصا للعبد •

يُحْيَى أى يلام ، وقال ابن دُرَيْد :

وَاللَّوْمُ لِلْعَمَلِ مَقِيمٌ رَادِعٌ • والعبد لا يردعه إلا المصا

قال ابن المنذر : اتفق أهل العلم على وجوب نفقات الزوجات على أزواجهن إذا كانوا جميعاً بالغين إلا الناشز ممنه المتنتعة . وقال أبو عمر : من نشزت عنه أمرته بعد دخوله سقطت عنه نفقتها إلا أن تكون حاملاً . وخالف ابن القاسم جماعة الفقهاء من نفقة الناشز فأوجبها ، وإذا عادت الناشز إلى زوجها وجب في المستقبل نفقتها . ولا تسقط نفقة المرأة عن زوجها لشيء غير النشوز ؛ لا من مرض ولا حيض ولا نفاس ولا صوم ولا حج ولا ميئيب زوجها ولا حبسه فيها في حق أو جورٍ غير ما ذكرنا . والله أعلم .

قوله تعالى : وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا ﴿٩٥﴾

فيه خمس مسائل :

الأولى - قوله تعالى : (وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا) قد تقدم معنى الشقاق في « البقرة » . فكان كل واحد من الزوجين يأخذ شقاً غير شق صاحبه ، أى ناحية غير ناحية صاحبه .

(١) رابع ج ١ ص ٦٤ طبة ثانية أو ثالثة ، ج ٢ ص ١٤٣ طبة ثانية .

والمراد إن خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا ؛ فأضيف المصدر إلى الظرف كقولك : يَحْيِي سِرَّ البَيْلَةِ الْمُقْمَرَةِ ، وصومُ يوم عرفة . وفي التنزيل : « بَلِّ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ » . وقيل : إن « بين » أُجْرِي مجرى الأسماء وأزيل عنه الظرفية ؛ إذ هو بمعنى حالهما وعشرتهما ، أى وإن خِفْتُمْ تَبَاعُدَ عَشْرَتَهُمَا وَمَحَبَّتَهُمَا « فَأَبْتُوا » . و « خِفْتُمْ » على الخلاف المتقدم^(١) . قال سعيد بن جبير : الْحُكْمُ أَنْ يَعْظُمَا أَوَّلًا ، فَإِنْ قِيلَتْ وَإِلَّا هَجَرَهَا ، فَإِنْ هِيَ قِيلَتْ وَالْأَضْرِبَهَا ، فَإِنْ هِيَ قِيلَتْ وَالْأَبْتُ الْحَاكِمَ حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا ؛ فَيَنْظُرَانِ مِمَّنِ الضَّرْعُ ، وَعِنْدَ ذَلِكَ يَكُونُ الْحُلْعُ . وَقَدْ قِيلَ : لَه أَنْ يَضْرِبَ قَبْلَ الْوَعظ . وَالْأَوَّلُ أَحْسَنُ لَتَرْتِيبِ ذَلِكَ فِي الْآيَةِ .

الثانية — الجمهور من العلماء على أن الخطاب بقوله : « وَإِنْ خِفْتُمْ » الْحُكْمُ وَالْأَمْرَاءَ . وأن قوله : (إِنْ رُيِدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا) معنى الحكيمين ؛ في قول ابن عباس ومجاهد وغيرهما . أى إن يريد الحكيمان إِصْلَاحًا يُوفِّقُ اللَّهُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ . وقيل : المراد الزوجان ؛ أى إن يريد الزوجان إِصْلَاحًا وَصِدْقًا فَيَا أَخْبَرَا بِهِ الْحَكِيمَيْنِ « يُوَفِّقُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا » . وقيل : الخطاب للأولياء . يقول : « إِنْ خِفْتُمْ » أى علمتم خلافا بين الزوجين « فَأَبْتُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا » والحكم لا يكونان إلا من أهل الرجل والمرأة ؛ إذ هما أقدم بأحوال الزوجين ، ويكونان من أهل العدالة وحسن النظر والبصر بالحق . فإن لم يوجد من أهلها مَنْ يصلح لذلك فَيُرْسَلْ مِنْ غَيْرِهِمَا عَدْلَيْنِ طَالِبِينَ ؛ وذلك إذا أشكل أمرهما ولم يُدْرَ مِنْ الإِسْمَةِ مِنْهُمَا . فإِذَا كَانَ حَرْفُ الظُّلَامِ فَإِنَّهُ يُؤْخَذُ لَهُ الْحَقُّ مِنْ صَاحِبِهِ وَيُجْبَرُ عَلَى إِزَالَةِ الضَّرْرِ . ويقال : إِنْ الْحَكَمَ مِنْ أَهْلِ الزَّوْجِ يَخْلُوبُهُ وَيَقُولُ لَهُ : أَخْبِرْنِي بِمَا فِي نَفْسِكَ أَتَوَاهَا أَمْ لَا حَتَّى أَعْلَمَ مَرَادَكَ ؟ فَإِنْ قَالَ : لَا حَاجَةَ لِي فِيهَا خَذْ لِي مِنْهَا مَا اسْتَطَعْتَ وَفَرِّقْ بَيْنِي وَبَيْنَهَا ، فَيُحَرِّفُ أَنْ يَنْ قَبْلَهُ النِّشْوَزُ . وَإِنْ قَالَ : إِنِّي أَهْوَاهَا فَأَرْضَاهَا مِنْ مَالِي بِمَا شِئْتُ وَلَا تَفْزُقْ بَيْنِي وَبَيْنَهَا ، فَيُعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ بِنَاشِئٍ . وَيَخْلُوبُ الْمَرْأَةَ وَيَقُولُ لَهَا : أَتَهْوِي زَوْجَكَ أَمْ لَا ؛ فَإِنْ قَالَتْ : نَعَمْ بَيْنِي وَبَيْنَهُ وَأَعْطَهُ مِنْ مَالِي مَا أَرَادَ ؛ فَيُعْلَمُ أَنَّ النِّشْوَزَ مِنْ قِبَلِهَا . وَإِنْ قَالَتْ : لَا تَفْزُقْ بَيْنَنَا وَلَكِنْ حُتَّةُ

(١) في آية ٣ من هذه السورة ص ١١

على أن يزيد في نفقتي ويحسن إلى ، علم أن النشوز ليس من قبلها . فإذا ظهر لها الذي كان النشوز من قبله يقلان عليه بالعظة والزجر والنهي ؛ فذلك قوله تعالى : « قَابَعْتُوا حَكًّا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكًّا مِنْ أَهْلِهَا » .

الثالثة — قال العلماء : قَسَمَت هذه الآية النساءَ تقسيماً عقلياً ؛ لأنهن إما طاعة ولما ناشز؛ والنشوز إما أن يرجع إلى الطواغية أولاً . فإن كان الأول تركاً؛ لما رواه الثَّسَالِي أن عَقِيل بن أَبِي طالب تزوج فاطمة بنت حبة بن ربيعة فكان إذا دخل عليها تقول: يا بنِ هاشم ، والله لا يبيحك قلبي أبداً ! أين اللذين أعانفهم كأباريق الفِضْسة ! تُرَدُّ أنوفهم قبل شفاهِهم ، أين حُتَيْب بن ربيعة ، أين شَيْبَة بن ربيعة ، فيسكت عنها ، حتى يدخل عليها يوماً وهو بِرَمٍ فقالت له : أين حُتَيْب بن ربيعة ؟ فقال : على يسارك في النار إذا دخلت ؛ ففشرت عليها ثيابها ، بغامت حُثَان فذكرت له ذلك ؛ فأرسل ابنَ حِباس ومعاوية ، فقال ابن حِباس : لأفرقن بينهما ، وقال معاوية : ما كنت لأفرق بين شبيخين من بنى عبد مناف . فأتياهما فوجداهما قد سنا عليهما أبواهما وأصلحا أمرهما . فإن وجداهما قد آستقفا ولم يصطليهما وتفاقم أمرهما سعيًا في الألفة جهدهما ، وذكرا بالله وبالصحة . فإن أنابا ورجعا تركاهما ، وإن كانا غير ذلك ورأيا الفرقة فرقا بينهما . وتفرقتهما جائز على الزوجين ؛ وسواء وافق حكم قاضي البلد أو خالفه ، وكلاهما الزوجان بذلك أولم يوكلاهما . والفرق في ذلك طلاق بائن . وقال قوم : ليس لها الطلاق مالم يوكلهما الزوج في ذلك ، وليعزفا الإمام ؛ وهذا بناء على أنها رسولان شاهدان . ثم الإمام يفرق إن أراد بإمر الحكم بالتفريق . وهذا أحد قولَي الشافعي ؛ وبه قال الكوفيون ، وهو قول عطاء وابن زيد والحسن ، وبه قال أبو ثور . والصحيح الأول ، وأن للمحكين التطبيق دون توكيل ؛ وهو قول مالك والأوزاعي وإسحاق ، ورؤى عن حُثَان وحل وأبن حِباس ، وعن الشَّعْبِيّ والنَّخَعِيّ ، وهو قول الشافعي ؛ لأن الله تعالى قال : « قَابَعْتُوا حَكًّا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكًّا مِنْ أَهْلِهَا » وهذا نص من الله سبحانه بأنهما قاضيان لا وكيلان ولا شاهدان . وللولكيلى أسم في الشريعة ومعنى ، وللمك أسمى في الشريعة

ومعنى، فإذا بين الله كل واحد منهما فلا ينبغي لشاذ — فكيف لعالم — أن يرغب معنى أحدهما على الآخر! . وقد روى الدارقطني من حديث محمد بن سيرين عن عبيدة في هذه الآية «وإن خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْشِرُوا بِحَكَمِ اللَّهِ وَحَكْمُ مِنْ أَهْلِهِ» قال: جاء رجل وأمرأة إلى عليّ مع كل واحد منهما غلام من الناس فأمرهم فبعثوا حَكَمًا من أهله وحَكَمًا من أهلها، وقال للحَكَمين: هل تدريان ما عليكما؟ عليكما إن رأيتما أن تخرقا فخرقها. فقالت المرأة: رضيت بكاتب الله بما عليّ فيه ولي. وقال الزوج: أما الفرقة فلا. فقال عليّ: كذبت، والله لا تبرح حتى تُفَرِّقَ بمثل الذي أقوت به. وهذا إسناد صحيح ثابت روى من عليّ من وجوه ثابتة عن ابن سيرين عن عبيدة؛ قاله أبو عمر. فلوكأنا ويكيلين أو شاهدين لم يقل لهما «أتمدريان ما عليكما» إنما كان يقول أتمدريان بما وكُتِبَا؛ وهذا بين. احتج أبو حنيفة بقول عليّ: رضى الله عنه للزوج ولا تبرح حتى ترضى بما رضيت به» فدلّ على أن مذهبه أنهما لا يفرقان إلا برضا الزوج، وبأن الأصل المجتمع عليه أن الطلاق بيد الزوج أو بيد من اجعل ذلك إليه. وجعله مالك ومن تابعه من باب طلاق الشيطان على المولى والميتين.

الرابعة — فإن اختلف الحَكَمَان لم يتعد قولهما ولم يلزم من ذلك شيء إلا ما اجتمعا عليه. وكذلك كل حكيم حَكَمًا في أمر؛ فإن حكم أحدهما بالفرقة ولم يحكم بها الآخر؛ أو حكم أحدهما بما لا يأبى الآخر فليس بشيء حتى يتفقا. وقال مالك في الحكيم يطلقان مطلقا قال: يلزم واحدة وليس لهما الفراق بأكثر من واحدة بأشدة؛ وهو قول ابن القاسم. وقال ابن القاسم أيضا: يلزم الثلاث إن اجتمعا عليها؛ وقاله المغيرة وأشهب وابن المسيحي وأصيب. وقال ابن المواز: إن حكم أحدهما بواحدة والآخر بثلاث فهي واحدة. وحكى ابن حبيب عن أصيب أن ذلك ليس بشيء.

الخامسة — ويجزئ إرسال الواحد؛ لأن الله سبحانه حكم في الزنا بأربعة شهود؛ ثم قد أرسل النبي صلى الله عليه وسلم إلى المرأة الزانية أن تيسأ وحده وقال له: «إن اعترفت فأرجعها» وكذلك قال عبد الملك في المدونة.

(١) القسام: الجماعة.

قلت : وإذا جاز إرسال الواحد فلو حكم الزوجان واحدا لأجزأ وهو بالجواز أولى إذا رضيا بذلك ، وإنما خاطب الله بالإرسال الحكم دون الزوجين . فإن أرسل الزوجان حكيم وحكما نفذ حكمهما ، لأن التحكيم عندنا جائز ، وينفذ فعل الحكم في كل مسألة . هذا إذا كان كل واحد منهما عدلا ، ولو كانت غير عدل قال عبد الملك : حكمه منقوض ، لأنهما تخاطرا بما لا ينبغي من الضر . قال ابن العربي : والصحيح نفوذه ؛ لأنه إن كان توكيلا فيفعل الوكيل نافذ ، وإن كان تحكما فقد قدمه على أنفسهما وليس الضر بمؤثر فيه كما لم يؤثر في باب التوكيل ، وباب القضاء مبني على الضر كله ، وليس يلزم فيه معرفة المصكوم عليه بما يشول إليه الحكم . قال ابن العربي : مسألة الحكمين نص الله طيبا وحكما بها عند ظهور الشقاق بين الزوجين ، واختلاف ما بينهما . وهي مسألة عظيمة أجنعت الأمة على أصلها في البعث ، وإن اختلفوا في تفاصيل ما ترتب عليه . وعجبا لأهل بلدنا حيث غفلوا عن موجب الكتاب والسنة في ذلك وقالوا : يميلان على يدى أمين ، وفي هذا من معاندة النص ما لا ينبغي عليكم ، فلا يكتب الله آمثروا ولا بالأفيسة آجثروا . وقد نذبت إلى ذلك فإجابي إلى بحث الحكمين عند الشقاق إلا قاض واحد ، ولا بالقضاء باليمين مع الشاهد إلا آخر ، فلما ملكني الله الأمر أجزيت السنة كما ينبغي . ولا تعجب لأهل بلدنا لما عندهم من الجهالة ، ولكن أعجب لأبي حنيفة ليس للحكيم عنده خبر ، بل أعجب مرتين للشافعي فإنه قال : الذي يشبه ظاهر الآية أنه فيما عم الزوجين معا حتى يشبه فيه حالهما . قال : وذلك أني وجدت الله عز وجل إذن في نشوز الزوج بأن يصطليحا وأذن في خوفهما ألا يقيا بحدود الله بالخلع وذلك يشبه أن يكون رضا المرأة . وحظر أن يأخذ الزوج بما أعطى شيئا إذا أراد استبدال زوج مكان زوج ؛ فلما أمر فيمن خفا الشقاق بينهما بالحكيم دل على أن حكمهما غير حكم الأزواج ، فإذا كان كذلك بحث حكما من أهله وحكما من أهلها . ولا يبعث الحكمين إلا مأمورين برضا الزوجين وتوكلهما بأن يجما أو يُفترقا إذا رأيا ذلك . وذلك يدل على أن

الحكيم ويكفلان للزوجين . قال ابن العربي : هذا منتهى كلام الشافعي ، وأصحابه يفرحون به وليس فيه ما يلتفت إليه ولا يشبه نصابه في العلم ، وقد تولى الرد عليه القاضي أبو إسحاق ولم ينصفه في الأكثر . أما قوله « الذي يشبه ظاهر الآية أنه فيما عم الزوجين » فليس بصحيح ؛ بل هو نصه ، وهي من آيين آيات القرآن وأوصفها جلالة ، فإن الله تعالى قال : « الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ » . ومن خاف من أمرأته تشوزا وعظها ، فإن أتابت وإلا هجرها في المضجع ، فإن أزعجت وإلا ضربها ، فإن استعزت في غلوها مشى الحكيم إليهما . وهذا إن لم يكن نصا فليس في القرآن بيان . ودعاه لا يكون نصا ، يكون ظاهرا ؛ فأما أن يقول الشافعي يشبه الظاهر فلا ندرى ما الذي أشبه الظاهر . ثم قال : « وأذن في خوفهما ألا يقيا حدود الله بالسلط وذلك يشبه أن يكون برضا المرأة » بل يجب أن يكون كذلك وهو نصه . ثم قال : « فلما أمر بالحكيم علمنا أن حكمهما غير حكم الأزواج » ويجب أن يكون غيره بأن ينفذ عليهما من غير اختيارهما فتتحقق التبرية . فأما إذا نفذ عليهما ما وكلهما به فلم يحكما بخلاف أمرهما فلم تتحقق التبرية . وأما قوله « برضا الزوجين وتوكلهما » فخطأ صراح ؛ فإن الله سبحانه خاطب غير الزوجين إذا خاف الشقاق بين الزوجين بإرسال الحكيم ، وإذا كان الخاطب غيرهما كيف يكون ذلك بتوكلهما ، ولا يصح لها حكم إلا بما اجتمعا عليه . هذا وجه الإنصاف والتحقيق في الرد عليه . وفي هذه الآية دليل على إثبات التحكيم ، وليس كما تقول الخوارج إنه ليس التحكيم لأحد سوى الله تعالى . وهذه كلمة حق يريدون بها الباطل .

قوله تعالى : وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ الْقُرْبَىٰ وَالْحَارِثِينَ وَالْحَارِثُ ابْنُ الْحَبِيبِ وَالصَّاحِبُ بِالْحَبِيبِ وَابْنُ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا ﴿٥٨﴾

فيه ثمان عشرة مسألة :

الأولى - أجمع العلماء على أن هذه الآية من التحكم المتفق عليه، وليس منها شيء منسوخ. وكذلك هي في جميع الكتب . ولو لم يكن كذلك لبرف ذلك من جهة العقل وإن لم ينزل به الكتاب . وقد مضى معنى العبودية وهي التذلل والافتقار، لمن له الحكم والاختيار؛ فأمر الله تعالى عباده بالتذلل له والإخلاص فيه . فالآية أصل في خلوص الأعمال لله تعالى وتصفياتها من شوائب الرياء وغيره؛ قال الله تعالى « فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَادِقًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا » حتى لقد قال بعض علمائنا : إنه من تطهر تبردا أو صام حُمًا لمعدته وتوى مع ذلك التقرب لم يُجزه؛ لأنه مزيج في نية التقرب نية دنياوية وليس لله، إلا العمل الخالص؛ كما قال تعالى : « أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ » . وقال تعالى : « وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ » . وكذلك إذا أحس الرجل بداخل في الركوع وهو إمام لم يقضه؛ لأنه يُسرج ركوعه بانتظاره من كونه خالصا لله تعالى . وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " قال الله تبارك وتعالى أنا أغنى الشركاء عن الشرك من عمل عملا أشرك فيه معي شيءي تركته وشركه " . وروى الدارقطني عن أنس ابن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " يُجَاه يوم القيامة بصحفة فتنصب بين يدي الله تعالى فيقول الله تعالى لللائكة ألقوا هذا وأقبلوا هذا فتقول الملائكة وعزتك ما رأينا إلا خيرا فيقول الله عز وجل وهو أعلم إن هذا كان لغيري ولا أقبل اليوم من العمل إلا ما أبشيت به وجهي " . وروى أيضا عن الضمحاك بن قيس الفهري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن الله تعالى يقول أنا خير شريك فمن أشرك معي شريكا فهو لشريكي يأبى الناس أخيلصوا أعمالكم لله تعالى فإن الله لا يقبل إلا ماخلص له ولا تقولوا هذا لله وللرحم فإنها للرحم وليس لله منها شيء ولا تقولوا هذا لله ولوجهكم فإنها لوجهكم وليس لله تعالى منها شيء " .

مسألة — إذا ثبت هذا فاعلم أن علماءنا رضى الله عنهم قالوا : الشرك على ثلاث مراتب وكله محرم . وأصله اعتقاد شريك لله في ألوهيته ، وهو الشرك الأعظم وهو شرك الجاهلية ، وهو المراد بقوله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا حَوْلَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ » . ويليهِ في الرتبة اعتقاد شريك لله تعالى في الفعل ، وهو قول من قال : إن موجوداً ما غير الله تعالى يستقل بإحداث فعل وإيجاد وإن لم يعتقد كونه إلهاً كالتدريعية مجوس هذه الأمة ، وقد تبرا منهم ابن عمر كما في حديث جبريل عليه السلام . ويلي هذه الرتبة الإشراف في العبادة وهو الرياء ، وهو أن يفعل شيئاً من العبادات التي أمر الله بفعلها له لغيره . وهذا هو الذي سبقت الآيات والأحاديث لبيان تحريمه ، وهو مبطل للأعمال وهو خفي لا يعرفه كل جاهلي خبي . ورضى الله عن المحاسبي فقد أوضحه في كتابه « الرأية » وبين إفساده للأعمال . وفي سنن ابن ماجه عن أبي سعيد بن أبي فضالة الأنصاري وكان من الصحابة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا جمع الله الأولين والآخرين يوم القيامة ليوم لا ريب فيه نادى مناد من كان أشرك في عمل عمله لله أحداً فليطلب ثوابه من عند غيره فإنه إن أخطى الشركاء عن الشرك » . وفيه عن أبي سعيد الخدري قال : نخرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نتذاكر المسيح الدجال فقال : « ألا أخبركم بما هو أخوف عليكم عندي من المسيح الدجال ؟ » قال : قلنا بلى يا رسول الله ؛ فقال : « الشرك الخفي أن يقوم الرجل يصلي فيزين صلاته لما يرى من نظر رجل » . وفيه عن شداد بن أوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن أخوف أعمالاً لغير الله وقهوه خفية » ترجمه الترمذي الحكيم . وسيأتي في آخر الكهف ، وفيه بيان الشهوة الخفية . وروى ابن أبي ليلى عن يزيد بن أبي حبيب قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشهوة الخفية فقال : « هو الرجل يتعلم العلم يحب أن يجلس إليه » . قال سهل بن عبد الله التستري رضى الله عنه : الرأية على ثلاثة وجوه ؛ أحدها — أن يعتقد في أصل فعله لغير الله ويريد به أن يعرف أنه لله ، فهذا صنف من النفاق وتشتك في الإيمان . والآخر —

يدخل في الشيء لله فإذا أطلع عليه غير الله نَشَطَ، فهذا إذا تاب يريد أن يعيد جميع ما عمل .
والثالث - دخل في العمل بالإخلاص ونخرج به لله فعرف بذلك ومُدِح عليه وسكن إلى مدحهم؛ فهذا الرياء الذي نهى الله عنه . قال سهل قال لقمان لأبيه : الرياء أرب تطلب ثواب جملك في دار الدنيا، وإنما عمل القوم للآخرة . قيل له : فما دواء الرياء؟ قال : كتمان العمل ؛ قيل له : كيف يكتم العمل ؟ قال : ما كلفت إظهاره من العمل فلا تدخل فيه إلا بالاخلاص ، وما لم تتكلف إظهاره أحب ألا يطلع عليه إلا الله . قال : وكل عمل أطلع عليه الخلق فلا تمتد من العمل . وقال أيوب السخيتي : ما هو بماتل من أحب أن يعرف مكانه من عمله .

قلت : قول سهل « والثالث دخل في العمل بالإخلاص » إلى آخره ، إن كان سكونه وسره إليه لتحصيل مثله في قلوبهم فيحمدوه ويحلوه ويبروه وينال ما يريد منهم من مال أو غيره فهذا مذموم ؛ لأن قلبه مغرور فرحاً بأطلاعهم عليه ، وإن كانوا قد أطلعوا عليه بعد الفراغ . فأتينا من أطلع الله عليه خلقه وهو لا يجب أطلاعهم عليه فيستريصنع الله وفضله عليه فسروره بفضل الله طاعة ؛ كما قال تعالى : « قُلْ يُفَضِّلُ اللَّهُ وَرَحْمَتُهُ فَبِذَلِكَ يُفَرِّحُونَ هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ » . وبسط هذا ونحيمه في كتاب «الرعاية للعائسي» ، فمن اراده فليقف عليه هناك .
وقد سئل سهل عن حديث النبي صلى الله عليه وسلم "إني أسر العمل فيطلع عليه فيعجبني" قال : يعجبه من جهة الشكر لله الذي أظهره الله عليه أو نحو هذا . فهذه جملة كافية في الرياء وخصوص الأعمال . وقد مضى في «البقرة» . حقيقة الإخلاص . والحمد لله .

الثانية - قوله تعالى : « وَالَّذِينَ إِحْسَانًا ﴾ قد تقدم في صدر هذه السورة أن من الإحسان إليهما عتقهما ، وإتقى في «سبآن» حكم برهما مستوفى . وقرأ ابن أبي عبلة «إحسان» بالرفع أى واجب الإحسان إليهما . الباقون بالنصب ، على معنى أحسنوا إليهما إحساناً . قال العلماء : فاحق الناس بعد الخلق المنان بالشكر والإحسان والتزام البر والطاعة

والإذعان من قرن الله الإحسان إليه بعبادته وطاعته وشكره بشكره وهما الوالدان؛ فقال تعالى: «إِنْ أَشْكُرْ لِي وَلَوْلَا ذَلِكَ» . وروى شعبة وهشيم الواسطيان عن يعلى بن عطاء عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاصي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «رِضَا الرَّبِّ فِي رِضَا الْوَالِدَيْنِ وَنُحُطُّ فِي نُحُطِّ الْوَالِدَيْنِ» .

الثالثة - قوله تعالى: «وَيَذَى الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ» وقد مضى الكلام فيه في «البقرة»^(١) .

الرابعة - قوله تعالى: «وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ» أما الجار فقد أمر الله تعالى بحفظه والقيام بحقه والوصاة برعى ذمته في كتابه وعلى لسان نبيه . ألا تراه سبحانه أكد ذكره بعد الوالدين والأقربين فقال تعالى: «وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى» أي القريب، «وَالْجَارِ الْجُنُبِ» أي الغريب؛ قاله ابن عباس، وكذلك هو في اللغة . ومنه فلان أجني، وكذلك الجنباء البعد . وأشد أهل اللغة:

فَلَا تَحْرِمْ نِي نَائِلًا مِنْ جَنَابَةٍ * فَإِنِّي أَمْرُهُ وَسَطُ الْقِيَابِ غَرِيبٌ^(٢)

وقال الأصمعي:

أَنْتِ حُرْبِي زَائِرًا مِنْ جَنَابَةٍ * فَكَانَ حُرْبِي عَطَائِي جَاهِدًا^(٣)

وقرأ الأعمش والمفضل «وَالْجَارِ الْجُنُبِ» بفتح الجيم ومكون النون وهما لفتان؛ يقال: جنب وجنّب وأجنّب وأجنتي إذا لم يكن بينهما قرابة، وجمعه أجناب . وقيل: على تقدير حذف المضاف، أي والجار ذي الجنب أي ذي الناحية . وقال توف السامي: «وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى» المسلم «وَالْجَارِ الْجُنُبِ» اليهودي والنصراني .

(١) راجع ج ٢ ص ١٤ طبة ثانية .

(٢) البيت للعقمة بن حبة يتخاطب به الحارث بن جبلة يمدحه، وكان قد أسرا أخاه شاسا . وأراد بالناطل إطلاق أبيه شاسا من جملة فأطلته ومن أمره من، أي قيم . (عن الساماني) .

(٣) في الأصول: * فكانت حربي من عطائي حامدا *

والتصويب عن تفسير الطبري .

قلت : وعلى هذا فالزكاة بالجوار مأثور بها مندوب إليها مسلماً كان أو كافراً ، وهو الصحيح . والإحسان قد يكون بمعنى المواساة ، وقد يكون بمعنى حُسن العشرة وكف الأذى والمحاماة دونه . وروى البخاري عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " ما زال جبريل يوصيني بالجوار حتى ظننت أنه سيورثه " . وروى عن أبي شريح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " والله لا يؤمن والله لا يؤمن والله لا يؤمن " قيل : يا رسول الله ومن ؟ قال : " الذي لا يأمن جاره بوائقه " وهذا عام في كل جار . وقد أكد عليه السلام ترك إذايته بقسمه ثلاث مرات ، وأنه لا يؤمن الإيمان الكامل من أذى جاره . فيلغى للؤمن أن يحدّر أذى جاره ، ويقتنى عما نهى الله ورسوله عنه ، ويرغب فيما رضىاه وحققاً العباد عليه . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " الجيران ثلاثة جارك له ثلاثة حقوق وجارك له حقان وجارك له حق واحد فأما الجار الذي له ثلاثة حقوق فالجار المسلم القريب له حق الجوار وحق القرابة وحق الإسلام والجار الذي له حقان فهو الجار المسلم فله حق الإسلام وحق الجوار والجار الذي له حق واحد هو الكافر له حق الجوار " .

الخامسة — روى البخاري عن عائشة قالت : قلت يا رسول الله ، إن لي جارين فإلى أيهما أهدى ، قال : " إلى أقربهما منك باباً " . فذهب جماعة من العلماء إلى أن هذا الحديث يفسر المراد من قوله تعالى : « والجاري ذى القربى » وأنه القريب المسكين منك . « والجار الجنب » هو البعيد المسكين منك . واحتجوا بهذا على إيجاب الشفعة للجار ، وعضدوه بقوله عليه السلام : " الجار أحق بصقبه " . ولا حجة في ذلك ، فإن عائشة رضى الله عنها إنما سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن تبدأ به من جيرانها في الهدية فأخبرها أن من قرب بابه فإنه أولى بها من غيره . قال ابن المنذر : فدل هذا الحديث على أن الجار يقع على غير اللصيق . وقد نرج أبو حنيفة عن ظاهر هذا الحديث فقال : إن الجار اللصيق إذا ترك الشفعة وطلبها الذي يليه وليس له جدار إلى الدار ولا طريق لا شفعة فيه له . وعوام العلماء

(١) الصقب : الملازمة والقرب ، والمراد به الشفعة .

يقولون: إذا أوصى الرجل لغيره أعطى اللصيق وغيره؛ إلا أبا حنيفة فإنه فارق عوام العامة وقال: لا يعطى إلا اللصيق وحده.

السادسة - وأختلف الناس في حد الحيرة؛ فكان الأوزاعي يقول: أربعون داراً من كل ناحية؛ وقاله ابن شهاب. وروى أن رجلاً جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إنى نزلت علة قوم وإن أمرهم إلى جواراً أشد من لي أدنى؛ فبعت النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر وعمر وعلياً يصيحون على أبواب المساجد: ألا إنا إر ميين داراً جارٍ ولا يدخل الجنة من لا يامن جاره بوائهه. وقال علي بن أبي طالب: من سمع النداء فهو جارٍ. وقالت فرقة: من سمع إقامة الصلاة فهو جارٍ ذلك المسجد. وقالت فرقة: من ساكن ربيلاً في علة أو مدينة فهو جارٍ. قال الله تعالى: «لَنْ يَنْتَهِيَنَّ الْمُتَافِقُونَ» إلى قوله: «ثُمَّ لَا يُمَارُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا». فجعل تعالى اجتماعهم في المدينة جواراً، والحيرة مراتب بعضها الصق من بعض، أدناها الزوجة؛ كما قال:

• يَا جَارَتَا بِنِي فَإِنَّكَ طَالِقَةٌ •^(٢)

السابعة - ومن إكرام الجار ما رواه مسلم عن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يا أبا ذر إذا طيحت مرفة فأكثر مامها وتماهد جيرانك». فحس عليه السلام على مكارم الأخلاق؛ لما يقرب عليها من المحبة وحسن المشورة ودفع الحاجة والمفسدة؛ فإن الجار قد يتأذى بتأثير قدر جاره، وربما تكون له ذرية فتتبع من ضعفائهم الشهوة، ويعظم على القائم عليهم الأثم والكلفة، لاسيما إذا كان القائم ضعيفاً أو أرملته تنظم المشقة ويستند منهم الأثم والحسرة. وهذه كانت عقوبة يعقوب في فراق يوسف عليها السلام فيما قبل. وكل هذا ينفع بتشريكم في شيء من الطيبخ يدفع إليهم؛ ولهذا المعنى حصى عليه السلام إكرام التقرب بالحديّة، لأنه ينظر إلى ما يدخل دار جاره وما يخرج منها، فإذا رأى ذلك أحب

(١) بوائهه: أي ضوائه وشروره؛ واحداً بائة، وهي الهامة. (٢) هذا حديث لا معنى، وعمره: كذاك أمور الناس فادع طارقه. (٣) القنار (بضم القاف): ربح القدر والشواء ونحوهما.

أن يشارك فيه؛ وأيضاً فإنه أسرع إجابةً لجاره عند ما يتوبه من حاجة في أوقات الغفلة والفتنة،
فلذلك بدأ به على من بعد بابه وإن كانت داره أقرب . والله أعلم .

الثامنة — قال العلماء : لما قال عليه السلام " فَاكْثِرْ مَاعَا " نبه بذلك على تيسير
الأمر على البخل تنبيهاً لطيفاً، وجعل الزيادة فيما ليس له ثمن وهو المساء؛ ولذلك لم يقل إذا
طبخت مرقّة فاكثري لحما؛ إذ لا يسهل ذلك على كل أحد . ولقد أحسن القائل :
قَدَرِي وَقَدَرُ الْجَارِ وَاحِدَةٌ * وَإِلَيْهِ قَبْسِلُ تُرْفَعِ الْقِدَرُ

ولا يُهدى التّرذير اليسير المحترق؛ لقوله عليه السلام : " ثُمَّ أَنْظِرْ أَهْلَ بَيْتٍ مِنْ حَيْرَانِكَ فَاصْبِرْ
مِنْهَا بِمَعْرُوفٍ " أى بشئ يهدى عرفاً؛ فإن القليل وإن كان مما يهدى فقد لا يقع ذلك الموقع،
فلما لم يتيسر إلا القليل فليهدى ولا يحتقره، وعلى المهدى إليه قبوله؛ لقوله عليه السلام :
" يَا نِسَاءَ الْمُؤْمِنَاتِ لَا تَحْمِرْنَ إِحْدَاكُنَّ لِبَارِتَانِ وَلَوْ كَرَأْسُ شَاةٍ مُحَرَّقًا " أخرجه مالك في موطئه.
وكذا قيلناه « يَا نِسَاءَ الْمُؤْمِنَاتِ » بالرفع على غير الإضافة، والتقدير : يَا أَيُّهَا النِّسَاءُ الْمُؤْمِنَاتُ ؛ كما
تقول يا رجال الكرام ؛ فالمنادى محنوف وهو ياها، والنساء في تقدير التثنية لآنها، والمؤمنات
نعت للنساء . وقد قيل فيه : يَا نِسَاءَ الْمُؤْمِنَاتِ بِالْإِضَافَةِ، وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ .

التاسعة — من إكرام الجار ألا يمنع من غرز خشبة له إرفاقاً به؛ قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم " لَا يَمْنَعُ أَحَدُكُمْ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَةً فِي جِدَارِهِ " . ثم يقول أبو هريرة : مَالِي
أَبْرَأُكُمْ مِنْهَا مَعْزُومِينَ، وَاللَّهِ لَا أَرْمِيَنَّ بِهَا بَيْنَ أَكْفَافِكُمْ . روى « حُشْبُهُ وَخَشْبُهُ » على الجمع
والإفراد . وروى « أَكْفَافِكُمْ » بالنساء و « أَكْفَافِكُمْ » بالنون . ومعنى « لَا أَرْمِيَنَّ بِهَا »
أى بالكلمة والفتنة . وهل يقضى بهذا على الوجوب أو التنبه؛ فيه خلاف بين العلماء .
فذهب مالك وأبو حنيفة وأصحابهما إلى أن معناه التنبه إلى بَرِّ الجار والتجاوز له والإحسان
لأبيه، وليس ذلك على الوجوب؛ بدليل قوله عليه السلام " لَا يَحِلُّ مَالُ أَحَدٍ مِنْكُمْ إِلَّا عَنْ
(١) الكراع من البر والفتن : بمنزلة الوظيف من الخيل والإبل والحر، وهو مستنق الساق الباري من أهم، يذكر

طبيب نفس منه . قالوا : ومعنى قوله "لا يمنع أحدكم جاره" هو مثل معنى قوله عليه السلام : "إذا استأذنت أحدكم أمرأته إلى المسجد فلا يمنعها" ، وهذا معناه عند الجميع التنب ، على ما رآه الرجل من الصلاح والخير في ذلك ، وقال الشافعي وأصحابه وأحمد بن حنبل وإسحاق وأبو ثور وداد بن علي وجماعة أهل الحديث : إلى أن ذلك على الوجوب . قالوا : ولولا أن أبا هريرة فهم فيما سمع من النبي صلى الله عليه وسلم معنى الوجوب ما كان ليوجب عليهم غير واجب . وهو مذهب عمر بن الخطاب رضي الله عنه ؛ فانه قضى على محمد بن مسلمة للضحاك بن خليفة في الخليج ^(١) أن يئز به في أرض محمد بن مسلمة ، فقال محمد بن مسلمة : لا والله . فقال عمر : والله يئز به ولو على بطنك . فأمره عمر أن يئز به ففعل الضحاك ؛ رواه مالك في الموطأ . وزعم الشافعي في كتاب الرد أن مالكا لم يرو عن أحد من الصحابة خلاف عمر في هذا الباب ، وإنكر على مالك أنه رواه وأدخله في كتابه ولم يأخذ به وردّه برأيه . قال أبو عمر : ليس كما زعم الشافعي ؛ لأن محمد بن مسلمة كان رأيه في ذلك خلاف رأى عمر ؛ ورأى الأنصار أيضا كان خلافاً لرأى عمرو وعبد الرحمن بن عوف في قصة التبيع وتمويله — والتابع الساقية — وإذا اختلفت الصحابة وجب الرجوع إلى النظر ، والنظر يدل على أن دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم بعضهم على بعض حرام إلا ما تطيب به النفس خاصة ؛ فهذا هو الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم . ويدل على الخلاف في ذلك قول أبي هريرة : مالي أراكم عنها معرضين والله لأرميتكم بها ؛ هذا أو نحوه . أجاب الأولون فقالوا : القضاء بالمرق خارج بالسنة عن معنى قوله عليه السلام : "لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس منه" ؛ لأن هذا معناه التثبيل والاستهلاك وليس المرق من ذلك ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد فرق بينهما في الحكم . فغير واجب أن يجتمع بين مافرق رسول الله صلى الله عليه وسلم . وحكى مالك أنه كان بالمدينة قاض يقضى به يُسمى أبو المطلب . واحتجوا من الآثار بمحدث الأعمش عن أنس قال :

(١) راجع الموطأ باب « القضاء في المراق » .

(٢) في الأصول : « يسمى المطلب » والتصويب عن فرج الموطأ .

استشهد منا غلام يوم أُحد فجعلت أمه تمسح التراب عن وجهه وتقول: أبشر هنيئاً لك الجنة؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "وما يُدريك لعله كان يتكلم فيما لا يعنيه ويمنع ما لا يضركه".
والإغمش لا يصح له سماعٌ من أنس، والله أعلم. قاله أبو عمر.

المباشرة — ورد حديثٌ بجمع النبي صلى الله عليه وسلم فيه مرافق الجار، وهو حديث معاذ بن جبل قال: قلنا يا رسول الله، ما حق الجار؟ قال: "إن استقرضك أقرضته وإن استماتك أعتته وإن احتاج أعطيته وإن مريض عُدته وإن مات تبعته جنازته وإن أصابه غير سرِّك وهنته وإن أصابته مصيبة ساءتلك وعزيتك ولا تؤذ به بُقارٍ قدريك إلا أن تُفرِّق له منها ولا تستيطل عليه بالبناء لتُشرف عليه وتسد عليه الريح إلا باذنه وإن اشتريت فاكهة فأهده له منها وإلا فادخلها مراً لا يخرج وأئك بشيء منه فينظون به ولده وهل تقهون ما أقول لكم لن يؤذى حق الجار إلا القليل ممن رجم الله" أو كلمة نحوها. هذا حديث جامع وهو حديث حسن، في إسناده أبو الفضل عثمان بن مطر الشيباني غير مريض.

الحادية عشرة — قال العلماء: الأحاديث في إكرام الجار جاءت مُطلقة غير مقيدة حتى الكافر كما بينا. وفي الخبر قالوا: يا رسول الله أنطعمهم من لحوم النُسك؟ قال: "لا تُطعموا المشركين من نُسك المسلمين". ونبيه عن إطعام المشركين من نُسك المسلمين يشمل النُسك الواجب في الذمة الذي لا يجوز للناسك أن يأكل منه ولا أن يطعمه الأغنياء؛ فاما غير الواجب الذي يُميز به إطعام الأغنياء بخلاف أن يطعمه أهل الذمة. قال النبي صلى الله عليه وسلم لما شئت عند تفريق لحم الأضحية: "أبدئي بجارنا اليهودي"، وروى أن شاة ذُبحت في أهل عبد الله بن عمر فلما جاء قال: أهديت بجارنا اليهودي — ثلاث مرات — سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه".

الثانية عشرة — قوله تعالى: ((وَالصَّاحِبِ بِالنِّسْبِ)) أى الرفيق في السفر. وأسند الطبري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان معه رجل من أصحابه وهما على راحلتين،

فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم غيضة، قطع قضيبين أحدهما معوج، فخرج وأعطى لصاحبه القويم؛ فقال: كنت يا رسول الله أحق بهذا! فقال: «كَلَّا يَا فُلَانُ إِنَّ كُلَّ مَالِكٍ يَصْحَبُ أَخْرَافَهُ مَسْئُولٌ عَنْ مَحَابَّتِهِ وَلَوْ سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ». وقال ربيعة بن أبي عبد الرحمن: للسَّفَرُ مُرُوءَةٌ وَلِلْحَضَرِ مُرُوءَةٌ؛ فَأَمَّا الْمُرُوءَةُ فِي السَّفَرِ فَبِذْلِ الزَّادِ، وَقَلَّةُ الْخِلَافِ عَلَى الْأَصْحَابِ، وَكَثْرَةُ الْمِزَاجِ فِي غَيْرِ مَسَاطِطِ اللَّهِ. وَأَمَّا الْمُرُوءَةُ فِي الْحَضَرِ فَالْإِدْمَانُ إِلَى الْمَسَاجِدِ، وَتِلَاوَةُ الْقُرْآنِ وَكَثْرَةُ الْإِخْوَانِ فِي اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ. وَلِبَعْضِ بَنِي أَسَدٍ — وَقِيلَ لَهَا لِحَاتِمِ الطَّائِي:

إِذَا مَا رَفِيقِي لَمْ يَكُنْ خَلْفَ نَاقَتِي * لَهُ مَرْكَبٌ فَضْلًا فَلَا حِلَّ لِي بِجِلِّي

وَلَمْ يَكْ مِنْ زَادِي لَهُ شَطْرٌ مِنْ زَوْدِي * فَلَا كُنْتُ ذَا زَادٍ وَلَا كُنْتُ ذَا فَضْلِي

شَرِيكِيانَ فَمَا نَحْنُ فِيهِ وَقَدْ أَرَى * عَلَى لَهُ فَضْلًا بِمَا نَالُ مِنْ فَضْلِي

وقال عليّ وابن مسعود وابن أبي لئلي: «الصَّاحِبُ بِالْجَنِبِ» الزَّوْجَةُ. ابن جرير: هو الذي يصحبك ويلزمك رجاء قمعك. والأوّل أصح؛ وهو قول ابن عباس وأبن جبير ومكرمة ومجاهد والضحاك. وقد تناول الآية الجميع بالميموم. والله أعلم.

الثالثة عشرة — قوله تعالى: ﴿وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ قال مجاهد: هو الذي يمتاز بك ماراً. والسبيل الطريق؛ فنسب المسافر إليه لمروره عليه ولزومه إياه. ومن الإحسان إليه إعطاؤه وإرفاقه وهدايته ورشده.

الرابعة عشرة — قوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ أمر الله تعالى بالإحسان إلى المالك، وبين ذلك النبي صلى الله عليه وسلم؛ فروى مسلم وغيره عن المعرور بن سويد قال: مررت بأبي ذرٍّ بِالرُّبْدَةِ عَلَيْهِ بُرْدٌ وَعَلَى خِلَامِهِ مِثْلُهُ، قُلْنَا: يَا أَبَا ذَرٍّ لَوْ جِئْتَ بَيْنَهُمَا كَانَتْ حَلَّةٌ؛ فَقَالَ: لَإِنَّهُ كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ مِنْ إِخْوَانِي كَلَامٌ، وَكَانَتْ أَمَةٌ أَعْجَمِيَّةٌ فَعَيَّرَتْهُ بِأَمِّهِ، فَشَكَانِي إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَقِيتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ إِنَّكَ أَمَرْتُكَ بِكَاهِلِيَّةٍ»

(١) النقيضة (بالفتح): الأجمة ومجتمع الشجر في موضع ماء.

(٢) الرُبْدَةُ (بالحرّك): من قرى المدينة على ثلاثة أميال، يها مغلز أبي ذر النفازي رضى الله عنه.

قلت : يا رسول الله ، مَنْ سَبَّ الرجال سبَّوا أباه وأُمَّه . قال : ” يا أبا ذرٍّ إنك أمرٌ فبك جاهلية هم إخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم فأطعموهم مما تأكلون وألبسوهم مما تلبسون ولا تكفوهم ما يطلبهم فإن كفتموهم فأعينوهم “ . وروى عن أبي هريرة أنه ركب بغلة ذات يوم فأردف غلامه خلفه ، فقال له قال : لو أنزلته يسى خلف دابتك ، فقال أبو هريرة : لأن يسى معي ضيفتان من نازٍ يحرقان مني ما أحرقا أحبَّ إلى من أن يسى غلامى خلفى . وخرج أبو داود عن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” مَنْ لَا يَمُكُّ مِنْ مَمْلُوكِكُمْ فَأُطْعِمُوهُ مِمَّا تَأْكُلُونَ وَاسْكُوهُ مِمَّا تَكْتَسُونَ وَمَنْ لَا يُلَايِمُكُمْ مِنْهُمْ فَيُعِيهِ وَلَا تَعَذِّبُوا خَلْقَ اللَّهِ “ . لا يَمُكُّ وَأُفَكُّكُمْ ، والملايمة الموافقة . وروى مسلم عن أبي هريرة رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ” للملوك طعامه وكسوته ولا يُكَلَّفُ من العمل إلا ما يطيق “ . وقال عليه السلام : ” لا يقل أحدكم عبدي وأمّتي بل ليقل فتأى وقتأى “ وسأئى يسأئنه في سورة يوسف عليه السلام . فندب صلى الله عليه وسلم السادة إلى مكارم الأخلاق وحضهم طيبا وأرشدهم إلى الإحسان وإلى سلوك طريق التواضع حتى لا يروا لأنفسهم منزلة على عبيدهم ، إذ الكل عبيد الله والمسأل مال الله ، ولكن سخر بعضهم لبعض ، ومَلَكٌ بعضهم بضاً إتماماً للنعمة وتنفيذاً للحكمة ، فإن أطعموهم أقل مما يأكلون ، وألبسوهم أقل مما يلبسون صبغة ومقدارا جاز إذا قام بواجبه عليه . ولا خلاف في ذلك والله أعلم . وروى مسلم عن عبد الله بن عمرو إذ جاءه قهرمان له فدخل فقال : أعطيت الرقيق قوتهم ؟ قال لا . قال : فأطلق فأعطيتهم ، قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُخَيِّسَ عَمَّنْ يَمْلِكُ قُوَّتَهُمْ “ .

انحاسة عشرة — ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ” من ضرب عبده حداً لم يأتِه أو لطمه فكفارته أن يعتقه “ . ومعناه أن يضربه قدر الحد ولم يكن عليه حد . وجاء عن ثور من الصمابة أنهم أقتصوا الخدام من الولد في الضرب وأعتقوا الخدام لما لم يرد

(١) ضفان : جنسان من حطب فاستادهما النار ، حتى أنهما قد اشتقا وصارتا نارا .

(٢) القهرمان (فتح القاف وقسم) كالثان والولى ، والحافظ لما تحت يده والقائم بأمر الرجل في لغة الفرس .

القبضاء . وقال عليه السلام : " من قذف مملوكه بإلزام أقام عليه الحد يوم القيامة ثمانين " .
وقال عليه السلام : " لا يدخل الجنة سبيء الملكة " . وقال عليه السلام : " سوء الخلق
شؤمٌ وحسن الملكة نساء وصيلة الرحم تزيد في العمر والصدقة تدفع ميتة السوء " .

السادسة عشرة — واختلف العلماء من هذا الباب أيهما أفضل الحق أو العبد ؛ فروى
مسلم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " للعبد المملوك المصلح أجران " ^(١)
والذي نفس أبي هريرة بيده لولا الجهاد في سبيل الله والنجى ويرأى لأحببت أن أموت وأنا
مملوك . وروى عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " إني العبد إذا نصبح
لسيده وأحسن عبادة الله فله أجره مرتين " . فاستدل بهذا وما كان مثله من فضل العبد ؛
لأنه مخاطب من جهتين : مطالب بعبادة الله ، مطالب بخدمة سيده . وإلى هذا ذهب أبو عمر
يوسف بن عبد البر النمري وأبو بكر محمد بن أحمد العامري البغدادي الحافظ .
استدل من فضل الحق بأن قال : الاستقلال بأمور الدين والدنيا إنما يحصل بالأحرار ،
والعبد كالمفقود لعدم استقلاله ، وكالآلة المصروفة بالقهر ، وكالبهيمة المسخرة بالجبر ؛ ولذلك
سلب مناصب الشهادات ومعظم الولايات ، وقصبت حدوده عن حدود الأحرار إشعارا
بخساسة المقدار . والحق وإن طوب من جهة واحدة فوظائفه فيها أكثر ، وعناؤه أعظم فتوابعه
أكثر . وقد أشار إلى هذا أبو هريرة بقوله : لولا الجهاد والنجى ؛ أى لولا النقص الذى
يلحق العبد لقوت هذه الأمور . والله أعلم .

السابعة عشرة — روى أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " ما زال
جبريل يوصينى بالجار حتى ظننت أنه سيورثه . وما زال يوصينى بالنساء حتى ظننت أنه
سيبهرم طلاقهن . وما زال يوصينى بالماليك حتى ظننت أنه سيجعل لهم مئة إذا أتوا إليها
عَفَّوْا . وما زال يوصينى بالسَّوَالِك حتى ظننت أنه يتخني فيى — وروى حتى كاد — .

(١) أى الذى يسره محبة المالك .

وما زال يوصيني بقيام الليل حتى ظننت أن خيار أمتي لا ينامون ليلاً . ذكره أبو الليث السمرقني في تفسيره .

الثامنة عشرة — قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ ﴾ أى لا يرضى . ﴿ مَنْ كَانَ مُخْتَلًا فُتُورًا ﴾ ففى سبحانه محبته ورضاه عن هذه صفة ؛ أى لا يظهر عليه آثار نعمة فى الآخرة . وفى هذا ضرب من التوعّد . والمختل ذو الخلل أى الكبير . والفخور : الذى يعدّد مناقبه كبراً . والفخر : البدخ والتطاول . وخَصَّ هاتين الصفتين بالذكر هنا لأنهما محملان صاحبهما على الأنفة من القريب الفقير والجار الفقير وغيرهم من ذكر فى الآية فيضيع أمر الله بالإحسان إليهم . وقراءه عاصم فيها ذكر المفضل عنه « والجار الحنّيب » بفتح الحيم وسكون النون . قال المهدوي : هو على تقدير حذف مضاف ، أى والجار ذى الجنب أى ذى الناحية . وأنشد الأخفش :

• الناسُ جنبٌ والأميرُ جنبٌ^(١) •

والجنبُ الناحية ، أى المتحنى عن القرابة . وإقاه أعلم .

قوله تعالى : الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُغْلِ وَيَكْتُمُونَ مَا أَنزَلَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا ﴿٢٧﴾
قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ﴾ « الَّذِينَ » فى موضع نصب على البذل من

الأولى — قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ﴾ « الَّذِينَ » فى موضع نصب على البذل من « مَنْ » فى قوله : « مَنْ كَانَ » ولا يكون صفة ؛ لأن « مَنْ » و « مَا » لا يوصفان ولا يوصف بهما . ويجوز أن يكون فى موضع رفع بدلا من المضمهر الذى فى نفور . ويجوز أن يكون فى موضع رفع فيعطف عليه . ويجوز أن يكون ابتداء والخبر محذوف ، أى الذين يتبعون لهم كلنا ، أو يكون الخبر « إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ » . ويجوز أن يكون منصوبا بإحتمار

(١) كأنه عليه جميع الناس .

(٢) أى فيعطف عليه قوله تعالى : « راقنين يحفرون أسرارهم رعاة الناس » كما فى إعراب القرآن للنحاس .

أخى، فتكون الآية في المؤمنين؛ فتجىء الآية على هذا التأويل أن الباطلين منقبة عنهم محبة الله، فاحسنوا أيها المؤمنون إلى من سمي فإن الله لا يحب من فيه انحلال للمانة من الإحسان.

الثانية - قوله تعالى: ﴿يَخْلَوْنَ وَبِأَمْرٍ مِنَ النَّاسِ بِالْخَلِّ﴾ البخل المذموم في الشرع هو الامتناع من أداء ما أوجب الله تعالى عليه. وهو مثل قوله تعالى: «وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَتَّخِلُونَ بِمَا أَنَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ» الآية. وقد مضى في «آل عمران» القول في البخل وحقيقته، والفرق بينه وبين الشح مستوفى. والمراد بهذه الآية في قول ابن عباس وغيره اليهود؛ فإنهم جمعوا بين الاختيال والفخر والبخل بالمال وكتبت ما أنزل الله من التوراة من نعمت عهد صل الله عليه وسلم. وقيل: المراد المنافقون الذين كان إعتاقهم وإيمانهم تقيّة، والمعنى أن الله لا يحب كل غثال غفور، ولا الذين يخلون؛ على ما ذكرنا من إصراره.

قوله تعالى: ﴿وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾ فصل تعالى تومئ المؤمنين الباطلين من تومئ الكافرين بأن جعل الأول علم الحب والآخر عذابا مهينا.

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَبْتَفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِثَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا﴾^(١) فيه مسائل:

الأولى - قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَبْتَفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِثَاءَ النَّاسِ﴾ عطف تعالى على «الَّذِينَ يَخْلَوْنَ»: «الَّذِينَ يَبْتَفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِثَاءَ النَّاسِ». وقيل: هو عطف على الكافرين؛ فيكون في موضع خفض. ومن رأى زيادة الواو أجاز أن يكون الثاني عنده خبرا للأول. قال الجمهور: نزلت في المنافقين؛ لقوله تعالى: «رِثَاءَ النَّاسِ» والرثاء من التعلق. مجاهد: في اليهود. وضمه الطبري؛ لأنه تعالى نفى عن هذه الصفة^(٢) الإيمان بالله واليوم الآخر، واليهود

(١) راجع ج ٤ ص ٢٩٠ طبعه أول وثانية.

(٢) الصفة (بكر الصاد وسكون التثنية): طائفة من التثنية. وقيل: طائفة من كل شيء.

ليس كذلك . قال ابن عطية : وقول مجاهد متجه على المبالغة والإلزام ؛ إذ إيمانهم باليوم الآخر كلاً إيمان من حيث لا ينفعهم . وقيل : نزلت في مُطِيعي يوم بدر ، وهم رؤساء مكة أنفقوا على الناس ليخرجوا إلى بدر . قال ابن العربي : ونفقة الرياء تدخل في الأحكام من حيث إنها لا تجزئ .

قلت : ويدل على ذلك من الكتاب قوله تعالى : « قُلْ أَنْفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَنْ يُتَقَبَلَ مِنْكُمْ » وسياق .

الثانية — قوله تعالى : (وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا) في الكلام إضمار تقديره « ولا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر » فقرينهم الشيطان « وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا » . القرين : المقارن ، أى المصاحب والخليل وهو فيل من الإقران ، قال مكي بن زيد :

عن المراء لا تسأل وسل عن قرينه • فكل قرين بالمقارن يقتدى

والمعنى : من قبل من الشيطان في الدنيا فقد قارنه . ويموز أن يكون المعنى من قرن به الشيطان في النار (فساء قريناً) أى فيبس الشيطان قريناً ، وهو نصب على التمييز .

قوله تعالى : وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ وَكَانَ اللَّهُ بِهِمْ عَلِيمًا ﴿٥٥﴾

« ما » في موضع رفع بالابتداء و « ذا » خبره ، وذا بمعنى الذى . ويموز أن يكون ما وذا اسمًا واحدًا . فصل الأول تقديره وما الذى عليهم ، وحل الثانى تقديره وأى شيء عليهم لو آمنوا بالله واليوم الآخر ، أى صدقوا بواجب الوجود ، وبما جاء به الرسول من تفاصيل الآخرة ، وأنفقوا بما رزقهم الله . (وَكَانَ اللَّهُ بِهِمْ عَلِيمًا) تقدم معناه في غير موضع .

قوله تعالى : إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضْعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٥٦﴾

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾ أى لا يظلمهم ولا ينقصهم من ثواب عملهم وَزَنَ ذَرَّةً بِلِ يَجازيهم بها ويثيبهم عليها والمراد من الكلام أن الله تعالى لا يظلم قليلا ولا كثيرا كما قال تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا ۚ ۝ وَالْفَرَقَ : الغلة الجراء ، عن ابن عباس وغيره ، وهى أصفر الخمل . وعنه أيضا رأس الغنلة . وقال يزيد بن هارون : زعموا أن الذرة ليس لها وزن . ويحكى أن رجلا وضع خبزا حتى علاه القتر مقدار ما يستره ثم وزنه فلم يزد على وزن الخبز شيئا .

قلت : والقرآن والسنة يدلان على أن الذرة وزناً كما أن الدببار ونصفه وزناً . والله أعلم . وقيل : الذرة الخردلة كما قال تعالى : ﴿ فَلَا تَظْلُمُ نَفْسٌ شَيْئًا ۚ وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۚ ۝ ۚ وقيل غير هذا ، وهى فى الجملة عبارة عن أقل الأشياء وأصغرها . وفى صحيح مسلم عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله لا يظلم مؤمناً حسنةً يعطى بها فى الدين ويجزى بها فى الآخرة وأما الكافر فيظلم بحسنات ما عمل بها لله فى الدنيا حتى إذا أفضى إلى الآخرة لم تكن له حسنةٌ يُجزى بها » .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً قُضِيَ بِهَا ۚ ﴾ أى يكثر ثوابها . وقرأ أهل المجاز « حسنةٌ » بالرفع ، والعامة بالنصب ، فعل الأول « تك » بمعنى تحدث ، فهى تامة . وصل الثانى « هى » الناقصة ، أى إن تك فعلته حسنة . وقرأ الحسن « يضاهفها » بنون العظمة . والباقون « بالياء ، وهى أجمع ، لقوله « وَيُؤْتِ » . وقرأ أبو رجاء « يضخفها » ، والباقون « يضاهفها » وهما لفتان معناهما الكثير . وقال أبو عبيدة : « يضاهفها » معناه يجمعها أضمافاً كثيرة ، « ويضخفها » بالتشديد يجمعها ضمفمين . (مِنْ لَدُنْهُ) من عنده . وفيه أربع لغات : لَدُنْ وَلَدُنْ وَلَدٌ وَلَدَى ؛ فإذا أضافوه إلى أنفسهم شددوا النون ، ودخلت عليه « مِنْ » حيث كانت « مِنْ » الداخلة لا ابتداءً الغاية « وَلَدُنْ » كذلك ، فلما تشابها كلا حُسن دخول « مِنْ » عليها ؛ ولذلك قال سيبويه فى لَدُنْ : إنه الموضع الذى هو أقل الغاية . (أَجْرًا عَظِيمًا) يعنى الجنة . وفى صحيح مسلم من حديث

(١) فى كتب اللغة أكثر من أربع لغات ، فراجع .

أبي سعيد الخُدريّ الطويل - حديث الشفاعة - وفيه: "حتى إذا خَلَصَ المؤمنون من النار قَوْلَ الَّذِي نَقَضَى بِيدِهِ ما مَنَعَكَ مِنْ أَحَدٍ بِأَشَدِّ مُنَاشِدَةٍ لَهُ فِي اسْتِقْصَاءِ الْحَقِّ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَهُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِأَخْوَانِهِمُ الَّذِينَ فِي النَّارِ يَقُولُونَ رَبَّنَا كَانُوا يَصُومُونَ مَعَنَا وَيُصَلُّونَ وَيُحْجُونَ يَقَالُ لَهُمْ أُنْزِلُوا مِن عَرْقِمِ قُضَحَمِ صُورِهِمْ عَلَى النَّارِ فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا قَدْ أَخَذَتِ النَّارُ إِلَى نِصْفِ سَاقِيهِ وَإِلَى رُكْبَتَيْهِ ثُمَّ يَقُولُونَ رَبَّنَا مَا بَقِيَ فِيمَا أَحَدٌ مِنَّا أَمْرٌ تَبْنَا بِهِ يَقُولُ أَرَجُوا مِنَّا وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ دِينَارٍ مِن خَيْرٍ فَأَنْزِلُوهُ فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا ثُمَّ يَقُولُونَ رَبَّنَا لَمْ نَنْزِرْ فِيمَا أَحَدًا مِمَّنْ أَمَرْتَنَا بِهِ ثُمَّ يَقُولُ أَرَجُوا مِنَّا وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ نِصْفِ دِينَارٍ مِن خَيْرٍ فَأَنْزِلُوهُ فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا ثُمَّ يَقُولُونَ رَبَّنَا لَمْ نَنْزِرْ فِيمَا أَحَدًا ثُمَّ يَقُولُونَ أَرَجُوا مِنَّا وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ مِن خَيْرٍ فَأَنْزِلُوهُ فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا ثُمَّ يَقُولُونَ رَبَّنَا لَمْ نَنْزِرْ فِيمَا أَحَدًا .

وكان أبو سعيد الخُدريّ يقول : إن لم تصدقوني بهذا الحديث فاقروا إن شئتم « إن الله لا يظلمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا » وذكر الحديث .

وروى عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "يُؤْتَى بِالْعَبْدِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيُوقَفُ وَيُنَادَى مُنَادٍ عَلَى رَمُوسٍ انْطَلِقْ هَذَا فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ مِنْ مَنْ كَانَ لَهُ عَلَيْهِ حَقٌّ فَلَبَّاتٍ إِلَى حَقِّهِ ثُمَّ يَقُولُ آتِ هَؤُلَاءِ حَقَّوْلَهُمْ فَيَقُولُ يَارَبِّ مِنْ أَيْنَ لِي وَقَدْ ذَهَبَتِ الدُّنْيَا عَنِّي فَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى لِلْمَلَائِكَةِ أَنْظِرُوا إِلَى أَعْمَالِهِ الصَّالِحَةِ فَأَعْطُوهُمْ مِنْهَا فَإِنَّ بَيْنَ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ مِنْ حَسَنَةٍ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَارَبِّ وَهُوَ أَعْلَمُ بِذَلِكَ مِنْهُمْ قَدْ أَعْطَى لِكُلِّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ وَبَيْنَ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ مِنْ حَسَنَةٍ فَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى لِلْمَلَائِكَةِ ضَعُفُوا لِعَبْدِي وَأَدْخِلُوهُ بِفَضْلِ رَحْمَتِي الْجَنَّةِ وَبِصِدْقِهِ « إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا » - وَإِنْ كَانَ عَبْدًا شَقِيًّا قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ إِنَّهُنَّ فَنِيَتْ حَسَنَاتُهُ وَبَقِيَتْ سَيِّئَاتُهُ وَبَقِيَ طَالِبُونَ كَثِيرٌ فَيَقُولُ تَعَالَى خَلُّوا مِنْ سَيِّئَاتِهِمْ وَأَضْيَعُوا إِلَى سَيِّئَاتِهِ ثُمَّ صَكَّرُوا إِلَى النَّارِ » . فالآية على هذا التأويل في الخصوم، وأنه تعالى لا يظلم مِثْقَالَ ذَرَّةٍ لِلْخَصْمِ عَلَى الْخَصْمِ بِأَخْذِهِ مِنْهُ ، وَلَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ تَبْقَى لَهُ لِي يُشْبِهَ عَلَيْهَا وَيُضَعِّفَهَا لَهُ ؛ فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا » . وروى أبو هريرة قال سمعت رسول

الله صلى الله عليه وسلم يقول : " إنا الله يعطى عبده المؤمن بالحسنة الواحدة ألفي ألف حسنة " وتلا : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً يضاعفها وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهِ أَجْرًا عَظِيمًا » . قال عبيدة قال أبو هريرة : وإذا قال الله « أَجْرًا عَظِيمًا » فمن الذي يقسّر قدره ! وقد تخدم من ابن عباس وأبن مسعود أن هذه الآية إحدى الآيات التي هي خير مما طلعت عليه الشمس .

قوله تعالى : فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا ﴿١١﴾

فصح الفاء لالتقاء الساكنين ، و « إذا » ظرف زمان والعامل فيه « جئنا » . ذكر أبو الوليث السمرقندي حدثنا الخليل بن أحمد قال حدثنا ابن منيع قال حدثنا ابن كليل قال حدثنا فضيل عن يونس عن محمد بن فضالة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتاهم في بني ظفر فجلس على الصخرة التي في بني ظفر وبه ابن مسعود ومعاذ وناس من أصحابه فامر قارئا يقرأ حتى أتى على هذه الآية « فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا » بكى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أخضلت وجنتاه فقال : " يارب هذا على من أنا بين ظهرانيهم فكيف من لم أرم " . وروى البخاري عن عبد الله قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أقرأ علي " قلت : أقرأ عليك وطيك أنزل ؟ قال : " إني أحب أن أسمعه من غيري " فقرأت عليه سورة « النساء » حتى بلغت « فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا » قال : " أسيك " فإذا عيناه ترفان . وأخرجه مسلم وقال بدل قوله " أسيك " : فرغت رأسي — أو غمزت رجل إلى جني — فرغت رأسي فرأيت دموعه تسيل . قال عساكنا : بكاء النبي صلى الله عليه وسلم إنما كان لعظيم ما تضمنته هذه الآية من هول المطلع وشدة الأمر ، إذ يؤتى بالأنبياء شهداء على أئمتهم بالتصديق والتكذيب ، ويؤتى به صلى الله عليه وسلم يوم القيامة شهيداً ، والإشارة بقوله

(١) بنو ظفر (مكة) : يملأ في الأصنام ويطن في بني سليم .

« على هؤلاء » إلى كفار قريش وغيرهم من الكفار ؛ وإنما خص كفار قريش بالذكر لأن وظيفة العذاب أشد عليهم منها على غيرهم ؛ لتأدهم عند رؤية المعجزات ، وما أظهره الله على يديه من خوارق العادات . والمعنى فكيف يكون حال هؤلاء الكفار يوم القيامة « إذا جئنا من كل أمة بشييد وجئنا بك على هؤلاء شييداً » أى مُعَذِّبين أم متعمين ، وهذا استفهام معناه التوبيخ . وقيل : الإشارة إلى جميع أمته . ذكر ابن المبارك أخبرنا رجل من الأنصار عن المثال ابن عمرو حدثه أنه سمع سعيد بن المسيب يقول : ليس من يوم إلا تُعرض على النبي صلى الله عليه وسلم أئمة غدوة وعشية فيعرفهم بسيماهم وأعمالهم فلذلك يشهد عليهم ؛ يقول الله تعالى « فكيف إذا جئنا من كل أمة بشييد » يعنى نبياً « وجئنا بك على هؤلاء شييداً » . وموضع « كيف » نصب بفعل مضمر ، التقدير فكيف يكون حالهم ؛ كما ذكرنا . والفعل المضمر قد يستد مسد . « إذا » ، والمعامل في « إذا » « جئنا » . و « شييداً » حال . وفي الحديث من الفقه جواز قراءة الطالب على الشيخ والعرض عليه ، ويجوز عكسه . وسيأتي بيانه في حديث أبي في سورة « لم يكن » ، إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : **يَوْمَ يَدْعُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصُوا الرَّسُولَ كَلَّا لَوْ شِئْنَا لَنَسْفَعَنَّهُمْ**
بِالسَّيْفِ أَوْ لَنَكْنَسُنَّهُمْ بِالنَّارِ ١١

، ضُمَّت الواو في « عَصُوا » لالتقاء الساكنين ، ويجوز كسرهما . وقرأ نافع وابن عامر « نَسْفَعُ » بفتح الناء والتشديد في السين . وحزرة والكسائي كذلك إلا أنهما خففا السين . والباقون ضَمُّوا الناء وخففوا السين ، مَبْتِئاً للمفعول والفاعل غير مُسَمًى . والمعنى لو شِئْنَا لَنَسْفَعَنَّهُمْ بِالسَّيْفِ أَوْ لَنَكْنَسُنَّهُمْ بِالنَّارِ أى يعطوهم والأرض سواء . ومعنى آخر : تَمَنَّوْا لو لم يبعثهم الله وكانت الأرض مستوية عليهم ؛ لأنهم من التراب تَقَلَّوْا . وعلى القراءة الأولى والثانية فالأرض فاعلة ، والمعنى تَمَنَّوْا لو انفتحت لهم الأرض فساخوا فيها ؛ قاله قتادة . وقيل : الباء بمعنى على ، أى لو شِئْنَا لَنَسْفَعَنَّهُمْ أى تنشق قسوى عليهم ؛ عن الحسن . فقراءة التشديد على الإدغام ، والتخفيف على

حذف التاء . وقيل : إنما تمتوا هذا حين رأوا البهائم تصير ترابا وعلوا أنهم غلبون في النار؛ وهذا معنى قوله تعالى : « وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا » . وقيل : إنما تمتوا هذا حين شهدت هذه الأمة للأنياء على ما هتكم في « البقرة » عند قوله تعالى : « وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا » الآية . فتقول الأمم الخالية : إن فيهم الزناة والسرقات فلا تهب شهادةهم فيركبهم النبي صلى الله عليه وسلم ، فيقول المشركون : « وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ » فيختم على أفواههم وتشهد أرجلهم وأيديهم بما كانوا يكسبون ؛ فذلك قوله تعالى : « يَوْمَئِذٍ يَدْعُونَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصُوا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ » يعني تحسف بهم . والله أعلم .

قوله تعالى : « وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا » قال الزجاج قال بعضهم : لا يكتُمون الله حديثا « مستأنف ؛ لأن ما علموه ظاهره عند الله لا يقدرون على كتمانها . وقال بعضهم : هو معطوف ، والمعنى يؤد لو أن الأرض سويت بهم وأنهم لم يكتُموا الله حديثا لأنه ظهر كذبهم . وسئل ابن عباس عن هذه الآية ، ومن قوله تعالى : « وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ » فقال : لما رأوا أنه لا يدخل الجنة إلا أهل الإسلام قالوا « وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ » نختم الله على أفواههم وتكلمت أيديهم وأرجلهم فلا يكتُمون الله حديثا . وقال الحسن وقادة : الآخرة مواطن يكون هذا في بعضها وهذا في بعضها . ومعناه أنه لما تبين لهم وحوسبوا لم يكتُموا . وسيأتي لهذا مزيد بيان في « الأنعام » إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : يَكْتُمُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَايَةِ أَوْ لَمْ تَمْسِكُوا النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُورًا غَفُورًا ﴿٦٦﴾

فيه أربع وأربعون مسألة :

الأولى - قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى) خص الله سبحانه وتعالى بهذا الخطاب المؤمنين ؛ لأنهم كانوا يقيمون الصلاة وقد أخذوا من الخمر وأنفقت عليهم أذهانتهم فخصوا بهذا الخطاب، إذ كان الكفار لا يفعلونها حجة ولا سُكَّارَى .

روى أبو داود عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : لما نزل تحريم الخمر قال عمر : اللَّهُمَّ بَيْنَ لَنَا فِي الْخَمْرِ بَيِّنَاتٌ شَافِيَةٌ ، فَزَلَّتِ الْآيَةُ الَّتِي فِي الْبَقَرَةِ « يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ » قَالَ : فَدَعَيْتُ عُمَرَ فَقَرَأْتُ عَلَيْهِ فَقَالَ : اللَّهُمَّ بَيْنَ لَنَا فِي الْخَمْرِ بَيِّنَاتٌ شَافِيَةٌ ، فَزَلَّتِ الْآيَةُ الَّتِي فِي النَّسَاءِ « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى » فَكَانَ مُنَادِي رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَقْبَمَتِ الصَّلَاةُ يَنَادِي : أَلَا لَا يَقْرَبُ الصَّلَاةَ سَكَرَانَ . فَدَعَيْتُ عُمَرَ فَقَرَأْتُ عَلَيْهِ فَقَالَ : اللَّهُمَّ بَيْنَ لَنَا بَيِّنَاتٌ شَافِيَةٌ ، فَزَلَّتِ هَذِهِ الْآيَةُ : « فَهَلْ أَتَمَّ مِنْهُمْ » قَالَ عُمَرُ : أَتَيْتِنَا . وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ : كَانَ النَّاسُ عَلَى أَمْرِ جَاهِلِيَّتِهِمْ حَتَّى يُؤْمَرُوا أَوْ يَنْهَوْا ، فَكَانُوا يَشْرِبُونَهَا أَوَّلَ الْإِسْلَامِ حَتَّى نَزَلَتْ : « يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ » . قَالُوا : فَشَرِبَهَا لِلنَّعْمَةِ لَا لِلْإِثْمِ ، فَشَرِبَهَا رَجُلٌ فَتَقَدَّمَ يَصَلِّي بِهِمْ فَقَرَأَ : قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ أَعْبُدُوا مَا تَعْبُدُونَ ، فَزَلَّتْ : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى » . فَقَالُوا : فِي غَيْرِ عَيْنِ الصَّلَاةِ . فَقَالَ عُمَرُ : اللَّهُمَّ أَنْزِلْ عَلَيْنَا فِي الْخَمْرِ بَيِّنَاتٌ شَافِيَةٌ ، فَزَلَّتْ : « لِمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ » الْآيَةَ . فَقَالَ عُمَرُ : أَتَيْتِنَا ، أَتَيْتِنَا . ثُمَّ طَافَ مُنَادِي رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَلَا إِنَّمَا الْخَمْرُ قَدْ حُرِّمَتْ ، عَلَى مَا يَأْتِي بَيِّنَاتُهُ فِي « الْمَائِدَةِ » إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وروى الترمذى عن علي بن أبي طالب قال : صنع لنا عبيد الرحمن بن عوف طعاماً فدمنا وسقانا من الخمر ، فَأَخَذَتِ الْخَمْرُ مِنَّا ، وَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَقَدَّمُونِي فَقَرَأَتْ : قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ، وَنَحْنُ نَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ . قَالَ : فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ » . قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَوَجْهُ الْإِصْطِلَاقِ وَالنَّظْمِ بِمَا قَبْلَهُ أَنَّهُ قَالَ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى : « وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا

تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا» . ثم ذكر بعد الإيمان الصلاة التي هي رأس العبادات ؛ ولذلك يُقْتَل تاركها ولا يسقط فرضها ، وانجرت الكلام إلى ذكر شروطها التي لا تصح إلا بها .

الثانية — والجمهور من العلماء وجماعة الفقهاء على أن المراد بالسكر سكر الخمر ؛ إلا الضحاك فإنه قال : المراد سكر النوم ؛ لقوله عليه السلام : " إذا نمت أحدكم في الصلاة فليرقد حتى يذهب عنه النوم ، فإنه لا يدري لعله يستغفر فيسب نفسه " . وقال عبيدة السلماني : « وأتم سكرى » يعني إذا كنت حافيا ؛ لقوله عليه السلام : " لا يصليَ أحدكم وهو حافٍ " في رواية " وهو ضام بين ثغفيه " .

قلت : وقول الضحاك وعبيدة صحيح المعنى ؛ فإن المطلوب من المصلِّ الإقبال على الله تعالى بقلبه وترك الالتفات إلى غيره ، والخلو عن كل ما يشوش عليه من نوم وحفنة وجوع ، وكل ما يشغل البال ويغير الحال . قال صلى الله عليه وسلم " إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة فابدعوا بالأمشاء " . فإما صلى الله عليه وسلم زوال كل مشوش يتعلق به الخاطر ، حتى يُقبل على عبادة ربه بفراغ قلبه وخالص كُبه ، فيخشع في صلاته ، ويدخل في هذه الآية : « قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ » على ما يأتي بيانه . وقال ابن عباس : إن قوله تعالى « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى » منسوخ بآية المائدة : « إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا » الآية . فأمرُوا على هذا القول ألا يصلُّوا سكرى ، ثم أمرُوا بأن يصلُّوا على كل حال ؛ وهذا قبل التحريم . وقال مجاهد : نسخت بغير الخمر ، وكذلك قال عكرمة وقتادة ، وهو الصحيح في الباب لحديث حل المذکور . وروى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : أقيمت الصلاة فتأدى منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقرن الصلاة سكران ؛ ذكره النحاس . وعلى قول الضحاك وعبيدة الآية مُحْكَمَةٌ لا نسخ فيها .

الثالثة — قوله تعالى : ﴿ لَا تَقْرَبُوا ﴾ إذا قيل : لا تقرب بفتح الراء كان معناه لا تلبس بالفعل ، وإذا كان بضم الراء كان معناه لا تدن منه . والخطاب لجماعة الأمة

الصالحين . وأما السكران إذا عدم الميز لسكره فليس بخاطب في ذلك الوقت لنهاب عقله ؛ وإنما هو مخاطب بامتثال ما يجب عليه ، وبتكفير ما ضيع في وقت سكره من الأحكام التي تقدر تكليفه إياها قبل السكر .

الرابسة — قوله تعالى : ﴿ الصَّلَاة ﴾ اختلف العلماء في المراد بالصلاة هنا ؛ فقالت طائفة : هي العبادة المعروفة نفسها ؛ وهو قول أبي حنيفة ؛ ولذلك قال « حَتَّى تَمْلَأُوا مَا تَقُولُونَ » . وقالت طائفة : المراد مواضع الصلاة ؛ وهو قول الشافعي ؛ لحذف المضاف . وقد قال تعالى « لَعَلَّكُمْ صَوَامِعُ وَبَيَعٌ وَصَلَوَاتٌ » فسعى مواضع الصلاة صلاة . ويدل على هذا التأويل قوله تعالى « وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ » وهذا يقتضي جواز العبور للجُنُب في المسجد لا الصلاة فيه . وقال أبو حنيفة : المراد بقوله تعالى « وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ » المسافر إذا لم يجد الماء فإنه يتيم ويصل ؛ ومسيأى بيانه . وقالت طائفة : المراد الموضع والصلاة معا ؛ لأنهم كانوا حيلة لا يأتون المسجد إلا للصلاة ولا يصلون إلا مجتمعين ، فكانا متلازمين .

الخامسة — قوله تعالى : ﴿ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ﴾ ابتداء وخبر ، جملة في موضع الحال من « تقرؤا » . و « سُكَارَى » جمع سكران ؛ مثل كسلان وكسالى . وقرأ النخعي « سُكْرَى » بفتح السين على مثال قتل ، وهو تكسير سكران ؛ وإنما كثر على سكرى لأن السكرانة تلحق العقل بغيرى مجرى صرعى وبابه . وقرأ الأعمش « سُكْرَى » كجبل فهو صفة مفردة ؛ وبجاز الإخبار بالصفة المفردة عن الجماعة على ما يستعملونه من الإخبار عن الجماعة بالواحد . والسكر : نقيض الصبحو ؛ يقال : سكر سكر سكرًا ، من باب حمد يحمّد . وسكرت عينه تسكر أى تحيرت ؛ ومنه قوله تعالى : « إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَارُنَا » . وسكرت الشق مسدده . فالسكران قد آتقطع عما كان عليه من العقل .

السادسة — وفي هذه الآية دليل بل نص على أن الشرب كان مباهى في أول الإسلام حتى ينتهى بصاحبه إلى السكر . وقال قوم : السكر محرم في العقل وما أبيع في شيء من

الأديان ؛ ونحلوا السكر في هذه الآية على التوم . وقال القفال : يحتمل أنه كان أبيع لهم من الشراب ما يترك الطبع إلى السخاء والشجاعة والحيّة .

قلت : وهذا المعنى موجود في أشعارهم ؛ وقد قال حسان :

« ونشرها فتركنا ملوكا »

وقد أشبعنا هذا المعنى في « البقرة » . قال القفال : غائما ما يزيل العقل حتى يصبر صاحبه في حد الجنون والإغواء فما أبيع قصبته ، بل لو ألقى من غير قصد فيكون مرفوعا عن صاحبه . قلت : هذا صحيح ، وسيأتي بيانه في « المائدة » إن شاء الله تعالى في قصة حمزة ^(١) . وكان المسلمون لما نزلت هذه الآية يمتنعون الشراب أوقات الصلوات ، فإذا صلوا العشاء شربوها ؛ فلم يزالوا على ذلك حتى نزل تحريمها في « المائدة » في قوله تعالى : « فهل أتم ^(٢) منتهون » .

السابعة — قوله تعالى : (حَتَّى تَقُولُوا مَا تَقُولُونَ) أى حتى تعلموه متيقنين فيه من غير غلط . والسكران لا يعلم ما يقول ؛ ولذلك قال عثمان بن عفان رضى الله عنه : إن السكران لا يلزمه طلاقه . وروى عن ابن عباس وطاوس وعطاء وألقاسم وربيعه ، وهو قول الليث ابن سعد وإسحاق وأبي ثور والمزني ؛ وأختاره الطحاوى وقال : أجمع العلماء على أن طلاق المعتوه لا يجوز ، والسكران معتوه كالموسوس معتوه بالوسواس . ولا يختلفون أن من شرب البسج فذهب عقله أن طلاقه غير جائز ؛ فكذلك من سكر من الشراب . وأجازت طائفة طلاقه ، وروى عن عمر بن الخطاب ومعاوية وجماعة من التابعين ، وهو قول أبي حنيفة والثوري والأوزاعي ، واختلف فيه قول الشافعي . وألزمه مالك الطلاق والقود في الحراح والقتل ، ولا يلزمه النكاح والبيع . وقال أبو حنيفة : أفعال السكران وعقوده كلها ثابتة كأفعال الصالح ، إلا الرقة فإنه إذا أرتد لا تبين منه أمراته إلا استحصانا . وقال أبو يوسف : يكون مرنقا في حال سكره ؛ وهو قول الشافعي إلا أنه لا يقتله في حال سكره ولا يستتبهه .

(١) راجع ج ٣ ص ٥٥ وما بعدها طبعه أدب الأثرية . (٢) في المسألة طبعه آية ٩٠

وقال الإمام أبو عبد الله المازري : وقد رويت عندنا رواية شاذة أنه لا يلزم طلاق السكران . وقال محمد بن عبد الحكم : لا يلزمه طلاق ولا عتاق . قال ابن شاس : ونزل الشيخ أبو الوليد اختلاف على المخطوط الذي معه بقية من عقله إلا أنه لا يملك الاختلاط من نفسه فيخطئ ويصيب . قال : فأما السكران الذي لا يعرف الأرض من السماء ولا الرجل من المرأة فلا اختلاف في أنه كالمجنون في جميع أفعاله وأحواله فيما ينشئ وبين الناس ، وفيما بينه وبين الله تعالى أيضا ؛ إلا فيما ذهب وقته من الصلوات ، فقيل : إنها لا تسقط عنه بخلاف المجنون ، من أجل أنه بإدخاله السكر على نفسه كالتعمد لتركها حتى يخرج وقتها . وقال سفيان الثوري : حد السكر آخذال العقل ؛ فإذا استقرئ لخطأ في قراءته وتكلم بما لا يعرف جليد . وقال أحمد : إذا تغير عقله عن حال الصحة فهو سكران ؛ وحكى عن مالك نحوه . قال ابن المنذر : إذا خلط في قراءته فهو سكران ؛ استدلالاً بقول الله تعالى : « حتى تعلموا ما تقولون » . فإذا كان بحيث لا يعلم ما يقول تجنب المسجد مخافة التلويث ؛ ولا تصح صلاته وإن صل قضي ، وإن كان بحيث يعلم ما يقول وآتى بالصلاة تحككه حكم الصالح .

الثامنة — قوله تعالى : ﴿ وَلَا جُنُبًا ﴾ عطف على موضع الجملة المنصوبة في قوله : « حَتَّى تَعْلَمُوا » أي لا تصلوا وقد أجنبتم . ويقال : تجنبتم وأجنبتم وجنبتم بمعنى . ولفظ الجنب لا يؤث ولا يثني ولا يجمع ؛ لأنه على وزن المصدر كالجمد والغرب . وربما خففوه فقالوا : جنب ؛ وقد قرأه كذلك قوم . وقال الفراء : يقال جنب الرجل وأجنب من الجناية . وقيل : يجمع الجنب في لغة على أجنب ؛ مثل عني وأعناق ؛ وطئ وطئ وأطنا . ومن قال للواحد جانب قال في الجمع : جنب ؛ كقولك : راكب وركاب . والأصل البعد ؛ كأن الجنب بمنزلة الماء اللطيف عن حال الصلاة ؛ قال :

فَلَا تَحْصِرْنِي نَائِلًا مِنْ جَنَابِي * فَإِنِّي أَمْرٌ وَسَطٌ الْقِيَابِ غَرِيبٌ ^(١)

ورجل جنب : غريب . والجناية مخالطة الرجل المرأة .

التاسعة — والجمهور من الأمة على أن الجنب هو غير الطاهر من إزال أو مجاوزة ختان. وروى عن بعض الصحابة أن لا غسل إلا من إزال؛ لقوله عليه السلام: "إنما الماء من الماء" أخرجه مسلم. وفي البخاري عن أبي بن كعب أنه قال: يا رسول الله، إذا جامع الرجل المرأة فلم يزل؟ قال: "يغسل ما مس المرأة منه ثم يتوضأ ويصلي". قال أبو عبد الله^(١): الغسل أحوط؛ وذلك الآخر إنما يبناء لاختلافهم. وأخرجه مسلم في صحيحه بمعناه، وقال في آخره: قال أبو العلاء بن الشَّخِير كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينسخ حديثه بضمه بعضا كما ينسخ القرآن بعضه بعضا. قال أبو إسحاق: هذا منسوخ. وقال الترمذي: كان هذا الحكم في أول الإسلام ثم نسخ.

قلت: هل هذا جماعة العلماء من الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار، وأن الغسل يجب بنفس الثقاء الختانين. وقد كان فيه خلاف بين الصحابة ثم رجعوا فيه إلى رواية عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إذا جلس بين شعبها الأربع ومس الختان الختان فقد وجب الغسل". أخرجه مسلم. وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إذا قعد بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب عليه الغسل". زاد مسلم "وإن لم يزل". قال ابن القصار: وأجمع التابعون ومن بعدهم بعد خلاف من قبلهم على الأخذ بمحدث "إذا أتى الختانان" وإذا جمع الإجماع بعد الخلاف كان مسقطا للخلاف. قال القاضي عياض: لا تعلم أحدا قال به بعد خلاف الصحابة إلا ما حكى عن الأعمش ثم بعده داود الأصهباني. وقد روى أن عمر رضى الله عنه حمل الناس على ترك الأخذ بمحدث الماء من الماء "لما اختلفوا. وتأوله ابن عباس على الاحتلام؛ أي إنما يجب الانفصال بالماء من إزال الماء في الاحتلام. ومضى لم يكن إزال وإن رأى أنه يجامع فلا غسل. وهذا ما لا خلاف فيه بين كافة العلماء.

(١) أبو عبد الله: كنية البخاري. (٢) قوله: «وذلك الآخر» أي ذلك الوجه الآخر، أر الحديث الأكثر إيرادا على عدم الغسل. (٣) جهدها: دفعها وسخرها. وقيل: ألبسها من أسماء النكاح.

العاشرة — قوله تعالى : ﴿ لَا تَأْخُذْ سَبِيلَ ﴾ يقال : عَبَرْتُ الطريق أى قطعتُه من جانب إلى جانب ، وَعَبَرْتُ النهر عُبُورًا ، وهذا عَبَرُ النهر أى شَطَطُهُ ، ويقال عَبَرَهُ . والمعبر ما يُعْبَرُ عليه من سفينة أو قنطرة . وهذا عَابَرُ السبيل ماز الطريق . ونافقة عَبْرُ أسفار : لا تَزَالُ يُسَافِرُ عليها ويُقَطَعُ بها القفلة والمهاجرة لسرعة مشيها . قال الشاعر :

عَبْرَانَهُ مَرْجُ الْبَيْدَيْنِ شِمْلَةً * عَبْرُ الْمَوَاجِرِ كَالْهَرْفِ الْخَاضِبِ^(١)

وَعَبَرُ الْقَوْمِ مَاتُوا . وَأَنْشَد :

قضاء الله يغلب كل شيء * ويلعب بالخزوع والصَّبُورُ
فإن تَعَبَّرَ فَإِنَّ لَنَا لِمَاتٍ * وإن تَعَبَّرَ فَصَحْنِ عَلَى نُفُورِ

يقول : إن مِتْنَا فلنا أقران ، وإن بقينا فلا بد لنا من الموت ، حتى كاذب علينا في إتيانه نذورا .
الحادية عشرة — واختلف العلماء في قوله : ﴿ لَا تَأْخُذْ سَبِيلَ ﴾ فقال علي رضي الله عنه وابن عباس وابن جُبَيْر ومجاهد والحكم : عَابَرُ السبيل المسافر . ولا يصح لأحد أن يقرب الصلاة وهو جنب إلا بعد الانفصال ، إلا المسافر فإنه يتييم ؛ وهذا قول أبي حنيفة لأن الغالب في الماء لا يُسَدَمُ في الحضر . والحاضر يغتسل لوجود الماء ، والمسافر يتييم إذا لم يجد . قال ابن المنذر : وقال أصحاب الرأي في جنب المسافر يتر على مسجد فيه عين ماء يتييم الصعيد ويلخل المسجد ويستقي منها ثم يخرج الماء من المسجد . ورخصت طائفة في دخول جنب المسجد . واحتج بعضهم بقول النبي صلى الله عليه وسلم : " المؤمن ليس بنجس " . قال ابن المنذر : وبه نقول . وقال ابن عباس أيضا وابن مسعود وعكرمة والتيمي : عَابَرُ السبيل الخاطر المحتاج ؛ وهو قول عمرو بن دينار ومالك والشافعي . وقالت طائفة : لا يميز جنب في المسجد إلا ألا يجد ماء يتييم ويمتز فيه ؛ هكذا قال الثوري وإسحاق ابن راهويه . وقال أحمد وإسحاق في جنب : إذا توضأ لا بأس أن يجلس في المسجد ؛

(١) البراءة من الإبل : الباجية في تنط . والشرح من الإبل : السريعة المشي . وشطف دغيفة مربة مشعرة . والحرف : الجاني من الضئان . وقيل : الحويل الرئس . والخاضب : الظلم إذا أكل الربيع فاحزرت ساقاه وقوادمه .

حكاه ابن المنذر . وروى بعضهم في سبب الآية أن قوما من الأنصار كانت أبواب دورهم شاردة في المسجد ، فإذا أصاب أحدهم الحنابة أضطُر إلى المرور في المسجد .

قلت : وهذا صحيح ، يعضده ما رواه أبو داود عن جبرة بنت دجاجة قالت سمعت عائشة رضي الله عنها تقول : جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ووجوه بيوت أصحابه شاردة في المسجد ، فقال : ” وجَّهوا هذه البيوت عن المسجد ” . ثم دخل النبي صلى الله عليه وسلم ولم يصنع القوم شيئا رجاء أن يتزل فيهم رخصة تخرج إليهم بعد قال : ” وجَّهوا هذه البيوت عن المسجد ” فإني لَأُحِلَّ المسجد لحائض ولا جنب ” . وفي صحيح مسلم : ” لا تَجُزَّيَنَّ في المسجد خَوْخَةٌ إِلَّا خَوْخَةٌ أَبِي بَكْرٍ ” . فأمر صلى الله عليه وسلم بسدة الأبواب لِمَا كَانَ يُؤَدِّي إِلَى اتِّخَاذِ المسجد طريقا والعبور فيه . واستثنى خَوْخَةَ أَبِي بَكْرٍ كَرَامًا لَهُ وَخُصُوصِيَّةً ، لِأَنَّهُمَا كَانَا لَا يَفْتَرِقَانِ غَالِبًا ، وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ أَذُنَ لِأَحَدٍ أَنْ يَخْرُجَ مِنَ المسجد وَلَا يَجْلِسَ فِيهِ إِلَّا عَلَى ” بَنِي أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ” . رواه عطية العوفي عن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ” مَا يَنْبَغِي لِمُسْلِمٍ وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَجْتَنِبَ فِي المسجد إِلَّا أَنَا وَعَلِيٌّ ” . قال علماءنا : وهذا يجوز أن يكون ذلك ؛ لِأَنَّ بَيْتَ عَلِيٍّ كَانَ فِي المسجد ، كَمَا كَانَ بَيْتُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي المسجد . وَإِنْ كَانَ الْبَيْتَانِ لَمْ يَكُونَا فِي المسجد وَلَكِنْ كَانَا مُتَصِلَيْنِ بِالمسجد وَأَبْوَابَهُمَا كَانَتَا فِي المسجد فَجَعَلَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ المسجد فقال : ” مَا يَنْبَغِي لِمُسْلِمٍ ” الحديث . والذي يدلُّ عَلَى أَنَّ بَيْتَ عَلِيٍّ كَانَ فِي المسجد ما رواه ابن شهاب عن سالم بن عبد الله قال : سألت رجلا أبي عن عليٍّ وعثمان رضي الله عنهما أَيُّمَا كَانَ خَيْرًا ؟ فقال له عبد الله بن عمر : هذا بيت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ! وأشار إلى بيت عليٍّ إلى جنبه ، لم يكن في المسجد غيرهما ؛ وَذَكَرَ الْحَلِثُ . فَلَمْ يَكُونَا يَجْتَنِبَانِ فِي المسجد وَإِنَّمَا كَانَا يَجْتَنِبَانِ فِي بَيْتَيْهِمَا ، وَبَيْتُهُمَا مِنَ المسجد إِذْ كَانَ أَبْوَابُهُمَا فِيهِ ؛ فَكَانَا يَسْتَطْرِقَانِهِ فِي حَالِ الْحَنَابَةِ إِذَا خَرَجَا مِنْ بَيْتَيْهِمَا . وَيَجُوزُ أَنْ

يكون ذلك تخصيصاً لها ، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم حُصَّ بأشياء ، فيكون هذا مما حُصَّ به ، ثم خص النبي صلى الله عليه وسلم علياً عليه السلام فرخص له في ما لم يرخص فيه لغيره . وإن كانت أبواب بيوتهم في المسجد ، فإنه كان في المسجد أبواب بيوت غير بيتيهما ؛ حتى أمر النبي صلى الله عليه وسلم بسدّها إلا باب علي . وروى عمرو بن ميمون عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "سُدُّوا الأبواب إلا باب علي" فخصه عليه السلام بأن ترك بابه في المسجد ، وكان يحب في بيته وبيته في المسجد . وأما قوله : "لا تبقيَنَّ في المسجد خَوْخَة إلا خَوْخَة أبي بكر" فإن ذلك كانت — والله أعلم — أبواباً تطلع إلى المسجد خوخات ، وأبواب البيوت خارجة من المسجد ؛ فأمر عليه السلام بسد تلك الخوخات وترك خَوْخَة أبي بكر إكراماً له . والخوخات كاللُكُوى والمشاكى وباب علي كان باب البيت الذي كان يدخل منه ويخرج . وقد فسر ابن عمر ذلك بقوله : ولم يكن في المسجد غيرها .

فإن قيل : فقد ثبت عن عطاء بن يسار أنه قال : كان رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم تصيبهم الجنابة فيتوضئون ويأتون المسجد فيتحدّثون فيه . وهذا يدل على أن اللبث في المسجد للجنب جائز إذا توضأ ، وهو مذهب أحمد وإسحاق كما ذكرنا ، فالجواب أن الوضوء لا يرفع حدث الجنابة ، وكل موضع وُضِع للعبادة وأُكْرِم عن النجاسة الظاهرة ينبغي ألا يدخله من لا يرضى لتلك العبادة ، ولا يصح له أن يتطهر بها . والغالب من أحوال المتقولة أنهم كانوا يتنسلون في بيوتهم . فإن قيل : يبطل بالحدث . قلنا : ذلك يكثر وقوعه فيشتق الوضوء منه ؛ وفي قوله تعالى : « وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ » ما يُغْنَى وَيُكْفَى . وإذا كان لا يجوز له اللبث في المسجد فأحرى له ألا يجوز له مس المصحف ولَا القراءة فيه ؛ إذ هو أعظم حرمة . وسيأتي بيانه في «الواقعة» إن شاء الله تعالى .^(١)

الثانية عشرة — ويُنْعَى الجَنب عند طهائنا من قراءة القرآن غالباً إلا الآيات اليسيرة للتعوذ . وقد روى موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه

ومسلم : " لا يقرأ الجُنُبُ والحائضُ شيئاً من القرآن " أخرجه ابن ماجه . وأخرج الدارقطني : من حديث سفيان عن مسعر وشعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة عن علي قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجيبه عن قراءة القرآن شيء إلا أن يكون جنباً . قال سفيان قال لي شعبة : ما أحدث بحديث أحسن منه . وأخرجه ابن ماجه قال : حدثنا محمد ابن بشير حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن عمرو بن مرة ؛ فذكره بمعناه ، وهذا إسناد صحيح . وعن ابن عباس عن عبد الله بن رواحة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي أن يقرأ أحدنا القرآن وهو جنب ؛ أخرجه الدارقطني . وروى عن عكرمة قال : كان ابن رواحة مضطجعا إلى جنب أمراءه فقام إلى جارية له في ناحية الحجر فوقع عليها ؛ ونزعت أمراءه فلم يجده في مضجعه ، فقامت ونزعت فرائه على جاريته ، فرجعت إلى البيت فأنخت الشفرة ثم نرجت ، وفرغ فقام فلقيا يحمل الشفرة فقال : مهيم^(١) ؟ قالت : مهيم ! لو أدركك حيث رأيتك لَوَجَّاتَ^(٢) بين كتفيك بهذه الشفرة . قال : وأين رأيتي ؟ قالت : رأيتك على الجارية ؛ فقال : ما رأيتي ؛ وقد نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقرأ أحدنا القرآن وهو جنب . قالت : فأقرأ ، فقال :

أنا رسول الله يسلو كتابه • كإلاح مشهور من الفجر ساطع
أنى بالهدى بعد العمى فقلوبنا • به موقنات ألق ما قال واقع
بيت يحاف جنبه عن فراشه • إذا استقلت بالمشركين المضاجع

فقال : آمنت بالله وكذبت البصر . ثم غدا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره ؛ فضحك حتى بلبت نواجذه صلى الله عليه وسلم .

الثالثة عشرة — قوله تعالى : (حَتَّى تَقْتُلُوا) نهي الله سبحانه وتعالى عن الصلاة إلا بعد الاغتسال ؛ والافتصال معنى معقول ، ولفظه عند العرب معلوم ، يصبر به عن إمرار

(١) مهيم : كلمة بمانية يسمونها بها ، سناها : ما حالك وما شأنك ، وما هذا الذي أرى بك ، ونحو هذا من الكلام . (٢) الوجع : الضرب .

اليد مع الماء على المنسبول، ولذلك فرقت العرب بين قولهم : غسلت الثوب، وبين قولهم : أفضت عليه الماء وغسسته في الماء . وإذا تقرر هذا فأعلم أن العلماء اختلفوا في الجنب يصبُّ على جسده الماء أو يتغمس فيه ولا يتلذذ، فالمشهور من مذهب مالك أنه لا يجوز حتى يتلذذ، لأن الله سبحانه وتعالى أمر الجنب بالاعتسال، كما أمر المتوضئ بغسل وجهه ويديه، وهذا قول المُرزِّي وأختباره . قال أبو الفرج عمرو بن محمد المالكي : وهذا هو الملقول من لفظ الغسل، لأن الاعتسال في اللغة هو الاعتمال، ومن لم يمز يديه فلم يفعل خير صب الماء لا يسميه أهل اللسان غاسلاً، بل يسمونه صاباً لاء ومنغمساً فيه . قال : وعلى نحو هذا جاءت الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "تحت كل شجرة جنة فأغسلوا الشعر وأثقوا البشرة" قال : رواؤناؤه— والله أعلم— لا يكون إلا بتبشيره، على حد ما ذكرنا .

قلت : لا حجة فيما استدل به من الحديث لوجهين : أحدهما— أنه قد حُولف في تأويله، قال سفيان بن عيينة : المراد بقوله عليه السلام "وأثقوا البشرة" أراد غسل الفرج وتنظيفه، وأنه كنى بالبشرة عن الفرج . قال ابن وهب : ما رأيت أحداً يفسر الأحاديث من ابن عينة .

الثاني : أن الحديث أخرجه أبو داود في سننه وقال فيه : وهذا الحديث ضعيف ؛ كذا في رواية ابن داسه . وفي رواية اللؤلؤي عنه : الحارث بن وجيه ضعيف ، حديثه منكر ؛ فسقط الاستدلال بالحديث ، وبقي الموقول على اللسان كما بينا . ويعضد ما ثبت في صحيح الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بصبي فبال عليه ، فدعا بماء فاتبعه بوله ولم يمسح ، وروته عائشة، ونحوه عن أم قيس بنت محسن؛ أخرجهما مسلم . وقال الجمهور من العلماء وجامعة الفقهاء : يُجْزئُ الجنب صب الماء والاعتساف فيه إذا أسبغ وعَمَّ وإن لم يتلذذ ؛ على مقتضى حديث ميمونة وعائشة في غسل النبي صلى الله عليه وسلم . رواهما الأئمة، وأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفيض الماء على جسده ؛ وبه قال محمد بن عبد الحكم، وإليه رجع أبو الفرج ورواه عن مالك قال : وإنما أمر بإمرار اليدين في الغسل لأنه لا يكاد من لم يمز يديه عليه يسلم من تنكيب الماء عن بعض ما يجب عليه من جسده . قال

ابن العربي : وأعجب لأبي الفرج الذي رأى وحكى عن صاحب المذهب أن النسل دون ذلك يميز ! وما قاله قط مالك نصاً ولا تحريماً ، وإنما هي من أوهامه .

قلت : قد روى هذا عن مالك نصاً ، قال مروان بن محمد الظاهري وهو ثقة من ثقات الشاميين : سألت مالك بن أنس عن رجل أنغمس في ماء وهو جنب ولم يتوضأ ، قال : مضت صلاته . قال أبو عمر : فهذه الرواية فيها لم يتدلك ولا توضأ ، وقد أجزأه عند مالك . والمشهور من مذهب أنه لا يُجزئه حتى يتدلك ؛ قياساً على غسل الوجه واليدين . وحجة الجماعة أن كل من صب عليه الماء فقد أغتسل . والعرب تقول : غسلني السماء . وقد حكى عائشة وميمونة صفة غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يذكرنا تدلكاً ، ولو كان واجباً ماتركه ؛ لأنه المتيقن من الله مرآده ، ولو فعله لثقل عنه ؛ كما نقل تحليل أصول شعره بالماء وغفره على رأسه ، وفي ذلك من صفة غسله ووضوئه عليه السلام . قال أبو عمر : وفيه تكثير أن يكون الغسل في لسان العرب مرةً بالمرء ^(١) ومرةً بالصب والإفاضة ؛ وإذا كان هذا فلا يمنع أن يكون الله جل وعزّ تمديد عياده في الوضوء بإمرار أيديهم على وجوههم مع الماء ويكون ذلك غسلًا ، وأن يفيضوا الماء على أنفسهم في غسل الجنابة والحيض ويكون ذلك غسلًا موافقًا للسنة غير خارج من اللغة ، ويكون كل واحد من الأمرين أصلاً في نفسه ، لا يجب أن يرد أحدهما إلى صاحبه ؛ لأن الأصول لا يرد بعضها إلى بعض قياساً . وهذا ما لا خلاف فيه بين علماء الأمة — وإنما ترد الفروع قياساً على الأصول . والله التوفيق .

الرابعة عشرة — حديث ميمونة وعائشة رتد ما رواه شعبة مولى ابن عباس عن ابن عباس أنه كان إذا أغتسل من الجنابة غسل يديه سبعاً وفرجه سبعاً . وقد روى عن ابن عمر قال : كانت الصلاة خمسين ، والغسل من الجنابة سبع مرار ، وغسل البول من الثوب سبع مرار ، فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل حتى جعلت الصلاة خمسا ، والغسل من الجنابة

(١) المرء : الفلك .

مرة، والغسل من البول مرة . قال ابن عبد البر : وإسناد هذا الحديث عن ابن عمر فيه ضعف ولين، وإن كان أبو داود قد أخرجه والذي قبله عن شعبة مولى ابن عباس، وشعبة هذا ليس بالقوي، ويردّهما حديث عائشة وميمونة .

الخامسة عشرة — ومن لم يستطع إصرار يده على جسده فقد قال ^{مُحَمَّدٌ} : يعمل من يلي ذلك منه، أو يعالجه بخرقه . وفي الواحصة يترّ يديه على ما يدركه من جسده، ثم يفيض الماء حتى يعم ما لم تبلغه يده .

السادسة عشرة — واختلف قول مالك في تحليل الجنب لحيته ؛ فروى ابن القاسم عنه أنه قال : ليس عليه ذلك . وروى أشهب عنه أن عليه ذلك . قال ابن عبد الحكم : ذلك هو أحب إلينا ؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخلّ شعره في غسل الجنابة، وذلك عام وإن كان الأظهر فيه شعر رأسه ؛ وحل هذين القولين العناء . ومن جهة المعنى أن استيعاب جميع الجسد في الغسل واجب، والبشرة التي تحت الحية من جلته ؛ فوجب اتصال الماء إليها ومباشرتها باليد . وإنما انتقل الفرض إلى الشعر في الطهارة الصغرى لأنها مبنية على التخفيف . ونياحة الأبدال فيها من غير ضرورة ؛ ولذلك جاز فيها المسح على الخفين ولم يميز في الغسل .

قلت : ويضدّ هذا قوله صلى الله عليه وسلم : « تحت كلّ شعرة جنازة » .

السابعة عشرة — وقد بالغ قوم فأوجبوا المضمضة والاستنشاق ؛ لقوله تعالى : « حَتَّى تَغْتَسِلُوا » منهم أبو حنيفة ؛ ولأنهما من جملة الوضوء وحكهما حكم ظاهر الوجه كأنخذ والجبين، فمن تركهما وصلى أعاد كن ترك ^(١) لكمة ، ومن تركهما في وضوئه فلا إعادة عليه . وقال مالك : ليستا بقرّض لا في الجنابة ولا في الوضوء ؛ لأنهما باطنان كداخل الجسد . وبذلك قال محمد بن جرير الطبريّ والليث بن سعد والأوزاعي وجماعة من التابعين . وقال ابن أبي ليلى وحامد بن أبي سليمان : هما فرض في الوضوء والنسئل جميعا ؛ وهو قول إسحاق .

(١) الامة : الموضع لا يصيبه الماء في الوضوء أو الغسل .

وأحمد بن حنبل وبعض أصحاب داود . ورؤي عن الزُّهريّ وعطاء مثل هذا القول . وروى عن أحمد أيضا أن المضمضة سنة والاستنشاق فرض ؛ وقال به بعض أصحاب داود . وحجة من لم يوجبهما أن الله سبحانه لم يذكّرهما في كتابه ، ولا أوجبهما رسوله ، ولا اتفق الجميع عليه ؛ والفرائض لا تثبت إلا بهذه الوجوه . احتج من أوجبهما بالآية ، وقوله تعالى : « فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ » فما وجب في الواحد من الغسل وجب في الآخر ؛ والتيّ صلّى الله عليه وسلم لم يحفظ عنه أنه ترك المضمضة والاستنشاق في وضوئه ولا في غسله من الجنابة ؛ وهو المتّين عن الله مراده قولاً وعملاً . احتج من فرق بينهما بأن النبيّ صلّى الله عليه وسلم فعل المضمضة ولم يأمر بها ، وأفعاله مندوب إليها ليست بواجبة إلا بدليل ، وفعل الاستنشاق وأمر به ؛ وأمره على الوجوب أبدا .

الثامنة عشرة — قال عابداؤنا : ولا بدّ في غسل الجنابة من النية ؛ لقوله تعالى : « حَتَّى تَغْتَسِلُوا » وذلك يقتضى النية ؛ وبه قال مالك والثافى وأحمد وإسحاق وأبو ثور ، وكذلك الوضوء والتميم . وعَضِدُوا هذا بقوله تعالى : « وَمَا أَمَرُوا إِلَّا لَيُعْبَدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ » والإخلاص النية في التقرب إلى الله تعالى ، والقصد له بأداء ما اقترض على عباده المؤمنين ، وقال عليه السلام : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » وهذا عمل . وقال الأوزاعيّ والحسن : يُجْزئُ الوضوء والتميم بغير نية . وقال أبو حنيفة وأصحابه : كلّ طهارة بالماء فإنها تُجْزئُ بغير نية ، ولا يُجْزئُ التيمم إلا بنية ؛ قياسا على إزالة النجاسة بالإجماع من الأبدان والثياب بغير نية . ورواه الوليد بن مسلم عن مالك .

التاسعة عشرة — وأما قدر الماء الذي يغتسل به ؛ فروى مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل من إناء هو الفرق من الجنابة . « الفرق » مُتْرَكٌ رَأَوْهُ وَتَسَكَّنَ . قال ابن وهب : « الفرق » مِكِيلٌ من الخشب ، كان ابن شهاب يقول : إنه يسع خمسة أقبساط بأقبساط بنى أُتَيْمَة . وقد فسر محمد بن عيسى الأعمش « الفرق » فقال : ثلاثة أَصْعَ ، قال وهى خمسة أقبساط ، قال

وفي الخمسة أقساط اثنا عشرًا مُدًّا بِمَدِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وفي صحيح مسلم قال سفيان : « الفرق » ثلاثة أصعب . وعن أنس قال : كان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يتوضأ بالمُدِّ ويتنسل بالصاع إلى خمسة أمداد . وفي رواية : يتنسل بخمسة مكاييك ويتوضأ بمَكُوك ^(١) . وهذه الأحاديث تدل على استحباب تقليل الماء من غير كيل ولا وزن ، يأخذ منه الإنسان بقدر ما يكفي ولا يكثر منه ، فإن الإكثار منه مَرَفَ والمَرَف مذموم . ومذهب الأباضية الإكثار من الماء ، وذلك من الشيطان .

الموفية عشرين — قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ﴾ هذه آية التيمم ، نزلت في عبد الرحمن بن عوف أصابته جنابة وهو جريح ، فُرِّخَ له في أن يتيمم ، ثم صارت الآية طائفة في جميع الناس . وقيل : نزلت بسبب عدم الصحابة الماء في غزوة « المريسيع » حين انقطع القعد لماثثة . أخرج الحديث مالك من رواية عبد الرحمن ابن القاسم عن أبيه عن عائشة . وتبرج البخاري هذه الآية في كتاب التفسير . حدثنا محمد قال أخبرنا حبة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها قالت : هلكت قلادة لأسماء فبعث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في طلبها رجالا ، فحضرت الصلاة ولمسوا على وضوء ولم يجدوا ماء فصلوا وهم على غير وضوء ، فأنزل الله تعالى آية التيمم .

قلت : وهذه الرواية ليس فيها ذكر للوضع ، وفيها أن القلادة كانت لأسماء ، خلاف حديث مالك . وذكر النسائي من رواية علي بن مهزيب عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها استعارت من أسماء قلادة لها وهي في سفر مع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فأنسلت منها وكان ذلك المكان يقال له المصلصل ^(٢) . وذكر الحديث . ففي هذه الرواية عن

(١) المكوك (كتنوز) : مكيل معروف لأهل العراق ، واجمع مكاييك ومكاي ؛ وأراد به الله . وقيل الصاع . والأول أشبه لأنه جاء في حديث كنز مفسرا بالله .

(٢) المريسيع (مصر مرسوع) : يقرأ ماء لغزاة على يوم من القرع ، وإليه تصاف غزوة بن المصطلق .

(٣) المصلصل (ضم أوله ويختص) : موضع على بعد سبعة أميال من الدقة . (عن معجم البلدان) .

هشام أن القِلادة كانت لأسماء ، وأن مائشة استعارتها من أسماء . وهذا بيان لحديث مالك إذ قال : اتقطع عقد لمائشة ، ولحديث البخاري إذ قال : هلكت قِلادة لأسماء . وفيه أن المكان يقال له الصلصل . وأخرجه الترمذي حثثا الحثدي حثثا سفيان حثثا هشام ابن عروة عن أبيه عن مائشة أنها سقطت قِلادتها ليلة الأيواء ، فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلين في طلبها ، وذكر الحديث . ففي هذه الرواية عن هشام أيضا إضافة القِلادة إليها ، لكن إضافة مستعير بدليل حديث السائي . وقال في المكان : « الأيواء » كما قال مالك ، إلا أنه من غير شك . وفي حديث مالك قال : ويثنا البعير الذي كنت عليه فوجدنا العقد تحته . وجاء في البخاري : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وجده . وهذا كله صحيح المعنى ، وليس اختلاف الثقل في العقد والقِلادة ولا في الموضع ما يقدح في الحديث ولا يبرهن شيئا منه ، لأن المعنى المراد من الحديث والمقصود به إليه هو نزول التيمم ، وقد ثبتت الروايات في أمر القِلادة . وأما قوله في حديث الترمذي : فأرسل رجلين قيل أحدهما أسيد ابن حضير . ولعلمهما المراد بالرجال في حديث البخاري فبرهنهما بلفظ الجمع ، إذ أقل الجمع اثنان ، أو أورد في أثرهما غيرهما فصح إطلاق اللفظ ، والله أعلم . فبحثوا في طلبها فطلبوا فلم يجدوا شيئا في وجهتهم ، فلما رجعوا أثاروا البعير فوجدوه تحته . وقد روى أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أصابهم حراقة ففشت فيهم ثم أبتأوا بالحنابة فشكوا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقلبت هذه الآية . وهذا أيضا ليس بخلاف لما ذكرنا ، لأنهم ربما أصابهم الحراقة في غزوتهم تلك التي قفلوا منها إذ كان فيها قتال فشكوا وضاع العقد ونزلت الآية . وقد قيل : إن ضياع العقد كان في غزاة بني المصطلق . وهذا أيضا ليس بخلاف لقول من قال في غزاة المريسيع ، إذ هي غزاة واحدة ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم غزا بني المصطلق في شعبان من السنة السادسة من الهجرة ، حل ما قاله خليفة بن خياط وأبو عمر بن عبد البر ، واستعمل على المدينة أبا ذر الغفاري . وقيل : بل بُميلة بن عبد الله اللثي . وأما رسول الله صلى الله عليه وسلم على بني المصطلق وهم غزون على ماء يقال له

المُرْبِيع من ناحية قُدَيْدٍ مما على الساحل، فقتل من قتل وسبى النساء والذرية وكان شعارهم يومئذ : أَمِتْ أَمِتْ . وقد قيل : إن بنى المصطلق جمعوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وأرادوه ، فلما بلغه ذلك خرج إليهم فلقبهم على ماء . فهذا ما جاء في بدء التيمم والسبب فيه . وقد قيل : إن آية المائدة آية التيمم ، على ما يأتي بيانه هناك . قال أبو عمر : فأُتِلَ الله تعالى آية التيمم ، وهى آية الوضوء المذكورة فى سورة « المائدة » ، أو الآية التى فى سورة « النساء » ؛ ليس التيمم مذكورا فى غير هاتين الآيتين وهما مَدْرَتَان .

الحادية والعشرون — قوله تعالى : ﴿ مَرَضَى ﴾ المرض عبارة عن خروج البدن عن حد الاعتدال ، والأضيقاد إلى الأعوجاج والشذوذ . وهو على ضربين : كثير ويسير ؛ فإذا كان كثيرا بحيث يخاف الموت لبرد الماء ، أو للعلّة التى به ، أو يخاف فوت بعض الأعضاء ، فهذا يتيم بإجماع ؛ إلا ما روى عن الحسن وعطاء أنه يتطهر وإن مات . وهذا مردود بقوله تعالى : « وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ » وقوله تعالى : « وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ » . وروى اللارْقَطْنِي عن سعيد بن جبیر عن ابن عباس فى قوله عز وجل : « وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ » قال : إذا كانت بالرجل الحرّاحة فى سبيل الله أو القروح أو الجُدَرى فيَجْتَنِب فيخاف أن يموت إن اغتسل تيمم . وعن سعيد بن جبیر أيضا عن ابن عباس قال : رُحِصَ لمرضى فى التيمم بالصعيد، وتيمم عمرو بن العاص لما خاف أن يهلك من شدة البرد ولم يأمره صلى الله عليه وسلم بنسلي ولا إعادة . فإن كان يسيرا إلّا أنه يخاف معه حدوث علة أو زبادتها أو بطء برّه فهو لاء يقيمون بإجماع من المذهب . قال ابن عطية : فيها حفظت .

قلت : قد ذكر الباقى فيه خلافا ؛ قال القاضى أبو الحسن : مثل أن يخاف الصحيح تَزَلَةً أو حُمًى ، وكذلك إن كان المريض يخاف زيادة مرض ؛ ونحو ذلك قال أبو حنيفة . وقال الشافعى : لا يجوز له التيمم مع وجود الماء إلا أن يخاف التلف ؛ ورواه القاضى أبو الحسن عن مالك . قال ابن العربي : « قال الشافعى لا يسبح التيمم للمريض إلا إذا خاف التلف ، لأن زيادة المرض غير متحققّة ؛ لأنها قد تكون وقد لا تكون ، ولا يجوز ترك الفرض المتيقن

لخوف المشكوك . قلنا : قد ناقضت ، فإنك قلت إذا خاف التلف من البرد تيم ، فكما يبيع التيم خوف التلف كذلك يبعه خوف المرض ، لأن المرض محذور كما أن التلف محذور . قال : وعجبا للشافعي يقول : لو زاد الماء على قدر قيمته حبة لم يلزمه شرائه صيانة للال ويلزمه التيم ، وهو يخاف على بدنه المرض ! وليس [عليه] لم كلام يساوي سماعة .

قلت : الصحيح من قول الشافعي فيما قال القشيري أبو نصر عبد الرحيم في تفسيره : والمرض الذي يباح له التيم هو الذي يخاف فيه فوت الروح أو فوات بعض الأعضاء أو استعمال الماء . فإن خاف طول المرض فالقول الصحيح للشافعي : جواز التيم . روى أبو داود والدارقطني عن يحيى بن أيوب عن يزيد بن أبي حبيب عن عمران بن أبي أسد عن عبد الرحمن ابن جبير عن عمرو بن العاص قال : أحلت في ليلة باردة في غزوة ذات السلاسل فأشفت إن أغتسلت أن أهيك ، فتممت ثم صليت بأصحابي الصبح ، فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا عمرو : " صليت بأصحابك وأنت جنب ؟ " فأخبرته بالذي منعه من الاغتسال وقلت : إني سمعت الله عز وجل يقول : « وَلَا تَقْسُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا » فضحك نبي الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل شيئا . فدل هذا الحديث على إباحة التيم مع الخوف لا مع اليقين ، وفيه إطلاق اسم الجنب على المتيم وجواز صلاة المتيم بالتوضيئين ، وهذا أحد القولين عندنا ، وهو الصحيح الذي أقره مالك في موطنه وقري عليه إلى أن مات . والقول الثاني — أنه لا يصلي ، لأنه أنقص فضيلة من المتوضئ ، وحكم الإمام أن يكون أعلى رتبة ، وقد روى الدارقطني من حديث جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لَا يُؤْتَمُّ التَّيْمُ الْمُتَوَضِّئِينَ " إسناده ضعيف . وروى أبو داود والدارقطني عن جابر قال : خرجنا في سفر فاصاب رجلا منا حجر فشجه في رأسه ثم أحتم ، فسأل أصحابه هل تجدون لي رخصة في التيم ؟ فقالوا : ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء ، فأغسل فأت ، فلما قدمنا على النبي صلى الله عليه وسلم أخبر بذلك فقال :

”قلوه قتلهم الله ألا سألوا إذ لم يعلموا فإنما شفاء العي^(١) السؤال إنما كان يكفيه أن يتيمم ويغتسل أو يغتسل — شك موسى — على حجره خرقة ثم يمسح عليها ويغسل سائر جسده “ .
قال التارططي : « قال أبو بكر هذه سنة تفرد بها أهل مكة وحملها أهل الجزيرة ، ولم يروه عن عطاء عن جابر غير الزبير بن خرق ، وليس بالقوي ، وخالفه الأوزاعي فرواه عن عطاء عن ابن عباس . واختلف على الأوزاعي فقيل عنه عن عطاء ، وقيل عنه : بلني عن عطاء ، وأرسل الأوزاعي آخره عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو الصواب . وقال ابن أبي حاتم : سألت أبي وأبا زرعة عنه فقالا : رواه ابن أبي العشرين عن الأوزاعي عن إسماعيل بن مسلم عن عطاء عن ابن عباس ، وأسنده الحديث « . وقال داود : كل من أنطلق عليه اسم المريض بطائله التيمم ؛ لقوله تعالى : « وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى » . قال ابن عطية : وهذا قول خالف ، وإنما هو عند علماء الأمة لمن خاف من استعمال الماء أو تأذيه به كالجدور والمحبوب ، والمثل المخوف عليها من الماء ؛ كما تقدم من ابن عباس .

الثانية والعشرون — قوله تعالى : ﴿ أَوْ عَلَى سَفَرٍ ﴾ يجوز التيمم بسبب السفر طال أو قصر عند عدم الماء ، ولا يشترط أن يكون مما تقصر فيه الصلاة ؛ هذا مذهب مالك وجمهور العلماء . وقال قوم : لا يتيمم إلا في سفر تقصر فيه الصلاة . واشترط آخرون أن يكون سفر طاعة . وهذا كله ضعيف . والله أعلم .

الثالثة والعشرون — أجمع العلماء على جواز التيمم في السفر حسبما ذكرنا ، واختلفوا فيه في الحضر ؛ فذهب مالك وأصحابه إلى أن التيمم في الحضر والسفر جائز ؛ وهو قول أبي حنيفة وعبد . وقال الشافعي : لا يجوز للحاضر الصحيح أن يتيمم إلا أن يخاف التلف ؛ وهو قول الطبري . وقال الشافعي أيضا والآيت والطبري : إننا عديم الماء في الحضر مع خوف الوقت الصحيح والسقيم تيمم وصلى ثم أعاد . وقال أبو يوسف وزفر : لا يجوز التيمم في الحضر لالمرض ولا لخوف الوقت . وقال الحسن وعطاء : لا يتيمم المريض إذا وجد الماء ولا غير

(١) إلى بالكسر : الجهل .

المرضى . وسبب الخلاف اختلافهم في مفهوم الآية ؛ فقال مالك ومن تابعه : ذكر الله تعالى المرضى والمسافرين في شرط التيمم تُخْرِجُ عَلَى الْأَغْلَابِ فِيمَنْ لَا يَجِدُ الْمَاءَ ، والحاضرون الأغلب عليهم وجوده فلذلك لم ينص عليهم . فكل من لم يجد الماء أو منعه منه مانع أو خاف فوات وقت الصلاة تيمم المسافر بالنص ، والحاضر بالمعنى . وكذلك المريض بالنص والصحيح بالمعنى . وأما من منعه في الحضر فقال : إن الله تعالى جعل التيمم رخصة للمريض والمسافر ؛ كالفطر وقصر الصلاة ، ولم يبيح التيمم إلا بشرطين : وهما المرض والسفر ؛ فلا دخول للحاضر الصحيح في ذلك لخروجه من شرط الله تعالى . وأما قول الحسن وعطاء الذي منعه جملة مع وجود الماء فقال : إنما شرطه الله تعالى مع عدم الماء ؛ لقوله تعالى : « فلم نجدوا ماءً فتيمموا » فلم يُبَحَّ التيمم لأحد إلا عند فقد الماء . وقال أبو عمر : ولولا قول الجمهور وما رُوي من الأثر لكان قول الحسن وعطاء صحيحاً ؛ والله أعلم . وقد أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم التيمم لعمرو بن العاص وهو مسافر إذا خاف الهلاك إن اقتسل بالماء ، فالمرضى أخرى بذلك .

قلت : ومن الدليل على جواز التيمم في الحضر إذا خاف فوات الصلاة إن ذهب إلى الماء الكتاب والسنة :

أما الكتاب فقوله سبحانه : « أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ » يعني المقيم إذا عليم الماء تيمم . نص عليه القشيري عبد الرحيم قال : ثم يقطع النظر في وجوب القضاء ؛ لأن عدم الماء في الحضر عذر نادر وفي القضاء قولان .

قلت : وهكذا نص أصحابنا فيمن تيمم في الحضر ، فهل يبيد إذا وجد الماء أم لا ؛ المشهور من مذهب مالك أنه لا يبيد وهو الصحيح . وقال ابن حبيب ومحمد بن عبد الحكم : يبيد أبداً ؛ ورواه ابن المنذر عن مالك . وقال الوليد عنه : يقتسل وإن طلعت الشمس . وأما السنة فإرواه البخاري عن أبي الجهم بن الحارث بن الصمة الأنصاري قال : أقبل النبي صلى الله عليه وسلم من نحو « بُرْجِلِ ^(١) » فلقبه رجل فسلم عليه فلم يرد عليه النبي ^(٢) .

(١) بُرْجِلِ : موضع بقرب المدينة .

صل الله عليه وسلم حتى أقبل على الجدار فشح بوجهه ويديه، ثم رَدَّ عليه السلام . وأخرجه مُسْلِمٌ وليس فيه لفظ « يَرُدُّ » . وأخرجه التَّارِقُطِيُّ من حديث ابن عمر وفيه « ثم رَدَّ على التَّزِيلِ السلام وقال : « إنه لم يَمْنَعْنِي أَنْ أَرَدَّ عَلَيْكَ السَّلَامَ إِلَّا أَنِّي لَمْ أَكُنْ عَلَى طَهَرٍ » .

الرابعة والعشرون — قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ ﴾ الغائط أصله ما انخفض من الأرض، والجمع الغيطان والأغواط ؛ وبه سُمِّيَ غُوطَةُ دِمَشْقَ . وكانت العرب تَقْصِدُ هذا الصنف من المواضع لقضاء حاجتها تَسْتَرًا عن أعين الناس، ثم سُمِّيَ الحدث الخارج من الإنسان غائطًا للقارئة . وغاط في الأرض يغوط إذا غاب .

وقرأ الزَّهْرِيُّ : « من الْغَيْطِ » فيحتمل أَنْ يكون أصله الْغَيْطُ نَخْفٌ، كَهَيْئِين ومِيت وشبهه . ويحتمل أَنْ يكون من الْغُوطِ ؛ بدلالة قولهم تَغُوطُ إذا أَقَى الْغَائِطُ ، فَقَلْبَتْ وَاوُ الْغُوطِ ياء ؛ كما قالوا في لَا حَوْلَ لَا حِيلَ . و « أَوْ » بمعنى الواو ، أى إِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ وَجَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ فَتِمَمُوا فَالْسَّبَبُ الْمَوْجِبُ لِلتَّيَمُّمِ عَلَى هَذَا هُوَ الْحَدِثُ لَا الْمَرَضُ وَالسَّفَرُ ؛ فَدَلَّ عَلَى جَوَازِ التَّيَمُّمِ فِي الْحَضَرِ كَمَا بَيَّنَّا . وَالصَّحِيحُ فِي « أَوْ » أَنَّهَا عَلَى بَابِهَا عِنْدَ أَهْلِ النَّظَرِ . فَلَاؤُ مَعْنَاهَا ، وَلِلْوَاوِ مَعْنَاهَا . وَهَذَا عِنْدَهُمْ عَلَى الْحَذَفِ ، وَالْمَعْنَى وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى مَرْضًا لَا تَقْدِرُونَ فِيهِ عَلَى مَسِّ الْمَاءِ أَوْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا مَاءً وَاحْتَجْتُمْ إِلَى الْمَاءِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

الخامسة والعشرون — لفظ « الْغَائِطِ » يجمع بالمعنى جميع الأحداث الناقضة للطهارة الصغرى . وقد اختلف الناس في حصرها ، وَأَبْلَى مَا قِيلَ فِي ذَلِكَ أَنَّهَا ثَلَاثَةٌ أَنْوَاعٍ ، لَا خِلَافَ فِيهَا فِي مَذْهَبِنَا : زَوَالُ الْعَقْلِ ، خَارِجٌ مَعْتَادٌ ، مَلَامَسَةُ . وَعَلَى مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ مَا نَخْرُجُ مِنْ الْجَسَدِ مِنْ التَّجَامِاتِ ، وَلَا يُرَاعَى الْخُرُوجُ وَلَا يَمَسُّ الْبَسُّ . وَعَلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَحَمْدِ ابْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ مَا نَخْرُجُ مِنَ السَّبِيلَيْنِ ، وَلَا يُرَاعَى الْأَعْتَادُ ، وَيَمَسُّ الْبَسُّ . وَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَأَعْلَمُ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ مَنْ زَالَ عَقْلُهُ بِإِغْمَاءٍ أَوْ جُنُونٍ أَوْ سُكْرٍ فَعَمِلَهُ الْوَضُوءُ ، وَاسْتَقْبَلُوا

(١) الذي في مسلم : « ... من نحو يَرُدُّ على » كَرَاهِيَةِ الْبَيِّنَاتِ .

في النوم هل هو حدث كسائر الأحداث ، أو ليس يحدث أو يظنَّ حدث ؛ ثلاثة أقوال : طرفان واسطة .

الطرف الأول — ذهب المُنْزِي أبو إبراهيم إسماعيل إلى أنه حَدَث ، وأنَّ الوضوء يجب بقليله وكثيره كسائر الأحداث ؛ وهو مقتضى قول مالك في الموطن لقوله : ولا يتوضأ إلا من حَدَث يخرج من ذَكَرٍ أو دُبُرٍ أو نوم . ومقتضى حديث صفوان بن عسال أخرجه النسائي والدارقطني والتِّرْمِذِيُّ ومصححه . رَوَّهَ جميعا من حديث عاصم بن أبي النُّجُود عن زَيْدِ ابْنِ حُبَيْش فقال : أُثْبِتَ صفوان بن عسال المراديَّ فقالت : جئتكَ أسألك عن المسح على الخُفَّينِ ؛ قال : [نعم] ^(١) كنت في الجيش الذي بعثهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرنا أن نمسح على الخفين إذا نحن أدخلناهما على طهر ثلاثا إذا سافرنا ، ويوما وليلة إذا أقمنا ، ولا نغسلهما من بَوْلٍ ولا غائطٍ ولا نوم [ولا نغسلهما] إلا من جنابة . ففي هذا الحديث وقول مالك التسوية بين الغائط والبول والنوم . قالوا : والقياس أنه لما كان كثير وما غلب على العقل منه حَدَثًا وجب أن يكون قليله كذلك . وقد روى عن علي بن أبي طالب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ^(٢) «يكاه السَّيِّءُ العَيْنانَ مَنْ نامَ فليَتوضأَ» وهذا عام . أخرجه أبو داود ، وأخرجه الدارقطني من حديث معاوية بن أبي سفيان عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وأما الطرف الآخر فَرُوي عن أبي موسى الأشعري ما يدل على أن النوم عنده ليس يحدث على أي حال كان ، حتى يحدث النَّائم حَدَثًا غير النوم ؛ لأنه كان يوكل من يهرسه إذا نام . فإن لم يخرج منه حدث قام من نومه وصلى ، وروى عن عبيدة وسعيد بن المسيب والأوزاعي في رواية محمود بن خالد . وإلجهور على خلاف هذين الطرفين . فأما جملة مذهب مالك فإن كل نائم استقبل نوما ، وطال نومه على أي حال كان ، فقد وجب عليه الوضوء ؛ وهو قول الزُّهري وربيعة والأوزاعي في رواية الوليد بن مسلم . قال أحمد بن حنبل : فإن كان النوم

(١) الزيادة من سنن المارقي .

(٢) الله : الأست ؛ وأما السَّيِّءُ بالتحريك فحذف من الفعل ، وروى (اللسان) بحذف لام الفعل .

خفيفا لا يغمض القلب ولا يغمزه لم يضرب. وقال أبو حنيفة وأصحابه : لا وضوء إلا على من نام مضطجعا أو متوركا . وقال الشافعي : من نام جالسا فلا وضوء عليه ؛ ورواه ابن وهب عن مالك . والصحيح من هذه الأقوال مشهورٌ مذهب مالك ؛ لحديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم شغل عنها ليلة [يعني العشاء^(١)] فأخبرها حتى رقدنا [في المسجد^(١)] ثم استيقظنا ثم رقدنا ثم استيقظنا ثم خرج علينا النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال : " ليس أحد من أهل الأرض ينتظر الصلاة غيركم " رواه الأئمة واللفظ للبخاري ؛ وهو أصح ما في هذا الباب من جهة الإسناد والعمل . وأما ما قاله مالك في موطنه وصفوان بن حسّال في حديثه فنهاه : ونوم ثقيل غالب على النفس ؛ بدليل هذا الحديث وما كان في معناه . وأيضا فقد روى حديث صفوان ويكيع عن يسمر عن عاصم بن أبي النجود فقال : « أوريح » بدل « أو نوم » ، فقال الدارقطني : لم يقل في هذا الحديث « أوريح » غير ويكيع عن يسمر .

قلت : ويكيع ثقة إمام أخرج له البخاري ومسلم وغيرهما من الأئمة ؛ فسقط الاستدلال بحديث صفوان لمن تمسك به في أن النوم حلت . وأما ما ذهب إليه أبو حنيفة فضعيف ؛ رواه الدارقطني عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نام وهو ساجد حتى غطّ أوقع ثم قام فصلى ، فقلت : يا رسول الله إنك قد نمت ! فقال : " إن الوضوء لا يجب إلا على من نام مضطجعا فإنه إذا اضطجع استرخت مفاصله " . تفرد به أبو خاله عن قتادة ولا يصح ؛ قاله الدارقطني . وأخرجه أبو داود وقال : قوله الوضوء على من نام مضطجعا هو حديث منكر لم يروّه إلا أبو خالد يزيد الدالاني عن قتادة ، وروى أوله جماعة عن ابن عباس لم يذكروا شيئا من هذا . وقال أبو عمر بن عبد البر : هذا حديث منكر لم يروّه أحد من أصحاب قتادة الثقات ، وإنما أفرد به أبو خالد الثاني ، وأنكره وليس بحجة فيما نقل . وأما قول الشافعي : على كل نائم الوضوء إلا على الجالس وحده ، وأن كل من زال عن حد الاستواء نائم فعليه الوضوء ؛ وهو قول الطبري وداود ، وروى عن علي وابن مسعود وآبن

(١) الزيادة عن البخاري .

عمر، لأن الجالس لا يكاد يستقل، فهو في معنى النوم الخفيف . وقد روى التَّارُفُظِيُّ عن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "من قام جالسا فلا وضوء عليه ومن وضع جنبه فعليه الوضوء" . وأما الخارج؛ فلما ما رواه البخاري قال : حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ خَالِدٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ثَائِثَةَ قَالَتْ : أَصْغَفْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمْرَأَةً مِنْ أَزْوَاجِهِ فَكَانَتْ تَرَى الدَّمَ وَالصُّغْرَةَ وَالطَّلْسُوتَ تَحْتَهَا وَهِيَ تَصَلِّي . فَهَذَا خَارِجٌ مِنْ غَيْرِ الْمَتَادِ ، وَإِنَّمَا هُوَ عَرَقٌ أَقْطَعُ فَهُوَ مَرَضٌ ؛ وَمَا كَانَ هَذَا سَبِيلَهُ . مِمَّا يَخْرُجُ مِنَ السَّيْلِينَ فَلَا وَضُوءَ فِيهِ عِنْدَنَا إِجْبَابًا ، خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ كَمَا ذَكَرْنَا . وَبِاللَّهِ تَوْفِيقًا . وَيَرَدُّ عَلَى الْخَفِيِّ حَيْثُ رَأَى الْخَارِجَ النَجَسَ . فَصَبَحَ وَوَضَعَ مَذْهَبَ مَالِكِ ابْنِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا تَرَدَّدَ نَفْسٌ ، وَضَمَّ أَجْمَعِينَ .

السادسة والعشرون — قوله تعالى : ﴿ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ فَرَأَى نَافِعُ وَأَبْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَعَاصِمُ وَأَبْنُ طَاوُسٍ « لَامَسْتُمْ » . وَفَرَأَى حِزَّةُ وَالْكِسَائِيُّ : « لَمَسْتُمْ » وَفِي مَعْنَاهُ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ : الْأَوَّلُ — أَنْ يَكُونَ لَمَسْتُمْ جَامِعًا . الثَّانِي — لَمَسْتُمْ بِاشْتِرَافٍ . الثَّالِثُ — يَجْمَعُ الْأُمُورَ جَمِيعًا . وَ« لَامَسْتُمْ » بِمَعْنَاهُ عِنْدَ أَكْثَرِ النَّاسِ ، إِلَّا أَنَّهُ حِكْمِيٌّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدٍ أَنَّهُ قَالَ : الْأَوَّلِيُّ فِي الْلُغَةِ أَنْ يَكُونَ « لَامَسْتُمْ » بِمَعْنَى قَبَلْتُمْ أَوْ نَظِيرَهُ ؛ لِأَنَّهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِعْلًا . قَالَ : وَ« لَمَسْتُمْ » بِمَعْنَى خَشِيتُمْ وَمَسَسْتُمْ ، وَلَيْسَ لِلرَّأَةِ فِي هَذَا فِعْلٌ .

واختلف العلماء في حكم الآية على مذاهب خمسة ؛ فقالت فرقة : الملامسة هنا مَحْضَةٌ بِالْيَدِ ، وَالْجُنْبُ لَا ذِكْرَ لَهُ إِلَّا مَعَ الْمَاءِ ، فَلَمْ يَدْخُلْ فِي الْمَعْنَى الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ : « وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى » الآية ، فَلَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى التَّيَمُّمِ ، وَإِنَّمَا يَتِمُّ الْجُنْبُ أَوْ يَدْعُ الصَّلَاةَ حَتَّى يَجِدَ الْمَاءَ ، رَوَى هَذَا الْقَوْلُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَسْعُودٍ . قَالَ أَبُو عَمْرٍو : وَلَمْ يَقُلْ بِقَوْلِ عَمْرِو وَصِدَاقِهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَحَدٌ مِنْ فُقَهَاءِ الْأَمْصَارِ مِنْ أَهْلِ الرَّأْيِ وَحَمَلَةِ الْأَثَارِ ؛ وَذَلِكَ وَاقِعٌ أَحْلَمَ لِحَدِيثِ عَمَّارٍ وَعِمْرَانَ ابْنِ حُصَيْنٍ وَحَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي تَيَمُّمِ الْجُنْبِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ عَكَسَ هَذَا الْقَوْلُ ، فَقَالَ : الْمَلَامَسَةُ هُنَا مَحْضَةٌ بِالْيَدِ هِيَ الْجَمَاعُ . فَالْجُنْبُ يَتِمُّ وَاللَّامِسُ

بيده لم يحمله ذكر ؛ فليس يحدث ولا هو ناقض لوضوئه . فإذا قَبِلَ الرجل أمرأته لذّة لم يتنقض وضوءه ؛ وعَصِدُوا هذا بما رواه الذارقطني عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قَبِلَ بعض نسائه ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ . قال عروة : فقلت لها من هي إلا أنت ؟ فضحكت . وقال مالك : الملامس بالجماع يتيمم ، والملامس باليد يتيمم إذا أَلْتَذَ . فإذا لَمَسَهَا بشير شهوة فلا وضوء ؛ وبه قال أحمد وإسحاق ، وهو مقتضى الآية . وقال عليّ ابن زياد : وإن كان طليها ثوب كثيف فلا شيء عليه ، وإن كان خفيفا فعليه الوضوء . وقال عبد الملك بن الماسحون : من تَمَسَّسَ أمرأته بيده للملاعبة فليتوضأ أَلْتَذَ أولم يلتذ . قال القاضي أبو الوليد الباجي في الْمُتَقَى : والذي تحقق من مذهب مالك وأصحابه أن الوضوء إنما يجب لتصدد اللذة دون وجودها ؛ فمن قَصَدَ اللذة بلمسه فقد وجب عليه الوضوء ، أَلْتَذَ بذلك أولم يلتذ ؛ وهذا معنى ما في التَّيْتِيَّة من رواية عيسى عن ابن القاسم . وأما الإنعاط فيجزمه فقد روى ابن نافع عن مالك أنه لا يوجب وضوءا ولا غسل ذكر حتى يكون معه مَسٌّ أو مَدْيٌ . وقال الشيخ أبو إسحاق : من أنعط إنعاطا آنتقض وضوءه ؛ وهذا قول مالك في المَدْيَةِ . وقال الشافعي : إذا أفضى الرجل بشيء من بدنه إلى بدن المرأة سواء كان باليد أو بغيرها من أعضاء الجسد تَمَاقُضُ الطَّهْرَ به ؛ وهو قول ابن مسعود وابن عمر والزهرى وربيعة . وقال الأوزاعي : إذا كان الأَسُّ باليد نقض الطَّهْرَ ، وإن كان بغير اليد لم ينقضه ؛ لقوله تعالى : « فَامْسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ » . فهذه خمسة مذاهب أَسَّها مذهب مالك ؛ وهو مروى عن عمرو وأبنة عبدالله ، وهو قول عبدالله بن مسعود أن الملامسة ما دون الجماع ، وأن الوضوء يجب بذلك ؛ وإلى هذا ذهب أكثر الفقهاء . قال ابن العربي : وهو الظاهر من معنى الآية ؛ فإن قوله في أولها : « وَلَا جُنْبًا » أفاد الجماع ، وأن قوله : « أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ » أفاد الحدث ، وأن قوله : « أَوْ لَامَسْتُم » أفاد الأَسَّ والقُبْلَ . فصارت ثلاث أجل لثلاثة أحكام ، وهذه غاية في العلم والإعلام . ولو كان المراد بالأَسِّ الجماع كان تكرارا في الكلام .

قلت : وأما ما استدل به أبو حنيفة من حديث عائشة حديث مُرسَل، رواه وكيع عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة عن عائشة . قال يحيى بن سعيد : وذكر حديث الأعمش عن حبيب عن عروة فقال : أما إنك سفيان التوري كان أعلم الناس بهذا زعم ، إن حبيبا لم يسمع من عروة شيئا ، قاله الدارقطني . فإن قيل : فأنتم تقولون بالمرسل فيلزمكم قبوله والعمل به . قلنا : تركناه لظاهر الآية وعمل الصحابة . فإن قيل : إن الملامسة هي الجماع وقد روي ذلك عن ابن عباس . قلنا : قد خالفه الفاروق وأبنته وتابعهما عبد الله بن مسعود وهو كوفي ، فإلحاح خالفتموه ؟ ! فإن قيل : الملامسة من باب المفاعلة ، ولا تكون إلا من آتين ، واللس باليد إنما يكون من واحد ، فثبت أن الملامسة هي الجماع . قلنا : الملامسة مقتضاها آلتقاء البشريتين ، سواء كان ذلك من واحد أو من آتين ، لأن كل واحد منهما بوصف لأمس وملاموس .

جواب آخر — وهو أن الملامسة قد تكون من واحد ، ولذلك نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الملامسة ، والثوب ملاموس وليس بلامس ؛ وقد قال ابن عمر رضي الله عنهما عن نفسه « وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام » . وتقول العرب : عاقبت اللص وطارقت النمل ، وهو كسير .

فإن قيل : لما ذكر سبحانه سبب الحدث ، وهو المحي من الفائط ذكر سبب الجنابة وهو الملامسة ، فين حكم الحدث والجنابة عند عدم الماء ، كما أفاد بيان حكمهما عند وجود الماء . قلنا : لا يمنع حل اللفظ على الجماع واللس ، وفيه الحكيم كما بينا . وقد قرئ « لمس » كما ذكرنا . وأما ما ذهب إليه الشافعي من لمس الرجل المرأة ببعض أعضائه لا حائل بينه وبينها لشهوة أو لغير شهوة وجب عليه الوضوء فهو ظاهر القرآن أيضا ؛ وكذلك إن لمسته هي وجب عليه الوضوء ، إلا الشعر ؛ فإنه لا وضوء لمن مس شعر امرأته لشهوة كان أو لغير شهوة ، وكذلك السن والظفر ؛ فإن ذلك مخالف للبشرة . ولو احتاط فتوضأ إذا مس شعرها كان حسنا . ولو مبها بيده أو مسته يبيحها من فوق الثوب فائذا بذلك

أو لم يَنْتِزَ لم يكن عليهما شيء حتى يُغْفَى إلى البشرية ، وسواء في ذلك كان متعمداً أو ماهياً ، كانت المرأة حية أو ميتة إذا كانت أجنبية . واختلف قوله إذا لمس صبيّة صغيرة أو عجوزاً كبيرة بيده أو واحدة من ذوات عارمه ممن لا يحلّ له نكاحها ، فتره قال : ينتقض الوضوء ؛ لقوله تعالى « أَوْ لَا مَسَمُ النِّسَاءِ » فلم يفرق . والثاني لا يُنقض ؛ لأنه لا مدخل للشهوة فيه . قال المروزي : قول الشافعي أشبه بظاهر الكتاب ؛ لأن الله عز وجل قال : « أَوْ لَا مَسَمُ النِّسَاءِ » ولم يقل بشهوة أو من غير شهوة ؛ وكذلك الذين أوجبوا الوضوء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لم يشترطوا الشهوة . قال : وكذلك عامة التابعين . قال المروزي : فأما ما ذهب إليه مالك من مراعاة الشهوة واللذة من فوق الثوب يوجب الوضوء فقد وافقه على ذلك الليث بن سعد ، ولا نعلم أحداً قال ذلك غيرهما . قال : ولا يصح ذلك في النظر ؛ لأن من فعل ذلك فهو غير لابس لكرامته ، وغير مُتَمَسِّس لها في الحقيقة ، إنما هو لابس لثوبها . وقد أجمعوا أنه لو تلبّذ وأشتى أن يلمس لم يجب عليه وضوءه ؛ فكذلك من لمس فوق الثوب لأنه غير مُتَمَسِّس للראה .

قلت : إنما ما ذكر من أنه لم يوافق مالكا على قوله إلا الليث بن سعد ، فقد ذكر الحافظ أبو عمر بن عبد البر أن ذلك قول إسحاق وأحمد ، وروى ذلك عن الشعبي والنخعي كلهم قالوا : إذا لمس فالتبذ وجب الوضوء ، وإن لم يَنْتِزَ فلا وضوء . وأما قوله : « ولا يصح ذلك في النظر » فليس بصحيح ؛ وقد جاء في صحيح الخبر عن عائشة قالت : كنت أنا بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجلاي في قبليته ، فإذا تجعد تمرّني فقبضت رجلي ، وإذا قام بسطتهما فانيما ، واليوت يومئذ ليس فيها مصابيح . فهذا نص في أن النبي صلى الله عليه وسلم كان الملامس ، وأنه تمرّ رجلي عائشة ؛ كما في رواية القاسم عن عائشة « فإذا أراد أن يسجد تمرّ رجلي فقبضتهما » أخرجه البخاري . فهذا يخص عموم قوله : « أَوْ لَا مَسَمُ » فكان واجبا لظاهر الآية انتقاض وضوء كل ملامس حيث لامس . ودلت السنة التي هي البيان لكتاب الله تعالى أن الوضوء على بعض الملامسين دون بعض ، وهو من لم يَنْتِزَ ولم يقصده .

ولا يقال : فلعنه كان على قدمي عائشة ثوب ، أو كان يضرب رجلها بكفه ؛ فإننا نقول : حقيقة الغمز إنما هو باليد ؛ ومنه تمزك الكيش أى تجسسه لتظهر أحوالهم أم لا . فأما أن يكون الغمز الضرب بالكف فلا . والرجل الثالب عليها ظهورها من النائم ؛ لا سيما مع امتداده وضيق حاله . فهذه كانت الحال في ذلك الوقت ؛ ألا ترى إلى قولها : « وإذا قام بسطتهما » وقولها : « والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح » . وقد جاء صريحا عنها قالت : « كنت أمدّ رجلى في قبيلة النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلى فإذا عجد غمزي فرفعتها ، فإذا قام مددتها » أخرجه البخاري . فظهر أن الغمز كان على حقيقته مع المباشرة . ودليل آخر — وهو ما روته عائشة أيضا رضى الله عنها قالت : فقلت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة من الفرائش فألتصسته ، فوقت يدي على بطن قدميه وهو في المسجد وهما منصوبتان ؛ الحديث . فلما وضعت يدها على قدميه وهو ساجد وتنادى في سجوده كان دليلا على أن الوضوء لا يتنقض إلا على بعض الملامسين دون بعض .

فإن قيل : كان على قدمه حائل كما قاله المزي . قيل : القدم قدم بلا حائل حتى يثبت الحائل ، والأصل الوقوف مع الظاهر ؛ بل يجموع ما ذكرنا يجتمع منه كالتص .

فإن قيل : فقد أجمعت الأمة على أن رجلا لو استكره امرأة فس ختانه ختانها وهي لا تلتذ بذلك ، أو كانت نائمة فلم تلتذ ولم تشه أن التسل واجب عليها ؛ فكذلك حكم من قبل أو لابس بشهوة أو لغير شهوة أنتقضت طهارته ووجب عليه الوضوء ؛ لأن المعنى في الحسنة والتسل والقبلة الفعل لا الآلة . قلنا : قد ذكرنا أن الأعمش وغيره قد خالف فيما أجمعتموه من الإجماع . سلمناه ، لكن هذا استدلال بالإجماع في محل النزاع فلا يلزم ؛ وقد استدلنا على صحة مذهبتنا بأحاديث صحيحة . وقد قال الشافعي — فيما زعم — إنه لم يسبق إليه ، وقد سبقه إليه شيخه مالك ؛ كما هو مشهور عندنا « إذا صح الحديث نفخنا به ودعوا قولي » وقد ثبت الحديث بذلك فلم لا تقولون به ؟ ويلزم على منبهكم أن من ضرب أمرأته فلعنهما بيده تأديبا لها وإغلاظا عليها أنت يتنقض وضوؤه ، إذ المقصود وجود

الفعل ، وهذا لا يقوله أحد فيا أعلم ، والله أعلم . وروى الأئمة مالك وغيره أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي وأمامه بنت أبي العاص أبة زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم على طائفة ، فإذا ركع وضعها ، وإذا رفع من السجود أعادها . وهذا يرد ما قاله الشافعي في أحد قوليهِ : لو لمس صغيرة لا ينقض طهره تمسكا بلفظ النساء ، وهذا ضعيف ؛ لأن لمس الصغيرة كلبس الحائط . واختلف قوله في ذوات المحارم لأجل أنه لا يعتبر اللذة ، ونحن اعتبرنا اللذة بحيث وجدت وجد الحكم ، وهو وجوب الوضوء . وأما قول الأوزاعي في اعتباره البدن خاصة ؛ فلأن اللبس أكثر ما يستعمل باليد ، فقصره عليه دون غيره من الأعضاء ؛ حتى أنه لو أدخل الرجل وجليبه في ثياب امرأته فس- فرجها أو بطنها لا ينتقض بذلك وضوؤه . وقال في الرجل يقبل امرأته : إن جاء يسألني قلت يتوضأ ، وإن لم يتوضأ لم أيمه . قال أبو ثور : لا وضوء على من قبل امرأته أو باشرها أو لمسها . وهذا يخرج على مذهب أبي حنيفة ، والله أعلم .

السابعة والعشرون — قوله تعالى : ﴿ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً ﴾ الأسباب التي لا يجد المسافر معها الماء هي إما عدمه جملة أو عدم بعضه ، وإما أن يخاف فوات الرفيق ، أو على الرجل بسبب طلبه ، أو يخاف لصوصا أو سببا ، أو فوات الوقت ، أو عطشا على نفسه أو على غيره ؛ وكذلك لطيبه يطبخه لمصلحة بدنه . فإذا كان أحد هذه الأشياء يتم وصلى . ويترتب عدمه للريض بالأيدي من يشاوله ، أو يخاف من ضرره . ويترتب أيضا عدمه للصحيح الحاضر بالغسل الذي يتم جميع الأصناف ، أو بأن يسجن أو يربط . وقال الحسن : يشتري الرجل الباء بماله كله ويبقى مديما ، وهذا ضعيف ، لأن دين الله يسر . وقالت طائفة : يشتره بالم يزد على القيمة الثلث فصاعدا . وقالت طائفة : يشتري قيمة الدرهم بالدرهمين والثلاث ونحو هذا ؛ وهذا كله في مذهب مالك رحمه الله . وقيل لأشهب : أشتري القربة بعشرة دراهم ؟ فقال : ما أرى ذلك على الناس . وقال الشافعي بعدم الزيادة .

الثامنة والعشرون — واختلف العلماء هل طلب الماء شرط في صحة التيمم أم لا ؟ فظاهر مذهب مالك أن ذلك شرط ؛ وهو قول الشافعي . وذهب القاضي أبو محمد بن نصر إلى أن ذلك ليس بشرط في صحة التيمم ؛ وهو قول أبي حنيفة . وروى عن ابن عمر أنه كان يكون في السفر على قُلُوبَيْنِ من طريقه فلا يسدل إليه . قال إسماعيل : لا يلزمه الطلب إلا في موضعه ، وذكر حديث ابن عمر ؛ والأول أصح وهو المشهور من مذهب مالك في الموطأ ؛ لقوله تعالى : « فلم يجِدُوا مَاءً » وهذا يقتضي أن التيمم لا يستعمل إلا بعد طلب الماء . وأيضاً من جهة القياس أن هذا بدل مأمور به عند العجز عن مُبْتَلِه ، فلا يجزئ فعله إلا مع تيقن عدم مُبْتَلِه ؛ كالصوم مع العتق في الكفارة .

التاسعة والعشرون — وإذا ثبت هذا وعدم الماء ، فلا يخلو أن يطلب على ظن المكلف اليأس من وجوده في الوقت ، أو يطلب على ظنه وجوده ويسوى رجاؤه له ، أو يساوى عنده الأحران ؛ فهذه ثلاثة أحوال :

فالأول — يستحب له التيمم والصلاة أوّل الوقت ؛ لأنه إذا فاته فضيلة الماء فإنه يستحب له أن يُحَيِّزَ فضيلة أوّل الوقت .

الثاني — يتيمم وسط الوقت ؛ حكاه أصحاب مالك عنه ، فيؤخر الصلاة رجاؤه إدراك فضيلة الماء ما لم تَفُتْ فضيلة أوّل الوقت ؛ فإن فضيلة أوّل الوقت قد تدرّك بوسيطه لقرّبه منه .

الثالث — يؤخر الصلاة إلى أن يجد الماء في آخر الوقت ؛ لأن فضيلة الماء أعظم من فضيلة أوّل الوقت ، لأن فضيلة أوّل الوقت تختلف فيها ، وفضيلة الماء متفق عليها ، وفضيلة أوّل الوقت يجوز تركها دون ضرورة ولا يجوز ترك فضيلة الماء إلا للضرورة ؛ والوقت في ذلك هو آخر الوقت المختار ؛ قاله ابن جبيب . ولو علم وجود الماء في آخر الوقت فتيمم في أوّله وصلّى فقد قال ابن القاسم : يُجْزِئُهُ ، فإن وجد الماء أعاد في الوقت خاصة . وقال عبد الملك بن الماجشون : إن وجد الماء بعد أعاد أبداً .

(١) الغلظة (فتح فسكون بعدها واو مفتوحة) : لتورية بهم ، وقال : هي قدر ثلاثة ذراع للدرجامة .

الموفية ثلاثين — والذي يُرَاعَى من وجود الماء أن يجد منه ما يكفي لطهارته ، فإن وجد أقل من كفايته تيمّم ولم يستعمل ما وجد منه . هذا قول مالك وأصحابه ؛ وبه قال أبو حنيفة والشافعي في أحد قوليّه ، وهو قول أكثر العلماء ؛ لأن الله تعالى جعل فرضه أحد الشيئين ، إما الماء وإما التراب . فإذا لم يجد الماء مُغْنِيًا عن التيمّم كان غير موجود شرطاً ؛ لأن المطلوب من وجوده الكفاية . وقال الشافعي في القول الأخير : يستعمل ما معه من الماء ويتيمّم ، لأنه وإن وجد ماءً قلم يتحقق شرط التيمّم ؛ فإذا استعمله وفقد الماء تيمّم لما لم يجد . وأختلف قول الشافعي أيضاً فيما إذا تيسر الماء في رحله فتيّم ؛ والصحيح أنه بعيد لأنه إذا كان الماء عنده فهو واجد وإنما قُرِط . والقول الآخر لا يبعد ؛ وهو قول مالك ، لأنه إذا لم يعلمه فلم يجده .

الحادية والثلاثون — وأجاز أبو حنيفة الوضوء بالماء المتغير ؛ لقوله تعالى : « ماء » فقال : هذا نفى في نكرة ، وهو يعم لغة ؛ فيكون مفيداً لجواز الوضوء بالماء المتغير وغير المتغير ؛ لانطلاق اسم الماء عليه . قلنا : النفي في النكرة يعم كما قلتم ، ولكن في المجلس ، فهو عام في كل ما كان من سماء أو نهر أو عينٍ صُطِبَ أو ملح . فاما غير المجلس وهو المتغير فلا يدخل فيه ؛ كما لا يدخل فيه ماء الباقلاء ولا ماء الورد ، وسيأتي حكم المياه في « الفرقان » . إن شاء الله تعالى :

الثانية والثلاثون — وأجمعوا على أن الوضوء والغسل لا يجوز بشيء من الأشربة سوى النبيذ عند عدم الماء . وقوله تعالى : « فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا » يردّه . والحديث الذي فيه ذكر الوضوء بالنبيذ رواه ابن مسعود ، وليس بثابت ؛ لأن الذي رواه أبو زيد ، وهو مجهول لا يعرف بصحة عبد الله ؛ قاله ابن المنذر وغيره . وسيأتي في « الفرقان » بيانه .

الثالثة والثلاثون — الماء الذي يبيع عنده التيمّم هو الطاهر المطهر الباقي على أصل خلقته . وقال بعض من ألف في أحكام القرآن لما قال تعالى : « فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا »

فلأما أباح التيمم عند عدم كل جزء من ماء؛ لأنه لفظ مُتَكَرِّرٌ تناول كل جزء منه، سواء كان مخالفا لغيره أو منفردا بنفسه. ولا يمتنع أحد أن يقول في نبيذ التمر ماء؛ فلما كان كذلك لم يجب التيمم مع وجوده. وهذا مذهب الكوفيين أبي حنيفة وأصحابه؛ وأستدلوا على ذلك بأخبار ضعيفة يأتي ذكرها في سورة «الفرقان»، وهناك يأتي القول في الماء إن شاء الله تعالى.

الرابعة والثلاثون — قوله تعالى: ﴿فَتَيَمَّمُوا﴾ التيمم مما خُصَّت به هذه الأمة توسعة عليها؛ قال صلى الله عليه وسلم: «فُضِّلْنَا عَلَى النَّاسِ ثَلَاثَ جُمَلٍ لَنَا الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدًا وَجُعِلَتْ رُبُّبُهَا لَنَا طَهُورًا» وذكر الحديث، وقد تقدّم ذكر نزوله، وذلك بسبب الفلادة حسبا بيناه. وقد تقدّم ذكر الأسباب التي تبيحه، والكلام ها هنا في معناه لسنة وشروطا، وفي صفة وكيفيته وما يُتيمم به وله، ومن يحوزله التيمم، وشروط التيمم إلى غير ذلك من أحكامه.

فالتيمم لغة هو القصد. تيممت الشيء قصده، وتيممت الصيد تعمدته، وتيممت برئحي وصمى أى قصده دون من سواه. ^(١) وأشد الخليل:

يَمْتُهُ التَّيْحُ شَرَزَا ثُمَّ قُلْتُ لَهُ • هَذِي الْبَسَالَةُ لِأَلْبَابِ الزَّحَالِي ^(٢)

قال الخليل: من قال أيمته فقد أخطأ؛ لأنه قال: «شَرَزَا» ولا يكون الشَّرَز إلا من ناحية ولم يقصد به أمامه. وقال امرؤ القيس:

تَيَمَّمْتُهَا مِنْ أَذْرُعَاتِ وَأَهْلُهَا • يَسْتَرِيبُ أَذَى دَارِهَا نَظَرٌ طَل ^(٣)

(١) القائل هو طاهر بن مالك ملاعب الأسماء، يعني به شرار بن عمرو الضبي.

(٢) الشَّرَز بمعنى مشددة وزاى ساكنة: النظر من العين والذئال، وليس بمستقيم الطريقة. وقيل: هو النظر بموتر العين.

(٣) هكذا في الأصول. وفي اللسان: «المروعة».

(٤) الزحاليق: جمع زحلقة، وهي آثار تريح العينان من فوق إلى أسفل. هكذا في الأصول. والذي في ديوان امرئ القيس وشرح الشواهد لسيربه: «تنورتها من أذرعيات» والمعنى: نظرت إلى دارها من أذرعيات. و«أذرعيات» بدل في أطراف الشام، يجاور أرض البلقاء وحمّان، ينسب إليه الخمر. ويزب: مدية الرسول صلى الله عليه وسلم وآله.

وقال أيضا :

تَيَمَّمَتِ الْمَيِّتَ الَّتِي عِنْدَ ضَارِيجَ * فِيهِ عَلَيْهَا الظِّلُّ عَرَمَظُهَا طَائِي^(١١)

آخر :

إِنِّي كَذَلِكَ إِذَا مَا سَأَفِي بِلَدَ * يَمَّتْ بِسَيْرِي غَيْرُهُ بِلَدَا^(١٢)

وقال أحسنى بأهله :

تَيَمَّمَتُ قَبَسًا وَكَمَ دُونَهُ * مِنَ الْأَرْضِ مِنْ مَهْمَةٍ ذِي شَرِّ^(١٣)

وقال حميد بن قور :

سَلِ الْوَيْعَ أَنِّي يَمَّتْ أُمُّ طَارِقَ * وَهَلْ مَادَةُ الْوَيْعِ أَنْ يَتَكَلَّمَا

والشافعي رضي الله عنه :

صَلَّى مَعِيَ حَيْثُ يَمَّتْ أَحِلَّهُ * بَطْنِي وَهَاءَ لَهُ لَا يَطْنُ صِنْدُوقَ

قال ابن السكيت : قوله تعالى : « فَيَتِيمًا صَاحِبًا طَيِّبًا » أى أقصدوا ؛ ثم كثروا استعمالهم لهذه الكلمة حتى صار التيمم مسح الوجه واليدين بالتراب . وقال ابن الأنباري في قولهم : « قد تيم الرجل » معناه قد مسح أتراب على وجهه ويديه .

قلت : وهذا هو التيمم الشرعي ، إذا كان المقصود به التَّزَبُّعُ . وتيمم المريض فتيمة الصلاة . ورجل مُتَمِّمٌ يظفر بكل ما يطلب ؛ عن الشيباني . وأشد :

إِنَّا وَجَدْنَا أَحْصَرَ مِنْ سَعِيدَ * مُتَمِّمَ الْبَيْتِ رَفِيعَ الْمَجِيدِ

وقال آخر :

أُذْهِرَ لَمْ يُولَدْ بِتَيَمِّمِ الشَّحِّ * مُتَمِّمَ الْبَيْتِ كَرِيمِ السَّحِّ^(١٤)

- (١) خارج : اسم موضع في بلاد بني عيس . والمرضى : الطلح . وقيل : الخفرة على الماء ، والطلح : الذي يكون كأنه نسج المنكوت . وطائى : مرهم . (٢) هكذا ورد البيت في جميع نسخ الأصل . ولعل الرواية : إِنِّي كَذَلِكَ إِذَا مَا سَأَفِي بِلَدَ * يَمَّتْ وَجْهَ سَيْرِي غَيْرُهُ بِلَدَا
- (٣) الهجمة : المفازة البعيدة . والشرن (بالشرنك) : الغليظ من الأرض . (٤) البيت لزجة . وقد أراد بالسنج السنج (بالنا ، المعجمة) فأبدل من الخاء حاء لمكان الشح ، وبعضهم يرويه بالحاء ، وجمع بينها وبين الحاء لأنها جميعا حرفان . والسنج (بكسر السين) : الأصل من كل شيء . (من اللسان) .

الخامسة والثلاثون — لفظ التيمم ذكره الله تعالى في كتابه في « البقرة » وفي هذه السورة و « المائدة »^(١) والتي في هذه السورة هي آية التيمم . والله أعلم . وقال القاضي أبو بكر ابن العربي : هذه مُعْضِلَةٌ ما وجدت لداثها من دواء عند أحد؛ هما آيتان فيهما ذكر التيمم . [إحداهما] في « النساء » والأخرى في « المائدة » . فلا تعلم آية آتت عائشة بقولها : « فأنزل الله آية التيمم » . ثم قال : وحديثها يدل على أن التيمم قبل ذلك لم يكن معلوما ولا مفعولا لهم .

قلت : أما قوله : « فلا تعلم آية آتت عائشة » فهي هذه الآية على ما ذكرنا . والله أعلم . وقوله : « وحديثها يدل على أن التيمم قبل ذلك لم يكن معلوما ولا مفعولا لهم » فصحيح ولا خلاف فيه بين أهل السير ؛ لأنه معلوم أن غسل الجنابة لم يُفترض قبل الوضوء ، كما أنه معلوم عند جميع أهل السير أن النبي صلى الله عليه وسلم منذ أقترضت عليه الصلاة بمكة لم يُصَلِّ إِلَّا بوضوء مثل وضوئنا اليوم . فدل على أن آية الوضوء إنما نزلت ليكون فرضها المتقدم متولوا في التزويل . وفي قوله : « فنزلت آية التيمم » ولم يقل آية الوضوء ما بين أن الذي طرأ لهم من العلم في ذلك الوقت حكم التيمم لا حكم الوضوء ؛ وهذا بين لا إشكال فيه .

السادسة والثلاثون — التيمم يلزم كل مكلف لزمته الصلاة إذا حُدِمَ الماء ودخل وقت الصلاة . وقال أبو حنيفة وصاحباہ والمزني صاحب الشافعي : يجوز قبله لأن طلب الماء عندهم ليس بشرط قياسا على النافلة ؛ فلما جاز التيمم للنافلة دون طلب الماء جاز أيضا للفريضة . وأستدلوا من السنة بقوله عليه السلام لأبي ذر : « الصعيد الطيب وضوء المسلم ولو لم يجد الماء عشر حجج » . فسعى عليه السلام الصعيد وضوءا كما يسعى الماء ؛ فحكاه إذا حكم الماء . والله أعلم . ودليلنا قوله تعالى : « قَلِّمُوا مَاءً » ولا يقال لم يجد الماء إلا لمن طلب ولم يجد . وقد تقدم هذا المعنى ؛ ولأنها طهارة ضرورة كالمستحاضة ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « فأين أدركك الصلاة تيممت وصليت » . وهو قول الشافعي وأحمد ، وهو مروي عن علي وابن عمر وابن عباس .

(١) راجع ج ٣ ص ٢٢٥ طبة أدب وثانية . (٢) آية ٦ . (٣) الزيادة عن ابن العربي .

السابعة والثلاثون — وأجمع العلماء على أن التيمم لا يرفع الحنابة ولا الحذيت، وأن المتيمم لما إذا وجد الماء عاد جُنُبًا كما كان أو مُحْدِثًا؛ لقوله عليه السلام لأبي ذرٍّ: "إذا وجدت الماء فأيمسه جلدك" إلا شيء روي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، رواه ابن جرير وعبد الحميد بن جبير بن شيبة عنه؛ ورواه ابن ذئب عن عبد الرحمن بن حرملة عنه قال في الغنبد المتيمم يمسح الماء وهو على طهارته: لا يحتاج إلى غسل ولا وضوء حتى يُحِلِّث. وقد روي عنه فِيمَن تيمم وصلى ثم وجد الماء في الوقت أنه يتوضأ ويعيد تلك الصلاة. قال ابن عبد البر: وهذا تناقض وقلة روية، ولم يكن أبو سلمة عندهم يفقه كفقهاء أصحابه التابعين بالمدينة.

الثامنة والثلاثون — وأجمعوا على أن من تيمم ثم وجد الماء قبل الدخول في الصلاة بطل تيممه، وعليه استعمال الماء. والجمهور على أن من تيمم وصلى وفرغ من صلاته، وقد كان اجتهد في طلبه ولم يكن في رجليه أن صلاته تامة؛ لأنه أتى فرضه كما أمر. فغير جائز أن توجب عليه الإعادة بشيء حجة. ومنهم من استحَبَّ له أن يعيد في الوقت إذا صلى وأغتسل. وروى عن طاوس وعطاء والقاسم بن محمد ومكحول وابن سيرين والزهري وربيعة كلهم يقول: يعيد الصلاة. واستحب الأوزاعي ذلك وقال: ليس بواجب؛ لما رواه أبو سعيد الخدري قال: خرج رجلان في سفر فحضرت الصلاة وليس معهما ماء فتيما صعبا طيبا فصليا، ثم وجدنا الماء في الوقت فأعاد أحدهما الصلاة بالوضوء ولم يعِد الآخر، ثم أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فقال للذي لم يعِد: "أصبت السنة وأجزأتك صلاتك" وقال للذي توضأ وأعاد: "لك الأجر مرتين". أخرجه أبو داود وقال: وفيه [ابن] نافع يرويه عن الليث عن عمية بن أبي ناجة عن بكر بن سواد عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم، وذكر أبي سعيد في هذا الإسناد ليس بمحفوظ. وأخرجه الدارقطني وقال فيه: ثم وجد الماء بعد [في] الوقت.

(١) زيادة من أبي داود؛ لأن عبد الله بن نافع هو الزاري الحديث. (٢) الزيادة من الدارقطني.

التاسعة والثلاثون — واختلف العلماء إذا وجد الماء بعد دخوله في الصلاة ؛ فقال مالك : ليس عليه قطع الصلاة واستمالة الماء وَلَيْتَ صَلَاتُهُ وَلِيَتَوَضَّأَ لِمَا يُسْتَقْبَلُ ؛ وبهذا قال الشافعي واختاره ابن المنذر . وقال أبو حنيفة وبجامة منهم أحمد بن حنبل والمزني : يقطع ويتوضأ ويستأنف الصلاة لوجود الماء . ومجتهم أن التيمم لا يطل بوجوب الماء قبل الصلاة فكذلك يطل ما بقي منها ، وإذا بطل بعضها بطل كلها ؛ لإجماع العلماء على أن المعتدة بالمشهور لا يتيقن عليها إلا أقلها ثم تحيض أنها تستقبل عدتها بالحيض . قالوا : والذي يطرأ عليه الماء وهو في الصلاة كذلك قياسا ونظرا . ودليلنا قوله تعالى : « وَلَا تَطْلُوا أَعْمَالَكُمْ » . وقد اتفق الجميع على جواز الدخول في الصلاة بالتيمم عند عدم الماء ، واختلفوا في قطعها إذا رأى الماء ، ولم تنته سنة قطعها ولا إجماع . ومن حجتهم أيضا أن من وجب عليه الصوم في ظهارة أو قتل فصام منه أكثره ثم وجد رقبة لا يلغى صومه ولا يعود إلى الرقبة . وكذلك من دخل في الصلاة بالتيمم لا يقطعها ولا يعود إلى الوضوء بالماء .

الموقية أربعين — واختلفوا هل يصلي به صلوات أم يلزم التيمم لكل صلاة فرض وتفل ؛ قال شريك بن عبد الله القاضي : يتيمم لكل صلاة نافلة وفريضة . وقال مالك : لكل فريضة ؛ لأن عليه أن يجتني الماء لكل صلاة ، فمن ابتنى الماء فلم يجد فإنه يتيمم . وقال أبو حنيفة والثوري والليث والحسن بن حي وداود : يصلي ما شاء يتيمم واحد ما لم يحدث ؛ لأنه طاهر ما لم يجد الماء ، وليس عليه طلب الماء إذا لمس منه . وما قلناه أصح ؛ لأن الله عز وجل أوجب على كل قائم إلى الصلاة طلب الماء ، وأوجب عند مجده التيمم لاستباحة الصلاة قبل خروج الوقت ، فهي طهارة ضرورية ناقصةٌ بدليل إجماع المسلمين على بطلانها بوجود الماء وإن لم يحدث ؛ وليس كذلك الطهارة بالماء . وقد ينشئ هذا الخلاف أيضا في جواز التيمم قبل دخول الوقت ؛ فالشافعي وأهل المقالة الأولى لا يجوزونه ، لأنه لما قال الله تعالى « فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا » ظهر منه تعلق أجزاء التيمم بالحاجة ، ولا حاجة قبل الوقت . وعلى هذا لا يصلي فرضين يتيمم واحد ، وهذا بين . واختلف علماؤنا فيما صلى فرضين يتيمم

واحد؛ فروى يحيى بن يحيى عن ابن القاسم : يعيد الثانية ما دام في الوقت . وروى أبو زيد ابن أبي النمر عنه : يعيد أبدا . وكذلك روى عن مطرف وابن الماجشون يعيد الثانية أبدا . وهو الذى يناظر طليه أصحابنا ؛ لأن طلب الماء شرط . وذكر ابن عبدوس أن ابن نافع روى عن مالك في الذى يجمع بين الصلاتين أنه يتيم لكل صلاة . وقال أبو الفرج فيمن ذكر صلوات : إن قضاءهن بتيم واحد فلا شيء عليه وذلك جائز له . وهذا على أن طلب الماء ليس بشرط . والاقول أصح . والله أعلم .

الحادية والأربعون — قوله تعالى : ﴿ صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ الصعيد : وجه الأرض كان عليه تراب أو لم يكن ؛ قاله الخليل وابن الأعرابي والزجاج . قال الزجاج : لا أعلم فيه خلافا بين أهل اللغة ، قال الله تعالى : ﴿ وَإِنَّا لَجَاعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُزًا ﴾ أى أرضا غليظة لا تنبت شيئا . وقال تعالى ﴿ قُصِّصَ صَعِيدًا زَلَقًا ﴾ . ومنه قول ذى الرمة :

كَأَنَّهُ بِالْقَصَى تَرَى الصَّعِيدَ بِهِ * دَبَابَةٌ فِي عِظَامِ الرَّاسِ تُخْرُطُ^(١)

وإنما سمى صعيدا لأنه نهاية ما يُصْعَدُ إليه من الأرض . وجمع الصعيد صُعَدَات ؛ ومنه الحديث " إياكم والجلوس في الصُعَدَات " . واختلف العلماء فيه من أجل تقييده بالطيب ؛ فقالت طائفة : يتيم بوجه الأرض كله ترابا كان أو رملا أو حجارة أو معدنا أو سبخة . هذا مذهب مالك وأبي حنيفة والثوري والطبري . « وطيبا » معناه طاهرا . وقالت فرقة : « طيبا » حلالا ؛ وهذا قلق . وقال الشافعي وأبو يوسف : الصعيد التراب المنبت وهو الطيب ؛ قال الله تعالى : ﴿ وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرِجُ نَبَاتَهُ وَيَذُنُّ رَبُّهُ ﴾ فلا يجوز التيم عندهم على غيره . وقال الشافعي : لا يقع الصعيد إلا على تراب ذى عُبار . وذكر عبد الرزاق عن ابن عباس أنه سئل أى الصعيد أطيب ؟ فقال : الحرث . قال أبو عمر : وفي قول ابن عباس هذا ما يدل على أن الصعيد يكون غير أرض الحرث . وقال علي بن رضى الله عنه : هو التراب

(١) الصعيد : التراب . والذبابة بمعنى الخمر . والخروصفرتها : يقول : ولد الغليظة لا يرفع رأسه ، وكأنه وجعل سكان من تقل قومه في وقت القصى . (٢) الصعدات : الطرق .

خاصة . وفي كتاب الخليل : تيم بالصعيد ، أى خذ من غباره ؛ وحكاة ابن فارس . وهو يقتضى التيمم بالتراب فإن الحجر الصلّد لا خيار عليه . قال اليكّا الطبري : واشترط الشافعي أن يعلّق التراب باليد ويقيم به نقلا إلى أعضاء التيمم ، كالماء ينقل إلى أعضاء الوضوء . قال اليكّا : ولا شك أن لفظ الصعيد ليس نصا فيا قاله الشافعي ، إلا أن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « جُمِلت لي الأرض مسجدا وترابها طهورا » ^(١) بين ذلك .

قلت : فاستدل أصحاب هذه المقالة بقوله عليه السلام : « وجُمِلت تربتها لنا طهورا » وقالوا : هذا من باب المطلق والمقيّد وليس كذلك ، وإنما هو من باب النص على بعض أشخاص العموم ؛ كما قال تعالى : « فِيهِمَا قَاكُهُ وَتَحُلَّ وَرَمَانٌ » وقد ذكرناه في « البقرة » عند قوله « وَمَلَايَكْتِهِ وَرُسُلِهِ وَيَجِيرِل وَيِكَاكُل » . وقد حكى أهل اللغة أن الصعيد اسم لوجه الأرض كما ذكرناه ، وهو نص القرآن كما بينا ، وليس بعد بيان الله بيان ، وقال صلى الله عليه وسلم للجنب : « عليك بالصعيد فإنه يكفيك » وسيأتى . فصعيدا على هذا ظرف مكان . ومن جعله للتراب فهو مفعول به بتقدير حنّف الباء أى بصعيد . و« طيبا » نصت له . ومن جعل « طيبا » بمعنى حلالا نصبه على الحلال أو المصدر .

الثانية والأربعون — وإذا تمخّز هذا فاعلم أن مكان الإجماع مما ذكرناه أن يقيم الرجل على تراب منبت طاهر غير منقول ولا منصوب . ومكان الإجماع في المنع أن يقيم الرجل على الذهب الصّرف والفضة والياقوت والزُّمُرْد والأطعمة كالنخيل واللحم وغيرهما ، أو على التباسات . واختلف في غير هذا كالمعادن ؛ فأجيز وهو مذهب مالك وغيره . ومنع وهو مذهب الشافعي وغيره . قال ابن خُوَزِمَنَاد : ويموزع عند مالك التيمم على الحشيش إذا كان دون الأرض واختلف عنه في التيمم على التلج ففى المدوّنة والمبسوط جوازه ، وفي غيرها منعه . واختلف المذهب في التيمم على العود ؛ فالجمهور على المنع . وفي مختصر الوقار أنه جائز .

(١) راجع ج ٢ ص ٣٦ طيبة ثانية .

(٢) الوقار (كسحاب) : لقب ذكرناه بن يحيى بن إبراهيم المصري الحنفي .

وقيل : بالفرق بين أن يكون متفصلاً أو متصلاً فأجيز على المتصل ومنع من المتفصل . وذكر الثعلبي أن مالكاً قال : لو ضرب بيده على شجرة ثم مسح بها أجزأه . قال : وقال الأوزاعي والثوري : يجوز بالأرض وكل ما عليها من الشجر والخجر والمندر وغيرها ، حتى قال : لو ضرب بيده على الجمد والتلج^(١) أجزأه . قال ابن عطية : وأما التراب المنقول في طبق أو غيره بجمهور المذهب على جواز التيمم به ، وفي المذهب المنع وهو في غير المذهب أكثر ، وأما ما طُبِّح كاللص والخبز ففيه في المذهب قولان : الإجازة والمنع ؛ وفي التيمم على الجدار خلاف .

قلت : والصحيح الجواز لحديث أبي جهم بن الحارث بن الصمة الأنصاري قال : أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم من نحو بئر جمل فلقى رجل فسلم عليه ، فلم يرد عليه النبي صلى الله عليه وسلم حتى أقبل على الجدار فمسح بوجهه ويديه ، ثم رد عليه السلام . أخرجه البخاري . وهو دليل على صحة التيمم بغير التراب كما يقوله مالك ومن وافقه . ويرد على الثاقفي ومن تابعه في أن المسوح به تراب طاهر ذو خبار يعلق باليد . وذكر النقاش عن ابن طيبة وابن كيسان أنهما أجازا التيمم بالمسك والزعفران . قال ابن عطية : وهذا خطأ بحث من جهات . قال أبو عمر : وجماعة العلماء على إجازة التيمم بالسباخ إلا إسحاق بن راهويه . وروى عن ابن عباس فيمن أدركه التيمم وهو في طين قال يأخذ من الطين فيطلي به بعض جسده ، فإذا جف تيمم به . وقال الثوري وأحمد : يجوز التيمم بنبار اللبد . قال الثعلبي : وأجاز أبو حنيفة التيمم بالكحل والزبدنيخ والثورة والحص والجرهم المسحوق . قال : فإذا تيمم بسلطة الذهب والفضة والصفرة والنحاس والرصاص لم يحجز ؛ لأنه ليس من جلس الأرض .

الثالثة والأربعون - قوله تعالى : ﴿ قَامَسُوا وَجُوهَهُمْ وَأَيَّدِيكُمْ ﴾ المسح لفظ مشترك يكون بمعنى الجماع ، يقال : مسح الرجل المرأة إذا جامعها . والمسح : مسح الشيء بالسيف

(١) الجند (بالتعريك) : الماء الجار . (٢) الصفرة (بالضم) : التي تميل إلى الأزرق .

وقطعه به . ومسحت الإبل يومها إذا سارت . والمسح المرأة الرجاء التي لا آست لها .
وبفلان مسحة من جمال . والمراد هنا بالمسح عبارة عن جز اليد على المسوح خاصة ، فإن
كان بألة فهو عبارة عن نقل الآلة إلى اليد وجرحها على المسوح ، وهو مقتضى قوله تعالى
في آية المسألة : « فَأَمْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ » . فقوله « مِنْهُ » يدل على أنه لا بد
من نقل التراب إلى محل التيمم . وهو مذهب الشافعي ولا تشتطه نحن ؛ لأن النبي صلى الله
عليه وسلم لما وضع يديه على الأرض ورفعهما نفخ فيهما ؛ وفي رواية تفض . وذلك يدل
على عدم اشتراط الآلة ؛ يوضحه تيممه على الجدار . قال الشافعي : لما لم يكن بدُّ في مسح
الرأس بالماء من يُلَى ينقل إلى الرأس ، فكذلك المسح بالتراب لا بدُّ من النقل . ولا خلاف
في أن حكم الوجه في التيمم والوضوء الاستيمابُ ونَتَج مواضعه ؛ وأجاز بعضهم ألا يتيمم
كالغضون في الخفين وما بين الأصابع في الرأس ، وهو في المذهب قول محمد بن مسلمة ؛
حكاه ابن عطية . وقال الله عز وجل : « يُوجُوْهُكُمْ وَأَيْدِيكُمْ » فبدأ بالوجه قبل اليدين وبه
قال الجمهور . ووقع في البخاري من حديث حماد في « باب التيمم ضربة » ذكر اليدين قبل
الوجه . وقاله بعض أهل العلم قياسا على تنكيس الوضوء .

الرابعة والأربعون - واختلف العلماء أين يبلغ بالتيمم في اليدين ؛ فقال ابن شهاب :
إلى المئطبة . وروى عن أبي بكر الصديق . وفي مصنف أبي داود عن الأعمش أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم مسح إلى أنصاف ذراعيه . قال ابن عطية : ولم يقل أحد بهنا
الحديث فيما حفظت . وقيل : يبلغ به إلى المرفقين قياسا على الوضوء . وهو قول أبي حنيفة
والشافعي وأصحابهما والثوري وابن أبي سامة والليث كلهم يرون بلوغ المرفقين بالتيمم فرضا
واجبا . وبه قال محمد بن عبد الله بن عبد الحكم وابن نافع ، وإليه ذهب إسماعيل القاضي .
قال ابن نافع : من تيمم إلى الكوعين أعاد الصلاة أبدا . وقال مالك في المدونة : يعيد
في الوقت . وروى التيمم إلى المرفقين عن النبي صلى الله عليه وسلم جابر بن عبد الله وابن عمر
وبه كان يقول . قال الذارقطي : سئل قتادة عن التيمم في السفر فقال : كان ابن عمر يقول

إلى المرفقين . وكان الحسن وإبراهيم النخعي يقولان إلى المرفقين . قال : وحديثي محدث عن الشعبي عن عبد الرحمن بن أبيزى عن عمار بن ياسر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إلى المرفقين » . قال أبو إسحاق : فذكرته لأحمد بن حنبل فمجب منه وقال ما أحسنه ! . وقالت طائفة : يبلغ به إلى الكوعين وهما الزنسان . روى عن علي بن أبي طالب والأوزاعي وعطاء الشعمي في رواية ، وبه قال أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وداود بن علي والطبري . وروى عن مالك وهو قول الشافعي في القديم . وقال مكحول : اجتمعت أنا والزهرى فتناكرنا التيم فقال الزهرى : المسح إلى الأباط . فقلت : ممن أخذت هذا ؟ فقال : عن كتاب الله عز وجل ، إن الله تعالى يقول : « فَاَسْحُوا بِأَوْتَارِكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ » فهي يد كلها . قلت له : فإن الله تعالى يقول : « وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا » فمن أين تقطع اليد ؟ قال : نخفصته . وحكي عن الدراوردي أن الكوعين فرض والأباط فضيلة . قال ابن عطية : هذا قول لا يعضده قياس ولا دليل ، وإنما هم قوم لفظ اليد فأوجبوه من المنكب ، وقاس قوم على الوضوء فأوجبوه من المرافق وهنا جمهور الأمة ، ووقف قوم مع الحديث في الكوعين ، وقيس أيضا على القطع إذ هو حكم شرعي وتطهير كما هذا تطهير ، ووقف قوم مع حديث عمار في الكفين . وهو قول الشعبي .

الخامسة والأربعون — واختلف العلماء أيضا هل يكفي في التيم ضربة واحدة أم لا ؛ فذهب مالك في المدونة أن التيم بضربتين : ضربة للوجه وضربة لليدن ؛ وهو قول الأوزاعي والشافعي وأبي حنيفة وأصحابهم ، والثوري والليث وابن أبي سبابة . ورواه جابر بن عبد الله وابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقال ابن أبي الجهم : التيم بضربة واحدة . وروى عن الأوزاعي في الأشهر عنه ؛ وهو قول عطاء الشعمي في رواية . وبه قال أحمد بن حنبل وإسحاق وداود والطبري . وهو أثبت ما روى في ذلك من حديث عمار . قال مالك في كتاب محمد : إن تيم بضربة واحدة أجراه . وقال ابن نافع : يعيد أبدا . قال أبو عمر وقال ابن

(١) كما في الأصول . وفي ابن عطية : « والآدمي » .

أَبِي تَيْلٍ وَالْحَسَنُ بْنُ سَعْدٍ : ضَرْبَانِ ؛ يَسْمَحُ بِكُلِّ ضَرْبَةٍ مِنْهُمَا وَجْهَهُ وَذِرَاعِيهِ وَمِرْقَاهُ .
وَلَمْ يَقُلْ بِذَلِكَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِيهِمَا . قَالَ أَبُو عَمْرٍ : لَمَّا اخْتَلَفَتْ الْأَنْبَاءُ فِي كَيْفِيَةِ
التَّيْمِمْ وَتَعَارَضَتْ كَانَ الْوَاجِبُ فِي ذَلِكَ الرَّجُوعُ إِلَى ظَاهِرِ الْكِتَابِ ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى ضَرْبَتَيْنِ :
ضَرْبَةٌ لِلْجَوْبِ ، وَلِلْيَدَيْنِ أُخْرَى إِلَى الْمِرْقَتَيْنِ ، فَيَأْسَى عَلَى الْوَضُوءِ وَأَتْيَا مَا لِفَعْلِ ابْنِ عَمْرٍ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ
لَا يُدْفَعُ عَلَيْهِ بِكِتَابِ اللَّهِ . وَلَوْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ وَجِبَ الْوُقُوفُ
عِنْدَهُ . وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

قوله تعالى : (إِنْ أَتَىكَ الْفُجُورُ فَتَوَلَّى) أَي لَمْ يَزَلْ كَأَنَّهُ يَقْبَلُ الْغُفْرَ وَهُوَ السَّهْلُ ،
وَيُفَرِّقُ الذَّنْبَ أَي يَسْتَرْحِقُو بِهِ فَلَا يَمَاقِبُ .

قوله تعالى : أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُسْتَرْوْنَ
الضَّلَالَةَ وَيُرِيدُونَ أَنْ تَضِلُّوا السَّبِيلَ ﴿١١١﴾ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ وَكَفَى بِاللَّهِ
وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا ﴿١١٢﴾ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ
وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأَمْرٌ مُّسْمِيعٌ وَرَأَيْنَا لَبًّا بِالسَّنَنِهِمْ وَطَعْنَا
فِي الَّذِينَ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأَمْرٌ مُّسْمِيعٌ وَانْظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ
وَأَقْوَمَ وَلَكِنَّ لَّعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿١١٣﴾
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ءَامِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ مِّن قَبْلُ
أَنْ تَطْمَئِنَّ وُجُوهًا فَتَرُدَّهَا عَلَى أَدْبَارِهَا أَوْ تَلْعَنُوهُمْ كَمَا لَعَنَّا أَفَحَبَّبَ السَّبَبُ
وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا ﴿١١٤﴾ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ
ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا ﴿١١٥﴾ أَلَمْ تَرَ
إِلَى الَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنْفُسَهُمْ بَلِ اللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَاءُ وَلَا يُلْظَمُونَ فِتْنًا ﴿١١٦﴾

أَنْظُرْ كَيْفَ يَقْرَءُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَكَفَى بِهِ إِثْمًا مُبِينًا ﴿٥٥﴾ الَّذِينَ أَوْتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْحَيَاتِ وَالطُّغُورِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلَاءِ أَهْدَى مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا سَبِيلًا ﴿٥٦﴾ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ وَمَن يَلْعَنِ اللَّهُ فَلَن نَّجِدَ لَهُ نَصِيرًا ﴿٥٧﴾ أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ الْمُلْكِ فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا ﴿٥٨﴾

نزلت في يهود المدينة وما وآلها . قال ابن الصبّاح : وكان رفاعة بن زيد بن التّأبوت من عظماء يهود ، إذا كلّم رسول الله صلى الله عليه وسلم لوى لسانه وقال : أرضنا تتملك يا عدو حتى تفهمك ، ثم طعن في الإسلام وعابه فانزل الله عز وجل « أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أَوْتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ » إلى قوله « قَلِيلًا » . ومعنى « يَشْتَرُونَ » يستبدلون فهو في موضع نصب على الحال ، وفي الكلام حذف تقديره يشترون الضلالة بالهدى ، كما قال تعالى « أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالََةَ بِالْهُدَى » قاله القتيبي وغيره . « وَيُرِيدُونَ أَنْ تَضِلُّوا السَّبِيلَ » عطف عليه ، والمعنى تضلوا طريق الحق . وقرأ الحسن « تَضِلُّوا » بفتح الضاد : أى عن السبيل .

٥٥ : قوله تعالى : « وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ » يريد منكم ، فلا تستصحبوهم فإنهم أعداؤكم . ويجوز أن يكون « أَعْلَمُ » بمعنى عليم ، كقوله تعالى « وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ » أى هين . « وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا » الباء زائدة ، زيدت لأن المعنى اكتفوا بالله فهو يكفكم أعداءكم . و « وَلِيًّا » و « نَصِيرًا » نصب على البيان ، وإن شئت على الحال .

٥٦ : قوله تعالى : « مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا » قال الزجاج : إن جمعت « مِن » متعلقة بما قبل فلا يوقف على قوله « نصيرا » ، وإن جمعت متقطعة فيجوز الوقف على « نصيرا » والتقدير من الذين هادوا قوم يحذفون الكلم ، ثم حذف . وهذا مذهب سيبويه ، وأنشد النحويون :

لَوْ قُلْتُ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَشْعَمْ ^(١) بِفَضْلِهَا فِي حَسْبٍ وَمِثْمٍ

(١) تَمْ (بكسر التاء) : وهي لغة لبعض العرب ، وذلك أنهم يكرهون صرف المضافة في نحو نعم وتعلم ، فلما كثر ذلك أغلقت الحزقة باء ، والبسم (بوزن الجلس) : البحر .

قالوا: المعنى لو قلت ما قوماً أحد يفضلها؛ ثم حذف . وقال القراء: المحذوف «من» ،
المعنى: من الذين هادوا من يعزفون . وهذا كقوله تعالى: «وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ»
أى من له . وقال ذو الرمة:

فَطَلَّوْا وَمِنْهُمْ دَمْعُهُ سَابِقٌ لَهُ * وَأَتَرُ يُذِرَى قَبْرَةَ الْعَيْنِ بِالْحَمَلِ

يريدون منهم من دمه، لحذف الموصول، وأتركه المبرد والزجاج؛ لأن حذف الموصول كثف
بعض الكلمة . وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي وإبراهيم النخعي «الكلام» . قال النحاس:
و«الكلم» في هذا أولى؛ لأنهم إنما يعزفون كلم النبي صلى الله عليه وسلم، أو ما عندهم في التوراة،
وليس يعزفون جميع الكلام، ومعنى «يُحْزَنُونَ» يتأولونه على غير تأويله . وقدمهم الله تعالى
بذلك لأنهم يفعلونه متعمدين . وقيل: «عن مواضعه» يعنى صفة النبي صلى الله عليه وسلم:
«وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا» أى سمعنا قولك وعصينا أمرك . «وَأَسْمَعُ خَيْرٌ نُسْمِعُ» قال:
أبن عباس: كانوا يقولون للنبي صلى الله عليه وسلم: أسمع لأسمع، هذا مرادهم من لعنهم الله .
وهم يظهرون أنهم يريدون أسمع خير سمع منك . وقال الحسن ومجاهد: معناه:
خير سمع منك، أى مقبول ولا يجاب إلى ما تقول . قال النحاس: ولو كان كذا لكان خير
مسموع منك . وتقدم القول في «رأيتا»^(١) . ومعنى «لَبَّا لَبَسْتُمْ» أى يلونون السببهم عن
الحق أى يميلونها إلى ما في قلوبهم . وأصل اللبى القتل وهو نصب على المصدر، وإن شئت
كان مفعولاً من أجله . وأصله توياً ثم ادغمت الواو في الياء . «وَلَعْنًا» مبطوف عليه
أى يطعنون في الدين، أى يقولون لأصحابهم لو كان نبياً لدرى أنسا نبيته، فاطهر الله تعالى
نبيه على ذلك فكان من علامات نبوته، ونهاهم عن هذا القول . ومعنى «أَقَوْمٌ» أصوب لهم
في الرأي . «فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا» أى إلا إيماناً قليلاً لا يستحقون به اسم الإيمان . وقيل:
معناه لا يؤمنون إلا قليلاً منهم؛ وهذا بعيد لأنه عز وجل قد أخبر عنهم أنه لعنهم بكفرهم .

(١) في دهران ذي الرمة: «يحيى» . ومحلان للعين فيضاتها بالفتح .

(٢) راجع ج ٢ ص ٥٧ طبعه ثانية .

قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْتُوا الْكِتَابَ آمِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا﴾ قال ابن إسحاق : كلم رسول الله صلى الله عليه وسلم رؤساء من أحبار يهود منهم عبد الله بن صوريا الأعور وكعب بن أسد فقال لهم : « يا معشر يهود آتوا الله وأسلموا فوائده إنكم لتعلمون أن الذي جئتمكم به الحق » قالوا : ما نعرف ذلك يا عبد . وحمدوا ما عرفوا وأصروا على الكفر ؛ فأنزل الله عز وجل فيهم « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْتُوا الْكِتَابَ آمِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا مَعَكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَطِيسَ وَجُوهًا » إلى آخر الآية .

قوله تعالى : ﴿مُصَدِّقًا مَعَكُمْ﴾ نصب على الحال . ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ نَطِيسَ وَجُوهًا﴾ الطمس استئصال أثر الشيء ؛ ومنه قوله تعالى : « فَإِذَا كُفُّوا طُمِسَتْ » . ونطيس ونطمس بكسر الميم وضهما للمستقبل لفتان . ويقال في الكلام : طمس نطمس ونطمس بمعنى طمس ؛ يقال : طمس الأثر وطمس أى أخى ، كله لغات ؛ ومنه قوله تعالى : « رَبَّنَا أَطْمِئْسْ عَلَى آمُونَا لِمَ » أى أهلكها ؛ عن ابن عرفة . ويقال : طمسته فطمس لازم ومتعد . وطمس الله بصره ، وهو مطموس البصر إذا ذهب أثر العين ؛ ومنه قوله تعالى : « وَلَوْ نَشَاءُ لَطَمَسْنَا عَلَى أَعْيُنِهِمْ » يقول أعمىناهم .

واختلف العلماء في المعنى المراد بهذه الآية ؛ هل هو حقيقة فيجعل الوجه كالفقا يذهب بالأنف والشم والحاجب والعين . أو ذلك عبارة عن الضلالة في قلوبهم وسلبهم التوفيق ؛ قولان . روى عن أبي بن كعب أنه قال : « مِنْ قَبْلِ أَنْ نَطِيسَ » من قبل أن نضلهم إضلالا لا تهتلون بعده . يذهب إلى أنه تمثيل وأنهم إن لم يؤمنوا فعل هذا بهم عقوبة . وقال قتادة : معناه من قبل أن نجعل الوجوه أقفاء . أى يذهب بالأنف والشم والشفاء والأعين والحواس ؛ هذا معناه عند أهل اللغة . وروى عن ابن عباس وعطية العوفي : أن الطمس أن تُزال العينان خاصة وترد في الفقا ؛ فيكون ذلك ردًا على الدهري ومشيى الفهقرى . وقال مالك : كان أول إسلام كعب الأحبار أنه مر بريل من الليل وهو يقرأ هذه الآية : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْتُوا الْكِتَابَ آمِنُوا » فوضع كفيه على وجهه ورجع الفهقرى إلى بيته فأسلم مكانه وقال :

والله لقد خفت ألا أبلغ بيتي حتى يطمس وجهي . وكذا فعل عبد الله بن سلام لما نزلت هذه الآية وسميها أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يأتي أهله وأسلم وقال : يا رسول الله ، ما كنت أدرى أن أحمل إليك حتى يحول وجهي في قفائي . فأن قيل : كيف جاز أن يتقدم بطمس الوجوه إن لم يؤمنوا ولم يفعل ذلك بهم ؟ فقول : إنه لما آمن هؤلاء ومن اتبعهم رفع الوعيد عن الباقيين . وقال المبرد : الوعيد باقٍ منتظر . وقال : لا بد من طمس في اليهود ومسح قبل يوم القيامة .

قوله تعالى : ﴿ أَوْ تَلْعَنَهُمْ ﴾ أي أصحاب الوجوه كما لنا أصحاب السبت ، أي نسيخهم قردة وخنازير ، عن الحسن وقتادة . وقيل : هو خروج من الخطاب إلى الغيبة . ﴿ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَعْلُومًا ﴾ أي كائنًا موجودًا . ويراد بالأمر المأمور فهو مصدر وقع موقع المفعول . فالعنى أنه متى أراد أوجده . . وقيل : معناه أن كل أمر أخبر بكونه فهو كائن على ما أخبر به .

قوله تعالى : ﴿ إِنْ اللَّهُ لَا يَفْضُرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ ﴾ روى أن النبي صلى الله عليه وسلم تلا « إِنْ اللَّهُ يَفْضُرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا » فقال له رجل : يا رسول الله والشرك ! فقل « إِنْ اللَّهُ لَا يَفْضُرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَفْضُرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ » . وهذا من المحكم المتفق عليه الذي لا اختلاف فيه بين الأمة . ﴿ وَيَفْضُرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ من المتشابه الذي قد تكلم العلماء فيه . قال محمد بن جرير الطبري : قد أثبت هذه الآية أن كل صاحب كبيرة فنى مشقة الله تعالى إن شاء عفا عنه ذنبه ، وإن شاء عاقبه عليه ما لم تكن كبيرة شرًا بالله تعالى . وقال بعضهم : قد رين الله تعالى ذلك بقوله : « إِنْ تَحْتَبُوا كِتَابِي مَا أَفْهَمْتُ عَنْهُ تُكْفِرُ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ » . فأعلم أنه يشاء أن يفر الصفا لمن اجتنب الكبار ولا يفرها لمن أتى الكبار . وذهب بعض أهل التأويل إلى أن هذه الآية ناسخة لتي في آخر « الفرقان » . قال زيد ابن ثابت : نزلت سورة « النساء » بعد « الفرقان » بستة أشهر . والصحیح أن لا نسخ . لأن النسخ في الأخبار يستحيل . وسيأتي الجمع بين الآخري في هذه السورة وفي « الفرقان » إن شاء الله تعالى . وفي الترمذي عن علي بن أبي طالب قال : ما في القرآن آية أحب إلى من هذه

الآية : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ » قال : هذا حديث حسن غريب .

قوله تعالى : « أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْكُونَ أَنْفُسَهُمْ » فيه ثلاث مسائل :

الأولى — قوله تعالى : « أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْكُونَ أَنْفُسَهُمْ » هذا اللفظ عام في ظاهره ولم يختلف أحد من المتأولين في أن المراد اليهود . واختلفوا في المعنى الذى زكوا به أنفسهم ؛ فقال قتادة والحسن : ذلك قولهم نحن أبناء الله وأحباؤه ، وقولهم « لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى » وقال الضحاك والثدئى : قولهم لا ذنوب لنا وما فعلناه نهارا غفر لنا ليلا وما فعلناه ليلا غفر لنا نهارا ، ونحن كالأطفال في عدم الذنوب . وقال مجاهد وأبو مالك وعكرمة : تقدمهم الصغار للصلاة ؛ لأنهم لا ذنوب عليهم . وهذا بعيد من مقصد الآية . وقال ابن عباس : ذلك قولهم آياؤنا الذين ماتوا يشفعون لنا ويذكرونا ، وقال عبد الله ابن مسعود : ذلك ثناء بعضهم على بعض . وهذا أحسن ما قيل ، فإنه الظاهر من معنى الآية : بالتركية التطهير والتبرية من الذنوب .

الثانية — هذه الآية وقوله تعالى : « فَلَا تَزْكُوا أَنْفُسَكُمْ » يقتضى الغنى من الزكوى لنفسه بلسانه ، والإسلام بأن الزاكى المزكى من حسنت أفعاله وزكاه الله من وجل فلا عبرة بتركية الإنسان نفسه ، وإنما العبرة بتركية الله له . وفى صحيح مسلم عن محمد بن عمرو بن عطاء قال : سميت ابنتى برة ؛ فقالت لى زينب بنت أبى سلمة : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن هذا الاسم ؛ وسميت برة ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اتركوا أنفسكم الله أعلم بأهل البر منكم » فقالوا : بيم فسميها ؟ فقال : « سموها زينب » . فقد دل الخطاب والسنة على المنع من تركية الإنسيان نفسه ، ويمرر هذا المجرى ما قد كثر في هذه الديار المصرية من نعمتهم أنفسهم بالنعوت التى تقتضى التركية ؛ كركية الدين ونحو الدين وما أشبه ذلك ، لكن لما كثرت قبائح المسمين بهذه الأسماء ظهر تخلف هذه النعوت عن أصلها فصارت لا تفيد شهرة .

الثالثة - فأما تَرْكِيَةِ الْغَيْرِ ومدَّحُهُ له ؛ ففى البخارى من حديث أبى بكرة أن رجلا
 ذُكر عند النبي صلى الله عليه وسلم فأثنى عليه رجل خيرا، فقال النبي صلى الله عليه وسلم :
 " وَتَحَكَّ قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ - يقوله مرارا - إن كان أحدكم مادحا لا محالة فليقل
 أحسب كذا وكذا إن كان يرى أنه كذلك وحسبى الله ولا يرثى حق الله أحدا " فهى صلى الله
 عليه وسلم أن يُقَرِّطَ فى مدح الرجل بما ليس فيه فيدخله فى ذلك الإعجاب والكبر، ويظن
 أنه فى الحقيقة بتلك المنزلة فيحمله ذلك على تضييع العمل وترك الأزداد من الفضل؛ ولذلك
 قال صلى الله عليه وسلم : " وَتَحَكَّ قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ " . وفى الحديث الآخر " قُلْعِمَ ظَهْرُ
 الرَّجُلِ " حين وصفوه بما ليس فيه . وعلى هذا تأول العلماء قوله صلى الله عليه وسلم : " أَخْتَرُوا
 التُّرَابَ فى وجوه المتأحين " أن المراد به المتأحون فى وجوههم بالباطل وبما ليس فيهم ، حتى
 يجعلوا ذلك بضاعة يستأكلون به المندوح ويفتنونه ؛ فأما مدح الرجل بما فيه من القبل
 الحسن والأمر المحمود ليكون منه ترغيبا له فى أمثاله وتحريضا للناس على الاقتداء به فى أشباهه
 فليس بمذموم ، وإن كان قد صار مادحا بما تكلم به من جميل القول فيه ؛ وهذا راجع
 إلى النيات « والله يعلم المفسد من المصلح » . وقد مدح صلى الله عليه وسلم فى الشعر والخلف
 والمخاطبة ولم يمتح فى وجوه المتأحين التراب ، ولا أمر بذلك ؛ كقول أبى طالب :

وأبيض يستسقى الفهم يومهه * شمال الشامى عصمة للأرامل

وكدح العباس وحسان له فى شعرهما ، ومدحه كتب بن زهير . ومدح هو أيضا أمهانه
 فقال : " إِنَّمَا تَلْقَوْنَ عِنْدَ الطَّمَعِ وَتَكْثُرُونَ عِنْدَ الْفَرَحِ " . وأما قوله صلى الله عليه وسلم فى صحيح
 الحديث " لَا تَطْرُقُونِى كَمَا أَطْرَقَ النَّصَارَى عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ وَقُولُوا عِنْدَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ " لمعناه
 لا تصفونى بما ليس فى من الصفات تلمسون بذلك مذهبى ؛ كما وصفت البصائر فليست
 بما لم يكن فيه ، فلسبوه إلى أنه ابن الله فكفروا بذلك وضلوا . وهذا يقتضى أن من وقع
 أمرا فوق حده وتجاوز مقداره بما ليس فيه فتعداكم ؛ لأن ذلك لو جاز فى أحباب لكان
 أولى الخلق بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَطْلُمُونَّ بَنِيهَا ﴾ الضمير في « تظلمون » عائد على المذكورين ممن زكى نفسه ومن يركبه الله عز وجل . وضُرُّ هذين الصنفين عُلِمَ أن الله تعالى لا يظلمه من غير هذه الآية . والقَتِيل الحليط الذي في شَقِّ نواة التمرة ؛ قاله ابن عباس وعطاء وعجاء . وقيل : القشرة التي حول النواة بينها وبين البشرة . وقال ابن عباس أيضا وأبو مالك والسدي : هو ما يخرج بين أصبعيك أو كفك من الوسخ إذا قتلتهما ؛ فهو فعيل بمعنى مفعول . وهذا كله يرجع إلى الكناية عن تحقير الشيء وتصغيره ، وأن الله لا يظلمه شيئا . ومثل هذا في التحقير قوله تعالى : ﴿ وَلَا يُظْلَمُونَ قِسِيًّا ﴾ وهو النكتة التي في ظهر النواة ، ومنه ثبتت النحلة ؛ وسيأتي . قال الشاعر يذم بعض الملوك :

بجمع الجيش ذا الألوف وتنزو * ثم لا ترزأ العدو فيفلا

ثم عجب النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك قال : ﴿ أَنْظَرَكَيْفَ يَقْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ ﴾ في قولهم نحن أبناء الله وأحباؤه . وقيل : تزكيتهم لأفهمهم ؛ عن ابن جريج . وروى أنهم قالوا : ليس لنا ذنوب إلا كذنوب أبنائنا يوم تولد . والافتراء الاختلاق ؛ ومنه افتري فلان على فلان أى رماه بما ليس فيه . وفريت الشيء قطعته . ﴿ وَكَفَى بِهِ إِيمَانًا مُبِينًا ﴾ نصب على البيان ، والمعنى تعظيم الذنب وذمه . والعرب تستعمل مثل ذلك في المدح والذم .

قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيحًا مِّنَ الْكِتَابِ ﴾ يعنى اليهود ﴿ يُؤْمِنُونَ بِالْجُبُوتِ وَالطَّافُوتِ ﴾ اختلف أهل التأويل في تأويل الجبوت والطافوت ؛ فقال ابن عباس وابن جبير وأبو العالية : الجبوت الساحر بلسان الحبشة ، والطافوت الكاهن . وقال الفاروق عمر رضى الله عنه : الجبوت السحر والطافوت الشيطان . ابن مسعود : الجبوت والطافوت هما هنا كعب ابن الأشراف وحشي بن أخيط . عكرمة : الجبوت حي بن أخيط والطافوت كعب ابن الأشراف ؛ دليله قوله تعالى : ﴿ يُرِيدُونَ أَن يُضَاقُّوا إِلَى الطَّافُوتِ ﴾ . قتادة : الجبوت الشيطان والطافوت الكاهن . وروى ابن وهب عن مالك بن أنس : الطافوت ما عبد من دون الله . قال : وسبغت من يقول إن الجبوت الشيطان ؛ ذكره النحاس . وقيل : هما كل معبود من

دون الله ، أو مطاع في معصية الله ؛ وهذا حسن . وأصل الحبب الحبس وهو الذي لا خير فيه فأبدلت التاء من السين ؛ قاله قُطْرُب . وقيل : الحبب إبليس والطاغوت أولياؤه . وقول مالك في هذا الباب حسن ؛ يدل عليه قوله تعالى : « أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ » وقال تعالى : « وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا » . وروى قُطْن بن المخارق عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الطُّرُق والطَّيْرَة والبيافة من الحبب » . الطُّرُق الزجر ، والبيافة الخلق ؛ ترجمه أبو داود في سننه . وقيل : الحبب كل ما حرم الله ، والطاغوت كل ما يطفى الإنسان . والله أعلم .

قوله تعالى : (وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا) أى يقول اليهود لكفار قریش أتم أهدى سيلا من الذين آمنوا بحمد . وذلك أن كعب بن الأشرف خرج في سبعين راكبا من اليهود إلى مكة بعد وقعة أحد ليحالفوا قریشا على قتال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقتل كعب على أبي سفيان فاحسن مثواه ، ونزلت اليهود في ثور قریش فتناقلوا وتهايدوا ليجتمعن على قتال هدى ، فقال أبو سفيان : إنك أمرؤ تقرأ الكتاب وتعلم ، ونحن أميون لا نعلم ، فأينا أهدى سيلا وأقرب إلى الحق نحن أم هدى ؟ فقال كعب : أتم والله أهدى سيلا لما عليه هدى .

قوله تعالى : (أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْمُلْكِ) أى أتم ، والميم صلة . « نَصِيبٌ » حظ من الملك ، وهذا على وجه الإنكار ؛ يعنى ليس لهم من الملك شيء ، ولو كان لهم شيء لم يسلطوا أحدا منه شيئا ليعظلمهم وحسبهم . وقيل : المعنى بل أتم نصيب ؛ تكون أم مقطعة ومساها الإضراب عن الأول والاستئناف للثانى . وقيل : هى عاطفة على محذوف لأهمهم أنفسوا من اتباع هدى صلى الله عليه وسلم . والتقدير : أهم أولى بالنبوة من أولسئله أم لهم نصيب من الملك ؟ . (فَإِنَّا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا) أى يمنعون الحقوق . خبر الله عن وجل جهنم بما يعلمهم منهم . والتقدير : النكتة في ظهن النسوة ؛ عن ابن عباس وقتادة وغيرهما . وعن ابن عباس أيضا :

(١) فى سنن أبي داود : « قال صوف : البيافة زجر الطير ، والطرق الخيط في الأرض » . والذى فى اللسان : « الطرق الغرب بالحصى ، وقيل هو الخيط فى الرمل . والطيرة : يوزن الثبة وقد تسكن الماء ، وغر ما يقام به من القائل الردى . والبيافة : زجر الطير والفتاوى بأصواتها وأصواتها وعمرها وهو من عادة الغرب كثيرا » .

التغير: ما نقر الرجل بأصبعه كما ينقر الأرض. وقال أبو العالية: سألت ابن عباس عن التغير فوضع طرف الإبهام على باطن السبابة ثم رفعهما وقال: هذا التغير. والتغير: أصل خشبة ينقر وينبذ فيه؛ وفيه بياض النوى ثم نسخ. وفلان كريم التغير أى الأصل. و «إذا» هنا ملغاة غير عاملة لدخول فاء العطف عليها، ولو نصب بلجاز. قال سيويه: «إذا» في عوامل الأفعال بمنزلة «أظن» في عوامل الأسماء، أى تلقى إذا لم يكن الكلام مستمداً عليها، فإن كانت في أول الكلام وكان الذى بعدها مستقبلاً نصبت؛ كقولك: أزورك، فيقول مجيباً لك إذا أكرمك. قال عبد الله بن حنمة الضبي:

أردد حمارك لا يرتج بروصيتنا * إذن يرد وقيد البير مكروب^(١)

نصب لأن الذى قبل «إذن» تام فوقعت ابتداء كلام. فإن وقعت متوسطة بين شيئين كقولك زيد إذا يزورك أنيت؛ فإن دخل عليها فاء العطف أو واو العطف فيجوز فيها الإعمال والإلقاء؛ أما الإعمال فلأن ما بعد الواو يستأنف على طريق عطف الجملة على الجملة، فيجوز في غير القرآن فإذا لا يؤتوا. وفي التنزيل «وإذا لا يلبثون» وفي مصحف أبي «وإذا لا يلبثوا». وأما الإلقاء فلأن ما بعد الواو لا يكون إلا بعد كلام يعطف عليه، والناسب للفعل عند سيويه «إذا» لمضارعها «أن»، وعند الخليل أن مضمرة بعد إذا. وزعم الفراء أن إذا تكتب بالالف وأنها مثناة. قال النحاس: وسمعت حل بن سليمان يقول سمعت أبا العباس محمد بن يزيد يقول: أشتى أن أكرى يد من يكتب إذا بالالف؛ إنها مثل لن وأن، ولا يدخل التنوين في الحروف.

قوله تعالى: أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَاءِ أَنَّهُمْ أَخَذُوا مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ أَتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا ۖ قَتَلْتُمْ مَنْ آمَنَ بِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ صَدَّ عَنْهُ وَكَفَى بِجَهَنَّمَ سَعِيرًا ۝

(١) كرت القيد إذا ضيقته على القيد. والمعنى: لا تعرضن لثنتنا فإذا قادرين على قيد هذا الغير ومنه من الصرف. (اللسان).

فيه أربع مسائل :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ أَمْ يَحْسُدُونَ ﴾ يعني اليهود . ﴿ النَّاسِ ﴾ يعني النبي صلى الله عليه وسلم خاصة ، عن ابن عباس ومجاهد وغيرهما . حسدوه على النبوة وأصحابه على الإيمان به . « أَوْ قَالَ قَتَادَةَ : » « النَّاسِ » العرب ، حسدتهم اليهود على النبوة . الضحاك : حسدت اليهود قريشا ، لأن النبوة فيهم . والحسد مذموم وصاحبه مغموم وهو يأكل الحسنات كما يأكل الشار الحطب ، زواه أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقال الحسن : ما رأيت ظالما أشبه بمظلوم من حاسد ، نفس دائم ، وحزن لازم ، وصبر لا تنفذ . وقال عبد الله ابن مسعود : لا تُمَادُوا نِعَمَ اللَّهِ ، قيل له : وَمَنْ يَمَادِي نِعَمَ اللَّهِ ؟ قَالَ : الَّذِينَ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ، يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى فِي بَعْضِ الْكُتُبِ : الْحَسُودُ فَلْيُقْزَمْهُ مَتَّسِفٌ لِقَبْضَاتِي خَيْرٌ رِاضٍ بِقِسْمِي . وَلْيَنْصُورِ الْفَقِيرُ :

أَلَا قُلْ لِمَنْ ظَلَمَ لِي حَاسِدًا • أَتَدْرِي عَلَى مَنْ أَهْبَأْتُ الْأَدْبَ .

أَسَابَتْ عَلَى اللَّهِ فِي حُكْمِهِ • إِذَا أَبَتْ لَمْ تَرْضَ لِي مَا وَهَبَ .

ويقال : الحسد أول ذنب عُصِيَ الله به في السماء ، وأول ذنب عُصِيَ به في الأرض ، فأما في السماء فحسد إبليس لادم ، وأما في الأرض لحسد قابيل لهابيل . ولأبي التماهية في الناس :

فيا رب إن الناس لَا يُصِفُونِي • فكيف ولو أنصفهم ظالموني

وإن كان لي شيء تصلوا لأخذه • وإن شئتُ أبغى شئهم منعوني .

وإن فالحم بئس فلا شكر عندهم • وإن أنا لم أبذل لم شقوني

وإن طرقتني نكبة فكُفُّوها بها • وإن صحيتني نعمة حسدوني

سأمنع قلبي أنت يحزن إليهم • وأحجب عنهم ناظري وجفوني

وقيل : إذا سرك أن تسلم من الحاسد فمعه أمرك . ولرجل من قريش :

حسدوا النعمة لما ظهرت • فتموها بأباطيل الكليم

وإذا ما آله أسدي نعمة • لم يضرها قول أعداء النعم

ولقد أحسن من قال :

أصبر على حسد الحسو • د فارق صبرك قائله

فالنار تأكل بعضها • إن لم تجد ما تأكله

وقال بعض أهل التفسير في قول الله تعالى : « رَبَّنَا آتِنَا الَّذِينَ أُضْلَلُوا مِنَ الْبَلَدِ مِنَ الْإِنسِ وَاجْعَلْ لَهُمْ صُرُوفًا يَكُونُونَ مِنَ الْأَسْفَلِينَ » . إنه إنما أراد بالذى من البلى إبليس والذى من الإنسان قابيل ؛ وذلك أن إبليس كان أول من سق الكفر ، وقابيل كان أول من سق القتل ، وإنما كان أصل ذلك كله الحسد . وقال الشاعر :

إن الغراب وكان يمشى مشية • فبما مضى من سالف الأحوال

حسد القطاة فرام يمشى مشية • فأصابه ضرب من التثقال

الثانية — قوله تعالى : (فَقَدْ آتَيْنَا) ثم أخبر تعالى أنه آتى آل إبراهيم الكتاب والحكمة وآتاهم ملكاً عظيماً . قال همام بن الحارث : أُيدوا بالملائكة . وقيل : يعنى ملك سليمان ؛ من ابن عباس . وعنه أيضاً : المعنى أم يحسدون عجا على ما أحل الله له من النساء . فيكون الملك العظيم على هذا أنه أحل لناود تسعاً وتسعين امرأة وسليمان أكثر من ذلك . واختار الطبري أن يكون المراد ما أوتيته سليمان من الملك وتحليل النساء . والمراد تكذيب اليهود والرد عليهم في قولهم : لو كان نبياً ما رغب في كثرة النساء ولشغلته النبوة عن ذلك ؛ فأخبر الله تعالى بما كانت لناود وسليمان يوجبهم ، فأقرت اليهود أنه اجتمع عند سليمان ألف امرأة ، فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم : « ألف امرأة ؟ » ! قالوا : نعم ثلاثمائة ماهرة ، وسبعمائة مصرية ، وعند داود مائة امرأة . فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم : « ألف عند رجل ومائة عند رجل أكثر أو تسع نسوة ؟ » فسكتوا ، وكان له يومئذ تسع نسوة .

الثالثة — يقال : إن سليمان عليه السلام كان أكثر الأنبياء نساء . والفائدة في كثرة تزوجه أنه كان له قوة أربعين نبياً وكل من كان أقوى فهو أكثر نكاحاً . ويقال : إنه أراد بالنكح كثرة البشارة ؛ لأن لكل امرأة قبيلتين قبيلة من جهة الأب وقبيلة من جهة الأم ؛

فكل ما تزوج امرأة صرف وجوه القليلين إلى نفسه فتكون عوناً له على أعدائه . ويقال : إن كل من كان أتقى شهوته أشد ؛ لأن الذي لا يكون هيماً فإنما يتفرج بالنظر والمس ، ألا ترى ما روى في الخبر : العيتان تزنيان واليدان تزنيان . فإذا كان في النظر والمس نوع من قضاء الشهوة قل الجماع ، والمتقى لا ينظر ولا لمس فتكون الشهوة مجتمعة في نفسه فيكون أكثر جماعاً . وقال أبو بكر الوراق : كل شهوة نفس القلب إلا الجماع فإنه يصنئ القلب ؛ ولهذا كان الأنبياء يفعلون ذلك .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ بِهِ ﴾) يعنى بالنبي صلى الله عليه وسلم لأنه تقدم ذكره وهو المصود . ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ صَدَّ عَنْهُ ﴾) أعرض فلم يؤمن به . وقيل : الضمير في « به » راجع إلى إبراهيم . والمعنى : فإن آل إبراهيم من آمن به ومنهم من صد عنه . وقيل : يرجع إلى الكتاب . والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّا الَّذِينَ كَفَرُوا بِمَا يَتْلُو سَوْفَ نُصَلِّبُهُمْ نَارًا كَلَّا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴾) وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا هُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَنُدْخِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا ﴿١١﴾

قد تقدم معنى الإصلاء أول السورة . وقرأ حميد بن قيس « نصليهم » بفتح النون أى نسويهم . يقال : شاة مصلية . ونصب « نارا » على هذه القراءة بفتح الخافض تقديره بنار . ﴿ كَلَّا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ ﴾) يقال : نضج الشيء نضجاً ونضجاً ، وفلان يضيح الرأي مُحْكَمَةً . ومعنى الآية : تبدل الجلود جلوداً أخرى . فإن قال من يظن في القرآن من

(١) راجع المسألة الثانية من ٥٣ من هذا الجزء .

الزنادقة : كيف جاز أن يمتدب جلدا لم يصبه ؟ قيل له : ليس الجلد يمدب ولا معاقب ، وإنما الألم واقع على النفوس ؛ لأنها هي التي تمس وتعرف فتبدل الجلود زيادة في صواب النفوس ؛ يدل عليه قوله تعالى : « لِيَتَّقُوا الْعَذَابَ » وقوله تعالى : « كُتِبَ عَلَيْكُمُ الذِّكْرُ بِأَن تُؤْتُوا نَفْسَكُمُ الَّتِي بَعَثَ فِي الْأَرْوَاحِ وَابْتِلَاكُمْ بِبَعْضِ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَبْصَارِكُمْ وَبِأَن تَعْلَمُوا أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ عَلِيمٌ » . فالتقصود تمذيب الأبدان وإيلام الأرواح . ولو أراد الجلود لقال : لِيَتَّقُوا الْعَذَابَ .

مقاتل : تأكله النار كل يوم سبع مرات . الحسن : سبعين ألف مرة كلما أكلتهم قيل لهم عودوا فسادوا كما كانوا . ابن عمر : إذا احترقوا بدلت لهم جلود بيض كالقراطين .

وقيل : حنى بالجلود السراويل ، كما قال تعالى : « وَتَرَى الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ مُّقَرَّنِينَ فِي الْأَصْفَادِ سُرَابِطُهُمْ مِنْ قِطْرَانٍ » سميت جلودا لئلا يرونها جلودهم على المجاورة ، كما يقال للشئ الخاص بالإنسان : هو جلدة ما بين عليه . وأنشد ابن عمر رضى الله عنه :

يلوموني في سالم وألومهم * وجلدة ما بين العين والأنف سالم

فكلك أحرقت السراويل أهدت . قال الشاعر :

كما اللوم تيمنا خضرة في جلودها * فويل لتيمن من سراويلها الخضر

فكفى من الجلود بالسراويل . وقيل : المعنى أعدنا الجلد الأول جديدا ، كما تقول للصانع : صيغ لي من هذا الخاتم خاتما غيره ، فيكسره ويصوغ لك منه خاتما . فالخاتم المصوغ هو الأول إلا أن الصيغة تغيرت والفضة واحدة . وهذا كالنفس إذا صارت ترابا وصارت لاشيء ثم أحيها الله تعالى . وكهذه بك باخ لك نصيحا ثم تراه سقيما مديقا فتقول له : كيف أنت ؟ فيقول : أنا خير الذي عهدت . فهو هو ، ولكن حاله تغيرت . تقول القائل : أنا خير الذي عهدت ، وقوله تعالى : « خيرا » مجاز . ونظيره قوله تعالى : « يَوْمَ تَبْئَلُ الْأَرْضُ عِثْرَ الْأَرْضِ » وهي تلك الأرض بيننا إلا أنها تغير أكمامها وجباها وأنهارها وأشجارها ، ويزاد في سعتها ويهوى ذلك منها ؛ على ما يأتي بيانه في سورة « إبراهيم » عليه السلام . ومن هذا المعنى قول الشاعر :

فإن الناس بالناس الذين عهدتهم * ولا الدار بالدار التي كنت أحرف

وقال الشعبي : جاء رجل إلى ابن عباس فقال : ألا ترى ما صنعت عائشة ! ذقت دهرها ، وأنشئت بنتي يزيد :

ذهب الذين يُعاش في أكثافهم • وريقيت في خَفي بكلد الأجر
يتسلذنون بحانةً ومنلةً • ويُباب قائلهم وإن لم يُنسِف^(١)

فقال : رحم الله ليذا فكيف لو أدرك زماننا هذا ! فقال ابن عباس : لئن ذقت عائشة دهرها لقد ذقت « عاد » دهرها ، لأنه وُجد في نِزَارة « عاد » بعد ما هلكوا بزمان طويل سمهم كأطول ما يكون من رماح ذلك الزمن عليه مكتوب :

بلاد بها كُتِبَ ونحس بأهلها • إذ الناس ناس والبلاد بلاد

البلاد باقية كما هي إلا أن أحوالها وأحوال أهلها تنكرت وتغيرت . (إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَزِيزًا) أى لا يُعجزه شيء ولا يفوته . (حَكِيمًا) فى إِمادِهِ عبادِهِ . وقوله فى صفة أهل الجنة : (وَلَنَسْلُكُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا) بئى كيف لا شمس فيه . الحسن : وصِفَ بأنه ظليل ؛ لأنه لا يدخله ما يدخل ظِلَّ الدنيا من الحر والسُّموم ونحو ذلك . وقال الضحاك : بئى ظلال الأشجار وظلال قصورها . الكلى : • ظِلًّا ظَلِيلًا • أى دائماً .

قوله تعالى : إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴿٥٥﴾

فيه مسائل :

الأولى — قوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ) هذه الآية من أمتهات الأحكام تضمنت جميع الدين والشرع . وقد اختلف من المخاطب بها ؛ فقال علي بن أبي

(١) اختلف (يكون اللام) : الأردباء الأضواء . والنجاة : الأيالى الإنسان بما صنع بما قيل له . ويرى : يجد ثوب من غانة وبلادة . والنجاة مصدر من الحياة والمم زائلة . ويشتب : يبل من الطريق والقص .

طالب وزيد بن أسلم وشهر بن حوشب وآبن زيد : هذا خطاب لولاة المسلمين خاصة ،
فهى للنبي صلى الله عليه وسلم وآمراته ، ثم تناول من بعدهم . وقال آبن جريح وغيره : ذلك
خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم خاصة فى أمر مفتاح الكعبة حين أخذه من عثمان بن طلحة
ابن أبى طلحة الجبى العبدى من بنى عبد الدار ومن آبن عمه شيبه بن عثمان بن أبى طلحة
وكانا كافرين وقت فتح مكة ، فطلبه العباس بن عبد المطلب لئنضاف له السّدانة إلى السّاقية ؛
فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم الكعبة فكسر ما كان فيها من الأوثان ، وأخرج مقام
إبراهيم ونزل عليه جبريل بهذه الآية . قال عمر بن الخطاب : ونخرج رسول الله صلى الله عليه
وسلم وهو يقرأ هذه الآية ، وما كنت سمعتها قبل منه ، فدعا عثمان وشيبه فقال : " خذاها
خالدة نالدة لا يترعها منكم إلا ظالم " . وحكى مكّي : أن شيبه أراد ألا يدفع المفتاح . ثم دفعه ،
وقال للنبي صلى الله عليه وسلم : خذه بأمانة الله . وقال ابن عباس : الآية فى الولاة خاصة فى أن
يعزلوا النساء فى النشوز ونحوه ويرتدوهن إلى الأزواج . والأظهر فى الآية أنها عامة فى جميع
الناس فهى تتناول الولاة فيما إليهم من الأمانات فى قسمة الأموال ورد الظلمات والعدل
فى الحكومات . وهذا اختيار الطبرى . وتناول من دونهم من الناس فى حفظ الودائع
والتحرز فى الشهادات وغير ذلك ، كالرجل يحكم فى نازلة تما ونحوه ، والصلاة والزكاة وسائر
العبادات أمانة الله تعالى . وروى هذا المعنى مرفوعاً من حديث ابن مسعود عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال : " القتل فى سبيل الله يكفر الذنوب كلها " أو قال : " كل شيء إلا الأمانة
فى الصلاة والأمانة فى الصوم والأمانة فى الحديث وأشد ذلك الودائع " . ذكره أبو نعيم الحافظ
فى الحلية . ومن قال إن الآية عامة فى الجميع البراء بن عازب وابن مسعود وابن عباس وابن
ابن كعب قالوا : الأمانة فى كل شيء فى الوضوء والصلاة والزكاة والجنابة والصوم والكيل
والوزن والودائع . وقال ابن عباس : لم يرخص الله للمعسر ولا لموسر أن يمسك الأمانة .

قلت : وهذا إجماع . وأجمعوا على أن الأمانات مردودة إلى أربابها الأبرار منهم
والفجار ؛ وقاله ابن المنذر . والأمانة مصدر بمعنى المفعول فلذلك جمع . ووجه النظم بما

تقدم أنه تعالى أخبر عن كتمان أهل الكتاب صفة محمد صلى الله عليه وسلم ، وقولهم : إن المشركين أهدى سبيلا ، فكان ذلك خيانة منهم فانجز الكلام إلى ذكر جميع الأمانات ، فالآية شاملة بنظمها لكل أمانة وهي أعداد كثيرة كما ذكرنا . وأماناتها في الأحكام : الوديسة واللقطة والرهن والعارية . وروى أبي بن كعب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « أد الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك » . أخرجه الدارقطني . ورواه أنس وأبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد تضمنت في « البقرة » معناه . وروى أبو أمامة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في خطبته عام حجة الوداع : « العارية مؤداة والمنصة مردودة والدين مقضى والزعم فارم » . صحيح أخرجه الترمذي وغيره . وزاد الدارقطني : « فمهد رجل : فمهد الله ؟ قال : عهد الله أحق ما أدى » . وقال بمقتضى هذه الآية والحديث في رد الوديسة وأنها مضمونة — على كل حال كانت مما يغاب عليها أو لا يغاب تُعدى فيها أو لم يُعد — عطاء والشافعي وأحمد وأشهب . وروى أن ابن عباس وأبو هريرة ضمن الوديسة . وروى ابن القاسم عن مالك أن من استعار حيوانا أو ضيه مما لا يغاب عليه فظلف عنده فهو مصنف في تلفه ولا يضمنه إلا بالتمتع . وهذا قول الحسن البصري والنعني ، وهو قول الكوفيين والأوزاعي قالوا : ومعنى قوله عليه السلام : « العارية مؤداة » هو كمنى قوله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا » . فإذا تلفت الأمانة لم يلزم المؤمن غرمها لأنه مصنف ، فكذلك العارية إذا تلفت من غير تعد ، لأنه لم يأخذها على الضمان ، فإذا تلفت بتمديه عليها لزمه قيمتها بلحاظه عليها . وروى عن علي وعمر وابن مسعود أنه لا ضمان في العارية . وروى الدارقطني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا ضمان على مؤتمن » . واحتج الشافعي فيها استدلاله بقول صفوان للنبي صلى الله عليه وسلم لما استعار منه الأدرع : أارية مضمونة أو طارية مؤداة ؟ فقال : « بل مؤداة » .

الثانية - قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حَكَّمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ﴾ قال الضحاك :
 باليعة على المديح واليمين على من أنكر ، وهذا خطاب للولاة والأمراء والحكام ، ويدخل
 في ذلك بالمعنى جميع الخلق كما ذكرنا في أداء الأمانات . قال صلى الله عليه وسلم : " إن
 المقيسطين يوم القيامة على منابر من نور عن يمين الرحمن وكلتا يديه يمين الذين يعدلون في حكمهم
 وأهليهم وما ولوا " . وقال : " كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته فالإمام راع وهو مسئول
 عن رعيته والرجل راع على أهله وهو مسئول عنهم والمرأة راعية على بيت زوجها وهي
 مسئولة عنه والعبد راع على مال سيده وهو مسئول عنه ألا فكلكم راع وكلكم مسئول
 عن رعيته " . فجعل في هذه الأحاديث الصحيحة كل هؤلاء رعاة وحكاما على مراتبهم ، وكذلك
 العالم الحاكم ، لأنه إذا أقي حكم وقضى وفصل بين الحلال والحرام ، والفرض والتدب ، والصحة
 والفساد ، فنجح ذلك أمانة تؤدى وحكم يقضى . وقد تقدم في « البقرة » القول في « نبي » .
 ﴿ إِنْ أَفْقَحَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ وصف الله تعالى نفسه بأنه سميع بصير يسمع ويرى ؛
 كما قال تعالى : « إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى » فهذا طريق السمع . والعقل يدل على ذلك ؛
 فإن انتفاء السمع والبصر يدل على قضيضهما من المعنى والصمم ، إذ المحل القابل للضمتين
 لا يخلو من أحدهما ، وهو تعالى مقدّم عن النقائص ويستحيل صدور الأفعال الكاملة
 من المتصف بالنقائص ؛ لخلق السمع والبصر من ليس له سمع ولا بصر . واجتمعت الأمة
 على تقريبه تعالى عن النقائص ؛ وهو أيضا دليل شيعي يمكن به مع نص القرآن في منازرة
 من جمعهم كلمة الإسلام . جلّ الرب تبارك وتعالى عما يتوهمه المتوهمون ويخطئه المفكرون
 الكاذبين « سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ » .

قوله تعالى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي
 الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ
 تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾

(١) راجع : ج ٣ ص ٣٣٤ طبعه أول مرة .

فيه ثلاث مسائل :

الأولى — لما تقدم إلى الولاية في الآية المتقدمة وبدأ بهم فأمرهم بإداء الأمانات وأن يحكموا بين الناس بالعدل ، تقدم في هذه الآية إلى الرعية فأمر بطاعته جل وعز أولاً ، وهي امتثال أوامره واجتناب نواهيه ، ثم بطاعة رسوله نائباً فيما أمر به ونهى عنه ، ثم بطاعة الأمراء ثلاثاً ، حل قول الجمهور وأبي هريرة وابن عباس وغيرهم . قال سهل بن عبد الله التستري : « أطيعوا السلطان في سبعة : ضرب الدراهم والدنانير ، والمكاييل والأوزان ، والأحكام والنج والجمعة واليدين والجهاد » . قال سهل : إذا نهى السلطان العالم أن يفتي فليس له أن يفتي ، فإن أفتى فهو عاص وإن كان أميراً جائزاً . وقال ابن خزيمة : « وأما طاعة السلطان فتجب فيما كان فيه طاعة ، ولا تجب فيما فيه معصية » . ولذلك قلنا إن ولاية زماننا لا تجوز بطاعتهم ولا معاوئتهم ولا تعظيمهم ، ويجب الغزو منهم متى غزوا ، والحكم من قبلهم ، وتولية الإمامة بالحسبة وإقامة ذلك على وجه الشريعة . وإن صلوا بنا وكانوا فسقة من جهة المخاصى جازت الصلاة معهم ، وإن كانوا مبنية لم تجز الصلاة معهم إلا أن يخافوا فيصلي معهم تهية وتماد الصلاة .

قلت : روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال : « حق على الإمام أن يحكم بالعدل ، ويؤدى الأمانة ، فإذا فعل ذلك وجب على المسلمين أن يطيعوه ؛ لأن الله تعالى أمر بإداء الأمانة والعدل ثم أمر بطاعته . وقال جابر بن عبد الله ومجاهد : « أولو الأمر » أهل القرآن والعلم ، وهو اختيار مالك ، ونحوه قول الضحاك قال : « يعنى الفقهاء والعلماء في الدين . وحكى عن مجاهد أنهم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم خاصة . وحكى عن حكمة أنها إشارة إلى أبي بكر وعمر رضي الله عنهما خاصة . وروى سفيان بن عيينة عن الحكم بن أبان أنه سأل عكرمة عن إتهام الأولاد فقال : « هن حرائر . فقلت بأى شيء ؟ » قال بالقرآن . قلت : « بأى شيء ؟ » فى القرآن ؟ قال قال الله تعالى : « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » وكان عمر من أولى الأمر ، قال : « حقت ولو يسقط . وسياق هذا المعنى مبني »

في سورة « الحشر » عند قوله تعالى : « وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا » .
وقال ابن كثير : هم أولوا العقل والراي الذين يدبرون أمر الناس .

قلت : وأصح هذه الأقوال الأول والثاني ؛ أما الأول فلأن أصل الأمر منهم والحكم إليهم . وروى الصحيحان عن ابن عباس قال : نزل « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ » في عبد الله بن حذافة بن قيس بن عدي السهمي إذ بعثه النبي صلى الله عليه وسلم في سرية . قال أبو عمر : وكان في عبد الله بن حذافة دُعاةٌ معروفة ، ومن دعا به أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره على سرية فأمرهم أن لا يجمعوا حطباً ويوقدوا نارا ، فلما أوقدوها أمرهم بالتجمع فيها ، فقال لهم : ألم يأمركم رسول الله صلى الله عليه وسلم بطاعتي ؟ ! وقال : « من أطاع أميري فقد أطاعني » . فقالوا : ما آتانا بالله وآتينا رسولنا إلا لننجا من النار ! فنصوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلهم وقال : « لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق قال الله تعالى : « وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ » » . وهو حديث صحيح الإسناد مشهور . وروى محمد بن عمرو بن علقمة عن عمرو بن الحكم عن ثوبان أن أبا سعيد الخدري قال : كان عبد الله بن حذافة بن قيس السهمي من أصحاب بدر وكانت فيه دُعاة . وذكر الزبير قال : حدثني عبد الجبار بن سعيد عن عبد الله بن وهب عن الليث بن سعد قال : بلغني أنه حل جزام راحلة رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره ، حتى كاد رسول الله صلى الله عليه وسلم يقع . قال ابن وهب : فقلت لبيث ليضحكه ؟ قال : نعم كانت فيه دُعاة . قال ميون بن مهران ومقاتل والكلبي : « أولو الأمر » أصحاب السرايا . وأما القول الثاني فيدل على صحته قوله تعالى : « فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ » . فأمر تعالى برد التنازع فيه إلى كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، وليس لغير العلماء معرفة كيفية الرد إلى الكتاب والسنة . ويدل هذا على صحة كون سؤال العلماء واجبا ، وانتثال قسوام لازما . قال سهل بن عبد الله : لا يزال الناس بخير ما عظموا السلطان والعلماء ؛ فانما عظموا هذين أصلح الله دنياهم وأحرهم ، وإذا استخفوا هذين فقد دنياهم

وأخراهم . وأما القول الثالث بخاص ، وأخص منه القول الرابع . وأما الخامس فيأباه ظاهر اللفظ وإن كان المعنى صحيحا ، فإن العقل لكل فضيلة أس ، ولكل أدب ينبوع ، وهو الذي جعله الله للدين أصلا وللدنيا عمادا ، فأوجب الله التكليف بكلاهما ، وجعل الدنيا مذبذبة بأحكامها ، والمآل أقرب إلى ربه تعالى من جميع المجتهدين بغير عقل . وروى هذا المعنى عن ابن عباس . وزعم قوم أن المراد بأولى الأمر على والأئمة المصومون . ولو كان كذلك ما كان لقوله : « فَرُدُّهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ » معنى ، بل كان يقول فرتدوه إلى الإمام وأولى الأمر ، فإن قوله عند هؤلاء هو المحكم على الكتاب والسنة . وهذا قول مهجور يخالف لما عليه الجمهور . وحقيقة الطاعة امتثال الأمر ، كما أن المعصية ضلها وهي مخالفة الأمر . والطاعة مأخوذة من أطاع إذا اتقاد . والمعصية مأخوذة من عصى إذا اشتد . و « أولو » واحدهم « ذو » على غير قياس كالنساء والإبل والخيول ، وكل واحد اسم الجمع ولا واحد له من لفظه . وقد قيل في واحد الخيل : خائل وقد تهلل .

الثانية — قوله تعالى : (فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ) أى تجادلتم واختلفتم ، فكان كل واحد يتربع بحجة الآخر ويذهبها . والفرع الجذب . والمنازعة مجازة الجمع ، ومنه الحديث : « وأنا أقول مالي ينازعني القرآن »^(١) . وقال الأعشى :

نَازَعَهُمُ قَضَبُ الرِّيحَانِ مَنَكًا • وَقَهْوَةٌ مَرَّةً رَأَوْفَهَا خَيْضَلٌ^(٢)

(فِي شَيْءٍ) أى من أمر دينكم . (فَرُدُّهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ) أى ردوا ذلك الحكم إلى كتاب الله أو إلى الرسول بالسؤال في حياته ، أو بالنظر في سنته بعد وفاته صلى الله عليه وسلم ، هذا قول مجاهد والإمام شافعي وقادة وهو الصحيح . ومن لم يره هذا اختل إيمانه لقوله تعالى : (إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) . وقيل : المعنى قولوا الله ورسوله أعلم ، فهذا هو الرد . وهذا كما

(١) راجع ج ٤ ص ٣٢ طبعة أدب أدبية . (٢) في نهاية ابن الأثير ولسان العرب : « ما أنزع القرآن » . ويا زنى : يجاذب في القراءة ، ذلك أن بعض المأمومين جهر خلفه فأنزه فأنزه ، فنهى عن الجهر بالقراءة في الصلاة خلفه . (٣) الزابوق . الصفاة . والخضل : الميزل المشى .

قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : الرجوع الى الحق خير من التمسك في الباطل . والقول الآخر أصح ؛ لقول علي رضي الله عنه : ما عندنا إلا ما في كتاب الله وما في هذه الصريحة ؛ أو فهم أعطيه رجل مسلم . ولو كان كما قال هذا القائل لبطل الاجتهاد الذي خص به هذه الأمة والاستنباط الذي أعطيه ؛ ولكن تضرب الأمثال ويطلب المثال حتى يخرج الصواب . قال أبو العالصة : وذلك قوله تعالى : « وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنَظُّونَهُ مِنْهُمْ » . نعم ؛ ما كان مما استأثر الله به ولم يطلع عليه أحدا من خلقه . فذلك الذي يقال فيه : الله أعلم . وقد استنبط علي رضي الله عنه مدة أقل الحمل — وهو ستة أشهر — من قوله تعالى : « وَحَمَلُهُ وَفَصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا » وقوله تعالى : « وَالْوِلْدَانُ يَرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ » فإذا فصلنا الحولين من ثلاثين شهرا بقيت ستة أشهر ؛ وبثله كثير . وفي قوله تعالى : « وَإِلَى الرَّسُولِ » دليل على أن سنته صلى الله عليه وسلم يعمل بها ويقتل ما فيها . قال صلى الله عليه وسلم : « ما نهيتكم عنه فأجتنبوه وما أمرتكم بهم فافعلوا منه ما استطعتم فإنما أهلك من كان قبلكم كثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم » أخرجه مسلم . وروى أبو داود عن أبي رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا تدري ما وجدنا في كتاب الله أتبعناه » . وعن العرياض بن سارية أنه حضر رسول الله صلى الله عليه وسلم يضطرب الناس وهو يقول : « أيمسب أحدكم متكئا على أريكته وقد يظن أن الله لم يحرم شيئا إلا ما في هذا القرآن والآ وإني والله قد أمرت ووعظت ونهيت عن أشياء إنها لمثل القرآن أو أكثر » . وأخرجه الترمذي من حديث المفسد بن معدي كرب بمعناه وقال : حديث حسن غريب . والقاطع قوله تعالى : « فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ آيَةٌ » الآية . وسياق .

(١) قوله متكئا « على أريكته » : جالسا على سريره المزين ؛ وهذا بيان لحماقة من أدبه كما هو دأب المتهمين المفرودين بالمال . وقال الخطابي : أراد به أصحاب القبة والدة القرن زورا البيوت ولم يظفروا بالأسفار الحديث من أهله فترده حيث لا يراقق هواه . (عنه ابن ماجه) .

الثالثة - قوله تعالى : ﴿ ذَلِكْ خَيْرٌ ﴾ أى ردكم ما اختلفتم فيه إلى الكتاب والسنة خير من التنازع : ﴿ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ أى مرجعاً من آل يؤول إلى كذا أى صار . وقيل : من ألت الشيء إذا جمعه وأصلحته . فالتأويل جمع معانى الفاظ أشكبت بلفظ لا يشكال فيه ؛ يقال : أول الله عليك أمرك أى جمعه ، ويحوز أن يكون المعنى وأحسن من تأويلكم .

قوله تعالى : أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا إِلَى الْغُلُغُولِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ۖ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أُنْزِلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتُ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا ۝

روى يزيد بن زريع عن داود بن أبي هند عن الشعبي قال : كان بين رجل من المنافقين ورجل من اليهود خصومة ، فدعا اليهودى المنافق إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، لأنه علم أنه لا يقبل الرشوة . ودعا المنافق اليهودى إلى حكمهم ، لأنه علم أنهم يأخذون الرشوة في أحكامهم ؛ فلما اختلفا اجتمعا على أن يحكما كما هنا في جهينة ، فأنزل الله تعالى في ذلك : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ ﴾ يعنى المنافق . ﴿ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ ﴾ يعنى اليهودى . ﴿ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا إِلَى الْغُلُغُولِ ﴾ إلى قوله : ﴿ وَيَسْتَلْهِمُوا تَسْلِيمًا ﴾ قال الضحاك : دعا اليهودى المنافق إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، ودعا المنافق إلى كعب بن الأشرف وهو الطاغوت . ورواه أبو صالح عن ابن عباس قال : كان بين رجل من المنافقين - يقال له بشر - وبين يهودى خصومة ؛ فقال اليهودى : اطلق نسا إلى جد ، وقال المنافق : بل إلى كعب بن الأشرف - وهو الذى سماه الله الطاغوت - أى ذو الطغيان - فأبى اليهودى أن يخاصمه إلا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأسبى رأى ذلك المنافق أتى معه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ففضى لليهودى .

فلما خرجا قال المنافق : لا أَرْضَى ، إنطلق بنا إلى أبي بكر ؛ لحكم لليهودي فلم يرض — ذكره الزجاج — وقال : أنطلق بنا إلى عمر فاقبلا على عمر فقال اليهودي : إنا صرنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم إلى أبي بكر فلم يرض ؛ فقال عمر للمنافق : أكذلك هو ؟ قال : نعم . قال : رُوِيَ كَمَا حَتَّى أُنْجِرَ إِلَيْكَ ، فدخل وأخذ السيف ثم ضرب به المنافق حتى برد ، وقال : هكذا أقضى على من لم يرض بقضاء الله وقضاء رسوله ؛ وهرب اليهودي ، ونزل الآية ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أَنْتَ الْفَارُوقُ » . ونزل جبريل وقال : إن عمر رضى الله عنه فَرَّقَ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ ؛ فَسَمِيَ الْفَارُوقَ . وفي ذلك نزلت الآيات كلها إلى قوله : « وَاسْكُتُوا تَسْلِيمًا » وأنتصب : (ضَلَالًا) على المعنى ، أى يضلون ضلالا ؛ ومثله قوله تعالى : « وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا » . وقد تقدم هذا المعنى مستوفى . (١) و (صُدُّوا) أسم المصدر عند الخليل ، والمصدر الصدة ، والكوفيون يقولون هما مصدران .

قوله تعالى : فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ رِمَا قَدَّمْتُمْ آلِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا ﴿٦٧﴾ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا ﴿٦٨﴾

أى (فكيف) يكون حالهم ، أو (فكيف) يصنعون (إِذَا أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ) أى من ترك الاستئمان بهم ، وما يلحقهم من النذل في قوله : « فَقُلْ لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَتَنْتَقِبُوا مَعِيَ عَدُوًّا » . وقيل : يريد قتل صاحبهم (رِمَا قَدَّمْتُمْ آلِيهِمْ) وتم الكلام . ثم أبدأ بخبر عن فعلهم ؛ وذلك أن عمر لما قتل صاحبهم جاء قومه يطلبون دينه ويخلفون ما نريد بطلب دينه إلا الإحسان وموافقة الحق . وقيل : المعنى ما أردنا ما بالمدول عنك في المحاكمة إلا التوفيق بين الخصوم ، والإحسان بالتقريب في الحكم ، أبى كيسان : عدلا

(١) برد (فتح الموحدة والراء) : أى مات . (٢) راجع به ٤ ص ٦٩ طبة أدل أرتانية .

وحقاً نظيرها « وَلَيُطْفِقُنَّ إِنَّا أَرَدْنَا إِلَّا الْحَسَنَى » فقال الله تعالى مكدباً لهم : (أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ) قال الزجاج : معناه قد علم الله أنهم منافقون . والفائدة لنا : اعلموا أنهم منافقون . (فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ) قيل : عن عقابهم . وقيل : عن قبول اعتذارهم (وَعِظْهُمْ) أى خوفهم . قيل : في الملأ . (وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا) أى أزرهم بأبلغ الزجر في السر والعلانية . الحسن : قل لهم إن أظهرتم ما في قلوبكم فتشكروا . وقد بلغ القول بلاغة ، ورجل بلغ بلغ بلسانه كنه ما في قلبه . والعرب تقول : أحق بلغ وبلغ ، أى نهاية في الحماقة . وقيل : معناه يبلغ ما يريد وإن كان أحق . ويقال : إن قوله تعالى : « فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ يَا قُلُوبُ قُلْتُمْ أَيْدِينَا » نزل في شأن الذين بنوا مسجد الضرار^(١) فلما أظهر الله فاقهم ، وأمرهم بهدم المسجد حلفوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم دفاعاً عن أنفسهم « ما أردنا بناء المسجد إلا طاعة الله ومواقفة الكتاب » .

قوله تعالى : وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا ﴿١٥٥﴾

قوله تعالى : (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ) « مِنْ » زائدة للتوكيد . (إِلَّا لِيُطَاعَ) فيما أمر به ونهى عنه . (بِإِذْنِ اللَّهِ) يعلم الله . وقيل : بتوفيق الله . (وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ) روى أبو صالح عن علي قال : قدم علينا أمرأيت بعد ما دفنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بثلاثة أيام ، فرمى بنفسه على قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحنّ على رأسه من ترابه ، فقال : قلت يا رسول الله فسمعنا قولك ، ووعيت عن الله فوعينا عنك ، وكان فيما أنزل الله عليك « وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ » الآية ، وقد ظلمت نفسى وجنتك

(١) هو مسجد بقباء ، وهي قرية على بعد ميلين من المدينة على يسار القاصد إلى مكة ، وهذا المسجد يطروح العوام بهدمه . (مجمع البلدان) .

تستغفرلى . فنودى من القبر أنه قد غُفِرَ لك . ومعنى ﴿لَوْ جَدُّوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ أى قابلاً لتوبتهم ، وهما مفعولان لا غير .

قوله تعالى : فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٥٦﴾
فيه خمس مسائل :

الأولى — قال مجاهد وغيره : المراد بهذه الآية من تقدم ذكره عن أراد الصّاحم إلى الطاغوت وفيهم نزل . وقال الطبري : قوله « فَلَا » ردُّ على ما تقدم ذكره ، تقديره فليس الأمر كما يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك ، ثم استأنف القسم بقوله : « وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ » . وقال غيره : إنما قدم « لا » على القسم اهتماماً بالنفي وإظهاراً لقوته ، ثم كرره بعد القسم تأكيداً للثبوت بالنفي ، وكان يصح إسقاط « لا » الثانية ويبقى أكثر الاهتمام بتقديم الأولى ، وكان يصح إسقاط الأولى ويبقى معنى النفي ويذهب معنى الاهتمام . و (شجر) معناه اختلف واختلط ، ومنه الشجر لاختلاف أخصانه . ويقال لعصا الهودج : شجار ، لتداخل بعضها في بعض . قال الشاعر :

نقصى فداؤك والتماح شواجر * والقوم ضحك اللقاء قيام

وقال طرفة :

وهم الحكماء أربابُ الهدى * وسعاة الناس في الأمر الشجر

وقالت طائفة : نزلت في الزبير مع الأنصارى ، وكانت الخصومة في سقّ بستان ، فقال عليه السلام للزبير : « أَسْقِ أرضك ثم أرسل الماء إلى أرض جارك » . فقال الخصم : أراك تُحِبُّ أبى ابن عمك ، فتكون وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال للزبير : « أَسْقِ ثم أحبس الماء حتى يبلغ الجدر »^(١) ونزل : « فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ » . الحديث ثابت صحيح رواه البخاري

(١) الجدر : دعوماً وقع حول المزة كالبلدار .

عن علي بن عبد الله عن محمد بن جعفر عن معمر، ورواه مسلم عن قتبية كلاهما عن الزهري .
 واختلف أهل هذا القول في الرجل الأنصاري ؛ فقال بعضهم : هو رجل من الأنصار من
 أهل بدر . وقال مكي والنحاس : هو حاطب بن أبي بلتعة . وقال الثعلبي والواحدي والمهدي :
 هو حاطب . وقيل : ثعلبة بن حاطب . وقيل غيره . والصحيح القول الأول ؛ لأنه غير
 معين ولا مستي ؛ وكنا في البخاري ومسلم أنه رجل من الأنصار . واختار الطبري أن يكون
 نزول الآية في المنافق واليهودي . كما قال مجاهد ، ثم تناول بمومها قصة الزبير . قال ابن العربي :
 وهو الصحيح ؛ فكل من آمن رسول الله في الحكم فهو كافر ، لكن الأنصاري زل زلة فاعرض
 عنه النبي صلى الله عليه وسلم وأقال غشته لعلمه بصحة يقينه ، وإنما كانت فتنة وليست لأجل
 بعد النبي صلى الله عليه وسلم . وكل من لم يرض بحكم الحاكم وطعن فيه وردة فهي ردة يستتاب .
 وإنما إن طعن في الحاكم نفسه لا في الحكم فله تمزيه وله أن يصفح عنه . وسيأتي بيان هذا
 في آخر سورة « الأعراف » إن شاء الله تعالى .

الثانية - وإذا كان سبب نزول هذه الآية ما ذكرناه من الحديث ففقهها أنه
 عليه السلام سلك مع الزبير وخصمه مسلك الصلح فقال : « أَسْقِ يَا زُبَيْر » لقربه من الماء
 « ثم أرسل الماء إلى جارك » . أي تساهل في حقك ولا تستوفه وتحمل في إرسال الماء إلى
 جارك . فخصه على المسامحة والتيسير ، فلما سمع الأنصاري هذا لم يرض بذلك وغضب ؛ لأنه
 كان يريد ألا يمسك الماء أصلاً ، وعند ذلك طلق بالكلمة الجائرة المهلكة الفارقة فقال :
 « أَن كَانَ ابْن عَمَّتِكَ ؟ » بمذمرة « أُن » المفتوحة على جهة الإنكار ؛ أي أعمك له على لأجل
 أنه قرابتك . فبعد ذلك تلون وجه النبي صلى الله عليه وسلم غضبا عليه ، وحكم للزبير باستيفاء
 حقه من غير مسامحة له . وعليه لا يقال : كيف حكم في حال غضبه وقد قال : « لَا يَقْضَى
 الْقَاضِي وهو غضبان » ؟ فإنا نقول : فإنه معصوم من الخطأ في التبليغ والأحكام ، بدليل
 العقل الدال على صدقه فيما يقوله عن الله تعالى فليس مثل غيره من الحكماء . وفي هذا الحديث

(١) حارة ابن العربي : وكل من لم يرض بحكم الحاكم بعده فهو حاس آم .

إرشاد الحاكم إلى الإصلاح بين الخصوم وإن ظهر الحق . ومنه مالك ، وأختلف فيه قول الشافعي . وهذا الحديث حجة واضحة على الجواز ؛ فإن أصطلحوا وإلا استوفى لدى الحق حقه ونجت الحكم .

الثالثة — وأختلف أصحاب مالك في صفة إرسال الماء الأمل إلى الأسفل ؛ فقال ابن حبيب : يُدخل صاحب الأمل جميع الماء في حائطه ويسقي به ، حتى إذا بلغ الماء من قاعة الحائط إلى الكمين من القائم فيه أطلق مدخل الماء ، وصرف ما زاد من الماء على مقدار الكمين إلى من يليه ، فيصنع به مثل ذلك حتى يبلغ السيل إلى أقصى الحوائط . وهكذا فسره لي مطرّف وابن المايثون ؛ وقاله ابن وهب . وقال ابن القاسم : إذا انتهى الماء في الحائط إلى مقدار الكمين أرسله كله إلى من تحته ولا يحبس منه شيئا في حائطه . قال ابن حبيب : وقول مطرّف وابن المايثون أحب إليّ وهم أعلم بذلك ؛ لأن المدينة دارهما وبها كانت القصة وفيها جرى العمل .

الرابعة — روى مالك عن عبد الله بن أبي بكر أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في سبيل مهزور ومذئب^(١) : ” يُمسك حتى الكمين ثم يُرسل الأمل على الأسفل “ . قال أبو عمر : « لا أعلم هذا الحديث يتصل عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه من الوجوه ، وأرفع أسانيده ما ذكره محمد بن إسحاق عن أبي مالك بن ثعلبة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم [أنه أهل مهزور ففضى أن الماء إذا بلغ الكمين لم يحبس الأمل . وذكره عبد الرزاق عن أبي حازم القرطبي عن أبيه عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم] قضى في سبيل مهزور أن يُحبس على كل حائط حتى يبلغ الكمين ثم يُرسل . وغيره من السيول كذلك . وسئل أبو بكر البزار عن حديث هذا الباب فقال : لست أحفظ فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث يثبت . قال أبو عمر : في هذا المعنى — وإن لم يكن بهذا اللفظ — حديث ثابت

(١) مهزور ومذئب : وأديان بالمدينة يسيلان بهاء المطر خاصة .

(٢) زيادة من كتاب « التمهيد » لأبي عمر بن عبد البر .

يُجْتَمَعُ عَلَى مَحَبَّتِهِ . رَوَاهُ ابْنُ وَهَبٍ عَنْ الْإِثْبِ بْنِ سَعْدٍ وَيُونُسُ بْنُ زَيْدٍ جَمِيعًا عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ حَدَّثَهُ أَنَّ عِمْدَ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ حَدَّثَهُ عَنْ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ خَاصِمٌ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي شَرَّاحِ الْحَرَّةِ ^(١) كَانَا يَسْتَقِيَانِ بِهَا كَلَاهُمَا النَّخْلَ ، فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ : سَرَّحَ الْمَاءَ ، فَأَبَى عَلَيْهِ ، فَاخْتَصَمَا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ . قَالَ أَبُو عَمْرٍو : وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ : " ثُمَّ يُرْسَلُ " فِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ " إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ الْكَهْبَيْنِ لَمْ يَحْسِبْ الْأَعْلَى " يَشْهَدُ لِقَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ . وَمِنْ جِهَةِ النَّظَرِ أَنَّ الْأَعْلَى لَوْ لَمْ يُرْسَلْ إِلَّا مَا زَادَ عَلَى الْكَهْبَيْنِ لَا يَقْطَعُ ذَلِكَ الْمَاءَ فِي أَقَلِّ مَدَّةٍ ، وَلَمْ يَنْتَهَ حَيْثُ يَنْتَهِي إِذَا أُرْسِلَ الْجَمْعُ ، وَفِي إِسْرَافِ الْجَمْعِ بَعْدَ اخْتِزَافِ الْأَعْلَى مِنْهُ مَا بَلَغَ الْكَهْبَيْنِ أَمُّهُ فَائِدَةٌ وَأَكْثَرُ فَعَا فِيمَا قَدْ جَعَلَ النَّاسُ فِيهِ شُرَكَاءَ ، فَقَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ أَوْلَى عَلَى كُلِّ حَالٍ . هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ أَسْأَلُهُ مَلِكًا لِلْأَسْفَلِ غَنَصًا بِهِ ، فَإِنْ مَا اسْتَحَقَّ بِمِثْلِ أَوْ بِمَلِكٍ صَحِيحٍ أَوْ اسْتَحَقَّ قَدِيمٌ وَبَثْوَتِ مَلِكٌ فَكُلٌّ عَلَى حَقِّهِ عَلَى حَسَبِ مَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ بِيَدِهِ وَعَلَى أَصْلِ مَسْأَلَتِهِ . وَبِإِثْبَابِ التَّرْفِيقِ .

الخامسة — قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ ﴾ أَيْ ضَيْقًا وَشُكًّا ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلشَّجَرِ الْمُتَفَّ : حَرَجٌ وَحَرَجَةٌ ، وَجَمْعُهُ حَرَاجٌ . قَالَ الضَّحَّاكُ : أَيْ إِثْمًا بِإِنْكَارِهِمْ مَا قَضَيْتَ . ﴿ وَيُسْأَلُوا أَسْلِيًّا ﴾ أَيْ يَتَقَادُوا لِأَسْرَكِ فِي الْقَضَاءِ . وَقَالَ الزَّيْجَلُ : « تَسْلِيًّا » مُصْدَرُ مَوْكَدٍ ، فَإِذَا قُلْتَ : ضَرَبْتُ ضَرْبًا فَكَأَنَّكَ قُلْتَ لَا أَشْكُ فِيهِ ، وَكَذَلِكَ « وَيُسْأَلُوا أَسْلِيًّا » أَيْ وَيُسْأَلُوا لِحُكْمِكَ تَسْلِيًّا لَا يَدْخُلُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ شُكًّا .

قوله تعالى : وَلَوْ أَنَّا كُنْتُمْ عَلَيْنَهُمْ إِنْ أَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَنْبِيْهُنَّ ﴿١١﴾ وَإِذَا لَّا تَجِدُنَهُمْ مِنْ لَدُنَّا أَعْرَافًا عَظِيمًا ﴿١٢﴾ وَلَهْدَيْتُنَّهُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا ﴿١٣﴾

(١) شَرَّاحٌ : بَشْرٌ سَجِيَّةٌ مَكْسُورَةٌ كَثَرَتْ جَمْعُ شَرِيَّةٍ فَفُتِحَ فَسُكُونٌ ، وَهِيَ سَائِلُ الْمَاءِ بِالْحَرَّةِ (فُتِحَ قَشْدُهُ) وَهِيَ أَرْضٌ ذَاتُ جِهَادَةٍ سَوْدٍ .

سبب نزولها ما روى أن ثابت بن قيس بن شماس فنان هو ويهودى؛ فقال اليهودى :
 والله لقد كُتِب علينا أن نقتل أنفسنا فقتلنا ، وبلغت القتل مبعين ألفا ؛ فقال ثابت : والله
 لو كُتِب الله علينا أن أقتلوا أنفسكم لعلنا . وقال أبو إسحاق السبيعي : لما نزلت « وَلَوْ أَنَّا
 كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ » الآية ، قال رجل : لو أمرنا لعلنا ، والحمد لله الذى عافانا . فبلغ ذلك رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال : « إنا من أمتى رجالا الإيمان أثبت في قلوبهم من الجبال الزوامى » .
 قال ابن وهب قال مالك : القائل ذلك هو أبو بكر الصديق رضى الله عنه ؛ وهكذا ذكر مكى
 أنه أبو بكر . وذكر النقاش أنه عمر بن الخطاب رضى الله عنه . وذكر عن أبي بكر رضى الله
 عنه أنه قال : لو كُتِب علينا ذلك لبدات بنفسي وأهل بيتي . وذكر أبو الليث السمرقندى :
 أن القائل منهم عمار بن ياسر وابن مسعود وثابت بن قيس ، قالوا : لو أن الله أمرنا أن نقتل
 أنفسنا أو نخرج من ديارنا لعلنا ؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « الإيمان أثبت في قلوب
 الرجال من الجبال الزوامى » . و « لو » حرف يدل على امتناع الشيء لامتناع غيره ؛ فأخبر الله
 سبحانه أنه لم يكتب ذلك علينا رفقا بنا لئلا نطهر مبعثنا ، فكمن أمر قصرنا عنه مع حفته
 فكيف بهذا الأمر مع نفسه ! لكن أما والله لقد ترك المهاجرون مسكنهم حاوية وخرجوا
 يطلبون بها عيشة راضية . « مَا فَعَلُوهُ » أى القتل والخروج « إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ » « قليل »
 يدل من الواو ؛ والتقديرنا فله إلا قليل . وأهل الكوفة يقولون : هو على التكرير ،
 ما فعلوا ما فعله إلا قليل منهم . وقرا عبيد الله بن عامر وعيسى بن جمر : « إِلَّا قَلِيلًا » على
 الاستثناء . وكذلك هو فى مصاحف أهل الشام . الباقون بالرفع ، والرفع أجود عند جميع
 النحويين . وقيل : انتصب على إخبار فعل ، تقديره إلا أن يكون قليلا منهم . وإنما صار
 الرفع أجود لأن اللفظ أولى من المعنى ، وهو أيضا يستعمل على المعنى . وكان من القليل
 أبو بكر وعمر وثابت بن قيس كما ذكرنا . وزاد الحسن ومقاتل عمارا وابن مسعود وعند
 ذكرناهما . « وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ » لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ « أى فى الدنيا والآخرة . » « وَأَشَدَّ
 تَبِيلًا » أى على الحق . « وَإِنَّا لَا نَتَّبِعُهُمْ مِنْ دُونِ آبَائِنَا فِي الْآخِرَةِ » وقيل :
 اللام لام الجواب ، و « إذا » دالة على الجزاء ، والمعنى لو فعلوا ما يوعظون به لآتيناهم .

قوله تعالى : وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا ﴿٥٥﴾ ذَلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ عَلِيمًا ﴿٥٦﴾

فيه ثلاث مسائل :

الأولى — قوله تعالى : (وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ) لما ذكر تعالى الأمر الذي لو فعله المخاطفون حين وعظوا به وأتابوا إليه لأنهم عليهم ذكر بعد ذلك جواب من يفعله . وهذه الآية تفسير قوله تعالى : « أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ . صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ » وهي المراد في قوله عليه السلام عند موته « اللَّهُمَّ الْوَفِيقُ الْأَعْلَى » . وفي البخاري عن عائشة قالت « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ما من نبي يمرض إلا خير بين الدنيا والآخرة » كان في شكواه الذي مرض فيه أخذته بحجة شديدة فسمعتة يقول : « مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين » فعلمت أنه خير . وقالت طائفة : إنما زلت هذه الآية لما قال عبد الله بن زيد بن عبد ربّه الأنصاري — الذي أرى الأذان — : يا رسول الله ، إذا ميت وميتنا كنت في طين لا تراك ولا يجتمع بك ، وذكر حزنه على ذلك فزلت هذه الآية . وذكر مكّي عن عبد الله هذا وأنه لما مات النبي صلى الله عليه وسلم قال : اللَّهُمَّ اغْنِنِي حَتَّى لَا أَرَى شَيْئًا بَعْدَهُ ، فمضى . وحكاه القشيري فقال : اللَّهُمَّ اغْنِنِي بَلَا أَرَى شَيْئًا بَعْدَ حَبِيبِي حَتَّى أَلْقَى حَبِيبِي ، فمضى مكانه . وحكى الثعلبي : أنها زلت في قوآن مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان شديد الحب له قليل الصبر عنه ، فأتاه ذات يوم وقد تغير لونه وتعلّ جسيمة ، يعرف في وجهه الجزف ، فقال له : « يا قوآن ما غير لوك ؟ » فقال : يا رسول الله ما بي ضر ولا وجع ، غير أنني إذا لم أراك اشتقت إليك واستوحشت وخشيت شديدة حتى ألتفك ، ثم ذكرت الآخرة وأخاف ألا أراك هناك ، لأنني عرفت أنك ترفع مع النبيين وأنى إن دخلت

الجنة كنت في منزلة هي أدنى من منزلك، وإن لم أدخل فذلك حين لا أراك أبداً؛ فانزل الله هذه الآية. ذكره الواحدي عن الكلبي. وأسيد عن مسروق قال قال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما ينبغي لنا أن نفارقك في الدنيا، فانك إذا فارقتنا رفعت فوقنا؛ فانزل الله تعالى: «وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ». وفي طاعة الله طاعةُ رسوله ولكنه ذكره تشريفاً لقدره وتوثيقاً باسمه صلى الله عليه وسلم وعلى آله. «فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ» أي هم معهم في دار واحدة ونعيم واحد يستمتعون برؤيتهم والحضور معهم، لا أنهم يساوونهم في الدرجة؛ فإنهم يتفاوتون لكنهم يتأرون للاتباع في الدنيا والاقتداء. وكل من فيها قد رزق الرضا بحاله، وقد ذهب عنه اعتقاد أنه مفضل. قال الله تعالى: «وَرَبَّعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ». والصدق قيل، المبالغ في الصدق أو في التصديق، والصدق هو الذي يحقق فعله ما يقوله بلسانه. وقيل: هم فضلاء اتباع الأنبياء الذين يسبقونهم إلى التصديق كأبي بكر الصديق. وقد تقدم في البقرة اشتقاق الصديق ومعنى الشهيد. والمراد هنا بالشهداء عمر وعثمان وعلي، والصالحين سائر الصحابة رضي الله عنهم أجمعين. وقيل: «الشهداء» القتل في سبيل الله. «والصالحين» صالحى أمة محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم. قلت: واللفظ يعم كل صالح وشهيد، والله أعلم. والرفق لين الجانب. وسمى صاحب ريفاً لارتفاق بصحبته؛ ومنه الرفقة لارتفاق بعضهم ببعض. ويجوز «وحسن أولئك رفيقا». قال الأخفش: «رفيقاً» منصوب على الحال وهو بمعنى رفقاء؛ وقال: انتصب على التثنية فوجد لذلك؛ فكأن المعنى وحسن كل واحد منهم ريفاً، كما قال تعالى: «ثُمَّ أَخْرَجُكُمْ طِفْلاً» أي نخرج كل واحد منكم طفلاً. وقال تعالى: «يَتَفَكَّرُونَ مِنْ طَرَفٍ خَفَى» وينظر إلى معنى هذه الآية قوله صلى الله عليه وسلم: «خير الزقاة أربعة» ولم يذكر الله تعالى هنا إلا أربعة فتأمل.

(١) راجع ج ١ ص ٢٣٣ طبع ثانية أرنه ١٧٣٠ و ج ٢ ص ١٧٣ طبع ثانية ١٧٣٠ و ج ٤ ص ٢٦٨ .

(٢) ينظر : مقابل ٤ تحول الرب : درآل نخل إلى درآل نخل : أى هى بازائها ومقابل لها .

الثانية - في هذه الآية دليل على خلافة أبي بكر رضى الله عنه؛ وذلك أن الله تعالى لما ذكر مراتب أوليائه في كتابه بدأ بالأعلى منهم وهم النبيون، ثم أتى بالصدّيقين ولم يجعل بينهما واسطة . وأجمع المسلمون على تسمية أبي بكر الصدّيق رضى الله عنه صدّيقا، كما أجمعوا على تسمية عهد عليه السلام رسولا، وإذا ثبت هذا وضح أنه الصدّيق وأنه ثاني رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يميز أن يتقدم بعده أحد . والله أعلم .

الثالثة - قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللَّهِ ﴾ أخبر تعالى أنهم لم ينالوا الفضل بطاعتهم بل نالوها بفضل الله تعالى وكرمه . خلافا لما قالت المعتزلة : إنما ينال العبد ذلك بفضل . فلما أمّنت الله سبحانه على أوليائه بما آتاهم من فضله ، وكان لا يجوز لأحد أن يُبَيِّنَ على نفسه بما لم يفعله دلّ ذلك على بطلان قولهم . والله أعلم .

قوله تعالى : يَتَأَيُّبُ الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانفِرُوا تُبَاطِئَ أَوْ انْفِرُوا جَمِيعًا ﴿٧١﴾
فيه خمس مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ يَتَأَيُّبُ الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ ﴾ هذا خطاب للمؤمنين المخلصين من أمة عهد صلى الله عليه وسلم، وأمرهم بمجاهد الكفار والخروج في سبيل الله وحماية الشرع . ووجه النظم والاتصال بما قبل أنه لما ذكر طاعة الله وطاعة رسوله، أمر أهل الطاعة بالقيام بإحياء دينه وإعلاء دعوته، وأمرهم ألا يقتحموا على ملوكهم على جهالة حتى يتخصّسوا إلى ما عندهم ، ويسلموا كيف يردّون عليهم ، فذلك أثبت لهم فقال : « خُذُوا حِذْرَكُمْ » فملّهم مباشرة الحروب . ولا ينافي هذا التوكّل بل هو عين التوكّل كما عتقد في « آل عمران » و يأتي . والحذر والحذر لفتان كالمثل والمثل . قال الفراء : أكثر الكلام الحذر ، والحذر مسموع أيضا ؛ يقال : خذ حذرك ، أى احذر . وقيل : خذوا السلاح حذرا ؛ لأن به الحذر والحذر لا يدفع القدر . وهى :

(١) راجع ج ٤ ص ١٨٩ طبة أهل أرواقية .

الثانية — خلافاً للقدرية في قولهم : إن الحذر يدفع ويمنع من مكابد الأعداء ، ولو لم يكن كذلك ما كان لأمرهم بالحذر معنى . فيقال لهم : ليس في الآية دليل على أن الحذر ينفع من القدر شيئاً ، ولكنا نُعبدنا بالإلّا نلقى بأيدينا إلى التهلكة ؛ ومنه الحديث « إِعْقِلْهَا وَتَوَكَّلْ » . وإن كان القدر جارياً على ما قضي ، ويفعل الله ما يشاء ، فالمراد منه طمأنينة النفس ، لا أن ذلك ينفع من القدر وكذلك أخذ الحذر . والدليل على ذلك أن الله تعالى أثنى على أصحاب نبيه صلى الله عليه وسلم بقوله : « قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا » فلو كان يصيبهم غير ما قضي عليهم لم يكن لهذا الكلام معنى .

الثالثة — قوله تعالى : « فَاتَّقُوا ثُبَاتٍ » يقال : تقربنفر (بكسر الفاء) نفيراً ، وفترت الدابة تنفّر (بضم الفاء) نفوراً ، المعنى : انهضوا لقتال العدو . واستنفر الإمام الناس دحاهم إلى النفر ، أى تقربهم إلى قتال العدو . والتفكير اسم للقوم الذين ينفرون ، وأصله من التفار والتفود وهو الفزع ، ومنه قوله تعالى : « وَلَوْ أَعْلَى أَدْبَارِهِمْ تُفُورًا » أى تافرين . ومنه نفر الجمل أى ورم . وتخلل رجل بالقصب فنفره أى ورم . قال أبو عبيد : إنما هو من نفار الشيء من الشيء وهو تحافيه عنه وتباعده منه . قال ابن فارس : النفر صفة رجال من ثلاثة إلى عشرة . والتفسير النفر أيضاً ، وكذلك النفر والنفرة ، وحكاها الفراء بالهاء . ويوم النفر : يوم ينفر الناس عن مَنى . و « ثُبَاتٍ » معناه جماعات متفرقات . ويقال : يُبينُ يجمع جمع السلامة في التأنيث والتذكير . قال عمرو بن كلثوم :

فأما يومَ خَشَرَتْنَا عليهم * فتصيح خيلنا عصباً ثُبَاتٍ^(١)

فقوله تعالى : « ثُبَاتٍ » كناية عن السرايا ، الواحدة ثُبّة وهى المصابة من الناس . وكانت في الأصل الثبّة . وقد تبيّت الخيل جعلتهم ثُبّة ثبّة . والثبّة : وسط الحوض الذى يشوب إليه الماء أى يريج . قال النحاس : وربما توهم الضعيف في العربية أنهما واحد ، وأن أحدهما من الآخر ، وبينهما فرق ، فثبّة الحوض يقال في تصغيرها ثَوْبِيّة ، لأنها من ثاب يشوب .

(١) المصب (جمع صبة) : الجماعات .

فيقال في الجماعة : ثبته . قال غيره : ثبته الحوض عنقوفة الواو وهو من الفعل ، وثبة الجماعة معتل اللام من ثبأ بثبو مثل خلا يخلو . ويجوز أن يكون الثبة بمعنى الجماعة من ثبة الحوض ؛ لأن الماء إذا تاب اجتمع ؛ فكل هذا تصرف به الجماعة ثبوتية فتدخل إحدى اليامين في الأخرى . وقد قيل : إن ثبة الجماعة إنما اشتقت من ثببت على الرجل إذا أُنشئت عليه في حياته وجمعت محاسن ذكره فيعود إلى الاجتماع .

الرابعة — قوله تعالى : (أَوْ أَقْرَبُوا جَمِيعًا) معناه الجوش الكثيف مع الرسول عليه السلام ؛ قاله ابن عباس وغيره . ولا تخرج السرايا إلا بإذن الإمام ليكون متجسسا لهم ، عضداً من ورائهم ، وربما احتجوا إلى دونه . وسيأتي حكم السرايا وغنائمهم وأحكام الجيوش وجوب الشورى « الأنفال » و « برائة » إن شاء الله تعالى .

الخامسة — ذكر ابن خزيمة متناد : وقيل إن هذه الآية منسوخة بقوله تعالى : « أَقْرَبُوا خِفَافًا وَثِقَالًا » وبقوله : « إِنْ تَقَرُّوا يُعَذِّبْكُمْ » ؛ ولأن يكون « أَقْرَبُوا خِفَافًا وَثِقَالًا » منسوخة بقوله : « فَأَقْرَبُوا ثَبَاتٌ أَوْ أَقْرَبُوا جَمِيعًا » وبقوله : « وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً » أولى ، لأن فرض الجهاد يقرر على الكفاية ، ففى سدد الثغور بعض المسلمين أسقط الفرض عن الباقين . والصحيح أن الآيتين جميعاً محتمتان ، إحداهما في الوقت الذي يحتاج فيه إلى تعيين الجميع ، والأخرى عند الاكتفاء بطائفة دون غيرها .

قوله تعالى : (وَإِنْ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ فَإِنْ أَصَابَكُمْ مُصِيبَةٌ قَالَ قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَمْ أَكُنْ مَعَهُمْ شَهِيدًا) وَلَوْ أَنَّ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِنْ اللَّهِ لَيَقُولُنَّ كَأَنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ يَلْبِسْنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧٧﴾

قوله تعالى : (وَإِنْ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ) يعنى المنافقين . والتبططة والإبطاء التأخر ؛ تقول : ما أبطاك عنا ، فهو لائم . ويجوز بطأت فلاناً عن كذا أى أخرته ؛ فهو متعذر .

والمعنيين مراد في الآية ؛ فكانوا يَعمدون عن الخروج ويُعمدون غيرهم . والمعنى أن من دخلائكم وجنسكم ومن أظهر إيمانه لكم . فالمناقضون في ظاهر الحال من أعداء المسلمين بإجراء أحكام المسلمين عليهم . واللام في قوله « لمن » لام تأكيد ، والثانية لام قسم ، و« من » في موضع نصب ، وصلتها « ليطئن » لأن فيه معنى التبين ، والتجسس « منكم » . وقرأ بجاهد والتخمي والكلي « وإن منكم لمن ليطئن » بالتخفيف ، والمعنى واحد . وقيل : المراد بقوله « وإن منكم لمن ليطئن » بعض المؤمنين ؛ لأن الله خاطبهم بقوله : « وإن منكم » وقد فرق الله تعالى بين المؤمنين والمنافقين بقوله « وما هم منكم » وهذا ياباه مساق الكلام وظاهره . وإنما جمع بينهم في الخطاب من جهة المجلس والنسب كما بينا لا من جهة الإيمان . هذا قول الجمهور وهو الصحيح إن شاء الله تعالى ، والله أعلم . يدل عليه قوله : (فَإِنْ أَصَابَكُمْ مُبِصِرَةٌ) أى قتل وهزيمة (قَالَ قَدْ أَتَمَّ اللَّهُ عَلَى) يعنى بالقيود ، وهذا لا يصدر إلا من منافق لا سيما في ذلك الزمان الكريم ، بعيد أن يقول مؤمن . وينظر إلى هذه الآية ما رواه الأئمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم إخباراً عن المنافقين " إن أهل صلاة طهيم صلاة الشاء وصلاة الفجر ولو يعلمون ما فيها لأتوهنوا ولو حبوا " الحديث . في رواية " ولو علم أحدكم أنه يحيد عظاميَّتين لشهدما " يعنى صلاة العشاء . يقول : لو لاح شيء من الدنيا يأخذونه وكافوا على يقين منه لبادروا إليه . وهو معنى قوله : (وَلَنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِنْ اللَّهِ) أى غنيمة وفتح (لَيَقُولَنَّ) هذا المنافق قول نادم حاسد (يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَوْفَى قَوْزًا عَظِيمًا) (كَأَنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ) فالكلام فيه تقديم وتأخير . وقيل : المعنى ليقولن كأن لم يكن بينكم وبينه مودة ؛ أى كأن لم يعاقدكم على الجهاد . وقيل : هو في موضع نصب على الحال . وقرأ الحسن « ليقولن » بضم اللام على معنى « من » ؛ لأن معنى قوله « لمن ليطئن » ليس يعنى رجلاً بيمينه . ومن فتح اللام أعاد فوجد الضمير على لفظ « من » . وقرأ ابن كثير وحفص عن حاصم « كأن لم تكن » بالياء على لفظ المودة . ومن قرأ بالياء جعل مودة بمعنى الود . وقول المنافق « يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ » على وجه الحسد أو الأسف

على فوت النعمة مع الشك في الجزاء من الله . (قَافُوزٌ) جواب التَّحَنُّنِ ولذلك نصب . وقرأ الحسن « فافوزُ » بالرفع على أنه تمنى الفوز ، فكأنه قال : يا ليتني أفوز فوزاً عظيماً . والنصب على الجواب ، والمعنى إن أكن معهم أفز . والنصب فيه بإضمار « أن » لأنه محمول على تأويل المصدر ؛ التقدير يا ليتني كان لي حضورُ قفوز .

قوله تعالى : فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٧٦﴾

فيه ثلاث مسائل :

الأولى - قوله تعالى : (فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) الخطاب للمؤمنين ؛ أى فليقاتل في سبيل الله (الَّذِينَ يَشْرُونَ) أى يبيعون ، أى يسدلون أنفسهم وأموالهم لله من أجل (بِالْآخِرَةِ) أى شواهد الآخرة .

الثانية - قوله تعالى : (وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) شرط . (فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ) عطف عليه ، والمجازاة (فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا) . ومعنى « فيقتل » يستشهد . « أو يغلب » يظفر بفريق . وقرأت طائفة « ومن يقاتل » بسكون لام الأمر . وقرأت فرقة « فليقاتل » بكسر لام الأمر . فذكر تعالى غاية حالة المقاتل واكتفى بالعائتين عملاً بهنما ؛ ذكره ابن عطية .

الثالثة - ظاهر الآية يقتضى التسوية بين من قُتل شهيداً أو أُنْقَلَبَ غانماً . وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تضمّن الله لمن خرج في سبيله لا يُفِرُّه إلا جهاداً في سبيلي وإيماناً بي وتصديقاً برسلي فهو على ضامن أن أدخله الجنة أو أخرجته إلى مسكنه الذي نخرج منه نائلاً ما نال من أجر أو غنيمة » وذكر الحلي : « وفيه عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ما من غازية تغزو في سبيل

الله فيصيبون النعمة إلا تسجلوا ثلثي أجرهم من الآخرة ويبقى لهم الثلث وإن لم يصيبوا غنيمة
 ثم لم أجرهم . فقوله : « نال ما نال من أجر أو غنيمة » يقتضى أن لمن لم يستشهد من
 المجاهدين أحد الأمرين ؛ إما الأجر إن لم يفتح ، وإما الغنيمة ولا أجر ، بخلاف حديث عبد الله
 ابن عمرو . ولما كان هذا قال قوم : حديث عبد الله بن عمرو ليس بشيء ؛ لأن في إسناده
 حميد بن هانيء وليس بمشهور ، ورتجوا الحديث الأول عليه لشهرته . وقال آخرون : ليس
 بينهما تعارض ولا اختلاف . و « أو » في حديث أبي هريرة بمعنى الواو ، كما يقوله الكوفيون .
 وقد دلت عليه رواية أبي داود فإنه قال فيه : « من أجر وغنيمة » بالواو الجامعة . وقد رواه
 بعض رواة مسلم بالواو الجامعة أيضا . وحميد بن هانيء مصرى سمع أبا عبد الرحمن الحبلى وعمر
 ابن مالك ، وروى عنه حيوة بن شريح وابن وهب ؛ فالحديث الأول محمول على جود النية
 والإخلاص في الجهاد ؛ فذلك الذى ضمن الله له إما الشهادة ، وإما رده إلى أهله مأجورا فائما .
 ويحمل الثانى على ما إذا توى الجهاد ولكن مع نيل المَغْنَم ، فلما أقسمت نيته أنخطأ أجره ؛
 فقد دلت السنة على أن للغانم أجرا كما دلّ عليه الكتاب فلا تعارض . ثم قيل : إن نقص أجر
 الغانم على من لم يفتح إنما هو بما فتح الله عليه من الدنيا فتمتع به وأزال عن نفسه شغل عيشه ؛
 ومن أخفق فلم يصب شيئا بقي على شغل عيشه والصبر على حاله ، فبقى أجره مؤثرا بخلاف
 الأول . ومثله قوله في الحديث الآخر : فمنا من مات لم يأكل من أجره شيئا منهم مضطرب
 ابن كثير ، ومنا من أيسعت له ممرته فهو يلهيها ^(١) .

قوله تعالى : وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ
 الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ
 الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَلْ لَنَا مِنَ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَلْ لَنَا مِنَ لَدُنْكَ نَصِيرًا ﴿٥٥﴾

(١) طلب القرة تهديا واحدها : جناها .

فيه ثلاث مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ حصَّص على الجهاد . وهو يتضمن تخليص المستضعفين من أيدي الكفرة المشركين الذين يسومونهم سوء العذاب ، ويهتدونهم عن الدين ، فأوجب تعالى الجهاد لإعلاء كلمته وإظهار دينه واستنقاذ المؤمنين الضمقاء من عباده ، وإن كان في ذلك تلف النفوس . وتخليص الأسارى واجب على جماعة المسلمين إما بالقتال وإما بالأموال ، وذلك أوجب لكونها دون النفوس إذ هي أهون منها . قال مالك : واجب على الناس أن يقدُّوا الأسارى بجميع أموالهم . وهذا لا خلاف فيه ، لقوله عليه السلام "فُكِّرُوا النَّاسَ" وقد مضى في «البقرة» . وكذلك قالوا : عليهم أن يأسروهم فإن المراساة دون المفاداة ، فإن كان الأسير غنياً ففعل يرجع إليه الفادى أم لا ، قولان للعلماء ، أحقهما الرجوع .

الثانية - قوله تعالى : ﴿ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ ﴾ عطف على اسم الله عز وجل ، أي وفي سبيل المستضعفين فإن خلاص المستضعفين من سبيل الله . وهذا اختيار الزجاج وقاله الزهري . وقال محمد بن يزيد : اختار أن يكون المعنى وفي المستضعفين فيكون عطفاً على السبيل ، أي وفي المستضعفين لاستنقاذهم ، فالسبيلان مختلفان . ومعنى المستضعفين من كان بمكة من المؤمنين تحت إزدال كفر قريش وأذاهم وهم المنيون بقوله عليه السلام : "اللهم أنج الوليد ابن الوليد وسلمة بن هشام وعياش بن أبي ربيعة والمستضعفين من المؤمنين" . وقال ابن عباس : كنت أنا وأخي من المستضعفين . في البخاري عنه « إلا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان » قال : كنت أنا وأخي بمن عذر الله ، أنا من الولدان وأخي من النساء .

الثالثة - قوله تعالى : ﴿ مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الْغَالِيَةِ أَهْلِهَا ﴾ القرية هنا مكة بإجماع من المتأولين . ووصفها بالظلم وإن كان القيل للأهل لعلقة الضمير . وهذا كما تقول : مرتبت بالرجل الواسعة داره ، والكرم أبوه ، والحسنة جازيته . وإنما وصف الرجل بها لعلقة اللفظية

بينهما وهو الضمير، فلو قلت : مررت بالرجل الكريم عمرو لم تجز المسألة، لأن الكرم لعمرو فلا يجوز أن يجعل صفة لرجل إلا بملقة وهي الهاء . ولا تنفي هذه الصفة ولا تجمع، لأنها تقوم مقام الفعل، فالمنى أى التى ظلم أهلها ولهذا لم يقل الظالمين . وتقول : مررت برجلين كريم أبواهما حسنة جاريتاهما، وبرجال كريم أبائهم حسنة جواريتهم . (وَأَجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ) أى من عندك (وَلِيًّا) أى من يستغثنا (وَأَجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا) أى ينصرنا عليهم .

قوله تعالى : الَّذِينَ آمَنُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ فَقَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا ﴿٨٥﴾

قوله تعالى : (الَّذِينَ آمَنُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) أى فى طاعته . (وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ) قال أبو عبيدة والكسائي : الطاغوت يذكرو يؤتى . قال أبو عبيدة : وإنما ذكر وأنت لأنهم كانوا يسمون الكاهن والكاهنة طاغوتا . قال : حدثنا حماد عن ابن جريج قال حدثنا أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله وسئل عن الطاغوت التى كانوا يصنعونها فقال : كانت فى جهنمة واحدة وفى أسلم واحدة، وفى كل حى واحدة . قال أبو إسحاق : الدليل على أنه الشيطان قوله من وجل : (فَقَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ) أى كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا) أى مكره ومكر من أتبعه . ويقال : أراد به يوم بدر حين قال للمشركين « لا غالب لكم اليوم من الناس وإني جارك لكم فلبت تزامت الفيتان نكص على عقبيه وقال إني بريء منكم » على ما يأتى .

قوله تعالى : أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ

تَخْشِيَةَ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا الْقِتَالَ لَوْلَا أَخَّرْتَنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ قُلْ مَتَّعَ الدُّنْيَا قَلِيلًا وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ اتَّقَى وَلَا تَظْلُمُونَ فَتَعِيلًا ﴿٢٨﴾

روى عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس أن عبد الرحمن بن عوف وأصحابه أتوا النبي صلى الله عليه وسلم بمكة فقالوا : يا نبي الله ، كنا في عِزٍّ ونحن مشركون ، فلما آمنا صرنا أذلة ؟ فقال : «إني أسرت بالعبودية فلا تقابلوا القوم» . فلما حوَّله الله تعالى إلى المدينة أمره بالقتال فكفَّوا فتزلت الآية . أخرجه النسائي في سننه ، وقاله الكلبي . وقال مجاهد : هم يهود . قال الحسن : هي في المؤمنين ؛ لقوله : (يَتَخَشَّوْنَ النَّاسَ) أي مشركي مكة (تَخْشِيَةَ اللَّهِ) فهي على ما طبع عليه البشر من الخافة لا على المخافة . قال السدي : هم قوم أسلموا قبل فرض القتال فلما عُرض كرهوه . وقيل : هو وصف للنافقين ؛ والمعنى يتخشون القتل من المشركين كما يتخشون الموت من الله . (أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً) أي عندهم وفي اعتقادهم .

قلت : وهذا أشبه بسياق الآية ؛ لقوله : (وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا الْقِتَالَ لَوْلَا أَخَّرْتَنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ) أي هلّا ، ولا يليها إلا الفعل . ومما ذ الله أن يصدر هذا القول من صحابة كريم يعلم أن الآجال محدودة والأرزاق مقسومة ، بل كانوا لأوامر الله بمقتضى سامعين طاعينين ، يرون الوصول إلى الدار الآجلة خيرا من المقام في الدار العاجلة ، على ما هو معروف من سيرتهم رضي الله عنهم . اللهم إلا أن يكون قائله ممن لم يرتفع في الإيمان قدمه ، ولا انشرح بالإسلام جنته ، فإن أهل الإيمان متفاضلون بينهم الكامل ومنهم الناقص ، وهو الذي تنفر نفسه عما يؤمر به فيما تلحقه فيه المشقة وتذكره فيه الشدة . والله أعلم .

قوله تعالى : (قُلْ مَتَّعَ الدُّنْيَا قَلِيلًا) ابتداء وخبر . وكذا (وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ اتَّقَى) أي المصطفى ؛ وقد مضى القول في هذا في «البقرة» . ومتاع الدنيا متعتها والاستمتاع ببلداتها .

وسماه قليلاً لأنه لا بقاء له . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « متلى ومثل الدنيا كراكيب ^(١) قال قيلولة تحت شجرة ثم راح وتركها » . وقد تقدم هذا المعنى في « البقرة » مستوفى .

قوله تعالى : أَيَنَّمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشِيدَةٍ وَإِنْ تُصَبِّهُمُ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَٰذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصَبِّهُمُ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَٰذَا مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ قَالِ هَٰؤُلَاءِ الْقَوْمُ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴿٣٨﴾

فيه أربع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : (أَيَنَّمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ) شرط ومجازاة ، و « ما » زائدة . وهذا الخطاب عام وإن كان المراد المتنافين أو ضعفه المؤمنين الذين قالوا : « لَوْلَا أُنْزِلَتْ عَلَيْنَا آيَاتٌ مِنْ رَبِّنَا لَأَسْبَغَ الْفِتْنَةُ فِي أَعْيُنِنَا » . أى إلى أن نموت بأجلنا ، وهو أشبه بالمتنافين كما ذكرنا ؛ لقولهم لما أصيب أهل أحد ، قالوا : « لَوْ كُنَّا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا » فرد الله عليهم « أَيَنَّمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشِيدَةٍ » قاله ابن عباس في رواية أبي صالح عنه . وواحد البروج بُرْج ، وهو البناء المرتفع والقصر العظيم . قال طرفة يصف ناقة :

كَأَنَّمَا بُرْجٌ رُومِيٌّ تَكْفَفُهَا * بَانٍ بِشَيْدٍ وَأَبْرٌ وَأَحْجَارٍ ^(٢)

وقرا طلحة بن سليمان « يَدْرِكُكُمْ » رفع الكاف على إضمار الفاء ، وهو قليل لم يأت إلا في الشعر نحو قوله :

* مِنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا *

أراد فالح الله يشكرها .

واختلف العلماء وأهل التأويل في المراد بهذه البروج ؛ فقال الأكثر وهو الأصح : إنه أراد البروج في الحصون التي في الأرض الملبّية ؛ لأنها غاية البشر في التحصن والمنعة ، فمثل الله

(١) القيلولة : النوم في الظهيرة . وقيل : الاستراحة نصف النهار إذا اشتد الحر وإن لم يكن مع ذلك نوم .

(٢) الشيد (بالكسر) : كل ما طلي به الحائط من جص أو بلاط .

لم بها . وقال قتادة : في قصور محصنة . وقاله ابن جريج والجمهور ؛ ومنه قول عامر بن الطفيل للنبي صلى الله عليه وسلم : هل لك في حصن حصين ومنعة ؟ وقال مجاهد : البروج القصور . ابن عباس : البروج الحصون والأطام والفلّاح . ومعنى مشيدة مطولة ؛ قاله الزجاج والفتي . عكرمة : المزينة بالشيد وهو الحص . قال قتادة : محصنة ، والمشيّدة والمشيّد سواء ؛ ومنه « وقصر مشيد » والتشديد للكثير . وقيل : المشيد المطول ، والمشيّد المثلّ بالشيّد . يقال : شاد البنيان وأشاد بذكره . وقال السدي : المراد بالبروج بروج في السماء الدنيا مبينة . وحكى هذا القول مكّي عن مالك أنه قال : ألا ترى إلى قوله تعالى : « وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ » و « جَمَلٌ فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا » و « وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا » . وحكاها ابن العربي أيضا عن ابن القاسم عن مالك . وحكى النقاش عن ابن عباس أنه قال : « في بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ » معناه في قصور من حديد . قال ابن عطية : وهذا لا يعطيه ظاهر اللفظ .

الثانية — هذه الآية تزد على القدريّة في الأجل ؛ لقوله تعالى « أَيَّمَا كُتُوبٍ يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ » فمفهوم بذلك أن الأجل متى اهضمت فلا بد من مفارقة الروح الجسد ، كان ذلك بقتل أو غير ذلك مما أجرى الله العادة برزوخها به . وقالت المعتزلة : إن المقتول لو لم يقتله القاتل لعاش . وقد تقدّم الرد عليهم في « آل عمران » و يأتي ؛ فوافقوا بقولهم هذا الكفار والمنافقين .

الثالثة — اتخاذ البلاد وبنائها ليتمتع بها في حفظ الأموال والنفس ، وهي سنة الله في عباده . وفي ذلك أدل دليل على ردّ قول من يقول : التوكل ترك الأسباب ؛ فإن اتخاذ البلاد من أكبر الأسباب وأعظمها وقد أمرنا بها ، واتخذها الأنبياء وحفروا حولها الخنادق صدة وزيادة في التمتع . وقد قيل للأحنف : ما حكمة السور ؟ فقال : ليردع السفيه حتى يأتي الحكيم فيحيمه .

الرابعة — وإذا تزلزلنا على قول مالك والسُّدِّي في إنها بروج المياه ؛ فبروج الفلك اثنا عشر بُرجاً مشيّدة من الرُّغَم ، وهي الكواكب المظلم . وقيل للكواكب بروج لظهورها ؛ من بَرَج يَبْرَج إذا ظهر وأرغم ؛ ومنه قوله : « وَلَا تَبْرَجَنَّ تَبْرُجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى » . وخلفها الله تعالى منازل للشمس والقمر وقدر فيها ورَبَّ الأزمنة عليها ، وجعلها جنوبية وشمالية دليلاً على المصالح وصلماً على القبلة ، وطريقاً إلى تحصيل آتاء الليل وآتاء النهار لمعرفة أوقات التهجد وغير ذلك من أحوال المماش .

قوله تعالى : « وَإِنْ يُصِيبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ » أي إن يصب المنافقين غصب قالوا هذا من عند الله . « وَإِنْ يُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ » أي جَدْبٌ ومَحْلٌ قالوا هذا من عندك ، أي أصابنا ذلك بشؤمك وشؤم أصحابك . وقيل : الحسنة السلامة والأمن ، والسَيِّئَةُ الأمراض والخوف . وقيل : الحسنة الفخر . والسَيِّئَةُ الفقر . وقيل : الحسنة النعمة والفتح والنعمة يوم بدر ، والسَيِّئَةُ البلية والشدة والقتل يوم أحد . وقيل : الحسنة السراء ، والسَيِّئَةُ الضراء . هذه أقوال المفسرين وعلاء التأويل — ابن عباس وغيره — في الآية . وأنها نزلت في اليهود والمنافقين ، وذلك أنهم لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة عليهم قالوا : ما أزلنا نعرف النقص في شمارنا ومزارعنا مذ قدم علينا هذا الرجل وأصحابه . قال ابن عباس : ومعنى « مِنْ عِنْدِكَ » أي بسوء تديرك . وقيل : « مِنْ عِنْدِكَ » بشؤمك ، كما ذكرنا ، أي بشؤمك الذي لحقنا ؛ قالوه على جهة التطير . قال الله تعالى : « قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ » أي الشدة والرخاء والفقر والغنى من عند الله ؛ أي بقضاء الله وقدره . « قُلْ هَؤُلَاءِ أَقْوَمُ » يعني المنافقين « لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَقِيقتًا » أي ما شأنهم لا يفقهون إن كلا من عند الله .

قوله تعالى : مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنْ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴿٢٨﴾

قوله تعالى : (مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ)
 أى ما أصابك يا محمد من خصب ورجاء وصحة وسلامة فيفضل الله عليك وإحسانه إليك ،
 وما أصابك من جذب وشدة فيذهب أثره عوقبت عليه . والخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم
 والمراد أئمة . أى ما أصابكم يا معشر الناس من خصب وأنساع رزق فمن تفضل الله عليكم ،
 وما أصابكم من جذب وضيق رزق فمن أنفسكم ؛ أى من أجل ذنوبكم وقع ذلك بكم . قاله
 الحسن والسدي وغيرهما ؛ كما قال تعالى : « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ » . وقد قيل :
 الخطاب للإنسان والمراد به الجنس ؛ كما قال تعالى : « وَالْمَصْرُ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَيْرٌ »
 أى إن الناس لى خسر ، ألا تراه استغنى منهم فقال « إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا » ولا يستغنى إلا من
 جملة أو جماعة . وعلى هذا التأويل يكون قوله « مَا أَصَابَكَ » استثناء . وقيل : فى الكلام
 حذف تقديره يقولون . وعليه يكون الكلام متصلا ؛ والمعنى قال هؤلاء القوم لا يكادون
 يفقهون حديثا حتى يقولوا ما أصابك من حسنة فمن الله . وقيل : إن ألف الاستفهام
 مضمرة ؛ والمعنى أفن نفسك . ومثله قوله تعالى : « وَلَئِكَ نَمُحُّكُمْ عَنْ عِلِّيٍّ » والمعنى أو تلك
 نعمة ؟ وكذا قوله تعالى : « فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِئًا قَالَ هَذَا رَبِّي » أى أهدأ ربى ؟ قال
 أبو خراش الهذلي :

رَمَوْنِي وَقَالُوا يَا خُوَيْلِدُ لِمَ تُرَجَّحُ * قُلْتُ وَأَنْكَرْتُ الْوَجْهَ هُمُ هُمُ

أراد «أهم» فاضمر ألف الاستفهام وهو كثير وسيأتي . قال الأخفش «ما» بمعنى الذى . وقيل
 هو شرط . قال النحاس : والصواب قول الأخفش ؛ لأنه نزل فى شيء بعينه من الجلب ،
 وليس هذا من المعاصى فى شيء ولو كان منها لكان وما أصبت من سيئة . وروى عبد الوهاب
 ابن مجاهد عن أبيه عن ابن عباس وأبي وابن مسعود «ما أصابك من حسنة فمن الله وما

(١) فى اللسان مادة «رَجَّحَ» :

* رَفَعُوا وَقَالُوا يَا خُوَيْلِدُ لِمَ تَرَجَّحُ *

ورفعت الرجل ؛ سكتته ؛ يترجح . وقال ابن هاني : يريد رفعت فأنى المدة ؛ قال : والمدة لا تسمى إلا
 فى الشعر ، وقد ألقاها فى هذا البيت ؛ ومثله : أتى فرقت فطارعتي فمضوا إلى بعض .

أصابك من سيئة فإن نفسك وأنا كتبنا عليك « فهذه قراءة على التفسير ، وقد أثبتنا بعض أهل التّبع من القرآن ، والحديث بذلك عن ابن مسعود وأبي منقطع ؛ لأن مجاهد لم يربطه ولا أثباتاً . وصل قول من قال : الحسنة الفتح والغنمة يوم بدر ، والسيئة ما أصابهم يوم أحد ؛ أنهم عوقبوا عند خلاف الرّماة الذين أمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحرقوا ظهره ولا يرحلوا من مكانهم ، فأرأوا الهزيمة على قريش والمسلمون يفتنون أموالهم فتركوا مصافهم ، فنظر خالد بن الوليد وكان مع الكفار يومئذ ظهر رسول الله صلى الله عليه وسلم قد انكشف من الرّماة فأخذ مسرّة ودار حتى صار خلف المسلمين وحمل عليهم ، ولم يكن خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم من الرّماة إلا صاحب الرّاية ، حفظ وصيّة رسول الله صلى الله عليه وسلم فوقف حتى استشهد مكانه ؛ على ما تقدّم في « آل عمران » بيانه . فأنزل الله تعالى نظيره هذه الآية وهو قوله تعالى : « أولًا أصابكم مصيبة » يعني يوم أحد « قد أصبتم ميثلاً » يعني يوم بدر « قلتم أنى هذا قل هو من عند أنفسكم » . ولا يجوز أن تكون الحسنة هاهنا الطاعة ، والسيئة المصيبة كما قالت القسرية ؛ إذ لو كان كذلك لكان ما أصبت كما قدّمنا ، إذ هو بمعنى الفعل عندهم والكسب عندنا ، وإنما تكون الحسنة الطاعة والسيئة المصيبة في نحو قوله : « من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها » ومن جاء بالسيئة فلا يجزي إلا مثلاً » وأما في هذه الآية فهي كما تقدّم شرحت له من الحسب والجذب والرخاء والشدة ، على نحو ما جاء في آية « الأعراف » وهو قوله تعالى : « ولقد أخذنا آل فرعون بالسنين ونقص من الثمرات لعلهم يدركون » . « ن بالسنين » بالجذب سنة بعد سنة ؛ حبس المطر عنهم فنقصت ثمارهم وغلت أسعارهم . « فإذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وإن تصبهم سيئة يطيروا بموسى ومن معه » أى يشاءون بهم ويقولون هذا من أجل أتباعنا لك وطاعتنا إياك ، فردّ الله عليهم بقوله : « ألا إنما طائرهم عند الله » يعنى أن طائر البركة وطائر الشؤم من الخير والشر والنفع والضرر من الله تعالى لا يصنع فيه مخلوق ؛ فذلك قوله تعالى فيما أخبر عنهم أنهم يضيفونه للنبي صلى الله

عليه وسلم حيث قال : « وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ » كما قال : « أَلَا إِنَّمَا طَأْسُكُمْ عِنْدَ اللَّهِ » وكما قال تعالى : « وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ فَيَإِذْنُ اللَّهِ » أى بقضاء الله وقدره وعلمه ، وإيات الكتاب يشهد بعضها لبعض . قال علامؤنا : ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يشك فى أن كل شىء بقضاء الله وقدره وإرادته ومشيته ؛ كما قال تعالى : « وَتَبْلُوكُمْ بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً » وقال تعالى : « وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ يَقُومَ سُوءًا فَلَا مَرَدَ لَهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَّالٍ » .

مسألة — وقد تجاذب بعض جهال أهل السنة هذه الآية واحتج بها ، كما تجاذبها القدرية واحتجوا بها ، ووجه احتجاجهم بها أن القدرية يقولون : إن الحسنه هاهنا الطاعة ، والسيئة المصيبة ؛ قالوا : وقد نسب المصيبة فى قوله تعالى : « وما أصابك من سيئة فى نفسك » إلى الإنسان دون الله تعالى ؛ فهذا وجه تعلقهم بها . ووجه تعلق الآخرين منها قوله تعالى : « قل كل من عند الله » قالوا : ففسد أضاف الحسنه والسيئة إلى نفسه دون خلقه . وهذه الآية إنما يتعلق بها الجهال من الفريقين جميعا ؛ لأنهم بنوا ذلك على أن السيئة هى المصيبة ، وليست كذلك لما بيناه . والله أعلم . والقدرية إن قالوا « ما أصابك من حسنة » أى من طاعة « فمن الله » فليس هذا اعتقادهم ؛ لأن اعتقادهم الذى بنوا عليه منذهبهم أن الحسنه فعل الحسن والسيئة فعل المسمى . وأيضا فلو كان لهم فيها حجة لكان يقولون : ما أصبت من حسنة وما أصبت من سيئة لأنه الفاعل للحسنة والسيئة جميعا ، فلا يضاف إليه إلا بفعله لما لا يفعل غيره . نص على هذه المقالة الإمام أبو الحسين شيبب بن إبراهيم بن محمد بن حيدر فى كتابه المسمى بحزب الفلاح فى إطفاء الخطم .

قوله تعالى : « وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا » مصدر مؤكد ، ويعوز أن يكون المعنى ذاملا . « وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا » نصب على البيان والبإاء زائدة ، أى كفى الله شهيدا على بصدق رسالته نبيه وأنه صادق .

(١) كذا فى الأصول . والحق فى البحر لأبى حنن : « أبو الحسن شيبب » .

قوله تعالى : مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا ﴿٥٥﴾

قوله تعالى : (مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ) أعلم الله تعالى أن طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم طاعة له . وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " من أطاعني فقد أطاع الله ومن يعصني فقد عصى الله ومن يطع الأمير فقد أطاعني ومن يعص الأمير فقد عصاني " في رواية . " ومن أطاع أميري ومن عصى أميري " .

قوله تعالى : (وَمَنْ تَوَلَّى) أى أعرض . (فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا) أى حافظاً ورفيقاً لأعمالهم ، إنما عليك البلاغ . وقال الفتي : عجاباً ، ففسخ الله هذا بآية السيف وأمره بقتال من خالف الله ورسوله .

قوله تعالى : وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُوا مِنْ عِنْدِكَ بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ وَاللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا ﴿٥٦﴾ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفَرِيقَانِ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴿٥٧﴾

قوله تعالى : (وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُوا مِنْ عِنْدِكَ بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ وَاللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ) أى أمرنا طاعة ، ويجوز « طاعة » بالنصب ، أى نطيع طاعة ، وهى قراءة نصرين حاصم والحسن والبخاري . وهذا فى المناقذين فى قول أكثر المفسرين ؛ أى يقولون إذا كانوا عندك : أمرنا طاعة ، أو نطيع طاعة ، وقولهم هذا ليس بنافع ؛ لأن من لم يعتقد الطاعة ليس بمطيع حقيقة ، لأن الله تعالى لم يحقق طاعته بما أظهره ، فلو كانت الطاعة بلا اعتقاد حقيقة لحكم بها لهم ؛ فثبت أن الطاعة بالاعتقاد مع وجودها . (فَإِذَا بَرَزُوا) أى خرجوا (مِنْ عِنْدِكَ بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ) فذكر الطائفة لأنها فى معنى

رجال ، وأدغم الكوفيون الناء في الطاء ؛ لأنهما من مخرج واحد ، واستفتح ذلك الكسائي في الفعل وهو عند البصريين غير قبيح . ومعنى « بَيْت » زَوْج ومَوْء . وقيل : غير وبتل وحرف ؛ أى بدلوا قول النبي صلى الله عليه وسلم فيما عهده إليهم وأمرهم به . والتبئيت التبديل ؛ ومنه قول الشاعر ^(١) :

أَتَوْنِي فَلَمْ أَرْضَ مَا يَتُونَا • وَكَانُوا أَتَوْنِي بِأَمْرِ نَكْرٍ
لِأَنْتَ كَحَافِئِهِمْ مُنْذِرًا • وَهَلْ يُنْجِحُ الْعَبْدَ حُرٌّ خَرٌّ

آخر : ^(٢)

بَيْتٌ قَوْلِي عَبْدٌ مَالِي • لَكَ قَاتَلَهُ اللَّهُ عَبْدًا كَفُورًا
وبَيْت الرجل الأمر إذا دبره ليلا ؛ قال الله تعالى : « إِذْ يُسَيِّرُونَ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ » .
والعرب تقول : أَمْرٌ بَيْتٌ بَلِيلٌ إِذَا أَحْكَمَ . وإنما حُصِّنَ اللَّيْلُ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ وَقْتُ يُتَفَرَّقُ فِيهِ .
قال الشاعر :

أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ بَلِيلَ فَلَا • أَصْبَحُوا أَصْبَحْتُ لَمْ ضَوْءُ نَاءٍ
ومن هذا بَيْت الصبيام . والبيوت : المَاءُ بَيْتٌ لَيْلًا . والبيوت : الأمرُ يُبَيِّتُ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ
مُهَيَّأً بِهِ ؛ قال الخليل :

وَأَجْعَلُ يَفْقَرْتَهَا عُتَّةً • إِذَا خَفْتُ بَيوتَ أَمْرِ عَضَالٍ

والتبئيت والبيات أن يأتي المدد لَيْلًا . وبات يفعل كذا إذا فعله ليلا ؛ كما يقال : ظل بالنهار . وبَيْت الشيء قَدَّر . فإن قيل : فما وجه الحكمة في ابتدائه بذكر جهنم ثم قال : « بَيْتٌ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ » ؟ قيل : إنما عبر عن حال من علم أنه بقي على كفره وفجائه ؛ وصنف عن علم أنه سيعرج عن ذلك . وقيل : إنما عبر عن حال من شُهِد وحار في أمره ، وأما من سمع وسكت فلم يذكره . والله أعلم . ﴿ وَاللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُشَاءُ ﴾ أى يشتهه في مصانف أعمالهم ليجازيهم عليه . وقال الزجاج : المعنى يتله عليك في الكتاب . وفي هذه الآية دليل على أن

(١) هو الأسود بن يضر ؛ كما في اللسان مادة « نكر » .

(٢) هو الأسود بن حامر بن جرير القاني ؛ ياتى رجلا . كما في تفسير الطبري ج ٥ ص ١٧٤ طبع بلقي .

يجرد القول لا يفيد شيئاً كما ذكرنا ؛ فإنهم قالوا : طاعة ، ولَقَطُوا بها : ولم يحقق الله طاعتهم ولا حكم لهم بصحتها ؛ لأنهم لم يمتدوها . فثبت أنه لا يكون المطيع مطيعاً إلا باعتقادها مع وجودها .

قوله تعالى : ﴿ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا . أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ ﴾ أي لا تخبر بأسمائهم ؛ عن الضحاك ، يعني المنافقين . وقيل : لا تعاقبهم . ثم أمره بالتوكل عليه والثقة به في النصر على عدوه . ويقال : إن هذا مفسوخ بقوله تعالى : « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ » ثم حاب المنافقين بالإعراض عن التدبر في القرآن والتفكير فيه وفي معانيه . تدبرت الشيء فكرت في عاقبته . وفي الحديث « لا تدابروا » أي لا يؤتى بعضهم بعضاً دُبْرُه . وأدبر القوم مضى أمرهم إلى آخره . والتدبير أن يدبر الإنسان أمره كأنه ينظر إلى ما تصير إليه عاقبته . ودلت هذه الآية وقوله تعالى : « أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالًا » على وجوب التدبر في القرآن ليعرف معناه . وكان في هذا رد على فساد قول من قال : لا يؤخذ من تفسيره إلا ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ومنع أن يتأول على ما يسوغه لسان العرب . وفيه دليل على الأمر بالنظر والاستدلال وإبطال التقليد ، وفيه دليل على إثبات القياس .

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ كَانِ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ أي تفاوتاً وتناقضاً ؛ عن ابن عباس وقتادة وابن زيد . ولا يدخل في هذا اختلاف ألفاظ القراءات وألفاظ الأمثال والدلالات ومقادير السور والآيات . وإنما أراد اختلاف التناقض والتفاوت . وقيل : المعنى لو كان ما يُخبرون به من عند غير الله لاختلف . وقيل : إنه ليس من متكلم يتكلم كلاماً كثيراً إلا وجد في كلامه اختلاف كثير ؛ إما في الوصف واللفظ ، وإما في جودة المعنى ، وإما في التناقض ، وإما في الكذب . فأتى الله عز وجل القرآن وأمرهم بتدبره ؛ لأنهم لا يجدون فيه اختلافاً في وصف ولا رداً له في معنى ، ولا تناقضاً ولا كذباً فيها يخبرون به من النيوب وما يُسرون .

قوله تعالى : وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ أُنْخَرِفَ أَدْعَاؤُهُ^ط ۖ وَلَوْ رَدُّهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلَّهِ الَّذِينَ يَسْتَنَيطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٢٩﴾

قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ ﴾ في « إذا » معنى الشرط ، ولا يُجَازَى بها وإن زيدت عليها « ما » وهي قليلة الاستعمال . قال سيويه . والجيد ما قال كعب بن زهير :
وَإِذَا مَا تَشَاءُ تَبَحُّثُ مِنْهَا * مَقْرِبَ الشَّمْسِ نَاشِطًا مَذْجُورًا^(١)

يعنى أن الجيد لا يحزم إذا ما كما لم يحزم في هذا البيت ، وقد تقدم في أول « البقرة » . والمعنى أنهم إذا سمعوا شيئاً من الأمور فيه أمن نحو ظفر المسلمين وقتل عدوهم ﴿ أَوْ أُنْخَرِفَ ﴾ وهو ضد هذا ﴿ أَدْعَاؤُهُ ۖ ﴾ أى أفضوه وأظهروه وتحدثوا به قبل أن يقفوا على حقيقته . قيل : كان هذا من ضَعْفَةِ المسابِين ، عن الحسن . لأنهم كانوا يفضون أمر النبي صلى الله عليه وسلم ويظنون أنهم لا شئ عليهم في ذلك . وقال الضحاک وابن زيد : هو في المنافقين فهُنَا عن ذلك لما يلحقهم من الكذب في الإرجاف .

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ رَدُّهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ ﴾ أى لم يحدثوا به ولم يفضوه حتى يكون النبي صلى الله عليه وسلم هو الذى يمسك به ويُفضيه . أو أولوا الأمر وهم أهل العلم والفقه ، عن الحسن وقتادة وغيرهما . السُّدِّي وابن زيد : الولاء : وقيل : أمراء السرايا . ﴿ لَعَلَّهِ الَّذِينَ يَسْتَنَيطُونَهُ مِنْهُمْ ﴾ أى يستخرجونه ، أى علموا ما ينبغي أن يفشى منهم وما ينبغي أن يكتم . والاستنباط مأخوذ من استنبطت الماء إذا استخرجته . والتبيط : الماء المستبيط أول ما يخرج من ماء البئر أو ما تحفر . ومضى التبيط نبطاً لأنهم

(١) وصف تائه بالتشاطر والسرعة بعد السير التباركه ؟ فشيها في آياتها مسرة بتأبط قد ذكر من مائة أو سبع .

والتبيط : التبر يخرج من يده إلى يده ، فذلك أوسل له وأخبر . (من شرح الترواد) .

(٢) راجع ج ١ ص ٢٠١ طبعة ثانية أرفأفة .

يستخرجون ما في الأرض . والاستنباط في اللغة الاستخراج ، وهو يدل على الاجتهاد إذا
قدم النص والإجماع كما تقدم .

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ لَا فَضَّلَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتَهُ ﴾ رفع بالابتداء عند سيويه ، ولا يجوز أن
يظهر الخبر عنده . والكوفيون يقولون : رفع بولا . ﴿ لَا تَتَّبِعُوا الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ في هذه الآية
ثلاثة أقوال ؛ قال ابن عباس وفيه : المعنى أذاعوا به إلا قليلا منهم لم يُذِع ولم يُفِش . وقاله
جماعة من النحويين : الكسائي والأخفش وأبو عبيد وأبو ساتم والطبري . وقيل : المعنى
لعلمه الذين يستنبطونه منهم إلا قليلا منهم ؛ من الحسن وفيه ، واختاره الزجاج قال : لأن
هذا الاستنباط الأكثرُ يعرفه ؛ لأنه استعمال خبر . واختار الأول الفراء قال : لأن علم السرايا
إذا ظهر عليه المستنبط وفيه ، والإذاعة تكون في بعض دون بعض . قال الكلبي عنه :
فذلك استحصت الاستثناء من الإذاعة . قال النحاس : فهذان قولان على الجواز ؛ يريد أن
في الكلام تهديدا وتأخيرا . وقول ثالث بغير جواز . يكون المعنى ولولا فضل الله ورحمته بأن بعث
فيكم رسولا أقام فيكم الحجة لكفرتم وأشركتم إلا قليلا منهم فإنه كان يوحد . وفيه قول رابع
— قال الضعك : المعنى لا تتبع الشيطان إلا قليلا ، أى أن أصحاب عهد صل الله عليه وسلم
حدّثوا أنفسهم بأمر من الشيطان إلا قليلا ، يعنى الذين امتحن الله قلوبهم للتفوى . وعلى هذا
القول يكون قوله « إلا قليلا » مستثنى من قوله « لَا تَتَّبِعُوا الشَّيْطَانَ » . قال المهدوي : وأنكر
هذا القول أكثر العلماء ، إذ لولا فضل الله ورحمته لأتبع الناس كلهم الشيطان .

قوله تعالى : ﴿ فَاقْتُلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تَكُفُّ إِلَّا نَفْسُكَ وَحَرِّضِ
الْمُؤْمِنِينَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَكُفَّ بَأْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَاللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا
وَأَشَدُّ تَنكِيلًا ﴾

قوله تعالى : ﴿ فَاقْتُلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ هذه الفاء متعلقة بقوله « وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ
يُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ أُؤْتِيَهُ أَجْرًا عَظِيمًا فَاقْتُلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ » أى من أجل هذا فقاتل .

وقيل : هي متعلقة بقوله : « وما لكم لا تُقاتلون في سبيل الله فقاتل » . كأن هذا المعنى : لا تدع جهاد العدو والاستنصار عليهم للمستضعفين من المؤمنين ولو وحده ؛ لأنه وعدته بالنصر . قال الزجاج : أمر الله تعالى رسوله صلى الله عليه وسلم بالجهاد وإن قاتل وحده ؛ لأنه قد ضمن له النصر . قال ابن عطية : « هذا ظاهر اللفظ ، إلا أنه لم يبيح في خبر قط أن القتال يُرْس عليه دون الأمة مدة ما ؛ فالمعنى والله أعلم أنه خطاب له في اللفظ ، وهو مثال ما يقال لكل واحد في خاصة نفسه ؛ أي أنت يا محمد وكل واحد من أمتك القول ؛ فقاتل في سبيل الله لا تكلف إلا نفسك . ولهذا ينبغي لكل مؤمن أن يجاهد ولو وحده ؛ ومن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم : « والله لأقاتلنهم حتى تنفرد سائقي » . وقول أبي بكر وقت الردة : ولو خالفني يميني لجاهدتها بشألي » . وقيل : إن هذه الآية نزلت في موسم بدر الصغرى ؛ فإن أبا سفيان لما انصرف من أحد واعد رسول الله صلى الله عليه وسلم موسم بدر الصغرى ؛ فلما جاء المياد نرج إليها رسول الله صلى الله عليه وسلم في سبعين راكبا فلم يحضر أبو سفيان ولم يتفق قتال . وهذا على معنى ما قاله مجاهد كما تقدم في « آل عمران » . ووجه النظم على هذا والاتصال بما قبل أنه وصف المنافقين بالتخليط وإهراق الأراجيف ، ثم أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالإعراض عنهم وبالجهاد في سبيل الله وإن لم يساعده أحد على ذلك .

قوله تعالى : « لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ » « تُكَلَّف » مرفوع لأنه مستقبل ، ولم يحزم لأنه ليس حلة للأول . وزعم الأخفش أنه يحوز جزمه . « إِلَّا نَفْسَكَ » خبر ما لم يسم فاعله ؛ والمعنى لا تكلف نفسك ولا تؤاخذ به .

قوله تعالى : « وَحَرِّضَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى أَنْ يَكْفَ بِأَسْ الدِّينِ كَفَرُوا » فيه ثلاث مسائل : الأولى — قوله تعالى : « وَحَرِّضَ الْمُؤْمِنِينَ » أي حثهم على الجهاد والقتال . يقال : حرضت فلانا على كذا إذا أمرته به . وحارض فلان على الأمر وأكب وواظب بمعنى واحد .

(١) أي حتى أموت . والساقية : صفحة السيف ؛ وكفى بإفرادها من الموت لأنها لا تنفرد عما إليها إلا به .

(٢) راجع ج ٤ ص ٢٧٧ طبة أدلى أرتانية .

الثانية — قوله تعالى : ﴿ عَسَىٰ أَن يَكُفَّ بَأْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ إيطاع ، والإيطاع من الله عز وجل واجب . على أن الطمع قد جاء في كلام العرب على الوجوب ؛ ومنه قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ ﴾ . وقال ابن مقليل :^(١)

ظني بهم كعسى وهم يتوقف^(٢) • يفتازعون جوائز الأمثال^(٣)

قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّهُ أَشَدُّ بَاسًا ﴾ أى صولة وأعظم سلطانا وأقدر بأسا على ما يريد . ﴿ وَأَشَدُّ تَنكِيلًا ﴾ أى عقوبة ؛ عن الحسن وفيه . قال ابن دُرَيْد : رماه الله بُنْكَلةً ، أى رماه بما ينكله . قال : ونكلت بالرجل تنكيلا من النكال . والمنكّل الشيء الذى ينكّل بالإنسان . قال :

• وادم على أفتائهم بمنكّل^(٤) •

الثالثة — إن قال قائل : نحن نرى الكفار في بأس وشدة ، وقلم : إن عسى بمعنى اليقين فأين ذلك الوعد ؟ قيل له : قد وجد هذا الوعد ولا يلزم وجوده على الاستمرار والديموم ، ففى وجد ولو لحظة مثلا فقد صدق الوعد ؛ فكف الله بأس المشركين بيدر الصغرى ، وأخلفوا ما كانوا جاهلوه من الحرب والقتال « وكفى الله المؤمنين القتال » وبالحدائية أيضا عما راموه من القدر واتهاز الفرصة ، ففطن بهم المسلمون فخرجوا فأخذوهم أمّرى ، وكان ذلك والسفراء يمشون بينهم فى المصلح ، وهو المراد بقوله تعالى : « وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ » على ما يأتى . وقد ألقى الله فى قلوب الأحزاب الرعب وانصرفوا من غير قتل ولا قتال ؛ كما قال تعالى « وَكَفَىٰ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ » . وخرج اليهود من ديارهم وأموالهم بغير قتال المؤمنين لهم ، فهذا كله بأس قد كفه الله عن المؤمنين ، مع أنه قد دخل من اليهود والنصارى العدد الكثير والجُمُ الففير تحت الجزية صاغرين وتركوا المحاربة دائرين ، فكف الله بأسهم عن المؤمنين . والحمد لله رب العالمين .

(١) التفرقة : القدر من الأرض . (٢) فى الأصول : « يتنازعون نزائن الأموال » . والتصويب عن القسان مادة « صا » . (٣) هذا صديريت ، وعجزه : • بفسرة أو عرض جيش جفل • (٤) الدائر : الدليل المجهن .

قوله تعالى : مَنْ يَسْتَفْعِ شَفْعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا وَمَنْ يَسْتَفْعِ شَفْعَةً سَيِّئَةً يَكُنْ لَهُ كِفْلٌ مِنْهَا وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُقْبِتًا ﴿٢٩﴾
فيه ثلاث مسائل :

الأولى — قوله تعالى : (مَنْ يَسْتَفْعِ) أصل الشفاعة والشفعة ونحوها من الشفع وهو الزوج في العدد ؛ ومنه الشفع لأنه يصير مع صاحب الحاجة شفعاً . ومنه ناقة شفعو إذا جمعت بين محلتين في حلية واحدة . وناق شفع إذا اجتمع لها حمل وولد بغيرها . والشفع ضم واحد إلى واحد . والشفعة ضم ملك الشريك إلى ملكك ؛ فالشفاعة إذا ضم فريك إلى جاهك ووسيلتك ، فهي على التحقيق إظهار لمنزلة الشفع عند المشفع وإيصال المنفعة إلى المشفوع له .

الثانية — واختلف المتأولون في هذه الآية ؛ فقال مجاهد والحسن وابن زيد وغيرهم : هي في شفاعات الناس بينهم في حوائجهم ؛ فمن يشفع لينفع فله نصيب ، ومن يشفع لضرر فله كِفْل . وقيل : الشفاعة الحسنة هي في البر والطاعة ، والسيئة في المعاصي . فمن شفع شفاعة حسنة ليصلح بين اثنين استوجب الأجر . ومن سعى بالنيمة والغيبة أثم ، وهذا قريب من الأول . وقيل : يعني بالشفاعة الحسنة الدعاء للسامعين ، والسيئة الدعاء عليهم . وفي صحيح البخاري : ” من دعا بظهر الغيب استجيب له وقال الملك آمين ولك بمثل ” . هذا هو النصيب ، وكذلك في الشر ؛ بل يرجع شؤم دعائه عليه . وكانت اليهود تدعو على المسلمين . وقيل : المعنى من يكن شفعاً لصاحبه في الجهاد يكن له نصيبه من الأجر ، ومن يكن شفعا لآخر في باطل يكن له نصيبه من الوزر . وعن الحسن أيضاً : الحسنة ما يجوز في الدين ، والسيئة ما لا يجوز فيه . وكانت هذا القول جامع . والكفل الوزر والإثم ؛ عن الحسن وقاعدة السدي وابن زيد هو النصيب . واشتقاقه من الكساء الذي يحويه ركب البعير على سنامه

(١) كذا في الأصول ؛ والفتح في كتب اللغة : « شفعو وشافع » ومن التي شفعها وحدها ؛

لئلا يسقط . يقال : اكتفل الجير إذا أدت على سنامه كساء وركبت عليه . ويقال له : اكتفل لأنه لم يستعمل الظهور كله بل استعمل نصيبا من الظهور . ويستعمل في النصيب من الخير والشر ، وفي كتاب الله تعالى « يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ » . والشافع يؤجر نيا يجوز وإن لم يُشَفَّعْ ؛ لأنه تعالى قال « مَنْ يَشْفَعْ » ولم يقل يُشَفَّعْ . وفي صحيح مسلم « أَشْفَعُوا تُجرُوا وَلَيَفِضَ اللَّهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ مَا أَسبَحَ » .

الثالثة - قوله تعالى : (وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُقْبِتًا) « مقبِيا » معناه مُقْتَدِرًا ؛ ومنه قول الزبير بن عبد المطلب :

وذى ضِغْنٍ كَفَفْتُ النَّفْسَ عَنْهُ * وَكُنْتُ عَلَى مَسَاءَةِ مُقْبِتٍ

أى قديرا ، فالمنى أن الله تعالى يعطى كل إنسان قوته ؛ ومنه قوله عليه السلام : « كفى بالمرء إثمًا أن يُضَيِّعَ مِنْ يَقِينٍ » . حل من رواه هكنا ، أى من هو تحت قدرته وفى قبضته من حيال وغيره ؛ ذكره ابن عطية . يقول منه : قُتِهَ أَقْوَمُهُ قَوَاتًا ، وَأَقْتَهَ أَقْبَتُهُ إِقَاتَةً فَأَنَا قَائِمٌ وَمُقْبِتٌ . وحكى الـكـسـائى : أَقَاتَ يُقْبِتُ . وأما قول الشاعر :

* ... إِنْ عَلَى الْحِسَابِ مُقْبِتٌ *

فقال فيه الطبرى : إنه من غير هذا المعنى المتقدم ، وإنه بمعنى الموقوف . وقال أبو عبيدة : المقبِيت الحافظ . وقال الـكـسـائى : المقبِيت المقتدر . وقال النحاس : وقول أبى عبيدة أولى ؛ لأنه مشتق من القَوْتُ ، والقوت معناه مقدار ما يحفظ الإنسان . وقال الفراء : المقبِيت الذى يعطى كل رجل قوته . وجاء فى الحديث : « كفى بالمرء إثمًا أن يضيّع من بقوت ويَقِينٍ » . ذكره الثعلبى . وحكى ابن فارس فى المُجْمَل : المقبِيت المقتدر ، والمقبِيت الحافظ والشاهد ، وما عنده قِبْتُ لَيْلَةٍ وَقُوْتُ لَيْلَةٍ . والله أعلم .

(١) هو السويدي بن عادية ، وإليها يتناهى :

إلى الفضل أم على إذا حر * سبب إلى على الحساب مقبِيت

قوله تعالى : وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا ﴿٥٨﴾

فيه اثنتا عشرة مسألة :

الأولى — قوله تعالى : (وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ) التَّحِيَّةُ تَفْعَلُهُ مِنْ حَيْثُ ؛ فالأصل تَحِيَّةٌ مثل تَرْضِيَةٍ وَتَسْمِيَةٍ ، فادغموا الياء في الياء . والتحية السلام . وأصل التحية الدعاء بالحياة . والتحيات لله ، أي السلام من الأوقات . وقيل : الْمُلْكُ . قال عبد الله بن صالح العجلي : سألت الكسائي عن قوله « التحيات لله » ما معناها ؟ قال : التحيات مثل البركات ؛ فقلت : ما معنى البركات ؟ قال : ما جمعت فيها شيطان . وسألت عنها محمد بن الحسن فقال : هو شيء تعبد الله به عباده . فَقَلِمْتَ الكوفة فَلَقِيتَ عبد الله بن إدريس فقلت : إني سألت الكسائي ومحمدًا عن قوله « التحيات لله » فأجاباني بكذا وكذا ؛ فقال عبد الله بن إدريس : إنهما لا علم لهما بالشعر وبهذه الأشياء ؟ ! التحية الْمُلْكُ ؛ وَأَنشَد :

أَوُمُّهَا أَبَا قَابُوسَ حَتَّى • أُتْبِخَ عَلَى تَحِيَّتِهِ بِجُنْدِي

وَأَنشَد ابْنُ خُوَزَيْمَةَ :

أَسِيرَ بِهِ إِلَى التَّهْمَانِ حَتَّى • أُتْبِخَ عَلَى تَحِيَّتِهِ بِجُنْدِي

يريد على ملكه . وقال آخر^(١) :

وَلِكُلِّ مَا نَالَ الْفَسْقَ • قَدْ نَلَّاهُ إِلَّا التَّحِيَّةَ

وقال الثعلبي : إنما قال « التحيات لله » على الجمع ؛ لأنه كان في الأرض ملوك يُحْيُونَ بِتَحِيَّاتٍ مُخْتَلَفَاتٍ ؛ فيقال لبعضهم : أُبَيِّتَ اللَّعَنَ ، وبعضهم إِسْلَمَ وَأَتَمَّ ، وبعضهم عَشَ أَلْفَ سَنَةٍ . فقيل لنا : قولوا التحيات لله ؛ أي الإكفاظ التي تدل على الْمُلْكِ ، ويكنى بها عنه لله تعالى .

(١) البيت لسرور بن معدى كرب ، وفيه :

وكل مغاضة يهزاء زحف • وكل ساود التارات جه

(٢) هوزهر بن جناب الكلبي .

وجهه النظم بما قبل أنه قال : إذا خرجتم للجهاد كما سبق به الأمر لحيتكم في سفركم بتحيةة الإسلام فلا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام لست مؤمنا ، بل ردوا جواب السلام ، فإن أحكام الإسلام تجري عليهم .

الثانية — واختلف العلماء في معنى الآية وتأويلها ؛ فروى ابن وهب وابن القاسم عن مالك أن هذه الآية في تسميت العاطس والرد على المُشَمَّت . وهذا ضعيف ؛ إذ ليس في الكلام دلالة على ذلك ، أما الرد على المُشَمَّت فما يدل بالقياس في معنى رد التحية ؛ وهذا هو معنى مالك إن صح ذلك عنه . وفاقه أعلم . وقال ابن خزيمة : وقد يجوز أن يحمل هذه الآية على الهبة إذا كانت للثواب ؛ فمن وهب له هبة على الثواب فهو بالخير إن شاء ردها وإن شاء قبلها وأُتِيب عليها قيمتها .

قلت : وبحو هذا قال أصحاب أبي حنيفة ، قالوا : التحية هنا الهدية ؛ لقوله تعالى : «أوردوها» ولا يمكن رد السلام بعينه . وظاهر الكلام يقتضي أداء التحية بعينها وهي الهدية ، فأمر بالتوصيؤ إن قبل أو الرد بعينه ، وهذا لا يمكن في السلام . وسيأتي بيان حكم الهبة للثواب والهدية في سورة «الزوم» عند قوله : «وَمَا آتَيْتُم مِّن رِّبَا» إن شاء الله تعالى . والصحيح أن التحية ههنا السلام ؛ لقوله تعالى : «وَإِذَا جَاءُوكَ حَيَّوكَ بِمَا يَحَيِّكَ بِهِ اللَّهُ» . وقال النابتة الذبياني :

تَحِيَّتُهُمْ بَعْضُ السَّلَامِ بِهِمْ * وَأَكْسِيَةُ الْإِضْرَاحِ فَوْقَ الْمَشَاجِبِ^(٢)

أراد : ويسلم عليهم . وعلى هذا جماعة المفسرين . وإذا ثبت هذا وتفترق ففقه الآية أن يقال : أجمع العلماء على أن الابتداء بالسلام سنة مرغّب فيها ، وردّه فريضة ؛ لقوله تعالى : «لَحْيُوا بِأَحْسَنِ مِنهَا أَوْ رُدُّوهَا» . واختلفوا إذا ردّ واحد من جماعة هل يحسّز أو لا ؛ فذهب مالك والشافعي إلى الإجزاء ، وأن المسلم قد ردّ عليه مثل قوله . وذهب الكوفيون إلى أن ردّ السلام

(١) آية ٢٩ (٢) الولائد : الإمام . والإضرع : انزله الآخر ، وقيل : هو انزله الأصغر . والمشايب (جمع مشيب بكسر الميم) : عيدان يضم بعضها ويخرج بين فروعها وتوضع عليها التياب .

من الفروض المتعينة؛ قالوا : والسلام خلاف الرد لأن الابتداء به تطوع وردّه فريضة . ولو ردّه غير المسلم عليهم لم يسقط ذلك عنهم فرض الردّ، فدل على أن ردّ السلام يلزم كل إنسان بهينه؛ حتى قال قتادة والحسن : إن المصلي يردّ السلام كلما إذا سلّم عليه ولا يقطع ذلك عليه صلّاته؛ لأنه فعل ما أمر به . والناس على خلافه . احتج الأولون بما رواه أبو داود عن عليّ بن أبي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " يُعزى من الجماعة إذا مروا أن يسلم أحدهم . ويعزى من الجلوس أن يردّ أحدهم " . وهذا نص في موضع الخلاف . قال أبو عمر : وهو حديث حسن لا معارض له ، وفي إسناده سعيد بن خالد ، وهو سعيد بن خالد الخزاعي مدنيّ ليس به بأس عند بعضهم ؛ وقد ضعفه بعضهم منهم أبو زرعة وأبو حاتم ويعقوب بن شيبة وجعلوا حديثه هذا منكراً لأنه انفرد فيه بهذا الإسناد؛ على أن عبد الله ابن الفضل لم يسمع من سعيد الله بن أبي رافع؛ بينهما الأخرج في خبر ما حديث . والله أعلم . واحتجوا أيضاً بقوله عليه السلام : " يسلم القليل على الكثير " . ولما أجمعوا على أن الواحد يسلم على الجماعة ولا يحتاج إلى تكرره على صناد الجماعة ، كذلك يردّ الواحد عن الجماعة وينوب عن الباقيين كفروض الكفاية . وروى مالك عن زيد بن أسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " يسلم الراكب على المشاة وإذا سلم واحد من القوم أجرأ عنهم " . قال علماؤنا : وهذا يدل على أن الواحد يكفي في الرد؛ لأنه لا يقال أجرأ عنهم إلا فيما قد وجب . والله أعلم . قلت : هكذا تأول علماؤنا هذا الحديث وجعلوه حجة في جواز رد الواحد؛ وفيه قلق .

الثالثة — قوله تعالى : ﴿ غَيْرُوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوها ﴾ ردّ الأحسن أن يزيد فيقول : عليك السلام ورحمة الله؛ لمن قال : سلام عليك . فإن قال : سلام عليك ورحمة الله؛ زدت في ردّك . وبركاته . وهذا هو النهاية فلا مزيد . قال الله تعالى خبراً عن البيت الكريم ورحمة الله وبركاته « على ما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى . فإن انتهى بالسلام غايته ، زدت في ردّك الواو في أول كلامك فقلت : و عليك السلام ورحمة الله وبركاته . والردّ بالمثل أن تقول لمن قال السلام عليك : عليك السلام ، إلا أنه ينبغي أن يكون السلام كلّ بلفظ الجماعة وإن كان

المُسَلَّم عليه واحدا . روى الأئمة عن إبراهيم النخعي قال : إذا سئمت على الواحد فقل : السلام عليك ، فإن معه الملائكة . وكذلك الجواب يكون بلفظ الجمع ، قال ابن أبي زيد : يقول المُسَلَّم السلام عليك ، ويقول الرائد وعليكم السلام ، أو يقول السلام عليكم كما قيل له ، وهو معنى قوله « أَوْ رُدُّوْهَا » ولا تهل في رُتلك : سلام عليك .

الرابعة — والاختيار في التسليم والأدب فيه تقديم اسم الله تعالى على اسم المخلوق ؛ قال الله تعالى : « سَلَامٌ عَلَى آلِ يَاسِينَ » . وقال في قصة إبراهيم عليه السلام : « رَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ » . وقال عذرا عن إبراهيم : « سَلَامٌ عَلَيْكَ » . وفي صحيح البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « خلق الله عز وجل آدم على صورته طوله ستون ذراعا فلما خلقه قال اذهب فسلم على أولئك النفر وهم نفر من الملائكة جلوس فاستمع ما يحوونك فانها حيتك وتحية ذريتك — قال — فذهب فقال السلام عليك فقالوا السلام عليك ورحمة الله — قال — فزادوه ورحمة الله — قال — فكل من يدخل الجنة على صورة آدم وطوله ستون ذراعا فلم يزل الخلق ينقص بعده حتى الآن » .

قلت : فقد جمع هذا الحديث مع صحته فوائد سبع : الأولى — الإخبار عن صفة خالق آدم . الثانية — أنا ندخل الجنة عليها بفضلها . الثالثة — تسليم القليل على الكثير . الرابعة — تقديم اسم الله تعالى . الخامسة — الرد بالمثل لقولهم : السلام عليكم . السادسة — الزيادة في الرد . السابعة — إجابة الجميع بالرد كما يقول الكوفيون . والله أعلم .

الخامسة — فإن ردت فقدم اسم المُسَلَّم عليه لم يأت محزوما ولا مكروها ؛ لثبوته عن النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال للرجل الذي لم يحسن الصلاة وقد سلم عليه : « وعليك السلام . أريج فصل فأنك لم تُصَلِّ » . وقالت عائشة : وعليه السلام ورحمة الله ؛ حين أخبرها النبي صلى الله عليه وسلم أن جبريل يقرأ عليها السلام . أخرجه البخاري . وفي حديث عائشة

(١) قال الثوري : « هذه الرواية ظاهرة في أن الضمير في صورة عامه إلى آدم ، وأن المراد أنه خلق في أول نشأة على صورته التي كان عليها في الأرض وتوفي عليها » .

من الفقه أن الرجل إذا أرسل إلى رجل بسلامه عليه أن يرّد كما يرّد عليه إذا شافهه . وجاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إن أبي يقرئك السلام؛ فقال : «عليك وعلى أبيك السلام» . وقد روى النسائي وأبو داود من حديث جابر بن سليم قال : لقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت : عليك السلام يا رسول الله؛ فقال : «لا تقل عليك السلام فإن عليك السلام تحية المبت ولكن قل السلام عليك» . وهذا الحديث لا يثبت ، إلا أنه لما جرت عادة العرب بتقديم اسم المدعو عليه في الشرك قولهم : عليه لمنة الله وغضب الله . قال الله تعالى : «وإنَّ عَلَيْكَ لَعَنَتِي إِلَى يَوْمِ الدِّينِ» . وكان ذلك أيضا ذأب الشعراء وعادتهم في تحية الموتى؛ كقولهم :

عليك سلام الله قيس بن حاصم * ورحمته ما شاء أن يرحمنا

وقال آخر هو الشّناخ :

عليك سلام الله من أميروباركت * يدُّ الله في ذاك الأديم الممّزق

نهاء من ذلك ، لا أن ذاك هو اللفظ المشروع في حق الموتى ؛ لأنه عليه السلام ثبت عنه أنه سلم على الموتى كما سلم على الأحياء فقال : «السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإن شاء الله بكم لاحقون» . فقالت عائشة : قلت يا رسول الله ، كيف أقول إذا دخلت المغابر ؟ قال : «قولى السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين» الحديث ؛ وسيأتي في سورة «الملك» . إن شاء الله تعالى .

قلت : وقد يحتمل أن يكون حديث عائشة وغيره في السلام على أهل القبور جميعهم إذا دخلها وأشرف عليها ، وحديث جابر بن سليم خاص بالسلام على المرور المقصود بالزيارة . والله أعلم .

السادسة — من السنة تسليم الراكب على الماشي ، والقائم على القاعد ، والتقليل على الكثير ؛ هكذا جاء في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة . قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «يسلم الراكب» فذكره قبيدا بالراكب لملو مرتبته ؛ ولأن ذلك أبعد له من الزهو ،

وكذلك قيل في الماشي مثله . وقيل : لما كان التقاعد على حال وقار وثبوت ومسكون فله منزلة بذلك على الماشي ؛ لأن حاله على العكس من ذلك . وأما تسليم القليل على الكثير فإعادة لشرفية جمع المسلمين وأكثرتهم . وقد زاد البخاري في هذا الحديث " ويسلم الصغير على الكبير " . وأما تسليم الكبير على الصغير فروى أشعث عن الحسن أنه كان لا يرى التسليم على الصبيان ؛ قال : لأن الرد فرض والصبي لا يلزم الرد فلا يلزم أن يسلم عليهم . وروى عن ابن سيرين أنه كان يسلم على الصبيان ولكن لا يسمعهم . وقال أكثر العلماء : التسليم عليهم أفضل من تركه . وقد جاء في الصحيحين عن سيار قال : كنت أمتشي مع ثابت فتر بصبيان فسلم عليهم ، وذكر أنه كان يمشي مع أنس فتر بصبيان فسلم عليهم ، وحدث أنه كان يمشي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فتر بصبيان فسلم عليهم . لفظ مسلم . وهذا من خلقه العظيم صلى الله عليه وسلم ، وفيه تدريب للصغير وحض على تعليم السنن ورياضة لهم على آداب الشريعة فيه ؛ فلتقتد .

وأما التسليم على النساء فجاءت إلا على الثيابات منهن خوف الفتنة من مكالمتهن بزمرة شيطان أو خائنة معين . وأما المتجالات والعُجُز^(١) لحسن للأمن فيما ذكرناه ؛ هذا قول عطاء وقتادة ، وإليه ذهب مالك وطائفة من العلماء . ومنعه الكوفيون إذا لم يكن منهن ذوات محرم وقالوا : لما سقط عن النساء الأذان والإقامة والجهر بالقراءة في الصلاة سقط عنهن رد السلام فلا يسلم عليهن . والصحيح الأول لما أخرجه البخاري عن سهل بن سعد قال : كنا نخرج بيوم الجمعة . قلت ولم ؟ قال : كانت لنا عجوز ترسل إلى بضاعة — قال ابن مسleme : تحل بالمدينة — فتأخذ من أصول السلق فتطرحه في التدر وتكرّر حيات من شعير ، فإذا صليت الجمعة انصرفنا فسلم عليها فقدمه إلينا فنخرج من أجله ، وما كنا نقبل ولا نتغذى إلا بعد الجمعة . تكرر أي تطعن ؛ قاله القتيبي .

(١) المتجالة : المرأة المسنة .

(٢) السلق (يسكر السن) : نبت له ورق طوال وأصل ذاهب في الأرض وورقه ونحوه يطبخ .

الثامنة - والسنة في السلام والجواب بالجهرة ولا تكفي الإشارة بالإصبع والكف عند الشافعي، وعندنا تكفي إذا كان على يده؛ روى ابن وهب عن ابن مسعود قال: السلام اسم من أسماء الله عز وجل وضعه الله في الأرض فأقشوه بينكم؛ فإن الرجل إذا سلم على القوم فرثوا عليه كان له عليهم فضل درجة لأنه ذكرهم، فإن لم يردوا عليه رد عليه من هو خير منهم وأطيب. وروى الأعمش عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن الحارث قال: إذا سلم الرجل على القوم كان له فضل درجة، فإن لم يردوا عليه ردّت عليه الملائكة ولعنتم. فإذا ردّ المسلم أسمع جوابه لأنه إذا لم يُسمع المسلم لم يكن جواباً له؛ ألا ترى أن المسلم إذا سلم بسلام لم يسمعه المسلم عليه لم يكن ذلك منه سلاماً، فكنكك إذا أجاب بجواب لم يُسمع منه فليس بجواب. وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ^{٢٥} «إذا سلمتم فاسمعوا وإذا ردتم فاسمعوا وإذا قصدتهم فأقصموا بالإمانة ولا يرضن بعضكم حديث بعض». قال ابن وهب: وأخبرني أسامة بن زيد عن نافع قال: كنت أسير رجلاً من فقهاء الشام يقال له عبد الله زكريا فحسنتي دابق تبول، ثم أدرسته ولم أسلم عليه؛ فقال: ألا تسلم؟ فقلت: إنما كنت معك آفياً؛ فقال: وإن صح؛ لقد كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يتسايرون فيفرق بينهم الشجر فإذا التقوا سلم بعضهم على بعض.

التاسعة - وأما الكافر فحكم الرد عليه أن يقال له: وعليكم. قال ابن عباس وغيره: المراد بالآية: «وَلَا تَزِدْهُمْ مَقَرًّا» فإذا كانت من مؤمن «خَيَّرُوا أَحْسَنَ مِنْهَا» وإن كانت من كافر فرثوا على ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقال لهم «عليكم». وقال عطاء: الآية في المؤمنين خاصة، ومن سلم من غيرهم قيل له: عليك؛ كما جاء في الحديث.

قلت: فقد جاء إثبات الواو وإسقاطها في صحيح مسلم ^{٢٦} عليك؛ بشرط وهي الرواية الواضحة المعنى، وأما مع إثبات الواو ففيها إشكال؛ لأن الواو الماطفة تقتضي التشريك فيلزم منه أن يدخل معهم فيما دعوا به علينا من الموت أو من سامة ديننا؛ فاختلف المتأولون لذلك على أقوال: أولها أن يقال: إن الواو على بابها من المطف، غير أنها تُجاب عليهم ولا

يُحَابِرُونَ عَلَيْنَا، كما قال صلى الله عليه وسلم . وقيل : هي زائفة . وقيل للاستئناف .
والأولى أولى . ورواية حذف الواو أحسن معنى وإثباتها أصح رواية وأشهر، وعليها من
العلماء الأكثر .

الماتمة — واختلف في رد السلام على أهل النمة هل هو واجب كالرد على المسلمين؛
وإليه ذهب ابن عباس والشَّعْبِيُّ وقَتَادَةُ تَمَسَّكَ بِمَعْنَى الْآيَةِ وَالْأَمْرُ بِالرَّدِّ عَلَيْهِمْ فِي صَحِيحِ
السُّنَنِ ، وَذَهَبَ مَالِكٌ فِيمَا رَوَى عَنْهُ أَشْهَبُ وَإِنْ وَهَبَ إِلَى أَنْ ذَلِكَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ ؛ فَإِنْ
رَدَدْتَ فَقُلْ : عَلَيْكَ ، وَاخْتَارَ ابْنُ طَاوُسٍ أَنْ يَقُولَ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ : عِلَالُكَ السَّلَامُ ، أَيْ ارْتَفِعْ
عَنْكَ . وَاخْتَارَ بَعْضُ طَلَبَاتِنَا السَّلَامَ (بِكسر السين) يَعْنِي بِهِ الْحِجَارَةُ ، وَقَوْلُ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ فِي ذَلِكَ
كَأَنَّهُ شَافَ كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ ، وَسَيَأْتِي فِي سُورَةِ « مَرْيَمَ » الْقَوْلُ فِي ابْتِدَائِهِمْ بِالسَّلَامِ
عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى إِخْبَارًا عَنْ إِبْرَاهِيمَ فِي قَوْلِهِ لِإِبْنِهِ « سَلَامٌ عَلَيْكَ » . وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى تَقُولُوا لَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا أَوَّلًا
أَذَلَّكُمْ عَلَى شَيْءٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ تَحَابَبْتُمْ أَفْشَوْا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ » . وَهَذَا يَقْتَضِي إِفْشَاءَهُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ
دُونَ الْمُشْرِكِينَ .

الحادية عشرة — وَلَا يُسَلِّمُ عَلَى الْمُصَلِّ فَإِنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ فَهُوَ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ رَدُّ الْإِشَارَةِ
بِأَصْبَعِهِ وَإِنْ شَاءَ أَمْسَكَ حَتَّى يَفْرُغَ مِنَ الصَّلَاةِ ثُمَّ يَرُدُّ . وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُسَلِّمَ عَلَى مَنْ يَقْضِي
حَاجَتَهُ فَإِنْ قُلَّ لَمْ يُلْزِمَهُ أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِ . دَخَلَ رَجُلٌ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مِثْلِ هَذِهِ
الْحَالِ فَقَالَ لَهُ : « إِذَا وَجَدْتَنِي أَوْ رَأَيْتَنِي عَلَى هَذِهِ الْحَالِ فَلَا تُسَلِّمْ عَلَيَّ فَإِنَّكَ إِنْ سَلَّمْتَ عَلَيَّ
لَمْ أَرُدَّ عَلَيْكَ » . وَلَا يُسَلِّمُ عَلَى مَنْ يقرأ القرآن فيقطع عليه قراءته ، وَهُوَ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ رَدُّ وَإِنْ
شَاءَ أَمْسَكَ حَتَّى يَفْرُغَ ثُمَّ يَرُدُّ . وَلَا يُسَلِّمُ عَلَى مَنْ دَخَلَ الْحِمَامَ وَهُوَ كَاشَفَ الْمَوْرَةَ أَوْ كَانَ
مَشْغُولًا بِمَا لَهُ دَخَلَ بِالْحِمَامِ ، وَمَنْ كَانَ بِخِلَافِ ذَلِكَ سَلَّمَ عَلَيْهِ .

الثانية عشرة - قوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا) معناه حفيظا .
وقيل : كاتبا ؛ من قولهم : أَحَسَبْنِي كَذَا أى كفانى ، ومثله حَسَبَكَ اللَّهُ . وقال قتادة : عاسباء
كما يقول أَيْكَل بمعنى مواكل . وقيل : هو فعيل من الحساب ، وحسنت هذه الصفة هنا ؛
لأن معنى الآية في أن يزيد الإنسان أو ينقص أو يؤتى قدر ما ينبغي به . روى النسائي عن
عمران بن حصين قال : كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم بغاء رجل فسلم ، فقال : السلام عليكم .
فرد عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : " عشر " ثم جلس ؛ وجاء آخر فسلم فقال :
السلام عليكم ورحمة الله ؛ فرد عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : " عشرون " ثم جلس ؛
وجاء آخر فقال : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ؛ فرد عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال :
" ثلاثون " . وقد جاء هذا الخبر مُفْتَرًّا وهو أن من قال لأخيه المسلم : سلام عليكم كتب
له عشر حسنات ، وإن قال السلام عليكم ورحمة الله كتب له عشرون حسنة . وإن قال
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته كتب له ثلاثون حسنة ، وكذلك لمن رد من الأجر والله أعلم .
قوله تعالى : اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ
فِيهِ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا ﴿١٥٧﴾

قوله تعالى : (اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ) ابتداء وخبر . واللام في قوله (ليجمعنكم)
لام القسم ؛ نزلت في الذين شُكُّوا في البعث فأقسم الله تعالى بنفسه . وكل لام بسدحان
مشددة فهو لام القسم . ومعناه في الموت وتمت الأرض (إلى يوم القيامة) . وقال بعضهم
« إلى » صلة في الكلام ، معناه ليجمعنكم يوم القيامة . وثبتت القيامة قيامة لأن الناس
يقومون فيه لرب العالمين جل وعز ؛ قال الله تعالى : « أَلَا يَنْظُرُ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ لِيَوْمٍ
عَظِيمٍ . يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ » . وقيل : مُمَيَّ يوم القيامة لأن الناس يقومون من
قبورهم إليها ؛ قال الله تعالى : « يَوْمَ يُخْرِجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ سِرَاعًا » . وأصل القيامة الواو .
(وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا) نصب على البيان ، والمعنى لا أحد أصدق من الله . وقرأ حمزة

والكسائي: «ومن أزدق» بإزاي . الباقر : بالصاد ، وأصله الصاد إلا أن لقرب خرجها جعل مكانها زاي .

قوله تعالى : قَالَا لَكَ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٌ وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا^{٤٤} أُرِيدُونَ أَنْ يُتَّهَدُوا مِنْ أَضَلِّ اللَّهِ^{٤٥} وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَنْ يَجِدَ لَهُ سَبِيلًا^{٤٦}

قوله تعالى : ﴿ قَالَا لَكَ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٌ ﴾ « فِتْنِينَ » أى فرقتين مختلفتين . روى مسلم عن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج إلى أحد فرجع ناس ممن كان معه ، فكان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فيهم فرقتين ؛ فقال بعضهم : يقتلهم . وقال بعضهم لا ؛ فتركت « قَالَا لَكَ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٌ » . وأخرجه الترمذى وزاد « وقال : » إنها طيبة تنفى الخبيث كما تنفى النار خبث الحديد « قال : حديث حسن صحيح » . وقال البخارى : « إنها طيبة تنفى الخبيث كما تنفى النار خبث الفضة » . والمعنى بالمنافقين هنا عبد الله ابن أبى وأصحابه الذين خذلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد ورجعوا بمسكرهم بعد أن نزلوا ، كما تقدم في « آل عمران » . وقال ابن عباس : هم قوم بمكة آمنوا وتركوا الهجرة ، قال الضحاك : وقالوا إن ظهر محمد صلى الله عليه وسلم فقد عرفنا ، وإن ظهر قومنا فهو أحب إلينا . فصار المسلمون فيهم فتنين قوم يتولونهم وقوم يبتعدون منهم ؛ فقال الله عز وجل « قَالَا لَكَ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٌ » . وذكر أبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبيه أنها نزلت في قوم جاءوا إلى المدينة وأظهروا الإسلام فأصابهم وباء المدينة ومُحَامَاهَا فَأَرَكِسُوا فخرجوا من المدينة ، فاستقبلهم نفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا : ما لكم رجعتُمْ ؟ قالوا : أصابنا وباء المدينة فَأَجْتَوَيْنَاهَا^(١) ، فقالوا : ما لكم في رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة ؟ فقال بعضهم : نافقوا . وقال بعضهم : لم ينافقوا ، هم مسلمون ؛ فأنزل الله عز وجل « فَا لَكَ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٌ وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا » الآية . حتى جاءوا المدينة يزعمون أنهم مهاجرون ، ثم أرتدوا بعد ذلك ، فاستأذنوا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مكة ليأتوا

(١) اجترحت الياء - إذا ركعت الحاقم فيها وإن كنت في تمة .

ببضائع لم يتجبرون فيها ، فاختلف فيهم المؤمنون فقاتل يقول : هم منافقون ، وقال يقول : هم مؤمنون ؛ فبين الله تعالى نفاقهم وأزل هذه الآية وأمر بقتلهم .

قلت : وهذان القولان يعضدُهما سياق آخر الآية من قوله تعالى : « حتى يهاجروا » ، والأول أصح قولا ، وهو اختيار البخاري ومسلم والترمذي . و « قَتَيْنِ » نصب على الحال ؛ كما يقال : مالك قائما ؛ عن الأخفش . وقال الكوفيون : هو خبر « ما لكم » تكبر كان وظننت ، وأجازوا لإدخال الألف واللام فيه وحكى الفراء « أركسهم ، وركسهم » أى ردهم إلى الكفر ونكسهم ؛ وقال النضر بن شميل والكسائي . والركس والنكس قلب الشيء على رأسه ، أو ردّ أوله على آخره ، والركوس المنكوس . وفى قراءة عبد الله وأبى رضى الله عنهما « وأهـ ركسهم » . وقال ابن رَوَاحَة : هم أركسوا فى فتنه مظلمة كسواد الليل يتلوها قتن . أى نكسوا . وارتكس فلان فى أمر كان نجما منه . والركسية قوم [لم دين] بين النصارى والصائبين . والرايس الثور وسط البيدر والثيران حواله حين الدياس . (أُرَيْدُونَ أَنْ تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ) أى ترشدوه إلى الثواب بأن يحكم لم يحكم المؤمنين . (فَلَنْ نَجِدَ لَهُ سَبِيلًا) أى طريقا إلى الهدى والرشد وطلب الجمعة . وفى هذا ردّ على القدرية وغيرهم القائلين بخلق هداهم وقد تقدم .

قوله تعالى : وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً فَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ حَتَّى يهاجروا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَجُذِّبُوهُمْ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴿٥٥﴾ إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءَ وَكُرْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يَقْتُلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ فَلَنْ آَعَتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا ﴿٥٦﴾

(١) زيادة من كتب الله . (٢) البيدر (بوزن غير) : الموضع الذى يداس فيه اللطام .

(٣) وجميع ٦٤ ص ١٤٩ طبع ثانية إدانة .

فيه خمس مسائل :

الأولى - قوله تعالى : (وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ) أى تمنوا أن تكونوا كهم في الكفر والافتقار شرع سواء ، فأمر الله تعالى بالبراءة منهم فقال : (فَلَا تَجِدُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ حَتَّى يُهَاجِرُوا) ؛ كما قال تعالى : « مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا » والمهجرة أنواع : منها الهجرة إلى المدينة لنصرة النبي صلى الله عليه وسلم ، وكانت هذه واجبة أول الإسلام حتى قال : « لا هجرة بعد الفتح » . وكذلك هجرة المنافقين مع النبي صلى الله عليه وسلم في الغزوات . وهجرة من أسلم في دار الحرب فإنها واجبة . وهجرة المسلم ما حرم عليه ؛ كما قال صلى الله عليه وسلم : « والمهاجر من هجر ما حرم الله عليه » . وهاتان الهجرةتان ثابتان الآن . وهجرة أهل المعاصي حتى يرجعوا تاديباً لهم فلا يَكُونُوا ولا يَخَالِفُون حتى يتوبوا ؛ كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم مع كعب وصاحبيه . (فَإِنْ تَوَلَّوْا فَحُتِلْهُمْ وَاقْتُلُوهُمْ) يقول : إن أعرضوا عن التوحيد والهجرة فأفسروهم واقتلوه . (حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ) عام في الأماكن من حِلٍّ وحرم . والله أعلم . ثم استثنى وهي :

الثانية - فقال : (إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ) أى يتصلون بهم ويدخلون فيما بينهم من الجوار والخلف ؛ المعنى : فلا تقتلوا قوماً بينهم وبينكم وبينهم عهد فإنهم على عهدكم ، ثم انتسخت اليهود فانتسخ هذا . هذا قول مجاهد وابن زيد وغيرهم ، وهو أصح ما قيل في معنى الآية . قال أبو حنيفة : يصلون يتسبون ؛ ومنه قول الأعشى :

إِذَا اتَّصَلَتْ قَالَتْ لِكَيْ بِنِ وَأَيْلِ * وَبَكْرٌ مَسْبُتٌهَا وَالْأُخُوفُ رَوَائِغُ

يريد إذا انتسخت . قال المهدي : وأتركه المصنف ؛ لأن النسب لا يمنع من قتال الكفار وقتلهم . وقال النحاس : وهذا غلط عظيم ؛ لأنه يذهب إلى أن الله تعالى حظر أن يخاف أحد بينه وبين المسلمين نسب ، والمشركون قد كان بينهم وبين السابقين الأولين أنساب ، وأشد من هذا الجهل بأنه كان ثم نسخ ؛ لأن أهل التأويل يجمعون على أن النسخ له « براءة » وإنما نزلت « براءة » بعد الفتح وبعد أن انتقضت الحروب . وقال معناه الطبري .

قلت : حمل بعض العلماء معنى ينتسبون على الأمان ؛ أى أن المنتسب إلى أهل الأمان آمن إذا أمن الكل منهم ، لاعل معنى النسب الذى هو معنى القرابة . واختلف في هؤلاء الذين كان بينهم وبين النبي صلى الله عليه وسلم ميثاق ؛ فقيل : بنو مُذَلِّج . عن الحسن : كان بينهم وبين قريش عقد ، وكان بين قريش وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد . وقال عكرمة : نزلت في هلال بن عُويم وسُرَاقَة بن جُعْثَمَ ونُزَيْمَة بن عامر بن عبد مناف كان بينهم وبين النبي صلى الله عليه وسلم عهد . وقيل : خراعة . وقال الضحاك عن ابن عباس : أنه أراد بالقوم الذين بينكم وبينهم ميثاق بنى بكر بن زيد بن مناة ، كانوا في الصلح والمُدَّة .

الثالثة - في هذه الآية دليل على إثبات الموادعة بين أهل الحرب وأهل الإسلام إذا كان في الموادعة مصلحة للسلمين ، على ما يأتي بيانه في «الأطفال وبراءة» إن شاء الله تعالى .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ أى ضاقت ، وقال لبيد : أسهلت وأنتصهت يكُلِّجُ مُبْفِيَةً * جرداء يَحْصُرُ دُونَهَا جَرامَهَا^(١)

أى تضيق صدورهم من طول هذه النخلة ؛ ومنه الحصر في القول وهو ضيق الكلام على المتكلم . والْحَصِرُ الكِنُومُ للمرء ؛ قال جرير :

ولقد تَسَقَطَنِي الوشاة فصادفوا * حَصِرًا يَبْرُكُ يَا أُمِّمُ ضَمِينَا

ومعنى « حَصِرَتْ » قد حَصِرَتْ فاضمرت قد ؛ قاله الفراء . وهو حال من المضمر المرفوع في جاءوكم ؛ كما تقول : جاء فلان ذهب عقله ، أى قد ذهب عقله . وقيل : هو خبر بعد خبر ؛ قاله الزجاج . أى جاءوكم ثم أخبر فقال : « حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ » فصل هذا يكون « حَصِرَتْ » بدلا من جاءوكم . وقيل : « حَصِرَتْ » في موضع خفض على التثنية لقوم . وفي حَرْفِ آيَةٍ « إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمِ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ » ليس فيه « أَوْ جَاءُوكُمْ » . وقيل : تقديره أَوْ جَاءُوكُمْ رجالا أَوْ قوما حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ؛ فهي صفة موصوف منصوب على الحال . وقرأ الحسن « أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَةً صُدُورُهُمْ » نصب على

(١) جِرام (جمع جارم) وهو الذى يصرم القوم عليه .

(٢) بكاء في الأصول وتفسير ابن صلي . والذى في البحر والدر المنون والكناف : « جاءوكم بنبراه » .

الحال، ويجوز رفعه على الإبتداء والخبر . وحكى « أو جاءوكم حصرات صدورهم » ، ويجوز الرفع . وقال محمد بن يزيد : « حصرت صدورهم » هو دماء عليهم ؛ كما تقول : لمن الله الكافر؛ وقاله المبرد . وضعفه بعض المفسرين وقال : هذا يقتضى ألا يقاتلوا قومهم ؛ وذلك فاسد لأنهم كفار وقومهم كفار . وأجيب بأن معناه صحيح ؛ فيكون عدم القتال فى حق المسلمين تمييزاً لهم ، وفى حق قومهم تحقيراً لهم . وقيل : « أو » بمعنى الواو ؛ كأنه يقول : إلى قوم يبتكم وبينهم ميثاق وجاءوكم ضيقة صدورهم عن قتالكم والقتال معكم فكروها قتال الفريقين . ويحتمل أن يكونوا معاهدين على ذلك فهو نوع من المهاد ، أو قاتلوا فسلم ولا قتال ؛ فيحتمل أن يقبل ذلك منهم فى أول الإسلام حتى يفتح الله قلوبهم للتقوى ويشرحها للإسلام . والأول أظهر . والله أعلم . (أو يقاتلوا) فى موضع نصب ؛ أى عن أن يقاتلواكم .

الخامسة - قوله تعالى : (وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطْنَاهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ) تسلط الله تعالى المشركين على المؤمنين هو بأن يسديهم على ذلك ويقوهم إما عقوبة وقيمة عند إذاعة المنكر وظهور المعاصي ، وإما ابتلاء واختباراً كما قال تعالى : « وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى تَعْلَمَ الْجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ وَنَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ » ، وإما تحميصاً للذنوب كما قال تعالى : « وَيُبَيِّضَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا » .

وفه أن يفعل ما يشاء ويسلط من يشاء على من يشاء إذا شاء . ووجه النظم والاتصال بما قبل أى أقتلوا المنافقين الذين اختلفتم فيهم إلا أن يجابروا ، وإلا أن يتصلوا بمن يبتكم وبينهم ميثاق فيدخلون فيما دخلوا فيه فلهم حكمهم ، وإلا الذين جاءوكم قد حصرت صدورهم عن أن يقاتلواكم أو يقاتلوا قومهم فدخلوا فيكم لاهنتهم .

قوله تعالى : سَتَجِدُونَ أَتَّحِرِينَ يَرِيدُونَ أَنْ يُامِنُوكُمْ وَيَآمِنُوا بِكُمْ قَوْمَهُمْ كُلٌّ مَا رُدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ أُرْكِسُوا فِيهَا فَإِنْ لَمْ يَعْتَزِلُوكُمْ وَيُلْقُوا إِلَيْكُمُ السَّلَامَ وَيَكْفُوا أَيْدِيَهُمْ نَحْدُوهُمْ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَقِفْتُمُوهُمْ وَأُولَئِكَ جَعَلْنَا لَكُمُ عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا مُبِينًا ﴿١١﴾

قوله تعالى — (سَتَجِدُونَ آخَرِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَأْمَنُوا بَكُمْ وَيَأْمَنُوا قَوْمَهُمْ) معناها معنى الآية الأولى . قال قتادة : نزلت في قوم من تهامة طلبوا الأمان من النبي صلى الله عليه وسلم ليأمنوا عنده وعند قومهم . مجاهد : هي في قوم من أهل مكة . وقال السُّدِّي : نزلت في نعيم ابن مسعود كان يأمن المسلمين والمشركيين . وقال الحسن : هنا في قوم من المنافقين . وقيل : نزلت في أسد وعظفان قتلوا المدينة فأسلموا ثم رجعوا إلى ديارهم فأظهروا الكفر . قوله تعالى : (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتْلَةُ أَرْتُمُوهَا فِيهَا) قرأ يحيى بن وثَّاب والاعمش « رُدُّوا » بكسر الزاء ؛ لأن الأصل « رُدُّوا » فأدغم وقلبت الكسرة على الزاء . « إلى الفتنة » أى الكفر « أَرْتُمُوهَا فِيهَا » . وقيل : أى سجدون من يظهر لكم الصلح ليأمنوكم ، وإذا سحقت لهم فتنة كان مع أهلها عليكم . ومعنى « أَرْتُمُوهَا فِيهَا » أى انتكسوا على مهدهم الذين صاهدوا . وقيل : أى إذا دُفُّوا إلى الشرك رجعوا وعادوا إليه .

قوله تعالى : وَمَا كَانَ لِلْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَقْتُلُوا مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَصَحْرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنَ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَصَحْرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنَ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدْيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ مِثْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٧٧﴾

فيه عشرة مسائل :

الأولى — قوله تعالى : (وَمَا كَانَ لِلْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَقْتُلُوا مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً) هذه آية من اتهامات الأحكام ، والمعنى ما يبنى المؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ ، فقوله « وما كان » ليس على البنى وإنما هو على التحريم والنهى ، كقوله : « وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ » ولو كانت على البنى لما وجد مؤمن يقتل مؤمناً خطأ ؛ لأن ما نفاه الله لا يجوز وجوده ، كقوله

تعالى : « مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا » . فلا يقدر العباد أن ينبتوا شجرها أبدا . وقال قتادة : المعنى ما كان له ذلك في عهد الله . وقيل : ما كان له ذلك فيما سلف ، كما ليس له الآن ذلك بوجه ، ثم استثنى استثناء مقطعا ليس من الأول وهو الذي يكون فيه « إلا » بمعنى « لكن » والتقدير ما كان له أن يقتله ألبتة لكن إن قتله خطأ فعليه كذا ؛ هذا قول سيويه والزجاج رحمهما الله . ومن الاستثناء المنقطع قوله تعالى : « مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ حِلٍّ إِلَّا اتَّبَاعَ الْفُلْنِ » . وقال النابغة :

وقفت فيها أصيلاً^(١) أسألها * عيت جواباً وما بالزج من أحد
إلا الأورى^(٢) قايماً ما أينس^(٣) * والنوى كالحوض بالمظلومة الجلد^(٤)

فلما لم تكن « الأورى » من جلس أحد حقيقة لم تدخل في لفظه . ومثله قول الآخر :

أمسى سقام^(٥) خلا لا أينس به * إلا السباع ومر الرمح بالفرق

وقال آخر :

وبسلة ليس بها أينس * إلا اليماني^(٦) وإلا العيس^(٧)

وقال آخر :

وبعض الرجال نخلة لا جنى لها * ولا ظل إلا أن تمك من النخل

أنشد سيويه ؛ ومثله كثير ، ومن أبيه قول جرير :

من البيض لم تظن بيديا ولم تظا * على الأرض إلا ذيل مرط^(٨) مرسل^(٩)

-
- (١) أصيلان : فضر أصلان جمع الأصيل وهو وقت ما يبد الصرا إلى المغرب . (٢) الأورى : جمع أورى ، وهو جبل تشبه القابة في مجيها . اللوى : الشدة . والنوى : حفرة يجمل حول البيت رائحة فلا يصل إليها الماء . والمظلومة : الأرض التي حفر فيها حوض لم تستحق ذلك ؛ ين أرضا مرورا بها في برقة فتعوضوا حوضا سقوا فيه إليهم . ولجست يوضع نحو يش . والجلد : الأرض التي يصب حفرها . (٣) البيت لأبي نراش المذلي . وسقام : واد بالجاز . الفرق (بالفتح) والفرج والسكون) : جريدته به . (٤) اليماني : النباء ؛ واحدا يقور . واليمس : بقر الوحش ليأخذها ، واليمس الياض وأصله في الإبل فاستأده للقر . (٥) المرسل : ضرب من برود اليمن ؛ حتى مرحلا لأن طيه تصاوير وحل .

كأنه قال : لم تطل على الأرض إلا أنب يطأ ذيل الأبرء . وزلت الآية بسبب قتل عياش
ابن أبي ربيعة الحارث بن يزيد بن أبي أنيسة العامري ^(١) لحنة ^(٢) كانت بينهما ، فلما هاجر الحارث
مُسَلِّماً لِقِيَّهِ عِيَّاشُ فقتله ولم يشعر بإسلامه ؛ فلما أخبر أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال :
يا رسول الله ، إنه قد كان من أمرى وأمر الحارث ما قد علمت ، ولم أشعر بإسلامه حتى قتلته ؛
فزلت الآية . وقيل : هو استثناء متصل ، أى وما كان المؤمن أن يقتل مؤمناً ولا يقتص منه
إلا أن يكون خطأ ؛ فلا يقتص منه ، ولكن فيه كذا وكذا . ووجه آخر وهو أن يقتدر كان بمعنى
استقر ووجد ؛ كأنه قال : وما وجد وما تحتر وما ساغ للمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ إذ هو
مغلوب فيه أحياناً ؛ فيجىء الاستثناء على هذين التأويلين غير منقطع . وتضمن الآية على هذا
إعظام العمد وبساعة شأنه ؛ كما تقول : ما كان لك يا فلان أن تتكلم بهذا إلا ناسياً ؟ إعظاماً
للمعد والقصد مع حظر الكلام به ألبتة . وقيل : المعنى ولا خطأ . قال النحاس : ولا يجوز
أن تكون « إلا » بمعنى الواو ، ولا يعرف ذلك في كلام العرب ولا يصح في المعنى ؛ لأن الخطأ
لا يحظر . ولا يفهم من دليل خطابه جواز قتل الكافر المسلم فإن المسلم يحترم الدم ، وإنما
خص المؤمن بالذكور تأكيداً بجهانه وأخوته وشفقتة وعقيدته . وقرأ الأعمش « خطاء »
ممدوداً في المواضع الثلاث . ووجه الخطأ كثيرة لأخصى يربطها عدم القصد ؛ مثل أن يرى
صفوف المشركين فيصيب مسلماً . أو يسعى بين يديه من يستحق القتل من زان أو محارب
أو مرتد فطلبه ليقتله فلقى غيره فظننه هو فقتله فذلك خطأ . أو يرى إلى غرض فيصيب
إنساناً أو ما جرى مجراه ؛ وهذا مما لا خلاف فيه . والخطأ أسم من أخطأ خطأ وإخطاء إذا لم
يصنع عن عمد ؛ فأنخطأ الأسم يقوم مقام الإخطاء . ويقال لمن أراد شيئاً ففعل غيره :
أخطأ ؛ ولن فعل غير الصواب : أخطأ . قال ابن المنذر : قال الله تعالى : « وما كان لمؤمن
أن يقتل مؤمناً إلا خطأ » إلى قوله تعالى « ودية مسلمة إلى أهله » حكم الله جل شأنه

(١) يقال فيه : الحارث بن زيد ؛ كما يقال ؛ ابن أنيسة . راجع ترجمته في كتاب « الإمامة وأسماء الصحابة » .

(٢) الحنة والإحنة : الحقد .

فالمؤمن يقتل خطأ بالدية، وثبتت السنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك، وأجمع أهل العلم على القول به .

الثانية — ذهب داود إلى القصاص بين الحز والعبد في النفس، وفي كل ما استطاع القصاص فيه من الأعضاء؛ تمسكاً بقوله تعالى: « وَكَتَبْنَا لَهُمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسُ بِالنَّفْسِ » إلى قوله تعالى: « وَابْجُرُوحَ قِصَاصٍ »، وقوله عليه السلام: « المسلمون تشكافاً دماؤهم » فلم يفرق بين حر وعبد؛ وهو قول ابن أبي ليلى . وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا قصاص بين الأحرار والعبيد إلا في النفس فيقتل الحز بالعبد، كما يقتل العبد بالحز، ولا قصاص بينهما في شيء من الجراح والأعضاء . وأجمع العلماء على أن قوله تعالى: « وَمَا كَانَ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِمًا إِلَّا خَطَاً » أنه لم يدخل فيه العبيد، وإنما أريد به الأحرار دون العبيد؛ وكذلك قوله عليه السلام: « المسلمون تشكافاً دماؤهم » أريد به الأحرار خاصة . والجمهور على ذلك . وإن لم يكن قصاص بين العبيد والأحرار فيما دون النفس فالنفس أخرى بذلك؛ وقد مضى هذا في « البقرة »^(١) .

الثالثة — قوله تعالى: « فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ » أي فعلية تحرير رقبة؛ هذه الكفارة التي أوجبها الله تعالى في كفارة القتل والظهار أيضا على ما يأتي . واختلف العلماء فيما يحرز منها؛ فقال ابن عباس والحسن والشعبي والنخعي وقادة وغيرهم: الرقبة المؤمنة هي التي صلت وعقلت الإيمان، لا يحرز في ذلك الصبغة؛ وهو الصحيح في هذا الباب . قال عطاء بن أبي رباح: يحرز الصغير المولود بين المسلمين . وقال جماعة منهم مالك والشافعي: يحرز كل من حكم له بحكم في الصلاة عليه إن مات ودفنه . وقال مالك: ومن صلب وصام أحب إلى . ولا يحرز في قول كافة العلماء أعمى ولا مقعد ولا مقطوع اليدين أو الرجلين ولا أشلهما، ويحرز عند أكثرهم الأعرج والأعور . قال مالك: إلا أن يكون عرجاً شديداً . ولا يحرز عند مالك والشافعي وأكثر العلماء أقطع إحدى اليدين أو إحدى

الرجلين ، ويميزئ عند أبي حنيفة وأصحابه . ولا يميزئ عند أكثرهم المجنون المطلق . ولا يميزئ عند مالك الذي يمين ويقيم ، ويميزئ عند الشافعي . ولا يميزئ عند مالك والأوزاعي وأصحاب الرأي ، ويميزئ في قول الشافعي وأبي ثور ، واختاره ابن المنذر . وقال مالك : لا يصح من أعتق بعضه لقوله تعالى : « فحري رقيقه » . ومن أعتق البعض لا يقال حرّ رقيقه وإنما حرّ بعضها ، واختلفوا أيضا في معناها فقيل : أوجبت تمييزا وطهورا للذنب القاتل ، وذنبه ترك الاحتياط والتحفظ حتى هلك على يديه أمرؤ عتقون الدم . وقيل : أوجبت بدلا من تعطيل حق الله تعالى في نفس القتيل ، فإنه كان له في نفسه حق وهو التمتع بالحياة والتصرف فيما أحل له تصرف الأحياء ، وكان لله سبحانه فيه حق ، وهو أنه كان عبدا من عباده يجب له من أمم العبودية صخيلا كان أو كبيرا حرا كان أو عبدا مسلما كان أو ذميا ما يميزه عن البهائم والدواب ، ويترجي مع ذلك أن يكون من نسله من يبد الله ويطيعه ، فلم يخل قاتله من أن يكون فوت منه الاسم الذي ذكرنا ، والمعنى الذي وصفنا ، فلذلك ضمن الكفارة . وأى واحد من هذين المعنيين كان ، ففيه بيان أن النص وإن وقع على القاتل خطأ فالقاتل عبدا مثله ، بل أولى بوجود الكفارة عليه منه ، على ما يأتي بيانه ، والله أعلم .

الرابعة — قوله تعالى : ﴿ وَدِيَّةٌ مُّسَلَّمَةٌ ﴾ الدية ما تُعطى عوضا عن دم القتيل إلى وليه . ﴿ مُّسَلَّمَةٌ ﴾ مدفوعة مؤداة ، ولم يمين الله في كتابه ما يُعطى في الدية وإنما في الآية إيجاب الدية مطلقا وليس فيها إيجابا على الماقلة أو على القاتل ، وإنما أخذ ذلك من السنة ، ولا شك أن إيجاب المواساة على الماقلة خلاف قياس الأصول في الغرامات وضمان المثلقات ، والذي وجب على الماقلة لم يجب تغليظا ، ولا أن وزر القاتل عليهم ولكنه مواساة مخضبة . واعتقد أبو حنيفة أنها باعتبار النصرة فأوجبها على أهل ديوانه . وثبت الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن الدية مائة من الإبل ، وودّأها صلى الله عليه وسلم في عبد الله بن مهبل

المقتول بجير الحويصة ومحبيصة وعبد الرحمن؛ فكان ذلك بياناً على لسان نبيّه عليه السلام
 يُجمل كتابه . وأجمع أهل العلم على أن على أهل الإبل مائة من الإبل . واختلفوا فيما يجب
 على غير أهل الإبل ؛ فقالت طائفة : على أهل الذهب ألف دينار ، وهم أهل الشام ومصر
 والمغرب ؛ هذا قول مالك وأحمد وإسحاق وأصحاب الرأي والشافعي في أحد قوليّه في القديم .
 وروى هذا عن ضريرة بن وهب وعروة بن الزبير وقتادة . ولما أهل الوريق فأتوا عشر ألف درهم ،
 وهم أهل العراق وفارس وخراسان ؛ هذا مذهب مالك على ما بلغه عن عمر أنه يقوم الدية على
 أهل القرى فجعل على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الوريق اثني عشر ألف درهم .
 وقال المنزلي : قال الشافعي الدية الإبل ؛ فإن أوزعت فقيمتها بالدرهم والدنانير على ما قومتها
 عمر ألف دينار على أهل الذهب واثنا عشر ألف درهم على أهل الوريق . وقال أبو حنيفة
 وأصحابه والثوري : الدية من الوريق عشرة آلاف درهم . رواه الشافعي عن عبيدة عن عمر
 أنه جعل الدية على أهل الذهب ألف دينار ، وعلى أهل الوريق عشرة آلاف درهم ، وعلى أهل
 البقر مائتي بقرة ، وعلى أهل الشاة ألف شاة ، وعلى أهل الإبل مائة من الإبل ، وعلى أهل
 الحلال مائتي حلة . قال أبو عمر : في هذا الحديث ما يدل على أن الدنانير والدرهم ينصف
 من أصناف الدية لا على وجه البذل والقيمة ؛ وهو الظاهر من الحديث عن عثمان وعلى وابن
 عباس . وخالف أبو حنيفة ما رواه عمر في البقر والشاة والحلال . وبه قال عطاء وطاوس
 وطائفة من التابعين ، وهو قول الفقهاء السبعة للمدنيين . قال ابن المنذر : وقالت طائفة دية
 الحر المسلم مائة من الإبل لادية غيرها ، كما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم . هذا قول
 الشافعي وبه قال طاوس . قال ابن المنذر : دية الحر المسلم مائة من الإبل في كل زمان ، كما
 فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم . واختلفت الروايات عن عمر في أعداد الدرهم ، وما منها شيء
 يصح عنه لأنها مراسيل ، وقد عرفتك مذهب الشافعي وبه قول .

(١) حريصة ومحبيصة (بضم فتح ثم باء مشددة مكسورة ، ومغلفة ساكنة والأدب التثنية) .

الخامسة - واختلف الفقهاء في أستان دية الإبل، فروى أبو داود من حديث عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أن من قُتل خطأ فديته مائة من الإبل : ثلاثون بنت مخاض ، وثلاثون بنت لبون ، وثلاثون حقة ، وعشرين لبون^(١) . قال الخطابي : هذا الحديث لا أعرف أحدا قال به من الفقهاء ، وإنما قال أكثر العلماء : دية الخطأ أحماس . كذا قال أصحاب الرأي والثوري ، وكذلك مالك وابن سيرين وأحمد بن حنبل إلا أنهم اختلفوا في الأمانات ، فقال أصحاب الرأي وأحمد بن حنبل بنو مخاض ، وحنس بنات مخاض ، وحنس بنات لبون ، وحنس حقائق ، وحنس جذاع ، وروى هذا القول عن ابن مسعود . وقال مالك والشافعي : حنس حقائق ، وحنس جذاع ، وحنس بنات لبون ، وحنس بنات مخاض ، وحنس بنو لبون . وحكى هذا القول عن عمر بن عبد العزيز وسليمان بن يسار والزهرري وربيعة والليث بن سعد . قال الخطابي : ولأصحاب الرأي فيه أثر ، إلا أن راويه عبد الله بن خشف بن مالك وهو مجهول لا يعرف إلا بهذا الحديث . وهذا الشافعي عن القول به لما ذكرنا من العلة في راويه ؛ ولأن فيه نفي مخاض ولا مدخل لبني مخاض في شيء من أستان الصدقات . وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في قصة القسامة أنه ودَى قَيْسَلْ خَيْرَ مائة من إبل الصدقة وليس في أستان الصدقة ابن مخاض . قال أبو عمر : وقد روى زيد بن جبير عن خشف بن مالك عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل الدية في الخطأ أحماسا ، إلا أن هذا لم يرضه إلا خشف بن مالك الكوفي الطائي وهو مجهول ؛ لأنه لم يروه عنه إلا زيد بن جبير بن حرم الطائي من بني جشم أبين معاوية أحد ثقات الكوفيين .

قلت : قد ذكر الدارقطني في سننه حديث خشف بن مالك من رواية حجاج بن أرملة عن زيد بن جبير عن خشف بن مالك عن عبد الله بن مسعود قال : قضى رسول الله صلى

(١) في فتح الموطأ للبابي : « قال محمد بن يحيى الأعمش في المزنية : بنت مخاض وهي التي تتبع أمها وقد حلت أمها . وبنت لبون وهي التي تتبع أمها أيضا وهي ترضع . والحقة وهي التي تستحق الحمل . وأما الحقة من الإبل فهي ما كان من فوق أربعة وعشرين شهرا » .

الله عليه وسلم في دية الخطأ مائة من الإبل ؛ منها عشرون حقة ، وعشرون جذعة ، وعشرون بنات لبون ، وعشرون بنات تخاض ، وعشرون بنو مخاض . قال الدارقطني : « هذا حديث ضعيف غير ثابت عند أهل المعرفة بالحديث من وجوه عدة ؛ أحدها أنه يخالف لما رواه أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه بالسند الصحيح عنه ، الذي لا مطعن فيه ولا تأويل عليه ، وأبو عبيدة أعلم بحديث أبيه وبمذهبه [وثيقاه] من يخشف بن مالك ونظرائه ، وصعد الله بن مسعود أتى لربه وأشع على دينه من أن يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يقضى بقضاء ويقي هو بخلافه ؛ وهذا لا يتوهم مثله على عبد الله بن مسعود وهو الفاعل في مسألة وردت عليه لم يسمع فيها من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا ولم يبلغه عنه فيها قول ؛ أقول فيها برأى فإن يكن صوابا فن الله ورسوله ، وأن يكن خطأ فلي ، ثم بلغه بمد [ذلك] أن قتيبا فيها وافق قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم في مثلها ، فراه أصحابه عند ذلك فيرجح لرحا لم يروه فرج مثله ، من موافقة قتيبا قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم . فن كانت هذه صفته وهذا حاله فكيف يصح عنه أن يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم [شيئا] ويخالفه . ووجه آخر — وهو أن الخبر المرفوع الذي فيه ذكر بن المخاض لانهاء رواه لا يخشف بن مالك عن ابن مسعود وهو رجل مجهول لم يروه عنه إلا زيد بن جبير بن حرمل الجشمي ، وأهل العلم بالحديث لا يمتحنون بخبر ينفرد بروايته رجل غير معروف ، وإنما ثبت العلم عندهم بالخبر إذا كان راويه عدلا مشهورا ، أو رجلا قد ارتفع عنه اسم الجهالة ، وارتفع اسم الجهالة عنه أن يروى عنه رجلا فصاعدا ؛ فإذا كانت هذه صفته ارتفع عنه حينئذ اسم الجهالة ، وصار حينئذ معروفا . فأما من لم يروه إلا رجل واحد وانفرد بخبر وجب التوقف عن خبره ذلك حتى يوافقه عليه غيره . والله أعلم . ووجه آخر — وهو أن [حديث] يخشف بن مالك لا نعلم أحدا رواه عن زيد بن جبير عنه إلا الحجاج بن أرطاة ، والحجاج رجل مشهور بالتدليس وبأنه يحدث عن لم يلقه ولم يسمع منه ؛ وترك الرواية عنه سفيا بن عينة ويحيى بن سعيد

القطان وعيسى بن يونس بعد أن جالسوه وخبروه ، وكفالك بهم بالرجال ونُبلا . وقال يحيى بن معين : حجاج بن أرمطة لا يُتَّجَّجُ بحديثه . وقال عبد الله بن إدريس : سمعت الحجاج يقول لا يُتَّبَلُ الرجل حتى يدع الصلاة في الجمعة . وقال عيسى بن يونس : سمعت الحجاج يقول : أخرج إلى الصلاة يزاحني المخالون والبقالون . وقال جرير : سمعت الحجاج يقول : أهلكني حب المال والشرف^(١) . وذكر أوجها آخر ، منها أن جماعة من الثقات رَوَوْا هذا الحديث عن الحجاج بن أرمطة فاختلفوا عليه فيه . إلى غير ذلك مما يطول ذكره ، وفيما ذكرناه مما ذكره كفايةً ودلالةً على ضعف ما ذهب إليه الكوفيون في الدِّية ، وإن كان ابن المنذر مع جلالة قدره قد اختاره على ما يأتي . وروى حماد بن سلمة حدثنا سليمان التيمي عن أبي جَرَّار عن أبي عبيدة أن ابن مسعود قال : دية الخطأ خمسة أنحاص عشرون حقة ، وعشرون جذعة وعشرون بنات مخاض ، وعشرون بنات لبون وعشرون بنت لبون ذكرور . قال البارقي : هذا إسناد حسن ورواته ثقات ، وقد روي عن طحمة عن عبيد الله نحو هذا .

قلت : وهذا هو مذهب مالك والشافعي أن الدية خمسة . قال الخطابي : روى عن نفر من العلماء أنهم قالوا دية الخطأ أربع ، وهم الشَّعْبِيُّ والنَّخَعِيُّ والحسن البصري ، وإليه ذهب إسماعيل بن راهوييه ؛ إلا أنهم قالوا : خمس وعشرون جذعة وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون بنات لبون وخمس وعشرون بنات مخاض . وقد روى ذلك عن علي بن أبي طالب . قال أبو عمر : أما قول مالك والشافعي فروى عن سليمان بن يسار وليس فيه عن صحابي شيء ، ولكن عليه عمل أهل المدينة . وكذلك حكى ابن جرير عن ابن شهاب .

قلت : قد ذكرنا عن ابن مسعود ماوافق ما صار إليه مالك والشافعي . قال أبو عمر : وأسنان الإبل في الديات لم تؤخذ قياسا ولا نظرا ، وإنما أخذت اتباعا وتقليدا ، وما أخذ من جهة الأثر فلا مدخل فيه للنظر ؛ فكلُّ يقول بما قد صحَّ عنده من سلفه ؛ رضي الله عنهم .

(١) أي المارطقي .

قلت : وأما ما حكاه الخطائي من أنه لا يعلم من قال بحديث عمرو بن شعيب فقد حكاه ابن المنذر عن طاوس ومجاهد، إلا أن مجاهدا جعل مكان بنت مخاض ثلاثين جذعة، قال ابن المنذر : وإنا نقول الأول أقول . يريد قول عبد الله وأصحاب الرأي الذي وضعه المنار قطني والخطائي . وابن عبد البر قال : لأنه الأقل مما قيل؛ وبحديث مرفوع رويناه عن النبي صلى الله عليه وسلم يوافق هذا القول .

قلت — وعجبا لابن المنذر؟ مع قسده واجتهاده كيف قال بحديث لم يوافقه أهل النقد على صحته ! لكن الدهول والسيان قد يمتري الإنسان، وإنما الكمال لمة ذى الحلال .

السادسة — ثبت الأختيار عن النبي المختار محمد صلى الله عليه وسلم أنه قضى بدية الخطأ على العاقلة، وأجمع أهل العلم على القول به . وفي إجماع أهل العلم أن الدية في الخطأ على العاقلة دليل على أن المراد من قول النبي صلى الله عليه وسلم لأبي ريمثة حيث دخل عليه ومعه أبنته : "إنه لا يحنى عليك ولا يحنى عليه" الممد دون الخطأ . وأجمعوا على أن ما زاد على ثلث الدية على العاقلة، واختلقوا في الثلث؛ والذي عليه جمهور العلماء أن العاقلة لا تحمل صدا ولا اعترافا ولا صلحا، ولا تحمل من دية الخطأ إلا ما جاوز الثلث، وما دون الثلث في مال الجاني . وقالت طائفة : عقل الخطأ على عاقلة الجاني، قلت الجناية أو كثرت؛ لأن من غيرم الأكثر غيرم الأقل . كما عقل الممد في مال الجاني قل أو كثرت هذا قول الشافعي .

السابعة — وحكما أن تكون منجمة على العاقلة، والعاقلة المصيبة . وليس ولد المرأة إذا كان من غير عصبتها من العاقلة، ولا الإخوة من الأم بعصبة لأخوتهم من الأب والأم، فلا يعلقون عنهم شيئا . وكذلك الديوان لا يكون عاقلة في قول جمهور أهل الجواز . وقال الكوفيون : يكون عاقلة إن كان من أهل الديوان ؛ فتتجم الدية على العاقلة في ثلاثة أعوام على ما قضاه عمرو بن لادن لأن الإبل قد تكون حوامل فتضرب به . وكان النبي صلى الله عليه وسلم يعطيهما دفعة واحدة لأغراض ؛ منها أنه كان يعطيهما صلحا وتسديدا . ومنها أنه كان يعطيهما تأليفا . فلما تمهد الإسلام قدرتها الصمابة على هذا النظام؛ قاله ابن العربي . وقال أبو عمر :

أجمع العلماء قديما وحديثا أن الذية على المأفلة لا تكون إلا في ثلاث سعين ولا تكون في أقل منها . وأجمعوا على أنها على البائنين من الرجال . وأجمع أهل السير والعلم أن الذية كانت في الجاهلية تجعلها المأفلة فأقرها رسول الله صلى الله عليه وسلم في الإسلام ، وكانوا يتماثلون بالنصرة ؛ ثم جاء الإسلام بغير الأمر على ذلك حتى جعل عمر الديوان . واتفق الفقهاء على رواية ذلك والقول به . وأجمعوا أنه لم يكن في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا زمن أبي بكر ديوان ، وأن عمر جعل الديوان وجمع بين الناس ، وجعل أهل كل ناحية يدا وجعل عليهم قتال من بينهم من العدو .

الثامنة — قلت : وما يفرط في سلك هذا الباب ويضل في نظامه قتل الجنتين في بطن أمه ؛ وهو أن يضرب بطن أمه فتلقيه حيا ثم يموت ؛ فقال كافة العلماء : فيه الذية كاملة في الخطأ وفي العمد بعد القسامة . وقيل : بغير قسامة . واختلفوا فيها به تعلم حياته بعد اتمامهم على أنه إذا استهل صارخا أو ارتضع أو تنفس نفسا حقيقة^١ ، فيه الذية كاملة ؛ فإن تحرك قال الشافعي وأبو حنيفة : الحركة تدل على حياته . وقال مالك : لا ، إلا أن يقرنها طول إقامة . والذكر والأثني عند كافة العلماء في الحكم سواء . فإن ألقته ميتا ففيه غرة^٢ : عيذ أو وليدة . فإن لم تلقه وماتت وهو في جوفها لم يخرج فلا شيء فيه . وهذا كله إجماع لا خلاف فيه . وروى عن الوليث بن سعد وداود أنها قالوا في المرأة إذا ماتت من ضرب بطنها ثم خرج الجنتين ميتا بعد موتها ففيه الغرة ، وسواء رمت قبل موتها أو بعد موتها ؛ الاعتبار حياة أمه في وقت ضربها لا غير . وقال سائر الفقهاء : لا شيء فيه إذا خرج ميتا من بطنها بعد موتها . قال الطحاوي : عتبا لجماعة الفقهاء بأن قال : قد أجمعوا والليث معهم على أنه لو ضرب بطنها وهي حية ماتت والجنتين في بطنها ولم يسقط أنه لا شيء فيه ؛ فكذلك إذا سقط بعد موتها .

التاسعة — ولا تكون الغرة إلا بوضاء . قال عمرو بن العلاء في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : " في الجنتين غرة عيذ أو أمه " — لولا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد

(١) الغرة : اليد تسمه أو الألة ؛ وسيأتي الكلام فيها في المسئلة التاسعة .

بالقُوتة معني لقاح : في الجنين عبد أو أمة ، ولكنه عنى البياض ، فلا يقبل في القُوتة إلا غلام أبيض أو جارية بيضاء ، لا يقبل فيها أسود ولا سوداء . وأختلف العلماء في قيمتها ، فقال مالك : تقوم بخمسين دينارا أو ستمائة درهم ، ونصف عُشْر دية الحر المسلم ، وعُشْر دية أمة الحرة ، وهو قول ابن شهاب وربيعة وسائر أهل المدينة . وقال أصحاب الرأي : قيمتها خمسمائة درهم . وقال الشافعي : بين القُوتة سبع سنين أو ثمان سنين ، وليس عليه أن يقبلها مربية . ومقتضى مذهب مالك أنه غير بين إعطاء عُشْر أو عُشْر دية الأم ، من الذهب عشرون ديناراً إن كانوا أهل ذهب ، ومن الورق — إن كانوا أهل ورق — ستمائة درهم ، أو خمس (١) فراتس من الإبل . قال مالك وأصحابه : هي في مال الجاني ، وهو قول الحسن بن حنّ ، وقال أبو حنيفة والشافعي وأصحابهما : هي على الماقلة . وهو أصح ، لحديث المغيرة بن شعبة أن ابن أبي عمير كان تحت رجلين من الأنصار — في رواية فتايرة — فضررت إحداها الأخرى بمود فقتلها ، فاحتصم إلى النبي صلى الله عليه وسلم الرجلان فقالا : نَدَى من لا صاح ولا أكل ، ولا شرب [ولا استهل ، فقتل ذلك بطل] ، فقال : « أتبيع كسج الأعراب » . فغضبي فيه عُشْر وجعلها على ماقلة المرأة . وهو حديث ثابت صحيح ، نص في موضع الخلاف . ويجب الحكم . ولما كانت دية المرأة المضروبة على الماقلة كان الجنين كذلك في القياس والنظر . واحتج علماؤنا بقول الذي قضى عليه : كيف أغرم ؟ قالوا : وهذا يدل على أن الذي قضى عليه معين وهو الجاني . ولو أن دية الجنين قضى بها على الماقلة لقال : فبال الذي قضى عليهم . وفي القياس أن كل جان جنائته عليه ، إلا ما قام بخلافه الدليل الذي لا معارض له ، مثل إجماع لا يجوز خلافه ، أو نص سنة من جهة نقل الأحاد المدول لا معارض لها ، فيجب الحكم بها ، وقد قال الله تعالى : « وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا ظِلْمًا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى » .

- (١) القرائن : جمع فريضة ؛ وهو البعير المأخوذ في الزكاة ، متى فريضة لأنه فرض واجب على رب المال ، اتفق فيه حتى متى البعير فريضة في غير الزكاة . (٢) في سنن أبي داود : « قال أحد الربطين » . (٣) زيادة من كتب الحديث لا يمتنع الكلام بهذه . ويقل : يجرده . (٤) قال الخطابي : لم يرد بمجرد السج بل بما تضمنه منه من الإطال .

العاشرة — ولا خلاف بين العلماء أنَّ الجَين إذا خرج حياً فيه الكفارة مع الذِّية . واختلَفوا في الكفارة إذا خرج ميتاً ؛ فقال مالك : فيه النَّزَّة والكفارة . وقال أبو حنيفة والشافعي : فيه النَّزَّة ولا كفارة . واختلَفوا في ميراث النَّزَّة عن الجَين ؛ فقال مالك والشافعي وأصحابهما : النَّزَّة في الجَين موروثَةٌ عن الجَين على كتاب الله تعالى ؛ لأنها ذِية . وقال أبو حنيفة وأصحابه : النَّزَّة للأُم وحدها ؛ لأنها جناية جنى عليها بقطع عضو من أعضائها وليست بذِية . ومن الدليل على ذلك أنه لم يُعتبر فيه الذكر والأنثى كما يلزم في الذِّيات ، فدلَّ على أن ذلك كالعضو . وكان ابنُ هُرْمُز يقول : ذِيتُهُ لأبويه خاصَّة ؛ لأبيه ثلثاها ولأُمته ثلثها ، من كان منهما حياً كان ذلك له ، فإن كان أحدهما قد مات كانت للباقي منهما أبا كان أو أما ، ولا يرث الإخوة شيئاً .

الحادية عشرة — قوله تعالى : ﴿إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا﴾ أصله « أن يتصدقوا » فأدغمت التاء في الصَّدق . والتصدق الإعطاء ؛ يعني إلا أن يرى الأولياء ورثة المقتول [القاتلين] مما أوجب الله لهم من الذِية عليهم ؛ فهذا استثناء ليس من الأول . وقرأ أبو عبد الرحمن وفتح « إلا أن تصدَّقوا » بتخفيف الضاد والتاء . وكذلك قرأ أبو عمرو ؛ إلا أنه شذَّ الضاد . ويجوز على هذه القراءة حذف التاء الثانية ؛ ولا يجوز حذفها على قراءة الياء . وفي حرف أبي وابن مسعود « إلا أن يتصدقوا » . وأما الكفارة التي نعى الله تعالى فلا تسقط بإبرائهم ؛ لأنه اختلفت شخصاً في عبادة الله سبحانه ، فعليه أن يخلص أنف لمعبادة ربه ، وإنما تسقط الذِية التي هي حقُّ لهم . ويجب الكفارة في مال الجاني ولا تُعْمَل .

الثانية عشرة — قوله تعالى : ﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوِّكُمْ وَهُمْ مُؤْمِنُونَ﴾ هذه مسألة المؤمن يُقتل في بلاد الكفار أو في حروبهم على أنه من الكفار . والمعنى عند ابن عباس وقُتادة والسُّدِّي وعكرمة ومجاهد والنخعي : فإن كان هذا المقتول رجلاً مؤمناً قدامين وبيَّ في قومه وهم كفَّرة « عدوكم » فلا ذِية فيه ؛ وإنما كفَّارته تحرير الرقبة . وهو المشهور من قول مالك ، وبه قال أبو حنيفة . وسقطت الذِية لوجهين : أحدهما — أن أولياء

القتل كفار فلا يصح أن تدفع إليهم فيقتلوا بها . والثاني — أن حرمة هذا الذي آمن ولم يُهاجر قليلة ؛ فلا دية لقوله تعالى : « وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا » . وقالت طائفة : بل الوجه في سقوط الدية أن الأولياء كفار فقط ؛ فسواء كان القتل خطأ بين أظهر المسلمين أو بين قومه ولم يهاجر أو هاجر ثم رجع إلى قومه كفارته التحرير ولا دية فيه ، إذ لا يصح دفعها إلى الكفار ، ولو وجبت الدية لوجب لبيت المال حل بيت المال ؛ فلا تجب الدية في هذا الموضع وإن جرى القتل في بلاد الإسلام . هذا قول الشافعي وبه قال الأوزاعي والثوري وأبو ثور . وعلى القول الأول إن قيل المؤمن في بلاد المسلمين وقومه حرب ففيه الدية لبيت المال والكفارة .

قلت : ومن هذا الباب ما جاء في صحيح مسلم عن أسامة قال : بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية فصبغنا الحُرقات^(١) من جُهينة فأدركت رجلا فقال : لا إله إلا الله ؛ فطعمته فوقع في نفسي من ذلك ، فذكرته للنبي صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أَفَلَا شَقِقتَ عن قلبه حتى تعلم أقالها أم لا » . فلم يحكم عليه صلى الله عليه وسلم بقصاص ولا دية . وزوى عن أسامة أنه قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم استغفر لي بعد ثلاث مرات ، وقال : « أعتق رقبة » ولم يحكم بقصاص ولا دية . فقال علماءنا : أما سقوط النصاص فواضح إذ لم يكن القتل عدوانا ؛ وأما سقوط الدية فلا وجه لثلاثة : الأول — لأنه كان إذن له في أصل القتال فكان عنه إلتفاف نفس محترمة ظلما كأنهائن والطبيب . الثاني — لكونه من العدو ولم يكن له ولي من المسلمين يكون له دية . لقوله تعالى « فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ صَدُوكُمْ » كما ذكرنا . الثالث — أن أسامة اعترف بالقتل ولم يتم بذلك بينة ولا تعقل المأقلة اعترافا ، ولعل أسامة لم يكن له مال تكون فيه الدية . والله أعلم .

(١) الحُرقات (بضم الحاء) نزع الرء وضحا) : موضع يبلد بجبهة .

الثالثة عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ ﴾ هذا في الذمي والمعااهد يقتل خطأ فتجب الدية والكفارة ، قاله ابن عباس والشَّعْبِيُّ والنَّخَعِيُّ والشَّافِعِيُّ . واختاره الطبري قال : إلا أن الله سبحانه وتعالى أبهمه ولم يقل وهو مؤمن ، كما قال في القَتِيل من المؤمنين ومن أهل الحرب . وإِطْلَافُه ما قَبِدَ قَبْلُ يَدُلُّ على أنه خلافه . وقال الحسن وجابر بن زيد وإبراهيم أيضا : المعنى وإن كان المقتول خطأ مؤمنا من قوم معاهدين لكم فمعهدهم يوجب أنهم أحق بدية صاحبهم ، فكفارته التحريم وإداء الدية . وقرأها الحسن : « وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ وَهُوَ مُؤْمِنٌ » . قال الحسن : إذا قتل المسلم الذمي فلا كفارة عليه . قال أبو عمر : وأما الآية فمعناها عند أهل الجواز مردود على قوله « وما كان لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقتَلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَا » ثم قال تعالى : « وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ » يريد ذلك المؤمن . والله أعلم . قال ابن العربي : والذي عندي أن الجملة محمولة على المطلق على المقيد .

قلت : وهذا معنى ما قاله الحسن وحكاه أبو عمر عن أهل الجواز . وقوله : ﴿ فَدِيَّةٌ مُسَلَّمةٌ ﴾ على لفظ التركة ليس يقتضى ديةً بينها . وقيل : هذا في مشركي العرب الذين كان بينهم وبين النبي عليه السلام عهد على أن يُسَلِّمُوا أو يُؤَدُّوا بحرب إلى أجل معلوم ، فمن قُتِلَ منهم وجبت فيه الدية والكفارة ثم نسخ بقوله تعالى : « بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ هَادَتْهُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ » .

الرابعة عشرة - وأجمع العلماء على أن دية المرأة على النصف من دية الرجل ، قال أبو عمر : إنما صارت ديتها - والله أعلم - على النصف من دية الرجل من أجل أن لها نصف ميراث الرجل ، وشهادة امرأتين بشهادة رجل . وهذا إنما هو في دية الخطأ ، وأما العمد فقيه القصاص بين الرجال والنساء لقوله عز وجل : « النَّفْسُ بِالنَّفْسِ » . و « الْحُرُّ بِالْحُرِّ » كما تقتضي في « البقرة » .^(١)

(١) راجع المسألة الخامسة وما بعدها ص ٢٤٦ طبع ثانية .

النامسة عشرة — روى الدارقطني^(١) من حديث موسى بن علي بن رباح الثقفي قال : سمعت أبي يقول إن أعمى كان يُشدد [في الموسم] في خلافة عمر رضي الله عنه وهو يقول :
أيها الناس لقيت منكرا * هل يتقل الأعمى الصحيح الخيصرا
* نرا مفا كلاما بكبرا *

وذلك أن الأعمى كان يقوده بصير فوقه في بر؛ فوقع الأعمى على البصير فأتى البصير؛ فقعى حجر بعقل البصير على الأعمى. وقد اختلف العلماء في الرجل يسقط على آخر فيموت أحدهما؛ فحوى عن ابن الزبير : يضمن الأعلى الأسفل، ولا يضمن الأسفل الأعلى. وهذا قول شريح والشافعي وأحمد وإسحاق. وقال مالك في رجلين بر أحدهما صاحبه حتى سقطا وماتا : على عاقلة الذي جبهه الذية. قال أبو عمر : ما أظن في هذا خلافا — والله أعلم — إلا ما قال بعض المتأخرين من أصحابنا وأصحاب الشافعي يضمن نصف الذية ؛ لأنه مات من فعله، ومن سقوط الساقط عليه. وقال الحكم وأبو شربة : إن سقط رجل على رجل من فوق يثبت فوات أحدهما، قالوا : يضمن الحي منهما. وقال الشافعي في رجلين يصدم أحدهما الآخر فماتا، قال : دية المصدم على عاقلة الصادم، ودية الصادم هتار. وقال في الفارسين إذا اصطدما فماتا : على كل واحد منهما نصف دية صاحبه ؛ لأن كل واحد منهما مات من فعل نفسه وفعل صاحبه ؛ وقاله عثمان بن عيسى وزفر. وقال مالك والأوزاعي والحسن بن حي وأبو حنيفة وأصحابه في الفارسين يصطدمان فيموتان : على كل واحد منهما دية الآخر على عاقلة. قال ابن حوزة متناد : وكذلك عندنا السيفيتان تصطدمان إذا لم يكن النوني صرف السيفنة ولا الفارس صرف الفرس. وروى عن مالك في السيفيتين والفارسين على كل واحد منهما الضمان لقيمة ما ألفت لصاحبه كاملا.

السادسة عشرة — واختلف العلماء من هذا الباب في تفصيل دية أهل الكتاب؛ فقال مالك وأصحابه : هي على النصف من دية المسلم، ودية المجوس ثمانمائة درهم، ودية نسايتهم

(١) الزيادة عن الدارقطني .

على النصف من ذلك . روى هذا القول عن عمر بن عبد العزيز وعروة بن الزبير وعمر بن شبيب وقال به أحمد بن حنبل . وهذا المعنى قد روى فيه سليمان بن بلال عن عبد الرحمن ابن الحارث بن عياض بن أبي ربيعة عن عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل دية اليهودي والنصراني على النصف من دية المسلم . وعبد الرحمن هذا قد روى عنه الثوري أيضا . وقال ابن عباس والشَّعْبِيُّ والنَّخَعِيُّ : المقتول من أهل اليهد خطأ لا تبلى مؤمنا كان أو كافرا على عهد قومه فيه الدية كدية المسلم ؛ وهو قول أبي حنيفة والثوري وعثمان البتي والحسن بن حجة ؛ جعلوا الديات كلها سواء ؛ المسلم واليهودي والنصراني والمجوسي والمجاهد والذي ؛ وهو قول عطاء والزهري وسعيد بن المسيب . وجههم قوله تعالى : « فدية » وذلك يقتضى الدية كاملة كدية المسلم . وعرضوا هذا بما رواه محمد بن إسحاق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس في قصة بني قريظة والتفسير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل ديتهم سواء دية كاملة . قال أبو عمر : هذا حديث فيه لين وليس في مثله حجة . وقال الشافعي : دية اليهودي والنصراني ثلث دية المسلم ، ودية المجوسي ثمانمائة درهم ، وجههم أن ذلك أقل مما قيل في ذلك ؛ والذمة برشة إلا بيقين أو حجة . وروى هذا القول عن عمرو وعثمان ؛ وبه قال ابن المسيب وعطاء والحسن وعكرمة وعمر بن دينار وأبو ثور وإسحاق .

السابعة عشرة — قوله تعالى : (**فَمَنْ لَمْ يَجِدْ**) أى الرقبة ولا اتسع ماله لشراها . (**فَيَصِيَامُ شَهْرَيْنِ**) أى فعلية صيام شهرين . (**مَتَابَعَيْنِ**) حتى لو أفطروا أمتانف ؛ هذا قول الجمهور . وقال مكِّي عن الشَّعْبِيِّ : إن صيام الشهرين يميز عن الدية والتقي لمن لم يجد . قال ابن عطية : وهذا القول وهم ؛ لأن الدية إنما هى على العاقلة وليست على القاتل ؛ والطبري حكى هذا القول عن مسروق .

الثامنة عشرة — والخيف لا يمنع التتابع من غير خلاف ؛ وأنها إذا ظهرت ولم تؤخر وصلت باقى صيامها بمسا سلف منه ؛ لا شيء عليها غير ذلك إلا أن تكون ظاهرا قبل الفجر

فترك صيام ذلك اليوم مائة بطورها ، فإن فعلت استأففت عند جماعة العلماء ، قاله أبو عمر .
واختلفوا في المريض الذي قد صام من شهرى التابع بضعهما هل قولين ، فقال مالك :
وليس لأحد وجب عليه صيام شهرين متتابعين في كتاب الله تعالى أن يخطئ إلا من حذر
أو مرض أو حيض ، وليس له أن يسافر فيُفطر . ومن قال يئتي في المرض سعيد بن المسيب
ومليان بن يسار والحسن والشَّيْخ وعطاء ومجاهد وقتادة وطاوس . وقال سعيد بن جبير
والشَّيْخ والحكم بن عينة وعطاء الخراساني : يستأنف في المرض ، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه
والحسن بن حي ، وأحد قولي الشافعي ، وله قول آخر : أنه يئتي كما قال مالك . وقال ابن
شُبْرمة : يقضى ذلك اليوم وحده إن كان عذر غالب كصوم رمضان . قال أبو عمر : حجة من
قال يئتي لأنه معذور في قطع التابع لمرضه ولم يتمدد ، وقد تجاوز الله عن غير المتمدد .
وحجة من قال يستأنف لأن التابع فرض لا يسقط لمدر ، وإنما يسقط المأثم قياسا على
الصلاة ، لأنها ركعات متتابعات فإذا قطعها عذر استأنف ولم يئ .

التاسعة عشرة — قوله تعالى : ﴿ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ ﴾ نصب على المصدر ، ومعناه رجوعا .
وإنما مسّت حاجة المخطئ إلى التوبة لأنه لم يتميز وكان من حقه أن يتحقق . وقيل : أى
فليات بالصيام تخفيفا من الله تعالى عليه بقبول الصوم بدلا عن التوبة ، ومنه قوله تعالى :
« عَلَّمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَاوْنَ أَفْئِدَتَكُمْ قَاتِبَ عَلَيْكُمْ » أى خفف ، وقوله تعالى : « عَلِمَ أَنَّ لَّنْ
مُخْصَوَهُ قَاتِبَ عَلَيْكُمْ » .

الموفية عشرين — ﴿ وَكَانَ اللَّهُ ﴾ أى في أذله وأبده . ﴿ عَلِيًّا ﴾ بجميع المعلومات .
﴿ حَكِيمًا ﴾ فيما حكم وأبرم .

قوله تعالى : وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِدًا بَغْزًا أَوْ مُّجْتَمِعًا خَلَدًا فِيهَا
وَعَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴿٣٥﴾

فيه سبع مسائل :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ ﴾ « من » شرط ، وجوابه « بَحْرَانُهُ » ومباني .
وآختلف العلماء في صفة المتعمد في القتل ؛ فقال عطاء والنخعي وغيرهما : هو من قُتل
بمعدية كالسيف والخنجر وسنان الزبح ونحو ذلك من المشحوز [المعد للقطع^(١)] أو بما يعلم
أن فيه الموت من قتال الحجارة ونحوها . وقالت فرقة : المتعمد كل من قتل بمعدية كان
القتل أو بحجر أو بهبص أو بشئ ذلك ؛ وهذا قول الجمهور .

الثانية — ذكر الله عن رجل في كتابه العمد والخطأ ولم يذكر شبه العمد وقد اختلف
العلماء في القول به ؛ فقال ابن المنذر : أنكر ذلك مالك ، وقال : ليس في كتاب الله إلا العمد
والخطأ ، وذكره الخطابي أيضا عن مالك وزاد : وأما شبه العمد فلا تعرفه . قال أبو عمر : أنكر
مالك والليث بن سعد شبه العمد ؛ فن قُتل عندهما بما لا يقتل مثله غالبا كالنسيئة والعلامة
وضربة السوط والقضيب وشبه ذلك فإنه محمد وفيه القود . قال أبو عمر : وقال بقول جماعة
من الصحابة والتابعين ، وذهب جمهور فقهاء الأمصار إلى أن هذا كله شبه العمد . وقد ذكر
عن مالك وقاله ابن وهب وجماعة من الصحابة والتابعين . قال ابن المنذر : وشبه العمد يعمل
به عندنا . ومن أثبت شبه العمد الشعبي والحكم وحماد والنخعي وقتادة وسفيان الثوري وأهل
المراق والشافعي ، وروينا ذلك عن عمر بن الخطاب وعزل بن أبي طالب رضي الله عنهما .
قلت : وهو الصحيح ؛ فإن الدماء أحق ما أحيط لها إذ الأصل صياتها في أهيا ، فلا تستباح^(٢)
إلا بأمر بين لا إشكال فيه ، وهذا فيه إشكال ؛ لأنه لما كان مترقدا بين العمد والخطأ حكم
له بشبه العمد ؛ فالضرب مقصود والقتل غير مقصود ، وإنما وقع بغير قصد فيسقط القود
وتُظَلَّفُ الذية . وبمثل هذا جاءت السنة ؛ روى أبو داود من حديث صيد الله بن عمرو أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «^٣ ألا إن دية الخطأ شبه العمد ما كان بالسوط والعصا مائة
من الإبل منها أر بعون في بطونها أو لأكثها » . وروى الدارقطني عن ابن عباس قال قال رسول

(١) زيادة عن ابن حطة . (٢) الأصب (ضبتين جمع الإهاب) : الجلد .

الله صلى الله عليه وسلم : " التَّمَدُّ قَوْدُ الْيَدِ وَالْخَطُّ عَقْلُ لَا قَوْدَ فِيهِ وَمَنْ قُتِلَ فِي عِمَّةٍ بِسَجَرٍ أَوْ عَصَا أَوْ سَوْطٍ فَهُوَ دِيَّةٌ مَقْلُوعَةٌ فِي أَسَانِ الْإِبِلِ " . وَزَوَى : أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ سَلْيَانَ بْنِ مَوْسَى عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " عَقْلُ شَيْءٍ الْعَمْدُ مَقْلُوعٌ مِثْلُ قَتْلِ الْعَمْدِ وَلَا يَقْتُلُ صَاحِبَهُ " . وَهَذَا نَصٌّ . وَقَالَ طَاوُسٌ فِي الرَّجُلِ يُصَابُ فِي الرِّبَا فِي الْقِتَالِ بِالْعَصَا أَوْ السَّوْطِ أَوْ التَّرَامِي بِالْحِجَارَةِ : يُودَى وَلَا يَقْتُلُ بِهِ مَنْ أَجَلَ أَنَّهُ لَا يُدْرَى مَنْ قَاتَلَهُ . وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ : الْعِمَّةُ هِيَ الْأَمْرُ الْأَعْمَى لِلْعَصِيَّةِ لَا تَسْتَبِينَ مَاجُوهً . وَقَالَ إِسْحَاقُ : عَمْدًا فِي تَحَارِبِ الْقَوْمِ وَقَتْلِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا . فَكَانَ أَصْلُهُ مِنَ التَّعْمِيَةِ وَهُوَ التَّلْيِيسُ ، ذَكَرَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ .

مسألة - واختلف القائلون بشبه العمد في الدية المقلعة ، فقال عطاء والشافعي : هي ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون حقة . وقد رُوي هذا القول عن عمرو بن زيد بن ثابت والمغيرة بن شعبة وأبي موسى الأشعري ، وهو مذهب مالك حيث يقول بشبه العمد ، ومشهور مذهبه أنه لم يقل به إلا في مثل قصة الدَّبَلِيِّ بَابْنِهِ حيث ضربه بالسيف ، وقيل : هي مائة ربيع بنات لبون ، وربع حقائق ، وربع جذاع ، وربع بنات غناض . هذا قول النعمان ويحقوق ، وذكره أبو داود عن سفيان عن أبي إسحاق عن حاتم بن شمرة عن علي . وقيل : هي خمسة عشر بنت غناض وعشرون بنت لبون وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة هذا قول أبي قور . وقيل : أربعون جذعة إلى بازل مائة ، وثلاثون حقة ،

(١) العمة (بكسر اللين والميم وتشديد اللام) أي في حال يسمى أمره ولا يُبين فأنه ولا حال قتله .

(٢) الدنيا : بكسر وتشديد القصر ، يؤن الهجعي عن الزمعي ، مصدر يراد به المفاقة .

(٣) قال أبو داود في صحيحه : « قال أبو عبيد وغير واحد : إذا دخلت المرأة في السنة الرابعة فهو حق والآخر حقة ، لأنه يستحق أن يحمل عليه ويركب ، فإذا دخل في الخامسة فهو جذع وجذعة ، فإذا دخل في السادسة وأثنى عليه فهو حق ، فإذا دخل في السابعة فهو رباع ورباعية ، فإذا دخل في الثامنة وأثنى السن الذي بعد الرابعة فهو سدس وسدس ، فإذا دخل في التاسعة ففتر تابه وطلع فهو بازل ، فإذا دخل في العاشرة فهو جلف ، ثم ليس له إنبم ولكن يقال بازل عام وبازل مائة ، وخلف عام وخلف مائة إلى ما زاد . وقال الضرير شميل : ابنة غناض لسنة وابنة لبون لسنة ، وحقة ففترت جذعة لأربع والثاني خمس ورباع لسدس وسدس لبون وبازل ثمان . »

وَمَثَلُونَ بَنَاتِ لُبُون . وَرَوَى عَنْ عَثَابِ بْنِ عَفَانَ وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَطَاوُسُ وَالزُّهْرِيُّ . وَقِيلَ : أَرْبَعٌ وَمَثَلُونَ خَلْفَهُ إِلَى بَازِلٍ عَلَيْهِمَا ، وَمَثَلُونَ وَمَثَلُونَ حَقًّا ، وَمَثَلُونَ وَمَثَلُونَ جَذَعَةً ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَالنَّخَعِيُّ ، وَذَكَرَهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ صَخْرَةَ عَنْ عَلٍ .

الثالثة - واختلفوا فيمن يلزمه دية شبه العمد ؛ فقال الحارث المكي وابن أبي ليلى وابن شبرمة وقنادة وأبو ثور : هو عليه في ماله . وقال الشعبي والنخعي والحكم والشافعي والثوري وأحمد وإسحاق وأصحاب الرأي : هو على العاقلة . قال ابن المنذر : قول الشعبي أصح ؛ لحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل دية المجنين على عاقلة الضاربة .

الرابعة - أجمع العلماء على أن العاقلة لا تحمل دية العمد وأنها في مال الجاني ؛ وقد تقدم ذكرها في «البقرة» . وقد أجمعوا^(١) على أن القاتل خطأ الكفارة ؛ واختلفوا فيها في قتل النفس ؛ فكان مالك والشافعي يريان على قاتل العمد الكفارة كما في الخطأ . قال الشافعي : إذا وجبت الكفارة في الخطأ فلا تجب في العمد أولى . وقال : إذا شُرِعَ السجود في السهو فلا ينسرح في العمد أولى ، وليس ما ذكره الله تعالى في كفارة العمد بمسقط ما قد وجب في الخطأ ؛ وقد قيل : إن القاتل عبداً إنما تجب عليه الكفارة إذا عني عنه فلم يقتل ؛ فأما إذا قُتِلَ قَوْداً فلا كفارة عليه ؛ فيؤخذ من ماله . وقيل تجب . ومن قتل نفسه فعليه الكفارة في ماله . وقال الثوري وأبو ثور وأصحاب الرأي : لا تجب الكفارة إلا حيث أوجبها الله تعالى . قال ابن المنذر : وكذلك يقولون لأن الكفارات عبادات ولا يجوز التمثيل . وليس يجوز لأحد أن يفرض فرضاً يلزمه عباده الله إلا بكتاب أو سنة أو إجماع ، وليس مع من قرض على القاتل عمداً كفارة هجئة من حيث ذكرت .

الخامسة - واختلفوا في الإجماع يقتلون الرجل خطأ ؛ فقالت طائفة : على كل واحد منهم الكفارة ؛ كذلك قال الحسن وعكرمة والنخعي والحارث المكي ومالك والثوري والشافعي .

(١) راجع ٢٥٢ ص ٢٥٢ طبع ثانية .

وأحمد وإسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي . وقالت طائفة : عليهم كلهم كفارة واحدة ؛
هكذا قال أبو ثور، وحكى ذلك عن الأوزاعي . وفرق الزهري بين العتق والصوم ؛ فقال
في الجماعة يرمون بالمُتَجَنِّق فيقتلون رجلا : عليهم كلهم عتق رقبة ، وإن كانوا لا يجدون فعلى
كل واحد منهم صوم شهرين متتابعين .

السادسة — روى النسائي : أخبرنا الحسن بن إسحاق المزني ثقة قال حدثني خالد
ابن خديش قال حدثنا حاتم بن إسماعيل عن بشير بن المهاجر عن عبد الله بن بُريدة عن أبيه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " قتل المؤمن أعظمُ عند الله من زوال الدنيا " .
وروى عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أول ما يحاسب به العبد
الصلاة وأول ما يُقضى بين الناس في السماء " . وروى إسماعيل بن إسحاق عن نافع بن جبير
ابن مُطعم عن عبد الله بن عباس أنه سألَه سائل فقال : يا أبا العباس ، هل للقاتل توبة ؟ فقال له
ابن عباس كالمُتَجَبِّ من مسأله : ماذا تقول ! مرتين أو ثلاثا . ثم قال ابن عباس : ويحك !
وأتى له توبة ! سمعت نبيكم صلى الله عليه وسلم يقول : " يأتي المقتول معلقاً رأسه بإحدى يديه
مُتَلَبِّباً قائلاً بيده الأخرى تشخب أوداجه دماً حتى يُوقفا فيقول المقتول لله سبحانه وتعالى
رب هذا قتلى فيقول الله تعالى للقاتل تيسر ويذهب به إلى النار " . وعن الحسن قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ما نزلتُ ربِّي في شيء ما نزلته في قتل المؤمن
فلم يجزئني " .

السابعة — واختلف العلماء في قاتل العمد هل له من توبة ؛ فروى البخاري عن سعيد
ابن جبير قال : اختلف فيها أهل الكوفة ، فرحلت فيها إلى ابن عباس فسأله عنها فقال : نزلت
هذه الآية « وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ » هي آثم ما نزل وما نسخها شيء . وروى
النسائي عنه قال : سألت ابن عباس هل لمن قتل مؤمناً متعمداً من توبة ؟ قال لا . وقرأت
عليه الآية التي في الفرقان : « وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ » قال : هذه آية مكية فسختها
آية مدنية « وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ » . وروى

عن زيد بن ثابت نحوه، وأن آية النساء نزلت بعد آية الفرقان بسنة أشهر، وفي رواية بثمانية أشهر؛ ذكرهما النسائي عن زيد بن ثابت. وإلى عموم هذه الآية مع هذه الأخبار عن زيد وابن عباس ذهب المعتزلة وقالوا: هذا خصص عموم قوله تعالى: «وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ» ورأوا أن الوعيد نافذ حتماً على كل قاتل؛ لجمعوا بين الآيتين بأن قالوا: التقدير وينفر ما دون ذلك لمن يشاء إلا من قتل عمداً. وذهب جماعة من العلماء منهم عبد الله بن عمر — وهو أيضاً مروى عن زيد وابن عباس — إلى أن له توبة. روى يزيد بن هارون قال: أخبرنا أبو مالك الأشجعي عن سعيد بن عيينة قال: جاء رجل إلى ابن عباس فقال أئن قتل مؤمناً متعمداً توبة؟ قال لا، إلا النار؛ قال: فلما ذهب قال له جلساؤه: أهلكنا كنت تفتننا؟ كنت تفتننا أن من قتل توبة مقبولة؛ قال: إني لأحسبه رجلاً مضطرباً يريد أن يقتل مؤمناً. قال: فبعثوا في أثره فوجدوه كذلك. وهذا مذهب أهل السنة وهو الصحيح، وأن هذه الآية غنوصية، ودليل التخصيص آيات وأخبار. وقد أجمعوا على أن الآية نزلت في مقيس ابن صبيبة^(١)، وذلك أنه كان قد أسلم هو وأخوه هشام بن صبيبة؛ فوجد هشاماً قتيلاً في بني النجار فأخبر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم، فكتب له إليهم أن يدفعوا إليه قاتل أخيه وأرسل معه رجلاً من بني فهر؛ فقال بنو النجار: والله لا نعلم له قاتلاً ولكنا نؤذي الذية؛ فأعطوه مائة من الإبل؛ ثم انصرفا راجعين إلى المدينة فعلم مقيس على الفهرى فقتله بأخيه وأخذ الإبل وانصرف إلى مكة كافراً مرتدّاً؛ وجعل ينشد:

قَتَلْتُ بِهِ فَهْرًا وَحَمَلْتُ حَقْلَهُ * سُرَّاءُ بَنِي النَّجَارِ أَرَبَّ فَارِعٍ^(٢)
حَلَلْتُ بِهِ وَتَرَى وَأَدْرَكَتْ تَوْرِي * وَكُنْتُ إِلَى الْأَوْتَانِ أَوَّلَ رَاجِعٍ

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا أؤقتنه في حل ولا حرم». وأمر بقتله يوم فتح مكة وهو متعلق بالكعبة. وإذا ثبت هذا بنقل أهل التفسير وعلماؤهم فلا ينبغي أن يحمل على المسلمين؛ ثم ليس الأخذ بظاهر الآية بأولى من الأخذ بظاهر قوله: «إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُكْتَبْنَ

(١) كما ورد في بعض المصادر بالسادة المهمة. وفي بعضها بالصاد المعجمة (٢) فارغ: حسن بالمدية.

السيئات، وقوله تعالى : « وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ » وقوله : « وَيَغْفِرُ مَا دُونِ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ » . والأخذ بالظاهرين مناقض فلا بد من التخصيص . ثم إن الجمع بين آية « الفرقان » وهذه الآية ممكن فلا نسخ ولا تناقض ، وذلك إن يحمل مطلق آية « النساء » على تعقيد آية « الفرقان » فيكون معناه : بخراؤه كما لا من تاب ؛ لاسيما وقد أحمد الموجب وهو القتل والموجب وهو التواضع بالمقاب . وأما الأخبار فكثيرة تحديث عبادة بن الصامت الذي قال فيه : « نَحْنُ بِأَمْوَالِنَا عَلَى آلَاءِ تَشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا تَتَّبِعُوا وَلَا تَهْتَلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْخَلْقِ فَمَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَهُوَ كَفَّارَةٌ وَمَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَسَفَرَةُ اللَّهِ فَهُوَ إِلَى اللَّهِ إِنْ شَاءَ عِقَابُهُ وَإِنْ شَاءَ مَذْبَعُهُ » . رواه الأئمة أخرجه الضحيمان . وتكديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الذي قتل مائة نفس . أخرجه مسلم في صحيحه وابن ماجه في سننه وغيرهما إلى غير ذلك من الأخبار الثابتة ، ثم إنهم قد أجمعوا معنا في الرسل يشهد عليه بالقتل ، ويقر بأنه قتل عمدا ، ويأق السلطان الأولياء فيقام عليه الحد ويقتل قودا ، فهذا غير متبع في الآخرة ، والوعيد غير نافذ عليه إجماعا على مقتضى حديث عبادة ؛ فقد انكسر عليهم ما تعلقوا به من عموم قوله تعالى : « وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مَتَعِدًا بَخْرَاؤِهِ جَهَنَّمَ » ودخله التخصيص بما ذكرنا ، وإذا كان كذلك فالوجه أن هذه الآية مخصوصة كما بينا ، أو تكون عمولة على ما حكى عن ابن عباس أنه قال : « متمدا مستحلا لقتله » فهذا أيضا يقول إلى الكفر إجماعا . وقالت جماعة : إن القاتل في المشيئة تاب أو لم يتب ؛ قاله أبو حنيفة وأصحابه . فإن قيل : إن قوله تعالى : « بَخْرَاؤُهُمْ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ » دليل على كفره ؛ لأن الله تعالى لا يغضب إلا على كافر خارج من الإيمان . قلنا : هذا وعيد ، والخلف في الوعيد كرم ، كما قال :

وَأَيُّ مَنِي أَوْمَدْتَهُ أَوْ وَعَدْتَهُ • كَخَلْفِ إِهَادِي وَمُتَجَرِّ مَوْعِدِي .

وقد تقدم جواب ثان : إن جازاه بذلك ؛ أي هو أهل لذلك ومستحقه لمعظم ذنبه . نص عليه هذا أبو حنيفة وإبراهيم بن محمد وأبو صالح وغيرهما . ويروي ابن مالك غير رسول الله

صل الله عليه وسلم أنه قال: «إِذَا وَدَّ اللَّهُ لِعِبْدٍ ثَوْبًا فَهُوَ مُنَجَّرُهُ وَإِنْ أُوْعِدَ لَهُ الْعُقُوبَةُ فَلَهُ الْمَشِيئَةُ إِنْ شَاءَ حَاقِبُهُ وَإِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ». وفي هذين التاويلين دَخَلَ، أما الأول - فقال القرطبي: وفي هذا نظر؛ لأن كلام الرب لا يقبل الخلق إلا أن يراد بهذا تخصيص العام؛ فهو إذا جازر في الكلام. وأما الثاني - وإن رُوي أنه مرفوع فقال النحاس: وهذا الوجه الغلط فيه بين، وقد قال الله عز وجل: «ذَلِكَ جَزَاءُكُمْ جَهَنَّمَ بِمَا كَفَرْتُمْ» ولم يقل أحد: إن جزاءهم؛ وهو خطأ في العربية لأن بعده «وغيض الله عليه» وهو محمول على معنى جزاءه. وجواب ثالث - جزاؤه جهنم إن لم يتب وأصر على الذنب حتى وآقَى ربه على الكفر بشؤم الماضي. وذكر هبة الله في كتاب «الناصح والمنسوخ» أن هذه الآية ملسوخة بقوله تعالى: «وَيَفْعَلُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ»، وقال: هذا إجماع الناس إلا ابن عباس وابن عمر فأنهما قالاهما مُحْكَمًا. وفي هذا الذي قاله نظر؛ لأنه موضع عموم وتخصيص لا موضع نسخ؛ قاله ابن عطية.

قلت: هذا حسن؛ لأن النسخ لا يدخل الأخبار إنما المعنى فهو يميزه. وقال النحاس في «معاني القرآن» له: القول فيه عند العلماء أهل النظر أنه مُحْكَم وأنه يمازيه إذا لم يتب، فإن تاب فقد بين أمره بقوله: «وَأَنَّى لَتَفْسَارُ لِمَنْ تَابَ» فهذا لا يخرج عنه، والخلاصة لا تقتضي الندام، قال الله تعالى: «وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ» الآية. وقال تعالى: «يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ». وقال زهير:

«ولا خالدا إلا الجبال الرواسيا»^(١)

وهذا كله يدل على أن الخلد يطلق على غير معنى التأييد؛ فإن هذا يزول بزوال الدنيا. وكذلك العرب تقول: لأخلدت فلانا في السجن؛ والسجن ينقطع ويضي، وكذلك المسجون. ومثله قوطم في الداء: خلد الله ملكه وأبد أيامه. وقد تهدم هذا كله لفظا ومعنى. والحمد لله.

(١) هذا مجزيت - وصدره: «إلا لا أرى على الحوادث دائما» *

(٢) راجع ج ١ ص ٢٤١ بنية الآية أربعة.

قوله تعالى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَافِمٌ كَثِيرَةٌ كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوا إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿٥٥﴾

فيه إحدى عشرة مسألة :

الأولى — قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا) هذا متصل بذكر القتال والجهاد . والضرب : السير في الأرض ، تقول العرب : ضربت في الأرض إذا سرت لتجارة أو غزوا أو غيره ؛ مقتربة من . وتقول : ضربت الأرض ، دون « في » إذا قصدت قضاء حاجة الإنسان ؛ ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم : « لا يخرج الرجلان يضربان الغائط يفتتانان كاشفين عن فرجيهما فإن الله يمقت على ذلك » . وهذه الآية نزلت في قوم من المسلمين سرّوا في سفر رجل معه جمل وغنيمة يديهما فسلم على القوم وقال : لا إله إلا الله محمد رسول الله ؛ فغمل عليه أحدهم فقتله . فلما ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم شق عليه ونزلت الآية . وأخرج البخاري عن عطاء عن ابن عباس قال قال ابن عباس : كان رجل في غنيمة له فلحقه المسلمون فقال : السلام عليكم ؛ فقتلوه وأخذوا غنيمته ؛ فأزل الله في ذلك إلى قوله : « عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا » تلك الغنيمة . قال قرأ ابن عباس « السلام » . في خبر البخاري : وحمل رسول الله صلى الله عليه وسلم دينه إلى أهله وردّ عليه غنياته . وأختلف في تعيين القتال والمقتول في هذه النازلة ؛ فالذي عليه الأكثر وهو في سير ابن إسحاق ومصنف أبي داود والاعتصام لابن عبد البر أن القتال علم بن جثامة ، والمقتول طامر بن الأصبط فدحا عليه السلام على علم فبأعاش بعد ذلك إلا سبعا ثم دفن فلم تقبله الأرض ثم دفن فلم تقبله ثم دفن ثالثة فلم تقبله ؛ فلما رأوا أن الأرض لا تقبله ألْقَوْهُ فِي بَعْضِ تِلْكَ الشَّعَابِ ؛ وقال عليه السلام : « إن الأرض لتقبل من هو شرّ مني » . قال الحسن : أما إنها تجتمع من هو

شر منه ولكن وعظ القوم ألا يعودوا . وفي سنن ابن ماجة عن عمران بن حصين قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم من المساجين إلى المشركين فقاتلهم قتالا شديدا ، فنجحهم أكتانهم فجعل رجل من لحمتي على رجل من المشركين بالرح فلما غشيه قال : أشهد أن لا إله إلا الله ، إني مسلم ، فطعنته فقتله ؛ فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، هلكتُ أ قال : «وما الذي صنعت ؟» مرة أو مرتين ، فأخبره بالذي صنع ؛ فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : «فهلأ شققت عن بطنه فصليت ما في قلبه ؟» فقال : يا رسول الله ، لو شققت بطنه أ كنت أعلم ما في قلبه ؟ قال : «لا فلا أنت قلت ما تكلم به ولا أنت تعلم ما في قلبه .» قال : فسكت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يلبث إلا يسيرا حتى مات فدفناه ، فأصبح على وجه الأرض ؛ فقلنا : لعل حدوا نبشه ، فدفناه ثم أمرنا غلماننا يحرسونه فأصبح على ظهر الأرض ؛ فقلنا : لعل الغلمان نسوا ، فدفناه ثم حرسناه بأنفسنا فأصبح على ظهر الأرض ، فالتفتنا في بعض تلك الشمامب . وقيل : إن القاتل أسامة بن زيد والمقتول مرداس بن تنيك التتفاني ثم الفزاري من بني سُرّة من أهل ذلك . وقاله ابن القاسم عن مالك . وقيل : كان مرداس هذا قد أسلم بمن الليلة وأخبر بذلك أهله ؛ ولما عظم النبي صلى الله عليه وسلم الأمر على أسامة حلف عند ذلك ألا يقاتل رجلا يقول لا إله إلا الله . وقد تقدم القول فيه . وقيل : القاتل أبو قتادة . وقيل : أبو الدرداء . ولا خلاف أن الذي لقتلته الأرض حين مات هو محمد النبي ذكروا . ولعل هذه الأحوال جرت في زمان متقارب فترلت الآية في الجميع . وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم رجع على أهل المسلم الغنم والجل وحمل ديتة على طريق الاشتلاف . والله أعلم . وذكر التتلي أن أمير تلك السرية رجل يقال له غالب بن فضالة الليثي . وقيل : المقداد ؛ حكاه السجيل .

الثانية — قوله تعالى : ﴿ قَتَبْنَاهُ ﴾ أى تأملوا . «وتبينوا» قراءة الجماعة وهو اختيار أبي عبيد وابن حاتم ؛ وقالوا : من أمر بالتبين فقد أمر بالثبوت ؛ يقال : تبئت الأمر وتبين الأمر بنفسه ؛ فهو متعدد ولازم . وقرأ حمزة «قتبتوا» من الثبوت بالثاء مثله ويصلها بباء واحدة .

« فتيينا » في هذا أؤكد؛ لأن الإنسان قد ينتبث ولا يتبين . وفي « إذا » معنى الشرط ، فذلك دخلت الفاء في قوله « فتيينا » . وقد يجازى بها كما قال :
 • وإذا تُصَبِّك خصاصة فتجمل ^(١) •

والجيد ألا يجازى بها كما قال الشاعر :

والنفس راغبة إذا رغبها • وإذا مُرِّدَ إلى قليل تنزع

والتيين التثبت في القتل واجب حضرا وسفرا لاختلاف فيه ، وإنما خص السفر بالذكر لأن الحادثة التي فيها زلت الآية وقعت في السفر .

الثالثة - قوله تعالى : (وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ آتَى إِلَيْكُمُ السَّلَامُ لَسْتَ مُؤْمِنًا) السَّلام والسلم والسلام واحد؛ قاله البخاري . وقرئ بها كلها . واختار أبو عبيد القاسم بن سلام « السلام » . وخالفه أهل النظر فقالوا : « السَّلم » ههنا أشبه لأنه بمعنى الاتقياد والتسليم كما قال جل وعز : « فَاتَّقُوا السَّلامَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ شَيْءٍ » فالسَّلم الاستسلام والالتقياد . أي لا تقولوا لمن آتى بيده واستسلم لكم وأظهر دعوته لست مؤمناً . وقيل : السلام قوله السلام عليكم ، وهو راجع إلى الأول؛ لأن سلامه بقية الإسلام مؤذن بطاعته وأتقياده ، ويحتمل أن يراد به الانحياز والترك . قال الأخفش : يقال [فلان] سلام إذا كان لا يخالط أحداً ، والسَّلم (بشد السين وكسرها وسكون اللام) الصلح .

الرابعة - وروى عن أبي جعفر أنه قرأ « لَسْتَ مُؤْمِنًا » ففتح الميم الثانية ، من آفته إذا أجزته فهو مؤمن •

الخامسة - والمسلم إذا لقي الكافر ولا عهد له بجاهلته قتله ، فإن قال : لا إله إلا الله لم يجز قتله ؛ لأنه قد اعتصم بعصام الإسلام المانع من دمه وماله وأهله ؛ فإن قتله بعد ذلك قتل به . وإنما سقط القتل عن هؤلاء لأجل أنهم كانوا في صدر الإسلام وتاولوا إله فالها يتعدوا خوفاً من السلاح ، وأن العاصم قولها مطمئناً ، فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنه عاصم ^(١) هذا مجزئته ومنه : • واستغنينا أخاك وبك يا بني •

كيفما قالها؛ ولذلك قال لأسامة: "أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم أقالها أم لا؟" أحربه مسلم .
 أي تنتظر أصادق هو في قوله أم كاذب؛ وذلك لا يمكن، فلم يبق إلا أن يبين عنه لسانه. وفي هذا
 من الفقه باب عظيم، وهو أن الأحكام تنطبق بالمظان والظواهر لا على القطع وإطلاع السمائر.
 السادسة — فإن قال: سلام عليكم فلا ينبغي أن يقتل أيضا حتى يعلم ما وراء هذا؛
 لأنه موضع إشكال . وقد قال مالك في الكافر يوجد فيقول جئت مستأما أطلب الأمان :
 هذه أمور مشككة، وأرى أن يُرد إلى أمانه ولا يُحكم له بحكم الإسلام؛ لأن الكفر قد ثبت
 له فلا بد أن يظهر منه ما يدل على قوله، ولا يكفي أن يقول أنا مسلم ولا أنا مؤمن ولا أن
 يصلّي حتى يتكلم بالكلمة العاصمة التي علّق النبي صلى الله عليه وسلم الحكم بها عليه في قوله:
 "أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله".

السابعة — فإن صلى أو فعل فعلا من خصائص الإسلام فقد اختلف فيه علماءنا؛
 فقال ابن العربي: نرى أنه لا يكون بذلك مسلما، أما أنه يقال له: ما وراء هذه الصلاة؟
 فإن قال: صلاة مسلم، قيل له: قل لا إله إلا الله؛ فإن قالما تبين صدقه، وإن أبي علينا
 أن ذلك تلاعب، وكانت عند من يرى إسلامه رقة؛ والصحيح أنه كُفِرَ أصلًا ليس بركة.
 وكذلك هذا الذي قال: سلام عليكم، تكلف الكلمة^(١)؛ فإن قالما تحقق رشاده، وإن أبي تبين
 عناده وقتل. وهذا معنى قوله «فتبينوا» أي الأمر المشكل، أو تنبهوا ولا تصجلوا؛ المعنيان
 سواء. فإن قتله أحد فقد أتى منبها عنه. فإن قيل: تغليظ النبي صلى الله عليه وسلم على
 بحلم، ونبهه من قبره كيف خرجته؟ قلنا: لأنه علم من نبه أنه لم يبال بإسلامه فقتله متعمدا
 لأجل الحنة التي كانت بينهما في الجاهلية.

الثامنة — قوله تعالى: ﴿يَتَّبِعُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا﴾ أي يتبعون أخذ ماله. ويسمى
 متاع الدنيا عَرَضًا لأنه عارض زائل غير ثابت. قال أبو عبيدة: يقال جميع متاع الدنيا عَرَضٌ
 يفتتح الزاء في ومنه: "الدنيا عَرَضٌ حاضرا كل منها البرز والقابر". والعَرَض (يسكون الزاء)
 (١) تكلف النبي: تخشعه غل شقة زمل خلاف فاحته.

ما سَوَّى الدنانير والدرهم؛ فكل عَرَض عَرَضٌ، وليس كل عَرَضٍ عَرَضًا. وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم: «ليس الغني عن كثرة العَرَضِ إنما الغني غنى النفس». وقد أخذ بعض العلماء هذا المعنى فنظمه:

تَمَتَّعَ بما يكفيك واستعمل الرضا * فلأنك لا تسدري أن تصبح أم ثمبي
فليس الغني عن كثرة المال إنما * يكون الغني والفقر من قبل الضيق

وهذا يصح قول أبي حنيفة: فإن المال يشمل كل ما يؤخذ. وفي كتاب العين: العَرَض ما يبل من الدنيا؛ ومنه قوله تعالى: «تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا» وجمعه عروض. وفي المجمل لابن فارس: والعَرَض ما يعترض للإنسان من مرض. وعَرَض الدنيا ما كان فيها من مال قل أو كثير. والعَرَض من الأثاث ما كان غير نقد. وأعرض الشيء إذا ظهر وأمكن. والعَرَض خلاف الطول.

الناشطة — قوله تعالى: «فَمِنَدَّ اللَّهُ مَنَاقِمَ كَثِيرَةً» مَدَّة من الله تعالى بما يأتي به على وجهه ومن حله دون ارتكاب محظور، أى فلا تهاوتوا. «كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ» أى كذلك كنتم تحفون إيمانكم عن قومكم خوفاً منكم على أنفسكم حتى من الله عليكم بإعزاز الدين وظلبة المشركين، وهم الآن كذلك كل واحد منهم في قومه مترقب أن يصل إليكم، فلا يصلح إذ وصل إليكم أن تقتلوه حتى تتبينوا أمره. وقال ابن زيد: المعنى كذلك كنتم كفره «فَلَمَّا سَأَلَ اللَّهُ عَنْكُمْ» بأن أسلمتم فلا تنكروا أن يكون هو كذلك ثم يسلم حين لقيكم فيجب أن تتبينوا في أمره.

العاشرة — استدلل بهذه الآية من قال: إن الإيمان هو القول؛ لقوله تعالى: «وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ آتَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ أَسَلْتُ مُؤْمِنًا». قالوا: ولما منع أن يقال لمن قال لا إله إلا الله لست مؤمناً منع من قتلهم بمجرد القول. ولولا الإيمان الذي هو هذا القول لم يجب قتلهم. قلنا: إنما شك القوم في حالة أن يكون هذا القول منه تعوذاً فقتلوه، والله لم يجعل لعباده غير الحكم بالظاهر؛ وقد قال صلى الله عليه وسلم: «أسرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله» وليس في ذلك أن الإيمان هو الإقرار فقط؛ ألا ترى أن المنافقين كانوا يقولون هذا القول

وليسوا بمؤمنين حسب ما تقدم بيانه في «البقرة»^(١) وقد كشف البيان في هذا قوله عليه السلام : «أفلا شققت عن قلبه» ، فثبت أن الإيمان هو الإقرار ووضعه ، وأن حقيقة التصديق القلب ولكن ليس للعبد طريق إليه إلا ما سمع منه فقط . واستدل بهذا أيضا من قال : إن الزنديق تقبل توبته إذا أظهر الإسلام ، قال : لأن الله تعالى لم يفرق بين الزنديق وغيره متى أظهر الإسلام ، وقد مضى القول في هذا في أول البقرة . وفيما رده على القدرية ، فإن الله أخبر أنه من على المؤمنين من بين جميع الخلق بأن خصهم بالوفيق ، والقدرية تقول خلقهم كلهم للإيمان ، ولو كان كما زعموا لما كان لاختصاص المؤمنين بالمنة من بين الخلق معنى .

الحادية عشرة — قوله تعالى : ﴿ تَتَّبِعُوا ﴾ أعاد الأمر بالتبيين للتأكيد . ﴿ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ تحذير عن مخالفة أمر الله ، أى أحفظوا أنفسكم وجنودها الزلل المؤتي لكم .

قوله تعالى : لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٢٥﴾ دَرَجَاتٍ مِنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿٢٦﴾

فيه خمس مسائل :

الأولى — قوله تعالى ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ قال ابن عباس : لا يستوى القاعدون عن بدر والخارجون إليها . ثم قال : ﴿ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ ﴾ والضَّرَرُ الزمانة . روى الأئمة واللفظ لأبي داود عن زيد بن ثابت قال : كنت إلى جنب رسول الله صلى الله عليه وسلم فشبهته السكينة فوقع نَفَذَ رسول الله صلى الله عليه وسلم على الخدي ، فما وجدت ثقل شيء

(١) راجع ج ١ ص ١٩٣ طبة ثانية أرقام ٢٠٠ (٢) راجع ج ١ ص ١٩٨ طبة ثانية أرقام ٢٠٠

(١١) أَتَمَلَّ مِنْ تَفْذِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ سُرِّيَ عَنْهُ فَقَالَ: «اُكْتُبْ» فَكَتَبَتْ فِي كَيْفِ «لَا يَسْتَوِي الْقَائِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» إِلَى آخِرِ آيَةِ هَافَامِ ابْنِ أَمٍّ مَكْتُومٍ — وَكَانَ رَجُلًا أَصْحَى — لِمَا مِمَّعَ فَضِيلَةَ الْمُجَاهِدِينَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَكَيْفَ بِنَ لَا يَسْتَطِيعُ الْجِهَادَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ؟ فَلَمَّا قَضَى كَلَامَهُ غَشِيَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ السَّكِينَةُ فَوَقَعَتْ لِحْظُهُ عَلَى نَفْسِي، وَوَجَدْتُ مِنْ تَهْلُهَا فِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ كَمَا وَجَدْتُ فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى، ثُمَّ سُرِّيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «إِقْرَأْ يَا زَيْدُ» فَقَرَأْتُ «لَا يَسْتَوِي الْقَائِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ» فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «غَيْرُ أَوَّلِي الضَّرَرِ» الْآيَةَ كَلَهَا. قَالَ زَيْدُ: فَأَنَزَلَنِي اللَّهُ وَحْدَهَا فَأَلْحَقْتَهَا، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى مُلْحَقِهَا عِنْدَ صَدْعٍ فِي كَتِفِي. وَفِي الْبُخَارِيِّ عَنْ مِقْسَمِ بْنِ حَبْدَةَ بْنِ الْحَارِثِ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: «لَا يَسْتَوِي الْقَائِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ» عَنْ بَدْرِ وَالْخَارِجُونَ إِلَى بَدْرِ. قَالَ الْعُلَمَاءُ: أَهْلُ الضَّرَرِ هُمْ أَهْلُ الْأَعْذَارِ لِأَنَّهُ قَدْ أَضْرَبَتْ بِهِمْ حَتَّى مَنَعَتْهُمْ الْجِهَادَ. وَحُجَّ وَثَبَتْ فِي الْخَبَرِ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ وَقَدْ قَتَلَ مِنْ بَعْضِ غَزَوَاتِهِ: «إِنَّ بِالْمَدِينَةِ رَجُلًا مَاقُطَعَتِمْ وَأَيْدِيًا وَلَا يَسْتَرِمُ مَسِيرًا إِلَّا كَانُوا مَعَكُمْ أَوْ لَكُمْ قَوْمٌ حَبَسَهُمُ الْعَدْرُ». فَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ صَاحِبَ الْعَدْرِ يُعْطَى أَجْرُ الْفَازِي، وَقِيلَ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَجْرُهُ مَسَاوِيًا، وَفِي فَضْلِ اللَّهِ مَقْسَمٌ، وَتَوَابُهُ فَضْلٌ لَا اسْتِحْقَاقَ، فَيُثِيبُ عَلَى النِّيَّةِ الصَّادِقَةِ مَا لَا يُثِيبُ عَلَى الْفَعْلِ. وَقِيلَ: يُعْطَى أَجْرُهُ مِنْ غَيْرِ تَضْعِيفٍ فَيُفَضِّلُهُ الْفَازِي بِالتَّضْعِيفِ لِلْبَاسَةِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قلت: والقول الأول أصح — إن شاء الله — للحديث الصحيح في ذلك «إِنَّ بِالْمَدِينَةِ رَجُلًا» ولحديث أبي كبشة الأنماري قوله عليه السلام «لَأَمَّا الدُّنْيَا لِأَرْبَعَةِ نَفَرٍ» الحديث، وقد تقدم في سورة «آل عمران». ومن هذا المعنى ما ورد في الخبر «إِذَا مَرَّ رَجُلٌ بِالْعَبْدِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى اكْتُبُوا لِعَبْدِي مَا كَانَ يَعْمَلُهُ فِي الصَّحَّةِ إِلَى أَنْ يَرَى أَوْ يُخْبِرْهُ إِلَى».

(١) الكتف: عظم حريض يكون في أسفل كتف الحيوان من الناس والحيوان كانوا يكتبون فيه لقلة القراءات عنهم.

الثانية - وقد تمسك بعض العلماء بهذه الآية بأن أهل الديوان أعظم أجراً من أهل المتطوع؛ لأن أهل الديوان لما كانوا متمكنين بالبقاء، ويصرفون في الشدائد، وترويعهم بالموث والأوامر، كانوا أعظم من المتطوع؛ لیسكون جيشه وتأمه باله في الصواب^(١) الكبار ويحبوها. قال ابن حجر: أصحاب المطاء أفضل من المتطوعة لما يروعون. قال مكحول: روعات الموث شقي روعات القيامة.

الثالثة - وتعلق بها أيضاً من قال: إن الفتي أفضل من الفقير؛ لذكر الله تعالى المال الذي يوصل به إلى صالح الأعمال. وقد اختلف الناس في هذه المسألة مع اتفاقهم أن ما أخرج من الفقر مكره، وما أطر من الفتي مذموم؛ فذهب قوم إلى تفضيل الفتي لأن الفتي مقتدر والفقير عاجز، والقدرة أفضل من العجز. قال الماوردي: وهذا مذهب من غلب عليه حب النجاة. وذهب آخرون إلى تفضيل الفقير؛ لأن الفقير تارك والتي ملابس، وترك الدنيا أفضل من ملاستها. قال الماوردي: وهذا مذهب من غلب عليه حب التسلية. وذهب آخرون إلى تفضيل الوسط بين الأمرين بأن يخرج عن حد الفقر إلى أدنى مراتب الفتي ليصل إلى فضيلة الأمرين، وليسلم من مذمة الحالين. قال الماوردي: وهذا مذهب من يرى تفضيل الاعتدال وأن خير الأمور أوسطها. ولقد أحسن الشاعر الحكيم حيث قال:

ألا عائذا بالله من عجبم الفتي * ومن غيبة يوماً إلى غير مرغبه

الرابعة - قوله تعالى: ﴿فِرَآوُى الضَّرَّ﴾ قراءة أهل الكوفة وأبو عمرو «فِر» بالرفع، قال الأخفش: هونت للقاعنين؛ لأنهم لم يقصد بهم قوم بأعيانهم فصاروا كالنكرة بغاز وضغهم بنير؛ والمعنى لا يستوى القاعدون غير أولى الضرر؛ أي لا يستوى الضامدون الذين هم غير أولى الضرر. والمعنى لا يستوى القاعدون الأصحاء؛ قاله الزجاج. وقرأ أبو حية «فِر» جملته نعماً للمؤمنين؛ أي من المؤمنين الذين هم غير أولى الضرر من المؤمنين الأصحاء.

(١) الصائفة: البروة في الصيف.

وقرأ أهل الحرمين «غير» بالنصب على الاستثناء من القاعدين أو من المؤمنين؛ أى إلا أولى الضرر فإنهم يستون مع المجاهدين . وإن شئت على الحال من القاعدين ؛ أى لا يستوى القاعدون من الأصحاء أى فى حال صحتهم ؛ وجازت الحال منهم لأن لفظهم لفظ المعرفة ، وهو كما تقول : جاعنى زيد غير مريض . وما ذكرناه من سبب التزول يدل على معنى النصب ، والله أعلم .

الخامسة — قوله تعالى : (فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً) وقد قال بعد هذا «درجات منه ومغفرة ورحمة» فقال قوم : التفضيل بالدرجة ؛ بالدرجات إما هو مبالغة وبيان وتأکید . وقيل : فضل الله المجاهدين على القاعدين من أولى الضرر بدرجة واحدة ، وفضل الله المجاهدين على القاعدين من غير عذر درجات ؛ قاله ابن جرير والسدي وغيرهما . وقيل : إن معنى درجة علو ، أى أصل ذكرهم ورفعهم بالثناء والمدح والثناء . فهذا معنى درجة ، ودرجات بمعنى فى الجنة . قال ابن حجر : سبعين درجة بين كل درجتين حُضِرَ الفرس الجواد سبعين سنة . «و درجات» يدل من أجر وتفسيره ، ويجوز نصبه أيضا على تقدير الظرف ؛ أى فضلهم بدرجات ، ويجوز أن يكون توكيدا لقوله «أَجْرًا عَظِيمًا» لأن الأجر العظيم هو الدرجات والمغفرة والرحمة ، ويجوز الرفع ؛ أى ذلك درجات ؛ و «أَجْرًا» نصب بفضل ، وإن شئت كان مصدرا وهو أحسن ، ولا يتنصب بفضل ، لأنه قد استوفى مفعوليه وهما قوله «المجاهدين» و «على القاعدين» ؛ وكذا «درجة» . فالدرجات منازل بعضها أعلى من بعض . وفى الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم ^{٢٠} إن فى الجنة مائة درجة أعدتها الله للمجاهدين فى سبيله بين الدرجتين كما بين السماء والأرض . «وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى» «كلا» منصوب بوعده ، و «الحسنَى» الجنة ؛ أى وعد الله كُلَّ الحسنَى . ثم قيل : المراد (بكل) المجاهدون خاصة . وقيل : المجاهدون وأولو الضرر . والله أعلم .

(١) الحضر (كقتل) : ارتفاع الفرس فى مله .

قوله تعالى : **إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضَ اللَّهِ وَسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا قَالُوا لَيْكَ مَاؤُنْهُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ۝١٠٧ إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا ۝١٠٨ قَالُوا لَيْكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَغْفِرَ عَنْهُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا ۝١٠٩**

المрад بها جماعة من أهل مكة كانوا قد أسلموا وأظهروا للنبي صلى الله عليه وسلم الإيمان به ، فلما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم أقاموا مع قومهم وقبض منهم جماعة فأقتنوا ، فلما كان أمر بدر خرج منهم قوم مع الكفار؛ فزلت الآية . وقيل : إنهم لما استحقروا عند المسلمين دظلم شك في دينهم فارتدوا فقتلوا على الرقة؛ فقال المسلمون : كان أصحابنا هؤلاء مسلمين وأكرهوا على الخروج فاستغفروا لهم؛ فزلت الآية . والأول أصح . زوى البخاري عن محمد ابن عبد الرحمن قال : قُطِعَ على أهل المدينة بث فاكتنيت فيه فلقبت عكرمة مولى ابن عباس فأخبره فنهاني عن ذلك أشد النبي ، ثم قال : أخبرني ابن عباس أن ناسا من المسلمين كانوا مع المشركين يكثرُونَ سواد المشركين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتي السهم فيرمى به فيصيب أحدهم فيقتله أو يضرب فيقتل ؛ فانزل الله تعالى : « **إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ** » .

قوله تعالى : **(تَوَفَّاهُمْ)** يحتمل أن يكون فعلا مضيا لم يستند بعلامه ثابث ، إذ ثابت لفظ الملائكة غير حقيق ، ويحتمل أن يكون فعلا مستقبلا على معنى تتوفاهم ؛ فحذفت إحدى التامين . وحكى ابن قزوين عن الحسن أن المعنى تحشرهم إلى النار . وقيل : تقبض أرواحهم ؛ وهو أظهر . وقيل : المراد بالملائكة ملك الموت ؛ لقوله تعالى : « **قُلْ تَوَفَّاهُمْ مَلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ** » . **(وَظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ)** نصب على الحال ؛ أى في حال ظلمهم

(١) أى أئزمو بانتراج جيش قتال أهل الشام في خلافة عبد الله بن الزبير على مكة (من تاريخ القبطي).

أنفسهم ، والمراد ظالمين أنفسهم غنفت النون استخفافا وأصاف ؛ كما قال تعالى : « هَذَا بِأَلْبَاحِ الْكُفْبَةِ » . وقول الملائكة : « فِيمَ كُنْتُمْ » سؤال تقرير وتوبيخ ، أى أكنتم فى أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أم كنتم مشركين ! وقول هؤلاء : « كُنَّا مُسْتَضْمِقِينَ فِي الْأَرْضِ » يعنى مكة ، اعتذار غير صحيح ؛ إذ كانوا يستطيعون الحيل ويتلون السبل ، ثم وقفهم الملائكة على دينهم بقولهم « أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً » . ويفيد هذا السؤال والجواب أنهم ماتوا مسلمين ظالمين لأنفسهم فى تركهم الهجرة ، وإلا فلو ماتوا كافرين لم يقل لهم شيء من هذا ؛ وإنما أضرِبَ عن ذكرهم فى الصعابة لشدة ما واقعوه ، ولمدم تميّن أحدهم بالإيمان ، واحتال رذته . والله أعلم . ثم استلقى تعالى منهم من الضمير الذى هو الهاء والميم فى « مَاوَاهُمْ » من كان مستضعفا حقيقة من ذنبى الرجال وضعة النساء والولدان ؛ كعباش بن أبى ربيعة وسلمة ابن هشام وغيرهم الذين دخلهم الرسول صلى الله عليه وسلم . قال ابن عباس : كنت أنا وأبى من عنى الله بهذه الآية ؛ وذلك أنه كان من الولدان إذ ذاك ، وأمه هى أم الفضل بنت الحارث وأسمها لُبَابَة ، وهى أخت ميونة ، وأختها الأبرجى لبابة الصغرى ، هن تسع أخوات . قال النبي صلى الله عليه وسلم فىن : « الْأَخَوَاتُ مُؤْمَنَاتٌ » . ومنهن سلمى والمصماء وحفيدة ويقال فى حفيدة أم حفيد ، واسمها حزيلة . وهن ست شقائق وثلاث لأم ، وهن سلمى ، وسلامة ، واسماء بنت عميس الخثعمية امرأة جعفر بن أبى طالب ، ثم امرأة أبى بكر الصديق ، ثم امرأة على رضى الله عنهم أجمعين .

قوله تعالى : « فِيمَ كُنْتُمْ » سؤال توبيخ ، وقد تقدم . والأصل « فَمَا » ثم حذف الألف فرقا بين الاستفهام والخبر ، والوقف طيبا فيه ؛ لئلا تحذف الألف والحركة . والمراد بقوله : « أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً » المدينة ؛ أى ألم تكونوا متمكنين قادرين على الهجرة والتباعد ممن كان يستضعفهم ! وفى هذه الآية دليل على هجران الأرض التى يعمل فيها بالمعاصى . وقال سعيد بن جبير : إذا عمل بالمعاصى فى أرض فأخرج منها ؛ وتلا « أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ

(١) فى تلخيص التهذيب نرف الام : (الأبرجيات الأربع مؤمنات) .

وَاسِعَةً فَتَّاهَرُوا فِيهَا . . . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ^{١٣} من قَرَّيْدِنِه من أرضٍ إلى أرضٍ وإن كان شِبا أَسْتَوْجِبُ الحَنَةَ وكان رفيق إبراهيم ومحمد عليهما السلام . . . (فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ) أى مَنَاهُمْ النار . وكانت الهجرة واجبة على كل من أسلم . (وَسَاءَتْ مَصِيرًا) نصب على التفسير . وقوله تعالى : (لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً) الحيلة لفظ عام لأنواع أسباب التخلُّص . والسبيل سبيل المدينة ؛ فيما ذكر مجاهد والسُّدِّي وغيرهما ، والصواب أنه عام في جميع السُّبُل . وقوله تعالى : (فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُو عَنْهُمْ) هذا الذى لا حيلة له في الهجرة لا ذنب له حتى يُعْفَى عنه ؛ ولكن المعنى أنه قد يُؤْتَمُّ أنه يجب تحمل غاية المشقة في الهجرة ، حتى أن من لم يتحمل تلك المشقة يماقُب فأزال الله ذلك الوهم ؛ إذ لا يجب تحمل غاية المشقة ، بل كان يجوز ترك الهجرة حينئذ فقد الزاد والرافعة . فمعنى الآية : فأولئك لا يُستقصى عليهم في المحاسبة ؛ ولهذا قال : (وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا) والمعافى والمستقبل في بخره تعالى واحد ، وقد تقدَّم .

قوله تعالى : وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَافِقًا كَثِيرًا وَسَعَةً وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿١٤﴾

فيه خمس مسائل :

الأولى — قوله تعالى : (وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ) شرط وجوابه . (فِي الْأَرْضِ مُرَافِقًا) اختلف في تأويل المرافق ؛ فقال مجاهد : المرافق المترجِّع . وقال ابن عباس والضحاك والربيع وغيرهم : المرافق المتحوِّل والمُتَّخِب . وقال ابن زيد : المرافق المهاجر ؛ وقاله أبو عبيدة . قال النحاس : فهذه الأقوال متفقة المعانى . فالمرافق المذهب والمتحوِّل في حال هجرة ، وهو اسم الموضع الذى يُرَافِق فيه ، وهو مشتق من الرَّفَاق . ودُرِّمَ ألف فلان أى لصق بالتراب . فوراخمت فلاتا هجرة وعاديته ، ولم أبال إن رَجِمَ أنه . وقيل : إنما سُمي مهاجرا ومراغما

لأن الرجل كان إذا أسلم نادى قومه وهجرهم فسُمي خروجهم مراغما ، وثُمي مصيره إلى النبي صلى الله عليه وسلم هجرة . وقال السُّدِّي : المِراغَمُ المِبتَغى للعيشة . وقال ابن القاسم : سمعت مالكا يقول : المِراغَمُ الذَّهاب في الأرض . وهذا كله تفسير بالمعنى ، وكله قريب بعضه من بعض ؛ فاما انطاص باللفظة فإن المِراغَمَ موضع المِراغمة كما ذكرنا ، وهو أن يرغم كل واحد من المتنازعين أنف صاحبه بأن يغلبه على مراده ؛ فكأن كفار قريش أرغموا أنوف المحبوسين بمكة ، فلو هاجر منهم مهاجر لأرغم أنوف قريش لحصوله في منعة منهم ، فذلك المنعة هي موضع المِراغمة . ومنه قول النابغة :

جَكطَوْدٌ يُلَادُ وَأَرْكَانُهُ * حَزِيذُ الْمِرَاقِمِ وَالْمَهْرَبِ

الثانية - قوله تعالى : ﴿ وَسَعَةً ﴾ أى في الرزق ؛ قاله ابن عباس والربيع والضحاك . وقال قتادة : المعنى سعة من الضلالة إلى الهدى ومن العيلة إلى النفي . وقال مالك : السعة سعة البلاد . وهذا أشبه بفصاحة العرب ؛ فإن بسعة الأرض وكثرة المعامل تكون السعة في الرزق ، واتساع الصدر لمومته وفكره وغير ذلك من وجوه الفرج . ونحو هذا المعنى يقول الشاعر :

وَكُنْتُ إِذَا خَلِيلُ رَامَ قَطِي * وَجَدْتُ وَرَأَى مَتَسَعًا عَرِيضًا

آخر :

لَكُنْ لِي مُضْطَرَبٌ وَابْنُ ع * فِي الْأَرْضِ ذَاتِ الطُّولِ وَالْعَرْضِ

الثالثة - قال مالك : هذه الآية دالة على أنه ليس لأحد المقام بأرض يُسَبِّ فيها السلف ويُعَلَّم فيها بغير الحق . وقال : والمِراغَمُ الذَّهاب في الأرض ، والسعة سعة البلاد على ما تقدم . واستدل أيضا بعض العلماء بهذه الآية على أن الغزاة إذا خرج إلى الفزو ثم مات قبل القتال له سهم وإن لم يحضر الحرب ؛ رواه ابن جرير عن يزيد بن أبي حبيب عن أهل المدينة . وروى ذلك عن ابن المبارك أيضا .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ الآية . قال عكرمة بنوفى ابن عباس : طلبت اسم هذا الرجل أربع عشرة سنة حتى وجدته . وفي قول

عِكرمة هذا دليل على شرف هذا العلم قديماً، وأن الاعتناء به حسن والمعرفة به فضل؛ ونحو منه قول ابن عباس : مكثت سنتين أريد أن أسأل عمر عن المراتين اللتين تظاهرتا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يمنعني إلا مهايته . والذي ذكره عِكرمة هو ضمرة بن الحبيص أو العيص بن ضمرة بن زُبَاع، حكاه الطبري عن سعيد بن جبير . ويقال فيه : ضمرة أيضاً . ويقال : جُنْدَع بن ضمرة من بني ليث، وكان من المستضعفين بمكة وكان مريضاً، فلما سمع ما أنزل الله في الحجرة قال : أخرجوني، ففُي له فراش ثم وُضع عليه ونُحِر به فمات في الطريق بالتَّعْمِمْ^(١)، فأنزل الله فيه « وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِراً » الآية . وذكر أبو عمر أنه قد قيل فيه : خالد بن حزام بن خويلد ابن أمي خديجة، وأنه هاجر إلى أرض الحبشة فنهشته حية في الطريق فمات قبل أن يبلغ أرض الحبشة ؛ فتركت فيه الآية، والله أعلم . وحكى أبو الفرج الجوزي أنه حبيب بن ضمرة . وقيل : ضمرة بن جندب الضمري ؛ عن السدي . وحكى عن عِكرمة أنه جندب بن ضمرة الجندعي . وحكى عن ابن جابر أنه ضمرة بن بنيص الذي من بني ليث . وحكى المهدوي أنه ضمرة بن ضمرة بن نعيم . وقيل : ضمرة بن خزيمة ، والله أعلم . وروى معمر عن قتادة قال : لما نزلت « إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ » الآية ، قال رجل من المسلمين وهو مريض : والله مالي من مذل إلا لدليل في الطريق ، وإني لمؤسر ، فاحملوني ليحملوه فادركه الموت في الطريق ؛ فقال أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم : لو بلغ إلينا لَمَّ أجرو؛ وقد مات بالتَّعْمِمْ . وجاء بنوه إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأخبروه بالقيصة ، فتركت هذه الآية « وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِراً » الآية . وكان اسمه ضمرة بن جندب ، ويقال : جندب ابن ضمرة على ما تقدم « وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً » لَمَّا كان منه من الشرك . (رَجِئاً) حين قيل تَوَيْتَهُ .

الحامسة — قال ابن العربي : قسم العلماء رضى الله عنهم الذَّهاب في الأرض قسمين : هَرَباً وطلباً ؛ فالأول ينقسم إلى ستة أقسام : الأول — الهجرة وهي الخروج من

(١) التَّعْمِمْ : مريض بمكة .

دار الحرب إلى دار الإسلام ، وكانت فرضاً في أيام النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذه الهجرة باقية مفروضة إلى يوم القيامة ، والتي أقطعت بالفتح هي القصد إلى النبي صلى الله عليه عليه وسلم حيث كان^(١) فإن بقي في دار الحرب عصى ، ويختلف في حاله . الثاني — الخروج من أرض البدعة ؛ قال ابن القمام : سمعت مالكا يقول لا يحل لأحد أن يقيم بأرض يُسب فيها السلف . قال ابن العربي : وهذا صحيح ؛ فإن المنكر إذا لم تقدر أن تغير فزل عنه ، قال الله تعالى : « وَلَمَّا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ » إلى قوله « الظالمين » . الثالث — الخروج من أرض ظلم عليها الحرام ؛ فإن طلب الحلال فرض على كل مسلم . الرابع — الفرار من الأذى في البدن ؛ وذلك فضل من الله أرخص فيه ؛ فإذا خشي صل نفسه فقد أذن الله في الخروج عنه والفرار بنفسه ليخلصها من ذلك المحذور . وأول من فضله إبراهيم عليه السلام ؛ فإنه لما خاف من قومه قال : « إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَى رَبِّي » ، وقال : « إِنِّي قَادِمٌ إِلَى رَبِّي سَبِيلِينَ » . وقال خبراً عن موسى : « فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ » . الخامس — خوف المرض في البلاد الرّجّة والخروج منها إلى الأرض التّربة . وقد أذن صلى الله عليه وسلم للزّواة حين استوتّحو المدينة أن يخرجوا إلى المرح فيكونوا فيه حتى يبرأوا . وقد استثنى من ذلك الخروج من الطّاعون ؛ فنع الله سبحانه منه بالحديث الصحيح عن نبيه صلى الله عليه وسلم ، وقد تهتم بيانه في « البقرة » . بيد أن علماءنا قالوا : هو مكروه . السادس — الفرار خوف الأذية في المال ؛ فإن حرمة مال المسلم كحرمة دمه ، والأهل مثله وأوكده . وأما قسم الطلب فينقسم قسمين : طلب دين وطلب دنيا ؛ فأما طلب الدين فيعتدّ بتعدّد أنواعه إلى تسعة أقسام : الأول — سفر العبرة ؛ قال الله تعالى : « أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ » وهو كثير . ويقال : إن ذا القرنين إنما طاف [الأرض]^(٢) ليرى عجائبها . وقيل : لينفذ الحق فيها . الثاني — سفر الحج . والأول وإن كان

(١) كما في الأصول . والله في ابن السري : « حيث كانت أسلم في دار الحرب ويحب عليه الخروج إلى دار الإسلام » . (٢) راجع ج ٣ ص ٢٣٠ طبعه أول مرة ثانية . (٣) الزيادة عن ابن العربي .

تَذَابًا فَهَذَا فَرَضٌ . الثالث — سفر الجهاد وله أحكامه . الرابع — سفر المعاش ؛ فقد يتعذر على الرجل معاشه مع الإقامة فيخرج في طلبه لا يزيد عليه ، من صيد أو احتطاب أو احتشاش ؛ فهو فرض عليه . الخامس — سفر التجارة والكسب الزائد على القوت ، وذلك جائز بفضل الله سبحانه وتعالى ؛ قال الله تعالى : « لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْخُشُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ » يعني التجارة ، وهي نعمة من الله بها في سفر الحج ، فكيف إذا انفردت . السادس — في طلب العلم وهو مشهور . السابع — قصد البقاع ؛ قال صلى الله عليه وسلم : « لَا تُشَدُّ رِجَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ » . الثامن — الثُّغُور للرباط بها وتكثير سوادها للذب عنها . التاسع — زيارة الإخوان في الله تعالى ؛ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « زَارَ رَجُلٌ أَخَاهُ فِي قَرْيَةٍ فَأَرْصَدَ اللَّهُ لَهْ مَلَكَاعِلَ مَدْرَجَتِهِ فَعَالَ أَنْ تَرِدَ فَقَالَ أُرِيدُ أَخًا فِي هَذِهِ الْقَرْيَةِ قَالَ هَلْ لَكَ مِنْ نِعْمَةٍ تَرِيهَا عَلَيْهِ قَالَ لَا غَيْرَ أُنِي أَحْبَبْتُهُ » الله عز وجل قال لاني رسول الله إليك بأن الله قد أحبك كما أحبته فيه .^(١) رواه مسلم وفيه .

قوله تعالى : وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا ﴿٢٨﴾
فيه عشر مسائل :

الأولى — قوله تعالى : (ضَرَبْتُمْ) سافرتهم ، وقد تقدم . واختلف العلماء في حكم التقصر في السفر ؛ فروى عن جماعة أنه فرض . وهو قول عمر بن عبد العزيز والكوفيين والقاضي إمامي وأحمد بن أبي سليمان ؛ واحتجوا بحديث عائشة رضي الله عنها « فُرِضَتِ الصَّلَاةُ رَكْعَتَيْنِ وَرَكْعَتَيْنِ » الحديث ، ولا حجة فيه لما قلناه له ؛ فإنها كانت ثم في السفر وذلك يؤيده . وإجماع فقهاء الأمصار على أنه ليس بأصل يعتد في صلاة المسافر خلف المقيم ؛ وقد قل فيها من

(١) أرضه : أرضه . والمدرجة : بفتح الميم بالراء ؛ الطريق .

(٢) رأيت الأمر : أمثلته ربيته .

الصحابة كعمر وابن عباس وجبير بن مطعم : « إن الصلاة قُرِضَتْ في الحضر أربعا وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة » رواه مسلم عن ابن عباس . ثم إن حديث عائشة قد رواه ابن عجلان عن صالح بن كيسان عن عروة عن عائشة قالت : فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة ركعتين ركعتين . وقال فيه الأوزاعي عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت : فرض الله الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ركعتين ؛ الحديث ، وهذا اضطراب . ثم إن قولها : « فرضت الصلاة » ليس على ظاهره ؛ فقد نرج عنه صلاة المغرب والصبح ؛ فإن المغرب ما زيد فيها ولا نقص منها ، وكذلك الصبح ، وهذا كله يضعف عنه لاسنده . وحكى ابن الجهم أن أشهب روى عن مالك أن القصر فرض ، ومشهور مذهبه رجل أصحابه وأكثر العلماء من السلف والخلف أن القصر سنة ، وهو قول الشافعي ، وهو الصحيح على ما يأتي بيانه إن شاء الله . ومذهب عاتكة البنداديين من المالكيين أن الفرض التخيير ، وهو قول أصحاب الشافعي . ثم اختلفوا في أيهما أفضل ؛ فقال بعضهم : القصر أفضل ؛ وهو قول الأئمة الأربعة وغيره . وقيل : إن الإتمام أفضل ؛ وحكى عن الشافعي . وحكى أبو سعيد الفريسي المالكي أن الصحيح في مذهب مالك التخيير للمسافر في الإتمام والقصر .

قلت — وهو الذي يظهر من قوله سبحانه وتعالى : « فليمن عليكم جنات أن تقصروا من الصلاة » إلا أن مالك رحمه الله يستحب له القصر ، وكذلك يرى عليه الإعادة في الوقت إن أتم . وحكى أبو مضاء في « مختصره » عن مالك وأهل المدينة قال : القصر في السفر للرجال والنساء سنة . قال أبو عمر : وحسبك بهذا في مذهب مالك ، مع أنه لم يختلف قوله أن من أتم في السفر يبعد ما دام في الوقت ؛ وذلك استحباب عند من فهم ، لا إيجاب . وقال الشافعي : القصر في غير الخوف بالسنة ، وأما في الخوف مع السفر فبالقرآن والسنة ؛ ومن صلى أربعا فلا شيء عليه ، ولا أحب لأحد أن يتم في السفر رغبة عن السنة . وقال أبو بكر الأثرم : قلت لأحمد بن حنبل للرجل أن يصلي في السفر أربعا ، قال : لا ، ما يسجني ، السنة ركعتان . وفي موطن مالك عن ابن شهاب عن رجل من آل خالد بن أسيد ، أنه سأل عبد الله بن عمر

فقال : يا أبا عبد الرحمن إنا نجد صلاة الخوف وصلاة الحضر في القرآن ولا نجد صلاة السفر؟ فقال عبد الله بن عمر : يا ابن أخي إن الله تبارك وتعالى بعث إلينا محمدا صلى الله عليه وسلم ولا نعلم شيئا، فإنا فعل كما رأينا يفعل . ففى هذا الخبر قصر الصلاة في السفر من غير خوف سنة لا فريضة؛ لأنها لا ذكر لها في القرآن ، وإنما القصر المذكور في القرآن إذا كان سفرا وخوفا واجتماعا ؛ فلم يبيح القصر في كتابه إلا مع هذين الشرطين . ومثله في القرآن « وَمَنْ تَمَّ يَسْتَعْطِمْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْصَحَ » الآية، وقد تقدم . ثم قال تعالى : « فَلَمَّا أَطْمَأْنِنْتُمْ فَاذْكُرُوا الصَّلَاةَ » أى فاتموا ؛ وقصر رسول الله صلى الله عليه وسلم من أربع إلى اثنتين إلا المغرب في أسفاره كلها أما لا يخاف إلا الله تعالى ؛ فكان ذلك سنة مستوفاة منه صلى الله عليه وسلم ؛ زيادة في أحكام الله تعالى كسائر ما سته ويثبه ، مما ليس له في القرآن ذكر . وقوله « كما رأينا يفعل » مع حديث عمر حيث سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القصر في السفر من غير خوف ؛ فقال : « تلك صدقة تصلى الله بها عليكم فاقبلوا صدقته » يدل على أن الله تعالى قد يبيح الشيء في كتابه بشرط ثم يبيح ذلك الشيء على لسان نبيه من غير ذلك الشرط . وسأل حنظلة ابن عمر عن صلاة السفر فقال : ركعتان .

قلت : فإين قوله تعالى : « إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا » ونحن آمنون؟ قال : سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهذا ابن عمر قد أطلق عليها سنة ؛ وكذلك قال ابن عباس . فأين المذهب عنهما . قال أبو عمر : ولم يحم مالك إسناده هذا الحديث ؛ لأنه لم يسم الرجل الذى سأل ابن عمر ، وأسقط من الإسناد رجلا ، والرجل الذى لم يسمه هو أمية بن عبد الله ابن خالد بن أسيد بن أبى العيص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف ، والله أعلم .

الثانية — واختلف العلماء في حد المسافة التى تقصر فيها الصلاة ؛ فقال داود : تقصر في كل سفر طويل أو قصير ، ولو كان ثلاثة أميال من حيث تولى الجمعة ؛ متمسكا بما رواه مسلم عن يحيى بن يزيد الهثالي قال : سألت أنس بن مالك عن قصر الصلاة فقال :

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ — ^(١) شعبة الشاك — صلى ركعتين . وهذا لا حجة فيه ؛ لأنه مشكوك فيه ، ومن تقدير أحدهما فلهذا حد المسافة التي بدأ منها القصر ، وكان سفرًا طويلًا زائما على ذلك ، والله أعلم . قال ابن العربي : وقد تلاعب قوم بالدين فقالوا : إن من خرج من البلد إلى ظاهره قصر وأكل ، وقابل هذا أعجمي لا يعرف السفر عند العرب أو مستخف بالدين ، ولولا أن العلماء ذكروه لما رُضيت أن الله بمؤمن عيني ، ولا أفكر فيه بفضول قلبي . ولم يذكروا حد السفر الذي يقيم به القصر لافي القرآن ولا في السنة ، وإنما كان كذلك لأنها كانت لفظة عربية مستقر عليها عند العرب الذين خاطبهم الله تعالى بالقرآن ، فنحن نعلم قطعا أن من برز من الدور لبعض الأمور أنه لا يكون مسافرا لغة ولا شرعا ، وأن مشى مسافرا ثلاثة أيام فإنه مسافر قطعا . كما أنا نحكم على أن من مشى يوما و ليلة كان مسافرا ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : ^(٢) لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم إلا مع ذي محرم منها . وهذا هو الصحيح ؛ لأنه وسط بين الحالين وعليه مؤل مالك ، ولكنه لم يحدد هذا الحديث متفقا عليه ، ورؤى مرة يوما و ليلة ومرة ثلاثة أيام ، فجاء إلى عبد الله بن عمر ومول على فعله ؛ فإنه كان يقصر الصلاة إلى رُثم ، وهي أربعة برد ، لأن ابن عمر كانت كثير الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم . قال غيره : وكافة العلماء على أن القصر إنما شرع تخفيفا ، وإنما يكون في السفر الطويل الذي تلحق به المشقة غالبا ، فراعى مالك والشافعي وأصحابهما والليث والأوزاعي وفقهاء أصحاب الحديث أحمد وإسحاق وغيرهما يوما تاما . وقول مالك يوما و ليلة راجع إلى اليوم التام ؛ لأنه لم يُرد بقوله مسيرة يوم و ليلة أن يسير النهار كله والليل كله ، وإنما أراد أن يسير سيرا بيت فيه [عبدا] عن أهله ولا يمكنه الرجوع إليهم . وفي البخاري : وكان ابن عمر وابن عباس يُقصران ويقصران في أربعة برد ، وهي ستة عشر فرسخا ؛ وهذا منذهب مالك . وقال الشافعي والطبري : ستة وأربعون ميلا . وعن مالك في العتبية فيمن خرج إلى ضيعة على خمسة وأربعين ميلا

(١) أحد رواة هذا الحديث .

(٢) رُثم (تكرار) وهو ثمانية وسكوة وقيل بإياه من غير رُثم ؛ واد بالندبة .

قال يقصر؛ وهو أمر متقارب . وعن مالك في الكتب المشورة أنه يقصر في ستة وثلاثين ميلا ، وهي تقرب من يوم وليلة . وقال يحيى بن عمر : يعيد أبدا . ابن عبد الحكم : في الوقت . وقال الكوفيون : لا يقصر في أقل من مسيرة ثلاثة أيام ؛ وهو قول عثمان وابن مسعود وحذيفة . وفي صحيح البخاري عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لا تسافر المرأة ثلاثة أيام إلا مع ذى محرم " ، قال أبو حنيفة : ثلاثة أيام ولياليها بسير الإبل ومشي الأقدام . وقال الحسن والزهرى : تقصر الصلاة في مسيرة يومين ؛ وروى هذا القول عن مالك ، وراه أبو سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لا تسافر المرأة مسيرة ليلتين إلا مع زوج أو ذى محرم " . وقصر ابن عمر في ثلاثين ميلا ، وأنس في خمسة عشر ميلا . وقال الأوزاعي : طامة العلماء في التقصر على اليوم التام ، وبه تأخذ . قال أبو عمر : اضطربت الآثار المرفوعة في هذا الباب كما ترى في ألفاظها ، وتحملها عندي - والله أعلم - أنها خرجت على أجوبة السائلين ، فقلت كل واحد بمعنى ما سمع ، كأنه قيل له صلى الله عليه وسلم في وقت ما : هل تسافر المرأة مسيرة يوم بغير محرم ؟ فقال لا . وقيل له في وقت آخر : هل تسافر المرأة يومين بغير محرم ؟ فقال لا . وقال له آخر : هل تسافر المرأة ثلاثة أيام بغير محرم ؟ فقال لا . وكذلك معنى الليلة والبريد على ما روى ، فأدى كل واحد ما سمع على المعنى ، والله أعلم . ويجمع معاني الآثار في هذا الباب - وإن اختلفت ظواهرها - الحظر على المرأة أن تسافر سفرا يخاف عليها فيه الفتنة بغير محرم ، قصيرا كان أو طويلا . والله أعلم .

الثالثة - واختلفوا في نوع السفر الذي تقصر فيه الصلاة ؛ فأجمع الناس على الجهاد والجمعة وما ضارعهما من صلاة رجم وإحياء نفس . واختلفوا فيما سوى ذلك ؛ فالجمهور على جواز التقصر في السفر المباح كالجارة ونحوها . وروى عن ابن مسعود أنه قال : لا تقصر الصلاة إلا في حج أو جهاد . وقال خضاء : لا تقصر إلا في سفر طاعة وسبيل من سبيل الخير . وروى عنه أيضا : تقصر في كل السفر المباح مثل قول الجمهور . وقال مالك : إن خرج للصيد لا لماشه ولكن متزها ، أو خرج لمشاهدة بلدة متزها ومتلذذا لم يقصر .

والجمهور من العلماء على أنه لا قصر في سفر المعصية؛ كالباغى وقاطع الطريق وما في معناهما .
 وروى عن أبي حنيفة والأوزاعي إباحة القصر في جميع ذلك ، وروى عن مالك . وقد تقدم
 في « البقرة » ، واختلف عن أحمد ؛ فمرة قال بقول الجمهور ، ومرة قال لا يقصر إلا في حج أو عمرة .
 والصحيح ما قاله الجمهور ؛ لأن القصر إنما شرع تخفيفاً عن المسافر للشقات اللاحقة فيه ،
 ومعوته على ما هو بصلته مما يجوز ، وكل الأسفار في ذلك سواء ؛ لقوله تعالى : « وَإِذَا
 حَضَرْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلْيَسْطِرْكُمُ جُنَاحٌ » أى إثم « أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ » فمهم . وقال عليه
 السلام : « خير عباد الله الذين إذا سافروا قصرُوا وأفطروا » . وقال الشعبي : إن الله يحب
 أن يعمل برخصه كما يجب أن يعمل بزمائه . وأما سفر المعصية فلا يجوز القصر فيه ؛ لأن ذلك
 يكون عوناً له على معصية الله ، والله تعالى يقول : « وَتَوَاتَوْا عَلَى الْبُرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَوَاتَوْا عَلَى
 الْإِثْمِ وَالْمُنْكَارِ » .

الرسالة — واختلفوا متى يقصر ، فالجمهور على أن المسافر لا يقصر حتى يخرج من
 بيوت القرية ، وحديثه هو ضارب في الأرض ؛ وهو قول مالك في المدونة . ولم يتخذ مالك
 في القرب حداً . وروى عنه إذا كانت قرية تجمع أهلها فلا يقصر أهلها حتى يجاوزوها بثلاثة
 أميال ، وإلى ذلك في الرجوع . وإن كانت لا تجمع أهلها قصرُوا إذا جاوزوا بساكنيها ، وروى
 عن الحارث بن أبي ربيعة أنه أراد سفراً فصلّى بهم ركعتين في منزله ، وفهم الأسود بن يزيد
 وغير واحد من أصحاب ابن سميود ؛ وبه قال عطاء بن أبي رباح وسليمان بن موسى .

قلت : ويكون معنى الآية على هذا : وإذا حضرتم في الأرض ؛ أى إذا عزمتكم على الضرب
 في الأرض . والله أعلم . وروى عن مجاهد أنه قال : لا يقصر المسافر يومه الأول حتى
 الليل . وهذا شاذ ؛ وقد ثبت من حديث أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صلى الظهر بالمدينة أربعاً وصلّى العصر بذي الحليفة ركعتين . أخرجه الأئمة ، وبين ذى الحليفة
 وبين المدينة نحو من ستة أميال أو سبعة .

الخامسة — وعلى المسافر أن ينوي القصر من حين الإحرام ؛ فإن افتتح الصلاة بنية القصر ثم عزم على المقام في إنشاء صلاته جعلها نافلة؛ وإن كان ذلك بعد أن صلى منها ركعة أضاف إليها أخرى وسلم ، ثم صلى صلاة مقيم . قال الأبهري وابن الجلاب : هذا — والله أعلم — استحباب ، ولو بني على صلاته وأتمها أجزأته صلاته . قال أبو عمر : هو عندى كذا قالاً ؛ لأنها ظهر ، سفرية كانت أو حضرية وكذلك سائر الصلوات الخمس .

السادسة — واختلف العلماء من هذا الباب في مدة الإقامة التي إذا نواها المسافر أتم ؛ فقال مالك والشافعي والليث بن سعد والطبري وأبو ثور : إذا نوى الإقامة أربعة أيام أتم ؛ ورؤى عن سعيد بن المسيب . وقال أبو حنيفة وأصحابه والثوري : إذا نوى إقامة خمس عشرة ليلة أتم ؛ وإن كان أقل قصر . وهو قول ابن عمر وابن عباس ولا يخالف لهما من الصحابة فيما ذكر الطحاوي ، ورؤى عن سعيد أيضاً . وقال أحمد : إذا جمع المسافر مقام أحدي وعشرين صلاة مكتوبة قصر ؛ وإن زاد على ذلك أتم ؛ وبه قال داود . والصحيح ما قاله مالك ؛ لحديث ابن الحضرى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه جعل المهاجر أن يقيم بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثة أيام ثم يُصدر . أخرجه الطحاوي وابن ماجه وغيرهما . ومعلوم أن الهجرة إذا كانت مفروضة قبل الفتح كان المقام بمكة لا يجوز ؛ فجعل النبي صلى الله عليه وسلم للمهاجر ثلاثة أيام لتفضية حوائجه وتهيئة أسبابه ، ولم يحكم لها بحكم المقام ولا في حيز الإقامة ، وأبقى عليه فيها حكم المسافر؛ ومنعه من مقام الرابع ، فحكم له بحكم الحاضر الفاطن؛ وكان ذلك أصلاً متممًا عليه . ومثله ما فعله عمر رضى الله عنه حين أجل اليهود لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فجعل لهم مقام ثلاثة أيام في قضاء أمورهم . قال ابن العربي : وصمت بعض أخبار المالكية يقول : إنما كانت الثلاثة أيام خارجة من حكم الإقامة ، لأن الله تعالى أرجأ فيها من أزل به العذاب وتيقن الخروج عن الدنيا ؛ فقال تعالى : « تَمَتُّوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ذَلِكَ وَعْدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ » . وفي المسألة قول غير هذه الأقوال ، وهو أن المسافر يقصر أبداً حتى يرجع إلى وطنه ، أو ينزل وطنه . روى عن أنس أنه أقام مستحبين بنسابةور (١) جمع : عزم .

يقصر الصلاة . وقال أبو مجلز: قلت لأبي عمير أتي المدينة فأقيم بها السبعة أشهر والثمانية طالبا حاجة ؟ فقال : صَلَّى رَكْعَتَيْنِ . وقال أبو إسحاق السبيعي : ألقنا بِسَجِسْتَانٍ ومعنا رجال من أصحاب ابن مسعود سثنين وَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ . وأقام ابن عمر بأَذْرِيجَانَ يَصَلِّي رَكْعَتَيْنِ ؛ وكان الطلح حال بينهم وبين القُفُول . قال أبو عمر : حمل هذه الأحاديث عندنا على أن لانية لواحد من هؤلاء المقيمين هذه المدة ؛ وإنما مثل ذلك أن يقول : أخرج اليوم ، أخرج فلانا ؛ وإذا كان هكذا فلا حزمة هنا على الإقامة .

السابعة — روى مسلم عن عروة عن عائشة قالت : فرض الله الصلاة حين فرضها ركعتين ، ثم أتمها في الحضر ، وأوقت صلاة السفر على الفريضة الأولى . قال الزُّهْرِيُّ : فقلت لعروة ما بال عائشة تَمُّ في السفر ؟ قال : لأنها تأتلت ما تأتول عثمان . وهذا جواب ليس بموصوب . وقد اختلف الناس في تأويل إتمام عثمان وعائشة رضي الله عنهما على أقوال : فقال معمر عن الزُّهْرِيِّ : إن عثمان رضي الله عنه إنما صَلَّى بِمَنَى أربعا لأنه أجمع على الإقامة بعد الحج . وروى مُغِيرَةُ عن إبراهيم أن عثمان صَلَّى أربعا لأنه اتخذها وطنا . وقال يونس عن الزُّهْرِيِّ : قال : لما اتخذ عثمان الأموال بالطائف وأراد أن يقيم بها صَلَّى أربعا . قال : ثم أخذ به الأئمة بعده . وقال أيوب عن الزُّهْرِيِّ : إن عثمان بن عفان أتم الصلاة بِمَنَى من أجل الأعراب ؛ لأنهم كثروا حامدًا فصلى بالناس أربعا ليعلمهم أن الصلاة أربع . ذكر هذه الأقوال كلها أبو داود في مصنفه في كتاب المناسك في باب الصلاة بِمَنَى . وذكر أبو عمر في (التمهيد) قال ابن جريح : ويظني إنما أوقفها عثمان أربعا بِمَنَى من أجل أن أعرابيا ناداه في مسجد الخيف بِمَنَى فقال : يا أمير المؤمنين ، ما زلتُ أصلها ركعتين منذ رأيتك بأم الأول ؛ فغشى عثمان أن يظن جهال الناس أن الصلاة ركعتان . قال ابن جريح : وإنما أوقفها بِمَنَى فقط . قال أبو عمر : وأما التأويلات في إتمام عائشة فليس منها شيء يُروى عنها ، وإنما هي ظنون وتأويلات لا يصحُّها دليل . وأضعب ما قيل في ذلك أنها أم المؤمنين ، وأن الناس حيث كانوا هم بنوها ، وكان منازلهم منازلها ، وهل كانت أم المؤمنين إلا أنها زوج النبي أبي المؤمنين صلى الله

عليه وسلم، وهو الذي سنَّ القصر في أسفاره وفي غزواته وحجه وشرته. وفي قراءة أبي بن كعب ومصحفه « النبي - أولي المؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم وهو أب لهم ». وقال مجاهد في قوله تعالى : « هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ » قال : لم يكن بياته ولكن كن نساء أمته، وكلُّ نبيٍّ فهو أبو أمته .

قلت : وقد اعتُرضَ هذا بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان مُشْرَما، وليست هي كذلك فانفصلا . وأضعف من هذا قول من قال : إنها حيث أتمت لم تكن في سفر جائز، وهذا باطل قطعا ، فإنها كانت أخوف لله وأتقى من أن تخرج في سفر لا ترضاه . وهذا التأويل عليها من أكاذيب الشيعة المبتدعة وتسليماتهم؛ سبحانه هذا بهتان عظيم ! . وإنما خرجت رضى الله عنها مجتهدة بحسبة تريد أن تطفى نار الفتنة، إذ هي أحق أن يستجيب لها، فخرجت الأمور عن الضبط . وسيأتي بيان هذا المعنى إن شاء الله تعالى . وقيل : إنها أتمت لأنها لم تكن ترى القصر إلا في الحج والعمرة والفزوة . وهذا باطل ؛ لأن ذلك لم يُنقل عنها ولا عُرف من مذهبها ، ثم هي قد أتمت في سفرها إلى حلّ . وأحسن ما في قصرها وإتمامها أنها أخذت برخصة الله؛ لئلا يرى الناس أن الإتمام ليس فيه حرج وإن كان غيره أفضل . وقد قال عطاء : القصر سنة ورخصة؛ وهو الراوى عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صام وأفطر وأتم الصلاة وقصر في السفر؛ رواه طلحة بن عمار . وعنه قال : كل ذلك كان يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، صام وأفطر وقصر الصلاة وأتم . وروى النسائي بإسناد صحيح أن عائشة أجمعت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى مكة [حتى إذا قدمت مكة] قالت : يا رسول الله ، بآبي أنت وأُمِّي ! قصرت وأتممت وأفطرت وصمت ؟ فقال : « أحسبت يا عائشة » وما عاب حلّ . كذا هو مقيد بفتح التاء الأولى وضم الثانية في الكلمتين . وروى الدارقطني عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقصر في السفر ويتم ويفطر ويصوم؛ قال : إسناده صحيح .

الثامنة - قوله تعالى: ﴿أَنْ تَقُصُّوا مِنْ الصَّلَاةِ﴾ «أَنْ» في موضع نصب، أى فى أن تَقُصُّوا . قال أبو عبيد : فيها ثلاث لغات : قَصَرْتُ الصلاة وقَصَرْتُها وأَقْصَرْتُها . واختلف العلماء فى تأويله ؛ فذهب جماعة من العلماء إلى أنه القصر إلى اثنتين من أربع فى الخوف وغيره ؛ لحديث يَمْلِكُ بْنُ أَبِيَّةٍ عَلَى مَا يَأْتِي . وقال آخرون : إنما هو قصر الركنتين إلى ركعة ، والركتان فى السفر إنما هى تمام ؛ كما قال عمر رضى الله عنه : تمام غير قصر ، وقصرها أن تصير ركعة . قال السُّدِّيُّ : إذا صليت فى السفر ركعتين فهو تمام ، والقصر لا يحل إلا أن تخاف ؛ فهذه الآية مبيحة أن تصلّى كل طائفة ركعة لا تريد عليها شيئا ، ويكون للإمام ركعتان . وروى نحوه عن ابن عمر وجابر بن عبد الله وكعب ، وفعله حذيفة بَطْرِيسْتَان وقد سأله الأمير سعيد ابن العاصي عن ذلك . وروى عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم صلّى كذلك فى غزوة ذي قرد ركعة لكل طائفة ولم يقضوا . وروى جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم صلّى كذلك بأصحابه يوم [غزوة] مُحَارِبَ حَصَافَةَ وَبَنِي ثعلبة . وروى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلّى كذلك بين جَبْثَانَ وَصُفَّانَ .^(١)

قلت : وفى صحيح مسلم عن ابن عباس قال : فرض الله الصلاة على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم فى الحضر أربعاً وفى السفر ركعتين وفى الخوف ركعة . وهذا يؤيد هذا القول ويضّده ، إلا أن القاضي أبابكر بن العربي ذكر فى كتابه المسمى (بالقيس) قال صاموا : هذا الحديث مردود بالإجماع .

قلت : وهذا لا يصح ، وقد ذكر هو وغيره الخلاف والتزاع فلم يصح ما ادّعوه من الإجماع ؛ وبالله التوفيق . وحكى أبو بكر الرازى الحنفى فى (أحكام القرآن) أن المراد بالقصر ههنا القصر

(١) ذخرد (بفتح الظاف والراء والهاء المهملة) : موضع على نحو يوم من المدينة . (٢) وردت هذه الجملة مضطربة فى الأصول . والتصويب عن كتب السير والبيانى . (٣) جَبْثَانَ (بالفتح) وقيل يسكون (الجم) : جبل بناحية تهامة وقيل : جبل على برى من مكة . وقال الواقدي : بين جبستان ومكة خمسة وعشرون ميلا . (٤) صُفَّانَ (بضم أوله وسكون ثانيه) : منتهى من متاهل الطريق بين الحقة ومكة . وقيل : قرية جامة بها مبر ونخل ومزارع على ستة وثلاثين ميلا من مكة ، وعن حديث تهامة . (واجمع معم البلدان) .

في صفة الصلاة بترك الركوع والسجود إلى الإيماء، وترك القيام إلى الركوب . وقال آخرون : هذه الآية مبينة للقصر من حدود الصلاة وهيئتها عند المسابقة واشتغال الحرب ، فأبىح لمن هذه حاله أن يصلي إيماء برأسه ، ويصلي ركعة واحدة حيث توجه إلى ركعتين ، على ما تقدم في «البقرة»^(١) . وريح الطبري هذا القول وقال : إنه يبادله قوله تعالى : « فَإِذَا أُلْمَأَمْتُمْ فَأَتِمُّوا الصَّلَاةَ » أي بحدودها وهيئتها الكاملة .

قلت : هذه الأقوال الثلاثة في المعنى متقاربة ، وهي مبينة على أن فرض المسافر القصر ، وأن الصلاة في حقه ما نزلت إلا ركعتين ، فلا قصر . ولا يقال في العزعة لا جناح ، ولا يقال فيما شرع ركعتين إنه قصر ، كما لا يقال في صلاة الصبح ذلك ، وذكر الله تعالى القصر بشرطين ، والذي يعتبر فيه الشرطان صلاة الخوف ، هذا ما ذكره أبو بكر الرازي في (أحكام القرآن) واحتج به ، ورد عليه بحديث يمتلئ بن أمية على ما يأتي ، إن شاء الله تعالى .

التاسعة — قوله تعالى : « إِنْ خِفْتُمْ » نخرج الكلام على الغالب ، إذ كان الغالب على المسلمين الخوف في الأسفار ؛ ولهذا قال يمتلئ بن أمية لعمر : ما لنا نقصر وقد أيمنا . فقال عمر : عجبت مما عجبت منه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال : « صدقة تصليق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته » .

قلت : وقد استدلل أصحاب الشافعي وغيرهم على الحنفية بحديث يمتلئ بن أمية هذا فقالوا : إن قوله « ما لنا نقصر وقد أيمنا » دليل قاطع على أن مفهوم الآية القصر في الركعات . قل الكيكا الطبري : ولم يذكر أصحاب أبي حنيفة على هذا تأويل يسألون الذكر ؛ ثم إن صلاة الخوف لا يعتبر فيها الشرطان ؛ فإنه لو لم يضرب في الأرض ولم يوجد السفر بل جاءنا الكفار وغزونا في بلادنا فنحجز صلاة الخوف ؛ فلا يعتبر وجود الشرطين على ما قاله . وفي قراءة أبي « أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ أَنْ يَفْتَنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا » بسقوط « إن خفتهم » . والمعنى على قراءة : كراهية أن يفتنكم الذين كفروا . وثبت في مصحف عثمان « إن

خفتم» . وذهب جماعة إلى أن هذه الآية إنما هي مبيحة للقصر في السفر للثائف من العدو؛ فإن كان آمناً فلا قصر له . روى عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تقول في السفر : آمنوا صلاتكم ، فقالوا : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقصر ، فقالت : لأنه كان في حرب وكان يخاف ، وهل أنتم تخافون ! . وقال عطاء : كان يتم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عائشة وسعد بن أبي وقاص وأتم عثمان ، ولكن ذلك معلل بعلة تقدم بعضها . وذهب جماعة إلى أن الله تعالى لم يبح للقصر في كتابه إلا بشرطين : السفر والخوف ؛ وفي غير الخوف بالسنة ؛ منهم الشافعي وقد تقدم . وذهب آخرون إلى أن قوله تعالى : « إن خفتم » ليس متصلاً بما قبل ، وأن الكلام تم عند قوله : « من الصلاة » ثم افتتح فقال : « إن خفتم أن يقتلكم الذين كفروا » فأتم لهم بإحدى صلاة الخوف . وقوله : « إن الكافرين كانوا لكم عدواً مبيناً » كلام معترض ؛ قاله الجرجاني وذكره المهدوي وغيرهما . ورد هذا القولُ القشيريُّ والقاضي أبو بكر بن العربي . قال القشيريُّ أبو نصر : وفي الجمل على هذا تكلف شديد ، وإن أطنب الرجل — يريد الجرجاني — في التدوير وضرب الأمثلة . قال ابن العربي : وهذا كله لم يفتقر إليه عمر ولا أبوه ولا يعمل بن أمية معها .

قلت : قد جاء حديثٌ مما قاله الجرجاني ذكره القاضي أبو الوليد بن رشد في مقدماته ، وابن عطية أيضاً في تفسيره عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال : سألت قوم من التجار رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : إنا نضرب في الأرض فكيف نصلي ؟ فأنزل الله تعالى : « وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ » ثم انقطع الكلام ؛ فلما كان بعد ذلك تجول غزاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلَّ الظهر ؛ فقال المشركون : لقد أمكنكم محمد وأصحابه من ظهورهم فلا شددتم عليهم ؟ فقال قائل منهم : إن لم أترى في أثرها ؛ فأنزل الله تعالى بين الصلاتين « إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَقْتُلَكُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا » إلى آخر صلاة الخوف . فإن صح هذا الخبر فليس لأحد معه مقال ، ويكون فيه دليل على القصر في غير الخوف بالقرآن . وقد روى عن ابن عباس أيضاً مثله قال : إن قوله تعالى « وَإِذَا ضَرَبْتُمْ

فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ « نزلت في السفر ثم نزل « إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا » في الخوف بعدها بعام . فالآية على هذا تضمنت قضيتين وحكمتين . وقوله « وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ » يعني به في السفر؛ وتم الكلام، ثم ابتدأ فريضة أخرى فقدم الشرط والتقدير : إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وإذا كنت فيهم فأقتلهم الصلوة . والواو زائدة، والجواب « فَلَتَقْتُلْهُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ » . وقوله : « إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا » اعتراض . وذهب قوم إلى أن ذكر الخوف منسوخ بالسنة، وهو حديث عمر إذ روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : ^{٢٠} « إِنْ هَذِهِ صِدْقَةٌ تَصَلُّوا بِهَا عَلَيْكُمْ فَأَقْبَلُوا صِدْقَتَهُ » . قال النحاس : من جعل قصر النبي صلى الله عليه وسلم في غير خوف ولعله ذلك ناسخاً للآية فقد قسده فليط، لأنه ليس في الآية منع للقصر في الأمن، وإنما فيها إباحة القصر في الخوف فقط .

العاشرة - قوله تعالى : « أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا » قال الفراء : أهل الحجاز يقولون قتل الرجل . وربيعة وقيس وأسد وجميع أهل نجد يقولون أقتل الرجل . وقرئ الخليل وسيبويه بينهما فقالا : قتلته جعلت فيه فتنة مثل كفته، وأقتلته جعلته مفتناً . وزعم الأصمعي أنه لا يعرف أقتلته . « إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا » « عدواً » هنا بمعنى أعداء . والله أعلم .

قوله تعالى : « وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقْتُلْهُمْ مِنَ الصَّلَاةِ فَلَتَقْتُلْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَرَّ يَصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ وَخُلُّوا حِذْرَكُمْ إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا ﴿٢١﴾ »

فيه إحدى عشرة مسألة :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ ﴾ روى الدارقطني عن أبي عياش الزرقى قال : كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ببُستان ، فاستقبلنا المشركون عليهم خالد بن الوليد وهم بيننا وبين القبلة ، فصلّى بنا النبي صلى الله عليه وسلم الظهر ، فقالوا : قد كانوا على حال لو أصبنا غيرتهم ؛ قال : ثم قالوا أتاني الآن عليهم صلاة هي أحب إليهم من أبنائهم وأنفسهم ؛ قال : فقتل جبريل عليه السلام بهذه الآية بين الظهر والعصر « وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ » . وذكر الحديث . وسيأتي تمامه إن شاء الله تعالى . وهذا كان سبب إسلام خالد رضي الله عنه . وقد اتصلت هذه الآية بما سبق من ذكر الجهاد . وبين الرب تبارك وتعالى أن الصلاة لا تسقط بعذر السفر ولا بعذر الجهاد وقتل العدو ، ولكن فيها رخصٌ حل ما تقدم في « البقرة » وهذه السورة بيانه من اختلاف العلماء . وهذه الآية خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم ، وهو يتناول الأمراء بعده إلى يوم القيامة ، ومثله قوله تعالى : « خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً » . هذا قول كافة العلماء . وشذّ أبو يوسف وإسماعيل بن طيبة فقالا : لا تصلّى صلاة الخوف بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، فإن الخطاب كان خاصا له بقوله تعالى : « وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ » . وإذا لم يكن فيهم لم يكن ذلك لهم ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم ليس كغيره في ذلك ، وكلهم كان يجب أن يؤتمّ به ويصلى خلفه ، وليس أحد بعده يقوم في الفضل مقامه ، والناس بعده تسمى أحوالهم وتقارب ، فلذلك يصلى الإمام بفرق ويأمر من يصلى بالفرق الآخر ، وأما أنت يصلوا بإمام واحد فلا . وقال الجمهور : إنا قد أمرنا باتباعه والتأسي به في غير ما آية وفي حديث ، فقال تعالى : « قَلْبُكَ مِنَ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ » وقال صلى الله عليه وسلم : « صلّوا كما رأيتموني أصب » . فزعم اتباعه مطلقا حتى يدلّ دليل واضح على الخصوص ؛ ولو كان ما ذكره دليلا على الخصوص لزم قصر الخطابات على من توجهت له ، وحينئذ يلزم أن تكون الشريعة قاصرة على من خطب بها ، ثم إن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين أطرحوها توهم الخصوص

في هذه الصلاة وعلَّوه إلى غير النبي صلى الله عليه وسلم، وهم أعلم بالمقال وأتعد بالحال . وقد قال تعالى : « وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ » وهذا خطاب له ، وأمنه داخله فيه ، ومثله كثير . وقال تعالى : « خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً » وذلك لا يوجب الاقتصار عليه وحده، وأن من بعده يقوم في ذلك مقامه ؛ فكذلك قوله : « وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ » . ألا ترى أن أبا بكر الصديق في جماعة الصماعة رضي الله عنهم قاتلوا من تأول في الزكاة مثل ما تأولوه في صلاة الخوف . قال أبو عمر : ليس في أخذ الزكاة التي قد استوى فيها النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده من الخلفاء ما يشبه صلاة من صلى خلف النبي صلى الله عليه وسلم وصلى غيره خلف غيره ؛ لأن أخذ الزكاة فانكسها توصيلها للساكنين ، وليس فيها فضل للمعطي كما في الصلاة فضل للمصلي خلفه .

الثانية — قوله تعالى : « فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ » يعني جماعة منهم خلف معك في الصلاة . « وَلْيَاخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ » يعني الذين يصلون معك . ويقال « وليأخذوا أسلحتهم » الذين هم بإزاء العدو، على ما يأتي بيانه . ولم يذكر الله تعالى في الآية لكل طائفة إلا ركعة واحدة، ولكن روى في الأحاديث أنهم أضافوا إليها أخرى، على ما يأتي . وحذفت الكسرة من قوله « فَلْتَقُمْ » و « لِيَكُونُوا » لثقلها . وحكى الأخفش والفراء والكسائي أن لام الأمر ولام كي ولام المحمود يفتحن، وسبويه يمنع من ذلك لعله موجبة وهي الفرق بين لام البحر ولام التأكيد . والمراد من هذا الأمر الأقسام ، أي وسائرهم وجاء العدو حذراً من توقع حملته .

وقد اختلفت الروايات في هيئة صلاة الخوف، واختلف العلماء لاختلافها ؛ فذكر ابن القصار أنه صلى الله عليه وسلم صلاحاً في عشرة مواضع . قال ابن العربي : روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى صلاة الخوف أربعاً وعشرين مرة . قال الإمام أحمد بن حنبل وهو إمام أهل الحديث والمقدم في معرفة علل الثقل فيه : لا أعلم أنه روى في صلاة الخوف إلا حديث ثابت وهي كلها صحاح ثابتة، فعلى أي حديث صلى منها المصلي صلاة الخوف أجزاء

إن شاء الله. وكذلك قال أبو جعفر الطبري. وأما مالك وسائر أصحابه إلا أشهب فذهبوا في صلاة الخوف إلى حديث سهل بن أبي حنيفة، وهو ما رواه في موطنه عن يحيى بن سعيد عن القاسم ابن محمد عن صالح بن خوات الأنصاري أن سهل بن أبي حنيفة حدثه أن صلاة الخوف أن يقوم الإمام ومعه طائفة من أصحابه وطائفة مواجهة العدو، فيركع الإمام ركعة ويسجد بالذين معه ثم يقوم، فإذا استوى قائمًا ثبت، وأتموا لأنفسهم الركعة الباقية ثم يسلمون وينصرفون والإمام قائم، فيكونون وجاه العدو، ثم يقبل الآخرون الذين لم يصلوا فيركعون وراء الإمام فيركع بهم [الركعة] ويسجد ثم يسلم، فيقومون ويركعون لأنفسهم الركعة الباقية ثم يسلمون. قال ابن القاسم صاحب مالك: والعمل عند مالك على حديث القاسم بن محمد عن صالح بن خوات. قال ابن القاسم: وقد كان يأخذ بمحدث يزيد بن رومان ثم رجع إلى هذا. قال أبو عمر: حديث القاسم وحديث يزيد بن رومان كلامهما عن صالح بن خوات، إلا أن بينهما فصلاً في السلام، ففي حديث القاسم أن الإمام يسلم بالطائفة الثانية ثم يقومون ويقضون لأنفسهم الركعة، وفي حديث يزيد بن رومان أنه ينتظرهم ويسلم بهم. وبه قال الشافعي وإليه ذهب؛ قال الشافعي: حديث يزيد بن رومان عن صالح بن خوات هذا أشبه الأحاديث في صلاة الخوف بظاهر كتاب الله، وبه أقول. ومن حجة مالك في اختياره حديث القاسم للقياس على سائر الصلوات، في أن الإمام ليس له أن ينتظر أحداً سبقه بشيء منها، وأن السنة المجتمع عليها أن يقضى المأمومون ما سبقوا به بعد سلام الإمام. وقول أبي نورة في هذا الباب كقول مالك، وقال أحمد كقول الشافعي في المختار عنده؛ وكان لا يريب من فعل شيئاً من الأوجه المروية في صلاة الخوف. وذهب أشهب من أصحاب مالك إلى حديث ابن عمر قال: صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف بإحدى الطائفتين ركعة والطائفة الأخرى مواجهة العدو، ثم انصرفوا وقاموا مقام أصحابهم مقبلين على العدو، وجاء أولئك ثم صلى بهم النبي صلى الله عليه وسلم ركعة ثم سلم النبي صلى الله عليه وسلم، ثم قضى هؤلاء ركعة وهؤلاء ركعة. قال ابن عمر: فإذا كان خوف أكثر من ذلك صلى

راكبا أو قائما يومئذ إيماء؛ أخرجه البخاري ومسلم ومالك وغيرهم . وإلى هذه الصفة ذهب
الأوزاعي، وهو الذي ارتضاه أبو عمر بن عبد البر، قال : لأنه أحسن إسنادا، وقد ورد
بثقل أهل المدينة وبهم الحجة على من خالفهم، ولأنه أشبه بالأصول، لأن الطائفة الأولى
والثانية لم يقضوا الركعة إلا بعد خروج النبي صلى الله عليه وسلم من الصلاة، وهو المعروف
من سنته المجتمع عليها في سائر الصلوات . وأما الكوفيون : أبو حنيفة وأصحابه إلا أبا يوسف
الفاضي يعقوب فذهبوا إلى حديث عبد الله بن مسعود، أخرجه أبو داود والدارقطني قال :
صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف فقاموا صفيين ، صفًا خلف النبي صلى الله
عليه وسلم وصفًا مستقبل المدفوع فصل بهم النبي صلى الله عليه وسلم ركعة ، وجاء الآخرون
فقاموا مقامهم ، واستقبل هؤلاء المدفوع فصل بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم سلم ، فقام
هؤلاء فصلوا لأنفسهم ركعة ثم سلموا ثم ذهبوا فقاموا مقام أولئك مستقبلين المدفوع ، ورجع
أولئك إلى مقامهم فصلوا لأنفسهم ركعة ثم سلموا . وهذه الصفة والمهيئة هي الهيئة المذكورة
في حديث ابن عمر إلا أن بينهما فرقا ؛ وهو أن قضاء أولئك في حديث ابن عمر يظهر أنه
في حالة واحدة ويبقى الإمام كالحارس وحده، وهاهنا قضائهم متفرق على صفة صلاتهم .
وقد تأول بعضهم حديث ابن عمر على ما جاء في حديث ابن مسعود . وقد ذهب إلى حديث
ابن مسعود الثوري — في إحدى الروايات الثلاث عنه — وأشهب بن عبد العزيز في ذكر
أبو الحسن النخعي عنه ؛ والأول ذكره أبو عمر وابن يونس وابن حبيب عنه . وروى أبو داود
من حديث حذيفة وأبي هريرة وابن عمر أنه عليه السلام صلى بكل طائفة ركعة ولم يقضوا ،
وهو مقتضى حديث ابن عباس «وفي الخوف ركعة» . وهو قول إسحاق وقد تقدم في «البقرة»
الإشارة إلى هذا، وأن الصلاة أولى ما احتيط لها، وأن حديث ابن عباس لا ينهمر به حجة،
وقوله في حديث حذيفة وغيره : « ولم يقضوا » أي في علم من روى ذلك؛ لأنه قد روى أنهم
قضوا ركعة في تلك الصلاة بينهما، وشهادة من زاد أولى . ويحتمل أن يكون المراد لم يقضوا ؛
أي لم يقضوا إذا أمتوا ، وتكون قائمة أن الخائف إذا أمن لا يقضي ما صلى على تلك الهيئة

من الصلوات في الخوف، قال جيمته أبو عمر. وفي صحيح مسلم عن جابر أنه عليه السلام صلى بطائفة ركعتين ثم تأثروا، وصلى بالطائفة الثانية ركعتين. قال: فكان لرسول الله صلى الله عليه وسلم أربع ركعات وللقوم ركعتان. وأخرجه أبو داود والدارقطني من حديث الحسن عن أبي بكر، وذكرنا فيه أنه سلم من كل ركعتين. وأخرجه التارخطفي أيضا عن الحسن عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بهم ركعتين ثم سلم، ثم صلى بالآخرين ركعتين ثم سلم. قال أبو داود: وبذلك كان الحسن يفتي، وروى عن الشافعي. وبه يفتي كل من أجاز اختلاف نية الإمام والمأموم في الصلاة، وهو مذهب الشافعي والأوزاعي وابن علية وأحمد بن حنبل وداود، وعصبتوا هذا بحديث جابر: أن ماذا كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم المشاء ثم يأتي فيؤم قومه، الحديث. وقال الطحاوي: إنما كان هذا في أول الإسلام إذ كان يجوز أن تُصلى الفريضة مرتين ثم نسخ ذلك، والله أعلم. فهذه أقاويل العلماء في صلاة الخوف.

الثالثة - وهذه الصلاة المذكورة في القرآن إنما يحتاج إليها المسلمون مستبدرون القبلة ووجه العدو القبلة، وإنما اتفق هذا بذات الرقاع، فأما بسفان والموضع الآخر فالمسلمون كانوا في قبالة القبلة. وما ذكرناه من سبب التزول في قصة خالد بن الوليد لا يلائم تفريق القوم إلى طائفتين، فإن في الحديث بعد قوله: «فاقتلم الصلاة» قال: لحضرت الصلاة فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يأخذوا السلاح وصفتا خلفه صفيين، قال: ثم ركع فركعنا جميعا، قال: ثم رفع فرفعنا جميعا، قال: ثم سجد النبي صلى الله عليه وسلم بالصف الذي يليه، قال: والآخرين قيام يحرسونهم، فلما سجدوا وقاموا جلس الآخرون فسجدوا مكانهم، قال: ثم تتقدم هؤلاء في مصاف هؤلاء وجاء هؤلاء إلى مصاف هؤلاء، قال: ثم ركع فركعوا جميعا، ثم رفع فرفعوا جميعا، ثم سجد النبي صلى الله عليه وسلم بالصف الذي يليه، والآخرين قيام يحرسونهم فلما جلس الآخرون سجدوا ثم سلم عليهم. قال: فصلها رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين: مرة بسفان ومرة في أرض بني سليم. وأخرجه أبو داود من حديث أبي عياش

الزرق وقال : وهو قول الشورى وهو أحوطها . وأخرجه أبو عيسى الترمذى من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نزل بين تيجان وعُصفان ، والحديث . وفيه أنه عليه السلام صدمهم صدمين وصلى بكل طائفة ركعة ، فكانت للقوم ركعة ركعة ، وللنبي صلى الله عليه وسلم ركعتان ؛ قال : حديث حسن صحيح غريب . وفي الباب عن عبد الله ابن مسعود وزيد بن ثابت وابن عباس وجابر وأبي عياش الزرق واسمه زيد بن الصامت ، وابن عمر وحذيفة وأبي بكر وسهل بن أبي حشمة .

قلت : ولا تناقض بين هذه الروايات ، فلهذا صلى بهم صلاة كما جاء في حديث أبي عياش مجتمعين ، وصلى بهم صلاة أخرى مفترقين كما في حديث أبي هريرة ، ويكون فيه حجة لمن يقول صلاة الخوف ركعة . قال الخطابي : صلاة الخوف أنواع أصلاها النبي صلى الله عليه وسلم في أيام مختلفة وأشكال متباينة ، يتوسى فيها كلها ما هو أحوط للصلاة وأبلغ للمراساة . الرابعة — واختلفوا في كيفية صلاة المغرب ؛ فروى التارطقي عن الحسن عن أبي بكرة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بالقوم صلاة المغرب ثلاث ركعات ثم انصرفوا ، وجاء الآخرون فصلّى بهم ثلاث ركعات ؛ فكانت للنبي صلى الله عليه وسلم ستا والقوم ثلاثا ثلاثا ؛ وبه قال الحسن . والجمهور في صلاة المغرب على خلاف هذا ، وهو أنه يصلى بالأولى ركعتين والثانية ركعة وتحضى على اختلاف أصولهم فيه متى يكون؟ قبل سلام الإمام أو بعده . هذا قول مالك وأبي حنيفة لأنه أحفظ لطبيعة الصلاة . وقال الشافعي : يصلى بالأولى ركعة ؛ لأن صلّا رضى الله عنه فعلها ليلة الحرير^(١) ، والله تعالى أعلم .

الخامسة — واختلفوا في صلاة الخوف عند التحام الحرب وشدة القتال وخيف خروج الوقت ؛ فقال مالك والثوري والأوزاعي والشافعي وعامة العلماء : يصلى كيفما أمكن ؛ لقول ابن عمر . فإن كان خوف أكثر من ذلك يصلى راجبا أو قاعا يؤم إيماء . قال في الموطأ : مستقبل القبلة وغير مستقبلها ؛ وقد تقدم في «البقرة» قول الضحاك وإسحاق . وقال الأوزاعي :
(١) ليلة الحرير كما مر من ليل (سنتين) .
(٢) الخيف (بفتح الخاء) : مصدر من مصادر «خاف»
يقال : خاف يخاف خوفا وخوفا وخوفا وخوفا وخوفا (بالكسر) .

إن كان تيمناً الفتح ولم يقدرُوا على الصلاة صلُّوا إيماء كلِّ امرئٍ لنفسه ؛ فإن لم يقدرُوا على الإيماء أَمَرُوا الصلاة حتى يتكشف القتال ويأمنوا فيصلُّوا ركعتين ، فإن لم يقدرُوا صلُّوا ركعةً وسجدةً ، فإن لم يقدرُوا يجزئهم التكبير ويؤخروها حتى يأمنوا ؛ وبه قال مكحول .

قلت : وحكاية اليكيا الطبري في « أحكام القرآن » له عن أبي حنيفة وأصحابه ، قال اليكيا : وإذا كان الخوف أشدَّ من ذلك وكان الصيام القتال فإن المسلمين يصلُّون على ما أمكنهم مستقبل القبلة ومستدبريها ؛ وأبو حنيفة وأصحابه الثلاثة متفقون على أنهم لا يصلُّون والحالة هذه بل يؤخرون الصلاة . وإن قاتلوا في الصلاة قالوا : فسدت الصلاة . وحكى عن الشافعي أنه إن تابع الطعن والضرب فسدت صلاته .

قلت : وهذا القول يدلُّ على صحة قول أنس : حضرت مائة من أصحابي فمضوا في صلاة الفجر ، واشتدَّ اشتغال القتال فلم تقدر على الصلاة إلا بعد ارتفاع النهار ؛ فصليناها ونحن مع أبي موسى ففتَّح لنا ، قال أنس : وما يَسْرُفُ بتلك الصلاة الدنيا وما فيها ؛ ذكره البخاري . وإليه كان يذهب شيخنا الأستاذ أبو جعفر أحمد بن محمد بن محمد القفهي القرطبي المعروف بأبي حنيفة ؛ وهو اختيار البخاري فيما يظهر لأنه أردفه بحديث جابر ، قال : جاء عمر يوم الخندق بفعل يسب كفار قريش ويقول : يا رسول الله ، ما صليتُ العصر حتى كادت الشمس أن تغرب ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « وأنا والله ما صليتها » قال : فترى إلى بطحان قوضاً وصل العصر بعد ما غربت الشمس ثم صلى المغرب بعدها .

السادسة — واختلفوا في صلاة الطالب والمطلوب ؛ فقال مالك وجماعة من أصحابهما سواء ، كل واحد منهما يصل على دابته . وقال الأوزاعي والشافعي وفتحاه أصحاب الحديث وابن عبد الحكم : لا يصل الطالب إلا بالأرض وهو الصحيح ؛ لأن الطلب تَطَوُّعٌ ، والصلاة المكتوبة فرضها أن تصل بالأرض حينئذٍ أمكن ذلك ، ولا يصلها راكب إلا خائف شديد خوفه وليس كذلك الطالب . والله أعلم .

السابعة — واختلفوا أيضا في المسكر إذا رأوا سوادا فظنوه مدونا فصلا صلاة الخوف ثم بان لهم أنه غير شيء؛ فعلمنا ثانيا فيه روايتان : إحداهما يبيدون، وبه قال أبو حنيفة، والثانية لا إعادة عليهم، وهو أظهر قول الشافعي. ووجه الأولى أنهم تبين لهم الخطأ فعادوا إلى الصواب حكم الحاكم. ووجه الثانية أنهم عملوا على اجتهدهم فجازلهم كما لو أخطوا القبلة؛ وهذا أولى لأنهم فعلوا ما أمروا به. وقد يقال : يبيدون في الوقت، فأما بعد خروجه فلا. والله أعلم.

الثامنة — قوله تعالى: ﴿وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ﴾ وقال: ﴿وَلْيَأْخُذُوا حِرْمَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ﴾ هذا وصية بالحذر وأخذ السلاح لثلاثين الالعدو أملة ويدرك فرصته. والسلاح ما يدفع به المرء عن نفسه في الحرب؛ قال حنتره :

كسوتُ الجعد جعد بن أبيان * سلاحى بعد عري واقضاح

يقول : أمرته سلاحى لينتج بها بعد عريه من السلاح. قال ابن عباس : « وليأخذوا أسلحتهم » بنى الطائفة التي وجاء المدق؛ لأن المصلحة لا تحارب. وقال غيره : هي المصلحة، أى وليأخذ الذين حصلوا أولا أسلحتهم؛ ذكره الزجاج. قال : ويحتمل أن تكون الطائفة الذين هم في الصلاة أمروا بحمل السلاح؛ أى فلتقم طائفة منهم معك وليأخذوا أسلحتهم فإنه أرهب للمدق. النحاس : يجوز أن يكون للجميع؛ لأنه أهيب للمدق. ويحتمل أن يكون للتي وجاء المدق خاصة. قال أبو عمر : أكثر أهل العلم يستحبون الصل أخذ سلاحه إذا صل في الخوف، ويحملون قوله « وليأخذوا أسلحتهم » على التنبه؛ لأنه شيء لولا الخوف لم يجب أخذه؛ فكان الأمر به ندبا. وقال أهل الظاهر : أخذ السلاح في صلاة الخوف واجب لأمر الله به، إلا لمن كان به أدنى من مطر؛ فإن كان ذلك جازله وضع سلاحه. قال ابن العربي : إذا صلوا أخذوا سلاحهم عند الخوف؛ وبه قال الشافعي وهو نص القرآن. وقال أبو حنيفة : لا يحملونها؛ لأنه لو وجب عليهم حملها لبطلت الصلاة بتركها. قلنا : لم يجب حملها لأجل الصلاة وإنما وجب عليهم قوة لهم ونظرا.

التاسعة - قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا تَجَافَى ﴾ الضمير في « تَجَافَى » للطائفة المصيبة فلينصرفوا ، هذا على بعض الهيئات المروية . وقيل : المعنى فإذا تَجَافَى ركعة القضاء ؛ وهذا على هيئة سهل بن أبي حنثة . ودلت هذه الآية على أن السجود قد يُعبر به عن جميع الصلاة ؛ وهو كقوله عليه السلام : « إذا دخل أحدكم المسجد فليسجد بمجدين » . أى فليصل ركعتين وهو في السنة . والضمير في قوله : ﴿ قَلْبُكُمُ ﴾ يحتمل أن يكون للذين تَجَافَى ، ويحتمل أن يكون للطائفة القائمة أو لا بإزاء المدعو .

العاشر - قوله تعالى : ﴿ وَالدِّينَ كَفَرُوا ﴾ أى تنقّى وأحبّ الكافرون غفلتك عن أخذ السلاح ليصلوا إلى مقصودهم ؛ فبين الله تعالى بهذا وجه الحكمة في الأمر بأخذ السلاح ، وذكر الحذر في الطائفة الثانية دون الأولى لأنها أولى بأخذ الحذر ؛ لأن العدو لا يؤخر قصده عن هذا الوقت لأنه آخر الصلاة ؛ وأيضاً يقول المدعو قد أقلعهم السلاح وكفّوا . وفي هذه الآية أدل دليل على تعاطي الأسباب ، وأخذ كل ما يُنهي ذوى الأبواب ، ويوصل إلى السلامة ، ويبلغ دار الكرامة . ومعنى ﴿ مِثْلَةً وَاحِدَةً ﴾ مبالغة ، أى مستأصلة لا يحتاج معها إلى ثانية .

الحادية عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَعَرٍ ﴾ الآية . العلماء في وجوب حمل السلاح في الصلاة كلام قد أشرنا إليه ، فإن لم يجب فيستحب للاحتياط . ثم رخص في المطروحة لأنه يمتثل المبطلات وتقتل ويصدأ الحديد . وقيل : نزلت في النبي صلى الله عليه وسلم يوم بطن نخلة لما انهزم المشركون وضمّ المسامون ؛ وذلك أنه كان يوماً مغيلاً ونزع النبي صلى الله عليه وسلم لقضاء حاجته واضعاً سلاحه ، فرآه الكفار منقطعاً عن أصحابه فقصده فحورث بن الحارث فأناخده عليه من الجبل بسيفه ، فقال : من يملك مني اليوم ؟ فقال : « الله » ثم قال : « اللهم اكفني الفورث بما شئت » . فأهوى بالسيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم ليضربه ، فانكب لوجهه لقلعة زلقها . وذكر الواقدي أن جبريل عليه

السلام دفعه في صدره على ما يأتي في المسألة، وسقط السيف من يده فأخذه النبي صلى الله عليه وسلم وقال: «من يملك مني يا حوثر؟» فقال: لا أحد. فقال: «تشهد لي بالحق وأعطيك سيفك؟» قال لا؛ ولكن أشهد ألا أفاتلك بعد هذا ولا أعيين عليك عدوا؛ فدفع إليه السيف ونزلت الآية رخصة في وضع السلاح في المطر ومراض عبد الرحمن بن عوف من جرح كما في صحيح البخاري. فرخص الله سبحانه لم في ترك السلاح والتأهب للعدو بعد المطر، ثم أمرهم فقال: «خُذُوا حِذْرَكُمْ» أي كونوا مستيقظين، وضعتم السلاح أولم تضيءوا. وهذا يدل على تأكيد التأهب والحذر من العدو في كل الأحوال وترك الاستسلام؛ فإن الجيش ما جاءه مصاب قتل إلا من تغرط في حذر. وقال الضحاك في قوله تعالى: «وخذوا حذركم» بمعنى تغلبوا سيوفكم فإن ذلك هيئة الغزاة.

قوله تعالى: فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَادْكُرُوا اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ فَإِذَا اطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا ﴿٢٣٨﴾ وَلَا تَهِنُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ إِنْ تَكُونُوا تَأْمُونًا فَلَهُمْ يَأْمُونُ كَمَا تَأْمُونُونَ وَتَرْجُونَ مِنَ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٢٣٩﴾

فيه خمس مسائل:

الأولى - (قَضَيْتُمْ) معناه فرغتم من صلاة الخوف. وهذا يدل على أن أُنْبُ الغضاء يستعمل فيما قد قُفِلَ في وقته؛ ومنه قوله تعالى: «فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ» وقد تقدم.

الثانية - (فَادْكُرُوا اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ) ذهب الجمهور إلى أن هذا الذكر المأمور به إنما هو إثر صلاة الخوف؛ أي إذا فرغتم من الصلاة فادْكُرُوا اللَّهَ بالقلب واللسان، على أي حال كنتم؛ قياما وقعودا وعلى جنوبكم، وأدبوا ذكره بالتكبير والتلليل والدعاء بالنصر لاسميا في حال القتال. ونظيره «إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا

لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ» . ويقال : فإذا قضيت الصلاة « بمعنى إذا صليت في دار الحرب فصلوا على الدواب، أو قياما أو قعودا أو على جنوبك إن لم تستطيعوا القيام، إذا كان خوفا أو مرضا؛ كما قال تعالى في آية أخرى : « فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَاتًا » . وقال قوم : هذه الآية نظرية أتت في « آل عمران »؛ فروى أن عبد الله بن مسعود رأى الناس يَضَجُّون في المسجد فقال : ما هذه الضجة ؟ قالوا : أليس الله تعالى يقول « أَذْكُرُوا اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ » ؟ قال : إنما ينسب هذا الصلاة المكتوبة إن لم يستطع قائما فقادا، وإن لم فصل على جنبك . فالمراد نفس الصلاة ، لأن الصلاة ذكر الله تعالى، وقد اشتملت على الأذكار المفروضة والمستنوية؛ والقول الأول أظهر .

الثالثة — قوله تعالى : « فَإِذَا أُلْمِتُمْ » أى أمتم . والعلمانية سكن النفس من الخوف . « فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ » أى فاتوها بأركانها وكال هيبتها في السفر، وبكال عددها في الحضر . « إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا » أى مؤقتة مفروضة . وقال زيد ابن أسلم : « موقوتا » منجى، أى تؤدونها في أجمعها ؛ والمعنى عند أهل اللغة : مفروض لوقت بعينه ، يقال : وقته فهو موقوت . ووقته فهو مؤقت . وهذا قول زيد بن أسلم بعينه . وقال : « كِتَابًا » والمصدر مذكر؛ فلهذا قال : « موقوتا » .

الرابعة — قوله تعالى : « وَلَا تَهِنُوا » أى لا تضعفوا، وقد تقدم في « آل عمران » . « فِي آخِزَةِ الْقَوْمِ » طلبهم . قيل : نزلت في حرب أحد حيث أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالخروج في آثار المشركين، وكان بالمسلمين جراحات، وكان أمر ألا يخرج معه إلا من كان في الوعدة؛ كما تقدم في « آل عمران » وقيل : هذا في كل جهاد .

الخامسة — قوله تعالى : « إِنْ تَوَلَّوْا تَلْبُوتٌ » أى تتلون مما أصابكم من الجراح فهم يتلون أيضا بما يصيبهم ، ولكم منزلة وهى أنكم ترجون ثواب الله وهم لا يرجونه ؛ وذلك أن من لا يؤمن بالله لا يرجو من الله شيئا . ونظير هذه الآية « إِنْ يَسْأَلْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ

الْقَوْمَ قَرِحَ مَثَلُهُ» وقد تقدم. وقرأ عبد الرحمن الأعرج «أن تكونوا» بفتح المعزة، أى لأن. وقرأ منصور بن المعتمر «إن تكونوا تَثْلُوهُنَّ» بكسر التاء. ولا يجوز عند البصريين كسر التاء لتثقل الكسر فيها. ثم قيل: الرجاء هنا بمعنى الخوف؛ لأن من رجاشيفاً فهو غير قاطع بمصوله فلا يغفلون فوت ما يرجو. وقال الفراء والراجح: لا يُطلق الرجاء بمعنى الخوف إلا مع التثنية؛ كقوله تعالى: «مَالَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا» أى لا تخافون له عظمة. وقوله تعالى: «الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ» أى لا يخافون. قال القشيري: ولا يبعد ذكر الخوف من غير أن يكون للكلام نفي، ولكنهما أذميا أنه لم يوجد ذلك إلا مع التثنية. والله أعلم.

قوله تعالى: إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِبِينَ خَصِيمًا ﴿٥٥﴾

فيه أربع مسائل:

الأولى — في هذه الآية تشریف للنبي صلى الله عليه وسلم وتكريم وتعظيم وتغويص إليه، وتقوم أيضاً على الحاجة في الحكم، وتأنيب على ما رُفِعَ إليه في أمر بني أريق، وكانوا ثلاثة إخوة: بشر وبشير وبشير، وأسير بن عمرو ابن حم لهم؛ تقبوا مشربة لرعاة^(١) زيد في الليل وسرقوا أدراعه وطعاما، فسُئِرَ على ذلك. وقيل: إن السارق بشير وحده، وكان يُخَيِّ أبا طعمة أخذ درعا؛ قيل: كان الدرع في حراب فيه دقيق، فكان اللقيط ينثر من نرق في الحراب حتى انتهى إلى داره، بغاء ابن أخی رعاة وأسمه قتادة بن النعمان يشكوه إلى النبي صلى الله عليه وسلم؛ بغاء أسير بن عمرو إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله، إن هؤلاء عمدوا إلى أهل بيت هم أهل صلاح ودين فأتبوهم بالسرقة ورموهم بها من غير بينة؛ وجعل يبادل عنهم حتى غضب رسول الله صلى الله عليه وسلم على قتادة ورعاة؛ فأنزل الله تعالى: «وَلَا تَجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَلُونَ أَنفُسَهُمْ» الآية. وأنزل الله تعالى: «وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً

(١) المشربة (بفتح الراء وضمة) : القرية .

أَوْ لِمَا يُمْرُّ بِهِ يَرِيثًا». وكان البرئ الذي رموه بالسرقة ليبيد بن سهل . وقيل : زيد بن السمين .
 وقيل : رجل من الأنصار . فلما أنزل الله ما أنزل ، هرب ابن أريق السارق إلى مكة ، ونزل
 على سلافة بنت سعد بن شهيد ؛ فقال حسان بن ثابت بيتا يُمرّض فيه بها ، وهو :
 وقد أنزلته بنتُ سعد وأصبحت * ينازعها جلدَ أسبتها وتنازعه
 ظننتُ بأن يخفي الذي قد صنعتمو * وفيما نبيُّ عنده الوحي واضمه
 فلما بلغها قالت : إنما أهديتُ لي شعر حسان ؛ وأخذت رحله فطرحته خارج المنزل ،
 فهرب إلى خير وأردت . ثم إنه تقب بيتا ذات ليلة ليَسْرِق فسقط الحائط عليه فأتت مرتبا . ذكر
 هذا الحديث بكثير من ألفاظه الترمذی وقال : حديث حسن غريب ، لأنهم أحدا أسنده غير
 محمد بن سلمة الخواري . وذكره الليث والطبري بألفاظ مختلفة . وذكر قصة موته يحيى بن سلام
 في تفسيره ، والقسيري كذلك وزاد ذكر الرثّة ، ثم قيل : كان زيد بن السمين وليبيد بن سهل
 يهوديين . وقيل : كان ليبيد مسالما . ذكره المهدوي ؛ وأدخله أبو عمر في كتاب الصحابة له ، فدل
 ذلك على إسلامه عنده . وكان بشير رجلا منافقا يهجو أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ويصل
 الشعرَ غيره ، وكان المسامون يقولون : والله ما هو إلا شعر الخبيث . فقال شعرا يتنصل فيه ؛
 فله قولة :

أَوْ كَلِمَا قَالَ الرّجال قصيدة * نُحِلَّت وقالوا ابن الأريق قالها

وقال الضحاك : أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يقطع يده وكان مطاعا ، بغضت اليهود
 شاكين في السلاح فأخذوه وهرّبوا به ؛ فنزل « هَاتِم هَوْلًا » يعني اليهود . والله أعلم .

الثانية — قوله تعالى : ﴿ يٰۤاَيُّهَا اَرَاكَ اَللهُ ﴾ معناه على قوانين الشرع ؛ إما بوجهٍ ونص ،
 أو بنظر جارٍ على سنن الوحي . وهذا أصل في القياس ، وهو يدل على أن النبي صلى الله عليه
 وسلم إذا رأى شيئا أصاب ؛ لأن الله تعالى أراه ذلك ، وقد ضمن الله تعالى لأنبيائه العصمة ؛
 فأما أحدنا إذا رأى شيئا يظنه فلا قطع فيما رآه ، ولم يرد رؤية العين هنا ؛ لأن الحكم لا يرى

بالمين . وفي الكلام إضمار ، أى بما أراكم الله ، وفيه إضمار آخر ، وأمض الأحكام على ما أمرتكم من غير إقرار باستزلالهم .

الثالثة — قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَكُنْ لِلْغَافِينَ خَصِيًّا ﴾ اسم فاعل ؛ كقولك جالسته فأنا جلسته ، ولا يكون فعلا هنا بمعنى مفعول ، يدل على ذلك « وَلَا تُجَادِلْ » فالخصم هو المجادل ، وجمع الخصم خصماء . وقيل : خصيا محاصما اسم فاعل أيضا . فنهى الله من وجب رسولُه عن عَصْدِ أهل التَّهْم والدفاع عنهم بما يقوله خصمهم في الحجبة . وفي هذا دليل على أن النياحة عن البطل والمتهم في الخصومة لا تجوز . فلا يجوز لأحد أن يخاصم من أحد إلا بعد أن يعلم أنه مُحَقِّق . ومضى الكلام في السورة على حفظ أموال اليتامى والناس ؛ فبين أن مال الكافر محفوظ عليه كمال المسلم ، إلا في الموضع الذى أباحه الله تعالى .

المسألة الرابعة — قال العلماء : ولا ينبغي إذا ظهر للسامين اتفاق قوم أن يُجَادِلَ فريق منهم فريقا عنهم ليحومهم ويدفعوا عنهم ؛ فإن هذا قد وقع على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وفيهم نزل قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَكُنْ لِلْغَافِينَ خَصِيًّا ﴾ وقوله : « وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَلُونَ أَنفُسَهُمْ » . والخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم والمراد الذين كانوا يفعلونه من المسلمين دونهم لوجهين : أحدهما — أنه تعالى إبان ذلك بما ذكره بعد بقوله : « هَاتِمِ هَؤُلَاءِ جَادِلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا » . والآخر — أن النبي صلى الله عليه وسلم كان حكايا فيهم ، ولذلك كان يُتَذَر إليه ولا يُتَذَر هو إلى غيره ؛ فدل أن القصد لغيره .

قوله تعالى : ﴿ وَاسْتَغْفِرِ اللَّهُ ۖ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُورًا رَحِيمًا ۝١٣١ ﴾

فيه مسألة واحدة :

ذهب الطبري إلى أن المعنى : استغفر الله من ذنبك في خصامك الغاشين ؛ فأمره بالاستغفار لما هم بالدفن عنهم وقطع يد اليهودى . وهذا مذهب من جاوز الصغائر على الألباء . قال ابن عطية : وهذا ليس بذنب ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما دافع عن الظاهر وهو

يعتقد براءتهم . والمعنى : واستغفر الله للذين من أمك والمتخاصمين بالباطل ؛ وعملك من الناس أن تسمع من المتداعين وتفضي بنحو ما تسمع ، وتستغفر للذنوب . وقيل : هو أمر بالاستغفار على طريق التسبيح ، كالرجل يقول : استغفر الله ؛ على وجه التسبيح من غير أن يقصد توبة من ذنب . وقيل : الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم والمراد بنو آدَمَ ؛ لقوله تعالى : « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ آتِيَ اللَّهُ » ، « فَإِنْ كُنْتَ فِي شكٍّ » .

قوله تعالى : وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا ﴿١٣٣﴾

أى لا تتجاح من الذين يخونون أنفسهم ؛ نزلت في أسيرين عُروَةَ كما تقدم . والمجادلة الخصامة ، من الجدَل وهو القتل ؛ ومنه رجل جدل ^(١) الخلق ؛ ومنه الأجلل للصقر . وقيل : هو من الجدالة وهى وجه الأرض ، فكل واحد من الخصمين يريد أن يلقي صاحبه عليها ؛ قال السجستاني :

قد أركب الحالة بعد الحالة • وأترك العاجز بالجدالة

• متغفرا ليست له محالة •

الجدالة الأرض ؛ من ذلك قولهم : تركته جدلا ؛ أى مطروحا على الجدالة .

قوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ) أى لا يرضى عنه ولا يؤثوه بذكره . (مَنْ كَانَ خَوَّانًا) خائنا . وخَوَّانًا أبلغ ؛ لأنه من أبنية المبالغة ؛ وإنما كان ذلك لعظم قدر تلك الجناية . والله أعلم .

قوله تعالى : يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ وَكَانَ اللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿١٣٤﴾ هَئَانَتْ هَؤُلَاءِ جَعَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَنَ يُجَادِلُ اللَّهُ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا ﴿١٣٥﴾

(١) جدل الخلق : ليليت القصب يحكم القتل .

قال الضحاك : لما سَرَقَ الدَّرْعَ أَخَذَ حُفْرَةً فِي بَيْتِهِ وَجَعَلَ الدَّرْعَ تَحْتَ التُّرَابِ ؛ فَزَلَتْ
 ﴿ يَسْتَحْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَحْفُونَ مِنَ اللَّهِ ﴾ يقول : لا يخفى مكان الدَّرْعِ عَلَى اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ ،
 أَيْ رَقِيبٌ حَفِيفٌ عَلَيْهِمْ . وَقِيلَ : « يَسْتَحْفُونَ مِنَ النَّاسِ » أَيْ يَسْتَرُونَ ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى :
 « وَمَنْ هُوَ مُسْتَخَفٌّ بِاللَّيْلِ » أَيْ مُسْتَرٌ . وَقِيلَ : يَسْتَحْبُونَ مِنَ النَّاسِ ؛ وَهَذَا لِأَنَّ الاسْتِحْيَاءَ
 سَبَبُ الْإِسْتَارِ . وَمَعْنَى ﴿ وَهُوَ مَعَهُمْ ﴾ أَيْ بِالْعِلْمِ وَالزُّوْرَةِ وَالسَّمْعِ ؛ هَذَا قَوْلُ أَهْلِ السَّنَةِ .
 وَقَالَتِ الْجَهْمِيَّةُ وَالْقَدْرِيَّةُ وَالْمُتَزَلَّةُ : هُوَ بِكُلِّ مَكَانٍ ؛ تَمَسَّكَ بِهَذِهِ الْآيَةِ وَمَا كَانَ مِثْلَهَا ؛
 قَالُوا : لَمَّا قَالَ « وَهُوَ مَعَهُمْ » ثَبَّتَ أَنَّهُ بِكُلِّ مَكَانٍ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَثْبَتَ كَوْنَهُ مَعَهُمْ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ
 قَوْلِهِمْ ؛ فَإِنَّ هَذِهِ صِفَةُ الْأَجْسَامِ وَاللَّهُ تَعَالَى مُتَعَالٍ عَنْ ذَلِكَ . أَلَا تَرَى مَنَاطِرَةَ بَشَرٍ فِي قَوْلِ اللَّهِ
 عَنْ وَجَلٍ : « مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ » حِينَ قَالَ : هُوَ بِذَاتِهِ فِي كُلِّ مَكَانٍ .
 فَقَالَ لَهُ خَصْمُهُ : هُوَ فِي قَلْسَتِي وَفِي حَشْوِكَ وَفِي جَوْفِ جِمَارِكَ . تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يَقُولُونَ !
 حَكَى ذَلِكَ وَرَكَعَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَمَعْنَى ﴿ يُبَيِّنُونَ ﴾ يَقُولُونَ ؛ قَالَ الْكَلْبِيُّ عَنْ أَبِي صَالِحٍ
 عَنْ أَبِي هَبَاسٍ . « مَا لَا يَرْضَى ﴾ أَيْ مَا لَا يَرْضَاهُ اللَّهُ لِأَهْلِ طَاعَتِهِ . ﴿ مِنْ الْقَوْلِ ﴾
 أَيْ مِنَ الرَّأْيِ وَالِإِحْتِقَادِ ؛ كَقَوْلِكَ مَذْهَبَ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ . وَقِيلَ : « الْقَوْلُ » بِمَعْنَى الْمَقُولِ ؛
 لِأَنَّ نَفْسَ الْقَوْلِ لَا يُبَيِّنُ .

قوله تعالى : ﴿ هَآئِنُ مَوْءَدُكُمْ ﴾ يريد قوم بَشِيرِ السَّارِقِ لَمَّا هَرَبُوا بِهِ وَجَادَلُوا عَنْهُ .
 قَالَ الزَّجَاجُ : « مَوْءَدُكُمْ » بِمَعْنَى الَّذِينَ . ﴿ جَادَلْتُمْ ﴾ جَابَجْتُمْ . ﴿ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَمَنْ يُجَادِلِ
 اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ اسْتِفْهَامُ مَعْنَاهُ الْإِنْكَارُ وَالنَّوْبُ بَيْنَهُ . ﴿ أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا ﴾
 الْوَكِيلُ : الْقَائِمُ بِتَدْوِيرِ الْأُمُورِ ؛ فَافَقَهُ تَعَالَى قَائِمٌ بِتَدْوِيرِ خَلْقِهِ . وَالْمَعْنَى : لَا أَحَدَ لَهُمْ يَقُومُ بِأَمْرِهِمْ
 إِذَا أَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَأَدْخَلَهُمُ النَّارَ .

قوله تعالى : وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ

عَفُورًا رَحِيمًا ﴿١١٠﴾

قال ابن عباس: عَرَضَ الله التوبة على بني أيرق بهذه الآية؛ أي (وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا) بأن يسرق (أَوْ يَظْلِمَ نَفْسَهُ) بأن يشرك (ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ) يعني بالتوبة؛ فإن الاستغفار باللسان من غير توبة لا ينفع، وقد بيناه في «آل عمران». وقال الضحاك: نزلت الآية في شأن وَحِشَى قاتل حمزة أشرك بالله وقتل حمزة، ثم جاء إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وقال: إني لنأتيم فهل لي من توبة؟ قُتِلَ: «وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمَ نَفْسَهُ» الآية. وقيل: المراد بهذه الآية الصوم والشمول لجميع الخلق. وروى سفيان عن أبي إسحاق عن الأسود ومُلقمة قالوا: قال عبد الله بن مسعود من قرأ هاتين الآيتين من سورة «النساء» ثم استغفر غُفِرَ له: «وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمَ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا» «وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَأَسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا». وروى عن علي رضي الله عنه أنه قال: كنت إذا سمعت حديثاً من رسول الله صلى الله عليه وسلم تفتني الله به ما شاء، وإذا سمعته من غيره خالفته، وعدني أبو بكر وصديق أبو بكر: ما من عبد يذنب ذنباً ثم يتوضأ ويصلي ركعتين ويستغفر الله إلا غُفِرَ له؛ ثم تلا هذه الآية «وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمَ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا».

قوله تعالى: (وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ عَلَى نَفْسِهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا) وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا

قوله تعالى: (وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا) أي ذنباً (فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ عَلَى نَفْسِهِ) أي ما قبله مائدة عليه. والكسب ما يجز به الإنسان إلى نفسه قعاً أو يدفع عنه ضرراً. ولهذا لا يسمى فعل الرب تعالى كسباً.

قوله تعالى: (وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا) قيل: هما بمعنى واحد كثر لاختلاف اللفظ تأكيداً. وقال العنبري: إنما فرق بين الخطيئة والإثم إن الخطيئة تكون عن عمد ومن غير

عَدَّ، والإثم لا يكون إلا عن عمد . وقيل : الخطيئة مالم تنمده كالقتل بالخطأ . وقيل : الخطيئة الصغيرة، والإثم الكبيرة . وهذه الآية لفظها عام يتدرج تحته أهل النازلة وغيرهم .

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ يَرْجِعْ بِهِ بَرِيئًا ﴾ قد هُتِمَ اسم البريء . والمعنى في « به » للإثم أو للخطيئة ؛ لأن معناها الإثم ، وأولها جميعا . وقيل : ترجع إلى الكسب . ﴿ فَقَدْ أَحْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا ﴾ تشبيهه ؛ إذ الذنوب ثقيل ووزن نفى كالحمولات . وقال تعالى : « وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَعَ أَثْقَالِهِمْ » . والبُهْتَانُ من البُهْت ، وهو أن تستقبل أخاك بأن تهينه بذنب وهو منه برئ . روى مسلم عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أتدرون ما البُهْتية ؟ » قالوا : الله ورسوله أعلم ؛ قال : « ذِكْرُكَ أَخَاكَ بما يكره » . قيل : أفرايت إن كان في أمي ما أقول ؟ قال : « إن كان فيه ما أقول فقد أخذته وإن لم يكن فيه فقد بهته » . وهذا نص ؛ فرمى البرئ بهت له . يقال : بهته بهتًا وبهتًا وبُهْتَانًا إذا قال عليه مالم يفعله . وهو بهتات والمقوله مبهوت . ويقال : بهت الرجل (بالكسر) إذا دهش وتحير . وبهت (بالضم) مثله ، وأفصح منهما بهت ؛ كما قال الله تعالى : « فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ » لأنه يقال رجل مبهوت ولا يقال باهت ولا بهيت ؛ قاله الكسائي .

قوله تعالى : وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴿١٦٦﴾

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ ﴾ ما بعد « لولا » مرفوع بالابتداء عند سيويو ، والخبر محذوف لا يظهر ؛ والمعنى : « ولولا فضل الله عليك ورحمته » بأن نهيك على الحق ؛ وقيل : بالنبوة والعصمة . ﴿ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ ﴾ عن الحق ؛ لأنهم

سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرى ابن أبيرق مرب الثبمة ويحققها اليهودي ،
 ففضل الله عز وجل على رسوله عليه السلام بأن نبه على ذلك وأعلمه إياه . (وَمَا يُضِلُّونَ
 إِلَّا أَنْفُسَهُمْ) لأنهم يعملون عمل الضالين ، فوالله راجع عليهم . (وَمَا يَضُرُّكَ مِنْ شَيْءٍ)
 لأنك معصوم . (وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ) هذا ابتداء كلام . وقيل : الواو للحال ؛
 كقولك جئتكَ والشمس طالعة ؛ ومنه قول امرئ القيس :
 * وقد اغشى الطير في وُكَلَّتْهَا *

فالكلام متصل ؛ أي ما يَضُرُّوكَ من شيء مع إزال الله عليك القرآن . « والحكمة » القضاء
 بالوحي . (وَمَلَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَسْلُمُ) يعني من الشرائع والأحكام . و« تعلم » في موضع
 نصب ؛ لأنه خبر كان . وحذفت الضمة من التون للجزم ، وحذفت الواو لالتقاء الساكنين .

قوله تعالى : لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ
 أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ
 اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١١﴾

أراد ما تفاوض به قوم بنى أبيرق من التدبير وذكره للنبي صلى الله عليه وسلم . والنجوى :
 السر بين الاثنين ؛ تقول : ناجيت فلانا مُنْجَاةً ونجاء وهم يَتَجَوَّنُونَ وَيَتَنَاجَوْنَ . ونجوت فلانا
 النجوة نجواً ، أي ناجيته ؛ فنجوى مشتقة من نجوت الشيء أنجوه ، أي خلصته وأفرده ؛
 والنجوة من الأرض المرتفع لارتفاعه عما حوله ؛ قال الشاعر :

قَبْلَ يَتَجَوَّنِي كَبْنُ يَتَقَوِّيهِ * وَالْمُسْتَكِينُ كَبْنُ يَتَمَيَّي وَيُرَوَّاجُ^(١)

فالنجوى المسارة مصدر ، وقد سُمِّيَ به الجماعة ؛ كما يقال : قومٌ عدلٌ ورعٌ . قال الله
 تعالى : « وَإِذْ هُمْ نَجْوَى » ؛ فعل الأول يكون الأمر أمر استثناء من غير الجنس ، وهو

(١) البيت لأرس بن جبر ، والسقوة : الساحة وما حول الحار والمخة . والقرعاج : البارز الذي ليس يسره من
 المياه شيء .

الاستثناء المقطع وقد تقدم ؛ وتكون « مَنْ » في موضع رفع ؛ أى لكن من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس ودعا إليه ففى نجواه خير . ويحوز أن تكون « مَنْ » في موضع خفض ويكون التقدير : لا خير في كثير من نجواهم إلا نجوى من أمر بصدقة ثم حذف . وعلى الثاني وهو أن يكون النجوى اسما للجماعة المنفردين ، فتكون « مَنْ » في موضع خفض على البدل ؛ أى لا خير في كثير من نجواهم إلا فبين أمر بصدقة . أو تكون في موضع نصب على قول من قال : ما حشرت بأحد إلا زيدا . وقال بعض المفسرين منهم الزجاج : النجوى كلام الجماعة المنفردة أو الاثنين كان ذلك سراً أو جهراً ، وفيه بُدِّ . والله أعلم . والمعروف : لفظ يَمُ أعمال البر كلها . وقال مقاتل : المعروف هنا القرض ؛ والأول أصح . وقال صلى الله عليه وسلم : " كل معروف صدقة وإن من المعروف أن تلقى أخاك بوجه طلقى " . وقال صلى الله عليه وسلم : " المعروف كاسمه أول من يدخل الجنة يوم القيامة المعروف وأهله " . وقال عن ابن أبى طالب رضى الله عنه : لا يذهبك في المصروف كفر من كفره ، فقد يشكر الشاكر بأضعاف محمود الكافر . وقال الحطيفة :

مَنْ يَفْعَلْ الْخَيْرَ لَا يَسْلَمْ جَوَازِيَهُ • لَا يَنْهَبُ الْعَرْفُ بَيْنَ اللَّهِ وَالنَّاسِ

وَأَنْشُدِ الرَّيَاضِي :

يَدُ الْمَعْرُوفِ خَيْرٌ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ • تَقْبَلُهَا كَفُورٌ أَمْ شَكُورٌ

ففى شكر الشكور لها جزاء • وعند الله ما كفر الكفور

وقال المسعودى : « فينبغى لمن يقدر على إسداء المعروف أن يستجلبه حذار فواته ، ويبادره بخيفة عجزه ، وليعلم أنه من قُرص زمانه ، وغنائم إمكانه ، ولا يهمله همة بالقدرة عليه ، فكم واقع بقدرة فات فاحقت ندما ، ومقول على مكنة زالت فأورثت نجلا ، كما قال الشاعر :

ما زلت أصمى كم من واثق نجمل • حتى آتيت فكنت الواثق النجمل

ولو قيل لتائب دهره ، وتحفظ من عواقب مكروه لكنت مغانمه مذخورة ، ومغامره مجبورة ؛ فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " مَنْ قُضِعَ عَلَيْهِ بَابٌ مِنَ الْخَيْرِ

فليتهمز فإنه لا يدرى متى يُفلق عنه “ . وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : ” لكل شيء ثمرة وثمرته المعروف السراج “^(١) . وقيل لأنو شروان : ما أعظم المصائب عندهم ؟ قال : أن تهدر على المعروف فلا تصطنعه حتى يغوث . وقال عبد الحميد : من أتر الفرصة عن وقتها فليكن على ثقة من فوتها . وقال بعض الشعراء :

إذا هبت رياحك فأغتنمها • فإك لكل خافقة سكون

ولا تفعل عن الإحسان فيها • فلتدرى السكون متى يكون

وكتب بعض ذوي الحرمان إلى والٍ قصر في رعاية حرمة :

أعل الصراط تريد رعية حرمي • أم في الحساب تمن بالإتمام

للنفع في الدنيا أريك ، فأنتبه • لحوائجي من رقعة التوام

وقال العباس : لا يتم المعروف إلا بثلاث خصال : تعجيله وتصغيره وسره ؛ فإذا عجلته هذمه ، وإذا صغره عظلمته ، وإذا ستره أتمته . وقال بعض الشعراء :

زاد معروفك عندي عظما • إنه عندك مستور حقير

فتساماه كأن لم تأبه • وهو عند الناس مشهور خطير

ومن شرط المعروف ترك الأمتنان به ، وترك الإعجاب بفعله ؛ لما فيها من إسقاط الشكر وإحباط الأجر . وقد تعلم في « البقرة »^(٢) بيانه .

قوله تعالى : ﴿ أَوْ اصْلَاحْ بَيْنَ النَّاسِ ﴾ عام في الدماء والأموال والأعراض ، وفي كل شيء يقع التسامح والاختلاف فيه بين المسلمين ، وفي كل كلام يراد به وجه الله تعالى . وفي الخبر : ” كلام ابن آدم كله عليه لاله إلا ما كان من أمر بمعروف أو نهى عن منكر أو ذكر لله تعالى “ . فاما من طلب الرياء والترؤس فلا ينال الثواب . وكتب عمر إلى أبي موسى الأشعري : رضي الله عنه : رد الخصوصم حتى يصطلحوا ؛ فإن القبض يؤرث بينهم الضماتن . وسيأتي في « المجادلة » ما يحرم من المناجاة وما يجوز إن شاء الله تعالى . وعن أنس بن مالك

(١) السراج : التسجيل . (٢) رابع ٣٧ ص ٣١١ طبعه أملاؤا قانية .

رضي الله عنه أنه قال : من أصلح بين اثنين أعطاه الله بكل كلمة عتق رقبة . وقال النبي صلى الله عليه وسلم لأبي أيوب : «إلا أدلك على صدقة يحبها الله ورسوله تصليح بين أناس إذا تفاسدوا وتقرب بينهم إذا تباعدوا» . وقال الأوزاعي : ما خطوة أحب إلى الله عز وجل من خطوة في إصلاح ذات البين ، ومن أصلح بين اثنين كتب الله له براءة من النار . وقال محمد بن المنكدر : تنازع رجلان في ناحية المسجد فقلت لهما فلم أزل بهما حتى اصطلحا ؛ فقال أبو هريرة وهو يراني : سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : «من أصلح بين اثنين استوجب ثواب شهيد» . ذكر هذه الأخبار أبو مطيع مكحول بن المفضل النسي في كتاب التوقيعات له ، وجدته بخط المصنف في ورقة ولم يبه على موضعها رضي الله عنه . و (استغناء) نصب على المفعول من أجله .

قوله تعالى : وَمَنْ يُسَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ۚ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴿١١٦﴾

فيه مسألتان :

الأولى — قال العلماء : هاتان الآيتان نزلا بسبب ابن أبيرق السارق ، لما حكم النبي صلى الله عليه وسلم بالقطع وهرب إلى مكة وأرتد؛ قال سعيد بن جبير : لما صار إلى مكة نقب يربا بمكة فلحقه المشركون فقتلوه؛ فأمر الله تعالى : «إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ» إلى قوله : «فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا» . وقال الضحاك : قَدِمَ نجر من قريش المدينة واسلموا ثم أقبلوا إلى مكة مرتدين فزلت هذه الآية «ومن يساقق الرسول» . والمشاقة المعادة . والآية وإن زلت في سارق الدرع أو فيه غائمة في كل من خالف طريق المسلمين . والهدى :

الرشد والبيان، وقد تقدم . وقوله تعالى : ﴿ تَوَلَّيْ مَا تَوَلَّى ﴾ يقال : إنه نزل فيمن أردت ؛ والمعنى : تركه وما يبعد ؛ من مجاهد . أى بأكمله إلى الأصنام التى لا تنفع ولا تضر ؛ وقاله مقاتل . وقال الكلبي : نزل قوله تعالى : « تَوَلَّيْ مَا تَوَلَّى » فى ابن أُبَيْرِق ؛ لما ظهرت حاله وسرقته هرب إلى مكة وارتد وتعب حائطاً لرجل بمكة يقال له : حجاج بن علاط ، فسقط فبقي فى النقب حتى وجد على حاله ، وأخرجوه من مكة ، فخرج إلى الشام فسرق بعض أموال القافلة فزعموه قتلوه ، فترت « تَوَلَّيْ مَا تَوَلَّى وَتُضَلِّهِمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا » . وقرأ عاصم وحزمة وأبو عمرو « تَوَلَّيْ » و « تُضَلِّهِ » بجزم الهاء ، والباقون بكسرهما ، وهما لغتان .

الثانية — قال العلماء فى قوله تعالى : « وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ » دليل على صحة القول بالإجماع . وفى قوله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ » رد على الخوارج ، حيث زعموا أن مرتكب الكبيرة كافر . وقد تقدم القول فى هذا المعنى . وروى الترمذى عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه قال : ما فى القرآن آية أحبُّ إلى من هذه الآية « إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ » [قال :] هذا حديث غريب . قال ابن قورك : وأجمع أصحابنا على أنه لا تخليد إلا للكافر ، وأن الفاسق من أهل القبيلة إذا مات غير تائب فإنه إن ضُرب بالنار فلا محالة أنه يخرج منها بشفاة الرسول ، أو بإبتداء رحمة من الله تعالى . وقال الضحاك : إن شيخاً من الأعراب جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، إني شريك منهمك فى الذنوب والخطايا ، إلا أنى لم أشرك بالله شيئاً منذ عرفته وأمنت به ، ولم أتحذ من دونه وولياً ، ولم أوقع المعاصى جرأة على الله ولا مكابرة له ، وإني لنادم وتائب ومستغفر ، فما حالى عند الله ؟ فأزل الله تعالى « إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ » الآية .

قوله تعالى : إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنْتَا وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا

مُرِيدًا ﴿١٧﴾

قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادُوا أُصْنَامًا . نَزَلَتْ فِي أَهْلِ مَكَّةَ إِذْ عَبَدُوا الْأَصْنَامَ . وَ « إِنْ » نافية بمعنى « ما » . و « إِنْ أَرَادُوا » أَصْنَامًا ، بَنَى اللَّاتَ وَالْعُزَّى وَمَنَاةَ . وَكَانَتْ لِكُلِّ حِمْيَرٍ يَدْعُونَهُ وَيَقُولُونَ أَنَّنِي بَنَى فَلَانُ ؛ قَالَ الْحَسَنُ وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَأَنَّ مَعَ كُلِّ حِمْيَرٍ شَيْطَانُهُ يُرَامَى لِلْسَّدَنَةِ وَالْكَهْنَةِ وَيَكْلَهُمْ ؛ فَفُجِرَ الْكَلَامُ خُرُجَ التَّعَجُّبِ ؛ لِأَنَّ الْأَنْثَى مِنْ كُلِّ جِنْسٍ أَخَصُّهُ ؛ فَهَذَا جَهْلٌ مِمَّنْ يَشْرِكُ بِاللَّهِ جَهْدًا فَيَسْمِيهِ أَنْثَى ، أَوْ يَسْتَقْدِمُهُ أَنْثَى . وَقِيلَ : « إِلَّا إِنْ أَرَادُوا » مَوَاتًا لِأَنَّ الْمَوَاتَ لَا رُوحَ لَهُ ، كَالْخَشَبَةِ وَالْجَبْرِ . وَالْمَوَاتُ يُخْبِرُ عَنْهُ كَمَا يُخْبِرُ مِنَ الْمَوْتِ لَأَنْتَضَاعِ الْمَتَلَةِ ؛ يَقُولُ : الْأَحْجَارُ تَعْبِيْنِي ، كَمَا يَقُولُ : الْمَرْأَةُ تَعْبِيْنِي . وَقِيلَ : « إِلَّا إِنْ أَرَادُوا » مَلَائِكَةً ؛ لِقَوْلِهِمْ : الْمَلَائِكَةُ بَنَاتُ اللَّهِ ، وَهِيَ شَفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ ، مِنْ الضَّحَّاكِ . وَقِرَاءَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ « إِلَّا وَثْنَا » فَتُفْتَحُ الْوَاوُ وَالْثَاءُ عَلَى إِفْرَادِ اسْمِ الْجِنْسِ . وَقُرِئَ أَيْضًا « وَثْنَا » بِضَمِّ الْوَاوِ وَالْثَاءِ جَمْعَ وَثْنٍ . وَأَوْتَانُ أَيْضًا جَمْعُ وَثْنٍ مِثْلُ أَسَدٍ وَأَسَادٍ . التَّحَاسُ : وَلَمْ يَقْرَأْ بِهِ فِيمَا حَلَمْتُ .

قلت : قد ذكر أبو بكر الأنباري — حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ دَاوُدَ حَدَّثَنَا أَبُو عِيْدٍ حَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَتْ تَقْرَأُ « إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَوْثَانًا » . وَقُرِئَ ابْنُ عَبَّاسٍ أَيْضًا « إِلَّا أُنْثَى » كَأَنَّهُ جَمَعَ وَثْنًا عَلَى وَثَانٍ ؛ كَمَا يَقُولُ : جَمَلٌ وَجَمَالٌ ، ثُمَّ جَمَعَ وَثَانًا عَلَى وَثْنٍ ؛ يَقُولُ : يَثَالُ وَمِثْلُ ؛ ثُمَّ أَبْدَلَ مِنَ الْوَاوِ هَمْزَةً لِمَا انضَمَّتْ ؛ كَمَا قَالَ جَلُّ وَعَمَرُ : « وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتْ » مِنَ الْوَقْتِ ؛ فَأَثْنُ جَمْعُ الْبَعْضِ . وَقُرِئَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « إِلَّا أُنْثَى » جَمْعُ أَنْثَى كَفَيْدٍ وَقَدَرٍ . وَحَكَى الطَّبْرِيُّ أَنَّهُ جَمَعَ إِنْثَانًا كَثِيرًا وَثَمَرًا . حَكَى هَذِهِ الْقِرَاءَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبُو عَمْرٍو الدَّائِي ؛ قَالَ : وَقُرِئَ بِهَا ابْنُ عَبَّاسٍ وَالْحَسَنُ وَأَبُو حَيَّوَةَ .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَرِيدًا ﴾ يريد إبليس ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا أَطَاعُوهُ فِيمَا سَوَّلَ لَهُمْ فَقَدْ عَبَدُوهُ ؛ وَنَظِيرُهُ فِي الْمَعْنَى « اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ » أَيْ أَطَاعُوهُمْ فِيمَا أَمَرُوهُمْ بِهِ ؛ لِأَنَّهُمْ عَبَدُوهُمْ . وَسَيَأْتِي . وَقَدْ تَقَدَّمَ اسْتِثْنَاءُ لَفْظِ الشَّيْطَانِ . وَالْمَرِيدُ (١) رَاجِعٌ بِهِ ١٠ ص ٩٠ طَبْعَةٌ ثَانِيَةٌ أَوْ ثَالِثَةٌ .

الماقي المتمود ؛ فبيل من مرء إذا عتا . قال الأزهرى : المرء الخارج عن الطاعة ، وقد مرء الرجل يمرء مروءا إذا عتا ونرج عن الطاعة ، فهو مارد ومرمد وممرء . ابن عرفة : هو الذى ظهر شره ؛ ومن هذا يقال : شجرة مرداء إذا تساقط ورقها فظهرت عيائها ؛ ومنه قيل للرجل : أمرد ، أى ظاهر مكان الشعر من عارضيه .

قوله تعالى : لَعَنَهُ اللَّهُ وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا ﴿١١٨﴾
قوله تعالى : ﴿لَعَنَهُ اللَّهُ﴾ أصل اللعن الإبعاد ، وقد تقدم . وهو فى العرف إبعاد مقترن بسخط وغضب ؛ فلعله إبليس — طيه لمة الله — على التمين جائرة ، وكذلك الكفرة الموق كفرةون وهامان وأبى جهل ؛ فأما الأحياء فقد مضى الكلام فيه فى « البقرة » .

قوله تعالى : ﴿وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا﴾ أى وقال الشيطان ؛ والمعنى : لأستخلصنهم بقواي وأضلنهم بإضلاي ، وهم الكفرة والمعصاة . وفى الخبر " من كل ألف واحد لله والباقي للشيطان " .

قلت : وهذا صحيح معنى ؛ يعضده قوله تعالى لأدم يوم القيامة : « ابعث النار فيقول وما بعث النار فيقول من كل ألف تسعة وتسعة وتسعين » . أخرجه مسلم . وبعث النار هو نصيب الشيطان . والله أعلم . وقيل : من النصيب طاعتهم إياه فى أشياء ؛ منها أنهم كانوا يضربون للولود مسبارا عند ولادته ، ودورانهم به يوم أسبوعه يقولون ليعرفه النهار .

قوله تعالى : وَلَا ضِلَّيْنَهُمْ وَلَا مَنِينَ لَهُمْ وَلَا مَنِينَ لَهُمْ فَلْيَبْتَئِكُنَّ إِذَا دَانَ الْأَعْلَمُ وَلَا مَنِينَ لَهُمْ فَلْيَبْتَئِكُنَّ خَلَقَ اللَّهُ وَمَنْ يَخْذِ الشَّيْطَانُ وَلِيًّا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُبِينًا ﴿١١٩﴾

- (١) راجع ٢ ص ٢٥ طبة ثانية .
(٢) راجع ٢ ص ١٨٨ طبة ثانية .
(٣) عماد البيرت : سكانها من الجن .

فيه تسع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُصَلِّهِمْ ﴾ أى لأصرفهم عن طريق الهدى . ﴿ وَلَا تُنَبِّهِمْ ﴾ أى لأسوّق لهم من التنى ، وهذا لا يخصر إلى واحد من الأمانة ؛ لأن كل واحد فى نفسه إنما يمنّه بقدر رغبته وقرائن حاله . وقيل : لأنهم طول الحياة الخير والتوبة والمعرفة مع الإصرار . ﴿ وَلَا تُصَلِّهِمْ فَيُبَشِّرُوا ﴾ أذَانُ الْأَنْعَامِ ﴿ لَبَّكَ الْقَطْعُ ﴾ ومنه سيف بآبك . أى أحلهم على قطع أذنان البعيرة والسائبة ونحوه . يقال : بَنَكَ وَبَنَكَ ، (مخففا ومشددا) وفى يده بَنَكَ أى قطعة ، والجمع بَنَكَ ، قال زهير :

• طارت وفى كفه من ريشها بَنَكَ •

الثانية - قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُصَلِّهِمْ فَيُبَشِّرُوا ﴾ لَلْأَنْعَامِ كُلِّهَا لِلْقَوْمِ . واختلف العلماء فى هذا التفسير إلى ماذا يرجع ، فقالت طائفة : هو الخصاص وفق الأذن وقطع الأذن ، قال معناه ابن عباس وأنس وعكرمة وأبو صالح . وذلك كله تمذيب للحيوان وتحريم وتحليل بالطعنان ، وقول بغير حجة ولا برهان . والأذن فى الأنعام جمال ومفعة ، وكذلك غيرها من الأعضاء ؛ فلذلك رأى الشيطان أن يغير ما خلق الله تعالى . وفى حديث عياض بن حمار الجاهشي " وأنى خلقت عبادة حنفاء كلهم وأن الشياطين أتتهم فأجالتهم عن دينهم لحزمت عليهم ما أحللت لهم وأمرتهم أن يشركوا بى ما لم أنزل به سلطانا وأمرتهم أن يغيروا خلقى " . الحديث ، أنكره القاضي إسماعيل ومسلم أيضا ، وروى إسماعيل قال حدثنا أبو الوليد ومسلم ابن حرب قالوا حدثنا شعبة عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن أبيه قال : أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا قشيف الهيئة ، قال : " هل لك من مال " ؟ قلت : نعم . قال : " من أى المال " ؟ قلت : من كل المال ، من الخليل والإيل والريق - قال أبو الوليد : والغنم - قال : " فإذا أتاك الله مالا فليزك عليك أثره " ثم قال : " هل تنزع إيل قومك مصاحا " .

(١) هذا مجزئ ، وصدره • حتى إذا ما هوت كف التلام لما • (٢) اجتالهم : استغفهم .

(٣) نجت الناقة (من باب ضرب) : إذا ولتها ودليت نتائجها .

آذَانُهَا قَعِيدٌ إِلَى مُوسَى قَشَقَ آذَانَهَا وَقَوْلَ هَذِهِ بَحْرٌ وَتَشَقَّ جُلُودَهَا وَقَوْلَ هَذِهِ صُرْمٌ^(١) لِحُجْرَتِهَا مَلِكٌ وَعَلَى أَهْلِكَ ؟ قَالَ : قُلْتُ أَجَلَ . قَالَ : «وَكُلُّ مَا آتَاكَ اللَّهُ حِلٌّ وَمُوسَى اللَّهُ أَحَدٌ مِنْ مُوسَى وَسَاعَدَ اللَّهُ أَشَدَّ مِنْ سَاعِدِكَ» . قَالَ قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَرَأَيْتَ رَجُلًا نَزَلَتْ بِهِ فَلَمْ يَقْرَأْ ثُمَّ نَزَلَ بِهِ أَتَأْقَرُّ بِهِ أَمْ أَكَاثَرُهُ ؟ فَقَالَ : «يَلْ أَقْرَهُ» .

الثالثة — ولما كان هذا من فعل الشيطان وأثره أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم «فإن تستشرف العين والأذن ولا تضحي بعوراء ولا مقابلة ولا مندابة ولا خرقاء ولا شرقاء» . أنحره أبو داود عن علي قال : أمرنا ، فذكره . المقابلة : المقطوعة طرف الأذن . والمندابة : المقطوعة مؤخر الأذن . والشرقاء : مشقوقة الأذن . والخرقاء التي تخرق آذنها السمّة . والعيب في الأذن مرأى عند جماعة العلماء . قال مالك والليث : المقطوعة الأذن لا يجزئ أو جلّ الأذن ، والشق لليسم يجزئ ، وهو قول الشافعي وجماعة الفقهاء . فإن كانت سكتاً وهي التي حُفَّتْ بِهَا أُذُنُ نَعَالِ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيُّ : لا يجوز . وإن كانت صغيرة الأذن أجزاء ، ورؤى عن أبي حنيفة مثل ذلك .

الرابعة — وأما إخصاء البهائم فرخص فيه جماعة من أهل العلم إذا قصبت فيه المنفعة ، إما لسن أو غيره . والجمهور من العلماء وجماعتهم على أنه لا بأس أن تضحي بالخصي ، واستحسنه بعضهم إذا كان آمن من غيره . ورخص في إخصاء الخيل عمر بن عبد العزيز . وخصى حرة بن الزبير بفلا له . ورخص مالك في إخصاء ذكور النعم ، وإنما جاز ذلك لأنه لا يقصد به تليق الحيوان بالذين لصنم يُعبد ، ولا لرب يوحد ، وإنما يقصد به تطيب اللحم [فيما يؤكل] ، وتقوية الذكّر إذا انقطع أمه عن الاتقي . ومنهم من كره ذلك ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : «إنما يفعل ذلك الذين لا يعلمون» . واختاره ابن المنذر قال : لأن ذلك

(١) صرم (جمع صريم) : وهو المخطوح الأذن . (٢) تشرف الشيء واستشره : وضع يده على حاجبه كالذي يستظل من الشمس حتى يبرمه ويستقيه . ومعنى الحديث : أن تأمل سلابتهما من آفة تكون حماً ؛ وآفة العين حرمها ، وآفة الأذن قطعها . (٣) كذا في الأصول . والذي في ابن العربي : «تليق الخال باللهين» . (٤) زيادة عن ابن العربي .

ثابت عن ابن عمر، وكان يقول : هو نماء خلق الله . وكره ذلك عبد الملك بن مروان . وقال الأوزاعي : كانوا يكرهون إخصاء كل شيء له نسل . وقال ابن المنذر : وفيه حديثان ، أحدهما عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن إخصاء الفم والبقير والإبل والخيل . والآخر حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن صبر الروح ^(١) وإخصاء البهائم . والذي في الموطأ من هذا الباب ما ذكره عن نافع عن ابن عمر أنه كان يكره الإخصاء ويقول : فيه تمام الخلق . قال أبو عمر : يعني في ترك الإخصاء تمام الخلق ، وروى نماء الخلق .

قلت : أسند أبو محمد عبد الغني من حديث عمر بن إسماعيل عن نافع عن ابن عمر قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : "لا تخصوا ما يئى خلق الله" . رواه عن الدارقطني شيخه قال : حدثنا عباس بن محمد حدثنا قراد حدثنا أبو مالك النخعي عن عمر بن إسماعيل ، فذكره . قال الدارقطني : ورواه عبد الصمد بن النعمان عن أبي مالك .

الخامسة - وأما الإخصاء في الآدمي فصبيبة ؛ فإنه إذا خصى بطل قلبه وقوته ، عكس الحيوان ، واقطع نسله المأمور به في قوله عليه السلام : "تناكحوا تناسلوا فإنى مكابر بكم الأمم" . ثم إن فيه ألما عظيما ربما يفيض بصاحبه إلى الهلاك ، فيكون فيه تضيق مال وإذهاب نفس ، وكل ذلك منهي عنه . ثم هذه مثله ، وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن المثلة ؛ وهو صحيح . وقد ذكره جماعة من فقهاء المجازين والكوفيين شراء الخصى من الصقالة وغيرهم وقالوا : لو لم يشتروا منهم لم يخصوا . ولم يختلفوا أن إخصاء بنى آدم لا يحل ولا يجوز ؛ لأنه مثله وتغير خلق الله تعالى ، وكذلك قطع سائر أعضائهم في غير حد ولا قود ؛ قاله أبو عمر .

السادسة - وإذا تقرر هذا فاعلم أن اليوم والإشعار مستثنى من نهييه عليه السلام عن شريطة الشيطان ، وهي ما قدمناه من نهييه عن تمذيب الحيوان بالنار ، والوسم النكبي بالنار وأصله العلامة ؛ يقال : وسم الشيء يسمه إذا علمه بعلامة يعرف بها ؛ ومنه قوله تعالى : «سَيِّئَاتِهِمْ فِي رُجُوعِهِمْ» . فالسما العلامة والميتم المِكْواة . وثبت في صحيح مسلم عن أنس

(١) صبر الإنسان وغيره على القتل : هو أن يمسي ويرى حتى يموت .

قال : رأيت في يد رسول الله صلى الله عليه وسلم الجِسم وهو يسم إبل الصدقة والثني وغير ذلك حتى يعرف كل مال فيؤدى في حقه ؛ ولا يتجاوز به إلى غيره .

السابعة - - والوسم جائز في كل الأعضاء غير الوجه ؛ لما رواه جابر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الضرب في الوجه وعن الوسم في الوجه ؛ أخرجه مسلم . وإنما كان ذلك لشرفه على الأعضاء ؛ إذ هو مَقَرُّ الحسن والجمال ، ولأن به قوام الحيوان ؛ وقد مرَّ النبي صلى الله عليه وسلم برجل يضرب عبده فقال : " أتقى الوجه فإن الله خلق آدم على صورته " .
أى على صورة المضروب ؛ أى وجهه هذا المضروب يشبه وجه آدم ، فينبغى أن يُحترم لشبهه .
وهذا أحسن ما قيل في تأويله والله أعلم . وقالت طائفة : الإشارة بالتغيير إلى الوشم وما جرى مجراه من التصنع للحسن ؛ قاله ابن مسعود والحسن . ومن ذلك الحديث الصحيح عن عبد الله قال : " لعن الله الواشمات والمستوشمات [والتامصات] والمتنمصات ^(١) والمتفليجات] الحسن المتغيرات خلق الله " الحديث . أخرجه مسلم ، وصيأتي بكلامه في الحشر إن شاء الله تعالى .
والوشم يكون في اليدين ، وهو أن يُغرز ظهر كُفِّ المرأة ومعصمها بإبرة ثم يُحشى بالكحل أو بالثور فيخضر . ^(٢) وقد وَشِمَتْ تَيْشَم وَشَمًا فهى واشمة . والمستوشمة التى يفعل ذلك بها ؛ قاله الحرّوى . وقال ابن العربى : ورجال صِيقَلِيَّة وإفريقية يفعلونه ؛ ليدل كل واحد منهم على رجليّة في حديثه . قال القاضي عياض : وقع في رواية الحرّوى - أحد رواة مسلم - مكان «الواشمة والمستوشمة» «الواشبة والمستوشبة» (بالياء مكان الميم) وهو من الوشى وهو الترتين ؛ وأصل الوشى نسج الثوب على لونين ، وثور مؤنثى في وجهه وقوائمها سواد ؛ أى تشبى المرأة نفسها بما تفعله فيها من التّنميص والتفليج والأشتر . والمتنمصات جمع متنمصة وهى التى تقلع الشعر من وجهها بالتمصاص ، وهو الذى يقلع الشعر ؛ ويقال لها التامصة . ابن العربى : وأهل مصر ينفقون شعر العانة وهو منه ؛ فإن السنة حلق العانة وتنف الإبط ، فأما تنف الفرج فإنه يُرخيه ويؤذيه ، ويبطل كثيرا من المنفعة فيه . والمتفليجات جمع متفلية ، وهى التى تفعل الناتج

(١) الزيادة عن صحيح مسلم . (٢) الثور : جتان التسم .

في أسنانها ؛ أي تمنائه حتى ترجع المضممة الأسنان خلفة فلباء صنته . وفي غير كتاب مسلم :
 الواشرات ، وهي جمع وإشارة ، وهي التي تشر أسنانها ؛ أي تصنع فيها أشرا ، وهي التحيزات
 التي تكون في أسنان الشبان ؛ تفعل ذلك المرأة الكبيرة تشبها بالشابة . وهذه الأمور كلها
 قد شهدت الأحاديث بلعن فاطمها وأنها من الكاثر . واختلف في المعنى الذي نهى لأجلها ؛
 فقيل : لأنها من باب التديليس . وقيل : من باب تغيير خلق الله تعالى ؛ كما قال ابن مسعود
 وهو أصح ، وهو يتضمن المعنى الأول . ثم قيل : هذا المنهى عنه إنما هو نيا يكون باقيا ؛
 لأنه من باب تغيير خلق الله تعالى ، فاما مالا يكون باقيا كالكمال والتزين به للنساء فقد أجازته
 العلماء مالك وغيره ، وكرهه مالك للرجال . وأجاز مالك أيضا أن تثنى المرأة يديها بالحناء .
 وروى عن عمر إنكار ذلك وقال : إنما أن تحضب يديها كلها وإما أن تدع ، وإنكار مالك هذه
 الرواية من عمر ، ولا تدع الخضاب بالحناء ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم رأى امرأة لا تحضب
 فقال : " لا تدع إحداكن يدها كأنها يد رجل " فما زالت تحضب وقد جاوزت التسعين
 حتى ماتت . قال القاضي عياض : وجاء حديث بالنهي عن تسويد الحناء ، ذكره صاحب
 النصاب . ولا تمطل ، ويكون في عققها قلادة من سير في نحر ، فإنه يروى عن النبي صلى
 الله عليه وسلم أنه قال لعائشة : " إنه لا ينبغي أن تكوني بفير قلادة إما بحيط وإما بسير " .
 وقال أنس : يستحب للمرأة أن تعاق في عققها في الصلاة ولو سيرا . قال أبو جعفر الطبري :
 حديث ابن مسعود دليل على أنه لا يجوز تغيير شيء من خلقها الذي خلقها الله عليه زيادة
 أو نقصان ، التماس الحسن زوج أو غيره ، سواء قلبت أسنانها أو وشرتها ، أو كان لها سن زائدة
 فإزالتها أو أسنان طوال فقطعت أطرافها . وكذا لا يجوز لها حلق لحية أو شارب أو عققه
 وإن نبقت لها ؛ لأن كل ذلك تغيير خلق الله . قال عياض : ويأتى على ما ذكره أن من خلق
 بأصبع زائدة أو عضو زائد لا يجوز له قطعه ولا نزعها ؛ لأنه من تغيير خلق الله تعالى ، إلا أن
 تكون هذه الزوائد ثقله فلا بأس بترعها عند أبي جعفر وغيره .

الثامنة — قلت : ومن هذا الباب قوله صلى الله عليه وسلم : " لمن آفة الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة " أخرجه مسلم . فنبى صلى الله عليه وسلم عن وصل المرأة شعرها ، وهو أن يضاف إليه شعر آخر يكثر به ، والواصلة هي التي تفعل ذلك ، والمستوصلة هي التي تستدعى من يفعل ذلك بها . مسلم من جابر قال : زجر النبي صلى الله عليه وسلم أن تصل المرأة بشعرها شيئا . وتخرج عن أسماء بنت أبي بكر قالت : جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ، إن لي أبنة عرسا أصابتها حصبة فتمرق شعرها أفأصله ؟ فقال : " لمن آفة الواصلة والمستوصلة " . وهذا كله نص في تحريم وصل الشعر ، وبه قال مالك وجماعة العلماء . ومنعوا الوصل بكل شيء من الصوف والخرق وغير ذلك ؛ لأنه في معنى وصله بالشعر . وشذ الليث بن سعد فأجاز وصله بالصوف والخرق وما ليس بشعر ؛ وهذا أشبه بمنع أهل الظاهر . وأباح آخرون وضع الشعر على الرأس وقالوا : إنما جاء النهي عن الوصل خاصة ، وهذه ظاهرة محضة وإعراض عن المعنى . وشذ قوم فأجازوا الوصل مطلقا ، وهو قول باطل قطعاً تردده الأحاديث . وقد روى عن عائشة رضي الله عنها ولم يصح . وروى عن ابن سيرين أنه سأل رجلا فقال : إن أمي كانت تمشط النساء ، أنزاني آكل من مالها ؟ فقال : إن كانت تصل فلا . ولا يدخل في النهي ما ربط بخيوط الحرير الملونة على وجه الزينة والتجميل ، والله أعلم .

التاسعة — وقالت طائفة : المراد بالتغيير لخلق الله هو أن الله تعالى خلق الشمس والقمر والأجرام والنار وغيرها من المخلوقات ؛ ليمتد بها وينفع بها ، فغيرها الكفار بأن جعلوها آلهة معبودة . قال الزجاج : إن الله تعالى خلق الأنعام لتربك وتؤكل لحزموها على أنفسهم ، وجعل الشمس والقمر والجمرة مستخرة للناس فجعلوها آلهة يعبدونها ، فقد غير ما خلق الله . وقوله جماعة من أهل التفسير : مجاهد والضبطك وسعيد بن جبيرة وقتادة . وروى عن ابن عباس

(١) هكذا في الأصول . وفي صحيح مسلم : « برأها » . (٢) عريسا (بضم العين ونحج الزاء وتشديد اللام المكسورة) تصغير عروس والمرعى يقع على المرأة والرجل معه المنحول بها .

«فَلْيَخَيْرَ خَلْقَ اللَّهِ» دين الله؛ وقوله النخعي، واختاره الطبري قال: وإذا كان ذلك معناه دخل فيه كل ما نهى الله عنه من خصاء ووشم وغير ذلك من المعاصي؛ لأن الشيطان يدعو إلى جميع المعاصي؛ أي فليخبرن ما خلق الله في دينه، وقال مجاهد أيضا: «فَلْيَخَيْرَ خَلْقَ اللَّهِ» فطرة الله التي فطر الناس عليها؛ يعني أنهم وكفوا على الإسلام فأمرهم الشيطان بتغييره، وهو معنى قوله عليه السلام: «كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه»، فيرجع معنى الخلق إلى ما أوجده فيهم يوم الإيمان به في قوله تعالى: «أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى» . قال ابن العربي: روى عن طلوس أنه كان لا يحضر نكاح سوداء بأبيض ولا أبيضاً بأسود، ويقول: هذا من قول الله «فَلْيَخَيْرَ خَلْقَ اللَّهِ» . قال القاضي: وهذا وإن كان يحتمله اللفظ فهو مخصوص بما أفتده النبي صلى الله عليه وسلم من نكاح مولاة زيد وكان أبيض، بفطرته بركة الحليسة أم أسامة وكان أسود من أبيض، وهذا مما خفي على طلوس مع علمه .

قلت: ثم أنكح أسامة فاطمة بنت قيس وكانت بيضاء قرشية، وقد كانت تحت بلال أخت عبد الرحمن بن عوف زهرية . وهذا أيضا يخفى وقد خفى عليهما .

قوله تعالى: «وَمَنْ يَتَّبِعِ الشَّيْطَانَ وَلْيَا مِنْ دُونِ اللَّهِ» أي يطيعه ويدع أمر الله . (فقد خسر) أي تقص نفسه وغيبا بأن أعطى الشيطان حق الله تعالى فيه وتركه من أجله .

قوله تعالى: «يَعِدُّهُمْ وَيُمْنِيهِمْ وَمَا يَعِدُّهُمْ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا ۝١١٠ أُولَٰئِكَ مَا لَهُمْ مِنْ مَلَكُوتٍ وَلَا يَجِدُونَ عَنْهَا مَحِيصًا ۝١١١ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا ۝١١٢»

قوله تعالى: «يَعِدُّهُمْ» المعنى يعدهم بأباطيلهم وتوهماتهم من المال والجاه والرياسة، وأن لا يمت ولا عقاب، ويؤمهم الفقر حتى لا ينفقوا في الخير (وَيُمْنِيهِمْ) لذلك (وَمَا يَعِدُّهُمْ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا) أي خديعة . قال ابن عرفة: التروى ما رأيت له ظاهرا تحبه وفيه

باطن مكروه أو مجهول. والشيطان غرور لأنه يحمل على محاب النفس، ووراء ذلك ما يسوء. (أولئك) ابتداء (مأواهم) ابتداء ثان (جهنم) خبر الثاني والجملة خبر الأول. و(محيصاً) ملجأ، والفعل منه حاص محيص. (وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا) ابتداء وخبر. (قِيلًا) على البيان؛ قال قَيْلاً وقولاً وقالاً، بمعنى لا أحد أصدق من الله. وقد مضى الكلام على ما تضمنته هذه الآية من الممانى والحمد لله.

قوله تعالى: لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزِيهِ وَلَا يُجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴿١٥٥﴾

قوله تعالى: (لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ). وقرا أبو جعفر المسدي: «لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ» بتخفيف الياء فيهما جميعاً. ومن أحسن ما روى في نزولها ما رواه الحكم بن أبان عن مكرمة عن ابن عباس قال: قالت اليهود والنصارى لن يدخل الجنة إلا من كان منا. وقالت قريش: ليس نبعت؛ فأنزل الله «لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ». وقال قتادة والسدي: تفاخر المؤمنون وأهل الكتاب فقال أهل الكتاب: نبينا قبل نبيكم وكتابنا قبل كتابكم ونحن أحق بالله منكم. وقال المؤمنون: نبينا خاتم النبيين وكتابنا يقضى على سائر الكتب؛ فتركت الآية.

قوله تعالى: (مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزِيهِ). السوء ههنا الشرك؛ قال الحسن: هذه الآية في الكافر، وقرا «وَهَلْ يُجَازَى إِلَّا الْكَافِرُ». وعنه أيضاً «من يعمل سوءاً يجزيه» قال: ذلك لمن أراد الله هوانه، فأما من أراد كرامته فلا؛ قد ذكر الله قوماً فقال: «وَأُولَئِكَ الَّذِينَ نَسْتَقْبِلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَتَتَجَاوَزُ عَنْ سَيِّئَاتِهِمْ فِي أَصْحَابِ الْجَنَّةِ وَعَدَ الصَّادِقُ الَّذِي كَانُوا يُوْعَدُونَ». وقال الضحاك: يعني اليهود والنصارى والمجوس وكفار العرب. وقال الجمهور: لفظ الآية عام؛ والكافر والمؤمن مجاز بعمله السوء؛ فأما مجازاة الكافر فالنار لأن كفره أَوْفَرُه، وأما المؤمن فينبكات الدنيا؛ كما روى مسلم في صحيحه عن أبي هريرة

قال : لما نزلت « مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ » بلفت من المسلمين بلغنا شديداً ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قَارِبُوا وَسَدِّدُوا فَنِي كُلِّ مَا يَصِيبُ بِهِ الْمُسْلِمُ كَفَّارَةً حَتَّى التَّكْفِيرُ يَنْجِبُهَا وَالشُّوْكَةُ يَسْأَلُهَا » . ونُتْرَجُ التِّرْمِذِيُّ الْحَكِيمُ فِي (تَوَادُّرِ الْأَصُولِ) ، فِي الْفَصْلِ الْخَامِسِ وَالْتَمَعِينَ) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُسْتَمِرِّ الْحَذَلِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَلِيمٍ بْنُ حَيَّانَ أَبُو زَيْدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي يَذْكُرُ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ فَقَالَ لَنَافِعُ : لَا تَزِرْ عَلَى الْمُصْلُوبِ ؛ يَعْنِي ابْنَ الزَّيْرِ ، قَالَ فَالْحَفَظُ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ أَنْ صَبَّحَ حِمْلَهُ جَذَعُهُ ؛ فَسَحَّ عَيْنَهُ ثُمَّ قَالَ : يَرِمُكَ اللَّهُ أَبَا حُبَيْبٍ أَنْ كُنْتَ وَأَنْ كُنْتَ ! وَلَقَدْ سَمِعْتُ أَبَاكَ الزَّيْرِي يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ فِي الدُّنْيَا أَوْ فِي الْآخِرَةِ » فَإِنَّ يَكُ هَذَا بِذَلِكَ فَهِيَ . قَالَ التِّرْمِذِيُّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : فَأَمَّا فِي التَّرْتِيلِ فَقَدْ أَجْمَلَهُ فَقَالَ : « مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ وَلَا يَجِدَ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ دَرِيًّا وَلَا نَصِيرًا » فَسُئِلَ فِيهِ الْبَرُّ وَالْفَاجِرُ وَالْعَفْوُ وَالْوَلِيُّ وَالْمُؤْمِنُ وَالْكَافِرُ ؛ ثُمَّ مَيَّزَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بَيْنَ الْمُوْطِنِ فَقَالَ : « يُجْزَ بِهِ فِي الدُّنْيَا أَوْ فِي الْآخِرَةِ » وَلَيْسَ يَجْمَعُ عَلَيْهِ الْجَزَاءُ فِي الْمُوْطِنِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ : فَإِنَّ يَكُ هَذَا بِذَلِكَ فَهِيَ ؛ مَعْنَاهُ أَنَّهُ قَاتِلٌ فِي حَرَمِ اللَّهِ وَاحْتَدَتْ فِيهِ حَدًّا عَظِيمًا حَتَّى أَحْرَقَ الْبَيْتَ وَرَمَى الْجَبَرِ الْأَسْوَدَ بِالْمُتَحَقِّقِ فَانْصَدَعَ حَتَّى ضُهِبَ بِالْقَضَةِ فَهُوَ إِلَى يَوْمِنَا كَذَلِكَ ؛ وَسَمِعَ الْبَيْتَ أَيْنَا : آه آه ! فَلَمَّا رَأَى ابْنَ عُمَرَ فَعَلَهُ ثُمَّ رَأَاهُ مَقْتُولًا مُصْلَبًا ذَكَرَ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ » . ثُمَّ قَالَ : إِنَّ يَكُ هَذَا الْقَتْلُ بِذَلِكَ الَّذِي فَعَلَهُ فَهِيَ ؛ أَيْ كَأَنَّهُ جُوزِيَ بِذَلِكَ السَّوَاءِ هَذَا الْقَتْلُ وَالصَّلْبُ . وَرَحِمَهُ اللَّهُ ! ثُمَّ مَيَّزَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَدِيثِ آخَرٍ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ ؛ حَدَّثَنَا أَبِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ قَالَ حَدَّثَنَا عُمَدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَصَامَةَ بْنِ الْمَادِ اللَّيْثِيِّ قَالَ : لَمَّا نَزَلَتْ « مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ » قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : مَا هَذِهِ بِحَقِيْقَةٍ مِنَّا ؛ قَالَ : « يَا أَبَا بَكْرٍ إِنَّمَا يُجْزَى الْمُؤْمِنُ بِهَا فِي الدُّنْيَا وَيُجْزَى بِهَا الْكَافِرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » . حَدَّثَنَا الْحَارُودُ قَالَ حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ وَأَبُو مَعَاوِيَةَ . (١) رَوَى بِأَلَاءٍ وَالْبَاءِ . (التَّغْرِيبُ) . (٢) بَعَثَ الْأَمْرَ دِفَاءً (بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ) ؛ هِجْلِيٌّ عَنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ .

وعبد بن إسماعيل بن أبي خالد عن أبي بكر بن زهير الثقفي قال : لما نزلت « من يعمل سوءاً يعز به » قال أبو بكر : كيف الصلاح يا رسول الله مع هذا ؟ كل شيء عملناه جزينا به ، فقال : « خفف الله لك يا أبا بكر ألست تنصب ألست تحزن ألست تصيبك اللأواء^(١) » قال بلى . قال : « فذلك مما تجزون به » ففهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أجمله التنزيل من قوله « من يعمل سوءاً يعز به » . وروى الترمذى عن أبي بكر الصديق رضى الله عنه أنها لما نزلت قال له النبي صلى الله عليه وسلم : « أما أنت يا أبا بكر والمؤمنون فتجزون بذلك في الدنيا حتى تلقوا الله وليس لكم ذنوب وأما الآخرون فيجمع ذلك لهم حتى يجزوا به يوم القيامة » . قال : حديث غريب وفي إسناده مقال ، وموسى بن عبيدة يضعف في الحديث ، ضعفه يحيى ابن سعيد القطان وأحمد بن حنبل . ومولى بن سباع مجهول ، وقد روى هذا من غير وجه عن أبي بكر وليس له إسناده صحيح أيضاً ، وفي الباب عن عائشة .

قلت : أخرجه إسماعيل بن إسحاق القاضي قال حدثنا سليمان بن حرب قال حدثنا حماد ابن سلمة عن علي بن يزيد عن أمه أنها سألت عائشة عن هذه الآية « وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوْهُ » وعن هذه الآية « مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُعْزَ بِهِ » فقالت عائشة : ما سألني أحد مذ سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها ، فقال : يا عائشة ، هذه مباينة الله بما يصيبه من الحثي والنكبة والشوكة حتى البضاعة يضمها في كفه فيفقدتها فيفزع فيجدها في حثيته ، حتى إن المؤمن ليخرج من ذنوبه كما يخرج التبر من الكبر . وأمم « ليس » مضمر فيها في جميع هذه الأقوال ، والتقدير : ليس الكائن من أموركم ما تفتنوه بل من يعمل سوءاً يعز به . وقيل : المعنى ليس ثواب الله بآثامكم ؛ إذ قد تقدم « وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ » .

قوله تعالى : « وَلَا يَجِدُ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيًّا » يعني المشركين ؛ لقوله تعالى : « إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ » . وقيل : « من يعمل

سوءاً يجزيه « إلا أن يتوب . وقراءة الجماعة « ولا يجذله » بالجزم عطفاً على « يجزيه » .
وروى ابن بكار عن ابن عامر « ولا يجذ » بالرفع استثناءً . فإن حُملت الآية على الكافر فليس
له فداء ولي ولا نصير . وإن حُملت على المؤمن فليس ولي ولا نصير دون الله .

قوله تعالى : وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ
مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا ﴿١١١﴾

شرط الإيمان لأن المشركين أدلوا بخدمة الكعبة وإطعام الجميع وقرى الأضياف ،
وأهل الكتاب لسبقهم وقولهم نحن أبناء الله وأحباؤه ؛ فيمن تعالى أن الأعمال الحسنة لا تقبل
من غير إيمان . وقرأ « يُدْخِلُونَ الْجَنَّةَ » الشيخان أبو عمرو وابن كثير (بضم الياء وفتح الهمزة)
على ما لم يسم فاعله . الباقر بن فتح الياء وضم الهمزة ، يعني الجنة بأعمالهم . وقد مضى ذكر التغير
وعى النكتة في ظهر النواة .

قوله تعالى : وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ
وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴿١١٢﴾

قوله تعالى : (وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ
حَنِيفًا) ففضل دين الإسلام على سائر الأديان و (أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ) معناه أخلص دينه لله
وخضع له وتوجه إليه بالعبادة . قال ابن عباس : أراد أبا بكر الصديق رضي الله عنه .
وانتصب « دينا » على البيان . (وَهُوَ مُحْسِنٌ) ابتداء وخبر في وضع الحال ، أى موحد فلا
يدخل فيه أهل الكتاب ؛ لأنهم تركوا الإيمان بمحمد عليه السلام . والمِلَّةُ الدين ، والحنيف
المسلم وقد تقدم (١) .

قوله تعالى : ﴿ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴾ قال مطب : إنما سُمِّيَ الخليل خليلًا لأن محبته تفضل القلب فلا تدع فيه خلا إلا ملائكة ؛ وأشد قول بشار :

• قد تحللت مسلك الروح مني •

وبه سُمِّيَ الخليل خليلًا و خليل فعيل بمعنى فاعل كالعليم بمعنى العالم . وقيل : هو المفعول كالخبيب بمعنى المحبوب ، وإبراهيم كان محبا لله وكان محبوا . وقيل : الخليل من الاختصاص فآله عز وجل أعلم أختص إبراهيم في وقته للرسالة . واختار هذا النحاس قال : والدليل على هذا قول النبي صلى الله عليه وسلم " وقد اتخذ الله صاحبكم خليلًا " يعني نفسه . وقال صلى الله عليه وسلم : " لو كنت متخذًا خليلًا لاتخذت أبا بكر خليلًا " أى لو كنت متخصًا أحدًا بشيء لاتخصصت أبا بكر رضى الله عنه . وفي هذا رد على من زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم أختص بعض أصحابه بشيء من الدين . وقيل : الخليل المحتاج ؛ لإبراهيم خليل الله على معنى أنه فقير محتاج إلى الله تعالى ؛ كأنه الذى به الاختلال . وقال زهير يمدح هريرة بن سنان :

وانت أمانه خليلٌ يوم مسغبة • يقول لا غائب مالى ولا حريمٌ

أى لا ممنوع . قال الزجاج : ومعنى الخليل : الذى ليس فى محبته خلل ؛ لجائز أن يكون سمي خليلًا لله بأنه الذى أحبه واصطفاه محبة تامة . وجائز أن يسمى خليل الله أى فقيرًا إلى الله تعالى ؛ لأنه لم يجعل فقره ولا فاقته إلا إلى الله تعالى غلظا فى ذلك . والاختلال الفقر ؛ فروى أنه لما رُمى بالمتجنق وصار فى الهواء أتاه جبريل عليه السلام فقال : ألك حاجة ؟ قال :

أما إليك فلا . فخلَّه الله تعالى لإبراهيم نصرته إياه . وقيل : سمي بذلك بسبب أنه مضى إلى خليل له بمصر ؛ وقيل : بالموصل ليتمار من عنده طعاما فلم يمد صاحبه ، فلما غرأه رملًا وراح به إلى أهله فخطه وثام ؛ ففتحته أهله فوجدوه دقيقا فصنعوا له منه ، فلما قدموه إليه قال : من أين لكم هذا ؟ قالوا : من الذى جئت به من عند خليلك المصرى ؛ فقال :

هو من عند خليلي ؛ يعنى الله تعالى فسُمِّيَ خليل الله بذلك . وقيل : إنه أضاف رؤساء الكفار وأهدى لهم هدايا وأحسن إليهم فقالوا له : ما حاجتك ؟ قال : حاجتى أن تسجدوا

الله سبحانه ؛ ففسدوا فدعا الله تعالى وقال : اللهم إني قد فعلت ما أمكنني فاعمل بابقه ما أنت له أهل ؛ فوقهم الله تعالى للإسلام فاتخذهم الله خليلا لذلك . وقيل : لما دخلت عليه الملائكة بشبه الآدميين وجاء بسبل سمين ظم يأكلوا منه وقالوا : إنا لا نأكل شيئا بغير إذن فقال لهم : أعطوا ثمنه واكلوا ، قالوا : وما ثمنه ؟ قال : أن تقولوا في أوله باسم الله وفي آخره الحمد لله ، فقالوا فيا بينهم : حق على الله أن يتخذ خليلا ؛ فاتخذهم الله خليلا . وروى جابر ابن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " اتخذ الله إبراهيم خليلا لإطعامه الطعام وإفشاءه السلام وصلاته بالليل والناس نيام " . وروى عبد الله بن عمرو بن العاصي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " يا جبريل لم اتخذ الله إبراهيم خليلا ؟ " قال : لإطعامه الطعام يا عبد . وقيل : معنى الخليل الذي يوالى في الله ويصادى في الله . والخلة بين الآدميين الصداقة ؛ مشتقة من تحلل الأسرار بين المتخالين . وقيل : هي من الخلة فكل واحد من الخليلين يسد خلة صاحبه . وفي مصنف أبي داود عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " الرجل على دين خليله فلينظر أحدكم من يخالل " . ولقد أحسن من قال :

من لم تكن في الله خُلة • نظيله منه على خطر

آخر :

إذا ما كنت متخيلا خليلا • فلا تتقن بكل أمي إخاء
فإن خيرت بينهم فالعسق • بأهل العقل منهم والحياء
فإن العقل ليس له إذا ما • تفاضلت الفضائل من كفاء

وقال حسان بن ثابت رضي الله عنه :

أخلاء الرجال هم صكبر • ولكن في البلاء هم قليل
فلا تفرق خلة من تراعى • فإلك عند نائبة خليل
وكل أخ يقول أنا وقي • ولكن ليس يفعل ما يقول
سوى خيل له حسب ودين • فذاك لما يقول هو يفعل

قوله تعالى : وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطًا ﴿١٦﴾

قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ ملوكا واختراما . والمعنى أنه اتخذ إبراهيم خليلا بحسن طاعته لا حاجته إلى غناؤه ولا للتكثير به والاعتضاد به ، كيف وله ما في السموات وما في الأرض ؟ وإنما إكرامه لامتثاله لأمره .

قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطًا ﴾ أى أحاط علمه بكل الأشياء .

قوله تعالى : وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتْلَىٰ النِّسَاءِ الَّتِي لَا تَنْتَوْنَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْضَوْْنَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْوِلْدَانِ وَأَنْ تَقُومُوا لِلْيَتَامَىٰ بِالْقِسْطِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِهِ عَلِيمًا ﴿١٧﴾

نزلت بسبب سؤال قوم من الصحابة عن أمر النساء وأحكامهن في الميراث وغير ذلك ؛ فأمر الله نبيه عليه السلام أن يقول : الله يفتيكم فيهن ؛ أى يبين لكم حكم ما سألتم عنه . وهذه الآية رجوع إلى ما اقتضت به السورة من أمر النساء ، وكان قد بقيت لهم أحكام لم يعرفوها فسألوا فقيل لهم : إن الله يفتيكم فيهن . روى أشهب عن مالك قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يسأل فلا يجيب حتى يترل عليه الوحى ، وذلك في كتاب الله « يَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ » . « ويسألونك عن اليتامى » . و « يسألونك عن النحر والميبر » . « يسألونك عن الجبال » .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ « ما » في موضع رفع ، عطفت على اسم الله تعالى . والمعنى : والقرآن يفتيكم فيهن ، وهو قوله : « فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ » وقد تقدم . وقوله تعالى : « وَتَرْضَوْنَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ » أى وترضون عن أن تنكحوهن ثم حذف « عن » .

وقيل : وترغبون في أن تنكحوهن ثم حذفت « في » . قال سعيد بن جبير وعجماد : ويرغب في نكاحها إذا كانت كثيرة المال . وحديث عائشة يهوى حلف « عن » فإن في حديثها : وترغبون أن تنكحوهن رغبة أحدكم عن يمينته التي تكون في حجره ، حين تكون قليلة المال والجمال ، وقد تقدم أول السورة .

قوله تعالى : وَإِنْ أَمْرَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿٢٨﴾

فيه سبع مسائل :

الأولى — قوله تعالى : (وَإِنْ أَمْرَةٌ) رفع بإضمار فعل يفهمه ما بعده . و(خافت) بمعنى توقعت . وقول من قال تيقنت خطأ . قال الزجاج : المعنى وإن امرأة خافت من بعلها خوفاً ينشوز . قال النحاس : الفرق بين النشوز والإعراض أن النشوز التبعاد ، والإعراض إلا يكلمها ولا يأنس بها . وتزلت الآية بسبب سودة بنت زمعة . روى الترمذي عن ابن عباس قال : خَشِيتُ سَوْدَةَ أَنْ يَطْلُقَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ : لَا تَطْلُقْنِي وَأَمْسِكْنِي ، وَأَجْعَلْ يَوْمِي مِنْكَ لِمَائِشَةً ؛ ففعلت فزت : « فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ » فما اصطلحا عليه من شيء فهو جائز ؛ قال : هذا حديث حسن غريب . وروى ابن عينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن رافع بن خديج كانت تحتة خولة ابنة عجم بن مسلمة ؛ ففكره من أمرها إما كبيراً وإما غيره فأراد أن يطلقها فقالت : لا تطلقني وأقسم لي ما شئت ؛ بغرت السنة بذلك وتزلت « وَإِنْ أَمْرَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا » . وروى البخاري عن عائشة رضي الله عنها « وَإِنْ أَمْرَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا » قالت : الرجل تكون عنده المرأة ليس بمستكثر منها يريد أن يفرقها فنقول : أجلك من شأني في حل ؛ فتزلت هذه الآية . وقراءة العامة « أَنْ يُصْلِحَا » .

وقرأ أكثر الكوفيين « أن يُصلِّها » . وقرأ الجَحْدَرِيُّ وعثمان البتي « أَنَّ يُصلِّها » والمعنى يَصْلُفُها ثم أَدغم .

الثانية — في هذه الآية من الفقه الرَّدُّ على الزَّعْنِ الجهال الذين يرون أن الرجل إذا أخذ شباب المرأة وأسَّتْ لا ينبغي أن يتبدَّلَ بها . قال ابن أبي مليكة : إن مسودة بنت زَمعة لما أسَّتْ أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يطلقها ، فأثرت الكون معه فقالت له : أمسكني واجعل يومي لعائشة ؛ ففعل صلى الله عليه وسلم وماتت وهي من أزواجه .

قلت : وكذلك فعلت بنت محمد بن مسلمة ؛ روى مالك عن ابن شهاب عن رافع بن خديج أنه تزوج بنت محمد بن مسلمة الأنصارية ، فكانت عنده حتى كبرت ، فترجَّع عليها فتاة شابة فأثرت الشابة عليها ، فناشدته الطلاق فطلقها واحدة ، ثم أمهلها حتى إذا كانت تحِلُّ راجعها ، ثم عاد فأثرت الشابة عليها فناشدته الطلاق فطلقها واحدة ، ثم راجعها فأثرت الشابة عليها فناشدته الطلاق فقال : إنما بقيت واحدة ، فإن شئت أستقررت على ما ترين من الأثرة ، وإن شئت فارقتك ؟ قالت : بل أستقر على الأثرة . فأمسكها على ذلك ؛ ولم ير رافع عليه إثمًا حين قوت عنده على الأثرة . رواه معمر عن الزُّهْرِيِّ بلفظه ومعناه وزاد : فذلك الصلح الذي بلغنا أنه نزل فيه « فَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ » . قال أبو عمر بن عبد البر : قوله والله أعلم « فأثرت الشابة عليها » يريد في الميل بنفسه إليها والنشاط لها ؛ لا أنه آثرها عليها في مطعم وملبس ومبيت ؛ لأن هذا لا ينبغي أن يُفَعَّلَ بمثل رافع ، والله أعلم . وذكر أبو بكر بن أبي شيبة قال : حدثنا أبو الأحوص عن يَمَّانَ بن حرب عن خالد بن عَرْمَرَةَ عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه أن رجلا سأله عن هذه الآية فقال : هي المرأة تكون عند الرجل فتنبؤ حياته عنها من دماستها أو فقرها أو كبرها أو سوء خلقها وتكره فرأفها ؛ فإن وضعت له من مهرها شيئا حلَّ له ، وإن جعلت له من أيامها فلا حرج . وقال الضحاك : لا بأس أن يُنْقَصَها من حقها إذا تزوج من هي أشبَّ منها وأعجب إليه . وقال مُقاتل بن حيان : هو الرجل تكون تحته المرأة الكبيرة فيتزوج عليها الشابة ؛ فيقول لهذه الكبيرة :

أعطيت من مالى على أن أقسم لهذه الشابة أكثر مما أقسم لك من الليل والنهار؛ فترضى الأخرى بما اصططعا عليه؛ وإن أبت ألا ترضى فعليه أن يعلل بينهما فى القسم .

الثالثة — قال علماؤنا : وفى هذا أن أنواع الصلح كلها مباحة فى هذه النازلة؛ بأن يعطى الزوج على أن تبصره، أو تعطى هى على أن يؤثر الزوج، أو على أن يؤثر ويتسك بالعصمة، أو يقع الصلح على الصبر والأثرة من غير عطاء؛ فهذا كله مباح. وقد يجوز أن تصالح أحدهن صاحبته عن يومها بشئ تعطيا، كما فعل أزواج النبي صلى الله عليه وسلم؛ وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان غضب على صبيّة فقالت لعائشة : أصلىح بينى وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد وهبت يوى لك . ذكره ابن خزيمة فى أحكامه عن عائشة قالت : وجد رسول الله صلى الله عليه وسلم على صبيّة فى شئ، فقالت لى صبيّة : هل لك أن تُرضين رسول الله صلى الله عليه وسلم عنى ولك يوى ؟ قالت : فلبست نمارا كان عندى مصبوغا بزعفران ونضحته ، ثم جثت فجلس إلى جنب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ”إليك عنى فإنه ليس بيومك“ . فقلت : ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء؛ وأخبرته الخبر فرضى عنها . وفيه أن ترك التسوية بين النساء وتفضيل بعضهن على بعض لا يجوز إلا بإذن المفضولة ورضاها .

الرابعة — قرأ الكوفيون «يُصلحا» . والباقيون «أن يصلحا» . الجحدري «يصلحا» . فمن قرأ «يصلحا» فوجهه أن المعروف فى كلام العرب إذا كان بين قوم تشاجر أن يقال : تصالح القوم ، ولا يقال : أصلح القوم ؛ ولو كان أصلح لكان مصدره إصلاحا . ومن قرأ «يصلحا» فقد استعمل مثله فى التشاجر والتنازع؛ كما قال «فأصلح بينهم» . ونصب قوله : «صلحا» على هذه القراءة على أنه مفعول ، وهو اسم مثل العطاء من أعطيت . فأصلحت صلحا مثل أصلحت أمرا ؛ وكذلك هو مفعول أيضا على قراءة من قرأ «يصلحا» لأن تفاعل قد جاء متعديا ؛ ويحتمل أن يكون مصدرا حذفته زوائده . ومن قرأ «يصلحا»

فالأصل يصطلح ثم صار إلى يصطلحا ، ثم أبدلت الطاء صاداً وأدغمت فيها الصاد ؛ ولم تبدل الصاد طاء لما فيها من امتداد الزفير .

الخامسة - قوله تعالى : ﴿ وَالصَّالِحُ خَيْرٌ ﴾ فقط عام مطلق يقتضى أن الصالح الحقيقي الذى تسكن إليه النفوس ويزول به الخلاف خيرٌ على الإطلاق . ويدخل فى هذا المعنى جميع ما يقع عليه الصالح بين الرجل وأمرأته فى مال أو وطء أو غير ذلك . (خير) أى خير من الفرقة ؛ فإن التماهى على الخلاف والشحناء والمباغضة هى قواعد الشر ، وقد قال عليه السلام فى البُغضة :
 "إنها الحافلة" ^١ يعنى حافلة الدين لا حافلة الشر .

السادسة - قوله تعالى : ﴿ وَأُخْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ ﴾ إخبار بأن الشُّحَّ فى كل أحد ، وأن الإنسان لا بد أن يشحَّ بحكم خلقته وبيئته حتى يجعل صاحبه على بعض ما يكره ؛ يقال : شحَّ يشح (بكسر الشين) . قال ابن جبير : هو شحُّ المرأة بالشفقة من زوجها وبقسمه لها أيامها . وقال ابن زيد : الشح هنا منه ومنها . قال ابن عطية : وهذا أحسن ؛ فإن الغالب على المرأة الشحُّ بنصيبها من زوجها ، والغالب على الزوج الشحُّ بنصيبه من الشابة . والشح الضبط على المعتقدات والإرادة فى الهمم والأموال ونحو ذلك ؛ أما أفرط منه على الدين فهو مجود ، وما أفرط منه فى غيره ففيه بعض المذقة ، وهو الذى قال الله فيه : « وَمَنْ يُوقِ شُحَّهُ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ » . وما صار إلى حيزٍ منع الحقوق الشرعية ^(١) [أو] التى تقتضيها المروءة فهو البخل وهو رذيلة . وإذا آل البخل إلى هذه الأخلاق المذمومة والشِّمِّ اللثيمة لم يبق معه خير مرجو ولا صلاح مأمول .

قلت : وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للأَنْصار : "مَنْ سَيِّدُمْ ؟" قالوا : الجَدُّ ابن قيس على يُحْمَل فيه . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : "وَأَيُّ دَاءٍ أَدْرَى مِنَ الْبُخْلِ ؟" قالوا : وكيف ذاك يا رسول الله ؟ قال : "إِنْ قَوْمًا نَزَلُوا بِسَاحِلٍ فَكَرِهُوا لِبُخْلِهِمْ زَوْلَ الْأَضْيَافِ بِهِمْ فَقَالُوا لِيُعِدَّ الرَّجَالُ مَنَا عَنِ النِّسَاءِ حَتَّى يَتَذَرَّ الرَّجَالُ إِلَى الْأَضْيَافِ بَعْدَ النِّسَاءِ وَيَتَذَرَّ النِّسَاءُ

(١) الزيادة عن ابن العربي .

يبعد الرجال ففعلوا وطال ذلك بهم فاشتغل الرجال بالرجال والنساء بالنساء^(١) . وقد تقدم ؛ ذكره الماوردي .

السابعة — قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا ﴾ شرط « فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا » جوابه . وهذا خطاب للأزواج من حيث إن الزوج أن يشح ولا يحسن ؛ أي إن تحسنوا وتتقوا في عشرة النساء بإقامتكم عليهن مع كراهتكم لصحبتهن وأتقاء ظلمهن فهو أفضل لكم . قوله تعالى : وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَنُذَرُوهُنَّ كَالْمُعْلَقَةِ وَإِنْ تُصْلِحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿١١﴾

قوله تعالى : ﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ ﴾ أخبر تعالى بنى الاستطاعة في العدل بين النساء ، وذلك في ميل الطبع في المحبة والجماع والحظ من القلب . فوصف الله تعالى حالة البشر وأنهم بحكم الخلق لا يملكون ميل فلوهم إلى بعض دون بعض ؛ ولهذا كان عليه السلام يقول : « اللهم إن هذه قسمتي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك » . ثم نهى فقال : ﴿ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ ﴾ . قال مجاهد : لا تنمذوا الإساءة بل الزموا التسوية في القسمة والنفقة ؛ لأن هذا مما يستطاع . وسيأتي بيان هذا في « الأحزاب » مبسوطا إن شاء الله تعالى . وروى قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن تريك عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من كانت له امرأتان فلم يعدل بينهما جاء يوم القيامة وشقه مائل » .

قوله تعالى : ﴿ تَنُذَرُوهُنَّ كَالْمُعْلَقَةِ ﴾ أي لاهى معلقة ولا ذات زوج ؛ قاله الحسن . وهذا تشبيه بالنساء المعلق من شيء ؛ لأنه لا طل الأرض أستقر ولا معلق عليه الحمل ؛ وهذا مطرد في قولهم في المتصل : « أرض من المركب بالتطبيق » . وفي حرف التحوين في تطبيق

الفعل . ومنه في حديث أم زرع في قول المرأة : زَوَّجِي الْمَشَقَّ إِنِ أَطْلُقَ أَطْلُقُ وَإِنِ
أَسَكَتُ أَطْلُقُ . وقال قتادة : كالمسجونة ؛ وكذا قرأ آتِي « تذروها كالمسجونة » . وقرأ
ابن مسعود « تذروها كأنها معلقة » . وموضع « تذروها » نصب ؛ لأنه جواب النهي .
والكاف في « كالمعلقة » في موضع نصب أيضا .

قوله تعالى : وَإِن يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِ وَكَانَ اللَّهُ وَسِعًا
حَكِيمًا ﴿١٦﴾ وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ
أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنِ اتَّقُوا اللَّهَ وَلَئِن تَكْفُرُوا فَإِنَّ لِلَّهِ
مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ غَنِيًّا حَمِيدًا ﴿١٧﴾ وَلِلَّهِ
مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا ﴿١٨﴾

قوله تعالى : (وَإِن يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِ) أى وإن لم يصطلحا بل تفرقا
فليجسنا غلظتهما بالله ، فقد يقبض للرجل امرأة تقربها عنه ، والراة من يوسع عليها . وروى
عن جعفر بن محمد أن رجلا شكأ إليه الفقرفأمره بالنكاح ، فذهب الرجل وتزوج ؛ ثم جاء إليه
وشكأ إليه الفقرفأمره بالطلاق ؛ فستل عن هذه الآية فقال : أمرته بالنكاح لعله من أهل
هذه الآية « إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ » فلما لم يكن من أهل تلك الآية أمرته
بالطلاق فقلت : فلهذه من أهل هذه الآية « وَإِن يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِ » .

قوله تعالى : (وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ) أى الأمر بالتقوى كان
حاما لجميع الأمم ؛ وقد مضى القول في التقوى . (وَإِيَّاكُمْ) عطف على (الَّذِينَ) . (إِنْ أَتَوْا
اللَّهَ) في موضع نصب ؛ قال الأخفش : أى إِنْ أَتَوْا اللَّهَ . وقال بعض المارفين : هذه الآية
هى رضى آى القرآن ؛ لأن جميعه يدور عليها .

(١) المشق : الطويل الخد القامة ؛ أرادت أن له مظرا بلا تحير .

(٢) راجع ج ١ ص ١٦١ طبة ثانية أرتالفة .

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ مَافِي السَّمَوَاتِ وَمَافِي الْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ غَنِيًّا حَمِيدًا. وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾ إن قال قائل: ما فائدة هذا التكرار؟ فسنه جوابان: أحدهما - أنه كرر تأكيداً لثبوت العباد وينظروا ما في ملكوته وملكه وأنه غني عن العالمين. الجواب الثاني - أنه كرر لفوائد: فأخبر في الأول أن الله تعالى يغني كلاً من سعيته؛ لأن له ما في السموات وما في الأرض فلا تنفذ خزائنه. ثم قال: أوصيناكم وأهل الكتاب بالتقوى، وإن تكفروا فإنه غني عنكم؛ لأن له ما في السموات وما في الأرض. ثم اطمأ في الثالث بحفظ خلقه وتديره بإمام بقوله ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾ لأن له ما في السموات وما في الأرض. وقال: ﴿مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾ ولم يقل من في السموات؛ لأنه ذهب به مذهب الجلس، وفي السموات والأرض من يعقل ومن لا يعقل.

قوله تعالى: ﴿إِنْ يَسْأَلُكُمُ الْبَشَرُ لِمَ لَا يُرْسِلُ اللَّهُ سَافِرِينَ فِي الْأَرْضِ وَمَا فِي السَّمَاءِ وَيَأْتِ الْبَشَرُ بِبَيِّنَاتٍ مِنْ رَبِّهِمْ وَيَأْتِ الْبَشَرُ بِبَيِّنَاتٍ مِنْ رَبِّهِمْ وَيَأْتِ الْبَشَرُ بِبَيِّنَاتٍ مِنْ رَبِّهِمْ﴾

قوله تعالى: ﴿إِنْ يَسْأَلُكُمُ الْبَشَرُ لِمَ لَا يُرْسِلُ اللَّهُ سَافِرِينَ فِي الْأَرْضِ وَمَا فِي السَّمَاءِ وَيَأْتِ الْبَشَرُ بِبَيِّنَاتٍ مِنْ رَبِّهِمْ وَيَأْتِ الْبَشَرُ بِبَيِّنَاتٍ مِنْ رَبِّهِمْ وَيَأْتِ الْبَشَرُ بِبَيِّنَاتٍ مِنْ رَبِّهِمْ﴾ يريد المشركين والمناقضين. ﴿وَيَأْتِ الْبَشَرُ بِبَيِّنَاتٍ مِنْ رَبِّهِمْ﴾ يعني بغيركم. ولما نزلت هذه الآية ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم على ظهر سائبان وقال: «هم قوم هذا». وقيل: الآية طاعة، أي وإن تكفروا يلعبكم ويأت بخلق أطوع لله منكم. وهذا كما قال في آية أخرى: «وَلَنْ تَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلَ قَوْمًا خَيْرٌ مِنْكُمْ لَمْ يَكُونُوا أُمَّةً مِّنْكُمْ». وفي الآية تخويف وتنبية لجميع من كانت له ولاية وإمارة ورئاسة فلا يعمل في رعيته، أو كان عالماً فلا يعمل بعلمه ولا ينصح الناس أن يلعبه ويأت بغيره. ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ قَدِيرًا﴾ والقدرة صفة أزلية لا تنتهي مقدوراته كما لا تنتهي معلوماته، والماضي والمستقبل في صفاته بمعنى واحد، وإنما خص الماضي بالذكر لئلا يتوهم أنه يحدث في ذاته وصفاته. والقدرة هي التي يكون بها الفعل ولا يجوز وجود السجز معها.

قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ ثَوَابَ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ ثَوَابُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾

أى من عمل بما افترضه الله عليه طلباً للآخرة أثناء الله ذلك فى الآخرة، ومن عمل طلباً للدنيا أثناء بما كتب له فى الدنيا وليس له فى الآخرة من ثواب؛ لأنه عمل لغير الله كما قال تعالى: «وَمَا لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ». وقال تعالى: «أُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ». وهذا على أن يكون أراد بالآية المنافقين والكفار، وهو اختيار الطبرى. ورؤى أن المشركين كانوا لا يؤمنون بالقيامة، وإنما يتقربون إلى الله تعالى ليوسع عليهم فى الدنيا ويرفع عنهم مكروهها؛ فأنزل الله من وجب «مَنْ كَانَ يُرِيدُ ثَوَابَ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ ثَوَابُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا» أى يسمع ما يقولونه ويُبصر ما يُسرونه.

قوله تعالى: يَكْفُرُ الَّذِينَ آمَنُوا كُفُورًا قَوْمِينَ بِالْقِسْطِ شُهِدَ اللَّهُ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا هَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلَوُّوا أَوْ نَعَرَضُوا فَلَنْ يَكُنْ كَانٍ بِمَا تَعْمَلُونَ خَيْرًا ﴿١١٥﴾

فيه عشر مسائل :

الأولى — قوله تعالى: ﴿كُفُورًا قَوْمِينَ﴾ «قوامين» بناءً مبالغة، أى ليتكرر منكم القيام بالقسط، وهو العدل فى شهادتكم على أنفسكم، وشهادة المرء على نفسه إقراره بالحقوق عليها. ثم ذكر الوالدين لوجوب برهما وعظم قدرهما، ثم ثنى بالأقربين إذ هم مظنة المودة والتعصب؛ فكان الأجنبى من الناس أشرى أن يهام عليه بالقسط ويشهد عليه، بلقاء الكلام فى السورة فى حفظ حقوق الخلق فى الأموال.

الثانية — لا خلاف بين أهل العلم فى صحة أحكام هذه الآية وإن شهادة الولد على الوالدين ماضية، ولا يمنع ذلك برهما بل من برهما أن يشهد عليهما أو يقطعهما من الباطل، وهو معنى قوله تعالى: «قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا» فإن شهد لها أو شهد له وهى :

الثالثة - فقد اختلف فيما قديما وحديثا فقال ابن شهاب الزهري: كان من مضي من السلف الصالح يميزون شهادة الوالدين والأخ^(١)، ويتأولون في ذلك قول الله تعالى: «كُونُوا قَوَّامِينَ بِأَقْسَمِ شَهَادَةٍ لَهُ» فلم يكن أحد يتهم في ذلك من السلف الصالح رضوان الله عليهم. ثم ظهرت من الناس أمور حملت الولاية على اتهامهم، فتركت شهادة من يتهم، وصار ذلك لا يجوز في الولد والوالد والأخ والزوجة؛ وهو مذهب الحسن والتخني والشَّحْجِي وشريح ومالك والثوري والشافعي وابن حنبل. وقد أجاز قوم شهادة بعضهم لبعض إذا كانوا عدولا، وروى عن عمر بن الخطاب أنه أجازهم؛ وكذلك روى عن عمر بن عبد العزيز، وبه قال إصحاق والثوري والمزني. ومذهب مالك جواز شهادة الأخ لأخيه إذا كان عدلا إلا في النسب. وروى عنه ابن وهب أنها لا تجوز إذا كان في عياله أو في نصيب من مال يرثه. وقال مالك وأبو حنيفة: شهادة الزوج لزوجته لا تقبل؛ لتواصل منافع الأملأك بينهما وهي محل الشهادة. وقال الشافعي: تجوز شهادة الزوجين بعضهما لبعض؛ لأنهما أجنبيان، وإنما بينهما عقد الزوجية وهو معرض للزوال، والأصل قبول الشهادة إلا حيث خص فيما عدا الخصوص فبقي على الأصل؛ وهذا ضعيف؛ فإن الزوجية توجب الحنان والمواصلة والألفة والمحبة فالتهمة قوية ظاهرة. وقد روى أبو داود من حديث سليمان بن موسى عن عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ردَّ شهادة الخائن والخائنة وذی النمر عن أخيه، وردَّ شهادة القانع لأهل البيت وأجازها لغيرهم. قال الخطابي: ذو النمر هو الذي يئنه وبين المشهود عليه صداقة ظاهرة، فتردَّ شهادته للتهمة. وقال أبو حنيفة: شهادته على المدعى مقبولة إذا كان عدلا. والقانع السائل والمستطعم، وأصل القانع السؤال. ويقال في القانع: إنه المنقطع إلى القوم يخدمهم ويكون في حوائجهم؛ وذلك مثل الأجير أو الوكيل ونحوه. ومعنى ردَّ هذه الشهادة التهمة في جَرِّ المنفعة إلى نفسه؛ لأن القانع لأهل البيت يتنفع بما يصبر إليهم من هنع. وكل من جرَّ إلى نفسه شهادته قضا فشهادته مردودة؛

(١) حجة ابن العربي: «... الوالد والأخ لأخيه... الخ».

كن شهد لرجل على شراء دار هو شفيهما ، أو كن حكم له على رجل بدين وهو مفلس فشهد المفلس على رجل بدين ونحوه . قال الخطابي : ومن ردّ شهادة القانع لأهل البيت بسبب جرّ المنفعة فقياس قوله أن ردّ شهادة الزوج لزوجته لأن ما بينهما من التهمة في جر المنفعة أكثر؛ وإلى هذا ذهب أبو حنيفة . والحديث أيضا حجة على من أجاز شهادة الأب لابنه ؛ لأنه يجوز به النفع لما جُبل عليه من حبه والميل إليه ؛ ولأنه يتملك عليه ماله ، وقد قال صلى الله عليه وسلم : "أنت ومالك لأبيك" . ومن ردّ شهادته عند مالك البدوي على القسريّ ؛ قال : إلا أن يكون في بادية أو قرية ، فأما الذي يشهد في الحضرة نبوياً ويدع جبرته من أهل الحضرة عندي مُريب . وقد روى أبو داود والدارقطني عن أبي هريرة أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : "لا يجوز شهادة بدويّ على صاحب قرية" . قال ابن الحكم : تأول مالك هذا الحديث على أن المراد به الشهادة في الحقوق والأموال ، ولا تُردّ الشهادة في الدماء وما في مناتها مما يطلب به النفاق . وقال عامة أهل العلم : شهادة البدوي إذا كان مدلا يقيم الشهادة على وجهها جائزة ؛ والله أعلم . وقد مضى القول في هذا في «البقرة»^(١) ، ويأتي في «برائة» تمامها إن شاء الله تعالى .

الرابعة — قوله تعالى : ﴿ شَهَادَةُ اللَّهِ ﴾ نصب على النعت لقوامين ، وإن شئت كان خبراً بعد خبر . قال النحاس : وأجود من هذين أن يكون نصبا على الحال بما في «قوامين» من ذكر الذين آمنوا ؛ لأنه نفس المعنى ، أي كونوا قوامين بالعدل عند شهادتكم . قال ابن عطية : والحال فيه ضعيفة في المعنى ؛ لأنها تُخصّص القيام بالنقض إلى معنى الشهادة فقط . ولم ينصرف «شهداء» لأن فيه ألف التأنيث .

الخامسة — قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ ﴾ معناه لذات الله ولوجهه ولرضائه وثوابه . ﴿ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ ﴾ متعلق بشهداء ؛ هذا هو الظاهر الذي فسر عليه الناس ، وأن هذه الشهادة المذكورة هي في الحقوق فيُقرّبها لأهلها ، فكذلك قيامه بالشهادة على نفسه ؛ كما تقدّم .

(١) راجع به ٣ ص ٣٨٩ وما بعدها ، طبعه أولى أمانة .

أُتِبَ الله تعالى المؤمنين بهذا كما قال ابن عباس : أمرُوا أَنْ يَقُولُوا الْحَقَّ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ .
ويحتمل أن يكون قوله : « تُبَدِّلُ اللَّهُ » معناه بالوحدانية لله ، ويتلحق قوله : « وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ » بقولامين ، والتأويل الأول آيين .

السادسة — قوله تعالى : (إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَآلُهُ أُولَىٰ بِهِمَا) في الكلام إخبار وهو اسم كان ، أى إن يكن الطالب أو المشهود عليه غنيا فلا يُرَاعَى لِنَفْسِهِ وَلَا يُخَافُ مِنْهُ ، وإن يكن فقيرا فلا يُرَاعَى إِشْفَاقًا عَلَيْهِ . « فَآلُهُ أُولَىٰ بِهِمَا » فيها اختار لها مَرَبَّ فَرَوْغِي . قال السدي : اخضعم إلى النبي صلى الله عليه وسلم غني وفقير فكان ضلعه مع الفقير ، ورأى أن الفقير لا يظلم الغني ، فنزلت الآية .

السابعة — قوله تعالى : (فَآلُهُ أُولَىٰ بِهِمَا) إنما قال « بهما » ولم يقل به وإن كانت « أو » إنما تدل على الحصول الواحد ، لأن المعنى فآله أولى بكل واحد منهما . وقال الأخفش : تكون « أو » بمعنى الواو ، أى إن يكن غنيا أو فقيرا فآله أولى بالخصمين كيف ما كانا وفيه ضعف . وقيل : إنما قال « بهما » لأنه قد تقدم ذكرهما ، كما قال تعالى : « وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ » .

الثامنة — قوله تعالى : (فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىَٰ) انتهى ، فإن اتباع الهوى مُرَدٌّ ، أى مهلك ؛ قال الله تعالى : « فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىَٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ » فاتباع الهوى يجعل على الشهادة بغير الحق ، وعلى الجور في الحكم ، إلى غير ذلك . وقال الشافعي : أخذ الله عز وجل على الحكام ثلاثة أشياء : ألا يتبعوا الهوى ، وألا يبخشوا الناس ويخشونه ، وألا يشتروا بآياته ثمنا قليلا . (أَنْ تَمْدُلُوا) في موضع نصب .

التاسعة — قوله تعالى : (وَإِنْ تَلَوْا) قرئ « وَإِنْ تَلَوْا » من لَوِيَ فلا تحقه لِيَا إِذَا دَفَعَتْهُ ، والفعل منه « لَوَى » والأصل فيه « لَوَى » قلبت الياء ألفا لحركتها وحركة ما قبلها ، والمصدر « لَوًى » والأصل لَوًى ، وَلِيَاةً والأصل لَوِيَاةً ، ثم أدمغت الواو في الياء .

وقال القتيبي: «تَلَوْا» من التلى في الشهادة والميل إلى أحد الخصمين . وقرأ ابن طامر والكوفيون «تَلَوْا» أراد قتم بالأمر . وقيل: إن معنى «تَلَوْا» الإعراض . فالقراءة بضم اللام تفيد معنيين: الولاية والإعراض ، والقراءة بواو ين تفيد معنى واحدا وهو الإعراض . وزعم بعض النحويين أن من قرأ «تَلَوْا» فقد لحن ؛ لأنه لا معنى للولاية هنا . قال النحاس وغيره : وليس يلزم هذا ولا تكون «تَلَوْا» بمعنى «تَلَّوْا» وذلك أن أصله «تَلَّوْا» فاستقلت الضمة على الواو بعدها وأو أخرى ، فالتفت الحركة على اللام وحذفت إحدى الواوين لالتقاء الساكنين ؛ وهي كالقراءة بإسكان اللام وواوين ؛ ذكره مكي . وقال الزجاج : المعنى على قراءته «إن تَلَّوْا» ثم هز الواو الأولى فصارت «تَلَّوْا» ثم خففت الهمزة بإلقاء حركتها على اللام فصارت «تَلَّوْا» وأصلها «تَلَّوْا» . فتشقق القراءة ثان على هذا التقدير . وذكره الفصاح والمكي وابن العربي وغيرهم . قال ابن عباس : هو في الخصمين يخلصان بين يدي القاضي فيكون في القاضي وإعراضه لأحدهما على الآخر؛ فاللحن على هذا مغل الكلام وجره حتى يفوت فصل القضاء وإنفاذه الذي يميل القاضي عليه . قال ابن عطية : وقد شاهدت بعض القضاة يفعلون ذلك ، والله حسيب الكل . وقال ابن عباس أيضا والسدي وابن زيد والضحاك ومجاهد : هي في الشهود يلوي الشهادة بلسانه ويعزفها فلا يقول الحق فيها ، أو يمرض عن أداء الحق فيها . ولفظ الآية يعم القضاء والشهادة ، وكل إنسان مأمور بأن يمدل . وفي الحديث : «لِيُؤْجِدَ يُمِيلُ عِرْضَهُ وَعَقوبَتَهُ» . قال ابن الأعرابي : عقوبته حسبه ، وعرضه شكايته .

المباشرة — وقد استدلل بعض العلماء في رد شهادة العبد بهذه الآية؛ فقال: جعل تعالى الحاكم شاهدا في هذه الآية، وذلك أدل دليل على أن العبد ليس بأهل الشهادة؛ لأن المقصود منه الاستقلال بهذا المهم إذا دعت الحاجة إليه ، ولا يتأتى ذلك من العبد أصلا فلذلك رُدَّت الشهادة .

قوله تعالى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ؕ وَالْكِتَابِ
الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ ؕ وَالْكِتَابِ الَّذِي أُنزِلَ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَكْفُرْ
بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ ؕ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا
بَعِيدًا ﴿١٦٦﴾

نزلت في جميع المؤمنين؛ والمعنى : يا أيها الذين صدقوا أقيموا على تصديقكم وأثبتوا عليه .
(وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ) أي القرآن . (وَالْكِتَابِ الَّذِي أُنزِلَ مِنْ قَبْلُ) أي كل
كتاب أنزل على النبيين . وقسا ابن كثير وأبو عمرو وابن طاهر « نزل » و « أنزل » بالضم .
الباقون « نزل » و « أنزل » بالفتح . وقيل : نزلت فيمن آمن بمن تقدم عنده صلى الله عليه
وسلم من الأنبياء عليهم السلام . وقيل : إنه خطاب للتأففين ؛ والمعنى على هذا يا أيها الذين
آمَنُوا في الظاهر أخلصوا لله . وقيل : المراد المشركون ؛ والمعنى يا أيها الذين آمنوا باللات
والعزى والطاغوت آمنوا بالله ؛ أي صدقوا بالله ويكتبه .

قوله تعالى : إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ أزدَادُوا
كُفْرًا لَّيْسَ يَكُنِ اللَّهُ لِمِغْفِرِهِمْ سَبِيلًا ﴿١٦٧﴾

قيل : المعنى آمنوا بموسى وكفروا بعزير ، ثم آمنوا بعزير ثم كفروا بيمى ، ثم ازدادوا
كفرا بمحمد صلى الله عليه وسلم . وقيل : إن الذين آمنوا بموسى ثم آمنوا بعزير ، ثم كفروا
بعد عزير بالمسيح ، وكفرت النصارى بما جاء به موسى وآمنوا بيمى ، ثم ازدادوا كفرا بمحمد
صلى الله عليه وسلم وما جاء به من القرآن . فإن قيل : إن الله تعالى لا يفرح بظن من الكفر
فكيف قال : « إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ أزدَادُوا كُفْرًا لَّيْسَ يَكُنِ اللَّهُ
لِمِغْفِرِهِمْ » فالجواب أن الكافر إذا آمن عُفِّرَ له كفره ، فإذا رجع فكفر لم يُعْفَر له الكفر
الأول ؛ وهذا كما جاء في صحيح مسلم عن عبد الله قال قال أناس لرسول الله صلى الله عليه وسلم :

[يا رسول الله^(١)] اقراخذ بما عملنا في الجاهلية؟ قال : « إنما من أحسن منكم في الإسلام فلا يؤاخذ بها ومن أساء أخذ بعمله في الجاهلية والإسلام ». وفي رواية « ومن أساء في الإسلام أخذ بالأول والآخر ». الإساءة هنا بمعنى الكفر ؛ إذ لا يصح أن يراد بها ارتكاب سيئة ، فإنه يلزم عليه ألا يهدم الإسلام ما سبق قبله إلا لمن يحصم من جميع السيئات إلى حين موته ، وذلك باطل بالإجماع . ومعنى : « ثم ازدادوا كفرا » أصرُّوا على الكفر . (لَمْ يَكُنِ اللَّهُ يَجْعَلْ لَكُمْ فِتْنَةً وَلَا يَتَّبِعُهُمْ) يرشدهم . (سبيلا) طريقا إلى الجنة . وقيل : لا يخصهم بالتوفيق كما يخص أوليائه . وفي هذه الآية رد على أهل القدر ؛ فإن الله تعالى بين أنه لا يهدي الكافرين طريق غير يعلم العبد أنه إنما ينال الهدى بالله تعالى ، ويحرم الهدى بإرادة الله تعالى أيضا . وتضمنت الآية أيضا حكم المرتدين ، وقد مضى القول فيهم في « البقرة » عند قوله تعالى : « وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ » .

قوله تعالى : بَشِّرِ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٠٠﴾

التبشير الإخبار بما يظهر أثره على البشارة ، وقد تقدم بيانه في « البقرة » ومعنى النفاق .

قوله تعالى : الَّذِينَ يَخْضِبُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ

أَيُبْتَغُونَ عِنْدَهُمُ الْعِزَّةَ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴿١٠١﴾

قوله تعالى : (الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ) « الذين » نعت للتناقض . وفي هذا دليل على أن من عمل مصيبة من الموحدين ليس بمناقض ؛ لأنه لا يتوقى الكفار . وتضمنت المنع من موالاة الكافر ، وأن يتخذوا أحوالا على الأعمال المتعلقة بالدين . وفي الصحيح عن عائشة رضي الله عنها أن رجلا من المشركين لحق بالنبي صلى الله عليه وسلم يقاتل معه ؛ فقال له : « أرجع فإننا لا نستعين بمشرك » . « العزة » أى العلية ؛ عزه يهزه

(١) الزيادة من صحيح مسلم . (٢) راجع ج ٣ ص ٤٧ طبة أول أوثانية .

(٣) راجع ج ١ ص ١٩٨ و ٢٣٨ طبة ثانية أوثانية .

عَزَا إِذَا غَلَبَ . (فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا) أى العلية والقوة لله . قال ابن عباس : « يفتنون » يريدون عبد بنى قَيْقَان . قال ابن أبي : كان يؤايلهم .

قوله تعالى : وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ . إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا ﴿١١٠﴾ الَّذِينَ يَرْتَبِصُونَ بِكُمْ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ فِتْنَةٌ مِنْ اللَّهِ قَالُوا أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَ لِلْكَافِرِينَ نَصِيبٌ قَالُوا أَلَمْ نَسْتَحِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعُكُم مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴿١١١﴾

قوله تعالى : (وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا) الخطاب بلجميع من أظهر الإيمان من محقق ومناقض ، لأنه إذا أظهر الإيمان فقد لزمه أن يمثل أواخر كتاب الله . فالمراد بقوله تعالى : « وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأْمُرْهُمْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ » . وكان المنافقون يعلسون إلى أحبار اليهود فيسخرّون من القرآن . وقرأ حاصم ويعقوب « وقد نزل » ففتح النون والزاى وشلحا ؛ لتقدم اسم الله جل جلاله في قوله تعالى : « فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا » . وقرأ حميد كذلك ، إلا أنه خفف الزاى . الباقون « نُزِّلَ » غير مسمى الفاعل . (أَنَّ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ) موضع « أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ » على قراءة حاصم ويعقوب نصب بوقوع الفعل عليه . وفي قراءة الباقر رفع ؛ لكونه أمم مالم يسم فاعله . (يُكْفَرُ بِهَا) أى إذا سمعتم الكفر والاستهزاء بآيات الله ؛ فأوقع السماع على الآيات والمراد سماع الكفر والاستهزاء ؛ كما تقول : سمعت عبد الله يلام ، أى سمعت اللوم في عبد الله .

قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَعْمَلُوا مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ﴾ أى غير الكفر .
 ﴿ إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلُهُمْ ﴾ فدل بهذا على وجوب اجتناب أصحاب المعاصى إذا ظهر منهم منكراً
 لأن من لم يحتجبهم فقد رضى فعلهم ، والرضا بالكفر كفر ، قال الله عز وجل : « إِنَّكُمْ
 إِذَا مِثْلُهُمْ » . فكل من جلس في مجلس معصية ولم ينكر عليهم يكون معهم في الوزر سواء ، ويلبغى
 أن ينكر عليهم إذا تكلموا بالمعصية وعملوا بها ، فإن لم يقدر على النكير عليهم فليبغى أن يقوم عنهم
 حتى لا يكون من أهل هذه الآية . وقد روى عن عمر بن عبد العزيز أنه أخذ قوماً يشربون الخمر ،
 فليل لهم عن أحد الحاضرين : إنه صائم ، فحمل عليه الأدب وقرأ هذه الآية « إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلُهُمْ »
 أى إن الرضا بالمعصية معصية ، ولهذا يؤخذ الفاصل والراضى بعقوبة المعاصى حتى يهلكوا
 بأجمعهم . وهذه المسألة ليست في جميع الصفات ، ولكنه الزام شبه بحكم الظاهر من المقارنة ،
 كما قال : * فكل قرين بالمقارن يقتدى *

وقد تقدم . وإذا ثبت تجنب أصحاب المعاصى كما بينا فتجنب أهل البدع والأهواء
 أولى . وقال الكلبى : قوله تعالى « فَلَا تَعْمَلُوا مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ » نسخ
 بقوله تعالى : « وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ » . وقال عامة المفسرين : هى
 محكمة . وروى جوير عن الضحاك قال : دخل في هذه الآية كل حديث في الدين مبتدع
 إلى يوم القيامة .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ ﴾ الأصل « جامع » بالتنوين لحذف استغناء ،
 فإنه بمعنى جمع . ﴿ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ بِكُفْرِهِمْ ﴾ أى المنافقين ، أى يتظرون بكم الدوائر .
 ﴿ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ قِتَالٌ ﴾ أى غلبة على اليهود وغنيمة . ﴿ قَالُوا أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ ﴾ أى أعطونا من
 الغنيمة . ﴿ وَإِنْ كَانَ لِلْكَافِرِينَ نَصِيبٌ ﴾ أى ظفر . ﴿ قَالُوا أَلَمْ تَسْجُدْ لِعَالِيكُمْ ﴾ أى ألم تطلب
 طبعكم حتى هابكم المسلمون وخذلناهم عنكم . يقال : استحوذ فلان كذا أى ظلب عليه ،
 ومنه قوله تعالى : « اسْتَحْذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ » . وقيل : أصل الاستحواذ الحوط ، حاذيه يحوذه
 حوذاً إذا حاطه . وهذا الفعل جاء على الأصل ، ولو قيل لكان ألم تسيئتم ، والفعل على

الإللال استعاذ يستعذ ، وعلى غير الإللال استحوذ يستحوذ . (وَمَنْ تَكُنْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) أى بتغذيلنا إياهم عنكم ، ونفريقنا إياهم مما يريدونه منكم . والآية تدل على أن المنافقين كانوا لا يعطونهم الفدية ولهذا طلبوها وقالوا : ألم تكن معكم ! ويحتمل أن يريدوا بقولهم « ألم تكن معكم » الامتنان على المسامحة ، أى كما تعلمكم بأخبارهم وكما أنصارك لهم .

قوله تعالى : (وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا) فيه ثلاث مسائل : الأولى — قوله تعالى : « وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا » للعلماء فيه تأويلات خمس : أحدها — ما روى عن يثيع ^(١) الحضرمي قال كنت عند عليّ فقال له رجل : يا أمير المؤمنين ، أرايت قول الله : « وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا » كيف ذلك ، وهم يقاتلوننا ويظهرون علينا أحيانا ! فقال عليّ رضى الله عنه : معنى ذلك يوم القيامة يوم الحكم . وكذا قال ابن عباس : ذلك يوم القيامة . قال ابن عطية : وبهذا قال جميع أهل التأويل . قال ابن العربي : وهذا ضعيف ، فأنظر الحكم إلى يوم القيامة ، لعدم فائدة الخبر فيه وإن أومئ صدر الكلام معناه لقوله تعالى : « فَأَلَّهَ يَحْكُمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » وجعل الأمر في الدنيا دولا تغلب الكفار تارة وتغلب أخرى ، بما رأى من الحكمة وسبق من الكلمة . ثم قال : « وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا » قوهم من قوهم أن آخر الكلام يرجع إلى أوله ، وذلك يسقط فائدته ، إذ يكون تكرارا .

الثاني — أن الله لا يجعل لهم سبيلا يحو به دولة المؤمنين ، ويذهب آثارهم ويستبيح بيضتهم ، كما في صحيح مسلم من حديث ثوبان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « وإنى سألت ربي ألا يهلكها بسنة عامة وألا يسلط عليهم عدوا من سوى أنفسهم فيستبيح بيضتهم وإن ربي قال يا محمد إني إذا قضيت قضاء فإنه لا يردّ وإنى قد أعطيتك لأمتك ألا أهلكهم بسنة عامة وألا أسلط عليهم عدوا من سوى أنفسهم فيستبيح بيضتهم ولو أجمع عليهم من باقطارها حتى يكون بعضهم يهلك بعضها ويسبي بعضهم بعضا » .

(١) اضطربت الأصول وبعض المصادر في ضبط هذا الاسم ، والذي في القاموس وشرحه أنه « أثير » كزير أو « يثيع » قلب الحمزياء .

الثالث - أن الله سبحانه لا يجعل للكافرين على المؤمنين سبيلا إلا أن يتواصوا بالباطل ولا يتناهوا عن المنكر ويتقاصدوا عن التوبة فيكون تسليط العدو من قبلهم ؛ كما قال تعالى : « وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ » . قال ابن العربي : وهذا نفيس جدا .

قلت : ويدل عليه قوله عليه السلام في حديث ثوبان " حتى يكون بعضهم يهلك بعضا ويسمي بعضهم بعضا " وذلك أن « حتى » غاية ؛ فيقتضى ظاهر الكلام أنه لا يسقط عليهم عدوهم فيستريحهم إلا إذا كان منهم إهلاك بعضهم لبعض ، وسي بعضهم لبعض ، وقد وجد ذلك في هذه الأزمان بالفتن الواقعة بين المسلمين ، فغلطت شوكة الكافرين وأستولوا على بلاد المسلمين حتى لم يبق من الإسلام إلا أقله ؛ فلسال الله أن يتداركنا بعفوه ونصره ولطفه .

الرابع - أن الله سبحانه لا يجعل للكافرين على المؤمنين سبيلا شرما ؛ فإن وجد به خلاف الشرع .

الخامس - « ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا » أى حجة عقلية ولا شرعية يستظهرون بها إلا أبطلها ودحضت .

الثانية - ابن العربي : ونزع عماؤنا بهذه الآية في الاحتجاج على أن الكافر لا يملك العبد المسلم ؛ وبه قال أشهب والشافعي " ، لأن الله سبحانه نفى السبيل فليس للكافر عليه بالشراء سبيل . فلا يشرع له ولا ينعقد العقد بذلك . وقال ابن القاسم عن مالك ، وهو قول أبي حنيفة : إن معنى « لن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا » في دوام الملك ؛ لأننا نحمد الابتداء يكون له [عليه] وذلك بالإرث ، وصورته أن يُسلم عبد كافر في يد كافر فيأمر القضاء عليه ببيعه ، فقبل الحكم عليه ببيعه مات ، فيرث العبد المسلم [وارث^(١)] الكافر . فهذه سبيل قد ثبت قهرا لا قصده فيه ، وأن ملك الشراء ثبت بقصده النية ، فقد أراد الكافر تملكه باختياره ، فإن حكم بمقده ببيعه وثبت ملكه فقد حقق فيه قصده ، ويُعجل له سبيل إليه . قال أبو عمر : وقد أجمع المسلمون على أن حق النصراني واليهودي لعبد المسلم صحيح فاقد عليه . وأجمعوا أنه إذا أسلم عبد الكافر فيبيع عليه أن ثمنه يدفع إليه . فدل على أنه على ملكه يبيع (١) زيادة من ابن العربي .

وعلى ملكه ثبت الحق له، إلا أنه ملك غير مستعتر لوجوب بيعه عليه؛ وذلك والله أعلم لقول الله عز وجل: «وَلَا يَجْعَلُ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا» يريد الاسترقاق والملك والعبودية ملكاً مستعراً دائماً.

واختلف العلماء في شراء العبد الكافر العبد المسلم على قولين: أحدهما - البيع مفسوخ. والثاني - البيع صحيح ويباح على المشتري.

الثالثة - واختلف العلماء أيضاً من هذا الباب في رجل نصراني دبر عبداً له نصرانياً فأسلم العبد، فقال مالك والشافعي في أحد قوليه: يحال بينه وبين العبد، ويخارج على سيده النصراني، ولا يباع عليه حتى يتبين أمره. فان هلك النصراني وطيه دين قضى دينه من ثمن العبد المدبر، إلا أن يكون في ماله ما يحمل المدبر فيعتق المدبر. وقال الشافعي في القول الآخر: إنه يباع عليه ساعة أسلم؛ واختاره المذنب، لأن المدبر وصية ولا يجوز ترك مسلم في يد مشرك يؤلمه ويخارجه، وقد صار بالإسلام حراً له. وقال الليث بن سعد: يباع النصراني من مسلم فيعتقه ويكون ولاؤه للذي اشتراه وأعتقه، ويُدفع إلى النصراني ثمنه. وقال سفيان والكوفيون: إذا أسلم مدبر النصراني قوم قيمته في نفسه، فإن مات النصراني قبل أن يفرغ المدبر من سعيته حتى العبد وبطلت السعاية.

قوله تعالى: «إِنَّ الْمُتَّقِينَ يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِّعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالًا يَرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا» (١)

قوله تعالى: «إِنَّ الْمُتَّقِينَ يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِّعُهُمْ» قد مضى في «البقرة» معنى الخدع. والخداع من الله مجازاتهم على خداعهم أولياءه ورسله. قال الحسن: يُعطى كل إنسان من مؤمن متناق نور يوم القيامة فيفرج المنافقون ويظنون أنهم قد نجحوا؛ فإذا جاءوا إلى الصراط طُغى نور كل منافق، فذلك قولهم: «أَنْظَرُونَا قَتَيْتُمْ مِنْ نُورِكُمْ».

قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُتَالًا ﴾ أى يُصَلُّونَ مراءاة وهم متكاسلون متناقلون ، لا يرجون ثوابا ولا يمتنعون على تركها عقابا . وفى صحيح الحديث : " إن أقبل صلاة على المنافقين العتمة والصبح " . فإن العتمة تاتى وقد أتتهم عمل النهار فيقتل عليهم القيام لها ، وصلاة الصبح تاتى والنوم أحب إليهم من مفروح به ولولا السيف ما قاموا .

والرياء : إظهار الجليل ليراه الناس ، لا لاتباع أمر الله ؛ وقد تقدم بيانه ^(١) . ثم وصفهم بقلة الذكرك عند المراءاة وعند الخوف . وقال صلى الله عليه وسلم ذاكما لمن أخر الصلاة : " تلك صلاة المنافقين - ثلاثا - يجلس أحدهم يرقب الشمس حتى إذا كانت بين قرنى الشيطان أو على قرنى الشيطان قام فنقر أر بما لا يذكر الله فيها إلا قليلا " رواه مالك وغيره . وقيل : وصفهم بقلة الذكرك لأنهم كانوا لا يذكرون الله بقراءة ولا تسبيح ، وإنما كانوا يذكرونه بالتكبير . وقيل : وصفه بالقلة لأن الله تعالى لا يقبله . وقيل : لعدم الإخلاص فيه . وهما مسألان :

الأولى - بين الله تعالى فى هذه الآية صلاة المنافقين ، وبينها رسوله محمد صلى الله عليه وسلم ؛ لمن صلى كصلاتهم وذكر كذكرهم لحق بهم فى عدم القبول ، ونخرج من مقتضى قوله تعالى : « قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ » . وسياق . اللهم إلا أن يكون له عند فيقتصر على الحسن حسب ما عليه النبي صلى الله عليه وسلم للأعرابي حين رآه أخل بالصلاة فقال له : " إذا كنت إلى الصلاة فاسبح الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ثم أركع حتى تطمئن راكعا ثم أرفع حتى تعتدل قائما ثم أعبد حتى تطمئن ساجدا ثم أرفع حتى تطمئن جالسا ثم أفضل ذلك فى صلاتك كلها " . رواه الأئمة . وقال صلى الله عليه وسلم : " لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن " . وقال : " لا تجزئ صلاة لا يقيم الرجل فيها صلته فى الركوع والسجود " . أخرجه الترمذى وقال : حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم ، يرون أن

الرجل يقيم صُلبه في الركوع والسجود : قال الشافعي وأحمد وإسحاق : من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود فصلاته فاسدة ؛ لحديث النبي صلى الله عليه وسلم : " لا تجزئ صلاة لا يقيم الرجل فيها صلبه في الركوع والسجود " . قال ابن العربي : وذهب ابن القاسم وأبو حنيفة إلى أن الطمأنينة ليست بفرض . وهي رواية عراقية لا ينبغي لأحد من المالكيين أن يشتغل بها . وقد مضى في « البقرة » هذا المعنى .

الثانية — قال ابن العربي : إن من صلى صلاة ليراها الناس ويرونها فيها فيشهدون له بالإيمان أو أراد طلب المتلة والظهور لقبول الشهادة وجواز الإمامة فليس ذلك الرأي المنهى عنه ، ولم يكن عليه حرج ؛ وإنما الرأي الممضية أن يُظهرها صبيدا للناس وطريقا إلى الأكل ، فهذه نية لا تجزئ وطيه الإعادة .

قلت : قوله « وأراد طلب المتلة والظهور لقبول الشهادة » فيه نظر . وقد تقدم بيانه في « النساء » فتأمل هناك . ودلت هذه الآية على أن الرأي يدخل الفرض والتل ؛ لقول الله تعالى : « وإذا قاموا إلى الصلاة » يعم . وقال قوم : إنما يدخل التل خاصة ؛ لأن الفرض واجب على جميع الناس والتل حُرصة لذلك . وقيل بالعكس ، لأنه لو لم يأت بالنوافل لم يؤخذ بها .

قوله تعالى : مَذْبِذِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ سَبِيلًا ﴿١٢٦﴾

المذذب بين المزدب بين أمرين ؛ والمذبة الاضطراب . يقال : ذَبَذْتُهُ فَنَذِبْتُه ؛ ومنه قول النابغة :

ألم تر أن الله أعطاك سورة * ترى كل ملك دونها يتذذب

آخر :

خيال لأم السليل ودونها * مسيرة شهر للبريد المذذب

كذا روى بكسر الهمزة الثانية . قال ابن جني : أي المتر القليق الذي لا يثبت ولا يتجمل .
وهؤلاء المنافقون مترددون بين المؤمنين والمشركين ، لا خالصين الإيمان ولا مصرحين بالكفر .
وفي صحيح مسلم من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم : « مثل المنافق كمثل الشاة ^(١) العائرة بين الغنمين يغير إلى هذه مرة وإلى هذه أخرى » وفي رواية « تَكَرَّ » بدل « تَمَرَّ » .
وقرأ الجمهور « مَذْبِذِينَ » بضم الميم وفتح الذالين . وقرأ ابن عباس بكسر الهمزة الثانية .
وفي حرف أبي « متذبذبين » . ويحوز الإدغام على هذه القراءة « مَذْبِذِينَ » بتشديد الذال
الأولى وكسر الثانية . وعن الحسن « مَذْبِذِينَ » بفتح الميم والذالين .

قوله تعالى : يَتْلُوكَ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَخْذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ
دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَتُرِيدُونَ أَنْ تَجْعَلُوا لِلَّهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا مُبِينًا ﴿١١﴾

مفعولان ، أي لا تجعلوا خاصيتكم وبطانتكم منهم ، وقد تقدم هذا المعنى . (أَتُرِيدُونَ أَنْ
تَجْعَلُوا لِلَّهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا مُبِينًا) أي في تعينه إياكم بإقامة حجته عليكم إذ قد نهاكم .

قوله تعالى : إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ يَجْعَلَ
لَهُمْ نَصِيرًا ﴿١٢﴾

قوله تعالى : (فِي الدَّرَكِ) قرأ الكوفيون « الدرك » بإسكان الراء ، والأولى أن تصح ؛ لأنه يقال
في الجمع : أدراك مثل جمل وأجمال ، قاله الضمك . وقال أبو علي : هما لتان كالشع والشمع
ونحوه ، والجمع أدراك . وقيل : جمع الدرك أدرك ، كقلس وأقلس . والنار دركات سبعة ، أي
طبقات ومنازل ، إلا أن استعمل العرب لكل ما تناسل أدراك . يقال للبر : أدراك ، ويقال تعالى
درج ؛ فليجئ درج ، وللنار أدراك . وقد تقدم هذا . فالمنافق في الدرك الأسفل وهي
الهاوية ؛ لغلظ كفره وكثرة ذنوبه . وتكثرت من أدنى المؤمنين . وأعلى الدرجات جهنم ثم لظى

(١) العائرة : المتردة بين فطين لا تدرى أيها تبع .

(٢) راجع ج ٤ ص ٣٦٤ طبعه أملا أرفاقية .

ثم الحطمة ثم السعير ثم سقر ثم الجحيم ثم الهاوية؛ وقد يسمى جميعها باسم الطبقة الأولى، أعادنا الله من مذابها بمنته وكرمه . وعن ابن مسعود في تأويل قوله تعالى : « في الترك الأسفل من النار » قال : توأيت من حديد مقفلة في النار تطبق عليهم . وقال ابن عمر : إن أشد الناس عذابا يوم القيامة المنافقون ومن كفر من أصحاب المائدة وآل فرعون ، تصديق ذلك في كتاب الله تعالى ، قال الله تعالى : « إن المنافقين في الترك الأسفل من النار » . وقال تعالى في أصحاب المائدة : « فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ عَذَابِ اللَّهِ الَّذِي لَا يُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ » . وقال في آل فرعون : « أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ » .

قوله تعالى : **إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُولَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا** ﴿١١٥﴾

استثناء ممن نافق . ومن شرط التائب من التفاق أن يصلح في قوله وفعله . ويستعمل بالله أي يعمل له وماذا ، ويخلص دينه لله ؛ كما نصبت عليه هذه الآية ، وإلا فليس بتائب . ولهذا أوقع أجر المؤمنين في التسوية لانضمام المنافقين إليهم . والله أعلم . روى البخاري عن الأسود قال : كنا في حقة عبد الله بجاء حذيفة حتى قام علينا فسلم ثم قال : لقد نزل التفاق على قوم خير منكم ؛ قال الأسود : سبحان الله ! إن الله تعالى يقول : « إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار » . فتسلم عبد الله ، وجلس حذيفة في ناحية المسجد ؛ فقام عبد الله فنفقوا أصحابه فرماني بالحصى فأنيته ، فقال حذيفة : عجبت من ضحكك وقد عرف ما قلت : لقد أنزل التفاق على قوم كانوا خيرا منكم ثم تابوا فتاب الله عليهم . وقال القراء : معنى « فأولئك مع المؤمنين » أي من المؤمنين . وقال القتيبي : حاد عن كلامهم غضبا عليهم فقال « فأولئك مع المؤمنين » ولم يقل هم المؤمنون . وحذفت الياء من « يؤت » في الخط كما حذفت في اللفظ ؛ لسكونها وسكون اللام بعدها ، ومثله « يَوْمَ يَأْتِ الْمُتَأَدَّى » و « سَدْعُ الزَّيْنَةِ » و « يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِي » حذفت الواو لالتقاء الساكنين .

قوله تعالى : « مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَدَايِكُمْ إِنِّي شَكْرُكُمْ وَآمَنْتُمْ وَكَانَ اللَّهُ

شَاكِرًا عَلِيمًا » (١٧)

استفهام بمعنى التقرير للتأقيد ، التقدير : أى مفعلة له فى مذابك إن شكرتم وآمنتم ، فبئس تعالى أنه لا يسلب الشاكر المؤمن ، وأك تعنيه عباده لا يزيد فى ملكه ، وتركه عقوبتهم على فعلهم لا ينقص من سلطانه . وقال مكحول : أربع من كن فيه كن له ، وثلاث من كن فيه كن عليه ، فالأربع التى له : فالشكر والإيمان والاداء والاستغفار ، قال الله تعالى : « مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَدَايِكُمْ إِنِّي شَكْرُكُمْ وَآمَنْتُمْ » وقال الله تعالى : « وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ » وقال تعالى : « قُلْ مَا يَبْتَغِيكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ » . وأما الثلاث التى عليه : فالذكر واليمنى والنكث ، قال الله تعالى : « قُلْ نَكُتْ فَإِنَّمَا يَنْكُتُ عَلَى نَفْسِهِ » قال تعالى : « وَلَا يَحِصِي الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ » وقال تعالى : « إِنَّمَا يَشْكُرُ عَلَى أَنْفُسِهِمْ » .

(وَكَانَ اللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا) أى يشكر عباده على طاعته ، ومعنى « يشكرهم » يشيهم ، فيقبل العمل القليل ويُعطى عليه الثواب الجزيل ، وذلك شكر منه لعباده . والشكر فى اللغة الظهور ، يقال : دابة شُكِّور إذا أظهرت من السمن فوق ما تغطى من العلف ، وقد تقدّم هذا المعنى مستوفى ، والعرب تقول فى المثل : « أشكر من بروقة » لأنه يقال : تخضر وتضرب بظل راسخاب دون محط . والله أعلم .

(١) راجع : ١ ص ٢٩٧ طبع ثانية ١٤٢٤ هـ .

(٢) البرق : ما يكرس الأرض من أول خضرة النبات : وقيل : هربت معروف .



بِمِ الْجُزْءِ الْخَامِسِ مِنْ تَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ

يتلوه ان شاء الله تعالى الجزء السادس ، وأوله قوله تعالى :

« لَا يَحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ »



صَكَّلَ طبع الجزء الخامس من كتاب "إلغام لأحكام القرآن للقرطبي"
بمطبعة دار الكتب المصرية في يوم الخميس ٢٢ رمضان سنة ١٣٥٦
(٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣٧) م

محمد نديم
ملاحظ المطبعة بدار الكتب
المصرية

(مراجعة ١٤٢٣/١٩٣٦/٣٠٠٠)

دار الكتب المصرية

القسم الأدبي

الجامع لأحكام القرآن

لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القطبي

المجلد السادس

الطبعة

طبعة دار الكتب المصرية

١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨ م

الطبعة الثانية مطبعة دار الكتب المصرية

جميع الحقوق محفوظة لدار الكتب المصرية

فهرس الجزء السادس

صفحة

- ١ تفسير قوله تعالى : « لا يجب الله الجهر بالسوء من القول ... » الآيات . بيان الاختلاف في كيفية الجهر بالسوء ، وما المباح من ذلك ، القول بأن الآية نزلت في الضيافة . ليس من الجهر بالسوء ما وقع من استظالة العباس في حل رضى الله عنهما بمحضرة الصحابة
- ٥ تفسير قوله تعالى : « إن الذين يكفرون بالله ورسوله ... » الآيات . بيان أن الكفر بمحمد عليه الصلاة والسلام كفر بجميع الأنبياء
- ٥ تفسير قوله تعالى : « يسألك أهل الكتاب أن تنزل عليهم ... » الآيات . طلب اليهود من النبي صلى الله عليه وسلم تمتنا منهم أن يصعد إلى السماء على مرأى منهم ويأتيهم بكتاب أنه رسول من عند الله ، بيان أن أسلافهم قد عتوا موسى بأكبر من هذا فوقوا بالصاعقة
- ٦ تفسير قوله تعالى : « وقولهم إنا قتلنا المسيح عيسى بن مريم ... » الآيات . أزد على اليهود في ادعائهم صلب المسيح
- ٩ تفسير قوله تعالى : « فيظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم ... » الآيات . اختلاف العلماء في سبب تحريم الطيبات على اليهود . جواز معاملة الكفار على رباهم ، واتهام ما حرم الله تعالى عليهم
- ١٢ تفسير قوله تعالى : « لكن الراضون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك ... » الآية . بيان اختلاف النعاة في إعراب هذه الآية . الرد على من زعم الحسن في القرآن
- ١٣ تفسير قوله تعالى : « إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده ... » الآيات
- ١٥ تفسير قوله تعالى : « يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم ... » الآية . بيان معنى غلو اليهود والنصارى . الحكمة في التصريح باسم مريم في كتابه تعالى . معنى قوله : « وروح منه » ، بيان التثنية عند النصارى . ما قيل في سبب اختلاف النصارى ...

٢٠

صفحة

- ٢٦ تفسير قوله تعالى : « لن يستنكف المسيح أن يكون عبداً لله » الآيات
 تفسير قوله تعالى : « يستفتونك قل الله يفتيك في الكلالة ... » الآية . بيان وقت
 نزول الآية وسببه . المراد بالإخوة في الآية . الجمهور من العلماء يعملون
 الأخوات عصبة البنات وإن لم يكن معهن أخ . هذه الآية تسمى بآية الصيف ... ٢٨

سورة المائدة

- الكلام على سورة المائدة ، وبيان أنها أحرما نزل من القرآن ، وأنه ليس فيها
 مسوخ ، وأن فيها تسع عشرة فريضة ٣٠
 تفسير قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود ... » الآية . بيان أن الآية
 تضمنت خمسة أحكام ، معنى العقود ، وما المراد بها . الاختلاف في معنى
 « بهيمة الأنعام » . اختلاف النفاذ في « إلا ما يتلى » هل هو استثناء أو لا ... ٣١
 تفسير قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تحلوا شعائر الله ... » الآية . بيان معنى
 الشعائر . اختلاف العلماء في إشعار الهدى . الشهر الحرام جلس يراد به الأشهر
 الحرم . بيان معنى الهدى والقلائد . بيان أن التقليد بمنزلة الإحرام . من قلده
 بدنة وصافها يصير محرماً . من بعث بالهدى ولم يسق بنفسه هل يصير محرماً
 أم لا . لا يجوز بيع الهدى ولا هبته إذا قلده وأشعره . هل الآية محكمة أم منسوخة
 بآية السيف ؟ ٣٧
 تفسير قوله تعالى : « حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير ... » . بيان معنى الخنزير .
 عادة أهل الجاهلية في خنق الحيوان ثم أكله . معنى الوقذ . عادة أهل الجاهلية
 في أكل الوقيد . حكم الصيد بالبنشق والجحر والمراض . عادة العرب في أكل
 المتريدة والنطيحة وما أكل السبع . الذكاة في كلام العرب . ذكاة الجنين .
 اختلاف العلماء فيما تقع به الذكاة . كيفية الذبح . من تصح منه الذكاة .
 ذكاة ما استوحش من الإنسي والتمردى . إحسان الذبح . ماذبح على النصب .
 النصاب والأزلام عند العرب . الزمن الذي نزل فيه « اليوم أكلت لكم دينكم »
 ومعنى الكلام هنا . من دحسته ضرورة إلى أكل الميتة وسائر المحرمات ... ٤٧

صحة

تفسير قوله تعالى : « يستلونك ماذا أحل لهم قل أحل لكم الطيبات ... » الآية .
 سبب نزول الآية . معنى الطيبات . إباحة الانتفاع بما علم من الجوارح .
 لا بد للصائد أن يقصد عند الإرسال التذكية والإباحة . الشرط في تعلم الجوارح .
 إذا أكل الجارح من الصيد هل يؤكل ما بقي منه أم لا . شرب دم الصيد ليس
 بأكل . إن وجد الصائد مع كلبه كلباً آخر لا يأكل الصيد . حكم ما إذا مات
 الصيد في أنواء الكلاب من غير بيع . أقوال العلماء في أكل الصيد الغائب .
 اختلاف العلماء في الصيد بكلب اليهودي والنصراني والمجوسي . في الآية دليل
 على جواز اقتناء الكلاب . وفيها دليل على أن العالم له من الفضيلة ما ليس للجاهل .
 هل الأمر بالتسمية عند الإرسال أم عند الأكل ؟ ٦٥

تفسير قوله تعالى : « اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل
 لكم ... » الآية . بيان أن الطعام هنا خاص بالذبايح عند الأكثر . حل ذبايح
 أهل الكتاب وطعامهم . هل تعمل الذكاة فيما حرم عليهم أولاً . ذبايح من
 لا تكب له لا تؤكل ، ويؤكل طعامهم إلا الجبن . حكم الأكل والشرب والطبخ
 في آنية الكفار ٧٥

تفسير قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة ... » الآية . بيان
 أن الآية نزلت في قصة حاشية رضى الله عنها حين فقدت العقدة في غزوة
 المُرثِيع . أقوال العلماء في معنى « إذا قمتم إلى الصلاة » : هل اللفظ عام
 والوضوء فرض في كل قيام إلى الصلاة أم هو خاص بالنهي صلى الله عليه وسلم ،
 أم الأمر يعمل على الندب ، أم كانت الفرضية قبل فتح مكة ونسخت بعد الفتح .
 حد الوجه وتحليل الحية . هل يتناول الأمر غسل باطن القدم والأظفار أم لا .
 حكم النية في الوضوء . أقوال العلماء في غسل اليدين مع المرققين . أقوال العلماء
 في تقدير مسح الرأس ، ومن أين يبدأ بمسحه . حكم مسح الأذنين . هل فرض
 الرجلين الفسل أو المسح . المسح عند العرب يطلق بمعنى المسح ، ويطلق بمعنى
 التسل . القول بأن المسح مقيد بما إذا كان طليهما خفان . القاطع أن الفرض
 التسل . الكعب هو العظم الناقئ في جنب الرجل وليس بالظاهر في وجه

صفحة

- القدم . حكم تحليل الأصابع . حكم الموالاة والترتيب بين الأعضاء . إذا كان
في الاشتغال بالوضوء فوات الوقت هل يتيمم أم لا . حكم الاستنجاء . أحكام
المسح على الخفين . الكلام على الطهارة من الجنابة . حكم فاقد الطهورين .
٨٠ فضل الوضوء والطهارة
تفسير قوله تعالى : « واذكروا نعمة الله عليكم وميثاقه الذي واثقكم به ... » الآية .
١٠٨ بيان المعنى المراد من الميثاق
تفسير قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله » الآيات
١٠٩ تفسير قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا اذكروا نعمة الله عليكم ... » الآية . سبب
نزول الآية ، قصة غوث بن الحرث
١١٠ تفسير قوله تعالى : « ولقد أخذ الله ميثاق بني إسرائيل ... » الآية . بيان معنى
التقييد . قصة نقباء بني إسرائيل وكيفية بثهم . الآية دليل على قبول خبر
الواحد والمخاض الجاسوس . أسماء النقباء
١١١ تفسير قوله تعالى : « فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم وجعلنا قلوبهم قاسية ... » الآية .
١١٤ الكلام على معنى « قاسية » واختلاف القراء فيها
تفسير قوله تعالى : « ومن الذين قالوا إنا نصارى أخذنا ميثاقهم ... » الآيات .
بيان أن النصارى افترقوا إلى اليعاقبة والنسطورية والمكائنية وكفر بعضهم
بعضاً ، وبيان شيء من قبائحهم
١١٦ تفسير قوله تعالى : « وقالت اليهود والنصارى نحن أبناء الله وأحباؤه ... » الآية .
١٢٠ بيان سبب نزول الآية
تفسير قوله تعالى : « يا أهل الكتاب قد جاءكم رسولنا بين لكم على فترة من الرسل ... »
الآية . بيان أن النبي صلى الله عليه وسلم أرسل على فترة من الرسل ، وبيان مدة
تلك الفترة
١٢١ تفسير قوله تعالى : « وإذ قال موسى لقومه يا قوم اذكروا نعمة الله عليكم ... »
الآيات . عقوبة الغال في شريعة من قبلنا . حكمة حبس الشمس على يوشع .
خبر وفاة هرون وموسى عليهما السلام
١٢٣

سنة

تفسير قوله تعالى : « وائل عليهم نبأ ابن آدم بالحق ... » الآيات . قصة هابيل وقايل . كلام العلماء في الدفاع عن النفس . سنة الفتن . يستحب في القبر سحته وإحصائه . بيان أن الحمد أفضل من الشق . دهاء ابن عمر ليت بعد وضعه في القبر ١٣٣

تفسير قوله تعالى : « من أجل ذلك كتبنا على بنى إسرائيل أنه من قتل نفسا بغير نفس ... » الآية . اختلاف العلماء في المعنى المراد في قوله : « فكأنما قتل

الثامن بجيما » ١٤٥

تفسير قوله تعالى : « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ... » الآيات . سبب نزول هذه الآيات . اختلاف العلماء فيمن يستحق اسم المحاربة . حكم المحارب . أقوال العلماء في معنى الثمن من الأرض . هل يراعى في المحارب أن يأخذ نصاب المارقة أولا ؟ . المحارب يقتل من لا كفه له . المحاربون يقتل بعضهم ولم يقتل الآخر . واجب الإمام والمسلمين قبل المحاربين . حكم ما إذا تاب المحاربون قبل القدرة عليهم . يناشد اللص بالله تعالى قبل قتاله .

إذا طلب المحاربون الشيء الخفيف هل يعطونه أو يحاربون ١٤٧

تفسير قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وابتغوا إليه الوسيلة ... » الآيات .

بيان معنى الوسيلة ١٥٨

تفسير قوله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ... » الآية . قطع السارق من أحكام الجاهلية . أول من حكم بقطعه في الجاهلية . أول سارق قطع في الإسلام من الرجال ومن النساء . ما يجب فيه التقطع . معنى الحرز ، وهو في كل شيء يحسبه . حكم الجساعة يشتركون في إخراج نصاب من حرزه . هل يكون غرم مع التقطع أم لا . اختلاف العلماء في قطع من سرق المال من الذي سرقه . ما يتبر في السارق ، وفي الشيء المسروق ، وفي الموضع المسروق منه ، وفي صقته . لا يقطع الأبرار في سرقة مال ابنهما . حكم الابن إذا سرق من أبويه . سارق المصحف . قطع اليد في السفر ، وإقامة الحدود في أرض الحرب . إلى أين تقطع اليد أو الرجل . حكم السارق يسرق مرارا . السارق

صفحة

- يقتل هل يدخل فيه القطع أم لا . تعليق يد السارق في عنقه . هل يسقط
القطع بالتوبة أم لا . الحسكة في أن الله تعالى بدأ بالسارق قبل السارقة
عكس الزنى ١٥٩
- تفسير قوله تعالى : « يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر ... »
الآية . الاختلاف في سبب نزول الآية . حكم المحكم . شهادة الذي . معنى
تحريف اليهود للكلم ١٧٦
- تفسير قوله تعالى : « سمعون للكذب أكلون للسحت ... » الآية . معنى
السحت في اللغة . وجه تسمية المال الحرام سحتا . الحاكم إذا ارتضى . حكم
الرشوة في كل شيء . الصحيح في كسب الجاهل أنه طيب . هل الآية محكمة .
والحاكم غير في الحكم بين الكفار أم هي مبلوغة ١٨٢
- تفسير قوله تعالى : « إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور ... » الآية ١٨٨
- تفسير قوله تعالى : « وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس ... » الآية . بيان
سبب نزول الآية . جريان القصاص فيما ذكر في الآية . دية العينين في حال
الخطأ . ما قيل في دية الأنف . دية الأذنين ونقصان السمع . اختلاف
العلماء في ديات الأسنان . ما قيل في سن الصغير قبل أن يشغل . سن الكبير
تقلع فيأخذ ديتها ثم تنبت . السن تقلع فيردها صاحبها فتلتحم . دية الشفتين .
ما قيل في قطع اللسان . القصاص في الجروح إلا في الخوف . أقوال العلماء
في القصاص من عظام الجسد . أنواع الشجاج وما قيل في حكمها . هل يجاد .
من الظلمة أم لا . أقوال العلماء في عقل جراحات النساء . ما فيه جمال مفرد .
عن منفعة فيه . حكومة . بيان صفة الحكومة ١٩١
- تفسير قوله تعالى : « وبقينا على آثارهم عيسى بن مريم ... » الآيات ٢٠٨
- تفسير قوله تعالى : « ألحكم الجاهلية بينون ... » الآية . وفيه : ما قيل في الرجل
يفضل بعض ولده على بعض . اختلاف القراء في هذه الآية ٢١٤
- تفسير قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء ... » الآية .
الاختلاف في سبب نزول الآية . التهي عن موالاة المشركين ٢١٦

صفحة	
٢١٧	تفسير قوله تعالى : « فترى الذين في قلوبهم مرض ... » الآية
	تفسير قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه ... » الآية . الاختلاف
٢١٩	في سبب نزول الآية . خبر من ارتد من العرب بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ...
	تفسير قوله تعالى : « إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا ... » الآيات . خبر تصديق
	علي رضي الله عنه بالخاتم وهو في الصلاة . بيان أن العمل القليل في الصلاة
٢٢١	لا يطلها
	تفسير قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تقبلوا الذين اتحلوا دينكم هزوا ولعبا ... »
٢٢٣	الآية . بيان أن الآية تضمنت المنع من التأييد والانتصار بالمشركون
	تفسير قوله تعالى : « وإذا ناديتكم إلى الصلاة اتحلوها هزوا ولعبا ... » الآية .
	الكلام على مشروعية الأذان . حكم الأذان والإقامة . كيفية الأذان . الاختلاف
	في التثويب لصلاة الصبح . الأذان بعد دخول الوقت . المؤذن يؤذن
	ويقوم فيه . المؤذن يرسل ولا يطرب . سامع الأذان يحكيه . فضل الأذان
٢٢٤	والمؤذن . حكم أخذ الأجرة على الأذان
	تفسير قوله تعالى : « قل يا أهل الكتاب هل تقفون منا إلا أن آمنا بالله ... » الآيات .
٢٣٣	بيان سبب نزول الآية . اثنا عشر وجها في قراءة « وعيد الطاغوت »
	تفسير قوله تعالى : « وإذا جاءكم قالوا آمنا ... » الآيات . بيان صفة المنافقين .
٢٣٦	دلت الآية على أن تارك النهي عن المنكر كمرتكب المنكر
	تفسير قوله تعالى : « وقالت اليهود يد الله مغلولة ... » الآية . خبر القائل بأن يد الله
٢٣٧	مغلولة . معنى اليد في كلام العرب . المعنى المراد بيد الله تعالى
	تفسير قوله تعالى : « ولو أن أهل الكتاب آمنوا واتقوا ... » الآيات . بيان أن
٢٤١	اليهود والنصارى لو عملوا بأحكام كتابهم لوسع عليهم في الرزق
	تفسير قوله تعالى : « يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك ... » الآية . دلالة
	الآية على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكتم شيئا من أمر الدين تقية وأنه لم
٢٤٢	يسر إلى أحد شئنا منه . سبب نزول الآية . قضية غورث بن الحرث

صفحة	
تفسير قوله تعالى : « قل يا أهل الكتاب لستم على شيء حتى تقيموا التوراة والإنجيل ... » الآية . بيان أن أهل الكتاب ليسوا على دين صحيح حتى يسموا بما	
في التوراة والإنجيل ...	٢٤٥
تفسير قوله تعالى : « إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى ... » الآية	
أقوال النحاة في إصراب هذه الآية ...	٢٤٦
تفسير قوله تعالى : « لقد أخذنا ميثاق بني إسرائيل ... » الآيات ...	٢٤٧
تفسير قوله تعالى : « لقد كفر الذين قالوا إن الله هو المسيح بن مريم » إلى قوله :	
« والله غفور رحيم » . أقوال فرق النصارى في ادعائهم التثليث ...	٢٤٩
تفسير قوله تعالى : « ما المسيح بن مريم إلا رسول قد خلت من قبله الرسل ... »	
الآية . بيان الرد على النصارى في قولهم إن المسيح إله . استدلل بهذه الآية من	
قال إن مريم لم تكن نية ...	٢٥٠
تفسير قوله تعالى : « قل يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم غير الحق ... » الآية ...	٢٥١
تفسير قوله تعالى : « لمن الذين كفروا من بني إسرائيل ... » الآية . جواز لمن	
الكافرين وإن كانوا من أولاد الأنبياء ...	٢٥٢
تفسير قوله تعالى : « كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه ... » . حكم النهي عن المنكر .	
ليس من شرط الناهي أن يكون سلباً عن معصية ...	٢٥٣
تفسير قوله تعالى : « ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي ... » الآية . بيان أن من اتخذ	
كافراً ولياً فليس يؤمن إذا اعتقد اعتقاده ورضى أفعاله ...	٢٥٤
تفسير قوله تعالى : « لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود ... » الآية .	
قصة الرجال الذين نزلت فيهم هذه الآية ...	٢٥٥
تفسير قوله تعالى : « وإذا سمعوا ما أنزل إلى الرسول ترى أعينهم تفيض من الدمع ... » الآية ...	٢٥٨
تفسير قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ... » الآية .	
سبب نزول الآية . الرد على غلاة المتزهدين . حكم من حرم شيئاً مما أحل الله .	٢٦٠
تفسير قوله تعالى : « وكلوا مما رزقكم الله حلالاً طيباً ... » الآية ...	٢٦٣

صفحة

تفسير قوله تعالى : « لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ... » الآية . سبب نزول الآية .

أقسام اليمين . اليمين المتعقبة . اليمين القنوس . الخالف على بر ما لم يفعل . قول الخالف : لأفعلن وإن لم أفعل بمنزلة الأمر ؛ ولا أفعل وإن فعلت بمنزلة النهي . المحلوف به هو الله سبحانه وأسماء وصفاته . الحلف بالقرآن . الحلف بالنبي صلى الله عليه وسلم . من قال هو يهودى أو برىء من الإسلام . من حلف بما يضاف إلى الله تعالى . اليمين تحلها الكفارة أو الاستثناء . الاستثناء هل يكون مقترنا باليمين أم لا ؟ الاستثناء في اليمين بغير الله تعالى . تقديم الكفارة على الحنث . إطعام المساكين العشرة . دفع الكفارة إلى مسكين واحد . ما يجوز في كسوة المساكين العشرة . ما يشترط في حق الرقية . ثم تكون الكفارة إذا مات الخالف ؟ . المراعى وقت التكفير لا وقت الحنث . الصيام لمن لم يجد . كفارة

العبد إذا حنث . كفارة اليمين بغير الله تعالى ٢٦٤

تفسير قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس ... » الآيات . سبب نزول الآية . تحريم الخمر كان بتدريج . معنى الرجس والرجز والركس . تجارة الخمر . بيع الخمر وسائر النجاسات . تحليل الخمر . حل الخمر . تحريم اللعب بالنرد والشطرنج ٢٨٥

تفسير قوله تعالى : « ليس على الذين آمنوا وعمالوا الصالحات جناح فيما طعموا ... » الآية . سبب نزول الآية . حكم نبيذ الخمر والزبيب إذا أسكر . ثم تكون الخمر . خير قدامة بن مظهر بن مظهر ٢٩٣

تفسير قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ... » الآية . بيان وقت نزول الآية . من المخاطب بها . ما وقع من الصيد في الفخ والحباله . حمام الأربعة وتحمل الجباح . الصيد للأخذ لا للثير . صيد أهل الكتاب ٢٩٩

تفسير قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأتم حرم ... » الآية . حكم من قتل صيدا أو ذبحه فأكل منه . الصيد في الآية عام في كل صيد . ما يجوز قتله من صيد البر . اللفظ يتناول الزمان والمكان وحالة الإحرام . خروج تحريم الزمان بالإجماع . بقاء تحريم المكان وحالة الإحرام على أصل التكليف . حرم

صفحة

المكان . حكم قاتل الصيد في العمد والخطأ والنسيان . من قتل الصيد مرة بعد مرة . من تنف ريش طائر . ما يجرى من الصيد . جزاء الصيد من النعم . بفض النعمة والحمامة . ما لا مثل له من الصيد . تحكيم العدلين . اتفاق الحكيم واختلافهما . هل يجوز أن يكون الجاني أحد الحكيم أم لا حكم ما إذا اشترك جماعة محرمون في قتل صيد . حكم ما إذا قتل جماعة صيدا في الحرم وهم محلون . إذا حكا بالهدى يفعل به ما يفعل بالهدى . قيمة الصيد من الطعام . الوقت الذي يعتبر فيه المثلف . مثل الطعام من الصيام . في أى شيء يمثل الطعام الصيام ٣٠١

تفسير قوله تعالى : «أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسيارة...» الآية . ما يؤكل من حيوان البحر . حكم السمك الطافي . الحيوان الذى يعيش في البر والبحر . ما يأكله المحرم من الصيد . المحرم يصيد في الحل ثم يدخله الحرم . المحرم يدل محرما آخر على الصيد . الصيد يكون على فرع شجرة في الحل وأصلها في الحرم أو العكس ٣١٧

تفسير قوله تعالى : «جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس...» الآية . بيان الحكمة في جعل الله هذه الأشياء قياما للناس . المراد بالشهر الأشهر الثلاثة . احترام الأشهر الثلاثة عند العرب ٣٢٤

تفسير قوله تعالى : « ما على الرسول إلا البلاغ » الآية ٣٢٧

تفسير قوله تعالى : « قل لا يستوى الخبيث والطيب...» الآية . بيان المراد بالخبيث والطيب . حكم البيع الفاسد . حكم البناء والفرس في الأرض المغصوبة... ٣٢٧

تفسير قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبدل لكم تسؤكم... » الآية . سبب نزول الآية . كراهية السؤال والنهي عنه . حكم من سأل متفهما راجبا في العلم... .. ٣٣٠

تفسير قوله تعالى : « ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام...» الآية . بيان معنى البحيرة والسائبة والوصيلة والحام في الجاهلية ، أول من سبب السوائب.

- منع الأحباس عند أبي حنيفة قياساً على البحيرة والسائبة، ما لمحبس من التصرف
في الحبس عند الجيز، انتفاع الواقف بوقته، عتق السائبة ... ٣٣٥ ...
- تفسير قوله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم...» الآية، حديث أبي بكر
رضي الله عنه في تأويل الآية، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بحسب الزمان
والأحوال، اشتغال الإنسان بعبود نفسه، متى يتبين الأمر بالمعروف والنهي
عن المنكر ... ٣٤٢ ...
- تفسير قوله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم...» إلى قوله: «والله لا يهدي
القوم الفاسقين»، سبب نزول الآية، قصة تميم الداري وصدي بن بدء،
معنى «شهد» في كتاب الله، شهادة أهل الكتاب على المسلمين في السفر،
حبس من وجب عليه الحق، الآية أصل في التلظي في الإيمان، بأي شيء
يكون التلظي، من المراد بقوله: «فيقسمان» ... ٣٤٥ ...
- تفسير قوله تعالى: «يوم يجمع الله الرسل فيقول ماذا أجمعتم...» الآية ... ٣٦٠ ...
- تفسير قوله تعالى: «إذ قال الله يا عيسى بن مريم اذكر نعمتي عليك وعلى والدتك...»
الآية ... ٣٦٢ ...
- تفسير قوله تعالى: «وإذ أوحيت إلى الحواريين أن آمنوا بي وبرسولي...»
الآية، معنى الوحي في كلام العرب ... ٣٦٣ ...
- تفسير قوله تعالى: «إذ قال الحواريون يا عيسى بن مريم هل يستطيع ربك أن
ينزل علينا مائدة...» الآيات، قصة المائدة ... ٣٦٤ ...
- تفسير قوله تعالى: «وإذ قال الله يا عيسى بن مريم أنت قلت للناس اتخذوني
وأولي الهين من دون الله...» الآية ... ٣٧٤ ...
- تفسير قوله تعالى: «ما قلت لهم إلا ما أمرتني به...» الآية ... ٣٧٦ ...
- تفسير قوله تعالى: «إن تعذبهم فأنهم يجادلوك...» الآية ... ٣٧٧ ...
- تفسير قوله تعالى: «قال الله هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم...» الآية ... ٣٧٩ ...
- تفسير قوله تعالى: «قال الله السموات والأرض وما فيهن...» الآية ... ٣٨١ ...

مسورة الأنعام

- تفسير قوله تعالى : « الحمد لله الذى خلق السموات والأرض ... الآية » ما قبل
 فى فضل سورة الأنعام . معنى « خلق » . أسماء الأيام التى خلق الله فيها السموات
 والأرض . اختلاف العلماء فى المعنى المراد بالظلمات والنور . معنى الجوهر والعرض ٣٨٣
- تفسير قوله تعالى : « هو الذى خلقكم من طين ثم قضى أجلا ... الآية » بيان
 خلق الإنسان فى الرحم . الأرض التى خلق منها آدم عليه السلام ، سنة ووفاته ... ٣٨٧
- تفسير قوله تعالى : « وهو الله فى السموات والأرض ... الآيات ... » ٣٩٠
- تفسير قوله تعالى : « ألم يروا كم أهلكتنا من قبلهم من قرن ... الآية » ما قبل فى معنى القرن ٣٩١
- تفسير قوله تعالى : « ولو نزلنا عليك كتابا فى قرطاس ... الآية ... » ٣٩٢
- تفسير قوله تعالى : « وقالوا لولا أنزل عليه ملك ... الآيات ... » ٣٩٣
- تفسير قوله تعالى : « قل سيروا فى الأرض ثم انظروا ... الآيات ... » ٣٩٤
- تفسير قوله تعالى : « وله ما سكن فى الليل والنهار ... الآيات ... » ٣٩٦
- تفسير قوله تعالى : « وإن يمسك الله بضرب فلا كاشف له إلا هو ... الآية ... » ٣٩٨
- تفسير قوله تعالى : « وهو القاهر فوق عباده ... الآيات ... » ٣٩٨
- تفسير قوله تعالى : « الذين آتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون أبناءهم ... الآية ... » ٤٠٠
- تفسير قوله تعالى : « ومن أنظلم ممن افترى على الله كذبا ... الآيات ... » ٤٠٠
- تفسير قوله تعالى : « ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا والله ربنا ما كنا مشركين » .
 فيه خمس قراءات فى قوله : « ثم لم تكن فتنتهم » ... ٤٠١
- تفسير قوله تعالى : « ومنهم من يستمع إليك وجعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه ... الآية » ٤٠٤
- تفسير قوله تعالى : « وهم يهتفون عنه وينأون عنه ... الآية » ما قبل فى سبب
 نزول الآية . نصرة أبى طالب للنبي صلى الله عليه وسلم . إسلام عبد الله بن
 الزبير وشعره فى مدح النبي صلى الله عليه وسلم ... ٤٠٥
- تفسير قوله تعالى : « ولو ترى إذ وقفوا على النار فقالوا ياليتنا نرد ... الآية ... » ٤٠٨
- تفسير قوله تعالى : « بل بدا لهم ما كانوا يخفون من قبل ... الآية ... » ٤٠٩
- تفسير قوله تعالى : « وقالوا إن هى إلا حياتنا الدنيا ... الآية ... » ٤١٠

من تفسير القرطبي

(س)

صفحة

- تفسير قوله تعالى : « ولو ترى إذ وقفوا على ربه ... » الآية ... ٤١١
- تفسير قوله تعالى : « قد خسر الذين كذبوا بقاء الله ... » الآية ... ٤١١
- تفسير قوله تعالى : « وما الحياة الدنيا إلا لعب ولهو ... » الآية ... ٤١٣
- تفسير قوله تعالى : « قد نعلم إنه ليحزنك الذي يقولون ... » الآيات ... ٤١٦
- تفسير قوله تعالى : « وإن كان كبر عليك إعراضهم ... » الآيات ... ٤١٧
- تفسير قوله تعالى : « إنما يستجيب الذين يسمعون ... » الآيات ... ٤١٨
- تفسير قوله تعالى : « وما من دابة في الأرض ولا مطر يطير يخالجه إلا أم ... » الآية ... ٤١٩
- تفسير قوله تعالى : « والذين كذبوا بآياتنا صم وبكم في الظلمات ... » الآيات ... ٤٢٢
- تفسير قوله تعالى : « ولقد أرسلنا إلى أم من قبلك ... » الآية . الرد على العباد في تأديب أنفسهم بالجويع والعري ... ٤٢٤
- تفسير قوله تعالى : « فلولوا إذ جاءهم بأسنا تضرعوا ... » الآيات ... ٤٢٥
- تفسير قوله تعالى : « قل أرأيتم إن أخذ الله سمعكم وأبصاركم ... » الآيات ... ٤٢٧
- تفسير قوله تعالى : « وما نزل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين ... » الآية ... ٤٢٩
- تفسير قوله تعالى : « قل لا أقول لكم عندى خزائن الله ولا أعلم الغيب ... » الآية ... ٤٢٩
- تفسير قوله تعالى : « وأنذره الذين يخافون أن يحشروا إلى ربه ... » الآية ... ٤٣٠
- تفسير قوله تعالى : « ولا تطرد الذين يدعون ربه بالعداوة والعشى يريدون وجهه » الآيات . سبب نزول الآية . احترام الصالحين واجتناب ما يؤذيهم ... ٤٣١
- تفسير قوله تعالى : « قل إني نهيأت أن أعبد الذين تدعون من دون الله ... » الآية ... ٤٣٧
- تفسير قوله تعالى : « قل إني على بينة من ربي ... » الآية ... ٤٣٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله تعالى : لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلِمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا ﴿١٨﴾ إِنْ تَبَدُّوا خَيْرًا أَوْ نَحْفَوْهُ أَوْ تَعْفُوا عَنْ سُوءِ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا ﴿١٩﴾

فيه ثلاث مسائل :

الأولى - قوله تعالى : (لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ) وتم الكلام . ثم قال جل وعز : (إِلَّا مَنْ ظَلِمَ) استثناء ليس من الأول في موضع نصب ؛ أي لكن من ظلم فله أن يقول ظلمي فلان . ويجوز أن يكون في موضع رفع ويكون التقدير ؛ لَا يُحِبُّ اللَّهُ أَنْ يَجْهَرَ أَحَدٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَنْ ظَلِمَ . وقراءة الجمهور « ظَلِمَ » بضم الظاء وكسر الهمزة ، ويجوز إسكانها . ومن قرأ « ظَلِمَ » بفتح الظاء وقع الهمزة وهو زيد بن أسلم وابن أبي إسحق وغيرهما على ما يأتي فلا يجوز له أن يسكن الهمزة لخفة الفتحة . فعلى القراءة الأولى قالت طائفة : المعنى لا يحب الله أن يجهر أحد بالسوء من القول إلا من ظلم فلا يكره له الجهر به ، ثم اختلفوا في كيفية الجهر بالسوء وما هو المباح من ذلك ؛ فقال الحسن ؛ هو الرجل يظلم الرجل فلا يدع عليه ، ولكن ليقول : اللهم أعني عليه ، اللهم استخرج حقى ، اللهم حل بينه وبين ما يريد من ظلمي ؛ فهذا دعاء في المدافعة وهو أقل منازل السوء . وقال ابن عباس وغيره : المباح لمن ظلم أن يدعو على من ظلمه ، وإن صبر فهو خير له ؛ فهذا إطلاق في نوع الدعاء على الظالم . وقال أيضا والسدى : لا بأس لمن ظلم أن يتصرم من ظلمه بمثل ظلمه ويجهره بالسوء من القول . وقال ابن المستنير : « إِلَّا مَنْ ظَلِمَ » معناه ؛ إلا من أكره على أن يجهر بسوء من القول ككفر أو نحوه فذلك مباح . والآية على هذا في الإكراه ؛ وكذا قال قطرب :

« إلامن ظلم » يريد المكروه؛ لأنه مظلوم فذلك موضوع عنه وإن كفر؛ قال : ويجوز أن يكون المعنى « إلامن ظلم » على البذل؛ كأنه قال : لا يحب الله إلا من ظلم، أى لا يحب الله الظالم؛ فكأنه يقول : يجب من ظلم أى يأحر من ظلم . والتقدير على هذا القول : لا يحب الله ذا الجهر بالسوء إلا من ظلم، على البذل . وقال مجاهد : نزلت فى الصبابة فرخص له أن يقول فيه، قال ابن جرير عن مجاهد : نزلت فى رجل ضاف رجلا بفلاة من الأرض فلم يضيفه فنزلت « إلامن ظلم » ورواه ابن أبى نجيح أيضا عن مجاهد؛ قال : نزلت هذه الآية « لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم » فى الرجل يمر بالرجل فلا يضيفه فرخص له أن يقول فيه لأنه لم يحسن ضيافته، وقد استدلت من أوجب الصبابة بهذه الآية؛ قالوا : لأن الظلم ممنوع منه فدل على وجوبها ؛ وهو قول الليث بن سعد . والجمهور على أنها من مكارم الأخلاق وسياق بيانها فى «هود»^(١) والذى يقتضيه ظاهر الآية أن للظلم أن يتنصر من ظالمه — ولكن مع اقتصاد — إن كان مؤمنا كما قال الحسن؛ فأما أن يقابل الغف بالغف ونحوه فلا ؛ وقد هدم فى «البقرة»^(٢) . وإن كان كافرا فأرسل لسانك وأدع بما شئت من الملكة وبكل دعاء ؛ كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال : «اللهم أشد وطأتك على مضر وأجعلها عليهم سين كسين يوسف» وقال : «اللهم عليك بفلان وفلان» ستمهم . وإن كان مجاهرا بالظلم دعى عليه جهرا ، ولم يكن له عرض محترم ولا بدن محترم ولا مال محترم . وقد روى أبو داود عن عائشة قالت : سرق لها شيء فجمعت تدعو عليه ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «لا تسبني عنه» أى لا تحقني عنه العقوبة بدعائك عليه . وروى أيضا عن عمرو بن الشريد عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «لئى الواجد ظلم يحل عر ضه وعقوبته» . قال ابن المبارك : يحل عر ضه يظلم له ، وعقوبته يجلس . وفى صحيح مسلم «مطل الغنى ظلم» . فالمرس المتمكن إذا طوالب بالأداء ومطل ظلم، وذلك يبيح من عر ضه أن يقال

(١) فى المسلة الثانية من آية ٦٩ .

(٢) راجع ج ٢ ص ٣٦٠ طبع ثانية .

(٤) ألقى : المثل . الواجد : التاجر على أداء دينه .

(٣) أى السارق .

فيه فلان يَملِكُ الناس ويحبس حقوقهم ويبيع للإمام أدبه وتمزيه حتى يرتدع عن ذلك ؛
حكى معناه عن سفيان، وهو معنى قول ابن المبارك رضى الله عنهما .

الثانية - وليس من هذا الباب ما وقع في صحيح مسلم من قول العباس في علي رضى الله عنهما بمحضرة عمر وعثمان والزيير وعبد الرحمن بن عوف : يا أمير المؤمنين أقض بيني وبين هذا الكاذب الأثم الفاسد الخائن . الحديث . ولم يرِدْ عليه واحد منهم ؛ لأنها كانت حكومة ، كل واحد منهما يمتنعها لنفسه ، حتى أخذ فيها عليهم عمر الراجب ؛ قاله ابن العربي . وقال صاحبنا : هذا إنما يكون فيما إذا استوت المنازل أو تقاربت ، فاما إذا تفاوتت فلا يمكن الفوضى من أن تستطيل على الفضلاء ، وإنما تطلب حقها يجرّد الدعوى من غير تصريح بظلم ولا غضب ؛ وهذا صحيح وعليه تدل الآثار . ووجه آخر - وهو أن هذا القول أخرجه من العباس الغضب وصولة سلطة المومة ؛ فإن ألم مسنو الأب ، ولا شك أن الأب إذا أطلق هذه الانفاظ على ولده إنما يُجِلُّ ذلك منه على أنه قصد الإغلاط والردع بمالفة في تأديبه ، لا أنه موصوف بتلك الأمور ؛ ثم أنضاف إلى هذا أنهم في محاجة ولاية دينية ؛ فكان العباس يمتد أن مخالفته فيها لا تجوز ، وأن مخالفته فيها تؤدي إلى أن يتصف المخالف بتلك الأمور ؛ فاطلقها ببوادر الغضب على هذه الأوجه ؛ ولما علم الحاضرون ذلك لم ينكروا عليه ؛ أشار إلى هذا المازيرى والقاضى عياض وغيرهما .

الثالثة - فأما من قرأ « ظَلَمَ » بالفتح في الظلم واللام - وهي قراءة زيد بن أسلم ، وكان من العلماء بالقرآن بالمدينة بعد محمد بن كعب القرظي - ، وقراءة ابن أبي إسحق والضحاك وابن عباس وابن جبير وعطاء بن السائب - فلمعني : إلا من ظلم في فعل أو قول فأجهروا له بالسوء من القول ؛ في معنى النهي عن فعله والتوبيخ له والرد عليه ؛ المعنى لا يُحبُّ الله أن يقال لمن تاب من التناق : أَلَسْتَ نَأَفَقْتَ ، إلا من ظَلَمَ ، أى أقام على التناق ؛ ودل على هذا قوله تعالى : « إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا » . قال ابن زيد : وذلك أنه سبحانه لما أخبر عن المتأقين

أنهم في الدرك الأسفل من النار كان ذلك جهرا بسوء من القول ، ثم قال لهم بعد ذلك : « مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ » على معنى التأنيس والاستدعاء إلى الشكر والإيمان . ثم قال للمؤمنين : « لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ » في إقامته على النفاق؛ فإنه يقال له : ألسنت المنافق الكافر الذي لك في الآخرة الدرك الأسفل من النار؟ ونحو هذا من القول. وقال قوم : معنى الكلام : لا يحب الله أن يجهر أحد بالسوء من القول، ثم أستثنى استثناء منقطعاً، أى لكن من ظلم فإنه يجهر بالسوء ظاهراً وعدواناً وهو ظالم في ذلك .

قلت : وهذا شأن كثير من الظلمة ودأبهم؛ فإنهم مع ظلمهم يستطيعون بالاستهم وينالون من عرض مظلومهم ما حرم عليهم . وقال أبو إسحق الزجاج : يجوز أن يكون المعنى «إِلَّا مَنْ ظَلَمَ» فقال سوما؛ فإنه يبنى أن تأخذوا على يديه؛ ويكون الاستثناء ليس من الأول . قلت : ويدل على هذا أحاديث منها قوله عليه السلام : «خذلوا على أيدي سفهاءكم» . وقوله : «أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً» قالوا : هذا ننصره مظلوماً فكيف ننصره ظالماً ؟ قال : «نكفّه عن الظلم» . وقال الفراء : «إِلَّا مَنْ ظَلَمَ» يعنى ولا من ظلم .

قوله تعالى : (وَكَانَ اللَّهُ سَمِيمًا عَلِيمًا) تحذير للظالم حتى لا يظلم، وللظالم حتى لا يتعدى الحد في الانتصار. ثم أتبع هذا بقوله : (إِنْ تَبَدَّلُوا خَيْرًا أَوُخَفُّوهُ أَوْ تَعَفَّوْا عَنْ سُوءٍ) فندب إلى العفو ورغب فيه . والمعو من صفة الله تعالى مع القدرة على الانتقام؛ وقد تقدم في «آل عمران» فضل العاقلين . ففي هذه الألفاظ البسيطة معاني كثيرة لمن تأملها . وقيل : إن عفوت فإن الله يفوعنك . روى ابن المبارك قال : حدثني من سمع الحسن يقول : إذا جثت الأمم بين يدي رب العالمين يوم القيامة تودى ليقيم من أجره على الله فلا يقوم إلا من عفا في الدنيا؛ يصدق هذا الحديث قوله تعالى : «فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ» .

قوله تعالى : **إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُقْرِقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا ۝ أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا ۝**

فيه ثلاث مسائل :

الأولى — قوله تعالى : **(إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ)** لما ذكر المشركين والمنافقين ذكر الكفار من أهل الكتاب ، اليهود والنصارى ؛ إذ كفروا بحمد عليه السلام ، وبين أن الكفرة كفر بالكل ؛ لأنه ما من نبي إلا وقد أمر قومه بالإيمان بحمد صلى الله عليه وسلم وبجميع الأنبياء عليهم السلام . ومعنى **(يُرِيدُونَ أَنْ يُقْرِقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ)** أى بين الإيمان بالله ورسله ؛ فنص سبحانه على أن التفريق بين الله ورسله كفر ؛ وإنما كان كفرا لأن الله سبحانه فرض على الناس أن يعبدوه بما شرع لهم على السنة الرسل ، فإذا جحدوا الرسل ردوا عليهم شرائعهم ولم يقبلوا منهم ، فكانوا معتمدين من التزام العبودية التى أمروا بالتزامها ؛ فكان يتخذ الصانع سبحانه ، وحيد الصانع كفر لما فيه من ترك التزام الطاعة والعبودية . وكذلك التفريق بين رسله فى الإيمان بهم كفر ، وهى :

المسئلة الثانية — لقوله تعالى : **(وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ)** وهم اليهود آمنوا بموسى وكفروا بيسى ومحمد ؛ وقد هتتم هذا من قولهم فى «البقرة» . ويقولون لعوامهم : لم نجد ذكر محمد فى كتبنا . **(وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا)** أى يتخذوا بين الإيمان واتخاذ طريقا ، أى دينا مبتدعا بين الإسلام واليهودية . وقال : « ذلك » ولم يقل ذينك ؛ لأن ذلك جمع للثنتين ولو كان ذينك لحاز .

الثالثة — قوله تعالى : **(أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا)** تأكيد يزيل التوهم فى إيمانهم حين وصفهم بأنهم يقولون يؤمن ببعض ، وأن ذلك لا يفهمهم إذا كفروا برسوله ؛ وإذا

كفروا برسوله فقد كفروا به عن وجل ، وكفروا بكل رسول مبشر بذلك الرسول ؛ فلذلك صاروا الكافرين حقاً . و (لِلْكَافِرِينَ) يقوم مقام المفعول الثاني لأعتدنا ؛ أى أعتدنا لجميع أصنافهم (عَذَابًا مُهِينًا) أى مُذَلًّا .

قوله تعالى : وَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ أُولَٰئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرُهُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿١٥٦﴾
يعنى به النهى صلى الله عليه وسلم وأتته .

قوله تعالى : يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تَنزِلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِّنَ السَّمَاءِ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَىٰ أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ بِظُهُوبِهِمْ فَمِمَّا أَخَذُوا النَّجَلِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ فَعَفَوْنَا عَنْ ذَلِكَ وَأَتَيْنَا مُوسَىٰ سُلْطٰنًا مُّبِينًا ﴿١٥٧﴾

سألت اليهود عيدا صلى الله عليه وسلم أن يصعد إلى السماء وهم يرونه فينزل عليهم كتابا نكتبوا فيما يتحججه علي صدقه دفعة واحدة ، كما أتى موسى بالتوراة ؛ تمثالا له صلى الله عليه وسلم ؛ فأعلم الله عن وجل أن أباهم قد عتتوا موسى عليه السلام بأكبر من هذا (فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً) أى عيانا ؛ وقد تقدم في «البقرة» . و «جَهْرَةً» نست لمصدر محذوف أى رؤية جهرية ؛ فعوقبوا بالصاعقة لعظم ما جاؤوا به من السؤال والنظم بعد ما رأوا من المعجزات .

قوله تعالى : (فَمِمَّا أَخَذُوا النَّجَلِ) في الكلام حذف تقديره : فأحييناهم فلم يبرحوا فأخذوا العجل ؛ وقد تقدم في «البقرة» و يأتي ذكره في «طه» . (مِّنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ) أى البراهين والدلائل والمعجزات الظاهرات من اليد والعصا وقآنى البحر وغيرها بأنه

(١) راجع ج ١ ص ١٠٣ ؛ طبة ثانية أرنال . (٢) راجع ج ١ ص ٣٩٦ طبة ثانية أرنال .

(٣) في آية ٨٨ .

لا معبود إلا الله عز وجل . (نَفَقُوا عَنْ ذَلِكَ) أى عما كان منهم من التعتت . (وَآتَيْنَا مُوسَى سُلْطَانًا مُبِينًا) أى حجة بينة وهى الآيات التى جاء بها ؛ وتُثبت سلطانا لأن من جاء بها قاهر بالهجة ، وهى قاهرة للقلوب ، بأن يعلم أنه ليس فى قُوى البشر أن يأتوا بمثلها .

قوله تعالى : وَرَفَعْنَا فَوْقَهُمُ الطُّورَ بِمِيثَاقِهِمْ وَقُلْنَا لَهُمْ ادْخُلُوا **الْبَابَ** يُجْزَاكُمْ وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا ﴿١٥٦﴾

قوله تعالى : (وَرَفَعْنَا فَوْقَهُمُ الطُّورَ بِمِيثَاقِهِمْ) أى بسبب تقضيم الميثاق الذى أخذ منهم ، وهو العمل بما فى التوراة ؛ وقد تهدم رفع الجبل ودخولهم الباب فى « البقرة » . (وَيُجْزَاكُمْ) نصب على الحال . وقرأ ورش وحده « وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ » ففتح العين من مدا يمدون ومدونا ومدونا ومدونا ، أى باقتناص الحيتان كما تهدم فى « البقرة » . والأصل فيه تمتدوا أذغمت التاء فى النال ؛ قال النحاس : ولا يجوز إسكان العين ولا يوصل إلى الجمع بين ساكنين فى هذا ، والذى يقرأ بها إنما يروم الخطأ . (وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا) يعنى العهد الذى أخذ عليهم فى التوراة . وقيل : عهد مؤكد بايمين فسمى غليظا لذلك .

قوله تعالى : فِيمَا نَقُضُهُمْ مِيثَاقَهُمْ وَكَفَرِهِمْ بِعَايَتِ اللَّهِ وَقَتْلِهِمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿١٥٧﴾ وَبِكُفْرِهِمْ وَقَوْلِهِمْ عَلَى مَرْيَمَ بُهْتَانًا عَظِيمًا ﴿١٥٨﴾

قوله تعالى : (فِيمَا نَقُضُهُمْ مِيثَاقَهُمْ) « فِيمَا نَقُضُهُمْ » خفض بالباء و « ما » زائدة مؤكدة كقوله : « فِيمَا رَحِمَهُ رَبُّ اللَّهِ » وقد تهدم ؛ والباء متعلقة بمحذوف ، التقدير : فبقضيم ميثاقهم لعناهم ؛ عن قتادة وغيره . وحذف هذا لعم السامع . وقيل أبو الحسن على بن حمزة الكسافى : هو متعلق بما قبله ، والمعنى فاخذتهم الصاعقة بظلمهم .

(١) راجع ج ١ ص ٤١١ ، ص ٤٣٦ طبة ثانية أرتاة . (٢) راجع ج ١ ص ٣٩ طبة ثانية أرتاة .

(٣) أى فإقرأ به ورش . (٤) راجع ج ٤ ص ٢٤٨ طبة أولى وثانية .

إلى قوله : « فَيَا قَاضِيَهُمْ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ» قال : فمصرطهم الذي أخذتهم الصّاعقة من أجله بما بعده من قضيهم الميثاق وقتلهم الأنبياء وسائر ما بين من الأشياء التي ظلموا فيها انفسهم . وأنكر ذلك الطّبري وغيره ؛ لأن الذين أخذتهم الصّاعقة كانوا على عهد موسى ، والذين قتلوا الأنبياء ورّموا مريم بالهتان كانوا بعد موسى بزمان ، فلم تأخذ الصّاعقة الذين أخذتهم بريهم مريم بالهتان . قال المهدوي وغيره : وهذا لا يلزم ؛ لأنه يجوز أن يخبر عنهم والمراد آبائهم ؛ على ما تقدّم في « البقرة » . (١) الزجاج : المعنى فبنقضهم ميثاقهم حرّمنا عليهم طيأت أحلت لهم ؛ لأن هذه القصة ممثلة إلى قوله : « قَيِّظِلِم مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا » . وقضيهم الميثاق أنه أخذ عليهم أن يبتنوا صفة النبي صلى الله عليه وسلم . وقيل : المعنى فبنقضهم ميثاقهم وفعلهم كذا وفعلهم كذا طبع الله على قلوبهم . وقيل : المعنى بنقضهم لا يؤمنون إلا قليلا ؛ والغناء مقحمة . و (يُكْفِّرِهِمْ) عطف ، وكذا و (قَيِّظِلِم) . والمراد (يَا بَايَاتِ اللَّهِ) كُتِبَهم التي حرّمها . و (قُلُوبُ) جمع غلاف ؛ أي قلوبنا أوعية للعلم فلا حاجة بنا إلى علم سوى ما عندنا . وقيل : هو جمع أظلف وهو المغطى بالغلاف ؛ أي قلوبنا في أغطية فلا نفقه ما نقول ؛ وهو كقولنا : « قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ » وقد تقدّم هذا في « البقرة » وغرضهم بهذا ذرّ حجة الرسل . والطبع الختم ؛ وقد تقدّم في « البقرة » . (يُكْفِّرِهِمْ) أي جزاء لهم على كفرهم ؛ كما قال : « بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ يَكْفُرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا » أي إلا إيماننا قليلا أي ببعض الأنبياء ، وذلك غير نافع لهم . ثم كرر (يُكْفِّرِهِمْ) ليخبر أنهم كفروا كفراً بعد كفر . وقيل : المعنى « وَيُكْفِّرِهِمْ » بالمسيح ؛ لحذف لدلالة ما بعده عليه ، والعامل في « يُكْفِّرِهِمْ » هو العامل في « يَقْضِيهِمْ » لأنه معطوف عليه ، ولا يجوز أن يكون العامل فيه « طَعَج » . والهتان العظيم ربيب يوسف النجار وكان من الصالحين منهم . والهتان الكذب المفرط الذي يتعجب منه وقد تقدّم .

(٢) راجع ج ٢ ص ٢٥ طبة ثانية .

(١) راجع ج ١ ص ٢٤٦ طبة ثانية أرتاة .

(٢) راجع ج ١ ص ١٨٥ طبة ثانية أرتاة .

قوله تعالى : **وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَبِئْسَ أَشْيَاءَ قَتَلُوهُ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَتْبَاعُ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا ١٥٧ بَل رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ١٥٨**

قوله تعالى : **(وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ)** كُثِرَتْ «**إِنَّ**» لأنها مبتدأة بعد القول وفتحها لغة ؛ وقد تقدم في «**آل عمران**» اشتقاق لفظ المسيح . **(رَسُولَ اللَّهِ)** بدل ، وإن شئت على معنى أخى . **(وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ)** رد لقولهم . **(وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ)** أى أُلْقِيَ شبهه على غيره كما تقدم في «**آل عمران**» . وقيل : لم يكونوا يعرفون شخصه وقتلوا الذى قتلوه وهم شاكرون فيه ؛ كما قال : **(وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَبِئْسَ أَشْيَاءَ قَتَلُوهُ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَتْبَاعُ الظَّنِّ)** . والإخبار قيل : إنه عن جميعهم . وقيل : إنه لم يختلف فيه إلا حواريهم ؛ ومعنى اختلافهم قول بعضهم إنه الله ، وبعضهم هو ابن الله . قال الحسن : وقيل اختلافهم أن عوامهم قالوا قتلنا عيسى . وقال من طعن رُفِعَهُ إِلَى السَّمَاءِ : ما قتلناه . وقيل : اختلافهم أن السُّطُورِيَّةَ مِنَ النَّصَارَى قالوا : صَلَّبَ عِيسَى مِنْ جِهَةِ نَاسُوتِهِ لَا مِنْ جِهَةِ لَاهُوتِهِ . وقالت المَلِكَانِيَّةُ : وقع القلب والقتل على المسيح بكأله نَاسُوتِهِ وَلَاهُوتِهِ . وقيل : اختلافهم هو أنهم قالوا : إن كان هذا صاحبنا فابن عيسى ؟ وإن كان عيسى فابن صاحبنا ؟ ! وقيل : اختلافهم هو أن اليهود قالوا : نحن قتلناه ؛ لأن يَهُوذَا رَأْسَ الْيَهُودِ وَهُوَ الَّذِى سعى فِي قَتْلِهِ . وقالت طائفة من النَّصَارَى : بل قتلناه نحن . وقالت طائفة منهم : بل رفعه الله إلى السماء ونحن ننظر إليه . **(مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ)** من زائدة ؛ وتم الكلام . ثم قال جل وعز : **(إِلَّا أَتْبَاعُ الظَّنِّ)** استثناء ليس من

(١) راجع ج ٤ ص ٨٨ طبة أول أرفاقية .

(٢) راجع ج ٤ ص ١٠٠ طبة أول أرفاقية .

الأول في موضع نصب، ويحوز أن يكون في موضع رفع على البدل؛ أى ما لم به من علم إلا اتباع الظن . وأشد سيويه :

وبلدة ليس بها أنيس * إلا الباغير وإلا العيس

قوله : (وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا) قال ابن عباس والسدى : المعنى ما قتلوا ظنهم يقينًا ؛ كقولك قتلته علمًا إذا علمته علمًا تامًا ؛ فالهاء عائدة على الظن . قال أبو عبيد : ولو كان المعنى وما قتلوا عيسى يقينًا لقال : وما قتلوه فقط . وقيل : المعنى وما قتلوا الذى شبه لم أنه عيسى يقينًا ؛ فالوقف على هذا على « يقينًا » . وقيل : المعنى وما قتلوا عيسى ، والوقف على « وَمَا قَتَلُوهُ » و « يَقِينًا » نعت لمصدر محذوف ، وفيه تهديدان : أحدهما — أى قالوا هذا قولًا يقينًا ، أو قال الله هذا قولًا يقينًا . والقول الآخر — أن يكون المعنى وما علموه علمًا يقينًا . النحاس : إن قدرت المعنى بل رقبه الله إليه يقينًا فهو خطأ ؛ لأنه لا يعمل ما بعد « بل » فيما قبلها لضعفها . وأجاز ابن الأنبارى الوقف على « وما قتلوه » على أن ينصب « يقينًا » بفعل مضممر هو جواب القسم ، تقديره : ولقد صدقتم يقينًا أى صدقًا يقينًا . (بَلْ رَقَبَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ) ابتداء كلام مستأنف ؛ أى إلى السماء ، والله تعالى متعال عن المكائى ؛ وقد تقدم كيفية رفعه في « آل عمران » . (وَكَانَ اللَّهُ حَزِيزًا) أى قويًا بالنقمة من اليهود فسقط عليهم بطرس ابن أسيسانوس الرومى فقتل منهم مقتلة عظيمة . (حَكِيمًا) حكى عليهم باللعنة والغضب . قوله تعالى : وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا ﴿١٥﴾

قوله تعالى : (وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ) . قال ابن عباس والحسن ومجاهد وعكرمة : المعنى لَيُؤْمِنَنَّ بالمسيح قبل موته أى الكتابي ؛ فالهاء الأولى عائدة على عيسى ، والثانية على الكتابي ؛ وذلك أنه ليس أحد من أهل الكتاب

(١) الباغير : أولاد الطبا . واحدها يافور . والعيس بقر الوحش لياضها ، والعيس البياض ، وأصله في الإبل استناره للبر . (٢) راجع به ٤ ص ٩٩ وما بعدها طية أولى وثانية .

اليهود والنصارى إلا ويؤمن بعيسى عليه السلام إذا عين الملك، ولكنه إيمان لا ينفع؛ لأنه إيمان عند اليأس وحين التلبس بحالة الموت؛ فاليهودى يَقْرَءُ في ذلك الوقت بأنه رسول الله، والنصرانى يَقْرَءُ بأنه كان رسول الله. وروى أن الحجاج سأل شهر بن حوشب عن هذه الآية فقال: إني لأؤتى بالأسير من اليهود والنصارى فأمر بضرب عنقه، وأُنظر إليه في ذلك الوقت فلا أرى منه الإيمان؛ فقال له شهر بن حوشب: إنه حين عين أمر الآخرة يَقْرَءُ بِأَن عيسى عبد الله ورسوله فيؤمن به ولا ينفعه؛ فقال له الحجاج: أخذت من عين صافية. وروى عن مجاهد أنه قال: أخذته من محمد بن الحنفية؛ فقال له الحجاج: أخذت من عين صافية. وروى عن مجاهد أنه قال: ما من أحد من أهل الكتاب إلا يؤمن بعيسى قبل موته؛ فقل له: إن عَرق أو أحرق أو أكله السبع يؤمن بعيسى؟ فقال: نعم! وقيل: إن الهادين جميعا لعيسى عليه السلام والمعنى ليؤمنن به من كان حيا حين نزوله يوم القيامة؛ قاله قتادة وابن زيد وغيرهما وأختره الطبري. وروى يزيد بن زريع عن رجل عن الحسن في قوله تعالى: «وَمَنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ» قال: قبل موت عيسى؛ والله إنه لحى عند الله الآن؛ ولكن إذا نزل آمنوا به أجمعون؛ ونحوه عن الضحاك وسعيد بن جبيرة. وقيل: «لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ» أى بمحمد عليه السلام وإن لم يحمله ذكر؛ لأن هذه الأقسام يصح أنزلت عليه والمقصود الإيمان به، والإيمان بعيسى يتضمن الإيمان بمحمد عليه السلام أيضا؛ إذ لا يجوز أن يُفَرَّقَ بينهما. وقيل: «لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ» أى بالله تعالى قبل أن يموت ولا ينفعه الإيمان عند المعاناة. والثاوي لأن الأولان أظهر. وروى الأزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «لَيَرْتَلَيْنَ ابْنُ مَرْجَمَ حَكَمًا عَدْلًا فَيَقْتُلُنَ الذَّجَالَ وَيَقْتُلُنَ الْخَثَرَةَ وَيَكْبِرُونَ عَلَى الصَّلِيبِ وَتَكُونُ السَّجْدَةُ وَاحِدَةً لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» ثم قال أبو هريرة: وأقروا إن شئتم «وَمَنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ» قال أبو هريرة: قبل موت عيسى؛ يُعْبَدُ ثلاث مرات. وتقدير الآية عند سيويه؛ وإن من أهل الكتاب أحد إلا ليؤمنن به. وتقدير الكوفيين: وإن من أهل الكتاب إلا مَنْ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ، وفيه قبح؛ لأن فيه حذف الموصول، والصلة بعض الموصول فكانت حذف بعض الأسم.

قوله تعالى : (وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَيْدًا) أى بتكذيب من كذبه وتصديق من صدقه .

قوله تعالى : فَيُظْلَمُونَ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّت لَهُمْ وَبِصَبِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا ۖ وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١١﴾

فيه سئلان :

الأولى - قوله تعالى : (فَيُظْلَمُونَ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا) قال الزجاج : هذا بدل من « فَيُتَّقِيهِمْ » . والطيات مائتة في قوله تعالى : « وَحَلَّ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا كُلَّ ذِي ظُلْفُرٍ » . وقدم الظلم على التحريم إذ هو الفرض الذى قصد إلى الإخبار عنه بأنه سبب التحريم . (وَيَصَدِّقُهُمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ) أى يصدقهم أنفسهم وضيعهم عن اتباع محمد صلى الله عليه وسلم . (وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ) كله تفسير للظلم الذى تباطوه ، وكذلك ما قبله من تقضم الميثاق وما بعده ؛ وقد مضى فى « آل عمران » اختلاف العلماء فى سبب التحريم على ثلاثة أقوال هذا أحدها .

الثانية - قال ابن العربي : لا خلاف فى مذهب مالك ان الكفار مخاطبون ، وقد بين الله فى هذه الآية أنهم قد نُهِوا عن الربا وأكل الأموال بالباطل ؛ فإن كان ذلك خبرا عما نزل على محمد فى القرآن وأنهم دخلوا فى الخطاب فيها ونعمت ، وإن كان خبرا عما أُنزل الله على موسى فى التوراة ، وأنهم بدلوا وحرفوا وعصوا وخالفوا فهل يجوز لنا معاملتهم والقوم قد أفسدوا أموالهم فى دينهم أم لا ؟ فظنت طائفة أن معاملتهم لا يجوز ؛ وذلك لما فى أموالهم من هذا الفساد . والصحيح جواز معاملتهم مع رباهم وأقتحام ما حرم الله سبحانه عليهم ؛ فقد قام الدليل القاطع على ذلك قرآنا وسنة ؛ قال الله تعالى : « وَعَلَّمَائِ الَّذِينَ آوُوا إِلَيْنَا الْكِتَابَ حِلًّا لَكُمْ »

وهذا نص ؛ وقد حمل النبي صلى الله عليه وسلم اليهود ومات ودرعه مرهونة عند يهودي في شعير أخذه لعياله . والحامس لداء الشك والخلاف أفتأى الأمة على جواز التجارة مع أهل الحرب ؛ وقد سافر النبي صلى الله عليه وسلم إليهم تاجرا ، وذلك من سفره أمر قاطع على جواز السفر إليهم والتجارة معهم . فإن قيل : كان ذلك قبل النبوة ؛ قلنا : إنه لم يتدنس قبل النبوة بحرام — ثبت ذلك تواترا — ولا اعتذر عنه إذ ثبت ، ولا منع منه إذ ثبت ، ولا قطعه أحد من الصعابة في حياته ، ولا أحد من المسلمين بعد وفاته ؛ فقد كانوا يسافرون في فك الأسمري وذلك واجب ، وفي الصلح كما أرسل عثمان وغيره ؛ وقد يجب وقد يكون تدبا ؛ فأما السفر إليهم لمجرد التجارة فباح .

قوله تعالى : **لَكِنَّ الرَّاغِبُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا** ﴿١٦﴾

قوله تعالى : **(لَكِنَّ الرَّاغِبُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ)** استثنى مؤمنى أهل الكتاب ؛ وذلك أن اليهود أنكروا وقالوا : إن هذه الأشياء كانت حراما في الأصل وأنت تخلفها ولم تكن حُوت بظلمنا ؛ فنزل **(لَكِنَّ الرَّاغِبُونَ فِي الْعِلْمِ)** والراغب هو المبالغ في علم الكتاب الثابت فيه ، والراغب في الثبوت ؛ وقد تقدم في « آل عمران » والمراد عبد الله بن سلام وكعب الأحبار ونظراؤهما . **(وَالْمُؤْمِنُونَ)** أى من المهاجرين والأنصار ، أصحاب عهد عليه السلام . **(وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ)** وقرأ الحسن ومالك بن دينار وجماعة : « **وَالْمُقِيمُونَ** » على المعطف ، وكذا هو في حُرف عبد الله ، وأما حُرف أبي فهو فيه « **وَالْمُقِيمِينَ** » كما في المصاحف . واختلف في نصبه على أحوال ستة ؛ أحقها قول سيويو بأنه نصب على المدح ؛ أى وأعلى المؤمنين ؛ قال سيويو : هذا باب ما ينصب على التعظيم ؛ ومن ذلك والمؤمنين الصلاة ؛ وأنشد :

وَكُلُّ قَوْمٍ اطَاعُوا أَمْرَ سَيِّدِهِمْ * إِلَّا نَحْمِيًّا اطَاعَتْ أَمْرَ غَاوِيَا

ويروى (أمر مرشدهم) .

الطَّاعِينَ وَلَمَّا يَطْعِنُوا أَحَدًا * وَالْفَائِلُونَ لِمَنْ دَارَ مُخْلَبِيَا

وَأَنْشَدَ^(٢) :

لَا يَتَعَدَّنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ * مِمَّنْ السُّدَاةِ وَأَفَّةُ الْجُزُرِ
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُمْتَرِكٍ * وَالطُّيُونِ مَعَاقِدِ الْأُزُرِ

قال النحاس : وهذا أصح ما قيل في «المقيمين» . وقال الكسائي : «والمقيمين» معطوف على «ما» . قال النحاس قال الأخفش : وهذا بعيد ؛ لأن المعنى يكون ويؤمنون بالمقيمين . وحكى محمد بن جرير أنه قيل له : إن المقيمين ههنا الملائكة عليهم السلام ؛ لدوامهم على الصلاة والتسبيح والاستغفار ، واختار هذا القول ، وحكى أن النصب على المدح بعيد ؛ لأن المدح إنما يأتي بعد تمام الخبر ، وخبر الراسخين في «أُولَئِكَ سَوَّيْتُهُمْ أَجْرًا عَظِيمًا» فلا ينصب «المقيمين» على المدح . قال النحاس : ومذهب سيدييه في قوله : «وَالْمُؤْتُونَ» رفع بالابتداء . وقال غيره : هو مرفوع على إضمار مبتدأ ؛ أى هم المؤتون الزكاة . وقيل : «والمُقيمين» عطف على الكاف التي في «قَبْلِكَ» . أى من قبلك ومن قبل المقيمين . وقيل : «المُقيمين» عطف على الكاف التي في «إِلَيْكَ» . وقيل : هو عطف على الهاء والميم أى منهم ومن المقيمين ؛ وهذه الأجوبة الثلاثة لا يجوز ؛ لأن فيها عطف مظهر على مضمحل مخفوض . والجواب السادس : ما روى أن عائشة رضى الله عنها سئلت عن هذه الآية وعن قوله : «لِئَلَّا هَذَا لِسَائِرِانِ» وقوله : «وَالصَّابِرُونَ» في «المائدة» فقالت للسائل : يابن أحمى الكتاب أخطوا . وقال

(١) قوله : (الطَّاعِينَ وَلَمَّا يَطْعِنُوا أَحَدًا) أى يخافون من عدوهم فقتلهم وذلم فيظنون ، ولا يخاف منهم عدوهم فيظنون من دارهم خوفا منهم . وقوله : (لَمَنْ دَارَ مُخْلَبِيَا) أى إذا ظنوا من دار لم يعرفوا من يحملها بغيرهم تلومهم من جميع القبائل . والبيان لاين غياط . (٢) البيان تفرق بذت حطان من بني قيس ؛ وصفت قومها بالظهور على العدو ، وبخبر الجزر للأضياف ، والملازمة للحرب ، والصفة عن القواسم . (٣) في العبارة (يابن أحمى) .

أَبَانَ بْنِ عُمَانَ : كَانَ الْكَاتِبُ يُعَلِّمُهُ فَيَكْتُبُ فَيَكْتُبُ « لَكِنَّ الرَّاصِفَاتِ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤَلَّفَاتِ مِنْهُمْ » ثُمَّ قَالَ : مَا أَكْتُبُ ؟ فَقِيلَ لَهُ : أَكْتُبُ « وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ » فَنَظَرَ وَقَالَ هَذَا. فَقَالَ الْقَشِيرِيُّ : وَهَذَا الْمُسْلِكُ بَاطِلٌ ، لِأَنَّ الَّذِينَ جَمَعُوا الْكُتُبَ كَانُوا قَدُوسَةً فِي اللُّغَةِ ، فَلَا يُظَنُّ بِهِمْ أَنَّهُمْ يَدْرَجُونَ فِي الْقُرْآنِ مَا لَمْ يَتَرَلْ . وَأَمَّا هَذِهِ الْأَقْوَالُ قَوْلُ سُبُيْهِ وَهُوَ قَوْلُ الْخَلِيلِ ، وَقَوْلُ الْكِسَائِيِّ هُوَ اخْتِبَارُ الْأَقْوَالِ وَالطَّرِيقِ .

قوله تعالى : إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَعِيسَى وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ وَآدَمَ دَاوُدَ زُكْرًا ۖ

قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَلَامًا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ ﴾ . هذا متصل بقوله : ﴿ يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنِزَلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِنَ السَّمَاءِ ﴾ ، فاعلم تعالى أن أمره عند صلى الله عليه وسلم كآمر من تقدمه من الأنبياء . وقال ابن عباس فيأذكره ابن إسحق : نزلت في قوم من اليهود - منهم سَكِينٌ وعدي بن زيد - قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم : ما أوحى الله إلى أحد من بعد موسى فكذبهم الله . والوحي إلام في خفاء ، يقال وحي إليه بالكلام يحيى وحيًا ، وأوحى يوحى إياه . ﴿ إِلَى نُوحٍ ﴾ فلهذا لأنه أول نبي مُرِعت على لسانه الشرائع ، وقيل فيهذا ، ذكر الزبير بن بكار حديثي أبو الحسن على ابن المغيرة عن هشام بن محمد بن السائب عن أبيه قال : أول نبي بعث الله في الأرض إدريس وأمه أَخْنُوخُ ، ثم آتت الرسل حتى بعث الله نوح بن ^(١) لَمَك بن مُتَوَلِّع بن أَخْنُوخ ، وقد كان سام بن نوح نبيًا ، ثم آتت الرسل حتى بعث الله إبراهيم نبيًا واتخذ خليلًا ، وهو إبراهيم بن تَارَح وأمه تَارَح

(١) أفتح : (فتح الحزمة) وحكي صاحب تاج السورس عن شيعة (الغنم) .
 (٢) لك :
 بفتح ميم . وقيل : (فتح فسكون) . (روح المعاني) .
 (٣) متوشلخ : (بضم الميم وفتح اللام القوية والواو المتوسطة وسكون الشين المعجمة) : وقيل : بفتح الميم وضم الخاء القوية المشددة وسكون الواو ولام مفتوحة وخاء معجمة (روح المعاني) .

آزد ، ثم بعث إسماعيل بن إبراهيم فات بمكة ، ثم إسمحق بن إبراهيم فات بالشام ، ثم لوط وإبراهيم عمه ، ثم يعقوب وهو إسرائيل بن إسمحق ، ثم يوسف بن يعقوب ثم شعيب بن يوب^(١) ، ثم هود بن عبد الله ، ثم صالح بن أسف ، ثم موسى وهارون أبنا عمران ، ثم أيوب ثم الخضر وهو خضر بن هود ، ثم داود بن إيشا ، ثم سليمان بن داود ، ثم يونس بن متى ، ثم إلياس ، ثم ذا الكفل وأسمه عويدنا من سبط هود بن يعقوب ، قال : وبين موسى بن عمران ومريم بنت عمران أم عيسى ألف سنة وسبعمائة سنة وإليسا من سبط ، ثم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب النبي صلى الله عليه وسلم . قال الزبير : كل نبى ذكر في القرآن من ولد إبراهيم غير إدريس ونوح ولوط وهود وصالح . ولم يكن من العرب أنبياء إلا خمسة : هود وصالح وإسماعيل وشعيب ومحمد صلى الله عليه وعليهم أجمعين ؛ وإنما سُموا عربا لأنه لم يتكلم بالعربية غيرهم .

قوله تعالى : (وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ) هذا يتناول جميع الأنبياء ، ثم قال : (وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ) يخص أنوما بالذكر تشريفا لهم ؛ كقوله تعالى : (وَمَلَكْنَاهُ وَرُسُلَهُ وَيَعْقِزِيلَ وَمِكَايِيلَ) ثم قال : (وَعِيسَى وَآيُوبَ) قدم عيسى على قوم كانوا قبله ؛ لأن الأولوا تقتضى الترتيب ، وأيضا فيه تخصيص عيسى ردا على اليهود . وفي هذه الآية تنبيه على قدر نبينا صلى الله عليه وسلم وشرفه حيث قدمه في الذكر على أنبيائه ؛ ومثله قوله تعالى : «وَلَمَّا أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ» الآية ؛ ونوح مشتق من النوح ؛ وقد تقدم ذكره موعبا في «آل عمران» وأنصرف وهو أسم أعجمي ؛ لأنه على ثلاثة أحرف نحف ؛ فأما إبراهيم وإسماعيل [وإسمحق]^(٢) فأعجمية وهى معرفة ولذلك لم تنصرف ، وكذا يعقوب وعيسى وموسى إلا أن عيسى وموسى يجوز أن تكون الالف فيهما للتانيث فلا ينصرفان في معرفة ولا نكرة ؛ فأما يونس ويوسف فترى من الحسن أنه قرأ «ويونس» بكسر النون وكذا يوسف ؛ فيعملهما من آس وآسف ، ويجب على هذا أن يصرفا ويحزما ويكون جمعهما يأكس ويأسف . ومن لم يحزم قال : يوأيس

(١) يوب : (بشارة تحية واداء موعدين) برزنجي . (روح المعاني) .

(٢) راجع ج ٤ ص ٦٢ طبعة أول أرفانية .

(٣) الزيادة من (إعراب القرآن) قنصاس .

ويؤسف . وحكى أبو زيد : يُؤسَّ ويُؤسف بفتح النون والسين ؛ قال المهدوي : وكان « يؤس » في الأصل فعلٌ مبنى للفاعل ، و « يؤس » فعلٌ مبنى للفعول ، فمضى بهما .

قوله تعالى : ﴿ وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا ﴾ الزبور كتاب داود وكان مائة وخمسين سورة ليس فيها حكمٌ ولا حلال ولا حرام ، وإنما هي حكمٌ ومواظ . والزبور الكتابة ، والزبور بمعنى المزبور أى المكتوب ، كالرسول والتكوب والحكوب . وقرأ حمزة « زُبوراً » بضم الزاي جمع زَبْرٍ كَقَلَسَ وقُلُوس ، وزَبْرٌ بمعنى المزبور ؛ كما يقال هذا الدرهم ضَرَبَ الأميرُ أى مَضْرُوبه ، والأصل في الكلمة التوثيق ؛ يقال : بَرَزَ بَرُورَة أى مطوية بالجماعة ، والكتاب يسمى زُبوراً لقوة الوثيقة به . وكان داود عليه السلام حسن الصوت ؛ فإذا أخذ في قراءة الزبور أجمع إليه الإنس والجن والطير والوحش لحسن صوته ، وكان متواضعا يأكل من عمل يده . روي أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه قال : أن كان داود صلى الله عليه وسلم ليخطب الناس وفي يده القفّة من الخوص ، فإذا فرغ ناولها بعض من إلى جنبه يديها ، وكان يصنع الدروع ؛ وسأني . وفي الحديث : « الزرقة في الدين يمين » وكان داود أزرق .

قوله تعالى : ﴿ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾

قوله تعالى : ﴿ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ ﴾ بمعنى بك . ﴿ وَرُسُلًا ﴾ منصوب بإضمار فعل ، أى وأرسلنا رسلا ؛ لأن معنى « أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ » وأرسلنا نوحاً . وقيل : هو منصوب بفعل دلّ عليه « قَصَصْنَاهُمْ » أى وقصصنا رسلا ؛ ومثله ما أنشد سيديه :
أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السِّلَاحَ وَلَا * أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ قَصَرَا
وَالذَّيْبُ أَخْشَاهُ إِنْ صَرَرْتُ بِهِ * وَجَدَى وَأَخْشَى الزِّيَاحَ وَالْمَطَرَا

(١) الجنان الريح بن ضيف الفزاري « وهو أحد المقربين » وصف فيها انتهاء شيبه بغطاب قومه

أى وأخشى اللّٰثب . وفى حرف أبى « وَرُسُلٌ » بالرفع على تقدير ومنهم رُسُلٌ . ثم قيل : إن الله تعالى لما قصّ فى كتابه بعض أسماء أنبيائه ، ولم يذكر أسماء بعض ، ولم يذكر فضل على من لم يذكر قالت اليهود : ذكر محمد الأنبياء ولم يذكر موسى ؟ فقلت (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا) « تكليماً » مصدر معناه التأكيد ، يدلّ على بطلان من يقول : خلق لنفسه كلاماً فى شجرة فسمعه موسى ، بل هو الكلام الحقيقى الذى يكون به المتكلم متكلماً . قال النحاس : واجمع النحويون على أنك إذا أكدت الفعل بالمصدر لم يكن مجازاً ، وأنه لا يجوز فى قول الشاعر :
 « أَمَلْتُ الحَوْشَ وَقَالَ قَطْنِي »

أن يقول : قال قولاً ؛ فكنا لما قال : « تكليماً » وجب أن يكون كلاماً على الحقيقة من الكلام الذى يُقَالُ . وقال وهب بن منبه : إن موسى عليه السلام قال : « يا ربِّ مِمَّ أَخَذْتَنِي كَلِمًا ؟ » طلب العمل الذى أسمعده الله به ليكثر منه ؛ فقال الله تعالى له : أتدرك إذ نذرت من غنمك جذئاً فاتبعته أكثر النهار وأنت بك ، ثم أخذته وقبضته وضمتها إلى صدرك وقلت له : أمتعتى وأتعبت نفسك ، ولم تنضب عليه ؛ من أجل ذلك أخذتك كلياً .

قوله تعالى : رُسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿١٥﴾

قوله تعالى : (رُسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ) هو نصب على البدل من « وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ » ويجوز أن يكون على إضمار فعل ، ويجوز نصبه على الحال ؛ أى كما أوحينا إلى نوح والأنبياء من بعده رسلاً . (لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ) فيقولوا ما أرسلت إلينا رسولا ، وما أنزل علينا كتابا ؛ وفى التثنية « وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نُنَبِّئَ رَسُولًا » وقوله : « وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُمْ بِمَذَاقٍ مِنْ قَبْلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ » وفى هذا كله دليل واضح أنه لا يجب شئ من ناحية العقل . وروى عن كعب الأحبار أنه قال : كان الأنبياء ألقى ألف وماضى ألف . وقال مقاتل : كان الأنبياء

(١) هذه الرواية نسبها (البحر) و(روح المعاني) إلى كعب الأحبار .

ألف ألف وأربعمائة ألف وأربعة وعشرين ألفاً ، وزوى أنس بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : " يثبت على اثني عشر ألفاً من الأنبياء ومنهم أربعة آلاف من بني إسرائيل " ذكره أبو الليث السمرقندي في التفسير له ، ثم أسند من شعبة عن أبي إسحق عن الحارث الأحمري عن أبي ذر الغفاري قال : قلت يا رسول الله كم كانت الأنبياء وكم كان المرسلون ؟ قال : " كانت الأنبياء مائة ألف نبي وأربعة وعشرين ألف نبي وكان المرسلون ثمانية وثلاثة عشر " .

قلت : هذا أصح ما روي في ذلك ، خرجه الأجرى وأبو حاتم البستي في المسند الصحيح له .
قوله تعالى : لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أَنزَلَ إِلَيْكَ أَنزَلَهُ بِرِيعِهِ وَالْمَلَكُ يَشْهَدُونَ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴿١٥٥﴾

قوله تعالى : (لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ) رفع بالابتداء ، وإن شئت شددت النون ونصبت . وفي الكلام حذف دل عليه الكلام ، كأن الكفار قالوا : ما نشهد لك يا محمد فيما تقول فمن يشهد لك ؟ فقول « لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ » . ومعنى (أَنزَلَهُ بِرِيعِهِ) أى وهو يعلم أنك أهل الإنزاله عليك ، ودلت الآية على أنه تعالى عالم يعلم . (وَالْمَلَكُ يَشْهَدُونَ) ذكر شهادة الملائكة ليقابل بها نفي شهادتهم . (وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا) أى كفى الله شاهداً ، والباء زائدة .

قوله تعالى : إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا ضَلَالًا بَعِيدًا ﴿١٥٦﴾

قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا) يعنى اليهود . (وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ) أى عن اتباع محمد صلى الله عليه وسلم بقولهم : ما نجد صفة في كتابنا ، وإنما النبوة في ولد هارون وداود ، وإن في التوراة أن شرع موسى لا يفسخ . (قَدْ ضَلُّوا ضَلَالًا بَعِيدًا) لأنهم كفروا ومع ذلك متبوعوا الناس من الإسلام .

قوله تعالى : إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُفْرِغَ لَهُمْ
وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا ﴿١٦٨﴾ إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَكَانَ ذَلِكَ
عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا ﴿١٦٩﴾

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا ﴾ يعنى اليهود ؛ أى ظلموا عبدا بكتان نعمة ،
وانفسهم إذ كفروا ، والناس إذ كنموهم . ﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُفْرِغَ لَهُمْ ﴾ هذا فيمن يموت على
كفره ولم يتب .

قوله تعالى : يَذَّابُنَا النَّاسُ قَدْ جَاءَ كُرُّ الرُّسُولِ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ
فَقَامِنُوا خَيْرًا لَكُمْ وَإِنْ تَكَفَّرُوا فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ
وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١٧٠﴾

قوله تعالى : ﴿ يَذَّابُنَا النَّاسُ ﴾ هذا خطاب للكل . ﴿ قَدْ جَاءَ كُرُّ الرُّسُولِ ﴾ يريد عبدا
عليه الصلاة والسلام . ﴿ بِالْحَقِّ ﴾ بالقرآن . وقيل : بالدين الحق ؛ وقيل : بشهادة أن لا إله
إلا الله ؛ وقيل : الباء للتعدي ؛ أى جاءكم ومعه الحق ؛ فهو في موضع الحال .

قوله تعالى : ﴿ قَامِنُوا خَيْرًا لَكُمْ ﴾ في الكلام إضمار ؛ أى وأتوا خيرا لكم ؛ هذا منذهب
مسيويه ، وعلى قول الفراء نمت لمصدر محذوف ؛ أى إيماننا خيرا لكم ، وعلى قول أبى عبيدة
يُخِّنْ خيرا لكم .

قوله تعالى : يَتَأَهَّلَ أُنْكِنْتَ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا
عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ
أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ
أَنْتَهُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ صُبْحَنَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ
لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا ﴿١٧١﴾

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتْلُوا فِي دِينِكُمْ﴾ نهي عن التلوة، والتلوة التجاوز في الحديث؛ ومنه غلا السمر يغلوه غلا، وغلا الرجل في الأمر غلوا، وغلا بالجارية لمها وعظمها إذا أسرعت الشباب بغاوزت لبائها^(١)؛ ويعني في ذلك فيما ذكره المقصرون فلو اليهودي عيسى حتى قذفوا صريه، وغلو النصارى فيه حتى جعلوه رباً، فالإفراط والتقصير كله سيئة وكفر؛ وكذلك قال مطرف بن عبد الله: الحسنة بين سيئين؛ قال الشاعر:

وأوفٍ ولا تستوف حَقَّك كَلْبٌ • وصالح فلم يستوف قطَّ كَرِيمٌ
ولا تَقُلْ في شَيْءٍ منَ الْأَمْرِ واقتصد • كَلَّا طَرَفِي قَصِيدُ الْأُمُورِ دَمِيمٌ

وقال آخر:

عليك بأوساطِ الْأُمُورِ فإنها • نَجاةٌ ولا تَرْكَبْ ذُلُولاً ولا صَعَباً

وفي صحيح البخاري عنه عليه السلام: «^(٢) لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى وقلوا مبدأ الله ورسوله».

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ﴾ أي لا تقولوا إن له شريكاً أو ابناً، ثم بين تعالى حال عيسى عليه السلام وصفته فقال: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ﴾ وفيه ثلاث مسائل:

الأولى - قوله تعالى: «إِنَّمَا الْمَسِيحُ» المسيح رفع بالابتداء؛ و«عِيسَى» بدل منه وكنا «ابن مريم»، ويجوز أن يكون خبر الابتداء ويكون المعنى: إِنَّمَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ • ودل بقوله: «عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ» على أن من كان منسوباً بوالده كيف يكون ابناً، وحق الإله أن يكون قديماً لا محدثاً، ويكون «رَسُولُ اللَّهِ» خبراً بعد خبر.

الثانية - لم يذكر الله عز وجل امرأة سماها باسمها في كتابه إلا مريم ابنة عمران؛ فإنه ذكر اسمها في نحو من ثلاثين موضعاً لحكمة ذكرها بعض الأشياخ؛ فإن الملوك والأشراف

(١) أَلَدَتْ (جمع لدة كعدة)؛ القرب؛ وعوالى وقد مك وتربى.

(٢) الإطراء: مجازة الله في المالح والكذب فيه.

لا يذكرون حرائرهم في الملا، ولا يتنزلون اسماءهم، بل يكتنون عن الزوجة بالعرس والأهل والبيال ونحو ذلك؛ فإن ذكروا الإمام لم يكنوا عنهم ولم يصوتوا اسماءهم عن الذكر والتصريح بها؛ فلما قالت النصارى في مريم ما قالت وفي أنها صرح الله باسمها، ولم يكن عنها بالأموة والعبودية التي هي صفة لها؛ وأجرى الكلام على عادة العرب في ذكر إمامها .

الثالثة — اعتقاد أن عيسى عليه السلام لا أب له واجب، فإذا تكرر ذكره منسوباً للأم استشعرت القلوب ما يجب عليها اعتقاده من نفي الأب عنه، وتزيه الأم الطاهرة عن مقالة اليهود لنسب الله . والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ وَكَانَتْ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ ﴾ أي هو مكون بكلمة « كُنْ » فكان بشراً من غير أب ؛ والعرب تسمى الشيء بأسم الشئ إذا كان صادراً عنه . وقيل : « كَانَتْهُ » إشارة الله تعالى لمريم عليها السلام ، ورساله إليها على لسان جبريل ؛ وذلك قوله : « إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بَكَلِمَةٍ مِنْهُ » . وقيل : « الْكَلِمَةُ » معناها بمعنى الآية ؛ قال الله تعالى : « وَصَلَّتْ بِكَلِمَاتٍ رَبِّهَا » ، « وَمَا نَفَذَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ » . وكان لعيسى أربعة أسماء ؛ المسيح وعيسى وكلمة وروح ، وقيل غير هذا مما ليس في القرآن . ومعنى ﴿ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ ﴾ أمر بها مريم .

قوله تعالى : ﴿ وَرُوحٌ مِنْهُ ﴾ . هذا الذي أوقع النصارى في الإضلال ؛ فقالوا : عيسى جزء منه بلهوا وضلوا؛ وعنه أجوبة ثمانية : الأول — قال ابن كعب : خلق الله أرواح بني آدم لما أخذ عليهم الميثاق، ثم ردها إلى صلب آدم وأمسك عنده روح عيسى عليه السلام ؛ فلما أراد خلقه أرسل ذلك الروح إلى مريم، فكان منه عيسى عليه السلام ؛ فلهاذا قال : « وَرُوحٌ مِنْهُ » . وقيل : هذه الإضافة للتفضيل وإن كان جميع الأرواح من خلقه ؛ وهذا كقوله : « وَطَهَّرَ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ » . وقيل : قد يسمى من تظهر منه الأشياء العجيبة روحاً، وتضاف إلى الله فيقال : هذا روح من الله أي من خلقه ؛ كما يقال في النعمة إنها من الله . وكان عيسى يُدعى الأكنه والأبرص ويحيى الموقى فاستحق هذا الاسم . وقيل : يُسمى روحاً بسبب

نفخة جبريل عليه السلام ، ويُسمى النفخ رُوحاً لأنه ريح يخرج من الزوج؛ قال الشاعر — هو ذوالرُمة — :

فقلتُ له أرُقْمها إِلَيْكَ وَأَحْيَا * رُوحِكَ وَأَمْنَتُهُ لَهَا قِيَّةٌ قَدْرًا

وقد ورد أن جبريل نفخ في دُرع مريم فحملت منه بإذن الله؛ وصل هذا يكون « رُوحٌ مِنْهُ » معطوف على المضمحل الذي هو اسم الله في « أَقَامَا » التقدير: ألقى الله وجبريل الكلمة إلى مريم . وقيل : « رُوحٌ مِنْهُ » أى من خلقه؛ كما قال : « وَنَحْنُ لَكُمْ مَالِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ » أى من خلقه . وقيل : « رُوحٌ مِنْهُ » أى رحمة منه؛ وكان عيسى رحمة من الله لمن أتبعه؛ ومنه قوله تعالى : « وَأَيُّكُمْ رُوحٌ مِنْهُ » أى برحمة، وقوى « فَرُوحٌ وَرِيحَانٌ » . وقيل : « وَرُوحٌ مِنْهُ » وبرهان منه؛ وكان عيسى برهاناً ونجاة على قومه صلى الله عليه وسلم .

قوله تعالى : (فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ) أى آمنوا بأن الله إله واحد خالق المسيح ومُرسله ، وآمنوا برُسُلِهِ ومنهم عيسى فلا تجعلوه إلهاً . (وَلَا تَقُولُوا) آلهتنا (ثَلَاثَةٌ) من الزجاج . قال ابن عباس : يريد بالتثنية الله تعالى وصاحبه وأبنه . وقال الفراء وأبو حنيد : أى لا تقولوا هم ثلاثة؛ كقوله تعالى : « سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ » . أبو علي : التقدير ولا تقولوا هو ثالث ثلاثة؛ فحذف المبتدأ والمضاف . والتضاربي مع فريقهم يجمعون على التثنية ويقولون : إن الله جوهر واحد وله ثلاثة أقانيم ؛ فيجعلون كل أقنوم إلهاً ويعنون بالأقانيم الوجود والحياة والعلم ، وربما يسمون عن الأقانيم بالأب والابن وروح القدس؛ فيعنون بالأب الوجود، وبالروح الحياة، وبالبابن المسيح، في كلام لم فيه تحييط ببيانه في أصول الدين . ومحصول كلامهم يشول إلى التمسك بأن عيسى إله بما كان يحريه الله سبحانه على يديه من خوارق العادات على حسب دواعيه وإرادته؛ وقالوا : قد علمنا خروج هذه الأمور عن مقدور البشر فينبغي أن يكون المقدور عليها موصوفاً بالإلهية؛ فيقال لم : لو كان ذلك من مقدوراته وكان مستقلاً به

(١) بروحك، يهتك . « وأكفته لافية » : يأمره بالزق والنفخ القليل في النار، وأن يمسها حطباً قليلاً قليلاً .

كان تخلص نفسه من أمدائه ودفع شرهم عنه من مقدوراته ، وليس كذلك ؛ فإن أعترفت
 النصراني بذلك فقد سقط قولهم ودعواهم أنه كان يفعلها مستقلاً به ؛ وإن لم يُسأوا ذلك
 فلا حجة لهم أيضاً ؛ لأنهم معارضون بموسى عليه السلام ، وما كان يجري على يديه من الأمور
 العظام ، مثل قلب العصا ثعباناً ، وفتح البحر واليد البيضاء والمثل والسلوى ، وغير ذلك ؛ وكذلك
 ما جرى على يد الأنبياء ؛ فإن أنكروا ذلك فنتكر ما يدعونه هم أيضاً من ظهوره على يد موسى
 عليه السلام ، فلا يمكنهم إثبات شيء من ذلك لموسى ؛ فإن طريق إثباته عندنا نصوص
 القرآن وهم ينكرون القرآن ، ويكذبون من أتى به ، فلا يمكنهم إثبات ذلك بأخبار التواتر .
 وقد قيل : إن النصراني كانوا على دين الإسلام إحدى وعشرين سنة بعد ما رفع عيسى ؛
 يُصلُّون إلى القبلة ، ويصومون شهر رمضان ، حتى وقع فيا بينهم وبين اليهود حرب ، وكان
 في اليهود رجل شجاع يقال له بولس ، قتل جماعة من أصحاب عيسى فقال : إن كان الحق مع
 عيسى فقد كفرنا وسجدنا والتار مصيرنا ، ونحن مغربون إن دخلوا الجنة ودخلنا النار ؛ وأتى
 أحسناء فيهم فاضلهم فدخلوا النار ، وكان له فرس يقال له المغاب ، فأنظر الندامة ووضع
 على رأسه التراب وقال للنصراني : أنا بولس عدوكم قد نوديت من السماء أن ليست لك توبة
 إلا أن تنتصر ، فدخلوه في الكنيسة بيتاً فاقام فيه سنة لا يخرج ليلاً ولا نهاراً حتى تعلم الإنجيل ؛
 فخرج وقال : نوديت من السماء أن الله قد قبل توبتك فصعدوه وأحبوه ، ثم مضى إلى بيت
 المقدس واستخلف عليهم قسوطوراً وأعلمه أن عيسى بن مريم الله ، ثم توجه إلى الزوم وعلمهم
 الآهوت والناسوت وقال : لم يكن عيسى بولس فتأس ولا يحسم فتجسم ولكنه ابن الله .
 وعلم رجلاً يقال له يعقوب ذلك ؛ ثم دعا هؤلاء الثلاثة واحداً واحداً وقال له : أنت خالصي
 ولا يزال عيسى ؛ فلما أستمعن منهم دعا هؤلاء الثلاثة واحداً واحداً وقال له : أنت خالصي
 ولقد رأيت المسيح في النوم ورؤى حتى ، وقال لكل واحد منهم : إني غدا أذبح نفسي وأقترب

(١) كذا في الأصول : راقى في كتاب « المثل والنمل » : الملكانية أصحاب ملكا الذي ظهر ببلاد الروم
 فاستحل حليا . روى (صحيح الأجنس) : الملكانية هم أتباع ملكان الذي ظهر ببلاد الروم ؛ فهو ملكا أو ملكان .

بها ، فأدع الناس إلى محلتك ، ثم دخل المذبح فذبح نفسه ؛ فلما كان يوم ثلثه دما كل واحد منهم الناس إلى محلته ، فتبع كل واحد منهم طائفة ، فاحتلوا وأختلفوا إلى يومنا هذا ؛ فجميع النصارى من الفرق الثلاث ؛ فهذا كان سبب شركهم فيما يقال ؛ وأقبح أعلم . - وقد رويت هذه القصة في معنى قوله تعالى : « فَأَعْرَضْنَا عَنْهُمْ الْعَادَاةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » وسيأتى إن شاء الله تعالى :

قوله تعالى : ﴿ أَتَمُوا خَيْرًا لَكُمْ ﴾ « خيرا » منصوب عند سيويو به بإضمار فعل ؛ كأنه قال : اتموا خيرا لكم ؛ لأنه إذا نهاهم عن الشرك فقد أمرهم بإتيان ما هو خير لهم ؛ قال سيويو : وفيما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره « أَتَمُوا خَيْرًا لَكُمْ » لأنك إذا قلت : آتته فأنت تخرجه من أمر وتدخله في آخر ؛ وأشد :

فَوَاعِدِهِ مَرَحَتِي مَالِكٌ • أَوِ الْوَيْلُ بَيْنَهُمَا أَمَهَلًا

ومذهب أبي عبيدة : اتموا يعني خيرا لكم ؛ قال مجاهد بن يزيد : هذا خطأ ؛ لأنه يضم الشرط وجوابه ، وهذا لا يوجد في كلام العرب . ومذهب البغضاء أنه نعت لمصدر محذوف ؛ قال علي بن سليمان : هذا خطأ فاحش ؛ لأنه يكون المعنى : آتموا الإتياء الذي هو خير لكم . قوله تعالى : ﴿ أَتَمَّا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ ﴾ ابتداء وخبر ؛ و « وَاحِدٌ » نعت له . ويجوز أن يكون « إِلَهُ » بدلا من اسم الله عز وجل و « وَاحِدٌ » خبره ؛ التقدير إنما المعبود واحد . ﴿ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ ﴾ أى تزويجا عن أن يكون له ولد ؛ فلما سقط « بن » كان « أَنْ » في محل النصب بترفع الخافض ؛ أى كيف يكون له ولد ، وولد الرجل مُشْبِه له ، ولا شبهة لله عز وجل . ﴿ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ فلا شريك له ، وعيسى من جملة ما في السموات والأرض ، وما فيهما مخلوق ، فكيف يكون عيسى إلها وهو مخلوق ! وإن جاز ولد فليجز أولاد حتى يكون كل من ظهرت عليه معجزة ولدا له . ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا ﴾ أى لأوليائه ؛ وقد تقدم .

(١) في الآية ١ من سورة « المائدة » . (٢) البيت لسهرن أبي ربيعة ، و « سرحنا مالك » : موضع بعثه ، والسرخان شهرتان شهر المرضع هما ، وأقربا : جمع ديرة وهي المشرف من الأرض .

قوله تعالى : لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ وَمَنْ يَسْتَنْكِفَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا ﴿١٧٧﴾ فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدُهُمْ مِنْ فَضْلِهِ ؕ وَأَمَّا الَّذِينَ اسْتَنكَفُوا وَاسْتَكْبَرُوا فَيُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَلَا يَجِدُونَ لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴿١٧٨﴾

قوله تعالى : (لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ) أى لن يأنف ولن يفتنم . (أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ) أى من أن يكون ؛ فهو في موضع نصب . وقرا الحسن : « إِنْ يَكُونَ » بكسر الهمزة على أنها نهي بمعنى « ما » والمعنى ما يكون له ولد ؛ ويلبني رفع يكون ولم يذكر الزوائد . (وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ) أى من رحمة الله ورضاه ؛ فدل هذا على أن الملائكة أفضل من الأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين ؛ وكذا « وَلَا أَقُولُ إِلَىٰ مَلِكٍ » وقد تقدمت الإشارة إلى هذا المعنى في « البقرة » . (وَمَنْ يَسْتَنْكِفَ) أى يأنف (عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ) فلا يسلها . (فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ) أى إلى المحشر . (جَمِيعًا) فيجازى كل بما يستحق ؛ كما بينه في الآية بعد هذا « فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدُهُمْ مِنْ فَضْلِهِ » إلى قوله : « نَصِيرًا » . وأصل « يَسْتَنْكِفُ » نَكَفٌ ؛ فالياء والسين والتاء زوائد ؛ يقال : نَكَفْتُ مِنَ الشَّيْءِ وَاسْتَنْكَفْتُ مِنْهُ وَأَنْكَفْتُهُ أى نزعت عما يستنكف منه ؛ ومنه الحديث سُئِلَ عَنْ « سُبْحَانَ اللَّهِ » فَقَالَ : « لَنْكَافَ اللَّهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ » يعنى تزيهه وتقديسه عن الأنداد والأولاد . وقال الزجاج : استنكف أى أنف مأخوذ من نَكَفْتُ الدَّمْعَ إِذَا تَحَيَّجَتْ بِإَصْبَعِكَ عَنْ خَدِّكَ ؛ ومنه الحديث « مَا يَنْكُفُّ الْعَرُوقُ عَنْ جَبِينِهِ » أى ما ينقطع ؛ ومنه الحديث « جَاءَ بِمِشْحَلٍ لَا يَنْكُفُّ آخِرَهُ » أى لا ينقطع آخره . وقيل : هو من النَكَفِ وهو العيب ؛

يقال : ما عليه في هذا الأمر نَكْفٌ ولا وَكْفٌ أى عيب ؛ أى لن يتمتع المسيح ولن يتنه من العبودية ولن ينقطع عنها ولن يسيها .

قوله تعالى : **يَنَاقِبُهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَ كُمْ بُرْهَانٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأُنزِلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا** ﴿١٧٤﴾

قوله تعالى : **(يَنَاقِبُهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَ كُمْ بُرْهَانٌ مِّن رَّبِّكُمْ)** يعنى مجدا صلى الله عليه وسلم ؛ عن الثورى ؛ وسماه برهانا لأن معه البرهان وهو المعجزة . وقال مجاهد : البرهان ههنا المجبة ؛ والمعنى متقارب ؛ فإن المعجزات حجته صلى الله عليه وسلم ، والنور المنزل هو القرآن ؛ عن الحسن ؛ وسماه نورا لأن به لتبين الأحكام ويتهدى به من الضلالة ، فهو نور مبين ، أى واضح بين .

قوله تعالى : **فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمًا** ﴿١٧٥﴾

قوله تعالى : **(فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ)** أى بالقرآن عن معاصيه ، وإذا اعتصموا بكتاب الله اعتصموا به وبنيته . وقيل : « اعتصموا به » أى بالله . والمصمة الامتناع ، وقد تقدم ^(١١) **(وَيَهْدِيهِمْ)** أى وهو يهديهم ؛ فاضمر هو ليدل على أن الكلام مقطوع مما قبله ، **(إِلَيْهِ)** أى إلى ثوابه . وقيل : إلى الحق ليعرفوه . **(صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا)** أى دينا مستقيما . و « صِرَاطًا » منصوب بإضمار فعل دل عليه « وَيَهْدِيهِمْ » التقدير ؛ ويعرفهم صراطا مستقيما . وقيل : هو مفعول ثان على تقدير ؛ ويهديهم إلى ثوابه صراطا مستقيما . وقيل : هو حال . والهاء في « إِلَيْهِ » قيل : هي للقرآن ، وقيل : للفضل ، وقيل : للفضل والرحمة ؛ لأنهما بمعنى الثواب . وقيل : هي لله عز وجل على حذف المضاف كما تقدم من أن المعنى ويهديهم إلى ثوابه . أبو علي : الهاء راجعة إلى ما تقدم من أمم الله عز وجل ؛ والمعنى ويهديهم إلى صراطه ؛ فإذا جعلنا « صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا » نصبا على الحال كانت الحال من (١) رابع ٤ ص ١٥٦ طبع أول أو ثانية .

هذا المحذوف . وفي قوله : « وَفَضِّلَ » دليل على أنه تعالى يتفضل على عباده بشوابه ، إذ لو كان في مقابلة العمل لما كان فضلا . والله أعلم .

قوله تعالى : **يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكَ فِي الْأَكَلَةِ إِنَّ أَمْرًا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الشُّلُوكَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِنْهُلْ حِصَّةٌ أَلْيَتَيْنِ بَيْنَ اللَّهِ لَكَرُ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ** ﴿١٧١﴾

فيه ست مسائل :

الأولى — قال البراء بن عازب : هذه آتية نزلت في القرآن ، وكذا في كتاب مسلم . وقيل : نزلت والتي صلى الله عليه وسلم متجهز لحجة الوداع ، ونزلت بسبب جابر ، قال جابر ابن عبد الله : مرضت فأثاني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر يهوداني ماشيين ، فأغشى عليّ ، فتوضأ ثم صب عليّ من وضوئه فأفقت ، فقلت : يا رسول الله كيف أفضى في مالي ؟ فلم يرده عليّ شيئا حتى نزلت آية الميراث « **يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ** » رواه مسلم ، وقال : آتية نزلت « **وَأَقْرَبُوا بِوَمَا تُرْجِعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ** » وقد تقدم . ومضى في أول السورة الكلام في « الكَلَالَةِ » مستوفى ، وأن المراد بالإخوة هنا الأخوة للأب وللأم ، وكان جابر تسع أخوات .

الثانية — قوله تعالى : **(إِنْ أَمْرُ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ)** أى ليس له ولد ولا والد ، فاكتمى بذكر أحدهما ، قال الجرجاني : لفظ الولد ينطلق على الوالد والمولود ، فالوالد يسمى والدا لأنه ولد ، والمولود يسمى ولدا لأنه ولد ، كالآتية فلأنها من ذرا ثم تنطق على المولود وعلى الوالد ، قال الله تعالى : **« وَأَيُّكُمْ لَمْ يَأْتِ حَمَلًا ذُرِّيَّتِهِمْ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ »** .

(١) راجع ج ٣ ص ٣٧٥ طبة أول أروانية . (٢) راجع ج ٥ ص ٧٦ وما بعدها طبة أول أروانية .

الثالثة — والجهور من العلماء من الصحابة والتابعين يعملون الأخوات عصبة البنات وإن لم يكن معهن أخ غير ابن عباس ؛ فإنه كان لا يصل الأخوات عصبة البنات ؛ وإليه ذهب داود وطائفة ؛ وجهتهم ظاهر قول الله تعالى : « **إِنْ أَمْرُكَ هَٰذَا فَذَرِكْهُنَّ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْكَ** » ^{١١} وأختُ قُلُوبًا نِصْفُ مَا تَرَكَ » ولم يورث الأخت إلا إذا لم يكن لئيت ولد ؛ قالوا ؛ ومعلوم أن الأخت من الولد ؛ فوجب ألا ترث الأخت مع وجودها . وكان ابن الزبير يقول بقول ابن عباس في هذه المسئلة حتى أخبره الأسود بن يزيد : أنت معاذا قضى في بنت وأخت لجعل المال بينهما نصفين .

الرابعة — هذه الآية تسمى بآية الصيف ؛ لأنها نزلت في زمن الصيف ؛ قال عمر : إني والله لا أدع شيئا أهم إلى من أمر الكلالة ؛ وقد سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أغلظ لي في شيء ما أغلظ لي فيها ؛ حتى طعن برأصه في جني أو في صدرى ثم قال : « يا عمر ألا تكفيك آية الصيف التي أنزلت في آخر سورة النساء » . وعنه رضى الله عنه قال : ثلاث لأن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم بينن أحب إلى من الدنيا وما فيها ؛ الكلالة والثوبا والخلافة ؛ نزع ابن ماجه في سننه .

الخامسة — طعن بعض الرافضة بقول عمر : « والله لا أدع » الحديث .

السادسة — قوله تعالى : (**يُتِمِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا**) قال الكسائي : المعنى يبين الله لكم لئلا تضلوا . قال أبو عبيد ؛ فحقت الكسائي بحديث رواه ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا يدعون أحدكم على ولده أن يوافق من الله إجابة » فاستحسنه . قال النحاس ؛ والمعنى عند أى عيب لئلا يوافق من الله إجابة ؛ وهذا القول عند البصريين خطأ ؛ [لأنهم] لا يميزون إضمار لا ؛ والمعنى عندهم : يبين الله لكم كراهة أن تدلوا ؛ ثم حنف ؛ كما قال : « وأسأل القرية » وكذا معنى حديث النبي صلى الله عليه وسلم ؛ أى كراهية أن يوافق من الله إجابة . (**وَاللَّهُ يَكُلُّ شَيْءًا عَالِمًا**) تقدم في غير موضع . والله أعلم . تحت سورة « النساء » والحمد لله الذى وفق .

(١) الزيادة عن « إعراب القرآن » النحاس .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رب يسر

تفسير سورة المائدة

يحول الله تعالى وقوته؛ وهي مدنية بإجماع؛ وروى أنها نزلت مُنصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحُدَيْبِيَّةِ . وذكر النقاش عن أبي سامة أنه قال : لما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحُدَيْبِيَّةِ قال : " يا عليّ أشعرت أنه نزلت عليّ سورة المائدة ونعمت المائدة " . قال ابن العربي : هذا حديث موضوع لا يحلّ لمسلم اعتقاده؛ أما إنا نقول : سورة «المائدة» ونعمت «المائدة» فلا نأثره عن أحد ولكنه كلام حسن . وقال ابن عطية : وهذا عندي لا يشبه كلام النبي صلى الله عليه وسلم . وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : " سورة المائدة تُدعى في ملكوت الله المُنْزِلَةُ تُقَدِّدُ صاحبها من أيدي ملائكة المذاب " . ومن هذه السورة ما نزل في حجة الوداع ، ومنها ما أنزل عام الفتح وهو قوله تعالى : «لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ» الآية . وكل ما نزل من القرآن بعد هجرة النبي صلى الله عليه وسلم فهو مدنيّ ، سواء نزل بالمدينة أو في سفر من الأسفار . وإنما يُرمي بالمكنى ما نزل قبل الهجرة . وقال أبو ميسرة : «المائدة» من أحرما نزل فيها ملسوخ ، وفيها ثمان عشرة فريضة ليست في غيرها ؛ وهي : «الْمَنْخُضَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُعْرَدِيَّةُ وَالطَّيْحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُّ» ، «وَمَا دُخِيَ عَلَى النَّصَبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ» ، «وَمَا عَاهَضْتُمْ مِنَ الْحَوَارِجِ مُكَلِّبِينَ» ، «وَعَطَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ» ، «وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ» وتماز الطهور «إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ» ، «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ» ، «لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ» إلى قوله : «عَيْنُ زُذُو أَنْتِقَامٍ» ، «مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِيَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ» . وقوله تعالى : «شِهَادَةُ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ» الآية .

قلت : وفريضة تاسعة عشرة وهي قوله : «وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ» ليس للأذان ذكر في القرآن إلا في هذه السورة ، أما ما جاء في سورة «الجمعة» فمخصوص بالجمعة ، وهو

في هذه السورة طام بجميع الصلوات . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قرأ سورة « المائدة » في حجة الوداع وقال : « يا أيها الناس إن سورة المائدة أنزلت فاحلوا حلالها وحرموا حرامها » ونحوه عن عائشة رضي الله عنها موقوفا ، قال جبير بن نفير : دخلت على عائشة رضي الله عنها فقالت : هل قرأ سورة « المائدة » ؟ فقلت : نعم ، فقالت : فإنها من أنزل الله ، فبأ وبيدتم فيها من حلال فأحلوه وما وبيدتم فيها من حرام فحرموه . وقال الشعبي : لم يُلغ من هذه السورة إلا قوله : « وَلَا الشُّبُهَاتُ الْحَرَامُ وَلَا الْهَدَى » الآية . وقال بعضهم : مُسَخَّ مِنْهَا « أَوْ آخَرَيْنِ مِنْ غَيْرِكُمْ » .

قوله تعالى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَيْعَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ﴿١١﴾

فيه سبع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا) قال طقمة : كل ما في القرآن « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا » فهو مدنى و « يَا أَيُّهَا النَّاسُ » فهو مكى ؛ وهذا خرج على الأكثر ، وقد تقدم . وهذه الآية مما تلوح فصاحتها وكثرة معانيها على قلّة ألفاظها لكل ذى بصيرة بالكلام ؛ فإنها تضمنت خمسة أحكام : الأول - الأمر بالوفاء بالعقود ؛ الثانى - تحليل ببيعة الأنعام ؛ الثالث - استثناء ما يل بعد ذلك ؛ الرابع - استثناء حال الإحرام فيما يصاد ؛ الخامس - ما يقتضيه الآية من إباحة الصيد لمن ليس بمحرم . وحكى النقاش أن اصحاب الكيندى قالوا له : أيها الحكيم أعمل لنا مثل هذا القرآن فقال : نعم ! أعمل مثل بعضه ؛ فأحجب أياما كثيرة ثم نرج فقال : والله ما أقدر ولا يطيق هذا أحد ؛ إني فتحت المصحف فخرجت سورة « المائدة » فنظرت فإذا هو قد تطلق بالوفاء ونهى عن النكح ، وحلّ تحليلا تاما ،

ثم استثنى استثناء بعد استثناء، ثم أخبر عن قدرته وحكمته في سطرين، ولا يقدر أحد أن يأتي بهذا إلا في أجلاء.

الثانية - قوله تعالى : ﴿ أَوْفُوا ﴾ يقال : وَفَى وَأَوْفَى لفتان؛ قال الله تعالى : « وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنْ اللَّهِ » وقال تعالى : « وَلِإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى » وقال الشاعر :
 أَنَا أَبْنُ طَوْقٍ فَقَدْ أَوْفَى يَنْقَتِهِ * سَجَا وَفَى بِقِلَاصِ التَّجِيمِ حَادِيهَا
 بجمع بين اللتين . ﴿ بِالْمَقُودِ ﴾ العقود الزبوط، واحدها عَقْدٌ ؛ يقال : عَقَدْتُ الْعَهْدَ وَالْحِلْ، وَعَقَدْتُ الْعَسْلَ فَهُوَ يَسْتَعْمَلُ فِي الْمَعَانِي وَالْأَجْسَامِ ؛ قَالَ الْحُطَيْبِيُّ :
 قَوْمٌ إِذَا عَقَدُوا عَقْدًا لِحَارِهِمْ * شَلُّوا الْعِنَاجَ وَشَلُّوا فَوْقَهُ الْكَرْبَا^(١)

وَأَمَرَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ بِالْوَفَاءِ بِالْمَقُودِ ؛ قَالَ الْحَسَنُ : يَمْنَى بِذَلِكَ عَقُودُ الَّذِينَ هُوَ مَا عَقَدَهُ الْمَرْءُ عَلَى نَفْسِهِ ؛ مِنْ بَيْعٍ وَشِرَاءٍ وَإِجَارَةٍ وَكَرَاهٍ وَمُنَاقَحَةٍ وَطَلَاقٍ وَمَزَارَعَةٍ وَمَصَالِحَةٍ وَتَمْلِكٍ وَتَحْيِيرٍ وَهَتَقٍ وَتَدْيِيرٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ ، مَا كَانَ ذَلِكَ خَيْرًا خَارِجًا عَنْ الشَّرِيعَةِ ؛ وَكَذَلِكَ مَا عَقَدَهُ عَلَى نَفْسِهِ مِنَ الطَّاعَاتِ ؛ كَالْحَجِّ وَالصَّيَامِ وَالْإِسْتِغْفَارِ وَالنَّذْرِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ طَاعَاتِ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ . وَأَمَّا نَذْرُ الْمُبَاحِ فَلَا يَلْزِمُ بِإِجْمَاعٍ مِنَ الْأُمَّةِ ؛ قَالَ أَبُو الْعَرَبِيِّ .
 ثُمَّ قِيلَ : إِنَّ آيَةَ زَلَّتْ فِي أَهْلِ الْكِتَابِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : « وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لِيُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ وَلَا يَكْتُمُونَهُ » . قَالَ أَبُو جَرِيحٍ : هُوَ خَاصٌّ بِأَهْلِ الْكِتَابِ وَفِيهِمْ زَلَّتْ . وَقِيلَ : هِيَ حَاقَّةٌ وَهُوَ الصَّحِيحُ ؛ فَإِنَّ لَفْظَ الْمُؤْمِنِينَ يَمْنَى بِأَهْلِ الْكِتَابِ ؛ لِأَنَّهُمْ فِيهِمْ وَبَيْنَ اللَّهِ عَقْدًا فِي إِدَاءِ الْأَمَانَةِ فِيهَا فِي كِتَابِهِمْ مِنْ أَمْرِ عَدِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ فَلِأَنَّهُمْ مَأْمُورُونَ بِذَلِكَ فِي قَوْلِهِ : « أَوْفُوا بِالْمَقُودِ » وَغَيْرِ مَوْضِعٍ . قَالَ أَبُو حَبَاسٍ : « أَوْفُوا بِالْمَقُودِ » مَعْنَاهُ بِمَا أَحَقَّ وَبِمَا حَرَّمَ وَبِمَا فَرَضَ وَبِمَا حَدَّ فِي جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ ؛ وَكَذَلِكَ قَالَ مُجَاهِدٌ وَغَيْرُهُ . وَقَالَ أَبُو شَهَابٍ :

(١) الشاعر هو طفيل النخعي ؛ وقيل : الشاعر : هو المشركون بمجا التي سافها القرآن في خطبة التي كما ترجم العرب .

(٢) العنَّاج : خيل أسيرة يشد في أسفل الذنوب ثم يشد في عرونها ؛ والكرب : الحبل الذي يشد على الدلو بعد المين ؛ وهو الحبل الأول ؛ فإذا انقطع المين بين الكرب . وقيل : غير هذا . ونعته : أنشأ شرها الحبلية لإيقاظهم بالعهد .

قرأت كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي كتبه لعمرو بن حَرَمٍ حين بعثه إلى تجران
وفي صدره : « هذا بيان للناس من الله ورسوله » يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ « فكتب
الآيات فيها إلى قوله : « إِنَّ اللَّهَ مَتِّيعُ الْحَسَابِ » . وقال الزجاج : المعنى أوفوا بمقد الله
عليكم وبمقدكم بعضكم على بعض . وهذا كله راجع إلى القول بالعموم وهو الصحيح في الباب ؛
قال صلى الله عليه وسلم : « المؤمنون عند شروطهم » وقال : « كل شرط ليس في كتاب الله
فهو باطل وإن كان مائة شرط » فبين أن الشرط أو العقد الذي يجب الوفاء به ما وافق
كتاب الله أي دين الله ؛ فإن ظهر فيها ما يخالف رُدُّه كما قال صلى الله عليه وسلم : « من عمل
عملاً ليس عليه أمرنا فهو رُدٌّ » . ذكر ابن إسحق قال : أجمعت قبائل من قريش في دار
عبدالله بن جُذَمان — لشرفه ونسبه — فتعاقدوا وتعاهدوا على ألا يجذروا بمكة مظلوماً من أهلها
أو غيرهم إلا قاموا معه حتى تَرُدَّ عليه مَظْلَمَتُهُ ؛ فسَمَّيْتُ ذلك الحِلْفَ حِلْفَ الْفُضُولِ ،
وهو الذي قال فيه الرسول صلى الله عليه وسلم : « لقد شهدت في دار ابن جُذَمان حِلْفًا ما أحبُّ
أتى به حُرَّ النَّفْسِ ولو ادَّعى به في الإسلام لأَجَبْتُ » . وهذا الحِلْفُ هو المعنى المراد في قوله
عليه السلام : « وأَيُّما حِلْفٍ كان في الجاهلية لم يَزِدْهُ الإسلام إلا شِدَّةً » لأنه موافق للشرع
إذ أمر بالانحصاف من الظالم ؛ فأما ما كان من عهودهم الفاسدة وعقودهم الباطلة على الظلم
والفجارات فقد هدمه الإسلام والحمد لله . قال ابن إسحق : تعامل الوليد بن عتبة على الحسين
ابن عليٍّ في مال له — لسلطان الوليد ؛ فإنه كان أميراً على المدينة — فقال له الحسين : أحلف بالله
لئن صدَّقني من حقٍّ أو لآخَذْتُ سبْيي ثم لأقومن في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم لأدعوه
بحِلْفِ الْفُضُولِ . قال عبد الله بن الزبير : وأنا أحلف بالله لئن دعاني لأخَذْتُ سبْيي ثم لأقومن
معه حتى يتصرف من حقه أو يموت جميعاً ؛ وبلغت المَسُورُ بن عَمرَةَ فقال مثل ذلك ؛
وبلغت عبد الرحمن بن عثان بن عبيد الله التَّيْمِيَّ فقال مثل ذلك ؛ فلما بلغ ذلك الوليد أنصفه .

الثالثة — قوله تعالى : ﴿ أَحَلَّتْ لَكُمْ بَيْمَةَ الْأَنْثَامِ ﴾ الخطاب لكل من أتمم الإيمان
على وجهه وكمالهِ ؛ وكانت للعرب سنن في الأنعام من البعيرة والسائبة والوصيلة والحام يأتي

بينها ؛ فزلت هذه الآية رافعة لتلك الأرواح الخبيثة ، والآراء الفاسدة الباطنية . واختلف في معنى « بهيمة الأنعام » والبهيمة اسم لكل ذى أربع ؛ سميت بذلك لإيهامها من جهة نقص نطقها وفهمها وعدم تمييزها وعقلها ؛ ومنه باب مبهم أى مُغلق ، وليل يَبيم ، وبهيمة للشجاع الذى لا يَدْرى من أين يُؤْتى له . و « الأنعام » : الإبل والبقر والغنم ، سميت بذلك للين مشيها ؛ قال الله تعالى : « وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ » إلى قوله : « وَتَمِيلُ أَفْعَالُكُمْ » وقال تعالى : « وَمِنَ الْأَنْعَامِ حُمْلَةٌ وَفَرَسٌ » يبنى كبارا وصغارا ؛ ثم يَنْبأ فقال : « قَسَائِدُ أَزْوَاجٍ » إلى قوله : « أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ » وقال تعالى : « وَجَعَلْ لَكُمْ مِنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ وَمِنْ أَصْوَابِهَا » يعنى الغنم « وَأَوْبَارُهَا » يعنى الإبل . « وَأَشْعَارُهَا » يعنى المعز ؛ فهذه ثلاثة أدلة قنبي عن تضمن اسم الأنعام لهذه الأجناس ؛ الإبل والبقر والغنم ؛ وهو قول ابن عباس والحسن . قال المروى : « وإذا قيل النَّم فهو الإبل خاصة . وقال الطبري » : وقال قوم « بهيمة الأنعام » وحشيها كالغلباء وبقر الوحش والحمر وغير ذلك . وذكره غير الطبري عن السدي والزبيح وقنادة والضحاك ، كأنه قال : أحلت لكم الأنعام ؛ فأضيف المجلس إلى أخص منه . قال ابن عطية : وهذا قول حسن ؛ وذلك أن الأنعام هي الثمانية الأزواج ، وما أنضاف إليها من سائر الحيوان يقال له أنعام بمجموعه معها ، وكان المفترس كالأسد وكل ذى ناب خارج من حد الأنعام ؛ فبهيمة الأنعام هي التراعى من ذوات الأربع .

قلت : فعلى هذا يدخل فيها ذوات الحوافر لأنها راحية غير مفترسة وليس كذلك ؛ لأن الله تعالى قال : « وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ » ثم حطف عليها قوله : « وَالْمَيْلُ وَالْيَعَالُ وَالْحَمِيرُ » فلما استأنف ذكرها وعطفها على الأنعام دلّ على أنها ليست منها ؛ والله أعلم . وقيل : « بهيمة الأنعام » ما لم يكن صيدا ؛ لأن الصيد يُسمى وحشا لا بهيمة ، وهذا راجع إلى القول الأول . وروى عن عبد الله بن عمر أنه قال : « بهيمة الأنعام » الإجماعة التي تخرج عند الذبح من بطون الإجمهات ؛ فهي تترك كل دون ذكاة ، وقاله ابن عباس وفيه بُعد ؛

لأن الله تعالى قال : « إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ » وليس في الآية ما يُستثنى ، قال مالك : ذكاة الدببصة ذكاة لجنيتها إذا لم يُدرك حياً وكان قد نبت شعره وتم خلقه ، فإن لم يتم خلقه ولم ينبت شعره لم يؤكل إلَّا أن يُدرك حياً فيذكي ، وإن بادروا إلى تذكيته فأت بنفسه فقيل : هو ذكي . وقيل : ليس بذكي ، وسيأتي لهذا مزيد بيان إن شاء الله تعالى :

الرابعة — قوله تعالى : « إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ » أى يقرأ عليكم في القرآن والسنة من قوله تعالى : « حُرِّمَتْ عَلَيْكَ الْمَيْتَةُ » وقوله عليه الصلاة والسلام : « كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ حَرَامٌ » . فإن قيل : الذى يُتْلَى علينا الكتاب ليس السنة ، قلنا : كل سنة لرسول الله صلى الله عليه وسلم فهو من كتاب الله ، والتبليغ عليه أمران : أحدهما — حديث السيف « لَا تُضَيِّعَنَّ يَدَكَ بِكِتَابِ اللَّهِ » والثاني — حديث ابن مسعود : ومالى لا ألن من لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في كتاب الله ، الحديث . وسيأتي في سورة « الحشر » . ويحتمل « إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ » الآن أو « مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ » فيما بعد من مستقبل الزمان على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فيكون فيه دليل على جواز تأخير البيان عن وقت لا يفتقر فيه إلى تعجيل الحاجة .

الخامسة — قوله تعالى : « غَيْرِ مَحْلٍ الصَّيْدِ » أى ما كان صيداً فهو حلال في الإحلال دون الإحرام ، وما لم يكن صيداً فهو حلال في الحالين . وأختلف النحاة في « إِلَّا مَا يُتْلَى » هل هو استثناء أو لا ؟ فقال البصريون : هو استثناء من « بهيمة الأنعام » و « غَيْرِ مَحْلٍ الصَّيْدِ » استثناء آخر أيضاً منه ، فالاستثناءان جميعاً من قوله : « بهيمة الأنعام » وهى المستثنى منها ، التقدير : إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ إِلَّا الصَّيْدَ وَأَتَمَّ مُحْرَمُونَ ، بخلاف قوله : « إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ إِلَّا آلَ لُوطَ » على ما أتى . وقيل : هو مستثنى مما يليه من الاستثناء ، فيصير بمقتله قوله عز وجل : « إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ » ولو كان كذلك لوجب إباحة الصَّيْدِ في الإحرام ، لأنه مستثنى من المحظور إذا كان قوله تعالى : « إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ »

مستثنى من الإباحة ؛ وهذا وجه ساقط ؛ فإذا معناه أُلحِتْ لكم بهيمة الأنعام غير على الصيد وأنتم حُرْمٌ إِلَّا مَا يُتْلَى عليكم سوى الصيد . ويجوز أن يكون معناه أيضا أوفوا بالعقود غير محلّ الصيد وألحِتْ لكم بهيمة الأنعام إِلَّا مَا يُتْلَى عليكم . وأجاز الفراء أن يكون « إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ » في موضع رفع على البدل على أن يعطف بالألف كما يعطف بلا ؛ ولا يميزه البصريون إلا في النكرة أو ما قاربها من [أسماء ^(١)] الأجناس نحو جاء القوم إِلَّا زيدٌ . والنصب عنده بأن « غير محلّ الصيد » نصب على الحال مما في « أوفوا » ؛ قال الأخفش ؛ يأبى الذين آمنوا أوفوا بالعقود غير محلّ الصيد . وقال غيره : حال من الكاف والميم في « لَكُمْ » والتقدير : أُلحِتْ لكم بهيمة الأنعام غير على الصيد . ثم قيل : يجوز أن يرجع الإحلال إلى الناس ، أى لا يُلحِطوا الصيد في حال الإحرام ، ويجوز أن يرجع إلى الله تعالى أى أُلحِتْ لكم بهيمة إلا ما كان صيدا في وقت الإحرام كما تقول : أُلحِتْ لك كذا غير مبيع لك يوم الجمعة . فإذا قلت يرجع إلى الناس فالمنى : غير محلّين الصيد ، لحذفت التّون تخفيفا .

السادسة — قوله تعالى : ﴿ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾ ^(٢) ^(٣) ^(٤) ^(٥) ^(٦) ^(٧) ^(٨) ^(٩) ^(١٠) ^(١١) ^(١٢) ^(١٣) ^(١٤) ^(١٥) ^(١٦) ^(١٧) ^(١٨) ^(١٩) ^(٢٠) ^(٢١) ^(٢٢) ^(٢٣) ^(٢٤) ^(٢٥) ^(٢٦) ^(٢٧) ^(٢٨) ^(٢٩) ^(٣٠) ^(٣١) ^(٣٢) ^(٣٣) ^(٣٤) ^(٣٥) ^(٣٦) ^(٣٧) ^(٣٨) ^(٣٩) ^(٤٠) ^(٤١) ^(٤٢) ^(٤٣) ^(٤٤) ^(٤٥) ^(٤٦) ^(٤٧) ^(٤٨) ^(٤٩) ^(٥٠) ^(٥١) ^(٥٢) ^(٥٣) ^(٥٤) ^(٥٥) ^(٥٦) ^(٥٧) ^(٥٨) ^(٥٩) ^(٦٠) ^(٦١) ^(٦٢) ^(٦٣) ^(٦٤) ^(٦٥) ^(٦٦) ^(٦٧) ^(٦٨) ^(٦٩) ^(٧٠) ^(٧١) ^(٧٢) ^(٧٣) ^(٧٤) ^(٧٥) ^(٧٦) ^(٧٧) ^(٧٨) ^(٧٩) ^(٨٠) ^(٨١) ^(٨٢) ^(٨٣) ^(٨٤) ^(٨٥) ^(٨٦) ^(٨٧) ^(٨٨) ^(٨٩) ^(٩٠) ^(٩١) ^(٩٢) ^(٩٣) ^(٩٤) ^(٩٥) ^(٩٦) ^(٩٧) ^(٩٨) ^(٩٩) ^(١٠٠) ^(١٠١) ^(١٠٢) ^(١٠٣) ^(١٠٤) ^(١٠٥) ^(١٠٦) ^(١٠٧) ^(١٠٨) ^(١٠٩) ^(١١٠) ^(١١١) ^(١١٢) ^(١١٣) ^(١١٤) ^(١١٥) ^(١١٦) ^(١١٧) ^(١١٨) ^(١١٩) ^(١٢٠) ^(١٢١) ^(١٢٢) ^(١٢٣) ^(١٢٤) ^(١٢٥) ^(١٢٦) ^(١٢٧) ^(١٢٨) ^(١٢٩) ^(١٣٠) ^(١٣١) ^(١٣٢) ^(١٣٣) ^(١٣٤) ^(١٣٥) ^(١٣٦) ^(١٣٧) ^(١٣٨) ^(١٣٩) ^(١٤٠) ^(١٤١) ^(١٤٢) ^(١٤٣) ^(١٤٤) ^(١٤٥) ^(١٤٦) ^(١٤٧) ^(١٤٨) ^(١٤٩) ^(١٥٠) ^(١٥١) ^(١٥٢) ^(١٥٣) ^(١٥٤) ^(١٥٥) ^(١٥٦) ^(١٥٧) ^(١٥٨) ^(١٥٩) ^(١٦٠) ^(١٦١) ^(١٦٢) ^(١٦٣) ^(١٦٤) ^(١٦٥) ^(١٦٦) ^(١٦٧) ^(١٦٨) ^(١٦٩) ^(١٧٠) ^(١٧١) ^(١٧٢) ^(١٧٣) ^(١٧٤) ^(١٧٥) ^(١٧٦) ^(١٧٧) ^(١٧٨) ^(١٧٩) ^(١٨٠) ^(١٨١) ^(١٨٢) ^(١٨٣) ^(١٨٤) ^(١٨٥) ^(١٨٦) ^(١٨٧) ^(١٨٨) ^(١٨٩) ^(١٩٠) ^(١٩١) ^(١٩٢) ^(١٩٣) ^(١٩٤) ^(١٩٥) ^(١٩٦) ^(١٩٧) ^(١٩٨) ^(١٩٩) ^(٢٠٠) ^(٢٠١) ^(٢٠٢) ^(٢٠٣) ^(٢٠٤) ^(٢٠٥) ^(٢٠٦) ^(٢٠٧) ^(٢٠٨) ^(٢٠٩) ^(٢١٠) ^(٢١١) ^(٢١٢) ^(٢١٣) ^(٢١٤) ^(٢١٥) ^(٢١٦) ^(٢١٧) ^(٢١٨) ^(٢١٩) ^(٢٢٠) ^(٢٢١) ^(٢٢٢) ^(٢٢٣) ^(٢٢٤) ^(٢٢٥) ^(٢٢٦) ^(٢٢٧) ^(٢٢٨) ^(٢٢٩) ^(٢٣٠) ^(٢٣١) ^(٢٣٢) ^(٢٣٣) ^(٢٣٤) ^(٢٣٥) ^(٢٣٦) ^(٢٣٧) ^(٢٣٨) ^(٢٣٩) ^(٢٤٠) ^(٢٤١) ^(٢٤٢) ^(٢٤٣) ^(٢٤٤) ^(٢٤٥) ^(٢٤٦) ^(٢٤٧) ^(٢٤٨) ^(٢٤٩) ^(٢٥٠) ^(٢٥١) ^(٢٥٢) ^(٢٥٣) ^(٢٥٤) ^(٢٥٥) ^(٢٥٦) ^(٢٥٧) ^(٢٥٨) ^(٢٥٩) ^(٢٦٠) ^(٢٦١) ^(٢٦٢) ^(٢٦٣) ^(٢٦٤) ^(٢٦٥) ^(٢٦٦) ^(٢٦٧) ^(٢٦٨) ^(٢٦٩) ^(٢٧٠) ^(٢٧١) ^(٢٧٢) ^(٢٧٣) ^(٢٧٤) ^(٢٧٥) ^(٢٧٦) ^(٢٧٧) ^(٢٧٨) ^(٢٧٩) ^(٢٨٠) ^(٢٨١) ^(٢٨٢) ^(٢٨٣) ^(٢٨٤) ^(٢٨٥) ^(٢٨٦) ^(٢٨٧) ^(٢٨٨) ^(٢٨٩) ^(٢٩٠) ^(٢٩١) ^(٢٩٢) ^(٢٩٣) ^(٢٩٤) ^(٢٩٥) ^(٢٩٦) ^(٢٩٧) ^(٢٩٨) ^(٢٩٩) ^(٣٠٠) ^(٣٠١) ^(٣٠٢) ^(٣٠٣) ^(٣٠٤) ^(٣٠٥) ^(٣٠٦) ^(٣٠٧) ^(٣٠٨) ^(٣٠٩) ^(٣١٠) ^(٣١١) ^(٣١٢) ^(٣١٣) ^(٣١٤) ^(٣١٥) ^(٣١٦) ^(٣١٧) ^(٣١٨) ^(٣١٩) ^(٣٢٠) ^(٣٢١) ^(٣٢٢) ^(٣٢٣) ^(٣٢٤) ^(٣٢٥) ^(٣٢٦) ^(٣٢٧) ^(٣٢٨) ^(٣٢٩) ^(٣٣٠) ^(٣٣١) ^(٣٣٢) ^(٣٣٣) ^(٣٣٤) ^(٣٣٥) ^(٣٣٦) ^(٣٣٧) ^(٣٣٨) ^(٣٣٩) ^(٣٤٠) ^(٣٤١) ^(٣٤٢) ^(٣٤٣) ^(٣٤٤) ^(٣٤٥) ^(٣٤٦) ^(٣٤٧) ^(٣٤٨) ^(٣٤٩) ^(٣٥٠) ^(٣٥١) ^(٣٥٢) ^(٣٥٣) ^(٣٥٤) ^(٣٥٥) ^(٣٥٦) ^(٣٥٧) ^(٣٥٨) ^(٣٥٩) ^(٣٦٠) ^(٣٦١) ^(٣٦٢) ^(٣٦٣) ^(٣٦٤) ^(٣٦٥) ^(٣٦٦) ^(٣٦٧) ^(٣٦٨) ^(٣٦٩) ^(٣٧٠) ^(٣٧١) ^(٣٧٢) ^(٣٧٣) ^(٣٧٤) ^(٣٧٥) ^(٣٧٦) ^(٣٧٧) ^(٣٧٨) ^(٣٧٩) ^(٣٨٠) ^(٣٨١) ^(٣٨٢) ^(٣٨٣) ^(٣٨٤) ^(٣٨٥) ^(٣٨٦) ^(٣٨٧) ^(٣٨٨) ^(٣٨٩) ^(٣٩٠) ^(٣٩١) ^(٣٩٢) ^(٣٩٣) ^(٣٩٤) ^(٣٩٥) ^(٣٩٦) ^(٣٩٧) ^(٣٩٨) ^(٣٩٩) ^(٤٠٠) ^(٤٠١) ^(٤٠٢) ^(٤٠٣) ^(٤٠٤) ^(٤٠٥) ^(٤٠٦) ^(٤٠٧) ^(٤٠٨) ^(٤٠٩) ^(٤١٠) ^(٤١١) ^(٤١٢) ^(٤١٣) ^(٤١٤) ^(٤١٥) ^(٤١٦) ^(٤١٧) ^(٤١٨) ^(٤١٩) ^(٤٢٠) ^(٤٢١) ^(٤٢٢) ^(٤٢٣) ^(٤٢٤) ^(٤٢٥) ^(٤٢٦) ^(٤٢٧) ^(٤٢٨) ^(٤٢٩) ^(٤٣٠) ^(٤٣١) ^(٤٣٢) ^(٤٣٣) ^(٤٣٤) ^(٤٣٥) ^(٤٣٦) ^(٤٣٧) ^(٤٣٨) ^(٤٣٩) ^(٤٤٠) ^(٤٤١) ^(٤٤٢) ^(٤٤٣) ^(٤٤٤) ^(٤٤٥) ^(٤٤٦) ^(٤٤٧) ^(٤٤٨) ^(٤٤٩) ^(٤٥٠) ^(٤٥١) ^(٤٥٢) ^(٤٥٣) ^(٤٥٤) ^(٤٥٥) ^(٤٥٦) ^(٤٥٧) ^(٤٥٨) ^(٤٥٩) ^(٤٦٠) ^(٤٦١) ^(٤٦٢) ^(٤٦٣) ^(٤٦٤) ^(٤٦٥) ^(٤٦٦) ^(٤٦٧) ^(٤٦٨) ^(٤٦٩) ^(٤٧٠) ^(٤٧١) ^(٤٧٢) ^(٤٧٣) ^(٤٧٤) ^(٤٧٥) ^(٤٧٦) ^(٤٧٧) ^(٤٧٨) ^(٤٧٩) ^(٤٨٠) ^(٤٨١) ^(٤٨٢) ^(٤٨٣) ^(٤٨٤) ^(٤٨٥) ^(٤٨٦) ^(٤٨٧) ^(٤٨٨) ^(٤٨٩) ^(٤٩٠) ^(٤٩١) ^(٤٩٢) ^(٤٩٣) ^(٤٩٤) ^(٤٩٥) ^(٤٩٦) ^(٤٩٧) ^(٤٩٨) ^(٤٩٩) ^(٥٠٠) ^(٥٠١) ^(٥٠٢) ^(٥٠٣) ^(٥٠٤) ^(٥٠٥) ^(٥٠٦) ^(٥٠٧) ^(٥٠٨) ^(٥٠٩) ^(٥١٠) ^(٥١١) ^(٥١٢) ^(٥١٣) ^(٥١٤) ^(٥١٥) ^(٥١٦) ^(٥١٧) ^(٥١٨) ^(٥١٩) ^(٥٢٠) ^(٥٢١) ^(٥٢٢) ^(٥٢٣) ^(٥٢٤) ^(٥٢٥) ^(٥٢٦) ^(٥٢٧) ^(٥٢٨) ^(٥٢٩) ^(٥٣٠) ^(٥٣١) ^(٥٣٢) ^(٥٣٣) ^(٥٣٤) ^(٥٣٥) ^(٥٣٦) ^(٥٣٧) ^(٥٣٨) ^(٥٣٩) ^(٥٤٠) ^(٥٤١) ^(٥٤٢) ^(٥٤٣) ^(٥٤٤) ^(٥٤٥) ^(٥٤٦) ^(٥٤٧) ^(٥٤٨) ^(٥٤٩) ^(٥٥٠) ^(٥٥١) ^(٥٥٢) ^(٥٥٣) ^(٥٥٤) ^(٥٥٥) ^(٥٥٦) ^(٥٥٧) ^(٥٥٨) ^(٥٥٩) ^(٥٦٠) ^(٥٦١) ^(٥٦٢) ^(٥٦٣) ^(٥٦٤) ^(٥٦٥) ^(٥٦٦) ^(٥٦٧) ^(٥٦٨) ^(٥٦٩) ^(٥٧٠) ^(٥٧١) ^(٥٧٢) ^(٥٧٣) ^(٥٧٤) ^(٥٧٥) ^(٥٧٦) ^(٥٧٧) ^(٥٧٨) ^(٥٧٩) ^(٥٨٠) ^(٥٨١) ^(٥٨٢) ^(٥٨٣) ^(٥٨٤) ^(٥٨٥) ^(٥٨٦) ^(٥٨٧) ^(٥٨٨) ^(٥٨٩) ^(٥٩٠) ^(٥٩١) ^(٥٩٢) ^(٥٩٣) ^(٥٩٤) ^(٥٩٥) ^(٥٩٦) ^(٥٩٧) ^(٥٩٨) ^(٥٩٩) ^(٦٠٠) ^(٦٠١) ^(٦٠٢) ^(٦٠٣) ^(٦٠٤) ^(٦٠٥) ^(٦٠٦) ^(٦٠٧) ^(٦٠٨) ^(٦٠٩) ^(٦١٠) ^(٦١١) ^(٦١٢) ^(٦١٣) ^(٦١٤) ^(٦١٥) ^(٦١٦) ^(٦١٧) ^(٦١٨) ^(٦١٩) ^(٦٢٠) ^(٦٢١) ^(٦٢٢) ^(٦٢٣) ^(٦٢٤) ^(٦٢٥) ^(٦٢٦) ^(٦٢٧) ^(٦٢٨) ^(٦٢٩) ^(٦٣٠) ^(٦٣١) ^(٦٣٢) ^(٦٣٣) ^(٦٣٤) ^(٦٣٥) ^(٦٣٦) ^(٦٣٧) ^(٦٣٨) ^(٦٣٩) ^(٦٤٠) ^(٦٤١) ^(٦٤٢) ^(٦٤٣) ^(٦٤٤) ^(٦٤٥) ^(٦٤٦) ^(٦٤٧) ^(٦٤٨) ^(٦٤٩) ^(٦٥٠) ^(٦٥١) ^(٦٥٢) ^(٦٥٣) ^(٦٥٤) ^(٦٥٥) ^(٦٥٦) ^(٦٥٧) ^(٦٥٨) ^(٦٥٩) ^(٦٦٠) ^(٦٦١) ^(٦٦٢) ^(٦٦٣) ^(٦٦٤) ^(٦٦٥) ^(٦٦٦) ^(٦٦٧) ^(٦٦٨) ^(٦٦٩) ^(٦٧٠) ^(٦٧١) ^(٦٧٢) ^(٦٧٣) ^(٦٧٤) ^(٦٧٥) ^(٦٧٦) ^(٦٧٧) ^(٦٧٨) ^(٦٧٩) ^(٦٨٠) ^(٦٨١) ^(٦٨٢) ^(٦٨٣) ^(٦٨٤) ^(٦٨٥) ^(٦٨٦) ^(٦٨٧) ^(٦٨٨) ^(٦٨٩) ^(٦٩٠) ^(٦٩١) ^(٦٩٢) ^(٦٩٣) ^(٦٩٤) ^(٦٩٥) ^(٦٩٦) ^(٦٩٧) ^(٦٩٨) ^(٦٩٩) ^(٧٠٠) ^(٧٠١) ^(٧٠٢) ^(٧٠٣) ^(٧٠٤) ^(٧٠٥) ^(٧٠٦) ^(٧٠٧) ^(٧٠٨) ^(٧٠٩) ^(٧١٠) ^(٧١١) ^(٧١٢) ^(٧١٣) ^(٧١٤) ^(٧١٥) ^(٧١٦) ^(٧١٧) ^(٧١٨) ^(٧١٩) ^(٧٢٠) ^(٧٢١) ^(٧٢٢) ^(٧٢٣) ^(٧٢٤) ^(٧٢٥) ^(٧٢٦) ^(٧٢٧) ^(٧٢٨) ^(٧٢٩) ^(٧٣٠) ^(٧٣١) ^(٧٣٢) ^(٧٣٣) ^(٧٣٤) ^(٧٣٥) ^(٧٣٦) ^(٧٣٧) ^(٧٣٨) ^(٧٣٩) ^(٧٤٠) ^(٧٤١) ^(٧٤٢) ^(٧٤٣) ^(٧٤٤) ^(٧٤٥) ^(٧٤٦) ^(٧٤٧) ^(٧٤٨) ^(٧٤٩) ^(٧٥٠) ^(٧٥١) ^(٧٥٢) ^(٧٥٣) ^(٧٥٤) ^(٧٥٥) ^(٧٥٦) ^(٧٥٧) ^(٧٥٨) ^(٧٥٩) ^(٧٦٠) ^(٧٦١) ^(٧٦٢) ^(٧٦٣) ^(٧٦٤) ^(٧٦٥) ^(٧٦٦) ^(٧٦٧) ^(٧٦٨) ^(٧٦٩) ^(٧٧٠) ^(٧٧١) ^(٧٧٢) ^(٧٧٣) ^(٧٧٤) ^(٧٧٥) ^(٧٧٦) ^(٧٧٧) ^(٧٧٨) ^(٧٧٩) ^(٧٨٠) ^(٧٨١) ^(٧٨٢) ^(٧٨٣) ^(٧٨٤) ^(٧٨٥) ^(٧٨٦) ^(٧٨٧) ^(٧٨٨) ^(٧٨٩) ^(٧٩٠) ^(٧٩١) ^(٧٩٢) ^(٧٩٣) ^(٧٩٤) ^(٧٩٥) ^(٧٩٦) ^(٧٩٧) ^(٧٩٨) ^(٧٩٩) ^(٨٠٠) ^(٨٠١) ^(٨٠٢) ^(٨٠٣) ^(٨٠٤) ^(٨٠٥) ^(٨٠٦) ^(٨٠٧) ^(٨٠٨) ^(٨٠٩) ^(٨١٠) ^(٨١١) ^(٨١٢) ^(٨١٣) ^(٨١٤) ^(٨١٥) ^(٨١٦) ^(٨١٧) ^(٨١٨) ^(٨١٩) ^(٨٢٠) ^(٨٢١) ^(٨٢٢) ^(٨٢٣) ^(٨٢٤) ^(٨٢٥) ^(٨٢٦) ^(٨٢٧) ^(٨٢٨) ^(٨٢٩) ^(٨٣٠) ^(٨٣١) ^(٨٣٢) ^(٨٣٣) ^(٨٣٤) ^(٨٣٥) ^(٨٣٦) ^(٨٣٧) ^(٨٣٨) ^(٨٣٩) ^(٨٤٠) ^(٨٤١) ^(٨٤٢) ^(٨٤٣) ^(٨٤٤) ^(٨٤٥) ^(٨٤٦) ^(٨٤٧) ^(٨٤٨) ^(٨٤٩) ^(٨٥٠) ^(٨٥١) ^(٨٥٢) ^(٨٥٣) ^(٨٥٤) ^(٨٥٥) ^(٨٥٦) ^(٨٥٧) ^(٨٥٨) ^(٨٥٩) ^(٨٦٠) ^(٨٦١) ^(٨٦٢) ^(٨٦٣) ^(٨٦٤) ^(٨٦٥) ^(٨٦٦) ^(٨٦٧) ^(٨٦٨) ^(٨٦٩) ^(٨٧٠) ^(٨٧١) ^(٨٧٢) ^(٨٧٣) ^(٨٧٤) ^(٨٧٥) ^(٨٧٦) ^(٨٧٧) ^(٨٧٨) ^(٨٧٩) ^(٨٨٠) ^(٨٨١) ^(٨٨٢) ^(٨٨٣) ^(٨٨٤) ^(٨٨٥) ^(٨٨٦) ^(٨٨٧) ^(٨٨٨) ^(٨٨٩) ^(٨٩٠) ^(٨٩١) ^(٨٩٢) ^(٨٩٣) ^(٨٩٤) ^(٨٩٥) ^(٨٩٦) ^(٨٩٧) ^(٨٩٨) ^(٨٩٩) ^(٩٠٠) ^(٩٠١) ^(٩٠٢) ^(٩٠٣) ^(٩٠٤) ^(٩٠٥) ^(٩٠٦) ^(٩٠٧) ^(٩٠٨) ^(٩٠٩) ^(٩١٠) ^(٩١١) ^(٩١٢) ^(٩١٣) ^(٩١٤) ^(٩١٥) ^(٩١٦) ^(٩١٧) ^(٩١٨) ^(٩١٩) ^(٩٢٠) ^(٩٢١) ^(٩٢٢) ^(٩٢٣) ^(٩٢٤) ^(٩٢٥) ^(٩٢٦) ^(٩٢٧) ^(٩٢٨) ^(٩٢٩) ^(٩٣٠) ^(٩٣١) ^(٩٣٢) ^(٩٣٣) ^(٩٣٤) ^(٩٣٥) ^(٩٣٦) ^(٩٣٧) ^(٩٣٨) ^(٩٣٩) ^(٩٤٠) ^(٩٤١) ^(٩٤٢) ^(٩٤٣) ^(٩٤٤) ^(٩٤٥) ^(٩٤٦) ^(٩٤٧) ^(٩٤٨) ^(٩٤٩) ^(٩٥٠) ^(٩٥١) ^(٩٥٢) ^(٩٥٣) ^(٩٥٤) ^(٩٥٥) ^(٩٥٦) ^(٩٥٧) ^(٩٥٨) ^(٩٥٩) ^(٩٦٠) ^(٩٦١) ^(٩٦٢) ^(٩٦٣) ^(٩٦٤) ^(٩٦٥) ^(٩٦٦) ^(٩٦٧) ^(٩٦٨) ^(٩٦٩) ^(٩٧٠) ^(٩٧١) ^(٩٧٢) ^(٩٧٣) ^(٩٧٤) ^(٩٧٥) ^(٩٧٦) ^(٩٧٧) ^(٩٧٨) ^(٩٧٩) ^(٩٨٠) ^(٩٨١) ^(٩٨٢) ^(٩٨٣) ^(٩٨٤) ^(٩٨٥) ^(٩٨٦) ^(٩٨٧) ^(٩٨٨) ^(٩٨٩) ^(٩٩٠) ^(٩٩١) ^(٩٩٢) ^(٩٩٣) ^(٩٩٤) ^(٩٩٥) ^(٩٩٦) ^(٩٩٧) ^(٩٩٨) ^(٩٩٩) ^(١٠٠٠) ^(١٠٠١) ^(١٠٠٢) ^(١٠٠٣) ^(١٠٠٤) ^(١٠٠٥) ^(١٠٠٦) ^{(١}

قوله تعالى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحْلُوا شَعْتِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهَرِ
الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَئِدَ وَلَا ءَامِينَ آلَيْتَ الْحَرَامَ يَنْتَعُونَ فَضْلًا
مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَانًا وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ
أَنْ صُدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ
وَالنَّفْقَةِ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِنْفِ وَالْعُدُوِّ وَأَتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ
شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿١٠﴾

فيه ثلاث عشرة مسألة :

الأولى — قوله تعالى : (لَا تَحْلُوا شَعْتِرَ اللَّهِ) خطاب للمؤمنين حقاً ؛ أى لا تتعدوا حدود
الله فى أمر من الأمور . والشعائر جمع شعيرة على وزن فعيلة . وقال ابن فارس : ويقال
للواحدة شعارة ؛ وهو أحسن . والشعيرة البدنة تهذى ، وإشعارها أن يُبَازَ سنامها حتى يسيل
منه الدم فيعلم أنها هذى . والإشعار الإعلام من طريق الإحساس ؛ يقال : أشعر هذبة أى
جعل له علامة ليُعرف أنه هذى ؛ ومنه الماشاعر المعالم ، واحدها مشعروهى المواضع التى قد
أشعرت بالعلامات . ومنه الشعر ؛ لأنه يكون بحيث يقع الشعور ؛ ومنه الشاعر ؛ لأنه يشعر
بفطنته لما لا يظن له غيره ؛ ومنه الشعر لشعرته التى فى رأسه ؛ فالشعائر على قول ما أشعر من
الحيوانات تهذى إلى الله ، وعلى قول جميع مناسك الحج ؛ قاله ابن عباس . وقال مجاهد :
الصفة والمروءة والهدى والبُذْن كل ذلك من الشعائر . وقال الشاعر :

نُقْتَلُهُمْ جِيلاً بِيَلًا تَرَاهُمْ * شَعَائِرَ قُرْبَانٍ بِهَا يُتَقَرَّبُ

وكان المشركون يحجون ويعتمرون ويهدون فأراد المسلمون أن يغيروا عليهم ؛ فقال الله تعالى :
« لَا تَحْلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ » . وقال عطاء بن أبى رباح : شعائر الله جميع ما أمر الله به ونهى عنه .
وقال الحسن : دين الله كله ؛ كقوله : « ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظَمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ »
أى دين الله .

قلت : وهذا القول هو الراجح الذى يقدم على غيره لمعومه . وقد اختلف العلماء فى إشعار الهدى وهى :

الثانية - فأجازه الجمهور ؛ ثم اختلفوا فى أى جهة يُسمَرُ فقال الشافعى وأحمد وأبو ثور : يكون فى الجانب الأيمن ؛ وروى عن ابن عمر . وثبت عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أشعر ناقته فى صفحة منامها الأيمن ؛ أخرجه مسلم وغيره وهو الصحيح . وروى أنه أشعر بذهنه من الجانب الأيسر ؛ قال أبو عمر بن عبد البر : هذا عندى حديث منكر من حديث ابن عباس ؛ والصحيح حديث مسلم عن ابن عباس ، قال : ولا يصح عنه غيره . وصفحة السنام جانبه ، والسنام أعلى الظهر . وقالت طائفة : يكون فى الجانب الأيسر ؛ وهو قول مالك ، وقال : لا بأس به فى الجانب الأيمن . وقال مجاهد : من أى الجانبين شاء ؛ وبه قال أحمد فى أحد قولي . ومنع من هذا كله أبو حنيفة وقال : إنه تمذيب للحيوان ، والحديث يرد عليه ؛ وأيضاً فذلك يحرى مجرى الوسم الذى يعرف به الملك كما تقدم ، وأوغل ابن العربى على أبى حنيفة فى الرد والإنكار حين لم ير الإشعار فقال : كأنه لم يسمع بهذه الشعيمة فى التسمية ! طى أشهر منه فى العلماء .

قلت : والذى رأيته منصوباً فى كتب علماء الحنفية الإشعار مكروه من قول أبى حنيفة ، وعند أبى يوسف وعبد ليس بمكروه ولا سنة بل هو مباح ؛ لأن الإشعار لما كان إعلاما كان سنة بمنزلة التقليد ، ومن حيث إنه برج ومثلة كان حراما ، وكان مشتملا على السنة والبدعة فجعل مباحا . ولأبى حنيفة أن الإشعار مثلة وأنه حرام من حيث إنه تمذيب للحيوان فكان مكروها ؛ وما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما كان فى أول الابتداء حين كانت العرب تنهب كل مال إلا ما جمل هديا ، وكانوا لا يسرفون الهدى إلا بالإشعار ثم زال لزوال العذر ؛ هكذا روى عن ابن عباس . وحكى عن الشيخ الإمام أبى منصور المتأثر بدى رحمه الله تعالى أنه قال : يَحْتَمِلُ أَنْ أَبَا حَنِيفَةَ كَرِهَ إِشْعَارَ أَهْلِ زَمَانِهِ وَهُوَ الْمُبَالَغَةُ فِي الْبَضْعِ عَلَى وَجْهِ يُخَافُ مِنْهُ السَّرَايَةُ ، أَمَا مَا لَمْ يَحَاوِزِ الْحَدَّ قُلِيلَ كَمَا كَانَ يُفْعَلُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى

الله عليه وسلم فهو حسن؛ وهكذا ذكر أبو جعفر الطحاوي؛ فهذا اعتذار علماء الحنفية لأبي حنيفة عن الحديث الذي ورد في الإشعار، فقد سمعوه ووصل إليهم وعلموه؛ قالوا: وصل القول بأنه مكروه لا يصير به أحد محرماً؛ لأن مباشرة المكروه لأئمة من المناسك.

الثالثة — قوله تعالى: (وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ) أمم مفرد يدل على الجنس في جميع الأشهر الحرم وهي أربعة: واحد مفرد وثلاثة مردي^(١) يأتي بيانها في «براءة»؛ والمعنى: لا تستحلوها للقتال ولا الغارة ولا تبدلوها؛ لأن استبدالها استحلال، وذلك ما كانوا يفعلونه من النسيء؛ وكذلك قوله: «وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ» أي لا تستحلوه؛ وهو على حذف مضاف أي ولا ذوات القلائد جمع قلادة. فهي سبحانه عن استحلال الهدى جملة؛ ثم ذكر المقلد منه تأكيداً ومبالغة في التنبيه على الحرمة في التقليد.

الرابعة — قوله تعالى: (وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ) الهدى ما أهدى إلى بيت الله تعالى من ناقة أو بقرة أو أشة؛ الواحدة هديّة وهديّة وهديّة. فمن قال أراد بالشعائر المناسك قال: ذكر الهدى تنبيها على تخصيصها. ومن قال الشعائر الهدى قال: إن الشعائر ما كان مشعراً أي معلماً بإشارة القدم من سنّاه، والهدى ما لم يشعّر، اكتفى فيه بالتقليد. وقيل: الفرق أن الشعائر هي البُدن من الأضام. والهدى البقر والغنم والقياب وكل ما يهدى. وقال الجمهور: الهدى عام في جميع ما يتقرب به من الذبائح والصدقات؛ ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: «المُبَكَّرُ إِلَى الْجَمْعَةِ كَالْهَدْيِ بِدَنَةٍ» إلى أن قال: «كَالْهَدْيِ بَيَاضَةً» فسأها هدياً؛ وتسمية البيضة هدياً لا يحمل له إلا أنه أراد به الصدقة؛ وكذلك قال العلماء: إنا قال جعلت ثوبى هدياً فليبه أن يتصدق به؛ إلا أن الإطلاق إنما ينصرف إلى أحد الأصناف الثلاثة من الإبل والبقر والغنم، وسوقها إلى الحرم وذبحها فيه، وهذا إنما تلقى من عرف الشرع في قوله تعالى: «فَإِنْ أَحْصَيْتُمْ قَلًّا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ» وأراد به الشاة؛ وقال تعالى: «يَحْكُمُ بِهِ قَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ» وقال تعالى: «فَمَنْ يَمْتَعْ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ

(١) سرد: متباينة.

(٢) في نسخة الأصل آية هـ.

فَمَا اسْتَسِيرَ مِنَ الْهَدْيِ « وأقله شاة عند الفقهاء . وقال مالك : إذا قال ثوبى هدىَّ يصل ثمنه في هدى . » وَالْقَلَائِدُ « ما كان الناس يتقلّبونه أمانة لهم ؛ فهو على حذف مضاف ، أى ولا أصحاب القلائد ثم نسخ . قال ابن عباس : آياتنا نسخنا من « المائدة » آية القلائد وقوله : « فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ » فأما القلائد فلنسخها الأمر بقتل المشركين حيث كانوا وفى أى شهر كانوا . وأما الأخرى فلنسخها قوله تعالى : « وَأَنْ أَحْكُمَ بَيْنَهُمْ يَأْتِزِلَ اللَّهُ » على ما يأتى . وقيل : أراد بالقلائد نفس القلائد ؛ فهو نهي عن أخذ ^(١) لِحَاء شجر الحرم حتى يُتَقَلَّدَ به طلباً للأمن ؛ فإله مجاهد وعطاء ومُطَرِّف بن الشَّخِير . والله أعلم . وحقيقة الهدى كلُّ معطى لم يذكر معه عوض . وأتفق الفقهاء على أن من قال : لله على هدى أنه يبعث بتمنه إلى مكة . وأما القلائد فهي كل ما خلّق على أئمة الهدايا وأعناقها علامة أنه لله سبحانه ؛ من نعل أو غيره ، وهي سُنَّة إبراهيمية بقيت في الجاهلية وأقرها الإسلام ، وهي سُنَّة البقر والغنم . قالت عائشة رضى الله عنها : أهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة إلى البيت غنماً فقلّدها ؛ أخرجه البخارى ومسلم ؛ وإلى هذا صابرة جماعة من العلماء ؛ الشافعى وأحمد وإسحق وأبو ثور وابن حبيب ؛ وأنكره مالك وأصحاب الزاوى وكانهم لم يبلنهم هذا الحديث في تقليد الغنم ، أو بلغ لكتنهم ردوه لأفراد الأسود به عن عائشة رضى الله عنها ؛ فالقول به أولى . والله أعلم . وأما البقر فإن كانت لها أئمة أشعرت كالبلدن ؛ قاله ابن عمر ؛ وبه قال مالك . وقال الشافعى : تُقَلَّد وتُسَمَّر مطلقاً ولم يفرقوا . وقال سعيد بن جبّير : تُقَلَّد ولا تُسَمَّر ؛ وهذا القول أصحّ إذ ليس لها سنّام ، وهي أشبه بالغنم منها بالإبل . والله أعلم .

الخامسة — وَأَتَقَفُوا فِيمَنْ قَلَدَ بَدَنَهُ عَلَى نِيَةِ الْإِحْرَامِ وساقها أنه يصير محرماً ؛ قال الله تعالى : « لَا تَحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ » إلى أن قال : « فَاصْطَلُّوا » ولم يذكر الإحرام لكن لما ذكر التقليد عُرف أنه بمنزلة الإحرام .

(١) لِحَاء الشجر : قشره .

السادسة — فإن بعث بالهدى ولم يَسْقِ بنفسه لم يكن محرماً ؛ لحديث عائشة قالت : أنا قتلتُ فُلاناً هَدَيْ رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي ، ثم قَلَدَها بيديه ، ثم بعث بها مع أبي فلم يحرم على رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء أحلَّه له الله حتى يُخْرِجَ الهدى ؛ أخرجه البخارى ، وهذا مذهب مالك والشافعى وأحمد وإسحق وجمهور العلماء . وروى عن ابن عباس أنه قال : يصير محرماً ؛ قال ابن عباس : من أهدى هدياً حُرِّمَ عليه ما يُحَرِّمُ على الحاجِّ حتى يُخْرِجَ الهدى ؛ رواه البخارى ؛ وهذا مذهب ابن عمر وعطاء ومجاهد وسعيد بن جبير ، وحكاه الخطابى عن أصحاب الراى ؛ واحتجوا بحديث جابر بن عبد الله قال : كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم جالسا فقد قيَّصه من جيبه ثم أخرجه من رجليه ، فنظر القوم إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ” إني أمرتُ بئذنى التى بعثت بها أن تُقَلَّدَ وتُسْعَرَ لمكان كذا وكذا فلبستُ قيصى ونديتُ فلم أكن لأُخْرِجَ قيصى من رأسى “ وكان بعث بيَّذه وأقام بالمدينة ؛ فى إسناده عبد الرحمن بن عطاء بن أبى لبيبة وهو ضعيف . فان قَلَدَ شاة وتوجه معها فقال الكوفيون : لا يصير محرماً ؛ لأن تقليد الشاة ليس بمسنون ولا من الشعائر ؛ لأنه يخالف عليها الذَّبُّ فلا تصل إلى الحرم بخلاف البُدن ؛ فإنها تُتْرَكُ حتى ترد الماء وترعى الشجر وتصل إلى الحرم . وفى صحيح البخارى عن عائشة أم المؤمنين قالت : قتلْتُ فُلاناً من عَمِنَ كان عندي . المهن الصوف المصبوغ ؛ ومنه قوله تعالى : « وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ »

السابعة — لا يجوز بيع الهدى ولا هبته إذا قَلَّدَ وأشعر ؛ لأنه قد وجب . وإن مات مُوجِبُه لم يُورَثْ عنه ونفذ لوجهه ؛ بخلاف الأُخْيَةِ فإنها لا تجب إلا بالذَّبِّ خاصة عند مالك إلا أن يوجبها بالقول ؛ فإن أوجبها بالقول قبل الذَّبِّ فقال : جعلتُ هذه الشاة أُخْيَةً نَمِيتُ ؛ وعليه إن تلقت ثم وجدها أيام الذَّبِّ أو بعدها ذَبَّها ولم يُجْزَلْ بيعها ؛ فإن كان أكثرى أُخْيَةً فبها ذَبَّها جميعاً فى قول أحمد وإسحق . وقال الشافعى : لا يَبْدَلُ عليه إذا ضَلَّتْ أو مُرِقَتْ ، إنما الإبدال فى الواجب . وروى عن ابن عباس أنه قال : إذا ضَلَّتْ فقد أُجْزأت . ومن

(١) فى التذييل : (ابن بنت أبى لبيبة) .

مات يوم التَّحَرُّقِ قبل أن يُضْحَى كانت ضِيقُهُ موروثة عنه كسائر ماله بخلاف الهدى . وقال أحمد وأبو ثور : تَذِيحٌ بكل حال . وقال الأوزاعي : تَذِيحٌ إلا أن يكون عليه دين لا وفاء له إلا من تلك الأُضْحِيَّةِ فَبِاعٍ في دينه . ولو مات بعد ذبحها لم يرثها عنه ورثته ، وصنعوا بها من الأكل والصدقة ما كان له أن يصنع بها ، ولا يقتسمون لحمها على سبيل الميراث . وما أصاب الأُضْحِيَّةَ قبل الذَّبْحِ من العيوب كان على صاحبها بدلها بخلاف الهدى ؛ هذا تحصيل مذهب مالك . وقد قيل في الهدى على صاحبه البذل ؛ والأقول أصوب . وآله أعلم .

الثامنة - قوله تعالى : ﴿ وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ ﴾ يعني القاصدين له ؛ من قولهم أَتَيْتُ كَذَا أى قصده . وقرأ الأعشى « وَلَا آمَى الْبَيْتِ الْحَرَامِ » بالإضافة كقوله : « فَزَيَّرْ عَلَيَّ الْقَبِيلَ » والمعنى : لا تمنعوا الكفار القاصدين البيت الحرام على جهة التَّبَدُّدِ والقرية ؛ وعليه فقيل : ما في هذه الآيات من نهي عن مشرك ، أو مراعاة حرمة له بقلادة ، أو أتم البيت فهو كله منسوخ بأية السيف في قوله : « فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ » وقوله : « فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ ظُهُومِهِمْ » فلا يُمْكِنُ المشرك من الحج ، ولا يؤمِّنُ في الأشهر الحرم وإن أهدى . وقيل : وحي ؛ روى عن ابن عباس وقوله ابن زيد على ما يأتي ذكره . وقال قوم : الآية محكمة لم تنسخ وهي في المسلمين ، وقد نهى الله عن إكفاله من يقصد بيته من المسلمين . والنهى عام في الشهر الحرام وغيره ، ولكنه خصَّ الشهر الحرام بالذكر تعظيماً وتفضيلاً ؛ وهذا يتشبه على قول عطاء ؛ فإن المعنى لا يُحِلُّوا معالم الله ، وهي أمره ونهيه وما أماله الناس فلا تحلوه ؛ ولذلك قال أبو ميسرة : هي محكمة . وقال مجاهد : لم ينسخ منها إلا « الفلائد » وكان الرجل يتقلد بشيء من لحاء الحرم فلا يقرب ففسخ ذلك . وقال ابن جريج : هذه الآية نهى عن المجتاه أن تقطع سيدهم . وقال ابن زيد : نزلت الآية عام الفتح ورسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة ؛ جاء أناس من المشركين يحجون ويتمرون فقال المسالمون : يا رسول الله إنما هؤلاء مشركون فلن ندعهم إلا أن نغير عليهم ؛ فنزل القرآن ﴿ وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ » . وقيل :

كان هذا لآم شريح بن ضبيعة البكري - ويقبب بالحطم - أخذته جند رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في محرمته فزلت هذه الآية، ثم نسخ هذا الحكم كما ذكرنا . وأدرك الحطم هذا ردة الإمامة فقتل مرتلًا . وقد روى من خبره أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة ، وخلف خيله خارج المدينة فقال : «الآم تدعو الناس ؟ فقال : «إلى شهادة أن لا إله إلا الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة» فقال : حسن ، إلا أنك لي أمراء لا أقطع أمراء دونهم ولعل أسلم وأتى بهم ، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم قال لأصحابه : «يدخل عليكم رجل يتكلم بلسان شيطان» ثم خرج من عنده فقال عليه السلام : «لقد دخل بوجه كافر ونرج بقفا غادر وما الرجل بمسلم» . فترسرح المدينة فأستاقه ، فطلبوه ففسجوا عنه ، فأطلق وهو يقول :

قد لقها الليل بسؤاقي حطم * ليس براعى لبيل ولا غم
ولا يجرار على ظهر وضم * بأثوا نياما وابن هند لم يتم
بات يقاسيها غلام كازل * خذاج الساقين خفاق القدم^(١)

فلما خرج النبي صلى الله عليه وسلم عام القضية سمع ثلبية تحجاج الإمامة فقال : «هذا الحطم وأصحابه» . وكان قد قلد ماذهب من مترح المدينة وأهداه إلى مكة ، فتوجهوا في طلبه ، فزلت الآية ، أي لا تحلوا ما أشعرته وإن كانوا مشركين ، ذكره ابن عباس .

التاسعة - - - - - وعلم أن الآية محكمة قوله تعالى : «لا تحلوا شعائر الله» . يوجب إتمام أمور المناسك ، ولهذا قال العلماء : إن الرجل إذا دخل في الحج ثم أفداه فقبله أن يأتي بجميع أفعال الحج ، ولا يجوز أن يترك شيئا منها وإن فسد حجه ، ثم عليه القضاء في السنة الثانية . قال أبو الليث السمرقندي : وقوله تعالى : «ولا ألتهموا الحرمات» . منسوخ بقوله : «وقاتلوا المشركين كافة» . وقوله : «ولا أهدى ولا أقلل» . محكم لم ينسخ ، فكل من قلد الهدى

(١) الترح : المال السائم . (٢) رجل حطم رطلته : إذا كان ظيل الرحلة الشاة يثم يمشي بها بعض .

(٣) الرضم : كل شيء يوضع عليه اللحم من غشب أو بارية يؤكل به من الأرض .

(٤) الزم : (يضع الزأى وضعا) القذح : والجمع الأزام ، ومن السهام التي كان أهل الجاهلية يستعملون بها .

(٥) خذاج الساقين : عليهما . (٦) خفاق القدم : مريض صدر القدمين .

(٧) القضية : فنها . المعزة التي أحمرتها .

ونوى الإحرام صار محرماً لا يجوز له أن يحمل بدليل هذه الآية؛ فهذه الأحكام معطوف بعضها على بعض؛ بعضها منسوخ وبعضها غير منسوخ .

العاشرة - قوله تعالى: ﴿يَتَتَفَتُونَ فَضْلًا مِنْ رَّبِّهِمْ وَرِضْوَانًا﴾ قال فيه جمهور المفسرين: معناه يتتفنون الفضل والأرباح في التجارة، ويتفنون مع ذلك رضوانه في ظنهم وطمعهم . وقيل: كان منهم من يتنى التجارة، ومنهم من يطلب بائع رضوان الله وإن كان لا يتاله؛ وكان من العرب من يعتقد جزاء بعد الموت، وأنه يبعث، ولا يبعد أن يحصل له نوع تخفيف في النار . قال ابن عطية: هذه الآية استتلاف من الله تعالى للعرب ولطف بهم؛ لتيسر النفوس، وتندخل الناس، ويردون الموسم فيستمعون القرآن، ويدخل الإيمان في قلوبهم، وتقوم عندهم الحجة كالذي كان . وهذه الآية نزلت عام الفتح فنسخ الله ذلك كله بعد ما يم سنة تسع؛ إذ حج أبو بكر ونودي الناس بسورة «براءة» .

الحادية عشرة - قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ أمر بإباحة - بإجماع الناس - رفع ما كان محظوراً بالإحرام؛ حكاة كثير من العلماء وليس بصحيح، بل صيغة «أفعل» الواردة بعد الحظر على أصلها من الوجوب؛ وهو مذهب القاضي ابن العلي وغيره؛ لأن مقتضى الوجوب قائم وتقدم الحظر لا يصلح مانعاً؛ دليله قوله تعالى: «فَإِذَا أَنْتَلَخْتُمُ الْأَشْيَاءَ الْحَرَامَ فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ» فهذه «أفعل» على الوجوب؛ لأن المراد بها الجهاد، وإنما فهمت الإباحة هناك وما كان مثله من قوله: «فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشَرُوا» «فَإِذَا تَطَهَّرْتَ فَأَتَوْهُنَّ» من النظر إلى المعنى والإجماع لا من صيغة الأمر . والله أعلم .

الثانية عشرة - قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ أَنْ صَلَّوْكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ أى لا يمنعكم، عن ابن عباس وقتادة، وهو قول الكسائي وأبي العباس . وهو يتنذى إلى مفعولين؛ يقال: حرمتي كذا على بفضل أى حملني عليه؛ قال الشاعر^(١):
ولقد طمعت أبا عيينة طمعة • جرمت قزارة بعدنا أن يقضبوا

(١) هو أبو أسماء بن الصرية، ويقال: هو صليبة بن صيف . وطمعت (فتح التاء) لأنه يتطالع كزنا النخيل وريثه، وقيل البيت: يا كزنا إنك قد قطعت بخارس • • • بلل إذا حاب الكاة وجبوا وكان كزنا طعن أبا عيينة، وهو حسن بن حنيفة بن بدر القزاري . (اللسان) .

وقال الأخفش : أى ولا يُحَقِّقَكُم . وقال أبو عبيدة والفرأه : معنى « لا يُحَرِّمُكُمْ » أى لا يَكْسِبُكُمْ بغض قوم أن تمتدوا الحلق إلى الباطل، والعدل إلى الظلم، قال عليه السلام : «أَذْأَلَامَانَةٌ إِلَى مَنْ أَتَمَّتَكَ وَلَا تَحْنُ مِنْ حَانَكَ» وقد مضى القول فى هذا . ونظير هذه الآية «لَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ» وقد تقدم مستوفى^(١) . ويقال فلان جَرِمَ أهله أى كاسبهم ؛ فالجرمة والجارم بمعنى الكاسب . وأجرم فلان أى اكتسب الإثم ؛ ومنه قول الشاعر^(٢) :

جَرِمَ نَاهِيضٌ فِي رَأْسِ بَنِي * تَرَى لِمِظَامٍ مَا جَمَعَتْ صَبِيلًا
معناه كاسب قويت ، والصليب الودك، وهذا هو الأصل فى نتائج دم . قال ابن فارس : يقال جَرِمَ وأجرم، ولا جَرَمَ بمنزلة قولك : لا بد ولا محالة ؛ وأصلها من جَرَمَ أى اكتسب، قال :

• جَرِمَتْ قَرَارَةٌ بِمِثْلِهَا أَنْ يَنْضَبُورًا •
وقال آخر :

بِأَيِّهَا الْمَشْتَكِي مُكَلَّلًا وَمَا جَرِمَتْ * إِلَى الْغِيَاثِ مِنْ قَتْلِ وَإِيْسِ
ويقال : جَرِمَ يَجْرِمُ جَرْمًا إذا قَطَعَ ؛ قال الزمخشري على بن عيسى : وهو الأصل ؛ والجَرَمُ بمعنى حَمَلَ عَلَى الشَّيْءِ لِقَطْعِهِ مِنْ فَيْرِهِ ، وَجَرِمَ بِمَعْنَى كَسَبَ لَا لِقَطْعِهِ إِلَى الْكَسْبِ ، وَجَرِمَ بِمَعْنَى حَقٍّ لِأَنَّ الْحَقَّ يَقْطَعُ عَلَيْهِ . وقال الخليل : « لَا جَرِمَ أَتَّكَلَّمُ النَّارَ » لقد حَقَّ أَنْ لَمْ الْعَذَابُ . وقال الكسائي : جَرِمَ وَأَجْرَمَ لَفْظَانِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ ، أَيْ أَكْتَسَبَ . وَقَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ « يُحَرِّمُكُمْ » بِضَمِّ الْهَاءِ ، وَالْمَعْنَى أَيْضًا لَا يَكْسِبُكُمْ ، وَلَا يَمْرِفُ الْبَصَرِيونَ الضَّمُّ ، وَإِنَّمَا يَقُولُونَ : جَرِمَ لَا غَيْرَ . وَالشَّيْءَانِ الْبُغْضُ . وَقُرِئَ يَفْتَحُ النَّوْنَ وَإِسْكَانَهَا ؛ يُقَالُ : شَبَّكَتِ الرِّجْلُ أَشْبَثُوهَ شَبًّا وَشَبَانًا

(١) راجع ص ٣٥٦ وما بعدها طية ثانية .

(٢) هو أبو نضار المذنب الذي كُتِبَ عليه قُرْعَةُ الْعَذَابِ ، وَاتَّبَعَ أَيْضَ مَنْعٍ فِي الْجَبَلِ .

(٣) الودك : دَمَمَ الْقَوْمُ . (٤) كَذَا فِي الْأَسْلَ . (٥) حَكَل (بِالضَّمِّ) : أَوَّلِيَّةٌ فِيهِمْ خِدَارَةٌ ،

أَمْسَ حَتَّى بَدَأَ مَتَا حَفَنَتْهُ أَمَةٌ تَدْعَى حَكْلَ قَلْبٍ بِهِ . « الْقَامُوسُ » .

وَشَنَاءًا يَجْزِمُ النَّونَ ، كُلَّ ذَلِكَ إِذَا أَبْغَضْتَهُ ، أَيْ لَا يَكْبِهَنَّ بَغْضَ قَوْمٍ يَصِلُهُمْ إِذَا كُنَّ أَنْ تَمْتَدُّوا ،
وَالْمُرَادُ بَغْضُكُمْ قَوْمًا ، فَأَضَافَ الْمَصْدَرُ إِلَى الْمَفْعُولِ . قَالَ أَبُو زَيْدٍ : لِمَا صَدَّ الْمَسَامُونَ مِنْ
الْبَيْتِ طَامَ الْحَدِيدِيَّةُ مَرَّةً بِهِمْ نَاسٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ يَرِيدُونَ الْعُمْرَةَ ؛ فَقَالَ الْمَسَامُونَ : نَصَلْتُمْ
بِكَا صَدْنَا أَحْمَاهُمْ ، فَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ ؛ أَيْ لَا تَمْتَدُّوا عَلَى هَؤُلَاءِ ، وَلَا تَصِلُوهُمْ ﴿ أَنْ صَدُّوْكُمْ ﴾
أَحْمَاهُمْ ، بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ ؛ أَيْ لِأَنَّ صَدُّوْكُمْ . وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو وَأَبْنُ كَثِيرٍ بِكَسْرِ
الْهَمْزَةِ ﴿ إِنْ صَدُّوْكُمْ ﴾ وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي عُبَيْدٍ . وَرَوَى عَنْ الْأَخْفَشِ « إِنْ يَصُدُّوْكُمْ » . قَالَ
أَبْنُ عَطِيَّةٍ : فَإِنَّ الْجُزَاءَ ؛ أَيْ إِنْ وَقَعَ مِثْلُ هَذَا الْفِعْلِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ . وَالْقِرَاءَةُ الْأُولَى امْكُنْ
فِي الْمَعْنَى . وَقَالَ النُّعْمَانُ : وَأَمَّا « إِنْ صَدُّوْكُمْ » بِكَسْرِ « إِنْ » فَالْعَلَمَاءُ الْجِلَّةُ بِالْحَوِّ وَالْحَدِيثُ
وَالنَّظَرُ يَتِمُّونَ الْقِرَاءَةَ بِهَا لِأَشْيَاءَ ؛ مِنْهَا أَنْ الْآيَةَ نَزَلَتْ طَامَ الْفَتْحِ سِتَّةَ فَنَاجٍ ، وَكَانَ الْمُشْرِكُونَ
صَدُّوا الْمُسْلِمِينَ طَامَ الْحَدِيدِيَّةِ سِتَّةَ سِتِّ ، فَالْمَصْدَرُ كَانَ قَبْلَ الْآيَةِ ؛ وَإِذَا قُرِئَ بِالْكَسْرِ لَمْ يَجْزِ
أَنْ يَكُونَ إِلَّا بَعْدَهُ ؛ كَمَا قَوْلُ : لَا تَمِطْ فَلَا تَشِيطُ إِنْ قَاتَلْتَ ؛ فَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا الْمُسْتَقْبَلُ ،
وَإِنْ فَتَحْتَ كَانَ لِلْأَخَى ؛ فَوْجِبَ عَلَى هَذَا أَلَّا يَجُوزَ إِلَّا « أَنْ صَدُّوْكُمْ » . وَأَيْضًا فَلَوْلَمْ
يَصْبِحْ هَذَا الْحَدِيثُ لَكَانَ الْفَتْحُ وَاجِبًا ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ : « لَا تَحِلُّوا شِمَارَ اللَّهِ » إِلَى أَنْتَرِ الْآيَةَ يَدُلُّ
عَلَى أَنَّ مَكَّةَ كَانَتْ فِي أَيْدِيهِمْ ، وَأَنْهُمْ لَا يَتَّهَوْنَ عَنْ هَذَا إِلَّا وَهُمْ قَادِرُونَ عَلَى الصَّدِّ عَنْ الْبَيْتِ
الْحَرَامِ ، فَوْجِبَ مِنْ هَذَا فَتَحَ « أَنْ » لِأَنَّهُ لِمَا مَضَى . ﴿ أَنْ تَمْتَدُّوا ﴾ فِي مَوْضِعٍ نَصَبٍ ، لِأَنَّهُ
مَفْعُولٌ بِهِ ؛ أَيْ لَا تَجِيرِمَنَّكُمْ شَتَانُ قَوْمِ الْأَعْتَدَاءِ . وَأَنْتَرِ أَبُو حَاتِمٍ وَأَبُو عُبَيْدٍ « شَتَانٌ » بِاسْكَانِ
النُّونِ ، لِأَنَّ الْمَصَادِرَ إِذَا تَأَتَّى فِي مِثْلِ هَذَا مَتَحَرِّكَةً ؛ وَخَالَفَهُمَا غَيْرُهُمَا وَقَالَ : لَيْسَ هَذَا
مَصْدَرًا وَلَكِنَّهُ أَسْمُ الْفَاعِلِ عَلَى وَزْنِ كَسَلَانَ وَغَضَبَانِ .

الثالثة عشرة - - قوله تعالى : ﴿ وَتَوَاصَوْا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ﴾ قَالَ الْأَخْفَشُ : هُوَ مَقْطُوعٌ

مِنْ أَوَّلِ الْكَلَامِ ، وَهُوَ أَمْرٌ بِجَمِيعِ الْخَلْقِ بِالْمُتَوَاصَاةِ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ؛ أَيْ لِيُعِينَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا ،
وَيَحْتَمُوا عَلَى أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَعْمَلُوا بِهِ ، وَأَتَّقُوا عَمَّا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ وَآمَنُوا مِنْهُ ؛ وَهَذَا مُوَافِقٌ
لِمَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : « التَّوَالَى عَلَى الْخَيْرِ كِفَاعَالُهُ » . وَقَدْ قِيلَ :

الدَّالِّ عَلَى الشَّرْكَاءَةِ . ثم قيل : البرّ والتقوى لفظان بمعنى واحد ، وكثر باختلاف اللفظ تأكيداً ومبالغة ؛ إذ كل برّ تقوى وكل تقوى برّ . قال ابن عطية : وفي هذا تسامحنا ، والعرف في دلالة هذين اللفظين أن البرّ يتناول الواجب والمنسوب إليه ، والتقوى رماية الواجب ، فإن جعل أحدهما بدل الآخر فيتجاوز . وقال الماوردي : ندب الله سبحانه إلى التعاون بالبرّ وقرّنه بالتقوى له ؛ لأن في التقوى رضا الله تعالى ، وفي البرّ رضا الناس ، ومن جمع بين رضا الله تعالى ورضا الناس فقد تمت سعادته وعمت نعمته . وقال ابن خُوَزَيْمَةَ منادٍ في أحكامه : والتعاون على البرّ والتقوى يكون بوجوه ؛ فواجب على العالم أن يُعين الناس بِإِلْمِهِ فِيمَا لَهُمْ ، وَيُسَبِّحُ النَّبِيَّ بِحَالِهِ ، وَالشَّجَاعُ بِشَجَاعَتِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَأَنْ يَكُونَ الْمُسْلِمُونَ مَتَظَاهِرِينَ بِالْبَيْتِ الْوَاحِدَةِ ۖ الْمُؤْمِنُونَ تَكَافُؤَ دِمَائِهِمْ وَيُسِي بِذِمَّتِهِمْ أَنْفُسَهُمْ وَهُمْ بِكَ حِلٌّ مِنْ سِوَاهُمْ ۖ . ويجب الإعراض عن المتصدي وترك النصرة له وردّه عما هو عليه . ثم نهى فقال : ﴿ وَلَا تَتَّوْنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾ وهو الحكم اللاحق من الجرائم ، ومن «العدوان» وهو ظلم الناس . ثم أمر بالتقوى وتوعداً توعداً مجملاً فقال : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ۖ ۝ ١٧٠ ﴾ .

قوله تعالى : حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِیَّةُ وَالْذَّمُّ وَالْحَمُّ الْخَفِیْرُ وَمَا أَهَلَ لِغَیْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْفُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّبَةُ وَالنَّطِیْقَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذَكَّبْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَفْسِمُوا بِالْأَنْزَلِمَ ۚ ذَٰلِكُمْ فِسْقٌ الْيَوْمَ يَبْسُ الدِّینَ كَفَرُوا مِنْ دِینِكُمْ فَلَا تَحْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِینَكُمْ وَأَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِینًا مَنِ اضْطُرَّ فِي مَحْمَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١٧١﴾

فيه ست وعشرون مسألة :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَلْسِنَتُهُمْ وَلِحْمُ الْخَنَزِيرِ وَمَا أَهْلُ الْبَيْتِ إِلَّا بِهِ ﴾^(١)
تقدم القول فيه في البقرة .

الثانية — قوله تعالى : ﴿ وَالْمُتَحَنِّقَةُ ﴾ هي التي تموت خنقا ، وهو حبس النفس سواء فعل بها ذلك آدمي أو اتفق لها ذلك في حيي أو بين عودين أو نحوه . وذكر قتادة : أن أهل الجاهلية كانوا يخنقون النشاء وغيرها فإذا ماتت أكلوها ؛ وذكر نحوه ابن عباس .

الثالثة — قوله تعالى : ﴿ وَالْمَوْقُوذَةُ ﴾ الموقوذة هي التي ترى أو تضرع بمجر أو عصا حتى تموت من غير تذكية ؛ عن ابن عباس والحسن وقتادة والضحاك والسدي ؛ يقال منه : وقَّذَه يَقْذُهُ وَقْذًا وهو وقيد . والوقْذُ شدة الضرب ، وفلان وقيد أي مُثَعَّن ضربا . قال قتادة : كان أهل الجاهلية يفعلون ذلك ويأكلونه . وقال الضحاك : كانوا يضربون الأنعام بالخشب لآلتهم حتى يقتلونها فيأكلوها ؛ ومنه المقتولة بقوس البندق . وقال الفرزدق :

شَفَارَةُ يَفْقِدُ الْقَصِيلَ بِرِجْلِهَا * فَعَلَارَةُ لِقَوَادِمِ الْأَبْكَارِ^(٢)

وفي صحيح مسلم عن عدي بن حاتم قال : قلت يا رسول الله فإني أرى بالأمراض الصيد فأصيب ؛ فقال : " إذا رميت بالأمراض تخرق^(٣) فكله وإن أصابه بمرضه فلا تأكله " وفي رواية " فإنه وقيد " . قال أبو عمر : اختلف العلماء قديما وحديثا في الصيد بالبندق والجحر والأمراض ؛ فمن ذهب إلى أنه وقيد لم يجزه إلا ما أدرك ذكاته ؛ حل ما روى عن ابن عمر ؛ وهو قول مالك وأبي حنيفة وأصحابه والثوري والشافعي . وخالفهم الشافعيون في ذلك ؛ قال الأوزاعي في الأمراض : كُله تخرق أو لم يجز ؛ فقد كان أبو الترداء وقضالة بن عبيد وعبد الله بن عمر

(١) راجع ج ٢ ص ٢١٦ وما بعدها طية ثانية .

(٢) الشفارة : هي الناقة ترعى قوائمها لضرب . ألقط : الحلب بالسباية والرسلى ويستعين بطرف الإبهام . وبقا الصرع القدامان : هما القدامان وجمعه القوادم . والأبكار تحلب قطرا ؛ لأنه لا يمكن أن يحلبها سوا القصر . اختلف لأتباعها . (٣) الأمراض : سمم يرى به بلا ريش ؛ وأكثر ما يصيب بمرض عوده دون حده .

(٤) تَرَكَ السم : قذف في الرية ؛ والمحق : قذف بأسال الدم ؛ لأنه ربما قتل بمرضه ولا يجوز .

ومكحول لا يروى به بأساً ، قال أبو عمر : هكنا ذكر الأوزاعي عن عبد الله بن عمر ، والمعروف عن ابن عمر ما ذكره مالك عن نافع عنه . والأصل في هذا الباب والذي عليه العمل وفيه الحق لمن لحقنا إليه حديث عدى بن حاتم وفيه "وما أصاب يمرضه فلا تأكله فإنما هو وقيد" .

الرابعة — قوله تعالى : ﴿ وَالْمُرْتَدَّةُ ﴾ المتردة هي التي تترقى من المؤمن إلى الكفر ، فتموت ، كان ذلك من جبل أو في بر ونحوه ، وهي متعلقة من الردى وهو الهلاك ، وسواء تردت بنفسها أو رقاها غيرها . وإذا أصاب السهم الصيد فتردى من جبل إلى الأرض حرم أيضاً ، لأنه ربما مات بالصدمة والردى لا بالسهم ، ومنه الحديث "وإن وجدته غريقاً في الماء فلا تأكله فإنك لا تدري الماء قتله أو سهمك" أخرجه مسلم . وكانت الجاهلية تأكل المرتد ، ولم تكن تعتقد ميتة إلا مامات بالوجع ونحوه دون سبب يعرف ، فاما هذه الأسباب فكانت عندها كالذكاة ، فحصر الشرع الذكاة في صفة مخصوصة على ما يأتي بيانها ، وبقيت هذه كلها ميتة ، وهذا كله من المحكم المتفق عليه . وكذلك النطيحة وأكلة السبع التي فاتت نفسها بالنطع والأكل .

الخامسة — قوله تعالى : ﴿ وَالنَّطِيحَةُ ﴾ النطيحة فيلعة بمعنى مفعولة ، وهي الشاة تطيحها أخرى أو غير ذلك فتموت قبل أن تدن . وتأول قوم النطيحة بمعنى الناطحة ، لأن الشاهين قد ينطاطحان فتموتان . وقيل : نطيحة ولم يقل نطيح ، وحق فيل لا يذكر فيه الماء كما يقال : كفّ خضيب ولحية ذهين ؛ لكن ذكر الماء ههنا لأن الماء إنما تحذف من الفيعة إذا كانت صفة لموصوف منطوق به ، يقال شاة نطيح وأمرأة قتيل ، فإن لم تذكر الموصوف أثبت الماء فتقول : رأيت قتيلة بنى فلان وهذه نطيحة الغنم ؛ لأنك لو لم تذكر الماء فقلت : رأيت قتيل بنى فلان لم يعرف أرجل هو أم امرأة . وقرأ أبو مهسرة « والمنطوحة » .

السادسة — قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَكَلَ السَّعِىُّ ﴾ يريد ما أقرسه ذو ناب وأنظار من الحيوان ، كالأسد والفتر والتعلب والذئب والقيح ونحوها ، هذه كلها سباع . يقال : سعى فلان فلان أى عضه يستنه ، وسبغه أى عابه ووقع فيه . وفي الكلام إضمار ، أى وما أكل منه

السبع ؛ لأن ما أكله السبع فقد قُي . ومن العرب من يوقف أمم السبع على الأسد، وكانت العرب إذا أخذ السبع شاة ثم خلصت منه أكلوها، وكذلك إن أكل بعضها؛ قاله قتادة وغيره .
وقرأ الحسن وأبو حيوة « السبع » بسكون الباء، وهي لغة لأهل نجد . وقال حسان في عتبة ابن أبي لهب :

مَنْ يَرْجِعُ الْمَاءَ إِلَى أَهْلِهِ • لِمَا أَيْكَلُ السَّبْعُ بِالْوَجْعِ

وقرأ ابن مسعود : « وَأَيْكَلَةُ السَّبْعِ » وقرأ عبد الله بن عباس : « وَأَيْكَلُ السَّبْعِ » .
السابعة — قوله تعالى : ((إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ)) نصب على الاستثناء المتصل عند الجمهور من العلماء والفقهاء ، وهو راجع على كل ما أدرك ذكائه من المذكورات وفيه حياة ؛ فإن الذكاة عاملة فيه ، لأن حق الاستثناء أن يكون مصروفاً إلى ما تقدم من الكلام ، ولا يحصل مقطوعاً إلا بدليل يجب التسليم به . روى ابن حنبل وعنه جرير بن الرُّكْبَنُ بن التريبع عن أبي طلحة الأسيدي قال : سألت ابن عباس عن ذئب عدا على شاة فشق بطنها ثم أنتثر قصبها فأدركت ذكاتها فذكَّيْتُها فقال : كُلْ وما أنتثر من قصبها فلا تأكل . قال إسحق بن رَاهُوَيْه : السنة في الشاة على ما وصف ابن عباس ؛ فإنها وإن خرجت مصاريها فإنها حية بعد ، وموضع الذكاة منها سالم ؛ وإنما ينظر عند الذبح أحية هي أم ميتة ، ولا ينظر إلى فعل هل يعيش مثلها ؟ فكذلك المريضة ؛ قال ابن إسحق : ومن خالف هذا فقد خالف السنة من جمهور الصحابة وطائفة العلماء .
قلت : وإليه ذهب ابن حبيب وذكر عن أصحاب مالك ؛ وهو قول ابن وهب والأشهر من مذهب الشافعي . قال المُرْزِي : وأحفظ للشافعي قولاً آخر أنها لا تؤكل إذا بلغ منها السبع أو التردى إلى ما لاحياة معه ؛ وهو قول المدنيين ، والمشهور من قول مالك ، وهو الذي ذكره عبد الوهاب في تقييده ، ورؤى عن زيد بن ثابت ؛ ذكره مالك في موطنه ، وإليه ذهب إسماعيل القاضي وجماعة المالكيين البغداديين . والاستثناء على هذا القول منقطع ، أي حرمت عليكم هذه الأشياء لكن ما ذكَّيْتُمْ فهو الذي لم يحرم . قال ابن العربي : اختلف قول مالك (١) : القصب : المعى ، وأجمع أنصاب .

في هذه الأشياء ؛ فروى عنه أنه لا يؤكل إلا ما ذُكِّيَ بذكاة صحيحة ؛ والذي في الموطأ أنه إن كان ذبيحها وقسمها يجرى وهي تضطرب فلها كل ؛ وهو الصحيح من قوله الذي كتبه بيده وقرأه على الناس من كل بلد طول عمره ؛ فهو أولى من الروايات النادرة . وقد أطلق ملائنا على المريضة أن المذهب جواز تذكيها ولو أشرفت على الموت إذا كانت فيها بقية حياة ؛ وليت شعري أى فرق بين بقية حياة من مرض ؛ وبقية حياة من سيع لو أُنسِقَ النَفَرُ ؛ وسلمت من الشبهة الفكرية . وقال أبو عمر : قد أجمعوا في المريضة التي لا ترجى حياتها أن ذبحها ذكاة لما إذا كانت فيها الحياة في حين ذكاتها ، وطم ذلك منها بما ذكروا من حركة يدها أو رجلها أو ذنبها أو نحو ذلك ؛ وأجمعوا أنها إذا صارت في حال التزع ولم تحرك يدا ولا رجلا أنه لا ذكاة فيها ؛ وكذلك يلبنى في القياس أن يكون حكم المتردية وما ذكر معها في الآية .

الثامنة — قوله تعالى : « ذَكِّيمٌ » الذكاة في كلام العرب الذبح ؛ قاله طُورِبُ ، وقال ابن سيده في « المحكم » : والعرب تقول « ذكاة الجنين ذكاة أمه » ؛ قال ابن عطية : وهذا إنما هو حديث . وذكي الحيوان ذبحه ؛ ومنه قول الشاعر :
 يذكيها الأسَلُ^(١)

قلت : الحديث الذي أشار إليه أخرجه التذارتطقي من حديث أبي سعيد وأبي هريرة وعمل وعبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ذكاة الجنين ذكاة أمه » . وبه يقول جماعة أهل العلم ، إلا ما روي عن أبي حنيفة أنه قال : إذا خرج الجنين من بطن أمه ميتا لم يحل أكله ؛ لأن ذكاة نفس لا تكون ذكاة نفسين . قال ابن المنذر : وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم : « ذكاة الجنين ذكاة أمه » دليل على أن الجنين غير الأم ، وهو يقول : لو أعتقت أمة حامل أن حقها حتى أمه ؛ وهذا يلزم أن ذكاته ذكاة أمه ؛ لأنه إذا أجاز أن يكون حق واحد حتى اثنين جاز أن يكون ذكاة واحد ذكاة اثنين ؛ على أن الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وما جاء عن أصحابه ، وما عليه جُلُّ الناس مستغنى به عن كل قول . واجمع أهل العلم على أن

(١) الأسَل هنا : الزناح والنبيل .

الجنين إذا خرج حيًّا أن ذكاته أمته ليست ذكاته له ، وأختلفوا إذا ذكيت الأم وفي بطنها جنين ، فقال مالك وجميع أصحابه : ذكاته ذكاته أمه إذا كان قد تمَّ خلقه وبنت شعره ، وذلك إذا خرج ميتا أو خرج به رمق من الحياة ، غير أنه يستحب أن يذبح إن خرج يتحرك ، فإن سبقهم بنفسه أكل . وقال ابن القاسم : خفيت بنعمة فلما ذبحتها جعل يرخص ولدها في بطنها فأمرتهم أن يتركوها حتى يموت في بطنها ، ثم أمرتهم فشقوا جوفها فأخرج منها فذبحته فسأل منه دم ، فأمرت أهل أن يشوهه . وقال عبد الله بن كعب بن مالك : كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون : إذا أشعر الجنين فذكاته ذكاته أمه . قال ابن المنذر : ومن قال ذكاته ذكاته أمه ولم يذكر أشعر أو لم يشعر على بن أبي طالب رضي الله عنه وسعيد ابن المسيب والشافعي وأحمد وإسحق . قال القاضي أبو الوليد الباجي : وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " ذكاته الجنين ذكاته أمه أشعر أو لم يشعر " إلا أنه حديث ضيف ، فذهب مالك هو الصحيح من الأقوال الذي عليه عامة فقهاء الأمصار . وبالله التوفيق .

التاسعة — قوله تعالى : « ذَكَّيْتُمْ » الذكاة في اللغة أصلها التمام ، ومنه تمام السن . والفرس المذكى الذي يأتي بعد تمام الفروج بسنة ، وذلك تمام استكمال القوة . ويقال : ذكى يذكى ، والعرب تقول : جرى المذكجات غلاب . والذكاة حنة القلب ، قال الشاعر :

يُفَضِّلُهُ إِذَا أَجْتَهَدُوا عَلَيْهِ • تَمَامُ السِّنِّ مِنْهُ وَالذَّكَاةُ

والذكاة سرعة الفطنة ، والفعل منه ذكى يذكى ذكاً ، والذكاة ما تذكو به النار ، وأذكيت الحرب والنار أو قذمتها . وذكاة أمم الشمس ، وذلك أنها تذكو كالنار ، والصبيح ابن ذكاة لأنه من ضوئها . فعنى « ذَكَّيْتُمْ » أدركم ذكاته على التمام . ذكيت الذبيحة أذكيتها مشتقة من التطيب ، يقال : رائحة ذكية ، فالحيوان إذا أسيل دمه فقد طيب ، لأنه يتسارع إليه التحفيف ، وفي حديث محمد بن علي رضي الله عنهما « ذكاة الأرض يُسبها » يريد

(١) فرج الفرس قروحاً : إذا انتهت أسنانه ، وإنما تنهى في خمس سنين .

(٢) الحى : جرى السائد الفرج من الليل أن تغالب الجرى غلاباً . (٣) هو زهير .

طهارتها من النجاسة؛ فالذكاة في الذبيحة تطهير لها، وإباحة الصلاة فيها ^(١) بمثابة الذكاة للذبيحة. وهو قول أهل المراق. وإذا تقرر هذا فاعلم أنها في الشرع عبارة عن إنهار الدم وفري الأوداج في المذبح، والصح في المنحور والمقر في المعفور غير المقدور مقرونا بنية التقصيد لله وذِكْره عليه؛ على ما يأتي بيانه.

الماشورة — وأختلف العلماء فيما يقع به الذكاة؛ فالذي عليه الجمهور من العلماء أن ما أفرى الأوداج وأنهر الدم فهو من آلات الذكاة ما خلا السن والعظم؛ على هذا تواترت الآثار، وقال به فقهاء الأمصار. والسن والظفر المنهى^٢ منهما في التذكية هما غير المتزوعين؛ لأن ذلك يصير خفقا؛ وكذلك قال ابن عباس: ذلك الحق؛ فأما المتزوعان فإذا فريا الأوداج بلغا الذكاة بهما عندهم. وقد ذكره قوم السن والظفر والعظم على كل حال؛ متزوعة أو غير متزوعة؛ منهم إبراهيم والحسن والليث بن سعد، وروى عن الشافعي؛ وجهنهم ظاهر حديث رافع بن خديج قال: قلت يا رسول الله إنا لافو المدغ غدا وليت معنا مدى — في رواية — فذكي بالليط؟. وفي موطأ مالك عن نافع عن رجل من الأنصار عن معاذ ابن سعد أو سعد بن معاذ: أن جارية لكعب بن مالك كانت ترى غنما له يسبح فأصيبت^(٣) شاة منها فأدركتها فذكتها بحجر، فسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال: «علا بأس بها»^(٤). وفي مصنف أبي داود أنذبح بالمرؤة وشقة^(٥) العما؟ قال: «أعجل^(٦) وأرن^(٧) ما أنهر الدم وذكر أمم الله عليه فكل ليس السن والظفر وسأحدثك أما السن فعظم وأما الظفر فقذى الحيشة» الحديث أخرجه مسلم. وروى عن سعيد بن المسيب أنه قال: ما ذبح بالليطة والشيطة والفارر^(٨) غل^(٩) ذكي. الليطة فلقة القصبة ويمكن بها الذبح والتحر. والشيطة

(١) أي في الأرض. (٢) السبع؛ الشق في الجبل.

(٣) الدرة؛ جراً يبيض براق يحمل منه كالكسكين.

(٤) أرن؛ أجعل؛ قال النوري: أرن (بفتح الهمزة وكسر الراء وإسكان التثنية) وروى (باسكان الإراء وسر التثنية) وروى أرن (باسكان الإراء وزائدة ياء). وقال الخطابي: أرن على وزن أجعل وهو بماء؛ وهو من النشاط والخفة؛ أي أجعل ذبيحتها تلات تحوت حفا.

فَلَقَّةِ الْمَوَدِّ ، وَقَدْ يُمْكِنُ بِهَا الذَّبْحُ لِأَنَّ لَهَا جَانِبًا دَقِيقًا . وَالْقُرْآنُ فَلَقَّةُ الْجَزْرِ يُمْكِنُ الذَّكَاةُ بِهَا وَلَا يُمْكِنُ النَّمْرُ ، وَعَكْسُهُ الشَّظَاظُ يَحْزِرُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ كَطَرْفِ السَّنَانِ وَلَا يُمْكِنُ بِهِ الذَّبْحُ .

الحادية عشرة — قال مالك وجماعة : لا تصح الذكاة إلا بقطع الحلقوم والودجين . وقال الشافعي : يصح بقطع الحلقوم والكرى ولا يحتاج إلى الودجين ؛ لأنها مجرى الطعام والشراب الذي لا يكون مهمما حياة ، وهو الفرض من الموت . ومالك وغيره اعتبروا الموت على وجه يطيب معه ألقم ، ويفترق فيه الحلال — وهو ألقم — من الحرام الذي يخرج بقطع الأوداج وهو مذهب أبي حنيفة ؛ وعليه يدل حديث رافع بن خديج في قوله : ” ما أنهر الدم “ . وحكى البنادزيون عن مالك أنه يشترط قطع أربع : الحلقوم والودجين والكرى ، وهو قول ابن نور ، والمشهور ما تقدم وهو قول الليث . ثم اختلف أصحابنا في قطع أحد الودجين والحلقوم هل هو ذكاة أم لا ؟ على قولين .

الثانية عشرة — وأجمع العلماء على أن الذبح مهما كان في الحلق تحت الفلصمة فقد تمت الذكاة ؛ واختلف فيما إذا ذبح فوقها وبجازها إلى البدن هل ذلك ذكاة أم لا ، على قولين : وقد روى عن مالك أنها لا تؤكل ؛ وكذلك لو ذبحها من الكففا وأستوفى أقطع وأنهر الدم وقطع الحلقوم والودجين لم تؤكل . وقال الشافعي : تؤكل ؛ لأن المقصود قد حصل . وهذا ينهى على أصل ، وهو أن الذكاة وإن كان المقصود منها إنبار الدم ففهي ضرب من التمتع ؛ وقد ذبح صلى الله عليه وسلم في الحلق وتحرر في اللبة وقال : ” إنما الذكاة في الحلق واللبة “ . فبين عملها وعين موضعها ، وقال مينا لفاكتها : ” ما أنهر ألقم وذكر اسم الله فكل “ . فإذا أهمل ذلك ولم تقع بنية ولا بشرط ولا بصفة مخصوصة زال منها حظ التمتع ، فلم تؤكل لذلك .

الثالثة عشرة — واختلفوا فيمن رفع يده قبل تمام الذكاة ثم رجع في الفور وأكمل الذكاة ؛ فقيل : يُجزئه . وقيل : لا يُجزئه ؛ والأول أصح لأنه جرحها ثم ذكأها بعد حياتها مستجمعة فيها .

(١) الشظاظ : خشية محددة الطرف تدخل في مراد الجولتين تجمع بينهما عند حملها على البير .

(٢) كالية : الهزيمة التي فرق الصدوفها تفر الإبل .

الرابعة عشرة — ويستحب ألا يذبح إلا من رضى حاله ، وكل من أطافه وجاء به مل سقته من ذكر أو أنثى بالغ أو غير بالغ جاز ذبحه إذا كان مسلماً أو كلباً ، وذبح المسلم أفضل من ذبح الكلب ، ولا يذبح نسكاً إلا مسلم ، فإن ذبح النكس كلباً فقد اختلف فيه ، ولا يجوز في تحصيل المذهب ، وقد أجازته أشهب .

الخامسة عشرة — وما استوحش من الإنسي لم يحز في ذكاته إلا ما يجوز في ذكاة الإنسي ، في قول مالك وأصحابه وربيعة وأبي الليث بن سعد ، وكذلك المتردى في البئر لا تكون الذكاة فيه إلا فيما بين الحلق واللبة على سنة الذكاة . وقد خالف في هاتين المقتضيتين بعض أهل المدينة وغيرهم ، وفي الباب حديث رافع بن خديج وقد تقدم ، وتامه بعد قوله : " فحدثني الحنابلة " قال : وأصابتنا نهب ليل وغنم فتد منها بغير فرماه رجل بسهم فحسبه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن لهذه الإبل أو الأبد^(١) كأوايد الوحش فإذا غلبكم منها شيء فأنزلوها به هكذا — وفي رواية — وكلوه " . وبه قال أبو حنيفة والشافعي ، قال الشافعي : تسليط النهي صلى الله عليه وسلم على هذا الفعل دليل على أنه ذكاة ، وأحجج بما رواه أبو داود والترمذي عن أبي العشراء عن أبيه قال : قلت يا رسول الله أما تكون الذكاة إلا في الحلق واللبة ؟ قال : " لو طلعت في نخلها لأجراً عنك " . قال يزيد بن هارون : وهو حديث صحيح أعجب ابن حنبل ورواه عن أبي داود ، وأشار على من دخل عليه من الحفاظ أن يكتبه . قال أبو داود : لا يصلح هذا إلا في المتردية والمستوحش . وقد حمل ابن حبيب هذا الحديث على ما سقط في مهواة فلا يؤصل إلى ذكاته إلا بالطن في غير موضع الذكاة ، وهو قول أقرد به عن مالك وأصحابه . قال أبو عمر : قول الشافعي أظهر في أهل العلم ، وأنه يؤكل بما يؤكل به الوحش ، لحديث رافع بن خديج ، وهو قول ابن عباس وأبن مسعود ، ومن جهة القياس لما كان الوحش إذا قُدر عليه لم يحل إلا بما يحل به الإنسي ، لأنه صار مقدوراً عليه ، فكذلك ينبغي في القياس إذا توحش أو صار في معنى الوحش من الأمتناع أن يحل بما يحل به الوحش .

(١) الأباد (جمع أبد) : وهي التي قد توحشت ومقرت من الإنسي .

قلت : أجاب علمائنا عن حديث رافع بن خديج بأن قالوا : تسليط النبي صلى الله عليه وسلم إنما هو على حبسه لأعلى ذكاته ، وهو مقتضى الحديث وظاهره ، لقوله : «حبسه» ولم يقل إن السهم قتله ، وأيضا فإنه مقدور عليه في غالب الأحوال فلا يراعى التأثر منه ، وإنما يكون ذلك في الصيد . وقد صرح الحديث بأن التهم حبسه وبعد أن صار محبوبا صار مقدورا عليه ، فلا يؤكل إلا بالذبح والنحر . والله أعلم . وأما حديث أبي العشراء فقد قال فيه الترمذى : «حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث حماد بن سلمة ، ولا نعرف لأبي العشراء عن أبيه غير هذا الحديث . واختلفوا في أسم أبي العشراء ؛ فقال بعضهم : اسمه أسامة ابن قهطلم ، ويقال : اسمه يسار بن برز - ويقال بلز - ويقال : اسمه عطارد نُسب إلى جده » . فهذا سند مجهول لا حجة فيه ، ولو سلمت صحته كما قال يزيد بن هارون لما كان فيه حجة ، إذ مقتضاه جواز الذكاة في أى عضو كان مطلقا في المقدور وغيره ، ولا قائل به في المقدور ، فظاهره ليس بمراد قطعا . وتأويل أبي داود وأبن حبيب له غير متفق عليه ، فلا يكون فيه حجة ، والله أعلم . قال أبو عمر : وحجة مالك أنهم قد أجمعوا أنه لو لم يند الإنسان أنه لا يؤذنى إلا بما يؤذنى به المقدور عليه ، ثم اختلفوا فهو على أصله حتى يتفقوا . وهذا لا حجة فيه ، لأن إجماعهم إنما اتفق على مقدور عليه ، وهذا غير مقدور عليه .

السادسة عشرة - ومن تمام هذا الباب قوله عليه السلام : «إن الله كتب الإحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبائح وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته» رواه مسلم عن شداد بن أوس قال : ثنان حفظتهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «إن الله كتب» فذكره . قال علمائنا : إحسان الذبائح في البهائم الوفق بها ، فلا يصرفها بشف ولا يمزجها من موضع إلى آخر ، وإحسان الآلة ، وإحضار نية الإباحة والقرابة ، وتوجيهها إلى القبلة ، والإجهاز ^(١) وقطع الودجين وألحقوم ، وإراحتها وتركها إلى أن تبرد ، والإحتراف لله بالمنة ، والشكر له بالنعمة ، بأن سمح لنا ما لو شاء لسلطه علينا ، وأباح لنا ما لو شاء

(١) أجهزت على الجرح : إذا أمرت فقه وقد تمت عليه .

لخزومه علينا . وقال ربيعة : من إحسان الذبح ألا يذبح بيمة وأخرى تنظر إليها ، وحكي جوازه عن مالك ، والأول أحسن . وأما حُسن التفتلة فنعائم في كل شيء من التذكية والتقصاص والحدود وغيرها . وقد روى أبو داود عن ابن عباس وأبي هريرة قالا : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شريطة الشيطان ، زاد ابن عيسى في حديثه " وهي التي تُذبح فتقطع ولا تُفري الأوداج ثم تهلك فتموت " .

السابعة عشرة — قوله تعالى : ﴿ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ ﴾ قال ابن فارس : « النُّصُب » حجر كان يُنصب فيعبّد وتُصب عليه دماء الذبائح ، وهو النصب أيضا ، والنصباب حجارة تُنصب حوالى شفير البئر تجعل عَصَائِدَ . وقُبار مُنصب مرتفع . وقيل : « النُّصُب » جمع ، واحده نصاب يكار وحمر . وقيل : هو أسم مفرد وجمع أنصاب ، وكانت ثلاثمائة وستين حجرا . وقرأ طلحة « النُّصُب » بجزم القاد . وروى عن ابن عمر « النُّصُب » بفتح النون وجرم الصاد . ابجهدى : بفتح النون والصاد جعله أسما موحدا كالحبل والجمل ، وجمع أنصاب ، كالأجمال والأجبال . قال مجاهد : هي حجارة كانت حوالى مكة يلعبون عليها . قال ابن جرير : كانت العرب تذبح بحكمة وتنضح بالدم ما قبل من البيت ، ويشرحون اللحم ويضعونه على الحجارة ، فلما جاء الإسلام قال المسلمون للنبي صلى الله عليه وسلم : نحن أحق أن نعظم هذا البيت بهذه الأفعال ، فكانه عليه الصلاة والسلام لم يكره ذلك ، فانزل الله تعالى : « لَنْ يَنْتَظِرَ اللَّهُ لَكُمْ لَهَا وَلَا دِمَائُهَا » وزلت « وما ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ » المعنى : والنية فيها تعظيم النصب لا إك الذبح عليها غير جائز ، وقال الأحنف :

وَذَا النُّصُبِ الْمَنْصُوبِ لَا تَسْكُنُهُ * لِمَا بِيَهُ وَأَقَرَّ رَبُّكَ فَأَعْبُدَا^(١)

وقيل : « على » بمعنى اللام ، أى لأجلها ، قال قُطْرُب قال ابن زيد : ما ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وما أُهِلَّ بِهِ لغير الله شيء واحد . قال ابن عطية : ما ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ جزء مما أُهِلَّ بِهِ لغير الله ، ولكن خص بالذكر بعد جلسه لشبهة الأمر وشرف الموضع وتعظيم النفوس له .

(١) وهذا الصب بمعنى إلهائك وهذا الصب . (اللسان) . (٢) في بعض النسخ لما بيه .

الثامنة عشرة — قوله تعالى : ﴿وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ﴾ معطوف على ما قبله ، و «أَنْ» في محل رفع ، أى وحرم عليكم الاستقسام . والأزلام قِداح الْكَيْسِر ، واحدا زَلَمَ وزَلَمٌ ، قال :
 * بَاتَ يُقَاسِمُا غَلَامٌ كَارِلَمٌ *

وقال آخر رفع : فَلَتَيْنِ جَذِمَةَ قَتَلَتْ مَرَوَاتِهَا * فَنَسَاؤُهَا يَضْرِبْنَ بِالْأَزْلَامِ
 وذكر محمد بن جرير : أن ابن وكيع حدثهم عن أبيه شريك عن أبي حصين عن سعيد بن جبيرة أن
 الأزلام حصى بيض كانوا يضربون بها ، قال محمد بن جرير قال لنا سفيان بن وكيع : هـى الشُّطْرُجُ .
 فأما قول لبيد :
 * ... تَزَلُّنَّ عَنِ الْقَرَى أَزْلَامُهَا ^(١) *

فقالوا : أراد أظلاف البقرة الوحشية . والأزلام للعرب ثلاثة أنواع :

منها الثلاثة التى كان يخذنها كل إنسان لنفسه ، على أحدها أقفل ، وعلى الثانى لا تفعل ،
 والثالث مُهْمَلٌ لا شيء عليه ، فيجعلها في تحريطة معه ، فإذا أراد أقفل شيء أدخل يده
 — وهى متشابهة — فإذا تخرج أحدها أثمر وأتته بحسب ما يخرج له ، وإن خرج القِدْح الذى
 لا شيء عليه أعاد الضرب ؛ وهذه هى التى ضُربَ بها مُرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ بَنَ جُسُومٍ حِينَ أَتَيْعَ النَّبِىِّ
 صلى الله عليه وسلم وأباً بكر وقت الهجرة ؛ وإنما قيل لهذا الفعل استقسام لأنهم كانوا
 يستقسمون به الرزق وما يريدون ؛ كما يقال : الاستقسام فى الاستدعاء للسق . ونظير هذا الذى
 حرمه الله تعالى قول المُتَمِّمِ : لا تخرج من أجل تميم كذا ، وأخرج من أجل تميم كذا . وقال جَلُّ
 وعز : «وما تدرى نفس ماذا تكسب غدا» الآية . وسأتى بيان هذا مستوى إن شاء الله .

والنوع الثانى — سبعة قِداح كانت عند هبل فى جوف الكعبة مكتوب عليها ما يدور
 بين الناس من التوازل ، كل قِدْح منها فيه كتابٌ قِدْح فيه العقل من أمر الدِّيات ، وفى آخر
 «منكم» ، وفى آخر «من غيركم» ، وفى آخر ^(٢) «مُصْق» ، وفى سائرهما أحكام المياه وغير ذلك ؛

(١) تقدم الكلام عليه فى غير موضع .

(٢) البيت ثامه : حَتَّى إِذَا حَسَرَ الظُّلُمُ اسْفُت * بَكَرَتْ تَزَلُّنَّ عَنِ الْقَرَى أَزْلَامُهَا

(٣) كان العرب إذا شُكِرَ فى نسب أحدهم ذهبوا به إلى هبل ومائة درهم وجزور ، فأعطوها صاحب القِداح
 الذى يضرب بها ، ثم تزيروا صاحبهم الذى يريدون به ما يريدون ، ثم قالوا : يا ألفتنا هذا فلان ابن فلان قد أردنا
 كذا وكذا فأخرج الحق فيه ؛ ثم يقولون لصاحب القِداح : أنسرب ؛ فان تخرج عليه « منكم » كان منهم وسيطا ، وإن
 تخرج « من غيركم » كان حليفا ، وإن خرج « مصق » كان على منزلة فهم لا نسب له ولا حلف . (سيرة ابن هشام) .

وهي التي ضرب بها عبد المطلب على يديه إذ كان نذر تحرق أحلمهم إذا كجوا حشرة؛ انظر المشهور ذكره ابن أبي عمير . وهذه السبعة أيضا كانت عند كل كاهن من كهان العرب وحكامهم ؛ على نحو ما كانت في الكعبة عند هبل .

والنوع الثالث — هو قِداح الميسر وهي حشرة؛ سبعة منها فيها حُطوط، وثلاثة أغفال، وكانوا يضربون بها مقامرة لَمَوَّا ولَمَبَا، وكان عقلاؤهم يقصِّدون بها إطعام المساكين والمُعْدِم في زمن الشتاء وكلِّب البرد وتعلُّم التحرف . وقال مجاهد : الأزلام هي كِتاب فارس والروم التي يتقاسرون بها . وقال سفيان ووكيع : هي الشُّعْرُج ؛ فالاستقسام بهذا كله هو طلب الأقسام والتصيب كما بينا ؛ وهو من أكل المال بالباطل ، وهو حرام ، وكلُّ مُقَامَرَةٍ بِمَاسٍ أو بَرْدٍ أو شَطْرٍ أو غير ذلك من هذه الأقسام فهو استقسام بما هو في معنى الأزلام حرام كله ؛ وهو ضرب من التَّكَهُنِّ والتَّحْوِضِ لدعوى علم القيب . قال ابن خُوَيْرِثٍ مُنْبِذًا : ولهذا نهى أصحابنا عن الأمور التي يفعلها المتجملون على الطرقات من السَّعَامِ التي معهم ، وِرْقَاعِ الفأل في أشباه ذلك . وقال اليكَّا الطبري : وإنما نهى الله عنها فيما يتعلق بأمور القيب ؛ فإنه لا تدرى نفس ماذا يُصِيبُهَا فَعَدَا ، فليس للأزلام في تعريف المغيثات أثر ؛ فاستنبط بعض الجاهلين من هذا الرد على الشافعي في الإجماع بين المالِك في التيق ، ولم يعلم هذا الجاهل أن الذي قاله الشافعي بُنِيَ على الأخبار الصحيحة ، وليس مما يُعْتَرَضُ عليه بالنهي عن الاستقسام بالأزلام ؛ فإن التيق حكم شرعي ، يجوز أن يجعل الشرع خروج القرعة علمًا على إثبات حكم التيق قطعًا للتصومة ، أو لمصلحة إراها ، ولا يسأري ذلك قول الفائل : إذا قَمَلَتْ كَذَا أَوْ قَلَّتْ كَذَا فذلك يدلُّك في المستقبل على أمر من الأمور ؛ فلا يجوز أن يُجْعَلَ خروج القِدَاح علمًا على شيء . يتعبد في المستقبل ، ويجوز أن يُجْعَلَ خروج القرعة علمًا على التيق قطعًا ؛ فظهر أفرار البايين .

التاسعة عشرة — وليس من هذا الباب طلب الفأل ، وكان عليه السلام يُسَبِّحُه أن يسمع ياراشد يا تَجِيح ؛ أخرجه الترمذي وقال : حديث صحيح غريب ؛ وإنما كان يسبحه الفأل لأنه

(١) كتاب (جمع كتب) ؛ وهو نفس كقص البرد .

تشرح له النفس وتستبشر بقضاء الحاجة وبلوغ الأمل ؛ فيحسن الظن بالله عز وجل ، وقد قال : "أنا عند ظن عبدي بي" . وكان عليه السلام يكره الطيرة ؛ لأنها من أعمال أهل الشرك ، ولأنها تجلب ظن السوء بالله عز وجل . قال الخطابي : الفرق بين القال والطيرة أن القال إنما هو من طريق حسن الظن بالله ، والطيرة إنما هي من طريق الاتكال على شيء سواه . وقال الأصمعي : سألت ابن عون عن القال فقال : هو أن يكون مريضاً فيسمع يأسلم ، أو يكون باغياً فيسمع يا واجد ، وهذا معنى حديث الترمذي . وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : "لا طيرة ^(١) وغيرها القال" قيل يا رسول الله وما القال؟ قال : "الكلمة الصالحة يسمعها أحدكم" . وسيأتي لمعنى الطيرة مزيد بيان إن شاء الله تعالى . روى عن أبي الدرداء رضي الله عنه أنه قال : إنما العلم بالتعلم والحلم بالحلم ، ومن يحقر الخير يُعْطَه ، ومن يتوَقَّ الشُّرُوقَه ، وثلاثة لا ينالون الدرجات العلا ؛ من تكهن أو استقسم أو رجع من مقر من طيرة .

الموفية حشرين — قوله تعالى : ﴿ ذَلِكُمْ فَسُقْ ﴾ إشارة إلى الاستقسام بالأزلام . والفسق الخروج ، وقد تقدَّم . وقيل يرجع إلى جميع ما ذكر من الاستحلال لجميع هذه المحرمات ، وكل شيء منها فسق وخروج من الحلال إلى الحرام ، والاكْتِفَافُ عن هذه المحرمات من الوفاء بالمعقود ، إذ قال : « أوفوا بالمعقود » .

الحادية والعشرون — قوله تعالى : ﴿ الْيَوْمَ يَكْفُرُوا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ ﴾ يعني أن ترجعوا إلى دينهم كفاراً . قال الضحاك : نزلت هذه الآية حين فتح مكة ؛ وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فتح مكة لثمان بقين من رمضان سنة تسع ، ويقال سنة ثمان ، ودخلها ونادى منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم « أَلَا مِنْ قَالٍ لَإِلَهِ إِلَّا اللَّهُ فَهُوَ آمِينَ ، وَمَنْ وَضَعَ السِّلَاحَ فَهُوَ آمِينَ ، وَمَنْ أَعْلَقَ بَابَهُ فَهُوَ آمِينَ » . وفي « بَيْتُس » لغتان ؛ بَيْتُسُ يَبْتُسُ يَأْسًا ، وَأَبْسُ يَأْبُسُ

(١) الباغى : الذى يطلب الشيء الغالب . (٢) راجع ج ١ ص ٢٤٤ وما بعدها طبع ثانية أربعة أضعاف .

إِيَّاسَا وَإِيَّاسَةً ۖ قَالَ النَّصْرَانُ يَنْتَهِيلُ . (فَلَا تَحْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي) أَي لَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِي ۖ
فَلَنِي أَنَا الْقَادِرُ عَلَىٰ نَصْرِكُمْ .

الثانية والعشرون — قوله تعالى : (**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ**) وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم حين كان بمكة لم تكن لإفريضة الصلاة وحدها، فلما قدم المدينة أنزل الله الحلال والحرام إلى أن حج، فلما حج وكل الدين نزلت هذه الآية « **الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ** » الآية ۖ على ما نبينه . روى الأئمة عن طارق بن شهاب قال : جاء رسل من اليهود إلى عمر فقال : يا أمير المؤمنين آية في كتابكم تقرموننا لو علينا أنزلت معشر اليهود لأتخذنا ذلك اليوم عيداً ۖ قال : وأي آية ؟ قال : « **الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَمَسْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا** » فقال عمر : لاني لأعلم اليوم الذي أنزلت فيه ۖ نزلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفة في يوم الجمعة ۖ لفظ مسلم . وعند النسائي ليلة الجمعة . وروى أنها لما نزلت في يوم ألبج الأكبر وقرأها رسول الله صلى الله عليه وسلم بكى عمر ۖ فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « **مَا يُبْكِيكَ** » ؟ فقال : أبكاني أنا كثافي زيادة من ديننا فأما إذا كل فإنه لم يكمل شيء إلا نقص . فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « صدقت » . وروى مجاهد أن هذه الآية نزلت يوم فتح مكة .

قلت : القول الأول أصح ۖ أنها نزلت في يوم الجمعة وكان يوم حرفة بعد العصر في حجة الوداع سنة عشر ورسول الله صلى الله عليه وسلم واقف بعرفة على ناقته العُضْبَاءِ^(١)، فكاد عضد الناقة يتقد من ثقلها فبركت . و« **الْيَوْمُ** » قد يُعَبَّرُ بِهِ مِنْهُ مِنْ جَمِيعِهِ ، وكذلك عن الشهر ببعضه ۖ تقول : فعلنا في شهر كذا كذا وفي سنة كذا كذا ، ومعلوم أنك لم تستوعب الشهر ولا السنة ۖ وذلك مستعمل في لسان العرب والعجم . والدين عبارة عن الشرائع التي شرع وفتح لنا ۖ فإنها نزلت مجزئاً وأمر ما نزل منها هذه الآية ، ولم يزل بعدها حكم ۖ قاله ابن عباس والسدي . وقال الجمهور : المراد بمعظم الفرائض والتحليل والتحرير ۖ قالوا : وقد نزل

(١) العُضْبَاءُ : اسم ناقته النبي صلى الله عليه وسلم .

بعد ذلك قرآن كبير، ونزلت آية التوبة، ونزلت آية الكفالة إلى غير ذلك؛ وإنما كل معظم الدين وأمر الحج؛ إذ لم يطغف معهم في هذه السنة مشرك، ولا طائف بالبيت عُرْيَان، ووقف الناس كلهم بعرفة. وقيل: «أَحْتَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ» بأن أهلكت عدوكم وأظهرت دينكم على الدين كله؛ كما تقول: قدمت لنا ما نريد إذا كُفِّيتَ عدوك.

الثالثة والعشرون — قوله تعالى: ﴿وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ أى بإكمال الشرائع والأحكام وإظهار دين الإسلام كما وعدتكم؛ إذ قلت: «وَلَا أُنِمْ عَلَيْكُمْ» وهى دخول مكة آمنين مطمئنين وغير ذلك مما انتظمته هذه الملة الخفيفة إلى دخول الجنة فى رحمة الله تعالى.

الرابعة والعشرون — لعل قائلا يقول: قوله تعالى: «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ» يدل على أن الدين كان غير كامل فى وقت من الأوقات، وذلك يوجب أن يكون جميع من مات من المهاجرين والأنصار والذين شهدوا بئرا وألحدية وبأيموا رسول الله صلى الله عليه وسلم اليقين جيما، وبذلوا أنفسهم لله مع عظيم ما حل بهم من أنواع المحن ماتوا على دين ناقص، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ذلك كان يدعو الناس إلى دين ناقص، ومعلوم أن النقص عيب، ودين الله تعالى قيم، كما قال تعالى: «دِينًا قِيَمًا» فالجواب أن يقال له: لم قلت إن كل نقص فهو عيب وما دليلك عليه؟ ثم يقال له: أرايت نقصان الشهر هل يكون عيبا، ونقصان صلاة المسافر أهو عيب لها، ونقصان العمر الذى أراد الله بقوله: «وَمَا يُعْمُرُ مِنْ مُعْمَرٍ وَلَا يَنْقُصُ مِنْ عُمرِهِ» أهو عيب له، ونقصان أيام الحيض عن المعهود، ونقصان أيام الحمل، ونقصان المال بسرقة أو حريق أو غرق إذا لم ينقصر صاحبه، فما أنكرت أن نقصان أجزاء الدين فى الشرع قبل أن تلحق به الأجزاء الباقية فى علم الله تعالى هذه ليست بئين ولا عيب، وما أنكرت أن معنى قول الله تعالى: «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ» يخرج على وجهين:

أحدهما — أن يكون المراد بلفظه أقصى ألحد الذى كان له عندى فيما قضيته وقتوته؛ وذلك لا يوجب أن يكون ما قبل ذلك ناقصا بنقصان عيب، لكنه يؤسف بنقصان مقيد

فيقال : إنه كان ناقصا عما كان عند الله تعالى أنه مُلِحَقه به وضَامُه إليه؛ كالرجل يُبْلَغُه الله مائة سنة فيقال : أكل الله عمره ؛ ولا يجب عن ذلك أن يكون عمره حين كان ابنَ ستين كان ناقصا نقص قصور وقخل ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم يقول : " من عمره الله ستين سنة فقد أضر إليه في العمر " . ولكنه يجوز أن يوصف بنقصان مقيد فيقال : كان ناقصا عما كان عند الله تعالى أنه مُبْلَغُه إياه ومُعَمَّرُه إليه . وقد بلغ الله بالظهر والعصر والمساء أربع ركعات ؛ فلو قيل عند ذلك أكلها لكان الكلام صحيحا ، ولا يجب عن ذلك أنها كانت حين كانت ركعتين ناقصة نقص قصور وقخل ؛ ولو قيل كانت ناقصة عما عند الله أنه ضَامُه إليها وزائده عليها لكان ذلك صحيحا ؛ فهكذا هذا في شرائع الإسلام وما كان شرع منها شيئا فشيئا إلى أن أنهى الله الدين متناه الذي كان له عنده . وآله أعلم .

والوجه الآخر — أنه أراد بقوله : « اليوم أكلت لكم دينكم » أنه وقَّعهم للبع الذي لم يكن بقي عليهم من أركان الدين غيره ، فنجَّوا ؛ فاستجمع لهم الدين أداء لأركانه وقيامه بفرائضه ؛ فإنه يقول عليه السلام : " بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى تَحَمُّسِ الْحَدِيثِ ، وَقَدْ كَانُوا تَسْهَوُوا وَصَلُّوا وَزَكَّوْا وَصَامُوا وَجَاهَدُوا وَأَعْتَمَرُوا وَلَمْ يَكُونُوا جَمَّاءَ ، فَلَمَّا جَمَّوا ذَلِكَ الْيَوْمَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى وَهُمْ بِالْمَوْقِفِ حَشِيَّةٍ عَرَفَةَ « الْيَوْمَ أَكَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي » فَأَمَّا أَرَادَ أَكَلَ وَضَعَهُ لَمْ ؛ وَفِي ذَلِكَ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الطَّاعَاتِ كُلَّهَا دِينٌ وَإِيمَانٌ وَإِسْلَامٌ .

الخامسة والعشرون — قوله تعالى : ﴿ وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾ أي أعلنتكم رضاي به لكم ديناً ، فإنه تعالى لم يزل واضعاً بالإسلام لنا ديناً ؛ فلا يكون لاختصاص الرضا بذلك اليوم فائدة إن حملناه على ظاهره . و« ديناً » نُصِبَ على التمييز ، وإن شئت على مفعول ثانٍ . وقيل : المعنى ورضيت عنكم إذا أقدمتم لي بالدين الذي شرعته لكم . ويحتمل أن يريد « رَضِيتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا » أي رَضِيتُ إسلامكم الذي أتم عليه اليوم ديناً باقياً بأكمله إلى آخر الآية لا أنسخ منه شيئاً . وآله أعلم . و« الإسلام » في هذه الآية هو الذي في قوله تعالى : « إِنَّ

الَّذِينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ۖ وَهُوَ الَّذِي يَقْتَرِي فِي سَوَالِ جَبْرِيلَ لَتَنِي عَلَيْهِمَا السَّلَامَ ، وَهُوَ الْإِيمَانُ وَالْأَعْمَالُ وَالشَّعْبُ .

السادسة والعشرون — قوله تعالى : ((لَنِي أَضْطَرُّ فِي تَخَصُّصٍ)) يعنى من دَعَتْهُ ضرورة إلى أكل الميتة وسائر المحرمات في هذه الآية . وَأَتَخَصَّصَ الْجُوعَ وَخَلَاءَ الْبَطْنِ مِنَ الطَّعَامِ . وَأَتَخَصَّصُ ضَمُورَ الْبَطْنِ . وَرَجُلٌ تَخَيَّصَ وَتَخَصَّصَ وَأَمْرَأَةٌ تَخَيَّصَتْ وَتَخَصَّصَتْ ؛ وَمِنْهُ أَتَخَصَّصُ الْقَدَمَ ، وَيَسْتَعْمَلُ كَثِيرًا فِي الْجُوعِ وَالْفَرَقِ ؛ قَالَ الْأَعْمَشُ :

تَيَبَّنُونَ فِي الْمَشْيِ مِلَاءً بَطُونَكُمْ * وَجَارَتْكُمْ غَرْمِي يَتَبَّنَ نَحَائِصًا

أى منظومات على الجوع قد أحمر بطونهم . وَقَالَ النَّابِغَةُ فِي تَخَصُّصِ الْبَطْنِ مِنْ جِهَةِ ضَمُورِهِ :

وَالْبَطْنُ ذَوْعَكِي تَخَيَّصُ لَيْفٌ * وَالتَّحَرُّ تَتَفَجَّعُ بِشَدِي مُقْعِدٍ

وفي الحديث : ” نَحَاصِ الْبُطُونِ خِفَافُ الظُّهُورِ ” . الْنَحَاصُ جَمْعُ النَحِيسِ الْبَطْنِ ، وَهُوَ الْقَبَاسُ . أَخْبَرَهُمْ أَهْقَاءُ عَنْ أَمْوَالِ النَّاسِ ؛ وَمِنْهُ الْحَدِيثُ : ” إِنْ الطَّيْرُ تَغْدُو نَحَاصًا وَتَرُوحُ بِطَانًا ” . وَالنَّحِيسَةُ أَيْضًا ثَوْبٌ ؛ قَالَ الْأَصْمَعِيُّ : الْنَحَاصُ ثِيَابُ تَرُوحُ أَوْ صُوفٌ مَعْلَمَةٌ ؛ وَهِيَ سُودَاءُ ، كَانَتْ مِنْ لِبَاسِ النَّاسِ . وَقَدْ تَهَدَّمُ مَعْنَى الْأَضْطِرَارِ وَحِكْمُهُ فِي الْبَقَرَةِ ^(١) .

السابعة والعشرون — قوله تعالى : « فِي تَخَصُّصٍ » يعنى من دَعَتْهُ ضرورة إلى أكل الميتة . « غَيْرُ مُتَجَانِفٍ لِإِيمَانِهِ » أَيْ غَيْرُ مَائِلٍ لِلْحَرَامِ ، وَهُوَ بِمَعْنَى « غَيْرُ بَاطِلٍ وَلَا طَائِفٍ » وَقَدْ تَقَدَّمَ . وَاجْتَنَفَ الْمَيْلَ ، وَالْإِيمَانُ الْحَرَامُ ؛ وَمِنْهُ قَوْلُ عِمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : مَا تَجَانَفْنَا فِيهِ لِإِيمَانِهِ ، أَيْ مَا مَائَلْنَا وَلَا تَعَدَّدْنَا وَنَحْنُ نَعْلَمُهُ ، وَكُلُّ مَائِلٍ فَهُوَ مُتَجَانِفٌ وَجَنَفٌ . وَقَرَأَ النَّخَعِيُّ وَيَحْيَى بْنُ وَثَّابٍ وَالسُّكْمِيُّ « مُتَجَنَّفٌ » دُونَ أَلْفٍ ، وَهُوَ أَلْبَغُ فِي الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ شَدَّ الْعَيْنِ يَقْتَضِي مَبَالَغَةً وَتَوَفُّلاً فِي الْمَعْنَى وَثُبُوتًا لِحُكْمِهِ ، وَتَفَاعُلًا إِنَّمَا هُوَ عَاكَاةُ الشَّيْءِ وَالتَّقَرُّبُ مِنْهُ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ :

(١) غَرْمِي : نَجْوَى . (٢) التَّكَنُّ وَالْإِمْكَانُ : الْأَسْوَءُ فِي الْعَيْنِ مِنَ السَّمَنِ .

(٣) قَبِجٌ يَدْعَى الْمَرْأَةَ قَبِجًا إِذَا رَفَعَتْ . (٤) رَاجِعٌ بِـ ٢ ص ٢٢٤ وَمَا يَهْدِيهَا طَبِيعَةُ ثَانِيَةٍ .

(٥) رَاجِعٌ بِـ ٢ ص ٢٢١ وَمَا يَهْدِيهَا طَبِيعَةُ ثَانِيَةٍ .

(٦) كَانَ قَدْ أَطْرَقَ النَّاسُ فِي رِيضَانٍ ثُمَّ ظَهَرَتِ الشَّمْسُ فَقَالَ : قَضَيْتُهُ مَا تَحْتَاقَا ... الخ .

تمایل المؤمن فإن ذلك يقتضى تأودا ومقاربة ميل، وإذا قلت: تميل فقد ثبت حكم الميل، وكذلك تصاون الزجل وتصون، وتعاقل وتمقل؛ فالملئى غير متمعد لمعصية في مقصده؛ قاله قتادة والشافى. ﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ أى فإن الله له غفور رحيم خفف؛ وأشد سبويه: ^(١) قد أصبحت أم إلبيار تدعى • على ذنبا كله لم اصنع

أراد لم اصنعه لخفف. والله أعلم.

قوله تعالى: **يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أَحَلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ** وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَيِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا أَنَّمَا أَلَلَّ عَلَيْهٍ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ **مَرِيعُ الْحَسَابِ** ^(٢) فيه ثمانى عشرة مسألة:

الأولى - قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ﴾ الآية نزلت بسبب عدى بن حاتم وزيد بن مهلول وهو زيد الخليل الذى سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد الخير؛ قالوا: يا رسول الله إنا قوم نصيد بالكلاب والنبذة، وإنا الكلاب تأخذ البقر والحمر والقطباء فمنه ما نترك ذكاته، ومنه ما نقتله فلا نترك ذكاته، وقد حرم الله الميتة فماذا يحل لنا؟ فنزلت الآية.

الثانية - قوله تعالى: ﴿مَاذَا أَحَلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ﴾ «ما» في موضع رفع بالابتداء، والخبر «أحلَّ لهم» و«إنا» زائدة، وإن شئت كانت بمعنى الذى، ويكون الخبر «قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ» وهو الحلال، وكل حرام فليس بطيب. وقيل: ما أتته أكله وشاربه ولم يكن عليه فيه ضرر في الدنيا ولا في الآخرة. وقيل: الطيبات التبايح؛ لأنها طابت بالذكية.

الثالثة - قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْتُمْ﴾ أى وصيد ما علمتم؛ ففى الكلام إضمار لا بد منه، ولولا لكان المعنى يقتضى أن يكون الحِلَّ المستول عنه متناولا للعلم من الجوارح المكيبين،

(١) الزجل لأبى النعم العجل، وأم إلبيار أماته. (٢) هكذا فى الأصول، والله كورس عشرة مسألة.

وذلك ليس مذهبا لأحد؛ فإن الذي يبيع لحم الكلب فلا يخصص الإباحة بالمعلم؛ وسيأتي ما للعلماء في أكل الكلب في «الأحكام»^(١) إن شاء الله تعالى. وقد ذكر بعض من صنف في أحكام القرآن أن الآية تدل على أن الإباحة لتناول ما علمنا من الجوارح، وهو ينظم الكلب وسائر جوارح الطير، وذلك يوجب إباحة سائر وجوه الانتفاع؛ فدل على جواز بيع الكلب والجوارح والانتفاع بها بسائر وجوه المنافع إلا ما خصه الدليل، وهو الأكل من الجوارح أي الكواشب من الكلاب وسباع الطير؛ وكان لعدي كلاب نحسة قد سماها بأسماء أعلام، وكان أسماء أكله سلهب وغلاب والمختليس والمتنصص؛ قال السهيلي: وخامس أشك، قال فيه أغظب، أو قال فيه وثاب.

الرابعة — أجمعت الأمة على أن الكلب إذا لم يكن أسود وعلمه مسلم فينتهي إذا شئ ويحبب إذا دعي، ويتزجر بعد ظفقه بالصيد إذا زجر، وأن يكون لا يأكل من صيده الذي صاده، وأثره يهرج أو يتيب، وصاده مسلم وذكر اسم الله عند إرساله أن صيده صحيح يؤكل بلا خلاف؛ فإن أنحرم شرط من هذه الشروط دخل الخلاف. فإن كان الذي يصاد به غير كلب كالفهد وما أشبهه وكالبازي والصقر ونحوهما من الطير فجمهور الأمة على أن كل ما صاد بعد العلم فهو جازح كاسب. يقال: جرح فلان وأجرح إذا اكتسب؛ ومنه الجراحة لأنه يكتسب بها؛ ومنه أجراح الشيطان، وقال الأعشى:

فأَجْبَارُ مَنُضِّجًا مَيْسَمَهُ * يَذْكُرُ الْجَارِحَ مَا كَانَ أَجْرَحَ

وفي التنزيل «وَيَعْلَمُ مَا جَرَحَهُ بِالنَّهَارِ» وقال: «أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ أَجْرَحُوا أَلْسِنَتَهُ».

الخامسة — قوله تعالى: ﴿مُكَلِّبِينَ﴾ معنى «مكبلين» أصحاب الكلاب وهو كالمؤذنب صاحب التاديب. وقيل: معناه مضربين على الصيد كما تضرب الكلاب؛ قال الزماني: وكلا

(١) آية ١٤٥. (٢) أثبت الكلب على الصيد دعوى فارسته، وقيل: أخرجه.

(٣) الجراد: الحذر. الميسم: اسم لأثر الوسم وهو النكت، والمعنى: أن من أجبره ينجرى له ظاهرا ولا يستطيع رفضه. والشطر الأول في الأصول (ذات جد منفع يسهما) وهو محريف، والتصويب عن (الصبح المنير في شعر أبي بصير).

القول محتمل . وليس في « مكّيين » دليل على أنه أبيع صيد الكلاب خاصة ؛ لأنه بمنزلة قوله : « مؤمنين » وإن كان قد تمسك به من قصر الإباحة على الكلاب خاصة . روى ابن عمر فيما حكى ابن المنذر عنه قال : وأما ما يصاد به من البراة وضربها من الطير فما أدركت ذكاته فذكّه فهو لك حلال ، وإلا فلا تلعّمه . قال ابن المنذر : وسئل أبو جعفر عن البازي يمل صيده قال : لا ؛ إلا أن تترك ذكاته . وقال الضحاك والسدي : « وَمَا عَلَّمُ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَّيِّينَ » هي الكلاب خاصة ؛ فإن كان الكلب أسود بيها فكره صيده الحسن وقتاده والنخعي . وقال أحمد : ما أحرف أحدنا يرخّص فيه إذا كان بيها ؛ وبه قال إسحق بن راهوييه ؛ فأما عوام أهل العلم بالمدينة والكوفة فيرون جواز صيد كل كلب مملّم . أما من منع صيد الكلب الأسود فلقوله صلى الله عليه وسلم : « الكلب الأسود شيطان » أخرجه مسلم . احتج الجمهور بعموم الآية ، واحتجوا أيضا في جواز صيد البازي بما ذكر من سبب التزول ، وبما نثره الترمذي عن عدى بن حاتم قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيد البازي فقال : « ما أسلك عليك فكل » . في إسناده مجاهد ولا يعرف إلا من جهته وهو ضعيف . وبالمعنى هو أن كل ما يتأتى من الكلب يتأتى من الفهد مثلا فلا فارق إلا فيما لا مدخل له في التأثير ؛ وهذا هو القياس في معنى الأصل ، كقياس السيف على المنية والأمة على العبد ، وقد تقدم .

السادسة — وإذا نفّز هذا فاعلم أنه لا بد للصائد أن يقصد عند الإرسال التذكية والإباحة ، وهذا لا يختلف فيه ؛ لقوله عليه السلام : « إذا أرسلت كلبك وذرت أرم الله عليه فكل » وهذا يقتضى البتة والتسمية ؛ فلو قصد مع ذلك اللهو فكرمه مالك وأجازة ابن عبد الحكم ؛ وهو ظاهر قول الألبت : ما رأيت حقا أشبه بإطاعته منه ، يعنى الصيد ؛ فأما لو فعله بتغير نية التذكية فهو حرام ؛ لأنه من باب الفساد وإتلاف حيوان لغير منفعة ، وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل الحيوان إلا لما كلة . وقد ذهب الجمهور من العلماء إلى أن التسمية لا بد منها بالقول عند الإرسال ؛ لقوله : « وذرت أرم الله » فلو لم توجد على أى وجه كان لم يؤكل الصيد ؛ وهو مذهب أهل الظاهر وجماعة أهل الحديث . وذهبت جماعة

من أصحابنا وغيرهم إلى أنه يجوز أكل ما صاده المسلم وذبحه وإن ترك التسمية عمداً ؛ وحكوا الأمر بالتسمية على النذْب . وذهب مالك في المشهور إلى الفرق بين ترك التسمية عمداً أو سهواً فقال : لا تؤكل مع العمد وتؤكل مع السهو ؛ وهو قول فقهاء الأمصار ، وأحد قولي الشافعي ، وسأقي هذه المسئلة في « الأنعام » ^(١) إن شاء الله تعالى . ثم لا بد أن يكون أنبث الكلب بإرسالٍ من يد الصائد بحيث يكون زمانه بيده ، فيضلّ عنه ويُفريه عليه فينبعث ؛ أو يكون الجارح ساكناً مع رؤيته الصيد فلا يتحرك له إلا بالإغراء من الصائد ، فهذا بمنزلة ما زمانه بيده فأطلقه مغرياً له على أحد القولين ؛ فأما لو أنبث الجارح من تلقاء نفسه من غير إرسال ولا إغراء فلا يجوز صيده ولا يحلّ أكله عند الجمهور ومالك والشافعي وأبي ثور وأصحاب الرأي ؛ لأنه إنما صاد لنفسه من غير إرسال وأمسك عليها ، ولا يصنع للصائد فيه ، فلا ينسب إرساله إليه ؛ لأنه لا يصدق عليه قوله عليه السلام : « إذا أرسلت كلبك المعلم » . وقال عطاء بن أبي رباح والأوزاعي : يؤكل صيده إذا كان أخرجه للصيد .

السابعة — قرأ الجمهور « عَلِمْتُ » بفتح العين واللام . وأبْن حباس ومحمد بن الحنفية بضمّ العين وكسر اللام ، أي من أمر الجوارح والصيد بها . والجوارح الكوايس ؛ وسميت أعضاء الإنسان جوارح لأنها تكسب وتتحرف . وقيل : سميت جوارح لأنها تجرح وتسيل الدم ، فهو مأخوذ من الجرح ؛ وهذا ضعيف ، وأهل اللغة على خلافه ، وحكاه ابن المنذر عن قوم . و « مُكَلِّين » قراءة الجمهور بفتح الكاف وشدّ اللام ، والمكَلَّب معلم الكلاب ومُضَرِّبها . ويقال لمن يعلم غير الكلب مُكَلَّب لأنه يرذّ ذلك الحيوان كالكلب ؛ حكاه بعضهم . ويقال للصائد مُكَلَّب فعل هذا معناه صائدٌ . وقيل : المكَلَّب صاحب الكلاب ؛ يقال : كَلَّبَ فهو مُكَلَّب وكَلَّب . وقرأ الحسن « مُكَلِّين » بسكون الكاف وتخفيف اللام ، ومعناه أصحاب كَلَاب ؛ يقال : أمشي الرجل كثر ما شيته ، وأكلب كثر كلابه ؛ وأنشد الأصبغى ^(٢) :
وكلّ قتي وإن أمشي فأثرى * ستغلبه عن الدنيا المَنُونُ

(٢) البيت قافية - تنج مجلد ب .

(١) آية ١٢١ .

الثامنة - قوله تعالى: ﴿تَعْلَمُونَ مَا مَعَكُمْ أَفْهَمْ﴾ انت الضمير مراعاة للفظ الجوارح؛ إذ هو جمع جارحة. ولا خلاف بين العلماء في شرطين في التعلم وهما: أن ياتر إذا أمر ويترجر إذا زجر؛ لا خلاف في هذين الشرطين في الكلاب وما في معناها من سباع الوحوش. واختلف فيما يصاد به من الطير؛ فالمشهور أن ذلك مشروط فيها عند الجمهور. وذكر ابن حبيب أنه لا يشترط فيها أن تترجر إذا زجرت؛ فإنه لا يأتى ذلك فيها غالباً، فيكفى أنها إذا أمرت أطاعت. وقال ربيعة: ما أجاب منها إذا دعى فهو المعلم الضاري؛ لأن أكثر الحيوان بطبعه ينشئ. وقد شرط الشافعي وجمهور من العلماء في التعلم أن يُمسك على صاحبه، ولم يشترطه مالك في المشهور عنه. وقال الشافعي: المعلم هو الذي إذا أشلاه صاحبه أثنى؛ وإذا دعاه إلى الرجوع رجع إليه، ويُسك الصيد على صاحبه ولا يأكل منه؛ فإذا فعل هذا مراراً وقال أهل العرف صار معلماً فهو المعلم. وعن الشافعي أيضاً والكوفيين إذا أشلي فأنشئ وإذا أخذ حبس وفعل ذلك مرة بعد مرة أكل صيده في الثالثة. ومن العلماء من قال: يفعل ذلك ثلاث مرّات ويؤكل صيده في الرابعة. ومنهم من قال: إذا فعل مرة فهو معلم ويؤكل صيده في الثانية.

التاسعة - قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَسْكَنَ عَلَيْكُمْ﴾ أى حبس لكم. واختلف العلماء في تأويله؛ فقال ابن عباس وأبو هريرة والنخعي وقشادة وابن جبير وقطاء بن أبي رباح وصكرمة والشافعي وأحمد وإسحق وأبو ثور والنهاني وأصحابه: المعنى ولم يأكل؛ فإن أكل لم يؤكل ما بقي؛ لأنه أمسك على نفسه ولم يُمسك على ربه. والقهّد عند أبي حنيفة وأصحابه كالكلب، ولم يشترطوا ذلك في الطيور بل يؤكل ما أكلت منه. وقال سمد بن أبي وقاص وعبد الله ابن عمرو وسلمان الفارسي وأبو هريرة أيضاً: المعنى وإن أكل؛ فإذا أكل الجرح كلباً كان أو قهّداً أو طيراً أكل ما بقي من الصيد وإن لم يبق إلا بضعة؛ وهذا قول مالك وجميع أصحابه، وهو القول الثاني للشافعي، وهو القياس. وفي الباب حديثان بمعنى ما ذكرنا؛ أحدهما - حديث مدي في الكلب المعلم "فإذا أكل فلا تأكل وإنا أمسك على نفسه" أخرجه مسلم. الثاني -

حديث أبي ثعلبة الأنصاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في صيد الكلب: "إذا أرسلت كلبك وذَكَرْتَ اسمَ الله فكلَّ وإن أكل منه وكلُّ ما رَدَّتْ عليك يَدُكْ" أخرجه أبو داود ورؤي عن عديٍّ ولا يصح؛ والصحيح عنه حديث مسلم؛ ولما تعارضت الروايتان رآم بعض أصحابنا وغيرهم الجمع بينهما فحملوا حديث النبي على التنزيه والوَرَع، وحديث الإباحة على الجواز، وقالوا: إن عدياً كان موسماً عليه فأفتاه النبي صلى الله عليه وسلم بالكفِّ ورماً، وأبا ثعلبة كان محتاجاً فأفتاه بالجواز؛ والله أعلم. وقد دلَّ على صحة هذا التأويل قوله عليه السلام في حديث عديٍّ: "فإنى أخاف أن يكون إنما أمسك على نفسه" هذا تأويل علمائنا، وقال أبو عمر في كتاب «الاستذكار»: وقد عارض حديث عديٍّ هذا حديث أبي ثعلبة، والظاهر أن حديث أبي ثعلبة ناسخ له؛ فقله: وإن أكل بإرسول الله؟ قال: "وإن أكل".

قلت: هذا فيه نظر؛ لأن التاريخ مجهول؛ والجمع بين الحديثين أول ما لم يُعلم التاريخ؛ والله أعلم. وأما أصحاب الشافعي فقالوا: إن كان الأكل عن قِرط جُوع من الكلب أكل وإلا لم يؤكل؛ فإن ذلك من سوء تعليمه. وقد روى عن قوم من السلف التفرقة بين ما أكل منه الكلب والقَهْد فنبوه، وبين ما أكل منه البازي فأجازوه؛ قاله النخعي والثوري وأصحاب الرأي وحماد بن أبي سليمان؛ وحكى عن ابن عباس وقالوا: الكلب والقَهْد يمكن ضربه وزجره، والطير لا يمكن ذلك فيه، وحد تعليمه أن يُدعى فيجيب، وأن يُسَلَّ قَيْلَسَل؛ لا يمكن فيه أكثر من ذلك، والضرب يؤذيه.

الماشرة — والجمهور من العلماء على أن الجراح إذا شرب من دم الصيد أن الصيد يؤكل؛ قال عطاء: ليس شرب الدم باكل؛ وكره أكل ذلك الصيد الشعبي وسفيان الثوري؛ ولا خلاف بينهم أن سبب إباحة الصيد الذي هو حق الجراح له لا بد أن يكون متحققاً غير مشكوك فيه، ومع الشك لا يجوز الأكل؛ وهي:

الحادية عشرة — فإن وجد الصائد مع كلبه كلباً آخر فهو محمول على أنه غير مُرسَل من صائد آخر؛ وأنه إنما أتبع في طلب الصيد بعلبه وقضه، ولا يختلف في هذا بقوله عليه السلام:

”وإن خالطها كلاب من غيرها فلا تأكل — في رواية — فإنما سميت على كلبك ولم تسم على غيره“. فأما لو أرسله صائد آخر فأشترك الكلبان فيه فإنه للصائدين يكونان شريكين فيه . فلو أنفذ أحد الكلبين مقاتله ثم جاء الآخر فهو للذي أنفذ مقاتله ؛ وكذلك لا يؤكل ما رمى بهم فتردى من جبل أو غرق في ماء ؛ لقوله عليه السلام لعدي : ”وإن رميت بهمك فأذكر اسم الله فإن غاب عنك يوما فلم تجد فيه إلا أثر سهمك فكل وإن وجدته غيرها في الماء فلا تأكل فإنك لا تدري الماء قتله أو سهمك“. وهذا نص .

الثانية عشرة — لو مات الصيد في أفواه الكلاب من غير بضع لم يؤكل ؛ لأنه مات خفيا فأشبه أن يذبح بسكين كالأضحية فيموت في الذبح قبل أن يفرى حلقه . ولو أسكنه أخذه من الجوارح وذبحه فلم يفعل حتى مات لم يؤكل ، وكان مقصرا في الذكاة ؛ لأنه قد صار مقدورا على ذبحه ، وذكاة المقدور عليه تخالف ذكاة غير المقدور عليه . ولو أخذه ثم مات قبل أن يخرج السكين ، أو تناولا وهي معه جاز أكله ؛ ولو لم تكن السكين معه فتشاكل بطلبها لم تؤكل . وقال الشافعي فيما نالته الجوارح ولم تدمه قولان : أحدهما — ألا يؤكل حتى يخرج ؛ لقوله تعالى : « مِنْ الْجَوَارِحِ » وهو قول ابن القاسم ؛ والآخر — أنه حل وهو قول أشهب ؛ قال أشهب : إن مات من صدمة الكلب أكل .

الثالثة عشرة — قوله : ”فإن غاب عنك يوما فلم تجد فيه إلا أثر سهمك فكل“ ونحوه في حديث أبي ثعلبة الذي نثره أبو داود ، غير أنه زاد ”فكله بعد ثلاث ما لم ينتن“ يراضه قوله عليه السلام : ”كل ما أحميت ودع ما أحميت“. فالإسماء ما قتل مسرعا وأنت تراه ، والإسماء أن ترى الصيد فيصيب عنك فيموت وأنت لا تراه ؛ يقال : قد أحميت الرمية فتمت تيمم إذا غابت ثم ماتت ؛ قال امرؤ القيس :

فَهو لا تيمم رميته * ماله لا مد من نفريه

وقد اختلف العلماء في أكل الصيد النائب على ثلاثة أقوال : يؤكل ، وسواء قتله السهم أو الكلب . الثاني — لا يؤكل شيء من ذلك إذا غاب ؛ لقوله : ”كل ما أحميت ودع ما أحميت“ .

وإنما لم يؤكل مخافة أن يكون قد أمان على قتله غير السم من الموات . الثالث — الفرق بين السم فيؤكل وبين الكلب فلا يؤكل ؛ ووجهه أن السم يقتل على جهة واحدة فلا يُسَكِل ، والجراح على جهات متعددة فهُشِكِل ؛ والثلاثة الأقوال لعلمائنا . وقال مالك في غير الموطأ : إذا بات الصيد ثم أصابه ميتا لم ينفذ البازي أو الكلب أو السم مقاتله لم يأكله ؛ قال أبو عمر : فهذا يُلْكَ على أنه إذا بلغ مقاتله كان حلالا عنده أكله وإن بات ، إلا أنه يكرهه إذا بات ؛ لما جاء عن ابن عباس : « وإن غاب عنك ليلة فلا تأكل » ونحوه عن الثوري قال : إذا غاب عنك يوما كُرهت أكله . وقال الشافعي : القياس ألا يأكله إذا غاب عنه مضرعه . وقال الأوزاعي : إن وجدته من ألفد ميتا ووجد فيه سهمه أو أثرا من كلبه فليأكله ؛ ونحوه قال أئمة وصيد الملك وأصيح ؛ قالوا : جائز أكل الصيد وإن بات إذا قُتِلَتْ مقاتله ؛ وقوله في الحديث : « ما لم يَتَيْن » تعليق ؛ لأنه إذا أتى لحق بالمستقذرات التي تُمنحها الطباع فيكره أكلها ؛ فلما أكلها لحاز ؛ كما أكل النبي صلى الله عليه وسلم الإمالة السَّيِّئَة وهي السُّنْبَة . وقيل : هو مغل ؛ بما يخاف منه الضرر على أكله ؛ وعلى هذا التعليق يكون أكله محرما إن كان الجحوف حقيقا ، والله أعلم .

الرابعة عشرة — وأختلف العلماء من هذا الباب في الصيد بكلب اليهودي والنصراني إذا كان معلما ؛ فكرهه الحسن البصري ؛ وأما كلب المجوسي وبأزه وصفره فكرهه الصيد بها جابر ابن عبد الله والحسن وعطاء وبجاهد والنخعي والثوري وإسحاق ؛ وأجاز الصيد بكلابهم مالك والشافعي وأبو حنيفة إذا كان الصائد مسلما ؛ قالوا : وذلك مثل شقيرته . وأما إن كان الصائد من أهل الكتاب فجمهور الأمة على جواز صيده غير مالك ، وفرق بين ذلك وبين ذبيحته وتلا « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَيَلُونَكُمْ اللَّهُ نَبِيًّا مِنْ الصَّيْدِ تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ » قال : فلم يذكر الله في هذا اليهود ولا النصارى . وقال ابن وهب وأئمة صيد اليهودي والنصراني حلال كذبيحته ؛ وفي كتاب محمد لا يجوز صيد الصَّابِي ولا ذبحه ؛ وهم قوم بين اليهود والنصارى

(١) روى أن خياطاً دعا النبي صلى الله عليه وسلم إلى طعام فقدم إليه إمالة سبعة وغير شير . الإمالة : التسم ما كان في السخنة المشتملة ، ويقال بازاي .

ولا دين لهم . وأما إن كان الصائد مجوسياً فنع من أكله مالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم وجهور الناس . وقال أبو ثور فيها قولان : أحدهما — كقول هؤلاء، والآخر — أن الجوس من أهل الكتاب وإن صيدهم نجس . ولو اصطاد السكّان أو ذبح لم يؤكل صيده ولا ذبيحته ؛ لأن الذكاة تحتاج إلى قصد ، والسكّان لا قصد له .

الخامسة عشرة — وأختلف النجاسة في « من » في قوله تعالى : « يَا أَمْسِكْ عَلَيْكَ » فقال الأخفش : هي زائدة كقوله : « كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ » . وخطاه البصريون وقالوا : « مِنْ » لاتراد في الإثبات وإنما تراد في النفي والاستفهام ، وقوله : « مِنْ ثَمَرِهِ » ، « يُكْفَرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ » للتبويض ؛ أجاب فقال قد قال : « يَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ » بإسقاط « مِنْ » فدلّ على زيادتها في الإيجاب ؛ أجيب بأن « مِنْ » ههنا للتبويض ؛ لأنه إنما يحلّ من الصيد أهم دون الفَرْث والذم .

قلت : هذا ليس بمراد ولا معهود في الأكل فيمكن على ما قال . ويحتمل أن يريد « يَا أَمْسِكْ » أيّ ما أبنته الجوارح لكم ؛ وهذا على قول من قال : لو أكل الكلب القرية لم يضر ؛ وبسبب هذا الاحتمال اختلف العلماء في جواز أكل الصيد إذا أكل الجارح منه على ما تقدم . السادسة عشرة — ودلت الآية على جواز اقتناذ الكلاب وأقتنائها للصيد ، وثبت ذلك في صحيح السنة وزادت الحَرْثُ وَالْمَاشِيَةُ ، وقد كان أقول الإسلام أمر بقتل الكلاب حتى كان يقتل كلب الحَرَّةِ من البادية يتبعها ، روى مسلم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من أقتنى كلباً إلا كلب صيد أو ماشية قصص من أجره كل يوم قيراطان » . وروى أيضاً عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أقتنى كلباً إلا كلب ماشية أو صيد أو زرع انتقص من أجره كل يوم قيراط » . قال الزهري : ودكر لابن عمر قول أبي هريرة فقال : يرجم الله أبا هريرة ، كان صاحب زرع ؛ فقد دلت السنة على ما ذكرنا ، وجعل القصص من أجر من أقتنأها على غير ذلك من المنفعة ؛ إما لترويع الكلب المسلمين

وتشويشه عليهم بنبأه — كما قال بعض شعراء البصرة، وقد نزل بعمار فسمع لكلايه نبأها فانثأ يقول :

نَزَلْنَا بَعْمَارًا فَانْثَلَّ كِلَابُهُ * عَلَيْنَا فَكِدْنَا بَيْنَ بَيْتَيْهِ نُوْكُلُ
فَقُلْتُ لِأَصْحَابِي أَمَرَ إِلَيْهِمْ * أَذَا الْيَوْمُ أَمْ يَوْمُ الْقِيَامَةِ اطْلُوكُ

— أولمخ دخول الملائكة البيت، أولمناجسته على ما رواه الشافعي، أو لاقتحام النهي على أخذ ما لا مضعة فيه، وألفه أعلم. وقال في إحدى الروايتين : «قيراطان» وفي الأخرى «قيراط» وذلك يحتمل أن يكون في نوعين من الكلاب أحدهما أشد أذى من الآخر، كالأسود الذي أمر عليه السلام بقتله، ولم يدخله في الاستثناء حين نهى عن قتلها فقال : «عليكم بالأسود إليهم ذي التقطين فإنه شيطان» أخرجه مسلم. ويحتمل أن يكون ذلك لاختلاف المواضع، فيكون مُمسِكًا بالمدينة مثلاً أو بمكة ينقص قيراطان، وبغيرهما قيراط، وألفه أعلم. وأما ألباح أخذها فلا ينقص أجر متخذة كالفرس والحز، ويعوز بيعة وشراؤه، حتى قال صحنون : ويصح بمنه . وكلب المشاية المباح أخذها عن مالك هو الذي يسرح معها لا الذي يحفظها في الدار من السرقات. وكلب الزرع هو الذي يحفظ من الوحوش بالليل والنهار لا من السرقات. وقد أجاز غير مالك أخذها لسرقات المشاية والزرع والدار في البادية .

السابعة عشرة — وفي هذه الآية دليل على أن العالم له من الفضيلة ما ليس للجاهل، لأن الكلب إذا علم يكون له فضيلة على سائر الكلاب، فالإنسان إذا كان له علم أولى أن يكون له فضل على سائر الناس، لا سيما إذا عمل بما علم، وهذا كما روى عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه أنه قال : لكل شيء قيمة وقيمة المرء ما يحسنه .

الثامنة عشرة — قوله تعالى : ﴿وَأَذْكُرُوا أَنَّمَا اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ أمر بالتسمية ؛ قيل : عند الإرسال على الصيد، وفقه الصيد والذبح في التسمية واحد، يأتي بيانه في «الأنعام». وقيل : المراد بالتسمية هنا التسمية على الأكل، وهو الأظهر. وفي صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه

(١) البيت لرواد الأعمى . وعمار أم شخص، وروى في (السان) : آتينا أبا عمرو... الخ .

(٢) كذا في بعض النسخ وفي بعض الأصول : «عن» . (٣) آية ١٧١ .

وسلم قال لعمر بن أبي سلمة : « يا غلام سم الله وكل بيمينك وكل مما يليك » . وروى من حديث حذيفة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الشيطان يستعمل الطعام ألا يذكر اسم الله عليه » الحديث . فإن نَسَّ التسمية أكل الأكل فليسم آخره ؛ روى النسائي عن أمية بن يحيى — وكان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم — أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يأكل ولم يسم الله ، فلما كان في آخر لقمة قال : بسم الله أؤكله وآخره ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما زال الشيطان يأكل معه فلما سمى قاء ما أكل » .

التاسعة عشرة — قوله تعالى : ﴿ وَأَتُوا اللَّهَ ﴾ أمر بالتقوى على الجملة ، والإشارة القريبة هي ما تضمنته هذه الآيات من الأوامر . وسُرعة الحساب هي من حيث كونه تعالى قد أحاط بكل شيء علما وأحصى كل شيء عددا ؛ فلا يحتاج إلى محاولة مد ولا عقد كما يفعله الحساب ؛ ولهذا قال : « وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ » فهو سبحانه يحاسب الخلائق دفعة واحدة . ويحتمل أن يكون وصدا بيوم القيامة كأنه قال : إن حساب الله لكم سريع إتيانه ؛ إذ يوم القيامة قريب . ويحتمل أن يريد بالحساب المجازاة ؛ فكأنه توعد في الدنيا بمجازاة سريعة قريبة إن لم يتقوا الله .

قوله تعالى : ﴿ الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ وَلَا مَبْغَضٍ أَخَذَ مِنْ يَمِينِكُمْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ٥٠ ﴾

فيه عشر مسائل :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ ﴾ أي « اليوم أُمِلَّتْ لَكُمْ دِينُكُمْ » و « اليوم أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ » فاعاد تأكيد أي أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ التي سأتهم عنها ؛ وكانت

الطِّيَّاتُ أصبحت للسالمين قبل نزول هذه الآية؛ فهذا جواب سؤالهم إذ قالوا : ما ذا أُحِلُّ لنا ؟ .
وقيل : أشار بذكر اليوم إلى وقت محمد صلى الله عليه وسلم كما يقال : هذه أيام فلان ؛ أى هذا
أوان ظهوركم وشيوع الإسلام ؛ فقد أكلت بهذا دينكم ، وأحلت لكم الطِّيَّات . وقد تقدّم
ذكر الطِّيَّات في الآية قبل هذا .

الثانية — قوله تعالى : ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ ﴾ آبداه وخبر .
والطعام اسم لما يؤكل والذبايح منه ، وهو هنا خاص بالذبايح عند كثير من أهل العلم بالتأويل .
وأما ما حرم علينا من طعامهم فليس بداخل تحت عموم الخطاب ؛ قال ابن عباس قال الله
تعالى : « وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ » ثم استثنى فقال : « وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ
حِلٌّ لَكُمْ » . يعنى ذبيحة اليهودى والنصرانى ؛ وإن كان النصرانى يقول عند الذبح باسم المسيح ،
واليهودى يقول باسم عِزْرَ ؛ وذلك أنهم يذبحون على المِلَّة . وقال عطاء : كُلُّ من ذبيحة
النصرانى وإن قال باسم المسيح ؛ لأن الله جلَّ وعزَّ قد أباح ذبايحهم ، وقد طمَّ ما يقولون .
وقال القاسم بن مخيمرة : كُلُّ من ذبيحته وإن قال باسم سَرَجَس — اسم كنيسة لهم — وهو
قول الزهرى وربعة والشعبي ومكحول ؛ ورؤى عن صحابيين ؛ عن أبى الدرداء وصُائدة بن
الصامت . وقالت طائفة : إذا سمعت الكُتَّابَ يسمى غير اسم الله عزَّ وجلَّ فلا تأكل ؛
وقال بهذا من الصحابة على وطاشة وآبن عمر ؛ وهو قول طاوس والحسن مفسكين بقوله تعالى :
« وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ » . وقال مالك : أكره ذلك ، ولم يحرمه .

قلت : العجب من الكُتَّابِ الطبري الذى حكى الاتفاق على جواز ذبيحة أهل الكتاب ، ثم أخذ
يستدل بذلك على أن التسمية على الذبيحة ليست بشرط فقال : ولا شك أنهم لا يُسمون على
الذبيحة إلا الإله الذى ليس بمعبودا حقيقة مثل المسيح وعِزْرَ ، ولو سَمَوْا الإله حقيقة لم تكن
تسميتهم على طريق العبادة ، وإنما كان على طريق آثر ؛ واشتراط التسمية لا على وجه العبادة
لا يعقل ، ووجود التسمية من الكافر وعلمها بمثابة واحدة ؛ إذ لم تُتصور منه العبادة ، ولأن
النصرانى إنما يذبح على اسم المسيح ، وقد حكم الله بحل ذبايحهم مطلقا ؛ وفى ذلك دليل على أن

التسمية لا تشترط أصلاً كما يقول الشافعي ، وسيأتي ما في هذا للعلماء في « الأنعام »^(١)
إن شاء الله تعالى .

الثالثة — ولا خلاف بين العلماء أن ما لا يحتاج إلى ذكاة كالطعام الذي لا محاولة فيه كالفاكهة والبرجاء أكله ؛ إذ لا يضر فيه تمكُّ أحد ، والطعام الذي تقع فيه محاولة على ضريين : أحدهما — ما فيه محاولة صِنعة لا تعلق للدين بها ؛ كتبخير الدقيق ، وعصر الزيت ونحوه ؛ فهذا إن تُجَنَّب من الذئبة فعلى وجه التقزُّز . والضرب الثاني — هي التذكية التي ذكرنا أنها هي التي تحتاج إلى الدين والنية ؛ فلما كان القياس ألا تجوز ذبائحهم — كما تقول إنه لا صلاة لهم ولا عبادة مقبولة — رخص الله تعالى في ذبائحهم على هذه الامة ، وأخرجها النص عن القياس على ما ذكرناه من قول ابن عباس ، والله أعلم .

الرابعة — واختلف العلماء أيضاً فيما ذكروه هل تعمل الذكاة فيما حرم عليهم أولا ؟ على قولين ؛ فالجمهور على أنها عاملة في كل الذبيحة ما حلَّ له منها وما حرم عليه ، لأنه مُذَكَّ . وقالت جماعة من أهل العلم : إنما أحل لنا من ذبيحتهم ما أحلَّ لهم ؛ لأن ما لا يصلح لهم لا تعمل فيه تذكيبتهم ؛ فمنعت هذه الطائفة الطَّريف والشُّحوم المحضة من ذبائح أهل الكتاب ، وقصرت لفظ الطعام على البعض ؛ وحملت الأولى على العموم في جميع ما يؤكل . وهذا الخلاف موجود في مذهب مالك . قال أبو عمر : وكره مالك نُفُوس اليهود وأكل ما تحروا من الإبل ، وأكثر أهل العلم لا يرون بذلك بأساً ؛ وسيأتي هذا في « الأنعام »^(٢) إن شاء الله تعالى ؛ وكان مالك رحمه الله يكره ما ذبحوه إذا وجد ما ذبحه المسلم ، وكره أن يكون لهم أسواق يبيعون فيها ما يذبحون ؛ وهذا منه رحمه الله ^{تعالى} .

الخامسة — وأما الجحوس فالعلماء يجمعون — إلا من شذَّ منهم — على أنَّ ذبائحهم لا تاكل كل ولا يترجَّح منهم ؛ لأنهم ليسوا أهل كتاب على المشهور عند العلماء . ولا بأس بأكل
(١) آية ١٢١ - (٢) كذا في الأصول ، وجاء في شرح (الترغى) على (المختصر الخليل) في فقه المالكية ؛ « الطريقة » ؛ هي أن تؤبد الذبيحة فائدة الرِّبة أي مصفحة بغير الحيوان ؛ وإفها كانت الطريقة صدم عزبة لأن ذلك علامة على أنها لا تميش من ذلك فلا تعمل فيها الذكاة صدم ؛ بمنزلة سفوفة المقاتل صدم . (٣) آية ١٦٤ -

طعام من لا تكتب له كالمشركين وعبد الأوثان ما لم يكن من ذبائحهم ولم يخرج إلى ذكاة؛ إلا الجُنَيْن؛ لما فيه من إنيعة الميتة ^(١). فإن كان أبو الصبي مجوسياً وأمه كاثليبة فحكه حكم أبيه عند مالك، وعند غيره لا تؤكل ذبيحة الصبي إذا كان أحد أبويه ممن لا تؤكل ذبيحته. السادسة — وأما ذبيحة نصارى بنى قنبل وذبائح كل دخيل في اليهودية والنصرانية فكان على رضى الله عنه ينهى عن ذبائح بنى قنبل؛ لأنهم عرب، ويقول: إنهم لم يتسكروا بشيء من النصرانية إلا بشرب الخمر؛ وهو قول الشافعي؛ وعلى هذا فليس ينهى عن ذبائح النصارى المحققين منهم. وقال جمهور الأمة: إن ذبيحة كل نصراني حلال؛ سواء كان من بنى قنبل أو غيرهم، وكذلك اليهودى. وأحسب ابن عباس بقوله تعالى: «وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَبِمَا مَلَئَتْهُمُ» فلول تمكن بنو قنبل من النصارى إلا بتوليتهم إياهم لأكلت ذبائحهم.

السابعة — ولا بأس بالأكل والشرب والطبخ في آنية الكفار كلهم، ما لم تكن ذهباً أو فضة أو جلد خنزير بعد أن تُغسل وتُغلى؛ لأنهم لا يتوقنون النجاسات ولا يكون الميتات؛ فإذا طبخوا في تلك القدور تجبست، وربما سرت النجاسات في أجزاء قدور الفخار؛ فإذا طبخ فيها بعد ذلك توفى مخالطة تلك الأجزاء النجاسة للطبخ في القدر ثانية؛ فاقترض الورد الكف عنها. وروى عن ابن عباس أنه قال: إن كان الإنا من نحاس أو حديد غُسل، وإن كان من فخار أغل فيه الماء ثم غُسل — هذا إذا احتجج إليه — وقاله مالك؛ فأما ما يستعملونه لغير الطبخ فلا بأس باستعماله من غير غسل؛ لما روى الدارقطني عن عمار أنه توضع من بيت نصراني في حق نصرانية؛ وهو صحيح وساقى في «الفرقان» بكالاه. وفي صحيح مسلم من حديث أبي ثعلبة الخشني قال أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت: يا رسول الله إنا بأرض قوم من أهل كتاب نأكل قنبريتهم، وأرض صيد، أصيد بقومى وأصيد بكلي المعلم، وأصيد بكلي الذي ليس بمعلم؛ فأخبرتني ما الذي يحل لنا من ذلك؟ قال: «أما ما ذكرت

(١) الإنيعة (بكسر الهزة وضع اللحم): كرش أكل أبلدى ما لم يأكل، فإذا أكل فهو كرش، يستخرج منه شيء لونه أصفر يوضع على اللبن فينظف. (٢) ألقن وألقنة (بالضم): وعاء من خشب أو حجاج. (٣) راجع المسئلة الخامسة آية ٤٨.

أنكم بأرض قوم من أهل كتاب تأكلون في آيتهم فإن وجدتم غير آيتهم فلا تأكلوا فيها وإن لم تجدوا فاعسلوها ثم كلوا فيها^١ ثم ذكر الحديث .

الثامنة — قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا مَكَرَ جُلُّ لُحْمٍ﴾ دليل على أنهم غاطبون بتفاصيل شرعاً؛ أى إذا اشتروا منا اللحم يبل لحم أنتم ويبل لنا اللحم المأخوذ منهم .

التاسعة — قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ الآية . قد تقدم معناها في «البقرة» و «النساء» والجدقة . ورؤى عن ابن عباس في قوله تعالى: «وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ» . هو على العهد دون دار الحرب فيكون خاصاً . وقال غيره : يجوز نكاح النخبة والحريصة لعموم الآية . ورؤى عن ابن عباس أنه قال: «المحصنات» العفيفات العاقلات . وقال الشعبي: هو أن تحصن قربةها فلا تزنى، وتغتسل من الجنابة، وقرأ الشعبي «والمحصنات» بكسر الصاد، وبه قرأ الكسائي . وقال مجاهد: «المحصنات» الحرائر، قال أبو عبيد : يذهب إلى أنه لا يخل نكاح إماء أهل الكتاب؛ لقوله تعالى: «لَمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ بَنَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ» وهذا القول الذى عليه جملة العلماء .

العاشرة — قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ﴾ قيل: لما قال تعالى «وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ» قال نساء أهل الكتاب: لولا أن الله رضى ديننا لم نبيع لكم نكاحنا؛ فزلت «وَمَنْ يَكْفُرُ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ» أى بما أنزل على محمد . وقال أبو الهيثم : الباء صلة؛ أى ومن يكفر بالإيمان أى يمسده ﴿فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ﴾ . وقرأ ابن السميع «فَقَدْ حَبِطَ» بفتح الباء . وقيل: لما ذكرت فرائض وأحكام يلزم القيام بها ذكر الوعيد على مخالفتها؛ لما في ذلك من تأكيد الجزم . وتضعيها . ورؤى عن ابن عباس ومجاهد أن المعنى: ومن يكفر بالله؛ قال الحسن بن الفضل: إن صحّت هذه الرواية فعنها ربّ الإيمان . وقال

(١) راجع ٣٦ ص ٦٩ وما بعدها طبة أول أو ثانية . (٢) راجع ٤٥ ص ١٤٠ طبة أول أو ثانية .

الشيخ أبو الحسن الأشعري : ولا يجوز أن يستنى الله إيماناً خلافاً للحشوية والسالية ؛ لأن الإيمان مصدر آمن يؤمن إيماناً ، وأمس الفاعل منه مؤمن ؛ والإيمان التصديق ، والتصديق لا يكون إلا كلاماً ، ولا يجوز أن يكون الباري تعالى كلاماً .

قوله تعالى : يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَايَةِ أَوْ لَمْ تَمْسَسُوا النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَٰكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٤٥﴾

فيه ثلاثون مسألة :

الأولى — ذكر القشيري وابن عطية أن هذه الآية نزلت في قصة عائشة حين فقدت العقد في غزوة المريسيع ، وهي آية الوضوء . قال ابن عطية : لكن من حيث كان الوضوء متقدراً عندهم مستعملاً ، فكان الآية لم تزدكم فيه إلا تلاوته ، وإنما أعطتهم الفائدة والرخصة في التيمم . وقد ذكرنا في آية ، « النساء » خلاف هذا ، والله أعلم . ومضمون هذه الآية داخل فيما أشر به من الوفاء بالمعقود وأحكام الشرع ، وفيما ذكر من إتمام النعمة ؛ فإن هذه الرخصة من إتمام النعم .

الثانية — وأختلف العلماء في المعنى المراد بقوله : ﴿ إِنَّا قُمْتُ إِلَى الصَّلَاةِ ﴾ هل أقوال ؛ فقالت طائفة : هذا لفظ عام في كل قيام إلى الصلاة ، سواء كان الغائم متطهراً أو محدثاً ؛ فإنه ينبغي له إذا قام إلى الصلاة أن يتوضأ ، وكان على فعله ويتلو هذه الآية ؛ ذكره أبو محمد الداريمى في مستنده ، وروى مثله عن عكرمة . وقال ابن سيرين : كان الخلفاء يتوضئون لكل صلاة .

(١) داجع ج ٥ ص ٢١٤ طبعه أمهه أو ثانية . (٢) الداريمى (بكر الزلاء) نسبة إلى دارم ، بطن من تميم .

قلت : فالآية على هذا محكية لا نسخ فيها . وقالت طائفة : الخطاب خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم ، قال عبد الله بن حنظلة بن أبي عامر النسييل : ^(١) إن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالوضوء عند كل صلاة فشق ذلك عليه ، فأمر بالسواك ورفع عنه الوضوء إلا من حدث . وقال علقمة بن الققواء عن أبيه — وهو من الصعابة ، وكان دليل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى تبوك — : نزلت هذه الآية رخصة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، لأنه كان لا يعمل عملاً إلا وهو على وضوء ، ولا يكلم أحداً ولا يرد سلاماً إلى غير ذلك ، فأعلم الله بهذه الآية أن الوضوء إنما هو للقيام إلى الصلاة فقط دون سائر الأعمال . وقالت طائفة : المراد بالآية الوضوء لكل صلاة طلباً للفضل ، وسحلوا الأمر على التنب ، وكان كثير من الصعابة منهم أبى عمرو يتوضئون لكل صلاة طلباً للفضل ، وكان عليه السلام يفعل ذلك إلى أن جمع يوم الفتح بين الصلوات الخمس بوضوء واحد ، إرادة البيان لأئمة صلى الله عليه وسلم .

قلت : وظاهر هذا القول أن الوضوء لكل صلاة قيل ورود النسخ كان مستحباً لا إيجاباً وليس كذلك ، فإن الأمر إذا ورد ، مقتضاه الوجوب ، لا سيما عند الصعابة رضوان الله عليهم ، على ما هو معروف من سيرتهم . وقال آخرون : إن القرض في كل وضوء كان لكل صلاة ثم نسخ في فتح مكة ، وهذا غلط لحديث أنس قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ لكل صلاة ، وإن أئمة كانت على خلاف ذلك ، وميائى ، ولحديث سويد بن النعمان أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى وهو بالصنهاء العصر والمغرب بوضوء واحد ، وذلك في غزوة خيبر ، وهي في سنة ست ، وقيل : سنة سبع ، وفتح مكة كان في سنة ثمان ، وهو حديث صحيح رواه مالك في موطئه ، وأخرجه البخاري ومسلم ، فبان بهذين الحديثين أن القرض لم يكن قبل الفتح لكل صلاة . فإن قيل : فقد روى مسلم عن بريدة بن الحصيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ لكل صلاة ، فلما كان يوم الفتح صلى الصلوات بوضوء واحد ، ومسح

(١) حنظلة بن أبي عامر الأنصاري : يقال له غيل الملائكة — رضى الله عنه — استشهد يوم أحد وفسقه الملائكة .
(٢) الصعابة : موضع قرب خيبر .

على خفية، فقال عمر رضى الله عنه : لقد صنعت اليوم شيئا لم تكن تصنعه ؛ فقال : عمدا صنعته يا عمر . فلم سألهم عمرو واستفهمه ؟ قيل له : إنما سألته لخالفته عادته منذ صلاته بتغيير ؛ والله أعلم . وروى الترمذى عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ لكل صلاة طاهرا و غير طاهر ؛ قال حميد قلت لأنس : وكيف كنتم تصنعون أتم ؟ قال : كنا نتوضأ وضوء واحدا ؛ قال : حديث حسن صحيح . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : «الوضوء على الوضوء نور» . فكان عليه السلام يتوضأ مجتدا لكل صلاة ، وقد سلم عليه رجل وهو يقول فلم يرد عليه حتى يتم ثم رد السلام وقال : «إني كرهت أن أذكر الله إلا على طهور» رواه الدارقطني . قال السدى وزيد بن أسلم : معنى الآية «إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ» يريد من المضاجيع بنى النوم ، والقصد بهذا التأويل أن يتم الأحداث بالله ذكر ، ولا سيما النوم الذى هو مختلف فيه هل هو حدث فى نفسه أم لا ؟ وفى الآية على هذا التأويل تقديم وتأخير ؛ التقدير : يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة من النوم ، أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء - بنى الملامسة الصغرى - فأغسلوا ؛ فتمت أحكام الحديث حدثا أصغر . ثم قال : «وَلِإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا» فهذا حكم نوع آخر ؛ ثم قال للنوعين جميعا : «وَلِإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا» وقال بهذا التأويل محمد بن مسلمة من أصحاب مالك - رحمه الله - وغيره . وقال جمهور أهل العلم : معنى الآية إذا قمتم إلى الصلاة مجتدين ؛ وليس فى الآية على هذا تقديم وتأخير ؛ بل ترتب فى الآية حكم واجد الماء إلى قوله : «فَاطَّهَّرُوا» ودخلت الملامسة الصغرى فى قوله : «مُجْتَدِينَ» . ثم ذكر بعد قوله : «وَلِإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا» حكم عدم الماء من النوعين جميعا ، وكانت الملامسة هى الجماع ، ولا بد أن يذكر الجنب العايم الماء كما ذكر آلوايد ؛ وهذا تأويل الشافعى وغيره ؛ وعليه يحى أقوال الصحابة كسعد بن أبى وقاص وأبن عباس وأبى موسى الأشعرى .

قلت : وهذان التأويلان أحسن ما قيل فى الآية ؛ والله أعلم . ومعنى «إِذَا قُمْتُمْ» إذا أردتم ، كما قال تعالى : «فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ» أى إذا أردت ؛ لأن الوضوء حالة القيام إلى الصلاة لا يمكن .

الثالثة — قوله تعالى : (فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ) ولابد في غسل الوجه من نقل الماء إليه ، وإمرار اليد عليه ، وهذه حقيقة الفصل عندنا ، وقد بيناه في « النساء » . وقال غيرنا : إنما عليه إجراء الماء وليس عليه ذلك بيده ، ولا شك أنه إذا أنغمس الرجل في الماء وعمر وجهه أو يديه ولم يترك غسل وجهه ويده ، ومعلوم أنه لا يعتبر في ذلك غير حصول الاسم ، فإذا حصل كفى . والوجه في اللغة مأخوذ من المواجهة ، وهو عضو مشتمل على أعضاء وله طول وعرض ، غلبته في الطول من مبتدأ مطع الجبهة إلى منتهى الخدين ، ومن الأذن إلى الأذن في العرض ، وهذا في الأضداد ، وأما الملتصق فإذا اكتسب الذن بالشعر فلا يخلو أن يكون خفيفا أو كثيفا ، فإن كان الأول بحيث تبرز منه البشرة فلا بد من إيصال الماء إليها ، وإن كان كثيفا فقد انتقل الفرض إليه كشعر الرأس ، ثم ما زاد على الذن من الشعر وأسترسل من الخلية فقال يحنون عن ابن القاسم : سمعت مالكا سئل : هل سمعت بعض أهل العلم يقول إن الخلية من الوجه فليمر عليها الماء ؟ قال : نعم ، وتخليلها في الوضوء ليس من أمر الناس ، وعاب ذلك على من قلده . وذكر ابن القاسم أيضا عن مالك قال : يجوز المتوضئ ظاهر لحيته من غير أن يدخل يده فيها ، قال : وهي مثل أصابع الرجلين . قال ابن عبد الحكم : تخليل الخلية واجب في الوضوء والتسليم . قال أبو عمر : روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه غسل لحيته في الوضوء من وجوه كلها ضعيفة . وذكر ابن خزيمة متناد أن الفقهاء اتفقوا على أن تخليل الخلية ليس بواجب في الوضوء ، إلا شيء روى عن سعيد بن جبير قوله : ما بال الرجل يغسل لحيته قبل أن تنبت فإذا نبت لم يغسلها ، وما بال الأضداد يغسل ذقنه ولم يغسل ذو الخلية . قال الطحاوي : التيمم واجب فيه مسح البشرة قبل نيات الشعر في الوجه ثم سقط بعده عند جميعهم ، فكذلك الوضوء . قال أبو عمر : من جعل غسل الخلية كلها واجبا جعلها وجها ، لأن الوجه مأخوذ من المواجهة ، والله قد أمر بغسل الوجه أمرا مطلقا لم يخص صاحب لحية من أضرده ، فوجب غسلها بظاهر القرآن لأنها بلل من البشرة .

(١) راجع ج ٥ ص ٢٠٩ وما بعدها طبع أول مرة ثانية .

قلت : وأختار هذا القول ابن العربي وقال : به أقول ؛ لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغسل لحيته ، نحرجه الترمذى وغيره ؛ فمعين المحتمل بالفعل . وحكى ابن المنذر عن إسحاق أن من ترك تحليل لحيته عامداً أعاد . وروى الترمذى عن عثمان بن عفان أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخلل لحيته ؛ قال : هذا حديث حسن صحيح ؛ قال أبو عمر : ومن لم يوجب غسل ما أفسدل من أظحية ذهب إلى أن الأصل المأمور بغسله البشرة ، فوجب غسل ما ظهر فوق البشرة ، وما أفسدل من أظحية ليس تحته ما يلزم غسله ، فيكون غسل أظحية بدلامنه . وأختلفوا أيضاً في غسل ما وراء الأذن إلى الأذن ؛ فروى ابن وهب عن مالك قال : ليس ما خلف الصّدغ الذى من وراء شعر أظحية إلى الدفن من الوجه . قال أبو عمر : لا أعلم أحداً من فقهاء الأمصار قال بما رواه ابن وهب عن مالك . وقال أبو حنيفة وأصحابه : اليأس بين الأذن والأذن من الوجه ، وغسله واجب ؛ ونحوه قال الشافعى وأحمد . وقيل : يغسل البياض استحياء ؛ قال ابن العربي : والمصحيح عندى أنه لا يلزم غسله إلا للامرد لا العذر^(١) .

قلت : وهو اختيار القاضى عبد الوهاب ؛ وسبب الخلاف هل يقع عليه المواجهة أم لا ؟ وآله أعلم . وبسبب هذا الاحتمال اختلفوا هل يتناول الأمر بغسل الوجه باطن الأنف والفم أم لا ؟ فذهب أحمد بن حنبل وإسحاق وغيرهما إلى وجوب ذلك في الوضوء والغسل ، إلا أن أحمد قال : بعيد من ترك الاستنشاق في وضوئه ولا بعيد من ترك المضمضة . وقال عامة الفقهاء : هما سكتان في الوضوء والغسل ؛ لأن الأمر إنما يتناول الظاهر دون الباطن ، والعرب لا تسمى وجهاً إلا ما وقعت به المواجهة ، ثم إن الله تعالى لم يذكرهما في كتابه ، ولا أوجبهما المسلمون ، ولا أتفق الجميع عليه ؛ والفرائض لا تثبت إلا من هذه الوجوه . وقد مضى هذا المعنى في «النساء»^(٢) . وأما الميتان فالناس كلهم مجمعون على أن داخل العينين لا يلزم غسله ، إلا ما روى عن عبد الله بن عمر أنه كان ينضح الماء في يديه ؛ وإنما سقط غشلهما للتأذى

(١) حذر اللغاة : نعت شعره عذره . (٢) رابع ٥٥ ص ٢١٢ وما بعدها طية أولى أو ثانية .

بذلك والخروج به ؛ قال ابن العربي : ولذلك كان عبد الله بن عمر لما عمي ينسل عينه إذ كان لا يتأذى بذلك ؛ وإذا تقرر هذا من حكم الوجه فلا بد من غسل جزء من الرأس مع الوجه من غير تحديد ؛ كما لا بد على القول بوجوب عموم الرأس من مسح جزء معه من الوجه لا يتقدر ؛ وهذا ينشئ على أصل من أصول الفقه وهو : « أن ما لا يتم الواجب إلا به واجب مثله » والله أعلم .

الرابعة — وجمهور العلماء على أن الوضوء لا بد فيه من نية ؛ لقوله عليه السلام : « إنما الأعمال بالنيات » . قال البخاري : فدخل فيه الإيعان والوضوء والصلاة والزكاة والبيع والصوم والأحكام ؛ وقال الله تعالى : « قُلْ كُلٌّ يَمْعَلُ عَلَى شَاكِلِهِ » يعني على نيته . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ » . وقال كثير من الشافعية : لاجابة إلى نية ؛ وهو قول الحنفية ؛ قالوا : لا تجب النية إلا في الفروض التي هي مقصودة لأعيانها ولم يجعل سببا لغيرها ؛ فأما ما كان شرطا لصحة فعل آخر فليس يجب ذلك فيه بنفس ورود الأمر إلا بدلالة تفارقه ؛ والطهارة شرط ؛ فإن من لا صلاة عليه لا يجب عليه فرض الطهارة ؛ كالحائض والنفساء . احتج علمائنا وبعض الشافعية بقوله تعالى : « إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ » فلما وجب فعل الغسل كانت النية شرطا في صحة الفعل ؛ لأن الفرض من قبل الله تعالى فيلزم أن يجب فعل ما الله أمر به ؛ فلذا قلنا إن النية لا تجب عليه لم يجب عليه قصد إلى فعل ما أمره الله تعالى ، ومعلوم أن الذي اقتسل تبرأ أول فرض ما قصد أداء الواجب ؛ وسمي في الحديث أن الوضوء يكفر ؛ فلو سمع غير نية لما كفر . وقال الله تعالى : « وَمَا أَمَرُوا إِلَّا لِيُعْبَدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ » .

الخامسة — قال ابن العربي قال بعض علمائنا : إن من خرج إلى النهر بنية الغسل أجزاءه ؛ وإن عزبت يته في الطريق بطلت النية . قال القاضي أبو بكر بن العربي رضى الله عنه : فركب على هذا سفينة المذنبين أن نية الصلاة تخرج عن القولين ؛ وأوردوا فيها نصا عن لا يفرق بين الظن واليقين بأنه قال : يجوز أن تتقدم فيها النية على التكبير ؛ والله

وبالعلماء من أئمة أراد أن تكون مُفْتِيَةً مَجْتَهِدَةً لها وَقْفُها الله ولا سُدُّها ؛ أَعْلَمُوا رَحِمَهم الله أن النية في الوضوء تختلف في وجوبها بين العلماء ، وقد اختلف فيها قول مالك ؛ فلما نزلت عن مرتبة الاتفاق سُوِّجَ في تقديمها في بعض المواضع ، فاما الصلاة فلم يختلف أحد من الأئمة فيها ، وهي أصل مقصود ، فكيف يُعْمَلُ الأَصْلُ المقصود المتفق عليه على الفرع التابع المختلف فيه ؛ هل هذا إلا غاية العبادة ؟ وأما الصوم فإن الشرع رفع الحرج فيه لما كان أبسداؤه في وقت القلة بتقديم النية عليه .

السادسة - قوله تعالى : ﴿ وَأَيَّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾ واختلف الناس في دخول المرافق في التحديد ؛ فقال قوم : نعم ؛ لأن ما بعد « إلى » إذا كان من نوع ما قبلها دخل فيه ؛ قاله سيويه وغيره ، وقد مضى هذا في « البقرة » ميتة . وقيل : لا يدخل المرفقان في الفصل ؛ والزوايتان مرويتان عن مالك ؛ الثانية لأشهب ، والأولى عليها أكثر العلماء وهو الصحيح ؛ لما رواه التارِقُطَيْيُّ عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا توضأ أدار المساء على مرفقيه . وقد قال بعضهم : إن « إلى » بمعنى مع ، كقولهم : الذود إلى الذود^(١) ، أى مع الذود ، وهو لا يحتاج إليه كما بيناه في « النساء » ؛ ولأن اليد عند العرب تقع على أطراف الأصابع إلى الكتف ، وكذلك الرجل تقع على الأصابع إلى أصبع الفخذ ؛ فالمرق داخل تحت أمم اليد ، فلو كان المعنى مع المرافق لم يُقَدِّدْ ، فلما قال : « إلى » أقطع مع حد المرافق عن الفسل ، وبقيت المرافق مفسولة إلى الظفر ، وهذا كلام صحيح يجرى على الأصول لغة ومعنى ؛ قال ابن العربي : وما فهم أحد بقطع المسئلة إلا القاضي أبو محمد فإنه قال : إن قوله إلى المرافق حد لتروك من اليدين لا للفصول فيهما ؛ ولذلك تدخل المرافق في الفسل .

قلت : ولما كان اليد والرجل تنطلق في اللغة على ما ذكرنا كان أبو هريرة يبلغ بالوضوء إبطه وساقه ويقول : سمعت خليلي صلى الله عليه وسلم يقول : « تبلغ الحليسة من المؤمن (١) راجع ٢ ص ٣٢٧ طبة ثانية . (٢) هذا مثل جناة : القليل يضم إلى القليل فيصير كثيرا . وألفرد القطيع من الإبل الثلاث إلى التسع ، وقيل : ما بين الثلاث إلى العشر ، وقيل من ثلاث إلى خمس عشرة ، وقيل فير ذلك . (٣) راجع ٢ ص ١٠ طبة أولى أو ثانية .

حيث يبلغ الوضوء^١ . قال القاضي عياض : والناس مجمعون على خلاف هذا ، وألا يتعدى بالوضوء حدوده ؛ لقوله عليه السلام : "مَنْ زَادَ فَقَدْ تَعَدَّى وَظَلَمَ" . وقال غيره : كان هذا الفعل مذهبا له ومما انفرد به ، ولم يَحْكَمْه من النبي صلى الله عليه وسلم وإنما استنبطه من قوله عليه السلام : "أَتَمُّ التَّوَضُّعِ الْجَلِيلُ"^(٢) ومن قوله : "تَبْلُغُ الْجَلِيلَةَ" كما ذكره .

السابعة — قوله تعالى : (وَأَسْبَحُوا بِحَمْدِ رَبِّكُمْ) تَهْدِمُ فِي « الْفَسَاءِ » أَنَّ الْمَسْحَ لَفِظٌ مُشْتَرَكٌ . وأما الرأس فهو عبارة عن الجملة التي يعلوها الناس ضرورة ومنها الوجه ؛ فلما ذَكَرَهُ اللهُ عزَّ وجلَّ في الوضوء وعَيَّنَ الوجه للفصل بين باقيه للمسح ، ولو لم يذكر الفصل لَازِمَ مسح جميعه ، ما عليه شعر من الرأس وما فيه العينان والأنف والشم ؛ وقد أشار مالك في وجوب مسح الرأس إلى ما ذكرناه ؛ فإنه سئل عن الذي يترك بعض رأسه في الوضوء فقال : أَرَأَيْتَ إِنْ تَرَكْتَ قَبْلَ بَعْضِ وَجْهِهِ أَكَانَ يُعْزَمُ ؟ وَوَقَّحَ بِهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ أَنَّ الْأَذْنَ مِنَ الرَّأْسِ ، وَأَنَّ حَكْمَهُمَا حَكْمُ الرَّأْسِ خِلَافًا لِلزَّهْرِيِّ حَيْثُ قَالَ : هُمَا مِنَ الْوَجْهِ يَفْسَلَانِ مَعَهُ ، وَخِلَافًا لِلشَّعْبِيِّ حَيْثُ قَالَ : مَا أَقْبَلَ مِنْهُمَا مِنَ الْوَجْهِ وَظَاهَرَهُمَا مِنَ الرَّأْسِ ؛ وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ وَإِسْحَاقَ ، وَحَكَاةُ ابْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ الشَّافِعِيِّ ، وَسَيَأْتِي بَيَانُ حُجَّتِهِمَا ؛ وَإِنَّمَا سَمِيَ الرَّأْسُ رَأْسًا لِمَلَأَتْهُ وَنَبَاتَ الشَّعْرُ فِيهِ ، وَمِنْهُ رَأْسُ الْجَبَلِ ؛ وَإِنَّمَا قَالُوا إِنَّ الرَّأْسَ أَسْمُ الْجَمْلَةِ أَعْضَاءُ لِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

إِذَا أَحْتَمَلُوا رَأْسِي وَفِي الرَّأْسِ أَكْثَرُ * وَغَوَّيْتُ عِنْدَ الْمُتَّقَى ثُمَّ سَأَرِي

الثامنة — وأختلف العلماء في تقدير مسحه على أحد عشر قولاً ؛ ثلاثة لأبي حنيفة ، وقولان للشافعي ، وستة لأقوال لمالك ؛ والصحيح منها واحد وهو وجوب التمسح لما ذكرناه . وأجمع العلماء على أن من مسح رأسه فقد أحسن وفعل ما يلزمه ؛ وألباه مؤكدة زائدة ليست للتبعض ، والمعنى وأمسحوا رؤوسكم . وقيل : دخولها هنا كدخولها في التيمم

(١) التَّوَضُّعُ (جمع الآخر) من التَّوَضُّعِ ؛ يَبْذُلُ عِيَاذَ الْوَجْهِ ؛ يَبْذُلُ عِيَاذَ وَجْهِهِمْ بِزُورِ الْوَضُوءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ .

(٢) راجع ج ٥ ص ٢٣٨ وما بعدها طبعه أول مرة ثانية .

في قوله : « قَامَسَحُوا يُرْجُوهُمْ » فلو كان معناها التبعيض لأفادته في ذلك الموضع ، وهذا قاطع . وقيل : إنما دخلت لتفيد معنى بديها وهو أن النسل لفة يقتضى مغسولاه ، والمسح لفة لا يقتضى ممسوحا به ؛ فلو قال : وأمَسَحُوا رُءُوسَكُمْ لأجراً المسح باليد إمرارا من غير شيء على الرأس ؛ فدخلت الباء لتفيد ممسوحا به وهو الماء ، فكأنه قال : وأمَسَحُوا بِرُءُوسِكُمُ الماء ؛ وذلك فصيح في اللغة على وجهين ؛ إما على القلب كما أشهد سيدي^(١) :

كَتَوَّاجٍ وَرِيَشٍ حَمَامَةٍ بِجُدِيَّةٍ • وَمَسَحَتْ بِالْيَتِيمِ عَصْفَ الْإِنْمِيدِ

واللغة هي المسوحة بعصف الإنميد فقلب ، وإما على الاشتراك في الفعل والتساوى في نسجه كقول الشاعر^(٢) :

مِثْلُ الْقَتَاذِ هَذَا جُونٌ قَدْ بَلَّتْ • تَجْرَانُ أَوْ بَلَّتْ سَوَاءُ تَهْمُ حَجْرٌ

فهذا ما لعلمائنا في معنى الباء . وقال الشافعي : أحتمل قول الله تعالى : « وَأَمَسَحُوا رُءُوسَكُمْ » بعض الرأس ومسح جميعه فدللت السنة أن مسح بمضه يُعْزَى ، وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح ببايعته ؛ وقال في موضع آخر : فإن قيل قد قال الله عز وجل : « قَامَسَحُوا يُرْجُوهُمْ » في التَّيِّمِ يُعْزَى بعض الوجه فيه ؟ قيل له : مسح الوجه في التيمم بليل من غسله ؛ فلا بد أن يأتي بالمسح على جميع موضع الفصل منه ، ومسح الرأس أصل ؛ فهذا فرق ما بينهما . أجاب علماءنا عن الحديث بأن قالوا : لعل النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك لعدم لاسميا وكان هذا الفعل منه صلى الله عليه وسلم في السفر وهو مظنة الأعذار ، وموضع الاستعمال والاختصار ، وحذف كثير من القرائن لأجل المشقات والأخطار ؛ ثم هو لم يكتف بالناصية حتى مسح على العمامة ؛ أخرجه مسلم من حديث المنيرة بن شعبة ؛ فلو لم يكن مسح جميع الرأس واجبا لما مسح على العمامة ؛ والله أعلم .

(١) البيت لخفاف بن ثده السلي ، وصف فيه شفتي المرأة ؛ فشمها بنواص وريش الحماة في آخرة العاطاة والاستدارة ؛ وأراد لثامها تقرب إلى السمرة كأنها مسحت بالإيميد ؛ وعصف الإنميد ما صحق منه .

(٢) البيت فلا تخطل بهو جبراً ؛ والقنافة جمع قنفة ، وهو حيوان معروف يضرب به المثل في سرى الليل . والمنداج المرقش في مشبه والمثنى : أن يعط جبرير كالقنافة لمشيتم في الليل للسرقة والتجسس .

التاسعة — وجمهور العلماء على أن مسحة واحدة موعبة كاملة تجزئ، وقال الشافعي: يمسح رأسه ثلاثاً، وروى عن أنس وسعيد بن جبيرة وعطاء . وكان ابن سيرين يمسح مرتين قال أبو داود: أحاديث عثمان الصبح كلها تدل على أن مسح الرأس مرة فإنهم ذكروا الوضوء ثلاثاً، قالوا فيها: ومسح برأسه ولم يذكروا عدداً .

العاشرة — وأختلفوا من أين يبدأ بمسحه؛ فقال مالك: يبدأ بمقدم رأسه، ثم يذهب بيديه إلى مؤخره، ثم يردّهما إلى مقدمه؛ على حديث عبد الله بن زيد أخرجه مسلم؛ وبه يقول الشافعي وابن حنبل . وكان الحسن بن حي يقول: يبدأ بمؤخر الرأس؛ على حديث الربيع بنت ميمونة بن صفوان؛ وهو حديث يختلف في ألفاظه، وهو يدور على عبد الله بن محمد ابن عجيل وليس بالحافظ عندهم؛ أخرجه أبو داود من رواية بشر بن المفضل عن عبد الله عن الربيع، وروى ابن عجلان عنه عن الربيع: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ عندنا فمسح الرأس كله من قرن الشعر كل ناحية بمنصب الشعر، لا يحولك الشعر عن هيئته؛ ورويت هذه القصة عن ابن عمر أنه كان يبدأ من وسط رأسه، وأصح ما في هذا الباب حديث عبد الله ابن زيد؛ وكل من أجاز بعض الرأس فلأنما يرى ذلك البعض في مقدم الرأس . وروى عن إبراهيم والشعبي قالوا: أي نواحي رأسك مسحت أجزاء منك . ومسح ابن عمر اليسافوخ فقط . والإجماع منقاد على استحسان المسح باليدين معاً، وعلى الإجزاء إن مسح بيد واحدة، واختلف فيمن مسح بإصبع واحدة حتى عم ما يرى أنه يميزه من الرأس؛ فالمشهور أن ذلك يجزئ؛ وهو قول سفيان الثوري؛ قال سفيان: إن مسح رأسه بإصبع واحدة أجزاءه . وقيل: إن ذلك لا يجزئ؛ لأنه خروج عن سنة المسح وكأنه لعب، إلا أن يكون ذلك عن ضرورة مرض فينبغي الاختلاف في الإجزاء . قال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد: لا يجزئ مسح الرأس بأقل من ثلاث أصابع؛ وأختلفوا في ردّ اليدين على شعر الرأس هل هو فرض أو سنة — بعد الإجماع على أن المسحة الأولى فرض بالقرآن — فالجمهور على أنه سنة . وقيل: هو فرض .

الحادية عشرة — فلو غسل متوضئ رأسه بترك المسح فقال ابن العربي : لا نعلم خلافاً أن ذلك يُجزئه ، إلا ما أخبرنا الإمام نضر الإسلام الشافعي في الدرس عن أبي العباس ابن القاص من أصحابهم قال : لا يُجزئه ، وهذا تَوَجُّعٌ في مذهب الباوية الفاسد من أتباع الظاهر المبطل للشرعية الذي ذمّه الله في قوله : « يَمْلِكُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا » وقال تعالى : « أَمْ يَظَاهِرُونَ الْقَوْلَ » وإلا فقد جاء هذا الناسل بما أمر وزيادة . فإن قيل : هذه زيادة نرجت عن اللفظ المتعبد به ؛ قلنا : ولم يخرج عن معناه في إيصال الفعل إلى المحل ؛ وكذلك لو مسح رأسه ثم حلقه لم يكن عليه إعادة المسح .

الثانية عشرة — وأما الأذنان فهما من الرأس عند مالك وأحمد والثوري وأبي حنيفة وغيرهم ، ثم اختلفوا في تجديد الماء ؛ فقال مالك وأحمد : يستأنف لهما ماء جديداً سوى الماء الذي مسح به الرأس ، على ما قلّ ابن عمر ؛ وهكذا قال الشافعي في تجديد الماء ، وقال : هما سنة على حالهما لا من الوجه ولا من الرأس ؛ لا يفتاق العلماء على أنه لا يحلق ما عليهما من الشعر في الحج ؛ وقول أبي ثور في هذا كقول الشافعي . وقال الثوري وأبو حنيفة : يُمسحان مع الرأس بماء واحد ؛ ورؤى عن جماعة من السلف مثل هذا القول من الصحابة والتابعين . وقال داود : إن مسح أذنيه لحسن ، وإلا فلا شيء عليه ؛ إذ ليستا مذكورتين في القرآن . قيل له : أعم الرأس تضمنهما كما يتناه . وقد جاءت الأحاديث الصحيحة في كتاب النسائي وأبي داود وغيرهما أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح ظاهرهما وباطنهما ، وأدخل أصابعه في صمغتيهما ، وإنما يدلّ عدم ذكرهما من الكتاب على أنهما ليستا بفرض كقفل الوجه واليدين ، وثبتت سنة مسحهما بالسنة . وأهل العلم يكرهون للتوضئ ترك مسح أذنيه ويعملونه تاركين سنة من سنن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يوجبون عليه إعادة إلا إصمق فإنه قال : إن ترك مسح أذنيه لم يُجزئه . وقال أحمد ؛ إن تركهما عمداً أُجِبت أن يُعيد . ورؤى عن علي ابن زياد من أصحاب مالك أنه قال : من ترك سنة من سنن الوضوء أو الصلاة عمداً أعاد ؛ وهذا عند الفقهاء ضعيف ، وليس لقائله سلف ولا له حظ من النظر ، ولو كان كذلك لم يُعرف

الفرض الواجب من غيره ؛ والله أعلم . أخرج من قال هما من الوجه بما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كانت يقول في سجوده : ” تعبد وجهي للذي خلقه وصوره وشق شمتي وبصره “ فأضاف السمع إلى الوجه فثبت أن يكون لما حكم الوجه . وفي مصنف أبي داود من حديث عثمان بن عفان فتنسل بطنيهما وتظهرهما مرة واحدة ، ثم غسل رجليه ثم قال : أين السائلون عن الوضوء ؟ هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ . أخرج من قال يُفسل ظاهرهما مع الوجه ، وباطنهما يُمسح مع الرأس بأن الله عز وجل قد أمر بنسل الوجه ومسح الرأس ؛ فما واجهك من الأذنين وجب غسله ؛ لأنه من الوجه وما لم يواجهك وجب مسحه لأنه من الرأس ، وهذا يرّد الآثار بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يمسح ظاهر أذنيه وباطنهما من حديث عليّ وعثمان وابن عباس والربيع وغيرهم ، أخرج من قال هما من الرأس بقوله صلى الله عليه وسلم من حديث الصنابحي : ” فلذا مسح رأسه نرجعت الخطايا من رأسه حتى يخرج من أذنيه “ الحديث أخرجه مالك .

الثالثة عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَأَرْجِلُكُمْ ﴾ قرأ نافع وابن حاتم والكسائي « وَأَرْجُلُكُمْ » بالنصب ؛ وروى الوليد بن مسلم عن نافع أنه قرأ « وَأَرْجُلُكُمْ » بالرفع وهي قراءة الحسن والأعمش سليمان ؛ وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمة « وَأَرْجُلُكُمْ » بالخفض وبموجب هذه القراءات اختلف الصحابة والتابعون ؛ فمن قرأ بالنصب جعل العامل اغسلوا ، وبني على أن الفرض في الرجلين التسلي دون المسح ، وهذا مذهب الجمهور والكافة من العلماء ، وهو الثابت من قول النبي صلى الله عليه وسلم ، والآزم من قوله في غير ما حديث ، وقد رأى قوما يتوضئون وأعقابهم تلوح فتأدى بأعلى صوته ” وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ “ أسبقوا الوضوء . ثم إن الله حذّهما فقال : ﴿ إِلَى السَّجْدَتَيْنِ ﴾ كما قال في اليمين « إِلَى الْمَرَافِقِ » فدلّ على وجوب غسلهما ؛ والله أعلم . ومن قرأ بالخفض جعل العامل الباء ، قال ابن العربي : آتفتت العلماء على وجوب غسلهما ، وما علمت من رد ذلك سوى الطبري من فقهاء المسلمين ، والوافضة من غيرهم ، وتعلق الطبري بقراءة الخفض .

قلت : قد رُوي عن ابن عباس أنه قال : الوضوء غسلتان ومسحتان . وروى أن
النجاشي خطب بالأهواز فذكر الوضوء فقال : اغسلوا وجوهكم وأيديكم وامسحوا برؤوسكم
وأرجلكم ، فإنه ليس شيء من ابن آدم أقرب من خبثه من قدميه ، فاغسلوا بطونهما وظهورهما
وعراقيبهما ، فسمع ذلك أنس بن مالك فقال : صدق الله وكذب النجاشي ، قال الله تعالى
«وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلُكُمْ» . قال : وكان إذا مسح رجله بلهما ، وروى عن أنس أيضا
أنه قال : نزل القرآن بالمسح والسنة بالقتل . وكان عزيمة مسح رجله وقال : ليس في الرجلين
غسل إنما نزل فيهما المسح . وقال حاتم الشعبي : نزل جبريل بالمسح ، ألا ترى أن التيمم يمسح
فيه ما كان غسلا ، ويكفي ما كانت مسحا . وقال قتادة : افترض الله غسليتين ومسحتين .
وذهب ابن جرير الطبري إلى أن فرضهما التحجير بين القتل والمسح ، وجعل القراءة بين
كل رابعتين ، قال النحاس : ومن أحسن ما قيل فيه ؛ أن المسح والقتل واجبان جميعا ، فالمسح
واجب على قراءة من قرأ بالخفض ، والقتل واجب على قراءة من قرأ بالنصب ، والقراءتان
بمثلة آيتين . قال ابن عطية : وذهب قوم ممن يقرأ بالكسر إلى أن المسح في الرجلين هو القتل .
قلت : وهو الصحيح ؛ فإن لفظ المسح مشترك ، يطلق بمعنى المسح ويطلق بمعنى القتل ؛
قال المروزي : أخبرنا الأزهري أخبرنا أبو بكر محمد بن عثمان بن سعيد الداربي عن أبي حاتم
عن أبي زيد الأنصاري قال : المسح في كلام العرب يكون غسلا ويكون مسحا ، ومنه يقال
إذا توضأ فغسل أعضائه قد تمسح ؛ ويقال : مسح الله ما بك إذا غسلك وطهرتك من الذنوب ،
فلذا ثبت بالقتل عن العرب أن المسح يكون بمعنى القتل فترجح قول من قال : إن المراد
بقراءة الخفض القتل ؛ بقراءة النصب التي لا احتمال فيها ، وبكترة الأحاديث الثابتة بالقتل ،
والثابت على ترك غسلها في أخبار صحاح لا تحصى كثرة أخرجه الأئمة ؛ ثم إن المسح في الرأس
إنما دخل بين ما يفضل لبيان الترتيب على مفعول قبل الرجلين ، التقدير ؛ فاغسلوا وجوهكم
وأيديكم إلى المرافق وأرجلكم إلى الكعبين وامسحوا برؤوسكم ؛ فلما كان الرأس مفعولا قبل

(١) كاروايتين في الخبر ، يسلم فيما إذا لم يتأخضا . ابن العربي .

الرَّجُلَيْنِ قُتِمَ عليهما في التلاوة - والله أعلم - لا أنهما مشتركان مع الرأس لنقدمه عليهما في صفة التطهير. وقد روى عاصم بن كليب عن أبي عبد الرحمن السلمي قال : قرأ الحسن والحسين - رحمة الله عليهما - على "وَأَرْجِلُكُمْ" فسمع على ذلك وكان يقضى بين الناس فقال : "وَأَرْجِلُكُمْ" هذا من المقدم والمؤخر من الكلام . وروى أبو إسحق عن الحارث عن علي رضي الله عنه قال : اضلوا الأقدام إلى الكعبين . وكذا روى عن ابن مسعود وابن عباس أنهما قرآ "وَأَرْجِلُكُمْ" بالنصب . وقد قيل : إن انخفض في الرجلين إنما جاء مقيداً لمسحهما لكن إذا كان عليهما خُفَّان ، وظفينا هذا القيد من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ إذ لم يصح عنه أنه مسح رجله إلا وعليهما خُفَّان ، فبين صلى الله عليه وسلم بفعله الحال التي تُفَسَّلُ فيه الرجل والحال التي تُمَسَّحُ فيه ؛ وهذا أحسن . فإن قيل : إنَّ المسح على الخُفَّينِ ملبسوخ سورة "المائدة" - وقد قاله ابن عباس ، وردَّ المسح أبو هريرة وطائفة ، وأتاكم مالك - فالجواب أن من ضي شيئاً وأثبت فيه فلا حجة للنافي ، وقد أثبت المسح على الخُفَّينِ عند كثير من الصحابة وضرهم ، وقد قال الحسن : حدثني سيمون رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنهم مسحوا على الخُفَّينِ ، وقد ثبت بالنقل الصحيح عن همام قال : بَالَ جُرَيْرٌ ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ ؛ قال إبراهيم النخعي . وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم بَالَ ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ قَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ . كان يعجبهم هذا الحديث ؛ لأنَّ إسلام جُرَيْرٍ كان بعد نزول "المائدة" وهذا نصُّ يردُّ ما ذكره وما احتجوا به من رواية الواقدي عن عبد الحميد بن جعفر عن أبيه أن جريراً أسلم في سنة عشر من شهر رمضان ، وأن "المائدة" نزلت في ذى الحجة يوم صرافات ، وهذا حديث لا يثبت لوجهه ؛ وإنما نزل منها يوم عرفة "أَلْيَوْمَ أَكُنْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ" على ما تقدم ؛ قال أحمد بن حنبل : أنا استحسن حديث جُرَيْرٍ في المسح على الخُفَّينِ ؛ لأنَّ إسلامه كان بعد نزول "المائدة" . وأما ما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه وطائفة فلا يصح ، أما عائشة فلم يكن عندها بذلك علم ؛ ولذلك ردَّت السائل إلى علي رضي الله عنه وأحواله عليه فقالت : سلَّه فإنه كان يسافر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الحديث .

وأما مالك فما روى عنه من الإنكار فهو منكراً لا يصح، والصحيح ما قاله عند موته لابن نافع قال : إني كنت أخذ في خاصة نفسي بالظهور ولا أرى من مسح مَقْصراً فيما يجب عليه . وعلى هذا حمل أحمد بن حنبل ما رواه ابن وهب عنه أنه قال : لا أ مسح في حَضَر ولا سَفَر . قال أحمد : كما روى عن ابن عمر أنه أمرهم أن يمسحوا خفافهم وخلع هو وتوضأ وقال : حُبِّبَ إلَيَّ الوضوء ونحوه عن أبي أيوب . وقال أحمد رضى الله عنه : فمن ترك ذلك على نحو ما تركه ابن عمر وأبو أيوب ومالك لم أنكره عليه ، وصليتا خلفه ولم نعبه ، إلا أن يترك ذلك ولا يراه كما صنع أهل البدع ، فلا يُصَلِّ خلفه . وقد قيل : إن قوله « وَأَرْجِلُكُمْ » معطوف على التلطف دون المعنى ، وهذا أيضاً يدل على الفصل فإت المراسى المعنى لا التلطف ، وإتاما خُفِضَ للجوار كما تفعل العرب ؛ وقد جاء هذا في القرآن وغيره قال الله تعالى : « يُرْسَلُ عَلَيْكُمُ شَوَاظٌ مِّنْ نَّارٍ وَنَحَّاسٌ » بالجر لأن النحاس الدخان . وقال : « بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ » بالجر . قال أسرى القيس :

• كَبِيرُ أُنَاسٍ فِي مَجَادٍ مَزْمِلٍ ^(١) •

نخفض مزمل بالجوار ، وأن المزمل الرجل وإعصابه الزرع ؛ قال زهير :

لِصَبِّ الزَّمَانِ بِهَا وَفِيَّهَا • بَعْدَى سَوَاقِ الْمُسُورِ وَالْقَطْرِ ^(٢)

قال أبو حامد : كان الوجه القَطْرُ بالزفع ولكنه جره على جوار المور ؛ قالت العرب : هذا بحر صَبِّ نَحْبٍ ؛ فجزوه وإتاما هو رفع . وهذا مذهب الأخفش وأبى صيدة ورده الناس وقال : هذا القول غلط عظيم ؛ لأن الجوار لا يكون في الكلام أن يقاس عليه ، وإتاما هو غلط ونظيره الإقواء .

قلت : والقاطع في الباب من أن فرض الرجلين الفصل ما قدمناه ، وما ثبت من قوله عليه السلام : "وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ" نخوفنا بذكر النار من مخالفة مراد الله عز وجل ،

(١) مدار البيت : « كَأَن أَبَاكَ فِي أَقَانِينِ دَنَهُ » والبياد الكساء المخطط ، والمزمل المدرى الثياب . والمعنى أن ما أبىه الجبل من الحفرة وأحاط به إلا رآه كشخ في كساء مخطط .

(٢) السواق جمع ساقية وهي الرمح الشديدة التي تسقى التراب أى تلميه ، والجور التراب .

ومعلوم أن النار لا يُعذب بها إلا من ترك الواجب، ومعلوم أن المسح ليس شأنه الاستيعاب، ولا خلاف بين الفائلين بالمسح على الرجلين أن ذلك على ظهورهما لا على بطونهما، فبين هذا الحديث بطلان قول من قال بالمسح، إذ لا مدخل لمسح بطونهما عندهم، وإنما ذلك يُدرك بالنسب لا بالمسح. ودليل آخر من جهة الإجماع؛ وذلك أنهم اتفقوا على أن من فسل قدميه فقد أدى الواجب عليه، واختلفوا فيمن مسح قدميه؛ فاليقين ما أجمعوا عليه دون ما اختلفوا فيه. ونقل الجمهور كافة عن كافة عن نبهم صلى الله عليه وسلم أنه كان ينسل رجله في وضوئه مرة وأثنتين وثلاثاً ينقيهما، وحسبك بهذا حجة في النسل مع ما بيناه، فقد وضع وظهر أن قراءة الخلفض المعنى فيها النسل لا المسح كما ذكرنا، وأن العامل في قوله «وَأَرْجُلُكُمْ» قوله: «فَاغْسِلُوا» والعرب تعطف الشيء على الشيء بفعل ينفرد به أحدهما؛ تقول: أكلت الخبز واللبن أى وشربت اللبن؛ ومنه قول الشاعر:

• طَفَّئْتُ نَارًا وَمَاءً بَارِدًا ^(١)

وقال آخر:

رَأَيْتُ زَوْجِيكَ فِي الْوُغَى • مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا ^(٢)

وقال آخر:

• وَأَطَقْتُ بِالْجَلْهَيْنِ ظِلَاؤَهَا وَنَامَهَا

وقال آخر:

• شَرَّابُ الْيَانِ وَتَمْرٌ وَإِطْ •

التقدير؛ طَفَّئْتُ نَارًا وَسَقَيْتُهَا مَاءً. وَمُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَحَامِلًا رُمْحًا. وَأَطَقْتُ بِالْجَلْهَيْنِ ظِلَاؤَهَا وَفَرَحْتُ نَامَهَا، والنَّامُ لَا يُطْفَلُ إِنَّمَا يُفْرَخُ. وَأَطَقْتُ كَانَ هَا أَوْفَالًا، وَالْجَلْهَانِ

(١) رَجُلٌ مَشْهُورٌ لَمْ يَمُوتْ فَتَلَوَّجَ الْبَيْتَ (حَتَّى شَفَّتْ هَامَةُ مِثْلَهَا) وَيَضْمُهُمْ أَوْرَدَ لَهُ سِدْرًا وَجِلَّ الْمَذْكُورَ عِجْزًا هَكَذَا:

لَا حَطَلْتُ الرَّجُلَ حَتَّى بَارَدًا • طَفَّئْتُ نَارًا وَمَاءً بَارِدًا

(٢) كَذَا بِالْأَصْلِ؛ وَرَوَى فِي «تَرْغَاتِ الْأَدَبِ» وَ«كَاتِبِ سِيَرِهِ»: «بَالَيْتُ زَوْجِيكَ قَدْ خَلَا ... الخ»

(٣) الْبَيْتُ لِلدُّرْدَاءِ «السَّانِ» فِي مَادَّةِ (رَجُلٌ) هَكَذَا:

فَصَلَا فَرُوحَ الْأَعْيَانِ وَأَخْفَلَتْ • بِالْجَلْهَيْنِ ظِلَاؤَهَا وَنَامَهَا

جنتها الوادي . وشرَّابُ ألبانٍ وأكلُ تمرٍ ، فيكون قوله : ” وَأَسْحُوا يَٰمُوسَىٰ وَأَرْجِلُكَ ” عطف بالقفل على المسح حملاً على المعنى والمراد القفل ، والله أعلم .

الرابعة عشرة - - قوله تعالى ﴿إِلَى الْكَمْبَيْنِ﴾ روى البخاري حدثني موسى قال أنبأنا وهيب عن عمرو - هو ابن يحيى - عن أبيه قال شهدت عمرو بن أبي حسن سأل عبد الله بن زيد عن وضوء النبي صلى الله عليه وسلم فدعا بتور من ماء ، فتوضأ لم وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ، فأكفأ على يده من التور ففسل يديه ثلاثاً ، ثم أدخل يده في التور فضمض واستنشق واستنثر ثلاث غرغرات ، ثم أدخل يده ففسل وجهه ثلاثاً ، ثم أدخل يديه ففسل يديه إلى المرفقين ثلاثاً ، ثم أدخل يده فمسح رأسه فاقبل بهما وأدبر مرة واحدة ، ثم غسل رجله إلى الكعبين ، فهذا الحديث دليل على أن الباء في قوله ” وَأَسْحُوا يَٰمُوسَىٰ ” زائدة لقوله : مسح رأسه ولم يقل برأسه ، وأن مسح الرأس مرة ، وقد جاء مبيناً في كتاب مسلم من حديث عبد الله بن زيد في تفسير قوله : فاقبل بهما وأدبر ، بدأ بتقديم رأسه ثم ذهب بهما إلى قفاه ، ثم ردهما حتى رجع إلى المكان الذي بدأ منه . واختلف العلماء في الكعبين فالجمهور على أنهما المظلمان الثانتان في جنتي الرجل . وأنكر الأصمعي قول الناس إن الكعب في ظهر القدم ، قاله في ” الصحاح ” . وروى عن ابن القمام وبه قال محمد بن الحسن ، قال ابن عطية : ولا أعلم أحداً جعل حدَّ الوضوء إلى هذا ، ولكن عبد الوهاب في التلخيص جاء في ذلك بلفظ فيه تحليط وإيهام ، وقال الشافعي رحمه الله : لم أعلم خلافاً في أن الكعبين هما المظلمان في جميع مفصل الساق ، وروى الطبري عن يونس عن أشهب عن مالك قال : الكعبان اللذان يجب الوضوء إليهما هما المظلمان المتصقان بالساق المحاذيان للعقب ، وليس [الكعب] بالظاهر في وجه القدم .

قلت : هذا هو الصحيح لغة وسنة فإن الكعب في كلام العرب مأخوذ من الملق ومنه سميت الكعبة ، وكعبت المرأة إذا فلك نثياً ، وكعب القناة أنبوبها ، وأنبوب ما بين كل عقدتين

(١) التور إزاء شرب فيه ، أو طست أو قدح أو مثل القدر من صفر أو حجارة .

(٢) الذي في صحيح البخاري ثم غسل يديه إلى المرفقين مرتين . (٣) الزيادة عن ابن حطية .

كُتِبَ، وقد يُستعمل في الشرف والمجد تشبيهاً؛ ومنه الحديث، «واقه لا يزال كعبك طايا» .
 وأما السنة فقولُه صلى الله عليه وسلم فيما رواه أبو داود عن النعمان بن بشير «واقه لتُجِنَّ
 صَفْوَتُكُمْ أَوْ لِيُخَالِقَنَّ اللَّهُ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ» قال: فرأيت الرجل يلصق مَنكِبَه بِمَنكِبِ صاحبه، وركبته
 بركته صاحبه وكعبه بكعبه . والعقب هو مؤخر الرجل تحت العُروِب، والعُروِب هو جمع
 مقبِل الساق والأقدام، ومنه الحديث «وَيْلٌ لِلْعَرَالِبِ مِنَ النَّارِ» يعني إذا لم تُقْسَل؛ كما قال :
 «وَيْلٌ لِلْعُغَابِ وَيَطُونُ الْأَقْدَامُ مِنَ النَّارِ» .

الخامسة عشرة - قال ابن وهب عن مالك : ليس على أحد تخليل أصابع رجله
 في الوضوء ولا في الغسل ، ولا خير في الجفاء والغلو؛ قال ابن وهب : تخليل أصابع الرجلين
 مُرَغَّب فيه ولا بد من ذلك في أصابع اليدين؛ وقال ابن القاسم عن مالك : من لم يُتَخَلَّلْ أصابع
 رجله فلا شيء عليه . وقال محمد بن خالد عن ابن القاسم عن مالك فيمن توضأ على غير
 خفرك رجله : إنه لا يُجزئه حتى يغسلهما بيديه؛ قال ابن القاسم : وإن قدر على غسل إحداهما
 بالأخرى أجزأه .

قلت : الصحيح أنه لا يُجزئه فهما إلا غسل ما بينهما كسائر الرجل إذ ذلك من الرجل ،
 كما أن ما بين أصابع اليد من اليد ، ولا اعتبار بانفراج أصابع اليدين وانضمام أصابع الرجلين ؛
 فإنَّ الإنسان ما مور بغسل الرجل جميعها كما هو ما مور بغسل اليد جميعها ، وقد روى عن النبي
 صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا توضأ بذلك أصابع رجله يمتنصره ، مع ما ثبت أنه عليه الصلاة
 والسلام كان يغسل رجله ؛ وهذا يقتضي العموم . وقد كان مالك رحمه الله في آخر عمره بذلك
 أصابع رجله يمتنصره أو يعض أصابعه لحديث حدثه به ابن وهب عن ابن جهمَّة والليث بن سعد
 عن يزيد بن عمرو النخعي عن أبي عبد الرحمن الحلي^(١) عن المستورد بن شداد القرشي قال :
 رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ فيخلل يمتنصره ما بين أصابع رجله ؛ قال ابن وهب
 فقال لي مالك : إن هذا حسن ، وما ممتنه قط إلا الساعة ؛ قال ابن وهب : وسميته سُمِّلَ
 (١) وحديث «قيلة» بنت غيرة النخعية ، حازت إلى النبي صلى الله عليه وسلم مع حُرَيْث بن حسان يزيد
 الصعبة . راجع «الإصابة في تمييز الصحابة» . (٢) يتم المهمة والحمد لله .

بعد ذلك عن تحليل الأصابع في الوضوء فأمر به . وقد روى حذيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « خَلَّوْا بَيْنَ الْأَصَابِعِ لَا تُحْمَلْهَا النَّارُ » وهذا نص في الوعيد على ترك التحليل ؛ ثبت ما قلناه . والله الموفق .

السادسة عشرة — ألفاظ الآية تختص الموالاة بين الأعضاء ، وهي إتيان المتوضئ الفِعْلُ الفِعْلُ إلى آخره من غير تراخ بين أعضائه ، ولا فصل بفعل ليس منه ؛ واختلف العلماء في ذلك ؛ فقال ابن أبي سَلَمَةَ وابن وهب : ذلك من فروض الوضوء في الذكر والنسيان ، فمن فرق بين أعضاء وضوئه متممدا أو ناسيا لم يخرجه . وقال ابن عبد الحكم : يخرجه ناسيا ومتعمدا . وقال مالك في « المدونة » وكتاب عهد : إن الموالاة ساقطة ؛ وبه قال الشافعي . وقال مالك وابن القاسم : إن فرقهما متممدا لم يخرجه ويخرجه ناسيا ؛ وقال مالك في رواية ابن حبيب : يخرجه في المغسول ولا يخرجه في المسوح ؛ فهذه خمسة أقوال آتت على أصليين : الأول — أن الله سبحانه وتعالى أمرنا مطلقا فوال أو فرق ، وإنما المقصود وجود القفل في جميع الأعضاء عند القيام إلى الصلاة . والثاني — أنها عبادات ذات أركان مختلفة فوجب فيها التوالى كالصلاة ؛ وهذا أصح . والله أعلم .

السابعة عشرة — وتضمن ألفاظ الآية أيضا الترتيب وقد اختلف فيه ؛ فقال الأبهري : الترتيب سنة ، وظاهر المذهب أن التكنيس للنامي يخرئ ، واختلف في العائد فقبل : يخرئ ويُرْتَبُ في المستقبل . وقال أبو بكر القاضى وغيره : لا يخرئ لأنه عايد ، وإليه ذهب الشافعي وسائر أصحابه ، وبه يقول أحمد بن حنبل وأبو حنيفة القاسم بن سلام وإسحق وأبو ثور ، وإليه ذهب أبو مُصْعَب صاحب مالك وذكره في مختصره ، وحكاه عن أهل المدينة ومالك معهم في أن من قدم في الوضوء يديه على وجهه ، ولم يتوضأ على ترتيب الآية فعليه الإعادة لما صلى بذلك الوضوء . وذهب مالك في أكثر الروايات عنه وأشهرها أن « الواو » لا توجب التعميق ولا تعطى رتبة ، وبذلك قال أصحابه وهو قول أبي حنيفة وأصحابه والثوري والأوزاعي والليث بن سعد والمزني وداود بن علي ؛ قال الليث الطبري ظاهر قوله تعالى : « فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ » يقتضى الإجزاء فرق أو جمع أو وإلى على ما هو الصحيح من مذهب الشافعي ،

وهو منذهب الأكثرين من العلماء . قال أبو عمر: **إِلَّا أَنَّهُ مَا لَكَ لَا يَسْتَحِبُّ لَهُ اسْتِثْنَاءُ الْوُضُوءِ عَلَى النَّسْقِ لِمَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الصَّلَاةِ ، وَلَا يَرَى ذَلِكَ وَاجِبًا عَلَيْهِ ؛ هَذَا تَحْصِيلُ مَذْهَبِهِ .** وقد روى علي بن زياد عن مالك قال : **مَنْ غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ ثُمَّ وَجْهَهُ ثُمَّ ذَكَرَ مَكَانَهُ أَعَادَ غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ حَتَّى صَلَّى أَعَادَ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ ؛ قَالَ عَلِيٌّ ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ : لَا يَمِيدُ الصَّلَاةَ وَيَمِيدُ الْوُضُوءَ لِمَا يُسْتَأْنَفُ .** وسبب الخلاف ما قال بعضهم : **إِنَّ « الْغَاء » تَوْجِبُ التَّحْقِيقَ فِي قَوْلِهِ : « فَأَغْسَلُوا » فَإِنَّهَا لَمَّا كَانَتْ جَوَابًا لِلشَّرْطِ رُبِمَتْ الْمَشْرُوطُ بِهِ ، فَاقْتَضَتْ التَّرْتِيبَ فِي الْجَمِيعِ ؛ وَأَجِيبُ بِهِ أَنَّمَا اقْتَضَتْ الْبِدَاةُ فِي الْوَجْهِ إِذْ هُوَ جِزَاءُ الشَّرْطِ وَجَوَابُهُ ، وَإِنَّمَا كَانَتْ تَقْتَضِي التَّرْتِيبَ فِي الْجَمِيعِ لَوْ كَانَ جَوَابُ الشَّرْطِ مَعْنَى وَاحِدًا ، فَإِذَا كَانَتْ جَمَلًا كُلُّهَا جَوَابًا لَمْ تَبَالِ بِأَيِّهَا بَدَأَتْ ، إِذِ الْمَطْلُوبُ تَحْصِيلُهَا .** قيل : **إِنَّ التَّرْتِيبَ إِنَّمَا جَاءَ مِنْ قِبَلِ الْوَارِثِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ لِأَنَّكَ تَقُولُ : تَهَاتُلُ زَيْدٌ وَعَمْرُو ، وَتَخَاصُمُ بَكْرٌ وَخَالِدٌ ، فَدَخُلُمَا فِي بَابِ الْمَفَاعَلَةِ يَخْرُجُهَا عَنِ التَّرْتِيبِ .** والصحيح أن يقال : **إِنَّ التَّرْتِيبَ مُتَلَقٍ مِنْ وَجْهِهِ أَرْبَعَةٌ : الْأَوَّلُ — أَنْ يَبْدَأَ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ كَمَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَ حَجَّ : « نَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ » .** الثاني — من إجماع السلف فإنهم كانوا يرتبون . الثالث — من تشبيه الوضوء بالصلاة . الرابع — من مواظبة رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك . **أَحْتَجُّ مِنْ أَجَازِ ذَلِكَ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّ لَا تَرْتِيبَ فِي غَسْلِ أَعْضَاءِ الْجَنَابَةِ ، فَكَذَلِكَ غَسْلُ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى فِي ذَلِكَ الْفَسْلُ لَا التَّبْدِيعَ .** وروى عن علي أنه قال : **مَا أَبَالَى إِذَا آمَمْتُ وَضُوءِي بِأَيِّ أَعْضَائِي بَدَأْتُ ، وَمَنْ عَمِدَ اللَّهُ بِنَ مَسْعُودٍ قَالَ : لَا بَأْسَ أَنْ تَبْدَأَ بِرِجْلِكَ قَبْلَ يَدَيْكَ ؛ قَالَ الْبَارِقُطِيُّ :** هذا مُرْسَلٌ وَلَا يَثْبُتُ . **وَالْأَوَّلَى وَجُوبُ التَّرْتِيبِ . وَافَهُ أَهْلُ .**

الثامنة عشرة — **إِذَا كَانَ فِي الْأَسْتِغْنَالِ بِالْوُضُوءِ فَوَاتَ الْوَقْتُ لَمْ يَتِمَّ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ ، وَمَالِكٌ يَمْوُزُ التَّيَمُّمَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ التَّيَمُّمَ إِنَّمَا جَاءَ فِي الْأَصْلِ لِحِفْظِ وَقْتِ الصَّلَاةِ ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَوَجِبَ تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ إِلَى حِينَ وَجُودِ الْمَاءِ .** **أَحْتَجُّ الْجُمْهُورَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : « فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا »** وهذا واجدٌ ، فقد علم شرط صحة التيمم فلا يتيمم .

التاسعة عشرة - وقد استدل بعض العلماء بهذه الآية على أن إزالة النجاسة ليست بواجبة؛ لأنه قال: «إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ» ولم يذكر الاستنجاء وذكر الوضوء، فلو كانت إزالتها واجبة لكانت أول مبدوء به؛ وهو قول أصحاب أبي حنيفة، وهى رواية أشهب عن مالك. وقال ابن وهب عن مالك: إزالتها واجبة في الذكر والنسيان؛ وهو قول الشافعي. وقال ابن القاسم: تجب إزالتها مع الذكر، وتسقط مع النسيان. وقال أبو حنيفة: تجب إزالة النجاسة إذا زادت على قدر الدرهم البتلي^(١) - يريد الكبير الذي هو على هيئة المقتال - قياساً على فم المخرج المعتاد الذي ضُي عنه. والصحيح رواية ابن وهب؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال في صاحبي القبرين: «يُعَذِّبانَ وما يُعَذِّبانَ في كبيرٍ» أما أحدهما فكان يمشي بالنسيئة وأما الآخر فكان لا يستبرئ من بوله» ولا ينبغي إلا على ترك الواجب، ولا حجة في ظاهر القرآن؛ لأن الله سبحانه وتعالى إنما بين من آية الوضوء صفة الوضوء خاصة، ولم يتناول إزالة النجاسة ولا غيرها.

الموتية عشرين - وفلت الآية أيضاً على المسح على الخفين كما بينا؛ ولما لك في ذلك ثلاث روايات؛ الإنكار مطلقاً كما يقوله الخوارج؛ وهذه الرواية منكروة وليست بصحيحة. وقد تقدم. الثانية - يمسح في السفر دون الحضر؛ لأن أكثر الأحاديث بالمسح إنما هي في السفر؛ وحديث السبابة يدل على جواز المسح في الحضر؛ أخرجه مسلم من حديث عديبة قال: فلقد رأيته وأنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم نتماشى، فافى سبابة قوم خلف حائط، فقام كما يقوم أحدكم فقال فأنقذت منه، فأشار إلى فجئت فقممت صد حقيقه حتى فرغ - زاد في رواية - فتوضأ ومسح على خفيه. ومثله حديث شريح بن هانئ قال: أتيت عائشة أسأله عن المسح على الخفين فقالت: عليك يا بن أبي طالب فسله؛ فإنه كان يسافر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فسأله فقال: جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم للسافر ثلاثة أيام وليلتين ولقيم يوماً وليلة؛ - وهى الرواية الثالثة - يمسح حضراً وسفراً؛ وقد تقدم ذكرها.

(١) ذكر التيمى ضرباً من القرد يقال لها البتية؛ قال: إن رأس البتل ضرباً من ضرب الخياط بسكة كسروية.

(٢) السبابة الموضع الذي يرى فيه الثراب وما يكس من المنازل، وإضافتها إلى القوم إشارة تخصيصهم لا ملك؛ لأنها كانت مواتاً مباحة.

الحادية والعشرون — ويسمح المسافر عند مالك على الخفين بغير توقيت ، وهو قول الليث بن سعد ؛ قال ابن وهب سمعت مالكا يقول : ليس عند أهل بلدنا في ذلك وقت . وروى أبو داود من حديث أبي بن عبيدة أنه قال : يا رسول الله أمسح على الخفين ؟ قال : نعم . قال : يوما ؟ قال : يوما . قال : ويومين ؟ قال : ويومين . قال : وثلاثة أيام ؟ قال : نعم وما شئت . في رواية "نعم وما بدا لك" . قال أبو داود : وقد اختلف في إسناده وليس بالقوى . وقال الشافعي وأحمد بن حنبل والتهان والطبري : يمسح المقيم يوما وليلة ، والمسافر ثلاثة أيام على حديث شريح وما كان مثله ؛ وروى عن مالك في رسالته إلى هرون أو بعض الخلفاء ، وأنها أصحابه .

الثانية والعشرون — والمسح عند جميعهم لمن ليس خفيه على وضوء ؛ لحديث المغيرة بن شعبة أنه قال : كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة في سبيل — الحديث — وفيه : فأهويت لأتزعج خفيه فقال : "دعهما فإن أدخلتما طاهريين" ومسح عليهما . ورأى أصبغ أن هذه طهارة التيمم ، وهذا بناء منه على أن التيمم يرفع الحدث . وشذ داود فقال : المراد بالطهارة ما هنا هي الطهارة من النجس فقط ؛ فإذا كانت رجلا طاهريين من النجاسة جاز للمسح على الخفين . وسبب الخلاف الاشتراك في اسم الطهارة .

الثالثة والعشرون — ويجوز عند مالك المسح على الخلف وإن كان فيه تحرق يسير : قال ابن خزيمة متناد : معناه أن يكون التحرق لا يمنع من الانتفاع به ومن لبسه ، ويكون مثله يمشي فيه . وبمثل قول مالك هذا قال الليث والثوري والشافعي والطبري ؛ وقد روى عن الثوري والطبري إجازة المسح على الخلف المحرق جملة . وقال الأوزاعي : يمسح على الخلف وعلى ما ظهر من القدم ؛ وهو قول الطبري . وقال أبو حنيفة : إذا كان ما ظهر من الرجل أقل من ثلاث أصابع مسح ، ولا يمسح إذا ظهر ثلاث ؛ وهذا تحديد يحتاج إلى توقيف . ومعلوم أن أخفاف الصمغة رضى الله عنهم وغيرهم من التابعين

كانت لا تسلم من الخرق اليسير، وذلك متجاوز عند الجمهور منهم. وروى عن الشافعي إذا كان الخرق في مقدم الرجل أنه لا يجوز المسح عليه. وقال الحسن بن حي: يمسح على الخلف إذا كان ما ظهر منه يغطيه الجورب، فإن ظهر شيء من القدم لم يمسح؛ قال أبو عمر: هذا على مذهبه في المسح على الجوربين إذا كانا نقيين؛ وهو قول الثوري وأبي يوسف ومحمد وهي:

الرابعة والعشرون — ولا يجوز المسح على الجوربين عند أبي حنيفة والشافعي إلا أن يكونا مجلدين؛ وهو أحد قول مالك، وله قول آخر أنه لا يجوز المسح على الجوربين وإن كانا مجلدين. وفي كتاب أبي داود عن المغيرة بن شعبة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضع مسح على الجوربين والتملين؛ قال أبو داود: وكان عبد الرحمن بن مهاد لا يحتث بهذا الحديث؛ لأن المعروف عن المغيرة أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين؛ وروى هذا الحديث عن أبي موسى الأشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم وليس بالقوي ولا بالمتمصل. قال أبو داود: ومسح على الجوربين على بن أبي طالب ^(١) [وأبو] مسعود والبراء بن عازب وأُس بن مالك وأبو أمامة وسهل بن سعد وعمر بن حُرَيْث؛ وروى ذلك عن عمر بن الخطاب وابن عباس؛ رضي الله عنهم أجمعين.

قلت: وأما المسح على التعلين فروى أبو محمد التميمي في مسنده حديثاً أبو نعيم أخبرنا يونس عن أبي إسحق عن عبد خير قال: رأيت علياً توضع مسح على التعلين فوسّع ثم قال: لولا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كما رأيتوني فعلت لرأيت أن باطن القدمين أحق بالمسح من ظاهرهما؛ قال أبو محمد التميمي رحمه الله: هذا الحديث منسوخ بقوله تعالى: «فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ».

قلت: وقول علي — رضي الله عنه — (لرأيت أن باطن القدمين أحق بالمسح من ظاهرهما) مثله قال في المسح على الخفين، أخرجه أبو داود عنه قال: لو كان الدين بالראي لكان باطن الخلف أولى بالمسح من أعلاه، وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيه. قال

(١) التصحيح من «كتاب» أبي داود. وفي الأصل «ابن مسعود».

(٢) كان اسمه «عبد الله» فغيره النبي صلى الله عليه وسلم (الإصابة).

مالك والشافعي فيمن مسح ظهور خفيه دون بطونهما : إن ذلك يميزه ؛ إلا أن مالكاً قال : من فعل ذلك أعاد في الوقت ؛ ومن مسح حل باطن الخفين دون ظاهرهما لم يميزه ، وكان عليه الإعادة في الوقت وبمده ؛ وكذلك قال جميع أصحاب مالك إلا شيء روى عن أشهب أنه قال : باطن الخفين وظاهرهما سواء ، ومن مسح باطنهما دون ظاهرهما لم يعد إلا في الوقت . وروى عن الشافعي أنه قال يميزه مسح بطونهما دون ظهورهما ؛ والمشهور من مذهبه أنه من مسح بطونهما واقتصر عليهما لم يميزه وليس بما صح . وقال أبو حنيفة والثوري : يمسح ظاهري الخفين دون باطنهما ؛ وبه قال أحمد بن حنبل وإسحق وجماعة ، والمختار عند مالك والشافعي وأصحابهما مسح الأعل والأسفل ، وهو قول ابن عمر وابن شهاب ؛ لما رواه أبو داود والدارقطني عن المنخبة بن شعبة قال : وضأت رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك فمسح أعل الخلف وأسفله ؛ قال أبو داود : روى أن ثورا لم يسمع هذا الحديث من وجاء بن حيوة .

الخامسة والعشرون — وأخطفوا فيمن تزع خفيه وقد مسح عليهما حل أقوال ثلاثة : الأول — ينسل رجله مكانه وإن أخر استأنف الوضوء ؛ قاله مالك والليث ، وكذلك قال الشافعي وأبو حنيفة وأصحابهما ؛ وروى عن الأوزاعي والنخعي ولم يذكر مكانه . الثاني — يستأنف الوضوء ؛ قاله الحسن بن حي ، وروى عن الأوزاعي والنخعي . الثالث — ليس عليه شيء وبصلى كما هو ؛ قاله ابن أبي ليلى والحسن البصري ، وهي رواية عن إبراهيم النخعي رضي الله عنهم .

السادسة والعشرون — قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ﴾ وقدمضي في « النساء » معنى الجنب . « اظهوروا » أمر بالافتسال بالماء ؛ ولذلك رأى عمر وابن مسعود . رضي الله عنهما — أن الجنب لا يتيمم البتة بل يدع الصلاة حتى يجد الماء . وقال الجمهور من الناس : بل هذه العبارة هي لواحد الماء ، وقد ذكر الجنب بعد في أحكام عديم الماء بقوله : « أَوْ لَا مَسَّكُمْ »

النِّسَاءَ والملازمة هنا الجماع ؛ وقد صح عن عمر وأبن مسعود أنهما رجعا إلى ما عليه الناس وأن الجنب يتيم . وحديث عمران بن حصين نص في ذلك ، وهو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا مقتلا لم يصل في القوم فقال : « يا فلان ما منعك أن تصل في القوم » فقال : يا رسول الله أصابني جنابة ولا ماء . قال : « عليك بالصعيد فإنه يكفيك » أخرجه البخاري .

النسابة والمشرون — قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ ﴾ تقدم في « النساء » مستوفى ، وتزيد هنا مسألة أصولية أغفلناها هناك ، وهي تفصيل العموم بالمسألة الغالية ؛ فإن الغائط كناية عن الأحداث الخارجة من المخرجين كما بيناه في « النساء » فهو عام ، غير أن جل علمائنا خصصوا ذلك بالأحداث المتادة الخارجة على الوجه المتاد ، فلو خرج غير المتاد كالخصى والتدود ، أخرج المتاد على وجه السكس والمرضى لم يكن شيء من ذلك ناقضا ، وإنما صاروا إلى اللفظ ؛ لأن اللفظ مهما تقرر لمدلوله جرت غالب في الاستعمال ، سبق ذلك الغالب لفهم السامع حالة الإطلاق ، وصار غيره مما وضع له اللفظ بعيدا عن الذهن ، فصار غير مدلول له ، وصار الحال فيه كالحال في البداية ؛ فإنها إذا أطلقت سبق منها الذهن إلى ذوات الأربع ، ولم تحظر الخلة ببال السامع فصارت غير مرادة ولا مدلولة لذلك اللفظ ظاهرا . والمخالف يقول : لا يلزم من سبقية الغالب أن يكون النادر غير مراد ؛ فإن تناول اللفظ لهما واحد وضعا ، وذلك يدل على شعور المتكلم بهما قصدا ، والأول أصح ، ويقتضيه في كتب الأصول .

الثامنة والمشرون — قوله تعالى : ﴿ أَوْ لَمْ يَسْمَعْهُمُ النِّسَاءُ ﴾ روى عبيدة عن عبد الله بن مسعود أنه قال : القُبلة من اللس ، وكل مادون الجماع لس ؛ وكذلك قال ابن عمر واختاره محمد بن يزيد قال : لأنه قد ذكر في أول الآية ما يجب على من جامع في قوله : « وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا » . وقال عبد الله بن عباس : اللس والمسن والنشيان الجماع ، ولكنه عز وجل يَكْفِي . وقال

بجاهد في قول الله عز وجل : « وَإِذَا حُرُّوا بِالْقَوْسِ وَأَكْرَامًا » إذا ذكروا التكاح كنوا عنه ؛ وقد مضى في « النساء »^(١) القول في هذا الباب مستوفى والحمد لله .

الثامنة والعشرون : قوله تعالى : (قُلْ تَجِدُوا مَاءً) قد تقدم في « النساء »^(٢) أن مدمه يترتب للصحيح الحاضر بأن يسجن أو يربط ، وهو الذي يقال فيه إنه إن لم يجد ماء ولا تراباً وغشى خروج الوقت ؛ اختلف الفقهاء في حكمه على أربعة أقوال : الأول — قال ابن خزيمة متناد : الصحيح من مذهب مالك أنه لا يصل ولا شيء عليه ؛ قال : ورواه المدنيون عن مالك ؛ قال : وهو الصحيح من المذهب . وقال ابن القاسم : يصل ويبيد ؛ وهو قول الشافعي . وقال أشهب : يصل ولا يبيد . وقال أصبغ : لا يصل ولا يقضي ؛ وبه قال أبو حنيفة . قال أبو عمر بن عبد البر : ما أعرف كيف أقدم ابن خزيمة متناد على أن جعل الصحيح من المذهب ما ذكر ، وهل خلافه جهور السلف وائمة الفقهاء وجامعة المالكيين ، وأظنه ذهب إلى ظاهر حديث مالك في قوله : وليسوا على ماء — الحديث — ولم يذكر أنهم صلوا ؛ وهذا لا محجة فيه . وقد ذكره هاشم بن حروة عن أبيه عن عائشة في هذا الحديث أنهم صلوا بغير وضوء ولم يذكر إعادة ؛ وقد ذهب إلى هذا طائفة من الفقهاء . قال أبو نور : وهو القياس .

قلت : وقد أحتج المزي في ذكركم الكفا الطبري بما ذكر في قصة الغلادة عن عائشة رضي الله عنها حين ضلت ، وأن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الذين بشتم لطلب الغلادة صلوا بغير تيمم ولا وضوء وأخبروه بذلك ؛ ثم نزلت آية التيمم ولم ينكر عليهم فعلها بلا وضوء ولا تيمم ، والتيمم متى لم يكن مشروطاً فقد صلوا بلا طهارة أصلاً . ومنه قال المزي : ولا إعادة ؛ وهو نص في جواز الصلاة مع عدم الطهارة مطلقاً عند تعذر الوصول إليها ؛ قال أبو عمر : ولا ينبغي حمل على المعنى عليه ؛ لأن المعنى عليه مغلوب على عقله وهذا معه عقله . وقال ابن القاسم وسائر العلماء : الصلاة عليه واجبة إذا كان معه عقله ، فإذا زال الساع له نوصاً

(١) راجع ج ٥ ص ٢٢٣ وما بعدها طبعه أول أرثانية . (٢) راجع ج ٥ ص ٢٢٨ طبعه أول أرثانية .

(٣) كذا بالأصبع ، ولعله قول بهجور لأبي حنيفة ؛ وإلا فانه لا يقول بعدم القضاء ؛ بل قال بغير الصلاة فقط ؛ والراجح من مذهبه قول صاحبه من أن فاته الطهورين يصل صلاة صورية ؛ ويبيد متى قدر .

أو تيمم وصلى، وعن الشافعي روايتان؛ المشهور عنه يصلي كما هو ويميد؛ قال المُنْزِي: إذا كان محبوساً لا يقدر على تراب نظيف صلى وأعاد؛ وهو قول أبي يوسف ومحمد والثوري والطبري.
وقال زُفَر بن الهذيل: المحبوس في الحضر لا يصلي وإن وجد تراباً نظيفاً؛ وهذا على أصله فإنه لا يتيمم عنده في الحضر كما تقدم. قال أبو عمر: من قال يصلي كما هو ويميد إذا قدر على الطهارة فإنهم احتاطوا للصلاة بنير طهور؛ قالوا: وقوله عليه السلام "لا يقبل الله صلاة بنير طهور" لمن قدر على طهور؛ فأما من لم يقدر فليس كذلك؛ لأن الوقت فرض وهو قادر عليه فيصلي كما قدر في الوقت ثم يميد، فيكون قد أخذ بالاحتياط في الوقت والطهارة جميعاً.
وذهب الذين قالوا لا يصلي لظاهر هذا الحديث؛ وهو قول مالك وأبن نافع وأصبغ قالوا: من عدم الماء والصعيد لم يصلي ولم يقض إن خرج وقت الصلاة؛ لأن عدم قبولها لعدم شروطها يدل على أنه غير مخاطب بها حالة عدم شروطها فلا يترتب شيء في الذمة فلا يقضى؛ قاله غير أبي عمر، وعلى هذا تكون الطهارة من شروط الوجوب.

المؤيفة ثلاثين — قوله تعالى: ﴿تَتِمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ قد مضى في «النساء» اختلافهم في الصعيد، وحديث عمران بن حصين نص على ما يقوله مالك، إذ لو كان الصعيد التراب لقال عليه السلام للرجل عليك بالتراب فإنه يكفيك؛ فلما قال: "عليك بالصعيد" أحاله على وجه الأرض.
والله أعلم. ﴿فَأَسْحَوْا يُوجِوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ مِنْهُ﴾ تقدم في «النساء» الكلام فيه فتأمله هناك.
الحادية والثلاثون — وإذا انتهى القول بنا في الآي إلى هنا فاعلم أن العلماء تكلموا في فضل الوضوء والطهارة وهي خاتمة الباب: قال صلى الله عليه وسلم "الطهور شطر الإيمان" أخرجه مسلم من حديث أبي مالك الأشعري، وقد تقدم في «البقرة» الكلام فيه؛ قال ابن العربي: والوضوء أصل في الدين، وطهارة المسلمين، وخصوصاً لهذه الأمة في العالمين.
وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ وقال: "هذا وضوئي ووضوء الأنبياء من قبلي

(١) راجع ج ٥ ص ٢٣٦ طبة أول أو ثانية. (٢) راجع ج ٥ ص ٢٢٨ وما يسد طبة أول أو ثانية. (٣) الطهور (بالهم) الطهور «بالفتح» الماء كالوضوء والوضوء. وقال سيوطي: الطهور «بالفتح» يطلق على الماء والمصطبر به؛ وعلى هذا يجوز أن يكون الحديث يفتح الطاء ومنها. «النهاية» لابن الأثير.

ووضوء أبي إبراهيم^(١) وذلك لا يصح؛ قال غيره: ليس هذا بما رخص لقوله عليه السلام: «لكم سبعا ليس لغيركم» فإنهم كانوا يتوضئون، وإنما الذي خص به هذه الأمة الغزاة والتَّحجِيل لا بالوضوء، وهما تفضل من الله تعالى اختص بهما هذه الأمة شرفا لها ولنبينا صلى الله عليه وسلم كسائر فضائلها على سائر الأمم، كما فضل نبينا صلى الله عليه وسلم بالمقام المحمود وغيره على سائر الأنبياء، والله أعلم. قال ابن عمر: وقد يجوز أن يكون الأنبياء يتوضئون فيكتسبون بذلك الغزاة والتَّحجِيل ولا يتوضأ أتباعهم، كما جاء عن موسى عليه السلام قال: «يا رب أجد أمة كلهم كالأنبياء فأجعلها أمي» فقال: «تلك أمة محمد» في حديث فيه طول. وقد روى سالم بن عبد الله بن عمر عن كعب الأحبار أنه سمع رجلا يحدث أنه رأى رؤيا في المنام أن الناس قد جُمعوا للخصاب، ثم دعى الأنبياء مع كل نبي أمته، وأنه رأى لكل نبي نورين يمشي بينهما، ولئن أتبعه من أمته نورا واحدا يمشي به، حتى دعى بمحمد صلى الله عليه وسلم فإذا شمر رأسه ووجهه نُور كله يراه كل من نظر إليه، وإذا لمن أتبعه من أمته نُوران كُنُوز الأنبياء، فقال له كعب وهو لا يشعر أنها رؤيا: من حدثك بهذا الحديث وما علمك به؟ فأخبره أنها رؤيا، فأنشد كعب، الله الذي لا إله إلا هو لقد رأيت ما تقول في منامك؟ فقال: نعم والله لقد رأيت ذلك، فقال كعب: والذي تسمى بيده — أوقال والذي بعث محمدا بالحق — إن هذه لصفة أحمد وأمنه، وصفة الأنبياء في كتاب الله، لكأن ما نقوله من التوراة، أسنده في كتاب «الغهد». قال أبو عمر: وقد قيل: إن سائر الأمم كانوا يتوضئون والله أعلم، وهذا لا أعرفه من وجه صحيح. وخرج مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إذا توضأ العبد المسلم أو المؤمن فغسل يديه خرج من وجهه كل خطيئة نظر إليها بعينه مع الماء أو أقرقطر الماء فإذا غسل يديه خرج من يديه كل خطيئة كان بطشتها يده مع الماء أو مع أقرقطر الماء فإذا غسل رجليه خرجت كل خطيئة كان مشتها رجليه مع الماء أو مع أقرقطر الماء حتى يخرج نقيا من الذنوب». وحديث مالك عن عبد الله البصامي

(١) صلاة. (٢) هوشك من الزمان، وهكذا قوله: «مع الماء أو مع أقرقطر الماء». التوى.

أَكْبَلُ، والصواب أبو عبد الله لا عبد الله، وهو ما وهم فيه مالك، وأسمه عبد الرحمن بن صُئيلة تابعي شامي كبير لإدراكه أول خلافة أبي بكر، قال أبو عبد الله الصنابحي: قدمت مهاجرا إلى النبي صلى الله عليه وسلم من اليمن فلما وصلنا الجحفة إذا براكب قلنا له ما الخبر؟ قال: دفنا رسول الله صلى الله عليه وسلم منذ ثلاثة أيام. وهذه الأحاديث وما كان في معناها من حديث عمرو بن حمزة وغيره تفيد أن المراد بها كون الوضوء مشروعا لعبادة لدحض الآثام، وذلك يقتضي افتقاره إلى نية شرعية؛ لأنه شرع لمحو الإثم ورفع التورجات عند الله تعالى.

الثانية والثلاثون - قوله تعالى: «مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ أَى من ضيق في الدين؛ دليله قوله تعالى: «وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ»، و«من» صلة أى ليجعل عليكم حرجا. (ولكن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ) أى من الذنوب كما ذكرنا من حديث أبي هريرة والصنابحي. وقيل: من الحديث والجنابة. وقيل: لتستحقوا الوصف بالطهارة التي يوصف بها أهل الطاعة. وقرا سعيد بن المسيب «لِيُطَهِّرَكُمْ» والمعنى واحد، كما يقال نجاه وأنجاه. (وَلِيُزِيلَ عَنْكُمْ نَجَسَهُ) أى بالترخيص في التيمم عند المرض والسفر. وقيل: بتبيان الشرائع. وقيل: بغفران الذنوب. وفي الخبر: «تمام النعمة دخول الجنة والنجاة من النار». (لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ) أى لتشكروا نعمته فقبلوا على طاعته.

قوله تعالى: «وَأَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمِمَّا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ أَنْ تَقْرَأُوا» (١) إِذْ قُلْتُمْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأَتَقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴿٢﴾

قوله تعالى: «وَأَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمِمَّا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ أَنْ تَقْرَأُوا» (١) قيل هو الميثاق الذي في قوله عز وجل: «وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ»؛ قاله مجاهد وغيره. ونحن وإن لم نذكره فقد أخبرنا الصادق به، فيجوز أن يؤمر بالوفاء به. وقيل: هو خطاب لليهود بحفظ ما أخذ عليهم من التوراة؛ والذي عليه الجمهور من المفسرين كابن عباس والسدي

(١) الحديث أخرجه مالك في «الموطأ».

هو المهد والميثاق الذي جرى لهم مع النبي صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في المنشط والمكروه إذ قالوا سمعنا وأطعنا ، كما جرى ليلة العقبة وتحت الشجرة ، وأضافه تعالى إلى نفسه كما قال : « إِنَّمَا يَبَيِّنُونَ اللَّهَ » فبايعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عند العقبة على أن يمشوه مما يمعنون منه أضعفهم وفسادهم وأبنائهم ، وأن يرسل إليهم هو وأصحابه ، وكان أول من بايعه النبأ ابن مَرْزُوق ، وكانت له في تلك الليلة المقام المحمود في التوثيق لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، والشدة لمقدامه ، وهو القائل : والذي بعتك بالحق لئن كنت مما تمنع منه لآزنا ، فبايعنا يا رسول الله فصنع الله أبناء الحروب وأهل الخلقة ورثناها كابرا عن كابر ، انظر المشهور في سيرة ابن إسحق ، ويأتي ذكربيعة الزبوان في موضعها ، وقد اتصل هذا بقوله تعالى : « أَوْفُوا بِالْعُقُودِ » فوفوا بما قالوا ، جزاهم الله تعالى عن نبيهم وعن الإسلام شيئا ، ورضى الله عنهم وأرضاهم . (وَاتَّقُوا اللَّهَ) أي في مخالفته إنه عالم بكل شيء .

قوله تعالى : يَكَلِّمُ الَّذِينَ آمَنُوا كَوْنُوا قَوْمِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْلَمُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿١٧٠﴾ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿١٧١﴾ وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَلَٰكُوا بِعَٰثَتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ ﴿١٧٢﴾

قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ) الآية تتلصص معناها في « النساء » . والمعنى : اتهمتم عليكم نعمتي فكونوا قوامين لله ، أي لأجل ثواب الله ؛ فقوموا بحقه ، وأشهدوا بالحق من غير ميل إلى أقاربكم ، وحيف على أعدائكم ، « وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ » على ترك العدل وإيثار العلوان على الحق . وفي هذا دليل على نفوذ حكم المدعو على مدعوه في الله تعالى

(١) أزرة أي نساة وأهلكن جنن بالأزر . وليل : أراد أقصا . راجع « سيرة ابن هشام » في الأمير ج ١ ص ٢٩٣ طبع أمديا - (٢) سورة « النع » آية ١٨ - (٣) راجع به ص ٤١٠ طبع أمديا .

وقد شهدته عليه ، لأنه أمر بالعدل وإن أبغضه ، ولو كان حكه عليه وشهادته لا تجوز فيه مع البغض له لما كان لأمره بالعدل فيه وجه . ودلت الآية أيضا على أن كفر الكافر لا يمنع من العدل عليه ، وأن يقتصر بهم على المستحق من القتال والاسترقاق ، وأن المثلة بهم غير جائزة وإن قتلوا نسائنا وأطفالنا ونحونا بذلك ؛ فليس لنا أن نقتلهم بمثلة قصدا لإيصال النعم والحزن إليهم ؛ وإليه أشار عبدالله بن رواحة بقوله في القصة المشهورة : هذا معنى الآية . وتقدم في صدر هذه السورة معنى قوله : ﴿ لَا يُحَرِّمَنَّكُمْ شَنَاْنُ قَوْمٍ ﴾ . وقريء «لَا يُحَرِّمَنَّكُمْ» قال الكسائي : هما لفتان . وقال الزجاج : معنى «لَا يُحَرِّمَنَّكُمْ» لا يدخلنكم في الحرم ؛ كما تقول : آثني أى أدخلني في الإثم . ومعنى ﴿ هُوَ أَقْرَبُ لِلْقَوَى ﴾ أى لأن نتقوا الله . وقيل : لأن نتقوا النار . ومعنى ﴿ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ أى قال الله في حق المؤمنين : « لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ » أى لا تعرف كنهه أنهمم الخلق ؛ كما قال : « فَلَا تَسْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ » . وإذا قال الله تعالى : « أَجْرٌ عَظِيمٌ » و« أَجْرٌ كَرِيمٌ » و« أَجْرٌ كَبِيرٌ » فمن ذا الذى يقدر قدره ؟ . ولما كان الوعد من قبيل القول حسن إدخال اللام في قوله : « لَهُمْ مَغْفِرَةٌ » وهو في موضع نصب ؛ لأنه وقع موقع الموعود به ، على معنى وعدهم أن لهم مغفرة ، أو وعدهم مغفرة إلا أن الجملة وقعت موقع المقرد ؛ كما قال الشاعر ^(١) :

وبعدنا الصالحين لهم جزاء • وجنات وعيشا سلسيلا

وموضع الجملة نصب ؛ ولذلك عطف عليها بالنصب . وقيل : هو في موضع رفع على أن يكون الموعود به محذوف ؛ على تقدير لهم مغفرة وأجر عظيم فيها وعدهم به . وهذا المعنى من الحسن . (وَالَّذِينَ كَفَرُوا) نزلت في بني النضير . وقيل : في جميع الكفار .

قوله تعالى : يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ اِذْ هُمْ قَوْمٌ اَن يَّسُطُّوْا اِلَيْكُمْ اِيْلَيْهِمْ فَكَفَّ اِيْلَيْهِمْ عَنْكُمْ وَاَتَقُوا اللَّهَ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١١١﴾

(١) راجع ص ٤٤ من هذا الجزء . (٢) هجده البرز الكلابي .

قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هُمْ قَوْمٌ يَسْطُورُوا إِلَيْكُمْ أَيْبَسَهُمْ ۝ ﴾ .
قال جماعة : نزلت بسبب فعل الأعرابي في غزوة ذات الرقاع حين اختطف سيف^(١)
النبي صلى الله عليه وسلم وقال : من يصمك مني يا عدي ؟ كما تقدم في « النساء » .
وفي البخاري أن النبي صلى الله عليه وسلم دعا الناس فاجتمعوا وهو جالس عند النبي صلى الله
عليه وسلم ولم ياقبه . وذكر الواقدي وابن أبي حاتم أنه أسلم . وذكر قوم أنه ضرب برأسه
في ساق الشجرة حتى مات . وفي البخاري في غزوة ذات الرقاع أن أسلم الرجل غوث بن
الحارث (بالتين منقولة مفتوحة وسكون الواو بعدها [راء] ثاء مثناة) ، وقد ضم بعضهم التين ،
والأول أصح . وذكر أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي ، وأبو عبد الله محمد بن عمر الواقدي أن
أسمه دُثور بن الحارث ، وذكر أنه أسلم كما تقدم . وذكر محمد بن إسحق أن اسمه عمرو بن
جحاش وهو أخو بني النضير . وذكر بعضهم أن قصة عمرو بن جحاش في غير هذه القصة .
والله أعلم . وقال قتادة وبجاهد وغيرهما : نزلت في قوم من اليهود جاءهم النبي صلى الله عليه وسلم
يستعينهم في دية فهموا بقتله صلى الله عليه وسلم فتمنه الله منهم . قال القشيري : وقد قتل
الآية في قصة ثم يترك ذكرها مرة أخرى لأكمل ما سبق . ﴿ أَنْ يَسْطُورُوا إِلَيْكُمْ أَيْبَسَهُمْ ۝ ﴾
أى بالسوء . ﴿ فَكَفَّ أَيْبَسَهُمْ عَنْكُمْ ۝ ﴾ أى منهم .

قوله تعالى : وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ
اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ
وَوَدَّعْتُمْ يَرْسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْكُمْ
سَيِّئَاتِكُمْ وَلَأُدْخِلَنَّكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ فَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ
ذَلِكَ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴿١٧﴾

(١) اختطف السيف منه من عبده . (٢) راجع ج ٥ ص ٣٧٢ طبع أول أو لا نية .

(٣) أى لم يعاقب الأعرابي استطلاعة للكفار .

قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَآئِيلَ وَبَشَّرْنَا مِنْهُمْ آتَىٰ عَشْرَ قُرْبَآءٍ ﴾
فيه ثلاث مسائل :

الأولى - قال ابن عطية : هذه الآيات المتضمنة الخبر عن نقضهم موافيق الله تعالى
تقوى أن الآية المتقدمة في كف الأيدي إنما كانت في بني النضير ، وأختلف أهل التأويل
في كيفية بث هؤلاء النقباء بعد الإجماع على أن النقيب كبير القوم ، القائم بأمرهم الذي يُنْقَبُ
عنها ومن مصالحهم فيها . والنقاب : الرجل العظيم الذي هو في الناس على هذه الطريقة ؛
ومنه قيل في عمر رضى الله عنه : إنه كان نقابا . فالنقباء الضئان ، واحدهم نقيب ، وهو شاهد
القوم وخميتهم ؛ يقال : نَقَبَ عليهم ، وهو حسن النقيصة أى حسن الخلقية . والنقب
والنقب الطريق في الجبل . وإنما قيل نقيب لأنه يعلم دخيلة أمر القوم ، ويعرف منافيتهم
وهو الطريق إلى معرفة أمورهم . وقال قوم : النقباء الأمانة على قومهم ؛ وهذا كله قريب
بعضه من بعض . والنقيب أكبر مكانة من العريف . قال عطاء بن يسار : حملة القرآن
عرفاء أهل الجنة ؛ ذكره الداريمى في مسنده . قال قتادة - رحمه الله - وغيره : هؤلاء النقباء
قوم يكار من كل سيئ ، تكفل كل واحد سيئله بأن يؤمنوا ويتقوا الله ؛ وبحو هذا كان النقباء
ليلة العقبة ؛ بايع فيها سبعون رجلا وأمرأتان ، فاختار رسول الله صلى الله عليه وسلم من السبعين
اثنى عشر رجلا ، وسماهم النقباء اقتداء بموسى صلى الله عليه وسلم ، وقال الزبيد والشدى وغيرهما :
إنما بث النقباء من بني إسرائيل أمناء على الإطلاع على الجبارين والسبب لقوتهم ومنعتهم ؛
فساروا ليختبروا حال من بها ، ويصلحوه بما اطلموا عليه فيها حتى ينظر في النزول إليهم ؛ فاطلموا
من الجبارين على قوة عظيمة - على ما أتى - وظنوا أنهم لا قبل لهم بها ؛ فتماقدا بينهم
على أن يخفوا ذلك عن بني إسرائيل ، وأن يصلحوا به موسى عليه السلام ، فلم انصرفوا إلى
بني إسرائيل خان منهم عشرة فمزفوا قراياتهم ؛ ومن تقوه على سرهم ؛ ففشا الخبر حتى أوجج
أمر بني إسرائيل وقالوا : « أَذْهَبَ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا إِنَّا هُنَا قَاعِدُونَ » .

الثانية - ففى الآية دليل على قبول خبر الواحد فيها يقتصر إليه المرء ، ويحتاج إلى إطلاله
من حاجاته الدينية والدنيوية ؛ فتركب عليه الأحكام ، ويرتبط به الحلال والحرام ؛ وقد جاء

مثله في الإسلام؛ قال صلى الله عليه وسلم هوَازِن : «أرجعوا حتى يرفع إلينا عُراؤكم أمركم». أخرجه البخاري .

الثالثة — وفيها أيضا دليل على اتخاذ الجاسوس . والتجسس التَّجَسُّس . وقد بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بِنَهْشَةَ عِينًا ؛ أخرجه مسلم . وسيأتي حكم الجاسوس في «المنتجة» إن شاء الله تعالى . وأما أسماء نقيباء بني إسرائيل فقد ذكر أسماهم محمد بن حبيب في «المجبر» فقال : من مسبط روبيل شموع بن ركوب ، ومن مسبط شمعون شوقوط بن حوري ، ومن مسبط يهوذا كالب بن يوقنا ، ومن مسبط الساحر يوغول بن يوسف ، ومن مسبط أفرايم آبن يوسف يوشع بن النون ، ومن سبط بنيامين يلفي بن روقو ، ومن سبط دابالون كراييل آبن سودا ومن سبط ملشا بن يوسف كدي بن موشا ، ومن سبط دان عمائيل بن كسل ، ومن مسبط شيرستور آبن ميخائيل ، ومن سبط هتال يوحنا بن وقوشا ، ومن سبط كاذ كوال آبن مومى ؛ فالأوثان منهم يوشع وكالب ، ودعا موسى عليه السلام على الآخرين فهلكوا مسخوطا عليهم ؛ قاله المأوردى . وأما نقيباء ليلة القبة فذكرهم في سيرة ابن إسحق ^(١) فلينظروا هناك .

قوله تعالى : (وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ) الآية . قال الزبيعي بن أنس : قال ذلك للنقباء . وقال غيره : قال ذلك لجميع بني إسرائيل . وكُثِرَتْ «إِة» لأنها مبتدأة . «مَعَكُمْ» منصوب لأنه ظرف ، أى بالنصر والعون . ثم ابتدأ فقال : (لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ) إلى أن قال : (لَا تُكْفِرُوا عَنْكُمْ صِغَاتِكُمْ) أى إن فعلتم ذلك (وَلَا دَخَلْتُمْ جَنَّاتٍ) . والألم في «لَئِنْ» لأم توكيد ومعناها القسم ؛ وكذا «لَا تُكْفِرُوا عَنْكُمْ» ، «وَلَا دَخَلْتُمْ» . وقيل : المعنى

(١) كان ذلك في غزوة بدر؛ وقد أرسله النبي صلى الله عليه وسلم لينظر ماذا فعلت سرايا بنيان . (٢) راجع المسئلة الخامسة والسادسة في تفسير آية ١ . (٣) قال أبو إسحاق في تفسيره «البحر المحيط» : ذكر محمد بن حبيب في «الحج» أسماء هؤلاء النقباء الذين اختارهم موسى في هذه القصة ؛ بألفاظ لا تنضبط حردها ولا شكلها ؛ وذكرها غيره بخلافه في أكثرها لما ذكره ابن حبيب لا تنضبط أيضا . وفي هامش التعليق : وقع تحريف واختلاف بين كتب التاريخ في أسماء الأسباط والنقباء منهم فقتصر . (٤) راجع سيرة ابن هشام ج ١ ص ٢٩٧ طبع أوربا .

ثُمَّ أَقَمْتُ الصَّلَاةَ لَا أَكْفَرُونَ عَنْكُمْ سِيئَاتِكُمْ ، وَتَضْمِنُ شَرْطًا أَمَرْتُ لِقَوْلِهِ : « لَا كَفَرُونَ » أَيْ إِنْ فَعَلْتُمْ ذَلِكَ لَا كَفَرُونَ . وَقِيلَ : قَوْلُهُ « لَنْ أَقَمْتُ الصَّلَاةَ » بِزَاءٍ لِقَوْلِهِ : « إِنْ أَقَمْتُمْ » وَشَرْطًا لِقَوْلِهِ : « لَا كَفَرُونَ » . وَالتَّعْزِيرُ : التَّعْظِيمُ وَالتَّوْقِيرُ ، وَأَشَدُّ أَيْ عُيِيدَةُ :

وَكَمْ مِنْ مَا جِدَ لَمْ كَرِّمْ * وَمِنْ لَيْثٍ يُعْزِدُ فِي النَّدَى

أَيْ يُعْظِمُ وَيُوقِرُ . وَالتَّعْزِيرُ : الضَّرْبُ دُونَ الْحَسَدِ وَالزُّدِّ ؛ فَقَوْلُ : عَزَّرْتُ فَلَانَا إِذَا أَدْبَيْتَهُ وَرَدَدْتَهُ مِنَ الْقَبِيحِ . فَقَوْلُهُ : « عَزَّرْتُمُوهُمْ » أَيْ رَدَدْتُمْ عَنْهُمْ أَصْدَاءَهُمْ . (وَأَقْرَضْتُمْ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا) بِنِيِ الْمَصْدَقَاتِ ، وَلَمْ يَقُلْ إِقْرَاضًا ، وَهَذَا عَمَّا جَاءَ مِنَ الْمَصْدَرِ بِخِلَافِ الْمَصْدَرِ كَقَوْلِهِ : « وَاللَّهِ أَنْتُمْ كُنْتُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا » ، « فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ » وَقَدْ تَقَدَّمَ ^(١) . ثُمَّ قِيلَ : « حَسَنًا » أَيْ طَيِّبَةً بِهَا فَرُوسَكُمْ . وَقِيلَ يَتَنَوَّنُ بِهَا وَجْهَ اللَّهِ . وَقِيلَ حَلَالًا . وَقِيلَ « قَرْضًا » أَسْمَ لَا مَصْدَرٍ . (فَهَنْ كَفَرْتُمْ ذَلِكَ مِنْكُمْ) أَيْ بَعْدَ الْمِيثَاقِ . (فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ) أَيْ أَخْطَأَ قَعْدَ الطَّرِيقِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قَوْلُهُ تَعَالَى : فِيمَا نَقُضُهُمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَلْسَةً يَجْرِفُونَ أَلْكَامَهُمْ عَنْ مَوَاضِعِهِمْ وَكَسُوا حُظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَافِيَةٍ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴿١٧﴾

قَوْلُهُ تَعَالَى : (فِيمَا نَقُضُهُمْ مِيثَاقَهُمْ) أَيْ فَبِنَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ ، « مَا » زَائِدَةٌ لِلتَّوَكِيدِ ؛ عَنْ قَادَةِ وَسَائِرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَذَلِكَ أَنَّهَا تَوَكَّدَ الْكَلَامَ بِمَعْنَى تَمَكَّنَهُ فِي النَّفْسِ مِنْ جِهَةِ حَسَنِ النِّظَمِ ، وَمِنْ جِهَةِ تَكَثُّرِهِ لِلتَّوَكِيدِ ؛ كَمَا قَالَ :

* لَيْسَ مَا يَسُودُ مِنْ يَسُودُ *

فالتأكيد بسلامة موضوعه كالتأكيد بالترديد. (تَعْتَمُّدُهُ) قال ابن عباس : عَدَبْنَاهُمْ بِالْجَزِيَةِ . وقال الحسن ومقاتل : بالمسخ . عطاه : أهدناهم ؛ واللحن الإيذاء والطرده من الرحمة . (وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً) أى صُلْبَةً لَا تَبَى خَيْرًا وَلَا تَفْعَلُهُ ؛ والقاسية والماتية بمعنى واحد . وقرأ الكسائي وحزمة « قَاسِيَةً » بتشديد الياء من غير ألف ؛ وهى قراءة ابن مسعود والنَّعْيِ وَيُحْيِي بِن وَثَاب . والعام القَيْسَى الشَّدِيد الذى لا مطر فيه . وقيل : هو من الدَّهَامِ الْقَاسِيَاتِ أى الفاسدة الرديشة ؛ فعنى « قَاسِيَةً » على هذا ليست بمخالصة الإيمان ، أى فيها هُفَاق . قال النحاس : وهذا قول حسن ؛ لأنه يقال : درهم قَيْسَى إِذَا كَانَ مَفْشُوشًا بِنَّحَاسٍ أَوْ غَيْرِهِ . يقال : درهم قَيْسَى (يُخَفِّفُ السَّيْنَ مُشَدِّدَ الْيَاءِ) مثال شَيْءٍ أى زَائِفٍ يَذْكُرُ ذَلِكَ أَبُو بَيْدٍ وَأَشَدُّ : مَا صَوَاهِلُ فِي مُمِّ السَّلَامِ كَمَا * صَاحَ الْقَاسِيَاتُ فِي أَيْدِي الصَّبَارِيفِ .^(١)

يصف وقع المساحى فى الحجارة . وقال الأصمى وأبو عبيد : درهم قَيْسَى كَأَنَّهُ مَرْزَبٌ قَاسِيٌّ . قال القُشَيْرَى : وهذا بعيد ؛ لأنه ليس فى القرآن ما ليس من لغة العرب ، بل الدرهم الْقَيْسَى من القسوة والشدة أيضا ؛ لأن ما قُلتَ تَقَرَّرَتْهُ يَقْسُو وَيَصْلُبُ . وقرأ الأعشى : « قَاسِيَةً » بتخفيف الياء على وزن فَعْلَةٍ نَحْوِ عَمِيَةٍ وَتَقِيَةٍ ؛ من قَيْسَى يَقْسَى لَا مِنْ قَسَا يَقْسُو . وقرأ الباقر على وزن فاعِلَةٍ ؛ وهو اختيار أبو عبيد ؛ وهما لثنان مثل المَلِيَّةِ والمَالِيَةِ ، وَالزَّرَكِيَّةِ وَالزَّرَاكِيَّةِ . قال أبو جعفر النحاس : أولى ما فيه أن تكون قَاسِيَةً بمعنى قاسية ، إلا أن فَعْلَةً أَبْلَغُ مِنْ فَاعِلَةٍ . فالمنى : جعلنا قلوبهم غليظة ثابته عن الإيمان والتوفيق لطاعته ؛ لأن القوم لم يوصفوا بشيء من الإيمان فتكون قلوبهم موصوفة بأن إيمانها خالطه كفر ، كالنَّهَامِ الْقَاسِيَةِ الَّتِي خَالَطَهَا عَيْشٌ . قال الرازي :

* قد قصوت وقست لِدَانِي *

(مُحَرَّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ) أى يَتَأَوَّلُونَهُ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ ، وَيَلْقَوْنَ ذَلِكَ إِلَى الْعَوَامِ . وقيل : معناه يَتَدَلَّلُونَ حُرُوفَهُ . و « مُحَرَّفُونَ » فى موضع نصب ، أى جعلنا قلوبهم قاسية عجزين .

(١) البيت لأبي زيد اللاتى . والصواب (جمع الصاحلة) مصدر على فاعلة بمعنى الصهيل وهو الصوت .

(٢) المساحى (جمع سحاة) ؛ وهى المخرقة من الحديد .

وقرأ السَّامِيُّ وَالْتَحَى « الكلام » بالالف؛ وذلك أنهم فُتروا صفة عهد صلى الله عليه وسلم وآية الرجم . (وَتَسُوا حَظًّا مِمَّا دُكِّرُوا بِهِ) أى نسوا عهد الله الذى أخذه الأنبياء عليهم من الإيمان بحمد صلى الله عليه وسلم، وبيان منته . (وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ) أى وأنت يا محمد لا تزال الآن تهف (عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ) والخائنة الخيانة؛ قاله قتادة . وهذا جائز فى اللغة، ويكون مثل قولهم : قاتلة بمعنى قلولة . وقيل : هو تمت لمحدوف والتقدير فرقة خائنة . وقد تقع « خائنة » للواحد كما يقال : رجل فساة وعلامة؛ فحاشة كل هذا للبالغة؛ يقال : رجل خائنة إذا بالغت فى وصفه بالخيانة . قال الشاعر :
 حَدَّثْتُ فَسَكًا بِالْوَفَاءِ وَلَمْ تَكُنْ * لِلْفَدْرِ خَائِنَةً مِثْلَ الإصْبَعِ

قال ابن عباس : « عَلَى خَائِنَةٍ » أى معصية . وقيل : كذب وفسور . وكانت خيانتهم هضمهم العهد بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومظاهرتهم المشركين على حربته؛ كيوم الأحزاب وغير ذلك من مهمهم بقتله وسبه . (إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ) لم يبقوا؛ فهو استثناء متصل من الماء والميم اللتين فى « خَائِنَةٍ مِنْهُمْ » . (فَأَعْفُ عَنْهُمْ وَأَصْفَحْ) فى معناه قولان : فأعف عنهم وأصفح مادام بينك وبينهم عهد وهم أهل ذمة . والقول الآخر - أنه منسوخ بآية السيف . وقيل بقوله عز وجل : « وَلَمَّا تَخَفُوا مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٍ » .

قوله تعالى : وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصْرُوكَ أَخَذْنَا مِيثَقَهُمْ فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا دُكِّرُوا بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ اللَّهُ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ﴿١٥﴾ يَتَأَهَّلُ الْكِتَابُ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو

(١) هو الكلابى يخاطب قريشا أخا عمير الحبش وكان له عهد دم .

وقيل :

أقرن إكليل ورايت فراسى * نعماً يتن إلى جواب ملق

(السادس) .

عَنْ كَثِيرٍ قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ ﴿١٥﴾ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ
مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ
وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿١٦﴾

قوله تعالى : ﴿وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ﴾ أى فى التوحيد والإيمان
بمحمد صلى الله عليه وسلم ، إذ هو مكتوب فى الإنجيل . ﴿فَقَسَوْا خَطًّا﴾ وهو الإيمان بمحمد
عليه الصلاة والسلام ، أى لم يعملوا بما أمروا به ، وجعلوا ذلك الهوى والتعريف بها للكفر
بمحمد صلى الله عليه وسلم . ومعنى «أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ» هو كقولك : أخذت من زيد ثوبه
وغيره ، قاله الأخفش . ورتبة «الَّذِينَ» أن تكون بعد «أَخَذْنَا» وقبل الميثاق ؛ فيكون
التقدير : أخذنا من الذين قالوا إنا نصارى ميثاقهم ، لأنه فى موضع المفعول الثانى لأخذنا ،
وتقديره عند الكوفيين : ومن الذين قالوا إنا نصارى من أخذنا ميثاقهم ، فالهاء والميم تعودان
على «مَنْ» المحذوفة ، وعلى القول الأول تعودان على «الَّذِينَ» . ولا يميز النحويون أخذنا ميثاقهم
من الذين قالوا إنا نصارى ، ولا ألينها لبست من الثياب ؛ لئلا يتقدم مضمرة على ظاهر .
وفى قولهم : «إِنَّا نَصَارَى» ولم يقل من النصارى دليل على أنهم ابتدعوا النصرانية وتسموا
بها ، روى معناه عن الحسن .

قوله تعالى : ﴿فَأَعْرِضْنَا عَنْهُمْ أَوَّاهًا وَابْقِطًا﴾ أى هيجنا . وقيل : الصبغا بهم ،
مأخوذ من النراء وهو ما يلصق الشيء بالشيء كالصمغ وشبهه . يقال : غرّى بالشيء
يغرى غرّاً «يفتح العين» مقصورا وغرّاء «بكسر النون» ممدودا إذا أولع به كأنه اتصق به .
وحكى الزماني الإغراء تسليط بعضهم على بعض . وقيل : الإغراء التحريش ، وأصله اللصوق ؛
يقال : غرّيت بالرّجل غرّاً — مقصور وممدود مفتوح الأول — إذا لصقت به . وقال كثير :
إذا قيل مهلا قالت العين بالياء * غرّاء ومثتها حوافل نهل^(١)

(١) كذا بالأصل ، راقى فى «السان» .

إذا قلت أسفطارت العين بالياء * غرّاء ومثتها مداح حنبل

وَأَعْرَيْتُ زَيْدًا بَكْبًا حَتَّى غَرِي بِهِ ؛ وَمَنْ الْغَرَاءُ الَّذِي يُغْرَى بِهِ لِلصُّوْقَةِ ؛ فَلَا إِغْرَاءَ بِالشَّيْءِ
 إِلَّا لِحَاقِهِ بِهِ مِنْ جِهَةِ التَّسْلِيْطِ عَلَيْهِ . وَأَعْرَيْتُ الْكَلْبَ أَيْ أَوْلَعْتُهُ بِالصَّيْدِ . « يَنْهَيْهُمْ » غَرَفَ
 لِلْعِدَاوَةِ . « وَالْبَقْضَاءُ » الْبِقْضُ . أَشَارَ بِهَذَا إِلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى لِتَقَدُّمِ ذِكْرِهِمَا . عَنْ السُّدِّيِّ
 وَقَتَادَةَ : بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ . وَقِيلَ : أَشَارَ إِلَى اقْتِرَاقِ النَّصَارَى خَاصَّةً ؛ قَالَهُ الرَّبِيعُ بْنُ أَنَسٍ ،
 لِأَنَّهُمْ أَقْرَبُ مَذْكُورٍ ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُمْ اقْتَرَقُوا إِلَى الْيَاقِيَّةِ وَالنَّسْطُورِيَّةِ وَالْمَلْكَانِيَّةِ ؛ أَيْ كَفَرُوا بِبَعْضِهِمْ
 بَعْضًا . قَالَ الثَّمَالِيسِيُّ : وَمِنْ أَحْسَنِ مَا قِيلَ فِي «مَعْنَى» «أَعْرَيْتَنِي بِبَعْضِهِمُ الْعِدَاوَةَ وَالْبَقْضَاءُ»
 أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَمَرَ بِعِدَاوَةِ الْكُفَّارِ وَالْبَاطِلِ مِنْهُمْ ، فَكُلَّ فِرْقَةٍ مَأْمُورَةٌ بِعِدَاوَةِ صَاحِبَتِهَا وَإِبْطَاقِهَا
 لِأَنَّهُمْ كُفَّارٌ . وَقَوْلُهُ . « (وَسَوْفَ يَنْهَيْهُمْ اللَّهُ) » تَهْدِيدٌ لَهُمْ ؛ أَيْ سَيُلْقُونَ جِزَاءَ تَقْضِ الْمِثْلِ .

قَوْلُهُ تَعَالَى : « (يَا أَهْلَ الْكِتَابِ) » الْكِتَابُ أَمْرٌ جِنْسٌ بِمَعْنَى الْكِتَابِ ؛ بِمَعْنِيهِمْ مُخَاطَبُونَ . « (قَدْ
 جَاءَكُمْ رَسُولُنَا) » عِدَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . « (يُنَبِّئُكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ) » أَيْ مِنْ
 كِتَابِهِمْ ، مِنَ الْإِيمَانِ بِهِ ، وَمِنْ آيَةِ الرَّجْمِ ، وَمِنْ قِصَّةِ أَصْحَابِ السَّبْتِ الَّذِينَ مُسَخِّو قِرْدَةٍ ؛
 فَلَهُمْ كَانُوا يُخْفُونَهَا . « (وَيَعْقُوبُ عَنْ كَثِيرٍ) » أَيْ يَتْرُكُهُ وَلَا يَبِينُهُ ، وَإِنَّمَا يَبِينُ مَا فِيهِ حِجَّةٌ عَلَى
 نَبِيِّتِهِ ، وَدَلَالَةٌ عَلَى صِدْقِهِ وَشَهَادَةٌ بِرِسَالَتِهِ ، وَيَتْرُكُ مَا لَمْ يَكُنْ بِهِ حَاجَةً إِلَى تَبْيِينِهِ . وَقِيلَ : « وَيَعْقُوبُ
 عَنْ كَثِيرٍ » يَعْنِي بِتَجَاوُزِ عَنْ كَثِيرٍ فَلَا يُخْبِرُكُمْ بِهِ . وَذَكَرَ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَحْبَابِهِمْ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلَهُ فَقَالَ : يَا هَذَا صَوْتُ عَنَّا ؟ فَأَعْرَضَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ وَلَمْ يَبِينْ ؛ وَإِنَّمَا أَرَادَ الْيَهُودِيَّ أَنْ يَظْهَرَ مُنَاقِضَةَ كَلَامِهِ ، فَلَمَّا لَمْ يَبِينْ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَامَ مِنْ عِنْدِهِ فَذَهَبَ وَقَالَ لِأَصْحَابِهِ : أَرَأَيْتُمْ أَنَّهُ صَادِقٌ فَمَا يَقُولُ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ وَجَدَ
 فِي كِتَابِهِ أَنَّهُ لَا يَبِينُ لَهُ مَا سَأَلَهُ عَنْهُ . « (قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ) » أَيْ ضِيَاءٌ ؛ قِيلَ : الْإِسْلَامُ .
 وَقِيلَ : عِدَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ ؛ عَنْ الرَّجُلِ . « (وَكِتَابٌ مُبِينٌ) » أَيْ الْقُرْآنُ ؛ فَإِنَّهُ يَبِينُ الْأَحْكَامَ ، وَقَدْ
 تَقَدَّمَ . « (يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ) » أَيْ مَارِضِيهِ اللَّهُ . « (سَبِيلَ السَّلَامِ) » طَرِيقَ السَّلَامَةِ
 الْمَوْصِلَةَ إِلَى دَارِ السَّلَامِ الْمُرْتَمَّةِ عَنْ كُلِّ آفَةٍ ، وَالْمُؤْمَنَةِ مِنْ كُلِّ خَافَةٍ ، وَهِيَ الْجَنَّةُ . وَقَالَ الْحَسَنُ
 السُّدِّيُّ : « السَّلَامُ » اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ؛ فَالْمَعْنَى دِينَ اللَّهِ - وَهُوَ الْإِسْلَامُ - كَمَا قَالَ : « إِنَّ الدِّينَ

عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ . (وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ) أى من ظلمات الكفر والجهالات إلى نور الإسلام والهدايات . (يَاذِينِ) أى بتوفيقه وإرادته .

قوله تعالى : لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأَمْرُ وَمَن فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَلِلَّهِ مَلَكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٧٧﴾

قوله تعالى : (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ) تقدم في آخر « النساء »^(١) بيانه والقول فيه . وكفر النصارى في دلالة هذا الكلام إنما كان بقولهم : إن الله هو المسيح ابن مريم حل جهة الدينونة به ؛ لأنهم لو قالوه على جهة الحكاية منكرين له لم يكفروا . (قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا) أى من أمر الله . و « يهلك » بمعنى يقدر ، من قولهم ملكت حل فلان أمره أى اقتدرت عليه . أى فمن يقدر أن يمنع من ذلك شيئاً فأعلم الله تعالى أن المسيح لو كان إلهاً لقدز على دفع ما يقبل به أو يغيره ، وقد أمات أمه ولم يتمكن من دفع الموت عنها ؛ فلو أهلكه هو أيضاً فمن يدفعه عن ذلك أو يريده . (وَلِلَّهِ مَلَكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا) والمسيح وأمه بينهما مخلوقان مخلودان محصوران ، وما أحاط به الحسد والنهاية لا يصلح للإلهية . وقال : « وما بينهما » ولم يقل وما بينهما ؛ لأنه أراد التوحيين والصنفين كما قال الراعى :

طَرَقًا فَتَكُ تَهَامِي أَقْرَبِيهَا * قُلُوبًا لَوَاقِحَ كَالْقَيْسِ وَحُولا^(٢)

فقال : « طرقات » ثم قال : « فتلك تهامى » . (يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ) يعنى من أم بلا أب آية لعبادته .

(١) راجع ص ٢١ وما بعدها من هذا الجزء . (٢) الهام : يعنى المسموم : (٣) قلص (جميع قلوب) : وهى الفتنة من الإبل . (٤) حول (جمع سائل) : وهى التى حل عليها فلم تفتح ، وقيل نعى الناقة التى لم تحمل سنة أو سنتين أو سنوات ..

قوله تعالى : وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبُّهُمْ
 قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بَشَرٌ مِمَّنْ خَلَقَ يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ
 وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَإِلَيْهِ
 الْمَصِيرُ ﴿١٨﴾

قوله تعالى : (وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبُّهُمْ) قال ابن عباس :
 خوف رسول الله صلى الله عليه وسلم قوما من اليهود النفاق فقالوا : لا نخاف إنا أبناء الله
 وأحباهم ؟ فترت الآية . قال ابن إسحق : أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم نعان بن أمية
 وبجري بن عمرو وشاس بن عدي فكلوه وكلهم ، ودعاهم إلى الله من وجل وحذرهم
 فحمتهم فقالوا : ما نخوفنا يا محمد ؟ نحن أبناء الله وأحباهم ، كقول النصاري ؛ فانزل الله عز وجل
 فيهم : « وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبُّهُمْ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ » إلى آخر الآية ؛
 قال لهم معاذ بن جبل وسعد بن جبادة وعقبة بن وهب : يا معشر يهود اتقوا الله ، فوالله إنكم
 لتعلمون أنه رسول الله ، ولقد كنتم تذكرونه لنا قبل مبعته ، وتصفونه لنا بصفته ؛ فقال رافع
 ابن خزيمة ووهب بن يهودا : ما قلنا هذا لكم ، ولا أنزل الله من كتاب بعد موسى ، ولا
 أرسل بشيرا ولا نذيرا من بعده ؛ فانزل الله عز وجل : « يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ
 لَكُمْ عَلَى قَتَرٍ مِنَ الرُّسُلِ » إلى قوله « وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ » . السدى : زعمت اليهود أن الله
 عز وجل أوحى إلى إسرائيل عليه السلام أن ولدك يكرى من الولد . قال غيره : والنصاري
 قالت نحن أبناء الله ؛ لأن في الإنجيل حكاية عن عيسى « أذهب إلى أبي وأبيكم » . وقيل المعنى :
 نحن أبناء رسل الله ، فهو على حلف مضاف . وبالجملة فإنهم رأوا لا تقسم فضلا ، فرد عليهم قولهم
 فقال : (فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ) فلم يكونوا يتحلون من أحد وجهين ؛ إما أن يقولوا هو عذبا
 فيقال لهم : فلستم إذا أبناء وأحباءه ، فإن الحبيب لا يعذب حبيبه ، وأتم قهزون عذبا به ؛
 فذلك دليل على كذبكم — وهذا هو المسمى عند الجدلين ببرهان التلطف — أو يقولوا :

لا يعذبنا فيكتبوا ما في كتبهم، وما جاءت به رسالهم، ويدعوا المعاصي وهم متقنون بمذاب المعصاة منهم؛ فيلتمون أحكام كتبهم. وقيل معنى «يُصَدِّبُكُمْ» عَذِّبُكُمْ، فهو بمعنى المُصَيِّبِ؛ أي فلم مسحكم قردة وخنازير؟ ولم عذب من قبلكم من اليهود والنصارى بأنواع العذاب وهم أمثالكم؟ لأن الله سبحانه لا يحتاج عليهم بشئ لم يكن بعد، لأنهم ربما يقولون لا تُعَذِّبْ غدا، بل يحتاج عليهم بما عرفوه. ثم قال: ﴿بَلْ أَنْتُمْ بَشَرٌ مِمَّنْ خَلَقَ﴾ أي كسائر خلقه يحاسبكم على الطاعة والمعصية، ويجازي كلا بما عمل. «يَقْرَأُونَ نِسَاءً» أي لمن تاب من اليهود. «وَيُعَذِّبُ مَنْ نِسَاءً» من مات عليها. «وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ» فلا شريك له يعارضه. «وَالْيَهُ الْمَصِيرُ» أي يشول أمر العباد إليه في الآخرة.

قوله تعالى: يَأْهَلُ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فَتْرَةٍ مِّنَ الرُّسُلِ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِن بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٠٠﴾

قوله تعالى: (يَأْهَلُ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا) . يعني هذا: صلى الله عليه وسلم . (يُبَيِّنُ لَكُمْ) أقطع حجتهم حتى لا يقولوا هذا ما جاءنا رسول . (عَلَى فَتْرَةٍ مِّنَ الرُّسُلِ) أي سكنون؛ يقال فتر الشيء سكن . وقيل: «عَلَى فَتْرَةٍ» على أقطاع ما بين النبيين؛ عن أبي علي وجماة أهل العلم، حكاه الرقائي؛ قال: والأصل فيها أقطع العمل عما كان عليه من الجدة فيه، من قولهم: فتر عن عمله وفترته عنه . ومنه فتر الماء إذا أقطع عما كان من السخونة إلى البرد . وأمرأة فائرة الطرف أي منقطعة من حدة النظر . وفور البدن كفتور الماء، والفتر ما بين السبابة والإيهام إذا فطحما . والمعنى؛ أي مضت للرسول مدة قبله . وأختلف في قدر مدة تلك الفترة؛ فذكر محمد بن سعد في كتاب «الطبقات» عن ابن عباس قال: كان بين موسى بن عمران وصفي بن مريم عليها السلام ألف سنة وسبعائة سنة، ولم يكن بينهما فترة، وأنه أرسل بينهما ألف نبي من بني إسرائيل

سوى من أرسل من غيرهم . وكان بين ميلاد عيسى ، والنبي صلى الله عليه وسلم خمسمائة سنة .
 وثم تسعون سنة ، بعث في أولها ثلاثة أنبياء ، وهو قوله تعالى : « إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ
 فَكَذَّبُوهُمَا فَهَبْنَا ثَالِثًا » والذي عزز به « شمعون » وكان من الحواريين ، وكانت الفقرة
 التي لم يبعث الله فيها رسولا أربعمائة سنة وأربعمائة وثلاثين سنة . وذكر الكلبي أن بين عيسى
 وعهد عليهما السلام خمسمائة سنة وتسع وستين ، وبينهما أربعة أنبياء ، واحد من العرب
 من بني عيس وهو خالد بن سنان . قال القشيري : ومثل هذا مما لا يعلم إلا بخبر صدق .
 وقال قتادة : كان بين عيسى وعهد عليهما السلام ستمائة سنة ، وقاله مقاتل والضحاك وهب
 ابن منبه ، إلا أن هباً زاد عشرين سنة . وعن الضحاك أيضاً أربعمائة وبضع وثلاثون سنة .
 وذكر ابن سعد عن عكرمة قال : بين آدم ونوح عشرة قرون ، كلهم على الإسلام . قال
 ابن سعد : أخبرنا محمد بن عمرو بن واقد الأسامي عن غير واحد قالوا : كان بين آدم ونوح
 عشرة قرون والقرن مائة سنة ، وبين نوح وإبراهيم عشرة قرون ، والقرن مائة سنة ، وبين
 إبراهيم وموسى بن عمران عشرة قرون ، والقرن مائة سنة ، فهذا ما بين آدم وعهد عليهما السلام
 من القرون والستين . والله أعلم . (أَنْ تَقُولُوا) أى ثلثاً أو كراهية أن تقولوا ؛ فهو في موضع
 نصب . (مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ) أى مُبَشِّر . (وَلَا نَذِيرٍ) أى مُنْذِر . ويجوز « مِنْ بَشِيرٍ
 وَلَا نَذِيرٍ » على الموضع . قال ابن عباس : قال معاذ بن جبل وسعد بن جُبادة وعقبة بن وهب
 لليهود : يا مشريه يهود آتوا الله ، فواكه إنكم تعلمون أن محمداً رسول الله ، وقد كنتم تكذرونه لنا
 قبل مبعثه وتصفونه بصفته ؛ فقالوا : ما أنزل الله من كتاب بعد موسى ولا أرسل بعده
 من بَشِيرٍ ولا نَذِيرٍ . فقلت الآية . (وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) على إرسال من شاء من خلقه .
 وقيل : قد ير على الجواز ما يشر به وأنذر منه .

(١) زُيادة «من» في الفاعل الباقية في نبي الهوى . «روح المعاني» .

قوله تعالى : وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَاقَوْمِ ادْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ وَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا وَآتَاكُمْ مَا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ ﴿٦٥﴾ يَنقُومِ ادْخُلُوا الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَرْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِكُمْ فَتَنقَلِبُوا خَاسِرِينَ ﴿٦٦﴾ قَالُوا يَمُوسَى إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ وَإِنَّا لَنَندْخُلُهَا حَتَّى يَخْرُجُوا مِنهَا فَلَمَّا يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِنَّا دَاخِلُونَ ﴿٦٧﴾ قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِّمَنَ الَّذِينَ يُخَافُونَ أَنِّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَ ادْخُلُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ فَإِذَا دَخَلْتُمُوهُ فَإِنَّكُمْ غَالِبُونَ وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿٦٨﴾ قَالُوا يَمُوسَى إِنَّا لَنَندْخُلُهَا أَبَدًا مَا دَامُوا فِيهَا فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَتَنْتَبِهَا إِنَّا هُنَا مُعْتَدُونَ ﴿٦٩﴾ قَالَ رَبِّ إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي فَافْرِقْ بَيْنَنَا وَقَوْمِ الْقَاسِفِينَ ﴿٧٠﴾ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ ﴿٧١﴾

قوله تعالى : (وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ ادْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) .

تبيين من الله تعالى أن أسلافهم تجردوا على موسى وعصوه ، فكل ذلك هؤلاء على عهد عليه السلام ، وهو تسلية له ؛ أي يا أيها الذين آمنوا اذكروا نعمة الله عليكم ، واذكروا قصة موسى . ورؤى عن عبد الله بن كثير أنه قرأ « يَا قَوْمِ ادْكُرُوا » بضم الميم ، وكذلك ما أشبهه ، وتقديره يا أيها القوم : (إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ) لم ينصرف ؛ لأن فيه ألف التانيث . (وَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا) أي تملكون أمركم لا يفلحكم عليه ظالم بعد أن كنتم مملوكين لفرعون مقيودين ، فأخذكم منه بالغرق ؛ فهم مملوك بهذا الوجه ، وبضوء فسر السدي والحسن وغيرهما ، قال السدي : « مملك

كل واحد منهم نفسه وأهله وماله . وقال قتادة : إنما قال : « وَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا » لأننا نحن
تفعلت أنهم أول من خُدم من بني آدم . قال ابن عطية : وهذا ضعيف ؛ لأن القبط قد كانوا
يستخدمون بني إسرائيل ، وظاهر أمر بني آدم أن بعضهم كان يُسخر بعضا مذهبا تسالوا
وكثروا ، وإنما اختلفت الأمم في معنى التليك فقط . وقيل : جعلكم ذوى منازل لا يدخل عليكم
إلا بإذن ، روى معناه عن جماعة من أهل العلم . قال ابن عباس ؛ إن الرجل إذا لم يدخل
أحد بيته إلا بإذنه فهو ملك . ومن الحسن أيضا وزيد بن أسلم أن من كانت له دار وزوجة
وخادم فهو ملك ، وهو قول عبد الله بن عمرو كما في صحيح مسلم عن أبي عبد الرحمن الحنفي .
قال سمعت عبد الله بن عمرو بن العاص وسأله رجل فقال : ألسنا من فقراء المهاجرين ؟
فقال له عبد الله : ألك امرأة تأوى إليها ؟ قال : نعم . قال : ألك منزل تسكنه ؟ قال : نعم .
قال : فأنت من الأغنياء . قال : فأت لي خادما . قال : فأنت من المملوك . قال ابن العربي :
وفائدة هذا أن الرجل إذا وجبت عليه كفارة ومَلَكَ دارا وخادما باعهما في الكفارة ولم يجزله
الصبيام ، لأنه قادر على الرقبة والمملوك لا يكفرون بالصيام ، ولا يوصفون بالعجز
عن الإعتاق . وقال ابن عباس ومجاهد : جعلهم ملوكا بالثمن والسلوى والخمر والنعيم ، أى هم
مخدومون للمملوك . وعن ابن عباس أيضا يعنى الخادم والمنزل ؛ وقاله مجاهد وعكرمة
والحكم بن عيينة ، وزادوا الزوجة ؛ وكذا قال زيد بن أسلم — إلا أنه قال فيما يعلم — عن النبي
صلى الله عليه وسلم : « من كان له بيت — أو قال منزل — يأوى إليه وزوجة وخادم يخدمه
فهو ملك » ، ذكره النحاس . ويقال من استغنى عن غيره فهو ملك ، وهذا كما قال صلى الله
عليه وسلم : « من أصبح آمنا في سربه معافى في بدنه وله قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا
بجذائيرها » .

قوله تعالى : (وَأَنَّا كُنَّا) أى أعطاكم (مَا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِنَ السَّالِفِينَ) . والخطاب
من موجبي لقومه في قول جمهور المفسرين ؛ وهو وجه الكلام . مجاهد . والمراد بالإتياء المتق

والسَّالُوِيَّ والجَّحْرَ والغَامَ . وقيل : كثرة الانبياء فيهم ، والآيات التي جاءتهم . وقيل : قلوبا سليمة من النَّيلِ والنَّعْشِ . وقيل : إحلال الغنائم والاستفاح بها .

قلت : وهذا القول مردود ؛ فإنَّ الغنائم لم تحل لأحد إلا لهذه الأمة على ما ثبت في الصحيح ؛ وسيأتي بيانه إن شاء الله تعالى . وهذه المقالة من موسى توطئة لنفسهم حتى تُعَزَّزَ وتأخذ الأمر بدخول أرض الجبارين بقوة ، وتُشَدَّ في ذلك نفوذ من أمره الله ورفع من شأنه . ومعنى « عَلَى الْعَالَمِينَ » على عالمي زمانكم ؛ عن الحسن . وقال ابن جبير وأبو مالك : انخطاب لأمة محمد صلى الله عليه وسلم ؛ وهذا مدلول عن ظاهر الكلام بما لا يحسن مثله . وتظاهرت الأخبار أن دمشق قاعدة الجبارين . و« الْمُقَدِّسَةُ » معناه المطهرة . مجاهد : المباركة ، والبركة التطهير من الصلح والجوع ونحوه . قتادة : هي الشام . مجاهد : الطور وما حوله . ابن عباس والسدي وابن زيد : هي أريحا . قال الزجاج : دمشق وفلسطين وبعض الأردن . وقول قتادة يجمع هذا كله . « أَلَيْسَ كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ » أي قرأ دخولها عليكم ووعدهم دخولها وسكنها لكم . ولما خرجت بنو إسرائيل من مصر أمرهم بمهاد أهل أريحا من بلاد فلسطين فقالوا : لا علم لنا بتلك الديار ؛ فبعث بأمر الله أخى عشر نقيبا من كل سبط رجل يجسسون الأخبار على ما تقدم ، فرأوا سكانها الجبارين من العمالة ؛ وهم ذوو أجسام هائلة ؛ حتى قيل إن بعضهم رأى هؤلاء النقباء فأخذهم في كنه مع فاكهة كان قد حملها من بستانه وجاء بهم إلى الملك فشرهم بين يده وقال : إن هؤلاء يريدون قتالنا ؛ فقال لهم الملك : ارجعوا إلى صاحبكم فأخبروه خبرنا ؛ على ما تقدم . وقيل : إنهم لما رجعوا أخذوا من عين تلك الأرض عقودا فقبل : حمله رجل واحد ، وقيل : حمله النقباء الاثنا عشر .

قلت : وهذا أشبه ؛ فإنه يقال إنهم لما وصلوا إلى الجبارين وجنودهم يدخل في شتم أحدهم رجلا منهم ، ولا يحل عقود أحدهم إلا خمسة منهم في خشبة ، ويدخل في شطر المرأة إذا نزع حبه خمسة أقص أو أربعة^(١) .

(١) قال الأوزبي : هذه الأخبار مروي كأخبار « حرج بن عرق » وهي حديث نراه .

قلت : ولا تمارض بين هذا والأول ؛ فإن ذلك الجبار الذى أخضعهم فى تمجه - ويقال فى سحرة - هو هُوج بن عناق وكان أطولهم قامة وأعظمهم خلقاً ؛ على ما أتى من ذكره إن شاء الله تعالى . وكان طول سائرهم ستة أذرع ونصف فى قول مقاتل . وقال الكلبي : كان طول كل رجل منهم ثمانين ذراعا ، والله أعلم . فلما أذاخوا الخبر ماعدا يوشع وكالب آبن يوقنا ، وامتنعت بنو إسرائيل من الجهاد خوفاً بالثية أربعين سنة إلى أن مات أولئك العصاة ونشأ أولادهم ، فقاتلوا الجبارين وغلّبوهم .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَرْتَدُوا عَلَىٰ أَذْبَارِكُمْ ﴾ أى لا ترجعوا عن طاعتي وما أمرتكم به من قتال الجبارين . وقيل : لا ترجعوا من طاعة الله إلى معصيته ، والمعنى واحد .

قوله تعالى : ﴿ قَالُوا يَا مُوسَىٰ إِنَّا فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ ﴾ أى عظام الأجسام طويلاً ، وقد تقدم ؛ يقال نخلة جبارة أى طويلة . والجبار المتعظم المنع من الذل والفقر . وقال الزجاج : الجبار من الآدميين الساقى ، وهو الذى يُعبر الناس على ما يريد ؛ فاصله على هذا من الإجبار وهو الإكراه ؛ فإنه يُعبر فيه على ما يريد ؛ وأجبره أى أكرهه . وقيل : هو مأخوذ من جبر العظم ؛ فاصل الجبار على هذا المصلح أمر نفسه ، ثم استعمل فى كل من برّ لنفسه نفعا بحق أو باطل . وقيل : لك جبر العظم راجع إلى معنى الإكراه . قال الفراء : لم أسمع فعلاً من أفضل إلا فى حرفين ؛ جبار من أجبر ودّاك من أدرك . ثم قيل : كان هؤلاء من بقايا ماد . وقيل : هم من ولد عيصو بن إسحق ، وكافوا من الروم ، وكان مهمم عوج الأعنق ، وكان طولُه ثلاثة آلاف ذراع وثلاثة وثلاثين ذراعا ؛ قاله ابن عمر ، وكان يتحين السحاب أى يجذبه بجحشته ويشرب منه ، ويتناول الحوت من قاع البحر فيشويه بعين الشمس يرفعه إليها ثم يأكله . وحضر طوفان نوح عليه السلام ولم يجاوز ركبتيه . وكان عمره ثلاثة آلاف

(١) هوج بن عناق : هكذا فى الأصول . والذى ذكر فى القاموس مادة (هوج) «هوج كسوخ والدعج الطويل ومن قال هوج بن عناق فقد أخطأ» وقال فى شرحه : «هذا الذى خطأ هو المشهور على الألسنة ؛ قال شيخنا : وزعم قوم من حفاظ التاريخ أن عناق هو أم هوج وعناق أبوه فلا خطأ ولا غلط ، وفى شعر مرقلة الدهمشى المذكور فى بدائع الدابة المخرقة سنة ٥٦٧ هـ (أعور الرجال يمشى : خلف هوج بن عناق) وهو ثقة طرف . (عن القاموس شرحه) .

وسمائة سنة . وأنه قلع حفرة على قدر عسكر موسى ليرضخهم بها ، فبعت الله طائرا ففترها ووقعت في عنقه فصرعته . وأقبل موسى عليه السلام وطوله عشرة أذرع ، وعصاه عشرة أذرع وترقى في السماء عشرة أذرع فما أصاب إلا كعبه وهو مصروع فقتله . وقيل : بل ضربه في العرق الذي تحت كعبه فصرعه فمات ووقع على نيل مصر ففسرهم سنة . ذكر هذا المعنى باختلاف ألفاظ محمد بن إسحق والطبري ومكي وغيرهم . وقال الكلبي : عوج من ولد هاروت وماروت حيث وقعا بالمرأة فحملت . والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا لَنَنصِلُهَا ﴾ يعني البلدة إلياء ، ويقال أريحاء ﴿ حَتَّى يَخْرُجُوا مِنْهَا ﴾ أى حتى يسلموها لنا من غير قتال . وقيل : قالوا ذلك خوفا من الجبارين ولم يقصدوا العصيان ، فإنهم قالوا : ﴿ فَإِن يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِنَّا دَاخِلُونَ ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ ﴾ قال ابن عباس وغيره : هما يوشع وكالب ابن يوقنا ويقال ابن قانيا ، وكانا من الآفني عشرين . وهما يخافون « أى من الجبارين . فتأد : يخافون الله تعالى . وقال الضمك : هما رجلان كانا في مدينة الجبارين على دين موسى ، فعنى « يخافون » على هذا أى من العالقة من حيث الطبع لئلا يطلعوا على إيمانهم فيفتنهم ولكن وثقا بالله . وقيل : يخافون ضعف بنى إسرائيل وجبنهم . وقرا مجاهد وابن جبير « يخافون » بضم الياء ، وهذا أقوى أنهما من غير قوم موسى . « أَلَمْ يَكُنْ لَهُمُ الْآيَاتُ أَنْ لَا يَخَافُوا » أو باليقين والصلاح . ﴿ ادْخُلُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ فَإِذَا دَخَلْتُمُوهُ فَإِنَّكُمْ عَلَيْهِمْ ﴾ قالوا لئن إسرائيل لا يهولكم عظم أجسامهم فقلوبهم ملئت رعبا منكم ، فأجسامهم عظيمة وقلوبهم ضعيفة ، وكانوا قد علموا أنهم إذا دخلوا من ذلك الباب كان لهم القلب . ويحصل أن يكونا قالا ذلك ثقة بومد الله . ثم قالا : ﴿ وَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلُوا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ مصدقين به ، فإنه ينصرم . ثم قيل على القول الأول : لما قالا هذا أراد بنو إسرائيل رجعهما بالهجرة ، وقالوا : نصديقا ونصدق قول عشرة ! ثم قالوا لموسى : ﴿ إِنَّا لَنَنصِلُهَا أَبَدًا مَا دَامُوا فِيهَا ﴾ وهذا عناد وحيد عن (١) أى ما لم يهزموا عليه . كل ما ذكره المؤلف في هذا المقام من الإسرائيليات التي لا يقول عليها .

القتال، وإياس من النصر . ثم جهلوا صفة الرب تبارك تعالى فقالوا : ﴿ قَدْ أَهْبَ أَنْتَ وَرَبُّكَ ﴾ وصفوه بالذهاب والانتقال ، وإهبة متعال عن ذلك . وهذا يدل على أنهم كانوا مُشَبَّهةً ؛ وهو معنى قول الحسن ؛ لأنه قال : هو كفر منهم بالله ، وهو الأظهر في معنى هذا الكلام .
وقيل : أى إن نصرته ربك أحق من نصرتنا ، وقتاله معك — إن كنت رسوله — أولى من قتالنا ؛ فعل هذا يكون ذلك منهم كفر ؛ لأنهم شكوا في رسالته . وقيل المعنى : اذهب أنت فقاتل وليُنتك ربك . وقيل : أرادوا بالرب هرون ؛ وكان أكبر من موسى وكان موسى بطيعة . وبالجملة فقد فسقوا بقولهم ؛ لقوله تعالى : « فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ » أى لا تحزن عليهم . ﴿ إِنَّا هُمْنَا قَاعِدُونَ ﴾ أى لا نبرح ولا هائل . ويحوز « قاعدتين » على الحال ؛ لأن الكلام قد تم قبله .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَنِّى ﴾ لأنه كان بطيعة . وقيل المعنى : إني لا أملك إلا نفسي ، ثم ابتدأ فقال : « وَأَنِّى » أى وأنى أيضاً لا يملك إلا نفسه ، فأنى على القول الأول في موضع نصب عطفا على نفسي ، وعلى الثانى في موضع رفع ، وإن شئت عطفت على اسم إن وفى الياء ؛ أى إني وأنى لا يملك إلا أنفسنا . وإن شئت عطفت على المضمر في أملك كأنه قال : لا أملك أنا وأنى إلا أنفسنا . ﴿ فَأَفْرَقَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ ﴾ يقال : باى وجه سألته الفرق بينه وبين هؤلاء القوم ؟ فيه أجوبة ؛ الأول — بما يدل على بعدهم عن الحق ، وذهابهم عن الصواب فيما ارتكبوا من العصيان ؛ ولذلك ألقوا في التيه . الثانى — بطلب التمييز أى ميزنا عن جماعتهم وجلتهم ولا تلحقنا بهم في العقاب . وقيل المعنى : فافض بيننا وبينهم بمصمتك إيانا من العصيان الذى ابتليتهم به ؛ ومنه قوله تعالى : « فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ » أى يقضى . وقد فعل لما أماتهم في التيه .
وقيل : إنما أراد في الآية ، أى اجعلنا في الجنة ولا تجعلنا معهم في النار ؛ والشاهد على الفرق الذى يدل على المباينة في الأحوال قول الشاعر :

يَا رَبِّ فَأَفْرِقْ بَيْنَهُ وَبَيْنِي * أَشَدَّ مَا فَرَّقْتَ بَيْنَ اثْنَيْنِ

وروى ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عبيد بن عمير أنه قرأ : « قَارُقُ » بكسر الزاء .

قوله تعالى : (قَالَ فَإِنَّا مُرَمِّمٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَكُونُونَ فِي الْأَرْضِ) استجاب الله دعاءه وما فهم في آتية أربعين سنة . وأصل آتية في اللغة الحيرة ؛ يقال منه : نَاهَ بِهِ تَيْمًا وَتَوَاهَا إِذَا تَحَيَّرَ . وَتَيَّهَتْ وَتَوَهَّتْ بِالْيَاءِ وَالْوَاوِ ، وَالْيَاءُ أَكْثَرُ . وَالْأَرْضُ التَّيَاهُ الَّتِي لَا يَجِدُ فِيهَا وَارِضٌ يَهْ وَيَتَاهُ وَمِنْهَا قَالَ :^(١)

• يَهْ أَكْأَوِيهِ عَلَى السَّقَاطِ •

وقال آخر :

يَتَيَاهُ قَفَرٍ وَالْمَطِيُّ كَانَتْهَا • قَطَا الْحَزَنُ قَدْ كَانَتْ فِرَاسًا يُبْوِضُهَا

فكانوا يسرون في فراخ قليلة — قيل في قدر ستة فراخ — يومهم وليتهم فيصحبون حيث أمسوا ويمسون حيث أصبحوا ؛ فكانوا سبابة لا قرار لهم . واختلف هل كان معهم موسى وهرون ؟ فقليل لا ؛ لأن آتية حقوبة ، وكانت سِتْرُ آتِيَةٍ يمدد أيام السجل ، فلو بلوا على كل يوم سنة ؛ وقد قال : « قَارُقُ يَلْتَنَا وَيَنَ الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ » . وقيل : كانا معهم لكن سهل الله الأمر عليهما كما جعل النار بردا وسلاما على إبراهيم . ومعنى « مُرَمِّمٌ » أى أنهم ممنوعون من دخولها ؛ كما يقال : حرّم الله وجهك على النار ؛ وحرمت عليك دخول النار ؛ فهو محرم منع لا تحريم شرع ، عن أكثر أهل التفسير ؛ كما قال الشاعر :

جَاءْتُ لَتَصْرَحَنِي فَقُلْتُ لَهَا اقْصِرِي • إِنِّي أَمْرٌ صَرَحِي طَلِيكَ حَرَامٌ

أى أنا فارس فلا يمكنك صرعى . وقال أبو علي : يجوز أن يكون تحريم تعبد . ويقال : كيف يجوز على جماعة كثيرة من العقلاء أن يسيرا في فراخ يسيرة فلا يتبدوا للخروج منها ؟ فالجواب — قال أبو علي : قد يكون ذلك بأن يحول الله الأرض التي هم عليها إذا ناموا فيزدحم^(١)

(١) هو السجاج . يصف أرضا مجهولة ليس بها علامات ينتهى بها ، وأما به أنا عمل من تبه . والسقاط كل من سقط عليه ، وهم الذين لا يصيرون ولا يجهدون ، الواحد ساقط . ومصدر البيت :

• ويسته بسة البساط • والبساط المكان الواسع من الأرض .

وقبل هذا البيت : وبقة ييسدة النياط • مجهولة فتناك غطر الخاطي

إلى المكان الذي ابتعدوا منه . وقد يكون غير ذلك من الاشتباه والأسباب المانعة من الخروج عنها على طريق المعجزة الخارجية عن العادة . «أَرَبَيْنِ» ظرف زمان للتيه ؛ في قول الحسن وقتادة ؛ قالوا : ولم يدخلها أحد منهم ؛ فالوقوف على هذا على «عليهم» . وقال الزبيح ابن أنس وفيه : إن «أَرَبَيْنِ سَنَةً» ظرف للتحريم ، فالوقوف على هذا على «أَرَبَيْنِ سَنَةً» ؛ فعل الأول إنما دخلها أولادهم ؛ قاله ابن عباس . ولم يبق منهم إلا يوشع وكالب ، فخرج منهم يوشع بذرياتهم إلى تلك المدينة وقصوها . وعلى الثاني — فمن بقى منهم بعد أربعين سنة دخلها . وروى عن ابن عباس أن موسى وهرون ماتا في التيه . قال غيره : ونبأ الله يوشع وأمره بقتال الجبارين ، وفيها حسبت عليه الشمس حتى دخل المدينة ، وفيها أحرقت الذي وجد الثُلُوث عنده ، وكانت تنزل من السماء إذا غيموا نار بيضاء فتأكل الغنم ؛ وكان ذلك دليلا على قبولها ، فإن كان فيها غلول لم تأكله ، وجاءت السباع والوحوش فأكلته ؛ فتزلت النار فلم تأكل ما غيموا فقال : إن فيكم الثُلُوث فتبايعني كل قبيلة فبايعته ، فلصقت يد رجل منهم بيده فقال : فيكم الثُلُوث فليبايعني كل رجل منكم فبايسوه رجلا رجلا حتى لصقت يد رجل منهم بيده فقال : عندك الثُلُوث فأخرج مثل رأس البقرة من ذهب ، فزلت النار فأكلت الغنم . وكانت نارا بيضاء مثل الفضة لها حفيف أى صوت مثل صوت الشجر وجناح الطائر فيها يذكرون ؛ فذكروا أنه أحرقت الغنم ومناعه بقور يقال له الآن غور عاجز ، عريف باسم الغنم ؛ وكان اسمه عاجزا .

قلت : ويستفاد من هذا عقوبة الغال قبلنا ، وقد تقدم حكمه في ملتنا . وبيان ما أنبهم من اسم النبي والثالث في الحديث الصحيح عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «غزا نبي من الأنبياء» الحديث أخرجه مسلم وفيه قال : «غزنا فآذنى للقرية حين صلاة العصر أو قريبا من ذلك فقال للشمس أنت مأمورة وأنا مأمور اللهم أحيمهما على شيئا» (١) كقدره أو كسورية من ذهب كان غله وأغفاه . (٢) راجع به ٤ ص ٢٥٤ وما بعدها مطبوعة أول أو ثالثة . (٣) لفظ البطارى «قدتا من القرية» ولعل ما هنا على حذف المفعول أى قرب جيوته ويوحه لها . النبوى . (٤) أى اسمها من السير زمانا حتى يتيسر لي التفتيح لها .

فحسبت عليه حتى فتح الله عليه - قال : فجمعوا ما غنموا فأقبلت النار لتأكله فأبت أن تلعمه فقال : فيكم عُكُولُ فليأمنى من كل قبيلة رجل فبايعوه - قال - فلصقت [يده] بيد رجلين أو ثلاثة فقال فيكم العُكُولُ " وذكر نحو ما تقدم . قال صماؤنا : والحكمة في حبس الشمس على يوشع عند قتاله أهل أريحا وإشراؤه على قصها عيسى يوم الجمعة ، وإشفاقه من أن تغرب الشمس قبل الفتح أنه لو لم تحبس عليه حرم عليه القتال لأجل السبت ، ويعلم به علوه فيعمل فيهم السيف ويبتاعهم ؛ فكان ذلك آية له خص بها بعد أن كانت نبوته ثابتة بنجر موسى عليه الصلاة والسلام ، على ما يقال . والله أعلم . وفي هذا الحديث يقول عليه السلام : " فم تمل الغنائم لأحد من قبلنا ذلك باقة الله عز وجل رأى ضعفنا وعجزنا فطليها لنا " . وهذا يراد قول من قال في تأويل قوله تعالى : « وَأَتَاكُمْ مَا لَمْ تُؤْتِ أَحَدًا مِّنَ الْمَلَائِكَةِ » إنه تحليل الغنائم والاتساع بها . وعن قال إن موسى عليه السلام مات بالتيه عمرو بن ميمون الأودي ، وزاد وطهرون ؛ وكانا خرجا في التيه إلى بعض الكهوف فأت هرون فدفنه موسى وانصرف إلى بني إسرائيل ؛ فقالوا : ما فعل هرون ؟ فقال : مات ؛ قالوا : كذبت ولكنك قتلته لحبنا له ، وكان عبداً في بني إسرائيل ؛ فأوحى الله تعالى إليه أن اطلق بهم إلى قبره فأتى بعبده حتى يضربهم أنه مات موتاً ولم تقتله ؛ فاطلق بهم إلى قبره فنادى يا هرون اخرج من قبره بنقض رأسه فقال : أنا قاتلك ؟ قال : لا ؛ ولكني مت ؛ قال : فمد إلى مَضْجَعِكَ ؛ وانصرف . وقال الحسن : إن موسى لم يمت بالتيه . وقال غيره : إن موسى فتح أريحا ، وكان يوشع على مقدمته فقاتل الجبارة الذين كانوا بها ، ثم دخلها موسى بنو إسرائيل فأقام فيها ماشاء الله أن يقيم ، ثم قبضه الله تعالى إليه لا يعلم بقبره أحد من الخلق . قال الضملي : وهو أصح الأقاويل . قلت : قد روى مسلم عن أبي هريرة قال : أُرْسِلَ مَلَكُ الْمَوْتِ إِلَى مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فَلَمَّا جَاءَ صَبَّغَهُ نَقْعًا فَرَجَعَ إِلَى رَبِّهِ فَقَالَ : « أُرْسَلْتُ إِلَى عَبْدِ لَا يَرِيدُ الْمَوْتَ » قَالَ : فَرَدَّ اللَّهُ إِلَيْهِ عَيْتَهُ وَقَالَ : « ارجع إليه فقل له يضع يده على مَنْ ثَوْرُ فَلِه بِمَا غَطَّتْ يده بكل شعرة ستة » قَالَ : « أرى رب ثم مة » ، قال : « ثم الموت » قال : « فالآن » ؛ فسأل الله أن يدنيه من الأرض المقدسة رمية بحجر ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " فلو كنتُ ثم لآريتكم قبره إلى

جانب الطريق تحت الكتيب الآخر " فهذا نبينا صلى الله عليه وسلم قد علم قبره ووصف موضعه ، وراه فيه قائما يصلح كما في حديث الإمراء ، إلا أنه يحتمل أن يكون أخاه الله عن الخلق سواء ولم يحمله مشهورا عنهم ؛ ولعل ذلك لئلا يُعبد ، والله أعلم . ومعنى بالطريق طريق بيت المقدس . ووقع في بعض الروايات إلى جانب الطور مكان الطريق . واختلف العلماء في تأويل لقلم موسى حين ملك الموت ونقشها على أقوال ؛ منها : أنها كانت عينا متخيلة لا حقيقية ، وهذا باطل ؛ لأنه يؤدي إلى أن ما يراه الأنبياء من صور الملائكة لا حقيقة له .

ومنها : أنها كانت عينا معنوية وإنما فقاها بالحجة ، وهذا مجاز لا حقيقة . ومنها : أنه عليه السلام لم يعرف ملك الموت ، وأنه رأى رجلا دخل منزله بغير إذنه يريد نفسه فدافع عن نفسه فلم يجبه ففقاها ؛ وتجب المدافعة في هذا بكل ممكن . وهذا وجه حسن ؛ لأنه حقيقة في العين والقلب ؛ قاله الإمام أبو بكر بن خزيمة ، غير أنه أحترض عليه بما في الحديث ؛ وهو أن ملك الموت لما رجع إلى الله تعالى قال : « يا رب أرسلني إلى عبد لا يريد الموت » فلم يعرفه موسى لما صدق هذا القول من ملك الموت ؛ وأيضا قوله في الرواية الأخرى : « أجب ربك » يدل على تعريفه بنفسه . والله أعلم . ومنها : أن موسى عليه الصلاة والسلام كان سريع الغضب ، إذا غضب طلع البخار من قلسوته ^(١) ورفع شعره بدينه جبينه ، وصرعة غضبه كانت سببا لتبكيه ملك الموت ، قال ابن العربي : وهذا كما ترى ؛ فإن الأنبياء معصومون أن يقع منهم ابتداء مثل هذا في الرضا والغضب . ومنها وهو الصحيح من هذه الأقوال : أن موسى عليه السلام عرف ملك الموت ، وأنه جاء ليقبض روحه لكنه جاء مجيء الجازم بأنه قد أمر بقبض روحه من غير تحجير ، وعند موسى ما قد نص عليه نبينا محمد صلى الله عليه وسلم من أن الله لا يقبض روح نبي حتى يضيئه ، فلما جاءه حل غير الوجه الذي أعلم بادر بشهامته وقوة نفسه إلى أدبه ، فطلعه ففقا عينه امتعانا لملك الموت ؛ إذ لم يصرح له بالتحجير . وما يدل على صحة هذا ، أنه لما رجع إليه ملك الموت تخفيره بين الحياة والموت فاختار الموت

(١) القلسوة : ما يلبس على الرأس .

وأستسلم . والله بغيه أحكم وأعلم . هذا أجمع ما قيل في وفاة موسى عليه السلام . وقد ذكر المفسرون في ذلك قصصا وأخبارا الله أعلم بصحتها ، وفي الصحيح ^{ثنية} عنها . وكان عمر موسى مائة وعشرين سنة ؛ فيروى أن يوشع رآه بعد موته في المنام فقال : له كيف وجدت الموت ؟ فقال : « كشاة تسليخ وهي حية » . وهذا صحيح معنى ؛ قال صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح : « إن لوت سكرات » على ما بيناه في كتاب « التذكرة » . وقوله : (فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ) أى لا تحزن . والأمرى الحزن ؛ أبى يأسى أمى أى حزن ؛ قال :
 • يقولون لا تملك أمى وتحملى •

قوله تعالى : وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنِي آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتَقَبَّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴿١٢٧﴾
 فيه مستطان :

الأول — قوله تعالى : (وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنِي آدَمَ بِالْحَقِّ) الآية . وجه اتصال هذه الآية بما قبلها التنبية من الله تعالى على أن ظلم اليهود ، وقضهم الموائيق واليهود كظلم ابن آدم لأخيه . المعنى : إن هم هؤلاء اليهود بالقتك بك يا عدي فقد قتلوا قبلك الأنبياء ، وقتل قابيل هابيل ، والشر قديم . أى ذكرهم هذه القصة فهي قصة صديق ، لا كالأحداث الموضوعة ؛ وفي ذلك تكبيت لمن خالف الإسلام ، وتسلية للنبي صلى الله عليه وسلم . واختلاف في ابن آدم ؛ فقال الحسن البصري : ليسا لأصليه ، كانا رجلين من بني إسرائيل — ضرب الله بهما المثل في إبانة حسد اليهود — وكان بينهما خصومة ، فتقربا قربانين ، ولم تكن القربانين إلا في بني إسرائيل . قال ابن عطية : وهذا وهم ، وكيف يجهل صورة التلغز أحد من بني إسرائيل حتى يقتدى بالغراب ؟ والصحيح أنهما أبناء لصلبه ؛ هذا قول الجمهور من المفسرين وقاله ابن عباس وابن عمر وغيرهما ؛ وهما قابيل وهابيل ، وكان قربان قابيل حزمة من سبيل — لأنه كان (١) هو أمر القبيس ، ومصدر الحيت : « وقولا يا صبي على ظهرك » .

صاحب زرع — وأختارها من أردأ زرعه، ثم إنه وجد فيها سُبَيْلَةً طيبة ففكرها وأكلها .
 وكان قربان هابيل كهشا — لأنه كان صاحب غنم — أخذته من أجود غنمه . (فَتَقَبَّلَ) ^{فَتَقَبَّلَ}
 فَرَفَعَ إِلَى الْجَنَّةِ ، فلم يزل يرى فيها إلى أن قُدِيَ به الذَّبِيحُ عليه السلام ؛ قاله سعيد بن جُبَيْرٍ
 وغيره . فلما تَقَبَّلَ قُربان هابيل لأنه كان مؤمناً — قال له قابيل حسداً : — لأنه كان كافراً —
 أَمْشِ عَلَى الْأَرْضِ يَرَاكَ النَّاسُ أَفْضَلَ مِنِّي ؟ (لَأَقْتُلَنَّكَ) . وقيل : سبب هذا القُربان أن
 حواء عليها السلام كانت تلد في كل بطن ذكرًا وأنثى — إِلَّا شَيْئًا عَلَيْهِ السَّلَامُ فَلَهَا وَلَدَتْهُ مَقْرُودًا
 عوضاً من هابيل على ما بَيَّنَّا ، وأمه غيبة الله ؛ لأن جبريل عليه السلام قال لحواء
 لما ولدت : هذا هبة الله لك بدل هابيل . وكان آدم يوم ولد شِثَ آبن ثلاثين ومائة سنة —
 وكان يزوج الذكور من هذا البطن الأنثى من البطن الآخر، ولا تحمل له أخته تَوَمَّتْهُ ، فولدت
 مع قابيل أختاً جميلة وأسماها إقليمياء ، ومع هابيل أختاً ليست كذلك وأسماها ليوذاً ؛ فلما أراد
 آدم تزويجهما قال قابيل : أنا أحق بأختي ، فأمره آدم فلم يأتمر ، وزجره فلم يترجى ؛ فاففقوا
 على التفريق ؛ قاله جماعة من المفسرين منهم ابن مسعود . وروى أن آدم حَصَرَ ذلك .
 والله أعلم . وقد رُوِيَ في هذا الباب عن جعفر الصادق : أن آدم لم يكن يزوج أخته
 من أبنته ؛ ولو فعل ذلك آدم لما رغب عنه النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا كان دين آدم
 إِلَّا دين النبي صلى الله عليه وسلم ، وأن الله تعالى لما أهبط آدم وحواء إلى الأرض وجمع
 بينهما ولدت حواء بنتاً فسميها عناقاً فيفت ، وهي أول من بَنَى على وجه الأرض ؛ فسَلَطَ الله
 عليها من قتلها ، ثم ولدت لآدم قابيل ، ثم ولدت له هابيل ؛ فلما أدرك قابيل أظهر الله له حَبْنَةً
 من ولد الجن ، يقال لها جملة في صورة إنسية ؛ وأوحى الله إلى آدم أن زَوَّجَهَا من قابيل فزَوَّجَهَا .
 منه . فلما أدرك هابيل أهبط الله إلى آدم حُورِيَّةً في صفة إنسية وخلق لها رحماً ، وكان اسمها
 بَرْزَة ، فلما نظر إليها هابيل أحبها ؛ فأوحى الله إلى آدم أن زَوَّجَ بَرْزَة من هابيل ففعل . فقال
 قابيل : يَا أَبَتِ أَلَسْتُ أَكْبَرَ مِنْ أُمِّي ؟ قال : نعم . قال : فكنت أحق بما فعلت به منه !
 فقال له آدم : يَا بَنِي إِنْ اللَّهَ قَدْ أَمَرَنِي بِذَلِكَ ، وَإِنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ ؛ فقال :
 لا والله ، ولكنك أكثرته على . فقال آدم : «فقر يا قربانا فأينما يقبل قربانه فهو أحق بالفضل» .

قلت : هذه القصة عن جعفر ما أظنها تصح ، وأن القول ما ذكرناه من أنه كان يزوج غلام هذا البطن لجارية تلك البطن . والدليل على هذا من الكتاب قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً » وهذا كالنص ثم نسخ ذلك ، حسبما تقدم بيانه في سورة « البقرة » . وكان جميع ما ولدته حواء أربعين من ذكر وأُنثى في عشرين بطناً ، أولهم قابيل وتوهمته إقليمياء ، وأحرمهم عبد المنيث . ثم بارك الله في نسل آدم . قال ابن عباس : لم يمض آدم حتى بلغ ولده وولد ولده أربعين ألفاً . وما روى عن جعفر — قوله : فولدت بنتاً وأنها بنت — فيقال : مع من بنت ؟ أمع جنى تسؤل لها ! ومثل هذا يحتاج إلى قتل صحيح يقطع المنز ، وذلك معدوم . والله أعلم .

الثانية — وفي قول هابيل : « إِنَّمَا سَمِعْتُ اللَّهَ مِنَ الْمُتَّقِينَ » كلام قبله محذوف ؛ لأنه لما قال له قابيل : « لَأَقْتُلَنَّكَ » قال له : ولم تقتلني وأنا لم أجني شيئاً ؟ ، ولا ذنب لي في قبول الله قرباني ، أما إني أختيته وكنت على لايح^(١) الحق فلأنما يتقبل الله من المتقين . قال ابن عطية : المراد بالقوى هنا آتقاء الشرك بإجماع أهل السنة ؛ فن آتقاء وهو موحد فأعماله التي تصدق فيها نيته مقبولة ؛ وأما المتقى الشرك والمعاصي فله الدرجة من القبول والختم بالرحمة ؛ علم ذلك بإخبار الله تعالى لأن ذلك يجب على الله تعالى عقلاً . وقال عدي بن ثابت وفيه : قربان متقى هذه الأمة الصلاة .

قلت : وهذا خاص في نوع من العبادات . وقيل روى البخاري عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إِنْ أَرَادَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ مِنْ عَادِي لِي وَلِيَا فَقَدْ أَذْنَتْهُ بِالْحَرْبِ وَمَا تَقَرَّبَ إِلَى عِبْدِي شَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا أَفْتَرَضْتُ عَلَيْهِ وَمَا يَزَالُ عِبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالْوَافِلِ حَتَّى أَحِبَّهُ فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ مِمَّنْهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ وَبَصَرُهُ الَّذِي يَبْصُرُهُ وَيَدُهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا وَرِجْلُهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا وَإِنْ سَأَلَنِي لِأَعْطِيْتُهُ وَلَنْ أَسْتَمَازَنِي لِأُعْذِنَهُ وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدَّدِي عَنْ نَفْسِ الْمُؤْمِنِ يَكْرَهُ الْمَوْتَ وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ » .

(١) لايح : مباح .

قوله تعالى : لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَى يَدِكَ لِيَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِنَاسِطٍ يَدِي إِلَيْكَ
لَأَقْتُلَنَّكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴿١٥٥﴾ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِيمَانِي
وَأِيمِكَ فَتَكُونُ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ ﴿١٥٦﴾
فيه مستثنان :

الأولى — قوله تعالى : (لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَى يَدِكَ) الآية . أى لئن قصصت على فانا
لا أقصده قتلك ؛ فهذا استسلام منه . وفى الخبر : إذا كانت الفتنة فكن كخير ابنى آدم .
وروى أبو داود عن سعد بن أبي وقاص قال قلت يا رسول الله : إن دخل على يتي وبسط
يده ليقتلني ؟ قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كن كابن آدم » وتلا هذه الآية
« لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَى يَدِكَ لَيَقْتُلَنِي » . قال مجاهد : كان الغرض عليهم حينئذ ألا يسئل أحد
سيفاً ، وألا يتنعم من يريد قتله . قال طبراني : وذلك مما يجوز ورود التعمد به ، إلا أن في شرعنا
يجوز دفعه إجماعاً . وفى وجوب ذلك عليه خلاف ، والأصح وجوب ذلك ؛ لما فيه من النهي
عن المنكر . وفى الحشوية قوم لا يجوزون للمسئول عليه الدفع ؛ وأجبتوا بحديث أبي ذر ،
وحمله العلماء على ترك القتال في الفتنة ، وكف اليد عند الشبهة ؛ على ما بيناه في كتاب « التذكرة » .
وقال عبد الله بن عمرو وجمهور الناس : كان هابيل أشد قوة من قابيل ولكنه تمحرج . قال
أبن عطية : وهذا هو الظاهر ، ومن هنا يقوى أن قابيل إنما هو عاص لا كافر ؛ لأنه لو كان
كافراً لم يكن للتمحرج هنا وجه ، وإنما وجه التمحرج في هذا أن المتمحرج يأبى أن
موحداً ، ويرضى بأن يُظلم ليجازي في الآخرة ؛ ونحو هذا فعل ميثان رضى الله عنه . وقيل :
المعنى لا أقصد قتلك بل أقصد الدفع من نفسي ، وعلى هذا قيل : كان نائماً بفناء قابيل ورضخ
رأسه بحجر على ما يأتي . ومدافة الإنسان ممن يريد ظلمه جائزة وإن أتى على نفس العادي .
وقيل : لئن بدأت بقتل فلا أبدأ بالقتل . وقيل : أراد لئن بسطت إلى يديك ظلماً فما أنا
بظالم ؛ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ .

(١) حديث أبي ذر : أنه هو المذكور في سنن أبي داود في باب التهمي عن السبي في الفتنة بوجه ثان ، فراجع .

الثانية - قوله تعالى: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ نَبْنِيَنَّ بَنَاءً وَمِنْ أَمْرِكُمْ﴾ قيل معناه معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم: «إِذَا أَلْتَقَى الْمَسَامَانُ بَسِيفَتُهُمَا فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ» قيل يا رسول الله: هذا القاتل لما بال مقتول؟ قال: «إِنَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ» وكان هابيل أراد أني لست بحريص على قتلك؛ فالإثم الذي كان يلحقني لو كنت حريصا على قتلك أريد أن تحمله أنت مع إثمك في قتل. وقيل: المعنى «يَأْتِي» الذي يختص بي فيما فوطت؛ أي يؤخذ من سيئاتي فتطرح عليك بسبب ظلمك لي، وتبوء بإثمك في قتلك؛ وهذا يعضده قوله عليه الصلاة والسلام: «يُؤْتَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِالظَّالِمِ وَالْمُظْلَمِ فَيُؤْخَذُ مِنْ حَسَنَاتِ الظَّالِمِ قِرَادَ حَسَنَاتِ الْمُظْلَمِ حَتَّى يَنْتَصِفَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ حَسَنَاتٌ أَخَذَ مِنْ سَيِّئَاتِ الْمُظْلَمِ فَتُطْرَحُ عَلَيْهِ». أخرجه مسلم بمعناه، وقد تقدم؛ ويعضده قوله تعالى: «وَلِيَحْمِلْنَ أَثْمَانَهُمْ وَأَنَّهُ لَا مَعَ أَثْمَانِهِمْ». وهذا يبين لا إشكال فيه. وقيل: المعنى إني أريد ألا تبوء بإثمك وإثمك كما قال تعالى: «وَأَنِّي فِي الْأَرْضِ رَوَّاسِي أَنْ تُبَيِّنَ لَكُمْ» أي لتلا تبيد بكم. وقوله تعالى: «يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ الَّتِي تَقْرَأُونَ» أي لتلا تضلوا لحذف «لا».

قلت: وهذا ضعيف؛ لقوله عليه السلام: «لَا تُقْتَلُ نَفْسٌ ظُلْمًا إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الْأَوَّلُ كِفْلٌ مِنْ دَمِهَا لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ سَنَّ الْقَتْلَ»، فثبت بهذا أن إثم القتل حاصل، ولهذا قال أكثر العلماء: إن المعنى؛ ترجع بإثم قتل وإثمك الذي عملته قبل قتل. قال الثعلبي: هذا قول عامة أكثر المفسرين. وقيل: هو استفهام، أي أو إني أريد؟ على جهة الإنكار؛ كقوله تعالى: «وَتِلْكَ نِعْمَةٌ» أي أو تلك نعمة؟ وهذا لأن إرادة القتل معصية. وسئل أبو الحسن بن كيسان: كيف يريد المؤمن أن يأثم أخوه وأن يدخل النار؟ فقال: إنما وقعت الإرادة بعد ما بسط يده إليه بالقتل؛ والمعنى: لئن بسطت إليك يدي لقتلتني لأمتنن من ذلك جريدا للنواب؛ فقيل له: فكيف قال: «يَأْتِي وَإِثْمُكَ»؛ وأي إثم له إذا قتل؟ فقال: فيه ثلاثة أجوبة: أحدها - أن تبوء بإثم قتلي وإثم ذنبك الذي من أجله لم يتقبل قربانك؛ ويرى هذا القول عن مجاهد. والوجه الآخر - أن تبوء بإثم قتلي وإثم

أعتدك علىّ ؛ لأنه قد يأثم بالاعتداء وإن لم يقتل . والوجه الثالث — أنه لو بسط يده إليه أيّهم ؛ فرأى أنه إذا أمسك عن ذلك فإثم يرجع على صاحبه . فصار هذا مثل قولك : المال بينه وبين زيد أي المال بينهما ؛ فالمعنى أن تبوء بإثمتنا . وأصل باء رجوع إلى المباءة^(١) ، وهي المنزل . « وَبَاؤُوا بِغَيْبِ مَنْ آلِه » أي رجعوا . وقد مضى في « البقرة » مستوفى . وقال الشافعي :

أَلَا تَتَّبِعِي عَنَّا مُلُوكُ وَتَتَّبِعِي • عَارِمَنَا لَا يَسُؤُ الْتَمُّ بِالْذَمِّ

أي لا يرجع التمس بالتم في القود . « فَتَكُونُ مِنَ أَصْحَابِ النَّارِ » دليل على أنهم كانوا في ذلك الوقت مكلفين قد لحقهم الوعد والوعيد . وقد استدل بقول هابيل لأخيه قابيل : « فَتَكُونُ مِنَ أَصْحَابِ النَّارِ » على أنه كان كافرا ؛ لأن لفظ أصحاب النار إنما ورد في الكفار حيث وقع في القرآن . وهذا مردود هنا بما ذكرناه عن أهل العلم في تأويل الآية . ومعنى « مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ » مدة كونك فيها . والله أعلم .

قوله تعالى : فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ

الظَّالِمِينَ ﴿٢٠﴾

فيه أربع مسائل :

الأولى — قوله تعالى : « فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ » . أي سَوَّلَتْ ومهلّت نفسه عليه الأمر وشجعت وصوّرت له أن قتل أخيه طوع سهل . يقال : طَاعَ الشَّيْءُ يَطْوَعُ أي سهل وأتقاد . وطوَّعه فلان له أي سهله . قال الهروي : طَوَّعَتْ وأطاعت واحد ؛ يقال : طاع له كذا إذا أتاه طوعا . وقيل : طاوَّعته نفسه في قتل أخيه ؛ فترغ الخافض فانصب . وروى أنه

(١) وابع ج ١ ص ٢٠ طيه ثانية أرفافة .

(٢) هو جابر بن جبر التيمي .

(٣) هكذا روى في كتاب سيره ، وسماه شاهدا على جرم « يَزْ » في جواب الاستفهام ؛ وقال في شراعه : القدير أنه لما لا يؤلفهم بالهم — أي — إن اتبعت ما ولم تقتل بما لم يقتل لمّا أحد يشر . وروى في « البيان » غيره هذا .

جهل كيف يقتله بقاء إبليس بطائر - أو حيوان غيره - فجعل يَشْدَحُ رأسه بين حجرين ليقتدى به قابيل قتل ، قاله ابن جرير ومجاهد وغيرهما . وقال ابن عباس وابن مسعود : وجده نائما فشدخ رأسه بحجر وكان ذلك في ثور - جبل بمكة - قاله ابن عباس . وقيل عند عقبة حراء ، حكاه محمد بن جرير الطبري . وقال جعفر الصادق : بالبصرة في موضع المسجد الأعظم . وكان لما قيل يوم قتله قابيل عشرون سنة . ويقال : إن قابيل كان يعرف القتل بطبعه ؛ لأن الإنسان وإن لم ير القتل فإنه يعلم بطبعه أن النفس فانية ويمكن إلتلافها ؛ فأخذ حجرا فقتله بأرض الهند . والله أعلم . ولما قتلته ندم فعمد يكي عند رأسه إذ أقبل خرابان فاقنتلا فقتل أحدهما الآخر ثم حفر له حفرة فدفنه ؛ ففعل القاتل بأخيه كذلك . والسوءة يراد بها السوءة ، وقيل : يراد بها حيلة المقتول ؛ ثم إنه هرب إلى أرض مدن من اليمن ، فأتاه إبليس وقال : إنما أكلت التار قُرْبَان أخيك لأنه كان يعبد النار ، فانصب أنت أيضا نارا تكون لك ولعقبك ، فبنى بيت نار ؛ فهو أول من عبّد النار فيما قيل . والله أعلم . وروى عن ابن عباس أنه لما قتلته وآدم بمكة اشتاك الشجر ، وتغيرت الأطعمة ، وحضت الفواكه ، وملحت المياه ، وأغربت الأرض ؛ فقال آدم عليه السلام : قد حدث في الأرض حدث ، فأتى الهند فإذا قابيل قد قتل هاويل . وقيل : إن قابيل هو الذي أنصرف إلى آدم ، فلما وصل إليه قال له : أين هاويل ؟ فقال : لا أدري كأنك وكلني بحفظه . فقال له آدم : أضلته ؟ ! والله إن دمه لينادي ؛ اللهم أكن أرضا شربت دم هاويل . فرؤى أنه من حيث ما شربت أرض دما . ثم إن آدم بقي مائة سنة لم يضطك ، حتى جاءه ملك فقال له : حيّاك الله يا آدم وبياك . فقال : ما بياك ؟ قال : أضحكك ؛ قاله مجاهد وسالم بن أبي الجعد . ولما مضى من عمر آدم مائة وثلاثون سنة - وذلك بعد قتل هاويل بخمس سنين - ولدت له شيثا ، وتفسيره هبة الله ، أى خلفا من هاويل . وقال مقاتل : كان قبل قتل قابيل هاويل السباع والطيور تستأنس بآدم ، فلما قتل قابيل هاويل هربوا ؛ فلحقّت الطيور بالهواء ، والوحوش بالبرية ، والسباع بالنياض . وروى أن آدم لما تغيرت الحال قال :

تَنْصَرِفُ الْبِلَادُ وَمَنْ طَمِعَ * فَوَجَّهُ الْأَرْضَ مُقْبِرًا قَبِيحُ
تَنْصَرِفُ كُلُّ ذِي طَعْمٍ وَلَوْ * وَقَلَّ بِشَاشَةِ الْوَجْهِ الْمَلِيحُ

في آيات كثيرة ذكرها التلميح وغيره . قال ابن عطية : هكنا هو الشعر بنصب « بشاشة » وكف التنوين . قال القشيري وغيره قال ابن عباس : ما قال آدم الشعر ، وإن مجدا والأنبياء كلهم في النهي عن الشعر سواء ؛ لكن لما قُتل هابيل رثاه آدم وهو مُرَّيانٌ ، فهي مرثية بلسان البُريانية أوصى بها إلى أبنته شيث وقال : إنك وصي فاحفظ مني هذا الكلام يُتَوَارَثُ ؛ لحفظت منه إلى زمان يعرَّبُ بن حَقَطَانَ ، فترجم عنه يَرْبُ بالعربية وجعله شعرا .^(١)

الثانية - روى من حديث أنس قال : سُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ يَوْمِ الْفَلَاحِ فَقَالَ : «يَوْمُ الدِّمِ فِيهِ حَاضَتْ حَوَاءُ وَفِيهِ قَتَلَ ابْنُ آدَمَ أَخَاهُ» . وثبت في صحيح مسلم وغيره عن عبيد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «لَا تُقْتَلُ نَفْسٌ ظُلْمًا إِلَّا كَانَ عَلَى آدَمَ الْأَوَّلِ كِفْلٌ مِنْ دِمَائِهَا لِأَنَّهُ كَانَ أَوَّلَ مَنْ سَنَّ الْقَتْلَ» . وهذا نص على التلميح ؛ وبهذا الاعتبار يكون على إبليس كِفْلٌ مِنْ مَعْصِيَةِ كُلِّ مَنْ عَصَى بالسجود ؛ لأنه أَوَّلُ مَنْ عَصَى بِهِ ، وكذلك كل من أحدث في دين الله مالا يجوز من البدع والأهواء ؛ قال صلى الله عليه وسلم : «مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ شَيْئًا حَسَنَةً كَانَ لَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ شَيْئًا سَيِّئًا كَانَ عَلَيْهِ وِزْرُهَا وَوِزْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» . وهذا نص في الخير والشر . وقال صلى الله عليه وسلم : «إِنَّ أَخْوَفَ مَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي الْأَئِمَّةَ الْمَضْلُوكَةَ» . وهذا كله صريح ، ونص محض في معنى الآية ، وهذا ما لم يتب الفاعل من تلك المعصية ؛ لأن آدم عليه السلام كان أَوَّلَ مَنْ خَلَفَ فِي أَكْلِ مَا نَهَى عَنْهُ ، ولا يكون عليه شيء من أوزار من عصى بأكل ما نَهَى عَنْهُ ولا شربه ممن بعده بالإجماع ؛ لأن آدم تاب من ذلك وتاب الله عليه ،

(١) قال الأوزي : ذكر بعض علماء العربية أن في ذلك الشعر لحاء ، أو إقواء ، أو ارتكاب شريرة ، والأول مذهب تتبعه إلى يرب لما فيه من الزكاة الظاهرة . وقال صاحب « البحر المحيط » : ويرى بنصب « بشاشة » من غير تنوين على التمييز ورفع « الوجه الخفيف » وليس بلحن .

فصار كمن لم يمين . ووجه آخر - فإنه أكل ناسيا على الصحيح من الأقوال ، كما بيناه في « البقرة » ^(١) والناسي غير آثم ولا مؤاخذ .

الثالثة - تضمنت هذه الآية البيان عن حال الحامد ، حتى أنه قد يحمله حسده على إهلاك نفسه بقتل أقرب الناس إليه قرابة ، وأمنه به رجما ، وأولاهم بالحق عليه ودفع الأذية عنه .
الرابعة - قوله تعالى : ﴿ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَائِبِينَ ﴾ أي ممن خسر حسناته . وقال مجاهد : طلعت إحدى رجل القاتل بساقها إلى نخضها من يومئذ إلى يوم القيامة ، ووجهه إلى الشمس حيثما دارت ، عليه في الصيف حظيرة من نار ، وفيه في الشتاء حظيرة من ثلج . قال ابن عطية : فإن مع هذا فهو من خسراته الذي تضمنته قوله تعالى : ﴿ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَائِبِينَ ﴾ وإلا فالخسران يوم خسران الدنيا والآخرة .

قلت ، ولعل هذا يكون عقوبته على القول بأنه عاص لا كافر ، فيكون المعنى « فأصبح من الخائرين » أي في الدنيا . والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُورِي سَوَاءَ أَخِيهِ قَالَ يُنَوِّلتُ أَنْ أَجْزَتْ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوْرِي سَوَاءَ أُنِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّالِمِينَ ﴾

فيه خمس مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ ﴾ قال مجاهد : بعث الله غرابين فاقتلا حتى قتل أحدهما صاحبه ثم حضر فلغفه . وكان ابن آدم هذا أول من قُتل . وقيل : إن الغراب بحث الأرض على طعمه ليخفيه إلى وقت الحاجة إليه ، لأنه من عادة الغراب فعل ذلك ؛ فتنبه قابيل بذلك على مواراة أخيه . وروى أن قابيل لما قتل هابيل جعله في جراب ، ومشي به يحمله في حقه مائة سنة ؛ قاله مجاهد . وروى ابن القاسم عن مالك

(٢) طه : ١٥٦ .

(١) راجع ج ١ ص ٣٠٦ طبع ثانية ١٤٢٥ هـ .

أنه جملة سنة واحدة ؛ وقاله ابن عباس . وقيل : حتى أروح ولا يدري ما يصنع به إلى أن اقتدى بالغراب كما تقدم . وفي الخبر عن أنس قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « امتن الله على ابن آدم بثلاث بعد ثلاث بالروح بعد الروح ، فلو أن الروح يقع بعد الروح ما دفن حمي حيا وبالروح في الجنة فلو أن الدود يقع في الجنة لا كنتها الملوكة وكان خيرا لم من الدراهم والدنانير بالموت بعد الكبر وإن الرجل ليكبر حتى يمل نفسه ويمله أهله وولده وأقرباؤه فكان الموت أستر له » . وقال قوم : كان قابيل يسلم الدفن ، ولكن ترك أخاه بالعراء استخفافا به ، فبعث الله غرابا يبحث التراب على هاويل ليدفنه ، فقتل عند ذلك : ﴿ يَا وَيْلَتَى أَعْمَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوَارَى سَوَءَ أَمْرٍ فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ ﴾ حيث رأى إكرام الله لهاويل بأن قبض له الغراب حتى واره ، ولم يكن ذلك ندم توبة . وقيل : إنما ندمه كان على نفسه لا على قتله ، وإن كان فلم يكن موافيا لشرطه . أو ندم ولم يستمر ندمه ؛ فقال ابن عباس : ولو كانت ندامته على قتله لكانت الندامة توبة منه . ويقال : إن آدم وحواه أتيا قبره وبكيا أياما عليه . ثم إن قابيل كان على ذروة جبل فنتطعه نور فوقع إلى السفح وقد تفوت عروقه . ويقال : دما عليه آدم فأنخسفت به الأرض . ويقال : إن قابيل استوحش بعد قتل هاويل ولزم البرية ، وكان لا يقدر على ما يأكله إلا من الوحش ، فكان إذا ظفر به وقته حتى يموت ثم يأكله . قال ابن عباس : فكانت الموقودة حراما من لدن قابيل بن آدم ، وهو أول من يساق من الأكسين إلى النار ؛ وذلك قوله تعالى : « رَبَّنَا أَرِ النَّاسَ لَذَّةَ الْأَنْفُسِ أَصْلَابًا مِنَ الْحَقِّ وَالْإِنْسِ » فإبليس رأس الكافرين من الحق ، وقابيل رأس الخطيئة من الإنس ؛ على ما يأتى بيانه في « حم فصلات »^(٢) إن شاء الله تعالى . وقد قيل : إن الندم في ذلك الوقت لم يكن توبة ، والله بكل ذلك أعلم وأحكم . وظاهر الآية أن هاويل أول ميت من بني آدم ؛ ولذلك جُعلت سنة المواراة ؛ وكذلك حكى الطبري عن إسحق عن بعض أهل العلم بما في كتب الأوائل . و« يبحث » معناه يفتش التراب

بمنقاره ويثره . ومن هذا سميت سورة « براءة » البحوث؛ لأنها قُشت عن المنافقين ؛ ومن ذلك قول الشاعر :

إذا الناس غَطَوْنِي تَغَطَيْتُ عَنْهُمْ * وإن يَحْثُونِي كَانَ فِيهِمْ مَبَاحُ

وفي المثل : لا تكن كالباحث على الشُّفرة ؛ قال الشاعر :

فَكَانَتْ كَقَفَرِ السُّوءِ قَامَتْ بِرِجْلِهَا * إِلَى مُدْيَةِ مَدْفُونَةٍ تَسْتَكْبِرُهَا

الثانية — بعث الله الضراب حكمة ؛ ليرى ابن آدم كيفية المواراة ، وهو معنى قوله تعالى : « ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ » فصار فعل الضراب في المواراة سنة باقية في الخلق ، فرضا على جميع الناس على الكفاية ، من فعله منهم سقط فرضه عن الباقيين . وأخص الناس به الأثريون الذين يلونه ، ثم الحيرة ، ثم سائر المسلمين . وأما الكفار فقد روى أبو داود عن عليّ قال : « قلت للنبي صلى الله عليه وسلم إن عمك الشيخ الضبال قد مات ؛ قال : « أذهب فواريا بك التراب ثم لا تُحَدِّثَنَّ شَيْئًا حَتَّى تَأْتِنِي ، فذهبت فواريته وجثته فأمرني فأغتسلت ووطئي .

الثالثة — ويستحب في القبر سعة وإحسانه ؛ لما رواه ابن ماجة عن هشام بن حاصر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « احفروا وأوسعوا وأحسنوا » . وروى عن الأندرج السلمي قال : جئت ليلة أحرس النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فإذا رجل قراءته عالية ، نفخج النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله : هذا مُرَاءٌ ؛ قال : فمات بالمدينة ففرغوا من جهازه فحملوا نعشه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ارققوا به رفق الله به إنه كان يحب الله ورسوله » قال : وحضر حفرة فقال : « أوسعوا له وسع الله عليه » فقال بعض أصحابه : [يا رسول الله] قد حرقت عليه ؟ فقال : « أجل إنه كان يحب الله ورسوله » ؛ أخرجه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن زيد الحُبَاب عن موسى بن عبيدة عن سعيد بن أبي

(١) البحوث (بضم الباء) جمع بحث ، وقال بن الأثير : رأيت في «التهافت» سورة «البحر» فتح «الباء» فإن صححت فهي فحول من أبلغ المبالغة ، ويكون من باب إضافة الموصوف إلى الصفة .
(٢) من الزياء ، وكأنه عليه الصلاة والسلام أعرض عن كلامه تنبيها على أنه خطأ ، ثم بين في وقت آخر أن الأمر على خلاف ما زعم . « حاش ابن ماجة » .
(٣) الزيادة عن (ابن ماجة) .

سعيد . قال أبو عمر بن عبد البر : أَدْرَجَ السُّنَنِي رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثًا واحدًا ، وَرَوَى عَنْهُ سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْمُقْبَرِيُّ ؟ وَأَمَّا هِشَامُ بْنُ عَامِرٍ بْنُ أُمَيَّةَ بْنِ الْحَسَّاسِ ابْنِ عَامِرٍ ابْنِ خُثَيْمٍ بْنِ عَدِيِّ بْنِ النَّجَّارِ الْأَنْصَارِيِّ ، كَانَ يُسَمَّى فِي الْجَاهِلِيَّةِ شَهَابًا فَفَسَّرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْمَهُ فَمَيَّاهُ هِشَامًا ، وَاسْتَشْهَدَ أَبُو عَامِرٍ يَوْمَ أُحُدٍ . سَكَنَ هِشَامُ الْبَصْرَةَ وَمَاتَ بِهَا ، ذَكَرَ هَذَا فِي كِتَابِ الصَّحَابَةِ .

الزَّائِمَةُ — ثُمَّ قِيلَ : اللَّهُدُ أَفْضَلُ مِنَ الشَّقِّ ، فَإِنَّهُ الَّذِي اخْتَارَهُ اللَّهُ لِرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَإِنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا تَوَقَّفَ كَانَ بِالْمَدِينَةِ رَجُلَانِ أَحَدُهُمَا يَلْعَدُ وَالْآخَرُ لَا يَلْعَدُ ، فَقَالُوا أَيْمَنَا جَاءَ أَتَى عَمِلَ عَلَيْهِ ، لَجَاءَ الَّذِي يَلْعَدُ فَلَعَدَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . ذَكَرَهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْفَةَ عَنْ أَبِيهِ ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَطَائِفَةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، وَالرَّجُلَانِ هُمَا أَبُو طَلْحَةَ وَأَبُو صَيْدَةَ ، وَكَانَ أَبُو طَلْحَةَ يَلْعَدُ وَأَبُو صَيْدَةَ يَشُقُّ . وَاللَّهُدُ هُوَ أَنْ يَحْفَرُ فِي جَانِبِ الْقَبْرِ إِنْ كَانَتْ تَرَبُّةً ضَلِيلَةً ، يَوْضَعُ فِيهِ الْمَيِّتَ ثُمَّ يَوْضَعُ عَلَيْهِ اللَّيْلَ ثُمَّ يُهَالُ التُّرَابُ ، قَالَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ فِي مَرَضِهِ الَّذِي هَلَكَ فِيهِ : أَلْجِدُوا لِي لَحْدًا وَأَنْصِبُوا عَلَيَّ اللَّيْلَ نَصْبًا كَمَا صَنَعَ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ . وَرَوَى ابْنُ مَاجَةَ وَغَيْرُهُ عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « اللَّهُدُ لَنَا وَالشَّقُّ لِعَيْرِنَا » .

الْخَامِسَةُ — رَوَى ابْنُ مَاجَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ : حَضَرْتُ أَبَانَ عَمْرٍاءَ فِي جَنَازَةٍ فَلَمَّا وَضَعُوهَا فِي اللَّحْدِ قَالَ : بِسْمِ اللَّهِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَمَّا اخْتُذِلَتْ تَسْوِيَةٌ [اللَّيْلَ عَلَى] (١) اللَّهُدُ قَالَ : اللَّهُمَّ أَرْحَمَا مِنَ الشَّيْطَانِ وَمِنْ حَذَابِ الْقَبْرِ ، اللَّهُمَّ جَانِبِ الْأَرْضِ عَنْ جَنَّتَيْهَا ، وَصَدِّدْ رُوحَهَا وَلَقِّهَا مِنْكَ رِضْوَانًا . قُلْتُ يَا أَبَانَ عَمْرٍاءُ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمْ قُلْتَهُ بِرَأْيِكَ ؟ قَالَ : إِنْ إِذَا لَقِيتُ عَلَى الْقَوْلِ ! بَلْ شَيْءٌ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَرَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

(١) يَلْعَدُ كَيْفَ ، أَوْ مِنَ الْخَدِّ . (٢) الْوَيْلُ مِنَ (أَبَانَ عَمْرٍاءَ) .

صل الله عليه وسلم صلى على جنازة ثم أتى قبر الميت فحفا عليه من قبل رأسه ثلاثا . فهذا ما تعلق في معنى الآية من الأحكام . والأصل في « يَا وَيْلَتَى » يابوتي ثم أبدل من الياء ألف . وقرأ الحسن على الأصل بآلاء ، والأوّل أفصح ؛ لأن حذف الياء في النداء أكثر . وهي كلمة تدعو بها العرب عند الملاك ؛ قاله سيويه . وقال الأصمعي : « وَيْلٌ » بُعد . وقرأ الحسن : « أُتَجَزَّتْ » بكسر الجيم . قال النحاس : وهي لغة شاذة ؛ إنما يقال تُجَزَّتْ المرأة إذا عظمت عجزتها ، وتَجَزَّتْ عن الشيء عَجْزًا وَمَعْجَزَةً وَمَعْجَزَةً . والله أعلم .

قوله تعالى : مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ بَعَدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ ﴿٦٧﴾

قوله تعالى : (مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ) أى من جراء ذلك القاتل وجريته . وقال الزجاج : أى من جنايته ؛ يقال : أَجَلَ الرجل على أهله شرا يَأْجِلُ أَجَلًا إذا جنى ، مثل أخذ يأخذ أخذًا . قال الحنفوت ^(١) .

وأهل خيابة صلح كُتِبَ عَلَيْهِمْ . قد أحتربوا في عاجل أنا آجله

أى جانيه ، وقيل : أنا جاره عليهم . وقال حدى بن زيد :

أَجَلِي أَنْتَ اللَّهُ قَدْ فَضَّلَكُمُ * فَوقَ مَنْ أَحْكَا صُلْبًا بِزَارٍ ^(٢)

وأصله الجز ؛ ومنه الأجل لأنه وقت يميز إليه العقد الأول . ومنه الأجل تقبض العاجل ، وهو بمعنى يُجْزِ إليه أمر متقدم . ومنه أَجَلَ بمعنى تم . لأنه أقياد إلى ما جُرَّ إليه . ومنه الأجل للقطع من بقر الوحش ؛ لأن بعضه يغير إلى بعض ؛ قاله الرقائي . وقرأ يزيد بن

(١) قال في البحر : نسبة ابن حنبل لتواتر بين جبر والبيت في ديوان زهير .

(٢) أحكا البعثة : شدتها وأحكامها . والمعنى : فضلكم الله على من أجزو شدته عليه بزار ، أى فوق الناس أجمعين .

الْقَمَاقِمْ أَبُو جَعْفَرٍ : « مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ » بكسر النون وحذف الهمزة وهي لغة ، والأصل « مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ » فالقيت كسرة الهمزة على النون وحذفت الهمزة . ثم قيل : يجوز أن يكون قوله : « مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ » متعلقا بقوله : « مِنَ النَّادِمِينَ » فالوقف على قوله : « مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ » . ويجوز أن يكون متعلقا بما بعده وهو « كَتَبْنَا » . فـ « مِنْ أَجْلِ » ابتداء كلام والتام « مِنَ النَّادِمِينَ » ؛ وعلى هذا أكثر الناس ؛ أى من سبب هذه النازلة كتبنا . وخص بنى إسرائيل بالذكر — وقد تقدمتهم أم قبلهم كان قتل النفس فيهم محظورا — لأنهم أول أمة نزل الوعيد عليهم في قتل الأنفس مكتوبا ، وكان قبل ذلك قولنا مطلقا ؛ فنفظ الأمر على بنى إسرائيل بالكاتب بحسب طغيانهم وسفكهم الدماء . ومعنى (يَغْيِرُ نَفْسٍ) أى بنسب أن يقتل نفسا فيسحق القتل . وقد حرم الله القتل في جميع الشرائع إلا بثلاث خصال ؛ كفر بعد إيمان ، أو زنى بعد إحصان ، أو قتل نفس ظلما وتعديا . (أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ) أى شرك ، وقيل : قطع طريق .

وقرأ الحسن — « أَوْ فَسَادًا » بالنصب على تقدير حذف فعل يدل عليه أول الكلام تقديره ؛ أو أحدث فسادا ؛ والدليل عليه قوله : « مَنْ قَتَلَ نَفْسًا يَغْيِرُ نَفْسٍ » لأنه من أعظم الفساد .

وقرأ العامة — « فَسَادٍ » بالجر على معنى أو يغير فساد . (فَكُنَّا مِمَّا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا) اضطرب لفظ المفسرين في ترتيب هذا التشبيه لأجل أن عقاب من قتل جميعا أكثر من عقاب من قتل واحدا ؛ فروى عن ابن عباس أنه قال : المعنى من قتل نبي أو إمام عدل فكأنما قتل الناس جميعا ، ومن أحياء بأن شد عضده ونصره فكأنما أحيى الناس جميعا . وعنه أيضا أنه قال : المعنى من قتل نفسا واحدة وإتهك حرمتها فهو مثل من قتل الناس جميعا ، ومن ترك قتل نفس واحدة وصان حرمتها واستحيها خوفا من الله فهو كن أحيى الناس جميعا . وعنه أيضا ؛ المعنى فكأنما قتل الناس جميعا عند المقتول ، ومن أحياء واستنقذها منهلكة فكأنما أحيى الناس جميعا عند المستنقذ . وقال : مجاهد : المعنى أن الذى يقتل النفس المؤمنة متعملا جمل الله جزاءه

جهنم وغضب عليه ولعنه وأعد له عذابا عظيما؛ يقول : لو قتل الناس جميعا لم يُزد على ذلك،^(١) ومن لم يقتل فقد حَيَّ الناس منه . وقال ابن زيد : المعنى أن من قتل نفسا فيلزمه من القود والقصاص ما يلزم من قتل الناس جميعا ، قال : ومن أحيأها أى من عفا عن وجب له قتله ؛ وقاله الحسن أيضا ؛ أى هو العفو بعد المقدرة . وقيل : المعنى أن من قتل نفسا فالمؤمنون كلهم خصماؤه لأنه قد وتر الجميع ؛ ومن أحيأها فكأنما أحيأ الناس جميعا ، أى يجب على الكل شكره . وقيل : جعل إثم قاتل الواحد إثم قاتل الجميع ؛ وله أن يحكم بما يريد . وقيل : كان هذا عنتها بنى إسرائيل تغليظا عليهم . قال ابن عطية : وصل الجملة فالتشبيه على ما قيل واقع كله ، والمشتهك في واحد ملحوظ بعين مشتهك الجميع ؛ ومثاله رجلان حلقا حل شعرين ألا يعلم من ثمرها شيئا ، فطعم أحدهما واحدة من ثمر شجرته ، وطعم الآخر ثمر شجرته كلها ، فقد استوفى الخنث . وقيل : المعنى أن من استعمل واحدا فقد استعمل الجميع ؛ لأنه أنكر الشرع . وفي قوله تعالى : « وَمَنْ أَحْيَاهَا » تجوز ؛ فإنه عبارة عن الترك والإيقاظ منهلكة ، وإلا فالإحياء حقيقة — الذى هو الاختراع — إنما هو لله تعالى . وإنما هذا الإحياء بمثلة قول نمرود للمين : « أنا أحي وأميت » فسمى الترك إحياء . ثم أخبر الله عن بنى إسرائيل أنهم جاهدوا الرسل بالبينات ، وأن أكرمهم مجاوزون الحد ، وتاركون أمر الله .

قوله تعالى : **إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ نَجْوَىٰ فِي الدُّنْيَا وَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٢٤﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢٥﴾**

(١) أى لم يُزد على ذلك من العذاب ؛ كما في التبرى .

فيه خمس عشرة مسألة :

الأولى — اختلف الناس في سبب هذه الآية ؛ فالذي عليه الجمهور أنها نزلت في العُمرين ؛ روى الأئمة واللفظ لأبي داود عن أنس بن مالك : أن قوما من حُكَل^(١) — أو قال من حُرَيْنَة — قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فأَجَبُوا^(٢) المدينة ؛ فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بِلِقَاحِ وأمرهم أن يشربوا من أبوالها وألبانها فانطلقوا ، فلما صَحَّوْا قتلوا راعي النبي صلى الله عليه وسلم واستاقوا النعم ؛ فبلغ النبي صلى الله عليه وسلم خبرهم من أول النهار فأرسل في آثارهم ؛ فا ارتفع النهار حتى جرى بهم ؛ فأمرهم بقطع أيديهم وأرجلهم وبمسح أعينهم وألقوا^(٣) في الحرة يَسْتَسْقُونَ فلا يَسْقُونَ . قال أبو قلابة : فهؤلاء قوم سرقوا وقتلوا وكفروا بعد إيمانهم وبإبواب الله ورسوله . في رواية : فأمرهم بمسامير فأحميت فكحلهم وقطع أيديهم وأرجلهم وما حَسَمَهم ؛ في رواية ؛ فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم في طلبهم قاتلة فأُثِي بهم ؛ قال : فانزل الله تبارك وتعالى في ذلك ﴿ إِنَّمَا جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً ﴾ الآية . في رواية قال أنس : فلقد رأيت أحدهم يكذب الأرض بفيه عطشا حتى ماتوا . وفي البخاري قال جرير بن عبد الله في حديثه : فبعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم في نفر من المسلمين حتى أدركناهم وقد أشرفوا على بلادهم ، فلحقناهم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال جرير : فكانوا يقولون المساء ، ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم النار . وقد حكى أهل التواريخ والسير : أنهم قطعوا يدي الزاعمي ورجليه ، وعزوا الشوك في عييه حتى مات ، وأدخل المدينة ميتا ، وكان اسمه يسار وكان ثوبيا . وكان هذا الفعل من المرتين سنة ست من الهجرة . وفي بعض الروايات عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحرقهم بالنار

(١) حُكَل (بضم الحين المهملة وسكون الكاف) : قبيلة مشهورة . (٢) أى أصابهم الجوى وهو المرض داء الجوف إذا طاول ؛ وذلك إذا لم يراقهم هوائها واستنجمها . (الباقية) لأن الأثر . (٣) سرحين فلان : سحلا (نقما) . (٤) الحرة (بفتح الحاء وتشديد الزاء) : أرض خارج المدينة ذات حجارة سود . (٥) حسم البرق : قطعه ثم كواه لئلا يبل دمه . (٦) القاتلة جمع (قاتل) وهو الذي يتبع الأثر . (٧) كدسه : حذه بأذى فقه .

بعد ما قتلهم . وروى عن ابن عباس والضحاك : أنها نزلت بسبب قوم من أهل الكتاب كان بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد فتقضوا العهد وقطعوا السبيل وأفسدوا في الأرض . وفي مصنف أبي داود عن ابن عباس قال : « إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ » إلى قوله : « غُفُورٌ رَحِيمٌ » نزلت هذه الآية في المشركين فمن أخذ منهم قبل أن يُقصد عليه لم يمنعه ذلك أن يقاتم عليه الحسد الذي أصابه . ومن قال إن الآية نزلت في المشركين بحكمة والحسن ، وهذا ضعيف يرده قوله تعالى : « قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ » وقوله عليه السلام : « الإسلام يهدم ما قبله » أخرجه مسلم ، والصحيح الأول لخصوص الأحاديث الثابتة في ذلك . وقال مالك والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي : الآية نزلت فيمن خرج من المسلمين يقطع السبيل ويسعى في الأرض بالفساد . قال ابن المنذر : قول مالك صحيح . قال أبو ثور بحجة لهذا القول : وفي الآية دليل على أنها نزلت في غير أهل الشرك وهو قوله جل ثناؤه : « إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ » وقد أجمعوا على أن أهل الشرك إذا وقعوا في أيدينا فأسلموا أن دماهم يحرم ، فدل ذلك على أن الآية نزلت في أهل الإسلام . وحكى الطبري عن بعض أهل العلم أن هذه الآية تسخت فعل النبي صلى الله عليه وسلم في المرتين ، ووقف الأمر على هذه الحدود . وروى محمد بن سيزين قال : كان هذا قبل أن تنزل الحدود ، يعني حديث أنس ، ذكره أبو داود . وقال قوم منهم الليث بن سعد : ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم بوفد حُرَيْنَةَ لم يجز ، إذ لا يجوز التثليل بالمرتد . قال أبو الزناد : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قطع الذين سرقوا لِقَاحَهُ وَسَمَلَ أَعْيُنَهُم بِإِنَارِ حَاتِبِهِ اللَّهُ عَنْ وَبِيلٍ فِي ذَلِكَ ، فَأَنزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي ذَلِكَ « إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا » الآية . أخرجه أبو داود . قال أبو الزناد : فلما وعظ ونهى عن المثلثة لم يعد . وحكى عن جماعة أن هذه الآية ليست بانعضة لتلك الفعل ، لأن ذلك وقع في مرتدين ،

(١) في مصنف أبي داود باب بدل أخذ .

لا سيما وقد ثبت في صحيح مسلم وكتاب الناس وغيرهما قال : إنما سئل عليه السلام أعين أولئك لأنهم سئلوا أعين الزناة ؟ فكان هذا قصاصا ، وهذه الآية في المحارب المؤمن .

قلت : وهذا قول حسن ، وهو معنى ما ذهب إليه مالك والشافعي ؛ ولذلك قال الله تعالى : «إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأُوا عَلَيْهِمْ» ومعلوم أن الكفار لا تختلف أحكامهم في زوال العقوبة عنهم بالتوبة بعد القدرة كما تسقط قبل القدرة . والمرتبذ يستحق القتل بنفس الردة — دون المحاربة — ولا يُبغى ولا يُقطع يده ولا رجله ولا يُجَلَّ سبيله بل يقتل إن لم يُسلم ، ولا يُصلب أيضا ؛ فدل أن ما اشتملت عليه الآية ما عني به المرتد . وقال تعالى في حق الكفار : «قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَتُوبُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ» وقال في المحاربين : «إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا» الآية ؛ وهذا بين . وصل ما تروناه في أوّل الباب لإشكال ولا لوم ولا حتاب إذ هو مقتضى الكتاب ؛ قال الله تعالى : «مَنْ آتَدَىٰ عَلَيْهِمْ فَاغْتَدَوْا عَلَيْهِمْ مِمَّا آتَدَىٰ عَلَيْهِمْ» فثَلَاثُ قَتْلٍ بهم ، إلا أنه يحصل أن يكون العتاب إن مع على الزيادة في القتل ؛ وذلك تكليفهم بمسامير ثمانية وتركهم عطايا حتى ماتوا ، والله أعلم . وحكى الطبري عن السدي أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسأل أعين المرتدين وإنما أراد ذلك ؛ فزلت الآية ناهية عن ذلك ، وهذا ضعيف جدا ؛ فإن الأخبار الثابتة وردت بالسئل ؛ في صحيح البخاري : فأمر بمسامير فأحميت فكملهم . ولا خلاف بين أهل العلم أن حكم هذه الآية مترتب في المحاربين من أهل الإسلام وإن كانت زلت في المرتدين أو اليهود . وفي قوله تعالى : «إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ» استعارة وعجاز ؛ إذ الله سبحانه وتعالى لا يُحارب ولا يُنالِب لِمَا هو عليه من صفات الكمال ، وليا وجب له من التنزيه عن الأضداد والأنداد . والمعنى : يحاربون أولياء الله ؛ فعبر بنفسه الزينة عن أوليائه لِمَا كَارَا لأذيتهن ، كما عبر بنفسه عن الفقراء الضعفاء في قوله : «مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا» حتا على الاستعطاف عليهم ؛ ومثله في صحيح السنة «أَسْتَطْعَمْتُكَ فَلَمْ تُطْعِمْنِي» . الحديث أخرجه مسلم ، وقد تقدم في «البقرة» .

الثانية — واختلف العلماء فيمن يستحق اسم المحاربة؛ فقال مالك : المحارب عندنا من حمل حل الناس في مصر أو في بَرِّية وكابريهم عن أنفسهم وأموالهم دون بَأْرِية ولا دَحَل ولا عداوة؛ قال ابن المنذر : اختلف عن مالك في هذه المسئلة، فأنبت المحاربة في مصر مرة وفي ذلك مرة؛ وقالت طائفة : حكم ذلك في المصر أو في المنازل والطرق وديار أهل البادية وإلقرى سواء وحدودهم واحدة؛ هذا قول الشافعي وأبي ثور؛ قال ابن المنذر : كذلك هو لأن كلا يقع عليه اسم المحاربة، والكتاب على العموم، وليس لأحد أن يُخرج من جملة الآية قوماً بغير حجة. وقالت طائفة : لا تكون المحاربة في المصر إنما تكون خارجاً عن المصر؛ هذا قول سُفيان الثوري وإسحق والثعالبي. والمتنازل كالمحارب وهو أن يحتال في قتل إنسان على أخذ ماله، وإن لم يُشهر السلاح لكن دخل عليه بيته أو صحبه في سفر فاطعمه مما قتلته فيقتل حداً لا قوداً.

الثالثة — واختلفوا في حكم المحارب؛ فقالت طائفة : يقام عليه بقدر فعله؛ فإن أخاف السبيل وأخذ المال قطعت يده ورجله من خلاف، وإن أخذ المال وقتل قطعت يده ورجله ثم صُلب، فإذا قُتل ولم يأخذ المال قُتل، وإن هو لم يأخذ المال ولم يقتل نُفي؛ قاله ابن عباس، وروى عن أبي جَرْد والثَّغَنِي وعطاء الخُراساني وغيرهم. وقال أبو يوسف : إذا أخذ المال وقتل صُلب وقُتل على المشبهة؛ قال الليث : بالحربة مصلوباً. وقال أبو حنيفة : إذا قُتل قُتل، وإذا أخذ المال ولم يقتل قطعت يده ورجله من خلاف، وإذا أخذ المال وقتل فالسلطان غير فيه، إن شاء قطع يده ورجله وإن شاء لم يقطع وقته وصلبه؛ قال أبو يوسف : القتل يأتي على كل شيء، ونحوه قول الأوزاعي. قال الشافعي : إذا أخذ المال قطعت يده اليمنى وحُسمت، ثم قطعت رجله اليسرى وحُسمت ونُفي؛ لأن هذه الجنابة زادت على السرقة بالحاربة، وإذا قُتل قُتل، وإذا أخذ المال وقتل قُتل وصُلب وروى عنه أنه قال : يُصلب ثلاثة أيام؛ قال : وإن حَضَرَ وَكَثُرَ وَهَيْبَ وكان رِداء المدق

(١) أثرت تأثرة في الناس : حاجت حاجة .

(٢) القتل : القار .

حُجِسَ . وقال أحمد : إن قُتِل قُتِل ، وإن أخذ المال قطعت يده ورجله كقول الشافعي .
 وقال قوم : لا ينبغي أن يُصلب قبل القتل فيقال بينه وبين الصلاة والأكل والشرب ؛
 وحكى عن الشافعي : أكره أن يقتل مصلوبا لنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المثلة .
 وقال أبو ثور : الإمام غير على ظاهر الآية ، وكذلك قال مالك ، وهو مروى عن ابن عباس .
 وهو قول سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز ومجاهد والضحاك والتخفي كلهم قال : الإمام
 غير على الحكم على المصاريين ، يحكم عليهم بأى الأحكام التى أوجبها الله تعالى من القتل والصلب
 أو القطع أو الثنى بظاهر الآية ؛ قال ابن حياس : ما كان فى القرآن « أو » فصاحبه بالخيار ؛
 وهذا القول أشعر بظاهر الآية ؛ فإن أهل القول الأول الذين قالوا إن « أو » للترتيب — وإن
 اختلفوا — فإنك تجد أقوالهم أنهم يتجهون عليه حدّين فيقولون : يُقتل ويُصلب ؛ ويقول
 بعضهم : يُصلب ويُقتل ؛ ويقول بعضهم : تُقطع يده ورجله ويُثنى ؛ وليس كذلك الآية
 ولا معنى « أو » فى اللغة ؛ قاله النحاس . وأصح الأولين بما ذكره الطبري عن
 أنس بن مالك أنه قال : سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم جبريل عليه السلام عن الحكم
 فى المحارب فقال : « من أخاف السبيل وأخذ المال فأقطع يده للأخذ ورجله للإخافة ومن
 قُتِل فأقتله ومن جمع ذلك فأصلبه » . قال ابن عطية : وبقى الثنى للخياف فقط والخياف
 فى حكم القاتل ، ومع ذلك فمالك يرى فيه الأخذ بأيسر العقاب استحصاء .

الرابعة — قوله تعالى : ﴿ أَوْ يَتُفَّوْا مِنَ الْأَرْضِ ﴾ اختلف فى معناه ؛ فقال السدي :
 هو أن يُطلب أبداً بالليل والرجل حتى يؤخذ فيقام عليه حدّ الله ، أو يخرج من دار الإسلام
 هرباً ممن يطلبه ؛ عن ابن عباس وأنس بن مالك ومالك بن أنس والحسن والسدي والضحاك
 وقتادة وسعيد بن جبّير والزيّج بن أنس والأزهري . حكاه الأمامي فى كتابه ؛ وحكى عن
 الشافعي أنهم يخرجون من بلد إلى بلد ، ويُطلبون لتقام عليهم الحدود ؛ وقاله الليث بن سعد
 والأزهري أيضاً . وقال مالك أيضاً : يُنفى من البلد الذى أحدث فيه هذا إلى غيره ويُحبس
 فيه كالزاني . وقال الكوفيون : تقيمهم بمحنتهم فينفي من سعة الدنيا إلى ضيقها ، فصارت كانه

إذا جُئِنَ فَقَدْ نُبَيَّ من الأرض إلا من موضع أَمْسَقَراره ؛ واحتجوا بقول بعض أهل السجون في ذلك :

خرجنا من الدنيا ونحن من أهلها * فلست من الأموات فيها ولا الأحياء
إذا جاءنا السَّجَانُ يوماً لحاجة * عَجَبْنَا وقلنا جاء هذا من الدنيا

حكى مكحول أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أوَّل من جَلَس في السَّجون وقال : أحبسه حتى أعلم منه التوبة ، ولا أنفِسه من بلد إلى بلد فيؤذِهم ؛ والظاهر أن الأرض في الآية هي أرض النَّازِلَة وقد تجنَّب الناس قديماً الأرض التي أصابوا فيها الذنوب ؛ ومنه الحديث ^(١) الذي ناءَ بصنْده نحو الأرض المُقْتَسَمَة . وبنى للإمام إذا كان هذا المحارب يخوف الجانب يظن أنه يود إلى حراة أو إفساد أن يسجنه في البلد الذي يقرب إليه ، وإن كان غير مخوف الجانب مخرج ، قال ابن عطية : وهذا صريح مذهب مالك أن يقرب ويسجن حيث يقرب ، وهذا على الألب في أنه خوف ، ووجه العبارة وهو الزاج ؛ لأن فيه من أرض النازلة هو نص الآية ، ومجته بعد بحسب الخوف منه ، فإن تاب وفهم حاله نخرج .

الخامسة — قوله تعالى : ﴿ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ﴾ التي أصله الإهلاك ؛ ومنه الإثبات والنفي ، فالنفي الإهلاك والإعدام ؛ ومنه النفاية لردى المطاع ؛ ومنه النفي لما تطاير من الماء عن الدلو ، .

(٢)

قال الزجاج :

كَانَ مِنْهُمْ مَنْ النَّبِيِّ * مَوَاقِعُ الطَّيْرِ عَلَى الصَّيْفِ

السادسة — قال ابن خزيمة متناد : ولا يرأى في المال الذي يأخذه المحارب نصيباً كما يرأى في السارق . وقد قيل : يرأى في ذلك النصاب ربع دينار ؛ قال ابن العربي قال الشافعي

(١) هو حديث الذي قتل تساً وتسعين تساً . وقام بعض نهض ، ويحتمل أنه بمعنى به (التي لاين الأثير) .
(٢) هو الأصيل . جاء في (السان) مادة نى أن الصحيح (كان متقى) لأن يده (من طول إغراق على الطوى) . وبتا الظهور ككتفا الصلب عن بين وشال من صلب ولحم . والصنف (يضم الصاد وكسرهما) جمع صفا مقصود ، ومما جمع صفاة وهي الحجر الصلد الضخم الذي لا يثبت شطاً . ونفس بأنه شبه الماء وقد وقع على ظهر المستقر بطرق الطائر على الصفي .

وأصحاب الرأي : لا يُقَطَّع من قطاع الطريق إلا من أخذ قدر ما تقطع فيه يد السارق ؛ وقال مالك : يُحَكَّم عليه بحكم المحارب وهو الصحيح ؛ فإن الله تعالى وَكَّفَتْ على لسان نبيه عليه السلام القطع في السرقة في ربع دينار ، ولم يُؤَقَّت في الحرابة شيئا بل ذكر جزاء المحارب ، فاقضى ذلك توفية الجزء لهم على المحاربة عن حبة ؛ ثم إن هذا قياس أصل على أصل وهو يختلف فيه ، وقياس الأعلى بالأدنى والأدنى بالأسفل وذلك عكس القياس . وكيف يصح أن يقاس المحارب على السارق وهو يطلب خطف المال فإن شعر به قتر ؛ حتى إن السارق إذا دخل بالأسلح يطلب المال فإن منع منه أو صبح عليه وحارب عليه فهو محارب يُحَكَّم عليه بحكم المحارب . قال القاضي ابن العربي : كنت في أيام حكى زين الناس إذا جاءني أحد بسارق ، وقد دخل الدار بسكين يهيمه على قلب صاحب الدار وهو نائم ، وأصحابه يأخذون مال الرجل ، حكمت فيهم بحكم المحاربين ، فأفهموا هذا من أصل الدين ، وأرثعوا إلى بَقَاع العلم عن حضيض الجاهلين .

قلت : اليفع أصل الجبل ومنه غلام يَفْعُ إذا ارتفع إلى البلوغ ؛ والحضيض الحفرة في أسفل الوادي ؛ كذا قال أهل اللغة .

السابعة — ولا خلاف في أن الحرابة يُقتل فيها من قتل وإن لم يكن المقتول مكانا للقاتل ؛ والشافعي قولان : أحدهما — أنها تعتبر المكافاة لأنه قتل فاعتبر فيه المكافاة كالتقصاص ؛ وهذا ضعيف لأن القتل هنا ليس على مجرد القتل وإنما هو على الفساد العام من التخويف وسلب المال ؛ قال الله تعالى : « إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا » فأمر تعالى بإقامة الحدود على المحارب إذا جمع شيئين محاربة وسعيًا في الأرض بالفساد ، ولم ينص شريفا من وضع ، ولا فريفا من دفع .

الثامنة — وإذا خرج المحاربون فاقفوا مع القافلة قَتَلَ بعض المحاربين ولم يقتل بعضُ قتل الجميع . وقال الشافعي : لا يُقتل إلا من قتل ؛ وهذا أيضا ضعيف ؛ فإن من حضر

الوقعة شركاء في الفينة وإن لم يقتل جميعهم؛ وقد آتق ممنا على قتل الرثة وهو العليمة
فالمحارب أولى .

التاسعة — وإذا أخاف المحاربون السبيل وقطعوا الطريق وجب على الإمام قتالهم
من غير أن يدعروهم، ووجب على المسلمين التعاون على قتالهم وكفهم عن أذى المسلمين، فإن
أنهزموا لم يتبع منهم مدبرا إلا أن يكون قد قتل وأخذ مالا، فإن كان كذلك أتبع ليؤخذ ويقام
عليه ماوجب بلحايته؛ ولا يدفع^(١) منهم على جريح إلا أن يكون قد قتل؛ فإن أخذوا ويوجد
في أيديهم مال لأحد بعينه ردة إليه أو إلى ورثته، وإن لم يوجد له صاحب جعل في يث
المال؛ وما ألقوه من مال لأحد غرموه؛ ولا دية لمن قتلوا إذا قُدر عليهم قبل التوبة،
فإن تابوا وجاءوا تائبين وهي :

العاشرة — لم يكن للإمام عليهم سبيل، وسقط عنهم ما كان حذًا لله وأخذوا بمحقوق
الآدميين، فاقصص منهم من النفس والجراح، وكان عليهم ما ألقوه من مال ودم لأوليائه ذلك،
ويجوز لهم العفو والمهبة كسائر الجناة من غير المحاربين؛ هذا مذهب مالك والثاني؛ وأبي ثور
وأصحاب الرأي . وإنما أخذ ما بأيديهم من الأموال وتحتوا قيمة ما استهلكوا؛ لأن ذلك
غضب فلا يجوز ملكه لهم، ويصرف إلى أربابه أو يوقفه الإمام عنده حتى يعلم صاحبه .
وقال قوم من الصحابة والتابعين : لا يطلب من المال إلا بما وجد عنده، وأما ما استهلكه
فلا يطلب به؛ وذكر الطبري ذلك عن مالك من رواية الوليد بن مسلم عنه، وهو الظاهر
من فعل ابن عتيق أبي طالب رضي الله عنه بمجازمة بن بدر التمدل فإنه كان محاربا ثم تاب قبل
القدرة عليه، فكتب له بسقوط الأموال والدم عنه كتابا منشورا؛ قال ابن خزيمة متنادا :
وآختلفت الرواية عن مالك في المحارب إذا أقيم عليه الحد ولم يوجد له مال؛ هل يتبع حينئذ
بما أخذ، أو يسقط عنه كما يسقط عن السارق؟ والمسلم والذي في ذلك سواء .

(١) حذف على الجريح أجهز عليه .

الرجل أن يقاتل عن نفسه وأهله وماله إذا أريد طلبه؛ للأخبار التي جاءت عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخص وقتادون وقت، ولا حالاً دون حال إلا السلطان؛ فإن جماعة أهل الحديث كالجَمْعين على أن من لم يمكنه أن يمنع عن نفسه وماله إلا بالخروج على السلطان ومعارضته أنه لا يحارب ولا يخرج عليه؛ للأخبار الدالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، التي فيها الأمر بالصبر على ما يكون منهم، من الجور والظلم، وترك قتالهم والخروج عليهم بما أقاموا الصلاة.

قلت: وقد اختلف منعبنا إذا طلب الشيء الخفيف كالثوب والطعام هل يعطونه أو يُقاتلون؟ وهذا الخلاف مبني على أصل، وهو هل الأمر بقتالهم لأنه تمييز منكر أو هو من باب دفع الضرر؟ وعلى هذا ينبنى أيضاً الخلاف في دعوتهم قبل القتال. والله أعلم.

الرابعة عشرة — قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَ نَجْزِي فِي الدُّنْيَا﴾ لشناعة المحاربة وعظم ضررها، وإنما كانت المحاربة عظيمة الضرر؛ لأن فيها سد سبيل الكسب على الناس؛ لأن أكثر المكاسب وأعظمها التجارات، وركنها وعمادها الضرب في الأرض؛ كما قال عز وجل: «وَأَخْرَجُوا بِضُرِيَّتٍ فِي الْأَرْضِ يَنْفَعُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ» فإذا خيف الطريق اقتلع الناس عن السفر، واحتاجوا إلى لزوم البيوت، فانسدت باب التجارة عليهم، واقطعت أكسابهم؛ فشرع الله على قطاع الطريق الحدود المثلثة، وذلك الجزى في الدنيا ردماً لهم عن سوء فعلهم، وقصاً لباب التجارة التي أباحها لعباده لمن أرادها منهم، ووعدها بالمذاب العظيم في الآخرة. وتكون هذه المعصية خارجة عن المعاصي، ومستثناة من حديث عبادة في قول النبي صلى الله عليه وسلم: «فمن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب به في الدنيا فهو له كفارة» والله أعلم. ويحتمل أن يكون الجزى لمن عوقب، ومذاب الآخرة لمن سلم في الدنيا، ويعبر هذا الذنب مجرى غيره. ولا خلود لمؤمن في النار على ما تقدم، ولكن يعظم عقابه لعظم الذنب، ثم يخرج إما بالشفاعة وإما بالقبضة، ثم إن هذا الوعيد مشروط الإنفاذ بالمشيئة كقوله تعالى:

« وَيَقَرُّ مَا كُنْ دُونَ ذَلِكَ لَنْ يَشَاءَ » أما إن الخوف يطلب عليهم بحسب الوعيد وكبر المعصية^(١).

الخامسة عشرة - قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ﴾ استثنى جل وعز الثانيين قبل أن يُقدَّر عليهم، وأخير بسقوط حقه عنهم بقوله ﴿فَاعْتَدُوا أَنْ اللَّهَ عَاقِبُهُمْ رَجِيمٌ﴾. أما القصاص وحقوق الآدميين فلا تسقط، ومن تاب بعد القدرة فظاهر الآية أن التوبة لا تنفع، وتقام الحدود عليه كما تقدم. وللشافعي قول أنه يسقط كل حد بالتوبة، والصحيح من مذهبه أن ما يتعلق به حق الآدمي قصاصا كان أو غيره فإنه لا يسقط بالتوبة قبل القدرة عليه. وقيل: أراد بالاستثناء للمشرك إذا تاب وآمن قبل القدرة عليه فإنه تسقط عنه الحدود؛ وهذا ضعيف؛ لأنه إن آمن بعد القدرة عليه لم يقتل أيضا بالإجماع، وقيل: إنما لا يسقط الحد عن المحاربين بعد القدرة عليهم - والله أعلم - لأنهم متهمون بالكذب في توبتهم والتصنع فيها إذا تائبهم يد الإمام، أو لأنه لما قدر عليهم صاروا بمرض أن ينكل بهم فلم تقبل توبتهم، كالملئس بالعذاب من الأمم قبلنا، أو من صار إلى حال الغرغرة فتاب؛ فأما إذا تقدمت توبتهم القدرة عليهم، فلا تهمة وهي نافعة على ما يأتي بيانه في سورة «يونس»؛ فأما الشراب والزناة والسرقات إذا تابوا وأصلحوا وعُصِرَ ذلك منهم، ثم رفعوا إلى الإمام فلا ينبغي أن يحدوا، وإن رفعوا إليه فقالوا تبنا لم يتركوا، وهم في هذه الحالة كالهاربين إذا غلبوا. والله أعلم.

قوله تعالى: يَكْتَابُكَ الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٠﴾ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ أَنَّ لَهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِثْلَ مَعَرِّ لَيَفْتَندُوا بِهِ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَا تُقِيلُ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١١﴾

(١) كذا في الأصل وفي تفسير آبن حلية، والذي في البحر: «وهذا الوعيد كثيره مفيد بالمشيئة، وله تعالى أن ينفذ هذا الذنب ولكن في الوعيد خوف على المرتد عليه تقاض الوعيد» وهو أوضح. (٢) راجع تفسير آية ٩٨

قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ ﴾ . الوسيلة هي القربة؛ عن أبي وائل والحسن وعجاهد وقتادة وعطاء والسدي وأبو زيد وعبد الله بن كثير، وهي فِئيلة من توسلت إليه أي هربت؛ قال عترة :

إِنَّ الرِّجَالَ لَمْ إِلَيْكَ وَبِئْسَ لَهَا يَأْخُذُكَ تَكْمِلِي وَتَغْضِي

والجمع الوسائل؛ قال :

إِذَا غَفَلَ الْوَاشُونَ مَدَّنَا لَوْحِينَا * وَعَادَ التَّصَافِي بَيْنَنَا وَالْوَسَائِلُ

ويقال : منه سَلْتُ أَسأل أي طلبت، وهما يَتَسَاوَلَانِ أي يطلب كل واحد من صاحبه ؛ فالأصل الطلب؛ والوسيلة القربة التي ينبغي أن يُطلب بها، والوسيلة درجة في الجنة، وهي التي جاء الحديث الصحيح بها في قوله عليه السلام «مَنْ سَأَلَ إِلَى الْوَسِيلَةِ حَلَّتْ لَهُ الشَّفَاعَةُ» .

قوله تعالى : يُرِيدُونَ أَنْ يُخْرِجُوكَ مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا

وَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴿٥٧﴾

قال يزيد الفقير : قيل لجابر بن عبد الله إنكم يا أصحاب عهد تقولون إن قوما يخرجون من النار والله تعالى يقول : «وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا» فقال جابر : إنكم تجعلون العام خاصا والخاص عاما، إنما هذا في الكفار خاصة؛ فقرأت الآية كلها من أولها إلى آخرها فإذا هي في الكفار خاصة . و « مُّقِيمٌ » معناه دائم ثابت لا يزول ولا يحول؛ قال الشاعر :

فَإِنَّ لَكُمْ بَيُومَ الشَّعْبِ مَنَى * عَذَابًا دَائِمًا لَكُمْ مُقِيمًا

قوله تعالى : وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا

نَكَلًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٥٨﴾

فيه سبع وعشرون مسألة :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ الآية . لما ذكر تعالى

أخذ الأموال بطريق السعى في الأرض والفساد؛ ذكر حكم السارق من غير حجاب على ما يأتي

بيانه إنشاء الباب ، وبدأ سبحانه بالسارق قبل السارقة عكس الزنى حل ما بينه آخر الباب .
وقد قُطِع السارق في الجاهلية ، وأوّل من حكم بقطعه في الجاهلية الوليد بن المغيرة ، فأمر الله
بقطعه في الإسلام ، فكان أوّل سارق قطعه رسول الله صلى الله عليه وسلم في الإسلام من
الرجال الخييار بن عدى بن نوفل بن عبد مناف ، ومن النساء مرة بنت سفيان بن عبد الأسد
من بني غزوم ، وقطع أبو بكر يد النبي^(١) الذي مرق العقده وقطع عمر يد أنس بن ممرّة أنس بن عبد الرحمن
أبن ممرّة ولا خلاف فيه . وظاهر الآية العموم في كل سارق وليس كذلك لقوله عليه السلام
” لا تُقَطَّع يد السارق إلا في ريع دينار فصاعداً ” فيبين أنه إنما أراد بقوله : « وَالسَّارِقُ
وَالسَّارِقَةُ » بعض السارق دون بعض ، فلا تقطع يد السارق إلا في ريع دينار ، أو فيما قيمته
ريع دينار ، وهذا قول عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلى رضي الله عنهم ، وبه قال عمر
أبن عبد العزيز والشافعي وأبو ثور وقال مالك : تُقَطَّع اليد في ريع دينار أو في ثلاثة
دراهم ، فإن سرق درهمين وهو ريع دينار لا تحطاط الصرف لم تقطع يده فيما . والعروض
لا تقطع فيها إلا أن تبلغ ثلاثة دراهم قلّ الصرف أو كثر ، فجعل مالك الذهب والورق كل
واحد منهما أصلاً بنفسه ، وجعل تقويم العروض بالدراهم في المشهور . وقال أحمد وإسحق :
إن سرق ذهباً فريح دينار ، وإن سرق غير الذهب والفضة فكانت قيمته ريع دينار أو ثلاثة
دراهم من الورق . وهذا نحو ما صار إليه مالك في القول الآخر ، والوجه للأوّل حديث
ابن عمر أن رجلاً سرق حبة^(٢) ، فأتى به النبي صلى الله عليه وسلم فأمر بها ففوت بثلاثة
دراهم . وجعل الشافعي حديث عائشة رضي الله عنها في الريع دينار أصلاً ردّه إليه تقويم
العروض لا بالثلاثة دراهم على غلاء الذهب ورخصه ، وترك حديث ابن عمر لما رآه — والله
أعلم — من اختلاف الصحابة في المحن الذي قُطِع فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فابن عمر
يقول : ثلاثة دراهم ، وابن عباس يقول : عشرة دراهم ، وأنس يقول : خمسة دراهم ،

(١) حرجل من أهل اليمن أخضع اليه والليل مرق عقداً لأسباب بنت عيسى زوج أبي بكر الصديق رضي الله عنه

قطع يده اليسرى . (٢) الحبة بالضمريك : القرس ، وقيل : هي من البلود خاصة كالقرفة .

وحديث عائشة في الريح دينار حديث صحيح ثابت لم يختلف فيه من عائشة إلا أن بعضهم وقفه، ورفع من يجب العمل بقوله لحفظه ومداينته، قاله أبو عمرو وغيره. وعلى هذا فإن بلغ المرء المسروق ربع دينار بالتقويم قُطِع سارقه؛ وهو قول إمامي؛ وقف على هذين الأصلين فهما عمدة الباب، وهما أحص ما قيل فيه. وقال أبو حنيفة وصاحباہ والتوري: لا تُقَطَع يد السارق إلا في بشرة دراهم كِلَا، أو دينار ذهباً عينا أو وزناً؛ ولا يُقَطَع حتى يخرج بالمتاع من ملك الرجل؛ وحجتهم حديث ابن عباس؛ قال: قُومُ الْيَمَنِ الَّذِي قُطِعَ فِيهِ الْيَدُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بشرة دراهم. ورواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: كان ثمن الجن يومئذ عشرة دراهم؛ أخرجهما التارططن وغيره. وفي المسئلة قول رابع؛ وهو ما رواه التارططن من عمر قال: لا تُقَطَعُ الْيَدُ إِلَّا فِي ثَمَسٍ؛ وبه قال سليمان بن يسار وابن أبي ليلى وابن شُبْرَةَ؛ وقال أنس بن مالك: قُطِعَ أَبُو بَكْرٍ -رحمه الله- في يمين قيمته خمسة دراهم. وقول خامس: وهو أن اليد تُقَطَعُ في أربعة دراهم فصاعداً؛ روى عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري. وقول سادس: وهو أن اليد تُقَطَعُ في درهم فما فوقه؛ قاله عثمان البتي. وذكر الطبري أن عبد الله بن الزبير قُطِعَ في درهم. وقول سابع: وهو أن اليد تُقَطَعُ في كل ماله قيمة على ظاهر الآية؛ هذا قول الخوارج؛ وروى عن الحسن البصري؛ وهي إحدى الروايات الثلاث عنه، والثانية كما روى عن عمر؛ والثالثة حكاهما قتادة عنه أنه قال: تَنَادَرْنَا الْقَطْعَ فِي مِمَّ يَكُونُ عَلَى عَهْدِ زَيْدٍ؟ فَاتَّفَقَ رَأْيُنَا عَلَى دَرَاهِمٍ. وهذه أقوال متكاثرة والصحيح منها ما قدمناه لك؛ فإن قيل: قد روى البخاري ومسلم وغيرهما عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لَنْ يَكُنَّ يَدُ السَّارِقِ يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ تُقَطَعُ يَدُهُ وَيَسْرِقُ الْحَبْلَ تُقَطَعُ يَدُهُ" وهو موافق لظاهر الآية في القطع في القليل؛ فالجواب أن هذا نرجح مخرج التحذير بالقليل عن الكثير، كما جاء في معرض الترهيب بالقليل مجرى الكثير في قوله عليه السلام: "مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا وَلَوْ مِثْلَ مَفْخَصٍ قَطَاةً بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ". وقيل:

(١) مفحص القطاة حيث تخرج فيه من الأرض.

إن ذلك مجاز من وجه آخر ؛ وذلك أنه إذا ضَرَى بسرقة القليل سَرَقَ الكثير فقطعت يده .
وأحسن من هذا ما قاله الأعمش وذكره البخاري في آخر الحديث كالتفسير قال : كانوا يرون
أنه يَبْهِنُ الحديد ، والحَبْلُ كانوا يرون أنه منها ما يساوي دراهم .

قلت : كجبال السفينة وشبه ذلك . والله أعلم .

الثانية - اتفق جمهور الناس على أن القطع لا يكون إلا على من أخرج من حرز
ما يجب فيه القطع . وقال الحسن بن أبي الحسن : إذا جمع الثياب في البيت قُطِع . وقال
الحسن بن أبي الحسن أيضا في قول آخر مثل قول سائر أهل العلم فصار اتفاقا صحيحا . والحمد لله .

الثالثة - الحرز هو ما تُصَبُّ مادة لحفظ أموال الناس ، وهو يختلف في كل شيء
بحسب حاله على ما يأتي بيانه . قال ابن المنذر : ليس في هذا الباب خبر ثابت لا مقال فيه
لأهل العلم ، وإنما ذلك كالإجماع من أهل العلم . وحكى عن الحسن ، وأهل الظاهر أنهم
لم يشترطوا الحرز . وفي الموطأ لمالك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين المخزومي ؛
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا قطع في ثَمَرٍ مُعَلَّقٍ ^(١) ولا في حَرِيسَةٍ جَبَلٍ فإذا أواه
المَرَاخِ أو البحرين فالقطع فيما بَلَغَ ثَمَنُ الجَحْنِ » قال أبو عمر : هذا حديث يتصل بمعناه من
حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وغيره ، وعبد الله هذا همه عند الجميع ، وكان أحمد يُثْنِي عليه .
وعن عبد الله بن عمرو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سُئِلَ عن الثَّمَرِ المَعْلَقِ فقال :
« مَنْ أَصَابَ مِنْهُ مِنْ ذِي حَاجَةٍ فَيَرْتَضِ خَبْثَةً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَرَجَّ بِشَيْءٍ مِنْهُ فَعَلِيهِ الْقَطْعُ
وَمَنْ سَرَقَ مِنْ ذَلِكَ فَعَلِيهِ غَرَامَةٌ مِثْلِيهِ وَالْعُقُوبَةُ » وفي رواية « وَجَلَدَاتُ نَكَالٍ » بدل
« وَالْعُقُوبَةُ » . قال العلماء : ثم نُسِخَ الْجَلْدُ وَجُعِلَ مَكَانَهُ الْقَطْعُ . قال أبو عمر : قوله « غَرَامَةٌ
مِثْلِيهِ » مَسْخُوحٌ لَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الْفُقَهَاءِ قَالَ بِهِ إِلَّا مَا جَاءَ عَنْ عُمَرَ فِي دَقِيقِ حَاطِبِ بْنِ أَبِي
بَلْعَمَةَ نَزَحَهُ مَالُكَ ؛ وَرَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ . وَالَّذِي عَلَيْهِ النَّاسُ فِي الثَّرَمِ بِالْمَثَلِ ؛ لِقَوْلِهِ

(١) الثمر المعلق : الثمر في الأشجار . وحريصة الجبل : ما يحرس بالجبل . والجحرين : موضع البر وقد يكون للثر

والنصب . (٢) الخبيثة : الخبيثة في السراويل ؛ والرماء : يحمل فيه الشيء . أيها .

تعالى : « قَتَنِي أَعْتَدِي عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ يَمُوتُ مَا أَعْتَدِي عَلَيْكُمْ » . وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ صَقْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ قَالَ : كُنْتُ نَائِمًا فِي الْمَسْجِدِ عَلَى نَحِيصَةٍ لِي ثَمَنُ ثَلَاثِينَ دِرْهَمًا ، بَغَاهُ وَجَلْ فَأَخْلَسَهَا مِنِّي ، فَأَخَذَ الرَّجُلُ فَأَتَى بِهِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَرَ بِهِ لِيَقْطَعَ ، قَالَ : فَأَتَيْتُهُ فَقُلْتُ إِنْ قُطِعَ مِنْ أَجْلِ ثَلَاثِينَ دِرْهَمًا ؟ أَنَا ابْنِيهِ وَأُنَيْسُهُ ثَمْنًا ؟ قَالَ : « فَهَلْ كَانَ هَذَا قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ » . وَمِنْ جِهَةِ النَّظَرِ أَنَّ الْأَمْوَالَ خُلِقَتْ مَهِيئَةً لِلانْتِفَاعِ بِهَا لِتُلَاقِيَ أَجْمَعِينَ ، ثُمَّ الْحِكْمَةُ الْأَوَّلِيَّةُ حَكَمَتْ فِيهَا بِالِاخْتِصَاصِ الَّذِي هُوَ الْمُلْكُ شَرْطًا ، وَبَقِيَ الْأَطْلَاعُ مُتَعَلِّقَةً بِهَا ، وَالْأَمْوَالُ مَحْزُومَةٌ عَلَيْهَا ، فَكُفِّهَا الْمَرْوَعَةُ وَالذِّيَانَةُ فِي أَقْلِ الْخَلْقِ ، وَكُفِّهَا الصَّوْنُ وَالْحِرْزُ عَنْ أَكْثَرِهِمْ ، فَإِذَا أَحْرَزَهَا مَالُكُهَا فَقَدْ أَجْتَمَعَ فِيهَا الصَّوْنُ وَالْحِرْزُ الَّذِي هُوَ غَايَةُ الْإِمْكَانِ لِلْإِنْسَانِ ، فَإِذَا هُنَا كُنْشَتْ الْجَرِيْمَةُ فَعُظِمَتِ الْعُقُوبَةُ ، وَإِذَا هُنَا أَحَدُ الصَّوْنَيْنِ وَهُوَ الْمُلْكُ وَجِبَ الضَّمَانُ وَالْأَدَبُ .

الرابعة — فَإِذَا اجْتَمَعَ جَمَاعَةٌ فَاشْتَرَكُوا فِي إِخْرَاجِ نِصَابٍ مِنْ حِرْزِهِ ، فَلَا يَحِلُّ ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ بَعْضُهُمْ مِمَّنْ يَقْدِرُ عَلَى إِخْرَاجِهِ ، أَوْ لَا إِلَّا بِتَعَاوُنِهِمْ ، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فَأَخْتَلَفَ فِيهِ عُلَمَاؤُنَا عَلَى قَوْلَيْنِ : أَحَدُهُمَا يَقْطَعُ فِيهِ . وَالثَّانِي لَا يَقْطَعُ فِيهِ ، وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ ؛ قَالَا : لَا يَقْطَعُ فِي السَّرْقَةِ الْمُشْتَرَكِ إِلَّا بِشَرْطِ أَنْ يَجِبَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ حِصَصِهِ نِصَابٌ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَا تَقْطَعُ يَدَ السَّارِقِ إِلَّا فِي رِبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا » . وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ لَمْ يَسْرِقْ نِصَابًا فَلَا قَطْعَ عَلَيْهِمْ . وَجِهَةُ الْقَطْعِ فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ أَنَّ الْأَشْتِرَاقَ فِي الْخَطَايَا لَا يُسْقَطُ عَقُوبَتُهَا كَالْأَشْتِرَاقِ فِي الْقَتْلِ ؛ قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ : زَيْدٌ أَقْرَبُ مَا بَيْنَهُمَا إِذَا إِنَّمَا قَتَلْنَا الْجَمَاعَةَ بِالْوَأَحِدِ صِيَانَةً لِلدَّمَاءِ ؛ لِثَلَاثِ تَعَاوُنٍ عَلَى سَفْكِهَا الْأَعْدَاءُ ، فَكَذَلِكَ فِي الْأَمْوَالِ مِثْلُهُ ؛ لَا سِيَّامَا وَقَدْ سَاعَدَنَا الشَّافِعِيُّ عَلَى أَنْ الْجَمَاعَةُ إِذَا اشْتَرَكُوا فِي قَطْعِ يَدِ رَجُلٍ قُطِعُوا وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا . وَإِنْ كَانَ الثَّانِي وَهُوَ مَا لَا يُمْكِنُ إِخْرَاجُهُ إِلَّا بِالتَّعَاوُنِ فَإِنَّهُ يَقْطَعُ بِجَمِيعِهِمْ بِالِاتِّفَاقِ مِنَ الْعُلَمَاءِ ؛ ذَكَرَهُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ .

(١) الخبيصة : ثوب نيز أو صوف مطم ؛ وقيل لا تسمى خبيصة إلا أن تكون سوداء مطية .

الخامسة — فإن اشتركوا في السرقة بأب ثقب واحد الحِرْز وأخرج آخر، فإن كانا متعاونين قُطعا . وإن انفرد كل منهما بفعله دون اتفاق بينهما ، بأن يبيء آخر فيُخرج فلا قطع مل واحد منهما . وإن تعاونوا في الثقب وانفرد أحدهما بالإخراج فالقطع عليه خاصة ؛ وقال الشافعي : لا قطع لأن هذا ثقب ولم يسرق ، والآخر مرق من حِرْز مهتوك الحرمة . وقال أبو حنيفة : إن شارك في الثقب ودخل وأخذ قطع . ولا يشترط في الاشتراك في الثقب التحامل على آلة واحدة ، بل التعاقب في الضرب يحصل به الشركة .

السادسة — ولو دخل أحدهما فأخرج المتاع إلى باب الحِرْز فأدخل الآخر يده فأخذه فعليه القطع ، وبما قبل الأول ؛ وقال أشهب : يُقَطَّمان . وإن وضعه خارج الحِرْز فعليه التقطع لأعلى الآخذ ، وإن وضعه في وسط الثقب فأخذه الآخر والتقت أيديهما في الثقب قُطعا جميعا .

السابعة — والقبر والمسجد حِرْز ، فيُقطع التبايش عند الأكثر ؛ وقال أبو حنيفة :

لا قطع عليه ؛ لأنه سرق من غير حِرْز مالا معزضا للتلطف لأمالك له ؛ لأن الميت لا يملك . ومنهم من ينكر السرقة ؛ لأنه ليس فيه ساكن ، وإنما تكون السرقة بحيث تُنقَى الأعين ، ويُحفظ من الناس ؛ وعلى نقي السرقة عَوْل أهل ما وراء النهر . وقال الجمهور : هو سارق لأنه تترع الليل لباسا وابقى الأعين ، وقصد وقتا لا ناظر فيه ولا مانع عليه ، فكان بمنزلة مالهو سرق في وقت بروز الناس للميد ، وخلق البلد من جميعهم . وأما قولهم : إن القبر غير حِرْز فباطل ؛ لأن حِرْز كل شيء بحسب حاله الممكنة فيه . وأما قولهم : إن الميت لا يملك فباطل أيضا ؛ لأنه لا يجوز ترك الميت حاريا فصارت هذه الحاجة قاضية بأن القبر حِرْز . وقد نبه الله تعالى عليه بقوله : « أَلَمْ يَجْعَلِ الْآرْضَ كَفَاتًا أَحْيَاءَ وَأَمْوَاتًا » ليسكن فيها حيا ، ويدفن فيها ميتا . وأما قولهم : عُرْضة للتلطف ؛ فكل ما يلجسه الحي أيضا معزض للتلطف والإخلاق بلباسه ، إلا أن أحد الأمرين أعجل من الثاني ؛ وقد روى أبو داود عن أبي قز قال : دعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « كيف أنت إذا أصاب الناس موتٌ يكون البيت فيه بالوصيف » ، يعني (١) البيت هنا القبر . والوصيف الخادم غلاما كان أربابية . والمعنى : أن الموت يكثر حتى يشتري موضع قبر بهد .

القبور؛ قلت : الله ورسوله أعلم قال : "عليك بالصبر" قال حماد : فهذا قال من قال تقطع يد السارق ؛ لأنه دخل على الميت يته . وأما المسجد ، فمن سرق حُصْرَهُ قُطِعَ ؛ رواه عيسى عن ابن القاسم ، وإن لم يكن للمسجد باب ؛ وراها مُحْرَزَةٌ ، وإن سرق الأبواب قطع أيضا ؛ ورؤي عن ابن القاسم أيضا إن كانت سرقة الحُصْرِ نهارا لم يُقَطَّعْ ، وإن كان نَسُورَ عليها ليلا قُطِعَ ؛ وذكر عن مُجَنِّهُونَ إن كانت حُصْرُهُ خِيطَ بَعْضِهَا إلى بعض قُطِعَ ، وإلا لم يُقَطَّعْ . قال أصبغ : يُقَطَّعُ سَارِقُ حُصْرِ المسجد وقناديله و بلاطه ، كما لو سرق بابه مُسْتَمِرًّا أو خشبة من سقفه أو من جَوَائِزِهِ ^(١) . وقال أشهب في كتاب محمد : لا قطع في شيء من حُصْرِ المسجد وقناديله و بلاطه .

الثامنة --- وأختلف العلماء هل يكون غُرْمٌ مع القطع أم لا ؟ فقال أبو حنيفة : لا يجمع الغرم مع القطع بحال ؛ لأن الله سبحانه قال : « وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ » ولم يذكر غُرْمًا . وقال الشافعي : يَقرَّم قيمة السرقة موسرا كان أو معسرا ، وتكون دَيْنًا عليه إذا أيسر أداه ؛ وهو قول أحمد وإسحاق . وأما علماءنا مالك وأصحابه فقالوا : إن كانت العين قائمة رَدَّها ، وإن تلفت فإن كان موسرا غُرِمَ ، وإن كان معسرا لم يُتَّبَعْ به دَيْنًا ولم يكن عليه شيء ؛ وروى مالك مثل ذلك عن الزُّهْرِيِّ ؛ قال الشيخ أبو إسحاق : وقد قيل إنه يُتَّبَعُ بها دَيْنًا مع القطع موسرا كان أو معسرا ؛ قال : وهو قول غير واحد من أهل المدينة ، وأستدل على صحته بأنهما حقان لمستحقين فلا يُسْقِطُ أحدهما الآخر كالدَّيْنِ والكفارة ، ثم قال : وهذا أقول . واستدل القاضي أبو الحسن للجمهور بقوله صلى الله عليه وسلم : "إذا أقيم على السارق الحد فلا ضمان عليه" وأسنده في كتابه . وقال بعضهم : إن الإتياع بالفُرْمِ عقوبة ، والقطع عقوبة ، ولا يجمع عقوبتان ؛ وعليه عَوَّلَ القاضي عبد الوهاب . والصحيح قول الشافعي ومن وافقه ؛ قال الشافعي : يَقرَّم السارق ما سرق موسرا كان أو معسرا ؛ قُطِعَ أو لم يُقَطَّعْ ، وكذلك إذا قَطَّعَ الطريق ؛ قال : ولا يُسْقِطُ

(١) المائز من البيت النشبة التي تحمل عشب البيت ؛ وأجمع أجوزة وجوزان وجواز .

الحَدَّثَ اللَّهُ مَا أُثْلِفَ لِلْعَبَادِ، وَأَمَّا مَا احْتَجَّ بِهِ عَلَمَاؤُنَا مِنَ الْحَدِيثِ "إِذَا كَانَ مِمِّمًا" فَبِهِ احْتَجَّ الْكُوفِيُّونَ وَهُوَ قَوْلُ الطَّبْرِيِّ، وَلَا حِجَّةَ فِيهِ؛ وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَالْبَارِقُطْنِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَوْفٍ. قَالَ أَبُو عَمْرٍ: هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ بِالْقَوِيٍّ وَلَا يَقُومُ بِهِ حِجَّةٌ؛ وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: وَهَذَا حَدِيثٌ بَاطِلٌ. وَقَالَ الطَّبْرِيُّ: الْقِيَاسُ أَنْ عَلَيْهِ غُرْمٌ مَا اسْتَهْلَكَ، وَلَكِنْ تَرَكَ ذَلِكَ اتِّبَاعًا لِلأَقْرَبِ ذَلِكَ. قَالَ أَبُو عَمْرٍ: تَرَكَ الْقِيَاسَ لَضَعِيفِ الْأَثَرِ غَيْرِ جَائِزٍ؛ لِأَنَّ الضَّعِيفَ لَا يُوجِبُ حُكْمًا.

التاسعة — واختلف في قطع يد من سرق المال من الذي سرقه؛ فقال علماؤنا: يُقَطَّعُ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَقَطَّعُ؛ لِأَنَّهُ سَرَقَ مِنْ غَيْرِ مَالِكٍ وَمِنْ غَيْرِ حِرْزٍ. وَقَالَ عَلَمَاؤُنَا: حُرْمَةُ الْمَالِ عَلَيْهِ بَاقِيَةٌ لَمْ تَنْقَطِعْ عَنْهُ، وَيَدُ السَّارِقِ كَلَّادٌ، كَالنَّاصِبِ لَوْ سَرَقَ مِنْهُ الْمَالُ الْمَنْصُوبُ قُطِّعَ، فَإِنْ قِيلَ: أَجْعَلُوا حِرْزَهُ كَلَّادٍ حِرْزٍ، قُلْنَا: الْحِرْزُ قَائِمٌ وَالْمَلِكُ قَائِمٌ وَلَمْ يَبْطُلِ الْمَلِكُ فِيهِ فَيَقُولُوا لَنَا أَبْطَلُوا الْحِرْزَ.

العاشرة — واختلفوا إذا كرر السرقة بعد القطع في العين المسروقة؛ فقال الأكثر: يُقَطَّعُ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَقَطَّعُ عَلَيْهِ. وَعَمُومُ الْقُرْآنِ يُوجِبُ عَلَيْهِ الْقَطْعَ، وَهُوَ يَرِدُ قَوْلُهُ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ أَيْضًا فِي السَّارِقِ يَمْلِكُ الشَّيْءَ الْمَسْرُوقَ بِشَرَاءٍ أَوْ هَبَةٍ قَبْلَ الْقَطْعِ: فَإِنَّهُ لَا يَقُطَّعُ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا» فَإِذَا وَجِبَ الْقَطْعُ حَقًّا لَلَّهِ تَعَالَى لَمْ يَسْقُطْ شَيْءٌ.

الحادية عشرة — قَرَأَ الْجُمْهُورُ «وَالسَّارِقُ» بِالرَّفْعِ. قَالَ سَيِّدِيهِ: الْمَعْنَى وَفِيهَا فَرِيضٌ عَلَيْكَ السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ. وَقِيلَ: الرَّفْعُ فِيهِمَا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ «فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا». وَلَيْسَ الْقَصْدُ إِلَى مَعْنَى إِذْ لَوْ قَصِدَ مَعْنَى لَوْجِبَ النِّصْبُ؛ فَقَوْلُ: زَيْدًا أَضْرِبْهُ؛ بَلْ هُوَ كَقَوْلِكَ: مَنْ سَرَقَ فَاقْطَعْ يَدَهُ. قَالَ الزَّيْجَاجُ: وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الْمُخْتَارُ. وَقُرِئَ «وَالسَّارِقُ» بِالنِّصْبِ فِيهِمَا عَلَى تَقْدِيرِ اقْطَعُوا السَّارِقَ وَالسَّارِقَةَ؛ وَهُوَ اخْتِيَارُ سَيِّدِيهِ؛ لِأَنَّ الْقِعْلَ بِالْأَمْرِ أَوَّلَى؛ قَالَ سَيِّدِيهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: الْوَجْهُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ النِّصْبُ؛ كَمَا قَوْلُ: زَيْدًا أَضْرِبْهُ؛ وَلَكِنْ

العامة أبت إلا الرفع ، يعني عامة القراء وجُهِم ، فأنزل سيئو به النوع السارق منزلة الشخص المعين . وقرأ ابن مسعود «وَالسَّارِقُونَ وَالسَّارِقَاتُ فَاَقْطَعُوا أَيْمَانَهُمْ» وهو يقوى قراءة الجماعة . والسرقة والسرقة بكسر الزاء فهما هو اسم الشيء الممروق ، والمصدر من مرق يسرق سرقا بفتح الزاء . قاله الجوهري . وأصل هذا اللفظ إنما هو أخذ الشيء في خفية من الأيمن ، ومنه أسترق السمع ، وسارقه النظر . قال ابن عرفة : السارق عند العرب هو من جاء مستترا إلى حرز فأخذ منه ما ليس له ، فإن أخذ من ظاهر فهو خُنَّاسٌ ومُستَلَبٌ ومُتَّهَبٌ ومُعْتَرٍ ، فإن متع بما في يده فهو غاصب .

قلت : وفي الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم "وأسوأ المارقة الذي يسرق صلاته" قالوا : وكيف يسرق صلته ؟ قال : "لا يتم ركوعها ولا سجودها" أخرجه أبو طاهر وفيه ، فسماء سارقا وإن كانت ليس سارقا من حيث موضع الاشتقاق ، فإنه ليس فيه مسارقة الأيمن غالبا .

الثانية عشرة — قوله تعالى : (فَاَقْطَعُوا) القطع معناه الإبانة والإزالة ، ولا يجب إلا جميع أوصاف تعتبر في السارق وفي الشيء الممروق ، وفي الموضع الممروق منه ، وفي صفته . فأما ما يعتبر في السارق فخمسة أوصاف ؛ وهي البلوغ والعقل ، وأن يكون غير مالك للمروق منه ، وألا يكون له عليه ولاية ، فلا يقطع العبد إن سرق من مال سيده ، وكذلك السيد إن أخذ مال سيده لا قطع بحال ؛ لأن العبد وماله لسيده . ولم يقطع أحد بأخذ مال سيده لأنه أخذ لملكه ، وسقط قطع العبد بإجماع الصحابة وبقول الخليفة^(١) : فلا ملك مرق متاعكم . وذكر الذارقطني عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "ليس على العبد الآبق إذا سرق قطع ولا على الذي" قال : لم يفقهه غير فهد بن سليمان : والصواب موقوف . وذكر ابن ماجه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "إنما سرق

(١) المحترس الذي يسرق من الجليل . (٢) الخليفة هو عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — والسارق

كان غلاما لبه الله بن عمرو الحضرمي سرق امرأة لامرأته ثوبا ستون درهما .

العبد فيبعوه ولو بَشَّ^(١) أخرجه عن أبي بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو أسامة عن أبي عوانة عن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة ؛ قال ابن ماجه : وحدثنا جُبَارَةُ بن المُنْطَلِس حدثنا حماد بن تميم عن ميمون بن مهران عن ابن عباس ؛ أن عبدا من رقيق النخمس سرق من النخمس ، فرفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلم يقطعه . وقال : " مَا لَ اللَّهِ سَرَقَ بَعْضُهُ بَعْضًا " وَجُبَارَةُ بن المُنْطَلِس متروك ؛ قاله أبو زُرْعَةَ الرَّازِي . ولا قطع على صبي ولا مجنون . ويجب على الذمي والمعاهد ، والحربي إذا دخل بأمان . وأما ما يتبرق في الشيء المسروق فأربعة أوصاف ؛ وهي النصاب وقد مضى القول فيه ، وأن يكون مما يتجول ويملك ويحل بيعه ، وإن كان مما لا يتجول ولا يحل بيعه كالتخزير والخزير فلا يقطع فيه باتفاق حاشا الخبز الصغير عند مالك وابن القاسم ؛ وقيل : لا قطع عليه ؛ وبه قال الشافعي وأبو حنيفة ؛ لأنه ليس بمال . وقال ملائنا : هو من أعظم المال ؛ ولم يقطع السارق في المال لعينه ، وإنما قطع لتعلق النفوس به ، وتعلقها بالخرأ أكثر من تعلقها بالعبد . وإن كان مما يجوز تملكه ولا يجوز بيعه كالكلب المأذون في اتخاذه ولحوم الضحايا ، ففي ذلك اختلاف بين ابن القاسم وأشهب قال ابن القاسم ؛ ولا يقطع سارق الكلب ؛ وقال أشهب : ذلك في المنهي عن اتخاذه ، وأما المأذون في اتخاذه فيقطع سارقه . قال : ومن سرق لحم أحمية أو جلدها قطع إن كان قيمة ذلك ثلاثة دراهم . وقال ابن حبيب قال أصبغ : إن سرق الأحمية قبل الذبح فقطع ، وأما إن سرقها بعد الذبح فلا يقطع . وإن كان مما يجوز اتخاذه أصله وبيعه ، فصنع منه ما لا يجوز استعماله كالطنبور والملاهي من المزمار والعود وشبهه من آلات اللهور فينظر ؛ فإن كان يبقى منها بعد فساد صورها وإذهاب المنفعة المقصودة بها ربع دينار فأكثر قطع . وكذلك الحكم في أواني الذهب والفضة التي لا يجوز استعمالها ويؤمر بكسرها فإنما يقوم ما فيها من ذهب أو فضة دون صنعة . وكذلك الصليب من ذهب أو فضة ، والزيت النجس إن كانت قيمته على نجاته نصابا قطع فيه . الوصف الثالث ؛ وألا يكون للسارق فيه ملك ، كن سرق ما رهنه

(١) التشن (بفتح الون وتشديد الشين) عشرون درهما ؛ ويطلق على النصف من كل شيء ؛ فالمراد بالبيع ولو بنصف القيمة .

أو ما استأجره ولا شبهة إليك، على اختلاف بين علمائنا وضييع من مراعاة شبهة ملك كالذي، يسرق من المنع أو من بيت المال؛ لأن له فيه نصيباً، وروى عن علي رضي الله عنه أنه أتى برجل سرق مفقراً من الخمس فلم ير عليه قطعا وقال؛ له فيه نصيب. وعلى هذا مذهب الجماعة في بيت المال. وقيل: يجب عليه القطع تعلقا بمصوم لفظ السرقة. وأن يكون مما تصح سرقة كالعبد الصغير والأعجمي الكبير؛ لأن ما لا تصح سرقة كالعبد الفصيح فإنه لا يقطع فيه، وأما ما يتبرئ الموضع المسروق منه فوصف واحد وهو الحرز لمثل ذلك الشيء المسروق، وجملة القول فيه أن كل شيء له مكان معروف فكانه حرزه، وكل شيء معه حافظ لحفظه حرزه؛ فالدور والمنازل والحوائيت حرز لما فيها، غاب عنها أهلها أو حضروا، وكذلك بيت المال حرز لجماعة المسلمين والسارق لا يستحق فيه شيئا، وإن كان قبل السرقة ممن يجوز أن يعطيه الإمام، وإنما يتعين حق كل مسلم بالعطية؛ ألا ترى أن الإمام قد يجوز أن يصرف جميع المال إلى وجه من وجوه المصالح ولا يفرقه في الناس، أو يفرقه في بلد دون بلد آخر ويمنع منه قوما دون قوم؛ ففي التقدير أن هذا السارق ممن لا حق له فيه. وكذلك المغنم لا تخلو: أن تتعين بالقسمة؛ فهو ما ذكرناه في بيت المال؛ أو تتعين بنفس التناول لمن شهد الواقعة؛ فيجب أن يراعى قدر ما سرق، فإن كان فوق حقه قطع وإلا لم يقطع.

الرابعة عشرة — وظهور الدواب حرز لما حملت، وأفضية الحوائيت حرز لما وضع فيها في موقف البيع وإن لم يكن هناك حانوت، كان معه أهله أم لا؛ سرق بليل أو نهار. وكذلك موقف الشاة في السوق مربوطة أو خير مربوطة، والدواب على مراقبتها محرزة، كان معها أهلها أم لا؛ فإن كانت الدابة بباب المسجد أو في السوق لم تكن محرزة إلا أن يكون معها حافظ؛ ومن ربطها بفتائه أو اتخذ موضعاً مربوطة لدوابه فإنه حرز لما. والسفينة حرز لما فيها وسواء كانت سائبة أو مربوطة؛ فإن سرق السفينة نفسها فهي كالدابة إن كانت سائبة فليست بمحرزة، وإن كان صاحبها ربطها في موضع وأرسلها فيه فربطها حرز؛

(١) المنفر (بكر الميم): زرد ينج على قدر الرأس يلبس تحت القنطرة.

وهكذا إن كان معها أحد حيثما كانت فهي حمزة، كاللداية بباب المسجد معها حافظ؛ إلا أن يتلوا بالسفينة في سفرهم منزلاً فيربطوها فهو حرز لما كان صاحبها معها أم لا .

الخامسة عشرة - ولا خلاف أن الساكنين في دار واحدة كالقنادق التي يسكن كل رجل بيته على حدة ، يقطع من سرق منهم من بيت صاحبه إذا أخذ وقد خرج بسرقة إلى قاعة الدار ، وإن لم يدخل بها بيته ولا يخرج بها من الدار . ولا خلاف في أنه لا يقطع من سرق منهم من قاعة الدار شيئاً وإن أدخله بيته أو أخرجه من الدار؛ لأن قاعاتها مباحة للجميع للبيع والشراء ، إلا أن تكون دابة في مربطها أو ما يشبهها من المتاع .

السادسة عشرة - ولا يقطع الأبوان بسرقة مال ابنهما؛ لقوله عليه السلام : " أنت ومالك لأبيك " . ويقطع في سرقة مالها؛ لأنه لا شبهة له فيه . وقيل : لا يقطع ، وهو قول ابن وهب وأشبھ ؛ لأن الابن ينسب في مال أبيه في العادة ، ألا ترى أن العبد لا يقطع في مال سيده فثلاً يقطع ابنه في ماله أولى . واختلفوا في الجد ؛ فقال مالك وابن القاسم : لا يقطع . وقال أشهب : يقطع . وقول مالك أصح لأنه أب ؛ قال مالك : أحب إلى ألا يقطع الأجداد من قبل الأب والأم وإن لم يجب لهم نفقة . قال ابن القاسم وأشبھ : ويقطع من سواهما من القرايات . قال ابن القاسم : ولا يقطع من سرق من جوع أصابه . وقال أبو حنيفة : لا قطع على أحد من ذوى المحارم مثل العممة والحالة والأخت وضيهم ؛ وهو قول الثوري . وقال مالك والشافعي وأحمد وإسحق : يقطع من سرق من هؤلاء . وقال أبو ثور : يقطع كل سارق سرق ما يقطع فيه اليد ؛ إلا أن يجمعوا على شيء فيسلم للإجماع .

السابعة عشرة - واختلفوا في سارق المصحف ؛ فقال الشافعي وأبو يوسف وأبو ثور : يقطع إذا كانت قيمته ما تقطع فيه اليد ؛ وبه قال ابن القاسم . وقال الثوري : لا يقطع من سرق مصحفاً . قال ابن المنذر : يقطع سارق المصحف . واختلفوا في الطرار^(١) يطرأ النقرة من الكحل ؛ فقالت طائفة : يقطع من داخل الكحل طراً ومن خارج ؛ وهو قول مالك

(١) الطرار : هو الذي يشق ك الرجل ريشاً ما فيه ؛ من الضر وهو تخضع والشق .

والأوزاعي وأبي ثور ويعقوب . وقال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن وإسحق : إن كانت الدراهم مصروية في ظاهره كنه فطرها فصرقها لم يقطع ، وإن كانت مصروية إلى داخل الكم فادخل يده فصرقها قطع . وقال الحسن : يقطع . قال ابن المنذر : يقطع على أى جهة طَرَ .

الثامنة عشرة — واختلفوا في قطع اليد في السرقة وإقامة الحدود في أرض الحرب ؛ فقال مالك والليث بن سعد : تمام الحدود في أرض الحرب ولا فرق بين دار الحرب والإسلام . وقال الأوزاعي : يقيم من غزا على جيش — وإن لم يكن أمير مصر من الأمصار — الحدود في عسكره غير القطع . وقال أبو حنيفة : إذا غزا الجند أرض الحرب وطهيم أمير فإنه لا يقيم الحدود في عسكره ، إلا أن يكون إمام مصر أو الشام أو العراق أو ما أشبهه فيقيم الحدود في عسكره . استدلل الأوزاعي ومن قال بقوله بمحدث جنادة بن أبي أمية قال : كما مع بُسر بن أرطاة في البحر ، فأتي بسارق يقال له مصبر قد مرق بُمُتِيَّة ^(١) ، فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " لا تقطع الأيدي في الغزو " ولولا ذلك لقطعته . بُسر هذا وُلد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، فكانت له أخبار سوء في جانب علي وأصحابه ، وهو الذي ذبح طفليْن لعبد الله بن العباس ففقدت أمهما عقلها فهامت على وجهها ، فدمها عليه علي رضي الله عنه أن يطيل الله عمره ويذهب عقله ، فكان كذلك . قال يحيى بن معين : كان بُسر بن أرطاة رجلاً مسوء . استدلل من قال بالقطع بعموم القرآن ؛ وهو الصحيح إن شاء الله تعالى . وأولى ما يحتاج به لمن منع القطع في أرض الحرب والحدود مخافة أن يلحق ذلك بالشرك . والله أعلم .

التاسعة عشرة — فإذا قطعت اليد أو الرجل فلأي أين تقطع ؟ فقال الكافة : تقطع من الرسغ والرجل من المَفْصِل ، ويحسم الساق إذا قطع . وقال بعضهم : يقطع إلى المرفق . وقيل : إلى المَنْكَب ، لأن أسم اليد يتناول ذلك . وقال علي رضي الله عنه : تقطع الرجل من شَطْرِ القدم ويترك له العقب ؛ وبه قال أحمد وأبو ثور . قال ابن المنذر : وقد روينا

(١) البُتَيْة : الأُنثى من الجمال البُتْ ، وهي جمال طوال الأعناق ، والقفلة سرية .

(٢) العقب : مؤخر القدم .

عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر بقطع يد رجل فقال: "أحسموها" وفي إسناده مقال؛ وأستحب ذلك جماعة منهم الشافعي وأبو ثور وغيرهما، وهذا أحسن وهو أقرب إلى البره وأبعد من التلف .

المؤفة عشرين — لا خلاف أن اليمين هي التي تقطع أولاً، ثم اختلفوا إن سرق ثمانية؛ فقال مالك وأهل المدينة والشافعي وأبو ثور وغيرهم: تقطع رجله اليسرى، ثم في الثالثة يده اليسرى، ثم في الرابعة رجله اليمنى، ثم إن سرق خامسة يعزّر ويحبس. وقال أبو مصعب من علمائنا: يقتل بعد الزانية واحتج بحديث نزعته النسائي عن الحارث بن حاطب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بلص فقال: "أقتلوه" فقالوا: يا رسول الله إننا سرق قال: "أقطعوا يده" ثم سرق فقطعت رجله، ثم سرق فقطعت رجله، ثم سرق على عهد أبي بكر حتى قطعت قوائمه كلها، ثم سرق أيضاً فقال أبو بكر: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم بهذا منا حين قال: "أقتلوه" ثم دُفع إلى فتية من قريش ليقتلوه؛ منهم عبد الله بن الزبير وكان يسب الإمامة فقال: أمروني عليكم فأمروه عليهم، فكان إذا ضرب ضربه حتى قتلوه. وبحديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بسارق في الخامسة فقال: "أقتلوه" قال جابر: فاطلقنا به فقتلناه، ثم أجترأه فرمينا في بئر ورمينا عليه بالحجارة. رواه أبو داود ونعرجه النسائي وقال: هذا حديث منكر وأحد رواته ليس بالقوي^(١). ولا أعلم في هذا الباب حديثاً صحيحاً. قال ابن المنذر: ثبت عن أبي بكر وعمر أنهما قطعاً اليد بعد اليد والرجل بعد الرجل. وقيل: تقطع في الثانية رجله اليسرى ثم لا قطع في غيرها، ثم إذا عاد عزّر وحبس. وروى عن علي بن أبي طالب، وبه قال الزهري وحماة بن أبي سليمان وأحمد بن حنبل. قال الزهري: لم يلبثنا في السنة إلا قطع اليد والرجل. وقال عطاء: تقطع يده اليمنى خاصة ولا يهود عليه القطع، ذكره ابن العربي وقال: أما قول عطاء فإن الصحابة قالوا قبله خلافه .

(١) هو مصعب بن ثابت . «النسائي» .

الحادية والعشرون — وأختلفوا في الحاكم يأمر بقطع يد السارق اليمنى فتقطع يساره فقال قتادة : قد أقيم عليه الحد ولا يزداد عليه ؛ وبه قال مالك إذا أخطأ القاطع فقطع شماله ، وبه قال أصحاب الرأي استحسانا . وقال أبو ثور : على الحزاز اللية لأنه أخطأ وتقطع يمينه إلا أن يمنع بإجماع . قال ابن المنذر : ليس يخلو قطع يسار السارق من أحد معنيين ؛ إما أن يكون القاطع عمداً ذلك فعله التَّوَدُّ ، أو يكون أخطأ فديته على عاقلة القاطع ، وقطع يمين السارق يجب ، ولا يجوز إزالة ما أوجب الله سبحانه بتعمد متعمد أو خطأ مخطئ . وقال الثوري في الذي يقتص منه في يمينه فيقتل شماله فتقطع ؛ قال : تقطع يمينه أيضا . قال ابن المنذر : وهذا صحيح . وقالت طائفة : تقطع يمينه إذا برئ ؛ وذلك أنه هو أخطأ يساره ، ولا شيء على القاطع في قول أصحاب الرأي ، وقياس قول الشافعي : وتقطع يمينه إذا برئت . وقال قتادة والشَّيْء : لا شيء على القاطع وحسبه ما قُطِعَ منه .

الثانية والعشرون — وتعلق يد السارق في عنقه ، قال عبد الله بن محمَّر يزألت فضالة عن تعليق يد السارق في عنقه أمن السنة هو ؟ فقال : أئى رسول الله صلى الله عليه وسلم يسارق فقلعت يده ، ثم أَمَرَ بها فعلقت في عنقه ؛ أخرجه الترمذي — وقال : حديث حسن غريب — وأبو داود والنسائي .

الثالثة والعشرون — إذا وجب حد السرقة فقتل السارق رجلا ؛ فقال مالك : يقتل ويدخل القطع فيه . وقال الشافعي : يقطع ؛ لأنهما حقان لمستحقين فوجب أن يوفى لكل واحد منهما حقه ، وهذا هو الصحيح إن شاء الله تعالى ، وهو اختيار ابن العربي .

الرابعة والعشرون — قوله تعالى : ﴿ أَيَسِيْمَا ﴾ لما قال « أيسهما » ولم يقل يديهما تكلم علماء اللسان في ذلك — قال ابن العربي : وتابهم الفقهاء على ما ذكره حسن ظن بهم^(١) — فقال الخليل بن أحمد والفراء : كل شيء يوجد من خلق الإنسان إذا أضيف إلى آيتين جمع تقول : هشمتم رومهما وأشبعتم بطونهما ، و « إِنَّ تَوْبًا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ

(١) زاد ابن العربي « من غير تحقيق لكلامهم » .

صَنَتْ قُلُوبُكُمْ» ولهذا قال : « فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا » ولم يقل يديهما . والمراد فأقطعوا أيمنها من هذا ويمنى من هذا . ويجوز في اللغة ؛ فأقطعوا أيديهما وهو الأصل ؛ وقد قال الشاعر^(١) :
 بجمع بين اللغتين :

وَمَهْمَهَيْنِ قَدَفَيْنِ مَرَّتَيْنِ * ظَهَرَاهُمَا مِثْلَ ظَهْوِرِ الثَّمَرَيْنِ

وقيل : فُعل هذا لأنه لا يشكّل . وقال شيويه : إذا كان مقردا قد يجمع إذا أردت به التثنية، وحكى عن العرب ؛ وضعا رجلاهما ويريد رجل راحلتهما ؛ قال ابن العربي : وهذا بناء على أن اليمين وحدها هي التي تقطع وليس كذلك، بل تقطع الأيدي والأرجل، فيعود قول مالك إلى أربعة وهي جمع في الآيتين، وهما تثنية فيأتي الكلام على فصاحته، ولو قال : فأقطعوا أيديهم لكان وجها ؛ لأن السارق والسارقة لم يرد بهما شخصين خاصة، وإنما هما أسماء جنس يمان ما لا يحصى .

الخامسة والعشرون — قوله تعالى : « جَزَاءً بِمَا كَسَبَتْ » مفعول من أجله، وإن شئت كان مصدرا وكذا « نَكَالًا مِنَ اللَّهِ » يقال : نكلتُ به إذا فعلتُ به ما يوجب أن ينكُلَ به عن ذلك الفعل . « وَاللَّهُ عَزِيزٌ » لا يتألب « حَكِيمٌ » فيأ يفعله ؛ وقد تقدم .

السادسة والعشرون — قوله تعالى : « فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ » شرط؛ وجوابه « فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ » . ومعنى « مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ » من بعد المصرة؛ فإن الله يتجاوز عنه . والقطع لا يسقط بالتوبة . وقال عطاء وجماعة : يسقط بالتوبة قبل الفسدة على السارق . وقاله بعض الشافعية وعزاه إلى الشافعي قولا . وتلقوا بقول الله تعالى : « إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ » وذلك استثناء من الوجوب، فوجب حل جميع الحدود عليه . وقال ملاؤنا : هذا بينه دليلا ؛ لأن الله تعالى لما ذكر حد المحارب قال : « إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ » وعطف عليه حد السارق وقال فيه : « فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ » فلو كان مثله في الحكم ما غاير الحكم بينهما . ابن العربي : وبما معشر

الشافعية سبحانه الله ! أين الدقائق الفقهية ، والحكم الشرعية ، التي تستبطونها في غوامض المسائل ؟ ! ألم تروا إلى المحارب المستبد بنفسه ، المعتدى بسلاحه ، الذي يقتصر الإمام معه إلى الإيحاء بالخيل والزكاب كيف أسقط جزاءه بالتوبة استنزالا عن تلك الحالة ، كما فعل بالكافر في مغفرة جميع ما سلف استنلافا على الإسلام ، فاما السارق والزاني وهما في قبضة المسلمين وتحت حكم الإمام ، فما الذي يسقط عنهم حكم ما وجب عليهم ؟ ! أو كيف يجوز أن يقال يقاس على المحارب وقد فزعت بينهما الحكمة والحالة ! هذا ما لا يليق بملككم يا معشر المحققين ، وإذا ثبت أن الحد لا يسقط بالتوبة فالتوبة مقبولة والقطع كفارة له . « وَأَصْلَحَ » أي كما تاب عن السرقة تاب عن كل ذنب ، وقيل : « وَأَصْلَحَ » ترك المصيبة بالكلية ، فاما من ترك السرقة بالزنى أو التهود بالنصر فهذا ليس توبة ، وتوبة الله على العبد أن يوقفه للتوبة . وقيل : أن تقبل منه التوبة .

السابعة والعشرون — يقال : بدأ الله بالسارق في هذه الآية قبل السارقة ، وفي الزنى بالزانية قبل الزاني ما الحكمة في ذلك ؟ فالجواب أن يقال : لما كان حب المال على الرجال أغلب ، وشهوة الاستمتاع على النساء أغلب بدأ بهما في الموضعين ؛ هذا أحد الوجوه في المرأة على ما يأتي بيانه في سورة « النور » من البداية بها على الزاني إن شاء الله . ثم جعل الله حد السرقة قطع اليد لتناول المال ، ولم يجعل حد الزنى قطع الذراع مع موازنة الفاحشة به لثلاثة معان ؛ أحدها — أن السارق مثل يده التي قطعت فإن أزجر بها اعتاض بالثانية ، وليس للزاني مثل ذكره إذا قطع فلم يعتض بغيره لو أئزر بقطعه . الثاني — أن الحد زجر للحدود وبغيره ، وقطع اليد في السرقة ظاهر ، وقطع الذراع في الزنى باطن . الثالث — أن قطع الذراع فيه إبطال للنسل وليس في قطع اليد إبطاله . والله أعلم .

قوله تعالى : **أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ** ﴿١١﴾

قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ الآية . خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم وغيره ؛ أى لا قرابة بين الله تعالى وبين أحد توجب المحابة حتى يقول قائل : نحن أبناء الله وأحباؤه ، والحدود تقام على كل من يقارف موجب الحد . وقيل : أى له أن يحكم بما يريد ؛ فلهذا فرق بين المحارب وبين السارق غير المحارب . وقد تقدم نظائر هذه الآية والكلام فيها فلا معنى لإطاعتها والله الموفق . هذا ما يتعلق بآية السرقة من بعض أحكام السرقة . والله أعلم .

قوله تعالى : يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ لَا يَحْزَنْكَ الَّذِينَ يُسْرِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَقْوَاهِمُمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ وَإِنْ لَمْ تُؤْتَوْهُ فَاحْذَرُوا وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّر قُلُوبَهُمْ هُمْ فِي الدُّنْيَا نَجِسٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠﴾

فيه ثمان مسائل :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ لَا يَحْزَنْكَ ﴾ الآية في سبب نزولها ثلاثة أقوال : قيل : نزلت في بنى قُرَيْظَةَ والنَّضِيرِ ؛ قتل قُرَظَى نَضِيرًا وكان بنو النَّضِيرِ إذا قتلوا من بنى قُرَيْظَةَ لم يقيدوهم ، وإنما يعطونهم التَّيَّةَ على ما يأتى بيانه ، فصاحوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم لحكم بالتسوية بين القُرَظَى والنَّضِيرِ ، فسادهم ذلك ولم يقبلوا . وقيل ؛ إنها نزلت في شأن ابنِ كَبَّابَةَ حين أرسله النبي صلى الله عليه وسلم إلى بنى قُرَيْظَةَ فخافه حين أشار إليهم أنه الذَّبْحُ ^(١) . وقيل : إنها نزلت في زنى اليهوديين وقصة الزَّوجِ ؛ وهذا أصح الأقوال ؛ ورواه

(١) كان ذلك يوم حصارهم ، فسألوه ما الأمر ؟ وعلام نزل من الحكم ؟ فأشار إلى حلقه بمعنى أنه الذبح .

الائمة مالك والبخاري ومسلم والترمذي وأبو داود . قال أبو داود عن جابر بن عبد الله إن النبي صلى الله عليه وسلم قال لم : "أتوني بأهل رجلين منكم" فجاءوا بأبنى صوريًا فلشدهما الله كيف تجدان أمر هذين في التوراة؟ قالوا : نجد في التوراة إذا شهد أربعة أنهم رأوا ذكره في فرجها كالمرود في المكحلة^(١) رُجما . قال : "فما يمنعكما أن ترجوهما" قالوا : ذهب سلطاننا فكهنا القتل . فدعا النبي صلى الله عليه وسلم بالشهود ، فجاءوا أربعة فشهدوا أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المكحلة ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم برجمهما . في غير الصحيحين عن الشعبي عن جابر بن عبد الله قال : زنى رجل من أهل قنك^(٢) ، فكتب أهل قنك إلى ناس من اليهود بالمدينة أن سلوا هذا عن ذلك ، فإن أمركم بالجلد نفذوه ، وإن أمركم بالرجم فلا تأخذوه ، فسألوه فدعا بأبن صوريًا وكان عالمهم وكان أعور ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : "أشئ بك بالله كيف تجدون حد الزاني في كتابكم" فقال أبن صوريًا : فاما إذ ناشدني الله فإننا نجد في التوراة أن النظر زنية ، والاحتناق زنية ، والقبلة زنية ، فإن شهد أربعة بأنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المكحلة فقد وجب الزجر . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : "هو ذلك" . وفي صحيح مسلم عن البراء بن عازب قال : سُئل النبي صلى الله عليه وسلم يهودي^(٣) محمما مجلدا ، فدعاه فقال : "هكذا تجدون حد الزاني في كتابكم" قالوا : نعم . فدعا رجلا من علمائهم فقال : "أشئ بك بالله الذي أنزل التوراة على موسى أهكذا تجدون حد الزاني في كتابكم" قال : لا — ولولا أنك نشدني بهذا لم أخبرك — نجده الزجر ، ولكنه كثري إشرافنا فكأ إذا أخذنا الشريف تركناه ، وإذا أخذنا الضعيف أثمنا عليه الحمد ، قلنا : تعالوا فلنجتمع على شيء نقيمه على الشريف والضعيف ، فبطلنا التحميم والجلد مكان الرجم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "اللهم إني أول من أحيا أمرك إذ أماتوه" فأمر به فرجم ، فأنزل الله تعالى «يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ لَا يَنْزِعُكَ الَّذِينَ يَسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ» إلى قوله : «إِنْ أُوْتِيتُمْ هَذَا فَخَلُّوه» يقول : أتوا هذا ، فإن أمركم بالتحميم

(١) حمه محميا : على وجهه بالقم .

والجلد ونفوه ، وإن أفتاكم بالرجم فاحذروا ، فأنزل الله عز وجل « وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ » ، « وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ » ، « وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ » في الكفار كلها . هكذا في الرواية "مُرَّ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ" وفي حديث ابن عمر "أَتَى يَهُودِيّ وَيَهُودِيَّةٌ قَدْ زَنِيَا فَانْطَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى يَهُودٍ ، قَالَ : " مَا تَجِدُونَ فِي التَّوْرَةِ عَلَى مَنْ زَنَى " الْحَدِيث . وفي رواية ؛ أن اليهود جاءوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل وامرأة قد زنيا . وفي كتاب أبي داود من حديث ابن عمر قال : أَتَى نَفَرٌ مِنَ الْيَهُودِ ، فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الثَّقَفِ فَأَتَاهُمْ فِي بَيْتِ الْمِدْرَاسِ فَقَالُوا : يَا أَبَا الْقَاسِمِ ، إِنَّ رَجُلًا مِنَّا زَنَى بِامْرَأَةٍ فَأَحْكَمْ بَيْنَنَا . وَلَا تَمَارِضْ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا كُلِّهِ ، وَهِيَ كُلُّهَا قِصَّةٌ وَاحِدَةٌ ، وَقَدْ سَأَلَهَا أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ سِيَاقَةً حَسَنَةً فَقَالَ : زَنَى رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ وَامْرَأَةٌ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ : انْهَبُوا بَنَّا إِلَى هَذَا النَّبِيِّ ، فَإِنَّهُ نَبِيٌّ يَمُوتُ بِالْتَّخَفِيفَاتِ ، فَإِنِ أَتَى بَفْتِيَا دُونَ الرَّجْمِ قَبِلْنَاهَا وَاحْتَجَجْنَا بِهَا عِنْدَ اللَّهِ ، وَقَلْنَا فِتْيَا نَبِيٍّ مِنْ أَنْبِيَائِكَ ؛ قَالَ : فَأَتَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ فِي أَحْصَاهِ ؛ فَقَالُوا : يَا أَبَا الْقَاسِمِ مَا تَرَى فِي رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ مِنْهُمْ زَنِيَا ؟ فَلَمْ يَكْلُمُهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى أَتَى بَيْتَ مِدْرَاسِهِمْ ، فَقَامَ عَلَى الْبَابِ ، فَقَالَ : " أَتَسُدُّكُمْ بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى مَا تَجِدُونَ فِي التَّوْرَةِ عَلَى مَنْ زَنَى إِذَا أَحْصَنَ " فَقَالُوا : يُعْصَمُ وَجْهَهُ وَيُصْبَغُ وَيُجْلَدُ ، وَالتَّحْجِيَةُ أَنْ يُجْعَلَ الزَّانِيَانِ عَلَى حَسَارٍ وَتُحَاقِلُ أَقْفَيْتُهُمَا وَيُطَافُ بِهِمَا ؛ قَالَ : وَسَكَتَ شَابٌ مِنْهُمْ ، فَلَمَّا رَأَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَكَتَ أَلْفَ بَعْدَ النَّشْءَةِ ؛ فَقَالَ : االْهُم إِذْ تَسَدَّدْتُمَا فَإِنَّا نَجِدُ فِي التَّوْرَةِ الرَّجْمَ . وَسَاقَ الْحَدِيثَ إِلَى أَنْ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " فَلَا فِئَاحَ فِي التَّوْرَةِ " فَأَمَرَ بِهِمَا فُرْجَا .

(١) اتفقت على ورود من أوردة المدينة طبع ما لا يطهر . (٢) المدراس هو البيت الذي يدرسون فيه ،

ومعنا غريب في المكان . (السان) . ومدراس أيضا صاحب دراسة كتهم .

(٣) ألف به النشدة : ألحق سؤاله وألزمه إياها .

الثانية - والحاصل من هذه الروايات أن اليهود حَكَّت النبي صلى الله عليه وسلم، حَكَّم عليهم بمقتضى ما في التوراة . واستند في ذلك إلى قول ابنِ صُورِيَا، وأنه سمع شهادة اليهود وعمل بها، وأن الإسلام ليس شرطاً في الإحصان . فهذه مسائل أربع . فإذا تراخى أهل الذمة إلى الإمام ، فإن كان ما رفعوه ظاهراً كالقتل والمردون والنصب حَكَم بينهم ، ومنعهم منه بلا خلاف . وأما إذا لم يكن كذلك فالإمام غير في الحكم بينهم وتركه عند مالك والشافعي، غير أن مالكا رأى الإعراض أولى، فإن حَكَم حَكَم بحكم الإسلام . وقال الشافعي : لا يحكم بينهم في الحدود . وقال أبو حنيفة : يحكم بينهم على كل حال، وهو قول الزمري وعمر بن عبد العزيز والحكم ، وروى عن ابن عباس وهو أحد قولي الشافعي لقوله تعالى : « وَأَنَّ أَحْكَمَ بِهِمْ مَا أَنزَلَ اللَّهُ » على ما يأتي بيانه . احتج مالك بقوله تعالى : « فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ » وهي نص في التحخير . قال ابن القاسم : إذا جاء الأساقفة والزنايين فالحكم خير؛ لأن إفضاء الحكم حتى للأساقفة . والمخالف يقول : لا يلتفت إلى الأساقفة . قال ابن العربي : وهو الأصح لأن مسلمين لو حَكَّم بينهما رجلاً لفسد ، ولم يعتبر رضا الحاكم فالكتابيون بذلك أولى . وقال عيسى عن ابن القاسم : لم يكونوا أهل ذمة إنما كانوا أهل حرب . قال ابن العربي : وهذا الذي قاله عيسى عنه إنما تزج به لما رواه الطبري وغيره ؛ أن الزانيين كانا من أهل خير أو فذلك ، وكانوا حرباً لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، واسم المرأة الزانية بُسرة ، وكانوا يبتوا إلى يهود المدينة يقولون لهم اسألوا محمداً عن هذا، فإن أفتاكم بنير الرجم نفذوه واقتلوا ، وإن أفتاكم به فاحذروا ؛ الحديث . قال ابن العربي : وهذا لو كان صحيحاً لكان جيبهم بالزانيين وسؤالهم عهداً وأماناً وإن لم يكن عهداً وندم ودار لكان له حكم الكُتف عنهم والعدل فيهم ؛ فلا حجة لرواية عيسى في هذا ؛ عنهم أخبر الله تعالى بقوله : « تَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ تَمَاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ » ولما حَكَّموا النبي صلى الله عليه وسلم فخذ الحكم عليهم ولم يكن لهم الرجوع ؛ فكل من حكم رجلاً في الدين وهي :

الثالثة - فأصله هذه الآية . قال مالك : إذا حكم رجل رجلاً لحكمه ماض وإن رُفِع إلى قاض أمضاه، إلا أن يكون جوراً بيناً . وقال مَحْتُون : يُضْبِبه إن رآه . قال

ابن العربي : وذلك في الأموال والحقوق التي تختص بالطالب ، فأما الحدود فلا يحكم فيها إلا السلطان ، والضابط أن كل حق اختص به الخصمان جاز التحكيم فيه ونفذ تحكيم المحكم فيه ، وتحقيقه أن التحكيم بين الناس إنما هو حقهم لا حق الحاكم بيد أن الاسترسال على التحكيم تحرم لقاعدة الولاية ، ومؤذ إلى تهاجر الناس تهاجر الحمر ، فلا بد من فاصِل ، فأمر الشرع بنصب الوالى ليحكم قاعدة المخرج ، وأذن في التحكيم تخفيفا عنه وعنهم في مشقة الترافع لئتم المصلحتان وتحصيل الفائدة . وقال الشافى وغيره : التحكيم جائز وإنما هو فتوى . وقال بعض العلماء : إنما كان حكم النبي صلى الله عليه وسلم على اليهود بالرجم إقامة لحكم كتابهم ، لما عرفوه وأخفوه وتركوا العمل به ؛ ألا ترى أنه قال : " اللهم إني أول من أحيا أمرك إذ أماناه " ، وأن ذلك كان حين قدم المدينة ، ولذلك استثبت ابنى صوريا عن حكم التوراة وأستحلفهما على ذلك . وأقوال الكفار في الحدود وفي شهادتهم عليها غير مقبولة بالإجماع ، لكن فعل ذلك على طريق إلزامهم ما التزموه وعملوا به . وقد يمتثل أنت يكون حصول طريق العلم بذلك الوحى ، أو ما ألقى الله في روعه من تصديق ابنى صوريا فيما قالاه من ذلك لا قولها مجردا ؛ فبين له صلى الله عليه وسلم ، وأخبر بمشروعية الرجم ، ومبىء ذلك الوقت ، فيكون أفاد بما فعله إقامة حكم التوراة ، وبين أن ذلك حكم شريعته ، وأن التوراة حكم الله ؛ لقوله تعالى : « إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّورَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ آمَنُوا » وهو من الأنبياء . وقد قال عنه أبو هريرة : " فإني أحكم بما في التوراة " والله أعلم .

الرابسة — واجمهور على رد شهادة الذى ؛ لأنه ليس من أهلها فلا تقبل على مسلم ولا على كافر ، وقد قبل شهادتهم جماعة من التابعين وغيرهم إذا لم يوجد مسلم على ما أتى بيانه آخر السورة . فإن قيل : فقد حكم بشهادتهم ورجم الزانين : فالجواب ؛ أنه إنما نقض عليهم ما علم أنه حكم التوراة وإلزامهم العمل به ، على نحو ما عملت به بنو إسرائيل لإلزامهم للحجة عليهم ، وإظهارا لتحريفهم وتغييرهم ، فكان متفقا لا حاكما . وهذا على التأويل الأول ، وعلى

ما ذكر من الاحتمال فيكون ذلك خاصا بتلك الواقعة ، إذ لم يسمع في الصدر الأول من من قيل شهادتهم في مثل ذلك . والله أعلم .

الخامسة - قوله تعالى : ﴿ لَا يَحْزَنُكَ ﴾ قرأ نافع بضم الباء وكسر الزاي ، والباقون بفتح الباء وضم الزاي . والحزن والحزن خلاف السرور ، وحزن الرجل بالكسر فهو حزينٌ وحزين ، وأحزنه غيره وحزنه أيضا مثل أسلكه وسلّكه ، وعزون بنى عليه . قال اليزيدي : حزنه لغة قريش ، وأحزنه لغة تميم ، وقد قرئ بهما . وأحزنَ ويحزن بمعنى . والمعنى في الآية تأنيس النبي صلى الله عليه وسلم : أى لا يحزنك مسارعهم إلى الكفر ، فإن الله قد وعدك النصر عليهم .

السادسة - قوله تعالى : ﴿ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَنبِيَائِهِمْ ﴾ وهم المنافقون ﴿ وَلَمْ تَزِمَنَّ الْقُلُوبُ ﴾ أى لم يضمروا في قلوبهم الإيمان كما نطقت به ألسنتهم ﴿ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا ﴾ يعنى يهود المدينة ويكون هذا تمام الكلام ، ثم ابتدأ فقال : ﴿ سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ ﴾ أى هم سماعون ، ومثله « طَوَّافُونَ عَلَيْكُمْ » . وقيل الابتداء من قوله : ﴿ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا ﴾ أى ومن الذين هادوا قوم سماعون للكذب ، أى قابلون لكذب رؤسائهم من تحريف التوراة . وقيل : أى يسمعون كلامك يا عهد ليكتبوا عليك ، فكان فيهم من يحضر النبي صلى الله عليه وسلم ثم يكذب عليه عند حاجتهم ، ويقع صورته في أعينهم ، وهو معنى قوله : ﴿ سَمَاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ ﴾ وكان في المنافقين من يفعل هذا . قال الفراء : ويجوز سماعين وطوافين ، كما قال : « مَلُومَاتٍ أَيْتَمَا تَقُفُوا » وكما قال : « إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَعِيمٍ » ثم قال : « فَالْكَاهِنَ » آخذين . وقال سفيان بن عيينة : إن الله سبحانه ذكر الجاسوس في القرآن بقوله : « سَمَاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ » ولم يعرض النبي صلى الله عليه وسلم لم مع علمه بهم ؛ لأنه لم يكن حينئذ تقرر الأحكام ولا يمكن الإسلام . وسبأني حكم الجاسوس في « المتحنة »^(١) إن شاء الله تعالى .

السابعة - قوله تعالى : ﴿ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ مَوَاضِعِهِ ﴾ أى يتأولونه على غير تأويله بعد أن فهموه عنك وعرفوا مواضعه التي أرادها الله عز وجل ؛ وبين أحكامه ؛ فقالوا :

(١) راجع تفسير الآية الأول من السورة .

شرعه ترك الرجم ؛ وجعلهم بدل الرجم للحصن جلد أربعين نفيرا لحكم الله عز وجل .
و «يُحَرِّقُونَ» في موضع الصفة لقوله «سَمَاعُونَ» وليس بحال من الضمير الذي في «يَأْتُونَ»
لأنهم إذا لم يأتوا لم يسمعوا، والتحريف إنما هو ممن يشهد ويسمع فيحرف . والمحرّفون
من اليهود بعضهم لا تكلمهم ، ولذلك كان محل المعنى على «مِنَ الَّذِينَ هَادُوا» فريق سماعون
أشبه . (يَقُولُونَ) في موضع الحال من المضمرة في «يُحَرِّقُونَ» . (إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخَذُّوهُ)
أى إن أتاكم محمد صلى الله عليه وسلم بالجلد فاقبلوا وإلا فلا .

الثامنة — قوله تعالى : (وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ) أى ضلّاته في الدنيا وعقوبته
في الآخرة . (فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا) أى فلن تنفعه . (أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ
يُطَهِّرْ قُلُوبَهُمْ) بيان منه عز وجل أنه قضى عليهم بالكفر . ودلت الآية على أن الضلال
بمشيئة الله تعالى ردا على من قال خلاف ذلك على ما تهمّس ؛ أى لم يرد الله أن يطهر قلوبهم
من الطبع عليها والهم كما طهر قلوب المؤمنين ثوابا لهم . (لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ) قيل :
هو فضيحتهم حين أنكروا الرجم ، ثم أحضرت التوراة فوجد فيها الرجم . وخزيهم في الدنيا
أخذ الجزية والذل . والله أعلم .

قوله تعالى : سَمِعُونَ لِلْكَذِبِ أَكْثَرُونَ لِلسَّحْتِ فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُمْ
بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئًا وَإِنْ حَكَمْتَ
فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿٥٧﴾
فيه مستثانان :

الأولى — قوله تعالى : (سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ) كره تأكيذا وتفضيلا، وقد تقدم .
الثانية — قوله تعالى : (أَكْثَرُونَ لِلسَّحْتِ) على التكثير . والسحت في اللغة أصله
الهلاك والشدة ؛ قال الله تعالى «فَيُسْحِكُكُمْ بِمَذَآبٍ» . وقال الفرزدق :

وَعَصَى زِمَانُ يَابْنَ مَرَوَانَ لَمْ يَدْعُ * مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسَحَّتًا^(١) أَوْ مُجْلَفًا^(٢)

كذا الرواية . أو مُجْلَفٌ بالرفع عطفاً على المعنى ؛ لأنَّ معنى لم يدع لم يبق . ويقال للمخالف
أَسَحَّتْ أى أَسْتَأْصَلَ . وسُمِّيَ المال الحرام مُحْتًا لأنه يَسَحَّتْ الطاعات أى يذهبها ويستأصلها .
وقال الفراء : أصله كَلَبَ الجوع ؛ يقال رجل مسحوت المعدة أى أكل ؛ فكان بالمسترضى
وأكل الحرام من الشَّره إلى ما يُعطى مثل الذى بالمسحوت المعدة من النَّهم . وقيل : سُمِّيَ
الحرام مُحْتًا لأنه يَسَحَّتْ مروءة الإنسان .

قلت : والقول الأول ؛ لأنَّ بذهاب الدين تذهب المروءة ، ولا مروءة لمن لا دين له .
قال ابن مسعود وغيره : السَّحَّتْ الرِّشَا . وقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه : رشوة الحاكم
من السَّحَّتْ . وعن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ” كُلُّ لَحْمٍ نَبِتَ بِالسَّحَّتِ فَالْثَّارُ أَوْلَى بِهِ “
قالوا يا رسول الله وما السَّحَّتُ ؟ قال : ” الرِّشْوَةُ فِي الْحُكْمِ “ . وعن ابن مسعود أيضاً أنه
قال : السَّحَّتُ أَنْ يَقْضَى الرَّجُلُ لِأَخِيهِ حَاجَةً فَيَهْدِي إِلَيْهِ هَدِيَّةً فَيَقْبِلُهَا . وقال ابن خُوَيْرِمَتَدَادُ :
من السَّحَّتُ أَنْ يَأْكُلَ الرَّجُلُ بِجَاهِهِ ، وذلك أَنْ يَكُونَ لَهُ جَاهٌ عِنْدَ السُّلْطَانِ فَيَسْأَلُهُ إِنْسَانٌ
حَاجَةً فَلَا يَقْضِيهَا إِلَّا بِرِشْوَةٍ يَأْخُذُهَا . ولا خلاف بين السَّلفِ أَنَّ أَخْذَ الرِّشْوَةِ عَلَى إِبْطَالِ حَقِّ
أَوْ مَا لَا يَجُوزُ مُحْتٌ حَرَامٌ . وقال أبو حنيفة : إِذَا أَرْتَشَى الْحَاكِمُ أَنْعَزَلَ فِي الْوَقْتِ وَإِنْ لَمْ
يَعْزَلْ ، وَبَطَلَ كُلُّ حُكْمٍ حَكَمَ بِهِ بَعْدَ ذَلِكَ .

قلت : وهذا لا يجوز أَنْ يَخْتَلَفَ فِيهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ؛ لِأَنَّ أَخْذَ الرِّشْوَةِ مِنْهُ فَسْقٌ ، وَالْفَاسِقُ
لَا يَجُوزُ حُكْمُهُ . والله أعلم . وقال عليه السلام : ” لِمَنِ اللَّهُ الْوَأْتِيُّ وَالْمُرْتَشَى “ . وعن عليٍّ
رضي عنه أنه قال : السَّحَّتُ الرِّشْوَةُ وَهُوَ الْكَاهِنُ وَالْأَسْتِجَالُ فِي الْقَضِيَّةِ . وروى عن
وهب بن مُنْبَهٍ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ : الرِّشْوَةُ حَرَامٌ فِي كُلِّ شَيْءٍ ؟ فَقَالَ : لَا ؛ إِنَّمَا يَكُرَهُ مِنَ الرِّشْوَةِ أَنْ
تَرْتَشَى لِمَنْعَةٍ مَا لَيْسَ لَكَ ، أَوْ تَدْفَعُ حَقًّا قَدْ لَزِمَكَ ؛ فَأَمَّا أَنْ تَرْتَشَى لِنَدْفَعُ عَنْ دِينِكَ وَدَمِكَ وَمَالِكَ

(١) ويرى : (إلا مسحت) ومن رآه كذلك جعل (متى لم يدع) لم يبقار . (البان) مادة سحت .

(٢) المجلف : الذى بقيت معه بقية . (٣) هو ما يطل على الكهانة .

فليس بحرام . قال أبو الليث السمرقندي الفقيه : وجهنا نأخذ ؛ لا بأس بأن يدفع الرجل من نفسه وماله بالرشوة . وهذا كما روى عن عبد الله بن مسعود أنه كان بالحيلة قرشاً دينارين وقال : إنما الإثم على القابض دون الدافع ؛ قال المهدوي : ومن جعل كسب الحجام ومن ذكر معه نجساً فعناه أنه يسحت مروءة أخذه .

قلت : الصحيح في كسب الحجام أنه طيب ، ومن أخذ طيباً لا تسقط مروءته ولا تحوط مرتبته . وقد روى مالك عن حميد الطويل عن أنس أنه قال : احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بحجامة أبو طيبة فأمر له بصاع من تمر وأمر أهله أن ينشقوا عنه من خراجه ؛ قال ابن عبد البر : هذا يدل على أن كسب الحجام طيب ؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعمل شئاً ولا يجعلاً عوضاً لشيء من الباطل . وحديث أنس هذا ناسخ لما حرّمه النبي صلى الله عليه وسلم من ثمن الدم ، وناسخ لما كرهه من إجلدة الحجام . وروى البخاري وأبو داود عن ابن عباس قال : احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعطى الحجام أجره ، ولو كان نجساً لم يعطه . والسُّحْتُ والسُّحْتُ لغتان قرئ بهما ؛ قرأ أبو عمرو وابن كثير والكسائي بضمينين ، والباقون بضم السين وحدها . وروى العباس بن الفضل عن خارجة بن مصعب عن نافع « أَكَلُونَ لِلسُّحْتِ » بفتح السين وإسكان الحاء وهذا مصدر من سَحَّته ؛ يقال : أَسَحَّتْ وسَحَّتْ بمعنى واحد ، وقال الزجاج : سَحَّته ذهب به قليلاً قليلاً .

قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ ﴾ هذا تخيير من الله تعالى ؛ ذكره القشيري ؛ وتقديم معناه أنهم كانوا أهل موادعة لأهل ذمة ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة وادع اليهود ، ولا يجب علينا الحكم بين الكفار إذا لم يكونوا أهل ذمة ، بل يجوز الحكم إن أردنا . فاما أهل الذمة فهل يجب علينا الحكم بينهم إذا توافوا إلينا ؟ قولان للشافعي ؛ وإن ارتبطت الخصومة بمسلم يجب الحكم . قال المهدوي : أجمع العلماء على أن على الحاكم أن يحكم بين المسلم والذمي . واختلفوا في التميمين ؛ فذهب بعضهم إلى أن الآية محكمة وأن الحاكم مخير ؛ روى ذلك عن الشعبي والشَّعْبِيّ وغيرهما ، وهو مذهب مالك

والشافعي وغيرهما؛ سوى ما روى عن مالك في ترك إقامة الحد على أهل الكتاب في الزنى؛ فإنه إن زنى المسلم بالكتابية حد ولا حد عليها، فإن كان الزانيان ذميين فلا حد عليهما؛ وهو مذهب أبي حنيفة ومحمد بن الحسن وغيرهما. وقد روى عن أبي حنيفة أيضا أنه قال: «يحبان ولا يرجمان». وقال الشافعي وأبو يوسف وأبو ثور وغيرهم: «عليهما الحد إذا أتيا راغبين بمحكمة». قال ابن حُوزَيْرٍ مَنَدَادٌ: «ولا يرسل الإمام إليهم إذا استعدى بعضهم على بعض، ولا يُحضر الخَصَمَ مجلسه إلا أن يكون فيما يتعلق بالمظالم التي ينتشر منها الفساد كالقتل ونهب المنازل وأشباه ذلك، فأما الديون والطلاق وسائر المعاملات فلا يحكم بينهم إلا بعد التراضي، والاختيار له ألا يحكم ويردّهم إلى حكاهم». فإن حكم بينهم حكم بحكم الإسلام. وأما إجبارهم على حكم المسلمين فيما ينتشر منه الفساد فليس على الفساد عاهدناهم، وإوجب قطع الفساد عنهم، منهم ومن غيرهم لأن في ذلك حفظ أموالهم ودمايهم؛ ولعل في دينهم استباحة ذلك فينتشر منه الفساد بيننا؛ ولذلك تمنعهم أن يبيعوا النمر جهارا وأن يظهروا الزنى وغير ذلك من الفافورات؛ لئلا يفسد بهم سفاهة المسلمين. وأما الحكم فيما يختص به دينهم من الطلاق والزنى وغيره فليس يلزمهم أن يتدينوا بديننا، وفي الحكم بينهم إضرار بحكاهم وتغيير ملتهم، وليس كذلك الديون والمعاملات؛ لأن فيها وجها من المظالم وقطع الفساد. والله أعلم. وفي الآية قول ثان: وهو ما روى عن عمر بن عبد العزيز والنخعي أيضا أن التخيير المذكور في الآية منسوخ بقوله تعالى: «وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ» وأن على الحاكم أن يحكم بينهم؛ وهو مذهب عطاء الخراساني وأبي حنيفة وأصحابه وغيرهم. وروى عن عكرمة أنه قال: «فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ» نسختها آية أخرى «وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ». وقال مجاهد: لم يُنسخ من «المائدة» إلا آيتان؛ قوله: «فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ» نسختها «وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ»؛ وقوله: «لَا تَجْلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ» نسختها «فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ». وقال الزهري: مضت السنة أن يرد أهل الكتاب في حقوقهم وموارثهم إلى أهل دينهم، إلا أن يأتوا راغبين في حكم الله فيحكم بينهم بكتاب الله. قال

السُّمَرَقَنْدِيُّ : وهذا القول يوافق قول أبي حنيفة أنه لا يحكم بينهم ما لم يتراضوا بحكمنا .
وقال النحاس في « التامخ والمسنوخ » له قوله تعالى : « فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ » منسوخ ؛ لأنه إنما نزل أول ما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة واليهود فيها يومئذ كثير ، وكان الأدعى لهم والأصلح أن يُرَدُّوا إلى أحكامهم ، فلما قوى الإسلام أنزل الله عز وجل « وَإِنْ أَحْكَمْتُمْ بَيْنَهُمْ مِمَّا أُنْزِلَ اللَّهُ » . وقاله ابن عباس ومجاهد وعكرمة والزهري وعمر ابن عبد العزيز والسُّدِّيُّ ؛ وهو الصحيح من قول الشافعي ؛ قال في كتاب الجزية : ولا خيار له إذا تمأكوا إليه لقوله عز وجل « حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ » . قال النحاس : وهذا من أصح الاحتجاجات ؛ لأنه إذا كان معنى قوله : « وَهُمْ صَاغِرُونَ » أن تجرى عليهم أحكام المسلمين وجب ألا يُرَدُّوا إلى أحكامهم ؛ فإذا وجب هذا فالآية منسوخة .
وهو أيضا قول الكوفيين أبي حنيفة وُزُّرَ وأبي يوسف ومحمد ، لا اختلاف بينهم إذا تمأكم أهل الكتاب إلى الإمام أنه ليس له أن يمرض عنهم ، غير أن أبا حنيفة قال : إذا جاءت المرأة والزوج فعليه أن يحكم بينهما بالمدل ، وإن جاءت المرأة وحدها ولم يرض الزوج لم يحكم .
وقال الباقر : يحكم ؛ ثبت أن قول أكثر العلماء أن الآية منسوخة مع ما ثبت فيها من توقيف ابن عباس ؛ ولو لم يأت الحديث عن ابن عباس لكان النظر يوجب أنها منسوخة ؛ لأنهم قد أجمعوا أن أهل الكتاب إذا تمأكموا إلى الإمام فله أن ينظر بينهم ، وأنه إذا نظر بينهم مصيب عند الجماعة ، وألا يمرض عنهم فيكون عند بعض العلماء تاركا فرضا ، فاعلا ما لا يحل له ولا يسمعه . قال النحاس : ولئن قال بأنها منسوخة من الكوفيين قول آخر ؛ منهم من يقول : على الإمام إذا علم من أهل الكتاب حدا من حدود الله عز وجل أن يقيمه وإن لم يتأكموا إليه ويحتج بأن قول الله عز وجل : « وَإِنْ أَحْكَمْتُمْ بَيْنَهُمْ » يحتمل أمرين : أحدهما — وأن احكم بينهم إذا تمأكموا إليك . والآخر — وأن احكم بينهم وإن لم يتأكموا إليك — إذا طمت ذلك منهم — قالوا : فوجدنا في كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ما يوجب إقامة الحق عليهم وإن لم يتأكموا إلينا ؛ فأما ما في كتاب الله فقوله تعالى : « يَا أَيُّهَا

الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ . وَأَمَّا مَا فِي السَّيِّئَةِ مِنَ الْبَرَاءِ بْنِ مَازِبٍ قَالَ :
 مَرُّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَهُودِيٍّ قَدْ جُلِدَ وَحُمِيَ فَقَالَ : « أَهَكَنَا حَدَّ الزَّانِي عِنْدَكُمْ »
 فَقَالُوا : نَعَمْ . فَدَعَا رَجُلًا مِنْ عُلَمَائِهِمْ فَقَالَ : « سَأَلْتُكَ بِاللَّهِ أَهَكَنَا حَدَّ الزَّانِي فِيكُمْ » فَقَالَ :
 لَا . الْحَدِيثُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ . قَالَ النَّحَّاسُ : فَاجْتَبَوْا بِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَكَّمَ بَيْنَهُمْ
 وَلَمْ يَتَّكِمُوا إِلَيْهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ . وَإِنْ قَالَ قَائِلٌ فَفِي حَدِيثِ مَالِكٍ عَنْ ذُفْعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ
 الْيَهُودَ آمَنُوا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قِيلَ لَهُ : لَيْسَ فِي حَدِيثِ مَالِكٍ أَيْضًا أَنَّ الَّذِينَ زَنَوْا رِضْيَا
 بِالْحَكْمِ وَقَدْ رَجَعَا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قَالَ أَبُو عَمْرِو بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ : لَوْ تَدَبَّرَ مِنْ احْتِجَاجِ
 بِحَدِيثِ الْبَرَاءِ لَمْ يَحْتَجْ ، لِأَنَّ فِي دَرَجَةِ الْحَدِيثِ تَفْسِيرَ قَوْلِهِ عَنْ وَجَلٍ : « إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا نَحْنُوهُ
 وَإِنْ لَمْ تَقْبَلُوهُ فَاحْذَرُوا » يَقُولُ : إِنْ أَفْنَاكُمْ بِالْجُلْدِ وَالتَّحْمِيمِ نَحْنُوهُ ، وَإِنْ أَفْنَاكُمْ بِالرَّجْمِ
 فَاحْذَرُوا ، وَدَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُمْ حَكَّمُوهُ . وَذَلِكَ بَيْنَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَمْرِو بْنِ وَجَلٍ . فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : لَيْسَ
 فِي حَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ أَنَّ الزَّانِيَيْنِ حَكَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا رِضْيَا بِحُكْمِهِ . قِيلَ لَهُ :
 حَدَّ الزَّانِي حَقٌّ مِنْ حَقِّهِ وَالْحَاكِمُ إِقَامَتُهُ . وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْيَهُودَ كَانُوا لَهُمْ حَاكِمٌ يَحْكُمُ
 بَيْنَهُمْ ، وَيَقِيمُ حَدُودَهُمْ طَهُمًا ، وَهُوَ الَّذِي حَكَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
 قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ ﴾ رَوَى النَّسَائِيُّ عَنْ ابْنِ جَبْرِ قَالَ :
 كَانَ قُرَيْظَةُ وَالتَّنْظِيرُ ، وَكَانَ التَّنْظِيرُ أَشْرَفَ مِنْ قُرَيْظَةَ ، وَكَانَ إِذَا قُتِلَ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْظَةَ رَجُلًا
 مِنَ التَّنْظِيرِ قُتِلَ بِهِ ، وَإِذَا قُتِلَ رَجُلٌ مِنَ التَّنْظِيرِ رَجُلًا مِنْ قُرَيْظَةَ وَدِيَ مَائَةٌ وَسِمْتِيٌّ مِنْ تَمْرٍ ،
 فَلَمَّا بُعِثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَتَلَ رَجُلًا مِنَ التَّنْظِيرِ رَجُلًا مِنْ قُرَيْظَةَ فَقَالُوا : ادْفِنُوهُ
 إِلَيْنَا لِنَقْتُلَهُ ، فَقَالُوا : بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَلَّتْ « وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ
 بِالْقِسْطِ » النَّفْسُ بِالنَّفْسِ ، وَنَزَلَتْ : « أَلْحَكُمُ الْجَاهِلِيَّةُ يَتَّبِعُونَ » .

قَوْلُهُ تَعَالَى : وَكَفَيْفَ يُحْكُمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ
 ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ ﴿١٨٧﴾

قوله تعالى : (وَكَيْفَ يُحْكُمُ لَكُمْ وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ) قال الحسن : هو الرحم ، وقال قتادة : هو القود . ويقال هل يدل قوله تعالى : (فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ) على أنه لم ينسخ ؟ الجواب — قال أبو علي : نعم ؛ لأنه لو نسخ لم يطلق عليه بعد النسخ أنه حكم الله ، كما لا يطلق أن حكم الله تحليل الخمر أو تحريم السبت . وقوله : (وَمَا أَوْلَاكَ بِالْمُؤْمِنِينَ) أى يحكمك أنه من عند الله . وقال أبو علي : إن من طلب غير حكم الله من حيث لم يرض به فهو كافر؛ وهذه حالة اليهود .

قوله تعالى : إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يُحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَنْبِيَاءُ بِمَا اسْتُخْفِضُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلَا تَحْشَوْا النَّاسَ وَآخِشُوا وَلَا تَسْتَوُوا بِقَابِئِي ثُمَّ قَلِيلًا وَمَنْ لَمْ يُحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴿٤٥﴾

قوله تعالى : (إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ) . أى بيان وضياء وتعريف أن هذا صلى الله عليه وسلم حق . « هُدًى » فى موضع رفع بالابتداء « وَنُورٌ » عطف عليه . (يُحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا) قيل : المراد بالنبيين عِدْ صلى الله عليه وسلم ، ومبر عنه بلفظ الجمع . وقيل : كل من بُيِّت بعد موسى بإقامة التوراة ، وأن اليهود قالت : إن الأنبياء كانوا يهودا . وقالت النصارى : كانوا نصارى ؛ فبين الله عز وجل كتبهم . ومعنى (أَسْلَمُوا) صدّقوا بالتوراة من لدن موسى إلى عيسى عليهما السلام وبينهما ألف نبى ؛ ويقال : أربعة آلاف . ويقال : أكثر من ذلك ، كانوا يحكمون بما فى التوراة . وقيل : معنى « أَسْلَمُوا » خضعوا واثقادوا لأمر الله فيما بُيِّتوا به . وقيل : أى يحكم بها النبيون الذين هم على دين إبراهيم عليه السلام والمعنى واحد . ومعنى (لِلَّذِينَ هَادُوا) على الذين هادوا فاللام بمعنى « على » . وقيل : المعنى يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا وعليهم ، فحذف « عليهم » . « وَالَّذِينَ أَسْلَمُوا » ههنا نعت فيه معنى المدح مثل

« بسم الله الرحمن الرحيم » . (هَادُوا) أى تابوا من الكفر . وقيل : فيه تقديم وتأخير ؛ أى إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور للذين هادوا يحكم بها النبيون والرانيون والأخبار ؛ أى ويحكم بها الرانيون وهم الذين يسوسون الناس بالعلم ويرونهم بصغاره قبل بكاره ؛ عن ابن عباس وغيره . وقد تقدم فى آل عمران . وقال أبو رزين : الرانيون العلماء الحكماء والأخبار . قال ابن عباس : هم الفقهاء . والخبر والخبر الرجل العالم وهو مأخوذ من التحير وهو التحسين ، فهم مخبرون العلم أى يبينونه ويزينونه ، وهو مخبر فى صدورهم . قال مجاهد : الرانيون فوق العلماء . والألف والنون لبالغة . قال الجوهري : والخبر والخبر واحد أخبار اليهود ، وبالكسر أفصح : لأنه يجمع على أقوال دون القول ؛ قال الفراء : هو خبر بالكسر ويقال ذلك للعالم . وقال الثوري : سألت الفراء لم سمى الخبر خبرا ؟ فقال : يقال للعالم خبر فالمعنى مداد خبرهم حنف كما قال : (وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ) أى أهل القرية . قال : فسألت الأصمعي فقال ليس هذا بشئ ؛ إنما سمى خبرا لتأثيره ، يقال : على أستانه خبر أى صفره أو سواد . وقال أبو العباس : سمى الخبر الذى يكتب به خبرا لأنه يخبر به أى يحقق به . وقال أبو عبيد : والذى عندى فى واحد الأخبار الخبر بالفتح ومعناه العالم بتفسير الكلام والعلم وتحسينه . قال : وهكذا يرويه المحدثون كلهم بالفتح ، والخبر الذى يكتب به وموضعه المجبرة بالكسر . والخبر أيضا الأثر والجمع خبر ؛ عن يعقوب . (عَمَّا اسْتَحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ) أى استودعوا من علمه . والباء متعلقة بالرانيين والأخبار ؛ كأنه قال : والعلماء بما استحفظوا . أو تكون متعلقة بحكم ؛ أى يحكمون بما استحفظوا . (وَكَاثُرًا عَلَيْهِ شُهَدَاءُ) أى على الكتاب بأنه من عند الله . ابن عباس : شهداء على حكم النبي صلى الله عليه وسلم أنه فى التوراة . (فَلَا تَحْشَوْا النَّاسَ) أى فى إظهار ضفة مجد صلى الله عليه وسلم ، وإظهار الرحمة . (وَأَخْشَوْا اللَّهَ) أى فى كتمان ذلك ؛ فانطاب لعلماء اليهود . وقد يدخل بالمعنى كل من كتم حقا وجب عليه ولم يظهره . وتقدم معنى (وَلَا تَحْشَوْا يَآ أَيُّهَا النَّاسُ قَلِيلًا) مستوفى .

قوله تعالى : (وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ) و « الظَّالِمُونَ » و « الْفَاسِقُونَ » نزلت كلها في الكفار ؛ ثبت ذلك في صحيح مسلم من حديث البراء وقد تقدم ، وصل هذا المعظم . فأما المسلم فلا يكفر وإن ارتكب كبيرة . وقيل : فيه إضمار ؛ أى ومن لم يحكم بما أنزل الله ردنا للقرآن ، ومجدا لقول الرسول عليه الصلاة والسلام فهو كافر؛ قاله ابن عباس ومجاهد ، فالآية عامة على هذا . قال ابن مسعود والحسن : هي عامة في كل من لم يحكم بما أنزل الله من المسلمين واليهود والكفار أى معتقدا ذلك ومستحلا له ؛ فأما من فعل ذلك وهو معتقد أنه ركب محرم فهو من فساق المسلمين ، وأمره إلى الله تعالى إن شاء مذهبه ، وإن شاء غفر له . وقال ابن عباس في رواية : ومن لم يحكم بما أنزل الله فقد فعل ضللا يضاهي أفعال الكفار . وقيل : أى ومن لم يحكم بجميع ما أنزل الله فهو كافر ؛ فأما من حكم بالتوحيد ولم يحكم ببعض الشرائع فلا يدخل في هذه الآية ، والصحيح الأول ، إلا أن الشعبي قال : هي في اليهود خاصة ، واختاره النحاس ؛ قال : ويدل على ذلك ثلاثة أشياء ؛ منها أن اليهود قد ذكروا قبل هذا في قوله : « الَّذِينَ هَادُوا » ؛ فعاد الضمير عليهم . ومنها أن سياق الكلام يدل على ذلك ؛ ألا ترى أن بعده « وَكُنْهْنَا عَلَيْهِمْ » فهذا الضمير لليهود بإجماع ؛ وأيضا فإن اليهود هم الذين أنكروا الزعم والقصص . فإن قال قائل : « من » إذا كانت للجازاة فهي عامة إلا أن يقع دليل على تخصيصها ؟ قيل له : « مَنْ » هنا بمعنى الذى مع ما ذكرناه من الأثلة ؛ والتقدير : واليهود الذين لم يحكموا بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ؛ فهذا من أحسن ما قيل في هذا ؛ وروى أن حذيفة سئل عن هذه الآيات أهي في بني إسرائيل ؟ قال : نعم هي فيهم ، وتسلكن سبيلهم حذو النمل بالنمل . وقيل : « الكافرون » للمسلمين ، و « الظالمون » لليهود ، و « الفاسقون » للنصارى ؛ وهذا اختيار أبى بكر بن العربى ، قال : لأنه ظاهر الآيات ، وهو اختيار ابن عباس وجابر بن زيد وابن أبى زائدة وابن شُبْرمة والشعمي أيضا . قال طائوس وغيره : ليس بكفر ينقل عن الملة ، ولكنه كفر دون كفر^(١) ،

(١) قال في البحر : معنى أنه كفر المسلم ليس مثل كفر الكافر .

وهذا يختلف إن حكم بما عنده على أنه من عند الله، فهو تبديل له يوجب الكفر، وإن حكم به هوى ومصلحة فهو ذنب تدركه المغفرة على أصل أهل السنة في القرآن للذينين . قال القشيري: «ومذهب الخوارج أن من ارتضى وحكم بشير حكم الله فهو كافر، وعزى هذا إلى الحسن والسدي». وقال الحسن أيضا: أخذ الله عز وجل على الحكم ثلاثة أشياء: ألا يتبعوا الهوى، وألا يبخشوا الناس ويخشوه، وألا يشتروا بآياته ثمنا قليلا.

قوله تعالى: «وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذْنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُ وَمَن لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ» (١٥)

فيه ثلاثون مسألة:

الأولى — قوله تعالى: «وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ» بين تعالى أنه سوى بين النفس والنفس في التوراة تفاؤلا لذلك، فضلوا؛ فكانت دية النضيرى أكثر، وكان النضيرى لا يقتل بالقرطى، ويقتل به القرطى؛ فلما جاء الإسلام راجع بنو قريظة رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه، لحكم بالامتواء؛ فقالت بنو النضير: قد حططت منا؛ فنزلت هذه الآية. و«كتبت» بمعنى فرضنا، وقد تقدم. وكان شرعهم القصاص أو المفو، وما كان فيهم الدية؛ كما تقدم في «البقرة» بيانه. وتعلق أبو حنيفة وغيره بهذه الآية فقال: يقتل المسلم بالذمى لأنه نفس بنفس؛ وقد تقدم في «البقرة» بيان هذا. وقد روى أبو داود والترمذى والنسائى عن علي رضي الله عنه أنه سئل هل خبلك رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى؟ فقال: لا، إلا ما في هذا، وأخرج كتابا من قراب سيفه وإذا فيه «المؤمنون شكافا دماهم وهم يد على من سواهم وألا يقتل مسلم بكافر ولا ذو عهد في عهده» وأيضا فإن الآية إنما جاءت

(١) راجع جزء ٢ ص ٢٤٤ طبع ثانية . (٢) راجع جزء ٢ ص ٢٤٦ طبع ثانية .

لرد على اليهود في المفاضلة بين القبائل ، وأخذهم من قبيلة رجال بربل ، ومن قبيلة أخرى رجال بربلين . وقالت الشافعية : هذا خبر عن شرع من قبلنا ، وشرع من قبلنا ليس شرعا لنا ؛ وقد مضى في « البقرة » في الرد عليهم ما يكفي فتأمله هناك . ووجه رابع — وهو أنه تعالى قال : « وَكُنْتُمْ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْفُسُكُمْ بِالنَّفْسِ » وكان ذلك مكتوبا على أهل التوراة وهم ملّة واحدة ، ولم يكن لهم أهل ذمة كما للمسلمين أهل ذمة ؛ لأن الجزية في غنيمة إقامها الله على المؤمنين ، ولم يجعل الفء لأحد قبل هذه الأمة ، ولم يكن نبيّ فيها مضى مبعوثا إلا إلى قومه ؛ فأوجب الآية الحكم على بني إسرائيل إذ كانت دماؤهم تتكافأ ؛ فهو مثل قول الواحد منا في دماء سوى المسلمين النفس بالنفس ، إذ يشير إلى قوم معينين ، ويقول : إن الحكم في هؤلاء أن النفس منهم بالنفس ؛ فالذي يجب بحكم هذه الآية على أهل القرآن أن يقال لهم فيها بينهم — على هذا الوجه — : النفس بالنفس ، وليس في كتاب الله ما يدل على أن النفس بالنفس مع اختلاف الملة .

الثانية — قال أصحاب الشافعي وأبو حنيفة : إذا جرح أو قطع الأذن أو اليد ثم قتل ففعل ذلك به ؛ لأن الله تعالى قال : « وَكُنْتُمْ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْفُسُكُمْ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ وَالْعَيْنِ » فيؤخذ منه ما أخذ ، ويفعل به كما فعل . وقال علماؤنا : إن قصد به المثلّة فعل به مثله ، وإن كان ذلك في إثناء مضاربته ومدافسته قُتل بالسيف ؛ وإنما قالوا ذلك في المثلّة يجب ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم سمل أعين العُرَيْنين ؛ حسبما تهتم بيانه في هذه السورة .^(٢)

الثالثة — قوله تعالى : « وَالْعَيْنِ وَالْعَيْنِ » قرأ نافع وطاعم والأعشى وحزرة بالنصب في جميعها على العطف ، ويصوز تخفيف « أَنْ » ورفع الكل بالابتداء والعطف . وقرأ ابن كثير وأبْن عامر وأبو عمرو وأبو جعفر بنصب الكل إلا الجروح . وكانت الكسائي وأبو عبيد يقرآن « وَالْعَيْنِ وَالْعَيْنِ وَالْأَنْفِ وَالْأَنْفِ وَالْأَذُنُ وَالْأَذُنُ وَالسِّنُّ وَالسِّنُّ وَالْجُرْحُ » بالرفع فيها كلها . قال أبو عبيد : حدثنا حجاج عن هرون عن عباد بن كثير عن عقيل عن الزهري عن

أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ « وَكُنْتُمْ عَلِيمٌ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ وَالْعَيْنَ وَالْأَنْفَ وَالْأُذُنَ وَالْأَذُنَ وَالْأَذُنَ وَالسَّنَّ وَالسَّنَّ وَالْجُرُوحُ قَصَاصٌ » . والرفع من ثلاث جهات ؛ بالابتداء والخبر ، وعلى المعنى على موضع « أَنَّ النَّفْسَ » ؛ لأن المعنى قلنا لم : النفس بالنفس . والوجه الثالث — قاله الزجاج — يكون عطفا على المضمر في النفس ؛ لأن الضمير في النفس في موضع رفع ؛ لأن التدوير أن النفس هي مأخوذة بالنفس ؛ فالأسماء معطوفة على هي . قال ابن المنذر : ومن قرأ بالرفع جعل ذلك ابتداء كلام ، وحُكِمَ في المسابين ؛ وهذا أصح القولين ، وذلك أنها قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم « وَالْعَيْنُ وَالْعَيْنُ » وكذا ما بعده . والخطاب للمسابين أمروا بهذا . ومن خص الجروح بالرفع فعلى القطع مما قبلها والاستئناف بها ؛ كأن المسابين أمروا بهذا خاصة وما قبله لم يواجهوا به .

الرابعة — هذه الآية تدل على جریان القصاص فيها ذكر وقد تفاق ابن شبرمة بعموم قوله : « وَالْعَيْنُ وَالْعَيْنُ » على أن العينى تفتقا باليسرى وكذلك على العكس ، وأجرى ذلك في اليد اليمنى واليسرى ، وقال : تؤخذ الثانية بالضرس والضرس بالثنية ؛ لعموم قوله تعالى : « وَالسِّنُّ بِالسِّنِّ » . والذين خالفوه وهم علماء الأمة قالوا : العين اليمنى هي المأخوذة باليمنى عند وجودها ، ولا يتجاوز ذلك إلى اليسرى مع الرضا ؛ وذلك بين لنا أن المراد بقوله : « وَالْعَيْنُ وَالْعَيْنُ » استيفاء ما يماثله من الجانب ؛ فلا يجوز له أن يتمدى إلى غيره كما لا يتمدى من الرجل إلى اليد في الأحوال كلها ، وهذا لا ريب فيه .

الخامسة — وأجمع العلماء على أن العينين إذا أصيبتا خطأ ففيهما الذية ، وفي العين الواحدة نصف الذية ، وفي حين الأحرار إذا قُتِلَتِ الذية كاملة ؛ روى ذلك عن عمرو وعثمان ، وبه قال عبد الملك ابن مروان والزُّهري وقادة ومالك والليث بن سعد وأحمد وإسحق . وقيل : نصف الذية ؛ روى عن عبيد الله بن المغفل ومسروق والتَّخَمِي ؛ وبه قال الثوري والشافعي والنعان . قال ابن المنذر : وبه قول ؛ لأن في الحديث « في العينين الذية » ومقول

(١) أى ريان حكم جديد في المسلمين . كافي « روح المعاني » .

إذا كان كذلك أن في إحداهما نصف الدية . قال ابن العربي : وهو القياس الظاهر ، ولكن علمائنا قالوا : إن منفعة الأعور ببصره كمنفعة السالم أو قريب من ذلك ، فوجب عليه مثل دية .

السادسة — وأختلفوا في الأعور يقفا عين صحيح ، فروى عن عمرو بن عثمان وعمل أنه لا قود عليه ، وعليه الدية كاملة ، وبه قال عطاء وسعيد بن المسيب وأحمد بن حنبل . وقال مالك : إن شاء اقتصص فتركه أعمى ، وإن شاء أخذ الدية كاملة (دية عين الأعور) . وقال النخعي : إن شاء اقتصص وإن شاء أخذ نصف الدية . وقال الشافعي وأبو حنيفة والثوري : عليه القصاص ، وروى ذلك عن علي أيضا ، وهو قول مسروق وابن سيرين وابن مقل ، واختاره ابن المنذر وابن العربي ، لأن الله تعالى قال : « وَالْعَيْنُ وَالْعَيْنِ » وجعل النبي صلى الله عليه وسلم في العينين الدية ، ففي العين نصف الدية ، والقصاص بين صحيح العين والأعور كجهته بين سائر الناس . ويمتلك أحمد بن حنبل أن في القصاص منه أخذ جميع البصر ببعضه وذلك ليس بمساواة ، وبما روى عن عمرو بن عثمان وعمل في ذلك . ومتمسك مالك أن الأدلة لما تمارضت خبر الجني عليه . قال ابن العربي : والأخذ بعموم القرآن أولى ، فإنه أسلم عند الله تعالى .

السابعة — وأختلفوا في عين الأعور التي لا يبصر بها ، فروى عن زيد بن ثابت أنه قال : فيها مائة دينار . ومن عمر بن الخطاب أنه قال : فيها ثلث ديتها ، وبه قال إسحق . وقال مجاهد : فيها نصف ديتها . وقال مسروق والزهرى ومالك والشافعي وأبو ثور والتميم : فيها حكومة ، قال ابن المنذر : وبه قول لأنه الأقل مما قيل .

الثامنة — وفي إبطال البصر من العينين مع بقاء الخدين كمال الدية ، ويستوى فيه الأعمش^(١) والأخضش^(٢) . وفي إبطاله من إحداهما مع بقائها النصف . قال ابن المنذر وأحسن

(١) العمش (حركة) : ضف البصر مع سيلان الدمع في أكثر الأوقات . (٢) الخفش (حركة) : ضف في البصر خلفه وضيق في العين ، أو فساد في الجفون بلا وجع ، أو أن يبصر بالليل دون النهار ، وفي يوم شم دون صبر .

ما قيل في ذلك ما قاله علي بن أبي طالب : أنه أمر بعينه الصحيحة فغطيت وأعطى رجل بيضة فانطلق بها وهو ينظر حتى انتهى نظره ، ثم أمر بغط عند ذلك ، ثم أمر بعينه الأخرى فغطيت وفتحت الصحيحة ، وأعطى رجل بيضة فانطلق بها وهو ينظر حتى انتهى نظره ثم خط عند ذلك ، ثم أمر به فحول إلى مكان آخر فعمل به مثل ذلك فوجدته سواء ؛ فأعطى ما نقص من بصره من مال الآخر ، وهذا على مذهب الشافعي ؛ وهو قول علمائنا ، وهي :

التاسعة — ولا خلاف بين أهل العلم على أن لا قود في بعض البصر ؛ إذ غير ممكن الوصول إليه . وكيفية القود في العين أن تحيى امرأة ثم توضع على العين الأخرى قطة ، ثم تقرب المرأة من عينه حتى يسيل أنسائها ؛ روى عن علي رضي الله عنه ؛ ذكره المهدوي وآبن العري . واختلف في جفن العين ؛ فقال زيد بن ثابت : فيه ربع الدية ، وهو قول الشعبي والحسن وقتادة وأبي حاتم والثوري والشافعي وأصحاب الرأي . وروى عن الشعبي أنه قال في الجفن الأعلى ثلث الدية وفي الجفن الأسفل ثلثا الدية ، وبه قال مالك .

العاشرة — قوله تعالى : ﴿ وَالْأَنْفُ بِالْأَنْفِ ﴾ جاء الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : " وفي الأنف إذا أوجب جَدْمًا ^(١) الدية " . قال ابن المنذر : وأجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على القول به ، والقصاص من الأنف إذا كانت الحناية عمدا كالقصاص من سائر الأعضاء على كتاب الله تعالى . واختلفوا في كسر الأنف ؛ فكان مالك يرى في العمد منه القود ، وفي الخطأ الاجتهاد . وروى ابن نافع أنه لا دية للأنف حتى يستأصله من أصله . قال ابن إسحق التومني : وهذا شاذ ، والمعروف الأول . وإذا نزعنا على المعروف فبعض المارين من الدية بحسابه من المارين . قال ابن المنذر : وما قطع من الأنف فيحسابه ؛ روى ذلك عن عمر بن عبد العزيز والشعبي ، وبه قال الشافعي . قال أبو عمر : واختلفوا في المارين إذا قُطِع ولم يستأصل الأنف ؛ فنذهب مالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم إلى أن في ذلك الدية كاملة ، ثم إن قُطِع منه شيء بعد ذلك ففيه

(١) أي استؤصل قطعه .

حكومة . قال مالك : الذي فيه الذية من الأنف أن يقطع المارن ؛ وهو دون العظم . قال ابن القاسم : وسواء قُطِع المارن من العظم أو استؤصل الأنف من العظم من تحت العينين إنما فيه الذية ؛ كالحشفة فيها الذية ، وفي استئصال الذكر الذية .

الحادية عشرة — قال ابن القاسم : وإذا تحريم الأنف أو كسر فبرئ على عسٍّ ففيه الاجتهاد ، وليس فيه ذية معلومة . وإن برئ على غير عظم فلا شيء فيه . قال : وليس الأنف إذا تحريم فبرئ على غير عظم كالْمَوْضِعَةِ تبرا على غير عظم فيكون فيها ذيتها ؛ لأن تلك جاءت بها السنة ، وليس في تحريم الأنف أثر . قال : والأنف عظم منفرد ليس فيه موضعة . وأتفق مالك والشافعي وأصحابهم على أن لا جائفة فيه ، ولا جائفة حنكهم إلا فيما كان في الجوف . والمارن ما لان من الأنف ؛ كذلك قال الخليل وغيره . قال أبو عمر : وأطلق روثته مارينه ، وأرنجه طرفيه . وقد قيل : الأرنبة والرؤنة والرممة طرف الأنف . والذي عليه الفقهاء مالك والشافعي والكوفيون ومن تبعهم في الثم إذا قص أو قُفِد حكومة .

الثانية عشرة — قوله تعالى : ﴿ وَالْأَذُنَّ وَالْأَذُنَّ ﴾ قال علماؤنا رحمة الله عليهم في الذي يقطع أذن رجل : عليه حكومة ، وإنما تكون عليه الذية في السمع ؛ ويقاس في نقصانه كما يقاس في البصر . وفي إبطاله من إحداها نصف الذية ولو لم يكن يسمع إلا بها ، بخلاف العين الموراء فيها الذية كاملة ؛ على ما تقدم . وقال أشهب : إن كان السمع إذا سئل عنه قيل إن أحد السمعين يسمع ما يسمع السمعان فهو عندى كالبصر ، وإذا شك في السمع جرب بأن يصاح به من مواضع متدة ، يقاس ذلك ؛ فإن تساوت أو تفاوتت أعطى بقدر ما ذهب من سمعه ويختلف على ذلك . قال أشهب : ويحسب له ذلك على سماع وسط من الرجال مثله ؛ فإن أختر فاختلف قوله لم يكن له شيء . وقال عيسى بن دينار : إذا اختلف قوله حُيِّلَ له الأقل مع عيبته .

(١) الثم : الجبريل غير آستواء . (٢) الموضعة : هي التي بلغت للشم فأوضعت عنه . وقيل : هي التي تفسر البلغة التي بين الهم والعظم أو تشقها حتى يدورخ العظم .

الثالثة عشرة — قوله تعالى : ﴿ وَالسَّيِّئَاتِ ») قال ابن المنذر : وثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أفاد من سيئ وقال : " كتاب الله القصاص " . وجاء الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : " في السيئ خمس من الإبل " . قال ابن المنذر : بظاهر هذا الحديث تقول ؛ لا فضل للثنايا منها على الأنبياء والأضراس والرباعيات ؛ لدخولها كلها في ظاهر الحديث ؛ و به يقول الأكثر من أهل العلم . ومن قال بظاهر الحديث ولم يفضل شيئا منها على شيء ضره بن الزبير وطاوس والزهرى وقادة ومالك والثوري والشافعي وأحمد وإسحق والتهان وابن الحسن ، ورؤي ذلك عن علي بن أبي طالب وابن حباس ومعاوية . وفيه قول ثان — رويناه عن عمر بن الخطاب أنه قضى فيما أقبيل من الهم بمخمس فرائض خميس فرائض ، وذلك خمسون ديناراً ، قيمة كل فريضة عشرة دنانير . وفي الأضراس بغير بغير . وكان عطاء يقول : في السن والرباعيتين والثنايين خمس خمس ، وفيما بقي بغيران بغيران ، أعلى الهم وأسفله سواء ، والأضراس سواء ؛ قال أبو عمر : أما ما رواه مالك في موطنه عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر قضى في الأضراس بغير بغير فإن المعنى في ذلك أن الأضراس عشرون ضرماً ، والأسنان اثنا عشر سناً ؛ أربع ثنايا وأربع رباعيات وأربع أنياب ؛ فعلى قول عمر تصير الذئبة ثمانين بغيراً ؛ في الأسنان خمسة خمسة ، وفي الأضراس بغير بغير . وعلى قول معاوية في الأضراس والأسنان خمسة أيرة خمسة أيرة ؛ تصير الذئبة ستين ومائة بغير . وعلى قول سعيد بن المسيب بغيرين بغيرين في الأضراس وهي عشرون ضرماً ؛ يجب لها أربعون . وفي الأسنان خمسة أيرة خمسة أيرة فذلك ستون ، وهي ثمة المائة بغير ، وهي الذئبة كاملة من الإبل . والاختلاف بينهم إنما هو في الأضراس لا في الأسنان . قال أبو عمر : واختلاف العلماء من الصحابة والتابعين في ديوات الأسنان وتفضيل بعضها على بعض كثير جداً ، والجملة قائمة لما ذهب إليه الفقهاء مالك وأبو حنيفة والثوري ؛ بظاهر قول رسول الله صلى الله عليه وسلم " وفي السيئ خمس من الإبل "

(١) الرباعية (كثانية) : السن التي بين الثانية والثاب .

والضرس سنّ من الأسنان . روى ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
 "الأصابع سواء والأسنان سواء والنتية والضرس سواء وهذه وهذه سواء" وهذا نص أنجرجه
 أبو داود . وروى أبو داود أيضا عن ابن عباس قال : جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أصابع البدين والرحلين سواء . قال أبو عمر : على هذه الآثار جماعة فقهاء الأمصار وجمهور
 أهل العلم أن الأصابع في الدية كلها سواء ، وأن الأسنان في الدية كلها سواء ، الثنايا والأضراس
 والأنياب لا يفضل شيء منها على شيء ؛ هل ما في كتاب عمرو ابن حزم . ذكر الثوري عن
 أنهر بن محارب قال : آخنم إلى شريح رجلان ضرب أحدهما نية الآخر وأصاب الآخر
 ضرسه فقال شريح : النية وجمالها والضرس ومنقته سنّ بسنّ قوما . قال أبو عمر : على هذا
 العمل اليوم في جميع الأمصار . والله أعلم .

الرابعة عشرة — فإن ضرب سنّه فاسودّت فقيها ديتها كاملة عند مالك والليث ابن سعد ،
 وبه قال أبو حنيفة ، وروى عن زيد بن ثابت ؛ وهو قول سميد بن المسيب والزهرى
 والحسن وابن سيرين وشريح . وروى عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه أن فيها
 ثلث ديتها ؛ وبه قال أحمد وإسحق . وقال الشافعى وأبو ثور : فيها حكومة . قال ابن العربى :
 وهذا عندي خلاف يؤول إلى وفاق ؛ فإنه إن كان سوادها أذهب منفعها وإنما بقيت صورتها
 كاليد الشلاء والعين العمياء ، فلا خلاف في وجوب الدية ؛ ثم إن كان بقي من منفعها شيء
 أو جميعها لم يجب إلا بمقدار ما نقص من المنفعة حكومة ؛ وما روى عن عمر فيها ثلث ديتها
 لم يصح عنه سند ولا فيها .

الخامسة عشرة — وأختلفوا في سنّ الصبي يقلع قبل أن يثغر^(١) ؛ فكان مالك والشافعى
 وأصحاب الرأى يقولون : إذا قُلِمَت سنّ الصبي فنعت فلا شيء على القالغ ، إلا أن مالك
 والشافعى قالوا : إذا نبت ناقصة الطول عن التي تقاربها أخذ له من أرشها بقدر قصها .
 وقالت طائفة : فيها حكومة ، وروى ذلك عن الشافعى ؛ وبه قال النباه . قال ابن المنذر :

(١) أنتم اللام : سقطت أسنانه الرماض .

يُسْتَأْنَى بها إلى الوقت الذي يقول أهل المعرفة إنها لا تنبت ، فإذا كان ذلك كان فيها قدرها تاما ، على ظاهر الحديث ، وإن نبتت ردّ الأرض . وأكثر من يُحَفِّظ عنه من أهل العلم يقولون : يُسْتَأْنَى بها سنة ، روى ذلك عن عليّ بن يزيد وعمر بن عبد العزيز وشريح والنخعيّ وقادة ومالك وأصحاب الرأي . ولم يعمل الشافعيّ لهذا مدة معلومة .

السادسة عشرة — إذا قُلِعَ سنّ الكبير فأخذ ديتها ثم نبتت ؛ فقال مالك لا يرّد ما أخذ . وقال الكوفيون : يرّد إذا نبتت . وللشافعي قولان : يرّد ولا يرّد ؛ لأن هذا نبات لم يجز به عادة ، ولا يثبت الحكم بالنادر ؛ هذا قول صاحبنا . تمسك الكوفيون بأن عوضها قد نبت فبرّد ؛ أصله سنّ الصغير . قال الشافعي : ولو جنى عليها جاز أن يروى نبتت صحيحة كان فيها أرشها تاما . قال ابن المنذر : هذا أصح القولين ؛ لأن كل واحد منهما قالع سنّ ، وقد جعل النبي صلى الله عليه وسلم في السنّ خمسا من الإبل .

السابعة عشرة — فلو قلع رجل سنّ رجل فردّها صاحبها فالتحمت فلا شيء فيها عندنا . وقال الشافعي : ليس له أن يردها من قبل أنها نجسة ؛ وقاله ابن المسيّب وعطاء . ولو ردّها أباد كل صلاة صلاحها لأنها ميتة ؛ وكذلك لو قطعت أذنه فردّها بجمرة الدم فالتفت مثله . وقال عطاء : يحبره السلطان على قلمها لأنها ميتة الصبغة . قال ابن العربي : وهذا غلط ، وقد جَهِل من خفي عليه أن ردّها وعودها بصورتها لا يوجب عودها بحكمها ؛ لأن النجاسة كانت فيها للانفصال ، وقد عادت متصلة ، وأحكام الشريعة ليست صفات للأعيان ، وإنما هي أحكام تعود إلى قول الله سبحانه فيها وإخباره عنها .

قلت : ما حكاه ابن العربيّ عن عطاء خلاف ما حكاه ابن المنذر عنه ؛ قال ابن المنذر : وأختلفوا في السنّ تقلع قودا ثم ردّها مكانها فتنبت ؛ فقال عطاء الخراسانيّ وعطاء بن أبي رباح : لا بأس بذلك . وقال الثوريّ وأحمد وإسحق : تقلع ؛ لأنّ القصاص للشّين . وقال الشافعيّ : ليس له أن يردها من قبل أنها نجسة ، ويحبره السلطان على القلع .

الثامنة عشرة — فلو كانت له سن زائدة فقلعت ففها حكومة ؛ وبه قال فقهاء الأمصار .
وقال زيد بن ثابت : فيها ثلث الدية . قال ابن العربي : وليس في التقدير دليل ، فالحكومة
أعدل . قال ابن المنذر : ولا يصح ما روى عن زيد ؛ وقد روى عن علي أنه قال : في السن
إذا كبر بعضها أعطى صاحبها بحساب ما نقص منه ؛ وهذا قول مالك والشافعي وغيرهما .
قلت : وهنا آتتهى ما نص الله من وجب عليه من الأعضاء ، ولم يذكر الشفتين
واللسان وهى :

التاسعة عشرة — فقال الجمهور : وفي الشفتين الدية ، وفي كل واحدة منهما نصف الدية
لا فضل للعليا منهما على السفلى . وروى عن زيد بن ثابت ومعيد بن المسيب والزهرى :
في الشفة العليا ثلث الدية ، وفي الشفة السفلى ثلث الدية . وقال ابن المنذر : وبالقول الأول
أقول ؛ للحديث المرفوع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : ” وفي الشفتين الدية “
ولأن في الدين الدية ومنافعها مختلفة . وما قطع من الشفتين فيحساب ذلك . وأما اللسان
بلقاء الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ” في اللسان الدية “ . وأجمع أهل العلم
من أهل المدينة وأهل الكوفة وأصحاب الحديث وأهل الرأي على القول به ؛ قاله ابن المنذر .
الموفية عشرين — وأختفوا في الرجل يحنى على لسان الرجل فيقطع من اللسان شيئا ،
ويذهب من الكلام بعضه ؛ فقال أكثر أهل العلم : ينظر إلى مقدار مذهب من الكلام من
ثمانية وعشرين حرفا فيكون عليه من الدية بقدر ما ذهب من كلامه ، وإن ذهب الكلام كله
ففيه الدية ؛ هذا قول مالك والشافعي وأحمد وإسحق وأصحاب الرأي . وقال مالك : ليس
في اللسان قود لعدم الإحاطة باستيفاء القود . فإن أسكن فالقود هو الأصل .

الحادية والعشرون — وأختفوا في لسان الأخرس يقطع ؛ فقال الشعبي ومالك وأهل
المدينة والثوري وأهل العراق والشافعي وأبو ثور والنعمان وصاحبه ؛ فيه حكومة . قال
ابن المنذر : وفيه قولان شاذان : أحدهما — قول النخعي أن فيه الدية . والآخر — قول
قادة أن فيه ثلث الدية . قال ابن المنذر : والقول الأول أصح ؛ لأنه الأقل مما قيل . قال

أبن العربى : نص الله سبحانه على أمهات الأعضاء وترك باقيها للقياس عليها ؛ فكل عضو فيه التقصاص إذا أمكن ولم يَحْشَ عليه الموت ، وكذلك كل عضو بطلت منفعة وبقيت صورته فلا قَوْد فيه ، وفيه الدية لعدم إمكان القود فيه .

الثانية والعشرون — قوله تعالى : ﴿ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ ﴾ أى مقاصصة ، وقد تقدم فى « البقرة » ^(١) . ولا قصاص فى كل مخوف ولا نيا لا يُوصَل إلى التقصاص فيه إلا بأن يخطئ الضارب أو يزيد أو ينقص . ويقاد من جراح العمد إذا كان مما يمكن القود منه . وهذا كله فى العمد ؛ فأما الخطأ فالدية ، وإذا كانت الدية فى قتل الخطأ فكذلك فى الجراح . وفى صحيح مسلم عن أنس أن أخت الربيع — أُم حارثة — جرحت إنسانا فاقتصموا إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « التقصاص التقصاص » فقالت أُم الربيع : يا رسول الله أيقص من فلانة ؟ ! والله لا يقص منها . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « سبحان الله يا أُم الربيع التقصاص كتاب الله » قالت : [لا] والله لا يقص منها أبدا ؛ فما زالت حتى قبلوا الدية ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره » .

قلت : المجرور فى هذا الحديث جارية ، والجرح كسر ثيبتها ؛ أخرجه النسائي عن أنس أيضا أن عمنه كسرت ثيبة جارية فقضى نبي الله صلى الله عليه وسلم بالتقصاص ؛ فقال أخوها أنس بن النضر : أنكسر ثيبة فلانة ؟ لا والذي بئنك بالحق لا تكسر ثيبتها . قال : وكانوا قبل ذلك سألوا أهلها العفو والأرض ، فلما حلف أخوها وهو عم أنس — وهو الشهيد يوم أحد — رضى القوم بالعفو ؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره » . أخرجه أبو داود أيضا . وقال سمعت أحمد بن حنبل قيل له : كيف يقص من السن ؟ قال : تبرء .

(١) راجع ٢ ص ٢٤٤ وما بعدها طيبة ثانية . (٢) الزيادة من صحيح مسلم .

قلت : ولا تضارب بين الحديثين ؛ فإنه يحتمل أن يكون كل واحد منهما حلف فبِرَّ الله قسمهما . وفي هذا ما يدل على كرامات الأولياء على ما يأتي بيانه في قصة الخضر إن شاء الله تعالى .

الثالثة والعشرون — أجمع العلماء على أن قوله تعالى : « وَالسِّنُّ بِالسِّنِّ » أنه في العمد ؛ فمن أصاب سِنَّ أحد عمدا ففيه القصاص على حديث أنس . واختلفوا في سائر عظام الجسد إذا كسرت عمدا ؛ فقال مالك : عظام الجسد كلها فيها الْقَوْدُ إلا ما كان عَوْفاً مثل الفخذ والعصب والمأومة والمُتَقَلَّة والمُحَاشِمَة ، ففي ذلك التَّيْدَة . وقال الكوفيون : لا قصاص في عظم يُكْسَر ما خلا السِّنَّ ؛ لقوله تعالى : « وَالسِّنُّ بِالسِّنِّ » وهو قول الليث والشافعي . قال الشافعي : لا يكون كُسْر ككسر أبدا ؛ فهو ممنوع . قال الطحاوي : أنفقوا على أنه لا قصاص في عظم الرأس ؛ فكذلك في سائر العظام . وأجبة لمالك حديث أنس في السِّنِّ وهي عظم ؛ فكذلك سائر العظام إلا عظما أجمعوا على أنه لا قصاص فيه ؛ لخوف ذهاب النفس منه . قال ابن المنذر : ومن قال لا قصاص في عظم فهو مخالف للحديث ؛ وانلحرج إلى النظر فيه جائز مع وجود الخبر .

قلت : ويدل على هذا أيضا قوله تعالى : « فَمَنْ آذَنَ عَلَىٰ طَلَبِكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ يَمْنُلْ مَا آذَنَ عَلَيْكُمْ » وقوله : « وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ » وما أجمعوا عليه فغير داخل في الآية . وبالله التوفيق .

الرابعة والعشرون — قال أبو عبيد في حديث النبي صلى الله عليه وسلم في المؤنحة ، وما جاء عن غيره في الشَّجَاج . قال الأصمعي وغيره : دخل كلام بعضهم في بعض ؛ أول الشَّجَاج — الحارِصَة وهي : التي تَقْرِص الجسد — يعني التي تَشَقُّ قليلا — ومنه قيل : حَرَّصَ القَصَّارُ الثوب إذا شَقَّه ؛ وقد يقال لها الحَرِصَة أيضا ، ثم الباضعة — وهي : التي تَشَقُّ اللحم تَبْطِئُه بعد الجلد . ثم المتلاحمة — وهي : التي أخذت في الجلد ولم تبلغ السَّمحاق .

(١) هي قصة المشهورة مع سيدنا موسى عليهما السلام وستأتي في سورة « الكهف » إن شاء الله .

والسَّمَاق : جِلْدَةٌ أَوْ قَشْرَةٌ وَحَقِيقَةٌ بَيْنَ النِّعَمِ وَالْعَظْمِ . وَقَالَ الْوَاقِدِيُّ : هِيَ عِنْدَنَا الْمِلْطَى .
 وَقَالَ غَيْرُهُ : هِيَ الْمِلْطَاءُ ، قَالَ : وَهِيَ الَّتِي جَاءَ فِيهَا الْحَدِيثُ ” يَقْضَى فِي الْمِلْطَاءِ بِدَمِهَا “ .
 ثُمَّ الْمَوْضِعَةُ . وَهِيَ : الَّتِي تَكْشِطُ عَنْهَا ذَلِكَ الْقِشْرَ أَوْ تَشَقُّ حَتَّى يَبْدُو وَضَعُ الْعَظْمِ ، فَتُكَلِّفُ
 الْمَوْضِعَةُ . قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الشَّجَاجِ قِصَاصٌ إِلَّا فِي الْمَوْضِعَةِ خَاصَّةً ، لِأَنَّهَا
 لَيْسَ مِنْهَا شَيْءٌ لَهُ حَدٌّ يَتَنَبَّأُ إِلَيْهِ سِوَاهَا ، وَأَمَّا غَيْرُهَا مِنَ الشَّجَاجِ فَقِيْهَا دَبْتُهَا . ثُمَّ الْمَاشِئَةُ
 — وَهِيَ الَّتِي تَنْتَنِمُ الْعَظْمُ . ثُمَّ الْمُثْقَلَةُ — بِكَسْرِ الْقَافِ حِكَاةُ الْجَوْهَرِيِّ — وَهِيَ الَّتِي تَنْقَلُ
 الْعَظْمُ — أَيْ تَكْتَبِرُهُ — حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهَا فِرَاشُ الْعِظَامِ مَعَ الدَّوَاءِ . ثُمَّ الْأَمَةُ — وَيُقَالُ لَهَا
 الْمَأْمُومَةُ — وَهِيَ الَّتِي تَبْلُغُ أَمَّ الرَّأْسِ ، يَنْبَغِي الدِّمَاغُ . قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ وَيُقَالُ فِي قَوْلِهِ :
 ” وَيُقْضَى فِي الْمِلْطَاءِ بِدَمِهَا “ أَنَّهُ إِذَا نَبَغَ الشَّاجُ حُكِمَ عَلَيْهِ لِلشَّجْوَجِ بِمَبْلَغِ الشَّجَّةِ سَاعَةً
 تَبْجَعُ وَلَا يُسْتَأْنَى بِهَا . قَالَ : وَسَائِرُ الشَّجَاجِ يُسْتَأْنَى بِهَا حَتَّى يَنْظُرَ إِلَى مَا يَصِيرُ أَمْرُهَا ثُمَّ يَحْكُمُ
 فِيهَا حَيْثُ لَدَّ . قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : وَالْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الشَّجَاجِ كُلِّهَا وَالْجَرَاحَاتِ كُلِّهَا أَنَّهُ يُسْتَأْنَى بِهَا .
 حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ حُصَيْنٍ قَالَ قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْمَزِيدِ : مَا دُونَ الْمَوْضِعَةِ خُنُوسٌ وَفِيهَا صَلَاحٌ .
 وَقَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ : لَيْسَ فِيهَا دُونَ الْمَوْضِعَةِ قِصَاصٌ . وَقَالَ مَالِكٌ : الْقِصَاصُ فِيهَا دُونَ
 الْمَوْضِعَةِ الْمِلْطَى وَالِدَامِيَّةُ وَالْبَاضِعَةُ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، وَكَذَلِكَ قَالَ الْكُوفِيُّونَ وَزَادُوا السَّمَاقَ ،
 حِكَاةُ ابْنِ الْمُنْذَرِ . وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : الدَّامِيَّةُ الَّتِي تَدْمَى مِنْ غَيْرِ أَنْ يُسِيلَ مِنْهَا دَمٌ . وَالدَّامِيَّةُ :
 أَنْ يُسِيلَ مِنْهَا دَمٌ . وَلَيْسَ فِيهَا دُونَ الْمَوْضِعَةِ قِصَاصٌ . وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ : الدَّامِيَّةُ الشَّجَّةُ الَّتِي
 تَدْمَى وَلَا تُسِيلُ . وَقَالَ عَلَمَاؤُنَا : الدَّامِيَّةُ هِيَ الَّتِي تُسِيلُ الدَّمَ . وَلَا قِصَاصَ فِيهَا بَعْدَ الْمَوْضِعَةِ ،
 مِنَ الْمَاشِئَةِ الْعَظْمِ ، وَالْمُثْقَلَةِ — عَلَى خِلَافِ فِيهَا خَاصَّةً — وَالْأَمَةُ هِيَ الْبَالِغَةُ إِلَى أَمِّ الرَّأْسِ ،
 وَالدَّامِيَّةُ الْخَارِقَةُ لِنَرْيَطَةِ الدِّمَاغِ . وَفِي هَاشِمَةِ الْجَسَدِ الْقِصَاصُ ، إِلَّا مَا هُوَ مَخُوفٌ كَالْقَفْدِ
 وَشَبْهِهِ . وَأَمَّا هَاشِمَةُ الرَّأْسِ فَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : لَا قَوْدَ فِيهَا ، لِأَنَّهَا لَا يَدَّ تَعُودُ مُثْقَلَةً . وَقَالَ
 أَشْهَبُ : فِيهَا الْقِصَاصُ ، إِلَّا أَنْ تَنْقَلُ فَتَصِيرَ مُثْقَلَةً لَا قَوْدَ فِيهَا . وَأَمَّا الْأَطْرَافُ فَيَجِبُ

القصاص في جميع المفاصل إلا الخوف منها . وفي معنى المفاصل أبعاد الآلات والأذنين والذكر والأجفان والشفيتين ؛ لأنها تقبل التقدير ؛ وفي اللسان وايتان . والقصاص في كسر العظام ، إلا ما كاتب مُتِلِّفاً كمظام الصدر والعنق والصلب والفخذ وشبهه . وفي كسر عظام العضد القصاص . وقضى أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم في رجل كسر نخذ رجل أن يكسر نخذة ؛ وفعل ذلك عبد العزيز بن عبد الله بن خالد بن أسيد بمكة . وروى عن عمر بن عبد العزيز أنه فعله ؛ وهذا مذهب مالك على ما ذكرنا وقال : إنه الأمر المجمع عليه عندهم ، والمعمول به في بلادنا في الرجل يضرب الرجل فيقتله بيده فيكسرهما يقاد منه .

الخامسة والعشرون - قال العلماء : الشجاج في الرأس ، والجراح في البدن . وأجمع أهل العلم على أن فيما دون الموضع أرض فيما ذكر ابن المنذر ، وأختلفوا في ذلك الأرض . وما دون الموضع شجاج خمس : الدامية والنامية والباضعة والمتلاحمة والسَّمَاق ؛ فقال مالك والشافعي وأحمد وأصحاب الرأي في الدامية حكومة ، وفي الباضعة حكومة ، وفي المتلاحمة حكومة . وذكر عبد الرزاق عن زيد بن ثابت قال : في الدامية بيرة ، وفي الباضعة بيران ، وفي المتلاحمة ثلاثة أيمرة من الإبل ، وفي السَّمَاق أربع ، وفي الموضع خمس ، وفي الهاشمة عشر ، وفي المنقلة خمس عشرة ، وفي المأمومة ثلث الدية ، وفي الرجل يضرب حتى يذهب عقله الدية كاملة ، أو يضرب حتى يفتن ولا يفهم الدية كاملة ، أو حتى يبيع ولا يفهم الدية كاملة ، وفي جفن العين ربع الدية . وفي حامة الثدي ربع الدية . قال ابن المنذر : وروى عن علي في السَّمَاق مثل قول زيد . وروى عن عمر وعثمان أنهما قالوا : فيها نصف الموضع . وقال الحسن البصري وعمر بن عبد العزيز والنخعي فيها حكومة ؛ وكذلك قال مالك والشافعي وأحمد . ولا يختلف العلماء أن الموضع فيها خمس من الإبل ؛ على ما في حديث عمرو بن حزم ، وفيه وفي الموضع خمس . وأجمع أهل العلم على أن الموضع تكون في الرأس والوجه . واختلفوا في تفصيل موضع الوجه على موضع الرأس ؛ فروى عن أبي بكر وعمر أنهما سواه . وقال بقولها

(١) بين أي يخرج صوته من غياشه .

جماعة من التابعين ؛ وبه يقول الشافعي وإسحق . وروى عن سعيد بن المسيب تضعيف
 مَوْضِعُ الوجه على مَوْضِعِ الرأس . وقال أحمد : مَوْضِعُ الوجه أخرى أَرَبَ يَزَادُ فيها .
 وقال مالك المأمومة والمنقولة والمَوْضِعُ لا تكون إلا في الرأس والوجه ، ولا تكون المأمومة
 إلا في الرأس خاصة إذا وصل إلى الدماغ ، قال : والمَوْضِعُ ما تكون في جُمَّة الرأس ،
 وما دونها فهو من العنق ليس فيه مَوْضِعٌ . قال مالك : والأنف ليس من الرأس وليس فيه
 مَوْضِعٌ ، وكذلك الخُفُّ الأسفل ليس فيه مَوْضِعٌ . وقد اختلفوا في المَوْضِعُ في غير الرأس
 والوجه ؛ فقال أشهب وأبن القاسم : ليس في مَوْضِعِ الجسد ومنقلته ومأمومته إلا الاجتهاد ،
 وليس فيها أَرَشٌ معلوم . قال ابن المنذر : هذا قول مالك والثوري والشافعي وأحمد وإسحق ،
 وبه يقول . وروى عن عطاء الخراساني أن المَوْضِعُ إذا كانت في جسد الإنسان فيها
 خمس وعشرون ديناراً . قال أبو عمر : وأتفق مالك والشافعي وأصحابهما أن من قُتِرَ رجلاً
 مأمومتين أو مَوْضِعَيْنِ أو ثلاث مأمومات أو مَوْضِعَاتٍ أو أكثر في ضربة واحدة أن فيمن
 كلهن — وإن أفرقت فصارت واحدة — دية كاملة . وأما الهاشمية فلا دية فيها عندنا
 بل حكومة . قال ابن المنذر : ولم أجد في كتب المدنيين ذكر الهاشمية ، بل قد قال مالك فيمن
 كسر أنف رجل إن كان خطأ ففيه الاجتهاد . وكان الحسن البصري لا يوقت في الهاشمية شيئاً .
 وقال أبو ثور : إن اختلفوا فيه ففيها حكومة . قال ابن المنذر : التنظير يدل على هذا ؛
 إذ لا سنة فيها ولا إجماع . وقال القاضي أبو الوليد الباجي : فيها ما في المَوْضِعِ ؛ فإن صارت
 مُنْقَلَةً فخمسة عشر ، وإن صارت مأمومة فثلث الدية . قال ابن المنذر : ووجدنا أكثر من
 لقيناه وبلغنا عنه من أهل العلم يجعلون في الهاشمية عشرة من الإبل . رويناه هذا القول عن
 زيد بن ثابت ؛ وبه قال قتادة وعبيد الله بن الحسن والشافعي . وقال الثوري وأصحاب
 الرأي : فيها ألف درهم ، ومرادهم عشر الدية . وأما المنقلة فقال ابن المنذر : جاء الحديث
 عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ^{٣٥} في المنقلة خمس عشرة من الإبل ^{٣٦} وأجمع أهل العلم
 على القول به . قال ابن المنذر : وقال كل من يحفظ عنه من أهل العلم أن المنقلة هي التي تنقل

منها العظام . وقال مالك والشافعي وأحمد وأصحاب الرأي — وهو قول قتادة وابن شبرمة — أن المنقلة لا قود فيها ، وروينا عن ابن الزبير — وليس بثابت عنه — أنه أفاده من المنقلة . قال ابن المنذر : والأول أولى ؛ لأنني لا أعلم أحدا خالف ذلك . وأما المأمومة فقال ابن المنذر : جاء الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ” في المأمومة ثلث الذبية ” . وأجمع أهل العلم على القول به ، ولا نعلم أحدا خالف ذلك إلا مكحولاً فإنه قال : إذا كانت المأمومة عمداً ففيها ثلث الذبية ، وإذا كانت خطأ ففيها ثلث الذبية ؛ وهذا قول شاذ ، وبالقول الأول أقول . واختلفوا في القود من المأمومة ؛ فقال كثير من أهل العلم لا قود فيها ؛ وروى عن ابن الزبير أنه أفص من المأمومة ، فأنكر ذلك الناس . وقال عطاء : ما علمنا أحدا أفاد منها قبل ابن الزبير . وأما الجائفة ففيها ثلث الذبية على حديث عمرو بن حزم ، ولا خلاف في ذلك إلا ما روى عن مكحول أنه قال : إذا كانت عمداً ففيها ثلث الذبية ، وإن كانت خطأ ففيها ثلث الذبية . والجائفة كل ما حرق إلى الجوف ولو مدخل إبرة ؛ فإن نفست من جهتين فهي عندهم جائفتان ، وفيها من الذبية الثنتان . قال أشهب : وقد قضى أبو بكر الصديق رضي الله عنه في جائفة نافذة من الجنب الأتريدية جائفتين . وقال عطاء ومالك والشافعي وأصحاب الرأي كلهم يقولون : لا قصاص في الجائفة . قال ابن المنذر : وبه نقول .

السادة والمثرون — واختلفوا في القود من اللطمة وشبهها ؛ فذكر البخاري عن أبي بكر وعمر وابن الزبير وسويد بن مقرن أنهم أفادوا من اللطمة وشبهها . وروى عن عثمان وخالد بن الوليد مثل ذلك ؛ وهو قول الشعبي وبجاعة من أهل الحديث . وقال الليث : إن كانت اللطمة في العين فلا قود فيها ؛ يخوف على العين ويماقيه السلطان . وإن كانت على الخد ففيها القود . وقالت طائفة : لا قصاص في اللطمة ؛ روى هذا عن الحسن وقاتدة ، وهو قول مالك والشافعي والشافعي ؛ وأحجج مالك في ذلك فقال : ليس لطمعة المريض الضعيف مثل لطمعة القوى ، وليس العبد الأسود يُطعم مثل الرجل ذي الحالة والهيبة ؛ وإنما في ذلك كله الاجتهاد لجهلنا بمقدار اللطمة .

السابعة والعشرون — وأخلفوا في القود من ضرب السوط؛ فقال البيه: يقاد منه، ويزاد عليه للعدى . وقال ابن القاسم : يقاد منه . ولا يقاد منه عند الكوفيين والشافعي^(١) إلا أن يجرح؛ قال الشافعي: إن جرح السوط ففيه حكمة . وقال ابن المنذر: وما أصيب به من سوط أو عصا أو حجر فكان دون النفس فهو عمد ، وفيه القود؛ وهذا قول جماعة من أصحاب الحديث . وفي البخاري وأقاد عمر من ضربة بالفرس^(٢) ، وأقاد علي بن أبي طالب من ثلاثة أسواط . وأقتص شريح من سوط وثموش . قال ابن بطال : وحديث لَدِ النبي^(٣) صلى الله عليه وسلم لأهل البيت حجة لمن جعل القود في كل ألم وإن لم يكن جرح .

الثامنة والعشرون — وأخلفوا في عقل جراحات النساء؛ ففي الموطأ عن مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول : تُعاقَل المرأة الرجل إلى ثلث الدية^(٤) ، إصبعها كإصبعه وسننها كسنه ، وموضعها كوضعها ، ومثقلتها كمثلثته . قال ابن بكير قال مالك : فإذا بلغت ثلث دية الرجل كانت إلى النصف من دية الرجل . قال ابن المنذر : رويناه هذا القول عن عمرو بن ثابت ، وبه قال سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز وعروة ابن الزبير وقتادة وابن هُرْمُز ومالك وأحمد بن حنبل وعبد الملك بن الماجشون . وقالت طائفة : دية المرأة على النصف من دية الرجل فيما قل أو كثر؛ رويناه هذا القول عن علي بن أبي طالب ، وبه قال الثوري والشافعي وأبو ثور والنعان وصاحبه؛ واحتجوا بأنهم لما أجمعوا على الكثير وهو الدية كان القليل مثله ، وبه يقول .

التاسعة والعشرون — قال القاضي عبد الوهاب : وكل ما فيه جمال منفرد عن منفعة أصلا ففيه حكمة ؛ كالحاجبين وذهاب شعر الحية وشعر الرأس وتدي الرجل وأبنته . وصفه

(١) الدرة (بالكسر) : التي يضرب بها . (٢) القد : أن يؤخذ بلسان الصبي فيمد إلى أحد شقيه ويوجع في الآخر الفراء في الصدق بين السنان وبين الصدق . وحديث الله أنه لا — صلى الله عليه وسلم — في مرضه قلنا أقاد قال : " لا يبق في البيت أحد إلا أنه " قل ذلك عقوبة لم ؛ لأنهم لم يبقوا غيره .
(٣) يريد أن ما دون ثلث الدية عقلا فيه كقول الرجل ، حتى إذا بلغت في عقل ما جنى عليها ثلث الدية كان عقلا نصف عقل الرجل . وقوله : « إصبعه كإصبعه ... الخ » يريد أن عقل هذه كلها دون الثلث لذلك سارت فيه الرجل . (الموطأ) .

الحكومة أن يُقِيمُ المنجني عليه لو كان عبداً سلباً، ثم يُقِيمُ مع الجناية فما نقص من ثمة جعل جزءاً من دينه بالغاً ما بلغ؛ وحكاية ابن المنذر عن كل من يحفظ عنه من أهل العلم؛ قال و يقبل فيه قول رجلين ثقتين من أهل المعرفة، وقيل: بل يقبل قول عدل واحد، والله أعلم. فهذه جعل من أحكام الجراحات والأعضاء تضمنها معنى هذه الآية، فيها لمن أقصر عليها كفاية، والله الموفق للهداية.

الموفية ثلاثين - قوله تعالى: ﴿مَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ﴾ شرط وجوابه؛ أى تصدق بالقصاص فعفا فهو كفارة له؛ أى لذلك المتصدق. وقيل: هو كفارة للجراح فلا يؤخذ بيناينه في الآخرة؛ لأنه يقوم مقام أخذ الحق منه، وأجر المتصدق عليه. وقد ذكر ابن عباس القولين؛ وعلى الأول أكثر الصحابة ومن بعدهم، وروى الثاني عن ابن عباس ومجاهد، وعن إبراهيم النخعي والشعبي بخلاف منهما؛ والأول أظهر لأن المائد فيه يرجع إلى المذكور، وهو «مَنْ». وعن أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم «ما من مسلم يصاب بشيء من جسده فيهبه إلا رفعه الله به درجة وحط عنه به خطيئة». قال ابن العربي: والذي يقول إنه إذا عفا عنه المبروح عفا الله عنه لم يحم عليه دليل؛ فلا معنى له.

قوله تعالى: وَقَفَيْنَا عَلَى آثَارِهِمْ بَعِثْنَا ابْنَ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ﴿١٧١﴾ وَلِيَحْكُرَ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ بِمَا أُنزِلَ اللَّهُ فِيهِ وَمَنْ لَّا يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿١٧٢﴾

قوله تعالى: ﴿وَقَفَيْنَا عَلَى آثَارِهِمْ بَعِثْنَا ابْنَ مَرْيَمَ﴾ أى جللنا عيسى بقفو آثارهم، أى آثار النبيين الذين أسلموا. ﴿مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ يعنى التوراة؛ فإنه رأى التوراة حقاً، ورأى وجوب العمل بها إلى أن يأتي ناسخ. «مُصَدِّقًا» نصب على الحال من عيسى. ﴿فِيهِ هُدًى﴾ في موضع رفع بالابتداء. ﴿وَنُورٌ﴾ عطف عليه. ﴿وَمُصَدِّقًا﴾ فيه وجهان؛ يجوز أن يكون

لعمري وتطفه على مصدقا الأول، ويجوز أن يكون حالا من الإنجيل، ويكون التقدير: وآتيناه الإنجيل مستقرا فيه هدى ونور ومصدقا. ﴿وَهْدَى وَمَوْعِظَةً﴾ عطف على «مُصَدِّقًا» أى هاديا وواعظا. ﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾ وخصهم لأنهم المتصفون بهما. ويجوز رفعهما على العطف على قوله: «فِيهِ هُدًى وَنُورٌ».

قوله تعالى: ﴿وَلِيَحْكُمَ أَهْلَ الْإِنجِيلِ بِمَا أُنزِلَ اللَّهُ فِيهِ﴾ قرأ الأعمش وحزرة بنصب الفعل على أن تكون اللام لام كي. والباقون بالجزم على الأمر؛ فعل الأول تكون اللام متعلقة بقوله: «وَأَتَيْنَاهُ» فلا يجوز الوقف؛ أى وآتيناه الإنجيل ليحكم أهله بما أنزل الله فيه. ومن قرأه على الأمر فهو كقوله: «وَأَنْ أَحْكُمَ بَيْنَهُمْ» فهو لإزام مستأنف يتدا به؛ أى ليحكم أهل الإنجيل أى في ذلك الوقت، فاما الآن فهو ملسوخ. وقيل: هذا أمر للنصارى الآن بالإيمان بحمد صلي الله عليه وسلم؛ فإن في الإنجيل وجوب الإيمان به، والنسخ إنما يتصور في الفروع لا في الأصول. قال مكي: والاختيار الجزم؛ لأن الجماعة عليه؛ ولأن ما بعده من الوعيد والتهديد يدل على أنه لإزام من الله تعالى لأهل الإنجيل. قال النحاس: والصواب عندى أنهما قراءة ثان حسنتان؛ لأن الله عز وجل لم يقل كتابا إلا ليعمل بما فيه، وأمر بالعمل بما فيه؛ فصحتا جميعا.

قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شُرْعَةً وَمَنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِنَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَمِيقُوا أُنْذِرْتُمْ إِلَى اللَّهِ مَنِ جَعَلَكُمْ جَمِيعًا فَنُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ﴾ الخطاب لمحمد صلي الله عليه وسلم. و«الكتاب» القرآن ﴿بِالْحَقِّ﴾ أى بالأمر الحق ﴿مُصَدِّقًا﴾ حال ﴿لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ﴾ أى من

جنس الكتب . « **مُهِيمًا عَلَيْهِ** » أى عاليًا عليها ومرتبعا . وهذا يدل على تأويل من يقول بالفضل أى فى كثرة الثواب ، على ما تقدمت إليه الإشارة فى « الفاتحة » وهو اختيار ابن الحصار فى كتاب شرح السنة له . وقد ذكرنا ما ذكره فى كتابنا فى شرح الأسماء والحمد لله . وقال قتادة : المهيم منناه الشاهد . وقيل : الحافظ . وقال الحسن : المصطفى ؛ ومنه قول الشاعر :

إِنَّ الْكُتُبَ مُهِيمِينَ لِنَيْبِنَا * وَالْحَقَّ يَسْرِفُهُ ذُورُ الْأَلْبَابِ

وقال ابن عباس : « **مُهِيمًا عَلَيْهِ** » أى مؤتمنا عليه . قال سعيد بن جبیر : القرآن مؤتمن على ما قبله من الكتب . وعن ابن عباس والحسن أيضا : المهيم الأمين . المبرد : أصله مُؤْمِنٌ أبدل من الهزمة هاء ؛ كما قيل فى أرقت الماء هَرَقْتُ ، وقاله الزجاج أيضا وأبو على . وقد صرف قليل : هَيَمَ يَهِيْمُ هَيْمَةً ، وهو مُهِيمٌ بمعنى كان أمينا . الجوهري : هو من آمن فيه من الخوف ؛ وأصله أَمِنَ فهو مؤمنٌ بهزتين ، قلبت الهزمة الثانية ياء كراهة لاجتماعهما فصار هَؤُمِنَ ، ثم صيرت الأولى هاء كما قالوا : هَرَقَ الماء وَأَرَقَهُ ؛ يقال منه : هَيَمَ على الشيء يَهِيْمُ إذا كان له حافظا ، فهو مُهِيمٌ ؛ عن ابن عبيد . وقرأ مجاهد وآبن عُيَيْنَ : « **مُهِيمًا عَلَيْهِ** » بفتح الميم . قال مجاهد : أى مجد صلى الله عليه وسلم مؤتمن على القرآن .

قوله تعالى : « **فَأَحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ** » يوجب الحكم ؛ فقيل : هذا نسخ للتخيير فى قوله : « **فَأَحْكُمْ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ** » وقيل : ليس هذا وجوبا ، والمعنى : فأحكم بينهم إن شئت ؛ إذ لا يجب علينا الحكم بينهم إذا لم يكونوا من أهل الذمة . وفى أهل الذمة تردد قد مضى الكلام فيه . وقيل : أراد فأحكم بين الخلق ؛ فهذا كان واجبا عليه .

قوله تعالى : « **وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ** » فيه مستطان :

الأولى - قوله تعالى : « **وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ** » يعنى لا تعمل بأهوائهم ومرادهم على ما جاءك من الحق ؛ يعنى لا تترك الحكم بما بين الله تعالى من القرآن من بيان الحق وبيان

الأحكام . والأهواء جمع هوى؛ ولا يجمع أهوية؛ وقد تقدّم في « البقرة » . فنها عن أن يتبعهم فيما يريدونه؛ وهو يدل على بطلان قول من قوم الخضر على من ألقاها طيم؛ لأنها ليست مالا لهم فتكون مضمونة على متلفها؛ لأن إيجاب ضمانها على متلفها حكم بموجب أهواء اليهود، وقد أمرنا بخلاف ذلك . ومعنى « عَمَّا جَامَلَكُمْ » على ما جاءك . « لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا » يدل على عدم التماق بشرائع الأولين . والشريعة والشريعة الطريقة الظاهرة التي يتوصل بها إلى النجاة . والشريعة في اللغة: الطريق الذي يتوصل منه إلى الماء . والشريعة ما شرع الله لعباده من الدين؛ وقد شرع لهم يتشرع شرطا أي سن . والشارع الطريق الأعظم . والشريعة أيضا ألوتر، والجمع شرع وشرع وشرع جمع الجمع؛ عن أبي عبيد؛ فهو مشترك . والمنهاج الطريق المستمير، وهو النهج والمنهج، أي البين؛ قال الرازي:

مَنْ يَكُ ذَا شَكٍّ فَهَذَا نَهْجٌ • مَا رَوَاهُ وَطَرِيْقٌ نَهْجٌ

وقال أبو العباس محمد بن يزيد: الشريعة آبداء الطريق، والمنهاج الطريق المستمير . وروى عن ابن عباس والحسن وغيرهما « شِرْعَةٌ وَمِنْهَاجًا » مسنة وسبيلا . ومعنى الآية أنه جعل أتورا لأهلها، والإنجيل لأهله، والقرآن لأهله، وهذا في الشرائع والعبادات، والأصل التوحيد لا اختلاف فيه؛ روى معنى ذلك عن قتادة . وقال مجاهد: الشريعة والمنهاج دين عهد عليه السلام؛ وقد نسخ به كل ما سواه .

قوله تعالى: « وَوَلَّى اللَّهُ لَكَ الْإِيمَانُ أَتَمَّةً وَاحِدَةً » أي لجعل شريعتكم واحدة فكنتم على الحق؛ فبين أنه أراد بالاختلاف إيمان قوم وكفر قوم . « وَلَكِنْ لِّيَبْلُوَكُمْ فِيهَا إِنَّمَا تَكُمُ » في الكلام حذف تتعلق به لام كي؛ أي ولكن جعل شرائعكم مختلفة ليعتبركم؛ والابتلاء الاختبار .

قوله تعالى: « فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ » أي صاروا إلى الطاعات؛ وهذا يدل على أن تقديم الواجبات أفضل من تأخيرها، وذلك لا خلاف فيه في العبادات كلها إلا في الصلاة في أول

(١) راجع ج ٢ ص ٢٤ طبة ثانية . (٢) « ما رواه » بمرد مفتوح الراء أي مطلب .

الوقت ؛ فإن أبا حنيفة يرى أن الأولى تأخيرها ، وعموم الآية دليل عليه ؛ قاله الكيا . وفيه دليل على أن الصوم في السفر أولى من الفطر ، وقد تقدم جميع هذا في « البقرة » . (١) إلى الله مَرِجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿١٠﴾ أي بما اختلفتم فيه ، وتزول الشكوك .

قوله تعالى : وَإِنْ أَحْكَمْتُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَلْبِسْ أَهْوَاءَهُمْ وَأَحْذَرَهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنْ كَثُرَ مِنْ النَّاسِ لَفَسِخُونَ ﴿١١﴾ قوله تعالى : (وَإِنْ أَحْكَمْتُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ) تقدم الكلام فيها ، وأنها ناسخة للتخيير .

قال ابن العربي : وهذه دعوى عريضة ؛ فإن شروط النسخ أربعة : منها معرفة التارخ بتمصيل المتقدم والمتأخر ، وهذا مجهول من هاتين الآيتين ؛ فامتنع أن يدعى أن واحدة منهما ناسخة للأخرى ، وبقي الأمر على حاله .

قلت : قد ذكرنا عن أبي جعفر النعمان أن هذه الآية متأخرة في النزول ؛ فتكون ناسخة إلا أن يقدر في الكلام « وَإِنْ أَحْكَمْتُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ » إن شئت ؛ لأنه قد تقدم ذكر التخيير له ، فأخر الكلام حذف التخيير منه لدلالة الأول عليه ؛ لأنه معطوف عليه ، فحكم التخيير حكم المعطوف عليه ، فهما شريكان وليس الآخر ينقطع عما قبله ؛ إذ لا معنى لذلك ولا يصح ؛ فلا بد من أن يكون قوله : « وَإِنْ أَحْكَمْتُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ » معطوفا على ما قبله من قوله : « وَإِنْ حَكَتُمْ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِأَقْسَطِ » ومن قوله : « فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ » فعنى « وَإِنْ أَحْكَمْتُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ » أي : أحكم بذلك إن حكمت واخترت الحكم ؛ فهو كله حكم غير منسوخ لأن النامع لا يكون مرتبطا بالمنسوخ معطوفا عليه ؛ فالتخيير للنبي صلى الله عليه وسلم في ذلك حكم غير منسوخ ، قاله مكي رحمه الله . « وَإِنْ أَحْكَمْتُمْ » في موضع نصب مطلقا على الكتاب ؛ أي وأزلنا إليك أن أحكم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ، أي يحكم الله الذي أنزله

إليك في كتابه . (وَأَحْزَنُهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ) « أَنْ » بدل من الهاء والهم في « وأحزهم » وهو بدل اشتغال ، أو مفعول من أجله ، أى من أجل أن يفتنوك . وعن ابن إسحق قال ابن عباس : اجتمع قوم من الأخبار منهم ابن صوريا وكعب بن أسد وابن صلوبا وشاس ابن عدي وقالوا : أذهبوا بنا إلى عهد فلعلنا نفتنه عن دينه فإنما هو بشر ، فأنوه فقالوا : قد عرفت يا عهد أنا أخبار اليهود ، وإن آتبعناك لم يخالفنا أحد من اليهود ، وإن بيننا وبين قوم خصومة فمناكمهم إليك ، فأقض لنا عليهم حتى تؤمن بك ، فأبى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فنزلت هذه الآية . وأصل الفتنة الاختبار حسبا تقدم ، ثم يختلف معناها ، فقولا تعالى هنا « يَفْتِنُوكَ » معناه يصتلك ويردوك ، وتكون الفتنة بمعنى الشر ، ومنه قوله : « وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ » وقوله : « وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ » . وتكون الفتنة بمعنى العيرة ، كقوله : « لَا تَجْعَلَنَّ فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا » ، و « لَا تَجْعَلَنَّ فِتْنَةً لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ » . وتكون الفتنة الصدد عن السبيل كما في هذه الآية . وتكرر « وَإِنْ أَحْكَمْتُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ » للتاكيد ، أو هي أحوال وأحكام أمره أن يحكم في كل واحد بما أنزل الله . وفي الآية دليل على جواز النسيان على النبي صلى الله عليه وسلم ، لأنه قال : « أَنْ يَفْتِنُوكَ » وإنما يكون ذلك عن نسيان لا عن تمعد . وقيل : الخطاب له والمراد غيره . وسيأتي بيان هذا في « الأقسام » إن شاء الله تعالى . ومعنى (عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ) « من كل ما أنزل الله إليك . والبعض يستعمل بمعنى الكل » قال الشاعر :

• أَوْ يَتَّبِعْ بَعْضَ النَّفْسِ حَامُهَا •

وبروى « أَوْ يَتَّبِعْ » . أراد كل النفس ، وعليه حملوا قوله تعالى : « وَلَئِنْ لَكُم بَعْضُ الَّذِي تَحْتَلِفُونَ فِيهِ » . قال ابن العربي : والصحيح أن « بعض » على حاملة في هذه الآية ، وأن المراد به الرجم أو الحكم الذي كانوا أرادوه ولم يقصدوا أن يفتنوه عن الكل . والله أعلم .

(١) راجع ج ٧ ص ١٣ طيبة أدب . (٢) هولي ، وهذا مجزئ له ومصدره : (رَأَى أَمْكَةً إِذَا لَمْ أُرْمَى) . ورواه صاحب اللسان « أُرْمَى » ثم قال قال ابن سيده : « وليس هذا على ما ذهب إليه أهل اللغة من أن البعض في معنى الكل ، هذا قس ، ولا دليل في هذا البيت ، لأنه إنما عن بعض النفوس قس » .

قوله تعالى : (فَإِنْ تَوَلَّوْا) أى فإن أبرأ حركك وأعرضوا عنه (فَأَعْلَمَ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ) أى يذهبهم بالجلاء والحزبة والقتل ، وكذلك كان . وإنما قال : « ببعض » لأن المجازاة بالبعض كانت كافية في التدمير عليهم . (وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ) يعنى اليهود .

قوله تعالى : اَلْحَكَمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُورِثُونَ ﴿٥٥﴾

فيه ثلاث مسائل :

الأولى - قوله تعالى : (اَلْحَكَمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ) « اَلْحَكَمَ » نصب بـ « يَبْغُونَ » والمعنى : أن الجاهلية كانوا يعملون حكم الشريف خلاف حكم الوضع ؛ كما تقدم في غير موضع ، وكانت اليهود تقيم الحدود على الضمفاء الفقراء ، ولا يقيمونها على الأقوياء الأغنياء ؛ فصار عوا الجاهلية في هذا الفعل .

الثانية - روى سفيان ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن طاوس قال : كان إذا سألوه عن الرجل يفضل بعض ولده على بعض يقرأ هذه الآية « اَلْحَكَمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ » فكان طاوس يقول : ما لأحد أن يفضل بعض ولده على بعض ، فإن فعل لم ينفذ وفُسِخ ؛ وبه قال أهل الظاهر . وروى عن أحمد بن حنبل مثله ، وكرهه الثوري وابن المبارك وإسحاق ؛ فإن فعل ذلك أحد نفذ ولم يرّد ، وأجاز ذلك مالك والثوري والليث والشافعي وأصحاب الرأي ؛ وأستدلوا بفعل الصديق في محله عائشة دون سائر ولده ، ويقولوه طيه السلام : « فارجمه » وقوله : « فاشهد على هذا غيري » . وأحجج الأولون بقوله عليه السلام لبشير : « ألك ولد سوى هذا » قال نعم ، فقال : « أكلهم وهبت له مثل هذا » فقال لا ،

(١) ذكر النسائي من حديث الثبان بن بشير : أن أباه بشير بن سعد جاءه بابه الثبان فقال : يا رسول الله إنى لحقت أبى هذا غلاما كان لى ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أكل بذك تحقت » قال : لا . قال : « فارجمه » .

قال: "فلا تشهدني إذا غابني لا أشهد على جور" في رواية "وإني لا أشهد إلا على حق". قالوا: وما كان جوراً وضرراً فهو باطل لا يجوز. وقوله: "أشهد على هذا غيري" ليس إذناً في الشهادة وإنما هو زجر عنها؛ لأنه عليه السلام قد سماه جوراً وامتنع من الشهادة فيه، فلا يمكن أن يشهد أحد من المسلمين في ذلك بوجه. وأما فعل أبي بكر فلا يارض به قول النبي صلى الله عليه وسلم، ولعله قد كان يحل أولاده تحللاً يبادل ذلك.

فإن قيل: الأصل تصرف الإنسان في ماله مطلقاً، قيل له: الأصل الكلي والواقعة المعينة المخالفة لذلك الأصل لا تمارض بينهما كالعموم والخصوص. وفي الأصول أن الصحيح بناء العام على الخاص؛ ثم إنه ينشأ عن ذلك المقوق الذي هو أكبر الكبار، وذلك عزم، وما يؤدي إلى المحترم فهو ممنوع؛ ولذلك قال صلى الله عليه وسلم: "أتقوا الله وأعدوا بين أولادكم". قال التهان: فرجع أبي فرد تلك الصدقة، والصدقة لا يتمرها الأب بالإتفاق.^(١) وقوله: "فارجعه" محمول على معنى فاردده، وإرد ظاهر في الفسخ؛ كما قال عليه السلام: "من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد" أي مردود مفسوخ. وهذا كله ظاهر قوي، وترجيح جلي في المنع.

الثالثة - قرأ ابن وثاب والصحفي "الحكم" بالرفع على معنى ينفونه؛ لحذف الهاء كما حذفها أبو النجم في قوله:

قد أصبحت أم إلبار تدعى * على ذنباً كله لم أمنع

فيعن روى "كله" بالرفع. ويجوز أن يكون التقدير: الحكم الجاهلية حكم ينفونه، لحذف الموصوف.

وفرا الحسن وقتادة والأعرج والأعمش "الحكم" بنصب الهاء والكاف وفتح الميم؛ وهي راجعة إلى معنى قراءة الجماعة إذ ليس المراد نفس الحكم، وإنما المراد الحكم؛ فكانه قال: الحكم حكم الجاهلية ينفون. وقد يكون الحكم والحاكم في اللفظة واحد، وكانهم يريدون الكاهن (١) بمصر: يرتجح.

وما أشبهه من حكام الجاهلية؛ فيكون المراد بالحكم الشيوع والجنس، إذ لا يراد به حاكم بيته؛ وجاز وقوع المضاف جلسا كما جاز في قولهم: منعت مصر إردن^(١)ها، وشبهه.

وقرأ ابن حاصر «تَبْقُونَ» بالتاء، الباقون بالياء.

قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ هذا استفهام على جهة الإنكار بمعنى: لا أحد أحسن؛ فهذا ابتداء وخبر. و«حكما» نصب على البيان. «لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ» أى جند قوم يوقنون.

قوله تعالى: يَدْعَاهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٌ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿٥١﴾

فيه مستثنان :

الأولى — ﴿الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ﴾ مفعولان؛ وهذا يدل على قطع الموالاة شرعا، وقد مضى في «آل عمران» بيان ذلك. ثم قيل: المراد به المنافقون؛ المعنى يأبى الذين آمنوا بظاهرهم، وكانوا يوالون المشركين ويخبرونهم بأسرار المؤمنين. وقيل: زلت في أبى كُبابة عن عكرمة، قال السدى: زلت في قصة يوم أحد حين خاف المسلمون حتى تم قوم منهم أن يوالوا اليهود والنصارى. وقيل: زلت في عبادة بن الصامت وعبد الله بن أبى بن سؤل؛ فنبأ عبادة من موالاة اليهود، وتمسك بها بن أبى وقال: إني أخاف أن تدور الدوائر. (بعضهم أولياء بعض) مبتدأ وخبر؛ وهو يدل على إثبات الشرع الموالاة فيما بينهم حتى يتوارث اليهود والنصارى بعضهم من بعض.

(١) الإردب مكالم معروف لأهل مصر، وفي الحديث «منعت العراق درهمها ونقيضها ومنعت مصر إردنها» (٢) وأرجع ج ٤ ص ١٧٨ طبعة أدل أرغانية.

(٢) (اللسان).

الثانية - قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ ﴾ يعصدهم على المسلمين ﴿ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ ﴾ بين أن حكمه حكمهم ، وهو يمنع إثبات الميراث لاسلم من المرتد ، وكان الذي تولاهم ابن أبي . ثم هذا الحكم باق إلى يوم القيامة في قطع المولاة ؛ وقد قال تعالى : « وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ » وقال تعالى في « آل عمران » : « لَا يَتَّخِذَ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ » وقال تعالى : « لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ » وقد مضى القول فيه . وقيل : إن معنى « بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ » أى فى النصرة . « وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ » شرط وجوبه ؛ أى لأنه قد خالف الله تعالى ورسوله كما خالفوا ، ووجبت معاداته كما وجبت معاداتهم ، فوجبت له النار كما وجبت لهم ؛ فصار منهم أى من أصحابهم .

قوله تعالى : فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسْرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَحْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ فَيُضْبِحُوا عَلَى مَا أَسْرَوْا فِي أَنْفُسِهِمْ تَلْدَمِينَ ﴿٥٧﴾ وَيَقُولُ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَهْلُؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَأَصْبَحُوا خَاسِرِينَ ﴿٥٨﴾

قوله تعالى : ﴿ فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ﴾ شك ونفاق ، وقد تقدم فى « البقرة » والمراد ابن أبي وأصحابه . ﴿ يُسْرِعُونَ فِيهِمْ ﴾ أى فى مولاتهم ومعاوتهم . ﴿ يَقُولُونَ نَحْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ ﴾ أى يدور الدهر علينا إما بقطط فلا يمروننا ولا يفيضوا علينا ، وإما أن يظفر اليهود بالمسلمين فلا يدوم الأمر لمحمد صلى الله عليه وسلم . وهذا القول أشبه بالمعنى ؛ كأنه من دارت تدور ، أى نحشى أن يدور الأمر ؛ ويدل عليه قوله عز وجل : ﴿ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ ﴾ وقال الشاعر :

يَرَدُّ حَتَّ الْقَدَرِ الْمَقْدُورَا * وَهَاتَرَاتِ الدَّهْرِ أَنْ تَدُورَا

يعنى دول الدهر الدائرة من قوم إلى قوم . واختلف فى معنى الفتح ؛ ف قيل : الفتح الفصل والحكم ؛ من قتادة وغيره . قال ابن عباس : أتى الله بالفتح ففتلت مقاتلة بن قُرَيْظَةَ وسُيَّيت ذراريهم وأجل بنو النضير . وقال أبو عليّ : هو فتح بلاد المشركين على المسلمين . وقال السدىّ : يعنى بالفتح فتح مكة . (أو أمر من عنده) قال السدىّ : هو الجزية . الحسن : إظهار أمر المنافقين والإخبار بأسمائهم وألأمر بقتلهم . وقيل : ألخصب والسعة للمسلمين . (فَيَصْبِحُوا عَلَى مَا أَسْرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ تَاجِدِينَ) أى فيصبحوا نادمين على توليهم الكفار إذارأوا نصر الله للمؤمنين ، وإذا حايثوا عند الموت فيشترىوا بالذهب .

قوله تعالى : (وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا) . وقرأ أهل المدينة وأهل الشام : « يَقُولُ » بنير واو . وقرأ أبو عمرو وابن أبي إسحق : « وَيَقُولُ » بالواو والنصب عطفا على « أَنَّ يَأْتِي » عند أكثر النحويين ، التقدير : فمضى الله أن يأتى بالفتح وأن يقول . وقيل : هو عطف على المعنى ؛ لأن معنى « عسى الله أن يأتى بِالْفَتْحِ » وعسى أن يأتى الله بالفتح ؛ إذ لا يجوز عسى زيد أن يأتى ويقوم حمرو ؛ لأنه لا يصح المعنى إذا قلت : وعسى زيد أن يقوم حمرو ، ولكن لو قلت : عسى أن يقوم زيد ويأتى حمرو كان جيدا . فإذا قللت التقديم فى أن يأتى إلى جنب عسى حسن ؛ لأنه يصير التقدير : عسى أن يأتى وعسى أن يقوم ، ويكون من باب قوله : ورأيت زوجك فى الوحى * مُتَعَلِّدًا سَيْفًا وَرُحَا^(١)

وفيه قول ثالث — وهو أن تعطفه على الفتح ؛ كما قال الشاعر :

* أَلَيْسَ عِبَادَةً وَتَقَرُّ حَيًى^(٢) *

ويجوز أن يجعل « أَنَّ يَأْتِي » بدلا من اسم الله جل ذكره ؛ فيصير التقدير : عسى أن يأتى الله ويقول الذين آمنوا . وقرأ الكوفيون : « وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا » بالرفع على القطع من الأول . (أَهْلَاءِ) إشارة إلى المنافقين . (أَنْتَسُمُوا) حلفوا واجتهدوا فى الإيمان . (لَهُمْ لَعْنُكُمْ)

(١) يرمى هكذا فى الأصول . وفى اللسان وشرح الشواهد لسبويه : (يأيت زوجك قد غدا) .

(٢) تمام البيت : (أحب إلى من لبس الشفوف) .

أى قالوا إناهم، ويجوز «أنهم» بأقساموا، أى قال المؤمنون لليهود على جهة التوبيخ: أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم أنهم يمتنونكم على عهد. ويحتمل أن يكون من المؤمنين بعضهم لبعض، أى هؤلاء الذين كانوا يحلفون أنهم مؤمنون فقد هتك الله اليوم سترهم. (حِطَّتْ أَعْمَالُهُمْ) بطلت بنفاقهم. (فَأَصْبَحُوا خَائِرِينَ) أى خائرين الثواب. وقيل: خيمروا فى موالاة اليهود فلم تحصل لهم ثمرة بعد قتل اليهود وإجلائهم.

قوله تعالى: يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٨﴾

فيه أربع مسائل :

الأولى — قوله تعالى: (مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ) شرط وجوابه «فسوف». وقراءة أهل المدينة والشام «مَنْ يَرْتَدُّ» بدالين. الباقيون «مَنْ يَرْتَدُّ». وهذا من إعجاز القرآن والنهي صلى الله عليه وسلم؛ إذ أخبر عن ارتدادهم ولم يكن ذلك فى عهده وكان ذلك فىما، فكان على ما أخبر بعد مدة، وأهل الردة كانوا بعد موته صلى الله عليه وسلم. قال ابن إسحق: لما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ارتدت العرب إلا ثلاثة مساجد؛ مسجد المدينة، ومسجد مكة، ومسجد جوائى^(١)، وكانوا فى رقتهم على قسمين: قسم نبذ الشريعة كلها وأخرج عنها، وقسم نبذ وجوب الزكاة وأعترف بوجوب غيرها؛ قالوا نعصم ونصلى ولا نركع؛ فقال الصديق جهمهم، وبعث خالد بن الوليد إليهم بالجيوش فقاتلهم وسبأهم؛ على ما هو مشهور من أخيارهم.

(١) جوائى: اسم حصن؛ وفى الحديث «أول جمعة جئت بعد المدينة بجوائى». «النهاية» لابن الأثير.

الثانية - قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ في موضع النعت . قال الحسن وقتادة وغيرهما : نزلت في أبي بكر الصديق وأصحابه . وقال السدي : نزلت في الأنصار . وقيل : هو إشارة إلى قوم لم يكونوا موجودين في ذلك الوقت ، وأن أبا بكر قاتل أهل الردة بقوم لم يكونوا وقت نزول الآية ؛ وهم أحياء من الذين من كندة وبيجة ، ومن أشجع . وقيل : إنما نزلت في الأشعرين ؛ ففى الخبر أنها لما نزلت قديم بعد ذلك بمسير سفائن الأشعرين ، وقبائل اليمن من طريق البحر ، وكان لهم بلاء في الإسلام في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكانت عامة فتوح العراق في زمن عمر على يدى قبائل اليمن ؛ وهذا أصح ما قيل في نزولها . والله أعلم . وروى الحاكم أبو عبد الله في «المستدرک» بإسناده : أن النبي صلى الله عليه وسلم أشار إلى أبي موسى الأشعرى لما نزلت هذه الآية فقال : " هم قوم هذا " قال العُشيري : فأتباع أبي الحسن من قومه ؛ لأن كل موضع أضيف فيه قوم إلى نبت أريد به الاتباع .

الثالثة - قوله تعالى : ﴿أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ « أَذِلَّةٌ » نعت لقوم ، وكذلك ﴿أَعَزَّةٌ﴾ أى يرافون بالمؤمنين ويرحمونهم ويلينون لهم ؛ من قولهم : دابة ذلول أى تتقاد سهلة ، وليس من الذل فى شيء . ويفعلون على الكافرين ويمادونهم . قال ابن عباس : هم للمؤمنين كالوالد للولد والسيد للعبد ، وهم فى اللفظة على الكفار كالسبع على فريسته ؛ قال الله تعالى : « أَشِدُّهُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحْمًا يُبَسِّمُ » . ويحوز « أَذِلَّةٌ » بالنصب على الحال ؛ أى يحبهم ويحبونه فى هذا الحال ، وقد تخلصت معنى محبة الله تعالى لبيادته ومحبتهم له .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ فى موضع الصفة أيضا . ﴿وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ﴾ بخلاف المنافقين يخافون الدوائر ؛ فدل هذا على تثبيت إمامة أبى بكر وعمر وعثمان وعلى رضى الله عنهم ؛ لأنهم جاهدوا فى الله عز وجل فى حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقاتلوا المرتدين بعده ، ومعلوم أن من كانت فيه هذه الصفات فهو وليّ

الله تعالى . وقيل : الآية حامة في كل من يجاهد الكفار إلى قيام الساعة . والله أعلم .
 ﴿ ذَٰلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ ﴾ ابتداء وخبر . ﴿ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ أى واسع الفضل ، عليم بمصالح خلقه .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴾

فيه مسئلتان :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ﴾ قال جابر بن عبد الله قال عبد الله ابن سلام للنبي صلى الله عليه وسلم : إن قومنا من قريظة والتَّضْيِيقُ قد هجرونا وأقسموا ألا يجالسونا ، ولا نستطيع مجالسة أصحابك بعد المنازل ، فزلت هذه الآية ؛ فقال : رضيتم بالله ورسوله بالمؤمنين أولياء . « وَالَّذِينَ » عام في جميع المؤمنين . وقد سئل أبو جعفر محمد بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن معنى « إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا » هل هو علي بن أبي طالب ؟ فقال : علي من المؤمنين ؛ يذهب إلى أن هذا لجميع المؤمنين . قال النحاس : وهذا قول يبن ؛ لأن « الذين » جماعة . وقال ابن عباس : نزلت في أبي بكر رضي الله عنه . وقال في رواية أخرى : نزلت في علي بن أبي طالب رضي الله عنه ؛ وقاله مجاهد والسدي ، وحملهم على ذلك قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴾ وحى :

المسئلة الثانية - وذلك أن ساللا سأل في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يعطه أحد شيئا ، وكان علي في الصلاة في الركوع وفي يمينه خاتم ، فأشار إلى السائل به حتى أخذه . قال الكيا الطبري : وهذا يدل على أن العمل القليل لا يبطل الصلاة ؛ فإن التصديق بالخاتم في الركوع عمل جاء به في الصلاة ولم يبطل به الصلاة . وقوله : ﴿ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴾ يدل على أن صدقة التطوع تسمى زكاة ؛ فإن عليا تصدق بخاتمه في الركوع ، وهو نظير قوله تعالى : « وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُضْطَفُونَ » وقد

انتظم الفرض والنفل، فصار أعم الزكاة شاملا للفرض والنفل، كاسم الصدقة وكاسم الصلاة يتخلف الأمرين .

قلت : فالمراد على هذا بالزكاة التصديق بالخاتم ، وحمل لفظ الزكاة على التصديق بالخاتم فيه بُعد ؛ لأن الزكاة لا تأتي إلا بلفظها المختص بها وهو الزكاة المفروضة على ما تقدم بيانه في أول سورة « البقرة » . وأيضا فإن قبله « وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ » ومعنى يقيمون الصلاة يأتون بها في أوقاتها بجميع حقوقها، والمراد صلاة الفرض . ثم قال : « وَهُمْ رَاكِعُونَ » أى النفل . وقيل : أفرد الركوع بالذكر تشريفا . وقيل : المؤمنون وقت نزول الآية كانوا بين مئة للصلاة وبين رايح . وقال ابن خزيمة مناد قوله تعالى : « وَيُقِيمُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ » تضمنت جواز العمل اليسير في الصلاة؛ وذلك أن هذا خرج مخرج المدح، وأقل ما في باب المدح أن يكون مباحا ؛ وقد روي أن عليا رضي الله عنه أعطى السائل شيئا وهو في الصلاة، وقد يجوز أن تكون هذه صلاة تطوع، وذلك أنه مكروه في الفرض . ويحتمل أن يكون المدح متوجها على اجتماع حالتين ؛ كأنه وصف من يعتد وجوب الصلاة والزكاة؛ فمبصر من الصلاة بالركوع، وعن الاعتقاد للوجوب بالفعل؛ كما تقول : المسلمون هم المصلون، ولا تريد أنهم في تلك الحال مصلون ولا يوجه المدح حال الصلاة؛ فإنما يريد من يفعل هذا الفعل ويعتقه . قوله تعالى : « وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُغْلِبُونَ » (١)

قوله تعالى : « وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا » أى من فوض أمره إلى الله ، وأمثل أمر رسوله ، وإلى المسلمين ، فهو من حزب الله . وقيل : أى ومن يتول القيام بطاعة الله ونصرة رسوله والمؤمنين . « فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُغْلِبُونَ » قال الحسن : حزب الله جنود الله . وقال غيره : أنصار الله ؛ قال الشاعر :

« وَكَيْفَ أَضْوَى وَبِلَالٍ حِزْبِي » (٢)

(١) راجع ج ١ ص ١٧٩ طبع ١٣٤٢ أو تالفة .

(٢) أضوى : أى استنصف وأضام ؛ من التلى . الفارسي . (الطبري) .

أى ناصرى . والمؤمنون حزب الله ؛ فلا حرم ظفروا اليهود بالسبي والقتل والإجلاء وضرب الجزية . والحزب الصنف من الناس ؛ وأصله من النابتة من قولهم : حَزَبَهُ كَذَا أى نَابَهُ ؛ فكان المختارين مجتمعون كاجتماع أهل النابتة عليها . وحزب الرجل أصحابه . والحزب الأورد ؛ ومنه الحديث "فن فاته حزبه من الليل" . وقد حَزَبْتُ القرآن . والحزب الطائفة . وتحزبوا اجتمعوا . والأحزاب : الطوائف التى تجتمع على محاربة الأعداء . وحزبه أمر أى أصابه .

قوله تعالى : **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوءًا وَلَعِبًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَالْكَافِرَ أُولِيَاءَ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُنتُم مَّؤْمِنِينَ** ﴿٥٧﴾

فيه مستطانت :

الأولى - روى عن ابن عباس رضى الله عنه أن قوما من اليهود والمشركين مضىوا من المسلمين وقت مجيدهم فأنزل الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوءًا وَلَعِبًا ﴾ إلى آخر الآيات . وتقدم معنى الهزؤ فى « البقرة » . ﴿ مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَالْكَافِرَ أُولِيَاءَ ﴾ قرأه أبو عمرو واليكساى بالخفض بمعنى ومن الكفار . قال الكساى : وفى حرف أبى رحمه الله « وَمِنَ الْكُفَّارِ » ، و « مِن » ههنا لبيان الجنس ؛ والنصب أوضح وأبين قاله النحاس . وقيل : هو معطوف على أقرب العاملين منه وهو قوله : « مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ » فنهاهم الله أن يتخذوا اليهود والمشركين أولياء ، وأعلمهم أن الفريقين اتخذوا دين المؤمنين هزوا ولعبا . ومن نصب عطف على « الذين » الأول فى قوله : « لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوءًا وَلَعِبًا وَالْكَافِرَ أُولِيَاءَ » أى لا يتخذوا هؤلاء وهؤلاء أولياء ، فالوصوف بالهزؤ والليب فى هذه القراءة اليهود لا غير . والمنهى عن اتخاذه أولياء اليهود والمشركون ، وكلامها فى القراءة بالخفض موصوف بالهزؤ واللب . قال مكى : ولولا آمنا فى الجماعة

على النصب لأخترت الخفض ؛ لقوته في الإصراب وفي المعنى والتفسير والقرب من المعطوف عليه . وقيل : المعنى لا تتخذوا المشركين والمناقضين أولياء ؛ بدليل قولهم : « إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ » والمشركون كلهم كفار ، لكن يطلق في الغالب لفظ الكفار على المشركين ؛ فلهذا فصل ذكر أهل الكتاب من الكافرين .

الثانية — قال ابن خزيمة : هذه الآية مثل قوله تعالى : « لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٌ » وَلَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ تَضُمْتَ الْمَنْعَ مِنَ التَّائِدِ وَالْإِتِّصَارِ بِالْمُشْرِكِينَ وَغَوْ ذَلِكَ . وروى جابر : أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أراد الخروج إلى أحد جاءه قوم من اليهود فقالوا : تسيير معك ؛ فقال : « إِنَّا لَا نَسْتَعِينُ عَلَىٰ أَمْرِنَا بِالْمُشْرِكِينَ » وهذا هو الصحيح من مذهب الشافعي . وأبو حنيفة يجوز الإقتصار بهم على المشركين للمسلمين ؛ وكتاب الله تعالى يدل على خلاف ما قالوه مع ما جاء من السنة في ذلك ، والله أعلم .

قوله تعالى : وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوءًا وَلَعِبَ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٥٨﴾

فيه اثنتا عشرة مسألة :

الأولى — قال الكلبي : كان إذا أذن المؤذن وقام المسلمون إلى الصلاة قالت اليهود : قد قاموا لا قاموا ؛ وكانوا يضحكون إذا ركب المسلمون وسجدوا وقالوا في حق الأذان : لقد ابتدعت شيئا لم نسمع به فيما مضى من الأمم ، فمن أين لك صباح مثل صباح العير ؟ فما أجابه من صوت ، وما أسمع به أمر . وقيل : إنهم كانوا إذا أذن المؤذن للصلاة تضحكوا فيما بينهم وتغامزوا على طريق السخف والمجون ؛ تجهيلا لأهلها ، وتغفيرا للناس عنها وعن الداعي إليها . وقيل : إنهم كانوا يرون المنادي إليها بمنزلة اللاعب الهازي بفعلها ، جهلا منهم بمنزلة ؛ فنزلت هذه الآية ، ونزل قوله : « وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ » والنداء الدعاء برفع الصوت ، وقد يضم مثل الدعاء والراء . ونداء مناداة ونداء أى صاح به . وتنادوا أى نادى

بعضهم بعضاً ، وتتأدوا أى جلسوا في النادي ، وناداه جالسه في النادي ، وليس في كتاب الله ذكر الأذان إلا في هذه الآية ، أما أنه ذكر في الجملة على الاختصاص .

الثانية — قال العلماء : ولم يكن الأذان بمكة قبل الهجرة ، وإنما كانوا ينادون « الصلاة جامعة » فلما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم وصُرفت القبلة إلى الكعبة أمر بالأذان ، ويأتي « الصلاة جامعة » للأمر بقرض . وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد أمره أمر الأذان حتى أريه عبد الله بن زيد ، وعمر بن الخطاب ، وأبو بكر الصديق رضي الله عنهم ، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم سمع الأذان ليلة الإسراء في السماء ، وأما رؤيا عبد الله بن زيد الخزازي الأنصاري وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما فمشهورة ؛ وأن عبد الله بن زيد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ليلاً طرقة به ، وأن عمر قال : إنما أصبحت أخبرت النبي صلى الله عليه وسلم ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بلالا فأذّن بالصلاة أذان الناس اليوم . وزاد بلال في الصباح « الصلاة خير من النوم » فأقرها رسول الله صلى الله عليه وسلم وليست فيما أرى الأنصاري ؛ ذكره ابن سعد عن ابن عمر . وذكر الدارقطني رحمه الله أن الصديق أرى الأذان ، وأنه أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ، وأنه صلى الله عليه وسلم أمر بلالاً بالأذان قبل أن يخبره الأنصاري ؛ ذكره في كتاب « المديح » له في حديث النبي صلى الله عليه وسلم من أبي بكر الصديق وحديث أبي بكر عنه .

الثالثة — وأختلف العلماء في وجوب الأذان والإقامة ؛ فأما مالك وأصحابه فإن الأذان عندهم إنما يجب في المساجد للجماعات حيث يجتمع الناس ؛ وقد نص على ذلك مالك في موطنه . وأختلف المتأخرون من أصحابه على قولين : أحدهما — سنة مؤكدة واجبة على الكفاية في المصر وما جرى مجرى مصر من القرى . وقال بعضهم : هو فرض على الكفاية . وكذلك اختلف أصحاب الشافعي ، وحكى الطبري عن مالك قال : إن ترك أهل مصر الأذان عامدين أعادوا الصلاة ؛ قال أبو عمر : ولا أعلم اختلافاً في وجوب الأذان جملة على أهل المصر ؛ لأن الأذان هو العلامة البدالة المفرقة بين دار الإسلام ودار الكفر ؛ وكان رسول الله صلى الله

عليه وسلم إذا بعث مريّة قال لهم : " إذا سمعتم الأذان فامسكوا وكفّوا وإن لم تسمعوا الأذان فافعلوا - أو قال - ففعلوا الغارة " . وفي صحيح مسلم قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُبْعَثُ إذا طلع الفجر ، فإن سمع أذانا أمسك وإلا أعارء الحديث . وقال عطاء ومجاهد والأوزاعي وداود : الأذان فرض ، ولم يقولوا على الكفاية . وقال الطبري : الأذان سنة وليس بواجب . وذكر عن أشهب عن مالك : إن ترك الأذان مسافر عمدا فعليه إعادة الصلاة . وكره الكوفيون أن يصل المسافر بغير أذان ولا إقامة ، قالوا : وأما في المصر فيستحب له أن يؤذن ويقم ؛ فإن استجزأ بإذان الناس وإقامتهم أجزاء . وقال الثوري : تجزئه الإقامة عن الأذان في السفر ، وإن شئت أدت وأقت . وقال أحمد بن حنبل : يؤذن المسافر على حديث مالك بن الحويرث . وقال داود : الأذان واجب على كل مسافر في خاصته والإقامة ؛ لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لمالك بن الحويرث ولصاحبه : " إذا كنتم في سفر فأذنا وأقيا وليؤمكما أكبركما " نحرجه البخاري . وهو قول أهل الظاهر . قال ابن المنذر : ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لمالك بن الحويرث ولابن عم له : " إذا سافرتما فأذنا وأقيا وليؤمكما أكبركما " . قال ابن المنذر : فالأذان والإقامة واجبان على كل جماعة في الحضر والسفر ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالأذان وأمره على الوجوب . قال أبو عمر : وأتفق الشافعي وأبو حنيفة وأصحابهما والثوري وأحمد وإسحق وأبو ثور والطبري على أن المسافر إذا ترك الأذان طامدا أو ناسيا أجزاءه صلاته ؛ وكذلك لو ترك الإقامة عندهم ، وهم أشد كراهة لترك الإقامة . وأحتج الشافعي في أن الأذان غير واجب فرضا من فروض الصلاة بسقوط الأذان للواحد عند الجمع بقرّة والمزدلفة ، وتحصيل مذهب مالك في الأذان في السفر كالشافعي سواء .

الرابعة — وأتفق مالك والشافعي وأصحابهما على أن الأذان متى والإقامة مرة مرة ، إلا أن الشافعي يربع التكبير الأول ؛ وذلك محفوظ من روايات الثقات في حديث أبي مخنف^(١) ، وفي حديث عبد الله بن زيد قال : وهي زيادة يجب قبولها . وزعم الشافعي أن أذان أهل

(١) هو : أبو مخنف ثمرة بن يعقوب ، مؤذن النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان أحسن الناس أذانا وأتام صوتا .

مكة لم يزل في آل أبي مخنف ذلك إلى وقته وعصره . قال أصحابه : وكذلك هو الآن
عندهم ؛ وما ذهب إليه مالك موجود أيضا في أحاديث صحاح في أذان أبي مخنف ، وفي أذان
عبد الله بن زيد ، والعمل عندهم بالمدينة على ذلك في آل سعد القرظي إلى زمانهم . وأتفق
مالك والشافعي على الترجيع في الأذان ؛ وذلك رجوع المؤذن إذا قال : « أشهد أن لا إله
إلا الله مرتين أشهد أن محمدا رسول الله مرتين » رجع فذ من صوته جهده . ولا خلاف
بين مالك والشافعي في الإقامة إلا قوله : « قد قامت الصلاة » فإن مالكا يقولها مرة ،
والشافعي مرتين ؛ وأكثر العلماء على ما قال الشافعي ، وبه جاءت الآثار . وقال أبو حنيفة
وأصحابه والثوري والحسن بن حي : الأذان والإقامة جميعا متنى متنى ، والتكبير عندهم في أول
الأذان وأول الإقامة الله أكبر أربع مرات ، ولا ترجيع عندهم في الأذان ؛ وحجتهم في ذلك
حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : حدثنا أصحاب عهد صلى الله عليه وسلم أن عبد الله
ابن زيد جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله رأيت في المنام كأن رجلا قام
وعليه بردان أخضران على جذع حائط فأذن متنى وأقام متنى وقعد بينهما قعدة قعدة ، فسمع
يلال بذلك فقام وأذن متنى وقعد قعدة وأقام متنى ؛ رواه الأعمش وغيره عن عمرو بن مرة
عن ابن أبي ليلى ، وهو قول جماعة التابعين والفقهاء بالعراق . قال أبو إسحق السبيعي : كان
أصحاب علي وعبد الله يشفعون الأذان والإقامة ؛ فهذا أذان الكوفيين ، متواتر عندهم به
العمل قرنا بعد قرن أيضا ، كما توارث المجازيون ؛ فأذانهم تربع التكبير مثل المكيين . ثم الشهادة
بأن لا إله إلا الله مرة واحدة ، وأشهد أن محمدا رسول الله مرة واحدة ، ثم حي على الصلاة
مرة ، ثم حي على الفلاح مرة ، ثم يرجع المؤذن فيمده صوته ويقول : أشهد أن لا إله إلا الله —
الأذان كله — مرتين مرتين إلى آخره . قال أبو هريرة : ذهب أحمد بن حنبل وإسحق بن راهوية
وداود بن علي ومحمد بن جرير الطبري إلى إجازة القول بكل ما روى عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم ، وحملوه على الإباحة والتخيير ، قالوا : كل ذلك جائز ؛ لأنه قد ثبت عن رسول الله

(١) الخدم (يكسر الجيم وسكون الدال) : الأصل ؛ أراد بقية حائط أو قطعة من حائط .

صلى الله عليه وسلم جميع ذلك، وعَمِلَ به أصحابه، فمن شاء قال: الله أكبر مرتين في أول الأذان، ومن شاء قال ذلك أربعاً، ومن شاء رَجَعَ في أذانه، ومن شاء لم يَرَجِعْ، ومن شاء نَحَى الإقامة، ومن شاء أفردھا، إلا قوله: «قد قامت الصلاة» فإن ذلك مرتان مرتان على كل حال.

الخامسة - وأختلفوا في التَّوْبِ للصلاة الصبح - وهو قول المؤذن: الصلاة خير من النوم - فقال مالك والثوري والليث: يقول المؤذن في صلاة الصبح - بعد قوله: حتى على الفلاح مرتين - الصلاة خير من النوم مرتين؛ وهو قول الشافعي بالعراق، وقال بمصر: لا يقول ذلك. وقال أبو حنيفة وأصحابه: يقوله بعد الفراغ من الأذان إن شاء، وقد روى عنهم أن ذلك في نفس الأذان؛ وعليه الناس في صلاة الفجر. قال أبو عمر: روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث أبي عذوة أنه أجمعه أن يقول في أذان الصبح «الصلاة خير من النوم». وروى عنه أيضاً ذلك من حديث عبد الله بن زيد. وروى عن أنس أنه قال: من السنة أن يقال في الفجر «الصلاة خير من النوم». وروى عن ابن عمر أنه كان يقوله؛ وأما قول مالك في «الموطأ» أنه بلغه أن المؤذن جاء إلى عمر بن الخطاب يُؤذنه بصلاة الصبح فوجده نائماً فقال: الصلاة خير من النوم؛ فأمره [عمر] أن يجعلها في نداء الصبح فلا أعلم أن هذا روى عن عمر من جهة يُصح بها وتعلم صحتها؛ وإنما فيه حديث هشام ابن عروة عن رجل يقال له «إسماعيل» فأعرفه؛ ذكر ابن أبي شيبة حشنا عبدة بن سليمان عن هشام بن عروة عن رجل يقال له «إسماعيل» قال: جاء المؤذن يُؤذن عمر بصلاة الصبح فقال «الصلاة خير من النوم» فأعجب به عمر وقال للمؤذن: «أقرها في أذانك». قال أبو عمر: والمعنى فيه عندي أنه قال له: نداء الصبح موضع القول بها لا ههنا، كأنه كره أن يكون منه نداء آخر عند باب الأمير كما أحدثه الأمراء بعد. قال أبو عمر: وإنما جعلني على هذا التأويل وإن كان الظاهر من الخبر خلافه؛ لأن التَّوْبِ في صلاة الصبح أشهر عند العلماء والعامّة من أن يظنَّ بعمر رضى الله عنه أنه جَهِلَ ما سَنَّهُ رسول الله صلى الله عليه وسلم

وأمر به مؤذنيه ، بالمسنية وللا ؛ وبمكة أبا محنورة ؛ فهو محفوظ معروف في تأذين بلال ، وأذان أبي محنورة في أذان الصبح للنبي صلى الله عليه وسلم ؛ مشهور عند العلماء . روى وكيع عن سفيان عن عمران بن مسلم عن سويد بن غفلة أنه أرسل إلى مؤذنه إذا بلغت « ح » على الفلاح » قل : الصلاة خير من النوم ؛ فإنه أذان بلال ؛ ومعلوم أن بلال لم يؤذن قط لعمر ، ولا سمعه بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا مرة بالشام إذ دخلها .

السادسة — وأجمع أهل العلم على أن من السنة ألا يؤذن للصلاة إلا بعد دخول وقتها إلا الفجر ، فإنه يؤذن لها قبل طلوع الفجر في قول مالك والشافعي وأحمد وإسحق وأبي ثور ؛ ومجتهد قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنا بلال يؤذن بليل فكأنوا وأشربوا حتى ينادى ابن أم مكتوم » . وقال أبو حنيفة والثوري ومحمد بن الحسن : لا يؤذن لصلاة الصبح حتى يدخل وقتها ؛ لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لمالك بن الحويرث وصاحبه : « إذا حضرت الصلاة فاذنوا ثم أقيموا وليؤمكما أكبركما » وقياسا على سائر الصلوات . وقالت طائفة من أهل الحديث : إذا كان للسجد مؤذنان أذن أحدهما قبل طلوع الفجر ، والآخر بعد طلوع الفجر .

السابعة — واختلفوا في المؤذن يؤذن ويقيم غيره ؛ فذهب مالك وأبو حنيفة وأصحابهما إلى أنه لا بأس بذلك ؛ لحديث محمد بن عبد الله بن زيد عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره إذ رأى النداء في النوم أن يلقه على بلال ؛ فأذن بلال ، ثم أمر عبد الله بن زيد فأقام . وقال الثوري والليث والشافعي : من أذن فهو يقيم ؛ لحديث عبد الرحمن بن زياد بن أنس عن زياد بن نعيم عن [زياد^(١)] بن الحارث الصَّدَائِي قال : أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما كان أول الصبح أمرني فأذنت ، ثم قام إلى الصلاة فجاء بلال ليقم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن أبا صُبَاءَ أذن ومن أذن فهو يقيم » . قال أبو عمر :

(١) بالألف ؛ « عبد الله بن الحارث الصَّدَائِي » . وهو خطأ والتصويب عن كتب المصنف والترمذي في سنن

عبد الرحمن بن زياد هو الإفريقي ، وأكثرهم يضعفونه ، وليس يروى هذا الحديث غيره ؛ والأول أحسن إسنادا إن شاء الله تعالى . وإن مع حديث الإفريقي فإن من أهل العلم من يوثقه ويثني عليه ؛ فالقول به أولى لأنه نص في موضع الخلاف ، وهو متأخر عن قصة عبد الله ابن زيد مع بلال ، والآثر فالآثر من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى أن يتبع ، ومع هذا فإني أستحب إذا كان المؤذن واحدا راتبا أن يتولى الإقامة ؛ فإن أقامها غيره فالصلاة ماضية بإجماع ، والحمد لله .

الثامنة — وحكم المؤذن أن يترسل في أذانه ، ولا يطرب^(١) به كما يفعله اليوم كثير من الجهال ، بل وقد أخرج به كثير من الطغاة والعوام عن حد الأطراب ؛ فيرجعون فيه الترجيعات ، ويكثرون فيه التقطيعات حتى لا يفهم ما يقول ، ولا بما به يصول . روى الدارقطني من حديث ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال : كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم مؤذن يطرب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن الأذان سهل ممتع فإن كان أذناك سهلا سمعا وإلا فلا تؤذن " . ويستقبل في أذانه القبلة عند جماعة من العلماء ، ويلوى رأسه يمينا وشمالا في « حى على الصلاة حى على الفلاح » عند كثير من أهل العلم . قال أحمد : لا يدور إلا أن يكون في منارة يريد أن يسمع الناس ؛ وبه قال إسحق ، والأفضل أن يكون متطهرا .

التاسعة — ويستحب لسامع الأذان أن يحكيه إلى آخر التشهدين وإن أتمه جاز ؛ لحديث أبي سعيد ؛ وفي صحيح مسلم عن عمر بن الخطاب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إذا قال المؤذن الله أكبر الله أكبر فقال أحدكم الله أكبر الله أكبر ثم قال أشهد أن لا إله إلا الله قال أشهد أن لا إله إلا الله ثم قال أشهد أن لا إله إلا الله ثم قال أشهد أن محمدا رسول الله قال أشهد أن محمدا رسول الله ثم قال حى على الفلاح قال لا حول ولا قوة إلا بالله ثم قال حى على الفلاح قال لا حول ولا قوة إلا بالله ثم قال الله أكبر الله أكبر قال الله أكبر الله أكبر ثم قال لا إله إلا الله قال لا إله إلا الله من قلبه دخل الجنة " . وفيه عن سعد بن أبي وقاص عن

(١) التطريب مد الصوت وتخصيه .

رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : " من قال حين يسمع المؤذن أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله رضيت بالله ربا وبمحمد رسولا وبالإسلام ديننا غُفِرَ له ما تقدم من ذنبه " .

المشتركة — وأما فضل الأذان والمؤذن فقد جاءت فيه أيضا آثار صحاح ؛ منها ما رواه مسلم عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " إذا نودي للصلاة أدبر الشيطان له ضراط حتى لا يسمع التأذين " الحديث . وحسبك أنه شعار الإسلام ، وطُمَّ على الإيعان كما تقدم . وأما المؤذن فروى مسلم عن معاوية قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " المؤذنون أطول الناس أعتاقا يوم القيامة " . وهذه إشارة إلى الأمن من هول ذلك اليوم . والله أعلم . والعرب تَكْنِي بطول العنق عن أشراف القوم وساداتهم ؛ كما قال قاطمهم :
* وَطُولُ أَنْفِيَةِ الْأَعْتَاقِ وَاللَّيْمِ *

وفي الموطأ عن أبي سعيد الخدري سَمِعَ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يقول : " لا يسمع مَدَى صوت المؤذن يحق ولا إنس ولا شيء إلا شَهِدَ له يوم القيامة " . وفي سنن ابن ماجه عن ابن عباس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من أذن مُحْتَسِباً صبح سبعين كُتِبَتْ له براءة من النار " وفيه عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " من أذن ثَلَاثِي عَشْرَةَ سنة وجبت له الجنة وكتب له بتأنيبه في كل يوم ستون حسنة ولكل إقامة ثلاثون حسنة " . قال أبو حاتم : هذا الإسناد منكر والحديث صحيح . وعن عثمان بن أبي العاصي قال : كان أتمر ما عهد إلى النبي صلى الله عليه وسلم ألاَّ يُنْهَدَ مؤذنا يأخذ على أذانه أجرا ؛ حديث ثابت .

الحادية عشرة — وأختلفوا في أخذ الأجرة على الأذان ؛ فذكر ذلك القاسم بن عبد الرحمن وأصحاب الرأي ورخص فيه مالك ، وقال : لا بأس به . وقال الأوزاعي : ذلك مكروه ،

(١) قيل : هو إلى الأخيلة ، وروى الثوري بن عريك البرقي ، وهو جزييت ومدره : (شبهون ملوكا في تجلهم ، — يروى — شبهون سيوتا في صراخهم) . والنسب ما بين الرأس والكامل من السمت ، والة (بالكسر) : الشر المحارم شبه الأذن ، فإذا بلغت المتكئين فهي جمعة . قال في « اللسان » : والصحيح (والأهم) جمع أمة وهي القامة ، لأن الكهول لا تمتدح بطول ألم إنما تمتدح به النساء والأحداث .

ولا بأس بأخذ الرزق على ذلك من بيت المال . وقال الشافعي : لا يرزق المؤذن إلا من
 خمس الخمس منهم النبي صلى الله عليه وسلم ، قال ابن المنذر : لا يجوز أخذ الأجرة على الأذان .
 وقد استدل صاحبنا بأخذ الأجرة بحديث أبي مخنف ، وفيه نظر ؛ أخرجه النسائي وابن ماجه
 وغيرهما قال : خرجت في نفر فكننا ببعض الطريق فأذن مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بالصلاة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فسمعت صوت المؤذن ونحن ^{وراء} عنه متنبكون
 فصرخنا نحيكه نزهاً به ؛ فسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأرسل إلينا قوما فأقبلونا بين
 يديه فقال : " أيكم الذي سمعت صوته قد أرفع " فأشار إلى القوم كلهم وصدقوا ؛ فأرسل
 كلهم وحسني وقال لي : " ثم فأذن " فقممت ولا شيء أكره إلى من رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ولا مما يأمرني به ، فقممت بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فألقى علي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم التآذين هو بنفسه فقال : " قل الله أكبر الله أكبر الله أكبر
 الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن عبداً رسول الله أشهد أن
 عبداً رسول الله " ثم قال لي : " أرفع من صوتك أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله
 إلا الله أشهد أن عبداً رسول الله أشهد أن عبداً رسول الله " على الصلاة حتى على الصلاة
 حتى على الفلاح حتى على الفلاح الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله " ثم دعاني حين قضيت
 التآذين فأعطاني صرة فيها شيء من فضة ، ثم وضع يده على ناصية أبي مخنف ثم أمرها
 على وجهه ، ثم على ثدييه ، ثم على كتفه حتى بلغت يد رسول الله صلى الله عليه وسلم سررة
 أبي مخنف ؛ ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " بارك الله لك وبارك عليك " فقلت :
 يا رسول الله مرني بالتآذين بمكة ، قال : " قد أمرتك " . فذهب كل شيء كان لرسول الله
 صلى الله عليه وسلم من كراهية ، وعاد ذلك كله محبة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فقدمت
 على عتاب بن أسيد حامل رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة فأذنت معه بالصلاة عن أمر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ لفظ ابن ماجه .

(١) متنبكون : اسم فاعل من تنكب عنه أي عدله ، أي يبرهنون متنبكون .

الثانية عشرة - قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ أى أنهم بمنزلة من لا عقل له يمنعهم من القبايح . روى أن رجلا من النصارى وكان بالمدينة إذا سمع المؤذن يقول : « أشهد أن محمدا رسول الله » قال : حرق الكاذب ؛ فسقطت في بيته شرارة من نار وهو قائم فتعلقت بالبيت فأحرقته وأحرق ذلك الكافر معه ؛ فكانت ميرة الخلق « والبلاء موكِّل بالمتطيق » وقد كانوا يُهلون مع النبي صلى الله عليه وسلم حتى يستفتحوا ، فلا يُؤتمروا بعد ذلك ؛ ذكره ابن العربي .

قوله تعالى : قُلْ يَٰٓأَهْلَ الْكِتَابِ هَلْ تَتَّقُونَ مِنَّا إِلَّا أَنْ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلُ وَإِنَّا أَكْثَرُكُمْ فَاسِقُونَ ﴿٥٥﴾ قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرِّ مِّنْ ذَٰلِكَ مُتَوَبِّعٌ عِندَ اللَّهِ مَن لَّعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْفِرْدَوْسَ وَالْجَنَّازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ أُولَٰئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَاءِ السَّبِيلِ ﴿٥٦﴾

قوله تعالى : ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ الْكِتَابِ هَلْ تَتَّقُونَ مِنَّا ﴾ قال ابن عباس رضى الله عنه : جاء تقرر من اليهود - فيهم أبو ياسر بن أخطب ورافع بن أبي رافع - إلى النبي صلى الله عليه وسلم فسألوه عن يؤمن به من الرسل عليهم السلام ؛ فقال : ^{٥٥} تؤمن بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل إلى قوله : « ونحن له مسلمون » فلما ذكر عيسى عليه السلام جحدوا بنبوته وقالوا : والله ما نعلم أهل دين أقل حظا في الدنيا والآخرة منك ولا ديننا شرا من دينكم ؛ فترتل هذه الآية وما بعدها ، وهى متصلة بما سبقها من إنكارهم الأذان ؛ فهو جامع للشهادة لله بالوحيد ، ومحمد بالنبوّة ، والمتناقض دين من فرق بين أنبياء الله لا دين من يؤمن بالكل . ويحوز إدغام اللام في التاء لقربها منها . و « تَتَّقُونَ » معناه تسخطون ؛ وقيل : يكرهون

وقيل : تَكُونُ ، والمعنى متقارب ، يقال تَقَمُّ من كَذَا يَتَقَمُّ وَيَقِمُّ يَتَقَمُّ ، والأول أكثر ، قال عبد الله بن قيس الرقيات :

مَا تَقَمُّوا مِنْ بَنِي أُمَيَّةٍ إِلَّا أَنَّهُمْ يَحْمِلُونَ إِنْ غَضِبُوا

وفي التنزيل « وَمَا تَقَمُّوا مِنْهُمْ » ويقال : تَقِمْتُ عَلَى الرَّجُلِ بِالْكَسْرِ فَإِنَّا نَقِمُّ إِذَا عَتَبْتَ عَلَيْهِ ؛ يقال مَا تَقِمْتُ عَلَيْهِ إِلَّا حَسَنًا . قال الكسائي : تَقِمْتُ بِالْكَسْرِ لَفَةً ، وَتَقِمْتُ الْأَمْرَ أَيْضًا وَتَقِمْتُهُ إِذَا كَرِهْتُهُ ، وَاسْتَقَمَ اللَّهُ مِنْهُ أَيْ عَاقِبَهُ ، وَالْأَسْمُ مِنْهُ النِّعْمَةُ ، وَالْجَمْعُ تَقِيمَاتٌ وَتَقِمٌ مِثْلُ كَلِمَةِ وَكَلِمَاتٍ وَكَلِمٍ ، وَإِنْ شِلْتَ سَكَنْتَ الْقَافَ وَنَقَلْتَ حَرَكَتَهَا إِلَى النُّونِ فَقُلْتَ : تَقِمةٌ وَالْجَمْعُ تَقِمٌ ؛ مِثْلُ نِعمَةٍ وَنِعَمٍ ، « إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِاللَّهِ » فِي مَوْضِعٍ نَصَبَ بِتَقِيمُونَ ، وَ « تَقِيمُونَ » بِمَعْنَى تَعْيِبُونَ ، أَيْ هَلْ تَقِيمُونَ مِنَّا إِلَّا إِيمَانَنَا بِاللَّهِ وَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّا عَلَى الْحَقِّ . (وَأَنْ أَكْثَرَكُمْ فَاسِقُونَ) أَيْ فِي تَرْكِهِمُ الْإِيمَانَ ، وَخُرُوجِهِمْ عَنْ أَمْتَالِ أَمْرِ اللَّهِ ، فَقِيلَ هُوَ مِثْلُ قَوْلِ الْفَائِلِ :

هَلْ تَقِمُّ مَنَى إِلَّا • أَتَى حَفِيفٌ وَأَنْتَ فَاجِرٌ

وقيل : أَيْ لِأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَاسِقُونَ مِنْ ذَلِكَ .

قوله تعالى : (قُلْ هَلْ أَنْتُمْ بِبَشَرٍ مِنْ ذَلِكَ) أَيْ بِبَشَرٍ مِنْ نَعْمَتِكُمْ عَلَيْنَا . وقيل : مِنْ شَرٍّ مَا تَرِيدُونَ لَنَا مِنَ الْمَكْرُوهِ ؛ وَهَذَا جَوَابُ قَوْلِهِمْ : مَا نَعْرِفُ دِينًا شَرًّا مِنْ دِينِكُمْ . « مَثُوبَةٌ » نَصَبٌ عَلَى الْبَيَانِ ؛ وَأَصْلُهَا مَفْعُولَةٌ فَالْقِيَتْ حَرَكَةُ الْوَاوِ عَلَى الشَّاءِ فَسَكَنْتِ الْوَاوُ وَبَعْدَهَا وَاوٌ سَاكِنَةٌ لَخُذَفَتْ إِحْدَاهُمَا لِذَلِكَ ؛ وَمِثْلُهُ مَقُولَةٌ وَجُوزَةٌ وَمَضُوفَةٌ عَلَى مَعْنَى الْمَصْدَرِ ؛ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ ^(١) :

وَكُنْتُ إِذَا جَارِيَ دَمًا يَلْمُضُوفِيَّةً • أَتَمَّرْتُ حَتَّى يَنْصَفَ السَّاقَ يَمْرُورِي

وقيل : مَفْعُولَةٌ كَفُولُكَ مَكْرَمَةٌ وَمَفْعُولَةٌ . (مَنْ لَعْنَهُ اللَّهُ) « مَنْ » فِي مَوْضِعٍ رَفَعٍ ؛ كَمَا قَالَ : « يَبْشُرِينَ ذَلِكَ النَّارُ » وَالتَّقْدِيرُ : هُوَ لَمِنْ مَنْ لَعْنَهُ اللَّهُ ، وَيُحْذَرُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعٍ نَصَبٍ بِمَعْنَى : قُلْ هَلْ أَنْتُمْ بِبَشَرٍ مِنْ ذَلِكَ مَنْ لَعْنَهُ اللَّهُ ، وَيُحْذَرُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعٍ خَفَضٍ عَلَى

(١) هو : أبو جندب المزني . والمعنوفة : الأبرشية من عفاف .

(١) البذل من شر والتقدير: هل أنبئكم بمن لعنه الله؟ والمراد اليهود. وقد تقدم القول في الطاغوت، أي وجعل منهم من عبّد الطاغوت، والموصول محذوف عند القراء. وقال البصريون: لا يجوز حذف الموصول، والمعنى من لعنه الله وعبّد الطاغوت.

وقرأ ابن وثاب والنخعي «أَنْبِئُكُمْ» بالتخفيف. وقرأ حمزة: «عَبَدَ الطَّاغُوتَ» بضم الباء وكسر التاء؛ جملة اسمها على فعل كعَصِدَ فهو بئاء بالباء والكثرة؛ كَيَقْظُ وَيَنْدُسُ وَعُدُّرُ، وأصله الصفة؛ ومنه قول الباقية.

يَنْ وَحِشٍ وَجَرَّةً مَوْشًى أَكْرَعُهُ • طَاوِي الْمَصِيرِ كَسِيفَ الصَّيْقِلِ الْقَرْدِ
بضم الراء. ونصبه يعمل؛ أي جعل منهم عبداً للطاغوت، وأضاف عبداً إلى الطاغوت تفضيحه. وجعل بمعنى خلق، والمعنى: وجعل منهم من يبالغ في عبادة الطاغوت. وقرأ الباقون بفتح الباء والتاء؛ وجعلوه فعلا ماضياً، وعطفه على فعل ماض وهو غَضِبَ وَلَعَنَ، والمعنى عندهم من لعنه الله ومن عبّد الطاغوت، أو منصوباً بجعل؛ أي جعل منهم القردة والخنزير وعبّد الطاغوت. ووجد الضمير في عبداً محلاً على لفظ «مَنْ» دون معناها. وقرأ أبي وأبن مسعود «وَعَبَدُوا الطَّاغُوتَ» على المعنى. ابن عباس: «وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ»، فيجوز أن يكون جمع عبداً كما يقال: رَهْنٌ وَرُهْنٌ، وَسَقْفٌ وَسُقُفٌ، ويجوز أن يكون جمع عباد كما يقال: مِثَالٌ وَمِثْلٌ، ويجوز أن يكون جمع عبيد كَرُغِفٍ وَرُغْفٌ، ويجوز أن يكون جمع عابد كَبَايِلٍ وَبَزَلٍ، والمعنى: وخدم الطاغوت. وعن ابن عباس أيضاً «وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ» جملة ما يد كما يقال: شَهِدَ وَشَهِدَ وَغَابَ وَغَيَّبَ. وعن أبي واقد: «وَعَبَادُ الطَّاغُوتِ»

(١) راجع ج ٣ ص ٢٨١ وما بعدها طيبة أول أرثانية.

(٢) القدس (فتح ضم أرثع كسر): القوم الكيس.

(٣) هو القبطاني ربيعة: موضع بين مكة والبصرة؛ قال الأصمعي: هي أريسون ميل ليس فيها منزل، فهي ممرت للوحش. والروقي في أوزان اللهايم يياض في سواد أو سواد في يياض — طوى: ضامر. الصير: المصران. والصيقل: شحاذ السيف وجلازما. والقرد والقرد (فتح الراء وضهما): أي هو قطع القرين لا مثيل له في جودته. (٤) قال ابن عطية: وهذه القراءة تخرج على أنه أراد «عبداً» متواتر حذف للاشتباه كما قال: «ولا ذا كراهة».

البالغة، جمع عابد أيضا، كعامل ومُعامل، وضارب وضَّرَاب. وذكر محبوب أن البصريين قروا: «وَعِبَادُ الطَّاعُوتِ» جمع عابد أيضا، كقائم وقيام، ويجوز أن يكون جمع مَبْد. وقرأ أبو جعفر الزُّرَّاسِي ^(١) «وَعِبِدَ الطَّاعُوتُ» على المفعول، والتقدير: وَعِبِدَ الطَّاعُوتُ فيهم. وقرأ عون القُطَيْلِ وَأَبْنُ بَرِيْدَةَ ^(٢): «وَعَابِدُ الطَّاعُوتِ» على التوحيد، وهو يؤدى عن جماعة. وقرأ أَبْنُ مَسْعُودٍ أيضا «وَعِبِدَ الطَّاعُوتِ» وعنه أيضا «وَعِبِدَتِ الطَّاعُوتُ» على تأنيث الجماعة، كما قال تعالى: «قَالَتِ الْأَعْرَابُ» وقرأ عبيد بن عمير: «وَأَعْبَدَ الطَّاعُوتِ» مثل كَلْبٍ وَكَلْبٍ. فهذه اثنا عشر وجها.

قوله تعالى: «أُولَئِكَ شَرٌّ مَكَانًا» لأن مكانهم النار؛ وأما المؤمنون فلا شَرَّ في مكانهم. وقال الزجاج: أولئك شر مكانا على قولكم، النحاس: ومن أحسن ما قيل فيه: أولئك الذين لعنهم الله شر مكانا في الآخرة من مكانكم في الدنيا لا لحقكم من الشر. وقيل: أولئك الذين لعنهم الله شر مكانا من الذين تقموا عليكم. وقيل: أولئك الذين تقموا عليكم شر مكانا من الذين لعنهم الله. ولما نزلت هذه الآية قال المسابون لهم: يا إخوة الفِرْدَةِ والخَازِرِ فَتَكْسُوا دِيَسَمَهُمْ أَكْثُاحًا وفيهم يقول الشاعر:

فلعنة الله على اليهود * إن اليهود إخوة القسود

قوله تعالى: «وَلَمَّا جَاءَهُمْ قُرْآنُهُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ نَجَّوْا بِهِ» وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا يَكْتُمُونَ ﴿١٧﴾ وَرَبِّى كَثِيرٌ مِنْهُمْ يَسْرِعُونَ فِي الْإِيمَانِ وَالْعُنُوتِ وَأَكْثُهُمْ أَسْحَتٌ لَيْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٨﴾ لَوْلَا يَنْبَهُهُمْ الرَّبِّينُونَ وَالْأَخْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِيمَانُ وَأَكْثُهُمُ أَسْحَتٌ لَيْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ﴿١٩﴾

(١) راجع هامش ج ٤ ص ١ في ضبط «الزُّرَّاسِي» طيبة أول أو ثانية. (٢) في ابن عطية قراءة ابن بريدة (بفتح الهال) و(ضم الهال) قراءة القُطَيْلِ وقرأه بقرأ كالتَّعِيلِ في رواية أخرى عنه.
(٣) قال ابن عطية: (بضم الميم وفتح الباء والهمزة وكسر التاء) اسم مفرد يراد به الجمع كقولهم رأيت دابة.

قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا جَاءُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا ﴾ . هذه صفة المنافقين ، والمعنى أنهم لم ينفقوا بشيء مما سمعوه ، بل دخلوا كافرين وخرجوا كافرين . ﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا يَكْتُمُونَ ﴾ أى من نفاقهم . وقيل المراد اليهود الذين قالوا : آمنا بالذي أنزل على الذين آمنوا وجه النهار إذا دخلتم المدينة ، وأكفروا آخره إذا رجعت إلى بيوتكم ، يدل عليه ما قبله من ذكركم وما يأتى . قوله تعالى : ﴿ وَرَرَى كَثِيرًا مِنْهُمْ ﴾ يعنى اليهود . ﴿ يُسَارِعُونَ فِي الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾ أى يسابقون فى المعاصى والظلم ﴿ وَأَكْثُهُمْ الشُّعْثُ لَيْسَ مَا كَانُوا يَسْمُكُونَ ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ ﴾ «لولا» بمعنى أفلا . «بنهاهم» يزجرهم . «الرَّابِّيُّونَ» علماء النصارى . «والأحبار» علماء اليهود ، قاله الحسن . وقيل : الكل فى اليهود ؛ لأن هذه الآيات فيهم . ثم وجب علمهم فى تركهم نبيهم فقال : ﴿ لَيْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ﴾ كما وجب من يسارع فى الإثم بقوله : « لَيْسَ مَا كَانُوا يَسْمُكُونَ » ودلت الآية على أن تارك النهى عن المنكر كرتكب المنكر ، فالآية توجب العلماء فى ترك الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر . وقد مضى القول فى هذا المعنى فى « البقرة » و « آل عمران » . وروى سفيان ابن عيينة قال حدثنى سفيان بن سعيد عن مسعر قال بلغنى أن ملكاً أميراً أن يفسف بقرية فقال : يارب فيها فلان العابد فأوحى الله تعالى إليه : « أن به فابداً فإنه لم يتمر وجهه » ساعة قط . وفى صحيح الترمذى أن الناس إذا رأوا الظالم ولم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب من عنده وسياق . والصنع بمعنى العمل إلا أنه يقتضى الجودة ؛ يقال : سيف صنع لكذا جود عمله .

قوله تعالى : وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا وَالْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعُدَّةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى

(١) راجع ج ١ ص ٣٦٥ وما بعدها طبعة ثانية أرفألة . (٢) تمريضه : تثير .

يَوْمَ الْقِيَمَةِ كُتِبَ أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ وَسَجَنَ فِي الْأَرْضِ
فَسَادًا وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ ﴿٦٦﴾

قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُوبَةٌ﴾. قال عكرمة: إنما قال هذا فتاح بن مازوراء وأصحابه، وكان لهم أموال فلما كفروا بمحمد صلى الله عليه وسلم قل ما لهم؟ فقالوا: إن الله بخيل، ويد الله مقبوضة عنا في المطاء؛ فالآية خاصة في بعضهم. وقيل: لما قال قوم هذا ولم ينكر الباقون صار كأنهم باجمعهم قالوا هذا. وقال الحسن: المعنى يد الله مقبوضة عن ضئيلنا. وقيل: لأنهم لما رأوا النبي صلى الله عليه وسلم في فقر وقلة مال وصموا «مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا» ورأوا أن النبي صلى الله عليه وسلم قد كان يستعين بهم في الديات قالوا: إن إله محمد فقير، وربما قالوا: بخيل؛ وهذا معنى قولهم: «يَدُ اللَّهِ مَغْلُوبَةٌ» فهو على التثنية كقوله: «وَلَا تَحْسَبْ بِذَلِكَ مَغْلُوبَةً إِلَىٰ خُصَمَائِكَ». ويقال للبخيل جمد الأنامل، ومقبوض الكف، وكثر الأصابع، ومغلول اليد؛ قال الشاعر:

كانت ثراسان أرضاً إذ يزيد بها • وكل باب من الخيرات مفتوح

فاستبدلت بسده جمداً أنامله • كأنما وجهه بالخل منضوح

واليد في كلام العرب تكون الجارحة كقوله تعالى: «وَعَذَابُكَ ضَعِيفٌ» وهذا محال على الله تعالى. وتكون للنعمة؛ تقول العرب: كم يد لي عند فلان، أي كم من نعمة لي قد أسديتها له؛ وتكون للقوة؛ قال الله عز وجل: «وَأَذْكُرْ عَبْدًا دَاوُدَ ذَا الْأَيْدِ» أي ذا القوة وتكون للذك والقدرة؛ قال الله تعالى: «قُلْ إِنْ الْفَضْلُ يَدُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ». وتكون بمعنى الصلة قال الله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَلْيَسَ أَنْفُسُكُمْ أَنْفُسًا» أي مما علمنا نحن. وقال: «أَوْ يَمْوُلِدِي يَدِيهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ» أي الذي له عقدة النكاح. وتكون بمعنى التأييد والنصرة، ومنه قوله عليه السلام: «يد الله مع التقاضى حتى يفضى والقاسم حتى يقيم». وتكون لإضافة الفعل إلى الخبر عنه تشريفاً له وتكريماً؛ قال الله تعالى: «يَا إِبْرَاهِيمُ مَا مَلَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ يَدَيَّ» فلا يجوز أن يحل على الجارحة؛ لأن الباري جل وتعالى واحد لا يجوز عليه التبعيض، ولا على القوة والمالك

والنعمة والصلة ، لأن الاشتراك يقع حينئذ بين وليه آدم وعلوه إبليس ، وبطل ما ذكر من تفضيله عليه ؛ لبطلان معنى التخصيص ، فلم يبق إلا أن يُحمَل على صفتين تعلقنا بخلق آدم تشريفا له دون خلق إبليس تعلق القدرة بالمقدور ، لامن طريق المباشرة ولا من حيث المجاسة ؛ ومثله ما روى أنه كتبت التوراة بيده ، وعُرس دار الكرامة لأهل الجنة ، وغير ذلك تعلق الصفة بمقتضاها .

قوله تعالى : ﴿ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلَعِنُوا بِمَا قَالُوا ﴾ حُذِفَت الضمة من الياء لتعلقها ؛ أي غُلَّت في الآخرة ، ويجوز أن يكون دعاء عليهم ، وكذا « وَلَعِنُوا بِمَا قَالُوا » والمقصود تعليمنا كما قال : « لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ » ؛ لعننا الاستثناء كما لعننا الدعاء هل أي لمب بقوله : « تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ » وقيل : المراد أنهم أبجل الخلق ؛ فلا ترى يهوديا غير لهم . وفي الكلام على هذا القول إسماعيل الواسع ؛ أي قالوا : يد الله مغلولة وغلَّت أَيْدِيهِمْ . واللحن الإبعاد ، وقد تقدّم .

قوله تعالى : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ إبداء وخبر ؛ أي بل نعمته ميسورة ؛ فاليد بمعنى النعمة . قال بعضهم : هذا غلط ؛ لقوله : « بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ » فتم الله تعالى أكثر من أن تُخصى فكيف تكون بل نعمته ميسورتان ؟ وأجيب بأنه يجوز أن يكون هذا تشية جنس لا تشية واحد مفرد ؛ فيكون مثل قوله عليه السلام : « مُثَلِّ الْمَنَافِقِ كَالشَّاةِ الْعَائِرَةِ بَيْنَ الْغَنَمِينَ » . فأحد الجنسين نعمة الدنيا ، والثاني نعمة الآخرة . وقيل : نعمتا الدنيا النعمة الظاهرة والنعمة الباطنة ؛ كما قال : « وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً » . وروى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال فيه : النعمة الظاهرة ما حسن من خلقك ، والباطنة ما سترت عليك من مبدء عملك . وقيل : نعمتا المعطر والنبات اللتان النعمة بهما ومنهما . وقيل : إن النعمة للبالغة ؛ كقول العرب : « لِيَكِ وَسَعْدِيكَ » وليس يريد الاقتصاد على مرتين ؛ وقد يقول القائل : مالي بهذا الأمر يد أي قوة . قال السدي : معنى قوله « يده » قوته بالتوابع

(١) العائرة بين الغنمين : أي المرتدة بين قطين ، لا تدرى أجماعا جمع .

والغفاب ، بخلاف ما قالت اليهود : إن يده مقبوضة عن عذابهم . وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ لِي أَتَقِي أَنْتَقِي عَلَيْكَ " . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " يَمِينُ اللَّهِ تَمَلَّى لَا يَبْيَضُ سَحَابُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مَذْخَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ فَإِنَّهُ لَمْ يَنْبُضْ مَا فِي يَمِينِهِ — قَالَ — وَعَرَّشَهُ عَلَى الْمَاءِ وَيَدِهِ الْآخَرَى الْقَبْضُ يَرْفَعُ وَيَخْفِضُ " . السَّحَابُ الصَّبُّ الْكَثِيرُ . يَنْبُضُ يَنْقُصُ ؛ ونظير هذا الحديث قوله جل ذكره : « وَاللَّهُ يَقْضِي وَيَسْطُرُ » . وأما هذه الآية ففي قراءة ابن مسعود « بَلْ يَدَاهُ بُسْطَانٌ » حكاه الأخفش ، وقال يقال : يَدُ بُسْطَةٍ ، أى منطلقة منبسطة . (يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ) أى يَرْزُقُ كَمَا يَرِيدُ . ويحوز أن تكون أَلِدُ في هذه الآية بمعنى القدرة ؛ أى قدرته شاملة ، فإن شاء وسع وإن شاء قتر . (وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ) لام قسم . (مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ) أى بالذي أُنْزِلَ إِلَيْكَ . (طُغْيَانًا وَكُفْرًا) أى إذا نزل شيء من القرآن فكفروا أو ازداد كفرهم . (وَالْقِيَامَ يَنْهَى) قال مجاهد : أى بين اليهود والنصارى ؛ لأنه قال قبل هذا « لَا تَحْجِدُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ » . وقيل : أى ألقينا بين طوائف اليهود ، كما قال : « تَحْسِبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى » فهم متباغضون غير متفقين ؛ فهم أبغض خلق الله إلى الناس . (كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِيُقْرِبَ) يريد اليهود . و « كُلَّمَا » ظرف ؛ أى كلما جمعوا وأعدوا شنت الله جمعهم . وقيل : إن اليهود لما أفسدوا وخالفوا كتاب الله — التوراة — أرسل الله عليهم مُجْتَنَصِرًا ، ثم أفسدوا فأرسل عليهم بطرس الرومى ، ثم أفسدوا فأرسل عليهم المحيوس ، ثم أفسدوا فبعث الله عليهم المسلمين ؛ فكان كلما استقام أمرهم شتتهم الله ؛ فكلما أوقدوا نارا أى أهاجوا شتمًا ، وأجمعوا أمرهم على حرب النبي صلى الله عليه وسلم (أَعْلَقْنَا اللَّهُ) وقهرهم ووهن أمرهم فذكر النار مستعار . قال قتادة : أذلم الله جل وعز ؛ فلقد بعث الله النبي صلى الله عليه وسلم وهم تحت أيدى

(١) « أَلِيلٌ وَالنَّهَارُ » قال النوى : هو نصب الليل والنهار وردهما ؛ النصب على الترف ، والرفع على الفاعل . قال في هامش مسلم : لكن على تقدير النصب ماذا يكون الفاعل في « لَا يَبْيَضُ » لم يذكره ، ولو كانت الرواية « لَا يَبْيَضُ حِجَابُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ » بالإضافة لكان الفاعل كما في رواية زمهريرين حرب « لَا يَبْيَضُ شَيْءٌ » .

(٢) القَبْضُ : شِبْطُهُ (بَاءُ ، وَالْيَاءُ) وَسَمَاءُ الْإِنْسَانِ ؛ وَ(بِالْقَافِ وَالْيَاءِ) وَسَمَاءُ الْمَوْتِ .

المجوس، ثم قال جل وعز: «وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا» أي يسعون في إبطال الإسلام، وذلك من أعظم الفساد، والله أعلم. وقيل: المراد بالنار هنا نار الغضب؛ أي كلما أوقدوا نار الغضب في أنفسهم وتجمعوا بأبدانهم وقوة النفوس منهم بإحدياد نار الغضب أطفأها الله حتى يضعفوا؛ وذلك بما جعله من الرعب نصرة بين يدي نبيه صلى الله عليه وسلم.

قوله تعالى: وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَادْخَلْنَاهُمْ جَنَّاتِ النَّعِيمِ ﴿٥٦﴾ وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكْلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ ﴿٥٧﴾

قوله تعالى: (وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ) «أَنَّ» في موضع رفع، وكذا «وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ». «ءَامَنُوا» صدقوا. (وَأَتَّقُوا) أي الشُّرْكَ والمَاصِي، (لَكَفَّرْنَا) اللام جواب «لو». «وَكَفَّرْنَا غُفْلَتَهُمْ» وقد تقدم. وإقامة التوراة والإنجيل العمل بمقتضاها وعصم تحريفها؛ وقد تقدم هذا المعنى في «البقرة» مستوفى. (وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ) أي القرآن. وقيل: كتب أنبيائهم. (لَأَكْلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ) قال ابن عباس وغيره: يعني المطر والنبات؛ وهذا يدل على أنهم كانوا في جَدْب. وقيل: المعنى لوسعتا عليهم في أرضهم وأكلوا متواصلين؛ وذكر فوق وتحت للبالغة فيما يفتح عليهم من الدنيا؛ ونظير هذه الآية «وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ» «وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَهُمْ مَاءً غَدَقًا» «وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى ءَامَنُوا وَأَتَّقُوا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ» فجعل تعالى التقي من أسباب الرزق كما في هذه الآيات، ووعده بالمزيد لمن شكر فقال: «وَلَنْ شَرِكُمْ لِأَزِيدَنَّكُمْ» ثم أخبر تعالى أن منهم مقتصدًا — وهم المؤمنون منهم كالنجاشي وسلمان وعبد الله ابن سلام — اقتصدوا فلم

(١) راجع ج ١ ص ٤٣٧ وما بعدها طبع ثانية ١٤٢٤ هـ.

يقولوا في عيسى ومحمد عليهما السلام ما لا يليق بهما . وقيل : أراد بالاعتقاد قوما لم يؤمنوا ، ولكنهم لم يكونوا من المؤذنين المستهزئين ، وأقبح أعلم . والاعتقاد الاعتدال في العمل ، وهو من القصد ، والقصد إتيان الشيء ، تقول : قصدته وقصدت له وقصدت إليه بمعنى . ﴿ مَا يَعْمَلُونَ ﴾ أي بشئ شيء عمله ، كذبوا الرسل ، وحرفوا الكتب وأكلوا السحت .

قوله تعالى : يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴿١٠﴾

فيه مستطانات :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ ﴾ . قيل : معناه أظهر التبليغ ؛ لأنه كان في أول الإسلام يخفيه خوفا من المشركين ، ثم أمر بإظهاره في هذه الآية ، وأما قوله أنه يعصمه من الناس . وكان عمر رضي الله عنه أول من أظهر إسلامه وقال : لا يُعبد الله سراً ، وفي ذلك نزلت : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ فدلّت الآية على ردّ قول من قال : إن النبي صلى الله عليه وسلم كتم شيئا من أمر الدين خفية ، وهل بطلانه ، وهم الرافضة ، ودلّت على أنه صلى الله عليه وسلم لم يُسر إلى أحد شيئا من أمر الدين ؛ لأن المعنى بَلِّغْ جميع ما أنزل إليك ظاهرا ، ولولا هذا ما كان في قوله عز وجل : ﴿ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾ فائدة . وقيل : بلغ ما أنزل إليك من ربك في أمر زينب بنت جحش الأسدية . وقيل غير هذا ، والصحيح القول بالعموم ، قال ابن عباس : المعنى بَلِّغْ جميع ما أنزل إليك من ربك ، فإن كتمت شيئا منه فما بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ ، وهذا تأديب للنبي صلى الله عليه وسلم ، وتأديب لجملة العلم من أمته ألا يكتبوا شيئا من أمر شريعته ، وقد علم الله تعالى من أمر نبيه أنه لا يكتب شيئا من وحيه ، وفي صحيح مسلم عن مبرور عن عائشة أنها قالت : من حدثك أن محمدا صلى الله عليه وسلم كتم شيئا من الوحي فقد كذب ، والله تعالى يقول : ﴿ يَا أَيُّهَا

الرَّسُولُ بَلَّغَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ « وقبح الله الرافض حيث قالوا : إنه عليه السلام كتم شيئا مما أوحى الله إليه كان بالناس حاجة إليه .

الثانية — قوله تعالى : ﴿ وَأَلْقَى بِصَيْبِهِ مِنَ النَّاسِ ﴾ دليل على نبوته ؛ لأن الله عز وجل أخبر أنه معصوم ، ومن صُحِّتْ له العصمة فلا يجوز أن يكون قد ترك شيئا مما أمره الله به . وسبب نزول هذه الآية أن النبي صلى الله عليه وسلم كان نازلا تحت شجرة بجاء أعرابي^(١) فأخبط سيفه وقال للنبي صلى الله عليه وسلم : من يملك مني ؟ فقال : « الله » ؛ فذُفِرَتْ يَدُ الأعرابي^(٢) وسقط السيف من يده ، وضرب برأسه الشجرة حتى أنتثر دماغه ؛ ذكره المهلوي . وذكره القاضي عياض في كتاب الشفاء قال : وقد رُوِيَتْ هذه القصة في الصحيح ، وإن عُوِثَ ابن الحُرث صاحب القصة ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم عفا عنه ؛ فرجع إلى قومه وقال : جئتكم من عند خير الناس . وقد تقدّم الكلام في هذا المعنى في هذه السورة عند قوله : « إِذْ هَمَّ قَوْمٌ أَنْ يَسْبُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ » مستوفى ، وفي « النساء » أيضا في ذكر صلاة الخوف . وفي صحيح مسلم عن جابر بن عبد الله قال : غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم غزوة قبل نَجْدٍ فَأَدْرَكَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي وَادٍ كَثِيرِ الْمَضَاءِ فَتَزَلَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَحْتَ شَجَرَةٍ فَعَلَّقَ سَيْفَهُ بِنَعْنَعٍ مِنْ أَغْصَانِهَا ، قَالَ : وَتَفَرَّقَ النَّاسُ فِي الْوَادِي يَسْتَظِلُّونَ بِالشَّجَرِ ، قَالَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ رَجُلًا أَتَانِي وَأَنَا نَائِمٌ فَأَخَذَ السَّيْفَ فَأَسْتَيْقِظُ وَهُوَ قَائِمٌ عَلَى رَأْسِي فَلَمْ أَشْعُرْ إِلَّا وَالسَّيْفُ صَلْبًا فِي يَدِهِ فَقَالَ لِي مَنْ يَمْلِكُ مِنِّي — قَالَ — قُلْتُ اللَّهُ ثُمَّ قَالَ فِي الثَّانِيَةِ مَنْ يَمْلِكُ مِنِّي — قَالَ — قُلْتُ اللَّهُ قَالَ فَتَنَامُ السَّيْفُ^(٣) فَهَا هُوَذَا جَالِسٌ » ثُمَّ لَمْ يَعْزِضْ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وقال ابن عباس قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لَأَبْعَثَنَّ إِلَيْكُمْ رِسَالَتَهُ ضَعْتُهَا قَدْرًا وَعَرَفْتُ أَنَّ مِنْ النَّاسِ مَنْ يَكْتُمُنِي

(١) أخبط سيفه : أسقطه . (٢) راجع ص ١١١ من هذا الجزء . راجع ص ٣٧٢ لمعة أدل أو ثمانية .

(٣) المضاء : شجر عظيم له شوك ، وقيل : أعظم الشجر . (٤) صلتا : أي مجردا من غمده .

(٥) شام السيف : أي غمده وركنه في غمده ؛ يقال : شام السيف إذا سلّه وإذا أخمده ؛ فهو من الأضداد ،

المراد هنا أخمده .

فأنزل الله هذه الآية "وكان يرسل أبو طالب كل يوم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا من بني هاشم يحرصونه حتى تزل : « وَاللَّهِ يَعِصُكَ مِنَ النَّاسِ » فقال النبي صلى الله عليه وسلم : "إِنَّ اللَّهَ قَدْ عَصَمَنِي مِنَ الْإِنْسِ وَالْإِنْسِ فَلَا أَحْتَاجُ إِلَى مَنْ يَحْرُسُنِي" . قلت : وهذا يقتضي أن ذلك كان بمكة ، وأن الآية مكية وليس كذلك ؛ وقد تهتم أن هذه السورة مدنية بإجماع ؛ ومما يدل على أن هذه الآية مدنية ما رواه مسلم في الصحيح عن عائشة قالت : سمر رسول الله صلى الله عليه وسلم مقدمه المدينة ليلة فقال : "ليت رجلا صالحا من أصحابي يحرسني الليلة" قالت : فبينما نحن كذلك سمعنا خشخشة سلاح^(١) ؛ فقال : "من هذا" قال : سعد بن أبي وقاص فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : "ما جاء بك" فقال : وقع في نفسي خوف على رسول الله صلى الله عليه وسلم فحفت أحرسه ؛ فدعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم نام . وفي غير الصحيح قالت : فبينما نحن كذلك سمعت صوت السلاح ؛ فقال : "من هذا" فقالوا : سعد وحذيفة جثا يحرسك ؛ فنام عليه السلام حتى سمعت غطيطه وزلت هذه الآية ؛ فأنرج رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه من قبة آدم وقال : "أنصرفوا أيها الناس فقد عصمني الله" .

وقرأ أهل المدينة : « رِسَالَاتِهِ » على الجمع . وأبو عمرو وأهل الكوفة : « رِسَالَتُهُ » على التوحيد ؛ قال النحاس : والقراءتان حسنتان والجمع أئبن ؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتزل عليه ألوح شيئا فشيئا ثم يئنه ؛ والفراد يدل على الكثرة ؛ فهي كالمصدر والمصدر في أكثر الكلام لا يجمع ولا يثنى لدلالته على نونه بلفظه كقوله : « وَإِنْ تَمَلُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا » . (إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ) أي لا يرشدهم وقد تقدم . وقيل : أبلغ أنت فأما الهداية فالينا . نظيره « مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ » والله أعلم .

(١) خشخشة سلاح : أي موت سلاح صدم بعصفه بعضا .

(٢) الغطيط : هو صوت الثام المرتفع .

قوله تعالى : قُلْ يَٰٓأَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ حَتَّىٰ تُبَيِّنُوا
الْفُتُورَةَ وَالْإِجْمَالَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِّن رَّبِّكُمْ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ
مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَّبِّكَ طُعَيْنَا وَكُفِرَّا فَلَا تُؤْسَ عَلَى الْقَوْمِ
الْكَافِرِينَ ﴿٢٨﴾

فيه ثلاث مسائل :

الأولى — قال ابن عباس : جاء جماعة من اليهود إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا :
ألست نقرأ التوراة حق من عند الله ؟ قال : « بلى » . فقالوا : فإنا نؤمن بها ولا تؤمن بما
صداها ، فزلت الآية ؛ أى لستم على شيء من الدين حتى تعملوا بما في الكتابين من الإيمان
بمحمد عليه السلام ، والعمل بما يوجب ذلك منهما ؛ وقال أبو علي : ويجوز أن يكون ذلك
قبل النسخ لها .

الثانية — قوله تعالى : ﴿ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَّبِّكَ طُعَيْنَا وَكُفِرَّا ﴾
أى يكفرون به فيزدادون كفرا على كفرهم . والطغيان تجاوز الحد في الظلم والتفوق فيه . وذلك
أن الظلم منه صغيرة ومنه كبيرة ، فمن تجاوز منزلة الصغيرة فقد طغى . ومنه قوله تعالى « كَلَّا
إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَافٍ » أى يتجاوز الحد في الخروج من الحق .

الثالثة — قوله تعالى : ﴿ فَلَا تُؤْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾ أى لا تحزن عليهم . أى
يَأْمَى أَمَى إِذَا حَزِنَ . قال :

« وَأَحْبَبْتُ حِينَاهُ مِنْ قُرْطِ الْأَمَى »

وهذه تسلية للنبي صلى الله عليه وسلم ، وليس بنهى عن الحزن ؛ لأنه لا يقدر عليه ولكنه
تساية ونهى عن التعرض للحزن . وقد مضى هذا المعنى في آخر « آل عمران » مستوفى .

قوله تعالى : إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى
مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ
يَحْزَنُونَ ﴿٦٦﴾

تقدم الكلام في هذا كله فلا معنى لإعادته . (وَالَّذِينَ هَادُوا) معطوف . وكذا
(وَالصَّابِئُونَ) معطوف على المضمر في « هادوا » في قول الكسائي والأخفش . قال النحاس :
سمعت الزجاج يقول وقد ذكر له قول الأخفش والكسائي : هذا خطأ من وجهين ؛
أحدهما أن المضمر المرفوع يقبح السطف عليه حتى يؤكد . والجهة الأخرى أن المعطوف
شريك المعطوف عليه فيصير للمعنى أن الصابئين قد دخلوا في اليهودية وهذا محال . وقال
الفراء : إنما جاز رفع « وَالصَّابِئُونَ » لأن « إِنْ » ضميقة فلا تؤثر إلا في الأسم دون الخبر؛
و « الَّذِينَ » هنا لا يتبين فيه الإعراب بغرى على جهة واحدة الأمران ، بجاز رفع الصابئين
رجوعاً إلى أصل الكلام . قال الزجاج : وسيل ما يتبين فيه الإعراب وما لا يتبين فيه الإعراب
واحد . وقال الخليل وسيبويه : الرفع محمول على التقديم والتأخير ، والتقدير : إن الذين آمنوا والذين
هادوا من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصابئون
والنصارى كذلك . وأنشد سيبويه وهو نظيره :

وإِلَّا فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَهْمُ * بُنَاةٌ مَا بَقِيْنَا فِي شِقَاقِ
وقال ضَابِي البُرْجِي :
لَمِنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ * فَلَائِي وَقِيَارُهَا تَقْرِبُ^(١)

وقيل : « إِنْ » بمعنى « تَمَّ » فالصابئون صرّغ بالابتداء ، وحذف الخبر لدلالة الثاني عليه ،
فالسطف يكون على هذا التقدير بعد تمام الكلام وانقضاء الاسم والخبر . وقال قيس الرقيات :

(١) البيت لبشر بن أبي حازم . والبناء : جمع باغ وهر الساعى بالساد . والشقاق : اختلاف .

(٢) قيار : قيل اسم جبل ضابى ، وقيل : اسم فرسه . يقول : من كان بالمدينة جبه ومنزله ، فلت منها
ولا لى بها منزل .

بَكَرَ الْمَوَازِلُ فِي الْعَبَا • جَ يَأْتِي وَالْوُ مَهْمَةٌ
وَيَقْلَنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا • لَوْ قَدْ كَرِهْتَ قُلْتَ إِنَّهُ

قال الأخفش : « إِنَّهُ » بمعنى « تَمَّ »، وهذه « الهاء » أدخلت للسكوت .

قوله تعالى : لَقَدْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَارْسَلْنَا إِلَيْهِمْ رَسُولًا
كَلَّمَ جَاءَهُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُهُمْ فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا
يَقْتُلُونَ ﴿٦٧﴾

قوله تعالى : (لَقَدْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَارْسَلْنَا إِلَيْهِمْ رَسُولًا) . قد تقدم
في « البقرة » معنى الميثاق وهو ألا يبدوا إلا الله وما يتصل به . والمعنى في هذه لا تأس
على القوم الفاسقين فإننا قد أهدرنا إليهم ، وأرسلنا الرسل ففضوا اليهود . وكل هذا يرجع
إلى ما انصحت به السورة وهو قوله : « أَوْفُوا بِالْعُقُودِ » . (كَلَّمَ جَاءَهُمْ) أى اليهود
(رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُهُمْ) لا يوافق هواهم (فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ) أى كذبوا
فريقا وقتلوا فريقا ؛ فمن كذبه حصى ومن مثله من الأنبياء ، وقتلوا زكريا ويحيى وغيرهما
من الأنبياء . وإنما قال : « يقتلون » لمراعاة رأس الآية . وقيل : أراد فريقا كذبوا ،
وفريقا قتلوا ، وفريقا يكذبون وفريقا يقتلون ، فهذا دأبهم وعادتهم فاخصر . وقيل : فريقا
كذبوا لم يقتلوه ، وفريقا قتلوه فكذبوا . و « يقتلون » نعت لفريق . والله أعلم .

قوله تعالى : وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً فَعَمُوا وَصَمُوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ
عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴿٦٨﴾

قوله تعالى : (وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً) . المعنى ، ظن هؤلاء الذين أخذ عليهم الميثاق
أنه لا يقع من الله عز وجل ابتلاء واختبار بالشدائد ، اغترابا بقولهم : نحن أبناء الله وأحباؤه ،
وإنما اغترابوا بطول الإمهال . وقرأ أبو عمرو وحزرة والكسائي : « تكون » بالرفع ؛ ونصب

الباقون؛ فالرفع على أن حَسِبَ بمعنى عَلِمَ وَتَيَقَّنَ . و « أَنْ » عَقْفَةٌ مِنَ التَّجِيلَةِ ودخول « لا » عوض من التَّخْفِيفِ ، وحذف الضمير لأنهم كرهوا أن يليها الفعل وليس من حکما أن تدخل عليه؛ ففصلوا بينها بـ « لا » . ومن نصب جعل « أَنْ » ناصبة للفعل، وبقي حَسِبَ على بابه من الشك وضربه ، قال سيدييه : حَسِبْتُ أَلَّا يَقُولَ ذَلِكَ ؛ أَيْ حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ . وإن شئت نصبت ؛ قال النحاس : والرفع عند النحويين في حَسِبَ وأخواتها أجود كما قال :^(١)
 أَلَّا زَعَمْتَ بَسْبَاسَةَ الْيَوْمِ آتِي * كَوَيْتُ وَالْأَلَّامُ الْهُوَ أَمْثَالِي

وإنما صار الرفع أجود؛ لأن حَسِبَ وأخواتها بمنزلة العلم لأنه شيء ثابت .

قوله تعالى : ﴿ فَعَمُوا ﴾ أى عن الهدى . ﴿ وَصَمُّوا ﴾ أى عن سماع الحق ؛ لأنهم لم ينفَعُوا بما رآه ولا سمعوه . ﴿ ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ﴾ فى الكلام إجماعاً، أى أوقعت بهم الفتنة فتابوا فتاب الله عليهم بكشف القسط، أو بإرسال محمد صلى الله عليه وسلم يخبرهم بأن الله يتوب عليهم إن آمنوا ؛ فهذا بيان « تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ » أى يتوب عليهم إن آمنوا وصَدَّقُوا لأنهم تابوا على الحقيقة . ﴿ ثُمَّ كَفَرُوا وَصَدَّقُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ ﴾ أى عَمِيَ كثير منهم وصَمَّ بعد تَبَيَّنِ الحق لهم بمحمد عليه السلام ؛ فارتفع « كثير » على البذل من الواو . وقال الأخفش سعيد : كما تقول رأيت قومك ثلثتهم . وإن شئت كلن على إجماع مبتدأ أى الْعُمَى وَالْعُمُ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وإن شئت كان التقدير الْعُمَى وَالْعُمُ مِنْهُمْ كَثِيرٌ . وجواب رابع أن يكون على لغة من قال : « أَكُلُونِ الْبَرَاغِيثَ » وعليه قول الشاعر :^(٢)

وَلَيْكِنْ دِيَابُ أَبِيهِ وَأُمُّهُ * بِحَوْرَانٍ يَمْصِرْنَ السَّلِيظَ أَقَارِبُهُ

ومن هذا المعنى قوله : ﴿ وَأَسْرُو النَّجْوَى ﴾ . ويموز في غير القرآن « كثيرا » بالنصب

يكون نعتاً لمصدر محذوف .

(١) البيت لامرئ القيس ويرى في ديوانه (ألا يحسن اللهو) . وبسباسة امرأة من بني أسد .

(٢) البيت للفرزدق جيو عمرو بن صفراء . ودِيَابُف موضع بالشام ؛ وقيل : بالجزيرة ؛ وهم نبط الشام .

والسليط : الزيت .

قوله تعالى : لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ
وَقَالَ الْمَسِيحُ بَنِيَّ إِسْرَءِيلَ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ
بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ ﴿١٧١﴾

قوله تعالى : (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ بْنُ مَرْيَمَ) . هذا قول
اليهووية فردة الله عليهم ذلك بحجة قاطعة مما يقترنون به ؛ فقال : (وَقَالَ الْمَسِيحُ
يَا بَنِي إِسْرَءِيلَ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ) أي إذا كان المسيح يقول : يارب وإلا الله فكيف يدمو
نفسه أم كيف يسألها ؟ هذا محال . (إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ) قيل : هو من قول صبي (١)
وقيل : ابتداء كلام من الله تعالى . والإشراك أن يعتقد معه موجدًا . وقد مضى في (آل عمران)
القول في اشتقاق المسيح فلا معنى لإعادته . (وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ) .

قوله تعالى : لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ
إِلَّا إِلَهُ وَاحِدٌ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ
عَذَابُ الْإِلْمِ ﴿١٧٢﴾ أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى اللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١٧٣﴾

قوله تعالى : (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ) . أي أحد ثلاثة .
ولا يجوز فيه التنوين ؛ عن الزجاج وغيره . وفيه للعرب منحنى آخر ؛ يقولون : رابع
ثلاثة ؛ فعلى هذا يجوز الجر والنصب لأن معناه الذي صير الثلاثة أربعة بكونه منهم . وكذلك
إذا قلت : ثالث اثنين ؛ جاز التنوين . وهذا قول فرق النصارى من الملية والسطورية
واليهووية ؛ لأنهم يقولون أب وابن وروح قدس إله واحد ؛ ولا يقولون ثلاثة آلهة
وهو معنى مذهبهم ، وإنما يمتنعون من العبارة وهي لازمة لهم . وما كان هكذا مع أن

(١) رابع ج ٤ ص ٨٨ وما بعدها طبعه أولى أو ثالثة .

يمكن العبارة اللازمة؛ وذلك أنهم يقولون : إن الآين لله والأب لله وروح القدس لله . وقد نخدم القول في هذا في «النساء» فأكفرهم الله بقولهم هذا . (وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَاحِدٌ) أى أن الإله لا يتعدد وهم يلزمهم القول بثلاثة آلهة كما تقدم ، وإن لم يصرحوا بذلك لفظاً ؛ وقد مضى في «البقرة» معنى الواحد . «ومن» زائدة . ويجوز في غير القرآن «إلهاً واحداً» على الاستثناء . وأجاز الكسائي الخفض على البدل .

قوله تعالى : (وَإِنْ لَمْ يَتَّبِعُوا) أى يكفوا عن القول بالتثليث لئلا يمسهم عذاب أليم في الدنيا والآخرة . (أَفَلَا يَتُوبُونَ) تقرير وتوبيخ ، أى فليتوبوا إليه وليسألوه ستر ذنوبهم ؛ والمراد الكفرة منهم . وإنما خص الكفرة بالذكر لأنهم القائلون بذلك دون المؤمنين .

- قوله تعالى : مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ أَنْظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ الْآيَاتِ هُمْ أَنْظُرُوا فَقَدْ كُنُوا هُمْ أَنْظُرُوا (٧٥)

قوله تعالى : (مَا الْمَسِيحُ بْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ) ابتداء وخبر ؛ أى ما المسيح وإن ظهرت الآيات على يديه فلأنما جاء بها كما جاءت بها الرسل ؛ فإن كان إلهاً فليكن كل رسول إلهاً ؛ فهذا رد لقولهم واحتجاج عليهم ، ثم بالغ في المجبة فقال : (وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ) ابتداء وخبر (كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ) أى أنه مولود مريوب ، ومن ولده النساء وكان يأكل الطعام مخلوق محدث كسائر المخلوقين ؛ ولم يدفع هذا أحد منهم ، ففى يصلح المريوب لأن يكون رباً ؟ ! وقولهم : كان يأكل بناسوته لا لإلهوته فهذا منهم مصير إلى الاختلاط ، ولا يتصور اختلاط إله بنير إله ، ولو جاز اختلاط القديم بالمحدث لحاز أن يصير القديم محدثاً ، ولو مع هذا فى حق عيسى لصح فى حق غيره حتى يقال الإلهوت مخالط لكل محدث . وقال بعض المفسرين فى قوله : «كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ» إنه كناية عن الغائط والبول . وفى هذا دلالة

على أنهما بشران . وقد استدلل من قال : إن مريم طيبا السلام لم تكن نيسة بقوله تعالى :
« وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ » .

قلت : وفيه نظر ، فإنه يجوز أن تكون صديقة مع كونها نية كإدريس عليه السلام ؛
وقد مضى في « آل عمران » ما يدل على هذا . والله أعلم . وإنما قيل لها صديقة لكثرة
تصديقها بآيات ربها وتصديقها ولها فيما أخبرها به ؛ عن الحسن وغيره . والله أعلم .
قوله تعالى : (أَنْظِرْ كَيْفَ نَبِّينَ لَمْ الْآيَاتِ) أى الدلالات . (ثُمَّ أَنْظِرْ أُنَى يُفَكُّونَ)
أى كيف يصرفون من الحق بعد هذا البيان ؛ يقال : أَفَكَّهُ يَأْفِكُهُ إذا صرفه . وفى هذا رد
على القدرية والمعتلة .

قوله تعالى : قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا
نَفْعًا وَاللَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿٥٨﴾

قوله تعالى : (قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا) زيادة فى البيان
وإقامة حجة ؛ أى أتم مقرون أن عيسى كان جينا فى بطن أمه ، لا يملك لأحد ضرا ولا نفعا ،
وإذ أقدم أن عيسى كان فى حال من الأحوال لا يسمع ولا يبصر ولا يعلم ولا ينفع ولا يضر ؛
فكيف اتخذتموه إلها ؟ . (وَاللَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ) أى لم يزل سميعا طيبا يملك الضر والنفع ،
ومن كانت هذه صفته فهو الإله على الحقيقة . والله أعلم .

قوله تعالى : قُلْ يَتَاهُلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا
تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ
السَّبِيلِ ﴿٥٩﴾

قوله تعالى : ﴿ قُلْ يَٰ أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ ﴾ ^(١) أى لا تُفرضوا كما افترطت اليهود والنصارى فى عيسى ؛ فُتُو اليهود قولهم فى عيسى ؛ ليس ولد رُسْدة ، وضلو النصارى قولهم : إنه إله . والغلو مجاوزة الحد ؛ وقد تقدّم فى « النساء » بيانه .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ ﴾ ^(٢) الأهواء جمع هوى وقد تقدّم فى « البقرة » . وسمى الهوى هوى لأنه يهوى بمصاحبه فى النار ، ﴿ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ ﴾ قال مجاهد والحسن : معنى اليهود . ﴿ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا ﴾ أى أضلوا كثيرا من الناس . ﴿ وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ ﴾ أى عن قصد طريق محمد صلى الله عليه وسلم . وتكرر ضلوا على معنى أنهم ضلوا من قبل وضلوا من بعد ؛ والمراد الأسلاف الذين سنوا الضلالة وعملوا بها من رؤساء اليهود والنصارى .

قوله تعالى : ﴿ لَعْنُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ﴾ ^(٣) ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ

قوله تعالى : ﴿ لَعْنُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ﴾ فيه مسئلة واحدة : وهى جواز لعن الكافرين وإن كانوا من أولاد الأنبياء ، وأن شرف النسب لا يمنع إطلاق اللعنة فى حقهم . ومعنى ﴿ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ﴾ أى لعنوا فى الزبور والإنجيل ؛ فإن الزبور لسان داود ، والإنجيل لسان عيسى أى لعنهم الله فى الكتابين . وقد تقدّم اشتقاقهما . قال مجاهد وقتادة وغيرهما : لعنهم مسحهم قردة وخنازير . قال أبو مالك : الذين لعنوا على لسان داود مسحوا قردة ، والذين لعنوا على لسان عيسى مسحوا خنازير . وقال ابن عباس : الذين لعنوا على لسان داود أصحاب السبت ، والذين لعنوا على لسان عيسى الذين كفروا بالمائدة بعد نزولها . وروى نحوه عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقيل : لعن الأسلاف والأخلاف عن كفر محمد صلى الله عليه وسلم على لسان داود وعيسى ؛ لأنهما أصابا أن مجدا نبى مبعوث فلعنّا من يكفر به .

(١) وله رُسْدة (يكسر الزاء وقد تفتح) : أى ولد تكاح . (٢) رابع ص ٢٤ وما بعدها طيبة ثانية . (٣) رابع ص ٢١ من هذا الجزء .

قوله تعالى : (ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا) . ذلك في موضع رفع بالابتداء أى ذلك اللعن بما عصوا ، أى بعصيانهم . ويجوز أن يكون على إضمار مبتدأ ؛ أى الأمر ذلك . ويجوز أن يكون في موضع نصب أى فعلنا ذلك بهم لعصيانهم واعتنائهم .

قوله تعالى : كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرِ فَعْلُوهُ لَيْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴿٧٨﴾

قوله تعالى : (كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرِ فَعْلُوهُ) . فيه مستثنان :

الأولى - قوله تعالى : (كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ) أى لا ينهى بعضهم بعضا : (لَيْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ) ذم لتركهم النهى ، وكذا من بعدهم يذم من فعل فعلهم . نرجح أبو داود عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن أول ما دخل النقص على بني إسرائيل كان الرجل أول ما يلقي الرجل يقول يا هذا أتق الله ودع ما تصنع فإنه لا يحل لك ثم يلقاه من الغد فلا يمنعه ذلك أن يكون أهله وشربيه وقبيده فلما فعلوا ذلك ضرب الله قلوب بعضهم ببعض ثم قال : « لِمَنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى بْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ » إلى قوله « فاسقون » ثم قال : " كلا والله لتأمرن بالمعروف وتنهون عن المنكر ولتأخذن على يدى الظالم ولتأطرنه على الحق [أطرا] وتقصرنه على الحق قصرا أو ليضربن الله قلوب بعضكم على بعض وليعلمنكم كما لعنهم " نرجحه الترمذى أيضا . ومعنى تأطرنه تزدنه .

الثانية : قال ابن عطية : والإجماع منعقد على أن النهى عن المنكر فرض لمن أطلقه وإيمن الضرر على نفسه وعلى المسلمين ؛ فإن خاف فينكر قبله ويهجر ذا المنكر ولا يخالطه . وقال حذاق أهل العلم : وليس من شرط الناهى أن يكون سليما من مصيبة بل ينهى المصاة بعضهم بعضا . وقال بعض الأصوليين : فرض على الذين يتماطون الكفوس أن ينهى بعضهم بعضا

واستدلوا بهذه الآية ؛ قالوا : لأن قوله : « كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ قَوْلُهُ » يقتضى اشتراكهم فى الفعل و ذمهم على ترك التناهى . وفى الآية دليل على النهى عن مجالسة المجرمين وأمر بتركهم وهجرانهم ، وأكّد ذلك بقوله فى الإنكار على اليهود : « تَرَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا » « وما » من قوله : « ما كانوا » يجوز أن تكون فى موضع نصب وما بعدها نعت لما ؛ التقدير لبس شيئا كانوا يفعلونه . أو تكون فى موضع رفع وهى بمعنى الذى .

قوله تعالى : تَرَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ يَخِطُّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ لَهُمْ خِلَالُونَ ﴿٨٥﴾

قوله تعالى : (تَرَى كَثِيرًا مِنْهُمْ) أى من اليهود ؛ قبل : كتب بن الأشرف وأصحابه . وقال مجاهد : يعنى المنافقين (يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا) أى المشركين ؛ وليسوا على دينهم . (لَيْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ) أى سولت وزينت . وقيل : المعنى لبس ما قدموا لأنفسهم ومعاذهم . (أَنْ يَخِطُّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ) « أن » فى موضع رفع على إضمار مبتدأ كقولك : لبس رجلا زيد . وقيل : بدل من « ما » فى « لبس » على أن تكون « ما » نكرة فتكون رفعا أيضا . ويجوز أن تكون فى موضع نصب بمعنى لأن يخط الله عليهم : (وَفِي الْعَذَابِ لَهُمْ خِلَالُونَ) ابتداء وخبر .

قوله تعالى : وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوا أَوْلِيَاءَ وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ فَاسِقُونَ ﴿٨٦﴾

قوله تعالى : (وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوا أَوْلِيَاءَ) بدل بهذا على أن من اتخذ كافرا ولما فليس بمؤمن إذا اعتقد اعتقاده ورضى أفعاله . (وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ فَاسِقُونَ) أى خارجون عن الإيمان بنبينهم لتحرّفهم ، أو عن الإيمان بمحمد صلى الله عليه وسلم لتفارقهم .

قوله تعالى : لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدُوًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ
 أَشْرَكُوا^ج وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصْرِيُّ
 ذَلِكَ وَإِنَّ مِنْهُمْ فِئْتَيْنَ ۚ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَآ وَبَيْنَهُمْ بَحْثٌ شَدِيدٌ ۚ

قوله تعالى : (لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدُوًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ) اللام لام قسم ودخلت
 النون على قول الخليل وسيويه فرقا بين الحال والمستقبل . (عَدُوًّا) نصب على البيان وكذا
 (وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصْرِيُّ) وهذه الآية نزلت في النجاشي
 وأصحابه لما قدم عليهم المسلمون في الهجرة الأولى - حسب ما هو مشهور في سيرة ابن إسحق
 وغيره - خوفا من المشركين وقتلهم ، وكانوا ذوى مدد . ثم هاجر رسول الله صلى الله عليه
 وسلم إلى المدينة بعد ذلك فلم يقدروا على الوصول إليه ، حالت بينهم وبين رسول الله
 عليه وسلم الحرب ، فلما كانت وقعة بدر وقتل الله فيها صناديد الكفار ، قال كفار قريش :
 إنا نأركم بأرض الحيشة ، فاهدوا إلى النجاشي وابعثوا إليه رجلين من ذوى رأيكم لعله يعطيكم
 من عنده فتقتلونهم بمن قُتل منكم ببدر ، فبعث كفار قريش عمرو بن العاصي وعبد الله بن
 أبي ربيعة بهدايا ، فسمع النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ، فبعث رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عمرو بن أمية الضميرى ، وكتب معه إلى النجاشي : فقدم على النجاشي فقرأ كتاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم دعا جعفر بن أبي طالب والمهاجرين ، وأرسل إلى الزهبران
 والقيسيين فجعلهم . ثم أمر جعفر أن يقرأ عليهم القرآن فقرأ سورة « مريم » وقاموا فغيض
 أعينهم من السمع ، فهم الذين أنزل الله فيهم « وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا
 إِنَّا نَصْرِيُّ » وقرأ « إلى الشاهدين » رواه أبو داود . قال : حدثنا محمد بن سالم المراءى
 قال حدثنا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث
 ابن هشام ، وعن سعيد بن المسيب وعن عروة بن الزبير ، أن الهجرة الأولى هجرة المسلمين
 إلى أرض الحيشة ، وساق الحديث بطوله . وذكر البيهقي عن ابن إسحق قال : قدم على النبي

صلى الله عليه وسلم عشرون رجلا وهو بمكة أو قريب من ذلك، من النصارى حين ظهر خبره من الحبشة، فوجدوه في المسجد فكلوه وساءلوه، ورجال من قريش في أنديتهم حول الكعبة، فلما فرغوا من مسئلتهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عما أرادوا، دعاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الله عز وجل، وتلا عليهم القرآن، فلما سمعوه فاضت أعينهم من الدمع، ثم استجابوا له وآمنوا به وصلوه، وصرفوا منه ما كان يوصف لهم في كتابهم من أمره، فلما قاموا من عنده اعترضهم أبو جهل في نفر من قريش فقالوا: حَيَّيْكَ اللهُ من ركب! بشكم من ورثة كم من أهل دينكم تزدنون لهم فتأتونهم بخير الرجل، فلم تظهر مجالستكم عنده حتى فارقم دينكم وصلحتموه بما قال لكم؛ ما نعلم رجا أحق منكم — أو كما قال لهم — فقالوا: سلام عليكم لا نجاهلكم فلنا أعمالكم ولكم أعمالكم، لا نألوأ أهنا خيرا. فيقال: إن الفرس النصارى من أهل تجران، ويقال: إن فيهم ثلث هؤلاء الآيات «الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِهِ هُمْ بِهِ يُؤْمِنُونَ» إلى قوله: «لَا يَتَّبِعُنِي الْجَاهِلِينَ» وقيل: إن جعفر وأصحابه قدم على النبي صلى الله عليه وسلم في سبعين رجلا عليهم ثياب الصوف، فيهم اثنان وستون من الحبشة، وثمانية من أهل الشام [وهم] بحيرة الراهب وإدريس وأشرف وأبرهة وثمالة وقم ودريد وأمين، فقرأ عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم سورة «يس» إلى آخرها، فبكوا حين سمعوا القرآن وآمنوا، وقالوا: ما أشبه هذا بما كان ينزل على عيسى فزلت فيهم «لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى» يعني فسد النجاشي وكانوا أصحاب الصوامع. وقال سعيد ابن جبير: وأنزل الله فيهم أيضا «الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِهِ هُمْ بِهِ يُؤْمِنُونَ» إلى قوله «أُولَئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ» إلى آخر الآية. وقال مقاتل والكلبي: كانوا أربعين رجلا من أهل تجران من بني الحارث بن كعب، واثنان وثلاثون من الحبشة، وثمانية وستون من

(١) الإضافة من (اليسر) (ردع الحائز).

(٢) بحيرة الراهب: كأمير معدود في رواية بالألف المقصورة.

(٣) الأصول محرقة في ذكر الأسماء وصوبت من (اليسر) (ردع الحائز).

أهل الشام . وقال قتادة : نزلت في ناس من أهل الكتاب كانوا على شريعة من الحق بما جاء به عيسى ، فلما بعث الله محمدا صلى الله عليه وسلم آمنوا به فأنقذ الله عليهم .

قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ يَأْتِيهِمْ قَسِيسٌ وَرُهْبَانًا ﴾ واحد « القسيسين » قس وقسيس ؛ قاله قطرب . والقسيس العالم ؛ وأصله من قس إذا تبع الشيء فطبعه ؛ قال الرازي :
 * يُصَيِّحَنَّ مِنْ قَسِّ الْأَذَى غَوًّا فَلَا * .

وَقَسَّسَتْ أَصْوَاتَهُمْ بِاللَّيْلِ تَسْمَعُهَا . والقس القسيمة . والقس أيضا رئيس من رؤساء النصارى في الدين والعلم ، وجمعه قُوس ، وكذلك القسيس مثل الشر والشير فالقسيسون هم الذين يتبعون العلماء والعباد . ويقال في جمع قسيس مُكْسَرًا قَسَاوِسَةً ^(١) أبدا من إحدى السنين واو وقساوة أيضا كتهالبة ، والأصل قَسَاوِسَةً فأبدلوا إحدى السنين واوا لكثرة . ولفظ القسيس إما أن يكون عربيا ، وإما أن يكون بلغة الروم ولكن خلطته العرب بكلامهم فصار من لغتهم إذ ليس في الكتاب ما ليس من لغة العرب كما تقدم . وقال أبو بكر الأنباري : حدثنا أبي حدثنا نصر بن داود حدثنا أبو عبيد ، قال : حدثت عن معاوية بن هشام عن نصير الطائي عن الصلت عن حامية بن رباب قال : قلت لسلمان « يَأْتِيهِمْ قَسِيسِينَ وَرُهْبَانًا » فقال : دع القسيس في الصوامع والمحارب أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم « يَأْتِيهِمْ صِدِّيقِينَ وَرُهْبَانًا » . وقال عروة بن الزبير : ضيقت النصارى الإنجيل ، وأدخلوا فيه ما ليس منه ؛ وكانوا أربعة نفر الذين خيروهم ؛ لوقاس ومرقوس ويحسوس ومقبوس ، وبقي قسيس على الحق وعلى الاستقامة ، فمن كان على دينه وهديه فهو قسيس .

قوله تعالى : ﴿ وَرُهْبَانًا ﴾ الرهبان جمع راهب كُرْبَان وراكب . قال الثابتة :

(١) الرجز لروية بن السراج يصف ساء صفات لا يتجنب الخاتم .

(٢) كذا في الأصول وهو موافق لما في (القاموس) ويا ينطقه به : « أبدا من إحدى السنين واو » .

وفي (السان) : قساوة على مثال مهالبة . ويؤخذ من شرح (القاموس) أن فيه إجمين .

لَو أَنهَا عَزَمَتْ لِاشْتِمَاطِ رَهِيبٍ * جَسَدَ الْإِلَهِ صُرُورُهُ مُتَعَبِدٌ
لَرَأَا لِرُؤْيَيْهَا وَحُصْنِ حَدِيثِهَا * وَنَحْلَهُ رَشْدًا وَإِنْ لَمْ يَرْشُدْ
وَالْفَعْلُ مِنْهُ رَيْبٌ اللَّهُ يَرْجِبُهُ أَيْ خَافَهُ رَهْبًا وَرَهْبًا وَرَهْبَةً . وَالرَّهْبَانِيَّةُ وَالرَّهْبُ التَّعَبُّدُ
فِي صَوْمَةٍ ؛ قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : وَقَدْ يَكُونُ «رُهْبَانٌ» لِلوَاحِدِ وَالْجَمْعِ ؛ قَالَ الْفَوَّازُ : وَيَجْمَعُ «رُهْبَانٌ»
إِذَا كَانَ لِلْفَرْدِ رَهْبَانِيَّةٌ وَرَهَابِيَّةٌ كَقُرْبَانٍ وَقَرَّابِيْنٍ ؛ قَالَ جَرِيرٌ فِي الْجَمْعِ :
رُهْبَانٌ مَدِينٌ لَوْ رَأَوْكَ تَتَرَلَّوْا * وَالْعَصْمُ مِنْ شَعْفِ الْقَوْلِ الْقَادِرُ
الْقَادِرُ الْمُسْتَقْنُ مِنَ الْوُجُوهِ . وَيُقَالُ : الْعَظِيمُ ، وَكَذَلِكَ الْقُدُورُ وَالْجَمْعُ قُدْرٌ وَقُدُورٌ وَمَوْضِعُهَا
الْمُقَدَّرَةُ ؛ قَالَ الْجَوْهَرِيُّ . وَقَالَ آخَرُ التَّوْحِيدِ :

لَوْ أَبْصَرْتُ رُهْبَانًا دِيرًا فِي الْجَبَلِ * لَانْتَحَدَرُ الرُّهْبَانُ يَسْعَى وَيُصَلِّ
مِنَ الصَّلَاةِ . وَالرَّهَابَةُ عَلَى وَزْنِ السَّعَابَةِ عَظُمَ فِي الصَّدْرِ مُشْرِفٌ عَلَى الْبَطْنِ مِثْلُ اللِّسَانِ . وَهَذَا
الْمُدْحَاحُ لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دُونَ مَنْ أَصْرَ عَلَى كُفْرِهِ وَهَذَا قَالَ : ((وَأَنَّهُمْ
لَا يَسْتَكْبِرُونَ)) أَيْ عَنِ الْإِقْيَادِ إِلَى الْحَقِّ .

قوله تعالى : وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ
مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ يَقُولُونَ رَبَّنَا ءَامَنَّا فَاكْتَبْنَا مَعَ
الشَّاهِدِينَ ﴿١٢﴾

قوله تعالى : ((وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ))
أَيْ بِالْأَدْمَعِ وَهُوَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ ؛ وَكَذَا ((يَقُولُونَ)) . وَقَالَ أَمْرُؤُ الْقَيْسِ :

فَنَاضَتْ دُمُوعَ الْعَيْنِ مِنِّي صَبَابَةً * عَلَى التَّخْرِ حَتَّى بَلَ دُمُعِي عَجَلِي

وَخَبَرُ مُسْتَفِضٍ إِذَا كَثُرَ وَاتَّشَرَّ كَفِيفُ الْمَاءِ عَنِ الْكَثْرَةِ . وَهَذِهِ أَحْوَالُ الْعُلَمَاءِ يَبْكُونَ
وَلَا يَصْعَقُونَ ، وَيَسْأَلُونَ وَلَا يَصْبِحُونَ ، وَيَتَحَازَنُونَ وَلَا يَتَمَتَّعُونَ ؛ كَمَا قَالَ تَمَالِي : «اللَّهُ نَزَلَ

(١) العمريّة : الذي لم يأت لفساد كآله أمر على تركه ، وفي الحديث "لا عمريّة في الإسلام" وهو التبتل .

(٢) الحمل (كربيل) علافة البيت .

أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مِمَّا نَهَايَ تَقَشُّعُ مِنْهُ جُلُودَ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ » وقال : « إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ » وفي « الأفعال » يأتي بيان هذا المعنى إن شاء الله تعالى . وبين الله سبحانه في هذه الآيات أن أشد الكفار تمردا وعنوا وعداوة للسلمين اليهود، وبضاهيهم المشركون، وبين أن أفرهم مودة النصارى . والله أعلم .

قوله تعالى : (فَآكُتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ) أى مع أمة محمد صلى الله عليه وسلم الذين يشهدون بالحق من قوله عن رجل : « وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ » من ابن عباس وابن جرير . وقال الحسن : الذين يشهدون بالإيمان . وقال أبو علي : الذين يشهدون بتصديق نبيك وكنايك . ومعنى « فَآكُتُبْنَا » اجعلنا فيكون بمنزلة ما قد كُتِبَ ودُونَ . قوله تعالى : « وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَنْ يُدْخِلَنَا رَبَّنَا مَعَ الْقَوْمِ الصَّالِحِينَ »

قوله تعالى : (وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ) بين استنصارهم في الدين؛ أى يقولون وما لنا لا نؤمن؛ أى وما لنا تاركين الإيمان . فتؤمن في موضع نصب على الحال . (وَنَطْمَعُ أَنْ يُدْخِلَنَا رَبَّنَا مَعَ الْقَوْمِ الصَّالِحِينَ) أى مع أمة محمد صلى الله عليه وسلم بدليل قوله : « أَنَّ الْأَرْضَ يَرْثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ » يريد أمة محمد صلى الله عليه وسلم . وفي الكلام إضمار أى نطمع أن يدخلنا ربنا الجنة . وقيل : « مع » بمعنى « في » كما تذكر « في » بمعنى « مع » تقول : كنت فيمن لقي الأمير؛ أى مع من لقي الأمير . والطمع يكون مخففا وغير مخفف ؛ يقال : طمع فيه طمعا وطماعة وطماعة مخفف فهو طمع .

قوله تعالى : فَأَثْبِتْهُمْ اللَّهُ رِمَا قَالُوا جَنَّتْ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ ﴿٥٥﴾ وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ ﴿٥٦﴾

قوله تعالى : ﴿فَأَنبَأَهُمُ اللَّهُ بِمَا قَالُوا جَنَاتٍ﴾ دليل على إخلاص إيمانهم وصدق مقالهم ؛ فاجاب الله سؤالهم وحقق طمعهم — وهكذا من خلص إيمانه وصدق يقينه يكون ثوابه الجنة . ثم قال : ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾ من اليهود والنصارى ومن المشركين ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ واجيم النار الشديدة العقاد . يقال بجم فلان إذا شدد إيقادها . ويقال أيضا لبعين الأسد بجممة ؛ لشدته العقادها . ويقال ذلك للحرب للشاعر :

والحرب لا يبقى لها • جهما التخليل والميراج
ألا الفسى العبار في • التجدات والقرس الوقاح

قوله تعالى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴿٢٧﴾
قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا﴾ .
فيه خمس مسائل :

الأولى — أسند الطبري إلى ابن عباس أن الآية نزلت بسبب رجل أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله إني إذا أصبت من اللحم انتشرت وأخذتني شهوتي فحسرت اللحم ؛ فانزل الله هذه الآية . وقيل : إنها نزلت بسبب جماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم أبو بكر وعمر وابن مسعود وعبد الله بن عمر وأبو ذر الغفاري وسالم مولى أبي حذيفة والنفذاد بن الأسود وسلمان الفارسي وسعيل بن مقرن رضي الله عنهم ، اجتمعوا في دار عثمان ابن مظعون ، واففقوا على أن يصوموا النهار ويقوموا الليل ولا يناموا على الفراش ، ولا يأكلوا اللحم ولا الودك ولا يقرّبوا النساء والطيب ، ويلبسون المسوح ويرفضوا الدنيا ويسبحوا في الأرض ، ويذهبوا ويحيوا المذاكير ؛ فانزل الله تعالى هذه الآية . والأخبار بهذا المعنى كثيرة وإن لم يكن فيها ذكر التناول وهي :

(١) ويح الحارثي .

(٢) الودك : اللحم .

الثانية - نخرج مسلم عن أنس أن قرأ من أحجاب النبي صلى الله عليه وسلم سألوا أزواج النبي صلى الله عليه وسلم عن عمله في السر؛ فقال بعضهم: لا أتزوج النساء؛ وقال بعضهم: لا أكل اللحم؛ وقال بعضهم: لا أنام على الفراش؛ فحمد الله وأثنى عليه فقال: "ما بَالُ أقوام قالوا كذا وكذا لكنني أصلي وأنام وأصوم وأفطر وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني" ونزجه البخاري عن أنس أيضا ونقله قال: جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وسلم يسألون عن عبادته؛ فلما أخبروا كأنهم تقالوها - فقالوا: وأين نحن من النبي صلى الله عليه وسلم؟ قد غفر الله من ذنبه ما تقدم وما تأخر. قال أحدهم: أما أنا فإني أصلي الليل أبدا. وقال آخر: أنا أصوم الدهر ولا أفطر. وقال آخر: أنا أعتزل النساء فلا أتزوج أبدا. بلغنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: "أتم الذين تقدم كذا وكذا أما والله إني لأخشاكم لله وأتألم له لكنني أصوم وأفطر وأصل وأرقد وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني". وتروجا عن سعد بن أبي وقاص قال: أراد عثمان بن مظعون أن يتنبل فنهاه النبي صلى الله عليه وسلم ولو أجاز له ذلك لأخطينا. ونخرج الإمام أحمد بن حنبل رضى الله عنه في مسنده قال حدثنا أبو المغيرة قال حدثنا ممان بن رفاعه قال حدثني علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة الباهلي رضى الله عنه قال: خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية من سراياه؛ قال: فرجل بنار فيه شيء من الماء فقلت قسه بأن يقيم في ذلك الغار فيقوته ما كان فيه من ماء، ويصيب ما حوله من البقل، ويتنقل من الدنيا؛ قال: لو أني أتيت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت له ذلك، فإن أذن لي فعلت وإلا لم أفعل؛ فأناه فقال: يا نبي الله إني مررت بنار فيه ما يقوتني من الماء والبقل، فحدثتني نفسي بأن أقيم فيه وأتخلل من الدنيا؛ قال: فقال له النبي صلى الله عليه وسلم "إني لم أبعث باليهودية ولا النصرانية ولكني بعثت بالحنيفية السمحة والذي همس عدي بيده لتسدوة^(١) أو روحة في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها ولقمام أحدكم في الصف خير من صلاة ستين سنة".

(١) الغدوة المرة من التدوء وهو سير أول النهار؛ تبيض الزواجر.

الثالثة - قال علماؤنا رحمة الله عليهم في هذه الآية وما شابهها والأحاديث الواردة في معناها ردٌّ على ضلالة المترهدين ، وعلى أهل البطالة من المتصوفين ؛ إذ كل فريق منهم قد عدل عن طريقه ، وحاد عن تحقيقه ؛ قال الطبري : لا يجوز لأحد من المسلمين تحريم شيء مما أحل الله لعباده المؤمنين على نفسه من طيبات الطعام والملابس والمناخ إذا خاف على نفسه بإحلال ذلك بها بعض العنت والمشقة ؛ ولذلك ردَّ النبي صلى الله عليه وسلم التبتل على ابن مَعْمُورٍ فنهت أنه لا يفضل في ترك شيء مما أحله الله لعباده ، وأن الفضل والبرِّ إنما هو في فعل ما ندب عباده إليه ، وعمل به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسنَّه لأمته ، واتجه على منهاجه الأئمة الراشدون ، إذ كان خير الهدى هدى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، فإذا كان كذلك تبين خطأ من أمر لباس الشعر والصوف على لباس القطن والكتان إذا قدر على لباس ذلك من حله ، وأمر أكل الحشن من الطعام وترك اللحم وغيره حذراً من عارض الحاجة إلى النساء . قال الطبري : فإن ظنَّ ظنًّا أن الخيفي غير الذي قلنا في لباس الحشن وأكله من المشقة على النفس وصرف ما فضل بينهما من القيمة إلى أهل الحاجة فقد ظنَّ خطأ ؛ وذلك أن الأولى بالإنسان صلاح نفسه وعودته لما على طاعة ربه ، ولا شيء أضر للجسم من المطاعم الرديئة لأنها مفسدة لعقله ومضعفة لأدواته التي جعلها الله سبباً إلى طاعته . وقد جاء رجل إلى الحسن البصري ؛ فقال : إن لي جاراً لا يأكل الفالودج فقال : ولم ؟ قال : يقول لا يؤذى شكره ؛ فقال الحسن : أفتتسرب الماء البارد ؟ فقال : نعم . فقال : إن جارك جاهل ، فإن نعمة الله عليه في الماء البارد أكثر من نعمته عليه في الفالودج . قال ابن العربي قال علماؤنا : هذا إذا كان الدين قواماً ، ولم يكن المال حزاماً ؛ فأما إذا فسدت الدين عند الناس وحرم الحرام فالتبتل أفضل ، وترك اللذات أوثق ، وإذا وجد الحلال فحال النبي صلى الله عليه وسلم أفضل وأعلى . قال المهلب : إنما نهى عليه السلام عن التبتل والترهب من أجل أنه مكثر بامته الأهم يوم القيامة ، وأنه في الدنيا مقاتل بهم طوائف الكفار ، وفي آخر الزمان يقاتلون التجال ؛ فأراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يكثر التسل .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَتَدَوَّا ﴾ قيل : المعنى لا تتدوا فتحلوا ما حرم الله فالتبان على هذا تضمننا الطَّريقين ؛ أى لا تشددوا فتحرّموا حلالاً ، ولا تترخصوا فتحلوا حراماً ؛ قاله الحسن البصري . وقيل : معناه التأكيد لقوله : « تحزموا » ؛ قاله السديّ وعكرمة وغيرهما ؛ أى لا تحرموا ما أحل الله وشرع . والأقل أولى . والله أعلم .

الخامسة - من حرم على نفسه طعاماً أو شرباً أو أمانة له ، أو شيئاً مما أحل الله فلا شيء عليه ، ولا كفارة في شيء من ذلك عند مالك ؛ إلا أنه إن نوى بتعصيم الأمة عققها صارت حرة وحرّم عليه وطؤها إلا بكناح جديد . وكذلك إذا قال لامرأته أنت عليّ حرام فإنه يطلق عليه ثلاثاً ؛ وذلك أن الله تعالى قد أباح له أن يحرم امرأته عليه بالطلاق صريحاً وكناية ، وحرام من كنايات الطلاق . وسيأتى ما للعلماء فيه في سورة « التحريم »^(١) إن شاء الله تعالى . وقال أبو حنيفة : إن من حرّم شيئاً صار محرماً عليه ، وإذا تناوله زنته الكفارة ؛ وهذا بعيد والآية ترد عليه . وقال سعيد بن جبير : لنواييين تحريم الحلال . وهو معنى قول الشافعي على ما يأتي .

قوله تعالى : وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا وَأَتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ ﴿٨٨﴾

قوله تعالى : ﴿ وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا ﴾ فيه مسألة واحدة : الأكل في هذه الآية عبارة عن التمتع بالأكل والشرب واللباس والركوب ونحو ذلك . وخص الأكل بالذكر ؛ لأنه أعظم المقصود وأخص الانتفاعات بالإنسان . وسيأتى بيان حكم الأكل والشرب واللباس في « الأعراف » . وأما شهوة الأشياء الملتذّة ، ومنازمة النفس إلى طلب الأنواع الشبيهة ، فذهاب الناس في تمكين النفس منها مختلفة ؛ فمنهم من يرى صرف النفس عنها وقهرها عن اتباع شهواتها أخرى لئلا يلهيها ، ويهون عليه عنادها ؛ فإنه إذا أعطاها المراد

(١) راجع تفسير الآية الأولى من السورة . (٢) راجع تفسير الآية ٣١ من السورة .

يصير أسير شهاباتها، ومتقادداً بانقيادها، حتى أن أبا حازم كان يمر على الفاكهة فيشتبهها فيقول: موعدي الجنة. وقال آخرون: تمكن النفس من ثنائها أولى لها فيه من ارتياحها ونشاطها بإدراك إرادتها. وقال آخرون: بل التوسط في ذلك أولى؛ لأن في إعطائها ذلك مرة ومنعها أخرى جمع بين الأمرين؛ وذلك النصف من غير شين. وتقدم معنى الاعتناء والرزق في «البقرة»^(١) والحمد لله.

قوله تعالى: لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَرْتُمْ بِهِ، إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَرْتُمْ أَيْمَانَكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ ءَايَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٢١﴾

فيه سبع وأربعون مسألة.

الأولى — قوله تعالى: (لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ) تقدم معنى اللغو في «البقرة»^(٢) ومعنى «فِي أَيْمَانِكُمْ» أي من إيمانكم، والأيمان جمع يمين. وقيل: ويمين قليل من الأيمن وهو البركة؛ سماها الله تعالى بذلك؛ لأنها تحفظ الحقوق. ويمين تذكر وتؤنث وتجمع أيماناً وأيمن. قال زهير:

فَتُجَمِّعُ أَيْمَنٍ مِنَّا وَمِنْكُمْ *

الثانية — واختلف في سبب نزول هذه الآية؛ فقال ابن عباس: سبب نزولها القوم الذين حرموا طيبات المطاعم والملابس والمنافع على أنفسهم، حلقوا على ذلك فلما نزلت «لَا تَحْرُمُوا طَيِّبَاتٍ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ» قالوا: كيف نصنع بأيماننا؟ فنزلت هذه الآية.

(١) راجع ج ١ ص ١٧٧ في «الزرق» و ص ٣٢ «في الاعتناء» من الجزء قسه طيبة ثانية أرناتاه.

(٢) راجع ج ٣ ص ٩٩ وما بعدها طيبة أولى أرناتاه. (٣) عجز البيت: بِمَقْسَمَةٍ تَحْمَدُهَا اللَّهُ مَا.

والمنعى على هذا القول ؛ إذا أُنِيتُم باليمين ثم أنفتموها - أى أسقطتم حكمها بالكفر وكفرتم - فلا يؤخذكم الله بذلك ؛ وإنما يؤخذكم بما أقمتُم عليه فلم تُفوهوا ؛ أى فلم تُكفروا ؛ فإن بهذا أن الحلف لا يجرم شيئاً . وهو دليل الشافعى على أن اليمين لا يتعلق بها تحريم الحلال ، وأن تحريم الحلال لقَو ، كما أن تحليل الحرام لقَو مثل قول الفائل : استعملت شرب الخمر ، فتقتضى الآية على هذا القول أن الله تعالى جعل تحريم الحلال لقَواً في أنه لا يُؤمَر ؛ فقال : « لَا يُؤْخَذُكُمْ اللَّهُ بِالَّذِي فِي أَيْمَانِكُمْ » أى بتحريم الحلال . وروى أن عبد الله بن رَوَاحَةَ كان له أيتام وضييف ، فاقبل من شغله بعد ساعة من الليل فقال : أحسبتم ضييفى ؟ فقالوا : انظرناك ؛ فقال : لا والله لا آكله الليلة ؛ فقال ضيفه : وما أنا بالذى يأكل ؛ وقال أيتامه : ونحن لا نأكل ؛ فلما رأى ذلك أَكَلَ وأَكَلُوا . ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره فقال له : « أَطَعْتَ الرَّحْمَنَ وَعَصَيْتَ الشَّيْطَانَ » فترت الآية .

الثالثة - الإيمان في الشريعة على أربعة أقسام : قسمان فهما الكفارة ، وقسمان لا كفارة فهما . نخرج الدارقطنى في مسنده ، حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز حدثنا خلف بن هشام حدثنا عُبَيْدُ بْنُ لَيْثٍ عَنْ حَمَادٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ طَلْقَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : الْإِيمَانُ أَرْبَعَةٌ ، يَمِينَانِ يُكْفَرَانِ وَيَمِينَانِ لَا يُكْفَرَانِ ؛ فَالْيَمِينَانِ اللَّذَانِ يُكْفَرَانِ فَالرَّجُلُ الَّذِي يَحْلِفُ وَاللَّهُ لَا أَفْعَلَ كَذَا وَكَذَا فَيَفْعَلُ ، وَالرَّجُلُ يَقُولُ وَاللَّهُ لَا أَفْعَلَ كَذَا وَكَذَا فَلَا يَفْعَلُ ، وَالْيَمِينَانِ اللَّذَانِ لَا يُكْفَرَانِ فَالرَّجُلُ يَحْلِفُ وَاللَّهُ مَا فَعَلْتُ كَذَا وَكَذَا وَقَدْ فَعَلَ ، وَالرَّجُلُ يَحْلِفُ لَقَدْ فَعَلْتُ كَذَا وَكَذَا وَلَمْ يَفْعَلْ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : وَذَكَرَ سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ فِي « جَامِعِهِ » ، وَذَكَرَهُ الْمَرْوَزِيُّ عَنْهُ أَيْضاً ، قَالَ سَفِيَانُ : الْإِيمَانُ أَرْبَعَةٌ ، يَمِينَانِ يُكْفَرَانِ وَهُوَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ وَاللَّهُ لَا أَفْعَلَ فَيَفْعَلُ ، أَوْ يَقُولَ وَاللَّهُ لَا أَفْعَلَ ثُمَّ لَا يَفْعَلُ ، وَيَمِينَانِ لَا يُكْفَرَانِ وَهُوَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ وَاللَّهُ مَا فَعَلْتُ وَقَدْ فَعَلَ ، أَوْ يَقُولَ وَاللَّهُ لَقَدْ فَعَلْتُ وَمَا فَعَلَ ؛ قَالَ الْمَرْوَزِيُّ : أَمَّا الْيَمِينَانِ الْأَوَّلَانِ فَلَا اخْتِلَافَ فِيهِمَا بَيْنَ الْعُلَمَاءِ عَلَى مَا قَالَ سَفِيَانُ ؛ وَأَمَّا الْيَمِينَانِ الْآخِرَانِ فَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِيهِمَا ؛ فَإِنْ كَانَ الْحَالِفُ حَلَفَ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ كَذَا وَكَذَا ، أَوْ أَنَّهُ قَدْ فَعَلَ كَذَا وَكَذَا عِنْدَ نَفْسِهِ صَادَقَ يَرَى أَنَّهُ عَلَى مَا حَلَفَ عَلَيْهِ

فلا إثم عليه ولا كفارة عليه في قول مالك وسفيان الثوري وأصحاب الرأي، وكذلك قال أحمد وأبو حنيد؛ وقال الشافعي لا إثم عليه وعليه كفارة. قال المروزي: وليس قول الشافعي في هذا بالقوي. قال: وإن كان الخلاف على أنه لم يفعل كذا وكذا وقد فعل متعمدا للكذب فهو آثم ولا كفارة عليه في قول عامة العلماء؛ مالك وسفيان الثوري وأصحاب الرأي وأحمد ابن حنبل وأبي ثور وأبي حنيد. وكان الشافعي يقول يكفر؛ قال: وقد روي عن بعض التابعين مثل الشافعي. قال المروزي: أميل إلى قول مالك وأحمد. قال: فأما بين النور الذي اتفق عامة العلماء على أنها لثو فهو قول الرجل: لا والله، ويل والله، في حديثه وكلامه غير متعمد البين ولا مريد بها. قال الشافعي: وذلك عند الجراح والنضب والمجلبة.

الرابعة — قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ يُؤْخَذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْآيَانَ﴾ يخفف العقاب من العقد، والعقد على ضربين حسنى كعقد الحبل، وحكى كعقد البيع؛ قال الشاعر:^(١)
قوم إذا عقّبوا عقداً بلأجرهم • شدوا العناجَ وشدوا فوقه الكربا

فاليمين المنعقدة متعيلة من العقد، وهي عقد القلب في المستقبل ألا يفعل ففعل؛ أو ليعملن فلا يفعل كما تقدم. فهذه التي يحلها الاستثناء والكفارة على ما يأتي. وقرئ «عاقدتم» بالفتح بعد العين على وزن فاعل وذلك لا يكون إلا من اثنين في الأكثر، وقد يكون الثاني من سلف لأجله في كلام وقع معه، ويكون المني بما عاقدتم عليه الأيمان؛ لأن عاقد قريب من معنى عاهد فعدى بحرف الجر، لما كان في معنى عاهد، وعاهد يتعدى إلى مفعولين الثاني منهما بحرف جر؛ قال الله تعالى: «وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ» وهذا كما عديت «تَأْتِيَهُمْ إِلَى الصَّلَاةِ» بلى، وبأها أن تقول تأديت زيدا و «تَأْتِيَهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْآيِينَ» لكن لما كانت بمعنى دعوت عدى؛ بلى؛ قال الله تعالى «وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ» ثم اتسع في قوله تعالى: «عَاقَدْتُمْ عَلَيْهِ الْآيَانَ» خفف حرف الجر؛ فوصل الفعل إلى المفعول فصار عاقده،

(١) البيت المعلق بفتح قوما عقدا بلامهم عهدا فوفوا به ولم يخفوه. وقد تقدم شرحه بماش من ٣٢ من هذا الجزء.

ثم حذف الهاء كما حذف من قوله تعالى : « فَأَصْدَحَ بِمَا تُؤْمَرُ » . أو يكون فاعل بمعنى قتل كما قال تعالى : « قَاتَلَهُمُ اللَّهُ » أى قتلهم . وقد تأنى المفاصلة في كلام العرب من واحد بنبر معنى « فاعلت » كقولهم : سافرت وظاهررت . وقرأ « عَقَّدْتُمْ » بتشديد القاف . قال مجاهد : معناه تعهدتم أى قصدتم . وروى عن ابن عمر أن التشديد يقتضى التكرار فلا يجب عليه الكفارة إلا إذا كرر . وهذا يرده ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إني والله إن شاء الله لا أحنف على يمين فأرى غيرها خيرا منها إلا أتيت الذى هو خير وكفرت عن يميني » فذكر وجوب الكفارة في اليمين التي لم تنكر . قال أبو عبيد : التشديد يقتضى التكرار مرة بعد مرة ، ولست آمن أن يلزم من قرأ بتلك القراءة ألا توجب عليه كفارة في اليمين الواحدة حتى يريدها مرارا . وهذا قول خلاف الإجماع . روى نافع أن ابن عمر كان إذا حنث من غير أن يؤكد اليمين أطعم عشرة مساكين ، فإذا أكد اليمين أعق رقبة . قيل : لنافع ما معنى وكذا اليمين ؟ قال : أن يحلف على الشيء مرارا .

الخامسة - اختلف في اليمين القموس هل هي يمين متعقدة أم لا ؟ فالذى عليه الجمهور أنها يمين مكبر وخديعة وكذب فلا تتعد ولا كفارة فيها . وقال الشافعي : هي يمين متعقدة ؛ لأنها مكتسبة بالقلب ، مقودة بخبر ، مقرونة باسم الله تعالى ، وفيها الكفارة . والصحيح الأول . قال ابن المنذر : وهذا قول مالك بن أنس ومن تبعه من أهل المدينة ، وبه قال الأوزاعي ومن وافقه من أهل الشام ، وهو قول الثوري وأهل العراق ، وبه قال أحمد وإسحق وأبو ثور وأبو عبيد ، وأصحاب الحديث وأصحاب الزأى من أهل الكوفة ؛ قال أبو بكر : وقول النبي صلى الله عليه وسلم : « من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذى هو خير وليكفر عن يمينه » وقوله : « فليكفر عرب يمينه ويأتى الذى هو خير » يدل على أن الكفارة إنما تجب فيمن حلف على فعل يفعله مما يستقبل فلا يفعله ، أو على فعل ألا يفعله فيما يستقبل فيفعله . وفي المسئلة قول ثان وهو أن يكفر وإن أتم وعهد الحليف بالله كاذبا ؛ هذا قول الشافعي . قال أبو بكر : ولا نعلم خيرا يدل على هذا القول ،

والكتاب والسنة دالان على القول الأول؛ قال الله تعالى : « وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ مَرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ » قال ابن عباس : هو الرجل يحلف ألا يصِلَ قرابته بفعل الله له غرضاً في التكفير، وأمره ألا يستل بالله وليكفر عن يمينه . والأخبار دالة على أن اليمين التي يحلف بها الرجل يقطع بها مالا حراماً هي أعظم من أن يكفرها ما يكفر اليمين . قال ابن العربي : الآية وردت بقسمين : لقو ومنعقدة، ونرجعت على الغالب في إيمان الناس، فخرج ما بعدها يكون مائة قسم فإنه لم يلق عليه كفارة .

قلت : نخرج البخاري عن عبد الله بن عمرو قال : جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ما الكفار؟ قال : « الإشرار بالله » قال : ثم ماذا ؟ قال : « عقوق الوالدين » قال : ثم ماذا ؟ قال : « اليمين القموس » قلت وما اليمين القموس ؟ قال : « التي يقطع بها مال امرئ مسلم هو فيها كاذب » . ونخرج مسلم عن أبي أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من أقطع حق امرئ مسلم يمينه فقد أوجب الله له النار وحرم عليه الجنة » فقال رجل : وإن كان شيئاً يسيراً يا رسول الله ؟ قال : « وإن قضياً من أراك » ومن حديث عبد الله بن مسعود؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من حلف على يمين صبر يقطع بها مال امرئ مسلم هو فيها فاجر لبي الله وهو عليه غضبان » فزلت « إِنَّ الَّذِينَ يَسْتُرُونَ عَهْدَ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا » إلى آخر الآية ولم يذكر كفارة، فلما أوجبنا عليه كفارة لسقط جرمه، ولبي الله وهو عنه راض، ولم يستحق الوعيد المتوعد عليه، وكيف لا يكون ذلك وقد جمع هذا الخالف الكذب، واستحلال مال الغير، والاستخفاف باليمين بالله تعالى، والتهاون بها وتعظيم الدنيا؟ فأها ما عظمه الله، وعظم ما حقره الله وحسبك . ولهذا قيل : إنما سميت اليمين القموس غموساً لأنها تنغمس صاحبها في النار .

السادسة - الخالف بالألف يفعل على برٍّ ما لم يفعل، فإن فعل حنث ولزمته الكفارة لوجود المخالفة منه ؛ وكذلك إذا قال إن فعلت . وإذا حلف بأن يفعل فإنه في الحال على حنث لوجود المخالفة، فإن فعل برٍّ، وكذلك إن قال إن لم أفعل .

(١) اليمين الصبر التي أقر بها وأكره عليها . والصبر الإكراه ؛ يقال : صبر الحاكم فلاناً على بين صبراً أي أكرهه .

السابعة - قول الخالف : لأفعلن ؛ وإن لم أفعل ، بمنزلة الأمر . وقوله : لا أفعل ، وإن فعلت ، بمنزلة النهي . ففى الأول لا يبرح حتى يفعل جميع المحلوف عليه ؛ مثاله لا أكفن هذا الرغيف فأكل بعضه لا يبرح حتى يأكل جميعه ؛ لأن كل جزء منه محلوف عليه . فإن قال : وأقنه لا أكفن - مطلقا - فإنه يبرأ فكل جزء مما يقع عليه الاسم ؛ لإدخال ماهية الأكل فى الوجود . وأما فى النهي فإنه يحتمل بأقل ما ينطلق عليه الاسم ؛ لأن مقتضاه ألا يدخل فرد من أفراد المنهى عنه فى الوجود ؛ فإن حلف ألا يدخل دارا فأدخل إحدى رجله حنث ؛ والدليل عليه أنا وجدنا الشارع غلظ جهة التحريم بأول الاسم فى قوله تعالى : « وَلَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَلَا لِلْأَشْيَاءِ الَّتِي بَارَأَ مِنْ أَنْفُسِهِ إِنَّ السُّجُودَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ » ، فمن عقد على امرأة ولم يدخل بها حرمت على أبيه وابنه ، ولم يكتف فى جهة التحليل بأول الاسم فقال : « لَا حَتَّى تَذُقَ عُسَيْتَهُ » .

الثامنة - المحلوف به هو الله سبحانه وأسمائه الحسنى ، كالرحمن والرحيم والسميع والعليم والحليم ، ومحور ذلك من أسمائه وصفاته العليا ، كعزته وقدرته وعلمه وإرادته وكبريائه وعظمته وعهده وميثاقه وسائر صفات ذاته ؛ لأنها يمين بقديم غير مخلوق ، فكان الخالف بها كالحالف بالذات . روى الترمذى والنسائى وغيرهما أن جبريل عليه السلام لما نظر إلى الجنة ورجع إلى الله تعالى قال : وعزتك لا أسمع بها أحد إلا دخلها ، وكذلك قال فى النار : وعزتك لا أسمع بها أحد فيدخلها . وخرجا أيضا وغيرهما عن ابن عمر قال : كانت يمين النبي صلى الله عليه وسلم لا ومقلب القلوب ، وفى رواية لا ومصرف القلوب . وأجمع أهل العلم على أن من حلف فقال : واقه أو باقه أو تالله فحيت أثق عليه الكفارة . قال ابن المنذر : وكان مالك والشافعى وأبو عبيد وأبو ثور وإسحق وأصحاب الرأى يقولون من حلف باسم من أسماء الله وحديث فعليه الكفارة ؛ وبه نقول ولا أعلم فى ذلك خلافا .

قلت : قد نقل فى «باب ذكر الحلف بالقرآن» ؛ وقال يعقوب : من حلف بالرحمن

فحيت فلا كفارة عليه .

قلت : والرحمن من أسمائه سبحانه جمع عليه ولا خلاف فيه .

التاسعة — واختلفوا في وحى الله وعظمته الله وقدرته الله وعلم الله ولعمري الله وآيم الله؛ فقال مالك: كلها إيمان يجب فيها الكفارة . وقال الشافعي في حق الله وجلال الله وعظمته الله وقدرته الله : يمين إن نوى بها اليمين، وإن لم يُرد اليمين فليست بيمين؛ لأنه يحتمل وحى الله واجب وقدرته ماضية . وقال في أمانة الله : ليست بيمين، ولعمري الله وآيم الله إن لم يرد بها اليمين فليست بيمين . وقال أصحاب الرأي إذا قال: وعظمته الله وعزته الله وجلال الله وكبرياء الله وأمانته الله لحنت فعليه الكفارة . وقال الحسن في وحى الله : ليست بيمين ولا كفارة فيها؛ وهو قول أبي حنيفة حكاه عنه الزاوي . وكذلك عهد الله وميثاقه وأمانته ليست بيمين . وقال بعض أصحابه : هي يمين . وقال الطحاوي : ليست بيمين، وكذا إذا قال : ويصلي الله لم يكن يميناً في قول أبي حنيفة، وخالفه صاحبه أبو يوسف فقال : يكون يميناً . قال ابن العربي : والذي أوقفه في ذلك أن العلم قد ينطلق على المعلوم وهو المحدث فلا يكون يميناً . وزهد عن أن القدرة تنطلق على المقدور، فكل كلام له في المقدور فهو حجتنا في المعلوم . قال ابن المنذر: وثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «وآيم الله أن كان خليفا للإمامة» في قصة زيد وابنه أسامة . وكان ابن عباس يقول : وآيم الله؛ وكذلك قال ابن عمر . وقال ابن إسحق : إذا أراد بآيم الله يميناً كانت يميناً بالإرادة وعقد القلب .

العاشرة — واختلفوا في الحليف بالقرآن؛ فقال ابن مسعود : عليه بكل آية يمين؛ وبه قال الحسن البصري وابن المبارك . وقال أحمد : ما أعلم شيئا يدفعه . وقال أبو عبيد : يكون يميناً واحدة . وقال أبو حنيفة : لا كفارة عليه . وكان قتادة : يحلف بالمصحف . وقال أحمد وإسحق لا نكره ذلك .

الحادية عشرة — لاتعتقد اليمين بشير الله تعالى وأسمائه وصفاته . وقال أحمد بن حنبل : إذا حلف بالنبي صلى الله عليه وسلم انتقدت يمينه؛ لأنه حلف بما لا يتم الإيمان إلا به فخرجه الكفارة كما لو حلف بالله . وهذا يرد ما ثبت في الصحيحين وغيرهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أدرك عمر بن الخطاب في ركب وعمر يحلف بأبيه، فتأداهم رسول الله صلى الله

عليه وسلم "ألا إله الله إنها كم أن تحلفوا بآبائكم فمن كان حالفًا فليحلف بالله أو ليصمت" وهذا حصر في علم الحلف بكل شيء سوى الله تعالى وأسمائه وصفاته كما ذكرنا . وما يحقق ذلك ما رواه أبو داود والنسائي وغيرهما عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "لا تحلفوا بآبائكم ولا بآبائكم ولا بالأنداد ولا تحلفوا إلا بالله ولا تحلفوا بالله إلا وأنتم صادقون" ثم يقتض عليه بن قال : وأدم وإبراهيم فإنه لا كفارة عليه ، وقد حلف بما لا يتم الإيمان إلا به .

الثانية عشرة — روى الأئمة واللفظ لمسلم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "من حلف منكم فقال في حلفه باللات فليقل لا إله إلا الله ومن قال لصاحبه تعال أقامرك فليتبسّط" . ونحوه النسائي عن مُصعب بن سعد عن أبيه قال : كما نذكر بعض الأمر وأنا حديث عهد بالجاهلية خلفت باللات والعزى ، فقال لي بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : بئس ما قلت ؛ وفي رواية قلت مُجْرِبًا فَأُثِّبْتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال : "قل لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير واقتض عن يسارك ثلاثا وتعوذ بالله من الشيطان ثم لا تعد" . قال العلماء : فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من نطق بذلك أن يقول بعده لا إله إلا الله تكفيرا لتلك اللفظة ، وتذكيرا من الغفلة ، وإتماما للنعمة . وخص اللات بالذكر لأنها أكثر ما كانت تجرى على ألسنتهم ، وحكم غيرها من أسماء آلهتهم حكما إذ لا فرق بينها ، وكذا من قال لصاحبه : تعال أقامرك فليتبسّط فليصدق بالقول فيه كالقول في اللات ؛ لأنهم كانوا اعتادوا المقامرة وهي من أكل المال بالباطل .

الثالثة عشرة — قال أبو حنيفة في الرجل يقول هو يهودي أو نصراني أو يري من الإسلام أو من النبي أو من القرآن أو أشرك بالله أو أكفر بالله : إنها يمين تلزم فيها الكفارة ، ولا تلزم فيها إذا قال واليهودية والنصرانية والنبي والكتابة وإن كانت على صيغة الأيمان . ومثمه ما رواه الدارقطني عن رافع أن مولاه أرادت أن تفترق بينه وبين امرأته فقالت : هي يهودية ، ويوما نصرانية ، وكل مملوك لها حرٌ ، وكل مال لها في سبيل الله ، وعليها المشي إلى بيت الله

إن لم تُفرّق بينهما ، فسألت عائشة وحَفْصَة وابن عمر وابن عباس وأم سلمة فكلهم قال لها : أتريدن أن تكوني مثل هاروت وماروت ؟ وأمرها أن تُكفّر عن يمينها وتحمل بينهما . وخرج أيضا عنه قال : قالت مولاي لأفرق بينك وبين أمراك ، وكلّ مال لها في رِثاج الكُعبة وهي يهودية ويوما نصرانية ويوما مجوسية إن لم أفرق بينك وبين أمراك ، قال : فانطلقت إلى أم المؤمنين أم سلمة فقلت : إن مولاي تريد أن تفرق بيني وبين أمراؤى ، فقالت انطلق إلى مولائك فقل لها : إن هذا لا يصل لك ، قال : فرجعت إليها ، ثم أتيت ابن عمر فأخبرته بخباء حتى انتهى إلى الباب فقال : ها هنا هاروت وماروت ، فقالت : إني جعلت كل مال لي في رِثاج الكعبة . قال : فلم تأكلين ؟ قالت : قلت أنا يهودية ويوما نصرانية ويوما مجوسية ، قال : إن تهودت قُلت وإن تنصرت قُلت وإن تمجست قُلت ، قالت : فما تأمرنى ؟ قال : تُكفّر عن يمينك ، وتجمعين بين فاك وفاتك . وأجمع العلماء على أن الحالف إذا قال : أقسم بالله أنها يمين . واختلفوا إذا قال أقسم أو أشهد ليكون كذا وكذا ولم يقل بالله فإنها تكون أيمانا عند مالك إذا أراد بالله ، وإن لم يرد بالله لم تكن أيمانا تُكفّر . وقال أبو حنيفة والأوزاعي والحسن والنخعي : هي أيمان في الموضعين . وقال الشافعي : لا تكون أيمانا حتى يذكر اسم الله تعالى ، هذه رواية المزني عنه . وروى عنه الترمذي مثل قول مالك .

الرابعة عشرة — إذا قال : أقسمت عليك لتفعلن ، فإن أراد سؤاله فلا حكمة فيه وليست بيمين ، وإن أراد اليمين كان ما ذكرناه آنفا .

الخامسة عشرة — من حلف بما يضاف إلى الله تعالى مما ليس بصفة كقوله : وحلفي لله ورزقه وبيته لاشيء عليه ، لأننا أيمان غير جائزة ، وحلف بغير الله تعالى .

السادسة عشرة — إذا انمقدت اليمين حلفها بالكفارة أو الاستثناء . وقال ابن الماجشون : الاستثناء بدل عن الكفارة وليست حلا لليمين . قال ابن القاسم : هي حل لليمين ، وقال ابن العربي : وهو مذهب فقهاء الأمصار فهو الصحيح ، وشرطه أن يكون متصلا منطوقا

به لفظاً ؛ لما رواه السائي وأبو داود عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
 ” من حلف واستثنى فإن شاء مَعَى وإن شاء ترك عن غيرِ حَنْثٍ “ فإن نواه من غير تعلق أو
 قطعه من غير عذر لم ينفعه . وقال محمد بن المواز : يكون الاستثناء مقترناً باليمين اعتقاداً ولو
 بآخر حرف ؛ قال : فإن فرغ منها واستثنى لم ينفعه ذلك ؛ لأن اليمين فرغت طارئة من الاستثناء ،
 فورودها بعده لا يؤثر كالتراخي ؛ وهذا يردّه الحديث ” من حلف فاستثنى “ والفاء ، للتعقيب
 وعليه جمهور أهل العلم . وأيضاً فإن ذلك يؤدي إلى ألاّ تحلّ يمين ابتدئ عقدها وذلك باطل .
 وقال ابن خويز منداد : واختلف أصحابنا متى استثنى في نفسه تخصيص ما حلف عليه ؛ فقال
 بعض أصحابنا : يصح استثنائه وقد ظلم المحلوف له . وقال بعضهم : لا يصح حتى يسمع
 المحلوف له . وقال بعضهم : يصح إذا حرك به لسانه وشفتيه وإن لم يسمع المحلوف له . قال
 ابن خويز منداد : وإنما قلنا يصح استثنائه في نفسه ، فلأن الأيمان تعتبر بالنيات ؛ وإنما قلنا
 لا يصح ذلك حتى يحرك به لسانه وشفتيه ، فإن من لم يحرك به لسانه وشفتيه لم يكن متكلاً ،
 والاستثناء من الكلام يقع بالكلام دون غيره ؛ وإنما قلنا لا يصح بحال فلأن ذلك حق المحلوف
 له ، وإنما يقع على حسب ما يستوفيه له الحاكم ، فلما لم تكن اليمين على اختيار الخالف بل
 كانت مستوفاة منه ، وجب ألا يكون له فيها حكم . وقال ابن عباس : يدرك الاستثناء
 اليمين بعد سنة ؛ وتابعه على ذلك أبو العالية والحسن وتعلق بقوله تعالى : « وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ
 مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ » الآية ؛ فلما كان بعد عام نزل « إِلَّا مَنْ تَابَ » . وقال مجاهد : من قال بعد
 سنتين إن شاء الله أجراه . وقال سعيد بن جبير : إن استثنى بعد أربعة أشهر أجراه . وقال
 طاووس : له أن يستثنى ما دام في مجلسه . وقال قتادة : إن استثنى قبل أن يقوم أو يتكلم
 فله ثنياء . وقال أحمد بن حنبل وإسحق : يستثنى ما دام في ذلك الأمر . وقال عطاء : له ذلك
 قدر سلب الناقة الفريزة .

السابعة عشرة — قال ابن العربي : أما ما تعلق به ابن عباس من الآية فلا متعلق له فيها ؛
 لأن الآيتين كانتا متصلتين في علم الله تعالى وفي لوحه ، وإنما تأخر تزويها لحكمة علم الله ذلك

فيها، أما أنه يركب عليها فرع حسن، وهو أن الحالف إذا قال والله لا دخلت الدار، وأنت طالق إن دخلت الدار، وأستغنى في يمينه الأول إن شاء الله في قلبه، وأستغنى في اليمين الثانية في قلبه أيضا ما يصلح للاستثناء الذي يرفع اليمين لمدة أو سبب أو مشيئة أحد، ولم يظهر شيئا من الاستثناء إرهابا على المحلوف [له] ^(١)، فإن ذلك ينفعه ولا ينقذ اليمينان عليه، وهذا في الطلاق ما لم يحضره البيئة، فإن حضرته بيئة لم تقبل منه دعواه الاستثناء، وإنما يكون ذلك نافعا له إذا جاء مستغنيا.

قلت: وجه الاستثناء أن الله تعالى أظهر الآية الأولى وأخفى الثانية، فكذا الحالف إذا حلف إرهابا وأخفى الاستثناء. والله أعلم. قال ابن العربي: وكان أبو الفضل المراءى يقرأ بمدينة السلام، وكانت الكتب تأتي إليه من بلده، فيضعها في صندوق ولا يقرأ منها واحدا عفاة أن يطلع فيها على ما يزعجه ويقطع به عن طلبه، فلما كان بعد خمسة أعوام وقضى غرضا من الطلب وعزم على الرحيل، شذرحله وأبرز كتيبه وأخرج تلك الرسائل، فقرأ فيها ما لوان واحد منها يقرؤه بعد وصوله ما تمكن بعده من تحصيل حرف من العلم، فحمد الله ورحل على دابة ^(٢) فأنشاه وخرج إلى باب الحلبية طريق خراسان، وتسلمه الكرى بالثابة وأقام هو على قائم يتابع منه سفرته، فبينما هو يحاول ذلك معه إذ سمعه يقول لقائى آخر: أما سمعت العالم يقول —
بني الواظ — أن ابن عباس يحوز الاستثناء ولو بعد سنة، لقد أشتغل بذلك بالى منذ سمعته فظلمت فيه متفكرا، ولو كان ذلك صحيحا لما قال الله تعالى لأيوب: «وَحَدِّثْكَ ضِعْفًا فَأَضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْتَسِبْ» وما الذى يمنعه من أن يقول: قل إن شاء الله! فلما سمعه يقول ذلك قال: بلد يكون فيه القاميون بهذا الحظ من العلم وهذه المرتبة أخرج عنه إلى المراجعة؟ لا أصله أبدا، واقتنى أثر الكرى وحلله من الكراه وأقام بها حتى مات.

(١) الزيادة عن ابن العربي. (٢) نسبة إلى المرأة؛ وهي بلدة مشهورة من بلاد أذربيجان.

(٣) مدينة السلام بغداد؛ وقيل: سميت بذلك لأن دجلة يقال لها وادى السلام؛ وقيل: سماها المصور بذلك تخازلا بالسلامة. وتسمى أيضا دارالسلام على التشبيء بالجنة. (معجم البلدان). (٤) القاش: مناع البيت. (٥) الكرى: المستطير. (٦) القامى: ما هنا التلياز. (٧) السفرة: طعام يشده المسافر.

الثامنة عشرة — الاستثناء إنما يرفع اليمين بالله تعالى إذ هي رخصة من الله تعالى، ولا خلاف في هذا . واختلفوا في الاستثناء في اليمين بغير الله؛ فقال الشافعي وأبو حنيفة : الاستثناء يقع في كل يمين كالطلاق والعتاق وغير ذلك كاليمين بالله تعالى — قال أبو عمر : ما أجمعوا عليه فهو الحق، وإنما ورد التوقيف بالاستثناء في اليمين بالله عز وجل لا في غير ذلك .

التاسعة عشرة — قوله تعالى : ﴿ فَكَفَّارَتُهُ ﴾ اختلف العلماء في تقديم الكفارة على الحنث هل تجزئ أم لا ؟ — بعد إجماعهم على أن الحنث قبل الكفارة مباح حسن وهو عندهم أولى — على ثلاثة أقوال : أحدها — يجرى مطلقا وهو مذهب أربعة عشر من الصحابة وجمهور الفقهاء وهو مشهور مذهب مالك . وقال أبو حنيفة وأصحابه : لا يجرى بوجه ، وهي رواية أشهب عن مالك ؛ وجه الجواز ما رواه أبو موسى الأشعري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” وإني والله إن شاء الله لا أحلف على يمين فأرى فيها خيرا منها إلا كفرت عن يميني وأتيت الذي هو خير “ نرجه أبو داود؛ ومن جهة المعنى أن اليمين سبب الكفارة، لقوله تعالى : « ذَلِكَ كَفَّارَةٌ لِّمَا تَكْفُرُ إِذَا حَلَفْتُمْ » فأضاف الكفارة إلى اليمين والمعاني تضاف إلى أسبابها ؛ وأيضا فإن الكفارة بدل عن البر فيجوز تقديمها على الحنث . ووجه المنع ما رواه مسلم عن عدي بن حاتم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ” من حلف على يمين ثم رأى فيها خيرا منها فليأت الذي هو خير “ زاد النسائي ” وليكفر عن يمينه “ ومن جهة المعنى أن الكفارة إنما هي لرفع الإثم ، وما لم يحث لم يكن هناك ما يرفع فلا معنى لفعلها ؛ وكان معنى قوله تعالى : « إِذَا حَلَفْتُمْ » أي إذا حلقتم وحلتكم . وأيضا فإن كل عبادة قُلت قبل وجوبها لم تصح اعتبارا بالصلوات وسائر العبادات . وقال الشافعي : تجزئ بالإطعام والعتق والكسوة ، ولا تجزئ بالصوم ؛ لأن عمل البدن لا يهتّم قبل وقته . ويجزئ في خير ذلك تقديم الكفارة ؛ وهو القول الثالث .

الموفية عشرين — ذكر الله سبحانه في الكفارة الخلال الثلاث نظير فيها، وعقّب عند عدمها بالصيام، وبدأ بالطعام لأنه كان الأفضل في بلاد الججاز لظلة الحاجة إليه وعدم شبعهم،

ولا خلاف في أن كفارة اليمين على التخيير؛ قال ابن العربي: «والذي عندي أنها تكون بحسب الحال؛ فإن علمت محتاجاً فالطعام أفضل؛ لأنك إذا اعتقت لم تدفع حاجتهم وزدت محتاجاً حادى عشر إليهم، وكذلك الكسوة عليه، ولما علم الله الحاجة بدأ بالمقدّم المهم».

الحادية والعشرون — قوله تعالى: ﴿إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ﴾ لا بد عندنا وعند الشافعي من تملك المساكين ما يخرج لهم، ودفعه إليهم حتى يملكوه ويتصرفوا فيه؛ لقوله تعالى: «وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يَطْعَمُ» وفي الحديث «أعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم الجذء السدس»؛ ولأنه أحد نوعي الكفارة فلم يميز فيها إلا التملك؛ أصله الكسوة. وقال أبو حنيفة: لو فداهم وشاهم جاز؛ وهو اختيار ابن المأجشون من علمائنا؛ قال ابن المأجشون: إن التمكن من الطعام إطعام، قال الله تعالى: «وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا» فأبى وجه أطعمه دخل في الآية.

(١١) الثانية والعشرون — قوله تعالى: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ قد تقدم في «البقرة» أن الوسط بمعنى الأعلل والخييار، وهو هنا مترلة بين مترتين ونصفا بين طرفين. ومنه الحديث «خير الأمور أوسطها»، ونرجع ابن ماجة؛ حدثنا محمد بن يحيى، حدثنا عبد الرحمن ابن مهدي، حدثنا سفيان بن عيينة، عن سليمان بن أبي المغيرة، عن سميد بن جبير عن ابن عباس قال: كان الرجل يقوت أهله قوتا فيه سمة وكان الرجل يقوت أهله قوتا فيه شدة؛ فترلت «مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ». وهذا يدل على أن الوسط ما ذكرناه وهو ما كان بين شيئين.

الثالثة والعشرون — الإطعام عند مالك مد لكل واحد من المساكين العشرة؛ إن كان بمدينة التي صلى الله عليه وسلم؛ وبه قال الشافعي وأهل المدينة. قال سليمان بن يسار: أدركت الناس وهم إذا أعطوا في كفارة اليمين أعطوا مدًّا من حنطة بالمد الأصغر، ورأوا ذلك مجزأ عنهم؛ وهو قول عمر وابن عباس وزيد بن ثابت وبه قال مطاء بن أبي رباح. واختلف

إذا كان بغيرها؛ فقال ابن القاسم : يميزه المذ بكل مكان . وقال ابن المواز : أفتى ابن وهب بمصر بمذ ونصف ، وأشهب بمذ وثلث ؛ قال : وإنا مذًا وثلثًا لوسط من عيش الأمصار في الغداء والعشاء . وقال أبو حنيفة : يُخرج من البر نصف صاع ، ومن التمر والشعير صاعًا ؛ حل حديث عبد الله بن ثعلبة بن صبيح عن أبيه قال : قام رسول الله صلى الله عليه وسلم خطيبًا فأمر بصدقة الفطر صاع تمر ، أو صاع شعير من كل رأس ، أو صاع برّين أثنتين . وبه أخذ سفيان وأبو المبارك ، وروى عن عليّ وعمر وأبن عمر وعائشة ، وبه قال سعيد بن المسيّب ، وهو قول عامة فقهاء العراق ؛ لما رواه ابن عباس قال : كُفّر رسول الله صلى الله عليه وسلم بصاع من تمر وأمر الناس بذلك ، فمن لم يجد فنصف صاع من برّ من أوسط ما يطعمون أهليكم^(١) ؛ أخرجه ابن ماجه في سننه .

الرابعة والعشرون — لا يجوز أن يطعم غنيا ولا ذارحم تلزمه فقته ، وإن كان من لا تلزمه فقته فقد قال مالك : لا يسجني أن يطعمه ، ولكن إن فعل وكان فقيرا أجزأه ، فإن أطعم غنيا جاهلا ببناءه ففي « المندوبة » وغير كتاب لا يميز ، وفي « الأسدية » أنه يميز .

الخامسة والعشرون — ويخرج الرجل مما يأكل ؛ قال ابن العربي : وقد زلت هنا جماعة من العلماء فقالوا : إنه إذا كان يأكل الشعير ويأكل الناس البرّ فليخرج مما يأكل الناس ؛ وهذا سهو بين ؛ فإن المكفر إذا لم يستطع في خاصة نفسه إلا الشعير لم يكلف أن يعطى لغيره سواء ؛ وقد قال صلى الله عليه وسلم : « صاعًا من طعام صاعًا من شعير » ففصل ذكرهما ليخرج كل أحد فرضه مما يأكل ؛ وهذا مما لا خفاء فيه .

السادسة والعشرون — قال مالك : إن غدى عشرة مساكين وعشاءهم أجزاء . وقال الشافعي : لا يجوز أن يطعمهم جملة واحدة ؛ لأنهم يختلفون في الأكل ، ولكن يعطى كل مسكين مذًا . وروى عن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه : لا يميز إطعام العشرة وجبة واحدة ؛ يعني غداء دون عشاء ، أو عشاء دون غداء ، حتى يندمهم ويشبههم ؛ قال أبو عمر : وهو قول أئمة الفتوى بالأمصار .

(١) هذه الزيادة ذكرها ابن ماجه في الحديث المتقدم عن ابن عباس ، ولم يذكرها في هذا الحديث .

السابعة والعشرون — قال ابن حبيب : ولا يُجزئ الخبز قفارا ^(١) بل يُعطى معه إدامه زيتا أو كشكشا أو كاشحا أو ما تيسر؛ قال ابن العربي : هذه زيادة ما أراها واجبة أما أنه يستحب له أن يطعم مع الخبز السكر — نعم — والحم ، وأما تعيين الإدام للطعام فلا مسيل إليه ؛ لأن اللفظ لا يتضمنه .

قلت : نزول الآية في الوسط يقتضى الخبز والزيت أو الخل ، وما كان في معناه من الجبن والكشكشا كما قال ابن حبيب . والله أعلم . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” نيم الإدام انخل “ وقال الحسن البصري : إن أطعمهم خبزا ولحما ، أو خبزا وزيتا مرة واحدة في اليوم حتى يشبعوا أجزاء ؛ وهو قول ابن سيرين وجابر بن زيد ومكحول ، وروى ذلك عن أنس ابن مالك .

الثامنة والعشرون — لا يجوز عندنا دفع الكفارة إلى مسكين واحد ، وبه قال الشافعي . وأصحاب أبي حنيفة يعمون صرف الجميع إلى واحد دفعة واحدة ، ويختلفون فيها إذا صرف الجميع في يوم واحد بدفعات مختلفة ؛ فمنهم من أجاز ذلك ، وأنه إذا تمدد الفعل حسن أن يقال في الفعل الثاني لا يمتنع من الذي دُفعت إليه أولا ؛ فإن أتم المسكين يتناوله . وقال آخرون : يجوز دفع ذلك إليه في أيام ، وإن تمدد الأيام يقوم مقام أعداد المساكين . وقال أبو حنيفة : يجوز ذلك ؛ لأن المقصود من الآية التعريف بقدر ما يطعم ، فلو دفع ذلك القدر لواحد أجزاء . ودليلنا نص الله تعالى على العشرة فلا يجوز المدول عنهم ، وأيضا فإن فيه إحياء جماعة من المسلمين وكفائتهم يوما واحدا ، فيفرغون فيه لعبادة الله تبارك وتعالى ولدمائه ، فيغفر للكفر بسبب ذلك . والله أعلم .

التاسعة والعشرون — قوله تعالى : « فَكَفَّارَتُهُ » الضمير على الصناعة النحوية عائد على « ما » ويحتمل في هذا الموضع أن تكون بمعنى الذي ، ويحتمل أن تكون مصدرية . أو يعود على إثم الحنث وإن لم يحمله ذكر صريح لكن المعنى يقتضيه .

(١) خبز قفار : غير مأموم . (٢) الكاخ : نوع من الأدم ؛ صرب .

الموفية ثلاثين — قوله تعالى : «أَهْلِيكُمْ» هو جمع أهل على السلامة . وقرأ جعفر بن محمد بن الصادق «أَهْلِيكُمْ» وهذا جمع مكسر ؛ قال أبو الفتح : أهْلٌ بمنزلة لَيْالٍ واحدها أَهْلَاتٌ وَلَيْلَاتٌ ؛ والعرب تقول : أَهْلٌ وَأَهْلَةٌ . قال الشاعر :
 وَأَهْلَةٌ وَدَّ قَدْ تَبَرَّتُ وَدَّعُهُمْ * وَأَلْبَيْتُهُمْ فِي الْجَهْدِ حَمِيدِي وَأَعْلَى
 يقول : تموضت لودهم ؛ قاله ابن السكيت .

الحادية والثلاثون — قوله تعالى : ﴿ أَوْ كَسَوَتْهُمْ ﴾ قرئ بكسر الكاف وضمها وهما لغتان مثل إَسَوْهَ وَأَسَوْهَ . وقرأ سعيد بن جبير ومحمد بن السَّمِيعُ الْيَمَانِيُّ «أَوْ كَسَوَتْهُمْ» بمعنى كَاسَوْهَ أَهْلُكَ . والكسوة في حق الرجال الثوب الواحد الساتر لجميع الجسد ؛ فأما في حق النساء فأقل ما يميزن فيه الصلاة ، وهو الدرع والخمار ، وهكذا حكم الصغار . قال ابن القاسم في «العتبية» : تُكسَى الصبية كسوة كثيرة ، والصغير كسوة كبير ؛ قياسا على الطعام ، وقال الشافعي وأبو حنيفة والثوري والأوزاعي : أقل ما يقع عليه الاسم وذلك ثوب واحد ؛ وفي رواية أبي الفرج عن مالك ، وبه قال إبراهيم النخعي ومغيرة : ما يستر جميع البدن ؛ بناء على أن الصلاة لا تجزئ في أقل من ذلك . وروى عن سلمان رضي الله عنه أنه قال : نعم الثوب الثُّبَانُ^(١) ؛ استند الطبري . وقال الحكم بن عتيبة تجزئ عمامة ياف بها رأسه ؛ وهو قول الثوري . قال ابن العربي : وما كان أحرم منى على أن يقال إنه لا يميز إلا كسوة تستر عن أدنى الحر والبرء كأن عليه طعاما يشبعه من الجوع فأقول به ، وأما القول بيمتر واحد فلا أدريه ؛ والله يفتح لي ولكم في المعرفة بعونه .

قلت : قد راعى قوم معهود الزى والكسوة المتعارفة ؛ فقال بعضهم : لا يميز الثوب الواحد إلا إذا كان جامعا مما قد يترأى به كالكساء والمَلْحَقَة . وقال أبو حنيفة وأصحابه : الكسوة في كسافة اليمين لكل مسكين ثوب وإزار ، أو رداء أو قبض أو قَبَاءَ أو كساء .

(١) هو أبو الطحان التقي ؛ يقول : رب رداء هو أهل الرد قد تعرضت له ، وبذلك له في ذلك طابق من نائل . (تاج المردس) . (٢) الثبان (بالضم والشد) ؛ مراد بـل صغير مقدار شبر ، يستر المرأة الخلف .

وروى عن أبي موسى الأشعري أنه أمر أن يكسَى عنه ثوبين نوين^(١)؛ وبه قال الحسن وأبن سيرين وهذا معنى ما اختاره ابن العربي . والله أعلم .

الثانية والثلاثون — لا تجزئ القيمة عن الطعام والكسوة ؛ وبه قال الشافعي . وقال أبو حنيفة تجزئ ؛ وهو يقول : تجزئ القيمة في الزكاة فكيف في الكفارة ! قال ابن العربي : ومحمدته إن الغرض من الخلعة ، ورفع الحاجة ؛ فالقيمة تجزئ فيه . قلنا : إن نظرتم إلى سد الخلعة فإن العبادة ؟ [وابن^(٢)] نص القرآن على الأيمان الثلاثة ، والانتقال بالبيان من نوع إلى نوع ؟ !

الثالثة والثلاثون — إذا دفع الكسوة إلى ذي أو عبد لم يميزه . وقال أبو حنيفة : يميزه ؛ لأنه مسكين يتناوله لفظ المسكنة ، ويشتمل عليه عموم الآية . قلنا : هذا يخصه بأن يقول جزء من المال يجب إنجازه للمسكين فلا يجوز دفعه للكافر ؛ أصله الزكاة ؛ وقد اتفقنا على أنه لا يجوز دفعه للمرتد ؛ فكل دليل خص به المرتد فهو دليلنا في الذي . والعبد ليس بمسكين لاستغنائه بنفقة سيده فلا تدفع إليه كالفقير .

الرابعة والثلاثون — قوله تعالى : ﴿ أَوْ تُحْرِرُ رَقَبَةً ﴾ التحرير الإخراج من الرق ؛ ويستعمل في الأمر والمشقات وتعب الدنيا ونحوها . ومنه قول أم مريم : « إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا » أي من شُغوب الدنيا ونحوها . ومن ذلك قول الفرزدق بن غالب :
أبى عُبدانة إنني حررتكم * فوهبتكم لعطية بن جهمال

أي حررتكم من الهباء . وخص الرقبة من الإنسان ، إذ هو العضو الذي يكون فيه النفل والتوق غالباً من الحيوان ، فهو موضع الملك فأضيف التحرير إليها .

الخامسة والثلاثون — لا يجوز عندنا إلا إحتاق رقبة مؤمنة كاملة ليس فيها شرك لغيره ، ولا عتاقة بعضها ، ولا عتق إلى أجل ، ولا كتابة ولا تدبير ، ولا تكون أم ولد ولا من يعق عليه إذا ملكه ، ولا يكون بها من الحرم والزمانة ما يضرها من الأكساب ، سليمة غير معيبة ؛

(١) أي ثوبان لكل مسكين . (٢) الزيادة من ابن العربي .

أو أجلة ؛ فإن كان شيء من ذلك فالأولى به تحنيت نفسه وفعل الكفارة ، ولا يتل باليمين كما ذكرناه في قوله تعالى : « وَلَا تَجْمَلُوا اللَّهَ حُرْثَةً لِأَجْمَانِكُمْ » وقال عليه السلام : « من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليكفر عن يمينه وليفعل الذي هو خير » أي الذي هو أكثر خيرا .

الموقية أربعين — روى مسلم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اليمين على نية المستحلف » قال العلماء : معناه أت من وجبت عليه يمين في حق وجب عليه خلف وهو ينسوي غيره لم تنفعه نيته ، ولا يخرج بها عن إثم تلك اليمين ، وهو معنى قوله في الحديث الآخر : « يمينك على ما يصدقك عليه صاحبك » . وروى « يصدقك به صاحبك » ترجمه مسلم أيضا . قال مالك : من حلف لطالبه في حق له عليه ، وأستثنى في يمينه ، أو حركه لسانه أو شفثه ، أو تكلم به ، لم ينفعه استثناءه ذلك ؛ لأن النية نية المحلوف له ؛ لأن اليمين حق له ، وإنما تقع على حسب ما يستوفيه له الحاكم لا على اختيار الناظر ؛ لأنها مستوفاة منه . هذا تحصيل مذهبه وقوله .

الحادية والأربعون — قوله تعالى : « فَمَنْ لَمْ يَجِدْ » معناه لم يجد في ملكه أحد هذه الثلاثة ؛ من الإطعام أو الكسوة أو عتق الرقبة بإجماع ؛ فإذا عدم هذه الثلاثة الأشياء صام . والعدم يكون بوجهين إما بتغيب المسأل أو عدمه ؛ فالأول أن يكون في بلد غير بلده فإن وجد من يسلفه لم يخرجه الصوم ، وإن لم يجد من يسلفه فقد اختلف فيه ؛ فقيل : ينتظر إلى بلده ؛ قال ابن العربي : وذلك لا يلزمه بل يكفر بالصيام ؛ لأن الوجوب قد تقرر في الذمة [والشرط من] (١) عدمه قد تحقق فلا وجه لتأخير الأمر ؛ فليكفر مكانه لمجزه عن الأنواع الثلاثة ؛ لقوله تعالى : « فَمَنْ لَمْ يَجِدْ » . وقيل : من لم يكن له فضل عن رأس ماله الذي يعيش به فهو الذي لم يجد . وقيل : هو من لم يكن له إلا قوت يومه وليته ، وليس عنده فضل يطعمه ؛ وبه قال الشافعي وأخذه الطبري ، وهو مذهب مالك وأصحابه . وروى عن ابن القاسم أن من تفضل عنه نفقة يومه فإنه لا يصوم ؛ قال ابن القاسم في كتاب ابن مزين : إنه إن كان للثلاث

(١) الزيادة عن ابن العربي .

فضل عن قُوت يومه أطمح ألا أن يخاف الجوع، أو يكون في بلد لا يُطفّف عليه فيه . وقال أبو حنيفة : إذا لم يكن عنده نصاب فهو غير واجد . وقال أحمد وإسحق : إذا كان عنده قُوت يوم وليلة أطمح ما فضل عنه . وقال أبو عبيد : إذا كان عنده قُوت يومه وليته وعياله وكسوة تكون لكفايتهم ، ثم يكون بعد ذلك مالكا لفسد الكفارة فهو عندنا واجد . قال ابن المنذر : قول أبي عبيد حسن .

الثانية والأربعون — قوله تعالى : ﴿ قَصِيَامٌ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ﴾ قرأها ابن مسعود "متابعات" فيقيد بها المطلق؛ وبه قال أبو حنيفة والثوري، وهو أحد قولي الشافعي واختاره المؤني قياسا على الصوم في كفارة الظهار، واعتبارا بقراءة عبد الله . وقال مالك والشافعي في قوله الآخر : يميزه التفريق؛ لأن التابع صفة لا تجب إلا بنص أو قياس على منصوص وقد عُدما .

الثالثة والأربعون — من أفطر في يوم من أيام الصيام ناسيا فقال مالك : عليه القضاء ؛ وقال الشافعي : لا قضاء عليه ؛ هل ما تقدم بيانه في الصيام في "البقرة" ^(١) .

الرابعة والأربعون — هذه الكفارة التي نص الله عليها لازمة للمسلم باعفاق . واختلفوا فيما يجب منها على العبد إذا حنث ؛ فكان سفيان الثوري والشافعي وأصحاب الرأي يقولون : ليس عليه إلا الصوم، لا يميزه غير ذلك ؛ واختلف فيه قول مالك، لحكى عنه ابن نافع أنه قال : لا يكفر العبد بالعتق ؛ لأنه لا يكون له الولاء ، ولكن يكفر بالصدقة إن أذن له سيده ؛ وأصوب ذلك أن يصوم .

وحكى ابن القاسم عنه أن قال : إن أطمح أو كسا بإذن السيد فما هو باليمن ، وفي قلبي منه شيء .

الخامسة والأربعون — قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ كَفَّارَةٌ لِّإِيمَانِكَ ﴾ أى تغذية إيمانكم ؛ وكفرت الشيء غطيته وسترته وقد تقدم . ولا خلاف أن هذه الكفارة في اليمين بالله تعالى ، وقد ذهب بعض التابعين إلى أن كفارة اليمين فعل الخير الذي حلف على تركه . وترجم ابن ماجه في سننه

(١) راجع ج ٢ ص ٣٢٢ ، وما بعدها طبة ثانية .

« من قال كَفَّارَتُهَا تَرَكُهَا » حدثنا علي بن محمد حدثنا عبد الله بن مُبَرِّك عن حارثة بن أبي الرجال عن عُمَرَ عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من حلف في قطعة رِجَم أو بما لا يصلح فِعْرُهُ إِلَّا يَتَمَّ عَلَى ذَلِكَ » وَأَسْتَدَّ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليتركها فَإِنَّ تَرَكَهَا كَفَّارَتُهَا » .

قلت : ويُضَدُّ هذا بقصة الصديق رضى الله عنه حين حلف ألا يَطْعَمَ الطعام ، وحلفت أمرأته ألا تَطْعَمه حتى يَطْعَمه ، وحلف الضيف — أو الأضياف — ألا يَطْعَمه أولا يَطْعَموه حتى يَطْعَمه ، فقال أبو بكر : كان هذا من الشيطان ؛ فلما بالطعام فاكل وأكلوا خربجه البخارى ، وزاد مسلم قال : فلما أصبح غدا جل النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال يا رسول الله برؤا وحشيت قال : فأخبره ، قال : « بل أنت أبرهم وأخيرهم » قال : ولم تبلغنى كفارة .

السادسة والأربعون — واختلفوا في كفارة غير اليمين بالله ، فقال مالك : من حلف بصدقة ماله أخرج ثلثه . وقال الشافى : عليه كفارة يمين ، وبه قال إسحق وأبو ثور ، وروى عن عمرو وأشعث رضى الله عنهما . وقال الشعبي ومطاء وطائوس : لا شيء عليه . وأما اليمين بالمشى إلى مكة فعليه أن يقبى به عند مالك وأبى حنيفة . وتجزئه كفارة يمين عند الشافى وأحمد بن حنبل وأبى ثور . وقال ابن المسيب والقاسم بن محمد : لا شيء عليه ؛ قال ابن عبد البر : أكثر أهل العلم بالمدينة وغيرها يوجبون في اليمين بالمشى إلى مكة كفارة مثل كفارة اليمين بالله من وجل ؛ وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين وجمهور فقهاء المسابيين . وقد أفتى به أبو القاسم ابنته عبد الصمد ، وذكر له أنه قول الليث بن سعد . والمشهور عن ابن القاسم أنه لا كفارة عنده في المشى إلى مكة إلا بالمشى لمن قدر عليه ؛ وهو قول مالك . وأما الحالف بالمتق فعليه عتق من حلف عليه بتمتة في قول مالك والشافى وغيرهما . وروى

(١) ظاهره أنه البر شرط فلا حاجة منه إلى كفارة أخرى ، لكن الأحاديث المشهورة تدل على وجوب الكفارة ؛ فالحديث إن صح يحمل على أنه بمنزلة البر في كونه مطلوا خيرا . (هامش ابن ماجة) .

عن ابن عمر وابن عباس وعائشة أنه يكفر كفارة بين ولا يلزمه العتق — وقال عطاء : يتصدق بشيء . قال المهدي : وأجمع من يعتمد على قوله من العلماء على أن الطلاق لازم لمن حلف به وحديث .

السابعة والأربعون — قوله تعالى : ﴿ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ ﴾ أي بالبدار إلى ما لزمكم من الكفارة إذا حنتم . وقيل : أي بترك الحلف ، فإنكم إذا لم تحفظوا لم تتوجه عليكم هذه التكليفات . ﴿ تَعْلَمُ تَشْكُرُونَ ﴾ تقدم معنى « الشكر » و « لعل » في « البقرة » والحمد لله .

قوله تعالى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا اتَّخَعْتُمُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَأَجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٧٠﴾ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي أَنْتَحُمِرُ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴿١٧١﴾ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَحْذَرُوا فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَبُوا إِنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴿١٧٢﴾

فيه سبع عشرة مسألة :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ خطاب لجميع المؤمنين بترك هذه الأشياء ؛ إذ كانت شهوات ومادات تلهسوا بها في الجاهلية وضلّت على النفوس ، فكانت نقيضاً لها في نفوس كثير من المؤمنين . قال ابن عطية : ومن هذا القليل هو الرجز بالطير ، وأخذ الغال في الكتب ونحوه مما يصنعه الناس اليوم . وأما الخمر فكانت لم تحرم بعد ، وإنما نزل تحريمها في سنة ثلاث بعد وقعة أحد ، وكانت وقعة أحد في شوال سنة ثلاث من الهجرة .

(١) راجع ج ١ ص ٢٢٦ وما بعدها في « لعل » وص ٢٩٧ وما بعدها في « الشكر » طبع ثانية أرفأفة .

(٢) نقيض .

وتقدم أشتقاقها^(١) . وأما « الميسر » فقد مضى في « البقرة »^(٢) القول فيه . وأما الأَنْصَابُ فقيل : هي الأَصْنَامُ ، وقيل : هي التَّزْدِ والشَّطْرُجُ ؛ ويأتى بيانها في سورة « يونس » عند قوله تعالى : « فَإِذَا بَدَأَ الْحَقُّ إِلَّا الضَّلَالُ »^(٣) . وأما الأَزْلَامُ فهي القِداحُ ؛ وقد مضى في أقل السورة القول فيها . ويقال : كانت في البيت عند سدنة البيت وخُدام الأَصْنَامِ ؛ يأتى الرجل إذا أراد حاجة فيقبض منها شيئا ؛ فإن كان عليه أمرنى ربى نخرج إلى حاجته مل ما أحب ، أو كره .

الثانية — تحريم الخمر كان بتدرج ونازل كثيرة ؛ فلهم كانوا مولعين بشربها ، وأول ما نزل في شأنها « يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ » أى في تجارتهم ؛ فلما نزلت هذه الآية تركها بعض الناس وقالوا : لا حاجة لنا فيها فيه إثم كبير ، ولم يتركها بعض الناس وقالوا : نأخذ منفعتها وتركنا هذه الآية « لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى » فتركها بعض الناس وقالوا : لا حاجة لنا فيها يشغلنا عن الصلاة ، وشربها بعض الناس في غير أوقات الصلاة حتى نزلت « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ » — الآية — فصارت حراما عليهم حتى صار يقول بعضهم : ما حرم الله شيئا أشد من الخمر . وقال أبو ميسرة : نزلت بسبب عمر بن الخطاب ؛ فإنه ذكر للنبي صلى الله عليه وسلم عيوب الخمر ، وما يزل بالناس من أجلها ، ودعا الله في تحريمها وقال : أَلْهَمَ بَيْنَ لَنَا فِي الْخَمْرِ بَيَانًا شَافِيًا فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَاتُ ، فقال عمر : آتَيْنَا آتَيْنَا . وقد مضى في « البقرة » و « النساء »^(٤) . وروى أبو داود عن ابن عباس قال : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى » و « يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ » نسختها التي في المائة « إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ » وفي صحيح مسلم عن سعد بن أبي وقاص أنه قال : نزلت في آيات من القرآن ؛ وفيه قال : وأُتيت على نفر من الأنصار ؛ فقالوا : تَعَالَ نُطْعِمَكَ وَنُسْقِيكَ نَحْمَاءَ

(١) راجع ج ٣ ص ٥١ طبة أول أو ثانية .
 (٢) راجع ج ٣ ص ٥٢ طبة أول أو ثانية .
 (٣) المسئلة السادسة في آية ٣٢ .
 (٤) راجع ج ٣ ص ٥٢ طبة أول أو ثانية .
 (٥) راجع ج ٥ ص ٢٠٠ طبة أول أو ثانية .

وذلك قبل أن تُحرم الخمر؛ قال : فأتيتهم في حَشٍّ — والحشُّ البستان — فإذا رأس جَزُور مشوى^(١) [عندهم] وِزْقٌ من نحر؛ قال : فاكلتُ وشربتُ معهم ؛ قال : فذكرتُ الأنصار والمهاجرين عندهم فقلت : المهاجرون خير من الأنصار ؛ قال : فأخذ رجل ليحبي جمل فضر بني به فجرح بأفئ — وفي رواية ففزره وكان أنف سعد مغزورا — فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته ؛ فأنزل الله تعالى في — — يعني نفسه شأن الخمر — « إِنَّمَا اتَّخَذُ الْمُكْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَأَجْتَنِبُوهُ » .

الثالثة — هذه الأحاديث تدل على أن شرب الخمر كان إذ ذاك مباحا معمولا به معروفا عندهم بحيث لا يُنكر ولا يُفهر؛ وأن النبي صلى الله عليه وسلم أقر عليه ؛ وهذا ما لا خلاف فيه ؛ يدل عليه آية النساء « لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى » على ما تقدم . وهل كان يباح لهم شرب القدر الذي يُسكر ؟ حديث حمزة ظاهر فيه حين يقر خواصر ناقي على رضى الله عنهما وجب استئتما ؛ فأخبر على بذلك النبي صلى الله عليه وسلم ، فجاء إلى حمزة فصدر من حمزة للنبي صلى الله عليه وسلم من القول الجافى المخالف لما يجب عليه من احترام النبي صلى الله عليه وسلم وتوقيره وتزيره ، ما يدل على أن حمزة كان قد ذهب عقله بما يُسكر ؛ ولذلك قال الراوى : فعرف رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يميل ؛ ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يُنكر على حمزة ولا عقفه ، لافى حال سكره ولا بعد ذلك ، بل رجع كما قال حمزة وهل أتم إلا عيinde لأبى على عقبيه القهقرى وخرج عنه . وهذا خلاف ما قاله الأصوليون وحكوه فإنهم قالوا : إن السكر حرام في كل شريعة ؛ لأن الشرائع مصالغ العباد لامفاسدهم ، وأصل المصالح العقل ، كما أن أصل المفاسد ذهابه ، فيجب المنع من كل ما يذهب أو يشوشه ، إلا أنه يحتمل حديث حمزة أنه لم يقصد بشربه السكر لكنه أسرع فيه فظله . والله أعلم .

الرابعة — قوله تعالى : ﴿ رِجْسٌ ﴾ قال ابن عباس في هذه الآية : « رِجْسٌ » محظوظ وقد يقال للثمن والعنزة والأقدار رِجْسٌ . والرجز بالزاي العذاب لاغير ، والركس العنزة

لا خير . والرَّجْسُ يقال للأمرين . ومعنى ((مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ)) أى بعمله عليه وتريته .
وقيل : هو الذى كان عَمَلُ مبادئ هذه الأمور بنفسه حتى أقنذى به فيها .

الخامسة - قوله تعالى : ((فَأَتَيْنَاهُ)) يريد أبعدوه وأجملوه ناحية ؛ فأمر الله تعالى
باجتناب هذه الأمور، وأقرنت بصيغة الأمر مع نصوص الأحاديث وإجماع الأمة ، فحصل
الاجتناب في جهة التحريم ؛ فهذا حرمت الخمر . ولا خلاف بين علماء المسلمين أن سورة
"المائدة" نزلت بتحريم الخمر، وهى مدنية من أنعم ما نزل، وورد التحريم في الميتة والدم ولحم
الخنزير في قوله تعالى : « قُلْ لَا أَجِدُهُ وَفِيهَا مِنَ الْآيِ خَبْرًا ، وَفِي الْخَمْرِ تَبْهَاتٌ وَزَجْرًا ، وَهُوَ أَقْوَى
التَّحْرِيمِ وَأَوْكَدُهُ . روى ابن عباس قال : لما نزل تحريم الخمر، مشى أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم بعضهم إلى بعض ، وقالوا حرِّت الخمر، وجعلت عدلاً للشُّرك ؛ يعنى أنه
قرنها بالذبح لأنصاب وذلك شُرْكُهُ . ثم خلق ((تَلَكُمُ تَفْلِحُونَ)) فعلق الفلاح بالأمر، وذلك
يدل على تأكيد الوجوب . والله أعلم .

السادسة - فهم الجمهور من تحريم الخمر ، واستغيات الشرع لها ، وإطلاق الرِّجْس
عليها ، والأمر باجتنابها ، الحكم بفحاشتها . وخالفهم في ذلك ربيعة والليث بن سعد والمزني
صاحب الشافعي ، وبعض المتأخرين من البغداديين والقرويين فرأوا أنها طاهرة ، وأن المحرم
إنما هو شربها . وقد استدل سعيد بن الحداد القروى على طهارتها بسفكها في طرق المدينة ؛
قال : ولو كانت نجسة لما فعل ذلك الصماعة رضوان الله عليهم ، ولتهى رسول الله صلى الله
عليه وسلم عنه كما نهى عن التخل في الطرق . والجواب ؛ أن الصماعة فعلت ذلك ؛
لأنه لم يكن لهم شرب ولا آبار يرقونها فيها ، إذ الغالب من أحوالهم أنهم لم يكن لهم كُفٌّ
في بيوتهم . وقالت عائشة رضى الله عنها إنهم كانوا يتخذون من اتخاذا الكُفِّ في البيوت ،
ونقلها إلى خارج المدينة فيه كلفة ومشقة ، ويلزم منه تأخير ما وجب على الفور . وأيضا فإنه
يمكن التحرز منها ؛ فإن طرق المدينة كانت واسعة ، ولم تكن الخمر من الكثرة بحيث تصير نهرا

(١) عدل : مثل وتظير .

(٢) السرب : حفرة تحت الأرض .

بمع الطريق كلها، بل إنما جرت في مواضع يسيرة يمكن التحرز عنها — هذا — مع ما يحصل في ذلك من فائدة شهرة إراقتها في طريق المدينة، ليشجع العمل على مقتضى تحريمها من إلتافها، وأنه لا ينتفع بها، ويتابع الناس ويتوافقوا على ذلك. والله أعلم. فإن قيل: التَّجَنُّسُ حكم شرعي ولا نص فيه، ولا يلزم من كون الشيء محترماً أن يكون نجساً؛ فكيف من محرم في الشرع ليس بنجس؟ قلنا: قوله تعالى: «رَجَسَ» يدل على نجاستها؛ فإن التَّجَنُّسَ في اللسان النجاسة، ثم لو أكرمنا ألا نحكم بحكم إلا حتى نجد فيه نصاً لمعطت الشريعة؛ فإن النصوص فيها قليلة؛ فأى نص يوجد على تعقب البول والمِزَّةِ والتم والمِيتة وفير ذلك؟! وإنما هي الظواهر والعمومات والأقيسة. وسأيت في سورة «الحج» ما يوضح هذا المعنى إن شاء الله.

السابعة — قوله: «فَأَجْتَبَاهُ» يقتضي الاجتناب المطلق الذي لا ينتفع معه بشيء بوجه من الوجوه؛ لا بشرب ولا بيع ولا تحليل ولا مداواة ولا غير ذلك. وعلى هذا تدل الأحاديث الواردة في الباب. روى مسلم عن ابن عباس أن رجلاً أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم رأوية^(١) نحر، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: «هل طابت إن الله حرّمها» قال لا؛ قال: «فسأّر رجلاً فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: «بسم سَأَرْتَهُ» قال: أمرته ببيعها؛ فقال: «إن الذي حرّم شربها حرّم بيعها» قال: ففتع المزادة حتى ذهب ما فيها؛ فهذا حديث يدل على ما ذكرناه؛ إذ لو كان فيها منفعة من المنافع الجائرة لبيّنه رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ كما قال في الشاة الميتة: «فَهَلَّا أَخَذْتُمْ إِهَابَهَا فَنَدْبْتُمُوهُ فَأَنْتَفَعْتُمْ بِهِ» الحديث.

الثامنة — أجمع المسلمون على تحريم بيع الخمر والدم، وفي ذلك دليل على تحريم بيع العِدَرَاتِ وسائر النجاسات وما لا يحل أكله؛ ولذلك — والله أعلم — كره مالك بيع زيل الدواب، وخص فيه ابن القاسم لما فيه من المنفعة؛ والقياس ما قاله مالك، وهو مذهب الشافعي، وهذا الحديث شاهد بصحة ذلك.

(١) المسئلة الثالثة من تفسير آية ٣٠. (١) الراوية: الهرة التي فيها الخمر، سماها مرة راوية

ومرة بمزادة وما معنى. وربما قالوا مزاد بغير (ها) كما وقع في بعض النسخ.

التاسعة — ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الخمر لا يجوز تحليلها لأحد، ولو جاز تحليلها ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليدع الرجل أن يفتح المزادة حتى يذهب ما فيها؛ لأن الخمر مال وقد نهى عن إضاعة المال، ولا يقول أحد فيمن أراق خمرًا على مسلم أنه أنلف له مالا. وقد أراق عثمان بن أبي العاصي خمرًا ليعيم، واستؤذن صلى الله عليه وسلم في تحليلها فقال: "لا" ونهى عن ذلك؛ ذهب إلى هذا طائفة من العلماء من أهل الحديث والرأي وإليه مال مئضون بن سعيد. وقال آترونها: لا بأس بتحليل الخمر ولا بأس بكل ما تخلل منها بما جله آدمي^(١) أو غيرها؛ وهو قول الثوري والأوزاعي والليث بن سعد والكوفيين. وقال أبو حنيفة: إن طرّح فيها المسك والملح فصارت مربّى وتحولت عن حال الخمر جاز. وخالفه محمد بن الحسن في المربّى وقال: لا تجلّج الخمر بغير نحو يلها إلى الخلل وحده. قال أبو عمر: أحتج العراقيون في تحليل الخمر بأبي الدرداء؛ وهو يروى عن أبي إدريس الخولاني عن أبي الدرداء من وجه ليس بالقوى أنه كان يأكل المربّى منه، ويقول: دبغته الشمس والملح. وخالفه عمر بن الخطاب وعثمان بن أبي العاصي في تحليل الخمر؛ وليس في رأى أحد حجة مع السنة. وبالله التوفيق. وقد يستدل أن يكون المنع من تحليلها كان في بدء الإسلام عند نزول تحريمها؛ لئلا يستدام حبسها لقرب المهدي بشرها، إرادة لقطع العادة في ذلك. وإذا كان كذلك لم يكن في النهي عن تحليلها حينئذ، والأمر بإزالتها ما يمنع من أكلها إذا خلّت. وروى أشهب عن مالك قال: إذا خلل النصراني خمرًا فلا بأس بأكله، وكذلك إن خلّها مسلم واستغفر الله؛ وهذه الرواية ذكرها ابن عبد الحكم في كتابه. والصحيح ما قاله مالك في رواية ابن القاسم وابن وهب أنه لا يحل لمسلم أن يخالج الخمر حتى يجعلها خلًا ولا يبيها، ولكن يُبريقها.

العاشرة — لم يختلف قول مالك وأصحابه أن الخمر إذا تخللت بذاتها أن أكل ذلك الخمر حلال. وهو قول عمر بن الخطاب وقبيصة وابن شهاب وربيعة وأحد قولي الشافعي، وهو تحصيل مذهبه عند أكثر أصحابه.

(١) أي بممارسة آدمي وعمله.

الحادية عشرة - ذكر ابن خزيمة أنهما ثلثان، وزعم إلى ذلك بأنه يمكن أن يزال بها النقص، ويطلق بها حريق، وهذا قل لا يعرف لملك بل يخرج هذا على قول من يرى أنها طاهرة، ولو جاز ملكها لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بإزالتها. وأيضا فإن الملك نوع نفع وقد بطل بإزالتها. والحمد لله.

الثانية عشرة - هذه الآية تدل على تحريم اللعب بالنرد والشطرنج قارا أو غير قارا؛ لأن الله تعالى لما حرم الخمر أخبر بالمعنى الذي فيها فقال: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْمِرُ^(١) الْآيَةُ». ثم قال: «إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ» الآية. فكل حيو دعا قليله إلى كثير، وأوقع العداوة والبغضاء بين العاكفين عليه، وصد عن ذكر الله وعن الصلاة فهو كشرب الخمر، وأوجب أن يكون حراما مثله. فإن قيل: إن شرب الخمر يورث السكر فلا يقدر معه على الصلاة وليس في اللعب بالنرد والشطرنج هذا المعنى؛ قيل له: قد جمع الله تعالى بين الخمر والميسر في التحريم، ووصفهما جميعا بأنهما يوقعان العداوة والبغضاء بين الناس، ويصدان عن ذكر الله وعن الصلاة، ومعلوم أن الخمر إن أسكرت فالميسر لا يسكر، ثم لم يكن عند الله اقترافهما في ذلك يمنع من التسوية بينهما في التحريم لأجل ما اشتركا فيه من المعاني. وأيضا فإن قليل الخمر لا يسكر كما أن اللعب بالنرد والشطرنج لا يسكر ثم كان حراما مثل الكثير، فلا ينكر أن يكون اللعب بالنرد والشطرنج حراما مثل الخمر وإن كان لا يسكر. وأيضا فإن ابتداء اللعب يورث التفلة، فتقوم تلك التفلة المستولية على القلب مكان السكر، فإن كانت الخمر إنما حرمت لأنها تسكر فتصبه بالإسكار عن الصلاة، فليحرم اللعب بالنرد والشطرنج لأنه يغفل ويلهى فيصتد بذلك عن الصلاة. والله أعلم.

الثالثة عشرة - مذهب الراوية يدل على أنه كان لم يبلغه النسخ، وكان متمسكا بالإباحة المتقدمة، فكان ذلك دليلا على أن الحكم لا يرتفع بوجود النسخ - كما يقوله بعض الأصوليين - بل يبلوغه كما دل عليه هذا الحديث، وهو الصحيح؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يؤخره،

(١) هكذا بالأصل، وله حديث مذهب الراوية... الخ.

يل بين له الحكم ، ولأنه خاطب بالعمل بالأول بحيث لو تركه عصي بلا خلاف ، وإن كان الناسخ قد حصل في الوجود ، وذلك كما وقع لأهل قباء ^(١) ، إذ كانوا يصلّون إلى بيت المقدس إلى أن أتاهم الآتي فأخبرهم بالناسخ ، فقالوا نحو الكعبة . وقد تقدّم في سورة « البقرة » والحمد لله ، وتقدّم فيها ذكر النحر وأشتقاقها والميسر . وقد مضى في صدر هذه السورة القول في الأنصاب ^(٢) والأزلام ، والحمد لله .

الرابعة عشرة — قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْغَمْرِ وَالْمَيْسِرِ ﴾ الآية . أعلم الله تعالى عباده أن الشيطان إنما يريد أن يوقع العداوة بيننا بسبب الخسر وبغيره ، فخذرنا منها ، ونهانا عنها . روى أن قبيلتين من الأنصار شربوا الخمر وانتشوا ، فبست بعضهم ببعض ، فلما سمّحوا رأى بعضهم في وجه بعض آثار ما فعلوا ، وكانوا أخوة ليس في قلوبهم ضغائن ، فجعل بعضهم يقول : لو كان أخى بي رحماً ما فعل بي هذا ، فحدث بينهم الضغائن ، فأنزل الله « إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ » الآية .

الخامسة عشرة — قوله تعالى : ﴿ وَيَصُدُّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ ﴾ يقول : إذا سكرتم لم تذكروا الله ولم تصلّوا ، وإن صليتم خلط عليكم كما فعل بعل ، وروى بعبد الرحمن كما تقدّم في « النساء » . وقال عبيد الله بن عمر : سئل الناسم بن محمد عن الشُّعْرُبِجِ أهى ميسر وعن الترد أهو ميسر فقال : كل ما صد عن ذكر الله وعن الصلاة فهو ميسر . قال أبو عبيد : فأول قول الله تعالى : « وَيَصُدُّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ » .

السادسة عشرة — قوله تعالى : ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ مُتَّقُونَ ﴾ لما علم عمر رضي الله عنه أن هذا وعيد شديد زائد على معنى آتوها قال : آتينا . وأمر النبي صلى الله عليه وسلم مناديه أن ينادى في مسكك المدينة ، ألا إن الخمر قد حُرِّمت ، فكسرت الدنان ، وأرقيت الخمر حتى جرت في مسكك المدينة .

(١) قباء قرية على ميلين من المدينة . (٢) راجع ج ٢ ص ١٤٨ وما بعدها طبع ثانية .

(٣) راجع ج ٣ ص ٥١ ٥٢ ٥٣ وما بعدها طبع أول أو ثانية .

(٤) راجع ص ٥٧ وما بعدها من هذا الجزء . (٥) راجع ج ٥ ص ٢٠٠ طبع أول أو ثانية .

السابعة عشرة — قوله تعالى : ﴿ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَحْذَرُوا ﴾ تأكيد للتحريم ، وتشديد في الوعيد ، وأمثال للأمر ، وكف عن المنهى عنه ، وحسن عطف ﴿ وَأَطِيعُوا اللَّهَ ﴾ لما كان في الكلام المتقدم معنى أتوها . وكرر « وَأَطِيعُوا » في ذكر الرسول تأكيداً ، ثم حذر في مخالفة الأمر ، وتوعد من تولى بصداب الآخرة فقال : ﴿ فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَىْ خَالَفْتُمْ ﴾ فَلَمَّا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ في تحريم ما أمر بتجريمه وعلى المرسل أن يعاقب أو يثيب بحسب ما يحصى أو يطلع .

قوله تعالى : لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وَءَامَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وَأَحْسَنُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴿٢٢﴾

فيه تسع مسائل :

الأولى — قال ابن عباس والبراء بن عازب وأنس بن مالك إنه لما نزل تحريم الخمر قال قوم من الصحابة : كيف بمن مات منا وهو يشربها ويأكل الميسر؟ — ونحو هذا — فنزلت الآية . روى البخاري عن أنس قال : كنت ساقى القوم في منزل أبي طلحة فتنزل تحريم الخمر ، فأمر متادياً ينادي ، فقال أبو طلحة : أخرج فانظر ما هذا الصوت ! قال : نخرجت فقلت : هذا متاد ينادي ألا إن الخمر قد حُرِّمت ؟ فقال : أذهب فأهريقها — وكان الخمر من الفضيج — قال : بغرت في سبك المدينة ؟ فقال بعض القوم : قُتِلَ قوم وهى في بطونهم فانزل الله عز وجل : ﴿ لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا ﴾ الآية .

الثانية — هذه الآية وهذا الحديث نظير سؤالهم عن مات إلى القبلة الأولى فنزلت « وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ » . ومن فعل ما أبجح له حتى مات على فعله لم يكن له ولا عليه

(١) أى النبي صلى الله عليه وسلم .

(٢) الفضيج : شراب يثقل من البسر المفضوخ وحده من غير أن تسم النار ، والمفضوخ هو المشدوخ .

شيء؛ لا إثم ولا مؤاخنة ولا ذم ولا أجر ولا مدح؛ لأن المباح مستوى الطرفين بالنسبة إلى الشرع؛ وعلى هذا لما كان ينبغي أن يخشع ولا يُسال عن حال من مات والخمر في بطنه وقت إباحتها فلما أن يكون ذلك القائل غفل عن دليل الإباحة فلم يخطئه ، أو يكون لثمة خوفه من الله تعالى ، وشفقته على إخوته المؤمنين تؤمّم مؤاخنة ومعاقبة لأجل شرب الخمر المتتقم ؛ فرفع الله ذلك التوهم بقوله : «لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا كَتَبُوا» الآية .

الثالثة — هذا الحديث في نزول الآية فيه دليل واضح على أن نبيذ التمر إذا أسكر نحره وهو نص لا يجوز الاعتراض عليه؛ لأن الصحابة هم أهل اللسان، وقد عقلوا أن شربهم ذلك نحر إذا لم يكن لهم شراب ذلك الوقت بالمدينة فيه؛ وقد قال الحكمي :

لَنَا نَحْرٌ وَلَيْسَتْ نَحْرُ كَرْمٍ • وَلَكِنْ مِنْ تَسَاجِجِ الْبَاسِقَاتِ
كَرَامٌ فِي السَّيَاهِ ذَهَبٌ طَوَلَا • وَفَاتِ مِمَّارِهَا أَيْدِي الْجَنَاحَةِ

ومن الدليل الواضح على ذلك ما رواه النسائي؛ أخبرنا القاسم بن زكريا، أخبرنا عبيد الله عن شيان عن الأعمش عن محارب بن دثار عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "الزبيب والتمر هو الخمر" ، وثبت بالنقل الصحيح أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه — وحسبك به علما باللسان والشرع — خطب على منبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا أيها الناس؛ ألا إنه قد نزل تحريم الخمر يوم نزل، وهي من خمسة : من العنب والتمر والعسل والحنطة والشعيرة؛ والخمر ما خمر العقل . وهذا أين ما يكون في معنى الخمر؛ يخطب به عمر بالمدينة على المنبر بحضور جماعة الصحابة ، وهم أهل اللسان ولم يفهموا من الخمر إلا ما ذكرناه . وإذا ثبت هذا بطل مذهب أبي حنيفة والكوفيين القائلين بأن الخمر لا تكون إلا من العنب ، وما كان من غيره لا يسمى نحرًا ولا يتناول له اسم الخمر، وإنما يسمى نبيذاً؛ وقال الشاعر :

زَكَتُ النَّبِيذُ لِأَهْلِ النَّبِيذِ • وَصِرْتُ حَلِيفًا لِمَنْ مَابَهُ
شَرَابٌ يَدْفُسُ عِرْضَ الْفَتَى • وَيَقْتَحُ لِلشَّرِّ أَبْوَابَهُ

الرابعة — قال الإمام أبو عبد الله المزاري: ذهب جمهور العلماء من السلف وغيرهم إلى أن كل ما يسكر نوعه حرم شربه، قليلا كان أو كثيرا، يذم، كان أو مطبوخا، ولا فرق بين المستخرج من العنب أو غيره، وأن من شرب شيئا من ذلك حُدِّ، فأما المستخرج من العنب المسكر^١ فهو الذي انعقد الإجماع على تحريم قليله وكثيره ولو قطعة منه. وأما ما عدا ذلك فالجمهور على تحريمه. وخالف الكوفيون في القليل بما عدا ما ذكر، وهو الذي لا يبلغ الإسكار، وفي المطبوخ المستخرج من العنب؛ فذهب قوم من أهل البصرة إلى قصر التحريم على عصير العنب، وقيح الزبيب^٢، فأما المطبوخ منهما^٣ والي^٤، والمطبوخ بما سواهما خلال ما لم يقع الإسكار. وذهب أبو حنيفة إلى قصر التحريم على المعتصر من ثمرات النخيل والأعشاب على تفصيل؛ فبعض أن سلافة العنب يحرم قليلها وكثيرها إلا أن تطبخ حتى ينقص ثلثاها، وأما قبيح الزبيب والتمر فيعمل مطبوخهما وإن مسته النار مساً قليلا من غير اعتبار بمقدار، وأما الي^٥ منه فخرام، ولكنه مع تحريمه إياه لا يوجب الحد فيه؛ وهذا كله ما لم يقع الإسكار، فإن وقع الإسكار استوى الجميع. قال شيخنا الفقيه الإمام أبو العباس رضى الله عنه: العجب من المخالفين في هذه المسئلة؛ فإنهم قالوا: إن القليل من الخمر المعتصر من العنب حرام كثيره، وهو مجمع عليه؛ فإذا قيل لهم: فلم حرم القليل من الخمر وليس مذهبا للعقل فلا بد أن يقال: لأنه داعية إلى الكثير، أو للتميد؛ فيلنشد يقال لهم: كل ما قدرتموه في قليل الخمر هو بينه موجود في قليل التبيذ فيحرم أيضا، إذ لا فارق بينهما إلا مجرد الاسم إذا سلم ذلك. وهذا القياس هو أرفع أنواع القياس؛ لأن الفرع فيه مساوٍ لأصل في جميع أوصافه؛ وهذا كما يقوله في قياس الأمة على العبد في سرية العتق. ثم العجب من أبي حنيفة وأصحابه رحمهم الله! فإنهم يتوغلون في القياس ويرجعونه على أخبار الأحاد، ومع ذلك فقد تركوا هذا القياس الجلي المعضود بالكاتب والسنة وإجماع صدور الأمة، لأحاديث لا يصح شيء منها على ما قد بين^٦ عليها المحدثون في كتبهم، وليس في الصحاح شيء منها. وسيأتى في سورة «النحل»^(١) تمام هذه المسئلة إن شاء الله تعالى.

الخامسة — قوله تعالى : ﴿ طَيِّمُوا ﴾ أصل هذه اللفظة في الأكل ؛ يقال : طَيِّمَ الطعامَ وشَرِبَ الشرابَ ، لكن قد تجاوز في ذلك فيقال : لم أطعم خُبْزاً ولا ماء ولا نوماً ؛ قال قال الشاعر :

نَسَامًا بِوَجْهٍ صُبْحَ الخَلْدِ • دِ لَا تَطْعُمُ النِّوَمَ إِلَّا صِيَامًا

وقد تقدّم القول في «البقرة» في قوله تعالى : «وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ» بما فيه الكفاية .

السادسة — قال ابن خُزَيْمَنَدَاد : تضمنت هذه الآية تناول المباح والشهوات ، والانتفاع بكل لذيق من مَطْعَمٍ وَمَشْرَبٍ وَمَنْعَجٍ وإن بولغ فيه وتنوّه في منعه . وهذه الآية نظير قوله تعالى : « لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ » ونظير قوله : « قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ » .

السابعة — قوله تعالى : ﴿ إِذَا مَا آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ آمَنُوا وَآمَنُوا ثُمَّ آمَنُوا وَآحَسْنَا وَأَنَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾ . فيه أربعة أقوال : الأول — أنه ليس في ذكر التقوى تكراراً ، والمعنى آمَنُوا شَرِبُوا ، وآمنوا بقهرمها ، ومعنى الثاني دام آتَاهُم وإيمانهم ، والثالث على معنى الإحسان إلى الاتقاء . والثاني — آمَنُوا قبل التحريم في غيرها من المحرمات ، ثم آمَنُوا بعد تحريمها شربها ، ثم آمَنُوا فيما بقي من أعمالهم ، وأحسنوا العمل . الثالث — آمَنُوا الشرك وآمنوا بالله ورسوله ، ومعنى الثاني ثم آمَنُوا الكُفْرَ ، وأزدادوا إيماناً ، ومعنى الثالث ثم آمَنُوا الصِّغَارَ وأحسنوا أَيْ تَنَفَّلُوا . وقال محمد بن جرير : الاتقاء هو الاتقاء بخلق أمر الله بالقبول ، والتصديق والدينونة به والعمل ، والاتقاء الثاني الاتقاء بالثبات على التصديق ، والثالث الاتقاء بالإحسان ، والتقرب بالنوافل .

(١) وجبة : موضع بين مكة والبصرة ؛ يقول الشاعر : هي صائجة منه لا تطعمه ؛ وروى في البيان (لا تطعم الماء) وقال : وذلك لأن الماء لا تزد الماء ولا تطعمه . وقيل :

فَمَا بَنَى حَامِرَ الْقَسَارِ • فَهَذَاهُ قَرُونًا فَكَانُوا نَسَامًا

(٢) رابع - ص ٣٠٢ طبة أول أوثانية .

الثامنة - قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ اتَّقَوْا وَاحْسِنُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾ دليل على أن المتقى المحسن أفضل من المتقى المؤمن الذي عمل الصالحات ؛ فضله بأجر الإحسان .

التاسعة - قد تأول هذه الآية قدامة بن مظعون الجعفي من الصعابة رضى الله عنهم ، وهو ممن هاجر إلى أرض الحبشة مع أخويه عثمان وعبد الله ، ثم هاجر إلى المدينة وشهد بدرًا ومُحَرَّم . وكان خَتَنَ عمر بن الخطاب ^(١) ، خال عبد الله وحفصة ، وولاه عمر بن الخطاب على البحرين ، ثم عزله بشهادة الجارود ^(٢) - سيد عبد القيس - عليه شرب الخمر . روى الدرر أقطي قال حدثنا أبو الحسن علي بن محمد المصري حدثنا يحيى بن أيوب السلف حدثني سعيد بن عفير حدثني يحيى بن فضال بن سليمان قال حدثني ثور بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس : أن الشراب كانوا يضربون في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالأيدى والنعال والعصى حتى توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكانوا في خلافة أبي بكر أكثر منهم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكان أبو بكر يجلدهم أربعين حتى توفى ، ثم كان عمر من بعده يجلدهم كذلك أربعين حتى أتى رجل من المهاجرين الأولين وقد شرب فامر به أن يجلد ، فقال لم يجلدني ؟ بئني وبينك كتاب الله ! فقال عمر : وأي كتاب الله تجدد ألا أجلك ؟ فقال له : إن الله تعالى يقول في كتابه « لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا » الآية . فإنا من الذين آمنوا وعملوا الصالحات ، ثم اتقوا وآمنوا ، ثم اتقوا وأحسنوا ؛ شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بدرًا وأُحُدًا والخندق والمشاهد ؛ فقال عمر : ألا تردون عليه ما يقول ؟ فقال ابن عباس : إن هؤلاء الآيات أنزلن صفرا لمن قَبِرَ وَجْهَةً على الناس ؛ لأن الله تعالى يقول : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ » الآية ؛ ثم قرأ حتى أفنذ الآية الأخرى ؛ فإن كان من الذين آمنوا وعملوا الصالحات ، الآية ؛ فإن الله قد نهاه أن يشرب الخمر ؛ فقال عمر : صدقت ماذا ترون ؟ فقال علي رضي الله عنه : إنه إذا شرب مسكر وإذا سكر هذى ، وإذا

(١) عمر : عاش زمانًا طويلا .

(٢) المتقن (بالصريك) : الصبر ؛ أو كل ما كان من قبل المرأة كالألب والآخر .

هَدَى اقترى ، وعلى المفترى ثمانون جلدة ؛ فأمر به عمر بخلد ثمانين جلدة . وذكر الجديدي
عن أبي بكر البرقاني^(١) عن ابن عباس قال : لما قدم الجارود من البحر قال : يا أمير المؤمنين
إنك قدامة بن مظعون قد شرب مُسْكراً ، وإنى إذا رأيت حقاً من حقوق الله حق على أن أرفعه
إليك ؛ فقال عمر : من يشهد على ما تقول ؟ فقال : أبو هريرة ؛ فدعا عمر أبا هريرة فقال :
عَلَّامٌ تشهد يا أبا هريرة ؟ فقال : لم أراه حين شرب ، و رأيته سكران بقاء ، فقال عمر :
لقد تَطَلَّعت في الشهادة ؛ ثم كتب عمر إلى قدامة وهو بالبحرين يأمره بالقدوم عليه ، فلما قدم
قدامة والجارود بالمدينة كلَّم الجارود عمر ؛ فقال أقم على هذا كتاب الله ؛ فقال عمر للجارود :
أشعبد أنت أم خَصَم ؟ فقال الجارود : أنا شهيد ؛ قال : قد كنت أديت الشهادة ؛ ثم قال
لعمر : إني أَشْهَدُكَ الله ! فقال عمر : أما والله لتملكن لسائك أو لأسوءك ؛ فقال الجارود : أما
والله ما ذلك بالحق ، أن يشرب أين عمك وتسوءنى ! فأومده عمر ؛ فقال أبو هريرة وهو جالس :
يا أمير المؤمنين إن كنت تشك في شهادتنا فصل بنت الوليد امرأة ابن مظعون ، فأرسل عمر
إلى هند يُلْشِدُها بالله ، فأقامت هند على زوجها الشهادة ؛ فقال عمر : يا قدامة إني جالذك ؛ فقال
قدامة : والله لو شريت — كما يقولون — ما كان لك أن تجلدى يا عمر . قال : ولم يا قدامة ؟
قال : لأن الله سبحانه يقول : « لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا »
الآية إلى « الْمُحْسِنِينَ » . فقال عمر : أخطأت التأويل يا قدامة ؛ إذا أخفيت الله أخفيت
ما حرم الله ، ثم أقبل عمر على القوم فقال : ما ترون في جلدة قدامة ؟ فقال القوم : لا نرى أن
تجلده مادام وِجْماً ؛ فسكت عمر عن جلده ثم أصبح يوماً فقال لأصحابه : ما ترون في جلدة قدامة ؟
فقال القوم : لا نرى أن تجلده مادام وِجْماً ، فقال عمر : إنه والله لأن يلقى الله تحت السوط ،
أحب إلى من أن ألقى الله وهو في عنق ! والله لأجلده ؛ آتوني بسوط ، فجاءه مولاة أسلم
بسوط رقيق صغير ، فأخذه عمر فمسحه بيده ثم قال لأسلم : أخذتك دِقْرارة أهلِكَ ؛ آتوني

(١) البرقاني (بفتح المرحلة وسكون الراء) : هذه النسبة إلى قرية كانت بنواحي خوارزم ونهرت ؛ ومارت مزنة .
(٢) تسلط في الكلام : تحقق وتعالى . (٣) وجع : مريض .
(٤) الدقارة (واحدة الدقارير) : وهي الأباطيل وعادات السوء ؛ أراد أن عادة السوء التي هي عادة قومك ،
وهي العادة من الحق والعمل بالباطل قد نزعك ، وهرمت لك فصلت بها ؛ وكان أسلم عبداً بَجْراً .

بسوط غير هذا، قال : بخاء أسلم بسوط تام ، فأمر عمر بقدامة بجلده ، فغاضب قدامة عمر
 وهجره ، فحباً وقدامة مهاجر لممر حتى قفلوا عن حجهم ، ونزل عمر بالسقيا^(١) وتام بها ، فلما استيقظ
 عمر قال : عجلوا عليّ بقدامة ، أنطلقوا فأقوني به ، فواقه لأرى في النوم أنه جاني أت فقال :
 سالم قدامة فإنه أخوك ، فلما جاءوا قدامة أبي أن يأتيه ، فأمر عمر بقدامة أن يبرز إليه جراً
 حتى كلبه عمر واستغفر له ، فكان أول صلحهما . قال أيوب بن أبي تميمة : لم يحدث أحد من
 أهل بدر في الخمر غيره . قال ابن العربي : فهذا يدل على تأويل الآية ، وما ذكر فيه عن
 ابن عباس من حديث الثار قطني ، وعمر في حديث البرقاني وهو صحيح ، وبسطه أنه لو كان
 من شرب الخمر واتقى الله في غيره ما حُدّ على الخمر أحد ، فكان هذا من أفسد تأويل ، وقد
 خفى على قدامة ، وعرفه من وقفه الله كعمر وابن عباس رضي الله عنهما ، قال الشاعر :

وإن حراماً لا أرى الدهر يأكله * على شحبه^(٢) إلا يكبت على حُر

وروى عن عليّ أن قوما شربوا بالشام وقالوا : هي لنا حلال وتأولوا هذه الآية ، فاجع عليّ
 وعمر على أن يستأبوا ، فإن تابوا وإلا قتلوا ، ذكره السيّاك الطبري .

قوله تعالى : يَتَأَيَّبُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَيَبْلُوَنَّكُمْ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِّنَ الصِّدِّ
 تَنَالَهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ لِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَخَافُهُ بِالْغَيْبِ فَمَن أَعْتَدْتُمُ
 بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٥٥﴾

فيه ثمان مسائل .

الأولى — قوله تعالى : ﴿لَيَبْلُوَنَّكُمْ اللَّهُ﴾ أي ليختبرنكم ، والابتلاء الاختبار . وكان الصيد
 أحد معاش العرب العاربة ، وشائعاً عند الجميع منهم ، مستعملاً جداً ، فاستلهم الله فيه مع
 الإحرام والحرم ، كما ابتلى بنى إسرائيل في ألا يعتدوا في السبت . وقيل : لأنها زلت تام
 الحديدية ، أحرم بعض الناس مع النبي صلى الله عليه وسلم ولم يحرم بعضهم ، فكان إنعاض

(١) السقيا (بالضم) : موضع بين المدينة وراعى الصغراء . (٢) الشجر : المم والحزن .

صيد اختلفت فيه أحوالهم وأفعالهم ، واشتبهت أحكامه عليهم ، فأزل الله هذه الآية بيانا لأحكام أحوالهم وأفعالهم ، وعظومات حجهم وعمرتهم .

الثانية - اختلف العلماء من المخاطب بهذه الآية على قولين : أحدهما - أنهم المَحْلُون ؛ قاله مالك . الثاني - أنهم المحرمون قاله ابن عباس ، وتعلق بقوله تعالى : « لَيَبْلُوَنَّكُمْ » فإن تكليف الامتناع الذي يتحقق به الابتلاء هو مع الإحرام . قال ابن العربي : وهذا لا يلزم ؛ فإن التكليف يتحقق في المَحْلُ بما شرط له من أمور الصيد ، وما شرع له من وصفه في كيفية الاصطياد . والصحيح أن الخطاب في الآية لجميع الناس محملهم ومحرّمهم ؛ لقوله تعالى : « لَيَبْلُوَنَّكُمْ اللَّهُ » أي يكلفنكم ، والتكليف كله ابتلاء وإن تناضل في الكثرة والقلّة ، وتباين في الضعف والقوّة .

الثالثة - قوله تعالى : (يَتَى مِنَ الصَّيْدِ) يريد ببعض الصيد ، فإن للتبعيض ، وهو صيد البرخاصة ؛ ولم يعم الصيد كله لأن للبحر صيدا ، قاله الطبري وغيره . وأراد بالصيد المصيد ؛ لقوله : « تَتْلُوْهُ أَيْدِيكُمْ » .

الرابعة - قوله تعالى : (تَتْلُوْهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ) بيان لحكم صغار الصيد وكباره . وقرأ ابن وثاب والنخعي : « يناله » بالياء منقوطة من تحت . قال مجاهد : الأيدي تتال الفراخ والبيض وما لا يستطيع أن يفز ، والرماح تتال كبار الصيد . وقال ابن وهب قال مالك قال الله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَيَبْلُوَنَّكُمْ اللَّهُ شَيْءًا مِّنَ الصَّيْدِ تَتْلُوْهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ » وكل شيء يناله الإنسان بيده أو رمحه أو شئء من سلاحه فقتله فهو صيد كما قال الله تعالى .
الخامسة - خص الله تعالى الأيدي بالذكر لأنها عظم^(١) التصرف في الاصطياد ؛ وفيها تدخل الجوارح والحيالات ، وما عمل باليد من نخاع وشباك ؛ وخص الرماح بالذكر لأنها عظم ما يجرح به الصيد ، وفيها يدخل السهم ونحوه ؛ وقد مضى القول فيما يصاد به من الجوارح والسمام في أول السورة بما فيه الكفاية . والحمد لله .

السادسة — ما وقع في الفخ والحباله فلربها ؛ فإن ألبا الصيد إليها أحد ولولاها لم يتها لها أخذه فربها فيه شريكه . وما وقع في الخبيخ المنصوب في الجبل من ذباب النحل فهو كالحياله والفخ ، وحام الأبرجة ترة على أربابها إن أستطيع ذلك ، وكذلك نحل الحياح ؛ وقد روى عن مالك . وقال بعض أصحابه : إنه ليس على من حصل الحمام أو النحل عنده أن يرقه ، ولو ألبات الكلاب صيدا فدخل في بيت أحد أو داره فهو الصائد مريض الكلاب دون صاحب البيت ، ولو دخل في البيت من غير اضطوار الكلاب له فهو لرب البيت .

السابعة — احتج بعض الناس على أن الصيد لا يأخذ لا للتبر بهذه الآية ؛ لأن المثير لم تل يده ولا رجمه بعد شيئا ، وهو قول أبي حنيفة .

الثامنة — كره مالك صيد أهل الكتاب ولم يحرمه ؛ لقوله تعالى : « تِلْكَ آيَاتُكُمُ وَرِمَا حُكُّمٌ » يعني أهل الإيمان ؛ لقوله تعالى في صدر الآية : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا » فخرج عنهم أهل الكتاب . وخالفه جمهور أهل العلم ؛ لقوله تعالى : « وَعَلَّمَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ يَلُّ لَكُمْ » وهو عندهم مثل ذبائحهم . وأجاب علماءنا بأن الآية إنما تضمنت أكل طعامهم ، والصيد باب آخر فلا يدخل في عموم الطعام ، ولا يتناول مطلقا لفظه .

قلت : هذا بناء على أن الصيد ليس مشروعا عندهم فلا يكون من طعامهم ، فيسقط عنا هذا الإلزام ؛ فأما إن كان مشروعا عندهم في دينهم فيلزمنا أكله لتناول اللفظ له ، فإنه من طعامهم . والله أعلم .

قوله تعالى : يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ هَدْيًا بَلِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفْلَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ

(١) الجمع (جمع مطقة ووحدة ما كنة) ؛ غلبة السؤل ؛ ويجمع على (أجمع وجميع وجميع) .

صِيَامًا لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ ﴿٥٥﴾

فيه ثلاثون مسألة :

الأولى - قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا) هذا خطاب عام لكل مسلم ذكر وأُنثى ، وهذا النهي هو الابتلاء المذكور في قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيُذْهِبَ اللَّهُ سَيِّئَاتِكُمْ وَغُلِّيقَهُ مِنْ الصَّيِّدِ » الآية . وروى أن أبا اليسر - واسمه عمرو بن مالك الأنصاري - كان يحريما عام الحديبية بممرة فقتل حمار وحش فقتل فيه « لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ » .

الثانية - قوله تعالى : (لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ) القتل هو كل فصل يُفِيْت الروح ، وهو أنواع : منها النحر والذبح والخنق والرضخ وشبهه ؛ فحرم الله تعالى على المحرم في الصيد كل فصل يكون مُفِيْتاً للروح .

الثالثة - من قتل صيدا أو ذبحه فأكل منه فعليه جزاء واحد لقتله دون أكله ؛ وبه قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : عليه جزاء ما أكل ؛ يعني قيمته ، وخالفه أصحابه فقالوا : لا شيء عليه سوى الاستغفار ؛ لأنه تناول الميتة كما لو تناول ميتة أخرى ؛ ولهذا لو أكلها محرم آخر لا يلزمه إلا الاستغفار . وحجة أبي حنيفة أنه تناول محظور إهرامه ؛ لأن قتله كان من محظورات الإهرام ، ومعلوم أن المقصود من القتل هو التناول ، فإذا كان ما يتوصل به إلى المقصود - محظور إهرامه - موجبا عليه الجزاء فما هو المقصود كان أولى .

الرابعة - لا يجوز عندنا ذبح المحرم للصيد ؛ انتهى الله سبحانه المحرم عن قتله ؛ وبه قال أبو حنيفة . وقال الشافعي : ذبح المحرم للصيد ذكاة ؛ وتعاقب بأنه ذبح صدر من أهله وهو المسلم ، مضاف إلى محله وهو الأنعام ؛ فأفاد مقصوده من حِلِّ الأكل ؛ أصله ذبح الحلال . قلنا : قولكم ذبح صدر من أهله فالمحرم ليس بأهل لتذبح الصيد ؛ إذ الأهلية لا تستفاد

(١) كذا بالأصل ، واسمه في « التهذيب » وغيره : كعب بن عمرو ... الخ .

عقلا، وإنما يفيدها الشرع ؛ وذلك بإذنه في الذبح ، أو بنفها وذلك بنيه عن الذبح ، والمحرم منه^١ عن ذبح الصيد ؛ لقوله : « لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ » فقد انتفت ألأهلية بالهوى . وقولكم أفاد مقصوده فقد آتفقتنا على أن المحرم إذا ذبح الصيد لا يحل له أكله ، وإنما يأكل منه غيره عندكم ؛ فإذا كان الذبح لا يفيد الحل للذابح فأولى وأحرى ألا يفيد له نيره ، لأن الفروع تبع للأصل في أحكامه ؛ فلا يصح أن يثبت له ما لا يثبت لأصله .

الخامسة — قوله تعالى : « الصيد » مصدر عومل معاملة الأسماء ، فأوقع على الحيوان المصيد ؛ ولفظ الصيد هنا عام في كل صيد بري^٢ وبحري حتى جاء قوله تعالى : « وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمَّتْ حُرُمٌ » فأباح صيد البحر لإباحة مطلقة ؛ على ما يأتي بيانه في الآية بعد هذا إن شاء الله تعالى .

السادسة — اختلف العلماء في خروج السباع من صيد البر وتخصيصها منه ؛ فقال مالك : كل شيء لا يمدو من السباع مثل الحيز والتعلب والضبع وما أشبهها فلا يقتله المحرم ، وإن قتله فداء . قال : وصغار الذئاب لا أرى أن يقتلها المحرم ، فإن قتلها فداءها ؛ وهي مثل فراخ الغربان . ولا بأس بقتل كل ما عدا على الناس في الأظب ؛ مثل الأسد والذئب والنمر والفهد ؛ وكذلك لا بأس عليه بقتل الحيات والعقارب والفأرة والغراب والحيدة . قال إسماعيل : إنما ذلك لقوله عليه السلام : « تَحَسُّ قَوَاسِقُ يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ » الحديث ؛ فسماهن فساقا ؛ ووصفهن بأفاعلهن ؛ لأن الفاسق فاعل ، والصنار لا يفعل لمن ، ووصف الكلب بالعقور وأولاده لا تعقروا ؛ فلا تدخل في هذا النوع . قال إسماعيل : الكلب العقور بما يعظم ضرره على الناس . قال : ومن ذلك الحية والعقرب ؛ لأنه يخاف منهما ؛ وكذلك الحيدة والغراب ؛ لأنهما يخطفان اللحم من أيدي الناس . قال ابن بكير : إنما أذن في قتل العقرب لأنهما ذات حمة ؛ وفي الفأرة لقرضها السقاء والحيدة اللذين هما قوام المسافر . وفي الغراب

(١) الحمة : السم أو الإبرة تضرب بها العقرب والذئب ونحو ذلك . (٢) السقاء : القرية .

لوقوعه على الظهر ونقبه عن لحومها ؛ وقد روى عن مالك أنه قال : لا يقتل الغراب ولا الحيداء إلا أن يضرا . قال إسماعيل : وأختلف في الزُّنبور ؛ فشبهه بعضهم بالحية والعقرب ، قال : ولولا أن الزُّنبور لا يتدبى لكان أغلظ على الناس من الحية والعقرب ، ولكنه ليس في طبعه من اللداء ما في الحية والعقرب ، وإنما يجي الزُّنبور إذا أُوذِيَ . قال : فإذا عرض الزُّنبور لأحد فدفعه عرب نفسه لم يكن عليه شيء في قتله ؛ وثبت عن عمر بن الخطاب إباحة قتل الزُّنبور . وقال مالك : يُعطي قاتله شيئا ؛ وكذلك قال مالك فيمن قتل البُرغوث والذباب والتمل ونحوه . وقال أصحاب الرأي : لا شيء على قاتل هذه كلها . وقال أبو حنيفة : لا يقتل المحرم من السباع إلا الكلب المغور والذئب خاصة ، سواء أبتدأه أو أبتدأهما ؛ وإن قتل غيرهما من السباع فذاه . قال : فإن أبتدأه غيرهما من السباع فقتله فلا شيء عليه ؛ قال : ولا شيء عليه في قتل الحية والعقرب والغراب والحيداء ؛ هذه جملة قول أبي حنيفة وأصحابه إلا زُفر ؛ وبه قال الأوزاعي والثوري والحسن ؛ وأحتجوا بأن النبي صلى الله عليه وسلم خص دواب بأعيانها وأرخص للحريم في قتلها من أجل ضررها ؛ فلا وجه أن يزاد عليها إلا أن يجعوا على شيء فيدخل في منهاها .

قلت : العجب من أبي حنيفة رحمه الله يحل انتراب حل البريمة الكيل ، ولا يحل السباع المادية على الكلب بعلبة الفسق والمقر ، كما فعل مالك والشافعي رحمهما الله ؛ وقال زُفر ابن أهدئيل : لا يقتل إلا الذئب وحده ، ومن قتل غيره وهو محرم فعليه الفدية ، سواء أبتدأه أو لم يبتدئه ؛ لأنه عجماء فكان فيه هذرا ؛ وهذا رد للحديث وخالفه له . وقال الشافعي : كل ما لا يؤكل لحمه فالحريم أن يقتله ؛ وصغار ذلك وكباره سواء ، إلا السَّمْع وهو المتولد بين الذئب والضبع ، قال ؛ وليس في الزئمة والخنافس والقرذان وألحلم^(٧) وما لا يؤكل لحمه شيء ؛ لأن هذا ليس من الصيد ، لقوله تعالى : « حرَّم عليكم صيد البر ما دمتم حرما » فدل أن الصيد

(١) الظهر : الإبل التي يحمل عليها ويركب .

(٢) الحلم — بالضمريك — جمع (الحلقة) وهي الصنيرة من القردان . وقيل : الضم منها .

الذي حرم عليهم ما كان لهم قبل الإحرام حلالا ؛ حتى عنه هذه الجملة المزنيّة والتزبيح ؛ فإن قيل : فلم تُعدى القملة وهي تؤذى ولا تؤكل ؟ قيل له : ليس تُعدى إلا على ما يُعدى به الشعر والنظفر وليس ما ليس له بُهْسه ؛ لأن في طرح القملة إِمَاعَة الأذى عن نفسه إذا كانت في رأسه ولحيته ، فكأنه أَمَاطَ بعض شعره ؛ فأما إذا ظهرت فقتلت فإنها لا تؤذى . وقول أبي ثور في هذا الباب كقول الشافعي ؛ قاله أبو عمر .

السابعة — روى الأئمة عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ” نحس من الدواب ليس على المحرم في قتلهن جناح الغراب والحذأة والقرب والفارة والكلب العقور “ . اللفظ للبخاري ؛ وبه قال أحمد وإسحق . وفي كتاب مسلم عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ” نحس فوايسق يقتلن في الحِلِّ والحرم الحية والغراب الأبقع والفارة والكلب العقور والحذأة “ . وبه قالت طائفة من أهل العلم قالوا : لا يقتل من الغراب إلا الأبقع خاصة ؛ لأنه تهديد مطلق . وفي كتاب أبي داود عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم : ” ويرى الغراب ولا يقتله “ . وبه قال مجاهد . وجمهور العلماء على القول بمحدث ابن عمر ، والله أعلم . وعند أبي داود والترمذي : والسبع العادي ؛ وهذا تنبيه على العلة .

الثامنة — قوله تعالى : ﴿ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ﴾ عاتم في النوعين من الرجال والنساء ، الأحرار والعبيد ؛ يقال : رجل حرام وامرأة حرام ، وجمع ذلك حُرُمٌ كقولهم : قَدَلٌ وقُدُلٌ . وأحرم الرجلُ دخل في الحرم ؛ كما يقال : أسهل دخل في السهل . وهذا اللفظ يتناول الزمان والمكان وحالة الإحرام بالاشتراك لا بالميموم . يقال : رجل حرام إذا دخل في الأشهر الحرم أو في الحرم ، أو تلبس بالإحرام ؛ إلا أن تحريم الزمان يخرج بالإجماع عن أن يكون معتبرا ، وبقي تحريم المكان وحالة الإحرام على أصل التكليف ؛ قاله ابن العربي .

التاسعة — حرم المكان حرمَان ، حرم المدينة وحرم مكة — وزاد الشافعي الطائف ، فلا يجوز عنده قطع شجره ، ولا صيد صيده ، ومن فعل ذلك فلا جزاء عليه — فأما حرم

المدينة فلا يجوز فيه الاصطياد لأحد ولا قطع الشجر كرم مكة، فإن فعل أم ولا جزءا عليه عند مالك والشافعي وأصحابهما . وقال ابن أبي ذئب : عليه الجزاء . وقال سعد : جزاؤه أخذ سلبه، وروى عن الشافعي . وقال أبو حنيفة : صيد المدينة غير محرم، وكذلك قطع شجرها . وأحتج له بعض من ذهب مذهبه بحديث سعد بن أبي وقاص عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "من وجدتموه يصيد في حدود المدينة أو يقطع شجرها فخذوا سلبه" . وأخذ سعد سلب من فعل ذلك . قال : وقد أفتى الفقهاء على أنه لا يؤخذ سلب من صاد في المدينة، فدل ذلك على أنه منسوخ . وأحتج لهم الطحاوي أيضا بحديث أنس — ما فعل القنبر؟ فلم ينكر صيده وإسماكه — وهذا كله لا حجة فيه . أما الحديث الأول فليس بالقوي ، ولو صح لم يكن في نسخه أخذ السلب ما يسقط ما صح من تحريم المدينة، فكيف من محرم ليس عليه عقوبة في الدنيا . وأما الحديث الثاني فيجوز أن يكون صيد في غير الحرم . وكذلك حديث عائشة؛ أنه كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم وحش فإذا خرج ليَبِّ وأشد وأقبل وأدبر، فإذا أحس برسول الله صلى الله عليه وسلم رِبَضَ، فلم يترحم كراهية أن يؤذيه . ودليلنا عليهم ما رواه مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن أبا هريرة قال : لو رأيت الظباء ترع بالمدينة ما دَعَرْتُها، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "ما بين لابتيها حرام" فقول أبي هريرة ما دَعَرْتُها دليل على أنه لا يجوز ترويع الصيد في حرم المدينة، كما لا يجوز ترويعه في حرم مكة . وكذلك زرع زيد بن ثابت النُصص — وهو طائر — من يد شُرَحِيل بن سعد كان صاده بالمدينة ؛ دليل على أن الصبابة فهو ما مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم في تحريم صيد المدينة، فلم يميزوا فيها الاصطياد ولا تملك ما يصطاد . ومتعلق ابن أبي ذئب قوله صلى الله عليه وسلم في الصحيح: "اللهم إني أبرأ من حرم مكة وإني أكرم المدينة مثل ما أكرم مكة" وثله معه "ولا يَحْتَلُّ خَلاَهَا وَلَا يُعْصِدُ شَجَرَهَا وَلَا يُنْقِرُ صَيْدَهَا" . ولأنه حرم منع الاصطياد فيه فتعلق الجزاء به كحرم مكة . قال القاضي عبد الوهاب : وهذا القول أقيس عندي

(١) أي سكن ولم يحرّك . (٢) لا بنا المدينة ما حرّمان يكتفينا .

(٣) الحَلُّ : النبات الرقيق ما دام رطبا، ويحُلُّ : يقطع .

على أصولنا، لا سيما أن المدينة عند أصحابنا أفضل من مكة، وأن الصلاة فيها أفضل من الصلاة في المسجد الحرام . ومن حجة مالك والشافعي في ألا يُحَكَّم عليه بجزاء ولا أخذ مَلَبٍّ — في المشهور من قول الشافعي — عموم قوله صلى الله عليه وسلم في الصحيح: «المدينة حَرَمٌ ما بين عير إلى ثور فن أحدث فيها حَدَثًا أو آوى مُحَدِّثًا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه يوم القيامة صَرْفًا ولا حَدَلًا»^(١) فأرسل صلى الله عليه وسلم الوعيد الشديد ولم يذكر كفارة . وأما ما ذكر عن سمد فذلك مذهب له مخصوص به ؛ لما روى عنه في الصحيح أنه ركب إلى قصره بالعقيق ، فوجد مبدًا يقطع شجرا — أو يخطه — فسلبه ، فلما رجع سمد جاءه أهل المبد فكلموه أن يرد على غلامهم أو عليهم ما أخذ من غلامهم ؛ فقال : معاذ الله أن أرد شيئا نقلني رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبي أن يرد عليهم ؛ فقوله : «نقلني» ظاهره الخصوص . والله أعلم .

العاشرة — قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مَتًّا مَتْعِدًا ﴾ ذكر الله سبحانه المتعمد ولم يذكر المخطئ والناسي ، والمتعمد هنا هو القاصد لشيء مع العلم بالإحرام . والمخطئ هو الذي يقصد شيئا فيصيب مبيها ، والناسي هو الذي يتعمد الصيد ولا يذكر إحرامه . واختلف العلماء في ذلك على خمسة أقوال : الأول — ما أسنده الدارقطني عن ابن عباس قال : إنما التكفير في العمد ، وإنما غلطوا في الخطأ لئلا يهودوا . الثاني — أن قوله : ﴿ مَتْعِدًا ﴾ نخرج على الغالب ، فالحق به النادر كأصول الشريعة . الثالث — أنه لا شيء على المخطئ . والناسي ؛ وبه قال الطبري وأحمد بن حنبل في إحدى روايته ، وروى عن ابن عباس وسعيد ابن جبير ، وبه قال طاوس وأبو ثور ، وهو قول داود . وتلق أحمد بأن قال : لما خص الله سبحانه المتعمد بالذكر ، دل على أن غيره بخلافه . وزاد بأن قال : الأصل براءة الذمة فمن

(١) مير جبل بناسية المدينة ، أما ثور فيرى بعض أهل الحديث أن ذكره هنا وهم من الزاري ، وإنما هو جبل بمكة ، والصحيح « من مير آل أحد » . وفي « التورى » قال القسطنطيني : أكثر الرواة في كتاب البهاري ذكروا مير أما ثور فتم من كفى عنه بمكة ، ومنهم من ترك مكانه جانبا لأنهم اعتقدوا ذكر ثور هنا خطأ .
(٢) لا يقبل منه صرف ولا عدل ؛ الصرف التوبة ، والعدل التقية ، وقيل : الصرف التافة ، والعدل القرينة .
وقيل : غير ذلك .

أدعى شغلها فعليه الدليل، الرابع — أنه يحكم عليه في العمد والخطأ والنسيان؛ قاله ابن عباس، وروى عن عمر وطائوس والحسن وإبراهيم والزهرى، وبه قال مالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم. قال الزهرى: وجب الجزاء في العمد بالقرآن، وفي الخطأ والنسيان بالسنة؛ قال ابن العربي: إن كان يريد بالسنة الآثار التي وردت عن ابن عباس وعمر فنعما هي، وما أحسنها أسوة. الخامس — أن يقتله متعمدا لقتله ناسيا لإحرامه — وهو قول مجاهد — لقوله تعالى بعد ذلك: «وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ». قال: ولو كان ذا كرا لإحرامه لوجب عليه العقوبة لأول مرة، قال: فدل على أنه أراد متعمدا لقتله ناسيا لإحرامه، قال مجاهد: فإن كان ذا كرا لإحرامه فقد حل ولا يجز له لارتكابه محذور إحرامه، فبطل عليه كآلو تكلم في الصلاة، أو أحدث فيها؛ قال: ومن أخطأ فذلك الذي يميزه. ودليلنا على مجاهد أن الله سبحانه أوجب الجزاء ولم يذكر الفساد، ولا فرق بين أن يكون ذا كرا للإحرام أو ناسيا له، ولا يصح اعتبار الج في الصلاة فلنهما مختلفان؛ وقد روى عنه أنه لاحق عليه في قتله متعمدا، ويستغفر الله، وحجه تام، وبه قال ابن زيد. ودليلنا على داود أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الضبع فقال: «هي صيد» وجعل فيها إذا أصابها المحرم كبشا، ولم يقل عمدا ولا خطأ. وقال ابن بكير من علمائنا قوله سبحانه: «مُتَعَمِّدًا» لم يرد به التجاوز عن الخطأ، وإنما أراد «متعمدا» ليبين أنه ليس كآبن آدم الذي لم يعمل في قتله متعمدا كفارة، وأن الصيد فيه كفارة، ولم يرد به إسقاط الجزاء في قتل الخطأ. والله أعلم.

الحادية عشرة — فإن قتله في إحرامه بعد مرة حكم عليه كلما قتله في قول مالك والشافعي وأبي حنيفة وغيرهم؛ لقول الله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مِثْلًا بِإِحْرَافٍ فَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ الْتَّائِبِينَ فَالْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَنَّ يَوْمَئِذٍ كَانُوا لَا يَفْقَهُونَ الصَّيْدَ وَكُنْتُمْ حُرُمًا» فقتل فالحزاء لأجل ذلك لازم له. وروى عن ابن عباس قال: لا يُحْكَم عليه مرتان في الإسلام، ولا يُحْكَم عليه إلا مرة واحدة، فإن عاد ثانية فلا يُحْكَم عليه، ويقال له: ينتقم الله منك، لقوله تعالى: «وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ». وبه قال الحسن وإبراهيم ومجاهد

وشرّح . ودليلنا عليهم ما ذكرناه من تَمَادَى التحريم في الإحرام ، وتوجه الخطاب طيه في دين الإسلام .

الثانية عشرة - قوله تعالى: ﴿بِحَزَاءٍ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ فيه أربع قراءات ؛ «بِحَزَاءٍ مِثْلُ» برفع جزاء وتنوينه ، و«مِثْلُ» على الصفة ، والخبر مضمّر ، التقدير فعليه جزاء مماثل واجب أو لازم من النعم . وهذه القراءة تقتضي أن يكون المثل هو الجزاء بعينه . و«بِحَزَاءٍ» بالرفع غير ممنون و«مِثْلُ» بالإضافة أى فعليه جزاء مثل ما قتل ، و«مثل» محقة كقولك أنا أكرم منك ، وأنت تقصد أنا أكرمك . ونظير هذا قوله تعالى: «أَوْ مَنْ كَانَ مِثْلًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَاهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ» التقدير كن هو في الظلمات ؛ وقوله «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ» أى ليس هو كشيء . وهذه القراءة تقتضي أن يكون الجزاء خير المثل ؛ إذ الشيء لا يضاف إلى نفسه . وقال أبو علي : إنما يجب عليه جزاء المقتول ، لا جزاء مثل المقتول ، وإضافة توجب جزاء المثل لا جزاء المقتول . وهو قول الشافعي على ما يأتي . وقوله : ﴿مِنَ النَّعَمِ﴾ صفة لجزاء على القراءةين جميعا . وقرأ الحسن «مِنَ النَّعَمِ» بإسكان العين وهي لفظة . وقرأ عبد الرحمن «بِحَزَاءٍ» بالرفع والتنوين «مِثْلُ» بالنصب ؛ قال أبو الفتح : «مِثْلُ» منصوبة بنفس الجزاء ؛ والمعنى فعليه أن يحزى مثل ما قتل . وقرأ ابن مسعود والأعمش «بِحَزَائِهِ مِثْلُ» بإظهار «هاء» ؛ ويحتمل أن يعود على الصيد أو على الصائد القاتل .

الثالثة عشرة - الجزاء إنما يجب بقتل الصيد لا بنفس أخذه كما قال تعالى . وفي «المدونة» من أصططاد طائرا فتف ريشه ثم حبسه حتى تسَل ريشه فطار ، قال : لا جزاء عليه . وكذلك لو قطع يد صيد أو رجله أو شيطان من أعضائه وسلبت نفسه وصح ولحق بالصيد فلا شيء عليه . وقيل : عليه من الجزاء بقدر ما نقصه . ولو ذهب ولم يدر ما فعل فعليه جزاؤه . ولو زَمِن الصيد ولم يلحق بالصيد ، أو تركه تخوفا طيه فعليه جزاؤه .

الرابعة عشرة — ما يُجَزَى من الصيد شيطان : دوابٌ وطيءٌ؛ فيُجَزَى ما كان من الدواب بنظيره في الخِلقة والصَّورة ، ففي النعام بَدَنُهُ ، وفي حمار الوحش وبقرة الوحش بقرة ، وفي الظبي شاةٌ ؛ وبه قال الشافعي . وأقل ما يُجَزَى عند مالك ما استيسر من الهدى وكان ضحية ؛ وذلك الجَدْع من الضأن والثَّني " مما سواه ، وما لم يبلغ جزأوه ذلك ففيه إطعام أوصيам . وفي الحمام كله قيمته إلا حمام مكة ؛ فإن في الحمامة منه شاة أتباعا للسلف في ذلك . والدُّبْسَى والفَوَاحِش والقُمُرى وذوات الأطواق كلُّ حمام . وحكى ابن عبدالحكم عن مالك أن في حمام مكة وفراخها شاة ؛ قال : وكذلك حمام الحرم ؛ قال : وفي حمام الحِلْ حَكُومَة . وقال أبو حنيفة : إنما يعتبر المثل في القيمة دون الخِلقة ، فيقوم الصيد دراهم في المكان الذي قتله ، أو في أقرب موضع إليه إن كان لا يباع الصيد في موضع قتله ؛ فيشتري بتلك القيمة هدبا إن شاء ، أو يشتري بها طعاما ويطعم المساكين كل مسكين نصف صاع من بر ، أو صاعا من شعير ، أو صاعا من تمر . وأما الشافعي فإنه يرى المثل من التَّم ثم يقوم المثل كما في المتلفات يقوم المثل ، وتؤخذ قيمة المثل كقيمة الشيء ؛ فإن المثل هو الأصل في الوجوب ؛ وهذا بين وعليه تخرج قراءة الأضافة « بِحَرْزَاءٍ مِثْلٍ » . أحتج أبو حنيفة فقال : لو كان الشبه من طريق الخِلقة معتبرا ، في النعام بَدَنُهُ ، وفي الحمار بقرة ، وفي الظبي شاة ، لما أوقفه على عدلين يحكمان به ؛ لأن ذلك قد علم فلا يحتاج إلى الارتياح والنظر ؛ وإنما يفتر إلى العدول والنظر ما تشكل الحال فيه ، ويضطرب وجه النظر عليه . ودليلنا عليه قوله تعالى : « بِحَرْزَاءٍ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ » الآية . فالمثل يقتضى بظاهره المثل الخِلقي الصَّوري دون المعنى ؛ ثم قال : « مِنَ النَّعَمِ » فيبين جنس المثل ؛ ثم قال : « يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ » وهذا ضمير راجع إلى مثل من النعم ؛ لأنه لم يتقدم ذكر سواه يرجع الضمير عليه ؛ ثم قال : « هَدْيًا بِالْبَيْعِ الْكُتْبَةِ » والذي يتصور فيه الهدى مثل المقتول من النعم ، فاما القيمة فلا يتصور أن تكون هدبا ، ولا جرى لما ذكر في قس الآية ؛ فصح ما ذكرناه . والحمد لله . وقولهم : لو كان الشبه معتبرا لما أوقفه على عدلين ؛ فالجواب أن اعتبار العدلين إنما وجب للنظر في حال الصيد من صغر وكبر ، وما لا جنس له بما له جنس ، وإلحاق ما لم يقع عليه نص بما وقع عليه النص .

الخامسة عشرة - من أحرم من مكة فأغلق باب بيته على فراخ حمام فمات فعليه في كل فرسخ شاة . قال مالك : وفي صغار الصيد مثل ما في كباره ، وهو قول عطاء . ولا يُقْدَى عند مالك شيء بعثاق ولا جفرة ؛ قال مالك : وذلك مثل الذبّة الصغير والكبير فيها سواء . وفي القُنب عنده والبربوع قيمتهما طاماً . ومن أهل المدينة من يخالفه في صغار العبد ، وفي اعتبار الجذع والثني^(١) ، ويقول بقول عمر في الأرنب عتاق وفي البربوع جفرة ؛ رواه مالك موقوفاً . وروى أبو الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " في الضبع إذا أصابه الحرم كبش وفي الظبي شاة وفي الأرنب عتاق وفي البربوع جفرة " . قال : والجفرة التي قد أُرْتِمَتْ . وفي طريق آخر قلت لأبي الزبير وما الجفرة ؟ قال : التي قد فُطِعَتْ وَرَمَتْ . خرجة الدارقطني . وقال الشافعي : في النمامة بدنة ، وفي فرخها فيصيل ، وفي حمار الوحش بقرة ، وفي تخليه عجل ؛ لأن الله تعالى حكم بالثلثة في الخلفة ، والصغر والكبر متفاوتان فيجب اعتبار الصغير فيه والكبير كسائر الخلفات . قال ابن العربي : وهذا صحيح وهو اختيار علمائنا ؛ قالوا : ولو كان الصيد أحرراً أو أعرج أو كسيراً لكان المثل على صفته لتتحقق المثلية ، فلا يلزم التلّف فوق ما اختلف . ودليلنا قوله تعالى : « بَحْرَاءُ مِثْلَ مَا قُتِلَ مِنْ النَّمِ » ولم يفصل بين صغير وكبير . وقوله : « هَذِي » يقتضي ما يتناولُه اسم الهدى لحق الإطلاق . وذلك يقتضي الهدى التام . والله أعلم .

السادسة عشرة - في بيض النمامة عُشْرُ ثَمَنِ الْبَدَنَةِ عنده مالك . وفي بيض الحمامة المكيّة عنده عُشْرُ ثَمَنِ الشَّاةِ . قال ابن القاسم : وسواء كان فيها فرخ أو لم يكن ما لم يستهل الفرخ بعد الكسر ؛ فإن استهل فعليه الجزء كاملاً بجزء الكبير من ذلك الطير . قال ابن المواز : بحكمة عدلين . وأكثر العلماء يرون في بيض كل طائر القيمة . روى عكرمة عن ابن عباس عن كعب بن عُجْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى فِي بَيْضِ نَمَامٍ أَصَابَهُ حَرَمٌ بِقَدَرِ ثَمَنِهِ ؛ خَرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ . وروى أبو هريرة قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " فِي بَيْضَةِ نَمَامٍ صِيَامٌ يَوْمٍ أَوْ لُطْعَامٌ مَسْكِينٍ " .

(١) البربوع : دويّة فوق القار .

السابعة عشرة — وأما ما لا مثل له كالعصافير والقيلة فقيمة لحمه أو عدله من الطعام، دون ما يُراد له من الأعراض لأن المراعى فيها له مثل وجوب مثله، فإن عدم المثل فالقيمة قائمة مقامه كالغصب وضيئه. ولأن الناس قائلان — أى على مذهبين — معتبر للقيمة في جميع الصيد، ومقتصر بها على ما لا مثل له من اللحم؛ فقد تضمن ذلك الإجماع على اعتبار القيمة فيها لا مثل له. وأما الفيل فقيل: فيه بدنة من الهجان العظام التي لها ستامان؛ وهى بيض نمراسانية، فإذا لم يوجد شيء من هذه الإبل فينظر إلى قيمته طعاما، فيكون عليه ذلك؛ والعمل فيه أن يجعل الفيل في مركب، وينظر إلى منتهى ما يتزل المركب في الماء، ثم يخرج الفيل ويجعل في المركب طعام حتى يتزل إلى الحد الذى نزل والفيل فيه، وهذا عدله من الطعام. وأما أن ينظر إلى قيمته فهو يكون له ثمن عظيم لأجل عظامه وأنيابه فيكثر الطعام وذلك ضرر.

الثامنة عشرة — قوله تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ روى مالك عن عبد الملك ابن قُرَيْب عن محمد بن سيرين أن رجلا جاء إلى عمر بن الخطاب فقال: إني أجريت أنا وصاحب لي فرسين نستبق إلى قفرة^(١) فاصبنا ظبيا ونحن عمرمان فلماذا ترى؟ فقال عمر لرجل إلى جنبه: تعال حتى أحكم أنا وأنت؛ فحكما عليه بعتز؛ فولى الرجل وهو يقول: هذا أمير المؤمنين لا يستطيع أن يحكم في ظبي حتى دما رجلا يحكم معه، فسمع عمر بن الخطاب قول الرجل فدعاه فسأله؛ هل تقرأ سورة «المائدة»؟ فقال: لا؛ قال: هل تعرف الرجل الذى حكم معي؟ فقال: لا؛ فقال عمر رضى الله عنه: لو أخبرتنى أنك تقرأ سورة «المائدة» لأرجعتك ضربا، ثم قال: إن الله سبحانه يقول في كتابه «يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَيْمَةِ» وهذا عبد الرحمن بن عوف.

التاسعة عشرة — إننا أضحى الحكمان لزم الحكم؛ وبه قال الحسن والشافعي. وإن اختلفا نظر في غيرهما. وقال محمد بن المواز: لا يأخذ بأرفع قولها؛ لأنه عمل بغير تحكيم. وكذلك (١) التنية: كل حقبة سلوكية في الجبل.

لا ينتقل عن المثل الخلق إذا حكا به إلى الطعام ؛ لأنه أمر قد لزم ، قاله ابن شعبان . وقال ابن القاسم : إن أمرهما أن يحكما بالجاء من المثل فعلا ، فأراد أن ينتقل إلى الطعام جاز . وقال ابن وهب رحمه الله في « العنية » : من السنة أن يُحَيَّرَ الحَكَمَ من أصاب الصيد ، كما خيَّرَ الله في أن يخرج « هَدْيًا بِالْخِصْبَةِ أَوْ كَفَّارَةً طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ مِثْلًا » فإن أختار الهدى حكا عليه بما يراه نظيرا لما أصاب ، ما بينهما وبين أن يكون مثل ذلك شاة لأنها أدنى الهدى ، وما لم يبلغ شاة حكا فيه بالطعام ثم خيَّر في أن يطعمه ، أو يصوم مكان كل مُدٍّ يوما ، وكذلك قال مالك في « المدونة » .

المؤيدة عشرين — ويستأنف الحكم في كل ما مضت فيه حكومة أولم تمض ، ولو أجرت بحكومة الصعابة رضى الله عنهم فيما حكوا به من جزاء الصيد كان حسنا . وقد روى عن مالك أنه ما عدا حمام مكة وحمار الوحش والقطي والنعامة لا بد فيه من الحكومة ، ويُخَيَّرُ في هذه الأربعة بحكومة من مضى من السلف رضى الله عنهم .
الحادية والعشرون — لا يجوز أن يكون الحائى أحد الحكَّين ؛ وبه قال أبو حنيفة . وقال الشافى في أحد قوليه : يكون الحائى أحد الحكَّين ؛ وهذا تسامح منه ؛ فإن ظاهر الآية يقتضى جانبيا وحكَّين لخفف بهض العدد إسقاط للظاهر ، وإفساد للقي ؛ لأن حكم المرة لنفسه لا يجوز ، ولو كان ذلك جائزا لاستغنى بنفسه عن غيره ؛ لأنه حكم بينه وبين الله تعالى فزيادة ثان إليه دليل على استئناف الحكم برجلين .

الثانية والعشرون — إذا اشترك جماعة محرّمون في قتل صيد فقال مالك وأبو حنيفة : على كل واحد جزاء كامل . وقال الشافى : عليهم كلهم كفارة واحدة لقضاء عمر وعبد الرحمن . وروى الدارقطنى أن موالى لابن الزبير أحرما إذا صرت بهم ضيع فخذفوها ^(١) بعصيم فأصابوها ، فوقع في أنفسهم ، فاتوا ابن عمر فذكروا له فقال : عليكم كلكم كبش ؛ قالوا : أو على كل واحد منا كبش ؛ قال : إنكم لمعزّز بكم ، عليكم كلكم كبش . قال النوريون : لمعزّز بكم أى لشدت

(١) الخذف : الرى . (٢) كان الموالى قد مالوا قبل ابن عمر — رضى الله عنه — صاحبا قام لكل واحد منهم بكفارة ، ثم سالوا ابن عمر ، وأخبروه بشيا التى أقام ؛ فقال : إنكم لمعزّز بكم ... الخ .

عليكم . وروى عن ابن عباس في قوم أصابوا ضبعا قال : عليهم كبش يتخارجونه بينهم .^(١) ودلينا قول الله سبحانه : « وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا بِحِزَاءٍ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ » وهذا خطاب لكل قاتل . وكل واحد من القاتلين للصبيد قاتل نفسا على التمام والكمال ، بدليل قتل الجماعة بالواحد ، ولولا ذلك ماوجب عليهم القصاص ، وقد قلنا بوجوبه لإجماعنا منا ومنهم ، فنثبت ما قلناه .

الثالثة والعشرون — قال أبو حنيفة : إذا قتل جماعة صيدا في الحرم وهم محلولون عليهم جزاء واحد ، بخلاف ما لو قتله المحرمون في الحِلِّ والحرم ، فإن ذلك لا يختلف . وقال مالك : على كل واحد منهم جزاء كامل ، بناء على أن الرجل يكون محرما بدخوله الحرم ، كما يكون محرما بتلبسته بالإحرام ، وكل واحد من الفعلين قد أكسبه صفة تتعلق بها نهى ، فهو هاتك لما في الحالتين . وحجة أبي حنيفة ما ذكره القاضي أبو زيد الدبوسي قال : السرفية أن الجنابة في الإحرام على العبادة ، وقد ارتكب كل واحد منهم محظورا وإحرامه . وإذا قُتل المحلولون [صيدا] في الحرم فإنما ألقوا دابة محزمة بمنزلة ما لو أُلُفَّ جماعة دابة ، فإن كل واحد منهم قاتل دابة ، ويشتركون في القيمة . قال ابن العربي : وأبو حنيفة أقوى منا ، وهذا الدليل يستهين به صلباؤنا وهو حسير الالفصال علينا .

الرابعة والعشرون — قوله تعالى : « هَدْيًا بِالْخِ الْكُفْيَةِ » المعنى أنها إذا حكا بالهدى فإنه يُفعل به ما يُفعل بالهدى من الإشعار والتقليد ، ويُرسل من الحِلِّ إلى مكة ، ويُحصر ويُصدق به فيها ، لقوله : « هَدْيًا بِالْخِ الْكُفْيَةِ » ولم يرد الكعبة بينها فإن الهدى لا يلبسها ، إذ هي في المسجد ، وإنما أراد الحرم ولا خلاف في هذا . وقال الشافعي : لا يحتاج الهدى إلى الحِلِّ بناء على أن الصغير من الهدى يجب في الصغير من الصبيد ، فإنه يُتباع في الحرم ويُهدى فيه .

(١) يتخارج بمعنى يخرج كل واحد منهم نصيبه من فئته . (٢) الزيادة عن ابن العربي .

الخامسة والعشرون - قوله تعالى : ﴿ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ ﴾ الكفارة إنما هي عن الصيد لا عن الهدى . قال ابن وهب قال مالك : أحسن ما سمعت في الذي يقتل الصيد فيحكم عليه فيه ، أنه يؤمّ الصيد الذي أصاب ، فينظر كم غنمه من الطعام ، فيطعم لكل مسكين مئذاً ، أو يصوم مكان كل مئذ يوماً . وقال ابن القاسم عنه : إن يؤمّ الصيد دراهم ثم قومها طعاماً أجزاءً ، والصواب الأول . وقال عبد الله بن عبد الحكم مثله ؛ قال عنه : وهو في هذه الثلاثة بالخيار ؛ أى ذلك فعل أجزاء مومرا كان أو معمرا . وبه قال عطاء وجهور الفقهاء ؛ لأن « أو » للتخيير . قال مالك : كل شيء في كتاب الله في الكفارات كذا أو كذا فصاحبه غير في ذلك ، أى ذلك أحب أن يفعل فعل . وروى عن ابن عباس أنه قال : إذا قتل المحرم ظلياً أو نحوه فعليه شاة تدبج بمكة ؛ فإن لم يجد فطعام مسنة مساكين ، فإن لم يجد فعليه صيام ثلاثة أيام ؛ وإن قتل إبلًا أو نحوه فعليه بقرة ، فإن لم يجد أطعم عشرين مسكيناً ، فإن لم يجد صام عشرين يوماً ، وإن قتل نعاماً أو حماراً فعليه بدنة ، فإن لم يجد فطعام ثلاثين مسكيناً ، فإن لم يجد فصيام ثلاثين يوماً . والطعام مئذ مئذ لشبعهم ؛ وقاله إبراهيم النخعي ومحمد بن مسلمة ، قالوا : والمعنى « أو كفارة طعام » إن لم يجد الهدى . وحكى الطبري عن ابن عباس أنه قال : إذا أصاب المحرم الصيد حكم عليه بجزائه ، فإن وجد جزاءه ذبحه وتصدق به ، وإن لم يكن عنده جزاؤه فؤم جزاؤه بدراهم ، ثم قومت الدراهم حنطة ، ثم صام مكان كل نصف صاع يوماً ؛ وقال : إنما أريد بالطعام تدبير أمر الصيام ، فمن يجد طعاماً ، فإنه يجد جزاءً . وأسند أيضاً عن السدي . ويترى هذا القول بظاهر الآية فإنه يناقره .

السادسة والعشرون - اختلف العلماء في الوقت الذي يعتبر فيه المتلف ؛ فقال قوم : يوم الإلتلاف . وقال آخرون : يوم القضاء . وقال آخرون : يلزم المتلف أكثر القيمتين ؛ من يوم الإلتلاف إلى يوم الحكم . قال ابن العربي : واختلف علماءنا كاختلافهم ، والصحيح أنه تلزمه القيمة يوم الإلتلاف ؛ والدليل على ذلك أن الوجوب كان حقاً للمتلف عليه ، فإذا أهدنه المتلف لزمه إيجاده . بمثله ، وذلك في وقت المدم .

(١) الإبل قيل : هو (مثل الهزلة) والوجه للكسر ، وهو الذكر من الأرطال .

السابعة والعشرون — أما الهدى فلا خلاف أنه لا بد له من مكة ؛ لقوله تعالى : « هَذِيَ بِالْإِغْ كُتْبَةِ » . وأما الإطعام فأختلف فيه قول مالك هل يكون بمكة أو بموضع الإصابة ؛ وإلى كونه بمكة ذهب الشافعي . وقال عطاء : ما كان من دم أو طعام فبمكة ويصوم حيث شاء ؛ وهو قول مالك في الصوم ، ولا خلاف فيه . قال القاضي أبو محمد عبد الوهاب : ولا يجوز إخراج شيء من جزاء الصيد بغير الحرم إلا الصيام . وقال حماد وأبو حنيفة : يُكْفَرُ بموضع الإصابة مطلقا . وقال الطبري : يُكْفَرُ حيث شاء مطلقا ؛ فاما قول أبي حنيفة فلا وجه له في النظر ، ولا أثر فيه . وأما من قال يصوم حيث شاء ؛ فلأن الصوم عبادة تختص بالصائم فتكون في كل موضع كصيام سائر الكفارات وغيرها . وأما وجه القول بأن الطعام يكون بمكة ؛ فلأنه يدل من الهدى أو نظيره ، والهدى حق لمساكين مكة ، فلذلك يكون بمكة بدله أو نظيره . وأما من قال إنه يكون بكل موضع ؛ فاعتبار بكل طعام وفدية ، فإنها تجوز بكل موضع . والله أعلم .

الثامنة والعشرون — قوله تعالى : ﴿ أَوْ مَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا ﴾ المَدْلُ والمَدْلُ بفتح العين وكسرهما لغتان وهما المثل ؛ قاله الكسائي . وقال الفراء : مَدْلُ الشيء بكسر العين مثله من جنسه ، وفتح العين مثله من غير جنسه ، ويؤثر هذا القول عن الكسائي ، تقول : عندى مَدْلُ دراهمك من الدراهم ، وعندى مَدْلُ دراهمك من الثياب ؛ والصحيح عن الكسائي : أنهما لغتان ، وهو قول البصريين . ولا يصح أن يماثل الصيام الطعام في وجه أقرب من السدد . قال مالك : يصوم عن كل مَدْل يومًا ، وإن زاد على شهرين أو ثلاثة ؛ وبه قال الشافعي . وقال يحيى بن عمر من أصحابنا إنما يقال كم من رجل يشبع من هذا الصيد فيعرف العدد ، ثم يقال كم من الطعام يشبع هذا السدد ؛ فإن شاء أخرج ذلك الطعام ، وإن شاء صام عدد أمداده . وهذا قول حسن احتاط فيه ؛ لأنه قد تكون قيمة الصيد من الطعام قليلة ، فبهذا النظر يكثر الإطعام . ومن أهل العلم من لا يرى أن يتجاوز في صيام الجزاء شهران ؛ قالوا : لأنها أعلى الكفارات . وأخبره ابن العربي . وقال أبو حنيفة : يصوم عن كل مدين يومًا اعتبارًا بفدية الأذى .

التاسعة والعشرون — قوله تعالى : ﴿ لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ ﴾ الذوق هنا مستعار كقوله تعالى : « ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ » . وقال : « فَأَذَانَهَا اللَّهُ لِيَأْسَ الْجُوعُ وَالْخَوْفُ » . وحقيقة الذوق إنما هي في حاسة اللسان ، وهي في هذا كله مستعارة . ومنه الحديث « ذاق طعم الإيمان من رضى الله رباً » . الحديث . والوبال سوء العاقبة . والمرعى الويل هو الذى يُتَأَذَى به بعد أكله . وطعام ويل إذا كان ثقيلًا ؛ ومنه قوله :^(١)
 « حَقِيلَةُ شَيْخٍ كَالْوَيْلِ يَلْتَدِي »^(٢)
 وعبر بأمره عن جميع حاله .

الموفية ثلاثين — قوله تعالى : ﴿ عَفَا اللَّهُ عَنْكَ سَلَفٌ ﴾ يعنى في جاهليتك من قتلكم الصيد؛ قاله عطية بن أبي رباح وجماعة معه . وقيل : قبل نزول الكفارة . (وَمَنْ عَادَ) يعنى للنبي ﴿ فَيَتَّقِمْ اللَّهَ مِنْهُ ﴾ أى بالكفارة . وقيل : المعنى « فَيَتَّقِمْ اللَّهَ مِنْهُ » يعنى في الآخرة إن كان مستعلا ؛ ويكفر في ظاهر الحكم . وقال شريح وسعيد بن جبير : يحكم عليه في أول مرة ، فإذا عاد لم يحكم عليه ، وقيل له : أذهب يفتقم الله منك ؛ أى ذنبك أعظم من أن يكفر ، كما أن الإيمان الفاجرة لا كفارة لما عند أكثر أهل العلم لعظم إثمها . والمتودعون يتقون النعمة بالكفر . وقد روى عن ابن عباس يلاً ظهره سوطاً حتى يموت . وروى عن زيد بن أبي المثل أن رجلاً أصاب صيدا وهو عرم فتجوز عنه ، ثم عاد فأنزل الله عز وجل نارا من السماء فأحرقتة ، وهذه حجة للأمة وكف للمعتدين عن المصيبة .

قوله سبحانه : ﴿ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ ﴾ « عَزِيزٌ » أى منيع في ملكه ، ولا يمنعه عليه ما يريد . « ذُو انْتِقَامٍ » ممن عصاه إن شاء .

قوله تعالى : أَلْهَلْ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتْنَعًا لَكُمْ وَالسَّيَّارَةِ وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرَمًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴿٣٠﴾
 فيه ثلاث عشرة مسألة :

• فَرَّتْ كَهَاءُ ذَاتِ غَيْفٍ جَلَاءً •

(١) الشرح لمطرفة ، ومصدر البيت :

(٢) اليلند : الشديد المحصورة .

الأولى — قوله تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ﴾ هذا حكم بتحليل صيد البحر، وهو كل ما صيد من حيتانه . والصيد هنا يراد به المصيد، وأضيف إلى البحر لما كان منه بسبب . وقد مضى القول في البحر في « البقرة » والحمد لله . و﴿ مَتَا ﴾ نصب على المصدر أى متعم به متاعا .

الثانية — قوله تعالى: ﴿وَلَطَمَامُهُ﴾ الطعام لفظ مشترك يطلق على كل ما يطعم، ويطلق على مطعوم خاص كالماء وحده، واللبن وحده، والتمر وحده، واللبن وحده، وقد يطلق على النوم كما تقدم، وهو هنا عبارة عما قذف به البحر وطفا عليه؛ أسند الدارقطني عن ابن عباس في قول الله عز وجل: « أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلْغِيَارَةِ » — الآية — صيده ما صيد وطمامه ما لفظ [البحر] . وروى عن أبي هريرة مثله؛ وهو قول جماعة كثيرة من الصحابة والتابعين . وروى عن ابن عباس طعامه ميتة؛ وهو في ذلك المعنى . وروى عنه أنه قال: طعامه ما ملأ منه وبق، وقاله معه جماعة، وقال قوم: طعامه يلح الذي ينمقد من مائه وسائر ما فيه من نبات وغيره .

الثالثة — قال أبو حنيفة: لا يؤكل السمك الطافي، ويؤكل ما سواه من السمك، ولا يؤكل شيء من حيوان البحر إلا السمك؛ وهو قول الثوري في رواية إلى إصحق الفزاري عنه . وكره الحسن أكل الطافي من السمك . وروى عن علي بن أبي طالب أنه كرهه، وروى عنه أيضا أنه كره أكل الجري^(١)، وروى عنه أكل ذلك كله وهو أصح؛ ذكره عبد الرزاق عن الثوري عن جعفر بن محمد عن علي قال: الجراد والحيتان ذكي؛ فليختلف عنه في أكل الطافي من السمك، ولم يختلف عن جابر أنه كرهه، وهو قول طائوس ومحمد ابن سيرين وجابر بن زيد، واحتجوا بموم قوله تعالى: « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ »، وبما رواه

(١) داجع ج ١ ص ٣٨٨ طبعة ثانية أو ثالثة . (٢) الزيادة عن « الدارقطني » في رواية

ابن عباس . (٣) الجري: ضرب من السمك في ظهره طول، وفي فمه سم، وليس له عظم إلا عظم الحزين واللسنة .

أبو داود والدارقطني عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ^(١) «كُلُوا ما حَسَرَ عَنْهُ الْبَحْرُ وما أَفْهَاهُ وما وَجَدْتُمُوهُ مِثْنًا أو طَائِفًا فوق الْمَاءِ فلا تَأْكُلُوهُ». قال الدارقطني: تفرد به عبد العزيز بن حُبَيْد الله، عن وهب بن كَيْسَانَ عن جابر، وعبد العزيز ضعيف لا يَحْتَجُّ بِهِ. وروى سفيان الثوري عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه؛ قال الدارقطني: لم يَسْنِدْهُ عن الثوري غير أبي أحمد الزُّبَيْرِيَّ وخالفه وكيع والمدينيان وعبد الرزاق ومُؤَمِّلٌ وأبو حاتم وغيرهم؛ رَوَاهُ عن الثوري موقوفًا وهو الصواب. وكذلك رواه أبو أيوب السَّخْتِيَّانِيَّ، وعُبَيْدُ اللَّهِ بن عمر وابن جُرَيْجٍ، وَزُهَيْرٌ وَحَمَّادُ بن مَسْلَمَةَ وغيرهم عن أبي الزبير موقوفًا؛ قال أبو داود: وقد أَسْنَدَ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ وَجْهِ ضَعِيفٍ عَنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ قال الدارقطني: وروى عن إسماعيل بن أُمَيَّةَ وابن أبي ذَنْبٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ مَرْفُوعًا، وَلَا يَصِحُّ رَفْعُهُ، رَفَعَهُ يَحْيَى بن سَلِيمٍ عَنْ إسماعيل بن أُمَيَّةَ وَوَقَفَهُ غَيْرُهُ. وقال مالك والشافعي وأَبْنُ أَبِي لَيْلَى والأوزاعي والثوري في رواية الْأَشْجَعِيِّ: يَرْكُلُ كُلُّ مَا فِي الْبَحْرِ مِنَ السَّمَكِ وَالْثَوَابِ، وَسَاوَمَا فِي الْبَحْرِ مِنَ الْحَيَوَانِ، وَسِوَاهُ أَصْطِيدٍ أو وَجَدْتُمُوهُ وَأَحْتَجَّ مَالِكٌ وَمَنْ تَابَعَهُ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي الْبَحْرِ: «هُوَ الظُّهُورُ مَاؤُهُ الْحِلُّ مَيْتَتُهُ». وأصح ما في هذا الباب من جهة الإِسْنَادِ حَدِيثُ جَابِرٍ فِي الْحَوْتِ الَّذِي يُقَالُ لَهُ «الْعَتَبَرُ» وَهُوَ مِنْ أَثْبَتِ الْأَحَادِيثِ تَرْجَمَهُ الصَّحِيحَانِ. وفيه: فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ آتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ: «هُوَ رِزْقِي أَخْرِجْهُ اللَّهُ لَكُمْ فَهَلْ مَعَكُمْ مِنْ شَيْءٍ نَقْطَعُمُونَا؟» فَأَرْسَلَنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُ فَأَكَلَهُ؛ لَفْظُ مُسْلِمٍ. وَأَسْنَدَ الدَّارِقُطْنِيُّ عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ أَشْهَدُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ قَالَ: السَّمَكَةُ الطَّائِفَةُ حَلَالٌ لِمَنْ أَرَادَ أَكْلَهَا. وَأَسْنَدَ عَنْهُ أَيْضًا أَنَّهُ قَالَ: أَشْهَدُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ أَكَلَ السَّمَكَ الطَّائِفَ عَلَى الْمَاءِ. وَأَسْنَدَ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ أَنَّهُ رَكِبَ الْبَحْرَ فِي رَهْطٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَوَجَدُوا سَمَكَةً طَائِفَةً عَلَى الْمَاءِ فَسَأَلُوهُ عَنْهَا فَقَالَ: أَطْيَبُهَا هِيَ لَمْ تَغَيَّرْ؟

قالوا : نعم ، قال : فكلوها وأرضعوا نصيبى منها ، وكان صائما . وأسند عن جبلة ابن عطية أن أصحاب أبى طلحة أصابوا سمكة طافية فسألوا عنها أبى طلحة فقال : أهدوها لى . وقال عمر بن الخطاب : الحوت ذكى والجراد ذكى كله ؛ رواه عنه الدارقطنى . فهذه الآثار ترد قول من كره ذلك ، وتخصص عموم الآية ، وهو حجة للجمهور ؛ إلا أن مالكا كان يكره خنزير الماء من جهة اسمه ولم يخرمه وقال : أتم يقولون خنزيرا ! وقال الشافعى : لا بأس بخنزير الماء ، وقال الليث : ليس بميته البحر بأس ، قال : وكذلك كلب الماء وفرس الماء . قال : ولا يؤكل إنسان الماء ولا خنزير الماء .

الرابعة — أختلف العلماء فى الحيوان الذى يكون فى البر والبحر هل يحل صيده للحرم أم لا ؟ فقال مالك وأبو عمار وعطاء وسعيد بن جبير وغيرهم : كل ما يعيش فى البر وله فيه حياة فهو صيد البر ، إن قتله المحرم وداه ، وزاد أبو عمار فى ذلك الضفادع والسلاحف : والسراطين . الضفادع وأجناسها حرام عند أبى حنيفة ، ولا خلاف عند الشافعى فى أنه لا يجوز أكل الضفدع ، وأختلف قوله فيما له شبهة فى البر مما لا يؤكل كالخنزير والكلب وغير ذلك . والصحيح أكل ذلك كله ؛ لأنه نص على التحريم فى جواز أكله ، وهو له شبهة فى البر مما لا يؤكل . ولا يؤكل عنده التماسيح ولا القروش ولا الثرغيل ، وكل ما له ناب لثيمه عليه السلام من أكل كل ذى ناب . قال ابن عطية : ومن هذه أنواع لا زوال لها من الماء فهى لا محالة من صيد البحر ، وعلى هذا خرج جواب مالك فى الضفادع فى « المدونة » فإنه قال : الضفادع من صيد البحر . وروى عن عطاء بن أبى رباح خلاف ما ذكرناه ، وهو أنه يراعى أكثر فهو منه ، وحيث يفرخ فهو منه ؛ وهو قول أبى حنيفة . والصواب فى ابن الماء أنه صيد برى ويأكل الحب . قال ابن العربى : الصحيح فى الحيوان الذى يكون فى البر والبحر منه ؛ لأنه تعارض فيه دليلان ، دليل تحليل ودليل تحريم ، فيطلب دليل التحريم احتياطا . والله أعلم .

(١) القروش : دابة مقترنة من حباب البحر الملح .

الخامسة - قوله تعالى : ﴿ وَالسَّيَّارَةِ ﴾ فيه قولان : أحدهما للقيم والمسافر كما جاء في حديث أبي حنيفة أنهم أكلوه وهم مسافرون ، وأكل النبي صلى الله عليه وسلم وهو مقيم ، فبين الله تعالى أنه حلال لمن أقام كما أحله لمن سافر . الثاني - أن السيارة هم الذين يركبونه ، كما جاء في حديث مالك والنسائي ، أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء ، فإن توضأنا به عطشنا أفترضنا بقاء البحر ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " هو الطهور مأثو الخُلُ مَبْتَن " قال ابن العربي قال علمائنا : فلو قال له النبي صلى الله عليه وسلم « نتم » لما جاز الوضوء به إلا عند خوف العطش ؛ لأن الجواب مرتبط بالسؤال ، فكان يكون محالا عليه ، ولكن النبي صلى الله عليه وسلم ابتدأ تأميس القائمة ، وبيان الشرع فقال : " هو الطهور مأثو " .

قلت : وكان يكون الجواب مقصورا عليهم لا يتعدى لغيرهم ، لولا ما تقرر من حكم الشريعة أن حكمه على الواحد حكمه على الجميع إلا ما نص بال تخصيص طبعه ، كقوله لأبي ردة في المتاق : " صحَّ بها ولن تُجزئ من أحد فترك " .

السادسة - قوله تعالى : ﴿ وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ التحريم ليس صفة للأعيان ، وإنما يتعلق بالأفعال ؛ فمضى قوله : « وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ » أى فعل الصيد ، وهو المنع من الاصطياد ، أو يكون الصيد بمعنى المصيد ، على معنى تسمية المفعول بالفعل كما تقدم ، وهو الأنظر لإجماع العلماء على أنه لا يجوز للحرم قبول صيد ويهب له ، ولا يجوز له شراؤه ولا اصطيداده ولا استحداث ملكه بوجه من الوجوه ، ولا خلاف بين علماء المسلمين في ذلك ؛ لعدم قوله تعالى : « وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا » . ولحديث الصَّيْب بن جثامة على ما يأتي .

السابعة - اختلف العلماء فيما يأكله المحرم من الصيد ، فقال مالك والنسائي وأصحابهما وأحمد ، وروى عن إسماعيل ، وهو الصحيح عن عثمان بن عفان : إنه لا بأس بأكل المحرم الصيد إذا لم يُصد له ، ولا من أجله ؛ لما رواه الترمذي والنسائي والدارقطني

من جابر، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " صيد البر لكم حلال ما لم تصيدوه أو يُصد لكم " قال أبو عيسى : هذا أحسن حديث في الباب ؛ وقال النسائي : عمرو بن أبي عمرو ليس بالقوى في الحديث ، وإن كان قد روى عنه مالك . فإن أكل من صيد صيد من أجله فذاه ؛ وبه قال الحسن بن صالح والأوزاعي ، واختلف قول مالك فيما صيد لحرم بينه . والمشهور من مذهبه عند أصحابه أن المحرم لا يأكل مما صيد لحرم معين أو غير معين ، ولم يأخذ بقول عثمان لأصحابه حين أنى يلحم صيد وهو محرم : كُلُوا فليست مثل لأنه صيد من أجل ؛ وبه قالت طائفة من أهل المدينة ، وروى عن مالك ، وقال أبو حنيفة وأصحابه : أكل الصيد للحرم جائز على كل حال إذا اصطاده الحلال ، سواء صيد من أجله أو لم يُصد لظاهر قوله تعالى : « لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ » فحرم صيده وقتله على المحرمين ، دون ما صاده غيره . واحتجوا بحديث البرقي — واسمه زيد بن كعب — عن النبي صلى الله عليه وسلم في حمار الوحش العَير أنه أمر أبا بكر فقسمه في الزقاق ؛ من حديث مالك وغيره . وبحديث أبي قتادة عن النبي صلى الله عليه وسلم وفيه " إنما هي طُعْمَةٌ أُطْعِمَكُمُوهَا اللَّهُ " . وهو قول حمير بن الخطاطب وعثمان بن عفان في رواية عنه ، وأبي هريرة والزبير بن العوام ومجاهد وعطاء وسعيد بن جبير . وروى عن علي بن أبي طالب وابن عباس وابن عمر أنه لا يجوز للحرم أكل صيد على حال من الأحوال ، سواء صيد من أجله أو لم يُصد ؛ لمعوم قوله تعالى : « وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا » . قال ابن عباس : هي مبهمة ، وبه قال طاوس وجابر ابن زيد وأبو الشعثاء ، وروى ذلك عن الثوري ، وبه قال إسحق . واحتجوا بحديث الصَّعب ابن جثامة اللخمي ، أنه أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حمارا وحشيا ، وهو بالأنواء أو بؤدان فرده عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال فلما : أن رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما في وجهي قال : " إنا لا نرده عليك إلا أنا حُرْمٌ " نرجه الأئمة واللفظ لمالك . قال أبو عمر : روى ابن عباس من حديث سعيد بن جبير ومقسم وعطاء وطلوس عنه ، أن الصَّعب بن جثامة أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم لحمارا وحشيا ؛ وقال سعيد بن جبير

في حديثه: عَجَزَ حمار وحشٍ فَرَدَّهُ يَقْطُرُ دَمًا كَأَنَّهُ صَيْدٌ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ؛ وَقَالَ يُقَسَّمُ فِي حَدِيثِهِ: رَجُلٌ حِمَارٌ وَحْشٍ. وَقَالَ عَطَاءٌ فِي حَدِيثِهِ: أَهْدَى لَهُ عَصَدٌ صَيْدٌ فَلَمْ يَقْبَلْهُ وَقَالَ: «إِنَّا حُرْمٌ». وَقَالَ طَاوُسٌ فِي حَدِيثِهِ: عَصُدًا مِنْ لَحْمٍ صَيْدٍ؛ حَدَّثَ بِهِ إِسْمَاعِيلُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ الْمَدِينِيِّ^(١)، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي بَرْجٍّ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ، إِلَّا أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهُ عَنْ أَبِي حَبَّاسٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ. قَالَ إِسْمَاعِيلُ: سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ حَرْبٍ يَتَأَوَّلُ هَذَا الْحَدِيثَ عَلَى أَنَّهُ صَيْدٌ مِنْ أَجْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَكَانَ أَكَلُهُ جَائِزًا؛ قَالَ سُلَيْمَانُ: وَمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ صَيْدٌ مِنْ أَجْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَوْلُهُمْ فِي الْحَدِيثِ: فَرَدَّهُ يَقْطُرُ دَمًا كَأَنَّهُ صَيْدٌ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ. قَالَ إِسْمَاعِيلُ: إِنَّمَا تَأَوَّلَ سُلَيْمَانُ هَذَا الْحَدِيثَ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى تَأْوِيلٍ، فَأَمَّا رِوَايَةُ مَالِكٍ فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى التَّأْوِيلِ؛ لِأَنَّ الْحَرَّمَ لَا يَحْجُوزُ عَنْ أَنْ يُسَكَّ صَيْدًا حَيًّا وَلَا يُدْكَى؛ قَالَ إِسْمَاعِيلُ: وَعَلَى تَأْوِيلِ سُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ تَكُونُ الْأَحَادِيثُ الْمَرْفُوعَةُ كُلُّهَا غَيْرَ مُخْتَلِفَةٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

الثامنة — إِذَا أَحْرَمَ وَيَدَهُ صَيْدٌ أَوْ فِي بَيْتِهِ عِنْدَ أَهْلِهِ فَقَالَ مَالِكٌ: إِنْ كَانَ فِي يَدِهِ فَلَيْسَ إِرْسَالُهُ، وَإِنْ كَانَ فِي أَهْلِهِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِرْسَالُهُ؛ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ: سِوَاهُ كَانَ فِي يَدِهِ أَوْ فِي بَيْتِهِ لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُرْسَلَ؛ وَبِهِ قَالَ أَبُو ثَوْرٍ، وَعَنْ مُجَاهِدٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَرِثِ مِثْلُهُ، وَرَوَى عَنْ مَالِكٍ. وَقَالَ بْنُ أَبِي لَيْلَى وَالثَّوْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ فِي الْقَوْلِ الْآخَرِ: عَلَيْهِ أَنْ يُرْسَلَ، سِوَاهُ كَانَ فِي بَيْتِهِ أَوْ فِي يَدِهِ؛ فَإِنْ لَمْ يُرْسَلْ حَتَّى يَمُوتَ وَجْهَ الْقَوْلِ بِإِرْسَالِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمِيَ حَرَمًا» وَهَذَا حَاطَمٌ فِي الْمَلِكِ وَالتَّصَرُّفِ كُلِّهِ. وَوَجْهُ الْقَوْلِ بِإِسْكَاهِ: أَنَّهُ مَعْنَى لَا يَمْنَعُ مِنْ ابْتِدَاءِ الْإِحْرَامِ فَلَا يَمْنَعُ مِنْ اسْتِدَامَةِ مِلْكِهِ. أَصْلُهُ النِّكَاحُ.

التاسعة — فَإِنْ صَادَهُ الْحَلَالُ فِي الْحِلِّ فَأَدْخَلَهُ الْحَرَّمَ جَازَ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ بِكُلِّ نَوْعٍ مِنْ ذَبْحِهِ، وَأَكْلِ لَحْمِهِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَحْجُوزُ. وَدَلِيلُنَا أَنَّهُ مَعْنَى يُفْعَلُ فِي الصَّيْدِ بِغَازٍ فِي الْحَرِّمِ الْحَلَالِ، كَالْإِسْكَاءِ وَالشَّرَاءِ وَلَا خِلَافَ فِيهَا.

(١) هذه النسبة إلى مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم كان أصله منها فَرَدَّ عَلَى الْبَصَرَةِ. «الأنساب».

العاشرة — إذا دل الحرام حلالا على صيد فقتله الحلال اختلف فيه ؛ فقال مالك والشافعي وأبو ثور : لا شيء عليه ؛ وهو قول ابن المسيخشون . وقال الكوفيون وأحمد وإسحق وجماعة من الصحابة والتابعين ؛ عليه الجزاء ؛ لأن المحرم التزم بإحرامه ترك التعرض ، فيضمن بالدلالة كاللودع إذا دل سارقا على سرقة .

الحادية عشرة — واختلفوا في المحرم إذا دل محرما آخر ؛ فذهب الكوفيون وأشهب من أصحابنا إلى أن كل واحد منهما جزاء . وقال مالك والشافعي وأبو ثور : الجزاء على المحرم القاتل ؛ لقوله تعالى : « وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا » فعلق وجوب الجزاء بالقتل ، قد دل على انتفاؤه بغيره ؛ ولأنه دالّ فلم يلزمه بدلالته غُرم ، كما لو دل الحلال في المحرم على صيد في الحرم . وتعلق الكوفيون وأشهب بقوله عليه السلام في حديث أبي قتادة : « هل أشترتم أو أعتمتم » وهذا يدل على وجوب الجزاء . والأول أصح . والله أعلم .

الثانية عشرة — إذا كانت شجرة نابتة في الحل وفرعها في الحرم فأصيب ما عليه من الصيد ففيه الجزاء ؛ لأنه أخذ في الحرم . وإن كان أصلها في الحرم وفرعها في الحل فاختلف علماءنا فيما أخذ عليه حل قولين : الجزاء نظرا إلى الأصل ، وفيه نظرا إلى الفرع .

الثالثة عشرة — قوله تعالى : ﴿ وَأَقْتُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴾ تشديد وتنبه عقاب هذا التحليل والتحريم ، ثم ذكر بأمر الحشر والقيامه بمالعة في التحذير . والله أعلم .

قوله تعالى : جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْكُبَىٰ أَلْبَيْتَ الْحَرَامِ فَيَمْنًا لِلنَّاسِ وَالشَّهَرِ الْحَرَامَ وَاهْدَىٰ وَقَلَّظَ ذَلِكَ لَتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٧٧﴾

فيه خمس مسائل :

الأولى — قوله تعالى : (جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْكُبَىٰ) جعل هنا بمعنى خلق وقد تقدم . وقد ثبتت الكعبة كعبة ؛ لأنها مريضة وأكثر بيوت العرب مقدسة . وقيل إنما سُميت كعبة لتوابعها

وبروزها، فكُل نائم بارز كعَب، مستديرا كان أو غير مستدير. ومنه كَعَب القدم وكُعُوب الفتاة. وكَعَب ندى المرأة إذا ظهر في صدرها. والبيت سُمي بذلك لأنها ذات سقف وجدار، وهي حقيقة البيتة وإن لم يكن بها ساكن. وسماه سبحانه حراما بتعريفه إياه، قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إن مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس» وقد تقدم أكثر هذا مستوفى والحمد لله.

الثانية - قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ أى صلاحا ومعاشا، لأمن الناس بها، وعمل هذا يكون «قيامًا» بمعنى يقومون بها. وقيل: «قيامًا» أى يقومون بشرائها.

وقرأ ابن عباس وعاصم «قِيَامًا» وهما من ذوات الواو فقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها. وقد قيل: «قِيَامًا». قال العلماء: والحكمة في جعل الله تعالى هذه الأشياء قياما للناس، أن الله سبحانه خلق الخلق على مسليقة الآدمية من التماسد والتنافس والتقاطع والتدابير، والسلب والغارة والقتل والثأر، فلم يكن بد في الحكمة الآلهية، والمشيئة الأولى من كلف بدوم معه الحال، ووازع يحمده معه المال. قال الله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ فامرهم الله سبحانه بالخلافة، وجعل أمورهم إلى واحد يزعمهم عن التنازع، ويعملهم على التآلف من التقاطع، ويرد الظالم عن المظلوم، ويقرر كل يد على ما تستولى عليه. روى ابن القاسم قال حدثنا مالك أن عثمان بن عفان رضى الله عنه كان يقول: ما يزعم الإمام أكثر مما يزعم القرآن، ذكره أبو عمر رحمه الله. وجور السلطان عاما واحدا أقل أذاية من كون الناس فوضى لحظة واحدة؛ فأنشأ الله سبحانه الخليفة لهذه الفائدة، لتجرى على رآيه الأمور، ويكف الله به عادية الجهور؛ فعظم الله سبحانه في قلوبهم البيت الحرام، وأوقع في نفوسهم هيبته، وعظم بينهم حرمة، فكان من جلا إليه مصوبما به، وكان من أضطهد محميا بالكون فيه. قال الله تعالى: «أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا وَيُخَفِّضُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ». قال العلماء: فلما كان موضعا مخصصا لا يدركه كل مظلوم، ولا يناله كل خائف جعل الله الشهر الحرام ملجأ آخر وهي:

الثالثة — وهو أسم جنس ، والمراد الأشهر الثلاثة بإجماع من العرب، فقرر الله في قلوبهم حرمتها ، فكانوا لا يَرْوَعُونَ فيها سِرّاً — أى نفساً — ولا يطلبون فيها دماً ، ولا يتوقعون فيها ثأراً ، حتى كان الرجل يلقى قاتل أبيه وأبنة وأخيه فلا يؤذيه . واقتطعوا فيها ثلث الزمان ، ووصلوا منها ثلاثة متوالية ، فسحة وراحة وعجالة للسباحة في الأمن والاستراحة ، وجعلوا منها واحداً منفرداً في نصف العام دركاً للاحترام ، وهو شهر رجب الأصمّ ويسمى مَضْرُ ، وإنما قيل له الأصمّ ؛ لأنه كان لا يُسمع فيه صوت الحديد ، ويسمى مُنْصِلُ الأَيْتَةِ ؛ لأنهم كانوا يترعون فيه الأَيْتَةَ من الرماح ، وهو شهر قریش ، وله يقول عوف بن الأَحْوَس :

وشهر بنى أمية وأهدايا • إنا سقيت مَضْرَجها الدماء

وسماه النبي صلى الله عليه وسلم شهر الله ؛ أى شهر آل الله . وكان يقال لأهل الحرم : آل الله . ويحتمل أن يريد شهر الله ؛ لأن الله مَنَّته وشكَّته إذ كان كثير من العرب لا يراه . وسيأتى في « براءة » أسماء الشهور إن شاء الله . ثم يترجم الإلهام ، وشرع على السنة الرسل المكرام الهدى والفلاذ ، وهي :

الرابعة — فكانوا إذا أخذوا بهراً أشعروه دماً ، أو طفقوا عليه نعلًا ، أو فعل ذلك الرجل بنفسه من التقليد — على ما تقدم بيانه أوّل السورة — لم يَرْوَعْ أحد حيث لقيه ، وكان القَيْصِل بينه وبين من طلبه أو ظلمه ؛ حتى جاء الله بالإسلام وبين الحق بمحمد عليه السلام ، فانتظم الدين في سلكه ، وعاد الحق إلى نصابه ، فأسندت الإمامة إليه ، وانبنى وجوبها على الخلق عليه وهو قوله سبحانه : « وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ » الآية . وقد مضى في « البقرة » أحكام الإمامة فلا معنى لاعادتها .

الخامسة — قوله تعالى : (ذَلِكَ لِتَعْلَمُوا) « ذَلِكَ » إشارة إلى جعل الله هذه الأمور قياماً ، والمعنى فصل الله ذلك لتعلموا أن الله يعلم تفاصيل أمور السموات والأرض ، ويعلم مصالحكم أيها الناس قبل وبعد ، فانظروا لطفه بالعباد على حال كفرهم .

قوله تعالى : **اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ** وَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٣٨﴾

قوله تعالى : **(اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ)** تخويف **(وَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ)** ترغية .
وقد تقدم هذا المعنى .

قوله تعالى : **مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ** وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ
وَمَا تَكْتُمُونَ ﴿٣٩﴾

قوله تعالى : **(مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ)** أى ليس له الهداية والتوفيق ولا النواب ، وإنما عليه البلاغ . وفى هذا رد على القدرية كما تقدم ، وأصل البلاغ البلوغ ، وهو الوصول .
يَلْغُ يَلْغُ يُلْغُوا ، وألغنه إلاغاً ، وتلغ تِلْغاً ، وإلغنه مبالغةً ، وتلغ تِلْغاً ، ومنه البلاغة لأنها إيصال المعنى إلى النفس فى حسن صورة من اللفظ . وتبان الرجل إذا تعاطى البلاغة وليس بيلغ ، وفى هذا بلاغ أى كفاية ؛ لأنه يبلغ مقدار الحاجة . **(وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ)** أى تظهرونه يقال : بدا السر وأبداه صاحبه يُبديه . **(وَمَا تَكْتُمُونَ)** أى ما تسرونه وتخفونه فى قلوبكم من الكفر والتفاق .

قوله تعالى : **قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَلِيفَةُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أُعْجِبَكَ كَثْرَةُ الْخَلِيفَةِ فَاَتَّقُوا اللَّهَ يَتَأْوِيلُ الْأَلْبَابُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ** ﴿٤٠﴾

قوله تعالى : **(قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَلِيفَةُ وَالطَّيِّبُ)** . فيه ثلاث مسائل :

الأولى — قال الحسن : « **الْخَلِيفَةُ وَالطَّيِّبُ** » الحلال والحرام . وقال السدى : المؤمن والكافر . وقيل : المطيع والمعاصى . وقيل : الردى والجيد ؛ وهذا على ضرب المثال .
والصحيح أن اللفظ عام فى جميع الأمور ، يُتصوّر فى المكاسب والأعمال ، والناس ، والمعارف من العلوم وغيرها ؛ فانليث من هذا كله لا يُفعل ولا يُنْجَب ، ولا تحسن له عاقبة وإن كثرت ، والطيب وإن قل نافع جميل العاقبة . قال الله تعالى : « **وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرِجُ نَبَاتَهُ يُؤْثِرُ بِهِ** »

وَالَّذِي خَبْتُ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكَبًا ۝ . ونظير هذه الآية قوله تعالى : « أَمْ تَحْمِلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْفُسَيْدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ تَحْمِلُ الْآتِقِينَ كَالْقَبَّارِ » وقوله : « أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَحْمِلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ » ؛ فانحيت لا يساوى الطيب مقسدا ولا إنفاقا، ولا مكاتا ولا ذهابا ، فالطيب يأخذ جهة اليمين ، وانحيت يأخذ جهة الشمال ، والطيب في الجنة ، وانحيت في النار . وهذا بين . وحقيقة الاستواء الاستمرار في جهة واحدة ، ومثله الاستقامة وضدها الأعوجاج . ولما كان هذا هو :

الثانية — قال بعض علمائنا : إنَّ البيع الفاسد يُفسخ ولا يمتضى بمحوالة سوق ، ولا بتغير بدن ، فيستوى في إمضائه مع البيع الصحيح ، بل يُفسخ أبداً ، ورُدَّ الثمن على المبتاع إن كان قبضه ، وإن تلف في يده ضمنه ؛ لأنه لم يقبضه على الأمانة ، وإنما قبضه بشبهة عقد . وقيل : لا يُفسخ نظرا إلى أن البيع إذا فسخ ورُدَّ بعد القوت يكون فيه ضرر وقتن على البائع ، فتكون السلفة تساوى مائة وترد عليه وهي تساوى عشرين ، ولا عقوبة في الأموال . والأول أصح لمعوم الآية ، ولقوله عليه السلام : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو ردٌّ » .

قلت : وإذا تُبِعَ هذا المعنى في عدم الاستواء في مسائل الفقه تعددت وكثرت ، فن ذلك الغاصب هو :

الثالثة — إذا بنى في القيمة المنصوبة أو غرس فإنه يلزمه قلع ذلك البناء والغرس لأنه خبيث ، وردّها ؛ خلافاً لأبي حنيفة في قوله : لا يَقلع ويأخذ صاحبها القيمة . وهذا يردّه قوله عليه السلام : « ليس ليرثي ظالم حقٌّ » . قال هشام : العرق الظالم أن يقرس الرجل في أرض غيره ليستحقها بذلك . قال مالك : اليرثي الظالم كل ما أخذ وأحتقر وغرس في غير حق . قال مالك : من غَصَبَ أرضاً فزرعها ، أو أكراها ، أو دارا فسكنها

(١) الرواية ولعرق « بالثورين ، وهو على حذف متضاف أى لى عرق ظالم ، لمثل العرق ظالماً والحق لصاحبه ، أو يكون الظالم من صفته صاحب العرق . وإن روى « عرق » بالإضافة فيكون الظالم صاحب العرق والحق للعرق وهو أحد عروق الشجرة . (غاية النباهة) .

أو أكرها ، ثم استحقها بها أن على الفاضل كراء ما سكن ورد ما أخذ في الكراء . واختلف قوله إذا لم يسكنها أو لم يزرع الأرض وصطلها ، فالمشهور من مذهبه أنه ليس عليه فيه شيء ، وقد روى عنه أنه عليه كراء ذلك كله . واختاره الوقار ، وهو مذهب الشافعي ؛ لقوله عليه السلام : " ليس لعرق ظالم حق " وروى أبو داود عن أبي الزبير أن رجلين اختصما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم : غرس أحدهما نخلا في أرض الآخر ، فقضى لصاحب الأرض بأرضه ، وأمر صاحب النخل أن يخرج نخله منها ، قال : فقد رأيتها ، وإنما لتضرب أصولها بالقوقس حتى أخرجت منها وأنها لنخل حم . وهذا نص . قال ابن حبيب : والحكم فيه أن يكون صاحب الأرض مختيرا على الظالم ، إن شاء حبس ذلك في أرضه بقيمة مقلوما ، وإن شاء تزعه من أرضه ؛ وأجر الترع على الفاضل . وروى الدارقطني عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من بنى في ربيع قوم بإذنهم فله القيمة ومن بنى بغير إذنهم فله النقص " . قال علماءنا : إنما تكون له القيمة ؛ لأنه بنى في موضع يملك منفعة . وذلك كن بنى أو غرس بشبهة فله حق ؛ إن شاء رب المال أن يدفع إليه قيمته قائما ، وإن أبي قيل للذي بنى أو غرس : أدفع إليه قيمة أرضه برأحا ؛ فإن أبي كانا شريكين . قال ابن الميحيشون : وتفسير أشتراكهما أن تقوم الأرض برأحا ، ثم تقوم بمارتها فما زادت قيمتها بالعارة على قيمتها برأحا كان العامل شريكا لرب الأرض فيها ، إن أحبا قسما أو حسبا . قال ابن الجهم : فإذا دفع رب الأرض قيمة العارة وأخذ أرضه كانت له كراؤها فيما مضى من السنين . وقد روى عن ابن القاسم وغيره أنه إذا بنى رجل في أرض رجل بإذنه ثم وجب له إخراجها ، فإنه يعطيه قيمة بنائه مقلوما . والأول أصح لقوله عليه السلام : " فله القيمة " وعليه أكثر الفقهاء .

الرابعة — قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّنِيَّكَ كَثُرَتْ الْخَبِيثَاتُ ﴾ قيل : الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم والمراد أمته ؛ فإنه صلى الله عليه وسلم لا يعجبه الخبيث . وقيل : المراد به النبي (١) م : أي عامة . في ملوها والطافها ؛ واحدتها عمية وأملها ثم سكن وأدغم (٢) رباح (جمع ربيع) وهو المثل . (٣) البراح : (بالفتح) : المتسع من الأرض لا يزرع فيه ولا يهجر .

صلى الله عليه وسلم نفسه، وإعجابه له أن صار عنده عجا بما يشاهده من كثرة الكفار والمال الحرام، وقلة المؤمنين والمال الحلال. ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَكُمْ تِلْكَ مَعْلُومٌ﴾ تقدم معناه .

قوله نصل : يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدِّلُكُمْ سُؤُكُمْ وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنْزَلُ إِلَيْكُمْ أَنْ تُبَدِّلُكُمْ عَنْهَا اللَّهُ عَنَّا وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿١١﴾ قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِّن قَبْلُكُمْ فَمُ أَصْبَحُوا بِهَا كَافِرِينَ ﴿١٢﴾

فيه عشر مسائل :

الأولى - روى البخارى ومسلم وغيرهما - واللفظ للبخارى - عن أنس قال قال رجل يا نبي الله من أي؟ قال : "أبوك فلان" فزلت الآية . وخرج أيضا عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم وفيه "فوالله لا تسألوني عن شيء إلا أخبركم به ما دمت في مقامى هذا" فقام إليه رجل قال : أين مدخل يا رسول الله؟ قال : "النار" . فقام عبد الله بن حذافة فقال : من أين يا رسول الله؟ فقال : "أبوك حذافة" وذكر الحديث . قال ابن عبد البر : عبد الله بن حذافة أسلم قديما ، وهاجر إلى أرض الحبشة الهجرة الثانية ، وشهد بدرًا وكانت فيه دُعابة ^(١) ، وكان رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسله إلى كسرى بكتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولما قال من أين يا رسول الله؟ قال : "أبوك حذافة" قالت له أمه : ما سمعتُ أبني أعق منك أنت أن تكون أمك قارفت ما يُقارِف نساء الجاهلية فتفضحها على أعين الناس ! . فقال : والله لو الحقني ببعد أسود لاحت به . وروى الترمذى والدارقطنى عن علي بن رضى الله عنه قال : لما نزلت هذه الآية «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» قالوا : يا رسول الله أفى كل عام؟ فسكت ، فقالوا : أفى كل عام؟ قال :

” لا ولو قلتُ نعم لَوَجَّبتُ “ فأنزل الله تعالى « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِن تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ » الآية . واللفظ للتأرقطني . سئل البخاري عن هذا الحديث فقال : حديث حسن إلا أنه مرسل ؛ أبو البختري لم يدرك عليا ، واسمه سعيد . وأخرجه التارقطني أيضا عن أبي عياض عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْإِمْسَاجُ “ فقام رجل فقال : في كل عام يا رسول الله ؟ فأعرض عنه ، ثم عاد فقال : في كل عام يا رسول الله ؟ قال : ” ومن القائل “ قالوا : فلان ؛ قال : ” والذي نفسي بيده لو قلت نعم لَوَجَّبتُ ولو وَجَّبتُ ما أُلْقِيتُموها ولو لم تُطِيعوها لَكُفَرْتُمْ “ فأنزل الله تعالى « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِن تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ » الآية . وقال الحسن البصري في هذه الآية : سألو الله صلى الله عليه وسلم عن أمور الجاهلية التي عفا الله عنها ، ولا وجه للسؤال عما عفا الله عنه . وروى مجاهد عن ابن عباس أنها نزلت في قوم سألو رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البحيرة والسائبة والوصيلة والحام ؛ وهو قول سعيد بن جبير ؛ وقال : ألا ترى أن بعده « مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِيَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ » .

قلت : وفي الصحيح والمسنَد كفاية . ويحتمل أن تكون الآية نزلت جوابا للجمع ، فيكون السؤال قريبا بعضه من بعض . والله أعلم . و « أَشْيَاءَ » وزنه أفعال ؛ ولم يصرف لأنه شبه بجمراء ؛ قاله الكسائي . وقيل : وزنه أفعلاء ؛ كقولك : هَيْنَ وَأَهْوَيْنَا ؛ عن الفراء والأخفش . ويصغر فيقال : أَشْيَاءَ ؛ قال المازني : يجب أن يصغر شئيات كما يصغر أصدقاء ؛ في المؤنث صديقات وفي المذكر صديقون .

الثانية — قال ابن عون : سألت نافعا عن قوله تعالى : ﴿ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِن تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ ﴾ فقال : لم تزل المسائل منذ قطمركه . روى مسلم عن المنيرة بن شعبة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ” إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عُقُوقَ الْأَمْهَاتِ وَرُؤَادَ الْبَنَاتِ وَمَتَاعَ هَلَاتٍ وَكَرِهَ لَكُمْ ثَلَاثًا قَبِيلٌ وَقَالَ كَثْرَةُ السُّؤَالِ وَإِضَاعَةُ الْمَالِ “ . قال كثير من العلماء : المراد

(١) بحذف هزة الاستهتام في هذه الرواية كما في التارقطني .

بقوله " وكثرة السؤال " الكثير من السؤال في المسائل الفقهية تنطفا ، وتكلفا فيما لم يزل ، والأغلوطات وتشقيق المولدات ، وقد كانت السلف يكرهون ذلك ويرونه من التكليف ، ويقولون إذا نزلت النازلة : وفق المسئول لها ، قال مالك : أدركت أهل هذه البلد وما عندهم علم غير الكتاب والسنة ، فإذا نزلت نازلة جمع الأمهر لها من حضر من العلماء فما اتفقوا عليه أنفذ ، وأتم تكترون المسائل وقد كرهها رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقيل . المراد بكثرة المسائل كثرة سؤال الناس الأموال والحوائج إلخاها وأستكثرنا ، وقاله أيضا مالك . وقيل : المراد بكثرة المسائل السؤال عما لا يعني من أحوال الناس بحيث يؤدي ذلك إلى كشف عوراتهم ، والإطلاع على مساوئهم . وهذا مثل قوله تعالى : « وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا » . قال: ابن خزيمة : لذلك قال أصحابنا متى قدم إليه طعام لم يسأل عنه من أين هذا ، أو عرض عليه شيء يشتريه لم يسأل من أين هو ، وسجل أمور المسلمين على السلامة والصحة . قلت : والوجه محل الحديث على عمومته فيتناول جميع تلك الأمور كلها . والله أعلم .

الثالثة — قال ابن العربي : اعتقد قوم من الغافلين تحريم أسئلة النوازل حتى تقع تعلقا بهذه الآية وليس كذلك ؛ لأن هذه الآية مصرحة بأن السؤال المنهي عنه إنما كان فيما تقع المسألة في جوابه ، ولا مسأله في جواب نوازل الوقت فافتقرا .

قلت قوله : اعتقد قوم من الغافلين فيه قبح ، وإنما كان الأولى به أن يقول : ذهب قوم إلى تحريم أسئلة النوازل ، لكنه جرى على عادته ، وإنما قلنا كان أولى به ؛ لأنه كان قوم من السلف يكرهها . وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يلن من سأل عما لم يكن ؛ ذكره الدائري في مسنده ؛ وذكر من الزهري قال : باننا أن زيد بن ثابت الأنصاري كان يقول إذا سئل عن الأمر : أ كان هذا ؟ فإن قالوا نعم قد كان حدث فيه بالذي يعلم ، وإن قالوا لم يكن قال فذروه حتى يكون . وأسد عن حماد بن يأسر وقد سئل عن مسئلة فقال :

(١) أى لا يجب الإتيان ؛ قال ابن العربي قوله تعالى : « وإن سألوا عنها حين ينزل القرآن تجد لهم » يشهد لكونها من باب التكليف الذى لا يبيح إلا نزول القرآن ، ويسجل نزول القرآن مبيها لوجوب الجواب .

هل كان هذا بعد؟ قالوا : لا ؛ قال : دعونا حتى يكون ، فإذا كان تجسّمناها لكم . قال الداريمى ، حدثنا عبد الله بن محمد بن أبى شيبة ، قال حدثنا ابن فضيل عن عطاء عن ابن عباس قال : ما رأيت قوما كانوا خيرا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ما سألوه إلا من ثلاث عشرة مسألة حتى قبض ، كلهن فى القرآن ؛ منهم « يسألونك عن الشهر الحرام » ، « ويسألونك عن المحيض » ما كانوا يسألون إلا عما ينفعهم .

الرابعة — قال ابن عبد البر : السؤال اليوم لا يخاف منه أن ينزل تحريم ولا تحليل من أجله ، فمن سأل مستتهما راغبا فى العلم ونفى الجهل عن نفسه ، باحثا عن معنى يجب الوقوف فى الديانة عليه ، فلا بأس به ، فشفاء اليتيم السؤال ؛ ومن سأل تسنّتا غير متفقه ولا متعلم فهو الذى لا يحل قليل سؤاله ولا كثيره ؛ قال ابن العربي : الذى يبنى للعالم أن يشتغل به هو بسط الأدلة ، وإيضاح سبل النظر ، وتحصيل مقدمات الاجتهاد ، وإعداد الآلة المعينة على الاستعداد ؛ فإذا عرضت نازلة أثبت من بابها ، وتشدت فى مظلتها ، والله يفتح فى صوابها .

الخامسة — قوله تعالى : (وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنْزَلُ الْقُرْآنُ تَدْرِكُكُمْ) فيه غموض ، وذلك أن فى أول الآية النهى عن السؤال ، ثم قال : (وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنْزَلُ الْقُرْآنُ تَدْرِكُكُمْ) فأباح لهم ؛ فقيل : المعنى وإن تسألوا عن غيرها فيما مست الحاجة إليه ، لحذف المضاف ، ولا يصح حمله على غير الحذف . قال الجرجاني : الكناية فى « عنها » ترجع إلى أشياء أخرى كقوله تعالى : « وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ » يعنى آدم ، ثم قال : « ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْقَةً » أى ابن آدم ؛ لأن آدم لم يعمل نطقا فى قرار مكين ، لكن لما ذكر الإنسان وهو آدم دلّ على إنسان مثله ، وعرف ذلك بقرينة الحال ؛ فالمعنى وإن تسألوا عن أشياء حين يُنْزَلُ القرآن من تحليل أو تحريم أو حكم ، أو مست حاجتكم إلى التفسير ، فإذا سألتم حينئذ تدرِكُكم ، فقد أباح هذا النوع من السؤال . ومثاله أنه بين جدّة المطلقة والمتوفى عنها زوجها والحامل ،

ولم يرد ذكر عِدَّةٍ التي ليست بذات قرء ولا حامل ، فسألوا عنها فنزل « وَاللَّائِي يَكْسَنَ مِنْ
الْمَحِيضِ » . فالنهي إذاً في شيء لم يكن بهم حاجة إلى السؤال فيه ؛ فأما ما مست الحاجة
إليه فلا .

السادسة — قوله تعالى : ﴿ عَفَا اللَّهُ عَنْهَا ﴾ أي من المسئلة التي سلفت منهم .
وقيل : عن الأشياء التي سألوها عنها من أمور الجاهلية وما جرى مجراها . وقيل : المقو بمعنى
الترك ؛ أي تركها ولم يُعَرف بها في حلال ولا حرام فهو معفو عنها فلا تبحثوا عنه فلمله إن
ظهر لكم حكمه ساءكم . وكان عبيد بن عمير يقول : إن الله أحل وحرم ، فما أحل فاستحلوه ،
وما حرم فاجتنبوه ، وترك بين ذلك أشياء لم يحللها ولم يحرمها ، فذلك عفو من الله ، ثم يتلو
هذه الآية . وتخرج الباقعة عن أبي ثعلبة الخشني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
” إِنْ أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى فَرَضَ فَرَائِضَ فَلَا تُضَيِّعُوهَا وَحَرَّمَ حُرْمَاتَ فَلَا تَتَّبِعُوهَا وَحَدَّ حُدُودَ
فَلَا تَتَّبِعُوهَا وَسَكَتَ عَنْ أَشْيَاءَ مِنْ غَيْرِ نَسْيَانٍ فَلَا تَبْحَثُوا عَنْهَا ” والكلام على هذا التقدير فيه
تقديم وتأخير ؛ أي لا تسألوا عن أشياء عفا الله عنها إن تبدل لكم توكُّم ، أي أمسك عن ذكرها فلم
يُزَجَّب فيها حكماً . وقيل : ليس فيه تقديم ولا تأخير ؛ بل المعنى قد عفا الله عن مسئلتكم
التي سلفت ، وإن كرهها النبي صلى الله عليه وسلم ، فلا تعودوا لأمثالها . فقوله : « عنها »
أي عن المسئلة أو عن السؤالات كما ذكرناه .

السابعة — قوله تعالى : ﴿ قَدْ سَأَلْنَا قَوْمَ يَنْ قَبْلِكَ ثُمَّ أَصْبَحُوا بِهَا كَافِرِينَ ﴾ أخبر
تعالى أن قوما من قبلنا قد سألوها آيات مثلها ، فلما أعطوا وفرضت عليهم كفروا بها ، وقالوا :
ليست من عند الله ؛ وذلك كسؤال قوم صالح الناقة ، وأصحاب عيسى المائدة ؛ وهذا تحذير
ما وقع فيه من سبق من الأمم . والله أعلم .

الثامنة — إن قال قائل : ما ذكرتم من كراهية السؤال والنهي عنه ، يعارضه قوله تعالى :
« فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ » فالجواب ؛ أن هذا الذي أمر الله به عباده

هو ما تقرّر وثبت وجوبه بما يجب عليهم العمل به ، والذي جاء فيه النهى هو ما لم يتعبد الله عباده به ، ولم يذكره في كتابه . والله أعلم .

التاسعة — روى مسلم عن عامر بن سعد عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
 « إِنَّ أَكْظَمَ الْمُسْلِمِينَ فِي الْمُسْلِمِينَ جُرْمًا مَنْ سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يُحَرِّمْ عَلَى الْمُسْلِمِينَ لِحُزْمٍ عَلَيْهِمْ مِنْ أَجْلِ مَسْئَلَتِهِ » . قال القشيري أبو نصر : ولو لم يسأل العبد عن الشيء لم يثبت اللعان . قال أبو الفرج الجوزي : هذا محمول على من سأل عن الشيء عتاً وحبناً فعوقب بسوء قصده بتعريم ما سأل عنه ، والتحريم يتم .

العاشرة — قال طبراني : لا تنافي للقدرة بهذا الحديث في أن الله تعالى يفعل شيئاً من أجل شيء وبسببه ، تعالى عن ذلك ، فإن الله على كل شيء قدير ، وبكل شيء عليم ، بل السبب والداعي فصل من أفعاله ، لكن سبق القضاء والقدر أن يجرم الشيء المستول عنه إذا وقع السؤال فيه ، لا أن السؤال موجب للتحريم ، وملة له . ومثله كثير « لَا يُسْأَلُ تَمَّامٌ بِفَعْلٍ وَهُوَ يُسْأَلُونَ » .

فوله تعالى : مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِيَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ وَلَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَكَثُرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿١٣٦﴾
 فيه سبع مسائل :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ ﴾ . جعل هنا بمعنى متى ، كما قال تعالى : « إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا » أى تبيينه . والمعنى في هذه الآية ما متى الله ، ولاسن ذلك حكماً ، ولا تعبد به شرعاً ، بسبب أنه قضى به علماً ، وأوجده بقدرته وإرادته خلقاً ، فإن الله خالق كل شيء من خير وشر ، ونفع وضر ، وطاعة ومعصية .

الثانية — قوله تعالى : ﴿ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِيَةٍ ﴾ « من » زائدة . والبحيرة فيلغة بمعنى مفعولة ، وهى على وزن التبطحة والذبيحة . وفى الصحيح عن مسعود بن المسيب : البحيرة

هى التى يُمنع دَرُّها للطواغيت ، فلا يحتلها أحدٌ من الناس . وأما السائبة فهى التى كانوا يُسبونها لأنهم . وقيل : البحيرة لغة هى الناقة المشقوقة الأذن ؛ يقال : بَحَرْتُ أذن الناقة أى شققنا شقا واسعا ، والناقة بحيرة أو مبحورة ، وكان البحر علامة التخليه . قال ابن سيده : يقال : البحيرة هى التى خُلِّيت بلا راع ، ويقال للناقة الفزيرة ^(١) بحيرة . قال ابن اصبغ : البحيرة هى ابنة السائبة ، والسائبة هى الناقة إذا تابعت بين عشر إناث ليس بينهن ذكر ، « لم يركب ظهرها ولم يُمزَّ وبرها ، ولم يشرب لبنها إلا ضيْفٌ ، فلما نُجِحت بعد ذلك من أنثى شُقَّتْ أذنها ، وُخِّلَ سيلها مع أمها ، فلم يركب ظهرها ولم يُمزَّ وبرها ، ولم يشرب لبنها إلا ضيْفٌ كما فُعِلَ بأمها » فهى البهيمة ابنة السائبة . وقال الشافعى : إذا نُجِحت الناقة نحسة أبطن إناثا بُحِرَتْ أذنها محرومة ، قال : محرومة لا يعلم الناس لحما ، ولا تُجزئ فى شيء ، كذلك البعائر . وقال ابن عَرَبٍ : البحيرة الناقة إذا نُجِحت نحسة أبطن فإذا كان الخامس ذكرًا انحروه فأكله الرجال والنساء ، وإن كان الخامس أنثى بحروا أذنها — أى شقوه — وكانت حراما على النساء لحما ولبنها — وقاله عكرمة — فإذا ماتت حلت للنساء . والسائبة البعير يُسبب بنذر يكون على الرجل إن سلَّبه الله من مرض ، أو بلغه منزلة أن يفعل ذلك ، فلا تُحبس عن رعى ولا ماء ، ولا يركبها أحد ، وقال به أبو عبيد ، قال الشاعر :

وسائبة لله تسمى تسكرا * إن الله فافى عامرا أو مجاشعا

وقد يُسبون غير الناقة ، وكانوا إذا سبوا العبد لم يكن عليه ولأه . وقيل : السائبة هى الخلالة لا قيد عليها ، ولا راعى لها ، فاعل بمعنى مفعول ، نحو « عيشة راضية » أى مرضية . من سابت الحية وأنسابت ؛ قال الشاعر :

عقرتم ناقة كانت لربى * وسائبة فقوموا للقياب

وأما الوصيلة والحام ؛ فقال ابن وهب قال مالك : كان أهل الجاهلية يستقون الإبل والنعم يُسبونها ، فأما الحام فن الإبل ، كان الفصل إذا انقضض ضرابه جملوا عليه من ريش الطواويس ^(١) قال ابن حنبل بعد أن أورد كلام ابن سيده : أرى أن البهيمة تصلح لرسم ويزرلها قشبه الفزيرات بالنحر . ^(٢) نمت الناقة سممت .

وسبّوه ، وأما الوصيلة فمن الغنم إذا ولدت أنثى بعد أنثى سببها . وقال ابن عَرَبَر : الوصيلة في الغنم ، قال : كانوا إذا ولدت الشاة سبعة أبطن نظروا ، فإن كان السابع ذكرا دُبح وأُكل منه الرجال والنساء ، وإن كان أنثى تركت في الغنم ، وإن كان ذكرا وأنثى قالوا وصلت أخاها فلم تُدبج لمكانها ، وكان لحمها حراما على النساء ، ولبن الأنثى حراما على النساء إلا أن يموت منهما شيء فيأكله الرجال والنساء . والحامى الفضل إذا رُكب ولد ولده . قال :

حَسَاها أَبُو قَابُوسٍ فِي عَزٍّ مُلْكِهِ • كَمَا قَدَحَى أَوْلَادَ أَوْلَادِهِ الْفُضْلُ

ويقال إذا نُجِعَ من صلبه عشرة أبطن قالوا : قدَحَى ظهره فلا يُركب ولا يُنْع من كَلٍّ ولا ماء . وقال ابن إسحق : الوصيلة الشاة إذا أُنْأَت عشر إناث متتابعات في خمسة أبطن ليس بينهما ذكرا قالوا : وصلت ، فكان مولدت بعد ذلك للذكور منهم دون الإناث ، إلا أن يموت شيء منها فيشتك في أكله ذكورهم وإناثهم .

الثالثة — روى مسلم عن أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 “رَأَيْتُ عَمْرُو بْنَ حَامِرٍ الْخُرَازِمِيَّ يَمِيزُ قُصْبَهُ فِي النَّارِ وَكَانَ أَوَّلَ مَنْ سَبَّ السَّوَابِ” وفي رواية
 “عَمْرُو بْنُ لُحْيٍ بْنُ قَعْمَةَ بْنِ خَيْثَفٍ أَخَا بَنِي كَعْبٍ هَؤُلَاءِ يَمِيزُ قُصْبَهُ فِي النَّارِ” . وروى
 أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لَا كُفْرَ لَكُمْ بِنِ الْجُحُونَ : رَأَيْتُ عَمْرُو بْنَ
 لُحْيٍ بْنِ قَعْمَةَ بْنِ خَيْثَفٍ يَمِيزُ قُصْبَهُ فِي النَّارِ فَمَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَشْبَهَ بِرَجُلٍ مِنْكُمْ بِهِ وَلَا بِهِ مِنْكُمْ”
 فَقَالَ أَكُفْرَ : أَخَشَى أَنْ يَضُرَّ شِبْهَ يَارَسُولَ اللَّهِ قَالَ : “لَا إِنَّكَ مُؤْمِنٌ وَهُوَ كَافِرٌ إِنَّهُ أَوَّلُ
 مَنْ فَرَدَّ دِينَ إِسْمَاعِيلَ وَبَجَرَ الْبَحِيرَةَ وَسَبَّ السَّائِبَةَ وَحَمَى الْحَامِيَّ” وفي رواية “رَأَيْتُ رَجُلًا
 قَصِيفًا أَشْرَلَهُ وَفَرَّةً يَمِيزُ قُصْبَهُ فِي النَّارِ” . وفي رواية ابْنِ الْقَاسِمِ وَغَيْرِهِ مِنْ مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ
 أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ “يُؤَذَى أَهْلُ النَّارِ بِرِيحِهِ” . مرسل
 ذكره ابْنُ الْعَرَبِيِّ . وَقِيلَ : إِنَّ أَوَّلَ مَنْ ابْتَدَعَ ذَلِكَ جُنَادَةُ بْنُ عَوْفٍ . وَاللهُ أَعْلَمُ . وَفِي الصَّحِيحِ
 كِفَايَةُ . وَرَوَى ابْنُ إِسْحَاقَ أَنَّ سَبَبَ الْأَوْتَانِ ، وَتَشْيِيرَ دِينَ إِبْرَاهِيمَ — عَلَيْهِ السَّلَامُ — عَمْرُو

(١) القصب : المني . . (٢) البرقة : شرازاس إذا وصل شهة الأذن .

(١١)

ابن لُحَيٍّ تخرج من مكة إلى الشام، فلما قدم مآب من أرض البلقاء، وبها يومئذ العالقي أولاد عيلقي — ويقال عيلق — بن لآؤذ بن سام بن نوح، رآهم يبسدون الأصنام فقال لهم: ما هذه الأصنام التي أراكم تعبدون؟ قالوا: هذه أصنام نستعطر بها فنمطر، ونستنصر بها فننصر؛ فقال لهم: أفلا تعطونني منها صنفاً أسير به إلى أرض العرب فيعبدونه؟ فاعطوه صنفاً يقال له «هَبْل» فقدم به مكة فتصّبه، وأمر الناس بعبادته وتعظيمه؛ فلما بعث الله محمداً صلى الله عليه وسلم أنزل الله عليه «مَاجِعَلُ اللَّهِ مِنْ بَيْعَةٍ وَلَا سَائِيَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ». (وَلَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا) يعني من فريش وثراعة ومشرك العرب (يَقْتُرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ) بقولهم: إن الله أمر بحجرهما، ويحرمون أنهم يفعلون ذلك لرضا ربهم في طاعة الله، وطاعة الله إنما تعلم من قوله، ولم يكن عندهم من الله بذلك قول، فكان ذلك مما يفترونه على الله. وقالوا: «مَا فِي بَطْنِ هَذِهِ الْأَتَمَامِ خَالِصَةً لَدُنْ كُورِنَا» يعني من الولد والألبان «وَنَحْرُ عَلَى أَزْوَاجِنَا وَإِنْ يَكُنْ مَيْتَةً» يعني إن وضعته ميتاً اشتراك فيه الرجال والنساء؛ فذلك قوله عز وجل «فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ سِجِّيزِيمٌ وَصَفَّهُمْ» أي بكذبهم المذاب في الآخرة «إِنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ» أي بالتحريم والتحليل. وأنزل عليه «قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ لَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَسَلَالًا قُلْ اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ» وأنزل عليه «تَمَنَاءُ أَزْوَاجٍ» الآية. وأنزل عليه «وَالْأَتَمَامُ لَا يَذْكُرُونَ أَمَرَ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَقْرَأَ عَلَيْهِ» «قَدْ ضَلُّوا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ».

الرابعة — تعلق أبو حنيفة رضي الله عنه في منعه الأحباس ورده الأوقاف؛ بأن الله تعالى حابى كل العرب ما كانت فعل من تسيب الهائم وحمايتها وحبس أنفسهم عنها، وقاس كل البصرة والسائبة؛ والفرق بين. ولو عمد رجل إلى ضئيلة له فقال هذه تكون حبساً، لا يُخْبِتُ ثمرها، ولا تُزْرِعُ أرضها، ولا يُتَفَقَّعُ منها بنفع، لحاز أن يشبه هذا بالبصرة والسائبة. وقد قال علقمة لمن سألته عن هذه الأشياء: ما تريد إلى شيء كان من عمل أهل الجاهلية وقد ذهب؟ وقال نحوه ابن زيد. وجهور العلماء على القول بمواز الأحباس والأوقاف ما عدا أبا حنيفة

(١) مآب (جملة مفتوحة بعدها ألف): مدينة في طرف الشام من نواحي البلقاء. (سبحم بالهوت).

وأبا يوسف وُزِّرَ ، وهو قول شُرَيْحٍ إلا أن أبا يوسف رجع عن قول أبي حنيفة في ذلك لما حدثه ابن عُثَيْبٍ عن ابن عون عن نافع عن ابن عمر أنه استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أن يتصدق بمهمل بختير فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أحبس الأصل وسبل الثمرة ^(١) " . وبه يحتج كل من أجاز الأحباس ؛ وهو حديث صحيح قاله أبو عمر . وإيضاً فإن المسئلة إجماع من الصحابة وذلك أن أبا بكر وعمر وعثمان وعلياً وعائشة وفاطمة وعمرو ابن العاصي وابن الزبير وبارك الله فيهم وقفوا الأوقاف ، وأوقفهم بمكة والمدينة معروفة مشهورة . وروى أن أبا يوسف قال لما لك بحضرة الرشيد : إن الحبس لا يجوز ؛ فقال له مالك : هذه الأحباس أحباس رسول الله صلى الله عليه وسلم بختير وقدك وأحباس أصحابه . وأما ما احتج به أبو حنيفة من الآية فلا حجة فيه ؛ لأن الله سبحانه إنما طالب عليهم أن تصرفوا بمقولهم بغير شرع توجه إليهم ، أو تكليف فرض عليهم في قطع طريق الانتفاع ، وإذهاب نعمة الله ، وإزالة المصلحة التي للعباد في تلك الإبل . وبهذا فارقت هذه الأمور الأحباس والأوقاف ، وما احتج به أبو حنيفة وُزِّرَ ما رواه عطاء عن ابن المسيب قال : سألت شُرَيْحاً عن رجل جعل داره حبساً على الآثر من ولده فقال : لا حبس عن فرائض الله ؛ قالوا : فهذا شُرَيْحٌ عن قاضي عمر وعثمان وعلى الخلفاء الراشدين حكم بذلك . واحتج أيضاً بما رواه بن هبيرة عن أخيه عيسى ، عن عكرمة عن ابن عباس ، قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول بعد ما أنزلت سورة « النساء » وأنزل الله فيها الفرائض نهى عن الحبس . قال الطبري : الصدقة التي يعضها المتصدق في حياته على ما أذن الله به على لسان نبيه وعمل به الأئمة الراشدون ليس من الحبس عن فرائض الله ؛ ولا حجة في قول شُرَيْحٍ ولا في قول أحد يخالف السنة ، وعمل الصحابة الذين هم أئمة على جميع الخلق ؛ وأما حديث ابن عباس فرواه ابن هبيرة ، وهو رجل اختلط عقله في آخر عمره ، وأخوه غير معروف فلا حجة فيه ؛ قاله ابن القصار .

فإن قيل : كيف يجوز أن تخرج الأرض بالوقف عن ملك أربابها لا إلى ملك مالك ؟ قال الفضائلي يقال لهم : وما يتكر من هذا وقد انفقت أنت وخصمك على الأرض يجعلها

(١) أي أجعلها وقفا ، ما يجتمع ثمرتها لمن وقفها عليه .

صاحبها مسجداً للمسلمين ، ويُحْتَلَى بينهم وبينها ، وقد خرجت بذلك من ملك إلى غير مالك ، ولكن إلى الله تعالى ؛ وكذلك السَّقَايَاتُ والجَسُورُ والقَنَاطِرُ ، فما أُلزمت مخالفتك في حجبك عليه يلزمك في هذا كله . والله أعلم .

الخامسة — اختلف المبيزون للمهس فيما للمهس من التصرف ؛ فقال الشافعي : يحرم على الموقوف ملكه كما يحرم عليه ملك ربة العبد ، إلا أنه جائز له أن يتولى صدقته ، وتكون بيده لفرقها ويُسَبِّلُها فيما أخرجها فيه ؛ لأن عمر بن الخطاب — رضى الله عنه — لم يزل على صدقته — فيما بَلَّغْنَا — حتى قبضه الله عز وجل . قال : وكذلك على وفاطمة كَانَا بِلْيَانِ صدقتهما ، وبه قال أبو يوسف . وقال مالك : من حَسَسَ أرضاً أو نخلاً أو داراً على المساكين وكانت بيده يقوم بها ويكرها ويقسمها في المساكين حتى مات والحبس في يديه ، أنه ليس بحبس ما لم يُبْزَعه غيره وهو ميراث ؛ والزوج عنده والحواطي والأرض لا ينفذ حبسها ، ولا يتم حوزتها ، حتى يتولاه غير من حبسه ، بخلاف الخليل والسلاح ؛ هذا تحصيل مذهبه عند جماعة أصحابه ؛ وبه قال ابن أبي ليلى .

السادسة — لا يجوز للواقف أن يتشفع بوقفه ؛ لأنه أخرجته لله وقطعه عن ملكه ، فانتفاعه بشيء منه رجوع في صدقته ؛ وإنما يجوز له الاستفاد إن شرط ذلك في الوقف ، أو أن يفترق إلى المهس ، أو ورثته فيجوز لهم الأكل منه . ذكر ابن حبيب عن مالك قال : من حبس أصلاً تجرى خلته على المساكين فإن ولده يعطون منه إذا أفترقوا — كانوا يوم حبس أغنياء أو فقراء — فغير أنهم لا يعطون جميع الغلة عفاة أن يندرس الحبس ، ولكن يبقى منه مهم للمساكين ليبقى عليه اسم الحبس ؛ ويُكْتَبُ على الولد كتاب أنهم إنما يعطون منه ما أعطوا على سبيل المسكنة ، وليس على حق لهم دون المساكين .

السابعة — عِتْقُ السَّائِبَةِ جائز ، وهو أن يقول السيد لعبيده أنت حرو بنوى العتق ، أو يقول : أعتقتك سائبة ؛ فالمشهور من مذهب مالك عند جماعة أصحابه أن ولّاه جماعة المسلمين ، وعتقه نافذ ؛ هكذا روى عنه ابن القاسم وابن عبد الحكم وأشباه وغيرهم ، وبه

قال ابن وهب ؛ وروى ابن وهب عن مالك قال : لا يمتنع أحد سائبة ؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وعن هبته ؛ قال ابن عبد البر وهكذا عند كل من ذهب مذهبه : إنما هو مجبول على كراهة عتق السائبة لا غير ؛ فإن وقع نكاح وكان الحكم فيه ما ذكرناه . وروى ابن وهب أيضا وابن القاسم عن مالك أنه قال : أنا أكره عتق السائبة وأنهى عنه ؛ فإن وقع نكاح وكان ميراثا لجماعة المسلمين ، وعقله عليهم . وقال أصح ؛ لا بأس بعتق السائبة ابتداء ؛ ذهب إلى المشهور من مذهب مالك ؛ وله احتج إسماعيل بن إسحق وإياه تقلد . ومن حجته في ذلك أن عتق السائبة مستفيض بالمدينة لا ينكره عالم ، وأن عبد الله ابن عمرو وغيره من السلف أعتقوا سائبة . وروى عن ابن شهاب وربيعة وابن الزناد ، وهو قول عمر بن عبد العزيز وأبي العالية وعطاء وعمرو بن دينار وغيرهم .

قلت : أبو العالية الرياحي البصري النخعي — رضى الله عنه — ممن أعتق سائبة ؛ أعتقته مولاه له من بنى رياح سائبة لوجه الله تعالى ، وطافت به على حلق المسجد ، واسمه ربيع بن مهران ، وقال ابن نافع : لا سائبة اليوم في الإسلام ، ومن أعتق سائبة كان ولاؤه له ؛ وبه قال الشافعي وأبو حنيفة وابن الماجشون ، ومال إليه ابن العربي ؛ واحتجوا بقوله صلى الله عليه وسلم : « من أعتق سائبة فولأؤه له » وبقوله : « إنما الولاء لمن أعتق » . ففى أن يكون الولاء لغير معتق ؛ واحتجوا بقوله تعالى : « مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَيِّعَةٍ وَلَا سَائِيَةٍ » وبالحديث « لا سائبة في الإسلام » وبما رواه أبو قيس عن هزبل بن شرحبيل قال قال رجل لعبد الله : إني أعتقت غلاما لى سائبة فإذا ترى فيه ؟ فقال عبد الله : إن أهل الإسلام لا يسيئون ، إنما كانت تسبب الجاهلية ؛ أنت وارثه وولي نعمته » .

قوله تعالى : وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَىٰ الرَّسُولِ قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْعًا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴿١٣١﴾

قوله تعالى : ﴿ إِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا ﴾ الآية تهدم معناها والكلام عليها في « البقرة » فلا معنى لإعادتها .

قوله تعالى : يٰۤأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مِّنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١٠٥﴾
فيه أربع مسائل :

الأولى — قال علماءنا : وجه اتصال هذه الآية بما قبلها التحذير مما يجب أن يُحذَر منه ، وهو حال من تقلد صفة من ركن في دينه إلى تقليد آباءه وأسلافه . وظاهر هذه الآية يدل على أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ليس القيام به بواجب إذا استقام الإنسان ، وأنه لا يأخذ أحدٌ بذهب غيره ، لولا ما ورد من تفسيرها في السنة وأقاويل الصحابة والتابعين على ما ذكره بحول الله تعالى .

الثانية — قوله تعالى : ﴿ عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ ﴾ معناه احفظوا أنفسكم من المخاصي ؛ تقول عليك زيداً بمعنى ألزم زيداً ، ولا يجوز عليه زيداً ، بل إنما يجري هذا في المخاطبة في ثلاثة ألقاظ ؛ عليك زيداً أى حذرك زيداً ، وعندك عمراً أى حضرك ، ودونك زيداً أى قرب منك ، وانفسد :

• يَا أَيُّهَا الْمُسْلِمُونَ دَلُّوْى دُونَكُمْ •

وأما قوله : عليه رجلاً لَيْسَ ، فشاذ .

الثالثة — روى أبو داود والترمذى وغيرهما عن قيس قال : خطبنا أبو بكر الصديق رضى الله عنه فقال : إنكم تهربون هذه الآية وتساولونها على غير تأويلها « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مِّنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ » وإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :

(١) راجع ج ٢ ص ٢١٠ وما بعدها طيبة ثانية .

(٢) المانع : هو الذى يزل إلى قرار البئر إذا قل ما لفظ فيلأ اللهو . وقامه :

• إلى رأيت الناس يمسدونك •

”إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يمعهم الله بقاب من عنده“ .
قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، قال إسحق بن إبراهيم سمعت عمرو بن علي يقول
سمعت وكيفا يقول : لا يصح عن أبي بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا حديثا واحدا ،
قلت : ولا إسماعيل عن قيس ، قال : إن إسماعيل روى عن قيس موقوفا ، قال النقاش :
وهذا إفراط من وكيع ، وراه شعبة من سفیان وإسحق عن إسماعيل مرفوعا ، وروى أبو داود
والترمذي وغيرهما عن أبي أُمَيَّة الشَّعْبَانِي قال : أتيت أبا مُطَلِّبَةَ الْحُسَيْنِيِّ فقلت له : كيف
تصنع بهذه الآية ؟ فقال : أية آية ؟ قلت قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ
لَا يَصْرَحُكُمْ مَنْ صَلَّى إِذَا اهْتَدَيْتُمْ » قال أما والله لقد سألت عنها خيرا ، سألت عنها رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال : ” [بل] آثموا بالمعروف وتناهوا عن المنكر حتى إذا رأيت شحشا
مطاعا وهوى متبعا ودنيا مؤثرة وإعجاب كل ذي رأى برأيه فعليك بخاصة نفسك ودع عنك
أمر العامة فإنك من ورائكم إماما الصبر فيمن مثل القبض على الجمل للعامل فيمن مثل أجر نحسين
رجلا يعملون مثل عملكم “ وفي رواية قيل يا رسول الله أجر نحسين منا أو منهم ؟ قال :
” بل أجر نحسين منكم “ قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب . قال ابن عبد البر قوله :
” بل منكم “ هذه اللفظة قد سكنت عنها بعض الرواة فلم يذكرها وقد تقدم . وروى الترمذي
عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ” إنكم في زمان من ترك منكم حشرا ما أضر
به هلك ثم يأتي زمان من عمل منهم بئس ما أضر به نجا “ قال : هذا حديث غريب . وروى
عن ابن مسعود أنه قال : ليس هذا زمان هذه الآية ، قولوا الحق ما قيل منكم ، فإذا رُدَّ
عليكم فعليك أنفسكم . وقيل لأبي عمر في بعض أوقات الفتن : لو تركت القول في هذه الأيام
فلم تأمر ولم تنه ؟ فقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لنا : ” ليبلغ الشاهد الغائب “
ونحن شهدنا فيلزمنا أن نبليغكم ، وسيأتي زمان إذا قيل فيه الحق لم يُقبل . في رواية عن ابن
عمر بعد قوله : ” ليبلغ الشاهد الغائب “ فكانا نحن اليهود وأثم الغيب ، ولكن هذه الآية

لأقوام يجهلون من بعدنا إن قالوا لم يقل منهم . وقال ابن المبارك قوله تعالى : « عليكم أنفسكم » خطاب لجميع المؤمنين ، أى عليكم أهل دينكم ؛ كقوله تعالى : « وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ » فكأنه قال : يا امرء بعضكم بعضاً ؛ ولينته بعضكم بعضاً ؛ فهو دليل على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ولا يضركم ضلال المشركين والمناققين وأهل الكتاب ؛ وهذا لأن الأمر بالمعروف يجري مع المسلمين من أهل العصيان كما تقدم ؛ وروى معنى هذا عن سعيد بن جبيرة . وقال سعيد بن المسيب : معنى الآية لا يضركم من ضل إذا اعتديتم بعد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وقال ابن خزيمة : تضمنت الآية اشتغال الإنسان بمخاصة نفسه ، وتركه التعرض لمعائب الناس ، والبحث عن أحوالهم ؛ فإنهم لا يسألون عن حاله فلا يسأل عن حالهم ، وهذا كقوله تعالى : « كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينٌ » ، « وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى » . وقول النبي صلى الله عليه وسلم : « كن جليس بينك وملك بمخاصة نفسك » . ويجوز أن يكون أريد به الزمان الذى يتعذر فيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ؛ فيترك بقلبه ، ويشغل بإصلاح نفسه .

قلت : قد جاء حديث غريب رواه ابن أبيبة : قال حدثنا بكر بن سوادة الجهمي عن عتبة بن عامر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا كان رأس مائتين فلا تأمر بمعروف ولا تنه عن منكر وملك بمخاصة نفسك » قال عساؤنا : إنما قال عليه السلام ذلك لشغل الزمان ، وفساد الأحوال ، وقلة المعنيين . وقال جابر بن زيد : معنى الآية ؛ يا أيها الذين آمنوا من أبناء أولئك الذين يهملوا البيعة وسيروا السوابب ؛ عليكم أنفسكم في الاستقامة على الدين ، لا يضركم ضلال الأسلاف إذا اعتديتم ؛ قال : وكان الرجل إذا أسلم قال له الكفار سقته أبائك وضلتهم وفعلت وفعلت ؛ فأمر الله الآية بسبب ذلك . وقيل : الآية في أهل الأهواء الذين لا ينفعهم الوعد ؛ فإذا علمت من قوم أنهم لا يقبلون ، بل يستخفون ويظهرون فاسكت عنهم . وقيل : نزلت في الأسارى الذين عذبهم المشركون حتى ارتد بعضهم ، فقيل لمن بقي على الإسلام : عليكم أنفسكم لا يضركم ارتداد أصحابكم . وقال سعيد بن جبيرة : هي

في أهل الكتاب — وقال مجاهد : في اليهود والنصارى ومن كان مثلهم ؛ يذهب إلى أن المعنى لا يضركم كفر أهل الكتاب إذا أدوا الجزية . وقيل : هي منسوخة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ؛ قال ابن عطية : وهذا ضعيف ولا يعلم قائله .

قلت : قد جاء عن أبي عبيد القاسم بن سلام أنه قال : ليس في كتاب الله تعالى آية جمعت النامخ والمنسوخ غير هذه الآية . قال غيره : النامخ منها قوله : « إِذَا أَهْتَدَيْتُمْ » والمهدى هنا هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . والله أعلم .

الرابعة — الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر متعين متى رُجى القبول ، أو رُجى ردة الظالم ولو بُعِث ، مالم يخف الأمر ضررا يلحقه في خاصته ، أو قسرة يُدخلها على المسلمين ؛ إما بشق عصا ، وإما بضرر يلحق طائفة من الناس ؛ فلذا خيف هذا فعلكم أنفسكم » مُحْكَمٌ واجب أن يوقف عنده . ولا يشترط في النسي أن يكون مدلا كما تقدم ، ومن هذا جماعة أهل العلم فاعلمه .

قوله تعالى : يَتْلَاهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهِدَةً بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ أَتَيْنَا ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ أَوْ ءَنَحَارًا مِّنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصْبَحْتُمْ مَصِيبَةُ الْمَوْتِ تَحْسُبُنَّهَا مِنْ بَعْدِ الْأَصْلَافِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ أَرَبْتُمْ لَا تَسْتَرِي بِهِ كَمَنْنَا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّآ إِذَا لَمِنَ الْإِيمَانِ ﴿١٥﴾ فَإِنْ عُرِيَ عَلَىٰ أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَءَنَحَارِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوَّلَيْنِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهِدْتَنِيَا أَحَقُّ مِن شَهِدَتِيهْمَا وَمَا وَعَدْتِنَا إِنَّآ إِذَا لَمِنَ

الظَّالِمِينَ ﴿٣٧﴾ ذَلِكَ أَذَقَ أَنْ يَأْتُوا بِاللَّهْجَةِ عَلَى وَجْهِهَا أَوْ يَخَفُوا
أَنْ تُرَدَّ أَيْمَنُ بَعْدَ أَيْمَنِهِمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاسْمَعُوا وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ
الْفَاسِقِينَ ﴿٣٨﴾

فيه سبع وعشرون مسألة :

الأولى — قال مكي — رحمه الله — : هذه الآيات الثلاث عند أهل المعاني من أشكل
ما في القرآن إصرايا ومعنى وحشجا ، قال ابن عطية : هذا كلام من لم يقع له الشلج ^(١) في تفسيرها ،
وذلك بين من كتابه رحمه الله .

قلت : ما ذكره مكي — رحمه الله — ذكره أبو جعفر النحاس قبله أيضا ، ولا أعلم خلافا
أن هذه الآيات نزلت بسبب تميم الداري وعدي بن بده . روى البخاري والدارقطني
وغيرهما عن ابن عباس قال كان تميم الداري وعدي يختلفان إلى مكة ، فخرج معهما قتي من
بنى سهم فتوفي بأرض ليس بها مسلم ، فأوصى إليهما ، فدعيا تركته إلى أهله وحسبا جاما من
فضة نحوها بالذهب ، فاستحلحهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كنتما ولا أطلعنا ، ثم وجد
الجام بمكة فقالوا : اشتريناه من عدي وتميم ، بغاء رجلان من ورثة السهمي خلفا أن هذا
الجام للسهمي . ولشهادتنا أحق من شهادتهما وما اعتدينا ، قال : فآخذوا الجام ، وفيهم
نزلت هذه الآية . لفظ الدارقطني . وروى الترمذي عن تميم الداري في هذه الآية « يَا أَيُّهَا
الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ » برئ منها الناس فبرئ وعدي بن بده وكانا نصرانيين يختلفان
إلى الشام قبل الإسلام ، فأتيا الشام بتجارتهما ، وقدم عليهما مولى لبنى سهم يقال له بديل
ابن أبي صريم بتجارة ، ومعه جام من فضة يريد به الملك ، وهو عظم تجارته ، فرض فأوصى
إليهما ، وأمرهما أن يلبغا ما ترك أهله ، قال تميم : فلما مات أخذنا ذلك الجام فبغنا بألف

(١) ظلت النفس بالتي طلبا اشتقت به وأطاعت إلهه ، وقيل : مره ومرت به .

(٢) الجام ، إمارة من فضة ، وجام غرض أى طبع سقايح الذهب مثل غرض النخل .

درهم ثم اقسمتها أنا وعدي بن بقاء، فلما قدمنا إلى أهله دفننا إليهم ما كان معنا، وفقدوا الجلام فسألونا عنه فقلنا : ما ترك غير هذا ، وما دفع إلينا غيره ؛ قال تميم : فلما أسامت بعد قدوم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة تأممت من ذلك ، فأتيت أهله وأخبرتهم الخبر، وأدبت إليهم خمسمائة درهم، وأخبرتهم أن عند صاحبي مثلها ، فأتوا به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألهم البيعة فلم يبعدوا ، فأمرهم أن يستحلفوه بما يقطع به عل أهل دينه ، لحلف فانزل الله عز وجل « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا » إلى قوله « بَعْدَ آيَاتِهِمْ » فقام عمرو بن العاصي ورجل آخر منهم لحلفا فقرعت الخمسمائة من يد عدي بن بقاء . قال أبو عيسى : هذا حديث غريب وليس إسناده بصحيح . وذكر الواقدي أن الآيات الثلاث نزلت في تميم وأخيه عدي ، وكانا نصرانيين ، وكان متجرهما إلى مكة ، فلما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة قدم ابن أبي مرجم مولى عمرو بن العاصي المدينة وهو يريد الشام باجرا ، فخرج مع تميم وأخيه عدي ؛ وذكر الحديث . وذكر النقاش قال : نزلت في بُذَيْل بن أبي مرجم مولى العاصي بن وائل السهمي ؛ كان خرج مسافرا إلى البحر إلى أرض التبتاني ، ومعه رجلان نصرانيان أحدهما يسمى تيميا وكان من تلم وعدي بن بقاء ، فمات بُذَيْل وهم في السفينة فرمى به في البحر ، وكان كتب وصيته ثم جعلها في المتاع فقال : إيلنا هذا المتاع أهل ، فلما مات بُذَيْل قبضا المال ، وأخذوا منه ما أعجبهما فكان فيما أخذوا إياه من فضة فيه ثمانية مثقال ، منقوشا عليها بالذهب ؛ وذكر الحديث . وذكره سفيان وقال : فلما قدموا الشام مرض بُذَيْل وكان مسالما ؛ الحديث .

الثانية - قوله تعالى : ﴿ شَهِادَةُ بَيْنَهُمْ ﴾ ورد « شهد » في كتاب الله تعالى بأنواع مختلفة ؛ منها قوله تعالى : « وَأَسْتَشْهِدُونَا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ » قبل : معناه أحضروا . ومنها « شَهِدَ » بمعنى قضى أى علم ؛ قاله أبو عبيدة ، كقوله تعالى « شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ » . ومنها « شَهِدَ » بمعنى أقر ؛ كقوله تعالى : « وَالْمَلَائِكَةُ يُشْهِدُونَ » . ومنها « شَهِدَ » بمعنى حَكَمَ ؛ قال الله تعالى « وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ أَهْلِهَا » . ومنها « شَهِدَ » بمعنى حَلَفَ ؛ كما في اللعان . « وَشَهِدَ »

بمعنى وصّى كقوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ » . وقيل : معناها هنا الحضور للوصية ؛ يقال : شهدت وصية فلان أى حضرت . وذهب الطبري إلى أن الشهادة بمعنى اليمين ، فيكون المعنى يمين ما بينكم أن يحلف اثنان ؛ واستدل على أن ذلك غير الشهادة التي تؤدي للشهادة بأنه لا يُعلم لله حكم يجب فيه على الشاهد يمين . واختار هذا القول الفقهاء ، وتسميت اليمين شهادة ؛ لأنه يثبت بها الحكم كما يثبت بالشهادة . واختار ابن عطية أن الشهادة هنا هي الشهادة التي تحفظ فتؤدى ، وضعف كونها بمعنى الحضور واليمين .

الثالثة — قوله تعالى : « بَيْنَكُمْ » (يُنْذِرُكُمْ) قيل : معناه ما بينكم فحذفت « ما » وأضيفت الشهادة إلى الظرف ، واستعمل أصما على الحقيقة ، وهو المسمى عند النحويين بالمفعول على السعة ؛ كما قال :

• ويوما شهدناه سُبُلًا وعاصمًا ^(١) •

أراد شهدناه فيه . وقال تعالى : « بَلْ مَكْرٌ آلِيلٌ وَأَلْهَارٌ » أى مكرم فيهما . وأنشد :

تُصَالِحُ مَنْ لَا قِيَّتَ لِي ذَا عِدَاوَةٍ • صِفَاحًا وَعَنَى بَيْنَ عَيْنَيْكَ مُتَرَوِّ

أراد ما بين عينيك فحذف ؛ ومنه قوله تعالى : « هَذَا فِرَاقٌ بَيْنِي وَبَيْنِكَ » أى ما بيني وبينك .

الرابعة — قوله تعالى : « إِذَا حَضَرَ » (إِذَا حَضَرَ) معناه إذا قارب الحضور ، وإلا فإذا حضر الموت لم يشهد ميت . وهذا كقوله : « فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ » . وكقوله : « إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ » ومثله كبير . والعالم فى « إذا » المصدر الذى هو « شهادة » .

الخامسة — قوله تعالى : « حِينَ الْوَصِيَّةِ أَتَيْنَا » « حين » ظرف زمان والعامل فيه « حضر » . وقوله : « أَتَيْنَا » يقتضى بمطلقه شخصين ، ويحتمل رجلين ، إلا أنه لما قال بعد ذلك : « ذَوَا عَدْلٍ » بين أنه أراد رجلين ؛ لأنه لفظ لا يصلح إلا للذكر ، كما أن « ذواتا » لا تصح إلا للؤث . وارتفع « اثنان » على أنه خبر المبتدأ الذى هو « شهادة » ؛

(١) هذا صدر بيت لرجل من بني عامر ؛ وتمامه :
• قليل سوى الطين التراب نوامله •
وسلم وعاصم قتيان من قيس عيلان .

قال أبو علي: «شهادة» رفع بالابتداء والخبر في قوله: «أثنان»؛ والتقدير شهادة بكنكم في وصاياكم شهادة اثنين؛ لحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه؛ كما قال تعالى: «وَأَرْوَاهُ آبًا مُهَاتِمًا» أي مثل أمهاتهم. ويجوز أن يرتفع «أثنان» بشهادة؛ والتقدير وفيها أنزل عليكم أوليكن منكم أن يشهد اثنان. أو ليقيم الشهادة اثنان.

السادسة — قوله تعالى: ﴿ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ «ذو عدل» صفة لقوله: «أثنان» و«منكم» صفة بعد صفة. وقوله: ﴿أَوْ آخَرَيْنِ مِّنْ غَيْرِكُمْ﴾ أي أو شهادة آخرين من غيركم؛ فمن غيركم صفة لآخرين. وهذا الفصل هو المشكل في هذه الآية، والتحقيق فيه أن يقال: اختلف العلماء فيه على ثلاثة أقوال:

الأول — أن الكاف والميم في قوله: «منكم» ضمير للمسلمين «وآخرين من غيركم» للكافرين؛ فعلى هذا تكون شهادة أهل الكتاب على المسلمين جائزة في السفر إذا كانت وصية، وهو الأشبه بسباق الآية، مع ما انفرد من الأحاديث. وهو قول ثلاثة من الصحابة الذين شاهدوا التنزيل؛ أبو موسى الأشعري، وعبدالله بن قيس، وعبدالله بن عباس؛ فعنى الآية من أولها إلى آخرها على هذا القول؛ أن الله تعالى أخبر أن حكمه في الشهادة على الموصى إذا حضر الموت أن يكون شهادة عدلين؛ فإن كان في سفر وهو الضرب في الأرض، ولم يكن معه أحد من المؤمنين، فليشهد شاهدين من حضره من أهل الكفر، فإذا قدما وأذيا الشهادة على وصيته حلفا بعد الشهادة أنهما ما كذبا وما بدلا؛ وأن ما شهدا به حق، ما كتماه في شهادة، وحكم بشهادتهما؛ فإن عثر بعد ذلك على أنهما كذبا أو خانا، ونحو هذا مما هو إثم حلف رجلان من أولياء الموصى في السفر، وضرر الشاهدان ما ظهر عليهما. هذا معنى الآية على مذهب أبي موسى الأشعري، وسعيد بن المسيب، ويحيى بن يعمر، وسعيد بن جبير وأبي جازر وإبراهيم وشريح وصيغة السملاني، وابن سيرين ومجاهد وقتادة والسدي وابن عباس وغيرهم. وقال به من الفقهاء مفيان الثوري، وإليه أبو حنيفة القاسم بن سلام لكثرة من قال به. واختاره أحمد بن حنبل وقال: شهادة أهل الذمة جائزة على المسلمين في السفر

عند علم المسالمين ؛ كلهم يقولون « منكم » من المؤمنين ومعنى « من غيركم » يعنى الكفار . قال بعضهم : وذلك أن الآية نزلت ولا مؤمن إلا بالمدينة ، وكانوا يسافرون بالتجارة محبة أهل الكتاب وعبداء الأوثان وأنواع الكفرة . والآية محكمة على مذهب أبى موسى وشرع وغيرهما .

القول الثانى - أن قوله سبحانه : « أَوْ آخَرَيْنَ مِنْ غَيْرِكُمْ » منسوخ ؛ هذا قول زيد بن أسلم والنخعي ومالك ، والشافعي وأبى حنيفة وغيرهم من الفقهاء ، إلا أن أبى حنيفة خالفهم فقال : تجوز شهادة الكفار بعضهم على بعض ، ولا تجوز على المسالمين ؛ واحتجوا بقوله تعالى : « يَمُنُّ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ » وقوله : « وَأَشْهِدُوا ذَوَى عِلَلٍ مِنْكُمْ » ؛ فهؤلاء لأنهم زعموا أن آية الذين من آخر ما نزل ، وأن فيها « يَمُنُّ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ » فهو ناسخ لذلك ؛ ولم يكن الإسلام يرمع إلا بالمدينة ؛ فغازت شهادة أهل الكتاب ، وهو اليوم طبق الأرض فسقطت شهادة الكفار ، وقد أجمع المسالمون أن شهادة النفاق لا تجوز ، والكفار فساق فلا تجوز شهادتهم .

قلت : ما ذكرتموه صحيح إلا أنا نقول بموجبه ، وأن ذلك جائز فى شهادة أهل الذمة على المسالمين فى الوصية فى السفر خاصة للضرورة بحيث لا يوجد مسلم ، وأما مع وجود مسلم فلا ، ولم يأت ما أدعيتموه من النسخ عن أحد من شهد التنزيل ؛ وقد قال بالأول ثلاثة من الصحابة وليس ذلك فى غيره ، ومخالفة الصحابة إلى غيرهم ينفر عنه أهل العلم . ويقوى هذا أن سورة « المائدة » من آخر القرآن نزولا حتى قال ابن عباس والحسن وغيرهما ؛ إنه لا منسوخ فيها . وما أدعوه من النسخ لا يصح ؛ فإن النسخ لا بد فيه من إثبات الناسخ على وجه يتناقى الجمع بينهما مع ترانئ الناسخ ، فما ذكروه لا يصح أن يكون ناسخا ؛ فإنه فى قصة غير قصة الوصية لمكان الحاجة والضرورة ، ولا يمتنع اختلاف الحكم عند الضرورات ، ولأنه ربما كان الكافر ثقة عند المسلم ويرتضيه عند الضرورة ، فليس فيها قالوه ناسخ .

القول الثالث - أن الآية لا نسخ فيها ؛ قاله الزهري والحسن وعكرمة ؛ ويكون معنى قوله : « منكم » أى من عشيرتكم وقرابتكم ؛ لأنهم أحفظ وأضبط وأبعد عن النسيان .

ومعنى قوله : « أَوْ آخَرَيْنِ مِنْ غَيْرِكُمْ » أى من غير القرابة والعصبة ؛ قال النحاس : وهذا ينبنى على معنى غامض في العربية ، وذلك أن معنى « آخر » في العربية من جنس الأول ؛ تقول : مررت بكرم وكريم وآخر ؛ فقوله « آخر » يدل على أنه من جنس الأول ، ولا يجوز عند أهل العربية مررت بكرم وكريم وآخر ؛ ولا مررت برجل وجمار آخر ، فوجب من هذا أن يكون معنى قوله : « أَوْ آخَرَيْنِ مِنْ غَيْرِكُمْ » أى عدلان ، والكفار لا يكونون عدولا فيصح على هذا قول من قال « من غيركم » من غير عشيرتكم من المسلمين . وهذا معنى حسن من جهة اللسان ، وقد يحتاج به لما لك ومن قال بقوله ؛ لأن المعنى عندهم من غيركم من غير قبيلتكم على أنه قد عرّض هذا القول بأن في أول الآية « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا » فغوطب الجماعة من المؤمنين .

السابعة — استدلل أبو حنيفة بهذه الآية على جواز شهادة الكفار من أهل الذمة فيما بينهم ؛ قال : ومعنى « أَوْ آخَرَيْنِ مِنْ غَيْرِكُمْ » أى من غير أهل دينكم ، فدل على جواز شهادة بعضهم على بعض ؛ فيقال له : أنت لا تقول بمقتضى هذه الآية ، لأنها نزلت في قبول شهادة أهل الذمة على المسلمين وأنت لا تقول بها ، فلا يصح احتجاجك بها . فإن قيل : هذه الآية دلت على جواز قبول شهادة أهل الذمة على المسلمين من طريق التعلق ، ودلت على قبول شهادتهم على أهل الذمة من طريق التنبيه ، وذلك أنه إذا قبلت شهادتهم على المسلمين فلا تنقبل على أهل الذمة أولى ، ثم دل الدليل على بطلان شهادتهم على المسلمين ، فبقى شهادتهم على أهل الذمة على ما كان عليه ، وهذا ليس بشيء ؛ لأن قبول شهادة أهل الذمة على أهل الذمة فرع لقبول شهادتهم على المسلمين ؛ فإذا بطلت شهادتهم على المسلمين وهى الأصل فلا تنبطل شهادتهم على أهل الذمة وهى فرعها أخرى وأولى . والله أعلم .

الثامنة — قوله تعالى : « إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ » أى سافرتم ؛ وفي الكلام حذف تقديره إن أنتم ضربتم في الأرض . « فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ » فاصبتم إلى اثنين عدلين في ظنكم ، ودفعتم إليهما ما معكم من المال ، ثم تمم ودعيا إلى ورثتكم بالتركة فارتابوا في أمرهما ،

وادعوا عليهما خيابة؛ فالحكم أن تحبسوهما من بعد الصلاة، أى تستوثقوا منهما؛ وسمى الله تعالى الموت فى هذه الآية مصيبة؛ قال علماءنا: والموت وإن كان مصيبة عظيمة، وريزية كبرى، فأعظم منه الفعلة عنه، والإعراض عن ذكره، وترك التفكير فيه، وترك العمل له، وإن فيه وحده لعبرة لمن اعتبر، وفكرة لمن فكر. وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم: «لو أن البهائم تعلم من الموت ما تعلمون ما أكلتم منها سمينا». ويروى أن أعرابيا كان يسير على جمل له، فخر الجمل ميتا فترل الأعرابي عنه، وجعل يطوف به ويتفكر فيه ويقول: مالك لا تقوم؟! مالك لا تنبت؟! هذه أعضاؤك كاملة، وجوارحك سالمة، ما شأنك؟! ما الذى كان يحملك؟! ما الذى كان يعطك؟! ما الذى صرّك؟! ما الذى عن الحركة منعك؟! ثم تركه وانصرف متفكرا فى شأنه، متحجبا من أمره.

التاسعة — قوله تعالى: ﴿تَحْبِسُونَهُمَا﴾ قال أبو علي: «تحبسونهما» صفة لـ «آخرا» واضترض بين الصفة والموصوف بقوله: «إن أتم». وهذه الآية أصل فى حبس من وجب عليه حق، والحقوق على قسمين؛ منها ما يصلح استيفاءه معجلا، ومنها ما لا يمكن استيفاءه إلا مؤجلا؛ فإن حُلَّ من عليه ظاب واخفى وبطل الحق وتوى فلم يكن بد من التوثق منه؛ إما بموض عن الحق وهو المسمى رهنا، وإما بشخص ينوب متابه فى المطالبة والذمة وهو الخليل^(١)، وهو دون الأول؛ لأنه يجوز أن يغيب كفيه ويتعذر وجوده كتمذره ولكن لا يمكن أكثر من هذا؛ فإن تعذرا جميعا لم يبق إلا التوثق بحبسه حتى تقع منه التوفية لما كان عليه من حق، أو تبين صمرته.

العاشرة — فإن كان الحق بدنيا لا يقبل البذل كالحلود والفصاص ولم يتفق استيفاءه معجلا لم يكن فيه إلا التوثق بسجنه، ولأجل هذه الحكمة شرع السجن؛ روى أبو داود والترمذي وغيرهما عن بوز بن حكيم عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم حبس رجلا فذاجمة. وروى أبو داود عن عمرو بن الثريد عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) حوى المثال: ذهب فلم ينج.

(٢) الخليل: الكفيل.

قال : « لِّلْوَاجِدِ يُحِلُّ عِرْضَهُ وَعُقُوبَتَهُ » . قال ابن المبارك : يحلُّ عِرْضَهُ يُبْطِلُ لَهُ ، وعُقُوبَتَهُ يُجَبِّسُ لَهُ ، قال الخطَّابيّ : الحبس على ضريين ؛ حبس عقوبة ، وحبس استظهار ، فالعقوبة لا تكون إلا في واجب ، وأما ما كان في تهمة فإنما يستظهر بذلك ليستكشف به ما وراءه ، وقد روى أنه حبس رجلا في تهمة ساعة من نهار ثم خُلِّي عنه . وروى معمر عن أيوب عن ابن سيرين قال : كان شُرَيْحٌ إذا قضى على رجل بحق أمر بحبسه في المسجد إلى أن يقوم فإن أعطاه حقه وإلا أمر به إلى السجن .

الحادية عشرة — قوله تعالى : (مِنْ بَيْتِ الصَّلَاةِ) يريد صلاة العصر ؛ قاله الأكثر من العلماء ؛ لأن أهل الأديان يعظمون ذلك الوقت ويتجنبون فيه الكذب واليمين الكاذبة . وقال الحسن : صلاة الظهر . وقيل : أي صلاة كانت . وقيل : من بعد صلاتهما على أنهما كافران ؛ قاله السدي . وقيل : إن فائدة اشتراطه بعد الصلاة تمطيا للوقت ، وإرهابا به ؛ لشهود الملائكة ذلك الوقت ؛ وفي الصحيح « من حلف على يمين كاذبة بعد العصر لعنه الله وهو عليه غضبان » .

الثانية عشرة — هذه الآية أصل في التلخيص في الأيمان ، والتلخيص يكون بأربعة أشياء ؛ أحدها — الزمان كما ذكرنا . الثاني — المكان كالمسجد والمبخر ، خلافا لأبي حنيفة وأصحابه حيث يقولون : لا يجب استعلاف أحد على منبر النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا بين الركن والمقام لاف قليل الأشياء ولا كثيرها ؛ وإلى هذا القول ذهب البخاري — رحمه الله — حيث ترجم « باب يحلف المدعى عليه حثا وجبت عليه اليمين ولا يُصرف من موضع إلى غيره » . وقال مالك والشافعي : ويُحْلَبُ في أيمان القسامة إلى مكة من كان من أعمالها ، فيحلف بين الركن والمقام ، ويُحْلَبُ إلى المدينة من كان من أعمالها ، فيحلف عند المنبر . الثالث — الحال ؛ روى مطرف وابن الماجشون وبعض أصحاب الشافعي أنه يحلف قائما مستقبل القبلة ؛ لأنت ذلك أبلغ في الردع والزجر . وقال ابن ثنينة : يحلف جالسا ؛ قال ابن العربي :

والذى عندي أنه يحلف كما يحكم عليه بها إن قائما فقاما وإن جالسا جالسا إذ لم يثبت في أثر ولا نظر اعتبار ذلك من قيام أو جلوس .

قلت : قد استنبط بعض العلماء من قوله في حديث طَلْقَمَة بن وائل عن أبيه « فانطلق ليحلفنا » القيام — وإليه أعلم — أخرجه مسلم . الرابع — التعليل باللفظ ، فذهبت طائفة إلى الجلف بالله لا يزيد عليه ؛ لقوله تعالى : « قَيِّمِينَ بِاللَّهِ » وقوله : « قُلْ إِي وَرَبِّي » وقال : « وَتَقَّ لَّا كَيِّنَ أَصْنَامُكُمْ » وقوله عليه السلام : « من كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت » . وقول الرجل : والله لا أزيدُ عليَّ . وقال مالك : يحلف بالله الذى لا إله إلا هو ماله عندي حق ، وما ادعاه على باطل ، وأججه له ما رواه أبو داود حدثنا مسدد قال حدثنا أبو الأحوص قال حدثنا عطاء بن السائب عن أبي يحيى عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : — « يعنى لرجل حلفه — » أحلف بالله الذى لا إله إلا هو ماله عندي شيء . يعنى للذى ؛ قال أبو داود : أبو يحيى اسمه زكريا كوفي ثقة ثبت . وقال الكوفيون : يحلف بالله لا غير ، فإن اتهمه القاضى غلظ عليه اليمين ؛ فيحلفه بالله الذى لا إله إلا هو ولم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذى يعلم من السر ما يعلم من العلانية ، الذى يعلم خائنة الأعين وما تخفى الصدور . وزاد أصحاب الشافعى التعليل بالمصحف . قال ابن العربي : وهو بدعة ما ذكرها أجد قط من الصحابة . وزعم الشافعى أنه رأى ابن مازن قاضى صنعاء يحلف بالمصحف ويأمر أصحابه ذلك عن ابن عباس ولم يصح .

قلت : وفي كتاب « المهذب » وإن حلف بالمصحف وبما فيه من القرآن لقد حكى الشافعى عن مطرف أن ابن الزبير كان يحلف على المصحف ، قال : ورأيت مطرفا يصنعاء يحلف على المصحف ؛ قال الشافعى : وهو حسن . قال ابن المنذر : وأجمعوا على أنه لا ينبغي للمحكم أن يستحلف بالطلاق والميثاق والمصحف .

قلت : قد تقدم في الأيمان ، وكان قتادة يحلف بالمصحف . وقال أحمد وإسحق : لا يكره ذلك ؛ حكاه عنهم ابن المنذر .

الثالثة عشرة — اختلف مالك والشافعي من هذا الباب في قدر المال الذي يطف به في مقطع الحق؛ فقال مالك : لا تكون اليمين في مقطع الحق في أقل من ثلاثة دراهم قياسا على القطع ، وكل مال تقطع فيه اليد وتسقط به حرمة العضو فهو عظيم . وقال الشافعي : لا تكون اليمين في ذلك في أقل من عشرين دينارا قياسا على الزكاة ، وكذلك عند مبر كل مسجد .

الرابعة عشرة — قوله تعالى : ﴿ فَيَقِيَانِ بِاللَّهِ ﴾ الفاء في « فَيَقِيَانِ » عاطفة جملة على جملة ، أو جواب جزاء ؛ لأن « تَحْسِبُونَهُمَا » معناه احبسوهما ، أى اليمين ؛ فهو جواب الأمر الذى دل عليه الكلام كأنه قال : إذا حبستموهما أنفسا قال ذو الرمة :
 وإنسان عني يحير الماء مرة • فيسدو وآرات ييم^(١) فيفرق
 تقديره عندهم : إذا حسبنا .

الخامسة عشرة — واختلف من المراد بقوله : « فَيَقِيَانِ » ؟ فقيل : الوصيان إذا أرتب بقولهما . وقيل : الشاهدان إذا لم يكونا عدلين وأرتاب بقولهما الحاكم حلفهما . قال ابن العربي مبطلا لهذا القول : والذي سمعت — وهو بدعة — من ابن أبي ليلى أنه يحلف الطالب مع شهادته أن الذى شهدا به حق ، وحيثئذ يقضى له بالحق ، وتأويل هذا عندى إذا أرتاب الحاكم بالقبض فيحلف إنه لباق ، وأما غير ذلك فلا يلتفت إليه ؛ هذا في المدعى فكيف يُحسب الشاهد أو يُحلف ؟ ! هذا مالا يلتفت إليه .

قلت : وقد تقدم من قول الطبري في أنه لا يُعلم لله حكم يجب فيه على الشاهدين . وقد قيل : إنما استعمل الشاهدان لأنهما صارا مدعى عليهما حيث أدعى الورثة أنهما ثانيا في المال .

السادسة عشرة — قوله تعالى : ﴿ إِنْ أَرَبْتُمْ ﴾ شرط لا يتوجه تخليف الشاهدين إلا به ، ومعنى لم يقع ريب ولا اختلاف فلا يمين . قال ابن عطية : أما أنه يظهر من حكم أبي موسى
 (١) ييم : يكثر فيه الماء .

في تحليف النذيرين أنه بايعين بكل شهادتهما وتنفيذ الوصية لأهلها ؛ روى أبو داود عن الشَّعْبِيِّ
أن رجلا من المسلمين حضرته الوفاة بِدُقُوقَاءَ^(١) هذه ، ولم يجد أحدا من المسلمين يُشْهِدُهُ على
وصيته ، فأشهد رجلاين من أهل الكلاب ، فقدم الكوفة فاتيا الأشعري فآخبره ؛ وقدم بتركته
وصيته ؛ فقال الأشعري : هذا أمر لم يكن بعد الذي كان في عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم ؛ فأحلفهما بعد العصر : « بالله ما خانا ولا كذبا ولا بدلا ولا كتمانًا ولا غيرًا وإنما لوصية
الرجل وتركته » فامضى شهادتهما . قال ابن عطية : وهذه الريبة عند من لا يرى الآية مسبوخة
ترتب في الخيانة ، وفي الاتهام بالليل إلى بعض الموصى لم دون بعض ، وتقع مع ذلك الإمين
عنده ؛ وأما من يرى الآية مسبوخة فلا يقع تحليف إلا أن يكون الارتياح في خيانة أو تعد
بوجه من وجوه التعمد ؛ فيكون التحليف عنده بحسب الدعوى على منكر لاجل أنه تكيل للشهادة .
قال ابن العربي : يمين الزبوة والتهمة على قسمين : أحدهما — ما تقع الريبة فيه بعد ثبوت
الحق وتوجه الدعوى فلا خلاف في وجوب الإمين . الثاني — التهمة المطلقة في الحقوق
والحدود ، وله تفصيل بيانه في كتب الفروع ؛ وقد تحققت ها هنا الدعوى وقويت حسبا
ذكر في الروايات .

السابعة عشرة — الشرط في قوله : « **إِنْ أَرْتَبْتُمْ** » يتعلق بقوله : « **تَحْسِبُونَهُمَا** » لا بقوله
« **يُقِيمَانِ** » لأن هذا الجلس سبب القمم .

الثامنة عشرة — قوله تعالى : « **تَشْتَرِي بِهِ مَمْنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى** » أي يقولان في بينهما
لا تشتري بقسمنا عوضا نأخذه بدلا مما أوصى به ، ولا ندفعه إلى أحد ولو كان الذي تقسم له
ذا قرْبَى منا . وإضمار القول كثير ، كقوله : « **وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ**
عليهم » أي يقولون سلام . والاشتراء هنا ليس بمعنى البيع ، بل هو التحصيل .

(١) دُقُوقَاءَ (فتح أوله وضم ثانيه وبسبب الواصلات أنشأه وألف مبدوءة وقصر) : مدينة بين إربل وبغداد
مروقة ، لها ذكر في الأخبار والفتح ، كان بها بقعة الفروج . (معجم البلدان) .

التاسعة عشرة — اللام في قوله : « لَا تَسْتَرَى » جواب لقوله : « فَيُقِيمَانِ » لأن أقسم يلتقي بما يلتقي به القسم ؛ وهو « لا » و « ما » في النفي ، « وإِنَّ » واللام في الإيجاب .
والهاء في « به » عائد على أمم الله تعالى ، وهو أقرب مذكور ؛ المعنى : لا نبيع حفظنا من الله تعالى بهذا الرمض . ويمحتمل أن يعود على الشهادة وذكرّت على معنى القول ؛ كما قال صلى الله عليه وسلم : « وَأَتَى دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ » فأعاد على معنى الدعوة الذي هو الدعاء ، وقد تقدم في سورة « النساء » .

الموفية عشرين — قوله تعالى : « تَمَنَّا » قال الكوفيون : المعنى ذا ثمن أى سلمة ذا ثمن ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه . وعدنا وكثير من العلماء أن الثمن قد يكون هو ويكون السلفة ؛ فإن الثمن عندنا مشتري كما أن المضمون مشتري ؛ فكل واحد من المبيعين ثمنًا ومخرنًا كان البيع دائرًا على مَرَضٍ وَقَدْ ، أو على مَرَضِينَ ، أو على تَقْدِيرٍ ؛ وعلى هذا الأصل تنفى مسألة : إذا أفلس المبتاع ووجد البائع متاعه هل يكون أولى به ؟ قال أبو حنيفة : لا يكون أولى به ؛ وبناء على هذا الأصل ، وقال : يكون صاحبها أسوة الغرماء . وقال مالك : هو أحق بها في الفلّس دون الموت . وقال الشافعي : صاحبها أحق بها في الفلّس والموت . تمسك أبو حنيفة بما ذكرنا ، وبأن الأصل الكلّي أن الذين في ذمة المفلس والميت ، وما بأيديهما محل للوفاء ؛ فيشترك جميع الغرماء فيه بقدر رموس أموالهم ، ولا فرق في ذلك بين أن تكون أعيان السِّلَع موجودة أولاً ؛ إذ قد خرجت عن ملك بائعها ووجبّت أثمانها لهم في الذمة بالإجماع ، فلا يكون لهم إلا أثمانها أو ما أُجِد منها . وخصّص مالك والشافعي هذه القاعدة بأخبار رُوِيَتْ في هذا الباب رواها الأئمة أبو داود وغيره .

الحادية والعشرون — قوله تعالى : « وَلَا تَكْفُرْ شَهَادَةَ اللَّهِ » أى ما أعلمنا الله من الشهادة . وفيها سبع قراءات ، من أرادها وجعلها في التحصيل وغيره .

الثانية والعشرون — قوله تعالى : ﴿فَإِنْ حَرَّ عَلَىٰ أَنَّهُمْ اسْتَحَقَّ إِنَّمَا﴾ قال عمر: هذه الآية أعجل ما في هذه السورة من الأحكام . وقال الزجاج : أصعب ما في القرآن من الأعراب قوله : «مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَآئِ» . «حَرَّ عَلَىٰ كَذَا أى أطلع عليه ؛ يقال : حَرَّتْ منه حل خيانة أى أطلعتُ ، وأَحَرَّتْ خَيْرَ عليه ، ومنه قوله تعالى : «وَكَذَلِكَ أَثَرْنَا عَلَيْهِمْ» لأنهم كانوا يطلبونهم وقد خفي عليهم موضعهم ؛ وأصل العثور الوقوع والسقوط على الشيء ؛ ومنه قولهم : حَرَّ الرَّجُلُ يَمْشُرُهُورًا إذا وقعت إصبعه بشيء صدمته ، وَحَرَّتْ إصبع فلان بكنا إذا صدمته فأصابته ووقعت عليه . وَحَرَّ الْفَرَسُ عِتَارًا ؛ قال الأعشى :

بَذَاتٍ لَوْثٍ عَصْرَاتٍ إِذَا عَصَرْتُ * فَالْتَمَسْتُ أَدْنَىٰ لَهَا مِنْ أَنْ أَقُولَ لَمَّا

والعَصْرُ الغبار الساطع ؛ لأنه يقع على الوجه ، والعَصْرُ الأثر الخفى ؛ لأنه يقع عليه من خفاء . والضمير في «أنهما» يعود على الوصيين اللذين ذُكِرَا في قوله عز وجل : «أَشْنَاء» ؛ عن سعيد ابن جبيرة . وقيل : على الشاهدين ؛ عن ابن عباس . و «استحقا» أى استوجبا إثمًا ، يعنى بالخيانة ، وأخذهما ما ليس لهما ، أو بإيدين الكاذبة ، أو بالشهادة الباطلة . وقال أبو علي : الإثم هنا اسم الشيء المأخوذ لأن أخذه بأخذه أثم ؛ فسمى إثمًا كما سمي ما يؤخذ بغير حق مَظْلَمَةً . وقال سيوريه : المظلمة اسم ما أخذ منك ؛ فكذلك سمي هذا المأخوذ باسم المصدر وهو الإثم .

الثالثة والعشرون — قوله تعالى : ﴿فَأَنزَلْنَا يُقُومَانِ مَقَامَهُمَا﴾ يعنى فى الإيمان أو فى الشهادة ؛ وقال : «أنزل» بحسب أن الوردة كانا اثنين . وأَنْزَعَ «أنزل» بفعل مضمر . «يُقُومَانِ» فى موضع نعت . «مَقَامَهُمَا» مصدر ، وتقديره : مقاما مثل مقاميهما ، ثم أقيم التمت مقام المنعوت ، والمضاف مقام المضاف إليه .

الرابعة والعشرون — قوله تعالى : ﴿مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَآئِ﴾ قال ابن السرى : المعنى استحق عليهم الإيصاء ؛ قال النحاس : وهذا من أحسن ما قيل فيه ؛ لأنه لا يُجْعَل (١) ناقة ذات لوث أى قوة ؛ وكذا ضرة ؛ والمعنى أنها لا تضر لفرقتها ؛ فوعدت لثقت تمت . وقوله : بَذَاتٍ لَوْثٍ متعلق بـ (كلفت) فى بيت قبله وهو :

كَلَفْتُ مَجْهَرًا قَمِي وَشَافِي * فَمَى طِيًّا إِذَا مَا أَلْبَسَا (السان)

حرف بدلا من حرف؛ واختاره ابن العربي؛ وأيضا فإن التفسير عليه؛ لأن المعنى عند أهل التفسير: من الذين استحق عليهم الوصية. و«الأوليان» بدل من قوله: «فأحران» قاله ابن السري، واختاره النحاس، وهو بدل المصرفة من التركة وإبدال المعرفة من التركة جائز. وقيل: التركة إذا تقدم ذكرها ثم أعيد ذكرها صارت معرفة؛ كقوله تعالى «تَمْشِكَا فِيهَا مِصْبَاحٌ» ثم قال: «الْمِصْبَاحُ فِي رُجَايَةٍ» ثم قال: «الزجاجة». وقيل: هو بدل من الضمير في «يقومان» كأنه قال: فيقوم الأوليان، أو خبر ابتداء محذوف، التقدير: فأحران يقومان مقامهما هما الأوليان. وقال ابن عيسى: «الأوليان» مفعول «استحق» حل حذف المضاف؛ أي استحق فيهم وبسببهم إثم الأولين، فعليهم بمعنى فيهم، مثل «حل مُلْكٍ سُلَيْمَانَ» أي في ملك سليمان. وقال الشاعر:

مَتَى مَا تُتَكْرَمَا تَمَرُقُوا • عَلَى أَقْطَارِهَا حَلَقٌ نَقِيتُ^(١)

أي في أقطارها. وقرأ يحيى بن وثاب والأعمش وحزة «الأوليين» جمع أول على أنه بدل من «الذين» أو من المناء والميم في «عليهم». وقرأ حفص: «استحق» بفتح التاء والحاء، وروى عن أبي بن كعب، وفاضله «الأوليان» والمفعول محذوف، والتقدير: من الذين استحق عليهم الأوليان بالميت وصيته التي أوصى بها. وقيل: استحق عليهم الأوليان رد الأيمان. وروى عن الحسن «الأولان». ومن ابن سيرين «الأولين»؛ قال النحاس: والقراءتان لحن؛ لا يقال في مثنى مثنان، غير أنه قد روى عن الحسن «الأولان».

الخامسة والعشرون — قوله تعالى: «فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ» أي يحلفان الآحران اللذان يقومان مقام الشاهدين «أن الذي قال صاحبنا في وصيته حق»، وأن المال الذي وصى به للإبكا كان أكثر مما أعتقنا به، وأن هذا الإماء لمن متاع صاحبنا الذي نخرج به معه وكتبه في وصيته، وأنكما خُتِما» فذلك قوله: «لَتَشَاهِدُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتَيْمَا» أي يملأ أحق من بينهما؛

(١) قش الجرح لهم إذا أظهروا، والبيت لصبره في «السان».

(٢) قال ابن صلي: حل تنية أول، والنصب على تحدير الأولين فالأولين في الرتبة.

فصح أن الشهادة قد تكون بمعنى اليمين ، ومنه قوله تعالى : « فَشَهِدَ أَحْلِيمُ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ » . وقد روى معمر عن أيوب عن ابن سيرين عن عبيدة قال قام رجلان من أولياء الميت خلفا ، « لَشَهِدْتُنَا أَحَقُّ » ابتداء وخبر . وقوله : « وَمَا أَعْتَدَيْنَا » أى تجاوزنا الحق في قسمنا . « إِنَّا إِذَا لَبَّيْنَا الظَّالِمِينَ » أى إن كنا حلفنا على باطل ، وأخذنا ما ليس لنا .

السادسة والعشرون — قوله تعالى : « ذَلِكَ أَذَى » ابتداء وخبر . « أَنْ » في موضع نصب . « يَأْتُوا » نصب « بَأَن » . « أَوْ يَخَافُوا » عطف عليه . « أَنْ تُرَدَّ » في موضع نصب يضافوا . « أَيْمَانُ بَدَأَ أَيْمَانَهُمْ » قيل : الضمير في « يَأْتُوا » و « يَخَافُوا » راجع إلى الموصى إليهما ، وهو الأليق بمساق الآية . وقيل : المراد به الناس ، أى أخرى أن يحسد الناس أخيانة فيشهدوا بالحق خوف الفضيحة في رد اليمين على المدعى ، والله أعلم .

السابعة والعشرون — قوله تعالى : « وَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَسْمِعُوا » أمر ، ولذلك حذفته منه النون ، أى اسمعوا ما يقال لكم ، فابلين له ، متبعين أمر الله فيه . « وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ » فسق يقسق ويسق إذا خرج من الطاعة إلى المعصية ، وقد تقدم ، والله أعلم .

قوله تعالى : « يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمُ الْغُيُوبِ » (١)

قوله تعالى : « يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ » يقال : ما وجه اتصال هذه الآية بما قبلها ؟ فالجواب — أنه اتصال الزجر عن الإظهار خلاف الإبطان في وصية أو غيرها مما ينبئ أن المجازى عليه جازم به . و « يوم » ظرف زمان والعامل فيه « وأسمعوا » أى واسمعوا خبر يوم . وقيل : التقدير وأنقوا يوم يجمع الله الرسل ، عن الزجاج . وقيل : التقدير إذا ذكروا أو أحذروا يوم القيامة حين يجمع الله الرسل ، والمعنى بتقارب ، والمراد التخويف والتهديد . « فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ » أى ما الذى أجابتكم به أسمعكم ؟ وما الذى رد عليكم فومكم حين دعوتهم إلى

توحيدى ؟ . (قَالُوا) أى يقولون : (لَا عِلْمَ لَنَا) . واختلف أهل التأويل فى المعنى المراد بقولهم : « لَا عِلْمَ لَنَا » فقيل : معناه لا علم لنا بباطن ما أجاب به إلهنا ، لأن ذلك هو الذى يقع عليه الجزاء ؛ وهذا مروى عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقيل : المعنى لا علم لنا إلا ما علمتنا ، فحذف ؛ عن ابن عباس ومجاهد بخلاف . وقال ابن عباس أيضا : معناه لا علم لنا إلا ما علم أنت أعلم به منا . وقيل : إنهم يذهلون من هول ذلك ويفزعون من الجواب ثم يبيحون بمد ما تنوب إليهم عقولهم يقولون : « لَا عِلْمَ لَنَا » ؛ قاله الحسن ومجاهد والسدى . قال النحاس : وهذا لا يصح ؛ لأن الرسل صلوات الله عليهم لا خوف عليهم ولا هم يحزنون . قلت : هذا فى أكثر مواطن القيامة ؛ فى الخبر أن جهنم إذا جوى بها زُفَرَةٌ زَفَرَةٌ فلا يبقى نبي ولا صديق إلا جثا لركبته ؛ وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « خُوفَى جبريل يوم القيامة حتى أبكاني فقلت يا جبريل ألم يُفَرِّلى ما تَقَدَّم من ذنبي وما تأخر فقال لى يا محمد لتشهدنَّ من هَؤُلَ ذلك اليوم ما يُسِيكُ المغفرة » .

قلت : فإن كان السؤال عند زَفَرَةِ جهنم — كما قاله بعضهم — فنقول مجاهد والحسن صحيح ؛ والله أعلم . قال النحاس : والصحيح فى هذا أن المعنى : ماذا أُجِبتُ فى السر والعلانية ليكون هذا توبيخا للكفار ؛ فيقولون : لا علم لنا ؛ فيكون هذا تكتييا لمن أخذ المسيح إلها . وقال ابن جرير : معنى قوله : « مَاذَا أُجِبتُ » ماذا عملوا بصدكم ؟ قالوا : « لَا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ » . قال أبو حنيفة : ويُشبه هذا حديث النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « يَرُدُّ عَلَى أَقْوَامٍ الْحَوْسَ فَيُخْتَلَبُونَ فَأَقُولُ أَمَى يَقَالُ إِنَّكَ لَا تَدْرَى مَا أَحْدَثُوا بِصَدِّكَ » . وكسر العين حمزة وأبو بكر ، وضم الباقون . قال الماوردى : فإن قيل : فلم سالم عما هو أعلم به منهم ؟ فتنه جوابان : أحدهما — أنه سالم ليما بهم الم يعلموا من كفر أمهم وثقاتهم وكذبهم طعيم من بعدهم . الثانى — أنه أراد أن يفضحهم بذلك على رموس الأشهاد ليكون ذلك نوعا من العقوبة لهم .

قوله تعالى : إِذْ قَالَ اللَّهُ يٰعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَذْكُرْ نِعْمَتِي عَلَيْكَ وَعَلَىٰ
وَالِدَتِكَ إِذْ أَبَدْتُكَ بِرُوحِ الْقُدُسِ تُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا
وَإِذْ عَلَّمْتُكَ الْكِتَابَ وَالْحِسَابَ وَالنَّجْمَ وَالنُّجُومَ وَالْإِنجِيلَ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ
الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي وَتُبْرِئُ
الْأَكْمَةَ وَالْأَبْرَصَ بِإِذْنِي وَإِذْ تُخْرِجُ الْمَوْتَىٰ بِإِذْنِي وَإِذْ كَفَفْتُ
بَنِي إِسْرَءِيلَ عَنْكَ إِذْ جِئْتَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ
إِنْ هَٰذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿١١٥﴾

قوله تعالى : (إِذْ قَالَ اللَّهُ يٰعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَذْكُرْ نِعْمَتِي عَلَيْكَ) هذا من صفة يوم
القيامة كأنه قال : اذكر يوم يجمع الله الرسل وإذ يقول الله لعيسى كذا ، قاله المهدوي .
و « عيسى » يجوز أن يكون في موضع رفع على أن يكون « ابن مريم » نداء ثانيا ، ويجوز
أن يكون في موضع نصب ، لأنه نداء منصوب كما قال :
(١)

• يَا حَكَمُ بْنُ الْمُنْذِرِينَ الْجَارُودَ •

ولا يجوز الرفع في الثاني إذا كان مضافا إلا عند الطوال .
(٢)

قوله تعالى : (أَذْكُرْ نِعْمَتِي عَلَيْكَ) إنما ذكر الله تعالى عيسى نعمة عليه وعلى والدته وإن
كان لما ذكرنا لأمرين : أحدهما — ليتلو على الأمم ما خصهما به من الكرامة ، وميزهما به من
علو المنزلة ، الثاني — ليؤكد به محبته ، ويرد به جاحده . ثم أخذ في تعديد نعمه فقال : (إِذْ
أَبَدْتُكَ) يعني قويتك ، مأخوذ من الأيد وهو القوة ، وقد تقدم . وفي « روح القدس »

(١) ابن جرير من بنى الحرماز ، يمدح به أحد بنى المنذر بن الجارود البجلي و « حكم » هذا أحد ولادة البصرة
لشام بن عبد الملك . وصلى جده الجارود لأنه أغار على قوم فاكتمع أموالهم فبش به بالسيل الذي يجرده ما مر به . وتماه :
سراق الخيد طيك ممدود . (شواهد سيرة) . (٢) الطوال : هو محمد بن أحمد بن عبد الله الطوال البحرى من
أهل الكوفة أحد أصحاب الكسان ، قال تلمب : وكان حاذقا بآباء البرية . توفي سنة ٢٤٣ . « بقية الرواة » .
(٣) راجع ج ٢ ص ٢٤ طبعة لامية .

وجهان : أحدهما — أنها الروح الطاهرة التي خصه الله بها كما تقدم في قوله : « وَرُوحٌ مِنْهُ » . الثاني — أنه جبريل عليه السلام وهو الأصح ، كما تقدم في « البقرة » . (تَكَلَّمَ النَّاسُ)^(١) يعنى وتكلم الناس في المهد صبياً ، وفي الكهولة نبياً ، وقد تقدم ما في هذا في « آل عمران » فلا معنى لإعادته . (كَفَفْتُ) معناه دفت وصرفت (نَبِيَّ إِسْرَائِيلَ هَكَذَا) حين هموا بقتلك . (إِذْ جِئْتَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ) أى الدلالات والمعجزات ، وهى المذكورة فى الآية . (فَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا) يعنى الذين لم يؤمنوا بك وجمدوا نبؤتك . (إِنْ هَذَا إِلَّا مِثْرَةٌ) أى المسجرات . (لِلْآيَةِ) وقروا حزة والكسائي « ساحر » أى إن هذا الرجل إلا ساحر قوى على السحر . قوله تعالى : وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَرَسُولِي قَالُوا ءَامَنَّا وَأَشْهَدُ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴿١١﴾

قوله تعالى : (وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَرَسُولِي) قد تقدم القول فى معانى هذه الآية .^(٢) والوحى فى كلام العرب معناه الإلهام ويكون على أقسام : وحى يعنى إرسال جبريل إلى الرسل عليهم السلام . ووحى يعنى الإلهام كما فى هذه الآية ؛ أى المهمتهم وفُذِّت فى قلوبهم ؛ ومنه قوله تعالى : « وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّعْلِ » « وَأَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّ مُوسَى » ووحى يعنى الإعلام فى البقطة والمنام . قال أبو عبيدة : أوحيت بمعنى أمرت ، « وإلى صلة » يقال : وحى وأوحى بمعنى ؛ قال الله تعالى : « يَا نَبِيَّ رَبِّكَ أَوْحَى لَهَا » وقال السجاني : « أَوْحَى لَهَا الْفَرَارَ فَاسْتَفَزَتْ »^(٣)

أى أمرها بالفرار فاستفزت . وقيل : « أَوْحَيْتُ » هنا بمعنى أمرتهم . وقيل : بينت لهم . (وَأَشْهَدُ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ) هل الأصل ؛ ومن المرب من يخلف إحدى التوئين ؛ أى وأشهد يارب . وقيل : ياعيسى ياأنا مسلمون لله .

(١) راجع من ٧٢ من هذا الجزء . (٢) راجع ج ٢ ص ٤٤ . (٣) راجع ج ٤ ص ٩٠ وما بعدها طيبة أول أرثانية . (٤) راجع ج ٤ ص ٩٧ طيبة أول أرثانية . (٥) أى الأرض ؛ وصدور البيت :

قوله تعالى : **إِذْ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ يَٰعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنْزِلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ** قَالَ اتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿١١﴾

قوله تعالى : **(إِذْ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ يَٰعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ)** هل ما تقدم من الإعراب . **(هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ)** ، قراءة الكسائي وعلیّ وابن عباس وسعيد بن جبیر ومجاهد **هَلْ يَسْتَطِيعُ** بالتاء « رَبُّكَ » بالنصب . وأدغم الكسائي اللام من « هل » في التاء . وقرأ الباقون بالياء ، « رَبُّكَ » بالرفع ، وهذه القراءة أشكل من الأولى ؛ فقال السدي : المعنى هل يطيقك ربك ابن سائته **(أَنْ يُنْزَلَ)** فيستطيع بمعنى يطيق ، كما قالوا : استجاب بمعنى أجاب ، وكذلك استطاع بمعنى أطاع . وقيل المعنى : هل يقدر ربك ، وكان هذا السؤال في ابتداء أمرهم قبل استحكام مرفقهم بالله عز وجل ؛ ولهذا قال عيسى في الجواب عند غلظهم وتجوزيم على الله ما لا يجوز : **« اتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ »** أي لا تشكروا في قدرة الله تعالى .

قلت : وهذا فيه نظر ؛ لأن الحواريين خُلفاء الأنبياء ودخلائهم وأنصارهم كما قال : **« مِنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ »** . وقال عليه السلام : **« لكل نبي حواري وحواري الزير »** . ومعلوم أن الأنبياء صلوات الله عليهم جاءوا بمعرفة الله وما يجب له وما يجوز وما يستحيل عليه وأن يسلطوا ذلك أمهم ؛ فكيف يعني ذلك على من باطنهم وأختص بهم حتى يجهلوا قدرة الله تعالى ؟ إلا أنه يجوز أن يقال : إن ذلك صدر ممن كان معهم ، كما قال بعض جهال الأعراب للنبي صلى الله عليه وسلم : **اجعل لنا ذات أنواط** ، كما لهم ذات أنواط ^(١) ، وكما قال من قال من قوم موسى : **« اجعل لنا إلهًا كما لهم إلهة »** على ما يأتي بيانه في « الأعراف » ^(٢) إن شاء الله تعالى . وقيل : إن القوم لم يشكروا في استطاعة الباري سبحانه

(١) ذات أنواط : هجرة بينها كانت تهب في الماطية ؛ قال ابن الأثير : كان المشركون ينوطون بها سلاحهم أي يلقونها بها ؛ ويصفقون حولها .
(٢) آية ١٣٨ من سورة الأعراف .

لأنهم كانوا مؤمنين عارفين عالمين، وإنما هو كقولك للرجل: هل يستطيع فلان أن يأتي وقد صامت أنه يستطيع؛ فالمعنى: هل يفعل ذلك؟ وهل يبينني إلى ذلك أم لا؟ وقد كانوا عالمين باستطاعة الله تعالى لتعالى لتلك ولنغيره علم دلالة وخبر ونظر فأودوا علم معانية كذلك؛ كما قال إبراهيم: «رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُنْجِي الْمَوْتَى» على ما تقدم، وقد كان إبراهيم علم ذلك علم خبر ونظر ولكن أراد المعانية التي لا يدخلها ريب ولا شبهة؛ لأن علم النظر والخبر قد تدخله الشبهة والاعتراضات، وعلم المعانية لا يدخله شيء من ذلك؛ ولذلك قال الحواريون: «وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا» كما قال إبراهيم: «وَلَكِنْ يَطْمَئِنَّ قَلْبِي».

قلت: وهذا تأويل حسن؛ وأحسن منه أن ذلك كان من قول من كان مع الحواريين؛ على ما يأتي بيانه. وقد أدخل ابن العربي المستطيع في أسماء الله تعالى، وقال: لم يد به كتاب ولا سنة أسماء وقد ورد فعلا، وذكر قول الحواريين: «هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ» ورد عليه ابن الحصار في كتاب شرح السنة له وفيه: قال ابن الحصار: وقوله سبحانه غيبا عن الحواريين لبعضي: «هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ» ليس بشك في الاستطاعة، وإنما هو تطفف في السؤال، وأدب مع الله تعالى؛ إذ ليس كل ممكن سبق في صلبه وقوعه ولا لكل أحد، والحواريون هم كانوا خيرة من آمن بعيسى، فكيف يظن بهم الجهل باقتدار الله تعالى على كل شيء ممكن؟! وأما قراءة «النساء» فقيل: المعنى هل تستطيع أن تسأل ربك؛ هذا قول عائشة ومجاهد — رضي الله عنهما؛ قالت عائشة رضي عنها: كان القوم أعلم بالله عز وجل من أن يقولوا «هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ» ولكن «هَلْ تَسْتَطِيعُ رَبُّكَ». وروى عنها أيضا أنها قالت: كان الحواريون لا يشكون أن الله يقدر على إنزال مائدة ولكن قالوا: «هَلْ تَسْتَطِيعُ رَبُّكَ». وعن معاذ بن جبل قال: أقرأ النبي صلى الله عليه وسلم «هَلْ تَسْتَطِيعُ رَبُّكَ». قال معاذ: وصمعت النبي صلى الله عليه وسلم مرارا يقرأ بالهاء «هَلْ تَسْتَطِيعُ رَبُّكَ». وقال الزجاج: المعنى هل تستدعي طاعة ربك فيما تسأله. وقيل: هل تستطيع أن تدعوا ربك أو تسأله والمعنى متقارب، ولا بد من

« وَتَكُونُ عَلَيَّ مِنَ الشَّاهِدِينَ » لله بالوحدانية، ولك بالرسالة والنبوة. وقيل : « وَتَكُونُ عَلَيَّ مِنَ الشَّاهِدِينَ » لك عند من لم يرها إذا رجعت إليهم .

قوله تعالى : قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا وَآيَةً مِنْكَ وَارْزُقْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ﴿١١٥﴾

قوله تعالى : (قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا) الأصل عند سيوريه يا الله، والميان بدل من « يا » . « رَبَّنَا » نداء ثان لا يميز سيوريه غيره، ولا يجوز عنده أن يكون نداء، لأنه قد أشبه الأصوات من أجل ما لحقه . (أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً) المائدة الطحون الذي عليه الطعام؛ قال قُطْرُبٌ : لا تكون المائدة مائدة حتى يكون عليها طعام، فإن لم يكن قيل طحون، وهي فاعلة من مَادَ عبده إذا أطعمه وأعطاه ؛ فالائدة تُمِدُّ ما عليها أى تُعطى؛ ومنه قول رُؤْبَةَ - أشده الأخفش :

تُهدى رموس المترفين الأنناد * إلى أمير المؤمنين الخناد

أى المستعطى المستول؛ فالمائدة هى المطيعة والمعطية الآكلين الطعام . ويسمى الطعام أيضا مائدة تجوزا ؛ لأنه يؤكل على المائدة ، كقولهم للطير سماء . وقال أجل الكوفة : سميت مائدة لحركتها بما عليها ؛ من قولهم : ماد الشيء إذا مال وتحولك ؛ قال الشاعر :

لعلك بالك إن تَنَنَّتْ حمامة * يَمِيدُهَا عُصْنٌ مِنَ الْأَيْكِ مَائِلٌ

وقال آخر :

وافلقتى قُلَّ الكجاني بسده * فكادت بي الأرض الفضاء تَمِيدُ

ومنه قوله تعالى : « وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ » . وقال أبو عبيدة : مائدة فاعلة بمعنى مفعولة ، مثل « عَيْشَةٌ رَاضِيَةٌ » بمعنى مرضية و « ماء باقى » أى مدفوق . قوله تعالى : (تَكُونُ لَنَا عِيدًا) « تكون » نعت لمائدة وليس بجواب .

وقرأ الأعمش « تَكُنْ » على الجواب؛ والمعنى : يكون يوم نزولها عيداً ((لِأَوَّلِنَا)) أى لأول امتنا وآخرها ؛ ف قيل : إن المائدة نزلت عليهم يوم الأحد عُذوة وعَشية ؛ فذلك جعلوا الأحد عيداً . والعيد واحد الأعياد ؛ وإنما جمع بالياء وأصله الواو للزومها فى الواحد ، ويقال : للفرق بينه وبين أعواد الخشب ، وقد عَيَّدوا أى شهدوا العيد ؛ قاله الجوهرى . وقيل : أصله من عاد يعود أى رجع فهو عَوْد بالواو ، فقلبت ياء لانكسار ما قبلها ، مثل الميزان واليقات واليماد ؛ ف قيل ليوم الفطر والأضحى عيد لأنهما يعودان كل سنة . وقال الخليل : العيد كل يوم يَجْعُ كأنهم عادوا إليه . وقال ابن الأنبارى : سمي عيداً للمودى المرح والفرح ؛ فهو يوم سرور الخلق كلهم ؛ ألا ترى أنت المسجونين فى ذلك اليوم لا يطالبون ولا يساقبون ، ولا يصاد الوحش ولا الطيور ، ولا تنفذ الصبيان إلى المكاتب . وقيل : سمي عيداً لأن كل إنسان يعود إلى قدر منزله ؛ ألا ترى إلى اختلاف ملابسهم وزياتهم وما لهم فثمنهم من يضيف ومنهم من يضاف ، ومنهم من يرحم ومنهم من يرحم . وقيل : سمي بذلك لأنه يوم شريف تشبهها بالعيد ؛ وهو غل كريم مشهور عند العرب وينسبون إليه ؛ فيقال : إيل صيدية^(١) ؛ قال :

• عَيْلِيَّةٌ أُرَيْهَتْ فِيهَا الدَّنَاتِيُ •

وقد تقدم . وقرأ زيد بن ثابت « لِأَوَّلَانَا وَآخِرَانَا » على الجمع . قال ابن عباس : يأكل منها آخر الناس كما يأكل أولهم . ((وَآبَةُ مِنْكَ)) يعنى دلالة وحجة . ((وَأَرْزُقْنَا)) أى أعطنا . ((وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ)) أى خير من أعطى ورزق ؛ لأنك النى الحيد .

قوله تعالى : قَالَ اللَّهُ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيْكَ^ط فَن يَكْفُرُ بَعْدُ مِنْكَ
فَإِنِّي لَعَلِيهِ^ط عَذَاباً لَّا أَغْلِبُهُ^ط أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ ﴿١٥﴾

(١) حور ذاذ الكلي --- كافى السان --- وصدر البيت : • ظلت تحبب يا الهدان ناجية •

(٢) صوبت هذه القراءة عن البحر وغيره من كتب التفسير ؛ قال صاحب البحر : وقرأ زيد بن ثابت وابن عباس والهدى « لِأَوَّلَانَا وَآخِرَانَا » أتوا على معنى الأمة والجماعة . والذى بالأصل « لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا » :

قوله تعالى : ﴿ قَالَ اللَّهُ إِنِّي مَرْفُوعٌ عَلَيْكُمْ ﴾ هذا وعد من الله تعالى أجاب به سؤال عيسى كما كان سؤال عيسى إجابة للحواريين ، وهذا يوجب أنه قد أنزله ووعده الحق ، بفتح القوم وكفروا بعد نزولها فسيخروا قردة وخنازير . قال ابن عمر : إن أشد الناس عذاباً يوم القيامة المنافقون ومن كفر من أصحاب المائدة وآل فرعون ؛ قال الله تعالى : « لَنْ يَكْفُرَ بَعْدَ مَنكُمُ إِنِّي أََعَدُّهُ عَذَابًا لَا أَعْدُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ » . واختلف العلماء في المائدة هل نزلت أم لا ؟ فالذي عليه الجمهور — وهو الحق — نزولها ؛ لقوله تعالى : « إِنِّي مَرْفُوعٌ عَلَيْكُمْ » . وقال مجاهد : ما نزلت وإنما هو ضرب من ضرب الله تعالى نزلته فنهزم عن مسألة الآيات لأنيائه . وقيل : وعدمه بالإجابة فلما قال لهم : « لَنْ يَكْفُرَ بَعْدَ مَنكُم » — الآية — آستمعوا منها ، واستغفروا الله وقالوا : لا نريد هذا ؛ قاله الحسن . وهذا القول والذي قبله خطأ ، والصواب أنها نزلت . قال ابن عباس : إن عيسى بن مريم قال لبي إسرائيل : « صوموا ثلاثين يوماً ثم سألو الله ما شئتم يطيحكم » فصاموا ثلاثين يوماً وقالوا : يا عيسى لو عملنا لأحد ففطينا عملنا [لأطعمنا] ^(١) ، وإنا صمنا وجئنا فادع الله أن ينزل علينا مائدة من السماء ، فأقبلت الملائكة بمائدة يحملونها ، عليها سبعة أرغفة وسبعة أخوات ^(٢) ، فوضعوها بين أيديهم فأكل منها آخر الناس كما أكل أولهم . وذكر أبو عبد الله محمد بن علي الترمذی فی « نوادر الأصول » له ؛ حدثنا عمر بن أبي عمر قال حدثنا عمار بن هرون التقي من زكريا بن حكيم الحنظلي عن علي بن زيد بن جندب عن أبي حنيفة التيمي عن سلمان الفارسي قال : لما سألت الحواريون عيسى بن مريم — صلوات الله عليه — المائدة قام فوضع ثياب الصوف ، ولبس ثياب المسوح — وهو ميرال من مسوح أسود وحلف أسود — قام فأثرق القدم بالقدم ، وألصق العقب بالعقب ، والإبهام بالإبهام ، ووضع يده اليمنى على يده اليسرى ، ثم طأطأ رأسه ، خاشعاً لله ؛ ثم أرسل عينيه يميناً حتى جرى الدمع على خفيه ، وجعل

(١) الزيادة من «روح المسافر» وغيره من كتب التفسير .

(٢) أخوات (جمع صوت) ؛ وهو نوع من السمك معروف .

يقطع على صدره ثم قال: «اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا وَآيَةً مِنْكَ وَارْزُقْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ» قال الله: «إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ» الآية؛ فترلت سفرة حمراء منقورة بين ثمامتين تحمأة من فوقها وحمأة من تحتها، والناس ينظرون إليها؛ فقال عيسى: «اللهم أجعلها رحمة ولا تجعلها فتنه إلى أهلك من العجايب فمطى» فهبطت بين يدي عيسى عليه السلام وعليها منديل مغطى، فخر عيسى ساجدا والحواريون معه، وهم يمدون لها رائحة طيبة لم يكونوا يمدون [مثلها] قبل ذلك؛ فقال عيسى: «إِذَا عُبِدُوهُ وَأَجْرًا عَلَى اللَّهِ وَأَوْقُوا بِاللَّهِ فَلْيَكْشِفْ عَنْ هَذِهِ السُّفْرَةِ حَتَّى نَأْكُلَ مِنْهَا وَنَذْكُرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا وَلِحَمْدِ اللَّهِ عَلَيْهَا» فقال الحواريون: يا رُوحَ اللَّهِ أَنْتَ أَحَقُّ بِذَلِكَ، فقام عيسى - صلوات الله عليه - فتوضأ وضوءا حسنا، وصلى صلاة جديدة، ودعا دعاء كثيرا، ثم جلس إلى السفرة، فكشف عنها؛ فإذا عليها سمكة مشوية ليس فيها شوك فسيلان اللحم، وقد نُضِدَ حولها من كل البقول ما عدا الكراث؛ وعند رأسها ملح وخل، وعند ذنبها خمسة أرغفة على واحد منها خمس رُمَانات، وعلى الآخر تمرات، وعلى الآخر زيتون. قال الثعلبي: على واحد منها زيتون وعلى الثاني عسل، وعلى الثالث بيض، وعلى الرابع جُبْن، وعلى الخامس قديد؛ فبلغ ذلك اليهود غلاما غمّا وكثدا ينظرون إليه فرأوا عجبا؛ فقال شمعون - وهو رأس الحواريين - يا رُوحَ اللَّهِ أَمِنْ طَعَامِ الدُّنْيَا أَمْ مِنْ طَعَامِ الْجَنَّةِ؟ فقال عيسى صلوات الله عليه: «أَمَا أَفَرَّقْتُمْ بَعْدَ عَنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ مَا أَخَوْفَنِي أَنْ تُعَذِّبُوا». قال شمعون: وإله بني إسرائيل ما أردت بذلك سودا. فقالوا: يا رُوحَ اللَّهِ لَوْ كَانَ مَعَ هَذِهِ الْآيَةِ آيَةٌ أُخْرَى؛ قال عيسى عليه السلام: «يَا سَمَكَةَ أَهْبِي بِإِذْنِ اللَّهِ» فأضطربت السمكة طرية تبيض عيناها، ففزع الحواريون فقال عيسى: «مَالِي أَرَأَيْتُمْ قَسَالُونَ عَنِ الشَّيْءِ فَإِذَا أُعْطِيتُمُوهُ كَرِهْتُمُوهُ مَا أَخَوْفَنِي أَنْ تُعَذِّبُوا» وقال: «لَقَدْ زِلْتُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا عَلَيْهَا طَعَامٌ مِنَ الدُّنْيَا وَلَا مِنَ الْجَنَّةِ وَلَكِنَّهُ شَيْءٌ أَبْتَدَعَهُ اللَّهُ بِالْقُدْرَةِ الْبَالِغَةِ فَقَالَ لَهَا كُونِي فَكَانَتْ» فقال عيسى: «يَا سَمَكَةَ حُودِي كَمَا كُنْتُ» فعادت

(١) القواعد من الهدى المتروك. (٢) في الهدى المتروك رواية: «أَمَا أَنْ لَكُمْ أَنْ تَعْبُرُوا بِمَا تَرَوْنَ وَتَعْتَبِرُوا عَنْ تَعْيِيرِ الْمَسَائِلِ... الخ. وفي تفسير ابن حنبل: «يُنْهَكُ اللَّهُ عَنْ هَذِهِ السُّؤَالَاتِ». (٣) تبيض: تطلع.

مشوية كما كانت؛ فقال الحواريون: يا رُوح الله كن أول من يأكل منها، فقال عيسى: «معاذ الله إنما يأكل منها من طلبها وسألها» فابت الحواريون أن يأكلوا منها خشية أن تكون مثله^(١) وفئة؛ فلما رأى عيسى ذلك دعا عليها الفقراء والمساكين والمرضى والزمنى والمجتمدين والمقعدين والسَّمان وأهل الماء الأصفر، وقال: «كلوا من رزق ربكم ودعوة نبيكم وأحمدوا الله عليه» وقال: «يكون المهنتا لكم والعذاب على غيركم» فأكلوا حتى صدروا عن سبعة آلاف وثلاثمائة^(٢) يتجشئون فبرئ كل سقيم أكل منه، واستغنى كل فقير أكل منه حتى المات؛ فلما رأى ذلك الناس ازدحموا عليه لما بقى صغير ولا كبير ولا شيخ ولا شاب ولا غنى ولا فقر إلا جاءوا يأكلون منه؛ فضبط بعضهم بعضا فلما رأى ذلك عيسى جعلها ثوبا بينهم؛ فكانت تنزل يوما ولا تنزل يوما؛ فكانة ثمود ترى يوما وتشرب يوما؛ فنزلت أربعين يوما تنزل محضا فلا تزال هكذا حتى بقيه النوى موضعه. وقال التلميذ: فلا تزال منصوبة يؤكل منها حتى إذا فاء النوى طارت صعدا فياكل منها الناس؛ ثم ترجع إلى الماء والناس ينظرون إلى ظلها حتى تتوارى عنهم؛ فلما تم أربعون يوما أوصى الله تعالى إلى عيسى عليه السلام يا عيسى أجعل مائدتي هذه للفقراء دون الأغنياء؛ فتأرى الأغنياء في ذلك وعادوا الفقراء؛ وشككوا الناس؛ فقال الله يا عيسى: «إني أخذ بشرطى»؛ فأصبح منهم ثلاثة وثلاثون خنزيرا يأكلون العذرة يطلبونها بالأكل والأكلاء — هي الكأسه واحدها^(٣) كبا — بعد ما كانوا يأكلون الطعام الطيب ويتامون على القرش اللينة؛ فلما رأى الناس ذلك اجتمعوا على عيسى سيكون؛ وجاءت الخنازير بفئوا على رؤسهم فقام عيسى؛ فجعلوا سيكون وتقطر دموعهم ففرهم عيسى بفعل يقول: «أست بفلان» فيومئ برأسه ولا يستطيع الكلام؛ فلبثوا بذلك سبعة أيام — ومنهم من يقول أربع

(١) مثله: عقوبة.

(٢) جشا وجشأ: أخرج صوتا من فمه عند الشبع.

(٣) تمسارى: شك.

(٤) كبا (بالكسر والقصر) كالب.

أبام — ثم دعا الله عيسى أن يقبض أرواحهم ، فأصبحوا لا يدرى أين ذهبوا ؟ الأرض ابتلغتهم أو ما صبتوا ؟ !

قلت : في هذا الحديث مقال ولا يصح من قبل إسناده . وعن ابن عباس وأبي عبد الرحمن السلمي كان طعام المائدة خبزاً وسمكاً . وقال ابن عطية : كانوا يجدون في السمك طيب كل طعام ، وذكره الثعلبي . وقال عمار بن ياسر وقائدة : كانت مائدة تنزل من السماء وعليها ثمار من ثمار الجنة . وقال وهب بن منبه : أنزل الله تعالى أقرصة من شعير وحيثانا . ونرجع الترمذي في أبواب التفسير عن عمار بن ياسر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أنزلت المائدة من السماء خبزاً ولحماً وأمرُوا ألا يتخونوا ولا يتدنّوا لفسيد نفاثوا واذنّوا ورفعوا لنذير فليسخوا قردة وخنّازير » قال أبو عيسى : هذا حديث قد رواه أبو حاتم وغير واحد عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن خلائس عن عمار بن ياسر موقوفاً ولا يعرفه مرفوعاً إلا من حديث الحسن بن قزعة ، حدثنا حميد بن مسعدة قال حدثنا سفيان بن حبيب عن سعيد بن أبي عروبة نحوه ولم يرفعه ، وهذا أصح من حديث الحسن بن قزعة ، ولا نعلم للحديث المرفوع أصلاً . وقال سعيد بن جبّير : أنزل على المائدة كل شيء إلا الخبز والحلم . وقال عطاء : نزل عليها كل شيء إلا السمك والحلم . وقال كعب : نزلت المائدة منسكوة من السماء تطير بها الملائكة بين السماء والأرض عليها كل طعام إلا اللحم .

قلت : هذه الثلاثة الأقوال مخالفة لحديث الترمذي وهو أولى منها ؛ لأنه إن لم يصح مرفوعاً فصح موقوفاً عن صحابي كبير . والله أعلم . والمقطوع به أنها نزلت وكان عليها طعام يؤكل والله أعلم بتعيينه . وذكر أبو نعيم عن كعب أنها نزلت ثانية لبعض عباد بن إسرائيل ؛ قال كعب : اجتمع ثلاثة نفر من عباد بن إسرائيل فاجتمعوا في أرض قلّة مع كل رجل منهم اسم من أسماء الله تعالى ؛ فقال أحدهم : سلّوني فادعوا الله لكم بما شئتم ؛ قالوا : نسألك أن تدعوا الله أن يظهر لنا هنا ساحة بهذا المكان ؛ ورياضاً خضراً وصقرياً ، قال : فدعا الله فإذا

عين ساحة ورياض خضر وعيقري . ثم قال أحدهم : سلوني فادعوا لله لكم بما شئتم ، فقالوا : نسألك أن تدعو الله أن يطعمنا شيئا من ثمار الجنة فدعا الله فزلت عليهم بكرة فاكلوا منها لا تغلب إلا اكلوا منها لولا ثم رفعت ، ثم قال أحدهم : سلوني فادعوا الله لكم بما شئتم ، فقالوا : نسألك أن تدعو الله أن يزل علينا المائدة التي أنزلها على عيسى ، قال : فدعا فزلت فقصوا منها حاجتهم ثم رفعت ، وذكر تمام الخبر .

مسئلة — جاء في حديث سلمان المذكور بيان المائدة وأنها كانت سفرة لا مائدة ذات قوائم ، والسفرة مائدة النبي صلى الله عليه وسلم وموائد العرب ، خرج أبو عبد الله الترمذي ، حدثنا محمد بن [بشار] ، قال حدثنا معاذ بن هشام قال حدثني أبي عن يونس عن قتادة عن أنس قال : ما أكل رسول الله صلى الله عليه وسلم على خوان قط ولا في سكرجة ولا خبز له مرقق . قال قلت لأنس : فعلام كانوا يأكلون ؟ قال : على السفرة ، قال محمد بن بشار : يونس هذا هو أبو الفرات الإسكافي .

قلت : هذا حديث صحيح ثابت اتفق عليه رجاله ، البخاري ومسلم ، وخرجه الترمذي قال : حدثنا محمد بن بشار قال حدثنا معاذ بن هشام فذكره وقال فيه : حسن غريب . قال الترمذي أبو عبد الله : الخوان هو شيء محدث فعلته الأعاجم ، وما كانت العرب تفتننها ، وكانوا يأكلون على السفرة واحدة سفرة وهي التي تتخذ من الجلود ولها معاليق تنغم وتنفرج ، فبالانفراج سُميت سفرة ، لأنها إذا حُلَّت معاليقها انفرجت فاسفرت عما فيها فقبل لها السفرة . وإنما سمي السفرة لإسفار الرجل بنفسه عن البيوت . وقوله : ولا في سكرجة ، لأنها أوعية الأصباغ ، وإنما الأصباغ للألوان ولم تكن من ممتاتهم الألوان ، وإنما كان طعامهم التريد عليه مقطعات اللحم . وكان يقول : « أَتَهْتَسُوا اللَّحْمَ تَهْتَسًا فَإِنَّهُ أَتَهْتَسَى وَأَمْرًا » . فإن قيل : فقد جاء ذكر المائدة في الأحاديث ، من ذلك حديث ابن عباس قال : لو كان الصَّبُّ حراما

- (١) الذي في الأصل : (محمد بن الحنفى أبو موسى الزين) وهو «محمد بن بشار» كما في صحيح الترمذي وكما سيذكره المحرر بعد . (٢) اتين الشيء : استعمله لشيء . (٣) الأصباغ (جمع صبغ) وهو ما يزين به . (٤) التيس أخذ اللحم بأطراف الأسنان ونثفه .

ما أكل على مائدة النبي صلى الله عليه وسلم، نرجه مسلم وغيره، وعن عائشة — رضى الله عنها — قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «تُصَلَّى الملائكة على الرجل ما دام ما تدمته موضوعة» نرجه التتات؛ قيل له: المائدة كل شيء يُمَدُّ وَيُسَطُّ مثل المِنْدِيل والتوب، وكان من حقه أن تكون مادة الدال مضمةً بفعلوا إحدى الدالين ياء فاعل مائة، والفعل واقع به فكان ينبغي أن تكون ممدودة؛ ولكن نرجت في اللغة نخرج فاعل كما قالوا: سِرُّكُمْ وهو مكتوم، وعيشة راضية وهي مرضية، وكذلك نرج في اللغة ما هو فاعل على نخرج مفعول فقالوا: رجل مشوم، وإنما هو شائم، وحجاب مستور وإنما هو ساتر؛ فَانْجُون هو المرتفع عن الأرض بقوامه؛ والمائدة مائدة وبسط، والسفرة ما أسفر عما في جوفه، وذلك أنها مضمومة بمعالقها. وعن الحسن قال: الأكل على النجوان فعل الملوك، وعلى المِنْدِيل فعل العجم، وعلى السفرة فعل العرب وهو السنة.

قوله تعالى: وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يٰعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأَهْلِيَّ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَنَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴿١١٣﴾

قوله تعالى: (وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يٰعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأَهْلِيَّ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ) . اختلف في وقت هذه المقالة؛ فقال قتادة وابن جرير وأكثر المفسرين: إنما يقول له هذا يوم القيامة. وقال السدي وقطرب. قال له ذلك حين رضعه إلى السماء وقالت النصراني فيه ما قالت؛ واحتجوا بقوله: «إِنْ تُدَبِّمُوهُمْ فَإِنَّهُمْ يَمَادِدُكَ» فإن «إذ» في كلام العرب لما مضى. والأول أصح؛ يدل عليه ما قبله من قوله: «يَوْمَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرُّسُلَ» — الآية —

وما بعده « هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ » . وعلى هذا تكون « إذ » بمعنى « إذا » كقوله تعالى : « وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فُزِعُوا » أى إذا فزعوا . وقال أبو النجم :

ثم جزاه الله عسىٰ إذ جرى * جناتٍ ملينٍ في السموات العلَا

يعنى إذا جرى . وقال الأسود بن جعفر الأزدي :

فَالْأَرْبَ إِذَا هَازَلْتَنِّي فَأَيْمًا * يَفْلَنَ أَلَا لَمْ يَذْهَبِ الشَّيْخُ مَذْهَبًا

يعنى إذا هازلتني ، فبصر من المستقبل بلفظ الماضي ؛ لأنه لتحقيق أمره ، وظهور برهانه ، كأنه قد وقع . وفي التنزيل « وَتَادَىٰ أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ » ومثله كثير وقد تقدم . واختلف أهل التأويل في معنى هذا السؤال — وليس هو باستفهام وإن نخرج الاستفهام — على قولين : أحدهما — أنه سأل عن ذلك توبيخا لمن ادعى ذلك عليه ليكون إنكاره بعد السؤال ألين في التكذيب ، وأشد في التوبيخ والتقريع . الثاني — قصد بهذا السؤال تعريفة أن قومه فزعوا بعده ، وأدّوا عليه ما لم يقبله . فإن قيل : فالنصارى لم يقبلوا مريم إلها فكيف قال ذلك فيهم ؟ فقول : لما كان من قولهم أنها لم تلد بشرا وإنما ولدت إلها زمهم أن يقولوا إنها لأجل البعضية بمثابة من ولدته ، فصاروا حين لزهم ذلك بمثابة القائلين له .

قوله تعالى : (قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِنْ كُنْتُ فَلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتُهُ) نرج الترمذي عن أبي هريرة قال تلقى عيسى حجته ولقاء الله في قوله : « وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَىٰ بَنَ مَرْيَمَ أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّبِعُونِي وَأَمِّي إِلَهُيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ » قال أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : « فَقَالَ اللَّهُ » « سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ » الآية كلها . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح . وبدأ بالتسبيح قبل الجواب لأسمرين ؛ أحدهما — تنزيها له عما أضيف إليه . الثاني — خضوعا لمزته ، وخوفا من سطوته . ويقال : إن الله تعالى لما قال لعيسى : « أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّبِعُونِي وَأَمِّي إِلَهُيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ » أخذته الرعدة من ذلك القول حتى سمع صوت عظامه في نفسه فقال : « سُبْحَانَكَ » ثم قال : « مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ » أى أن ادعى لنفسى ما ليس من حقها ، يعنى أنى

مريوب ولست برّب، وعابد ولست بمعبود . ثم قال : « إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ » فردّد ذلك إلى علمه ، وقد كان الله حالم به أنه لم يقله ، ولكنه سأل عنه تقرّبا لمن أخذ علمي إلها . ثم قال : « تَعْلَمُ مَا فِي قَلْبِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي قَلْبِكَ » أي تعلم ما في قلبي ولا أعلم ما في قلبك . وقيل : المعنى تعلم ما أعلم ولا أعلم ما تعلم . وقيل : تعلم ما أخفيه ولا أعلم ما تخفيه . وقيل : تعلم ما أريد ولا أعلم ما تريد . وقيل : تعلم ميري ولا أعلم ميرك ؛ لأن السر موضعه النفس . وقيل : تعلم ما كان مني في دار الدنيا ، ولا أعلم ما يكون منك في دار الآخرة .

قلت : والمعنى في هذه الأقوال متقارب ؛ أي تعلم ميري وما أنطوى عليه ضميري الذي خلقته ، ولا أعلم شيئا مما استأثرت به من قلبك وعلمك . « إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ » ما كان وما يكون ، وما لم يكن وما هو كائن .

قوله تعالى : مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴿١٧﴾

قوله تعالى : « مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ » يعني في الدنيا بالوحي . « أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ » « أَنْ » لاموضع لها من الإعراب وهي مفعلة مثل « وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ آمَنُوا » . ويعوز أن تكون في موضع خفض ؛ أي بأن أعبدوا الله ؛ وضم النون أولى ؛ لأنهم يستقلون كسرة بعدها حمزة ، والكسر جائز على أصل النقاء الساكنين .

قوله تعالى : « وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا » أي حفيظا بما أمرتهم . « مَا دُمْتُ فِيهِمْ » « ما » في موضع نصب أي وقت دواي فيهم . « فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ » قيل : هذا يدل على أن الله عز وجل توفاه قبل أن يرضه ، وليس بشيء ؛ لأن الأخبار تظاهرت برضه ، وأنه في السماء حي ، وأنه ينزل ويقتل الجبال — على ما يأتي بيانه — وإنما المعنى

فلما رفعتني إلى السماء . قال الحسن : الوفاة في كتاب الله عز وجل على ثلاثة أوجه ؛ وفاة الموت ، وذلك قوله تعالى : « اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا » يعني وقت انقضاء أجلها . ووفاة النوم ، قال الله تعالى : « وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ » يعني الذي يُلَيِّمُكُمْ . ووفاة الرفق ، قال الله تعالى : « يَا عِيسَى ابْنِي مَرْيَمَ كُنْتُ خَبَرٌ » توكيد « الرَّقِيبَ » خبر « كنت » ومعناه الحافظ عليهم ، والعالم بهم ، والشاهد على أفعالهم ؛ وأصله المراقبة أى المراقبة ، ومنه المراقبة لأنها في موضع الرقيب من ملأ المكان . (وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ) أى من مقالتي ومقاتلي . وقيل : على من عصى وأطاع ؛ خرج مسلم عن ابن عباس قال قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطيبا بموعظة فقال : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّكُمْ تَحْشَرُونَ إِلَى اللَّهِ [حُفَاةٌ] عُرَاةٌ غُرْلًا كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعَدًا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ أَلَا وَإِنَّ أَوَّلَ الْخَلْقِ يُكْمَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِبْرَاهِيمُ — عليه السلام — أَلَا وَإِنَّهُ سَيُجَاهِدُ بِرِجَالٍ مِنْ أُمَّتِي فَيُؤْخَذُ بِهِمْ ذَاتُ الشَّجَالِ فَأَقُولُ يَارَبِّ اصْحَابِي فَيَقَالُ إِنَّكَ لَا تَأْتِرِي مَا أَحْدَثُوا بِعَدِّكَ فَأَقُولُ كَمَا قَالَ الْعَبْدُ الصَّالِحُ : « وَكُنْتُ وَلِيِّهِمْ شَهِيدًا مَا كُنْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَلَا تَنْهَمُ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرَ لَهُمْ فَلَا نَكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ » قال : « فيقال لى منهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم » .

قوله تعالى : إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَلَا تَنْهَمُ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرَ لَهُمْ فَلَا نَكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿١٥٨﴾

قوله تعالى : (إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَلَا تَنْهَمُ عِبَادُكَ) شرط ، وجوابه (وَإِنْ تَغْفِرَ لَهُمْ فَلَا نَكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) مثله . روى النسائي عن أبي ذر قال : قام النبي صلى الله عليه وسلم بآية ليلة حتى أصبح ، والآية « إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَلَا تَنْهَمُ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرَ لَهُمْ فَلَا نَكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ » .

- (١) الزيادة عن صحيح مسلم . (٢) خزل (جمع اغزل) أى غير مشتمين ، والمراد — والله أعلم — أنهم يحشرون كما خلقوا لا في معهم ولا ينقص منهم شيء ، بل يتم كل ما نقص منهم . «عاش مسلم» . (٣) أى يقرأ بآية يرددها في صلاته حتى أصبح .

وأختلف في تأويله فقيل : قاله على وجه الاستعطف لهم ، والرأفة بهم ، كما يستعطف السيد لعبده ؛ ولهذا لم يقل : فإنهم عصوك . وقيل : قاله على وجه التسليم لأمره ، والاستجارة من عذابه ، وهو يعلم أنه لا يغفر لكافر . وقيل : الهاء والميم في « إِنَّ تُعَذِّبُهُمْ » لمن مات منهم على الكفر ، والهاء والميم في « إِنَّ تَغْفِرَ لَهُمْ » لمن تاب منهم قبل الموت ؛ وهذا حسن . وأما قول من قال : إن عيسى عليه السلام لم يعلم أنت الكافر لا يغفر له فقول مجترئ على كتاب الله عز وجل ؛ لأن الأخبار من الله عز وجل لا تُسَخ . وقيل : كان عند عيسى أنهم أحدتوا معاصي ، وعملوا بعده بما لم يأمرهم به ، إلا أنهم على محمود دينه ، فقال : وإن تغفر لهم ما أحدتوا بعدى من المعاصي . وقال : « فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ » ولم يقل : فإنك أنت الغفور الرحيم على ما تقتضيه القصة من التسليم لأمره ، والتفويض لحكمه . ولو قال : فإنك أنت الغفور الرحيم لأوهم الدماء بالمغفرة لمن مات على شركه وذلك مستحيل ؛ فالتقدير إن تبهم على كفرهم حتى يموتوا وتذهب عنهم جادك ، وإن تهم إلى توحيدك وطاعتك وتغفر لهم فإنك أنت العزيز الذي لا يمنع عليك ما تريده ؛ والحكيم فيما فعله ، تضل من تشاء وتهدى من تشاء . وقد قرأ جماعة « فإنك أنت الغفور الرحيم » وليس من المصحف ؛ ذكره القاضى حيّاى فى كتاب « الشفاء » . وقال أبو بكر الأثيرى وقد طعن على القرآن من قال إن قوله : « إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ » ليس بمشاكل لقوله : « وَإِنْ تَغْفِرَ لَهُمْ » ؛ لأن الذى يُشاكل المغفرة فإنك أنت الغفور الرحيم — والجواب — أنه لا يحتمل إلا ما أنزله الله ، ومضى نقل إلى الذى نقله إليه ضَعُف معناه ؛ فإنه ينفرد الغفور الرحيم بالشرط الثانى فلا يكون له بالشرط الأول تعالى ، وهو صا لما أنزله الله عز وجل ، وأجتمع على قراءته المسامون مقرؤون بالشرطين كليهما أولها وآخرهما ؛ إذ تخصيصه إن تعذبهم فإنك أنت عزيز حكيم ، وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم فى الأمرين كليهما من التعذيب والغفران ، فكان العزيز الحكيم أليق بهذا المكان لمومه ؛ فإنه يجمع الشرطين ، ولم يصلح الغفور الرحيم إذ لم يحتمل من الموم ما أحتمله العزيز الحكيم ، وما شهد بتعظيم الله تعالى وعذله والثناء عليه فى الآية كلها والشرطين

المذكورين أولى وأثبت معنى في الآية مما يصلح لبعض الكلام دون بعض ، خرج مسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم تلا قوله عز وجل في إبراهيم « رَبِّ إِنِّي أَضَلُّنَا كَثِيرًا مِنْ التَّائِبِينَ فَإِنَّهُ مَنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ » وقال عيسى عليه السلام : « إِنَّ تَعَذُّبَهُمْ لَأَنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرَ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْغَزِيرُ الْحَكِيمُ » فرفع يديه وقال : « اللَّهُمَّ آمَنِي » وبكى فقال الله عز وجل : « يا جبريل أذهب إلى محمد — وربك أعلم — فسله ما يُبَيِّك » فأتاه جبريل عليه السلام فسأله فأخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم بما قال — وهو أعلم — فقال الله : « يا جبريل أذهب إلى محمد فقل إنا سنرضيك في أمرك ولا نسوءك » . وقال بعضهم : في الآية تقديم وتأخير ، ومعناه إن تعذبهم فإنك أنت العزيز الحكيم وإن تغفر لهم فإنهم عبادك ، ووجه الكلام على آتفه أولى لما بينا . وبالله التوفيق .

قوله تعالى : قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿١١١﴾

قوله تعالى : ﴿ قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ أي صدقهم في الدنيا فاما في الآخرة فلا ينفع فيها الصدق ، وصدقهم في الدنيا يحتمل أن يكون صدقهم في العمل لله ، ويحتمل أن يكون تركهم الكذب عليه وعلى رسوله ، وإنما ينفعهم الصدق في ذلك اليوم وإن كان نافعا في كل الأيام لوقوع الجزاء فيه . وقيل : المراد صدقهم في الآخرة وذلك في الشهادة لأنبيائهم بالبلاغ ، وفيما شهدوا به على أنفسهم من أعمالهم ، ويكون وجه النفع فيه أن يكفوا المؤاخظة بتركهم كتم الشهادة ، فيغفر لهم بإفرادهم لأنبيائهم على أنفسهم . والله أعلم .

وقرأ نافع وأبن محيصن « يَوْمَ » بالنصب . ورضع الباقون وهي القراءة البينة على الابتداء والخبر ،

فيوم ينفع خبر «لهذا» والجملة في موضع نصب بالقول . وأما قراءة نافع وابن محيصن فحكي إبراهيم بن حميد عن عبد ابن يزيد أن هذه القراءة لا تجوز ، لأنه نصب خبر الابتداء ، ولا يجوز فيه البناء . وقال إبراهيم بن النخعي : هي جائزة بمعنى قال الله هذا ليسى بن مريم يوم ينفع الصادقين صدقهم ؛ فـ «يوم» ظرف للقول ، «وهذا» مفعول القول والتقدير ؛ قال الله هذا القول في يوم ينفع الصادقين . وقيل : التقدير قال الله عز وجل هذه الأشياء تنفع يوم القيامة . وقال الكسائي والقراء : بنى يوم هاهنا على النصب ؛ لأنه مضاف إلى غير اسم كما تقول مضى يومئذ وأنشد الكسائي^(١) :

على حين ماتت المشيب على الصبا * وقلت ألك أفع والشيب وإزع

الزجاج : ولا يميز البصريون ما قاله إذا أضفت الظرف إلى فعل مضارع ، فإن كان إلى ماض كان جيدا كما مر في البيت ، وإنما جاز أن يضاف الفعل إلى ظروف الزمان ، لأن الفعل بمعنى المصدر . وقيل : يجوز أن يكون منصوبا ظرفا ويكون خبر الابتداء الذي هو «هذا» ؛ لأنه مشاربه إلى حديث ، وظروف الزمان تكون أخبارا عن الأحداث ، تقول : القتال اليوم ، وانخروج الساعة ، والجملة في موضع نصب بالقول . وقيل : يجوز أن يكون «هذا» في موضع رفع بالابتداء «ويوم» خبر الابتداء والعامل فيه محذوف ، والتقدير : قال الله هذا الذي قصصناه يقع يوم ينفع الصادقين صدقهم . وفيه قراءة ثالثة «يوم ينفع» بالتثنية «الصادقين صدقهم» في الكلام حذف تقديره «فيه» مثل «وأتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا» وهي قراءة الأعمش .

فوله تعالى : (لَمْ يَجَأْ) ابتداء وخبر . (تَجْرَى) في موضع الصفة . (مِنْ تَحْتِهَا) أي من تحت غرورها وأشجارها وقد تقدم . ثم بين تعالى ثوابهم ، وأنه راض عنهم رضا لا يفضبط

(١) البيت الثانية ، والشاهد في إنباء «حين» إل العمل ربانها منه مل التفتح .

بعده أبدا . (وَرَضُوا عَنْهُ) أى عن الجزاء الذى أتاهم به . (ذَلِكَ الْفَوْزُ) أى الفوز (الْعَظِيمُ)
أى الذى عظم خيره ، وكثر ، وارتفعت منزلة صاحبه وشرف .

قوله تعالى : (لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) ﴿١٢٠﴾

قوله تعالى : (لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) جاء هذا عقب ما جرى من دعوى
النصارى فى عيسى أنه إله ، فأخبر تعالى أن ملك السموات والأرض له دون عيسى ودون
سائر المخلوقين . ويبيح أن يكون المعنى أن الذى له ملك السموات والأرض يعطى الجنات
المتقدم ذكرها للطيحين من عباده ؛ جعلنا الله منهم بمنه وكرمه . تمت سورة المائدة و بحمد
الله تعالى .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة الأنعام

وهي مكة في قول الأكثرين ، قال ابن عباس وقناة : هي مكة كلها إلا آيتين منها
 نزلتا بالمدينة ، قوله تعالى : « وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ » نزلت في مالك بن الصبيغ وكعب
 ابن الأشرف اليهوديين ، والأخرى قوله : « وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ »
 نزلت في ثابت بن قيس بن شماس الأنصاري . وقال ابن جرير : نزلت في معاذ بن جبل ،
 وقوله المأوردى . وقال الثعلبي : سورة « الأنعام » مكة إلا ست آيات نزلت بالمدينة
 « وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ » إلى آخر ثلاث آيات « وَقُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ »
 إلى آخر ثلاث آيات ، قال ابن عطية : وهي الآيات المحكمات . وذكر ابن العربي أن
 قوله تعالى : « قُلْ لَا أَجِدُ » نزل بمكة يوم حرفة ، وسيأتي القول في جميع ذلك إن شاء الله .
 وفي الخبر أنها نزلت جملة واحدة غير الست الآيات ، وشيها سبعون ألف ملك ، مع آية
 واحدة منها أننا عشر ألف ملك وهي « وَبَيْنَهُ مَفَاجِعُ النَّارِ لَآ يَلْمِزُهَا لَآ هُوَ » نزلوا بها ليلا
 لم زجل بالتسبيح والتحميد ، فلما رسول الله صلى الله عليه وسلم الكتاب فكتبوها من ليلتهم .
 وأسند أبو جعفر النحاس قال : حدثنا محمد بن يحيى حدثنا ابن حاتم روى عن الفرج مولى
 الحضارمة قال حدثنا أحمد بن محمد أبو بكر العمري حدثنا ابن أبي فديك حدثني عمر بن طلحة
 ابن عثمة بن وقاص عن نافع بن سُمَيْل بن مالك عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم : « نزلت سورة الأنعام معها موكب من الملائكة سد ما بين الخلفين لم زجل
 بالتسبيح » والأرض لم ترجع ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « سبحان ربّي العظيم ثلاث
 مرات » . وذكر الفارسي أبو محمد في مسنده عن عمر بن الخطاب قال : الأنعام من نجاح
 القرآن . وفيه عن كعب قال : فاتحة « التوراة » فاتحة الأنعام وخاتمتها خاتمة « هود » . وقاله

(١) زجل : موت رفيع طالع . (٢) نجاح القرآن ونواحيه : أفاضل سورة . (النهاية) .

وهب بن منبه أيضا ؛ وذكر المهدي قال المفسرون : إن « التوراة » أُنْتُحِت بقوله : « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ » الآية وَخُتِمَتْ بقوله : « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَخْلُقْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ » إلى آخر الآية . وذكر النطلي عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قرأ ثلاث آيات من أول سورة « الأنعام » إلى قوله : « وَيَعْلَمُ مَا تُكْسِبُونَ » وَكَلَّ الله به أربعين ألف ملك يكتبون له مثل عبادتهم إلى يوم القيامة ، ويَزَلُّ ملك من السماء السابعة ومعه رِزْقُهُ من حديد ، فإذا أراد الشيطان أن يوسوس له أو يوحي في قلبه شيئا ضربه ضربة فيكون بينه وبينه سبعون حجابا ، فإذا كان يوم القيامة قال الله تعالى : « آمِشْ فِي ظِلِّي يَوْمَ لَا يَظِلُّ إِلَّا ظِلِّي وَكُلُّ مَنْ جَارَ جَنَّتِي وَأَشْرَبَ مِنْ مَاءِ الْكُؤُرِ وَأَغْتَسَلَ مِنْ مَاءِ السَّلْسَلِيلِ فَأَنْتَ عَبْدِي وَأَنَا رَبُّكَ » . وفي البخاري عن ابن عباس قال : إذا سرك أن تعلم جهل العرب فاقرأ ما فوق الثلاثين ومائة من سورة « الأنعام » « قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ » إلى قوله : « وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ » .

تنبيه — قال العلماء : هذه السورة أصل في حاجة المشركين ، وفيهم من المبتدئين ، ومن كذب بالبهت والنشور ؛ وهذا يقتضي إنزالها جملة واحدة ؛ لأنها في معنى واحد من الجمة ، وأن تصرف ذلك بوجوه كثيرة ، وعليها بنى المتكلمون أصول الدين ؛ لأن فيها آيات بينات تَرَدُّ على القدرية دون السور التي تَدَّكُرُ والمذكورات ، وسنزيد ذلك بيانا إن شاء الله بحول الله تعالى .

قوله تعالى : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْبِلُونَ ﴿٦﴾
فيه خمس مسائل :

(١) الرزية (بالتحفيف) ويقال لها الإرزية (بالهمز والتشديد) : المطرقة الكبيرة التي تكون هتافا .

الأولى - قوله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ بدأ سبحانه فاتحتها بالحمد على نفسه ، وإثبات الألوهية ؛ أى أن الحمد كله له فلا شريك له . فإن قيل : فقد أفتتح غيرها بالحمد لله فكان الاجتزاء بواحدة ببنى عن سائر ؛ فيقال : لأن لكل واحد منه معنى فى موضعه لا يؤدى عنه غيره من أجل عقده بالتمم المختلفة ، وأيضا فلما فيه من المجبة فى هذا الموضع على الذين هم بربهم يعبدون . وقد تقدم معنى « الحمد » فى الفاتحة ^(١) .

الثانية - قوله تعالى : ﴿ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ أخبر عن قدرته وصلته وإرادته فقال : الذى خلق أى اخترع وأوجد وأنشأ وأبتدع ، والخلق يكون بمعنى الاختراع ، ويكون بمعنى التقدير ، وقد تقدم ، وكلاهما مراد هنا ؛ وذلك دليل على حدوثهما ؛ فرفع السماء بغير عمد ، وجعلها مستوية من غير أود^(٢) ، وجعل فيها الشمس والقمر آيتين ، وزينها بالنجوم ، وأودعها السحاب والغيوم علامتين ؛ وبسط الأرض وأودعها الأرزاق والنبات ، وبث فيها من كل دابة آيات ، وجعل فيها الجبال أوتادا ، وسبلا لحاجها ، وأجرى فيها الأنهار والبحار ، وبخر فيها الميون من الأحجار دلالات على وحدانيته ، وعظيم قدرته ، وأنه هو الله الواحد القهار ، وبين بخلق السموات والأرض أنه خالق كل شيء .

الثالثة - خرج مسلم قال : حدثني سريج بن يونس ومهرون بن عبد الله قالوا حدثنا حجاج بن محمد قال قال ابن جريج أخبرني إسماعيل بن أمية عن أيوب بن خالد عن عبد الله بن رافع مولى أم سلمة عن أبي هريرة قال : أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي فقال : « خلق الله عز وجل التربة يوم السبت وخلق فيها الجبال يوم الأحد وخلق الشجر يوم الاثنين وخلق المكروه يوم الثلاثاء وخلق النور يوم الأربعاء وبث فيها اللوالب يوم الخميس وخلق آدم عليه السلام بعد العصر من يوم الجمعة فى آخر الخلق فى آخر ساعة من ساعات الجمعة فيما بين العصر إلى الليل » .

(٢) الأود : الموج .

(١) داج ج ١ ص ١٣١ وما بعدها طيبة ثانية .

قلت : أدخل العلماء هذا الحديث تفسيراً لفاتحة هذه السورة . قال البيهقي : وزعم أهل العلم بالحديث أنه غير محفوظ لخالفه ما عليه أهل التفسير وأهل التواريخ . وزعم بعضهم أن إسماعيل بن أمية إنما أخذه عن إبراهيم بن يحيى عن أيوب بن خالد ، وإبراهيم غير محتج به . وذكر محمد بن يحيى قال : سألت علي بن المديني عن حديث أبي هريرة "خلق الله التربة يوم السبت" فقال علي : "هذا حديث مدني" ، رواه هشام بن يوسف عن ابن جريح عن إسماعيل بن أمية عن أيوب بن خالد عن أبي رافع مولى أم سلمة عن أبي هريرة قال : أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي ، قال علي : "وشبك بيدي إبراهيم بن يحيى ، فقال لي : شبك بيدي أيوب بن خالد ، قال لي : شبك بيدي عبد الله بن رافع ، وقال لي : شبك بيدي أبو هريرة ، وقال لي : شبك بيدي أبو القاسم صلى الله عليه وسلم فقال : "خلق الله الأرض يوم السبت" فذكر الحديث نحوه . قال علي بن المديني : وما أرى إسماعيل بن أمية أخذ هذا الأمر إلا من إبراهيم بن أبي يحيى ، قال البيهقي : وقد تابعه كل ذلك موسى بن حبيدة الرزيدي عن أيوب بن خالد ، إلا أن موسى بن حبيدة ضعيف . وروى عن بكر بن الشؤد ، عن إبراهيم بن أبي يحيى عن صفوان بن سليم ، عن أيوب بن خالد — وإسناده ضعيف — عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "إن في الجمعة ساعة لا يوافقها أحد يسأل الله فيها شيئاً إلا أعطاه إياه" قال فقال عبد الله بن سلام : "إِنَّ الله عز وجل ابتداء الخلق تخلق الأرض يوم الأحد ويوم الاثنين وخلق السموات يوم الثلاثاء ويوم الأربعاء وخلق الأقوات وما في الأرض يوم الخميس ويوم الجمعة إلى صلاة العصر وما بين صلاة العصر إلى أن تقرب الشمس خلق آدم" ترجمه البيهقي :

قلت : وفيه إن الله تعالى بدأ الخلق يوم الأحد لا يوم السبت وكذلك تقدم في «البقرة»^(١١) عن آبن مسعود وغيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم . وتقدم فيها الاختلاف أيما خلق أول الخلق الأرض أو السماء مستوفى^(١٢) . والحمد لله .

(١) راجع ج ١ ص ٢٥٦ وما بعدها ثانية . (٢) راجع ج ١ ص ٢٥٥ وما بعدها ثانية .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ ذكر بعد خلق الجواهر خلق الأمراض لكون الجواهر لا يستغنى عنه، وما لا يستغنى عن الحوادث فهو حادث. والجواهر في إصلاح المتكلمين هو الجزء الذي لا يتجزأ الحامل للعرض؛ وقد أثبتنا على ذكره في الكتاب الأمتنى في شرح أسماء الله الحسنى في اسمه «الواحد». وسمى العرض عرضاً؛ لأنه يعرض في الجسم والجواهر فيتغير به من حال إلى حال، والجسم هو المجتمع، وأقل ما يقع عليه اسم الجسم جوهران مجتمعان؛ وهذه الاصطلاحات وإن لم تكن موجودة في المصدر الأول فقد دل عليها معنى الكتاب والسنة فلا معنى لإنكارها. وقد استعملها العلماء واصطلحوا عليها، وبنوا عليها كلامهم؛ وقتلوا بها خصومهم؛ كما تقدم في «البقرة». واختلف العلماء في المعنى المراد بالظلمات والنور؛ فقال السدي وقائدة وجمهور المفسرين : المراد سواد الليل وضياء النهار. وقال الحسن : الكفر والإيمان. قال ابن عطية : وهذا خروج عن الظاهر. قلت : اللفظ يسميه؛ وفي التزويل : «وَأَمَّنْ كَانَ مِثْلًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَاهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مِثْلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ». والأرض هنا اسم للجلس فإفرادها في اللفظ بمثلة جمعها؛ وكذلك «والنور» ومثله «لَمْ يُخْرِجْكُم مِّنْهَا» وقال الشاعر :

* كَلُّوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَمَقُّوا *

وقد تقدم ، و «جعل هنا بمعنى خلق لا يجوز فيه؛ قاله ابن عطية .

قلت : وعليه يتفق اللفظ والمعنى في اللسق ؛ فيكون الجمع معطوفاً على الجمع والمفرد معطوفاً على المفرد، فيتجانس اللفظ وتظهر الفصاحة، وإله أعلم. وقيل : جمع «الظلمات» و«النور» لأن الظلمات لا تنمضي والنور يتعمد. وحكى الثعلبي أن بعض أهل المعاني قال : «جعل» هنا زائدة؛ والعرب تزيد «جعل» في الكلام كقول الشاعر :

وَقَدْ جَعَلْتُ أَرَى الْاِثْنَيْنِ أَرْبَعَةً * وَالْوَاحِدَ اِثْنَيْنِ لَمَّا هَدَنِي الْكِبَرُ^(١)

(١) تمام البيت : * فَأَنْ زَيْدًا كَزَيْدٍ تَهْمِصُ *

يقول الشاعر : كلوا في بعض بطنكم حتى تتأدروا ذلك فإن الزمان ذو خفمة ويجب .

(٢) ورد البيت في ج ١ ص ٢٢٨ «والأربع اِثْنَيْنِ» والصواب ما هنا .

قال النحاس : جعل بمعنى خلق، وإذا كانت بمعنى خالق لم تستد إلّا إلى مفعول واحد، وقد تقدم هذا المعنى، وبما حمل جعل في « البقرة » مستوفى .

الخامسة — قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَسْأَلُونَ ﴾ ابتداء وخبر، والمعنى : ثم الذين كفروا بعملون لله عدلا وشريكا ، وهو الذي خلق هذه الأشياء وحده . قال ابن عطية : « ثم » دالة على فيج فصل الكافرين، ولأن المعنى : أن خلقه السموات والأرض قد تقور، وآياته قد سطعت، وإنعامه بذلك قد تبين، ثم بعد ذلك كله عدلوا بربه، فهذا كما تقول : يا فلان أعطيتك وأكرمتك وأحسنيت إليك ثم تشتمني . ولو وقع العطف بالواو في هذا ونحوه لم يلزم التوبيخ كزومه ثم، وإقاه أعلم .

قوله تعالى : هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ ثُمَّ أَنْتُمْ تَمُوتُونَ ﴿١﴾

قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ﴾ الآية خبر، وفي معناه قولان : أحدهما — وهو الأشهر، وعليه من الخلق الأكثر، أن المراد آدم عليه السلام والخلق نسله، والفرع يضاف إلى أصله ؛ فلذلك قال : « خلقكم » بالجمع ؛ فأخرجه غرض الخطاب لم إذا كانوا ولده ؛ هذا قول الحسن وقتادة وابن أبي تيمية والسدي والضحاك وابن زيد وغيرهم . الثاني — أن تكون النطفة خلقها الله من طين على الحقيقة ثم قلبها حتى كان الإنسان منها ؛ ذكره النحاس .

قلت : وبالجملتين فلما ذكر جل وعز خالق العالم الكبير ذكر بعده خلق العالم الصغير — وهو الإنسان — وجعل فيه ما في العالم الكبير، على ما بيناه في « البقرة » في آية التوحيد والحمد لله . وقد روى أبو نعيم الحافظ في كتابه عن مرة عن ابن مسعود أن الملك الموكل بالرحم يأخذ النطفة فيضعها على كفّه ثم يقول : يا رب مخلّقة أو غير مخلّقة ؛ فإن قال مخلّقة قال : يارب ما الرزق ما الأثر ما الأجل ؟ فيقول : أنظر في أم الكتاب، فينظر في اللوح المحفوظ فيجد

فيه رزقه وأثره وأجله وعمله ، ويأخذ التراب الذى يدفن فى بقلته ويسجن به نطقته ؛ فذلك قوله تعالى : « مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ » . ونرجع عن أبى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما من مولود إلا وقد دُبر عليه من تراب حُقرته » .

قلت : وعلى هذا يكون كل إنسان مخلوق من طين وماء مهين ، كما أخبر جل وعز فى سورة « المؤمنين » ؛ فتتظم الآيات والأحاديث ، ويرتفع الإشكال والتماض ، والله أعلم . وأما الإخبار عن خلق آدم عليه السلام فقد تقدم فى « البقرة » ^(١) ذكره وأشتقاقه ، وتزيد هنا طرفا من ذلك نعتة وسنة ووفاته ؛ ذكر أبى سعد فى « الطبقات » عن أبى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الناس ولد آدم وآدم من التراب » . وعن سعيد بن جبيرة قال : خلق الله آدم من أرض يقال لها دجناء ؛ قال الحسن : وخلق جوجؤه من ضربة ؛ قال الجوهري : ضربة قرية لبنى كلاب على طريق البصرة وهى إلى مكة أقرب ، وعن أبى مسعود قال : إن الله بعث إبليس فأخذ من أديم الأرض من ضبها ومالحها فخلق منه آدم عليه السلام ؛ فكل شئ خلقه من ضبها فهو صائر إلى الجنة وإن كان أبى كافر ، وكل شئ خلقه من مالحها فهو صائر إلى النار وإن كان أبى تقى ؛ فمن ثم قال إبليس : « أَتَعْبُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا » لأنه جاء بالطينة ؛ فسمى آدم لأنه خلق من أديم الأرض . وعن عبد الله بن سلام قال : خلق الله آدم فى آخر يوم الجمعة . وعن أبى عباس قال : لما خلق الله آدم كان رأسه يمس الماء — قال — فوطئته إلى الأرض حتى صار ستين ذراعا فى سبعة أذرع حرضا . وعن أبى بن كعب قال : كان آدم عليه السلام طولا جسا ^(٢) كأنه نخلة متحوى . وعن أبى عباس — فى حديث فيه طول — وجم آدم عليه السلام من الهند إلى مكة أربعين حجة على رجله ، وكان آدم حين أهرط تمش رأسه السماء ؛ فمن ثم صلب وأورث ولده الصلح ، ونقرت من طولها دواب البر فصارت وحشا من يومئذ ، ولم يمض حتى بلغ ولده وولد ولده أربعين ألفا ، وتوفى على ذروة

(١) راجع ج ١ ص ٢٧٩ طبة ثانية . (٢) دجناء (بالله والقصر) . ويرى بالحاء المهملة ؛ رعى مضبوطة فى « اللسان » و « غاية النباية » ففتح الهمزة . وقال صاحب القاموس : « هى بالضم والكسر » . (٣) الجويش : الصدر . (٤) الطوال (بالضم) : المقروط الطول . (٥) النخلة السحق الطويلة .

الجبل الذي أنزل عليه ، فقال شيث لجبريل عليهما السلام : «صَلِّ عَلَى آدَمَ» فقال له جبريل عليه السلام : تقدم أنت فَصَلِّ عَلَى أَبِيكَ وَكَبِّرْ عَلَيْهِ ثَلَاثِينَ تَكْبِيرَةً ، فَأَمَّا خَمْسَ نَهْيِ الصَّلَاةِ ، وَخَمْسَ وَعَشْرُونَ تَفْضِيلًا لِآدَمَ . وقيل : كَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعًا ؛ بِحُصْلِ بَنُو شِيثَ آدَمَ فِي مَغَارَةٍ وَجَعَلُوا عَلَيْهَا حَافِظًا لَا يَقْرِبُهُ أَحَدٌ مِنْ بَنِي قَابِيلَ ؛ وَكَانَ الَّذِينَ يَأْتُونَهُ وَيَسْتَغْفِرُونَ لَهُ بَنُو شِيثَ ، وَكَانَ عَمْرَ آدَمَ ثَمَانِيَةَ سَنَةٍ وَسِتًّا وَثَلَاثِينَ سَنَةً . وَيُقَالُ : هَلْ فِي الْآيَةِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْجَوَاهِرَ مِنْ جِلْسٍ وَاحِدٍ ؟ الْجَوَابُ نَعَمْ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ أَنْ يَنْقَلِبَ الطَّيْنُ لِنِسَاءِ حَيَاةٍ قَادِرًا عَلَيْهَا جَازَ أَنْ يَنْقَلِبَ إِلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ أَحْوَالِ الْجَوَاهِرِ لِتَسْوِيَةِ الْعَقْلِ بَيْنَ ذَلِكَ فِي الْحُكْمِ ، وَقَدْ صَحَّ اقْتِلَابُ الْجَنَادِ إِلَى الْحَيَوَانِ بِدَلَالَةِ هَذِهِ الْآيَةِ .

قوله تعالى : (ثُمَّ قَضَى أَجَلًا) مفعول : (وَأَجَلَ مُّسَمًّى عِنْدَهُ) ابتداء وخبر . قال الضحاك : « أَجَلًا » فِي الْمَوْتِ « وَأَجَلَ مُّسَمًّى عِنْدَهُ » أَجَلُ الْقِيَامَةِ ؛ فَالْمَعْنَى عَلَى هَذَا : حَكَمَ أَجَلًا ، وَأَمْلِكُمْ أَنْكُمْ تَقِيمُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَلَمْ يَعْلَمْكُمْ بِأَجَلِ الْقِيَامَةِ . وَقَالَ الْحَسَنُ وَمِجَاهِدٌ وَعِكْرِمَةُ وَخُصَيْفٌ وَقَتَادَةُ — وَهَذَا لَفْظُ الْحَسَنِ — : قَضَى أَجَلَ الدُّنْيَا مِنْ يَوْمِ خَلْقِكَ إِلَى أَنْ تَمُوتَ « وَأَجَلَ مُّسَمًّى عِنْدَهُ » بِمَعْنَى الْآخِرَةِ . وَقِيلَ : « قَضَى أَجَلًا » مَا أَمْلَأَهُ مِنْ أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، « وَأَجَلَ مُّسَمًّى » مِنَ الْآخِرَةِ . وَقِيلَ : « قَضَى أَجَلًا » مِمَّا نَعْرِفُهُ مِنْ أَوْقَاتِ الْأَهْلِ وَالْزَّرْعِ وَمَا أَشْبَهَهُمَا ، « وَأَجَلَ مُّسَمًّى » أَجَلَ الْمَوْتِ ؛ لَا يَعْلَمُ الْإِنْسَانُ مَتَى يَمُوتُ . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَمِجَاهِدٌ : مَعْنَى الْآيَةِ « وَقَضَى أَجَلًا » بِقَضَاءِ الدُّنْيَا ، « وَأَجَلَ مُّسَمًّى عِنْدَهُ » لِبَتْدَاءِ الْآخِرَةِ . وَقِيلَ : الْأَوَّلُ قَبْضُ الْأَرْوَاحِ فِي النَّوْمِ ، وَالثَّانِي قَبْضُ الرُّوحِ عِنْدَ الْمَوْتِ ؛ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضًا .

قوله تعالى : (ثُمَّ أَنْتُمْ تَمْتَرُونَ) ابتداء وخبر ؛ أَيْ تَسْكُنُونَ فِي أَنَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ . وَقِيلَ : تَمَارُونَ فِي ذَلِكَ أَيْ تَجَادِلُونَ جِدَالَ الشَّاكِّينَ ؛ وَالتَّجَارَى الْجِدَالَةُ عَلَى مَذْهَبِ الشَّكِّ ؛ وَمَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى : « أَفْتَارُونَهُ عَلَى مَا يَرَى » .

(١) « فِي التَّهْلِيلِ » : هُوَ صَغِيرٌ فِي الْقَامُوسِ ؛ هُوَ كَاسِيرٌ .

قوله تعالى : **وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ** ﴿١﴾ **وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ** ﴿٢﴾ **فَقَدْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنْبَاءُ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ** ﴿٣﴾

قوله تعالى : **(وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ)** يقال : ما عامل الإعراب في الطرف من « في السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ » ؟ ففيه أجوبة : أحدها — أى وهو الله المعظم أو المعبود في السموات وفي الأرض ؛ كما تقول : زيد الخليفة في الشرق والغرب أى حكمه . ويموز أن يكون المعنى وهو الله المنفرد بالتدبير في السموات وفي الأرض ؛ كما تقول : هو في حاجات الناس وفي الصلوات ، ويموز أن يكون خبراً بعد خبر ويكون المعنى : وهو الله في السموات وهو الله في الأرض . وقيل : المعنى وهو الله يعلم سركم وجهركم في السموات وفي الأرض فلا يخفى عليه شيء ، قال النحاس : وهذا من أحسن ما قيل فيه . وقال محمد بن جرير : وهو الله في السموات ويعلم سركم وجهركم في الأرض ؛ فيعلم مقدم في الوجهين ، والأول أسلم وأبعد من الإشكال . وقيل غير هذا . والقاعدة تنزيهه — جل وعز — عن الحركة والانتقال وسفل الأمكنة . **(وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ)** أى من خير وشر . والكسب الفعل لا اجتلاب نفع أو دفع ضرر ؛ ولهذا لا يقال لفعل الله كسب .

قوله تعالى : **(وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ)** أى علامة كانشقاق القمر ونحوها . و « من » لاستفراق الجنس ؛ تقول : ما في الدار من أحد . **(مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ)** « من » الثانية للتبميز ، و **(مُعْرِضِينَ)** خبر « كَانُوا » . والإعراض ترك النظر في الآيات التي يجب أن يستدلوا بها على توحيد الله جل وعز من خلق السموات والأرض وما بينهما ، وأنه يرجع إلى قديم غنى عن جميع الأشياء ، قادر لا يسجزه شيء ، عالم لا يخفى عليه شيء من المعجزات التي أقامها لنبيه عليه السلام ليستدل بها على صدقه في جميع ما أتى به .

قوله تعالى : ﴿ قَدْ كَذَّبُوا ﴾ يعنى مشرك مكة . ﴿ بِالْحَقِّ ﴾ يعنى القرآن ، وقيل : محمدا عليه السلام . ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ ﴾ أى يحمل بهم العقاب ؛ وأراد بالآتياء — وهى الأخبار — العذاب ؛ كقولك : أصبر وسوف يأتيك الجزاء أى العذاب ؛ والمراد ما ألقم يوم بدر ونحوه . وقيل : يوم القيامة .

قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ مَكَّنَّهِمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ يُمَكِّنْ لَكُمْ وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِمْ مِدْرَارًا وَجَعَلْنَا آلِهَتَهُمْ يَجْرَى مِنْ تَحْتِهِمْ فَأَهْلَكْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ وَأَنْشَأْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ قَرْنًا ۚ آخِرِينَ ﴾

قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ ﴾ « كم » فى موضع نصب بأهلكنا لا بقوله : « أَلَمْ يَرَوْا » لأن لفظ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، وإنما يعمل فيه ما بعده ؛ من أجل أن له صدر الكلام . والمعنى : ألا يتبرون بمن أهلكنا من الأمم قبلهم لتكذيبهم أنبياءهم ؛ أى ألم يعرفوا ذلك . والقرن الأمة من الناس ، والجمع القرون ؛ قال الشاعر :
إذا ذهب القرن الذى كنت فيه * وخلفت فى قرن فانت غريب

فالقرن كل عالم فى عصره ؛ مأخوذ من الاقتران ، أى عالم مترن بعضهم إلى بعض ؛ وفى الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « خير الناس قرنى — يعنى أصحابى — ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم » هذا أصح ما قيل فيه . وقيل : المعنى من أهل قرن بخلف ، كقوله : « وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ » . فالقرن هل هذا مدة من الزمان ؛ قيل : ستون عاما ، وقيل : سبعون ، وقيل : ثمانون ، وقيل : مائة ؛ وعليه أكثر أصحاب الحديث أن القرن مائة سنة ؛ واحتجوا بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعبد الله بن بسر : « تعيش قرنا » فعاش مائة سنة ؛ ذكره التمام . وأصل القرن الثمى الطالع كقرن ماله قرن من الحيوان . ﴿ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ يُمَكِّنْ لَكُمْ ﴾ خروج من الغيبة إلى الخطاب ؛ عكسه « حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ

يسم . « وقال أهل البصرة أخبر عنهم بقوله : « أَلَمْ يَرَوْا » وفيهم عهد عليه السلام وأصحابه ، ثم خاطبهم معهم ، والعرب تقول : قلت لعبد الله ما أكرمته ، وقلت لعبد الله ما أكرمك ، ولو جاء على ما تقدم من الغيبة لقال : ما لم يمكن لهم . ويجوز مكنته ومكن له ، بغاء بالفتن جميعاً ، أى أعطيتهم ما لم تعطكم من الدنيا . (وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِمْ مِدْرَارًا) يريد المطر الكثير ، صر عنه السماء لأنه من السماء يترى ، ومنه قول الشاعر ^(١) :

• إِذَا سَقَطَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ •

و « مِدْرَارًا » بناء دال على التكثير ، كيدكار للراءة التي كثرت ولادتها للذكور ، ومعنات للراءة التي تلد الإناث ، يقال : دَرَّ اللبن يدر إذا أقبل على الحالب بكثرة ، وأتصب « مِدْرَارًا » على الحال . (وَجَعَلْنَا الْأَنْهَارَ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمْ) أى من تحت أشجارهم ومنازلهم ، ومنه قول فروزون : « وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِي » والمعنى : وسعنا عليهم النعم فكفروا بها . (فَأَهْلَكْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ) أى بكفرهم فالذنوب سبب الانتقام وزوال النعم . (وَأَنْشَأْنَا مِنْ بَيْنِهِمْ قَرَارًا تَجْرِي) أى أوجدنا ، فليست هذهؤلاء من الإهلاك أيضا .

قوله تعالى : وَلَوْ زَلَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ فَلْيَسُوهُ يَا يُلَيسُومَ لَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ هَذَا إِلَّا صِحْرٌ مَبِينٌ ﴿٥٠﴾

قوله تعالى : (وَلَوْ زَلَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ) المعنى : لو زلنا يا عهد بمرأى منهم كما زعموا وطلبوا كلاما مكتوبا « في قيرطاس » . وعن ابن عباس : كتابا معلقا بين السماء والأرض ، وهذا يبين لك أن التزليل على وجهين ، أحدهما — على معنى نزل عليك الكتاب بمعنى نزول الملك به . والاخر — ولو زلنا كتابا في قيرطاس يسكه الله بين السماء والأرض ،

(١) هرويسد الحكام — مطوية بن مالك — وهذا صريحته له ، وقامه :

• وَجِئْنَا وَإِنْ كَانُوا خُضَابًا •

ومضى مود الحكام لقوله في هذه القصيدة :

أَعْرَدَ مَنَّا الْحِكْمَةَ بِسَلَى • إِذَا مَا الْحَقُّ فِي الْحَدَثَانِ قَائِيَا

وقال: «نَزَّلْنَا» على المبالغة بطول مكث الكتاب بين السماء والأرض . والكتاب مصدر بمعنى الكتابة ؛ فبين أن الكتابة في قرطاس ، لأنه غير معقول كتابة إلا في قرطاس أى في صحيفة ، والقرطاس الصحيفة ؛ ويقال : قرطاس بالضم ؛ وقرطس فلان إذا رى فأصاب الصحيفة الملققة بالهدف . (فَاسْؤُوهُ بِأَيْدِيهِمْ) أى فامينوا ذلك ومسوه باليد كما اقترحوا وبالغوا في مزيه وتقليبه جسا بأيديهم ، ليرتفع كل أرتياب ويزول عنهم كل إشكال ، لعاندوا فيه وتابخوا كفرهم ، وقالوا : محرمين إنما سكّرت أبصارنا ومُحِرْنَا ؛ وهذه الآية جواب لقولهم : « حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرؤه » فأعلم الله بما سبق في علمه من أنه لو نزل لكذبوا به . قال الكلبي : نزلت في النضر بن الحرث وعبد الله بن أبي أمية ونوفل بن حويلد قالوا : « لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَوْمًا » الآية .

قوله تعالى : وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكَ تَقْضِي الْأَمْرَ لَمْ يَأْتِ يُنْظَرُونَ ﴿٦٦﴾ وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكَ لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلْبِسُونَ ﴿٦٧﴾ وَلَقَدْ أَمْتَهَزَى رُسُلِي مِنْ قَبْلِكَ حَقًّا بِالَّذِينَ سَخِرُوا مِنْهُمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴿٦٨﴾

قوله تعالى : (وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ) اقترحوا هذا أيضا ، و«لولا» بمعنى هلا . (وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكَ تَقْضِي الْأَمْرَ) قال ابن عباس : لو رأوا الملك على صورته لما اتوا إذ لا يطيقون رؤيته . مجاهد وعكرمة : لقامت الساعة . الحسن وقتادة : لأهلكوا بعذاب الاستئصال ؛ لأن الله أجرى سته بأن من طلب آية فأنظرت له فلم يؤمن أهلكه الله في الحال . (لَمْ يَأْتِ يُنْظَرُونَ) أى لا يُمهلون ولا يؤخرون .

قوله تعالى : (وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكَ لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا) أى لا يستطيعون أن يروا الملك في صورته إلا بعد التجميم بالأجسام الكثيفة ؛ لأن كل جنس يأنس بجنسه وينفر من غير جنسه ؛ فلو جعل الله تعالى الرسول إلى البشر ملكا لتقروا من مقارنته ، ولما أنساؤه ، ولما دخلهم

من الرعب من كلامه والافتاء له ما يكفهم عن كلامه، ويمنعهم عن سؤاله، فلا تتم المصلحة؛ ولو نقله عن صورة الملائكة إلى مثل صورتهم لياسوا به وليسكنوا إليه قالوا: لست ملكاً وإنما أنت بشر فلا تؤمن بك وطادوا إلى مثل حالهم. وكانت الملائكة تأتي الأنبياء في صورة البشر فاتوا إبراهيم ولوطاً في صورة الأعميين، وأتى خبيريل النبي عليه الصلاة والسلام في صورة دحية الكلبي. أي لو نزل ملك لرأوه في صورة رجل كما جرت عادة الأنبياء، ولو نزل على مادته لم يروه؛ فإذا جعلناه رجالاً لئلا يسهل عليهم فكأنوا يقولون: هذا ساحر مثلك. وقال الزجاج: المعنى ((لئلا يسهل عليهم)) أي على رؤسائهم كما يلبسون على ضمعتهم، وكانوا يقولون لهم: إنما نجد بشر وليس بينه وبينكم فرق، فيلبسون عليهم بهذا ويسكنونهم؛ فأعلمهم الله عز وجل أنه لو أنزل ملكاً في صورة رجل لوجدوا سبيلاً إلى اللبس كما يفعلون. واللبس الخلط؛ يقال: لبست عليه الأمر أي لبس لبساً أي خلطته؛ وأصله التستر بالثوب ونحوه. وقال: «لَبَسْتُ» بالإضافة إلى نفسه على جهة الخلق، وقال: ((يَلْبَسُونَ)) فاضاف إليهم على جهة الاستكساب. ثم قال مؤنس لنبه عليه الصلاة والسلام ومُعْزِيَا: ((وَلَقَدْ اسْتَهْزَيْتُ رُسُلِي مِنْ قَبْلِكَ فَخَافَ)) أي نزل بهمهم من العذاب ما أهلكوا به جزاء استهزائهم بأنبيائهم. حاق بالشئ يحق حقيقةً وحيثاً وحققاً نزل؛ قال الله تعالى «وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ» و«ما» في قوله: ((مَا كَانُوا)) بمعنى الذي، وقيل: بمعنى المصدر؛ أي حاق بهم عاقبة استهزائهم.

قوله تعالى: قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ ثُمَّ أَنْظِرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ ﴿١٥﴾ قُلْ لِمَنْ مَّا فِي السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ قُلْ لِلّٰهِ كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لِيَجْمعَنَّكَ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَمَةِ لَا رَبَّ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٦﴾

قوله تعالى: ((قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ)) أي قل يا محمد ل هؤلاء المستهزئين المستسخرين المكذبين: سافروا في الأرض فانظروا واستخبروا المعروف ما حل بالكفرة قبلكم من العقاب وأليم العذاب؛

وهذا السفر مندوب إليه إذا كان على سبيل الاعتبار بأفان من خلا من الأم وأهل الديار ،
والعاقبة آثر الأمر . والمكذبون هنا من كذب الحق وأهله لا من كذب بالباطل .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِمَنْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ هذا احتجاج عليهم ؛ المعنى قل لهم
يا جحد : « لِمَنْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ » فإن قالوا لمن هو ؟ نقل « الله » ؛ المعنى : إذا ثبت أنه له
ما في السموات والأرض ، وأنه خالق الكل إما باعترافهم أو بقيام الحجة عليهم ، فالله قادر
على أن يماجلهم بالمقاب ، ويعتقهم بعد الموت ، ولكنه ﴿ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ ﴾ أى وعد بها
فضلا منه وكرما ؛ فلذلك أمهل . وذكر النفس هنا عبارة عن وجوده ، وتأكيده وعده ، وارتفاع
الوسائل دونه ؛ ومعنى الكلام الاستعطاف منه تعالى للتولين عنه إلى الإقبال إليه ، وإخبار
منه سبحانه بأنه رحيم بعباده لا يعجل عليهم بالعقوبة ، ويقبل منهم الإجابة والثوبة .
وفي صحيح مسلم عن أبى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لما قضى الله الخلق
كتب في كتابه على نفسه فهو موضوع عنده إن رحمتي تغلب غضبي » أى لما أظهر فضاه ،
وأبرزه لمن شاء ، أظهر كتابا في اللوح المحفوظ — أو فيما شاء — مقتضاه خبر حق ووعده
صدق « إن رحمتي تغلب غضبي » أى تسبقه وتزيد عليه .

قوله تعالى : ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ ﴾ اللام لام القسم ، والنون نون التأكيد . قال الفراء وغيره :
ي يجوز أن يكون تمام الكلام عند قوله : « الرحمة » ويكون ما بعده مستأنفا على جهة التبيين ؛
فيكون معنى « لَيَجْمَعَنَّكُمْ » ليجمعنكم وليؤخرنكم جمعكم . وقيل : المعنى ليجمعنكم أى في القيور
إلى اليوم الذى أنكرتموه . وقيل : « إلى » بمعنى فى ، أى ليجمعنكم فى يوم القيامة . وقيل :
ي يجوز أن يكون موضع « ليجمعنكم » نصبا على البدل من الرحمة فى تكون اللام بمعنى « أن »
المعنى : كتب ربكم على نفسه ليجمعنكم ، أى أن يجمعنكم ؛ وكذلك قال كثير من النحويين
فى قوله تعالى : « ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسَجَنَّهُ » أى أن يسجنوه . وقيل :
موضعه نصب بكتب ؛ كما تكون « أن » فى قوله عز وجل « كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ
أَنَّهُ مِنْ عَمَلٍ مُنْكُمْ سَوْءًا يَجْهَلُونَ » وذلك أنه مفسر للرحمة بالإمهال إلى يوم القيامة ؛ عن الزجاج .

(لَا رَيْبَ فِيهِ) لا شك فيه . (الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ) ابتداء وخبر، قاله الزجاج وهو أجود ما قيل فيه؛ تقول : الذى يكربنى فله درهم، فالفاء تتضمن معنى الشرط والجزاء . وقال الأخفش : إن شئت كان « الذين » فى موضع نصب على البذل من الكاف والميم فى « ليجعنكم » أى ليجعلن المشركين الذين خسروا أنفسهم؛ وأنكره المبرد وزعم أنه خطأ؛ لأنه لا يبدل من المخاطب ولا من المخاطب لا يقال : مررت بك زيد ولا مررت بى زيد لأن هذا لا يشكل فيبين . قال القتيبي : يجوز أن يكون « الذين » جزاء على البذل من « المكذبين » الذين تقدم ذكرهم . أو على التمت لهم . وقيل : « الذين » نداء مفرد .

قوله تعالى : وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿١٧﴾
قُلْ أَغْيَرَ اللَّهُ أَخْبَذُ وَلَيْبَ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ
وَلَا يُطْعَمُ قُلْ لِي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ
الْمُشْرِكِينَ ﴿١٨﴾ قُلْ لِي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابٌ يَوْمَ عَقِيبٍ ﴿١٩﴾
مَنْ يُصِرْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُ وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْمُبِينُ ﴿٢٠﴾

قوله تعالى : (وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) أى ثبت، وهذا احتياج عليهم أيضا .
وقيل : نزلت الآية لأنهم قالوا : علمنا أنه ما يملك على ما نعلم إلا الحاجة، فنحن نجمع لك من أموالنا حتى نصير أغنانا ؛ فقال الله تعالى : أخبرهم أن جميع الأشياء لله ، فهو قادر على أن ينفني . و « سكن » معناه هذا وأستقر؛ والمراد ما سكن وما تحرك، فحذف لم السامع .
وقيل : خص الساكن بالذكر لأن ما يعمه السكون أكثر مما يعمه الحركة . وقيل : المعنى ما خلق ، فهو عام في جميع المخلوقات متحركها وساكنها ، فإنه يجري عليه الليل والنهار؛ وعلى هذا فليس المراد بالسكون ضد الحركة بل المراد الخلق، وهذا أحسن ما قيل؛ لأنه يجمع شتات الأقوال . (وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ) لأصواتهم (الْعَلِيمُ) بأسرارهم .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَغْنَىٰ اللَّهُ عَنْكَ دِينًا ﴾ مفعولان؛ لما دعوه إلى عبادة الأصنام دين أبائهم أنزل الله تعالى « قل » يا محمد : « أَغْنَىٰ اللَّهُ عَنْكَ دِينًا » أى ربا ومعبودا وناصرا دون الله. ﴿ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ بالخفض على التعت لاسم الله؛ وأجاز الأخفش الرفع على إضمار مبتدأ . وقال الزجاج : ويجوز النصب على المسح . أبو علي الفارسي : ويجوز نصبه على فعل مضمر كأنه قال : أترك فاطر السموات والأرض ؟ لأن قوله : « أَغْنَىٰ اللَّهُ عَنْكَ دِينًا » يدل على ترك الولاية له ، وحسن إضماره لقوة هذه الدلالة . ﴿ وَهُوَ يُطِيعُ وَلَا يُطَعُّ ﴾ كذا قراءة العامة ، أى يَرْزُقُ ولا يَرْزُقُ؛ دليله قوله تعالى : « مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطِيعُونِ » . وقرأ سعيد بن جبير ومجاهد والأعمش : وهو يُطِيعُ وَلَا يُطَعُّ ، وهى قراءة حسنة ؛ أى أنه يَرْزُقُ عباده ، وهو سبحانه غير محتاج إلى ما يحتاج إليه المخلوق من الغذاء . وقُرئ بِضَمِّ الياء وكسر الميم فى الفعلين ، أى أن الله يُطِيعُ عباده ويرزقهم والوَلِيُّ لَا يُطِيعُ نفسه ولا من يتخذه . وقُرئ بِفَتْحِ الياء والميم فى الأول أى الولي « وَلَا يُطِيعُ » بضم الياء وكسر الميم . وخص الإطعام بالذكر دون غيره من ضروب الإتمام لأن الحاجة إليه أشد لجميع الأنعام . ﴿ قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ ﴾ أى أسلمت لأمر الله تعالى . وقيل : أَوَّلُ مَنْ أَخْلَصَ أى من قوى وأمتى ، عن الحسن وغيره . ﴿ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ أى وقيل لى : « وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ » . ﴿ قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي ﴾ أى بعبادة غيره أن يعذبني ، والخوف توقع المكروه . قال ابن عباس : « أخاف » هنا بمعنى أعلم . ﴿ مَنْ يَصْرِفْ عَنْهُ ﴾ أى العذاب ﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾ يوم القيامة ﴿ فَقَدْ رَجِمَهُ ﴾ أى فاز ونجا ورحم . وقرأ الكوفيون ﴿ مَنْ يَصْرِفْ ﴾ بفتح الياء وكسر الراء ، وهو اختيار أبي حاتم وأبي عبيد ، لقوله : « قُلْ لِمَنْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلْ لِلَّهِ » ولقوله : « فَقَدْ رَجِمَهُ » ولم يقل رَجِمَ على المجهول ، ولقراءة أبي « مَنْ يَصْرِفُهُ اللَّهُ عَنْهُ » ؛ واختار سيبويه القراءة الأولى — قراءة أهل المدينة وأبي عمرو — قال سيبويه : وكلما قلَّ الإضمار فى الكلام كان أولى ، فاما قراءة

قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ﴾ القاهرُ الغلبة ، والقاهر الغالب ، وأقهر الرجل إذا صير بحال المقهور الدليل ؛ قال الشاعر ^(١) :

تَمَّى حُصَيْنٌ أَنْ يَسُودَ جِنَاعُهُ • فَامَسَى حُصَيْنٌ قَدْ أَذَلَّ وَأَقْهَرَا

وقهر ظلب . ومعنى « فَوْقَ عِبَادِهِ » فوقية الاستعلاء بالقهر والغلبة عليهم ؛ أى هم تحت تسخيرهم لا فوقية مكان ؛ كما تقول : السلطان فوق رعيته أى بالترلة والرفعة . وفى القهر معنى زائد ليس فى القدرة ، وهو منع غيره عن بلوغ المراد . (وَهُوَ الْحَكِيمُ) فى أمره (الْحَكِيمُ) بأعمال عباده ؛ أى من أنصف بهذه الصفات يجب ألا يُشْرَكَ به .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَيْ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً ﴾ وذلك أن المشركين قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم : من يشهد لك بأنك رسول الله فقلنا الآية ؛ عن الحسن وضريحه . ولطف « شَيْءٍ » هنا واقع موقع أسم الله تعالى ؛ للمنى الله أكبر شهادة أى أنفراده بالربوبية ، وقيام الباهمين على توحيد أكبر شهادة وأعظم ؛ فهو شهيد بلى وينبئكم على أنى قد بلغتكم وصدقت فيما قلته وأدعيت من الرسالة .

قوله تعالى : ﴿ وَأَوْسَى إِلَىٰ هَذَا الْقُرْآنِ ﴾ أى والقرآن شاهد بنبوتى . (لِأُنذِرَكُمْ بِهِ) يا أهل مكة . (وَمَنْ يَلْفَخْ) أى من بلغه القرآن . لحذف « الغاء » لطول الكلام . وقيل : ومن بلغ الحظ ، ودل بهذا على أن من لم يبلغ الحظ ليس بمخاطب ولا متعبد . وتبلغ القرآن والسنة مأمور بهما ؛ كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقبليهما ؛ فقال : « يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ » . وفى صحيح البخارى عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم « يَلْفَخُوا عَنِ وَلَوِ آيَةٌ وَحَدَّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ وَمَنْ كَذَبَ عَلَىٰ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » . وفى الخبر ؛ من بلغته آية من كتاب الله فقد بلغه أمر الله أخذه أو تركه . وقال مقاتل : من بلغه القرآن من الجن والإنس فهو نذيره . وقال القرطبي : من بلغه القرآن فكأنما قد رأى محمدا صلى الله عليه وسلم وسمع منه . وقرأ أبو تريك « وَأَوْسَى إِلَىٰ هَذَا الْقُرْآنِ » مسمى الفاعل ؛ وهو معنى قراءة الجماعة . (أَنْتُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ آلِهَةً أُخْرَى) استفهام توبيخ

(١) هو الخليل السمدى ، سيجو الزيرقان وقومه ، وجلد الرجل قومه .

وهرج . وقرئ « أُنْشِكُمْ » بهمزيين على الأصل . وإن خَفِفت الثانية قلت : « أُنْشِكُمْ » .
وروى الأصمعي عن أبي عمرو ونافع « أُنْشِكُمْ » ؛ وهذه لغة معروفة ، تُجمل بين الهمزتين
ألف كراهة لالتقاءهما ؛ قال الشاعر :

أَيَا ظِلَّةَ الوُضَاءِ بَيْنَ جَلَّالٍ • وَيَتَبَّ النَّقَا أَأَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمٍ

ومن قرأ « أُنْشِكُمْ » على الخبر فعمل أنه حَقَّق عليهم شركهم . وقال : « إِلَهَةٌ أُتْرَى » ولم يقل :
« أُتْرَى » ؛ قال الفراء : لأن الألهة جمع والجمع يقع عليه التانيث ، ومنه قوله : « وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ
الْحُسْنَى » وقوله « قَسًا بَأَلَّ الْقُرُونِ الْأُولَى » ولو قال : الأول والأشروع أيضا . (قُلْ لَا أَشْهَدُ)
أى فانا لا أشهد معكم خلف لدلالة الكلام عليه ، ونظيره « فَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ » .

قوله تعالى : الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا يَعْلَمُونَ ﴿٢٥﴾
الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٢٦﴾

قوله تعالى : (الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا) . يريد اليهود والنصارى الذين عرفوا وعادوا
وقد تقدم معناه في « البقرة » . و « الذين » في موضع رفع بالابتداء . (يَعْرِفُونَهُ) في موضع
الخبر ؛ أى يعرفون النبي صلى الله عليه وسلم ؛ عن الحسن وقاعدة ، وهو قول الزجاج . وقيل :
يعود على الكتاب ، أى يعرفونه على ما يدل عليه ، أى على الصفة التى هو بها من دلالاته على
حجة أمر النبي صلى الله عليه وسلم وآله . (الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ) في موضع النعت ؛
ويحوز أن يكون مبتدأ وخبره (فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ) .

قوله تعالى : وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ
الَّتِي لَا يَنْفُلُهَا الظَّالِمُونَ ﴿٢٧﴾ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا
أَيْنَ شُرَكَاءُكُمْ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٢٨﴾

(١) حرف دلالة ؛ والمراد دلة لينة ، وجلال « يفتح الجيم » وفي كتاب سيوريه « بنسها » موضع بيته .
والنفا الكتاب من الريل . (٢) داحج ٢ ص ١٦٢ وما بعدها طيبة نائية .

قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ ﴾ ابتداء وخبر أى لا أحد أظلم ﴿ مِمَّنْ افْتَرَى ﴾ أى آخفاق ﴿ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ ﴾ يريد القرآن والمعجزات . ﴿ إِنَّهُ لَا يُلْهِجُ الظَّالِمُونَ ﴾ قيل : معناه فى الدنيا ؛ ثم استأنف فقال : ﴿ يَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جِيعًا ﴾ على معنى واذ كر يوم نحشرهم . وقيل : معناه أنه لا يفلح الظالمون فى الدنيا ولا يوم نحشرهم ؛ فلا يوقف على هذا التقدير على قوله « الظَّالِمُونَ » لأنه متصل . وقيل : هو متعلق بما بعده وهو « أنظر » أى انظر كيف كذبوا يوم نحشرهم ، أى كيف يكذبون يوم نحشرهم . ﴿ ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّا سُرَّاكُومٌ ﴾ سؤال إفضاح لا إقصاح . ﴿ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ أى فى أنهم شفعا لكم عند الله بزعكم ، وأنها تقربكم منه زُئى ، وهذا توبيخ لهم . قال ابن عباس : كل زعم فى القرآن فهو كذب .

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنْهُمْ ﴾ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴿ ١٣٠ ﴾

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنْهُمْ ﴾ الفتنة الاختبار أى لم يكن جوابهم حين آخبروا بهذا السؤال ، « رأوا الحقائق ، وأرذفت الدواعى ﴾ ﴿ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ تبرعوا من الشرك وانتفوا منه لما رأوا من تجاوزه ومغفرته للمؤمنين . قال ابن عباس : يفر الله تعالى لأهل الإخلاص ذنوبهم ، ولا يتعامل عليه ذنب أن يفره ، فإذا رأوا المشركين ذلك ، قالوا : إن ربنا يفر الذنوب ولا يفر الشرك فمالوا يقول إنا كنا أهل ذنوب ولم تكن مشركين ؛ فقال الله تعالى : أما إذ كنتموا الشرك فاختموا على أفواههم ، فيختم على أفواههم ، فتعلق أيديهم وتشد أرجلهم بما كانوا يكسبون ، فعند ذلك يعرف المشركون أن الله لا يكتم حديثا ؛ فذلك قوله : « يَوْمَئِذٍ يَوْمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصُوا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا » . وقال أبو إسحق الزجاج : تأويل هذه الآية لطيف جدا ، أخبر الله عن وجل بقصص المشركين وأكتانهم بشرهم ، ثم أخبر أن فتنتهم لم تكن حين رأوا الحقائق إلا أن انتفوا من الشرك ، ونظير هذا فى اللغة أن ترى إنسانا يحب غايبا فإذا وقع

فيهلكة تبرا منه ، [فيقال ^(١)] : ما كانت محبتك إياه إلا أن تبرا منه . وقال الحسن : هذا خاص بالمناقين جروا على عادتهم في الدنيا ، ومعنى « فَنَنْتَهُمْ » عاقبة فنتهم أى كفرهم ، وقاله قسادة : معناه معذرتهم . وفي صحيح مسلم من حديث أبى هريرة قال : « فيلقى العبد فيقول أى قل ^(٢) ألم أكرمك وأسودك ^(٣) وأزورك ^(٤) وأسفر لك الخيل والإبل وأدرك رأسك وترجع فيقول بلى [أى رب] فيقول أظننت أنك ملائكة فيقول لا فيقول إني أسألك كما يسئني ثم يلقى الثانى فيقول له ويقول هو مثل ذلك بعينه ثم يلقى الثالث فيقول له مثل ذلك فيقول يارب آمنت بك وبكاتبك وبرسلك وصليت وصمت وتمسكت ويئنى بخير ما استطاع قال فيقال ها هنا إذا ثم يقال له الآن تبعت شاهدنا ويتفكر في نفسه من ذا الذى يشهد على فيه فيقول فى نفسه وذلك المناق في ذلك الذى يسخط الله عليه » .

قوله تعالى : أَنْظِرْ كَيْفَ كَذَبُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ ﴿٧٨﴾

قوله تعالى : (أَنْظِرْ كَيْفَ كَذَبُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ) كذب المشركين قولهم : إن عبادة الأصنام مخرجا إلى الله زلفى ، بل ظنوا ذلك وظنهم الخطأ لا يُعذرهم ولا يزيل أعم الكذب عنهم ، وكذب المناقين بأعدائهم بالباطل ، ومحمد نفاقهم . (وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ) أى فأنظر كيف ضل عنهم افتراؤهم أى تلاشى وبطل ما كانوا يظنونته من شفاعاة آلهتهم . وقيل : « وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ » أى فارقهم ما كانوا يمدنون من دون الله فلم يفن عنهم شيئا ، عن الحسن . وقيل : المعنى عزب عنهم افتراؤهم لدهشهم ، ودخول حقولهم .

(١) في الأصل « فيقول » والتصويب عن تفسير الضمير والأولى . (٢) « أى قل » قال النووي : (يضم الفاء وسكون اللام) ومعناه يا فلان وهو ترخيم على خلاف القياس ؛ وقيل : ليس ترخيا بل هى لغة بمعنى فلان ، لأنه لا يقال إلا مسكون اللام ، ولو كان ترخيا لعصرها أروضها . و « ترجع » أى تأخذ رجع الفنية ؛ يريد ألم أجعلك رئيسا مطاعا ؛ لأن الملك كان يأخذ رجع الفنية في المظالم دون أصحابه . وقيل : إن معناه تركك مسترخيا لا تحتاج إلى كلمة وطلب . (٣) الزيادة عن صحيح مسلم .

والنظر في قوله : « أنظر » يراد به نظر الاعتبار؛ ثم قيل : « كذبوا » بمعنى يكذبون، فعبر عن المستقبل بالماضى؛ وجاز أن يكذبوا في الآخرة لأنه موضع دَهِش وحيرة وذهول عقل . وقيل : لا يجوز أن يقع منهم كذب في الآخرة ؛ لأنها دار جزاء على ما كان في الدنيا — وعمل ذلك أكثر أهل النظر — وإنما ذلك في الدنيا؛ فمضى ((وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُفَّ مُشْرِكِينَ)) على هذا : ما كفا مشركين عند أنفسنا؛ وهل جواز أن يكذبوا في الآخرة يعارضه قوله : « وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا » ؛ ولا معارضة ولا تناقض؛ لا يكتُمون الله حديثا في بعض المواطن إذا شهدت عليهم ألسنتهم وأيديهم وأرجلهم بملهم ، ويكذبون على أنفسهم في بعض المواطن قبل شهادة الجوارح على ما تقدم . والله أعلم . وقال سعيد بن جبيرة في قوله تعالى : « وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُفَّ مُشْرِكِينَ » قال : اعتذروا وحلفوا ؛ وكذلك قال ابن أبي نجيع وقتادة . وروى عن مجاهد أنه قال : لما رأوا أن الذنوب تنفر إلا الشرك بالله والناس يخرجون من النار قالوا : « وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُفَّ مُشْرِكِينَ » . وقيل : « وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُفَّ مُشْرِكِينَ » أى علمنا أن الأبحار لا تضر ولا تنفع ، وهذا وإن كان صحيحا من القول فقد صدقوا ولم يكتُموا ، ولكن لا يبدرون بهذا ؛ فإن الماندة كافر غير معذور . ثم قيل في قوله : « ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَحْتَهُمْ » خمس قراءات؛ قرأ حمزة واليكسافي « يكن » بالياء « فِتْحَتَهُمْ » بالنصب خبر « يكن » « إِلَّا أَنْ قَالُوا » أسمها أى إلا قولهم ؛ فهذه قراءة يثينة . وقرأ أهل المدينة وأبو عمرو « تكن » بالياء « فِتْحَتَهُمْ » بالنصب « إِلَّا أَنْ قَالُوا » أى إلا مقالاتهم . وقرأ أبي وابن مسعود « وما كان — بدل « ثم لم تكن » — فِتْحَتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا » . وقرأ ابن حاصر وعاصم من رواية حفص ، والأعمش من رواية المفضل ، والحسن وقتادة وغيرهم « ثُمَّ لَمْ تَكُنْ » بالياء « فِتْحَتَهُمْ » بالرفع أسم « تكن » والخبر « إِلَّا أَنْ قَالُوا » فهذه أربع قراءات . انما ماسة — « ثُمَّ لَمْ يَكُنْ » بالياء « فِتْحَتَهُمْ » ؛ ويذكر الفتنة لأنها بمعنى الفتون ، ومثله « فَمِنْ بَعْدِهِ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَاتَّقُوا » . « وَاللَّهِ » واو القسم « رَبَّنَا » نعت لله عز وجل ، أو بدل . ومن نصب فعل النداء أى يا ربنا وهى قراءة حسنة ؛ لأن فيها معنى الاستكانة والتضرع ، إلا أنه قبل بين القسم وجوابه بالمنادى .

قوله تعالى : وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِنْ يَرَوْا كَلَّ ءَايَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا حَتَّى إِذَا جَاءَهُمْ بُعِدْلُوكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ هَذَا إِلَّا أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴿٥٥﴾

قوله تعالى : (وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ) . [أفرد] على اللفظ يعنى المشركين كفار مكة : (وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً) أى فعلنا ذلك بهم مجازاة على كفرهم . وليس المعنى أنهم لا يسمعون ولا يفقهون ، ولكن لما كانوا لا يتفهمون بما يسمعون ، ولا يتقادون إلى الحق كانوا بمثابة من لا يسمع ولا يفهم . والأَكِنَّةُ الأَغْطِيَةُ جمع كَتَان مثل الأَسِنَّةِ والسَّيَّانِ ، والأَيْعِنَةُ والعَيْنَانِ . كَتَنَتِ الشَّيْءَ في كِتْنِهِ إذا صلتَه فيه . وأَكْتَنَتِ الشَّيْءَ أخْفِيَتْهُ . والكِتَانَةُ مَرْوُفَةٌ . والكِتْنَةُ (بفتح الكاف والنون) امرأة أبيك ، ويقال امرأة الأبن أو الأخ ؛ لأنها في كِتْنِهِ . (أَنَّ يَفْقَهُوهُ) أى يفهموه وهو في موضع نصب ؛ المعنى كراهية أن يفهموه ، أو لئلا يفهموه . (وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا) عطف عليه أى يَفْقَلًا . يقال منه : وَقَرَتِ أُذُنُهُ (بفتح الواو) تَوَقَّرَ وَقَرًا أى صَمَّتْ ، وقياس مصدره التحريك إلا أنه جاء بالتسكين . وقد وَقَرَّ الله أُذُنُهُ يَقْرَاهُ وَقَرًا ؛ يقال : اللهم قِرْ أُذُنَهُ . وحكى أبو زيد عن السرب أَدْنُ مَوْقُورَةٍ على ما لم يُسَمَّ فاعله ؛ فعل هذا وَقَرَتِ (بضم الواو) . وَقَرًا طَلْعَةٌ بِنِ مُصَرَّفٍ « وَقَرًا » بكسر الواو ؛ أى جعل في آذانهم ما سَدَّهَا عن استماع القول على التشبيه بوقر البعير ، وهو مقدار ما يطبق أن يحمل ، والوقر الحبل ؛ يقال منه نَحْلَةٌ مَوْقِرٌ ومَوْقِرَةٌ إذا كانت ذات ثمر كثير . ورجل مَوْقِرَةٌ إذا كان وقورا بفتح الواو ؛ ويقال منه : وَقَر الرجلُ (بضم القاف) وقارًا ، ووقر (بفتح القاف) أيضا .

(١) الزيادة من ابن حلية ؛ قال ابن حلية : أفردت « يستمع » وهو فعل جماعه حلا على لفظ « من » .

وقال أبو حيَّان : وجد الضمير في « يستمع » حلا على لفظ « من » . وجمعه في « على قلوبهم » حلا على معناه .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ رَوَا كُلُّ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا ﴾ أخبر الله تعالى بمآدهم لأنهم لما رأوا القمر منشقا قالوا : صحر ، فأخبر الله عن وجل ردهم الآيات بغير حجة .

قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ ﴾ مجادلتهم قولهم : تأكلون ما قتلتم ، ولا تأكلون ما قتل الله ؛ عن ابن عباس : ﴿ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ يعني قريشا ؛ قال ابن عباس قالوا للنضر بن الحرث : ما يقول محمد ؟ قال : أرى تحريك شفثيه وما يقول إلا أساطير الأولين ، مثل ما أحدثكم عن القرون الماضية ؛ وكان النضر صاحب قصص وأسفار ، فسمع أقاصيص في ديار الحزم مثل قصة رسم واسفنديار فكان يحذتهم . وواحد الأساطير أسطار كآيات وأبايت ؛ من الزيج . قال الأخفش : واحدها أسطورة كأحدثة وأحاديث . أبو عبيدة . واحدها إسطورة . النحاس : واحدها أسطور مثل حُكُول^(١) . ويقال : هو جمع أسطار وأسطار جمع سطر ، يقال سطر وسطر . والسطر الشيء المنمد المؤلف كسطر الكتاب . القشيري : واحدها أسطير . وقيل : هو جمع لا واحد له كذاكير وعباديد وأبايسل^(٢) أى ما سطره الأولون في الكتب . قال الجوهري وغيره : الأساطير الأباطيل والترهات .

قلت : أنشدني بعض أسياني :

تَطَاوَلَ لَيْلٌ وَأَمْتَحَنَى وَسَاوِي * لَيْلَاتٍ أَتَى بِالْفَرَحَاتِ الْإِبَاطِيلِ

قوله تعالى : وَهُمْ يَتَّبِعُونَ عَنْهُ وَيَتَّبِعُونَ عَنْهُ وَإِنْ يُهْلِكُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴿٦٦﴾

قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ يَتَّبِعُونَ عَنْهُ وَيَتَّبِعُونَ عَنْهُ ﴾ انتهى الزجر ، والنأي البعد ، وهو عام في جميع الكفار أى يتهون من اتباع محمد عليه السلام ، ويتأون عنه ؛ عن ابن عباس والحسن . وقيل : هو خاص بأبي طالب ينهى الكفار عن أذية محمد عليه السلام ، ويتقاعد من الإيمان به ؛

(١) الحكول : المنقذ ، وقيل : الشراخ وهو ما طيه البصر من عidan الكجاسة .

(٢) الباديدي والباييد بلا واحد من قطعها الفرق من الناس ، وأخيل الغامبون في كل وجه ، والاكام ، والطرق البعيدة .

عن ابن عباس أيضا . روى أهل السير قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم قد خرج إلى الكعبة يوما وأراد أن يصلي ، فلما دخل في الصلاة قال أبو جهل — لعنه الله — : من يقوم إلى هذا الرجل فيفسد عليه صلاته . فقام ابن الزبيرى فاخذ قرطاً ودما فطَّخَ به وجه النبي صلى الله عليه وسلم ، فأقتل النبي صلى الله عليه وسلم من صلاته ، ثم أتى أبا طالب عمه فقال : ” ياعم ألا ترى إلى ما فعل بي “ فقال أبو طالب : من فعل هذا بك ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : عبد الله بن الزبيرى ، فقام أبو طالب ووضع سيفه على عاتقه ومشى معه حتى أتى القوم ، فلما رأوا أبا طالب قد أقبل جعل القوم ينهضون ، فقال أبو طالب : والله لئن قام رجل بخلَّته بسببى ففعدوا حتى دنا إليهم ، فقال : يا بني من الفاعل بك هذا ؟ فقال : ” عبد الله ابن الزبيرى “ ، فاخذ أبو طالب قرطاً ودما فطَّخَ به وجوههم ولحاهم وثيابهم وأساء لهم القول ، فتزلت هذه الآية « وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ » فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ” ياعم زلت فيك آية “ قال : وما هي ؟ قال : ” تمنع قریشا أن تؤذینى وتأتى أن تؤمن بى “ فقال أبو طالب :

والله لن يصلوا إليك بجمعهم * حتى أوسد في التراب دفيناً
فأصدع بأمرك ما عليك غضاضة * أبشر بذلك وقر منك عيوناً
ودعوتنى وزعمت أنك ناصحى * فلقد صدقت وكنت قبل أميناً
وعرضت ديناً قد عرفت بأنه * من خير أديان البرية ديناً
لولا المسألة أوحناؤم مكية * لوجدتني متمحاً بذلك يقيناً

فقالوا : يا رسول الله هل تنفع نصرة أبى طالب ؟ قال : ” نعم دفع عنه بذلك الثَّلَّ ولم يُقرن مع الشياطين ولم يدخل في جُوب الحيات والمقارب إنما عذابه في نملين من نار يغلى منهما دماغه في رأسه وذلك أهول النار عذاباً “ . وأتزل الله على رسوله « قَاصِرٌ بِمَا صَبَرُوا وَلَوْ أَعْرَضَ عَنْهُمْ لَكُنتَ مِنَ الْفَاحِشِينَ » . وفى صحيح مسلم عن أبى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعنه : ” قل لا إله إلا الله أشهد لك بها يوم القيامة “ قال : لولا تميرنى قريش تقول : إنما حله

على ذلك الجرح لأقررت بها عينك ؛ فأزل الله « إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ » كذا الرواية المشهورة « الجزع » بالجيم والزاى ومعناه الخوف . وقال أبو عبيد « الخرع » بالناء المقطوعة والراء المهملة يبنى الضعف والخور ، وفي صحيح مسلم أيضا عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أهون أهل النار عذابا أبو طالب وهو متعل بنعلين من نار يغلي منهما دماغه » . وأما عبد الله بن الزبير فإنه أسلم عام الفتح وحسن إسلامه ، واعتذر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبل عذره ؛ وكان شاعرا مجيدا ؛ فقال يمدح النبي صلى الله عليه وسلم وله في مدحه أشعار كثيرة ينسخ بها ما قد مضى في كفره ؛ منها قوله :

مَنَعَ الرَّقَادَ بِلَايَ وَمُحُومٌ * وَاللَّيْلُ مُتَلِجُ الرِّوَاكِ بِهِمُ
يُمَا أَنَا أَرَبُّ أَحَدٍ لَأَمْنِي * فِيهِ نَيْتُ كَكَاثِي عَجُومُ
يَا خَيْرَ مَنْ حَلَّتْ عَلَى أَوْصَالِيَا * مِيرَانُهُ مَرَحُ الْيَدَيْنِ عَشُومُ
لَأَنِّي لَمُنْذِرُ إِلَيْكَ مِنَ الَّذِي * أَسَدَيْتَ إِذْ أَنَا فِي الضُّلَالِ أَمِيمُ
أَيَّامُ تَأْمُرُنِي بِأَغْوَى خُطْبَةٍ * سَبَّحُومٌ وَتَأْمُرُنِي بِهَا تَحْزُومُ
وَأَمْدُ أَسْبَابِ الرَّدَى وَيَقُودُنِي * أَمْرُ الْفُؤَادِ وَأَمْرُهُمْ مَشْهُومُ
فَالْيَوْمَ آمَنَ بِالنَّبِيِّ مُحَمَّدٍ * قَلْبِي وَعُطْلِي هَذِهِ عَجُومُ
مَضَيْتِ الْمَدَاوِدُ فَاتَهَضَّتْ أَسْبَابُهَا * وَأَنْتَ أَوَّاصِرُ بَيْنَا وَحُلُومُ
فَاغْفِرْ فِدَى لَكَ وَالِدَايَ كَلَامِيَا * زَلَلِي فَإِنَّكَ رَاحِمٌ مَرْحُومُ
وَعَلَيْكَ مِنْ سَيِّئَةِ الْمَلِكِ مَلَامَةٍ * نُودُورٌ أَعْرُ وَخَاتَمُ تَحْشُومُ
أَطْلَاكَ بِعَدِّ حَبِيَّةٍ بُرْهَانَهُ * شَرَفَا وَبُرْهَانُ الْإِلَهِ عَظِيمُ
وَلَعْدَ شَهْدَتِي بِأَنَّ ذِيكَ صَادِقٌ * حَقًّا وَأَنَّكَ فِي الْعِبَادِ جَسِيمُ
وَاللَّهُ يَشْهَدُ أَنَّ أَحَدَ الْمُصْطَفَى * مُسْتَقْبَلٌ فِي الصَّالِحِينَ كَرِيمُ
قَرَّمَ حَلَا بِنِيَّاتِهِ مِنْ هَاتِمٍ * قَرَعَ تَمَكَّنَ فِي النَّهْرِ وَأَرُومُ

وقيل: المعنى «يَهْوَنَ عَنْهُ» أى هؤلاء الذين يستمعون يهون عن القرآن «وَيَتَأَوَّنَ عَنْهُ» .
عن قتادة؛ فإساءة على القولين الأولين في «عنه» للنبي صلى الله عليه وسلم، وعلى قول قتادة
للقرآن «وَأِنْ يَمْلِكُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ» «إن» نافية أى وما يهلكون إلا أنفسهم بإصرارهم
على الكفر، وحملهم أوزار الذين يصعدونهم .

قوله تعالى : وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَلَيْتُنَا نُرَدُّ^١
وَلَا نَكْذِبَ بِقَايِلَتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٧﴾

قوله تعالى : (وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ) وَقَفُوا غَدًا ، و «إذ» قد تستعمل
في موضع «إذا» و «إذا» في موضع «إذ» . وما سيكون كأنه كان؛ لأن خبر الله حق
وصدق ، ولهذا عبر بالماضي . ومعنى «إذ وَقَفُوا» حبسوا يقال : وَقَفْتُهُ وَقْفًا فَوْقَ
وُفُوًا . وقرأ ابن السَّمِيعِ «إذ وَقَفُوا» بفتح الواو والفاء من الوقوف . «عَلَى النَّارِ» أى هم
نوقوا على الصراط وهى تحتهم . وقيل : على «الباء» أى وَقَفُوا بِقَرْبِهَا وهم يُعَايِنُونَهَا
وقال الضحاك : جُمِعُوا؛ يعنى على أبوابها . ويقال : وَقَفُوا عَلَى مَتْنِ جَهَنَّمَ والنار تحتهم .
وفي الخبر أن الناس كلهم يُوقَفُونَ على مَتْنِ جَهَنَّمَ كأنها مَتْنٌ إِهَالَةٌ^(١)، ثم يُنَادَى مُنَادٌ خُذْ أَصْحَابَكَ
وَدَعِ أَصْحَابِي . وقيل : «وقفوا» دخلوها — أعادها الله منها — فعلى معنى «في» أى
وقفوا في النار . وجواب «لو» محذوف ليذهب الوهم إلى كل شيء فيكون أبلغ في التوبيخ ؛
والمعنى : لو تراهم في تلك الحال لرأيت أسوأ حال ، ولرأيت منظرًا هائلًا ، أو لرأيت أمرًا عجيبًا
وما كان مثل هذا التقدير .

قوله تعالى : (فَقَالُوا يَلَيْتُنَا نُرَدُّ وَلَا نَكْذِبَ بِقَايِلَتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) بالرفع
في الأفعال الثلاثة عطفًا لقراءة أهل المدينة والكسائي ؛ وأبو عمرو وأبو بكر عن حاصم بن الضم^(٢) .
ابن حاصر على رفع «نكذب» ونصب «ونكون» وكله داخل في معنى التني ؛ أى تَمَنَّاوُا الرَّدَّ
(١) الإحالة للشمع المذاب ، ومن الإحالة ظهريا إذا سكبت في الإناء ، فشيء سكون جهنم قبل أن يسير فيها
الكفار بذلك . «السان» . (٢) أى بالرفع في كلها كما في ابن عطية .

وَأَلَّا يَكْذِبُوا وَأَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ . واختار سيويه القطع في « ولا نَكْذِبُ » فيكون غير داخل في التثنية ؛ المعنى : ونحن لا نَكْذِبُ على معنى الثبات على ترك التكذيب ؛ أي لا نَكْذِبُ رُدُّدًا أو لم تُرَدِّ ؛ قال سيويه : وهو مثل قوله دهمي ولا أعود أي لا أعود على كل حال تركتني أو لم تتركني . واستدل أبو عمرو على خروجه من التثنية بقوله : (وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ) لا يكون في التثنية إنما يكون في الخبر . وقال من جملة داخل في التثنية ؛ المعنى وإنهم لكاذبون لأن الكذب في الدنيا في إنكارهم البعث وتكذيبهم الرسل . وقرأ حمزة وحفص ينصب « تكذب » و « نكون » جواباً للتثنية لأنه غير واجب ، وهما داخلان في التثنية على معنى أنهم ممنوناً الرد وترك التكذيب والكون من المؤمنين . قال أبو إسحق : معنى « ولا نَكْذِبُ » أي إن رددنا لم تكذب . والنصب في « تكذب » و « نكون » بإضمار « أَنْ » كما ينصب في جواب الاستفهام والأمر والنهي والعرض ؛ لأنه جمعه غير واجب ولا واقع بعد ، فينصب الجواب مع الواو كأنه عطف على مصدر الأول ؛ كأنهم قالوا : يا ليتنا يكون لنا رَدٌّ وانتفاءٌ من الكذب ، وَكُونَ من المؤمنين ؛ فجعلنا على مصدر « رَدٌّ » لاقلاب المعنى إلى الرفع ، ولم يكن بد من إضمار « أَنْ » فيه يتم النصب في الفعلين . وقرأ ابن عامر « وَتَكُونَ » بالنصب على جواب التثنية كقولك : ليتك تصير إلينا ونكرمك ، أوليت مصيرك يقع وإكرامنا يقع ، وأدخل الفعلين الأولين في التثنية ، أو أراد ونحسب لا تكذب على القطع على ما تقدم ؛ يحتمل . وقرأ أبي « وَلَا نَكْذِبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا أَبَدًا » . وعنه وابن مسعود « يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ فَلَا نَكْذِبُ » بالقاء والنصب ، والقاء ينصب بها في الجواب كما ينصب بالواو عن الزجاج . وأكثر البصريين لا يميزون الجواب إلا بالقاء .

قوله تعالى : بَلْ بَدَأَ هَلُمَّ مَا كَانُوا يُخْفُونَ مِنْ قَبْلُ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا

لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴿٥٨﴾

(١) كذا بالأصل ، والقي في البحر : وقرأ أبي « فلا تكذب بآيات ربنا أبداً » .

قوله تعالى : ﴿بَلْ بَدَأَهُمْ مَا كَانُوا يُحْفَوْنَ مِنْ قَبْلُ﴾ بل لأضراب عن تمنّيه وادعائهم الإيمان لو ردّوا . واختلفوا في معنى «بَدَأَهُمْ» هل أقوال بعد تعيين من المراد؛ فقيل : المراد المنافقون لأن أسم الكفر مشتمل عليهم ، فعاد الضمير على بعض المذكورين؛ قال النحاس : وهذا من الكلام المذهب الفصيح . وقيل : المراد الكفار وكانوا إذا وعظهم النبي صلى الله عليه وسلم خافوا وأخفوا ذلك الخوف لثلاث يقطع بهم ضعفائهم ، فيظهر يوم القيامة ؛ ولهذا قال الحسن : «بَدَأَهُمْ» أى بدأ بعضهم ما كان يُخفيه عن بعض . وقيل : بل ظهر لهم ما كانوا يعمدون من الشرك فيقولوا : «وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ» فينطق الله جوارحهم فتشهد عليهم بالكفر فذلك حين «بَدَأَهُمْ مَا كَانُوا يُحْفَوْنَ مِنْ قَبْلُ» . قاله أبو روق .^(١) وقيل : «بَدَأَهُمْ» ما كانوا يكتُمونه من الكفر؛ أى بدت أعمالهم السيئة كما قال : «وَبَدَأَهُمْ مِنْ أَفْهٍ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ» . قال المبرد : بدأ لهم جزءا كفرهم الذى كانوا ينفونه . وقيل : المعنى بل ظهر للذين اتبعوا الفسوة ما كان الفؤاة يخفون عنهم من أمر البعث والقيامة ؛ لأن بعده «وَقَالُوا إِن هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ» .

قوله تعالى : ﴿وَلَوْ رَدُّوا﴾ قيل : بد معاينة المذاب . وقيل : قبل معاينته . ﴿لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ أى لصاروا ورجعوا إلى ما نُهُوا عنه من الشرك لعلم الله تعالى فيهم أنهم لا يؤمنون ، وقد عاين إبليس ما عاين من آيات الله ثم عاند . قوله تعالى : ﴿وَأَنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ إخبار عنهم ، وحكاية عن الحال التى كانوا عليها في الدنيا من تكذيبهم الرسل ، وإنكارهم البعث ؛ كما قال : «وَإِنَّ رَبَّكَ لَبَاحِكُمْ» فجعله حكاية عن الحال الآتية . وقيل : المعنى وإنهم لكاذبون فيما أخبروا به عن أنفسهم من أنهم لا يكذبون ويكونون من المؤمنين . وقروا يحيى ابن وثاب «وَلَوْ رَدُّوا» بكسر الراء؛ لأن الأصل رَدُّوا فنقلت كسرة الدال على الراء .

قوله تعالى : «وَقَالُوا إِن هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ» ﴿٢٨﴾

(١) أبو روق : (يشتق الراء وسكون الواو بعدها قاف) هو صلة بين الحرفين المذنبين الكوفى ؛ ذكره بن سعد في اللطيفة النحاسية وقال : هو صاحب التفسير . (التبذير) .

قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا إِن هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا ﴾ ابتداء وخبر « إن » نافية « وَمَا تَحْنُ » نحن اسم « ما » ﴿ مَجْمُوعَيْنِ ﴾ خبرها ، وهذا ابتداء إخبار عنهم عما قالوه في الدنيا . قال ابن زيد : هو داخل في قوله : « وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا هُوَ عَنْهُ » ﴿ وَقَالُوا إِن هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا ﴾ أى لعادوا إلى الكفر ، واشتغلوا بآلة الحلال . وهذا يحمل على المعاند كما يبداه في حال إبليس ، أو على أن الله يلبس عليهم بما عرفوا ، وهذا شائع في العقل .

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يُقْفَوُا عَلَىٰ رَبِّهِمْ قَالِ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا قَالِ فَلَوْ قُوفُوا الْعَذَابِ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴾

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يُقْفَوُا عَلَىٰ رَبِّهِمْ ﴾ « يُقْفَوُا » أى حُبِسُوا « عَلَىٰ رَبِّهِمْ » أى على ما يكون من أمر الله فيهم . وقيل : « على » بمعنى « عند » أى عند ملائكتهم وجزائهم ، وحيث لا سلطان فيه لنير الله عز وجل ، تقول : وقفت على فلان أى عنده ، وجواب « لو » محذوف لعظم شأن الوقوف . ﴿ قَالِ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ ﴾ تقرير وتوبيخ أى ليس هذا البعث كأننا موجودا ؟ ﴿ قَالُوا بَلَىٰ ﴾ ويؤكدون اعترافهم بالقسم بقولهم : ﴿ وَرَبَّنَا ﴾ . وقيل : إن الملائكة تقول لهم بأمر الله اليس هذا البعث وهذا العذاب حق ؟ فيقولون : « بَلَىٰ وَرَبَّنَا » إنه حق . ﴿ قَالِ فَنُوقُوا الْعَذَابِ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُمْ السَّاعَةُ بَغْثَةً قَالُوا يَسْحَرَتُنَا عَلَىٰ مَا قَرَرْنَا فِيهَا وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَىٰ ظُهُورِهِمْ إِلَّا سَاءَ مَا يَزُرُونَ ﴾

قوله تعالى : ﴿ قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ ﴾ قيل : بالبعث بعد الموت وبالجزاء ؛ دليله قوله عليه السلام : « مَنْ حَلَفَ عَلَىٰ بَيِّنٍ كَاذِبَةٍ لَيَقْتُلَنَّ بِهَا مَالَ أَمْرِي مُسْلِمٌ لِّيَ اللَّهُ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانٌ » أى لى جزاءه ؛ لأن من غضب عليه لا يرى الله عند مثبتي الرؤية ، ذهب

إلى هذا القتل وغيره ؛ قال القشيري : وهذا ليس بشيء ؛ لأن حل اللقاء في موضع على الجزاء لدليل قام لا يوجب هذا التأويل في كل موضع ، فليحمل اللقاء على ظاهره في هذه الآية ؛ والكفار كانوا ينكرون الصانع ، ومنكر الرؤية منكر للوجود .

قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً ﴾ سميت القيامة ساعة لسرعة الحساب فيها . ومعنى « بغتة » بغاة ؛ يقال بَغْتَهُمُ الْأَمْرُ يَبْغَتْهُمْ بَغْتًا وَبَغْتَةً . وهي نصب على الحال ، وعند سيبويه مصدر في موضع الحال ، كما تحول : قَتَلْتُهُ صَبًّا . وأشد^(١) :

فَلَا يَأْتِي مَا حَمَلْنَا وَلَيْدَنَا * عَلَى ظَهْرِ عَجْبِكَ ظِلًّا مَقَاصِلُهُ

ولا يميز سيبويه أن يقاس عليه ؛ لا يقال جاء فلان سُرْعَةً .

قوله تعالى : ﴿ قَالُوا يَا حَسْرَتَنَا ﴾ وقع النداء على الحسرة وليست بمنادى في الحقيقة ولكنه يدل على كثرة التحسر ، ومثله باللعجب وبالرخاء وليس بمناديين في الحقيقة ، ولكنه يدل على كثرة التعجب والرخاء ؛ قال سيبويه : كأنه قال يا عجبُ تعالَ فهذا زمن إتيانك ؛ وكذلك قولك يا حسرتي تعالَ فهذا وقتك ؛ وكذلك مالا يصح نداؤه يجرى هذا المجرى ، فهذا أبلغ من قولك تعجبت . ومنه قول الشاعر :

فيا عجبًا من رَحْلِهَا الْمُتَحَمِّلِ^(٢) *

وقيل : هو تنبيه للناس على عظيم ما يحصل بهم من الحسرة ؛ أى يأبى الناس تنبها على عظيم ما بى من الحسرة ، فوقع النداء على غير المنادى حقيقة ؛ كقولك لا أرى نيك ها هنا فبقع التنبى على غير المنهى في الحقيقة .

(١) البيت لزمير بن أبي سلمى ، والشاهد فيه قوله : (لا يا بلأى) ونصب على المصدر الموضوع في موضع الحال ، والتقدير حملنا وليدنا بمثلين مثلين . وصف فرسا بالقتشاط وشدة الخلق فيقول : إذا حملنا السلام عليه ليميد امتنع لتشاظقه فلم نحمله إلا بعد إبطاء . ويجهد ، واللاى الإبطاء ، وأهريك الشديد الخلق ، والظلماء هنا القليلة القم — وهو المحمود منها — وأصل الظلماء السلتى . (شواهد سيبويه) .

(٢) شطريت من منطقة امرئ القيس ومصدره : * ويرمى عقرت القنارى سلقى *

قوله تعالى : ﴿ عَلَى مَا قَرَّبْنَا فِيهَا ﴾ أى فى الساعة ، أى فى التقديم لها ، عن الحسن .
 و « قَرَّبْنَا » معناه ضيقنا وأصله التقدّم ؛ يقال : قَرَّبَ فلان أى تقدّم وسبق إلى الماء ، ومنه
 « أَنَا قَرَّبَكُم عَلَى الْخَوْضِ » . ومنه القَارِيطُ المتقدّم للقاء ، ومنه — فى الدعاء للصبي —
 اللهم اجعله قَرِطاً لأبويه ؛ فقوله : « قَرَّبْنَا » أى قدّمنا المعجز . وقيل : « قَرَّبْنَا »
 أى جعلنا خبرنا القَارِيطَ السابق لنا إلى طاعة الله وتخلّفتنا . « فيها » أى فى الدنيا بترك العمل
 للساعة . وقال الطبري : (الهاء) راجعة إلى الصّفة ، وذلك أنه لما تبيّن لهم خسران
 صَفَقَتِهِمْ ببيعهم الإيمان بالكفر ، [والآخرة ^(١) بالدنيا] ، « قَالُوا يَا حَسْرَتَنَا عَلَى مَا قَرَّبْنَا فِيهَا »
 أى فى الصّفة ، وتركها لدلالة الكلام عليها ؛ لأن الخسران لا يكون إلا فى صَفَقَةِ بَيْع ؛
 دليله قوله : « لَمَّا رِيحَتْ نَجْمَاتُهُمْ » . وقال السديّ : على ما ضيقنا أى من عمل الجنة .
 وفى الخبر عن أبى سعيد الخدريّ عن النبي صلى الله عليه وسلم فى هذه الآية قال : يرى أهل
 النار منازلهم فى الجنة فيقولون : « يَا حَسْرَتَنَا » .

قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ ﴾ أى ذنوبهم جمع وِزْر . ﴿ عَلَى ظُهُورِهِمْ ﴾ مجاز
 وتوسّع وتشبيه بمن يحمل ثقلاً ؛ يقال منه : وَزَرَ يَزِرْ ، وَوُزِرَ يُوزَرُ فهو وَازِرٌ ومُوزِرٌ ؛
 وأصله من الوَزَر وهو الجليل . ومنه الحديث فى النساء اللواتى خرجن فى جنازة « أَرْجِنِ
 مَوْزُورَاتٍ فَيَرَّ مَا جُورَاتٍ » قال أبو حنيفة : والعامة تقول « ما زورات » كأنه لا وجه له
 عنده ؛ لأنه من الوزر . قال أبو حنيفة : ويقال للرجل إذا بسط ثوبه فجعل فيه المشاع
 أحمل وزرك أى ثقلك . ومنه الوزير لأنه يحمل أثقال ما يُسند إليه من تدبير الولاية ؛ والمعنى
 أنهم لهم الأثام فصاروا مثقلين بها . ﴿ أَلَا سَاءَ مَا يَزِرُونَ ﴾ أى ما أسوأ الشئ الذى يحملونه .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا الْحَيَوةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌ وَهْوٌ وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ

لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٦٦﴾

(١) فى الأصل : والآخرة بالآخرة .

فيه مستثنان :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَئِبٌ وَلَهْوٌ ﴾ أى لقصر ممتتها كما قال :

أَلَا إِنَّمَا الدُّنْيَا كَأَحْلَامٍ نَاتِمٍ * وَمَا خَيْرٌ عِيشَ لَا يَكُونُ بِدَائِمٍ
تَأْمَلُ إِذَا مَا لَتَ بِالْأَمْسِ لَذَّةٌ * فَاغْنَيْتَهَا هَلْ أَنْتَ إِلَّا كَالْعَالِمِ

وقال آخر :

فَاعْمَلْ عَلَى مَهَلٍ فَإِنَّكَ مَيِّتٌ * وَأَكْخُ لِنَفْسِكَ أَيُّهَا الْإِنْسَانُ
فَكَأَنَّ مَا قَدْ كَانَ لَمْ يَكُ إِذْ مَضَى * وَكَأَنَّ مَا هُوَ كَأَنَّ قَدْ كَانَ^(١)

وقيل : المعنى متاع الحياة الدنيا لعب ولهو؛ أى الذى يشتهونه فى الدنيا لا عاقبة له ، فهو بمنزلة اللعب واللهو . ونظر سليمان بن عبد الملك فى المرأة فقال : أنا الملك الشاب ، فعالت له جارية له :

أَنْتِ نِعَمُ الْمَتَاعِ لَوْ كُنْتَ تَبْقَى * غَيْرَ أَنَّكَ لَا بَقَاءَ لِلْإِنْسَانِ
لَيْسَ فِيهَا بَدَأٌ لَنَا مِنْكَ حَيِّبٌ * كَانَ فِي النَّاسِ غَيْرُكَ قَافِي

وقيل : معنى « لَئِبٌ وَلَهْوٌ » باطل وغرور ، كما قال : « وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْفُرُورِ » فالمقصود بالآية تكذيب الكفار فى قولهم : « إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا » . واللعب معروف ، والتلعب الكثرة اللعب ، والملعب مكان اللعب ، يقال : لعبت بكذا . واللهو أيضا معروف ، وكل ما شغلك فقد ألهاك ، وقوت من اللهو ، وقيل : أصله الصّرف عن الشيء ، من قولهم : لعبتُ عنه ، قال المهدوى : وفيه بُعد ؛ لأن الذى معناه الصّرف لأمه ياء بدليل قولهم : لَهْوَانٌ ، ولأم الأول واو .

الثانية - ليس من اللهو واللعب ما كان من أمور الآخرة فإن حقيقة اللعب ما لا ينتفع به واللهو ما يلهى به ، وما كان مرادا للآخرة خارج عنهما ؛ وذم رجل الدنيا عند علي بن أبي طالب رضى الله عنه فقال عليّ : الدنيا دار صدق لمن صدّقها ، ودار نجاة لمن فهم عنها ، ودار غنى لمن تزوّد منها . وقال محمود الوزّاق :

(١) فيه انراء .

لَا تَتَّبِعِ الدُّنْيَا وَأَيَّامَهَا • ذَمًّا وَإِنْ دَارَتْ بِكَ الدَّائِرَةُ
مِنْ شَرِّ الدُّنْيَا وَمِنْ فَضْلِهَا • أَنْ يَهَا تُسْتَدْرِكُ الْآخِرَةُ

وروى أبو عمر بن عبد البر عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« الدنيا ملعونة ملعونٌ ما فيها إلا ما كان فيها من ذكر الله أو أَدَّى إلى ذكر الله والعالم والمتعلم
شريكان في الأجر وسائر الناس هَمَجٌ لا خير فيه » وأخرجه الترمذي عن أبي هريرة وقال :
حديث حسن غريب . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « مَنْ هَوَّاهُ الدُّنْيَا
حَلَّ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يُصْصَى إِلَّا فِيهَا وَلَا يُتَأَلَّ مَا عِنْدَهُ إِلَّا بِتَرْكِهَا » . وروى الترمذي عن مَهْلَب بن
سعد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لَوْ كَانَتِ الدُّنْيَا تَعْدِلُ عِنْدَ اللَّهِ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ
مَاسَتْ كَافِرًا مِنْهَا شَرِبَةً مَاءٍ » . وقال الشاعر :

تَمْتَعُ مِنَ الْأَيَّامِ إِنْ كُنْتَ خَازِمًا • فَإِنَّكَ مِنْهَا يَبِيفُ نَائِدٌ وَأَمْرٌ
إِذَا أَبْقَتِ الدُّنْيَا عَلَى الْمَرْءِ دِينَهُ • لَهَا قَاتٌ مِنْ شَيْءٍ فُلَيْسَ بِضَائِرٍ
فَلَنْ تَعْدِلَ الدُّنْيَا جَنَاحَ بَعُوضَةٍ • وَلَا وَزْنَ زَفٍّ مِنْ جَنَاحِ لَطَائِرٍ
لَهَا رِضَى الدُّنْيَا ثَوَابًا لِلْمُؤْمِنِ • وَلَا رِضَى الدُّنْيَا جَزَاءً لِلْكَافِرِ

وقال ابن عباس : هذه حياة الكافر لأنه يزججها في غرور وباطل ، فأما حياة المؤمن فتنطوي
على أعمال صالحة ، فلا تكون لها ولعبا .

قوله تعالى : (وَلَلْدَارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ) أى الجنة لبقائها ؛ وسميت آخرة لأنها عتبا ، والدنيا
لندوتها منا .

وقرأ ابن عامر « وَلَلْدَارُ الْآخِرَةُ » بلام واحدة ؛ والإضافة على تقدير حذف المضاف وإقامة
الصفة مقامه ، التقدير : ولدَار الحياة الآخرة . وعلى قراءة الجمهور « وَلَلْدَارُ الْآخِرَةُ » اللام
لام الابتداء ، ورفع الدار بالابتداء ، وجعل الآخرة تمنا لها والخير « خَيْرٌ لِلدِّينِ » بقوته
(١) الزَّفَّ (بالكسر) : صغير الریش ، ونحوه بعضهم يريش النعام ؛ وورد في أدب الدنيا والدين
(وزن ذر) . - (٢) يزجى الأيام يذافها .

« تِلْكَ الدُّارُ الْآخِرَةُ » « وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَمَّى الْحَيَوَانُ » فأتت الآخرة صفة للدار فيهما .
 ((الَّذِينَ يَقُولُونَ)) أى الشرك . ((أَفَلَا يَعْلَمُونَ)) قرئ بإياء والتاء ، أى أفلا يعلمون أن الأمر
 هكذا فيزهدوا في الدنيا . والله أعلم .

قوله تعالى : قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ
 وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِعَايَةِ اللَّهِ يَمْجُدُونَ ﴿٢٠﴾ وَلَقَدْ كَذَّبْتَ رَسُولٌ مِّن قَبْلِكَ
 فَصَبْرُوا عَلَى مَا كُذِّبُوا وَأَوْدُوا حَتَّى أَتَاهُم نَصْرُنَا وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ
 وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَّبِيِّ الْمُرْسَلِينَ ﴿٢١﴾

قوله تعالى : (قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ) كسرت « إِت » لدخول اللام .
 قال أبو مبصرة : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرَّ بأبي جهل وأصحابه فقالوا : يا محمد والله
 ما نكذبك وإنك عندنا لصادق ، ولكن نكذب ما جئت به ؛ فنزلت هذه الآية (فَإِنَّهُمْ)
 لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَمْجُدُونَ) ثم أسسه بقوله : (وَلَقَدْ كَذَّبْتَ رَسُولٌ مِّن
 قَبْلِكَ) الآية . وقرئ « يُكذِّبُونَكَ » غفقا ومشددا ؛ قيل : هما بمعنى واحد كحزنته وأحزنته ؛
 واختار أبو عبيد قراءة التخفيف ، وهى قراءة على رضى الله عنه ؛ وروى عنه أن أبا جهل
 قال للنبي صلى الله عليه وسلم : إنا لا نكذبك ولكن نكذب ما جئت به ؛ فأنزل الله عز وجل
 « فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ » . قال النحاس : وقد خولف أبو عبيد فى هذا ، وروى : لا نكذبك .
 فأنزل الله عز وجل : (لَا يُكَذِّبُونَكَ) . ويقوى هذا أن رجلا قرأ على ابن عباس « فَإِنَّهُمْ
 لَا يُكَذِّبُونَكَ » غفقا فقال له ابن عباس : « فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ » ؛ لأنهم كانوا يسمون النبي
 صلى الله عليه وسلم الأيمن . ومعنى « يُكذِّبُونَكَ » عند أهل اللغة فى اللغة ينسبونك إلى
 الكذب ، ويردون عليك ما قلت . ومعنى « لَا يُكَذِّبُونَكَ » أى لا يحدونك كاذبا بالكلية ؛
 كما تقول : أكذبتك وجدته كذابا ، وأجنته وجدته بخيلا ، أى لا يحدونك كذبا إن تدبروا
 ما جئت به . ويحوز أن يكون المعنى : لا يشتهون عليك أنك كاذب ؛ لأنه يقال : أكذبتك

إذا احتججت عليه و بينت أنه كاذب ، وصل التشديد : لا يَكْذِبُكَ بِحُجَّةٍ وَلَا بُرْهَانٍ ؛ ودل على هذا ﴿ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَصْحَكُونَ ﴾ . قال النحاس : والقول في هذا مذهب أبي عبيد ، واحتجابه لازم ؛ لأن علياً كرم الله وجهه هو الذي روى الحديث ، وقد سمع عنه أنه قرأ بالتصنيف ؛ وحكى الكسائي عن العرب أن كذبت الرجل إذا أخبرت أنه جاء بالكذب ورواه ، وكذّبه إذا أخبرت أنه كاذب ؛ وكذلك قال الزجاج ؛ كذّبه إذا قلت له كذبت ، وأكذّبه إذا أردت أن ما أتى به كذب .

قوله تعالى : ﴿ فَصَبْرُوا عَلَى مَا كُذِّبُوا ﴾ أى فاصبروا صبراً صبروا . ﴿ وَأَوْدُوا حَتَّى أَنفُسُهُمْ فَصَبْرُوا ﴾ أى حوتوا ، أى فسيأتيك ما وعدت به . ﴿ وَلَا تُبَدِّلْ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ﴾ مبنى ذلك النص ؛ أى ما وعد الله عز وجل به فلا يقدر أحد أن يدفعه ؛ لا تقض لحكمه ، ولا خلف لوعده ؛ و ﴿ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ﴾ « إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا » « وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ . إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ . وَإِنْ جُنَدَا لَهُمُ النَّالِيُونَ » « كَتَبَ اللَّهُ لَأُولَئِكَ أَنَا وَرُسُلِي » . ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ الْمُرْسَلِينَ ﴾ فاعل « جاءك » مضمر ؛ المعنى : جاءك من نبي المرسلين نبأ .

قوله تعالى : وَإِنْ كَانَ كِبَرَ طَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنْ أَسْتَطَعْتَ أَنْ تُبَيِّنَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلْبًا فِي السَّمَاءِ فَتَاتِبُهُمْ بِغَايَةِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهَدْيِ فَلَا تَكُونُ مِنَ الْخَالِينَ ﴿١٥﴾

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ كِبَرَ طَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ ﴾ أى عظم طيك إعراضهم وتوليهم عن الإيمان . ﴿ فَإِنْ أَسْتَطَعْتَ ﴾ قدرت ﴿ أَنْ تُبَيِّنَ ﴾ تطلب ﴿ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ ﴾ أى سرباً تخلس منه إلى مكان آخر ، ومنه التأقياء ببحر التبرؤع ، وقد تقدم في « البقرة » بيانه ، ومنه المتأفق وقد تقدم . ﴿ أَوْ سُلْبًا ﴾ معطوف عليه ، أى سبياً إلى الميأ ؛ وهذا تمثيل لأن السلم الذي يرقى عليه سبب إلى الموضوع ، وهو مذكرة ، ولا يُعرف ما حكاه التزاء من تأنيث السلم ؛ قال قتادة : السلم الدرج . الزجاج : هو مشتق من السلامة كأنه يُسلمك إلى الموضوع الذي

(١) راجع ج ١ ص ١٧٨ طبع ثانية أرفأفة .

تريد . (فَتَأْتِيهِمْ آيَةٌ) عطف عليه أى ليؤمنوا فاعملوا فاضرب الجواب لعلم السامع . أمر الله نبيه صلى الله عليه وسلم ألا يشتد حزنه عليهم إذا كانوا لا يؤمنون ؛ كما أنه لا يستطيع هدايتهم . (وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى) أى لخلقهم مؤمنين وطبعهم عليه ؛ بين تعالى أن كفرهم بمشيئة الله ردا على القدرة . وقيل المعنى : أى لأراهم آية تضطرهم إلى الإيمان ، ولكنه أراد عز وجل أن يثيب منهم من آمن ومن أحسن . (فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْخَاطِلِينَ) أى من الذين اشتد حزنهم وتحسروا حتى أخرجهم ذلك إلى الخزع الشديد ، وإلى ما لا يحيل ؛ أى لا تحزن على كفرهم فقارب حال الجاهلين . وقيل : الخطاب له والمراد الأمة ؛ فإن قلوب المسلمين كانت تضيق من كفرهم وإذا بهم . قوله تعالى : (إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ) (١) وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنْزِلَ آيَةً وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ (٢)

قوله تعالى : (إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ) أى سماع إصغاء وتفهم وإرادة الحق ، وهم المؤمنون الذين يقبلون ما يسمعون فيتقون به ويعملون ؛ قال معناه الحسن ومجاهد ، وتم الكلام . ثم قال : (وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ) وهم الكفار ؛ عن الحسن ومجاهد ؛ أى هم بمنزلة الموتى فى أنهم لا يقبلون ولا يصغون إلى حجة . وقيل : الموتى كل من مات . «يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ» أى للساب ؛ وعلى الأول بعثهم هدايتهم إلى الإيمان بالله وبرسوله . وعن الحسن هو بعثهم من شركهم حتى يؤمنوا بك يا محمد - معنى عند حضور الموت - فى حال الإلحاح فى الدنيا . قوله تعالى : (وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ) قال الحسن : «لولا» هنا بمعنى هلا ؛ وقال الشافعي^(١) :

تَمْدُونُ عَقْرَ النَّبِيِّ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ • نَبِيٌّ ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكِبَى الْمَقْنَمَا

(١) هو الفرزدق فيخترق شعره بكلمة ذاب ، وقره مائة ناقة فى سافرة صميم بن ديل الريحى فى موضع يقال له «صوان» على مسيرة يوم من الكوفة وذلك بقوله ببر أيضا ؛ وقد سرق الأعمش مجاشع • من المجد إلا طرب نيب بصوار وبنو ضطرى فقال للقوم إذا كانوا لا يفتنون غدا .

وكان هذا منهم تمنا بعد ظهور البراهين؛ وإقامة الحجية بالقرآن الذي عجزوا أن يأتوا بسورة مثله، لما فيه من الوصف وعلم الغيوب . ﴿ وَلَٰكِن أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ أى لا يعلمون أن الله عز وجل إنما ينزل من الآيات ما فيه مصلحة لعباده؛ وكان في علم الله أنه يخرج من أصلابهم أقواما يؤمنون به ولم يرد استنصاحهم . وقيل : « وَلَٰكِن أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ » أن الله قادر على أنزلها . الزجاج : طلبوا أن يجمعهم على الهدى أى جمع الجلاء .

قوله تعالى : وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمٌّ أَمْثَالُكُمْ مَا قَرَرْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَّا رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ ﴿١٦٦﴾

(١) قوله تعالى : ﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ ﴾ تقدم معنى الدابة والقول فيه في « البقرة » وأصله الصفة ؛ من دَبَّ يَدَبُّ فهو دابٌ إذا مشى مشيا فيه تقارب خطو . ﴿ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ يخفض « طائر » عطفا على اللفظ .

وقرأ الحسن وعبد الله بن أبي إسحق « وَلَا طَائِرٌ » بالرفع عطفا على الموضع ، و « مِنْ » زائدة ، التقدير : وما دابةٌ . « بِجَنَاحَيْهِ » تأكيد وإزالة للإبهام ؛ فإن العرب تستعمل الطيران لغير الطائر ؛ تقول للرجل : طَرَفَ حاجتي ، أى أسرع ؛ فذكر « بِجَنَاحَيْهِ » ليشتمحض القول في الطير ، وهو في غيره مجاز . وقيل : إن اعتدال جسد الطائر بين الجنحين يُعينه على الطيران ، ولو كان غير معتدل لكان يميل ؛ فأعلمنا أن الطيران بالجنحين و « مَا يُمَسِّكُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ » ، والجنح أحد ناحيتي الطير الذي يتمكن به من الطيران في الهواء ، وأصله الميل إلى ناحية من النواحي ؛ ومنه جَنَحَتِ السفينة إذا مالت إلى ناحية الأرض لاصقة بها فوقفت . وطائر الإنسان عمله ؛ وفي التنزيل « وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عَقْدِهِ » . ﴿ إِلَّا أُمٌّ أَمْثَالُكُمْ ﴾ أى هم جماعات مثلكم في أن الله عز وجل خلقهم ، وتكفل بأرزاقهم ، ومدل عليهم ، فلا ينبغي

أن نظامهم ، ولا تجاوزوا فيهم ما أمرهم به . و « دابة » تقع على جميع ما دبّ ، وخص بالذكرا ما في الأرض دون السماء لأنه الذي يمرّونه ويمابنونته . وقيل : هي أمثال لنا في التسبيح والدلالة ، المعنى : وما من دابة ولا طائر إلا وهو يسبح الله تعالى ، ويدل على وحدانيته لو تأمل الكفار . وقال أبو هريرة : هي أمثال لنا على معنى أنه يحشر البهائم غذا ويقتص للسمجة من القرناء ثم يقول الله لها كوني ترابا . وهذا اختبار الزواج فإنه قال : « إِلَّا أُمُّ أَمْتَلِكُمْ » في الخلق والرزق والموت والبعث والاقتصاص ، وقد دخل فيه معنى القول الأول أيضا . وقال سفيان بن عيينة : أى ما من صنف من الدواب والطيور إلا في الناس شبه منه ؛ ففهم من يمدو كالأسد ، ومنهم من يمتد كالختر ، ومنهم من يموى كالكلب ، ومنهم من يزهر كالطابوس ، فهذا معنى المائلة . وأستحسن الخطابي هذا وقال : فإنك تعاشر البهائم والسياب تلخذ حذررك . وقال مجاهد في قوله عز وجل : « إِلَّا أُمُّ أَمْتَلِكُمْ » قال : أصناف لمن أسماء تعرف بها كما تعرفون . وقيل غير هذا بما لا يصح من أنها مثلنا في المعرفة ، وأنها تحشروتنع في الجنة ، وتعرض من الآلام التي حلت بها في الدنيا وأن أهل الجنة يستأنسون بصورهم ، والصحيح « إِلَّا أُمُّ أَمْتَلِكُمْ » في كونها مخلوقة دالة على الصانع محتاجة إليه مرزوقة من جهته ، كما أن رزقكم على الله . وقول سفيان أيضا حسن ؛ فإنه تشبيه واقع في الوجود .

قوله تعالى : « مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ » أى في اللوح المحفوظ فإنه أثبت فيه ما يقع من الحوادث . وقيل : أى في القرآن أى ما تركا شيئا من أمر الدين إلا وقد دللنا عليه في القرآن ؛ إما دلالة مينة مشروحة ، وإما جملة يتلقى بيانها من الرسول عليه الصلاة والسلام ، أو من الإجماع ، أو من القياس الذى ثبت بنص الكتاب ؛ قال الله تعالى : « وَزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ بُيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ » وقال : « وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِيُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ » وقال : « وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا » فأجل في هذه الآية وآية « النحل » ما لم ينص عليه مما لم يذكره ، فصلى خبر الله بأنه ما فرط في الكتاب من شيء إلا ذكره ، إما تفصيلا وإما تأصيلا ، وقال : « الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ » .

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ أي للجزاء، كما سبق في خبر أبي هريرة، وفي صحيح مسلم عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «تُؤَدَّنُ الحقوق إلى أهلها يوم القيامة حتى يقاد للشاة الجلاء»^(١) من الشاة القرناء». ودل بهذا على أن البهائم تُحشَر يوم القيامة؛ وهذا قول أبي ذر وأبي هريرة والحسن وغيرهم، وروى عن ابن عباس؛ قال ابن عباس في رواية: - شُر الدواب والطير موتها؛ وقاله الضحاك؛ والأول أصح لظاهر الآية وانظر الصحيح؛ وفي التبريل «وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ» وقول أبي هريرة فيما روى جعفر بن برقان عن يزيد ابن الأصم عنه: يحشر الله الخلق كلهم يوم القيامة، البهائم والدواب والطير وكل شيء؛ فيبلغ من عدل الله تعالى يومئذ أن يأخذ للجاء من القرناء ثم يقول: «كُونِي تَرَابًا»؛ فذلك قوله تعالى: «وَيَقُولُ الْكَافِرُ إِنِّي كُنْتُ تَرَابًا». وقال عطاء: فإذا رأوا بني آدم وما هم عليه من الجحجح قلن: الحمد لله الذي لم يجعلنا مثلكم، فلا جنة نرجو ولا نار نخاف؛ فيقول الله تعالى لمن: «كُنْ تَرَابًا» فينثني بيني الكفار أن يكون تَرَابًا. وقالت جماعة: هذا الحشر الذي في الآية يرجع إلى الكفار وما تحلل كلام ممتزج وإقامة حُجج؛ وأما الحديث فالمقصود منه التمثيل على جهة تمظيم أمر الحساب والقصاص والاعتناء فيه حتى يفهم منه أنه لا بد لكل أحد منه، وأنه لا محيص له عنه؛ وعضدوا هذا بما في هذا الحديث في غير الصحيح عن بعض رواته من الزيادة فقال: حتى يقاد للشاة الجلاء من القرناء، وفي الجمل لما ركب على الجمر، وللعود لما خدش العود؛ قالوا: فظهر من هذا أن المقصود منه التمثيل المفيد للاعتبار والتوبيل، لأن الجادات لا يسفل خطيئها ولا ثوابها ولا عقابها، ولم يصر إليه أحد من المقلد، ومتصليه من جملة المعتوهين الأغبياء؛ قالوا: ولأن القلم لا يجرى عليهم فلا يجوز أن يؤخذوا. قلت: الصحيح القول الأول لما ذكرناه من حديث أبي هريرة، وإن كان القلم لا يجرى عليهم في الأحكام ولكن فيما بينهم يؤخذون به؛ وروى عن أبي ذر قال: أنتطعت شاتان عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «يَا أبا ذر هل تدري فيم أنتطعتا؟» قلت: لا. قال:

(١) تؤدَّن: (يفتح الهمزة المشددة) وفي بعض النسخ ضمها؛ فالخقوق بالرفع على الأول والنصب على الثاني.

(٢) الجلاء: التي لا قرن لها. (٣) برقان (بالكسر والضم) - (القاسوس).

”لكن الله تعالى يدري وسيقضي بينهما“ وهذا نص ، وقد زدناه بيانا في كتاب « التذكرة بأحوال الملوك وأمور الانعة » . والله أعلم .

قوله تعالى : **وَالَّذِينَ كَذَبُوا بِعَاثِنَا صُمْ وَبُكِّرَ فِي الظُّلُمَاتِ مَنْ يَشَاءُ اللَّهُ يُضِلِّهِ وَمَنْ يَشَاءُ يَجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿١١﴾ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَنتُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَنتُمْ السَّاعَةُ أَغَيَّرَ اللَّهُ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿١٢﴾ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ وَتَتَّسُونَ مَا تُنْشَرُونَ ﴿١٣﴾**

قوله تعالى : **(وَالَّذِينَ كَذَبُوا بِعَاثِنَا صُمْ وَبُكِّرَ فِي الظُّلُمَاتِ مَنْ يَشَاءُ اللَّهُ يُضِلِّهِ وَمَنْ يَشَاءُ يَجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ)** أي ابتداء وخير، أي عديموا الانتفاع باسمائهم وأبصارهم ؛ فكل أمة من النواب وغيرها تهتدى لمصالحها والكفار لا يهتدون ؛ وقد تقدم في « البقرة » . **(فِي الظُّلُمَاتِ)** أي ظلمات الكفر، وقال أبو علي : يجوز أن يكون المعنى « صُمْ وَبُكِّرَ » في الآخرة ؛ فيكون حقيقة دون مجاز اللغة . **(مَنْ يَشَاءُ اللَّهُ يُضِلِّهِ)** دل على أنه شاء ضلال الكافر وأراده لينفذ فيه عذله ؛ ألا ترى أنه قال : **(وَمَنْ يَشَاءُ يَجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ)** أي على دين الإسلام لينفذ فيه فضله . وفيه إبطال للمذهب القدرية . والمشيئة راجعة إلى الذين كذبوا ، فمنهم من يضلّه ومنهم من يهديه .

قوله تعالى : **(قُلْ أَرَأَيْتُمْ)** وقرأ نافع بخفيف المحمزين ، يلقي حركة الأولى على ما قبلها ويأتي بالثانية بين يين . وحكى أبو حنيفة عنه أنه يسقط الهزمة ويعوض منها ألفا . قال النحاس : وهذا عند أهل العربية غلط عليه ؛ لأن الياء ساكنة والألف ساكنة ولا يجمع ساكنان ؛ قال مكي : وقد روى عن ورش أنه أبدل من الهزمة ألفا ، لأن الرواية عنه أنه يمد الثانية ، والممد لا يتمكن إلا مع البدل ، والبدل فرع عن الأصول والأصل أن تجعل الهزمة بين الهزمة

المفتوحة والألف؛ وعليه كل من خفف الثانية غير وُشْر؛ وحسن جواز البدل في الهمزة وسدّها ساكن لأن الأول حرف مدّ ولين، فالمدّ الذي يحدث مع الساكن يقوم مقام حركة ويوصل بها إلى النطق بالساكن الثاني .

وقرأ أبو عمرو وعاصم وحزة « أَرَأَيْتُمْ » بخفيف الهمزةين وأتوا بالكلمة على أصلها، والأصل الهمزة، لأن همزة الاستفهام دخلت على « رأيت » فالهمزة عين الفعل، والياء ما كنه لأتصال المضمر المرفوع بها .

وقرأ عيسى بن عمر والكسائي « أَرَيْتُمْ » بخف الهمزة الثانية، قال النحاس : وهذا بعيد في العربية، وإنما يجوز في الشعر؛ والعرب تقول : أَرَأَيْتَكَ زيدا ما شأنه . ومذهب البصريين أن الكاف والميم لخطاب، لاحظهما في الإعراب؛ وهو اختيار الزجاج، ومذهب الكسائي والقراء وغيرهما أن الكاف والميم نصباً بوقوع الرؤية عليهما، والمعنى أَرَأَيْتُمْ أَنْفُسَكُمْ؛ فإذا كانت للخطاب - زائدة للتأكيد - كان « إن » من قوله « إِنْ أَرَأَيْتُمْ » في موضع نصب على المفعول: لرأيت، وإذا كان أسماً في موضع نصب فـ « إن » في موضع المفعول الثاني؛ فالأول من رؤية العين لتعديها لمفعول واحد، وبمعنى العلم تتعدى إلى مفعولين . وقوله : « أَوَأَنْتُمْ السَّاعَةِ » المعنى : أَوَأَنْتُمْ السَّاعَةِ التي تَبْتَغُونَ فيها . ثم قال : « أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ » والآية في حجة المشركين من أصرف أن له صانعا ؛ أي أتم عند الشكائد ترجعون إلى الله؛ وسترجعون إليه يوم القيامة أيضا فلم تصرون على الشرك في حال الرفاهية ؟! وكانوا يبدون الأصنام ويدعون الله في صرف العذاب .

قوله تعالى : « بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ » « بل » إضراب عن الأول وإيجاب للثاني . « إِيَّاهُ » نصب بـ « تدعون » « فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ » أي يكشف الضر الذي تدعون إلى كشفه إن شاء كشفه . « وَتَسْأَلُونَ مَا تُنْشِرُونَ » قيل : عند نزول العذاب، وقال الحبيب : أي تمرضون عنه إعراض التامس، وذلك لباس من النجاة من قبله إذ لا ضرر فيه ولا نفع . وقال الزجاج : يجوز أن يكون المعنى وتزكون . النحاس : مثل قوله : « وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلِ نَاقِي » .

قوله تعالى : وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَأَخَذْنَاهُم بِالْبَأْسَاءِ
وَالضَّرَاءِ لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ ﴿١١﴾

قوله تعالى : (وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ) الآية تسلية للنبي صلى الله عليه وسلم ،
وفيه إخباره أى أرسلنا إلى أمم من قبلك رسلا ، وفيه إخبار آخر يدل عليه الظاهر ، تقديره :
فكذبوا فأخذناهم . وهذه الآية متصلة بما قبل اتصال الحال بحال قريته منها ؛ وذلك
ان هؤلاء سلخوا في مخالفة نبيهم مسلک من كان قبلهم في مخالفة أنبيائهم ، فكانوا يعرض
أن ينزل بهم من البلاد منازل بمن كان قبلهم . ومعنى (وَالْبَأْسَاءِ) بالمصائب في الأموال
(وَالضَّرَاءِ) في الأبدان ؛ هذا قول الأكثر ، وقد يوضع كل واحد منهما موضع الآخر ؛
ويؤدب الله عباده بالأساء والضراء وبما شاء « لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ » . قال ابن عطية :
استدل العباد في تادييب أنفسهم بالأساء في تفريق الأموال ، والضراء في الحمل على الأبدان
بالجوع والعري بهذه الآية .

قلت : هذه جهالة من فعلها وجعل هذه الآية أصلا لها ؛ هذه عقوبة من الله لمن
شاء من عباده أن يمتحنهم بها ، ولا يجوز لنا أن نمتحن أنفسنا ونكافئها قياسا عليها ؛ فإنها
المطية التي تبلغ عليها دار الكرامة ، وتفوز بها من أحوال يوم القيامة ؛ وفي التنزيل « يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ
كُلُوا مِن الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا » وقال : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَتَيْتُمُوهَا مِنْ طَيِّبَاتٍ مَا كَسَبْتُمْ » .
« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ » فامر المؤمنين بما خاطب به المرسلين ؛
وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه يأكلون الطيبات ويلبسون أحسن الثياب
ويقبلون بها ؛ وكذلك التابعون بعدهم إلى هلم جرا ، كل ما تقدم بيانه في « المسائكة »
وسياق في « الأعراف » من حكم اللباس وغيره ؛ ولو كان كما زعموا وأستدلوا لما كان
في آمتان الله تعالى بالزروع والجنات وجميع الحمار والنبات والأشجار التي صخرها وأباح لنا

(١) راجع مع ٢٦٢ وما بعدها من هذا الجزء . والمسخة الأولى ، والثانية من تفسير آية ٣٢ من سورة
« الأعراف » . وقد روي بها من ٢٦٣ من هذا الجزء أنها آية ٣١ وهو محرف .

أكلها وشرب ألبانها والدهن بأصوافها — إلى غير ذلك مما آمنت به — كبير فائدة، فلو كان ما ذهبوا إليه فيه الفضل لكان أولى به رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه ومن بعدهم من التاميين والعلماء، وقد تقدم في آخر « البقرة » بيان فضل المال ومنعته والرد على من أنى من جمعه ؛ وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الوصال بخافة الضعف على الأبدان، ونهى عن إضاعة المال ردا على الأغنياء الجاهل .

قوله تعالى : ﴿ لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ ﴾ أي يدعون ويدلّون، من الضراعة وهي التلّة ؛ يقال : ضَرَعَ فهو ضارِع .

قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا وَلَكِنْ قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ ﴿ ١٦ ﴾ فَلَبَّ تَسَوَّأ مَا ذُكِّرُوا بِهِ . فَتَحَنَّنَّا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ وَحَقَّ إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ ﴿ ١٧ ﴾ فَقَطَّعَ دَائِرَ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿ ١٨ ﴾

قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا ﴾ « لولا » تحضيض، وهي التي على الفعل بمعنى هلا، وهذا عتاب على ترك الدعاء، وإخبار عنهم أنهم لم يتضرعوا إلا حين نزول العذاب . ويحوز أن يكون تضرعوا تضرع من لم يخلص، أو تضرعوا حين لا يسهم العذاب، والتضرع على هذه الوجوه غير نافع . والدعاء مأمور به حال الرخاء والشدة ؛ قال الله تعالى : « أَدْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ » وقال : « إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي » أي دعاني « سَيَحْمِلُونَ جَهَنَّمَ دَائِرِينَ » وهذا وعيد شديد . ﴿ وَلَكِنْ قَسَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ أي صلبت وغفلت ؛ وهي عبارة عن الكفر والإصرار على المصيبة، نسأل الله العافية . ﴿ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ أي أغواهم بالمعاصي وحملهم عليها .

قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ ﴾ يقال : لم ذُقُوا على النسيان وليس من فعلهم ؟ فالجواب — أن « نَسُوا » بمعنى تركوا ما ذُكِّرُوا به ، عن ابن عباس وابن جرير ، وهو قول أبي عليٍّ ، وذلك لأن التارك للشيء إصراراً عنه قد صيره بمنزلة ما قد نسي ، كما يقال : تركه . في الشيء جواب آخر — وهو أنهم تعرضوا للنسيان بفارز الذم لذلك ، كما جاز الذم على التعرض لسخط الله وعقابه . ومعنى ﴿ فَتَحَنَّنَ عَلَيْهِمْ أَبْوَابُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ أى من النعم والخيرات ، أى كثرت لم ذلك ، والتقدير عند أهل العربية : فتحنن عليهم أبواب كل شيء كان مغلقاً عنهم . ﴿ حَتَّىٰ إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا ﴾ معناه بطروا وأشروا وأعجبوا وظنوا أن ذلك العطاء لا يزيد ، وأنه دال على رضا الله عنهم ﴿ أَخَذْنَاهُمْ بَقِيَّةٍ ﴾ أى استأصلناهم وسطونا بهم . و « بَقِيَّةٌ » معناه بقية ، وهى الأخذ على غيرة ومن غير تقدم أمانة ؛ فلما أخذ الإنسان وهو غافل فقد أخذ بقية ، وأنكى شيء ما يقبلاً من البقيّة . وقد قيل : إن التذكير الذى سلف — فأعرضوا عنه — قام مقام الأمانة . والله أعلم . و « بَقِيَّةٌ » مصدر في موضع الحال لا يقاس عليه عند سيويه كما تقدم ، فكان ذلك استدراجاً من الله تعالى كما قال : « وَأُمْلِي لَهُمْ إِنْ كَيْدِي مَتِينٌ » نعوذ بالله من خطئه ومكره . قال بعض العلماء : رحم الله عبداً تدبر هذه الآية « حَتَّىٰ إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ بَقِيَّةٍ » . وقال محمد بن النضر الحارثي : أهل هؤلاء القوم عشرين سنة . وروى عتبة بن عامر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إِذَا رَأَيْتُمْ اللَّهَ تَعَالَىٰ يُعْطِي الْعِبَادَ مَا يَشَاءُونَ عَلَىٰ مَعَاصِيهِمْ فَإِنَّمَا ذَلِكَ أَسْتَدْرَاجٌ مِنْهُ لَمْ » ثم تلا « فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ » الآية كلها . وقال الحسن : والله ما أحد من الناس بسط الله له في الدنيا فلم يخف أن يكون قد مكرله فيها إلا كان قد نقص عمله ، وعجز رأيه ، وما أمسكها الله عن عبده فلم يظن أنه خير له فيها إلا كان قد نقص عمله ، وعجز رأيه . وفي الخبر أن الله تعالى أوحى إلى موسى عليه السلام : « إِذَا رَأَيْتَ الْفَقْرَ مُقْبِلًا إِلَيْكَ فَقُلْ مَرْحَبًا بِشُعَارِ الصَّالِحِينَ وَإِذَا رَأَيْتَ الْبَقِيَّةَ مُقْبِلًا إِلَيْكَ فَقُلْ ذَنْبٌ مُّجْتَلٍ عَنْهُ » .

قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّمَا هُمْ مُبْلِسُونَ ﴾ المبلس الباهت الحزين الآيس من الخير الذى لا يُجيز جواباً لشفقة ما نزل به من سوء الحال ؛ قال الصَّحَّاح :

باصباح هل تعرف رثما مكرسا * قال قسم أعرفه وأبلس^(١)

أى تغير طول ما رأى ، ومن ذلك أشق أسم إبليس ؛ أبلس الرجل سكت ، وأبلسَت الناقة وهى يبلس إذا لم ترغ من شدة الضبعة ؛ ضبعت الناقة تضيغ ضبعة وضبعا إذا أرادت الفصل .

قوله تعالى : ﴿ قَطِّعْ دَائِرَ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ الدابر الآخر ؛ يقال : دبر القوم يدبرهم دبرا إذا كان أحرم فى المجرى ، وفى الحديث عن عبد الله بن مسعود " من الناس من لا يأتى الصلاة إلا دبرا " أى فى آخر الوقت ؛ والمعنى هنا قطع خلفهم من نسلهم وغيرهم فلم يبق لهم باقية . قال قطرب : يعنى أنهم استقصلوا وأهلكوا . قال أمية بن أبى الصلت :
فأهلكوا بهذاب حصن دبرهم * فما استطاعوا له صرقا ولا اتصروا

ومنه التدبير لأنه إحكام حواقب الأمور . ﴿ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ قيل : على هلاكهم ، وقيل : تعليم المؤمنين كيف يمدونه . وتضمنت هذه الآية المجبة على وجوب ترك الظلم ؛ لما يقب من قطع الدابر ، إلى العذاب الدائم ، مع استحقاق القاطع الحمد من كل حامد .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ مِمَّكُمْ مِصْرًا وَابْصُرْكُمْ وَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ أَنْظِرْ كَيْفَ نَصْرُفُ الْأَيْدِىَ ثُمَّ هُمْ يَصْذَقُونَ ﴾ ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾

قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ مِمَّكُمْ مِصْرًا وَابْصُرْكُمْ ﴾ . أى انهب وأتزع . ووجد « ميمم » لأنه مصدر يدل على الجمع . ﴿ وَخَتَمَ ﴾ أى طبع ، وقد تقدم فى « البقرة » .

(١) المكس : الذى صار فيه الكس ، والكس (بالكسر) : أبوال الإبل وأبارها يلبس بعضها على بعض فى اللهار واليمن . وأبلس : سكت شام . (٢) دبرا : يبرى (يختج إليه وسكونها) وهو منسوب إلى الدبر آخر النسخ ؛ وضع الباء من تغيرات النسخ . (ابن الأثير) . (٣) راجع إلى ١ ص ١٨٥ طبع ثانية أمانة .

وجواب « إن » محذوف تقديره ؛ فن يأتيكم به ، وموضعه نصب ؛ لأنها في موضع الحال ، كقولك : أضربه إن خرج أى خارجا . ثم قيل : المراد المعاني القائمة بهذه الجوارح ، وقد يذهب الله الجوارح والأعراض جميعا فلا يبقى شيئا ؛ قال الله تعالى : « مِنْ قَبْلِ أَنْ تَطْغَسَ وَجُوهُهَا » . والآية احتجاج على الكفار . (مَنْ إِلَهَ غَيْرَ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ) « من » رفع بالابتداء وخبرها « إله » و « غيره » صفة له ، وكذلك « يأتيكم » موضعه رفع بأنه صفة « إله » وخبرها مخرج الاستفهام ، والجملة التي هي منها في موضع مفعولى رأيت . ومعنى « أَرَأَيْتُمْ » . طعنهم ؛ ووجه الضمير في « به » — وقد تقدم الذكر بالجمع — لأن المعنى أى بالمأخوذ ، فالهاء راجعة إلى المذكور . وقيل : على السمع بالتصريح ؛ مثل قوله : « وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرَٰضَوْهُ » ودخلت الأبصار والقلوب بدلالة التضمنين . وقيل : « مَنْ إِلَهَ غَيْرَ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ » . بأحد هذه المذكورات . وقيل : على الهدى الذى تضمنته المعنى .

وقرأ عبد الرحمن الأصرح « بِهِ أَنْظُرْ » بضم الهاء على الأصل ؛ لأن الأصل أن تكون الهاء مضمومة كما تقول : جئت معه . قال النقاش : في هذه الآية دليل على تفضيل السمع على البصر لتقدمته هنا وفي غير آية ، وقد مضى هذا في أول « البقرة » ^(١) مستوفى . وتصريف الآيات الإتيان بها من جهات ؛ من إظهار وإنذار وترغيب وترهيب ونحو ذلك . (ثُمَّ هُمْ يَصْطَلُونَ) أى يعرضون عن ابن عباس والحسن ومجاهد وقنادة والسدي ؛ يقال : صَدَفَ عن الشيء إذا عرض عنه صَدَفًا وصُدُوفًا فهو صَادِفٌ . وصادفته مصادفة أى لقيته من إعراض عن جهته ؛ قال ابن الرقاع :

إِذَا دَرَكْتَ حَدِيثًا قُلْتَ أَحْسَنَهُ • وَهَنْ عَنْ كُلِّ سَوْءٍ بَقِيَ صُلْفُ

والصَدَفُ في البعير أن يميل خُفَّهُ من اليد أو الرجل إلى الجانب الوَحْشَى ؛ فهم مائلون معرضون عن الصحيح والدلالات .

(١) جامع ١ ص ١٨٩ طبعة ثانية ١٤٢٤ هـ .

قوله تعالى : (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَنَا أَنَا مُدَابُّ اللَّهِ بِنْتَةٌ أَوْ جَهْرَةٌ) الحسن : « بنتة » ليل « أو جهرة » نهارا ، وقيل : بنتة بخاء . وقال الكسائي : يقال بنتهم الأمر يبتهم بنتا وبنتة إذا اتاهم بخاء ، وقد تقدم . (هَلْ يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ) نظيره « هَلْ يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ » أي هل يهلك إلا أتم لشرككم ، والظلم هنا بمعنى الشرك ، كما قال لقمان لابنته : « يَا بِنْتِي لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ » .

قوله تعالى : وَمَا تُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لَمَنْ ءَامَنَ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٤٣﴾

قوله تعالى : (وَمَا تُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ) أي بالترغيب والترهيب . قال الحسن : مبشرين بسعة الرزق في الدنيا والثواب في الآخرة ، يدل عليه قوله تعالى : « وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ » . ومعنى « منذرين » مخوفين عقاب الله ، فالملعى : إنما أرسلنا المرسلين لهذا لئلا يفتتح عليهم من الآيات ، وإنما يأتون من الآيات بما تظهر معه براهينهم وصددهم . وقوله : (لَمَنْ ءَامَنَ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) . تقدم القول فيه .

قوله تعالى : وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا (أَيْ بِالْقُرْآنِ وَالْمُعْجَزَاتِ . وقيل : بمحمد عليه الصلاة والسلام . (بِمَسْمُومِ الْمَذَابِ) أي بصبيهم (بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ) ﴿٤٤﴾

قوله تعالى : (وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا) أي بالقرآن والمعجزات . وقيل : بمحمد عليه الصلاة والسلام . (بِمَسْمُومِ الْمَذَابِ) أي بصبيهم (بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ) أي بكفرون .

قوله تعالى : قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ قُلْ هَلْ يَسْتَعِی الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٥﴾

قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ ﴾ هذا جواب لقولهم : « لَوْلَا نَزَّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ » فالمنى ليس عندى خزائن قدرته فانزل ما اقترحموه من الآيات ، ولا أعلم الغيب فأخبركم به ، والخزائنة ما يُخزَن فيه الشيء ، ومنه الحديث « فَمَا تَخْزَنُ لَهُمْ ضُرُوعُ مُوْاشِيمِ » أعلمهم أيحب أحدكم أن توفى مَثْرَبَتُهُ فتكسر خزائنته . وخزائن الله مقدراته ؛ أى لا أملك أن أفصل كما أريد مما تقترحون ﴿ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ ﴾ أيضا ﴿ وَلَا أَقُولُ إِنِّي مَلَكٌ ﴾ وكان القوم يتوهمون أن الملائكة أفضل ، أى لست بملك فأشاهد من أمور الله ما لا يشهده البشر . واستدل بهذا القائلون بأن الملائكة أفضل من الأنبياء . وقد مضى في « البقرة » القول فيه فتأمله هناك .

قوله تعالى : ﴿ إِنْ أَتَيْتُمْ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ ﴾ ظاهره أنه لا يقطع أمرا إلا إذا كان فيه وحى ، والصحيح أن الأنبياء يجوز منهم الاجتهاد ، والقياس على المنصوص ، والقياس أحد أدلة الشرح . ومسياتي بيان هذا في « الأعراف » (٢) وجواز اجتهاد الأنبياء في « الأنبياء » (٣) إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ ﴾ أى الكافر والمؤمن ، عن مجاهد . وقيل : الجاهل والعالم . ﴿ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴾ (٤) أنهما لا يستويان .

قوله تعالى : وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُحْشَرُوا إِلَيْنَا رَجِيمٌ لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿٥﴾

قوله تعالى : ﴿ وَأَنْذِرْ بِهِ ﴾ أى بالقرآن . والإنذار الإعلام وقد تقدم في « البقرة » (٤) . وقيل : « بِهِ » أى بالله . وقيل : باليوم الآخر . وخص ﴿ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُحْشَرُوا ﴾ لأن الحجة عليهم أوجب ، فهم خائفون من عذابه ، لا أنهم يترددون في الحشر ؛ فالمنى

(١) راجع ج ١ ص ٢٨٩ طبة ثانية .

(٢) راجع المسألة الرابعة من تفسير آية ١٢

(٣) راجع المسألة السادسة من تفسير آية ٧٩

(٤) راجع ج ١ ص ١٨٤ طبة ثانية أرتاة .

« يخافون » يتوقعون مذاب الحشر . وقيل : « يخافون » يملكون ، فإن كان مسلماً أُنذر ليترك المعاصي ، وإن كان من أهل الكلاب أُنذر لينبع الحق . وقال الحسن : المراد المؤمنون . قال الزجاج : كل من أقرب اليتم من مؤمن وكافر . وقيل : الآية في المشركين أي أُنذرهم بيوم القيامة . والأفضل أظهر . (لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ) أي من غير الله (شَفِيعٌ) هذا رد على اليهود والنصارى في زعمهما أن أباهما يشفع لهما حيث قالوا : « نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ » والمشركون حيث جعلوا أصنامهم شفعاء لهم عند الله ، فأعلم الله أن الشفاعة لا تكون للكفار . ومن قال الآية في المؤمنين قال : شفاعة الرسول لهم تكون بإذن الله فهو الشفيع حقيقة إذَنْ ؛ وفي التزويل « وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ ارْتَضَى » . « وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ » . « مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ » . (لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ) أي في المستقبل ، وهو الثبات على الإيمان .

قوله تعالى : وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴿٥٦﴾

قوله تعالى : (وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ) قال المشركون : ولا نرضى بمخالسة أمثال هؤلاء — يسنون سلمان وصُهيباً وبلالا وخبّاب — فأطردهم عنك ؛ وطلبوا أن يكتب لهم بذلك ، فهم النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ، ودعا علياً ل يكتب ؛ فقام الفقراء وجلسوا ناحية ؛ فأنزل الله الآية . ولهذا أشار سعد بقوله في الحديث الصحيح : فوقع في نفس رسول الله صلى الله عليه وسلم ما شاء الله أن يقع ؛ وسبّاني ذكره . وكان النبي صلى الله عليه وسلم إنما مال إلى ذلك طمعاً في إسلامهم ، وإسلام قومهم ، ورأى أن ذلك لا يفتوت أصحابه شيئا ، ولا ينقص لهم قدراً ، فال إليه فأنزل الله الآية ؛ فنهاه عما هم به من الطرد لا أنه أوقع الطرد . روى مسلم عن سعد بن أبي وقاص قال : كنا مع

« وَلَا تَطْرُدُ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ تَطْرُدُهُمْ فَتَكُونُ مِنَ الظَّالِمِينَ » ثم ذكر الأفرع بن حابس وعيينة بن حصن ؛ فقال : « وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِيَقُولُوا أَهَؤُلَاءِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِنَا أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ » ثم قال : « وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ قَالَ : فَدَنُونَا مِنْهُ حَتَّى وَضَعْنَاهَا عَلَى رُكُوتِهِ وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَجْلِسُ مَعَنَا فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَقُومَ قَامَ وَتَرَكْنَا فَاتَزَلَّ اللَّهُ عِزَّ وَجِلَّ « وَأَصْبَرَ نَفْسَهُ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا » ولا تجالس الأشراف « وَلَا تَطْعَمَنْ مِنْ أَغْصَانِ فَلْيَةٍ مِنْ ذِكْرِنَا » يعني عيينة والأفرع « وَأَتَّبَعَ حَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا » أى هلاكاً قال : أُمِرَّ عيينة والأفرع ؛ ثم ضرب لهم مثل الرجلين ومثل الحياة الدنيا ، قال خُبَاب : فكأننا نقتعد مع النبي صلى الله عليه وسلم فإذا بلغنا الساعة التي يقوم فيها تمنا وتركناه حتى يقوم ؛ رواه عن أحمد بن محمد بن يحيى بن سعيد القطان حدثنا عمرو بن محمد العنقري^(١) حدثنا إسباط عن السدي عن أبي سعد الأزدي وكان قارئ الأزد عن أبي الكنود عن خُبَاب ؛ وأخرجه أيضاً عن سعد قال : نزلت هذه الآية فينا سنة في وفى ابن مسعود وصُيِّب وعَمَار والمُقْدَاد وبلال ؛ قال : قالت قريش لرسول الله صلى الله عليه وسلم لما لا نرضى أن نكون أتباعاً لهم فاطردهم ، قال : فدخل قلب رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك ما شاء الله أن يدخل ؛ فأنزل الله عز وجل « وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ » الآية . وقرئ « بِالْغَدَاةِ » وسيأتي بيانه في « الكهف » إن شاء الله .

قوله تعالى : « مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ » أى من جرائمهم ولا كفاية أذناهم ، أى جزائهم ووزقهم على الله ، وجزاؤك ورزقك على الله لا على غيره . « مِنْ » الأولى للتبعية ، والثانية زائدة للتوكيد . وكذا « وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ » المنى وإذا كان الأمر كذلك فأقبل عليهم وبالهم ولا تطردهم مراعاة لحق من ليس على مثل حالهم في الدين

(١) العنقري : ضبط (في القاموس) و(لب الباب) بفتح اللام . وقال في التلخيص : هو بكسر هاء

(٢) وقال أبو سعيد . (التلخيص) . (٣) آية ٢٨ .

والفضل ؛ فإن فعلت كنت ظالماً وحاشاً من وقوع ذلك منه ، وإنما هذا بيان للأحكام ، ولئلا يقع مثل ذلك من غيره من أهل الإسلام ؛ وهذا مثل قوله : « لَنْ أَشْرَكَتَ بِحَبِطٍ عَمَلِكَ » وقد علم الله منه أنه لا يُشْرِك ولا يحبط عمله . « قَطَرُدُّهُمْ » جواب النفي .
 ﴿ فَتَكُونُ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ نصب بالفاء في جواب النفي ؛ المعنى : ولا تطرد الذين يدعون ربهم فتكون من الظالمين ، وما من حسابك عليهم من شيء تطردهم ، على التقديم والتأخير . والظلم أصله وضع الشيء في غير موضعه ؛ وقد تقدم في « البقرة » ^(١) مستوفى . وقد حصل من قوة الآية والحديث النهي عن أن يعظم أحد لجاهه ولثوبه ، وعن أن يحقر أحد لثوبه ولزائمه ثوبه .

قوله تعالى : وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولُوا أَهَؤُلَاءِ مِمَّنْ آتَاهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِنَا أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ ﴿٥٢﴾

قوله تعالى : (وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ) أى كما فتنا من قبلك كذلك فتنا هؤلاء . والفتنة الاختبار ؛ أى عاملناهم معاملة المختبرين . ﴿ لِّيَقُولُوا ﴾ نصب بلام كي ، يعنى الأشراف والأغنياء . ﴿ أَهَؤُلَاءِ ﴾ يعنى الضعفاء والفقراء . ﴿ مِمَّنْ آتَاهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِنَا ﴾ قال النحاس : وهذا من المشكل ؛ لأنه يقال كيف فتنا ليقولوا هذه الآية ؟ لأنه إن كان إنكاراً فهو كفر منهم . وفي هذا جوابان : أحدهما — أن المعنى اختبر الأغنياء بالفقراء أن تكون مرتبتهم واحدة عند الله صلى الله عليه وسلم ، ليقولوا على سبيل الاستفهام لاعلى سبيل الإنكار : « أَهَؤُلَاءِ مِمَّنْ آتَاهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِنَا » . والجواب الآخر — أنهم لما اختبروا بهذا قال عاقبته إلى أن قالوا هذا على سبيل الإنكار ، وصار مثل قوله : « فَأَتَقَطَعُ أَلْفَ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ حُدُودًا وَحَرًّا » . ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ ﴾ فيمن عليهم بالإيمان دون الرؤساء الذين علم الله منهم الكفر ، وهذا استفهام تهديد ، وهو جواب لقولهم : « أَهَؤُلَاءِ مِمَّنْ آتَاهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِنَا » وقيل : المعنى أليس الله بأعلم من يشكر الإسلام إذا هدته إليه .

قوله تعالى : وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٦١﴾

قوله تعالى : (وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ) السلام والسلامة بمعنى واحد . ومعنى « سَلَامٌ عَلَيْكُمْ » سلمكم الله في دينكم وأتقاكم ، نزلت في الذين نهي الله نبيه عليه الصلاة والسلام عن طردهم ، فكان إذا رآهم بدأهم بالسلام وقال : « الحمد لله الذي جعل في أمي من أمرني أن أبدأهم بالسلام » فعل هذا كان السلام من جهة النبي صلى الله عليه وسلم . وقيل : إنه كان من جهة الله تعالى ، أي أبلغهم منا السلام ، وعلى الوجهين ففيه دليل على فضلهم وسكاتهم عند الله تعالى . وفي صحيح مسلم عن عائذ بن عمرو أن أبا سفيان أتى على سلمان وصبي وبلا في نفر فقالوا : والله ما أخذت سيوف الله من حق عمو الله مأخذها ، قال فقال أبو بكر : أتقولون هذا لشيخ قريش وسيدهم ؟ فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره فقال : « يا أبا بكر لملك أغضبتهم لئن كنت أغضبتهم لقد أغضبت ربك » فأتاهم أبو بكر فقال : يا إخوانه أغضبتكم ؟ قالوا : لا ، يغفر الله لك يا أبا بكر ، فهذا دليل على رغبة منازلتهم ورحمتهم كما ينشأ في الآية . ويستفاد من هذا احترام الصالحين واجتناب ما يفضيهم أو يؤذيهم ، فإن في ذلك غضب الله ، أي حلول عقابه بمن آذى أحدا من أوليائه . وقال ابن عباس : نزلت الآية في أبي بكر وعمر وعثمان وعلي . وقال الفضيل بن عياض : جاء قوم من المسلمين إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا : إنا قد أصبنا من الذنوب فأستغفر لنا فأعرض عنهم ، فنزلت الآية . وروى عن أنس بن مالك مثله سواء .

قوله تعالى : (كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ) أي أوجب ذلك بغيره الصديق ، ووعده الحق ، فغوطب العباد على ما يعرفونه من أنه من كتب شيئا فقد أوجبه على نفسه . وقيل : كتب ذلك في اللوح المحفوظ . (أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ) أي خطيئة من

غير قصد؛ قال مجاهد : لا يعلم حلالا من حرام ومن جهاته ركب الأمر ، فكل من عمل خطيئة فهو بها جاهل ؛ وقد مضى هذا المعنى في « النساء » . وقيل من آخر العاجل على الآخرة فهو الجاهل . (فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) قرأ بفتح « أَتَى » من « فَأَنَّهُ » ابن عامر وعاصم ، وكذلك « أَنَّهُ مِنْ عَمَلٍ » ووافقهما نافع في « أَنَّهُ مِنْ عَمَلٍ » . وقرأ الباقون بالكسر فيهما ؛ فمن كسر فعل الاستئناف ، والجملة مفسرة للرحمة ؛ و « إِنَّ » إذا دخلت على الجمل كثرت وحكم ما بعد الفاء الابتداء والاستئناف فكثرت لذلك . ومن فتحهما فالأولى في موضع نصب على البدل من الرحمة ، بدل الشيء من الشيء وهو فاعل فيها « كتب » كأنه قال : كتب ربكم على نفسه أنه من عمل ؛ وأما « فَأَنَّهُ غَفُورٌ » بالفتح ففيه وجهان ؛ أحدهما — أن يكون في موضع رفع بالابتداء والخبر مضمراً ، كأنه قال : فله أنه غفور رحيم ؛ لأن ما بعد الفاء مبتدأ ، أي فله غفران الله . الوجه الثاني — أن يضرر مبتدأ تكون « إِنَّ » وما عملت فيه خبره ؛ تقديره : فأمره غفران الله له ، وهذا اختيار سيديويه ، ولم يُجْزِ الأول ، وأجازه أبو حاتم . وقيل : إِنَّ « كَتَبَ » عمل فيها ؛ أي كتب ربكم أنه غفور رحيم . وروى عن علي بن صالح وأبن هريرة كسر الأولى على الاستئناف ، وفتح الثانية على أن تكون مبتدأة وخبر مبتدأ أو معمولة لكتب على ما تقدم . ومن فتح الأولى — وهو نافع — جعلها بدلا من الرحمة ، واستأنف الثانية لأنها بعد الفاء ، وهي قراءة يينة .

قوله تعالى : وَكَذَلِكَ نَفْصِلُ آيَاتِنَا وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ

الْمُجْرِمِينَ ﴿٥٥﴾

قوله تعالى : (وَكَذَلِكَ نَفْصِلُ آيَاتِنَا) التفصيل التبيين الذي تظهر به المعاني ؛ والمعنى : وكذا فصلنا لك في هذه السورة دلائلنا وعاجتنا مع المشركين كذلك نفصل لكم الآيات في كل ما تحتاجون إليه من أمر الدين ، ونبين لكم أدلتنا وحججتنا في كل حق ينكره أهل الباطل .

وقال القتيبي: «نُفَصِّلُ الْآيَاتِ» نأتى بها شيئاً بعد شيء، ولا تتركها جملة متصلة.
 ﴿وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلَ الْمُجْرِمِينَ﴾ يقال: هذه الآلام تتماق بالفضل فأين الفضل الذى تتماق به؟
 فقال الكوفيون: هو مقدر؛ أى وكذلك نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لنبيين لكم ولتستبين؛ قال النحاس:
 وهذا الحذف كله لا يحتاج إليه، والتقدير: وكذلك نُفَصِّلُ الْآيَاتِ فضلتها. وقيل:
 إن دخول الواو للعطف على المعنى؛ أى ليظهر الحق وليستبين؛ قرئ بإياء والتاء. «سَبِيلُ»
 برفع الآلام ونصبها، وقراءة التاء خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم، أى ولتستبين يا محمد سبيل
 المجرمين. فإن قيل: فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يستبينها؟ فالجواب عند الزجاج -
 أن الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم خطاب لأئمة؛ فالمعنى: ولتستبينوا سبيل المجرمين. فإن قيل:
 فلم لم يذكر سبيل المؤمنين؟ ففى هذا جوابان؛ أحدهما - أن يكون مثل قوله: «مَرَّابِلَ
 تَقِيكُمْ الْحَرَّ» فالمعنى؛ وتقيكم البرد ثم حُفِّفَ؛ وكذلك يكون هذا المعنى ولتستبين سبيل المؤمنين
 ثم حُفِّفَ. والجواب الآخر - أن يقال: استبان الشيء وأستبينه؛ وإذا بان سبيل المجرمين
 فقد بان سبيل المؤمنين. والسبيل يذكر ويؤنث؛ فتميم تذكره، وأهل الجاهز تؤنثه؛
 وفى التنزيل: «وَلَنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ» مذكر «لَمْ تَصْدُوقَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ» مؤنث؛ وكذلك
 قرئ «ولتستبين» بإياء والتاء؛ فالتاء خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم والمراد أئمة.

قوله تعالى: قُلْ إِنِّي نُهَيْتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ
 قُلْ لَا أَتَّبِعُ أَهْوَاءَكُمْ قَدْ ضَلَلْتُ إِذَا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ ﴿٢٥﴾

قوله تعالى: (قُلْ إِنِّي نُهَيْتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ) قيل: «تدعون»
 بمعنى تعبدون. وقيل: تدعونهم فى مهمات أموركم على جهة العبادة؛ أراد بذلك الأصنام.
 ﴿قُلْ لَا أَتَّبِعُ أَهْوَاءَكُمْ﴾ فبما طلبتموه من عبادة هذه الأشياء، وفى طرده ما أردتم طرده.
 ﴿قَدْ ضَلَلْتُ إِنَّا﴾ أى قد ضللت إن أتبعتم أهواءكم. (وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ) أى على
 طريق رشد وهدى.

وقرئ « ضَلَّيْتُ » بفتح اللام وكسرها وهما لغتان ، قال أبو عمرو : ضَلَّيْتُ بكسر اللام لغة تميم ، وهى قراءة ابن وثاب وطلحة ابن مُصَرِّف ، والأولى هى الأصح والأفصح ؛ لأنها لغة أهل الججاز ، وهى قراءة الجمهور . قال الجوهري : والضلال والضلالة ضد الرشاد ، وقد ضَلَّيْتُ أَضِلُّ ، قال الله تعالى : « قُلْ إِنْ ضَلَّيْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَى نَفْسِي » فهذه لغة نجد ، وهى الفصحى ، وأهل المالية يقولون : ضَلَّيْتُ بالكسر أَضِلُّ .

قوله تعالى : قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَكَذَّبْتُم بِهِ مَا عِنْدِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ ۚ إِنِ الْكُفْرُ إِلَّا لِلَّهِ يَقْصُ الْحَقُّ وَهُوَ غَيْرُ الْفَاضِلِينَ ﴿٥٧﴾

قوله تعالى : (قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي) أى دلالة ويقين وحجة وبرهان ، لا على هوى ؛ ومنه البينة لأنها تبين الحق وتظهره . (وَكَذَّبْتُم بِهِ) أى بالبيئة لأنها فى معنى البيان ؛ كما قال : « وَإِنَّا حَضَرْنَا الْقِسْمَةَ أَوَّلُوا الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ فَأَرْزَقُوهُمْ مِنْهُ » على ما بيناه هناك . وقيل : يعود على الرب ، أى كذبتى ربى لأنه جرى ذكره . وقيل : بالعذاب . وقيل : بالقرآن . وفى معنى هذه الآية وآلتى قبلها ما أنشده مُصَعب بن عبد الله بن الزبير لنفسه ، وكان شاعرا عسكرا رضى الله عنه :

أَفْضَدُ بَعْدَ مَا وَجَّهْتُ عِظَامِي * وَكَانَ الْمَوْتُ أَقْرَبَ مَا يَلِينِي
أَجَادِلُ كُلَّ مُعْرِضٍ تَحْصِيمِ * وَأَجْعَلُ دِينَهُ فَرَضًا لِدِينِي
فَاتْرُكْ مَا حَلَّتْ لِرَأْيِ خَيْرِي * وَلَيْسَ الرَّأْيُ كَالْعِلْمِ الْيَقِينِ
وَمَا أَنَا وَالْخُصُومَةُ وَهَى شَيْءٌ * يُصَرِّفُ فِي الشِّتَالِ وَفِي الْبَيْتِ
وَقَدْ سَفَّتْ لَنَا سُنَّتُ قَوْمِ * يَلْخَرْنَ بِكُلِّ فَعَجٍّ أَوْ وَجِينِ^(١)
وَكُلَّ الْحَقِّ لَيْسَ بِهِ خِفَاءٌ * أَغْرَتْ كَفْرَةُ الْقَلْبِ الْمِينِ

(١) راجع به ص ٥٠٠ طبعه أمك أو ثانية . (٢) الوجين : شط الوادي .

وما عِوَضُ لَنَا مِنْهَا جُجْهِمُ * مِنْهَاجِ ابْنِ آتَمَةَ الْأَمِينِ
فَأَمَّا مَا عَلِمْتُ فَقَدْ كَفَّانِي * وَأَمَّا مَا جَهَلْتُ بِقَبْنُونِي

قوله تعالى : (مَا عِنْدِي مَا يَسْتَعْمِلُونَ بِهِ) أى المذاب ؛ فإنهم كانوا لفرط تكذيبهم يستعملون نزوله استنزاه نحو قولهم : « أَوْشَقَطُ السَّمَاءِ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كَيْفًا » « اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِمَارًا مِنَ السَّمَاءِ » . وقيل : ما عندي من الآيات التي تفترحونها . (إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ) أى ما الحكم إلا لله في تأخير المذاب وتسجيله . وقيل : الحكم الفاصل بين الحق والباطل لله . (يَقْضُ الْحَقُّ) أى يقص القصص الحق ، وبه أستدل من منع المجاز في القرآن ، وهى قراءة نافع وابن كثير وعاصم وجاهد والأعرج وابن عباس ؛ قال ابن عباس قال الله عز وجل : « تَحْنُ قَصَصٌ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ » . والباقون « يَقْضِ الْحَقُّ » بالضاد المصححة ؛ وكذلك قرأ على — رضى الله عنه — وأبو عبد الرحمن السُّلَمِيُّ وسعيد بن المسيَّب ، وهو مكتوب في المصحف بغيرياء ، ولا يبنى الوقف عليه ، وهو من القضاء ؛ يدل على ذلك أن بعده (وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ) والفصل لا يكون إلا قضاء دون قصص ؛ ويُقَوَّى ذلك قوله قبله : « إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ » ويُقَوَّى ذلك أيضا قراءة آبن مسعود « إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ يَقْضِ بِالْحَقِّ » فدخل الباء يؤكد معنى القضاء . قال النحاس : هذا لا يلزم ؛ لأن معنى « يقضى » يأتى ويصنع فالمنى : يأتى الحق ، ويمحى أن يكون المنى : يقضى القضاء الحق . قال مكى : وقراءة الصاد أحب إلى ؛ لاتفاق الحرمين وعاصم على ذلك ، ولأنه لو كان من القضاء للزمت الباء فيه كما أنت في قراءة آبن مسعود . قال النحاس : وهذا الاحتجاج لا يلزم ؛ لأن مثل هذه الباء تحذف كثيرا .

(١) قال الضمير الرازى : « يقضى » بغيرياء لأنها سقطت لانتفاء الساكنين ، كما كثيرا « سَمِعَ الزَّيْنَةَ »

« فَا تَنْتِ الْبَرَّ » .

قوله تعالى : قُلْ لَوْ أَنِّي عِنْدِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ لَفُضِيَ الْأَمْرُ
بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالظَّالِمِينَ ﴿٥٨﴾

قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ أَنِّي عِنْدِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ ﴾ أى من العذاب لأُنزله بكم حتى
ينقضى الأمر إلى آخره . والاستعجال : تعجيل طلب الشيء قبل وقته . ﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالظَّالِمِينَ ﴾
أى بالمشركين وبوقت عقوبتهم .



ثم الجزء السادس من تفسير القرطبي
يتلوه إن شاء الله تعالى الجزء السابع ، وأوله قوله تعالى :
« وَصَدَّهُ مَقَالِحُ النَّبِيِّ »



كُتِبَ طبع الجزء السادس من كتاب " إلماع الأحكام القرآن القرطبي "
بمطبعة دار الكتب المصرية في يوم الخميس ٢٥ رمضان سنة ١٣٥٧
(١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٨) م
محمد نديم
ملاحظ المطبعة بدار الكتب
المصرية

